صبري أبو المجد

سنوات ما قبل الثورة

١٩٣٠ - ١٩٥٢



الجزء الثالث



سنوات ما قبل الثورة

صبرى أبو المجد

الجزء الثالث



الهيئة المصرية العامة للكتاب
١٩٨٩

الاخراج الفنى : محمد قطب

الاهـداء

الى مصر :

مصر الحياة والوجود

مصر ، البلد ، والولد ،

مصر الأب والأم والزوج والأبناء والبنات والأحفاد وأحفاد الأحفاد

مصر الأهل والأصدقاء ، والمعارف والزملاء

مصر الشيوخ والشباب والكهول والفتيان

مصر الأمل والرجاء والحب والعطاء والولاء والانتماء

مصر الماضى والحاضر والمستقبل

مصر القوة والمنعة ٠٠ القاهرة دوما لغزاتها ، المنتصرة باستمرار على أعدائها
المرتفعة الى الأبد هاماتها وأعلامها وراياتها ٠

مصر الوطنية ، المصرية ، القوية الجارفة

مصر المالكة والمملوكة ، العاشقة والمعشوقة

مصر ، التى وهبتنا كل ما تملك ووقفنا عليهـا نحن كل ما نملك ٠٠

اليها : والى أبنائها البررة بها ، العاشقين لهـا ، المتأهبين دوما للدفاع عنهـا
وللتضحية بالمهج والأرواح فى سبيلها ٠٠

اليها : واليهم : أهدى كتابى هذا : قصيدة حب وعشق وهيام فى مصر ولمصر :
مصر الجديرة دائما وأبدا بكل الحب والعشق والهيام ٠٠

صـبرى أبو المجـد

البـــــاب الأول

الفصـل الأول

المدخل الى الجزء الثالث من سنوات ما قبل الثورة

قبل أن أخط حرفا واحدا فى هذا المدخل ولا أسميه المقدمة لا بد لى أن أسجد شاكرا لله جل وعلا ، أن مكننى من القيام بهذا الجهد الوطنى الذى طالما تاقت نفسى الى القيام به داعيا الله سبحانه وتعالى أن يوفقنى لتكملة هذا الجهد بالصورة التى أتمناها وأرجوها ، كما أنه لابد لى ــ فى البداية أيضا ــ من أن أشكر كل الزملاء والأبناء فى مصر وفى الأقطـار العربية الشقيقة لاستقبالهم الحار لهذا الجهد المتواضع والكتابة عنه ــ وباستفاضة ــ فى صحفهم المتخصصة وغير المتخصصة فقد أحاطوا مشكورين سلسلة كتبى عن « سنوات ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ » بكثير من العنـاية والرعاية والاهتمـام ، والدراسة الجادة الموضوعية وكذلك الأخوة الأعزاء الذى نقلوا فصولا كاملة من هذه الكتب فى صحفهم ومجلاتهم توسيعا لدائرة القراء المستفيدين أو الذين يمكن أن يستفيدوا من هذا الجهد : على أننى فى كثير من الحالات وعندما يبالغ الاخوة والأبناء والزملاء بالاشادة بهذا الجهد أوقن انه ليس موجها الى الجهد ذاته ، بقدر ما هو موجه الى الموضوع الذى تناوله ذلك الجهد ·

ولقد أحسست بفرحة طاغيـة ــ وذلك ليس من عادتى ــ عندما وجدت العديد من الأخوة العرب ، يتناولون هذه الكتب فى صحفهم ، بحرارة ، واهتمام كما يتناوله الأخوة الأعزاء فى مصر تمـاما على أساس أن كل ما يتعلق بمصر من معلومات وتأريخ يتعلق بهم شخصيا فلمصر مكانتهـا الفريدة فى القلوب والعقول وما نهتم به هنا فى مصر خاصا بتاريخ مصر ، يهتمون هم به بنفس الدرجة من الحماس ، أما القراء والقارئات الذين أقبلوا ــ رغم ارتفاع أسعار الكتب اللارتفاع بل للحمى التى لحقت بالأسعار العالمية للورق ــ على هذه الكتب حتى كادت تنفد من الأسواق ، فلن أفيهم أبدا حقهم من الشكر والثناء ، لقد أقبلوا

على هذه الكتب اقبالا لم تسهد له دنيا المكتبات مثلا الا فيما ندر : والذى لا شك فيه أن السبب فى ذلك الاقبال مرده الى أن هذه الكتب ليست من عملى وحدى وانما هم مشاركون فيها بالجهد ، والعرق ، فمنذ فتحت الباب للحوار الجاد البناء فى موضوع سنوات ما قبل الثورة وأصررت على أن يأخذ الحوار مجراه الطبيعى حتى ولو كانت هناك فى الحوار ثمة تجاوزات من قبل بعض القراء وأنا أشعر حقيقة أننى لست مؤلف هذه الكتب وحدى وانما جماهير الشعب هى شريكتى ــ بأكثر من النصف ــ فى اعداد هذه الكتب .

ولعلها التجربة الأولى من نوعها فى دنيا التأليف ان يكتب الشعب تاريخه بنفسه وان يجمع الكتاب الواحد بين الرأى والرأى الآخر : عندما رأيت ــ وأنا شاهد عيان على ما حدث فى سنوات ما قبل الثورة أن أكتب عما شاهدته ، وما عرفته ، وعما شـــاركت فيه وأبيت الا أن أشرك فى كتابتى الأحيـاء من الساسة الذين شاركوا فى صنع بعض الأحداث فان لم يوجدوا سعيت الى أبنائهم وأحفادهم لعلى أجد عندهم جديدا ، على اننى لم أكتف بذلك وانما فتحت الباب على مصراعيه لكل صاحب رأى وكل صاحب تجربة فى هذه السنوات التى سبقت ثورة ١٩٥٢ فجاءت تلك السلسلة على نحو جديد فريد لم يسبقنا اليه أحد من قبل .

سلسلة كتب سنوات ما قبل الثورة اذن ، ليست من تأليفى وحدى كما سبق أن قلت ، وانما هى من تأليف الجماهير ذاتها صاحبة التـاريخ المجيـد الخالد ، الذى نحاول أن نسجل بعض صفحاته : ولقد كنت أحس بالكثير من المرارة وأنا أحاضر عن تلك الكتب أو أشترك فى مناقشة ما جاء فيها وأسـمع من الشباب من يقول ، اننا لا نملك ثمن تلك الكتب ، ولأن المسألة ، ليست مسألة فرد ، أو اثنين أو ثلاثة ، أو حتى مجموعة أفراد بل تشمل العديد من الأفراد والجماعات فلقد اقترحت على الأخ الصديق الدكتور سمير سرحان رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للكتاب أن تتولى الهيئة عملية نشر طبعات شعبية من هذه الكتب ومن غيرها توســيعا لدائرة القراء كما اننى اقترحت على الوزارات المصرية المعنية ــ الثقافة والتربية والتعليم والاعلام ، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة وغيرها وغيرها ــ أن تدخل مشترية فى سوق الكتاب ثم تتولى تقديمه ، بثمن رمزى الى الشباب أو تمكينهم من قراءته فى المكتبـــات ، وأماكن تجمع الشباب وغير الشباب وفى المدارس والجامعات والأحياء الشعبية : ان الثقافة يجب أن تدعم كما يدعم الرغيف سواء بسواء ، بل ان دعم الثقافة فى كثير من الحالات بالنسبة لكثير من طوائف الشعب وفئاته ، وفى المقدمة الشباب يجب أن يسبق أى دعم آخـر فالأمراض التى يمـكن أن تنجم عن قلة التغذية مثلا ليست أبدا أخطر من الأمراض التى يسببها الخواء الفكرى .

وأنتقل مباشرة الى الحديث ــ وفى البداية أيضـا ــ الى الانتقادات التى وجهها بعض الاخوة والزملاء ، الذين تناولوا سلسلة كتب سنوات ما قبل

الثورة فى ندواتهم أو مقالاتهم ، أو فى خطابات ، بعنوا بها متشكورون — الى وأحمد الله سبحانه وتعالى أن كل الانتقادات ليست موجهة الى المنهج الذى اتخذته عونا لى فى كتابة هذه السلسلة ، ولا الى الأسلوب ، ولا الى الأهمية العلمية للكتاب وانما تناولت تلك الانتقادات التى سعدت بها الى أبعد حدود السعادة بعض جزئيات ، وردت فى هذه الكتب يجرى الاختلاف أو الخلاف عادة حولها لأنها من الأمور القابلة للجدل ، وللحوار فى كل زمان ، ومكان ، ولن أتعرض هنا للرد على كل الانتقادات التى أعطيتها أهمية كبيرة على كل ما عداها فى هذا المدخل فلقد توليت الرد عليها فى وقت صدورهـا ، وانما سأكتفى بذكر أمثلة فقط أى سـيكون الرد على سبيل المثال لا الحصر ، ومن بين تلك الأمثلة ما ذكره الأخ الأستاذ الدكتور عاصم الدسوقى فى الندوة التى نظمتها الهيئة العامة للكتاب فى معرض الكتاب الدولى الواحد والعشرين بخصوص ابراهيم الهلباوى ، وكونى قد أوليته اهتماما خاصا بما نقلته عن مرافعته فى قضية نزاهة الحكم ، بالرغم من موقفه المزرى فى قضية دنشواى وقبوله — رغم موجة الاستياء الشعبى التى سبقت وواكبت حادث دنشواى وقضية دنشواى — منصب المدعى العمومى ، فى تلك القضية .

وأبادر فأقول اننى أنظر الى الأحـداث التاريخية حدثا ، حدثا ، أوليه أهمية بالغة ، أتناوله من جميع جوانبه : أحاول ان أعيش فى الجو ، الذى وقع به ذلك الحادث : أتصور الظروف التى كان يعيشها المجتمع وقتذاك ، ثم أتقمص شخصية واحد ممن كانوا يعيشون فى تلك المرحلة ممن يتصفون ، بالعدل ، والحيدة ، ثم بعد ذلك كله وبعد الدراسة المتأنية الجادة وقراءة كل الأوراق الخاصة بذلك الحدث ، أقول كلمتى فى الحادث وفى المشاركين فيه ، بموضوعية كاملة .

ثم ان رأيى فى واحد من هؤلاء ، الذين شاركوا فى مسئولية هذا الحادث ، لا يجب أبدا أن يمتد الى رأيى فى هذا الشخص بالنسبة لأحداث أخرى .

وبصورة أكثر دقة وتصويرا : هناك — بالنسبة لى — زاويتان هامتان بالنسبة لأى فرد من الأفراد ، الذين نطلق عليهم شخصيات عامية زاوية أنظر فيها الى دوره فى حادث ما ، وزاوية أخرى لا علاقة لها بالأولى أنظر فيها اليه جملة لا تفصيلا .

وفيما يتعلق — مثلا — بالأستاذ ابراهيم الهلباوى ، أرى أنه أخطأ بل أجرم فى قبوله منصب المدعى العمومى ، فى قضية دنشواى وأرى أنه ما كان ينبغى أبدا أن يقبل هذا المنصب كما أننى أرى أن حججه مرفوضة تلك التى قبل على أساسها المنصب الذى لم يدم الا أياما قلائل هى أيام نظر القضية من بينها — مثلا — أنه اذا رفض المنصب فان آخرين من المحامين سوف يقبلون وربما يكونون أقل وطنية منه وربما يطاوعون المحتل ١٠٠٪ فيطالبون باعدام كل

المتهمين فى القضية ، ذلك أننى أرى أنه كان يجب أن يرفض ، هو شخصيا ، ويدعو الى رفض المحامين جميعا هذا المنصب حتى يضطر الانجليز الى تعيين « مدعى عمومى » منهم هم ، لا من المصريين وأنا أوافق ابراهيم الهلباوى على أن العامل المادى لم يكن له أدنى اعتبار فى قبوله هذا المنصب فما أخذه فى هذه القضية من أتعاب لا يزيد عن متوسط ما كان يتقاضاه فى أية قضية عادية أخرى ، ثم انه ـ عندما قبل مهمة المدعى العمومى ـ كان يعرف أن مكتبه قد يقفل بالضبة والمفتاح لأنه يسبح ضد التيار الوطنى ، كما أننى أعرف شخصيا ان ابراهيم الهلباوى عندما قبل هذا المنصب لم يكن راغبا فى أن يعين وزيرا ، أو نائبا عاما أو مستشارا لأنه منذ البداية ـ بداية حياته العملية ـ كان يؤثر دائما المحاماة وكان يفضلها على أية وظيفة أخرى من بينها الوزارة ، ان قبول ابراهيم الهلباوى هذه المهمة التى لم تدر عليه مالا ، ولم تقربه من سلطات الاحتلال كان نتيجة فهم خاطىء وقد اعترف ابراهيم الهلباوى بخطئه ، وطالب الشعب أكثر من مرة بأن يغفر له ، هذا الخطأ بل هذه الخطيئة ، ولقد تعذب ابراهيم الهلباوى على المستوى الشخصى عذابا دونه أى عذاب آخر فقد تأثر مكتبه كمحام الى حد كبير وابتعد كثير من المتقاضين عن التعامل معه ، حتى أنه فكر فى أن يقفل مكتبه لفترة ما حتى ينسى الشعب جريمته ٠

بل وأكثر من ذلك كان شباب مصر ـ شباب الحزب الوطنى ـ يتتبع ابراهيم الهلباوى فى كل مكان يذهب اليه ليضايقه وكان يلقى محاضرة فى نادى حزب الأمة وقبل أن يبدأ محاضرته قام الشباب الوطنى باطلاق الحمام ، فى القاعة ، مما أحدث هرجا ومرجا و « أعجزه » عن القاء محاضرته ، على النحو الذى كان يريد واطلاق الحمام هنا يعنى اشارة الى حادث دنشواى ، الذى قام ابراهيم الهلباوى فى قضيته بدور المدعى العمومى ٠ وربما كان حافظ ابراهيم أقسى من هاجم ابراهيم الهلباوى فى قصيدته التى حفظها عن ظهر قلب كل شباب مصر ، وكانوا يرددونها باستمرار فى كل مناسبة وطنية وأشهر أبيات تلك القصيدة :

أنت جلادنا فلا تنس أنا ‏ ‏ ‏ على يديك قد لبسنا الحدادا

وكان ابراهيم الهلباوى دائم الشكوى من عدم تحقيق العدالة فى الظلم ، كما كان يقول : لقد أجرمت فى حق بلدى وشعبى ، وفى حق المتهمين لأننى ترافعت كمدع عمومى فى تلك القضية ودفعت وحدى الثمن ، بالرغم من أن هيئة المحكمة التى أصدرت الأحكام الظالمة التى شكونا منها ، لم تنل بعض ما نلته من غضب شعبى لا مثيل له ، وكانت المحكمة التى أصدرت الأحكام فى قضية دنشواى برئاسة بطرس غالى باشا وعضوية كل من المستر هينز نائب المستشار القضائى والمستر بوند وكيل محكمة الاستئناف الأهلية

والقائمقام لادلو القائم بأعمال المحاماة والقضاء بجيش الاحتلال وأحمد فتحى بك زغلول (باشا) رئيس محكمة مصر الابتدائية أعضاء .

ولم يكن ابراهيم الهلباوى يظن أن رئيس المحكمة بطرس غالى باشا سوف يلقى مصرعه بيد شاب وطنى اسمه ابراهيم ناصف الوردانى وسيكون من بين الأسباب التى تذرع بها القاتل لارتكاب جريمته أنه رأس المحكمة المخصوصة التى حاكمت المتهمين فى قضية دنشواى .

على أية حال فقد ظل ابراهيم الوردانى منفيا من ضمير الشعب منذ حادث دنشواى فى ١٣ يونيو ١٩٠٦ الى أن وقع حادث اغتيال بطرس غالى رئيس الوزارة المصرية .

وكان الرأى العام يولى هذه القضية — قضية مقتل بطرس غالى — أهمية بالغة ، ويظهر عطفه على القاتل وكانت القيادة الوطنية الممثلة فى الحزب الوطنى ، تسعى بكل ما تملك من قوة لانقاذ رأس القاتل من المشنقة ، ولذلك جندت أعاظم رجال المحاماة فى مصر للدفاع عن القاتل ولأهمية ابراهيم الهلباوى كمحام ضليع يحتل الصدارة فى مهنة المحاماة فقد سعى أقطاب الحزب الوطنى الى ابراهيم الهلباوى ليشترك فى الدفاع عن ابراهيم ناصف الوردانى ؛ ووجدها الهلباوى فرصة العمر ، وكانت بمثابة رد اعتبار له : ان التجاء القيادة المصرية الوطنية اليه للدفاع عن متهم من شباب الحزب الوطنى ، يؤكد أن التيار الوطنى المصرى الجارف قد غفر له زلته وراح يبدأ معه صفحة جديدة .

وقد رحب الهلباوى بذلك وأعد لمرافعته اعدادا هائلا وكان عبد الخالق ثروت باشا النائب العام — وقتئذ — قد طالب برأس المتهم ابراهيم ناصف الوردانى وكانت المحكمة برئاسة مستر دلبر أوغلى وعضوية أمين بك على ، وعبد الحميد رضا بك المستشارين وكان من أبرز المحامين عن الوردانى أحمد بك لطفى من أوائل نقباء المحامين فى مصر ، وكذلك ابراهيم الهلباوى الذى كان قد انتخب نقيبا للمحامين أكثر من مرة .

وكانت مرافعة ابراهيم الهلباوى قطعة من الأدب الرفيع ، الممتزج بالسياسة الدقيقة بالاضافة الى المستوى القانونى الرائع ، وقد حفظنا — كشباب وطنى — الكلمات التى اختتم بها الهلباوى مرافعته وقد جاء من بين ما حفظناه : « خدمت نحو الخمسة والعشرين عاما محاميا ، ولم يخطر ببالى يوما أن أسأل أو أقرأ سبب اختيار الرداء الاسود ، حلة رسمية للمحامى الذى يتشرف بالدفاع بين يدى القضاء ولا سبب انتخاب اللون الأخضر ، للوسام الذى تزدان به صدور من عهد اليهم اصدار الأحكام النهائية ، أما الآن وقد أبعدت عنى هذه القضية كل راحة ، وجعلتنى مرأة لتلك القلوب المتفطرة كأم المتهم وشقيقته وباقى أهله أقول : ان كان مختار هذه الألوان أراد باللون الأسود رمزا للحداد والمصائب للمحامى الذى يقوم بالدفاع عن المتهم ، وباللون الأخضر الذى

يتجلى به صدر القاضى الرمز الى الطاووس ذى الريش الأخضر وهو مسال ملائكه الرحمة فنعم الاختيار : كأننا نحن فى القاعة أمام أولئك القضساة المتشبهين بملائسكة الرحمة على سطح هذه الأرض ، نقوم على نوع ما بمأمورية شـــبيهة بمأمورية أولئك الأحبار فى هياكلهم الذين اتخذوا متلنـــا ثياب الحداد وهم يتضرعون الى مبدع السموات والأرض بأن يفيض على الأرواح الذاهبة الى دار الخلود سحب رحمته وغفرانه » • ويمضى ابراهيم الهلباوى وهو يخاطب القضاة الذين يقف أمامهم قائلا :

ونحن هنا نقول لكم انكم تذكرون انه ليس دائما بمقدور الانسان الضعيف أن يحمى نفسه من الخطر ، ومن الزلل وأن يعيش معيشة الملائكة ، فتقبلوا دعاءنا فى طلب الرحمة للأحياء كما يتقبلها من أنابكم حكما فى عباده ، والذى علمنا أنه كما أن من صفاته العدل فان من صفاته الرحمة وعلمنا فوق هذا أن الرحمة فوق العدل •

ويتوجه ابراهيم الهلباوى الى ابراهيم ناصف الوردانى قائلا :

والآن لى كلمتان أوجههما الى المتهم بين يدى القاضى : الأولى أنى اذا كنت قاسيا عليه فى نعته فلأنى خاضع لقانون ليس دائمـا ــ من سوء البخت ــ ملتئما فى أحكامه مع ما توصى به الذمة والضمير لأنه مضطر فى أحوال كثيرة رعاية لسلامة المجتمع البشرى وصيانته أن ينظر نظرة أخرى فى تعريف الحلال والحرام ، ونحن المحامين أحق الناس بالأدب والخضوع لهذا القانون فاذا قبل الدفاع عذرك أيها المتهم ، وعرضه على قاضيك فعليك أنت أيضا أن تقبل قبولا حسنا عذر الدفاع فيما خالفك فيه من عقائدك السياسية : الثانية : انى اذا أنزلتك منزلة المجرمين العاديين وطلبت لك الرحمة والغفران فلأن ذلك واجب أيضا يقتضيه الدفاع ولكن اذا أبت نفسك أن تعيش بين السلاسل والأغلال وأن تعيش معاملا معاملة الأشقياء ، وقطاع الطرق فارفع نفسك عن هذا السبيل وتقبل نبال الموت تقبل البواسل فالموت آت لا راد له ان لم يكن اليوم فغدا • اذهب الى لقاء الله الذى لايرتبط الا بعدالته المجردة عن الظروف والزمان والمكان: اذهب مودعا منا بالقلوب والعبرات ، اذهب فقد يكون فى موتك بقضاء البشر عظة لأمثالك أكثر من حياتك : اذهب فان قلوب العباد اذا ضاقت عليك فرحمة الله واسعة » •

ومنذ ذلك التاريخ (١٩١٠) وابراهيم اللهباوى فى ضمير الشعب قمة من قمم المحاماة ومن قمم السياسة •

ولقد أختير الهلباوى عضوا فى لجنة الدستور التى شكلت لوضع دستور جديد هو الذى أطلق عليه فيما بعد دستور سنة ١٩٢٣ •

وكان لابراهيم الهلباوى فى اجتمـاعات لجنة الدستور مواقف دستورية رائعة ، ثم أصبح ابراهيم الهلباوى من أعمـــدة حزب الأحرار الدستوريين ،

وقد انتخب أكثر من مرة نقيبا للمحــــامين وكان يطلق عليه فى أيامه الأخيرة شيخ المحامين ٠

ان وجهة نظرى فى مثل هذا الموضوع تتلخص فى أن من أخطأ أو أجرم مرة أو أكثر من مرة لا يجب أبدا أن نصدر عليه الحكم بالموت الأدبى ، وانما يجب أن نحاسبه على ما اقترف ان صوابا وان خطأ ، دون أن يتعدى ذلك الحساب الى كل ما قام به فى حياته من أعمال طيبة ٠

لا أتصور أن يظل ابراهيم الهلباوى يدفع جريمة ارتكبها فى عام ١٩٠٦ الى الأبد ولا أتصور أبدا أن يشطب بأستيكة كل ما قام به الهلباوى فى حياته المديدة من جلائل الأعمال لمجرد أنه أخطأ خطأ بسيطا أو خطأ مركبا بل لمجرد أنه ارتكب جريمة من الجرائم ، ثم ان القانون نفسه قد أعطى لمن حوكم فى جناية ما أن يطالب قضائيــا أو قانونيا برد اعتباره ، أى ان ذلك الذى ارتكب جريمة قتل ولم ينفذ فيه حكم الاعدام وانما حكم عليه بالأشغال المؤبدة ، أو المؤقتة من حقه أن يرد له اعتباره ومن الظلم الا نعامل ابراهيم الهلباوى كما يعامل المجرمون العاديون !!

وانتقل بعد ذلك الى الحديث عن نقد آخر وجهه ــ فى نفس الندوة التى سبق الاشارة اليها ــ الأخ الأستاذ جلال السيد ، وهو أننى أوليت اهتمــاما لمقتطفات من مذكرات اسماعيل صدقى باشا بالرغم من أن « اسماعيل باشا كان دكتاتورا » « وكان عدو الشعب » وكان أوتوقراطيا ومعاديا للديمقراطية الى غير ذلك من الصفات التى أطلقت على اسماعيل صدقى باشا ٠

وكان الأخ الأستاذ جلال السيد ، عندما وجه هذا النقد ، لم يقرأ الجزء الأول من « كتاب سنوات ما قبل الثورة » وراجعته فيما قال ، مؤكدا له أننى فى جزء كبير ، من الجزء الأول تحدثت ــ باستفاضة ــ عن اسماعيل صدقى باشا ، وحكومته بل اننى خصصت أكثر من بابين من أبواب الكتــاب منها ثلاثة عشر فصلا عن حكم اسماعيل صدقى باشا : صدقى باشا يحكم بالحديد والنار : صدقى باشا يعلن الحرب على الصحافة وعلى الشعب : البدارى أفظع حادث تعذيب شهدته مصر فى الثلاثينات : معقبات حادث البدراوى : استقالة وزارة اسماعيل صدقى : بطل البدارى يروى قصته لأول مرة : صــحافة الشعب تسقط دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا ٠ هــذه المقالات دفعت بكتابتها الى السجون : نظام اسماعيل صدقى ينهار من الداخل : صدقى باشا أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال المرأة فى مصر ، ويأمر باعلان حالة الطوارىء ليمنع تأبين عمر المختار : تسليم واحة جغبوب : بالكلمة وبالنكتة والشعر والزجل حارب شعب مصر دكتاتورية اسماعيل صدقى باشا : وسقطت دولة اسماعيل صدقى باشــــا » ٠

وقد عاتبنى بعض القراء أثر صدور الجزء الأول من الكتاب لأننى لم أشر

الى وجهة نظر اسماعيل صدقى باشا فى نظام حكمه وفى فترة حكمه ، ولم أقم بتسجيل الرأى الآخر بالنسبة لحكم صدقى باشا ٠

ووجدت أن العتاب فى محله فرغم كراهيتنا لاسماعيل صدقى باشا ، ورغم يقيننا بمعاداته للشعب ، وللديمقراطية ورغم اختلافنا معه فى كل ما قام به من أعمال فان ذلك لا يجب أن يمنعنا من أن نسـجل له وجهة نظره فعدنا الى مذكراته واقتطفنا منها فقرات حاول بها اسماعيل صدقى باشا أن يبرر بعض ما ارتكبه من أخطاء بل من جرائم ٠

واعتقد أننا لم نتجاوز دائرة الصواب عندما نقلنا بعض فقرات من مذكرات اسماعيل صدقى باشا ، بل اننا لو كنا قد أحجمنا عن الاشارة الى ما جاء فى تلك المذكرات وهى من وجهة نظر كاتبها ، خير دفاع عن سياسته لكنـا من المخطئين : اننا يجب ألا نخشى أبدا تسجيل الرأى الآخر ، ان فى ذلك التسجيل دليل قوة لا دليل ضعف : اننا يجب أن نبادر الى تسجيل وجهة نظر الآخرين ونحترمها ، نحترم وجهات نظر الآخرين حتى يحترم الآخرون وجهات نظرنا ٠

ثم ان كل شيء قد انتهى : أحداث التاريخ تلك قد انقضت ، أصحابها سواء أكانوا على حق ، أم باطل ، قد ذهبوا الى لقاء ربهم ولن تجديهم كلمة حق تقال فيهم أو كلمة باطل ، تلصق بهم كما أن الأحداث لن تعود الا فى صور أخرى ويجب علينا أن نتحاشى تكرار الأخطاء كما يجب علينا أن نعمل على تكرار الأعمال الجيدة أو الممتازة التى سبق أن تمت ٠

العدالة تفرض علينا أن نعبر عن وجهة النظر ، وما يخالفهـا ، الرأى والرأى الآخر ، صنوان ، لا تظهر أهمية واحد منها دون ذكر الأخرى ثم ان احترام الذات يفرض علينا أيضا أن نحترم وجهات نظر الآخرين ومهما اختلفت وجهات نظرنا فلابد من أن نحترم آراء الآخرين ليحترم الآخرون آراءنا : ولست بحاجة الى القول بأن محاولة اخفاء الرأى الآخر دليل ضعف فالأقوياء لا يخفون ، أو لا يحاولون ان يخفوا وجهات النظر المختلفة مع وجهات نظرهم وفى الموضوع أنسمح لأنفسنا ان نكتب عن عهد معين أكثر من مائة وعشرين صفحة نلصق فيها بحكام ذلك العهد وصاحبه كل ما فى قاموس قانون العقوبات من جنح وجنايات ثم نضن على صاحب ذلك العهد ، ببضع صفحات يحاول فيها تبرير بعض أخطائه وخطاياه : ويبقى بعد ذلك أن نشير الى موضوع آخر ، لا يقـل من وجهة نظرى ــ عن الموضوعين السابقين ، أهمية وخطورة ذلك موضوع ، انتمائى الى الحزب ــ حزب مصطفى كامل ومحمد فريد ــ والخشية من أن يكون لهذا الانتماء أثره أو تأثيره على ما أكتب ان سلبا وان ايجابا ٠ ان مدحا للحزب الوطنى ، وان ذما أو نقدا لخصومه ٠

وقد سبق لى عشرات المرات ، ان كتبت عن هذا الموضوع كما سبق لى

أن نحدثت عنه في كثير من الندوات والمحاضرات : وانتمائي للحزب الوطني شرف أدعيه لنفسي لأنه واقع ، ولأنه المحيط ، الذي بدأ فيه تكويني الوطني ثم انني مدين للحزب الوطني بصياغة فكري واتجاهاتي الوطنية ورغم ما سببه لى هذا الانتماء الصادق والأصيل من محن وازراء الا انني سعيد به حريص عليه ولو عادت بي الحياة مرة أخرى لاخترت نفس الطريق ونفس الحزب ، ونفس الانتماء وما أكثر ما قلت أن الحزب الوطني ، لم يكن بالنسبة لنا حزبا بالمعنى المتداول ، له مقاره واشتراكاته وشروط عضويته ، وسجلات أعضائه وواجبات وحقوق الأعضاء : لم يكن الحزب الوطني بالنسبة لنا كل ذلك ، أو بعض ذلك وانما كان ــ ولا يزال ــ منبعا فكريا خالصا : تيارا وطنيا متدفقا ، اختيارا أخلاقيا لا نملك غيره ، لقد بدأت حركة الاعتقالات بالنسبة لى شخصيا منذ كنت فى الثالثة عشرة من عمرى وربما قبل ذلك بعامين وكنت أعتقل لا لذنب اقترفته ولا لتهمة ، اساق بسببها الى السجن وانما كنت أعتقل لأنني من الحزب الوطني ، محسوب على الحزب الوطني ، ضمن كشوف الخطرين على الأمن من أبناء الحزب الوطني ، ولم أكن وقتذاك أعرف مقر الحزب الوطني بل لم أكن قد تعرفت بعد على رئيسه وأعضائه القياديين ، بل وأكثر من ذلك : في الجامعة : كنا نقود الحركة الطلابية ، ننظم المظاهرات والاضطرابات لسقوط الحكومات وتشكيل حكومات جديدة ، نخطب فى المؤتمرات وفى المظاهرات ، دون أن يصدر الينا ــ كشباب من شباب الحزب الوطني ــ أية تعليمات أو توجيهات من قيادات الحزب الوطني لأننا نعرف واجبنا جيدا ونعرف ما نقوله وما نفعله جيدا ، ولأننا وهم ــ قيادات الحزب الوطني ــ ينبع تفكيرنا من مصب واحد ، ومادامت المصالح الشخصية غير واردة ، ومادام الهدف الحزبي الخاص غير متوافر فان كل الذين ينبعون من فكر واحد يسيرون فى نفس الطريق وان اختلفت سرعة السير .

. طيلة الفترة التى امتدت منذ بدأت العمل السياسى ، وانتهت فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ اعتقلت وسجنت عشرات المرات ، لانتمائي للحزب الوطني .

خلال تلك الفترة نظمت عشرات الاجتماعات الخاصة بنشر دعوة الحزب الوطني ، كتبت العديد من المقالات تمجيدا لقيادات الحزب الوطني الذين رحلوا الى جوار ربهم : قمت بواجبي الحزبي على أفضل ما يكون القيام . أعطي ولا آخذ أضحي ولا أستفيد حتى الكفالات فى القضايا السياسية ، وكانت بالعشرات من الجنيهات فى وقت كان الجنيه جنيه ــ لم نكن نطلب من حزبنا كغيرنا من شباب الأحزاب الأخرى أن يدفعها وانما كنا ندفعها من جيوبنا وأحيانا كان آباؤنا وأمهاتنا يضطرون الى بيع ما يقتاتون من قمح وأذرة ، بل ومواشي ــ وللمواشي أهميتها القصوى بالنسبة للفلاح ــ حتى نسدد تلك الكفالات : وهذا واجب حزبي ، وهذا التزام حزبي ، لابد من أن تحرص عليهما أشد الحرص : بل حرصنا على حياتنا وأكثر ، ولكن عندما يتصدى الواحد لكتابة التاريخ ، أو لاصدار

الأحكام يتخلى تماما عن انتمائه الحزبى تماما كما يفعل المحامى من أبناء أى حزب عندما يختار للعمل فى القضاء ٠

عندما أكتب تاريخا أو أبدى رأيى فى واقعة تاريخية لا أتأثر أبدا بميولى الحزبية ، لا يمكن أبدا أن أؤيد رأيا ارتآه الحزب الا اذا وجدت لدى قناعات خاصة بذلك ولا يمكن أبدا أن أقف موقف المعارضة فى قضية ما ـ وأنا أكتب تاريخا ـ لأن الحزب الوطنى ، وقف موقف المعارض فى تلك القضية ، ولذلك كان لى بعض الظروف التى أزعم ـ وعـــذرا ، ووقانا الله شر الغرور ـ اننى حريص كل الحرص على انتمائى الحزبى ، بل أننى مستعد أن أذهب من أجل هذا الانتماء ، الى أبعد مدى ، حتى الى حبل المشنقة : أؤيد القرار الذى اتخذه حزبى وحتى ولو كانت لى عليه تحفظات ما دمت قد أبديت وجهة نظرى ، قبل اصدار القرار ولكن ، عندما أرتدى رداء كاتب التاريخ أنسى تماما اننى حزب وطنى : كل الحوادث وكل الناس أمامى سواء بسواء بما فيها الأحداث الخاصة بالحزب الوطنى ، أو بغيره من الأحزاب وبما فيها كل الشخصيات التاريخية المنتمية للحزب الوطنى أو لغيره من الأحزاب ، وقد أيدت ـ مثلا ـ مواقف أحمد عرابى فى الثورة التى حملت اســمه ودافعت عن تلك المواقف دفاعا حارا بالرغم من أن الحزب الوطنى كان يقف موقف الخصومة ، لأحمد عرابى خاصة بعد التصريحات التى نسبت اليه بعد فشل الثورة العرابية ، بل أكثر من ذلك أوقفت الكثير من جهودى للمطالبة برد أموال العرابيين التى كانت قد صودرت أثر فشل ثورتهم وكذلك رد اعتبارهم : عارضت موقف مصــــطفى كامل من الخديو فى المرحلة التى كان فيها الوفاق على أشده بين الخديو ومصطفى كامل قبل خطاب القطيعة اياه فى ٢٧ أغسطس ١٨٩٨م وكنت أتمنى أن تكون القطيعة قبل ذلك التاريخ بفترة غير قصيرة ٠

عارضت هجرة محمد فريد الى أوروبا فى عام ١٩١٢ لأن مكان المعركة ضد الاحتلال فى الداخل لا فى الخارج وكتبت فى هذا الموضوع أكثر من مرة حتى لقد غضب منى أستاذنا عبد الرحمن الرافعى والمستشار ، عبد الخالق فريد نجل الزعيم الوطنى محمد فريد ٠

انتقدت موقف من كان خارج السجون والمعتقلات فى نوفمبر ١٩١٨ وفى مارس ١٩١٩ لأنهم لم يقودوا الثورة بما عرف عنهم من قوة وصلابة وجرأة واستعداد للاقتحام كما انتقدت بعض قيادات الحزب الوطنى لأنهم حتى بعد وفاة محمد فريد واشتعال نار الثورة المصرية فى ١٩١٩ لم يقطعوا الخيوط الواهية ، التى كانت تربطهم بالخديو السابق ٠

وكان الحزب الوطنى يقف موقف العداء لسعد زغلول وكنت وحدى من أبنــــاء الحزب الوطنى الذى أقر بزعامة سعد زغلول وباعتباره أول زعيم مصرى فلاح قاد أصحاب الجلاليب الزرقاء من أجل تحقيق الديمقراطيـــة والاستقلال

انتقدت وبشدة موقف الحزب الوطنى من حكومات الأقليـــات وتأييدها نكاية بحزب الوفد الذى اختلف معه الحزب الوطنى ، وعلت نبرة النقد عنـدما قبل أعضاء من اللجنة الادارية للحزب ان يرشحوا أنفسهم فى انتخابات اسماعيل صدقى بعد أن استبدل دستور ١٩٢٣ بدستور ١٩٣٠ ٠

وكنت وحدى من شباب الحزب الوطنى الذى أقر بزعامة مصطفى النحاس رغم اختلافى الشـديد معه ومع الوفد فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقبلها بتوقيعه معاهدة ١٩٣٦ فأنا كما سبق ان قلت أنظر الى الأحداث فرادى كما أنظر الى الأشخاص حسب الأعمال التى يقومون بها عملا ، عملا ، ثم أنظر الى كل شخص ككيان مستقل بذاته وقد طالبت ولا أزال أطالب برد اعتبار مصطفى النحاس فهو الزعيم المغبون الذى ظلم فى عهد الثورة ، كمـا ظلم فيما قبل الثورة ٠ وكذلك لا زلت أطالب ، بنقل جثمانه الى ضريح سعد ليجتمع الزعيمان فى قبر واحد : ان أخطاء مصطفى النحاس لا يمكن أبدا أن تشبه أخطاء الزعماء الآخرين ، المعاصرين له لأنها من ناحية : قليلة العدد ثم لأنها من ناحية أخرى لا تمس الضمير الوطنى ولا الوجدان الوطنى ٠

ولقد كنت متهيأ لهذا النقد من قبل ، منذ ان قرأت البحث الذى أعده الأخ الدكتور يونان لبيب رزق متهما اياى أنا وأستاذى عبد الرحمن الرافعى والأستاذ فتحى رضوان بأننا نحن الثلاثة من مدرسة التعظيم والتأثيم ، أى التى تعظم أعمال شخصيات الحزب الوطنى وتؤثم أعمال غيرها من الشخصيات ، فتناولت هذا الموضوع لأهميته فى مقدمة الجزء الثانى من كتاب سنوات ما قبل الثورة مؤكدا أننى ما كنت فى يوم من الأيام من تلك المدرسة : مدرسة التعظيم والتأثيم : صحيح ـ مقدمة الجزء الثانى ـ اننى من أبناء الحزب الوطنى ، وأنصار مصطفى كامل ومحمد فريد بل اننى كنت ولا أزال من غلاة أولئك الأبنـــاء والأنصار ولقد قضيت زهرة شبابى سجينا بسبب انتمائى الى ذلك الحزب وتحمسى لقادته الأوائل ومع ذلك كانت لى آرائى الخاصة فيما يتعلق بالتاريخ وشخوصه ٠

ولعلى بذلك الايضاح قد نجحت فى حسم تلك المسألة التى أثارها بعض الزملاء الأصدقاء للتأكيد على هويتى الوطنية الأصيلة الناجمة عن انتمائى للحزب الوطنى وان خشى البعض أن تؤثر فى نتائج ما أصـل اليـه من أحكام ولكنى بالأمانة وللأمانة ما تأثرت فى يوم من الأيام بأية انتماءات حزبية ، أو بأية عواطف شخصية فى أى حرف خطه قلمى : اننى ومنذ أن بدأت أحمل القـلم آليت على نفسى أن أكون قاضـــيا عادلا ، لا يصدر حكما الا بعد دراسة متأنية جادة وبعد الاستماع الى أقوال كل أطراف الموضوع فان اقتنع ضميرى بأن المسألة قد أصبحت جاهزة للحكم ، أصدرت حكمى لوجه الله ، والتاريخ ، غير متأثر على الاطلاق بأى هوى شخصى ، أو تأثير حزبى

ولست أنفى حماسى ، للدفاع عن الحزب الوطنى فلقد ظللت طيلة حياتى اقوم بمهمة الديدبان الذى يذود عن الحزب : مبادىء ، وتاريخا ، وشخوصا شريطة أن يكون الدفاع بالحق وبالمنطق لا بالانتماء ولا بالعاطفة وعندما أدافع عن الحزب الوطنى فانما أدافع عن جزء من التاريخ المصرى الذى هو ـ الحزب الوطنى ـ جزءمنه : على أننى لا أسكت أبدا ، عندما يمس أحدهم أية شخصية تاريخية لا تتصل بالحزب الوطنى من قريب ولا من بعيد ، فتلك رسالة آمنت بها منذ مطلع شبابى ولازلت مصرا على الاستمرار فيها مهما كلفنى أداء تلك الرسالة من أعباء ، ومهما حملنى تنفيذها من تضحيات ، عندما وجه البعض هجوما عنيفا ضد احمد عرابى متهما اياه بكثير من التهم التى لا أساس لها من الصحة ، انبريت للدفاع عنه بكل ما أملك من قوة وساعدنى فى مهمة الدفاع ، اننى « أملك » أوراقا خاصة بأحمد عرابى لا أعتقد أنها بحوزة أحد غيرى وهذه الأوراق تعطينى القدرة على الدفاع عن عرابى بقوة تدعو الى الاقتناع ·

وكذلك عندما وجه البعض نقدا ، ونقدا مريرا الى طلعت حرب وانطلق النقد من أيدلوجية خاصة دافعت بالحق عن طلعت حرب مؤكدا انه وان كان فى بداية حياته ، قد ساعد الخديو ، أو بعض رجاله عندما كان يعمل معهم وانه وان كان قد خدم بفكره وخبرته ، بعض الاقطاعيين المصريين ، فاننا لا يجب أبدا أن ننسى له ، انه بانشائه بنك مصر ، وشركاته ، قد مصر ـ بتشديد الصاد ـ الاقتصاد المصرى وحماه من رأس المال الأجنبى كما أن طلعت حرب قد أنشأ مدرسة من الاقتصاديين المصريين الذين يعملون على العلم ، والخبرة كان لها فيما بعد الفضل الأكبر فى ازدهار الاقتصاد المصرى . وبهذه المناسبة ـ مناسبة الحديث عن الهجوم على بعض الشخصيات المصرية التى لعبت أدوارا هامة فى حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ـ أرى اننا لا نزال نغلب آرائنا ، الخاصة ونتأثر بميولنا الحزبية فيما نكتبه خاصة بتاريخ بعض شخصياتنا البارزة بالرغم من ان أبسط ما يجب أن يتوفر ، للكاتب من شروط تؤهله للكتابة التاريخية ان يكون محايدا وغير منحاز ·

وأقولها بصراحة ووضوح ، فى هذا المدخل وقد قلتها مرارا وتكرارا أن من أخطر الأمور على شبابنا ، وعلى حاضرنا ومستقبلنا ان نهيل التراب دائما وأبدا على كل صفحة طيبة من صفحات تاريخ بلادنا وأن ننقد بل نهاجم وبعنف بعض الشخصيات التاريخية ذات الأثر المجيد فى تاريخنا المعاصر · لقد تعرضت شخصيات كثيرة لموجات من الهجوم الذى لا مبرر له الأمر الذى جعل شبابنا يتمزق من داخله لأنه لا يجد شخصية من الشخصيات التاريخية خلت تماما من الشوائب والانتقادات العنيفة التى توجه اليها · كل شخصياتنا التاريخية فى كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، بل والعسكرية تعرضت خلال نصف القرن الماضى موجات هائلة من الهجوم المر الذى لا يستند فى غالبه الى حقائق ثابتة ·

ونحن لا ننكر أبدا ان لكل شـــخصية من تلك الشخصيات مثالبها ، ونقائصها وأخطاءها ونحن لا نطلب من أحـد ان يتجاوز عن ذكر تلك المثالب والنقائص والأخطاء فذلك ما لا يتفق - من وجهة نظرنا - مع المنهج السليم ، لنتناول الأحداث التاريخية والكتابة عن تلك الشخصيات العامة ، كل ما نطلبه وما نلح عليه ألا نبالغ أبدا فى ذكر تلك المثالب والنقائص والأخطاء وأن نحاول وضعها فى اطارها الصحيح وان نعى جيدا الظروف التى وقعت فيها تلك المثالب والنقائص والأخطاء وان نحاول ان نضع أنفسنا فى مكان تلك الشخصيات التى نكتب عنها ، ثم أنه يجب ألا نكتفى بذكر الأخطاء والنقائص ، والمثالب وانما يجب لتحقيق العدالة أن نشير الى ما تتمتع به تلك الشخصيات من فضائل ان كانت تتمتع بها فعلا ونذكر الأعمال الطيبة التى قامت بها تلك الشخصيات ان كانت قد قامت فعلا ببعض الأعمال !

ان تاريخنا ملىء بالشخصيات الطيبة الجديرة حقا بكل تقدير واحترام والتى يمكن ان تتباهى بها الدول الأخرى اذا كانت قد سعدت بوجودها ضمن أبنائها وفى بعض الدول الكبرى والصغرى التى تفتقر الى شخصيات تاريخية تجدها تخترع شخصيات جديدة لتلهم شبابها المثل العليا وفى أحيان كثيرة تضخم بعض الشخصيات وتضفى عليها من الخيال ما يجعلها شخصيات تحتذى أو يجب أن تحتذى ، أما نحن فاننا نهدم كل ما لدينا من شخصيات هامة نجعل من الحبـــة قبة ومن القبة هرما أكبر اذا ما تناولنا تلك الشخصيات بالحديث ·

وفى أحيان كثيرة نعمد الى اصطياد بعض الأخطاء أو بعض الكلمات التى قيلت - مثلا - فى ظروف خاصة لنجعل منها أهرامات كثيرة ثم نبنى على تلك الأهرامات أهرامات أخرى ، ثم نصدر تبعا لكل ما بنيناه ، وانطلاقا من كل ما ضخمناه أحكاما تكون دائمـا وأبدا ظالمة · ولعلى لم أجد كتابا ، كثيرين - كما هو الحال عندنا بكل أسف شديد - يعيشون معارك قديمة انتهى أجلها منذ سنوات بعيدة ، ولعلى لم أجد أيضا مؤرخين - مثلما هو الحال عندنا - يحاسبون البعض على النوايا ، ويعتمدون فى توجيه الاتهامات لشخصيات معينة على وثائق كتبها وصدرها أعداء طبيعيون لتلك الشخصيات ·

ولعلى أيضا لم أجد - فى غير بلدنا - أناسا يعيشون طيلة حياتهم أسرى ميولهم واتجاهاتهم الحزبية ، بمعنى - مثلا - ان نعيش ونحن فى عام ١٩٨٩ المعارك الحزبية التى عاشها أجدادنا فى الثلاثينات فمن المعروف مثلا أن هناك خلافا حادا كان بين الحزب الوطنى والوفد المصرى هـــذا الخلاف مثـلا كان موجودا فى الثلاثينات والأربعينات فهل من المعقول ان تبقى آثار هذا الخلاف قائمة حتى اليوم وكأنه ابن اليـــوم : الذين كانوا - مثـلا - يخاصمون سعد زغلول فى ١٩٢٤ ، لأمر ما ، يخاصمونه اليوم لنفس الأمر رغم مرور أكثر من ستين عاما على زوال أسباب ذلك الاختلاف ، والذين نشأوا على الخلاف مع

الحزب الوطنى من الوفديين ـ مثلا ـ يبقى الخلاف لديهم ـ كما هو رغم زوال أسبابه ، وانقضاء كل ما يتعلق به ـ وبكل أسف شديد انتقلت العدوى الى بعض الكتاب والمؤرخين الذين لهم ارتباطات حزبية ، أو على الأقل ينعاطفون مع هذا الحزب أو ذاك فنرى مثلا من يتعاطف أو من كان يتعاطف مع الوفد المصرى أو كان منضما اليه ، عندما يكتب عن الحزب الوطنى ـ حزب مصطفى كامل ومحمد فريد ـ تفيض كتاباته مرارة وقسوة ، وكذلك من كان متعاطفا ، أو منضما للحزب الوطنى عنـــدما يكتب عن الوفد تفيض كتاباته أيضا مرارة وقسوة ، الأمر الذى جعـل معظم نلك الكتابات متأثرة بانفعـــالات شخصية أو بانتمـــاءات حزبيـــة ممـــا جعلهـــا ـ تلك الكتــابات ـ لا تتصـــف بالموضوعية ومما أذكره وما كان لى آن أكتب الاسم الا لأنه أخ ، وصديق عزيز ، أعتز بصداقته واخوته ـ ان الأستاذ لمعى المطيعى ، كتب مقـــالا عن مصطفى كامل ضـــمن مقالاته وأبحـــاثه الجيدة والممتـــازة ـ بالعـــدد الذى صـــدر من جريدة الوفد فى ٤ فبراير ١٩٨٨ كانت عناوينه كما يلى بالحرف الواحد : مصـــطفى كامل : هذه الأمـــة بلانى الله بأن أكون واحـــدا من أبنائهـــا : ١٩٠٤ جوليبت آدم تزور الاسكندرية والقاهرة والمنيا وأسيوط والأقصر وأسوان : الخديو عباس الثانى ينفق على تعليم مصطفى كامل ورحلاته فى أوروبا : مصطفى كامل يهاجم قاسم أمين تقربا للخديو وقد استفزتنى كل تلك العناوين فيما عدا العنـــوان الخاص بمـــدام جوليبت آدم ذلك لأن التعســـف كان واضحا للغاية فيهـــا : لقد اختار الكاتب عبارة وردت فى خطاب خاص بعث به مصطفى كامل الى صديقه الحميم ، فؤاد سليم فى بداية حياتهما السـياسية وفى وقت تحالفت فيه كل الظروف ضد الحركة الوطنية وازدادت فيه الدسائس ضد كل العاملين باخلاص فى صفوف الحركة الوطنية المصرية وهى عبارة لا يمكن أبدا أن يقولها مثل مصطفى كامل الا فى حالة يكون قد كفر فيها بالناس وبالأحداث : لم يذكر الكاتب المفضال من كل ما قاله مصطفى كامل الا تلك العبارة ، نسى أو تناسى الكاتب الصديق أن الذى ينسب اليه تلك الكلمة هو أكثر من تغنى بحب مصر : هو أحد عشاقها البارزين القائل : ان روحى تتغذى من حب الوطن وبدونه لا أستطيع الحياة اذ لا قيمة للحياة بغير هذا الحب الرائع : ان حب الوطن يفيض على المرء كل سلوى وكل سعادة حتى فى شقائه وبخاصة فى الشقاء ، حيث لا يجد الانسان القوة والأمل الا فى هذا الحب ·

ما دامت هذه الشعلة الوطنية تغذينى وتؤازرنى فانى لا أهاب شـــيئا ، ولا أحدا فى الوجود : من أشق الأعمال ان يجاهد المرء ضد الزمن ، والحوادث والناس : سأبقى حتى الممات حاملا لواء الاستقلال اذ أجد حياتى فى تلك العقدة وبغير هذه الشعلة الوطنية لا أستطيع الحياة ·

● لو انتقل فؤادى من الشمال الى اليمين أو تحولت الأهرام عن مكانها

المكين ، لما تغير لى مبدأ ولا نحول لى اعتقاد بل تبقى الوطنيــــة رائدى ونبراسى ويبقى الوطن كعبتى ومجده عاية آمالى ٠

● ان مصر جديرة بأن تحب بكل قوة ، بكل عاطفة ، بكل جارحة ، بكل نفس ، بكل حياة ٠

سى الكاتب المفضال شعر حافظ وشوقى فى مصطفى وفى عشق مصطفى لمصر ــ مثلا ــ نسى قول حافظ :

لك اللـه يا مصـطفى من فـتى ... كثـير الأيـادى كثـير العـدا
اذا ما حمـدتك بـين الرجـال ... فأنت الخليـق بـأن تحمـدا
وكنـا نيـاما حين كنت سـاهدا ... فأسهدتنا حزنا وأمسيت غافيـا
فيانيـل ان لم تجر بعـد وفاتـه ... دما أحمـرا لا كنت يا نيـل جاريا
ويا مصر ، ان لم تحفظى ذكر عهده ... الى الحشر لازال انحـلالك باقيـا
سـنشهد فى التاريـخ انك لم تكن ... فتى مفردا بل كنت جيشـا غازيا

ونسى الكاتب أيضا قول شوقى :

يا صب مصر ويا شـهيد غرامهـا ... هـذا ثرى مصر فنم بأمـان
اخلع على مصر شبـابك غاليـا ... والبس شـباب الحور والولدان
فلعل مصرا من شبـابك ترتـدى ... مجدا يتيه به على البـلدان
مصر الأسيفة ، ريفهـا وصعيدها ... قبر أبر على عظـامك حـانى
أقسـمت انك فى التراب طهـارة ... ملـك يهـاب سـؤاله الملكان

ولست أدرى ماذا فى أن ينفق حاكم البلاد الشرعى على تعليم شاب من أبناء بلده الذين يتوسم فيهم الخير ، حاكم البلاد الشرعى هو الذى ينفق ، وواحد من أبناء الشعب هو الذى يجرى الانفاق عليه : كان يمكن أن يكون الأمر موضع استنكار ــ مثلا ــ لو كانت الجهـة التى انفقت على تعليم مصطفى كامل هى بريطانيا أو فرنسا أو ملك بريطانيا ، أو رئيس جمهورية فرنسا ، وماذا أيضا فى ان ينفق الخديو ، خديو مصر على رحلات شاب وطنى من شباب مصر : يكافح الاحتلال الأجنبى : انه لا ينفق مثلا ــ على رحلات شاب مستهتر يفضى لياليه فى الحانات وعلب الليل وعلى موائد القمار ، وانما ينفق على شاب وطنى يستغل كل دقيقة فى حياته كاتبا وخطيبا ومتحدثا ومحاورا فى فضح الاحتلال الأجنبى وكشفه أمام الرأ ىالعام الأجنبى : ولا ضير هنا ــ على الاطلاق ــ على من ينفق وعلى من ينفق عليه هذا اذا تأكدت فعلا ، عملية الانفاق ٠ فما بالنا اذا كانت عملية الانفاق تلك لم تتأكد بعد ٠

وربما كان الدافع الرئيسى لاستفزازى بما جاء فى عناوين المقال لا بما

جاء فى المقال نفسه فالمقال يختلف الى حد كبير عن عناوينه : أن العديد من الشباب الذين قرأوا هذه العناوين ـ وفى أحيان كثيرة ، يقرأ البعض العناوين دون أن يقرأوا المقالة ـ قد عبروا لى عن قلقهم وحيرتهم ٠ وقد تساءل بعضهم : مصطفى كامل الذى تتغنون بأمجاده ونضاله ووطنيته وعشقه لمصر ؟ أهـذا هو الزعيم الذى اتخذتموه لأنفسكم قدوة وتدعوننا اليوم لأن نقتدى به ؟ ماذا يمكن ان يقال فى زعيم من ذم ، وهجاء أكثر من أن يقال عنه انه قال : هذا الأمة بلانى الله بأن أكون واحدا من أبنائها ٠

وقد انفعلت بسبب خطورة هذا المقال وتوليت الرد عليه بسرعة وبادر الأخ الصديق الأستاذ مصطفى شردى ـ رحمه الله رحمة واسعة ـ بنشر مقالى الأول ردا على بعض ما نشره الأخ الصديق الأستاذ لمعى المطيعى وان كان المجال لم يسمح بنشر المقال الثانى الذى رددت فيه وبموضوعية تامة على كل ما أثير فى هذا المقال ٠

ولو كان المقال عن غير مصطفى كامل وفيه بعض التجنى على شخصية أخرى غير شخصية مصطفى كامل ، ما ترددت على الاطلاق فى الرد عليه ، فان من ألزم واجباتنا الوطنية ككتاب وطنيين أن نذود عن حمى تاريخنا وأن نبقى لشخصياته التاريخية على احترامها وتقديرها ـ أى الشخصيات التاريخية التى نعنيها ـ حقيقة جديرة بكل حب وبكل تقدير ، فلنتعاون جميعا كتابا ومؤرخين على أن نقيم صرح العدالة المطلقة فى كل كتاباتنا وخاصة الكتابات التاريخية منها لأنها تؤثر فى وجدان الشباب بل تساهم فى صنع هذا الوجدان الذى لا يجب أبدا ان يهتز بسبب عبارة وردت على لسان شخصية تاريخية ثم أثبتت الأيام بآلاف البراهين والأدلة على أن تلك العبارة لم تكن أكثر من فلتة لسان لشباب يحارب كما قلت فى كل الجهات وكل الجبهات ٠٠

وقد جاء فى الكلمة التى بعثت بها الى « الوفد » ونشرتها ـ مشكورة ـ ما يلى :

مما ضاعف من ألمى وحزنى فيما يتعلق بالهجوم على مصطفى كامل ، ان الهجوم يجىء فى وقت استشرت فيه الهجمات على كثير من زعماء مصر ، حتى لا يكون بمصر فى تاريخها كله زعيم لم يجرح ـ بتشديد الراء لم يهل عليه التراب ٠

واعتقادى الشخصى أيضا انه لو ان الأستاذ لمعى المطيعى قد تأنى فى دراسته عن مصطفى كامل ، وقرأ كل ما كتب عن مصطفى كامل ، أو معظم ما كتب عن مصطفى وخاصة من تلاميذه وأنصاره ومعاصريه مؤيدين له كانوا أم معارضين لما خرج فى دراسته بتلك الأحكام المبتسرة ، بل الظالمة ، لا بل التى لا تستند الى أى أساس من المنطق أو العقل وقد وضحت تماما سوء نية الأخ والصديق لمعى المطيعى ـ وعذرا فأنا أحبه وأقدره أخا وصديقا ـ عندما

اختار كلمة ، قال انها وردت فى احدى رسائل مصطفى كامل الى فؤاد سليم فى ٢٩ أغسطس ١٨٩٥ ــ وهو لم يتجاوز الواحدة والعشرين من العمر، وجعل منها مانشيتا رئيسيا لمقاله تلك هى كلمة : هذه الأمة بلانى الله بأن أكون واحدا من أبنائها : لم يختر مثلا كلمة مصطفى كامل « لو لم أكن مصريا لوددت أن أكون مصريا ، أو كلمة : بلادى بلادى لك حبى وفؤادى ، لك حياتى ووجودى لك دمى ونفسى ، لك عقلى ولسانى ، لك لبى وجنانى ، فأنت أنت الحياة ولا حياة الا بك يا مصر ٠

لو كان الأستاذ لمعى حسن النية ــ وعذرا مرة أخرى ــ لاختار بدلا من تلك الكلمة التى لم يقم دليل على قولها ــ كلمات لمصطفى كامل كتلك التى قال فيها : ان روحى تتغذى من حب الوطن ، وبغيره لا أستطيع الحياة ، اذ لا قيمة للحياة بغير هذا الحب الرائع العظيم الذى يفيض على المرء كل سلوى ، وكل سعادة حتى فى شقائه وبخاصة فى الشقاء ، حيث لا يجد الانسان القوة والأمل ، الا فى هذا الحب ، أو قول مصطفى كامل : لو انتقل فؤادى من الشمال الى اليمين أو تحولت الأهرام عن مكانهـا المكين ، لما تغير لى مبدأ ، ولا تحول لى اعتقادا ، بل تبقى الوطنية رائدى ونبراسى ، ويبقى الوطن كعبتى ومجده غاية آمالى » وتبدو عملية التجنى على مصطفى كامل واضحة جلية من الكاتب ٠

ولست أرى فى علاقة الحركة الوطنية وعلى رأسها مصطفى كامل ضميرا من تقرب تلك الحركة من فرنسا ، أو ضيرا من تقرب تلك الحركة من كاتبة فرنسية ذائعة الصيت مثل مدام جوليبيت آدم ، فمدام جوليبيت آدم من أشهر الكاتبات الفرنسيات ، بل من أعظم شخصيات فرنسا وكتابها « انجلترا فى مصر » من خير ما ألف فى القضية المصرية ، بل ان الرأى العام العالمى لم يعرف القضية المصرية عى حقيقتها الا من ذلك السفر الجليل وزيارة مثل هــذه الكاتبة الفرنسية الجليلة لمصر فى يناير ١٩٠٤ من الأعمال الوطنية المتميزة ، وقد استضافها فى المنيا عمر بك سلطان ، وقد زارت آثار بنى حسن برفقة مصطفى كامل والأمير حيدر فاضل ، وقد استقبلت فى أسيوط استقبالا شعبيا هائلا أعده حسين بك فهمى وأحمد بك خشبه والسيد كامل بك خشبه ٠ وقد ذهب هؤلاء بها الى البلينا حيث تناولوا الشاى بمنزل عبد اللطيف بك أبو ستيت ، ثم الى الأقصر حيث استقبلها عبد الكريم بك العمــارى ويس بك اندراوس ، وفى اسنا تناولت وضيوفها الشاى فى منزل متولى بك حزين ومدنى أفندى حزين ٠

وقد رحب بالضيفة الكبيرة مصــطفى كامل فى مقال له نشره باللواء (٢٤ فبراير ١٩٠٤) وأسماها فى مقاله بأميرة من أكبر أميرات الرأى والقلم والسياسة ، وقال انها عشقت مصر من قديم ، وشغفت بها من عهد شبابها ودافعت عنها بقلمها السيال السنوات الطوال » وأولم لها الخديو عباس حلمى

الثانى مأدبة عشاء فى قصر القبة فى ٢٤ فبراير . وقد بقيت فى مصر ستة أسابيع ، وكتبت عن تلك الزيارة مقالا رائعا فى صحيفة الجولوا الفرنسية قالت فيها : ان أرض مصر نضم كل المدنيات السابقة وسماء مصر هو أول سماء مزقت فيها السحب حيث سمح بذلك للانسان ان يشعر بوجود الخالق . ولم يعهد التاريخ أمة بلغت من القوة والعظمة ما بلغته الأمة المصرية » الى أن قالت : ان استرداد مصر لنفسها أمر تكرر الى حد أنه صار قانونا فى تاريخها يؤكد أن مصر ستبقى الى الأبد مصر » .

وللعلم فان مدام جولييت آدم من مواليد ١٨٣٦ ومصطفى كامل من مواليد ١٨٧٤ أى انها تكبره بثمانية وثلاثين سنة ، وقد التقى مصطفى كامل لأول مرة بمدام جولييت آدم فى سبتمبر ١٨٩٥ وكان عمره واحدا وعشرين عاما وكانت مدام جولييت آدم فى التاسعة والخمسين من العمر .

واذا كانت الحكومة الفرنسية قد تنكرت للقضية المصرية فى ٨ ابريل ١٩٠٤ فى أعقاب الاتفاق الودى الذى وقع بين فرنسا وانجلترا فى نفس اليوم ، فان الشعب الفرنسى لم يتنكر أبدا للقضية المصرية ، وانما ظل صديقا لمصر ، وفيا للقضية المصرية ، ومن الأمور الجديرة بالتوضيح ، علاقة مصطفى كامل بدولة الخلافة العثمانية حيث أساء الاخ لمعى المطيعى فهم تلك العلافة ، وما أكثر ما كتبنا عن تلك العلاقة فيما كتبناه . عن مصطفى كامل ومحمد فريد وأمين الرافعى والحزب الوطنى . وكنا نظن ان تلك العلاقة قد وضحت للأذهان ووضعت فى مكانها الصحيح : لم تكن أبدا تلك العلاقة علاقة تبعية ، وانما كانت علاقة قوم ينشدون الاستقلال وهم يرون ان هناك سيادة اسمية لتركيا على مصر ، ولذلك فلم يكونوا يريدون اغضاب تركيا وانما كانوا يريدون ضمها الى صفوفهم لتقف وإياهم ضد الاحتلال البريطانى .

وقد كان الشعب المصرى عاشقا لتركيا حتى فى الحرب العالمية الأولى . كان يطرب لأى انتصار تحققه تركيا ، بل لقد رحب الشعب المصرى عندما قيل له ان هناك حملة تركية تريد دخول مصر ، لتحريرها من الاحتلال الأجنبى . وللعلم الأستاذ لمعى المطيعى فان الوفد المصرى الذى كان يرأسه سعد زغلول باشا قد أرسل وفدا الى لوزان أيام مؤتمر الصلح ، وكذلك أرسل الحزب الوطنى وفدا آخر وكان من مهام هذين الوفدين الاتصال بالجانب التركى ليتنازل عن سيادته الاسمية على مصر : ان عدو عدوى صديقى . وقد وضع تشرشل يده فى يد ستالين فى الحرب العالمية الثانية ليتمكن الحلفاء من هزيمة هتلر .

أما الحديث الذى أطال فيه الأستاذ لمعى المطيعى عن علاقة مصطفى كامل بالخديو عباس حلمى الثانى ، فأحب أن أؤكد للأستاذ لمعى المطيعى ان عباس حلمى الثانى لم يكن كرومر وانما كان الحاكم الشرعى للبلاد ، وانه كثيرا ما وقف الى جانب الحركة الوطنية المصرية مما أغضب عليه الانجليز ، وسبب له أكثر

من أزمة معهم ، وربما يذكر الاستاذ لمعى المطيعى ان شباب مصر الوطنى ، فى مرحلة من المراحل كان مغرما بالخديو الشاب عباس حلمى الثانى حتى أنه حمل عربته على الأكتاف ، وربما يذكر الأستاذ لمعى المطيعى انه حتى بعد ان نفى الانجليز عباس حلمى فى أوائل الحرب العالمية الأولى ، كان الشعب يردد فى أغانيه : الله حى عباس جى » .

لقد كان عباس حلمى الثانى حاكما مصريا شرعيا ، وقف الى جانب الشعب فوقف معه الحزب الوطنى بقيادة مصطفى وفريد ، وعندما وقف الى جانب الاحتلال تنفيذا لسياسة الوفاق بين السلطة الشرعية والسلطة الفعلية . وقف الشعب والحزب معه ضد الخديو . والحديث عن العلاقة بين مصطفى كامل والخديو وبين محمد فريد والخديو وبين الحزب الوطنى والخديو ، تحتاج الى أكثر من كتاب ، وحسبى هنا أن أقتطف من مذكرات الخديو عباس حلمى الثانى التى نشرها « المصرى » عام ١٩٥١ ما يلى : لقد قيل فى أيام كفاح مصطفى كامل العنيفة اننى كنت خصمه ، وقيل أيضا أنه كان صنيعتى وليس هناك ما هو أشد بعدا عن الحقيقة من هذا الذى خيل ، ان مصطفى كامل كان لا ينتمى الا الى نفسه ، كان رجلا من الصفوة » عاش بايمانه ومات بايمانه .. أما أنا عباس حلمى فما كنت أبدا وحيه ، وما كنت أبدا خصمه .. بل كان زعيما رائدا وجنديا يحارب تحت راية مثله العليا » .

أما الكلمات الأخرى ، التى لم يتسع المجال لنشرها ربما لقسوتها واختلافها مع سياسة الصحيفة وربما لطولها فقد كانت تحت عنوان ، حتى لا يتمزق شبابنا أكثر مما هو ممزق : انصفوا زعماءنا ولا تهيلوا عليهم تراب الظلم والحقد وعدم العرفان بالجميل » . وقد أبديت فيها — فى البداية — أن مما أعطى للهجوم على مصطفى كامل ومحمد فريد فيما بعد أهمية خاصة عندى ، انه نشر فى صحيفة يومية واسعة الانتشار لا يعد قراؤها بالألوف ولكن بمئات الألوف وأغلب هؤلاء من الشباب الذين يخشى عليهم من تلك الأحكام التاريخية المبتسرة التى لا تعتمد أصلا على حق أو منطق أو عدل ولا تعتمد — اذا ما اعتمدت — الا على كلمة قيلت هنا ، أو قيلت هناك بل فى أحيان كثيرة لا تعتمد على أى شىء الا الرغبة — وعذرا ، وأسفا أيضا — فى تجريح الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل ومحمد فريد فى وقت نحن أحوج ما نكون فيه الى الابقاء على النماذج الوطنية المخلصة دون أن نوجه اليه الطعنات تلو الطعنات وقد تصورت نفسى واحدا من طلبة المدارس الاعدادية أو الثانوية الذين يدرسون ضمن ما يدرسون سطورا عن مصطفى كامل ومحمد فريد والحزب الوطنى ضمن ما يدرسونه من أحداث التاريخ المعاصر : تصورت نفسى طالبا فى مدرسة ثانوية أو اعدادية وأنا أقرأ ما نشر عن مصطفى كامل ، أغلب الظن اننى سأصاب بالاحباط بالاضافة الى اننى سأصاب بقدر غير قليل من البلبلة والشك والقلق » .

وكان من بين ما قلته أيضا : لا يجوز أبدا أن نجيء بعد ما يقرب من ثمانين عاما على وفاة مصطفى كامل ، وسبعين عاما على وفاة محمد فريد ، لنقول انهما ـ مصطفى كامل ومحمد فريد ـ كانا من صنائع الخديو عباس حلمى ، وتركيا ـ وكان الأخ الصديق الأستاذ لمعى المطيعى قد وجه نفس تهمة العمالة لتركيا والخديو التى وجهها الى مصطفى كامل الى محمد فريد فى مقال تال لمقالة عن مصطفى كامل ـ وطالبت ـ فى هذا الكلمات ان يعيش الكتاب والمؤرخون بالتخيل فى الأجواء التى عاشها مصطفى وفريد وان يدرسوا جيدا الظروف الداخلية والخارجية التى كانت تحيط بمصر فى السنوات التى كان فيها مصطفى كامل ومحمد فريد يقودان الحركة الوطنية المصرية .

وقد أعلنت فى تلك الكلمة استغرابى من أن يركز ـ فى هذه الأيام بالذات ـ الهجوم على مصطفى كامل ومحمد فريد دون توجيه أى نقد الى سياسة قيادات حزب الأمة وحزب الاصلاح على المبادىء الدستورية التى كانت ـ فى الغالب ـ ممالئة للمحتلين أو على الأقل غير متصادمة مع سياسة المحتلين .

وقلت أيضا ، نقع نحن السياسيين فى خطأ فاحش عندما نكتب ـ مثلا ـ عن الخديو عباس حلمى الثانى ـ فى الثمانينات ـ وفى أذهاننا الصورة الكريهة التى كانت عن ذلك الخديو فى العشرينات عندما كان الاحتلال البريطانى جاثما فوق صدورنا يرضعنا لبن كراهية هذا الحاكم الذى رفض الوقوف الى جانب المحتلين فى الحرب العالمية الأولى وأثر الوقوف الى جانب دولة الخلافة الاسلامية وحيث كان يجلس على العرش الملك أحمد فؤاد الذى كان يخشى دائما من ان يخطف منه عرشه الخديو السابق عباس حلمى الثانى والذى كان يصدر تعليماته باغلاق أية صحيفة تذكر بالخير الخديو عباس حلمى الثانى بل الذى كان ـ أحمد فؤاد ـ يحرم دخول السراى كل على كل من يظن أن له علاقة ـ أدنى علاقة ـ بالخديوى عباس حلمى : وكان الملك أحمد فؤاد ـ وابنه فاروق من بعده ـ يضع فيتو على الشخصيات التى كانت على علاقة طيبة بالخديو عباس حلمى أو ـ على الأقل ـ قالت فيه كلمة طيبة ، كان يرفض تعيين تلك الشخصيات وزراء أو مديرين أو أية وظيفة يجرى تعيينها بمرسوم ملكى .

لا تزال نظرتنا ـ كسياسيين ومؤرخين ـ الى الخديو عباس حلمى الثانى متأثرة بنظرة الانجليز اليه ونظرة الملك فؤاد ، والملك فاروق من بعده اليه : لم نحاول الا نادرا النظر الى الرجل نظرة مجردة : نظرة عادلة منصفة الى تاريخ رجل حكم مصر ـ ولو أسميا ـ فترة طويلة من الزمن أصاب فيها ـ بلا جدال ـ وأخطأ واذا كان قد تلون وتقلب ، هاجم الانجليز وصادقهم ، عاداهم ، وتحالف معهم ، فمن من الحكام المصريين ـ فى سنوات ما قبل الثورة ـ لم يفعل ذلك ومن كان بلا خطيئة فليرمه بحجر » .

ونقلت فى كلماتى بعض عبارات وردت فى مذكرات الخديو عباس حلمى

الثانى قال فيها : ان التحليل التاريخى لحكمى سيبين بكل جلاء أنى لم أكن قط ذلك الغلام الذى زعمه صحفى فرنسى ولا كنت ذلك الثائر الماكر الذى يخضع للضغط اليومى من المعتمد والقنصل البريطانى .

ما كنت غلاما أو ثائرا ماكرا يوم وقع حادث حلفا ـ ١٨٩٤ ـ وانما كنت شابا فى مقتبل العمر لم أحط نفسى بمن يطمعون الظفر لمصر بسيادتها وكيف يلومونني لأنني أظهرت ذلك النفور الطبيعى نحو مغتصبى بلادنا الطامعين فيها والذين كانوا قد صرحوا منذ سنة ذلك الاحتلال ـ ١٨٨٢ ـ والمرة بعد المرة دون أن يفوا بوعودهم ، وعلى رأسهم لورد دوفرين أنهم يتأهبون للجلاء عن مصر .

عندما ارتقيت العرش لم يكن بامكانى اختيار حاشيتى بنفسى : لقد وجدتها كما هى ولم يكن لى من أمرها شىء وما كان يسعنى أن أقبلها أو أرفضها : ان الدور الوطنى قد تحدد وتجلى بوجه عام فى عهدى وقد ظهر ذلك الروح فى اخلاص أكثر زعماء مصر ، جلدا ، وبلاغة وموهبة ، مصطفى كامل » كان مصطفى يرأس حزب الشباب المتطرف وكان حزب أعيان البلاد ـ الحزب المحافظ ـ يأتمر بأمر الشيخ على يوسف وقد أدركت بعد قليل استحالة ضم الفريقين ـ الفريق المحافظ ، وفريق الشباب ـ وصار لزاما على أن أسعى عند كل منهما سعيا خاصا » .

وفى كلماتى تلك أنقل فقرات من رسائل لمصطفى كامل ، لم يكن ينفى فيها ـ فى مطلع شبابه ـ انه يتلقى دعما من الخديو للقيام برحلاته الى أوروبا للدعاية للقضية الوطنية المصرية ، ولكن أى دعم ؟

فى خطاب بعث به مصطفى كامل الى صديقه فؤاد سليم مؤرخ فى ١٦ أكتوبر ١٨٩٥ ـ وكان اليأس قد استبد بمصطفى كامل ـ قال مصطفى :

اننى فى ضيق نظرا لأن الخديو لم يرسل لى من المال ما يكفينى للسفر الى مصر اذ أن مقدار ما بعثه لى يكفى فقط لأسدد به نفقات الاقامة واننى صممت على عدم رجوعى الى مصر لأن وجودى فى فرنسا مهم جدا للقضية التى كرست لها نفسى جسدا وروحا وهى قضية الدفاع عن مصر ، ولقد قررت ألا أعود الى مصر الا اذا يئست من معاونة الوطنيين وانى حاليا يائس من واحد وهو الخديوى ولكن أليس فى استطاعة والدك والهلباوى ومحمد سالم ، أن يرسلوا لى سنويا ٤٠٠ جنيه ما داموا يعتبرون أنفسهم وطنيون ويقدرون جهودى الوطنية ، واذا كانوا غير قادرين على مساندتى فانى سأعود الى مصر يائسا فاقدا الأمل ليس من أجل الجلاء فحسب بل من أجل مستقبل الأمة المصرية ، وتأكد يا صديقى العزيز انى لم أمكث فى مصر بعد عودتى دون أن أرى النصر أكيدا : سوف أنتحر ولا أعيش فى وسط أمة جامدة بالاضافة الى أنى لا أعرف اليأس الا بالموت معا .

بلغ والدك سلامي باسم الوطن المقدس وليس باسم الصداقة التمس منه وحده ان يرسل لى مبلغ (١٥٠ جنيه) هذا الشهر لهذه السنة كلها ولن أطلب منه شيئا بعد ذلك » .

وفى السنة المقبلة (١٨٩٦) سوف أدبر أمرى فوالدك يدفع ١٥٠ جنيه ، والهلباوى ١٥٠ جنيه ومحمد سالم ١٠٠ و ٤٠٠ جنيه من هؤلاء الوطنيين الثلاثة ستكون لها قيمة كبيرة عندى أكبر من نقود العباس (عباس حلمى الثانى) ويظهر ان مصطفى كامل لم يتلق من صديقه أو من والد صديقه فؤاد سليم أى دعم فكتب الى صديقه هذا فى ٢١ أكتوبر ١٨٩٥ يقول : استلمت بالأمس كتابك واؤخر الجواب عليه لوقت آخر وأسألك الآن ان تجيبنى على رسائلى لأعلم ان كنتم نساء أم رجالا والسلام .

وفى ٦ نوفمبر ١٨٩٥ ، يكتب مصطفى كامل الى صديقه الحميم فؤاد سليم قائلا : انى أشكرك على امدادك لى بالأحداث التى جعلتنى أرى بوضوح ان من بينكم لا يوجد أشخاص لا يمكن لوطنى مثلى ان يعتمد عليهم انت تقول انه لا يوجد فى مصر شعب جرىء ، قادر على مساندتى ولكن أيها البائس ، والدك وأصدقاء والدك هؤلاء وطنيون هم جزء من هذا الشعب أكفاك هزلا : انى أرى انكم وطنيون عندما يكون الخديوى وطنيا ولستم وطنيين عندما يكون العكس » .

ومرة فى ٢٢ يوليو ١٨٩٨ كتب مصطفى كامل الى أخيه الأعز محمد فريد يقول : أخى ليس لى من غيرك ما لى معك من الحرية فاسمح : اتفقت نهائيا على طبع كتاب الخطب ومجموعة دفاعى عن الوطن الحزين وتعهدت بدفع مبلغ ثلاثين جنيها مرة واحدة ودفع أربعين بعد ظهور الكتاب والثلاثين يجب دفعها يوم الجمعة القادم ٢٩ الشهر الجارى فأرجوك غاية الرجاء ان ترسل لى يوم وصول هذا أى يوم الخميس ٢٨ الجارى ٥٠٠ خمسمائة فرنك بالتلغراف بواسطة الكريدى ليونيه لا عدمتك أخا وفا وصديقا حقيقيا » .

وكان مصطفى كامل فى ٦ يوليو ١٨٩٥ قد كتب الى أستاذه وصديقه عبد الرحيم أحمد رسالة يقول فيها بعد ان ألقى محاضرة فى مدينة تولوز الفرنسية عن القضية المصرية حضرها أصحاب الصحف التى تصدر فى المدينة والمحررين بها وجمع كبير من المسئولين بتلك المدينة التى حصل منها مصطفى كامل على ليسانس الحقوق وعرض « النور الكهربائى » بعض صور عن مصر قدمتها الجمعية الجغرافية ، وقد نشرت وكالات الأنباء العالمية ملخصا للمحاضرة وتناقلته الجرائد الباريسية كلها تقريبا ونشرتها ـ نصا ـ بعض الصحف التى تصدر فى تولوز : قال مصطفى كامل فى رسالته الى عبد الرحيم أحمد : دعوت بالأمس بعض الرجال الذين خدمونى وساعدونى هنا فى نشر الاعلانات وتحضير قاعة الخطابة واليوم أدعو أرباب الجرائد وأخطب فيهم خطبة قصيرة توافق المقام وأذكر لكم أن حضورى هنا كسب لمصر : كل أهل تولوز وخصوصا

رجال التحرير ! الصحافة] فيها الذين صاروا تحت امرنى ورغبتى بلا ثمن أما عن المصاريف التى صرفت لأجل الخطابة فهى : سكة حديد [١٢٠ فرنك ذهاب وإياب ١٦ ساعة مسافة السكة الحديد] وأجرة القاعة والخدم ، والاقامة وطبع الخطبة وتوزيعها وارسالها بالبوستة ، كل ذلك وصل للآن نحو ٦٥٠ فرنكا ولكننى مع الاعتدال والتدبير لا أصرف الا ما يوافق المصلحة ويعود نفعه على خدمة مصر » .

للعلم : كان مصطفى كامل وقت ذاك لم يتجاوز الواحد والعشرين من العمر : يكتب ، ويخطب وينظم الاجتماعات فى بلد أجنبى ويطبع محاضراته الوطنية ، ويوزعها ، الى جانب مصاريف السكة الحديد والسفر بالسكة الحديد يستغرق ١٦ ساعة مستمرة : ١٦ ساعة فى القطار دون استراحة . و . و .

وبعد ذلك كله نقول عنه أنه عميل للخديو وان هناك مصطفين كاملين واحد قبل ١٩٠٤ ، وواحد آخر بعد ١٩٠٤ .

ونتساءل : أليس فى ذلك القول اساءة بالغة لتاريخ مثل هذا الشاب الوطنى ، عاشق مصر وشهيد غرامها ؟ .

وأرجو أن يكون مفهوما تماما أننى ما اهتممت هنا بموضوع الهجوم على مصطفى كامل ومحمد فريد الا للوصول الى النتيجة الهامة التى استهدفها دائما من اثارة مثل هذه الموضوعات وهى أننا نظلم أنفسنا ونظلم تاريخنا ونظلم الشخصيات البارزة فى تاريخنا بمثل تلك الأحكام السريعة السهلة كما أننا نظلم الحق ، والحقيقة والواقع عندما نتخذ من الهجوم على بعض الشخصيات التاريخية مودة من المودات التى تظهر فجأة ثم تختفى فجأة والتى تبدو أحيانا وكأنها فرصة للانتقام من بعض تلك الشخصيات تحقيقا لأهداف سياسية أو حزبية مؤقتة ، أو دائمة ، فجأة — مثلا — نتحامل على محمد على الكبير ، نتبرأ منه ، ننفى عنه صفة الحاكم المصرى ، نلحق به كل التهم التى يمكن أن توجه الى أى حاكم ، نستهين بكل الأعمال التى قام بها أو نفذها أو خطط لها وننسى — مثلا — ان شعب مصر هو الذى اختاره طواعية فى استفتاء شعبى منقطع النظير وفى وقت كانت فيه أوروبا تقاسى الأمرين من الحكم الأوتوقراطى المطلق ، وننتاسى ، أن مصر فى عهده قد انطلقت سياسيا واقتصاديا ، وصناعيا وحربيا الى الدرجة التى هددت الباب العالى فى تركيا وربما لولا التدخل الأوروبى لأصبحت مصر ، من أوائل القرن التاسع عشر دولة كبرى !

ونحن — مثلا — لا نذكر لاسماعيل باشا الا ديونه التى إقترضها بفوائد فاحشة والا غزواته النسائية فى دنيا الغرام والهيام ناسين أو متناسين ، أن جزءا كبيرا من تلك الديون قد أنفق على مصر لتصبح قطعة من أوروبا وأن جيوش اسماعيل — التى هى فى نفس الوقت جيوش مصر — قد ساهمت فى القضاء على الرقيق ، وفى القضاء على الجهالة فى نفس الوقت ، وكانت تلك

الجيوش سببا فى ادخال المدنية الحديثة فى كثير من دول افريقيـــة : ننسى – مثلا – لاسماعيل باشا أنه منشىء الحياة النيابية فى مصر ، وأنه أول من شجع المعارضة ، صحافة وتيارات سياسية وقــد يقال أنه شجع المعارضــة ليستعين بها على التدخل الأجنبى فى شئون بلاده وقد يقال ، وقد يقال ولكن الذى لا جدال فيه أن الرجل كان الى حد كبير حاكما مستنيرا ولو أننا وضعنا فتوحاته ، وغزواته وانجازاته العمرانية فى كفة ووضعنا سيئاته بل وجرائمه فى كفة أخرى لرجحت الكفة الأولى ٠

وقد جاء علينا وقت ظلمنا فيه أحمد عرابى ، كانت كتبنا المدرسية ، تسميه العاصى أحمــد عرابى ، كان البعض – منــا – يطلق عليه اســم عرابى الخائن ، كان بعض مؤرخينا يصفونه بالجهل ، والأمية العسكرية وبالضعف وقلة الحيلة وكان مجرد محاولة انصاف الرجل بكلمة ، مجرد كلمة يتعرض قائل تلك الكلمة للمحاكمة أو للطرد من وظيفته كما حدث بالنسبة لبعض مدرسى التاريخ فى المدارس الثانوية الذين نقلوا ، من وظائفهم ، ومن مدارسهم لأنهم أكدوا فى دروسهم لتلاميذهم ان عرابيا لم يكن عاصيا ولا خائنا وانما كان ثائرا بل رائدا من رواد الثورة : وكذلك الحال بالنسبة للخديو عباس حلمى لم نذكر له ، الا انه كان متلونا يعارض بعض الحكام الانجليز فى مصر ثم يتحالف معهم ، لتحقيق مصالحه الشخصية ، أو لأية أسباب أخرى : لم نذكر للخديو عباس حلمى الا أنه جمع أموالا طائلة من كذا ، وكذا ، والا أنه كان يضرب الحركة الوطنية المصرية مرة ويعمل على تقويتها مرة أخرى ، وهكذا ٠

وعباس حلمى – شئنا أم أبينا – أول حاكم من أسرة محمد على ، أحب مصر حبا جما وخاصة فى السنوات الأولى من حكمه ، عندما ولى الحكم ، وهو فى الثامنة عشرة من العمر ، كما أنه أول حاكم مصرى من أسرة محمد على واجه الانجليز الذين يحتلون بلاده مواجهــة صريحة سببت له الكثير من الأزمات كما أنه – عباس حلمى الثانى – وقف مؤيدا للحركة الوطنية المصرية منذ عام ١٨٩٢ حتى عام ١٩٠٤ – على الأقل – ثم تخلى عن هذا التأييد عندما رأى فرنسا تتخلى عن مناصرتها للحركة الوطنية المصرية وتتحالف مع بريطانيا بعد أن اتفقتا – فرنسا وانجلترا – على اطلاق يد فرنســـا فى الجزائر ، واطلاق يد انجلترا فى مصر وقد نذكر للخديو عباس حلمى أنه لم يكن كوالده صنيعة لانجلترا ففى أحيان كثيرة يمكن أن نعتبر عدم الانصياع الكامل للاحتلال ميزة اذا ما قارنا عــدم الانصياع الكامل بالتبعية الكاملة ، وعبــاس حلمى الثانى شئنا أم أبينا له بصماته على السياسة المصرية والحركة الوطنيــة المصرية رغم مرارة الاحتلال البريطانى وقسوته ، وينبغى علينا اذا ما أردنا الانصاف أن نقول ما للرجل ، وما عليه ، أما أن نحرمه من كلمة الحق وأما أن نجعل منه شماعة لكل الأخطاء التى وقعت فى عصره [١٨٩٢ – ١٩١٤] فليس من الشجاعة فى شىء ٠

وكذلك جاءت علينا فترة من الفترات قسونا فيها على سعد زغلول : قلنا — مثلا — أنه امتطى المد الثورى فى عام ١٩١٩ واستغله لصالحه ، قلنا عنه انه استفاد من الثورة دون أن يكون له فضل الاعداد لها بل وجد من بيننا — وقد وصلوا الى أعلى المناصب — أى كانوا وزراء — من اتهم سعد زغلول بالخيانة والعمالة لبريطانيا والاتفاق معها على كثير من الخطوات التى نفذتها بريطانيا فى مصر وخاصة الشهور التى ولى فيها الحكم وكذلك الأمر بالنسبة لمصطفى النحاس : ركزنا على أمور صغيرة مثل الثراء الذى هبط على زوجته والقبلة اياها التى طبعها على يد الملك الشاب فاروق ومثل التقارب من القصر ، فى وزارته الأخيرة وعندما اسمى تلك الأمور ، صغيرة فانما أعنى صغيرة بالنسبة الى ما قدمه مصطفى النحاس لبلاده فى تاريخه الوطنى المشرف قبل ان يحترف السياسية كقاض وبعد أن احترفها كعضو فى الوفد المصرى ، ثم رئيسا له ننسى لسعد زغلول انه أول زعيم مصرى فلاح افتخر بأنه زعيم الرعاع أو من كان يسميهم الانجليز رعاعا ، وأنه أول زعيم تباهى بزعامته للابسى الجلابيب الزرقاء [الفلاحين] : سعد زغلول أول زعيم مصرى وقف أمام ملك أوتقراطى مستبد موقف الندية ، وصعد الأزمة معه فى مسألة من يختار الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ : الملك يقول ان الملك هو الذى يختار وسعد زغلول يقول ان الملك لا يحكم الا عن طريق وزرائه وان مجلس الوزراء هو الذى يختار الأسماء ، والملك هو الذى يصدر قرار التعيين فلما اشتدت الأزمة اتفق الملك وزعيم الشعب — على النحو الذى فصلناه فى الجزء الأول من هذا الكتاب — على الاحتكام الى فان دوش النائب العام فى المحاكم المختلطة المصرية وقبل الملك قرار الحكم الذى أيد موقف سعد زغلول فى أن الملك يباشر سلطته عن طريق وزرائه وتعيين نسبة الخمسين من أعضاء مجلس الشيوخ هو من سلطات مجلس الوزراء ، الذى يقترح الأسماء على الملك ويصدر الملك المرسوم الملكى بتعيين تلك الأسماء فى مجلس الشيوخ .

نسينا لمصطفى النحاس مقاومته للاحتلال البريطانى فى كثير من أيام حكمه ونسينا أنه نام ، فى محطة سكة حديد بنى سويف كنوع من المقاومة لدكتاتورية اسماعيل صدقى ، عندما حال اسماعيل صدقى ، بين مصطفى النحاس وبين دخوله بنى سويف : نسينا أو تناسينا المواقف الوطنية الكبيرة والكثيرة لمصطفى النحاس تلك المواقف التى سجلناها بالتفصيل فى سلسلة مقالات لنا بالمصور : تحت عنوان : مقال تأخر عشر سنوات : مصطفى النحاس زعيم مصر ، ووجدانها الحر الشجاع [٢٣ أغسطس ١٩٧٥] .

كانت ولا تزال أحكامنا على كثير من زعمائنا قاسية للغاية ، وكانت ولا تزال أحكامنا على كثير من زعمائنا أيضا مبالغ فيها الى حد كبير : نحن نظلم البعض فنجرده من ثمرة كفاحه ونتوقف عند بعض الأمور الصغيرة لنجعل منها

مدخلا للمؤاخذة ، والنقد ، بل والهجوم الضارى ونحن ـ أيضا ـ نتملق فى أحكامنا : البعض ننسب اليهم ـ مثلا ـ ما لم يقوموا به : نضخم مثلا الأعمال البسيطة التى قاموا بها : نتناسى دائما الأخطاء بل الخطايا التى اقترفوها ونحن لا نطلب الا العدالة المطلقة ، نحن لا نريد ممن يكتب تاريخا ـ وقد أصبحت كتابة التاريخ بكل أسف شديد بلا روابط ، ولا ضوابط ـ ان يكون صادقا وأمينا يقول الحق ، ولا شيء غير الحق : يذكر ما للرجل وما عليه : يحكم على الشخصية العامة فى كل عمل قامت به ، ويكون حكمه خاصا بكل عمل على حدة ، ثم يحكم على الشخصية العامة ، حكما عاما له ما يبرره ، أو على الأقل يكون له حيثياته ·

وأحب هنا أن أركز فى هذا المدخل على خطأ نقع فيه جميعا نحن الكتاب والمؤرخين : اننا نعطى اهتماما بالغا للزعماء والقادة دون أن نعطى نفس الاهتمام للشعب ، وما كان لزعيم ، أو قائد ، أن يقوم بعمل ما بمفرده ولا بد أن يساعده الشعب ، على تحقيق آماله ، نحن نذكر للزعيم أو القائد كل الأعمال الجيدة ، التى قام بها ، ننسى أو نتناسى فى أحيان كثيرة : الشـــعب هو الذى قام بتلك الأعمال وانه لولا ، الشعب لبقيت تلك الأعمال مجرد أفكار أو مشروعات فى ذهن القائد أو الزعيم دون أن تنفذ ·

والانصاف يقتضينا أن نذكر فضل الشعب فى كل عمل جيد نكتب عنه دون أن ننسب كل فضل الى القائد ، أو الزعيم : ان حركة التاريخ تؤكد أن الشعب هو صانع كل شيء : هو الأداة المنفذة لكل اصلاح ، هو البانى لكل حركة عمرانية ، هو الجيش الذى يحقق ـ فى الحروب ـ الانتصارات ، وما دور الزعيم ، أو القائد هنا الا دور الموجه ، دور المفكر ، ولذلك فان هناك زعماء وقادة تاريخيين ، ملكوا الكثير من أوجه العبقرية ولم يتح لهم ، أن يتركوا بصماتهم على التاريخ لأنهم كانوا حكما على شعوب ليست لديها القدرة على البناء والعمل : أكان محمد على ، أو اسماعيل باشا ـ مثلا ـ يستطيعان اقامة الدولة التى أقامها كل منهما ؟ أكان يحقق تلك الانتصارات والانجازات التاريخية التى قام بها كل منهما لولا شعب مصر : رجاله ونساؤه ، شبابه ، وكهوله ؟؟

اننا ـ وتلك احدى نقائصنا ـ نعطى كل اهتمامنا لعبقرية الأفراد دون ان نعطى عبقرية الشعوب ما تستحق من اهتمام ·

ولقد حاولت ، وأحاول باستمرار فى كل ما أكتبه أن أكتب عن دور الشعب سلبا أو ايجابا ، واذا كان بعضنا يخشى ان يكتب عن سلبيات الشعب ، واذا كان بعضنا ـ اذا كتب ـ لا يكتب الا عن ايجابيات الشعب ، فاننى أحاول دائما جهد الاستطاعة أن أكتب عن ايجابيات الشعب وسلبياته فى أية مرحلة أكتب عنها ·

وأحب هنا أن أركز على أبرز سلبيات اهتمامنا بالحكام ، دون اهتمامنا بالشعب صانع الحكام وصانع الأعمال التاريخية التى تنسب الى بعض أولئك الحكام ، وذلك اننا عندما ننسب كل عمل ، الى الحاكم ، وننقص باستمرار من قدر الشعب ودوره يظن البعض أن شعبنا لا يصنع شيئا وان كل عمل كبير تم انما قام به الحاكم وحده ، وبالتالى فان كل الأمجاد تنسب الى الحاكم ، والحاكم قد يكون أجنبيا ، أو قد يكون من سلالة أجنبية وهنا ينسب كل فضل الى الحاكم الأجنبى دون ذكر للشعب الذى قام بتلك الأعمال ثم تجىء النتيجة السلبية المؤسفة ومؤداها أن مصر ـ مثلا ـ لم تقم بأى عمل خلال الفترة ، التى حكم فيها محمد على لأنه غير مصرى : ألبانى كما تعارفنا ، تركى قح ، كما يؤكد أستاذنا د. شفيق غربال ، ونعتبر الفترة التى حكم فيها محمد على مصر فترة حكم أجنبى لا مصرى .

وليس هناك من قسوة أشـــد من تلك القسوة ، التى ننهى اليها تلك النتيجة السلبية التى نقدمها نحن أو يقدمها البعض ، بما « تميز » به ـ من قدرة فائقة على النفاق ، أو الجهل المطلق ـ فنقول ـ مثلا ـ أن سعد زغلول أول حاكم مصرى رأس وزارة مصرية ونقول ـ مثلا ـ أن جمال عبد الناصر ـ أول مصرى رأس جمهورية مصر وقاد شعب مصر .

وليس فى ذلك الا الظلم البين الذى استشرى فى كثير من الأحيان فجعل الكثيرين منا يعتقدون ان مصر لم تحكم حكما مصريا خالصا الا فى سنوات قليلة وتلك مقولة لا تستند أبدا الى أى أســاس سليم ان الشعوب وخاصة الشعوب العريقة تمتص كل العناصر الأجنبية وتحيلهــا الى عناصر وطنيــة : الشعوب ، وخاصــة الشعوب العريقة قادرة دوما على أن تكسر حدة الغازى أو الدخيل ، تذيبه فى بوتقتها حتى يتحول بعد فترة من الزمن الى مواطن أصيل ضمن مواطنيها . اننا لو جرينا ـ مثلا ـ وراء أنساب الملوك ورؤساء الجمهوريات والحكام فى أوروبا وأمريكا وأعدنا هؤلاء الى جذورهم الأولى لاتضح لنا العجب العجاب ، فملوك انجلترا ـ مثلا حسب جذورهم الأولى ـ ليسوا انجليز أصلاء ومعظم رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية ، ليس أمريكيين « أصلاء » ، وكذلك بعض الرؤساء الفرنسيين والألمان واليونانيين ، ولو أننا أخذنا بالمنطق ، الذى يحكم به هنا في مصر أن مصر لم تحكم حكما مصريا خالصا الا في سنوات قليلة من عمرها الطويل لوجدنا دولا ، كبيرة وصغيرة فى أوروبا وأمريكا لم تحكم الا حكما أجنبيا اذا ما عدنا الى الجذور الأولى ، لملوكهــا ورؤســاء جمهورياتها ورؤساء حكوماتها ؟ أليس من الظلم أن نقول مثل هذا القول عن مصر فيشب شبابنا على أنه لم يحكم حكما مصريا الا فى سنوات قليلة ، وبقية تاريخه كله كان مستعبدا يحكم بأجانب !!

وقبل أن أنتقل الى موضوع آخر ، هام وخطير من موضوعات المدخل الى فهم أحداث التاريخ المعاصر أحب أن أشير الى ظاهرة يتميز بها فهم البعض لأحداث التاريخ وأشخاصه ، فمن كثرة تركيزنا على أقوال معينة وأحداث معينة ، أننا ـ أو أجيال كثيرة منا ـ لا تعرف عن بعض الأشخاص الا المعلومات التى ارتبطت بواقعة معينة فمثلا ، نجد أجيالا كثيرة لم تعرف عن ابراهيم الهلباوى الا أنه المدعى العمومى فى قضية دنشواى أما فيما عدا تلك الواقعة من أحداث تاريخه ، فان أحدا لا يعرف عن بقية التاريخ شيئا : تاريخه فى المحاماة ، كقطب من أقطاب المحاماة وكنقيب من أبرز نقباء المحامين لأكثر من دورة ، دوره فى لجنه اعداد الدستور عام ٢٢ ، وعام ١٩٢٣ ، مساهمته فى انشاء حزب الاحرار الدستوريين ، وغير ذلك من الأمور ، الهامة فان الكثيرين لا يعرفون عن تلك الأمور شيئا ، لأن صفة المدعى العمومى فى قضية دنشواى قد طغت على كل شىء وطمست كل تاريخ مشرق . مثال آخر يتسم بالظلم ، البين ، يتعلق بعبد الخالق ثروت باشا وعبد الخالق ثروت باشا ، كان من أبرز رجال القضاء ، كما كان رئيسا للوزارة المصرية فى أخطر مراحل التاريخ المصرى : الحرب العالمية الأولى ، وما بعدها وقيام ثورة ١٩١٩ ، و . و . ولكن عبد الخالق ثروت باشا ليس معروفا فى أذهان الجماهير أو أغلبية الجماهير بكل أسف الا انه رئيس الوزارة الذى كان مغرما بمنيرة المهدية ، والذى كان يعقد مجلس الوزراء فى عوامتها والذى غنت له ـ وحده منيرة المهدية : تعالى يا شاطر نروح القناطر .

وقد أحدث ذلك لأسرته ، وخاصة حفيده رشدى غالب حسين رشدى مرارة شديدة جعلته يهتف من أعماق أعماقه فى رسالة لم تنشر بكل أسف اذ حالت الظروف القاهرة دون نشرها ، وبقيت عندى كوثيقة تاريخية ذلك أن الرجل (الحفيد) أزاح فى تلك الرسالة عن أسرار كثيرة من حياة جده ولعلى فى مناسبة قريبة أنشر تلك الرسالة المطولة ، التى كانت بعنوان : اتركوا العظماء يرقدون فى مقابرهم فى سلام آمنين وكانت الرسالة تعليقا على احدى فوازير رمضان ـ شهر الصوم والقرآن ، شهر العبادات والخيرات شهر الحسنات والطيبات وكان فى مقدمة تلك الرسالة : توسمت ان يحقق هذا البرنامج الغرض المنشود منه أو المفروض فيه متمثلا فى الترفيه علينا بتقديم التسلية الهادفة من خلال الامتحان القائم على فلسفة النقد البناء والمداعبة بالنكتة الطريفة الخفيفة المستحبة الا آنه هالنى وروع كل الطبقة الواعية المستنيرة أن يتناول هذا البرنامج الأجوف سير : عظماء التاريخ من عمالقة الحكم والسياسة ورواد الوطنية والفكر وأرباب السيف والقلم وأساطين الفن وصانعى الأمجاد بأسلوب تشمئز منه النفوس الأبية ويأنف له الذوق الرفيع وتستنكره ، الأخلاقيات الكريمة تطالعنا بصورة كريهة لتكون موضوعا لمسابقة هزلية واهية ، « حظيت » بشرف تشويه تاريخ هذا العالم الكبير والأمر ـ رشدى غالب حسين

رشدى — من كل ذلك وأدهى المادة العلمية فهى بلا تجنى ومع مزيد الأسف كشكول ، دسم من الأخطاء الفاحشة ، وموســـوعة ضخمة من المغـالطات والافتراءات والمهاترات : كل هذا الابداع والخلق الفنى والثقافة العميقة قدمها بكل أسف أكبر جهاز اعلامى مرئى ومسموع فى الدولة خصص لتسلية الصائم الكريم : المهم أن كل هذه المآسى قد ارتكبت باسم الفن والفن منها براء ، وقدمت بدعوى الثقافة الهادفة وهى فى حقيقتها جهالة هدامة وعرضت بغرض الاضحاك ولكنه ضحك كالبكاء ٠

ويمضى رشدى غالب حسين رشــدى قائلا : لو تصور بعض الأدعيــاء أنهم أوصياء على التاريخ واستباحوا لأنفسهم فى استعلاء ويغير استحياء تشويه تاريخ هذا العالم فاننا لن نسمح أبدا لأى مخلوق على وجه الأرض أن يمد يد العبث أو يبث روح التهريج لتشويه تاريخنا القومى بكل ما يزخر به من مجد وعز وفخار ٠

وليعلم هؤلاء — رشدى غالب حسين رشدى — ان التاريخ القومى لكل دولة بمثابة الأصل للانسان والجذور للأشجار والأساس للبنيان والانسان بلا أصل لقيط شريد والشجرة بلا جذر ضعيفة تقتلها الرياح وأعاصير والبنيان بلا أساس نخل مهدد بالانهيار والســـقوط فما بالهم يقوضون هـــذه الدعائم القوية الراسخة ٠

واذا استبحت لنفسى — رشــدى غالب — وقــد تملكتنى بعض الأنانية المفترضة فى الانسان أن أترك القضية العامة لأتطرق لاحدى خصوصياتها وأن أصحح حقيقة تاريخية شوهتها بكل أسف تلك الفوازير ، حقيقة وان كانت قد تغيب عن أذهان قلة قليلة من الشباب الا أنها راســـخة بفضل الله تعالى ووعى أبناء هذا البلد الأمين فى نفوس الغالبية العظمى من رجالات وشـــيوخ الأمة الأكرمين ٠

هذه الحقيقة ٠٠٠ هى السيرة العطرة لجدى المغفور له صــاحب الدولة « حسين رشدى باشا »

هذا الرجل الذى احترق فى أوائل القرن العشرين ليضىء شعلة الجهاد والوطنية وليكون منارا ونبراسا ٠

الرجل الذى أفنى صحته وطاقته وقودا لثورة ١٩١٩ ليكون قدوة تحتذى ومثلا شرودا فى التضحية وانكار الذات تســـجل أعماله فى ســـجل الخالدين ليدخل بهـــا التاريخ من أوسع أبوابه مرفوع الرأس شامخ القامة مهيب الجانب كعلم خفاق للحركة القومية المصرية وليرقد فى رحاب الله فى أعلا عليين أبيض الوجه ناصع السيرة نظيف اليد ٠

فلقد تبوأ حسين رشدى أرفع المناصب وأسماها عن جدارة واقتدار فى وقت كان المصرى غريبا فى وطنه مغلوبا على أمره .

بدأ بداية فى خدمة بلاده بعد أن حصل على أعلى اجازة للقانون فى العالم من جامعة السربون بفرنسا ـ مفتشا للغة الفرنسية بوزارة المعارف العمومية فكبيرا لمفتشى اللغات الأجنبية بها فقاضيا فمستشارا بالمحاكم المختلطة والأهلية فوزيرا للأوقاف فوزيرا للحقانيــة « العدل » والخارجية والمعارف العموميــة والداخلية فرئيسا لمجلس الوزراء زهاء خمس مرات فقائم مقاما خديويا فرئيسا لمجلس الشيوخ ، كما تولى شرف رئاسة اللجنة التى وضعت دستور ١٩٢٣ « الأب الشرعى لكل ما أعقبه من دساتير ومواثيق » ورئاسة هيئة انشاء الجامعة الأهلية المصرية كما عمل أستاذا غير متفرغا بل متبرعا لتدريس القانون الدولى العام بهذه الجامعة الشامخة .

حسين رشدى الذى وقع فى لندرة فريسة للشلل أثنـاء مرافعته عن القضية المصرية فى مفاوضات المطالبة بالاستقلال عندما احتد على « اللورد كيرزون » صارخا فى وجهه « يبدو يا جناب اللورد انك تجهل تاريخ بلادك لأنك لو رجعت بذاكرتك للماضى القريب لتذكرت أن الشعب المصرى الذى تستخف به ، وجنود جيشه اللذين تستهين بهم سبق أن ألقوا بقيادة جدى « طبوزاده الكبير » بقادتكم وجنود جيشكم فى البحر « مشيرا بذلك الى معركتى الحماد ورشيد الشهيرتين » .

ثم استطرد قائلا له : وسيجىء قريبا اليوم الذى سنحاربكم فيه وجها لوجه وربما سأكون فى هذا الوقت شيخا هرما لا يقوى على الحركة ولكننى سأطلب من أربعة من الجنود الأشداء حملى أثناء قتالكم ... كلا فلن أعطل هؤلاء الجنود عن آداء واجبهم المقدس بل ســأزحف بنفسى على بطنى وأتقدم الصفوف ولن نرجع من معركة المصير الا بعد أن نسحقكم ونمحى هذه الوصمة من جبين مصر ».

هذا هو الرجل الذى كان فى مقدوره ان يحظى بتاج مصر أثناء جلوسه على عرش البلاد قائما مقاما خديويا فى الفترة بين خلع عبــاس حلمى الثانى وتعيين السلطان حسين كامل فأبى زهدا فى كل شىء : فى زخرف الحياة الدنيا ـ ما عدا عشقه لمصر ـ هو بعينه حسين رشدى الذى تفادى بثاقب بصيرته وراجح عقله وواسع ادراكه وبعد نظره الســـــياسى ضم مصر الى ممتلكات الامبراطورية البريطانية العظمى جاهدا فى تضييق نظام الحماية ، لحين الفرج الذى كان يلوح عن قريب : الرجل الذى وقف فى وجه ولى الأمر عندما أراد أن ينص فى دستور سنة ١٩٢٣ على أن « الملك هو مصدر السلطات » وأصر هو على أن الأمة هى مصدر السلطات جميعا .

وقال كلمته المشهورة « والله لو أصر ولى الأمر على وجهة نظره فيؤسفنى أننى لن أستطيع الاستمرار فى التعاون مع ملك غير دستورى مثله » .

حسين رشدى المحرك الأول لثورة ١٩١٩ الذى عرض عنقه لحبل المشنقة حيث كان المسئول الأول عن أمن الدولة ونظامها فى وقت كان فيه للانجليز اليد الطولى على البلاد .

الرجل الذى جمع التوكيلات لسعد زغلول ورفاقه ليكسبهم أهلية الدفاع عن القضية المصرية باسم جماهير الأمة .

هو نفسه الذى كان يأمر فى الخفاء بتسهيل مأمورية قطع سبل المواصلات والسكك الحديدية لعرقلة حركة جنود الاحتلال فى مواجهة الثوار وهو الرجل الذى ابتدع فكرة اضراب الموظفين عندما كررت الحكومة البريطانية معارضتها فى سفر المفاوضين المصريين الى لندن بعد صدور المبادىء « الولسنية » التى تعطى للشعوب حق تقرير المصير ، فآثر أن يلازم فى غير ما استقالة تعبيرا عن قضيته وثوريته وايعازا للموظفين بالاضراب مثله وحثهم عليه ليوقع السلطات البريطانية تحت ضغط حكومى وشعبى ويجبرها على الموافقة على سفر المفاوضين ... الأمر الذى تحقق فعلا ...

وما أروع رده على مشروع برونيت الخاص بنظام مصر النيابى فى ذاك الوقت والذى يجمع فى الهيئة التشريعية للبلاد بين الأجانب والوطنيين ونص على زيادة الأجانب على الوطنيين والمعينين على المنتخبين ـ ذلك الرد الذى كانت تتلقفه الأسماع والأبصار فى لهفة وحماس والذى لولاه لتحولت الأمور المصرية عن المجرى الذى سارت فيه الى اليوم ـ حيث كان يقول رحمه الله على حد تعبيره بالعامية « أنا الديدبان الذى ناديت عندما أطلعت على مشروع « برونيت » وقلت : جاى الحقونى فقد دهمنا الخطر يا رجال » .

وما أروع كلمة حسين رشدى الشهيرة حينما طلب اليه « اللورد ملنر » أن يجمعه بفريق من المصريين للتحدث اليهم فى شأن أعمال « لجنة ملنر » اذ قال له بالحرف الواحد « انى آسف جـدا يا جناب اللورد فوالله لو طلبت منى أن أجمع لك ثلاثة قطط من شوارع مصر لمناقشتك فى موضوع أعمال هذه اللجنة ، لما استطعت اليه سبيلا » وكانت هذه العبارة التاريخية هى القول الفصل الذى قوض آمال تلك اللجنة البغيضة وأنهى مهمتها الاستعمارية .

هذا هو الرجل الذى أطلق عليه فى موسوعة التاريخ العالمية « رشدى مصر الكبير : هذا هو حسين رشدى الذى كان منزله ومكتبه قبلة لأصحاب الحاجة والسائلين والضعفاء والمساكين ، الرجل الذى دخل الحكم سليل أسرة عريقة ابن بيت كريم أصحابه من سراة القوم وخرج منه صفر اليدين يزهو برصيد هائل من المحبة والاجلال والتبجيل والعرفان بالجميل .

كنت أتمنى من اللذين سمحوا لأنفسهم ان يتعرضوا لسيرة هذا الرجل الكبير وبأن يتجنوا عليه افتراء زاعمين انــه عقد مجلس الوزراء فى العوامة الخاصة لسلطانة الطرب « السيدة منيرة المهدية » ان يتحروا الحقائق بدقة ويرجعوا للوثائق الرسمية ويعملوا حكم العقل والمنطق الذى يبدو واضحا انهم قد أعطوه أجازة مفتوحة لحين سرد هذه المهاترات السخيفة ... اذ كان يتعين على هؤلاء الســادة الأفاضل أن يرجعوا الى مضــابط مجلس الوزراء المحفوظة بأرشيف هذا المجلس الموقر أو بدار المحفوظات وانى أتحدى هؤلاء الأدعياء أن يجدوا بهذه الوثائق الرسمية تصريحا أو تلميحا يشير الى أن جلسات مجلس الوزراء قد عقدت فى يوم ما « بعوامة منيرة المهدية » واسمحوا لى أن أسأل هؤلاء المغاوير بعض الأسئلة وأترك لهم الاجابة عليهــا وليحكم الرأى العــام الواعى المثقف .....

١ ــ هل كان يسمح ولى الأمر مهما تصورنا اعتباطا فساد النظام وسقوطه أن يسمح للوزارة المصرية أن تنحدر الى حد عقد اجتماعاتها الرسمية بعوامة خاصة لأى مطربة مهما كانت منزلتها ؟؟!! وهل كانت تسمح بذلك حتى دولة الاحتلال نفسها ؟؟ !!!

٢ ــ هل تولت الحكومة نقل أجهزة مجلس الوزراء من سكرتارية فنية وأخرى ادارية وآلات كاتبة وملفات ومستندات ومراجع وكبار موظفى المجلس وحرس الوزراء ، وركبت شــبكة تليفونات ونظمت حركــة المرور وأقامت استحكامات الأمن وأشرفت على الضــبط والربــط بعوامة منيرة المهدية لعقد اجتماعات مجلس الوزراء بهذه « العوامة المحظوظة » ؟؟ !

٣ ــ هل يتصور أن جميع السادة الوزراء وكبار موظفى الدولة فى ذاك الوقت وكانوا جميعا بلا استثناء من أفاضل الناس وأعلام الجهاد والوطنية تربعوا على كراسى الحــكم تباعا ، قد وافقوا وقبلوا على ان أنفسهم أن ينزلقوا الى هذا المنحدر ؟ ولم يعترض واحد منهم على هذه البدعة الغير كريمة ؟ ! ؟

٤ ــ ما هى الحكمــة وما هى الضرورة الملحــة التى تجبر كبير الوزراء المسؤول الملقب بصاحب الدولة والذى وصل الى هذا المنصب الرفيع بواسع ادراكه وراجح عقله وصواب رأيه بعد أن عركته التجارب وصـــقلته المواقف ودربته الأيام بأن يضع نفسه وزملاءه الأشراف فى هذا الموقف الحرج العجيب ؟؟ فلو افترضنا جدلا سفسطائيا لا طائل منه : أنه آثر هذا الموقف الشاذ لعلاقة شخصية ومآرب خاصة بينه وبين صاحبة العوامة الفاضلة فالمعقول والمقبول أن يأتى لزيارتها وحده فى جو بسيط هادىء ولبس فى موكب ضخم وبطانة هائلة تعكنن المزاج !!!

وان كان المقصود أن يزورها للاستمتاع بفنها الراقى وصـــوتها الساحر الشجى الذى تربعت بفضله على عرش الغناء حقبة من الزمان فالمنطقى أن يزورها

هو والسيدة الفاضلة قرينته أو بعض من يصطفيهم من الأصدقاء المحببين الى قلبه فى جو شاعرى على ضفاف النيل وليس فى جو حكومى مكهرب !!!

ولهذا الموضوع قصة ... فالمعلوم ان حسين رشدى قد قضى طفولته وشبابه فى ربوع أوربا حيث تلقى تعليمه من رياض الأطفال حتى حصوله على أعلى اجازة فى القانون من جامعة السربون متنقلا فى المدارس ومعاهد العلم ذات النظام الداخلى بكل من سويسرا وفرنسا وبعد تخرجه من الجامعة الفرنسية الشهيرة وكان ترتيبه الأول بامتياز مع مرتبة الشرف العليا صرحت له الحكومة الفرنسية لكفاءته وجدارته العلمية بأن يزاول مهنة المحاماة وسمحت له بفتح مكتب لهذه المهنة فى باريس واصبح أول اجنبى يتمتع بهذا الامتياز الكبير فى جميع انحاء فرنسا ، وبحكم ثقافته الأوربية ومسايرته لركب الحياة فى هذه البلاد المتقدمة كان سغوفا بحب الفن الراقى يطرب للأداء الرائع ويحنى قامته احتراما للأصالة والابداع والابتكار ، ويبهره احترام المواطن الأجنبى وتقديسه للمصنفات الفنية فى الوقت الذى كان يعتبر الفن فى مصر بكل أسف مهنة غير محترمة تصادف امتعاضا من العامة والخاصة وتحارب علانية وخفاء وترفضها القيم والعادات العتيقة وينفر منها الناس لتصورهم أنها من وسائل الترفيه والتسلية فى المواخير والبارات — الى الدرجة التى كانوا يطلقون فيها على الممثلين والممثلات « فئة المشخصاتية » يتنكر لهم المجتمع وتبرأ الأسر الكريمة من الأبناء الذين يمتهنون الفن بصفة عامة .

فأراد حسين رشدى وهو صاحب الذوق الرفيع والاحساس المرهف والثقافة التقدمية أن ينصف الفن فى بلاده وأن يضعه فى المكانة اللائقة به تحت الشمس وأن يكرمه فى شخص القائمين عليه ومن هذا المنطلق كانت بداية علاقته بسلطانة الطرب وشادية عصرها السيدة منيرة المهدية فكان يحضر فى المقصورة المخصصة له هو والسيدة قرينته بعض حفلاتها الكبرى وينحنى ليقبل يدها على الطريقة الغربية فى مصافحة السيدات بعد انتهاء الحفل اعرابا منه على ثنائه وتقديره لما تقدمه من روائع وتكريما للسمو الفنى فى أجلى معانيه — وكأن لسان حاله يقول أنظروا أيها الناس ان حسين رشدى سليل البيت الكريم وشيخ الوزارة المصرية يحنى قامته اجلالا للفن الأصيل .... لعل فى هذه اللفتة الكريمة عبرة لمن يعتبر وقدرة تحتذى لدفع الفن والفنانين دفعة قوية نحو النهوض والارتقاء .

ولما كان حسين رشدى نصيرا وظهيرا للفن فقد دعته السيدة منيرة المهدية فى عوامتها بمناسبة ختام موسمها الغنائى بملهى « الهامبرا » بالاسكندرية لحضور حفل خاص أقيم تكريما للرجل الذى أكرم الفن وتقديرا لأياديه البيضاء وعرفانا بفضله ، ولما كان الشخص المحتفى به هو رئيس الوزراء بجلال قدره ومكانته ، فمن البديهى أن تدعو أيضا جميع السادة الوزراء لتحقيق الوسط

المتجانس والصحبة المتآلفة وكوسيلة ذكية من وسائل الدعاية لفنها الراقى الذى لا يحضره الا صفوة القوم من الحكام والكبراء ، ولما كان حسين رشدى رحمه الله خفيف الظل مليح الفكاهة يقدس عمله الى الدرجة التى لا يستطيع الفكاك من التفكير فيه حتى فى أوقات الترويح عن النفس ــ نظر الى المنضدة التى يجلس عليها ومن حوله وزراءه وقال متفكها مداعبا زملائه ··· « الآن يا سادة وقد حضر الجميع فلنفتتح الجلسة ··· » وهنا قهقة الجميع ضاحكين وقالوا فى صوت واحد : حتى هنا يا دولة الباشا ·

هذه هى القصة الحقيقية وهذا هو الواقع الذى لم تمتد اليه يد العبث والتشويه ذكرها أقرب المقربين اليه ممن حضروا فعلا هذا الاحتفال ولا داعى لذكر اسمه الكريم مكتفيا بالدعاء له بالصحة والعافية وطول البقاء ، راجيا منه ألا ينفعل عند سماع أو مشاهدة هذه المهاترات مؤكدا له أن حسين رشدى قد ترك سلالة من صلبه أقسمت أن تتصدى « بالسوط والمرصاد » لكل من تسول له نفسه بالنيل من سيرته الكريمة الناصعة ·

هذا هو موقف من نصر الفن فخذله بعض الأدعياء المتسلقين ······ ومن دفعه دفعة تقدمية هائلة ، ومن انحدر على يديهم الى أسفل سافلين ، أسلوب بناء مشرف يواجه معاول هدم مخزية ····· وشتان بين الثريا والثرى ــ والله خير الشاهدين » ·

ولعل فى تلك الصرخة المدوية الخاصة برجل أدى واجبه فى خدمة بلده كأروع ما يكون الأداء وكان فى كل حياته السياسية والقضائية مثلا يحتذى ما يدعونا الى التروى والانصاف فى كل أنواع الكتابة وخاصة الكتابة التاريخية وهل هناك أقسى من ان ينسى تاريخ مثل هذا الرجل الوطنى ولا يذكر له الا انه جمع مجلس الوزراء فى عوامة الفنانة الكبيرة منيرة المهدية » ·

★★★

والموضوع الآخر الذى وددت لو اهتم به الكثير من الكتاب والمؤرخين هو ما أسميته تجاوزا الاقطاع التاريخى الذى منينا به أخيرا وقد نكون منينا به من زمن بعيد ولكن ليس بتلك الصورة الرهيبة التى نشكو منها الآن ذلك أننا ــ وربما كان ذلك موروثا من عصور قديمـــة ــ لا تهتم عادة الا بالرجل الأول فى أى مجال دون اهتمام بمن حوله وقد يكونون ــ عملا ــ أهم وأفضل وأكثر عطاء منه : عندما نهتم مثلا بالملوك والحكام ، ننسى أنه كان الى جانبهم أمراء ومساعدون ومستشارون أدوا واجبهم فى خدمة ملوكهم وشـــعبهم فى خدمة حاكمهم كأفضل ما يكون الأداء ، فيما يتعلق ــ مثلا ــ بالأسرة المالكة فى فى مصر ــ المالكة سابقا ــ أولينا اهتماما بمحمد على واسماعيل وتوفيق وعباس حلمى وحسين كامل وأحمد فؤاد وفاروق ، وضربنا صفحا عن أمراء آخرين ،

لعبوا أدوارا خطيرة فى دنيا السياسة والحكم فى مقدمتهم ـ وعلى سبيل المثال لا الحصر ـ فرع أسرة حليم الذين كان لبعضهم نشاطهم فى توجيه السياسة فى دولة الخلافة الاسلامية ذاتها ، وبين هؤلاء ـ وعلى سبيل المثال لا الحصر ـ الأمير كمال الدين حسين ابن السلطان حسين كامل ، الذى رفض أن يلى عرش مصر لأنه حبا لا يريد أن يساوم عليه وكذلك الأمير عمر طوسون الذى كان له اهتماماته الدائمة ، والدائبة بقضية مصر والسودان وبكثير من قضايا الجيش ، والزراعة والعمل الاجتماعى .

وفيما يتعلق ـ مثلا ـ بثورة ١٨٨٢ أولينا اهتمامنا بأحمد عرابى ونسينا زملاءه ورفاقه الذين قادوا معه الثورة العرابية ، وكان لهم عليها ، وعليه أكبر الفضل ، بل ان أحدهم ـ عبد العال حلمى ـ قد رفض ان يستسلم بعد الهزيمة المرة فى التل الكبير ، وظل يقاوم فى دمياط الى أن وجد أن المقاومة لن تجدى ، ومثله ـ مثلا ـ على فهمى الديب ، دينمو الثورة العرابية الذى أجمع المؤرخون الأجانب الذين أرخوا للثورة العرابية : انه كان قائدا لا يقل أهمية عن كثير من القواد العالميين البارزين بل اننا لا نزال نصر على بقاء رفات عبد العال حلمى ، ومحمود فهمى ، ويعقوب سامى فى سرى لانكا وعلى الروبى فى مدينة سواكن لأنهم ماتوا فى المنفى ودفنوا هناك ولم يفكر أحد من المسئولين فى اعادة تلك الرفات كما فعلت الجزائر مثلا بعبد القادر الجزائرى ، لم نهتم برفاق عرابى : طلبة عصمت ، ومحمود فهمى ومحمد عبيد وغيرهم ، وغيرهم من أبطال تلك الثورة الذين شرفوها بعلمهم وتضحياتهم وشرفتهم بأن كانوا من بين قوادها بل اننا لم نهتم بمن أعدموا بعد هزيمتنا فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ وظهر ، باعتراف الأعداء ـ أعداء الثورة ـ انهم كانوا مظلومين .

وفى الحركة الوطنية المصرية ، التى قادها فى نهاية القرن التاسع عشر مصطفى كامل كان اهتمامنا بمصطفى كامل وحده ثم جرى الاهتمام فيما بعد ـ ولكن ليس بالصورة المرضية ـ بمحمد فريد ، وكاد ثالث الثلاثة أمين الرافعى أن يذهب فى زوايا النسيان لولا أننى ـ وذلك من فضل الله ـ وقفت جزءا من جهدى على الكتابة عنه والمطالبة بانصافه حتى تحقق فى مارس ١٩٨١ ما لم أكن ولا أحد غيرى يحلم به اذ منح اسم أمين الرافعى أرفع وسام فى الدولة وهو عادة لا يمنح الا لرؤساء الدول ولكننا نسينا أو أنسينا الكثيرين من قادة الحركة الوطنية : أحمد لطفى ، على فهمى كامل ، أحمد وفيق ، عبد اللطيف الصوفانى ، عبد الحميد سعيد ، حافظ رمضان ، محمد محمود جلال ، الأشقاء عبد المقصود ، وعبد الغفار ، وعبد الحليم متولى بالاضافة الى عبد العزيز جاويش ومحمود أبو النصر .

وفى ثورة ١٩١٩ جرى الاهتمام بسعد زغلول وحده دون غيره من الزعماء : صحيح ، أنه كان أكثرهم بيانا وأثبتهم جنانا وأكثرهم عبقرية والهاما ولكن

كان الى جانبه آخرون بعضهم شاركه النفى والبعض الآخر اعتقل وسجن وأوذى فى اعتقاله وسجنه فى قرة ميدان وسجن الجيزة [السجن الاسود] وآخرون قدموا ــ فى خدمة الثورة ولاستمرارها ــ أرواحهم ، ومع ذلك نسيناهم ، او أنسيناهم ومن بين هؤلاء وعلى سبيل المثال لا الحصر ــ حمد الباسل ، سينوت حنــا ، جورج خياط ، واصف غالى ، عبد الخالق مدكور ، محمــد محمود ، اسماعيل صدقى ، محمود سليمان ، أمين الرافعى ، عبد العزيز فهمى ، على شعراوى ٠

وفى مجال الاصلاح الدينى جرى الاهتمام بالشيخ محمد عبده والشيخ مصطفى المراغى ، ولم نهتم أيضا بعلماء آخرين كان لهم دورهم فى ذلك المجال ، الشيخ الظراهرى ، الشيخ عبد المجيد سليم ، الشيخ بخيت والشيخ عبد الرحمن قراعة ، السيخ عبد المجيد اللبان ، ــ وعذرا لعدم ترتيب الأسماء ــ والشيخ محمد شاكر والشيخ عليش و ٠ و ٠

وفى مجال الأدب : الكتابة والشعر ، اهتممنا بشوقى ولم نهتم بحافظ ولا مطران ، ولا الكاشف ولا أحمد نسيم ، ولا الجارم ولا محمد عبد المطلب ولا بأحمد زكى أبو شادى ولا بعبد الحليم المصرى كما أننا اهتممنا بالعقاد ، وطه حسين ، وأحمــــد أمين وتوفيق الحكيم ولم نهتم ــ كما يجب ــ بالمازنى وتيمور والبشرى وأحمد حسن الزيات ، ومصطفى صادق الرافعى ، ومحمد السباعى و ٠ و ٠

وفى مجال الفنون : الغناء ، والمسرح والسينما والموسيقى جرى الاهتمام بسلامة حجازى وسيد درويش ومحمد عبد الوهاب وأم كلثــوم . ويوسف وهبى وزكى طليمات دون اهتمام بزكريا أحمد والخلعى ، وأحمد علام ، وفتحية أحمد والقصبجى ، و ٠ و ٠

وكذلك فى كل المجالات الســـياسيه ، والحزبيه والأدبية ، والفنيـــة والاقتصادية يجرى الاهتمام بالقمم الظاهرة فقط ، وقد يكون هناك قمم غير ظاهرة ، وقد تكون هناك شخصيات أخرى قدمت أكثر مما قدمته القمم ذاتهــا ولكن حيل بينها وبين الظهور وبالتالى فلم يكن من حظها أن تعرف ، ويكتب لها الخلود : فى أحيان كثيرة تأخذ بعض القمم أكثر من حظهـــا على حســـاب الآخرين وفى أحيان كثيرة أخرى يقفز الى القمم ويستولى عليها من هو دون المستوى ونحن لا نريد أبدا أن نحول دون أن تأخذ القمم حقها بل وأكثر من حقها وانما نريد أن ينتهى ذلك الاقطاع بأن ينال التاريخ الحق ، كل من يستحق وفى ذلك ما فيه ان لم يكن عدالة مطلقة فعدالة شبيهة بالمطلقة و قريبة منها وفى ذلك ما يكفينا نحن أولئك الساخطين على الاقطاع التاريخى الذى يسير على قاعدة : من عنده يعطى ويزاد ومن ليس عنده رغم انه يستحق يسلب

منه ما عنده غصبا عنه : وأحب أن أؤكد هنا على ما سبق لى أن أكدته فى الجزئين الأول والثانى من هذا الكتاب وفى مناسبات أخرى عديدة وهى أننى لا أكتب تاريخا ولا جغرافيا ولا تربية وطنية أو قومية ، ولا سياحة فى الصحف والمجلات القديمة ، وقد يكون ما أقدمه بعض أولئك أو كل أولئك وقد يضاف اليه أشياء أخرى لم ترد فيما سبق ذكره : مواطن مصرى عربى ، عادى قرأ كثيرا واستوعب كثيرا ، واستمع الى الكثيرين وجرى طويلا ، وطويلا جدا وراء الناس . والأحداث والوثائق والأضابير : الى جانب كل ذلك ، شارك ما وسعه الجهد فى كثير من الأحداث الوطنية والقضايا القومية مما أتاح له فرصا لم نتوافر لكثير من الكتاب السياسيين : لقد جمعت ــ وذلك من فضل الله ــ بين القلم ، والعمل كما أتاح لى العمل الوطنى ان اقترب الى قلوب كثير من السياسيين الوطنيين وأعرفهــم على طبيعتهم بعيدا عن الرسميات والبروتوكولات وما أقوله هنا ليس تفاخرا ، أو تعاليا وانما أقوله ، وأذكره تحدثا بنعمة الله جلا وعلا .. هذا المواطن المصرى العربى ، العادى وجد لديه كمية كبيرة من المعلومات ، والخبرات والوثائق ، والمذكرات التى لم تر النور من قبل فآثر أن يقدمها لمواطنيه المصريين والعرب فى صورة جديدة ، سهلة القراءة ، والاستيعاب لعل بعض مواطنيه وخاصة الشباب منهم يستفيدون منها علما ، وخبرة ، وعظة ، وعبرة .

ولذلك ترانى أقول لمن يحاول أن يصـــــنف كتابى هــذا ــ وهو أثمن ما قدمت من وجهة نظرى ــ ضمن الكتب التاريخية انه ليس كذلك وأقول فى نفس الوقت ، لمن يحاول أن يصنفه ضمن الكتب الأدبية حذار أن تفعل ذلك وأقول أيضا لمن يحاول أن يصنفه ضمن كتب المذكرات والذكريات الشخصية والسياسية انه ــ أيضا ــ ليس كذلك وانما هو : جهد من نوع خاص ، وبصورة جديدة ، وبأسلوب وطريق خاصين للغاية ومن أجل ذلك ترانى كالطائر الحر الطليق ، انطلق من واقعة تاريخية بحتة الى واقعة أدبية صرفة ثم أحلق مدة فى سماء الاقتصاد ومرة أخرى فى دنيا الذكريات والمذكرات وفى بعض الأحيان ترانى أنتقى زجلا ، أو شعرا يمكن أن يساعدنى فى أداء الرسالة ، التى أردت تبليغها بطريقتى الخاصة وأسلوبى الخاص ، وقد أتحدث وأطيل الحديث فى واقعة بسيطة ، لم تأخذ من كتب التاريخ أكثر من سطر أو سطرين فأقدمهــا فى صفحات كثيرة وأحيانا فى فصل قائم بذاته وربما أكثر من فصل ولى من ذلك هدف كبير أرجو تحقيقه ، وقد أمر مرور الكرام على واقعة تاريخية مهمة للغاية أكل عليها الدهر وشرب كثيرا واحتلت من صفحات التاريخ الكثير ، الكثير ، لأنها استهلكت ، ولا تستحق فى نظرى أكثر من الاشارة من قريب أو من بعيـد .

وقد ترانى أتفادى الحديث عن شخصية من الشخصيات التاريخية التى احتلت مراكز هامة فى التاريخ المعاصر ، واهتم ببعض الشخصيات المقهورة ، التى لم يعرف الكثيرون عنها شيئا لأننى أريد المساهمة فى القضاء على الاقطاع

التاريخي ولأنى أريد أن أقدم الى النور شخصيات عاشت فى الظلام ، ظلام التاريخ لأنها لم تجد من يدعو لها أو ينصفها أو يقوم بتقديمها للناس ٠

وفى بعض الأحيان استرق السمع ، وأحاول النفاذ الى الجدران والأبواب المغلقة لكى أصل الى سر مدفون منذ عشرات السنين ، وهو حيث هو لا يعلم به أحد ، وفى بعض الأحيان أيضا ترانى لا أتقيد أبدا بأحكام سابقة رغم انها توشك أن تكسب حجية الشيء المقضى به ، ورغم أن الكثيرون يرون أن عدم التقيد بها من رجس الشيطان : أرى عيبا ، ما لم يكن الناس منذ زمن يرونه عيبا ، وأرى طيبا ما أجمع الكتاب والمؤرخون على أنه ليس بطيب ! وقد أبدو قاسيا فى بعض الأحيان ٠

وقد أبدو رحيما فى أحيان أخرى وفى كل من حالتى القسوة أو الرحمة لا أريد أبدا أكثر من ضرورة الالتزام بالحق ، والمنطق والعدل ، ولم أخجل أبدا من أن أقول الحق ولو فى مواجهة الشعب بل لعلى لم أجبن مرة واحدة فى أن أقول للشعب أنك أخطأت يوم سكت على كذا وأجرمت يوم كذا ، وكذا : فى مرة من المرات ، كتبت أقول ، ضرب الانجليز الاسكندرية بمدافع أسطولهم فى ١١ يوليو ١٨٨٢ واحتلت قوات الانجليز القاهرة فى ١٤ سبتمبر سنة ١٨٨٢ وكان من الممكن ان تجلو القوات البريطانية عن مصر فى أعقاب هذين التاريخين ولكن الذى حدث ان الجلاء تأخر من سنة ١٨٨٢ الى سنة ١٩٥٦ فمن المسئول عن هذا التأخير ؟ وأبادر فأقول أننا نحن المسئولون : كلنا مسئولين عن هذا التأخير : نحن المسئولون لأننا سمحنا لطائفة تنسب الى مصر ، ان تتحكم فى مستقبل مصر وان تخون قضية مصر ، نحن المسئولون لأننا مكنا لطائفة من جنود جيش الاحتلال وصنائع جيش الاحتلال ان تتحكم فى مستقبل مصر ، وتذل شعب مصر ، من المسئولون أولا وحكامنا مسئولون أخيرا : من يتصور أن من كان رئيسا لمجلس النواب وأحد أعمدة الحياة النيابية المصرية وأحد رواد ثورة ١٨٨١ يخون مصر ، وجيش مصر ويرتمى ــ كما ارتمى محمد سلطان باشا ــ فى أحضان الانجليز وخديو الانجليز ٠

من يتصور أن رجلا كالشيخ محمد عبده الذى كان مفتيا للثورة فى ابان مجدها ، وكان أحد أعمدتها ، يوم كانت ذات أعمدة ، يهجو الثورة وينتقص من قدرها ويقول :

قامت عصـــابات جند فى مدينتنا   بعزل خــبر رئيس كنت راجيــه
ذاك الــذى أنعش الأمــال غيرتـــه   وخلص القطر فارتاحت أهاليـــه
قاموا عليــه لأمر كان ســـبدهم   يخفيــه فى نفســه ما الله مبديه

ومن يتصور أن حادثا عاديا طبيعيا يذهب ضحيته جندى بريطانى كان يصطاد الحمام فى دنشواى وكانت وفاته بسبب ضربة الشمس التى أصابت

هذا الجندى ، ويقتل الانجليز فلاحا مصريا حاول انقاذ هذا الجندى قبل ان يموت ، تؤلف محكمة مخصوصة يشترك فيهـا عباقرة القانون فى مصر ثم يحكموا بالاعدام على أربعة من خيرة أبناء مصر ، ثم يتم اعدامهم على مرأى من أهاليهم ، يبقى بطرس غالى رئيس المحكمة وفتحى زغلول أحد أعضائها على قيد الحياة ينعمون بالمال والجاه ، من يتصور مثلا أن شاعر النيل ، حافظ ابراهيم ، فى لحظة من لحظات الضعف يخاطب كرومر ، عميد الاحتلال البريطانى مستعطفا فيقول :

ان ضـاق صـدر النيل عمـا هاله ... يوم الحمام ، فان صـدرك أرحب
أو كلمـا باح الحزين بأنـة ... أمست الى معنى التعصب تنسب
رفقـا عميـد الدولتين بأمـة ... ليست بغير ولائهـا تتعـذب
ان أرهقوا صـيادكم فلعلهـم ... للقوت ، لا للمسلمين تعصـبوا
ولربما ضن الفقير بقـوته ... وسخا بمهجته على من يغضـب
كن كيف شئت ولا تـكل أرواحنـا ... للمستشـار فـان عدلـك أخصب

والغريب أن قائل هذا الشعر يقول فى نفس الوقت :

ان البلية ان تباع وتشـترى مصر ... وما فيهـا والا تنطقـا
كانت تواسينا على آلامنـا ... صحف اذا نزل البـلاء وأطبقا
فاذا دعونا الدمع فاسـتعصى بكت ... عنـا أسى حتى تغص وتشرقا
مالى أنـوح على الصـحافة جازعا ... ماذا ألم بهـا وماذا أحـدقا
قصـوا حواشيها وظنـوا أنهـم ... أمنـوا صواعقهـا فكانت أصعقا

والغريب أيضا أن يقول هذا الكلام المنكر حافظ ابراهيم المصرى ، شاعر النيل ، وهو يخاطب كرومر بطل دنشواى ، بينمـا يقول خليل مطران شاعر القطرين ، مصر والشام يقول :

كسروا الأقـلام ، هل تكسـيرها ... يمنع الأيـدى أن تنقش صـخرا
قطعـوا الأيـدى هـل تقطيعهـا ... يمنع الأقدام من أن تركب بحـرا
حطموا الأقـدام هـل تحطيمهـا ... يمنع الأيـدى أن تنظـر شزرا
اطفئوا الأعـين هـل اطفـاؤهـا ... يمنع الأنفـاس ان تصعد زفـرا
اخمـدوا الأنفـاس : هـذا جهدكم ... وبه منجاتنا منـكم فشـكرا

وقد بلغ بى الحماس ان قلت متسائلا عن الآثار التى خلفتها الحرب العالمية الأولى فى مصر : اعلان الحماية ، تخويل القـوات البريطانية حقوق الحرب فى

الأراضي والمواني المصرية ، اعلان الأحكام العرفية ، فرض الرقابة على الصحف - عزل الخديو الشرعي وتعيين آخر من أسرة محمد علي بديلا عنه ، ملء السجون والمعتقلات بالوطنيين : أبنـاء الحزب الوطني ، حشد أكثر من ٠٠٠ر١٧٠ر١ مصرى في فرقة العمال والحمالة لخدمة بريطانيا ، ٠٠٠ر١٢ مصرى من الريف يساقون الى الميدان بلا غذاء ولا غطاء ويدفع بهم في مقدمة القوات المحاربة ، اهداء ثلاثة ملايين ونصف المليون من الجنيهات كمنحة من الحكومة المصرية الى الحكومة البريطـانية التي تنازلت مشكورة ، فقبلت تلك الهدية الثمينـــة : تســـاءلت ماذا كان رد الفعـــل لكل تلك الجرائم التي ارتكبهـــا الانجليز وصنائعهم ؟ هل استقال أحد من الوزراء ؟ هل استقال أحد كبار الموظفين ؟ هل احتجت الجمعية التشريعية ؟ لم يحدث شيء من هذا كله : مواطن مصرى واحد أعلن احتجاجا قويا على الحماية البريطانية : صفع الاحتلال البريطـــانى صفعة قوية ، لطم الحكام المصريين لطمة قاسية : لم يخش السجن ولا الاعتقال ولا خسارة ألوف الجنيهات ، التي لحقت به : لم يخش انجلترا ولا ممثل بريطانيا في مصر ، كان ذلك المواطن هو أمين الرافعي الذي أغلق صحيفة الشعب - أهم وأكبر وأخطر الصحف اليومية في مصر وقتذاك - حتى لا ينشر قرار الحماية البريطانية في صحيفته : أما بقية الوزراء ، والحكام ، والمسئولين ، والصحفيين ، وأعضاء الجمعية التشريعية فقد نعموا بخيرات مناصـــبهم في ظـل الاحتلال البريطاني : نعموا بالمرتبات المغرية والمناصب العالية : خدموا مصالح بريطانيا وخانوا مصالح مصر : وكافأتهم بريطانيا على الخدمة اياها ، وعلى الخيانة اياها أيضا ؟ .

كان رئيسهم صاحب عطوفة فأصبح صاحب دولة .

وكان لقب الوزير : صاحب السعادة ، فأصبح صاحب المعالى .

وقبلهم كان الحاكم الشرعي ، المختار من قبل ممثلي الاحتلال صاحب سمو فأصبح سلطانا !!

وهـذا كل الذى كانو يريدونه : عاشـوا وماتوا ، بل ماتوا قبل أن يعيشوا : عاشوا أذنابا في ظل الاحتلال الأجنبى ، وبحماية سيوفه ، وبنادقه ، ودباباته » ، وبلغ بى الحماس أيضا ولا أقول الجرأة ان قلت تعقيبا على حديث لى عن ثورة ١٩١٩ : كان من الممكن أن يجلو الانجليز عن مصر ، في أعقاب ثورة ١٩١٩ والتى اشترك فيها الشعب بجميع طوائفه وهيئاته اشتراكا جعل العالم كله يتطلع الى مصر ، ويعجب بكفاح مصر ، كان من الممكن أن نجلوا القوات البريطانية عن مصر ، في أعقاب ثورة ١٩١٩ شأن كل الثورات الناجحة الواعية لولا وجود الملك . وكانت مصر قد تحولت من سلطنة الى مملكة .. افتخر الملك « الجديد » في خطاب رسمي ، الى رئيس مجلس وزرائه بأنه تولى بالاتفاق مع

دولة الحماية ـ نفس النص ـ عرش السلطنة المصرية على أن يكون هذا العرش من بعدنا لوثتنا » .

وكان من الممكن أن تنجح ثورة ١٩١٩ وتجبر انجلترا على الجلاء عن مصر لولا أن زعماء هذه الثورة تعجلوا المغانم ... وآثروا السلامة على الكفاح .

كان من الممكن أن تنجح الثورة نجاحا كاملا ، وتطرد جنود الاحتلال من مصر لو ان زعماء الثورة لم ينقسموا الى أحزاب تتقاتل وتتصارع من أجل الحكم .

كان من الممكن أن تنجح الثورة لو لم يقبل ساستنا الحلول العرجاء ولو لم تقع مصر فريسة لمأساة المفاوضات .

كان من الممكن ان تجلو بريطانيا عن مصر لو عالجنا أمورنا الوطنية لا كسياسيين متحزبين وانما كمكافحين ثائرين .

كان من الممكن ان يجلو الانجليز عن مصر سنة ١٩١٩

بل كان من الواجب ان يجلو الانجليز عن مصر

ولكن ... ؟

هل تجدى « لكن » !

قامت ثورة سنة ١٩١٩

وانتهت ثورة سنة ١٩١٩

وراح العهد الذى كان يحكم فيه المصريون مصر باسم بريطانيا

وجاء العهد الذى يحكم فيه المصريون مصر باسم مصر لصالح بريطانيا

راح العهد الذى تحكم فيه بريطانيا مصر علانية

وجاء العهد الذى تحكمها فيه من وراء ستار

راحت الطبقة الحاكمة التى كانت تجاهر بولائها لانجنترا

وجاءت طبقة أخرى تبذل كل جهودها لتنفيذ السياسة البريطانية .

راح الحكام المصريون الذين يتشيعون لانجلترا ١٠٠٪

وجاء حكام مصريون يتشيعون لانجلترا أقل من ١٠٠٪ (قليلا) .

راح حكم كرومر الذى يستند على الجيش الانجليزى

وجاء حكم اللنبى الذى يعتمد على بعض الأحزاب المصرية ولم يتغير الا المظهر ، أما الجوهر ، فقد بقى كما هو ، ويا له من جوهر ، سيء شنيع فظيع ٠ بل أكثر من ذلك قلت وأنا أتحدث عن معقبات الوزارة الشعبية الأولى وزارة سعد زغلول التى استقالت أو أقيلت بعد حادث مقتل السير لى ستاك فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٤ ، وبعد ان وافقت وزارة سعد زغلول ، على كثير من المطالب التى تقدمت بها بريطانية كثمن ـ ويا له من ثمن ـ لدم سير لى ستاك سردار الجيش المصرى والحاكم العام للسودان ، وكانت بريطانيا قد حددت مطالبها من سعد زغلول رئيس حكومة مصر فيما يلى :

- الاعتذار الكافى عن الجريمة ٠
- القيام بالتحقيق لمعرفة مرتكبى الجريمة وتقديم المجرمين ـ أيا كانوا ، ـ وأيا كانت مناصبهم ـ للعقاب الذى يستحقونه ٠
- منع المظاهرات السياسية الشعبية ٠
- تدفع الحكومة المصرية لحكومة جلالة ملك بريطانيا غرامة قدرها نصف مليون جنيه ٠
- الأمر فى مدى ٢٤ ساعة بسحب الضباط المصريين من السودان ٠
- اخطار المصلحة المختصة بأن حكومة السودان ستزيد أراضى الجزيرة التى تزرع بالرى ، من ٣٠٠٠٠٠ فدان الى مساحة غير محدودة ٠

ولست أدرى حقيقة ما علاقة مقتل السردار بزراعة القطن فى الجزيرة ومساحة المزروع من ذلك القطن ! والغريب والمريب ، أن المطالب البريطانية الرسمية ـ وهى غير المطالب التى تقدم بها لورد اللنبى ـ قد خلت من حكاية التعويض ومن موضوع زراعة القطن بالجزيرة ، لأن المطالبة بثمن دم لورد اللنبى ـ أمر مشين ، بينما مسألة تعويض الموظفين ورى السودان مسألتان لا علاقة لهما بالقتل ، وافقت وزارة سعد ـ وليتها ما وافقت ـ بل ليتها استقالت بكرامتها دون أن تقبل الانذارات والمطالب البريطانية بل الأوامر ، البريطانية ٠

وذهبت كما قلت وزارة سعد زغلول وجاءت وزارة أحمد زيور ٠

ودهبت وزارة الاغراق ، وجاءت وزارة انقاذ ما يمكن انقاذه ، أو اغراق ما يمكن اغراقه بمعنى أدق ٠

وافق زيور على كل المطالب البريطانية ، بل الأوامر البريطانية ، وأضاف اليها العديد من عنده ٠ اعتقل المواطنين المصريين ، وأجلى الجيش المصرى عن السودان ، وخلا الجو ، للجيش الانجليزى ، أجل البرلمان شهرا ، ثم قام

بحله وأجرى انتخابات جديدة لمجلس نـواب جديد ثم حله بعد ست سـاعات من انعقاده .. ويعين مستر بريفال مستشارا قضائيا لوزارة الحقانية ، وتعود الأحوال الى ما كانت عليه قبل الاستقلال ، بل وأكثر من ذلك يقام حفل تكريم لمستر بريفال المستشار القضائي الجديد ويخطب فى الحفل عبد العزيز فهمى وتوفيق دوس والهلباوى وأحمد نجيب برادة .. تسلم وزارة زيور واحة جغبوب الى الايطاليين كما سلمت كل أمور مصر ، الى البريطانيين .

وتدور العجلة من جديد ، بل تستمر ساقية الحكم فى الدوران : يذهب أحمد زيور ومحمد السيد أبو على ، وجورجى المطيعى ، ومحمد صـــدقى ، ومحمود صدقى ، ويوسف أصـــلان قطاوى . وتأتى وزارات أخرى يرضى الانجليز عن بعضها ولا يرضون عن البعض الآخر ، ولكن جوهر الســـياسة البريطانية فى مصر ، كما هو لم يتغير ولم ينبدل : مفاوضات ، ومباحثات : تبدأ ، وتنتهى بالفشل حكومات تذهب وأخرى تجيء وجنود الاحتلال يرابطون فى مصر ، والأحزاب يحارب بعضها الآخر ، ولكن جوهر ، المقـاومة الشعبية ، كائن فى قلـ ب الشعب ، لم تنطفيء جذوته أبدا وما أروع حافظ ابراهيم وهو يقول ــ ونحن نذكر دائما ما لكل واحد ، وما عليه بالصدق والأمانة ــ ما أروعه وهو يخاطب فى بداية الثلاثينات الانجليز ، الذين أساء مخاطبتهم فى منتصف العشرة الأولى من سنى القرن العشرين يقول حافظ ابراهيم للانجليز :

حولوا النيل واحجبوا الضوء عنا ... وأطمسوا النجـم وأحرمونا النسيما
واملأوا البحر ان أردتم سـفينا ... واملأوا الجـو ان اردتـم رجـــوما
وأقيموا للعسف فى كل شبر ... « كونستبلا » بالسوط يغرى الأديما
إننـــا لن نحول عن عهـــد مصر ... أو ترونا فى التراب عظما رخيما

ومن أجل ذلك كله ، أرجو منك ــ قارئى العزيز .. قارئتى العزيزة ــ أن تغفرا لى أن أنا انتقلت فجأة من الثورة العرابية ، الى ثورة ١٩١٩ ، واذا أنا مزجت بين مآسى الوزراء المصريين قبل ثورة ١٩١٩ والوزراء المصريين بعد ثورة ١٩١٩ . كما أرجو أن تغفرا لى اذا وجهت اللـــوم ، الى حافظ ابراهيم ، واذا أنا أشدت فيما بعد بحافظ ابراهيم واذا أنا أشدت بأحمد شوقى وانتقدت قبل ذلك ، وبعد ذلك أحمد شوقى وكذلك اذا أنا أشدت ببعض السياسيين ثم انتقدتهم ، أو انتقدتهم ثم أشدت بهم فلكل من الحالتين ــ حالة الاشادة وحالة النقد ــ موقعه وأسبابه ومبرراته .

★★★

وانتقـل بعـد ذلك الاستطراد ، والاستيضاح وشرح المنهج والاسلوب والفلسفة والتحذير من بعض السلبيات والالحاح على مداواة بعض النقـــائص

وغير ذلك من الأمور التى استنفدت مامر من صفحات طوال انتقـــل الى بعض رءوس الموضوعات التى أراها ذات فائدة لمن يريد فهم أحـــداث ســـــنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ والعودة بكثير من الأمور الى منابعها الأصلية وجذورها الأولى وأحب أن أوضح نفسى بالنسبة لهذه النقطة فأقول اننى لا أتخير من الموضوعات الا ما أعتقد ان له فائدة تاريخية ووطنية وفى أحيان كثيرة تبدو اختياراتى معبرة الى حد ما عن الموضوعات التى يتناولها الجزء الذى أكتب مدخله والحقيقة اننى ـ وربما أكون فى ذلك المنهج أو فى ذلك غير متبع لأصول البحث العلمى وكما سبق أن قلت غير مقيد بأنه أصول منهجية ، أو علمية سليمة ، لأننى لا أسعى الى اعطاء دراستى تلك صيغة علمية محددة ـ اننى أرى الوقائع الخاصة بمرحلة من المراحل الهامة ، أو الخاصة بجملة مراحل يربطها خيط واحد ٠ أراها جزءا واحدا لا يتجزأ ، بحيث لا يستطاع فصل فترة زمنية معينة عما سبقها ، أو تلاها بل اننى أرى الوقائع ، والأشخاص الذين لعبوا أدوارا هامة فى تلك المرحلة ، بمثابة جسم واحد له كيانه المستقل بل له حياته المستقلة أيضا ٠

وأنا ـ وعذرا لأساتذتى الكبار ـ لا أســتطيع مثـلا أن أكتب عن الثورة العرابية ويكون ما أكتبه مفهوما ، ومقبولا ، ومستساغا بدون ان اكتب عن الظروف السياسية والاجتماعية التى مرت بها مصر ، قبـل تلك الثـــورة بسنوات عديدة ٠

أنا ـ وعذرا لأساتذتى الكبار ـ لا أســتطيع مثـلا أن أكتب عن الثورة القرن يمكن أن يكون شافيا ووافيا مالم نتطرق فى الكتابة قبل ذلك الى السنوات التى أعقبت دخول القوات البريطانية العاصمة المصرية فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ٠

بل اننى اعتبر الكتابة عن ثورة ١٩١٩ دون التمهيد بالكتابة عن الثورة العرابية وما بين الثورتين (١٨٨١ ـ ١٩١٩) كتابة ناقصة ٠ وكذلك لا أستطيع أن أكتب ـ مثلا ـ عن حزب الاحرار الدستوريين الذى انشىء عام ١٩٢٢ دون ان أكتب عن حزب الأمة الذى أنشىء عام ١٩٠٧ فما حزب الأحرار الدستوريين فى نظرى الا امتدادا لحزب الأمة ، لا بأشخاصه وحسب وانما بفلسفته أيضا ٠

وانطلاقا من هذا الفهم أبذل قصارى جهدى فى مدخل أى جزء من أجزاء كتابى « سنوات ما قبل الثورة » لكى أقدم عصيرا مركزا لبعض الأحداث وبعض الوقائع يمكن أن تفسر بعض ما حدث فى السنوات التى أكتب عنها بتفصيل (أعنى السنوات من ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢) ٠

وفى بعض الأحيان أحاول أن أدعم هـــذا المدخل ، بما يمكن أن يسمى ـ وعذرا لهذا التعبير غير العلمى ـ فاتح شهية يدفع القارىء الى الاستزادة من المعرفة فيما يتعلق برؤوس الموضوعات التى أشير اليها فى كل مدخل وأرجو أن

يصدقني القارىء القول اذا ما قلت ان انتقاء رءوس الموضوعات تلك وما أراه من مفاتيح يمكن أن تكون مدخلا لفهم محتويات الكتاب من أشق الأمور على النفس وأن عملية الاختيار تلك تستنفد مني الكثير من الوقت والجهد ٠

وفي نفس الوقت ترانى – كصحفي – أحاول أن يكون كل ما أقدمه جديدا بالنسبة لجمهور القراء ، بل بالنسبة للكثير من الدارسين والأساتذة اعتمادا على مالدى من وثائق لاتوجد عند الكثيرين ٠ وأبدأ بالحديث عن فترة مظلمة أو شبه مظلمة في تاريخنا ، حكم عباس باشا الأول ، وسعيد باشا وبداية حكم اسماعيل باشا معتمدا على كنز علمي ثمين لا أعتقد ان له مثيلا ، عند كثير من الدول والشعوب وأعنى تقويم النيل لأمين سـامى باشـا الذى هو من خيرة علمائنا الأجلاء وللتدليل على المكانة العلمية الفريدة ، التى وصل اليها أمين سامى باشا نذكر أن الكابتن لاينس مؤلف كتاب الجغرافيا الطبيعية للنيل وحوضه اراد أن يعد بحثا من أبحاثه المختلفة ، فانتظر خمسة عشر شهرا ، الى أن يصدر كتاب « مقياس الروضة » لأمين سامى باشا وكتب لاينس الى أمين سامى فى ١٠ أبريل ١٩٠٧ يطلب منه بروفة من كتابه ٠ وكانت المطبعة الأميرية تقـوم بطبعه وفى ٣ فبراير ١٩٠٨ أعاد لاينس الكرة فكتب الى أمين سامى باشا يسأله عن كتابه « مقياس الروضة » وعما اذا كان سينشره قريبـا وهل من الممكن الحصول على مسودة منه فى حالته الجاهزة ٠ « لقـد سبق لى – لاينس – أن طلبت من سعادتكم هذا الطلب من سنتين وحيث أنى لم أتمكن من الحصول على الكتاب فقد أرجأت بعض مباحث لى عن الرياح الموسمية والأمل التكرم علينا اما بصورة من الكتاب ، أو بنسخة من تجربة طبعه لأن تعطيل البحث فى هذا الموضوع مما يدعو الى الأسف » الحاج جينس وتأخير كتابة بحثه عن الرياح الموسمية لمدة سنتين لأنه يعرف ان كتابا سوف يستفيد منه فى الطريق ، درس للقراء ، وللكتاب أيضا ، والجدير بالذكر – وهذا أيضا درس للكتاب وللقراء – ان أمين سامى باشا رد على الكابتن لاينس فى مايو ١٩٠٨ مؤكدا له استعداده « لتقديم كل الملاحظات التى يطلبها حتى يتيسر لجنابكم نشر مؤلفكم حالا ، فالتمس – أمين سـامى باشا – تعيين النقط اللازمة لكى أبادر بالتفرغ لاستخراجها من المجموعات التى أودعتها كتابى الذى يحتاج ظهوره الى وقت آخر لانفرادى بالعمل مع كثرة أشغالى المدرسية – كان أمين سامى باشا ، ناظـرا للمدرسة الناصرية – وطروء المرض السابق اخطاركم به » وفى ذلك من صور التعاون العلمى ، المثال ما يجدر الاشادة به ٠

ويظهر أن لاينس – وكان مديرا لمصلحة المساحة ، كان بحاجة الى الكتاب كله فانتظر حتى ١٨ فبراير ١٩٠٩ بعد أن عرف أن بالامكان حصوله على نسخة من بروفة الكتاب وقد ذكر لاينس أنه سيرحل عن مصر بعد ثلاثة أشـــهر –

من ١٨ فبراير ١٩٠٩ ـ وكرر الرجاء ـ فى رسالة الى أمين سامى باشـــا ـ فى حصوله على صورة من الكتاب أو بنسخة من تجربة طبعه » وقد أجيب لاينس الى طلبه عن طريق أحمد حشمت باشا ناظر المالية ، وقد وصلت التجربة الى لاينس دون مقدمة الكتاب ، فبعث يطلب المقدمة فأجيب أيضا الى طلبه ، وقد قدم لاينس تقريرا عن الكتاب الى اللورد سيسل وكيل وزارة المالية مشـــيدا بالجهد الخارق الذى بذله أمين سامى ٠

نموذج آخر لما ينبغي ان يكون عليه العالم ، العامل من دقة في البحث وصبر فى الدراسة وجلد عليها أيضا ٠ فعندما عرف أمين سامى باشا أن صاحب كتاب « النجوم الزاهرة » قد استشهد فى بياناته الخاصة بالنيل ، بكتاب درر النجوم وانه ـ أمين سامى باشا ـ لم يجد فى كشف الظنون ذكر لمؤلف الكتاب ولم يعثر عليه فى مصر » وبعد بحث طال أمده ـ أمين باشا سامى ـ علمت أنه يوجد فى مكتبة داماد زاده ابراهيم باشا بالقسطنطينية فمازلت أجد فى البحث حتى اطلعت عليه وعلى كتاب كنز الدرر وجامع الغرر ، وكلاهما لأبى بـــكر عبد الله بن أيبك صاحب صرخد الخ ٠

ويروى أمين سامى باشا ، كيف طلب من « عدة الاسلام وحجة السيوف والأقلام وقدوة القادة العظـام وثقـة الغزاة الفخـام وسـياج الملة المولى أحمد مختار باشا ، ممثل دولة الخلافة فى القاهرة ، فى كتاب له يقول فيه : انه يقوم منذ سبع عشرة سنة فى وضع كتاب يبحث فيه عن أحوال النيل وهو الآن على شرف التمام ولم أدخر جهدا فى تحريره بالأخذ عن أوثق المصادر بما حملنى على الرحلة الى دور الكتب بأوروبا لتصحيح بعض مسائله ، وقد وجدت فى بعض كتبها العربية بعض فصول عن كتاب يسمى درر التيجان ، علمت بعد انه يوجد فى احدى مكاتب الاستانة المحلية فى مكتبة داماد زاده ابراهيم باشا بجانب جامع شاه زان فأتقدم الى مكارمكم مستمدا معونتكم فى تسهيل استعارتى اياه لمدة لا تزيد على أسبوع من وصوله الى خدمة للتاريخ وللعلم الذى أنتم من أكبر أنصاره ٠ وقد تفضل صاحب السعادة العالم الجليل يعقوب أرتين باشا بأن يتسلمه من دولتكم وأن ما نعهده فيكم من محبة العلم ، ومؤازرة أهله ، يطمع كاتب هذه السطور فى تحقيق أمنيته » ، ويرد أحمد مختار باشا برسالة الى فضيلتلو أمين سامى أفندى ـ فلم يكن أمين سامى قد حظى بعد بالباشوية ـ يقول فيها انه مع عظيم الأسف لا يمكنه مد يد المساعدة فى هذا الأمر لأن اخراج الكتاب من المكتبات ممنوع بحكم القانون ، ويقترح الغازى أحمد مختار باشا على أمين سامى أفندى بالحضور بنفسه الى الاستانة وتصرفوا أسبوعا من وقتكم لاتمام هذه المهمة » ويتفق أمين سامى مع صديقه أحمد زكى باشا على السفر الى الاستانة ومباشرة العمل هناك ولكن أحمد زكى باشا يقع ـ كما قال فى رسالة له الى

أمين سامى مؤرخه فى ١٤ أكتوبر ١٩٠٩ ـ فى اخبولة نصاب غشاش كذاب من ضباط الجيش العثمانى واسمه سعد الله بك عزت مأمور فتوغرافية أركان حرب فسلب منى ٩٠ جنيها (تسعين) وقدم لى أوراقا سأعرضها عليك وأضاع منى زمنا نفيسا ، والذى عرفنى بهذا المحتال النصاب هو أمين الخانجى الكتبى بالأزهر ، ومع ذلك فسأخذ صورة للكتاب بالفتوغرافية على طريقتى .

درس آخر : لقد كتب ج. أ. كريج مدير المساحة بمديرية الجيزة الى صديقه أمين سامى طالبا أن يتفضل عليه ببعض المعلومات عن كتـــابه الذى سيصدر بخصوص مقياس الروضة ، وهى : من أى زمن تبتدىء بياناتكم ؟ وهل هى عن كل يوم ؟ ، هل عملت موازنة بين المقاييس المتنوعة المعروفة هناك ؟ هل يمكننى الاطلاع على تجارب الكتاب ؟ » مصلحة المساحة ، بمديرها الانجليزى، تجرى وراء كتاب تحت الطبع لمعرفة بعض البيانات التى يمكن أن تفيدها فى عملها ، درس آخير : يقوم جناب لورد سيسل وكيل نظارة المالية بابداء رغبة فى مقابلة أمين باشا سامى ناظر مدرســة المعلمين الناصرية فى الســـاعة الحادية عشر من صباح «الغد» الاثنين الثامن والعشرين من شهر أغسطس ١٩١١ ، « وفى تلك المقابلة يعرض وكيل وزارة المالية أن تقوم نظارة المالية بشراء أصل كتاب تقويم النيل ولكنى ـ أمين سامى باشا ـ رأيت مع تقديم شكرى لجنابه أن يسمح لى أن أقوم أنا بنفقات طبعه على حسابى حفظا لكيانه الأصلى كما وضع بدون تصرف فى موضوعاته العلمية ، وملاحظاته التاريخية .. » وبعد ذلك الاستطراد الذى استفدت منه أنا شخصيا أنتقل الى مهمة أخرى وهى اختيـــار بعض رءوس موضوعات وأرى أنها هامة للغاية ، كما أنها أيضا صعبة للغاية وسنلتزم دوما بنصوص ما ورد فى الكتاب :

● ٢٩ ذى الحجة ١٢٦٤ : مديرية المنوفية : طلبا لرفاهية الأهالى كان محصول الكتان بمديرية المنوفية يورد للاشوان (ج شــونة) الأميرية بسعره المعلوم ولكن ظهــر بعــد البحث ، والتنقيب ان هذا الصنف اذا لم يورد فى الاشوان ويباع بين أصحابه يكون أفيد وأولى لراحتهم ورفاهية الرعية لذلك قرر المجلس المنعقد يوم الأربعاء ٢٩ ذى الحجة فى القلعة ، ان يرخص للأهالى فى بيع محصولهم كما يريدون ، وقد وافق لدينا اتباع ذلك .

● وكان مجلس الجهادية قد سبق له فى ١٥ ذى الحجة ١٢٦٤ أن بحث موضوع تأهيل وزواج العساكر وكيف تجاوز الموضوع حده فصار العســـاكر يتركون خدماتهم ، ويهملون وظائفهم ايركنوا الى الزواج غير مبالين بواجباتهم العسكرية فصدر أمر بمنع زواجهم ولكن لوحظ أخيرا أن العساكر المواظبين على أعمالهم ، والمطيعين لضباطهـــم والمتعاونين للتعليمات والنظافة والممتازين بين

أقرانهم بهذه الصفات لو أجيز لهم الزواج بكون ذلك مكافأة لهم وسببا لسعى باقى اخوانهم فى تهذيب الأخلاق لينالوا ويستحقوا هذه الرخصة فتنتشر الأخلاق الحسنة ، والفضيلة بين أفراد الجيش فبناء على ذلك قرر المجلس (مجلس الجهادية) هذا الترخيص ٠

● عدد المدارس ٨ (المبتديان ـ الفروزة الأميرية ، الالسن والمحاسبة ، السوارى بالجيزة ، الطوبجية بطره ، الطب والصيدلة والولادة ، المهندسخانة ؛ الرسالة المصرية الى أوروبا) وكانت الميزانية ٥١٦٢٣ جنيهـا و ١٦٠ مليما للعلم ، كان عدد التلاميذ فى أيام محمد على ٩٠٠٠ تلميذ ٠ وكانت ميزانية التعليم ٨٨٣١٥ جنيها ٠

● فى ٢٢ ربيع الثانى ١٢٦٥ صدرت ارادة الكتخداى مصر نقول : كان ولى نعمتنا والدنا الكبير قد اتخذ جميع أراضى الحكومة تحت ادارته باعتقاد أن هذا يكون باعثا لرفاهية الأهالى من جهة ويوافق مصلحة الحكومة من ناحية أخرى ولكن تحقق أخيرا أن الخلق (يعنى الشعب) نظروا وانزعجوا من هذا القرار خصوصا مسألة العجز والتلفيات فانها سببت سجنا لبعض المأمورين وقضت بعزل مأمورين آخرين فبناء عليه قررنا أن نحفظ الجفالك والتفاتيش لأفراد أسرتنا وأن نترك الأراضى الأميرية الباقية حرة وابطال تقاسيط الديون ورأينـا من المناسب تسهيل الدفع أو تعطى للمتعهدين ، وقد حررنا هذا لكم للمبـادرة بتنفيذه ٠

● ارادة أخرى للكتخدا : كانت صـدرت ارادة مخصوصة من جانب الحكومة بمنع الأهالى من وقف أملاكهم ولكن ظهر أن هذه الارادة خاطئة ليكون كل شخص حرا فى وقف أملاكه حسب حكم الشرع الشريف المحمدى ، ولا يتعرض له أحد ولا يمنعه وقد أصـدرنا أمرنا هذا لتعلنوه للمقامات اللازمة لتنفيذه (٢٥ رمضان ١٢٦٥) ٠

● ارادة أخرى لمحافظ مصر السابق : حسن باشا (١٢٧٢) بينما كنت أملا ، ومنتظر منك الخدمات الحسنة اذ سمعت ، وعلمت انك تعودت الدخول لمحل مأموريتك بين الساعة الثالثة والرابعـة والخـروج فيها بين التاسعة والعاشرة مرارا وامرار أوقاتك فى مطالعة الكتب والقيام بأداء الصلاة فى نصف النهار وهذا المنهاج قد سبب تأخير الأمور الواقعة ، وتعويقها وقضى بتجميد زيادة عن مائة وخمسين قضية ، وحيث ان أمور ومصالح العباد عندى أقوم ، وأهلا من كل شىء كما أكدت لكم مرارا وتكرارا ونبهت عليكم شـفويا وتحريريا ، وحيث أن حركاتك هذه تمنعك عن مواصلة رؤية وتسوية أمور العباد التى هى أفضل من العبادة ٠ وهذا مخالف للأصول وحيث انى لا أرضى

ببقاء المصالح الأميرية الوافعة ودعاوى وخصوماتالأهالى والرعية مرمية ومتراكمة على بعضها ولا أريد أيضا قبول واستخدام الأشخاص الذين يقبلون ويروجون هذه الأحوال فبناء عليه ، ولوقاية دعاوى ومصـالح العبـاد من ورطة التأخير والتعويق ، الذى هو دائما من منظورى ولتوسيع المجـال لكم عرضـا وطولا لتلاوة الكتب يجب ان تنسحبوا لمنزلكم وتقيموا فيه ناعما مستريحا ، لذلك حررنا لكم هذا لاتباعه .

● وارادة تالية لأدهم باشا محافظ المحروسة الجديد (١٥ ربيع الأول ١٢٧٢) تشير الى ما قام ــ حسن باشا وما ورد ذكره ــ تقريبا ــ فى الارادة الأولى ، وتقول الارادة أيضا : « بناء على امرته ــ حسن باشا ــ بترك الخدمة السابقة للاستراحة فى منزله ليتفرغ لقراءة الكتب » وتطلب الارادة من المحافظ الجديد « عندما تحاط علما بالارادة الجديدة يجب أن نبادر بالذهاب الى محل مأموريتك فى الميعاد اللازم وأن تباشر رؤية وتسوية المصالح والأشـغال أولا بأول ، وأن تبذل أقصى مجهودك لازالة القضايا المتراكمة فى أقرب وقت وفرصة وأن تستجلب لطرفنا الأدعية والأثنيـــة الخيرية وتتجنب من الحركات والحالات الجالبة للندامة وقد حررنا لك هذا لاتباعه .

● من بيان الضبط والربط الداخلى من المدارس : يجب على التلاميذ اظهار الاحترام والطاعة لناظر وأساتذة ومساعد أساتذة المدارس الملحقين بها ويجب على التلاميذ المصريين الامتثال واحترام الأوقات المخصــــصة للتلاميذ الفرنسيين بخصوص الاكل والنوم ، والدخول الى مجـــال الدروس وكافة الحركات ، وكل تلميذ مصرى يخالف هذه الأحوال يجازى بالتوقيف فى المدرسة ويمنع من الخروج للفسحة ، وبيات التلاميذ فى الخارج ممنوع منعا باتا مهمـا كانت الدواعى والتلاميذ مسئولون عن الأشياء والكتب وسائر أدوات التدريس ، الموجودة فى عهدتهم وبناء عليه يكلفون بتعويض ما يتلفونه ولا يجوز ادخال أى رسم ، وتصوير وكتاب الى المدرسة بدون أمر الناظر واذا خالف أحد هذا الأمر يعاقب بمصادرة الأشياء التى أدخلها وممنوع بالمرة احراز التلاميذ لورق اللعب والزهر (زهر الطاولة) وسائر أدوات اللعب والبخت ممنوع ، كما أن ادخال المأكولات وأنواع المشروبات للمدرسة مثل النبيذ والعنبرية أيضا ممنوع وجميع الأشياء والخطابات والطرود الواردة بأسماء التلاميذ لا تسلم قبل نظر اطلاع ناظر المدرسة عليها ولا يسمح لأحد من التلاميذ الخروج من المدرسة بأية حجة أو وسيلة خلاف أيام الآحاد وأيام العطلة التى تقرر بمعرفة دار العلوم ، ومن أجل النظافة والحرص على الصحة ، يعطى لكل تلميذ صابونة بسعر ستين سنتيما كل ١٥ يوم ، وكل شهر يجرى قص الشعر ، مرة ، ولابد من اجبار التلاميذ على أخذ حمام ساخن كل جمعة فى موسم الصيف بخلاف الحمامات الباردة واجبار التلاميذ على أخذ حمام ساخن كل خمسة عشر يوما فى موسم

الشمتاء : كل هذا على حساب المدرسة أما العطريات ومواد الزينة السائرة التى تؤخذ من المزينين (الحلاقين) فيسوى حسابها من طرف التلاميذ • أما لزوم الهيئة والضيافة فهى سترة مفتوحة من الامام من الجوخ الأزرق ، وبنطلون من الجوخ الأزرق ، وصديرى من الكازمير الأزرق بأزرار صفراء : هذا فى الشتاء ولا يجوز تبديل تلك الكســـاوى من طرف التلاميذ بأى عذر وحجـة ، وفى الصيف : الكسوة عبارة عن سترة مثل السترة الشتوية وصديرى أبيض من منسوج البيكة وبنطلون أبيض من منسوج البيكة •

والحذاء من الجلد اللامع وغير اللامع ، الأسود لموسم الشتاء ، واسفارين • يعنى وجزمة مكشوفة من الجلد اللامع وغير اللامع لموسم الصيف •

ويلبس التلاميذ فى داخل المدرسة مريلة سنجابية اللون ، ومفتوحة من الأمام من منسوج الكندير فوق ملبوساتهم العادية ويتحزمون عليها ويلبسون بنطلونا من النسيج عينه •

● ومن بين الارادات أيضا ارادة فى ٧ شوال ١٢٧٥ موجهـة الى ناظر المالية محمود باشا تتضمن أن امتيازا للمسيو برسه بخصوص طحن الدقيق بواسطة الوابور مدة خمسة عشر عاما قد منحه والدنا ساكن الجنـان ، وقـد باعه برسه ، لبرتلا وحيث اننا قد اشترينا الامتياز المذكور بمبلغ أربعين ألف فرنكة مصرى بشرط تسديد المبلغ فى مدة خمسة عشر شهرا من تاريخ أمرى مع تسوية ستة فى المائة ربحا لحين اتمام سداده ، فبناء عليه قد اقتضت ارادتى اعطاء المسيو برتلا تحويلا على الخزانة بهذا المال حسب الأصول الجارية •

● وفى ٢٠ ربيع الثانى ١٢٧٩ يصدر الوالى أوامره الى أحمد شفيق بك ناظر المالية نصه : اقتضت ارادتى صرف مبلغ خمسة وعشرين ألف فرنك من خزانة المالية وارسالها الى ديوان الخارجية لتوصيلها الى قنصل فرنسا العـام وهذا احسان منا واعانة لبناء المستشفى المقرر انشــاؤه فى بندر السويس لأهالى البلاد والأجانب على السواء ، وارادة أخرى لأحمــد رشيد بك أيضـا بخصوص اعفاء شركة المساجرى امبريال من دفع الجمارك على كل المهمات الواردة والمهمات والأدوات التى ستحضر من داخـل القطر المصرى ، لعمـــل الحوض المذكور على السكة الحديد لغاية بندر السويس مجـانا أيضـا فلذلك يجب ان تبادروا بمخابرة وكيل مصلحة الســكة الحديد وأمين الجمرك لاجـراء مقتضاه على الوجه المحرر •

● وارادات أخـرى متنوعة ، أمر كريم لمحافظـة مصر (٥ ربيـع الأول ١٢٩٠) منطوقه : اقتضت ارادتنا أن منزل سليم باشا فتحى السابق مشراه للميرى الكائن بجهة الأزبكية قد صار تسليمه لاجعاله مدرسة الى الخواجات

وعلى هذا ينبغى تسليم المنزل المحكى عنه ـ وأنا التزم دوما بالنص ـ لديوان المدارس وارادة آخرى الى ديوان المدارس منطوقها : بناء على ما اعرضتموه !! شفاها عن لزوم تخصيص محل لاجعاله مدرسة الى الخواجات قد اقتضت ارادتنا أن يخصص لذلك منزل سليم باشا فتحى السابق مشتراه للميرى .. الخ .

● وأمر الى دولتلو حسن باشا مخدوم الحضرة الخديوية (٦ ربيع الأول ١٢٩٠) منطوقه : قد أحسنا اليكم بمبلغ خمسة وثلاثين ألف جنيه انجليزى برسم تدارك ومشترى المفروشات والموبيليات اللازمة الى السراى التى أعطيناها اليكم حتى انه بمعرفتكم تجروا مشترى المفروشات والموبيليات المذكورة حسبما تريدوا !!!

● وأمر آخر فى نفس التاريخ الى دولتلو المشار اليه منطوقه : بما أن المنزل الذى أعطى الآن الى أخيكم حسين باشا باسكندرية يساوى ثمنه تقريبا خمسة وثلاثين ألف جنيه والمنزل السابق أعطاه لكم بذاك الطرف يساوى تقريبا خمسة وعشرين ألف جنيه ، فلأجل المساواة قد أحسنا اليكم بمبلغ عشرة آلاف جنيه نقدية تكميلا لقيمة منزلكم حتى انه يكون مساوى قيمة منزل أخيكم .

● فى ٢٩ شعبان ١٢٩٠ صدر أمر كريم للخاصة الخديوية منطوقه : حيث ان كانت ـ فى الأصل هكذا ـ الموجودات والمفروشات والموبيليات والفضيات وسائر ما تحل عليه داخل سرايات الجيزة ، وعابدين ، والرمل من كلى ، وجزئى هو ملكا !! للثلاثة هوانم حرمنا برنجى وايكنجى وأوجنجى بالمساواة بينهن ، فاذا كان من ذلك شىء يكون أثمانه ليست مخصومة ، فتجرى خصمها وقيد تلك الموجودات بدايرة فامليتنا بأسماء المشار اليهم وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه ، وتجروا مقتضاه كما هو مطلوبنا ! حاشية : هذا وقد أعطينا وملكنا الثلاثة سرايات المذكورة ، وهم عابدين والرملة والجيزة الى الثلاثة هوانم حرمنا (١ جى ، ٢ جى ، ٣ جى المشار اليهن عنه بالمساواة فيلزم طلوع الحجج بأسماءهن » .

ويظهر أن الخديو اسماعيل باشا كان يرقم زوجاته ، زوجة رقم ١ الخ .

● وفى ٨ شعبان ١٢٩٢ صدرت ارادة لناظر المالية بتخصيص مرتب قدره خمسماية كيس فى الشهر لحضرة صاحب الدولة أخينا مصطفى باشا فاضل ومرتب آخر قدره خمسون كيسا لثلاثة من صاحبات العصمة زوجاته المحترمات ومثل ذلك خمسون كيسا لعثمان بك المتأهل وخمسون كيسا لكل من كريمتيه المصونتين نازلى هانم وعزيزة هانم وقد أصدرنا تحريراتنا اللازمة

فى هذا الباب الى صاحب السعادة كبورق بك صرافنا بالاستانة لقيدهم على هذا الترتيب ابتداء من شهر سبتمبر الحالى .

● وارادة للسردار راتب باشا (٢٧ ذى القعدة ١٢٩٢) تقول أن مخدومنا حسن باشا قد توجه اليكم ليشترك فى الحرب الدائرة بين حكومتنا وبين الملك حنا ملك الحبشة وانه سيكون برتبة الميرلاى ضمن هيئة أركان الحرب ، فبناء عليه يجب أن تستصحبوه معكم دائما فى الموقع الذى تنتقلون اليه ، وحاشية للارادة السابقة تقول : نحيطم علما أن الميرلاى يوســف شهدى بك سيلازم مخدومنا المشار اليه (حسن باشا) بوظيفة ياور وادوارد زهران أفندى بوظيفة كاتب . فلذلك لزمت التحشية (من الحاشية) .

● ويصدر الخديو أمرا كريما لوزارة المالية (٢١ شعبان ١٢٩٣) : بناء على أمرنا الصادر لدولتكم شفاها حررنم الى طرف الاستانة بضميمة مائتين وخمســين ليرة عثمــانلى على مرتب عفتلو نازلى هانم كريمــة المرحــوم مصــطفى فاضل باشــا لابلاغ مرتبهما (شهرى) خمســماية ليرة عثمانلى اعتبارا من أول شهر جونيو سنة ٧٦ ونروموا استحصال أمرنا الرسمى للاعتماد بموجبه ، وحيث ان ما حررتموه بالأحرى على هذا الوجــه هو من مقتضى ارادتنــا فلزم اصداره لدولتكم اعتمادا لما ذكر . ثم أمر كريم أخر فى نفس التاريخ باعتماد مبلغ ٤٢٢١ قرشا ، ٣٦ فضة صرف من محافظة الاسكندرية فى أجر عربيات وعربيات كارو ، لزوم فامليــة وعائلة المرحوم مصطفى فاضل باشــا ولزوم خليل باشا يكن ، واخونه وعائلاتهم لكون هذا المبلغ نقيد بعهد المحافظة ، يرام التصريح بما يجرى نحو سداده ، وحيث أنه من مقتضى ارادتنــا خصم المبلغ المرقوم بأبعادية المحافظة المذكورة على طرف الديوان والمراجعة على أوراقه بالمالية والوقوف على صحته حسب الأصول فأصدرنا أمرنا هذا لدولتكم وطبه الانهى والأوراق المتعلقة به .

المبــلغ :

مليم	جنيه	
١٩	٢١٢٣	أجر عربيات ركوب وعربيــات كارو فى نقل فاميليــة وعائلة المرحوم مصطفى فاضل باشــا من محطــة الســـكة الحديد باســـكندرية الى الرمل عند توجههم من المحراوســـة بنــاء عليما ما تصرح به من المعينة .
٣٠	١٢١٨	أجرة عربيات فى نقل عفتلو نازلى خانم كريمة المرحـــوم المشار اليه من الرمل الى الترسانة عند سفريتها للاستانة مع اتباعها بناء على طلب نصرى بك .
٢٧	٧٧٩	أجر عربيات ركوب وعربيات كارو لزوم خليــل باشــا يكن وأخوته ، وعائلهم وعفشهم من الترسانة الى محطة السكة الحديد على تصريح المعية .

● ونأتي — بعد تلك الجولة السريعة في أكثر من ١٥٧٥ صفحة من تقويم النيل — الى الحديث عن مظاهرة عسكرية لصرف مرتبات ثمانية عشر شهرا تأخر صرفها لعامة المستخدمين بدوائر الحكومة فى ٢٥ صفر ١٢٩٦ — ١٨ فبراير ١٨٧٩ وتحت ذلك العنوان جاء ما يلى : أخرت الحكومة صرف المرتبات لمستخدميها هذه المدة الطويلة فأدى ذلك الى غاية ما يخطر بالبال من شظف العيش ، وضنك الحال ، وغليان الصدور . ولكن شدة الحكومة واعتمادها على قوتها العسكرية فى كتم الأفواه وابعاد كل متذمر . عن دائرة الوجود ظلت الحال على ما هى عليه من السكون الى أن شكلت وزارة نوبار باشا المختلطة فدخلها عضو انجليزى للمالية هو ريفرس ، وعضو فرنسى هو دوبلينير للأشغال وفى هذا الوقت كان البكباشى لطيف سليم أفندى صهر شاهين باشا ناظر الجهادية مدرسا بمدرسة أركان الحرب والقائمقام سعيد بك من قدماء تلامذة مدرسة سان سير بفرنسا فاجتمع هذان النابهان العريقان فى الحرية بشهم ثالث هو محمد أفندى صالح قومندان مدرسة البيادة وحرروا عريضة لرئيس الوزراء يشرحون فيها ما وصل اليه حال الضباط من سوء الحال بسبب تأخر المرتبات فى هذه المدة الطويلة وانتشر ذكر هذه العريضة فى الجيش وجاء الضباط لوضع امضاءاتهم عليها بثكنة المدارس الحربية بالعباسية ، وتم الاتفاق بين الجميع على تقديم العريضة لمجلس النظار وعلى أن يكون محل اجتماع الضباط ساحة الشيخ عبد الله مارين بميدان عابدين وعلى أن يأخذوا معهم بعض أعضاء من مجلس شورى النواب فاجتمعوا من كل صوب فى تلك الساعة متقلدين سيوفهم ، وخطب فيهم لطيف باشا حاثا على الاتحاد ، وضبط النفس ثم ساروا قاصدين ديوان المالية ولما بلغوا شارع الدواوين لمحوا عربات نوبار باشا وولسن وآخرين مارة بالنظار فأوقف الضباط العربات ، وتولوا تسييرها واعادتها الى الديوان ثم حاصروا ديوان المالية من جميع الجهات من الداخل والخارج وقدموا العريضة ، وبعد قليل حضر اسماعيل باشا خديو مصر ودخل المالية تتبعه فئة من جنود الحرس تجمعت خلف الضباط محيطة بهم ثم أشرف الخديو على الضباط وطلب منهم الانصراف وألحوا فى صرف المرتبات وتلكئوا فى الرجوع فأشار الخديو اشارة بيده لقائد الفئة فاطلقوا بعض طلقات نارية بلا رصاص تنبيها وارهابا فتفرق الجميع ، ثم أمر بالقاء القبض على نحو عشرين ضابطا وارسالهم الى الطوبخانة مسجونين بها منهم لطفى سليم باشا وسعيد نصر باشا وقومندان مدرسة السوارى وقومندان مدرسة البيادة والطوبجية ثم زار الخديو فرق العباسية للتهدئة لخواطرهم فقال الضباط بلسان واحد : « اننا لن يهدأ لنا بال الا اذا أطلقتم سراح اخواننا وصرفتم مرتباتنا » فوعدهم خيرا وعاد . ثم شكلت الحكومة مجلسا عسكريا لمحاكمة الضباط وتدخلت القناصل فصدر الحكم بالبراءة .

● روى السير ريفرس ولسون ما جرى قائلا : أصبح موقف الوزارة حرجا، فالمالية خاوية لأن القرض الذى أريد الحصول عليه من آل روتشيلد لم يتم بعد وما كان ليتم قبل التثبت من الضمانة الكافية ويضاف الى ذلك أن تحويل أملاك الخديو أى جعلها صالحة لضمان هذا القرض قد وقف فى سبيله بعض العوائق ، وأصر آل روتشيلد على أن تكون الأطيان خالية من كل مانع وفى الوقت نفسه قد تواردت المطالب على الوزارة وقد اتفق أن كثيرين من القناصل وجهوا الى النظارة كثيرا من اللوم لما رأوا الدولة مضطربة الى حد أنها لم تستطع أن تدفع مرتبات الموظفين » ويروى ولسن : أن النظارة عمدت الى انقاص الجيش الذى كان عدده ـ بمقتضى الفرمان ـ ١٨ ألف جندى والى الغاء البحرية تماما وانقاص الجيش الى سبعة آلاف ولقد قوبل ـ ولسن ـ هذا الانقاص بالارتياح فى الجيش نفسه فكثير منهم سر بعودته الى قريته واعفائه من الخدمة الاجبارية ، وما أسف أحد سوى بضع مئات من الضباط استغنى عن خدماتهم وبذلك حرموا من مرتباتهم ٠

● ويروى ولسن أن الخديو استفاد من كل تلك الاجراءات بعد أن رأى النظارة تهاجم من جهات متعددة حتى أخذ يستعيد سطوته الأولى ومما بعث فيه هذا النشاط أن طائفة الأفاكين الذين حوله أخذوا يحسنون له استرجاع نفوذه لترجع اليهم أيامهم الأولى ولتعود اليهم مصالحهم التى فقدوها والذين ساءهم الغاء السخرة وانشاء مصلحة المساحة وجباية الضرائب على نظام ثابت ٠

وقد استدعانى ـ ولسن ـ الخديو فى ١٨ فبراير ١٨٧٩ الى عابدين واستبقانى فى حضرته زمنا طويلا ثم استأذنته وتوجهت الى المالية ، وبينما أنا فى الطريق اذ لمحت عن كثب طائفة من الضباط بعربة نوبار باشا يهددونه بالقتل فسارعت اليه ثم ركبت معه فى العربة وطوقته بذراعى فوقيته وقع السيوف عليه ومع هذا أصابنى بعض الأذى ٠ ولبثت معه حتى وصلنا الى وزارة المالية محاصرين مدة ساعتين ثم انتشر الخبر بسرعة البرق فأسرعت الى زوجتى ولما بلغت نظارة المالية منعت من الدخول وزجرها بعض العساكر فلم تحفل بهم ودخلت بعد أن أصيبت بضربة على ذراعها كانت تتألم منها ولما وصلت الأنباء الى الخديو ركب فى حرسه ومعه قناصل الدول والنظار وجاء الى وزارة المالية فوجد الهياج والصياح بالغين حدهما وكان هذا الصياح مصدره الضباط الذين تأخر صرف مرتباتهم فاخترق الصفوف ثم جاء الى حجرتنا فى نظارة المالية ، ولما مد يده لمصافحتى قبضت يدى عنه لأن الشك خالجنى فى أن ما أصاب نوبار باشا اما باغرائه واما باقراره وحينئذ قال سموه : سأذهب اليهم لكى أكلمهم » فخرجنا وراءه ولما أشرف عليهم من السلم خطب فيهم بلغة الآمر الناهى فهدأ روعهم قليلا غير أن أحد الضباط خرج من بين الجمع وأمسك بمعطف الخديو

وفاه بلغة بذيئة فتقطب وجه الخديو وأصدر أمره من فوره باطلاق النار فتفرق الجميع وانتهت الحادثة ، أما ما لحقنى من الاذى فقد جاء سمو الأمير حسن فى ٢٥ فبراير ١٨٧٩ بصفته سردار الجيش الى دار السفارة البريطانية وكان حاضرا وقتئذ المستر فيفان وعدد من الجالية الانجليزية فوقف سمو الأمير وأعرب الى بالنيابة عن الخديو والجيش المصرى عن أســـفه على ما فرط من رجال الجيش وما أصابونى من الأذى ومما يجمل ذكره أنه ثبت فى ذهنى أن أحد الضباط الذين هاجمونا كان عرابى باشا ولما أحس نوبار أنه غير مرضى عنه من الخديو وأن ممثلى الدول لا يعطفون عليه قدم استقالته وبهذا تمت الخطوة التى أرادها الخديو لادراك غرضه اذا خرج أقوى عنصر فى الوزارة ، وأراد الخديو أن يكون ناظرا للنظار ، فلم يجد موافقة منا وبعد أخذ ورد استقر الرأى على تعيين ولى العهـد توفيق بشرط أن الناظرين (الوزيرين) الانجليزى والفرنسى لهما حق المنع فيما تريد الحكومة اجراءه ، وقد تبين أن تعيين الأمير توفيق مكان نوبار لم تكن الا خدعة ومهزلة ، فقد ظهر لنا أن الخديو لا يريد الابقاء على عنصر أجنبى فى النظارة وقد تحقق له ذلك بعد أن كلف شريف باشا بتشكيل نظارة وطنية بحتة بدون أى وزير أجنبى .

● من الأسرار الخاصة بخلع الخديو اسماعيل باشا أن انجلترا وفرنسا اتفقتا على رفع اسماعيل باشا من مركزه وأن مسيو ترتلو قنصل جنرال فرنسا قابل الخديو نيابة عن الدولتين وبلغه ما اتفقت عليه الدولتان من ضرورة تنازله فأخبره اسماعيل باشا أنه مولى من قبل السلطان وليس للدولتين شأن فى أمر تعيينه فأخبره القنصل بأنه اذا تأخر فى قبول اقتراح التنازل عن العرش فان من سيتولى بعده لن يكون ابنه توفيق باشا ولى العهد ، وانما سيكون دولة حليم باشا ، ورفع الخديو الأمر الى السلطة العلية ، فوافقت على اقتراح الدولتين لأن اسماعيل كان قبل ذلك قد شرع فى تشييد مدرعتين من أكبر المدرعات بمعامل انجلترا وعند اتمامهما بلغ دولة حليم باشا الباب العالى مساعى اسماعيل باشا واستعداده للمحاربة فطلب الباب العالى بوساطة سفيره فى انجلترا وضع يده على المدرعتين وارسالهما الى الاستانة ورأى اسماعيل باشا أنه لا مناص من الرضوخ لأمر بريطانيا وفرنسا فوافق على التنازل ، وأعد نفسه للرحيل وكان لخروجه من قصر عابدين أسف وحزن لحريمه ولجواريه ولذويه وآل بيته ، ولما وصل الى المحطة ووجد الأبسطة والطنافس مفروشة الى أن يطأها ، وودع ذويه وأهله ، ولم يطأ فى محطة القبارى ما فرش من طنافس وأبسطة .

وقد روى ســـير ولسن فى مذكراته أنه غادر الاسكندرية بعد خلعـــه بيومين مع كثير من الأبهـــة والعظمة ، وقد ظن النـــاس أنه حمل معه مقادير كبيرة من النقود ، ولكنى أعتقد غير هذا ومع أن حكمه كان مصحوبا بالقسوة والعنف فلم يكن هناك شك فى أن الشعب أسف على خلعه ولو أنه عاد ـ ولسن ـ

لتقبلوا حكمه بارتياح وانشراح لأنهم كانوا يؤثرونه على أى حاكم آخر منهم ـ ولو جاء بمنفعة لهم ـ يستند الى ادارة أجنبية ، وقد وجدته فى منفاه يعتقد أن أكبر أسباب خلعه تصريح انجلترا فى برلمانها وموقف ممثليهـــا فى مصر ومما هو جدير بالذكر أنه احتمل مصيبة خلعه بصبر وجلد ، فكنت ـ ولسن ـ أراه فى باريس ولندن هانئا باشا وما سمعته يقول كلمة سوء فى أحد من الذين سعوا فى خلعه الا واحدا كان يظنه مخادعا له وفى الحق أن كثيرين من الذين انتفعوا منه وشملتهم نعمته قلبوا له ظهر المجن ولم يظهروا شيئا من العطف والاعتراف بالجميل ·

● وأستأذن فى أن أنقل هنا ـ فى هذا المدخل ـ نص قانون الانتخاب الذى صدر فى ٦ جمـــــادى الأولى ١٢٩٩هـ (٢٥ مارس ١٨٨٢م) لا لشىء الا للتدليل على أن مصر ، فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر ، كانت أسبق بكثير من الدول الأوربية فى تحقيق الحياة الديمقراطية السليمة ·

تنص المادة الأولى من هذا القانون على أن حق الانتخاب لكل مصرى من رعايا الحكومة المحلية سواء كان مولودا فى مصر أو متوطنا أقام فيها مدة لا تنقص عن عشر سنوات على شرط أن يكون بالغا من العمر احدى وعشرين سنة كاملة وأن يدفع للحكومة من مال الضرائب أو الرســــوم المقررة أيا كانت ما يبلغ خمسمائة قرش ميرى فى السنة ولا يكون فى حال من الأحوال المعينة فى المادة الرابعة والخامسة من هذه اللائحة ·

وتنص المادة الثانية على ما يلى :

من كان عليه من أرباب العائلات هذا المقدار من المال الأميرى عن أطيـــان أو عقارات يمتلكها وان كانت مكلفة باسم غيره فله حق الانتخاب ·

أما المادة الثالثة فتنص :

يثبت حق الانتخاب لمن يأتى ذكرهم ولو لم يكن عليهم المبلغ المقرر ، وهم :

أولا : العلماء الحائزون رتبة التدريس أو المشهورون بصفة العالمية ·

ثانيا : القسس وسائر الرؤساء الروحانيين من المسيحيين ·

ثالثا : حاخامات الاسرائيليين ·

رابعا : المدرسون فى المدارس الميرية والمكاتب الأهلية والحائزون للشهادات العالية ·

خامسا : أرباب الوظائف الملكية سواء كانوا فى الوظائف أو متقاعدين ·

سادسا : ضباط العسكرية ســـواء كانوا فى الخدمة أو مســـتودعين أو متقاعدين ·

سابعا : وكلاء المرافعات (الأفوكاتية) المقبولون فى المجالس النظامية

ثامنا : الاجزاءية والأطباء والمهندسون ·

وتنص المادة الرابعة :

المنتمون لدولة أجنبية لا حق لهم فى الانتخاب ·

أما المادة الخامسة فتنص على : يحرم من الانتخاب من يأتى ذكرهم ، وهم :

أولا : الفاقدون للحقوق المدنية أو السياسية وهم الذين صدرت عليهم أحكام نهائية من المجالس النظامية بالأشغال الشاقة أو الدنيئـــة أو بالنفى أو الاقامة فى الليمان أو بالسجن ستة شهور لجناية أو حكم عليهم بارتكاب سرقة أو خيانة أو احتيال أو اضاعة مال الميرى أو انتهاك حرمة الآداب والأديان أو طردوا من الخدمة الميرية بحكم أو قرار من أحد المجالس النظامية ·

ثانيا : المحكوم عليهم بالسجن ثلاثة أشهر أو بغرامة تقوم مقام هذه المدة لوقوع مخالفة منهم فيما يتعلق بالانتخاب على مقتضى أحكام هذا القانون ·

ثالثا : الذين حكم عليهم بالافلاس ولم يعيدوا شرف أسمائهم ·

رابعا : الذين كانت لهم بيوت للعب القمار أو الفحشاء أو خدموا فى تلك البيوت ·

وجاء فى المادة السادسة :

يكون لمصر مائة وخمسة وعشرون نائبا على مقتضى هذا التقسيم وهو : للقاهرة عشرة نواب ، وللاسكندرية أربعة ، ولكل من دمياط ورشيد والسويس نائب على حدة ، وبورسعيد تتبع دميـــاط والاسماعيلية الشرقيـــة والعريش والسويس ، ولمديرية القليوبية أربعة : اثنان عن مركز قليوب ، وواحد عن كل من مركزى شبرا وطوخ ، وللشرقية ثمانية : واحد عن بندر الزقازيق ، واثنان عن مركز بلبيس ، والبقية عن باقى المراكز · ولمديرية الدقهلية ثمانيـــة : واحد عن المنصورة ، واثنان عن مركز ميت غمر ، والبقية عن باقى المراكز ، ولمديرية المنوفية تسعة : اثنان عن شبين ومركز سبك ، واثنان عن مركز تلا ، ولمديرية الغربية أحد عشر : واحد عن طنطا ، وواحد عن المحلة الكبرى وسمنود ، والبقية من التسعة للمراكز لكل نائب وكل مركز يتبعه بندر · والبرلس يتبع شربين · ولمديرية البحيرة خمسة : واحد عن مركز دمنهور وأبو حمص وبندر دمنهور ، والبقية لباقى المراكز لكل مركز نائب · ولمديرية الجيزة أربعة : واحد

عن بندر الجيزة وقسم البدرشين ، والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم نائب ٠ ولمديرية بنى سويف أربعة : اثنان عن قسم بنى سويف وبندره ، وواحد عن قسم ببا ، وواحد عن قسم الزاوية ٠ولمديرية الفيوم ثلاثة :واحد عن البندر ، والاثنان الباقيان عن القسمين ٠ ولمديرية المنيا سبعة : واحد للبندر ، واثنان لقسم قلوصنا ، وواحد للفشن ، وواحد لقسم بنى مزار ٠ ولمديرية أسـيوط تسعة : واحد للبندر ، واثنين لقسم ملوى ، والبقية عن باقى الأقسام لكل قسم نائب ٠ ولمديرية جرجا سبعة : واحد عن بندر سوهاج ، واثنان عن قسم طحطا والبقية عن باقى الأقسام ، ولمديرية قنا خمسة ٠ واحد عن البندر : والبقية عن الأقسام ، ولمديرية اسنا أربعة : واحد عن البندر وقسمه ، وواحد عن قسم السلمية ، وواحد عن ادفو ومعاونة أسوان ، وواحد عن حلفه ، ويكون لقبائل العربان ثمانية نواب : اثنان من عرب المنيا ، واثنان من عرب البحيرة ، واثنان من عرب الشرقية ، واحد من عرب القليوبية ، وواحـد من عرب الفيـوم ٠ ولمحافظات السودان ومديرياتها اثنا عشر نائبا ٠

ولا يجوز فى جميع الأحوال انتخاب نائب من مركز عن مركز آخر فى مديرية واحدة ولا انتخاب نائب من مديرية عن مديرية أخرى عدا القاهرة والمدن والمحافظات ٠

وحددت المادة السابعة : دوائر للانتخاب على مقتضى المادة السابقة وينشأ فى كل دائرة جدول يتضمن أسماء الذين يحق لهم الانتخاب فى حدود تلك الدائرة ٠

ونصت المادة الثامنة على : بلاد المديريات كل بلد يبلغ عدد الذكور من أهله خمسمائة نفس فما فوق يكون له دائرة انتخاب تخصه ، والبلاد والعزب والكفور الصغيرة تضم جملة منها بعضها الى بعض ، بحيث لا يكون الذكور من سكان الجملة أكثر من ألف نفس فى دائرة واحدة ، وفى مصر والاسكندرية يكون لكل تمن من أتمان المدينة دائرة مخصوصة ٠

وقد كانت الحياة النيابية المصرية نموذجا رائعا للديمقراطية الحقة والحرص على احترام الرأى والرأى الآخر ، وقد كانت تلك الحياة النيابية السليمة هى التى مهدت لثورة ١٨٨١ ثورة أحمد عرابى ورفاقه ٠

● ويخيل الى أن الحركة الوطنية المصرية قد انخدعت بكل أسف فى الفريد اسكاون بلنت فظنته نصيرا لها منذ بداية عهد الخديو توفيق وما كان بكل أسف الا متعاونا مع المخابرات البريطانية ولكن على مستوى عال للغاية ٠ للغاية ٠ فكانت تقاريره ورسائله ترفع الى رئيس الوزراء البريطانى مباشرة ٠

ومذكرات بلنت وتاريخه السرى لاحتلال انجلترا لمصر وصداقته لأحمد عرابى والعرابيين تؤكد أنه لعب دورا خطيرا فى التمهيد للاحتلال البريطانى وفى نقل وجهات نظر وخطط القيادات المصرية الى القيادات البريطانية ويعنينى هنا ، أن أشير فى هذا المدخل الى ما ذكره بلنت عن أحد عملاء بريطانيا فى مصر وهو بالمر ، يقول بلنت :

لم يجد ولسلى القائد البريطانى عناء كبيرا أمامه عندما أنزل جنوده الى البر وليس بينه وبين القاهرة سوى خطوط التل الكبير التى لم تكن قد تمت بعد ولكن المكتب السرى للجيش الانجليزى أراد أن يزيد تأكده وطمأنينته فاتخذ الاحتياطات السرية التى ألفت استعمالها الجيوش المتحاربة فى الحروب الحديثة وان كانت تنكرها على الدوام • ومن العدل أن أدون ما فعله الجيش الانجليزى فقد وقعت فى يدى أهم حادثة من هذا النوع •

كانت وزارة الحرب ووزارة البحرية قد عقدتا النية منذ أوائل السنة أن يكون الهجوم على مصر من ناحية قناة السويس وتقدر فى أواسط يونيو أن تمهد السبيل لذلك بالرشوة بين بدو الشرق وكان الفضل فى اقتراح هذه الخطة يعود الى لورد نورثبروك الذى كان يفتخر بنجاحه فى هذا الصدد ، فقد كنت فى ربيع سنة ١٨٨١ فى الصحراء الشرقية للقناة وكنت قد تعرفت ببعض مشايخ القبائل فى بيت المقدس •

وأغريت سفارتنا فى الاستانة بالسعى فى فك أسرهم من بيت المقدس لأن هؤلاء الشيوخ قد يؤدون لنا بعض الخدمات اذا كانوا على صفاء مع انجلترا وعرف لورد نورثبروك بهذه القصة فتذكرها فى هذه الأزمة المصرية واستغل اسمى بعد أن أضاف اليه الذهب فى استخدام هؤلاء البدو ضد عرابى •

ولم يكن فى انجلترا فى ذلك الوقت من يعرف العربية سوى ادوارد بالمر أستاذ اللغات فى كامبريدج وقد استدعى فى ٢٤ يونيه الى المكتب السرى لكى يزور نورثبروك ويتناول معه طعام الفطور وهناك عرض عليه أن يقوم برشوة هؤلاء البدو ، وقد عرض عليه ٥٠٠ جنيه للمصاريف الابتدائية ووعده بالمكافأة فى حالة النجاح وقبل سفره — أى فى ٢٦ منه — جاء وزارنى وقال لى أنه مسافر الى الاسكندرية لكى يكون مكاتبا لصحيحة ذى ستاندرد وطلب خطابات التقدمة الى أصدقائى فى مصر لكى يتعرف عليهم مؤكدا أنه يعطف على الحركة وسينصرها فى رسائله على الدوام •

وكان قوله هذا بمثابة الغطاء يخفى به عمله الحقيقى •

وكان البرنامج الذى وضعته وزارة البحرية لبالمر هو أن يذهب أولا الى

الاسكندرية لكى يتفاوض مع الأميرال سيمور ثم يذهب من هناك توا الى يافا والصحراء الواقعة فى الجنوب الغربى من غزة ثم يتعرف بقبيلتى (كذا ، وكذا) اللتين كنت أدافع عنهما منذ ١٨ شهرا وأنا بفلسطين ·

وقد وصل بالمر الى الاسكندرية وأخبره أمير البحر سيمور بأنه سيضرب الاسكندرية قريبا وأنه ـ بالمر ـ ذهب الى يافا على ظهر سفينة تابعة لأمير البحر يخفق فوق رأسه العلم البريطانى ومعه بحاران لكى يحملا له البندقية والمسدس .

وفى يافا نزل عند القنصل البريطانى شابيرا اليهودى الذى أرسل ابنه معه الى غزة لكى يهيىء له رحلته فى الصحراء ·

وفى غزة ارتدى لباسا عربيا والتقى بأفراد من قبيلتى (كذا ، وكذا) ·

ـ وأعتذر أنا ـ المؤلف ـ عن عدم ذكر اسمى القبيلتين متعمدا حتى لا أنكأ جراحا اندملت ـ ·

وكان أحد هؤلاء البدو قد أقسم لبالمر أنه يستطيع أن يضـــمن سلامة القناة ضد عرابى نفسه اذا استطاع بالمر تخليص ثلاثة من المشايخ من السجن .

وقد أطلق بالمر على نفسه اسم عبد الله أفندى · وكان بالمر (عبد الله) أفندى ينشد الشعر العربى للبدو فى ضوء القمر ·

وما أريد التأكيد عليه هنا أن بالمر قد نجح نجاحا « رائعا » فى التمهيد لجيش الاحتلال البريطانى كى يدخل مصر كما أنه نجح فى قطع خطوط التلغراف الموصلة بين سوريا وكان رجاله قد أخذوا معهم صندوقا ممـــلوءا بالديناميت لتحقيق هذا الغرض ·

ويقول بالمر أنه أنفق بين ثلاثة آلاف وثمانية آلاف جنيه على البدو فى البداية وشاركه العمل عميل آخر اسمه جيل كان قد وصل الى السويس ومعه ضابط آخر ومعهم ٢٠ ألف جنيه لكى يعطياها لبالمر ·

والذى لا نشك فيه أن بلنت كان يعرف جيدا مهمة بالمر وجيل حتى وان حاول فى مذكراته نفى معرفته مهمتهما السرية ·

وكان أحمد عرابى قد وثق ثقة مطلقة فى بلنت ·

ومن بين الخطابات التى أرسلها اليه بعد هزيمته خطاب بتاريخ ٢٢ نوفمبر ١٨٨٢ والآخر فى ٢٢ ديسمبر ١٨٨٢ وقد خاطبه مستهلا خطابه : صـــديقى وروح حياتى ومهجة روحى ومنقذى ويلفريد بلنت أدامه الله وأبقاه ·

وقد جاء في الخطاب الأول أن ـ عرابي ـ يأمل اذا ما كان في العمر بقية ـ أن يعيش طليقا فى دمشق مع أولاده بعيدا عن السياسة فان لم يسمح له السلطان بذلك فهو يفضل ان يقطن لندن (مجاورا لاخواننا من محبي الانسانية ومساعديها ٠٠ أعيش هناك كرجل حر فى أرض الحرية) ٠

وفي خطابه الثانى اشتكى أحمد عرابى من حرمان أبنائه من أن يرثوا ممتلكاته وقد أكد عرابى أنه سيصحب معه الى منفاه فى حديقة آدم (سيلان) ابنه محمد وزوجته وخادمته وخادمه الخاص فقط ٠ كما أنه سيترك اخوته مع أقاربه في القرية وسيبعث بابنه محمد الى مصر لاستصحاب من تبقى من زوجاته ، وأولاده الى المنفى ٠

ما ذكره بلنت عن لقاء سيمور وبالمر ، واخبار الأول (سيمون) الثانى (بالمر) بأنه سوف يضرب الاسكندرية يناقض تماما كل ما جاء فى البيانات البريطانية حول الأسباب التى دعتهم الى ضرب الاسكندرية ، وكانت هذه الأسباب لا وجود لها عندما قابل سيمور بالمر ٠

● ولما كان من الأمور المثيرة للجدل دوما العلاقة بين مصطفى كامل ومحمد فريد ٠ من ناحية وبين تركيا ، والخديو عباس حلمى الثانى من ناحية أخرى وقد سبق أن أوضحنا تلك العلاقة بالنسبة لمصطفى كامل ونوضحها بالنسبة لمحمد فريد فى السطور التالية :

كان محمد فريد من الشخصيات الهامة التى كان لها أثرها فى حياة الخديو عباس حلمى الثانى وكذلك كان الخديو عباس حلمى الثانى بالنسبة لحياة محمد فريد ٠٠ كانا عدوين لدودين فى كثير من الأحيان وكانا حليفين يحذر كل منهما الآخر فى بعض الأحيان ، مرة تقوى العلاقات بينهما وتشتد ومرة تتراخى وتضعف ثم تتلاشى ٠٠ ترمومتر العداوة ، يرتفع ، وينخفض باستمرار وهذا هو الخديو عباس حلمى الثانى من وجهة نظر محمد فريد كما جاء فى مذكرات محمد فريد ٠

يروى محمد فريد فى مذكراته التى لم يشملها الضياع ، قصة لقائه فى أغسطس ١٩٠٤ بالخديو هو ومصطفى كامل وكيف احتدمت المناقشة بين الخديو ومصطفى حول قضية زواج الشيخ على يوسف ـ صاحب المؤيد من صفية بنت السيد عبد الخالق السادات واحتقار الخديو للرأى العام وقوله أنه : اذا لبس برنيطة ومشى فى البلد ما حد يتكلم ، ويروى فريد غضب مصطفى كامل وقوله لفريد : « لابد من قطع علاقاتى مع هذا الرجل » ثم ذهاب فريد الى الخديو فى اليوم الثانى ، ودهاء الخديو وعدم تحدثه فى موضوع غضب مصطفى كامل عنه وانصرافه فى الحديث مع فريد عن الزراعة وعزبة كانت له بجهة فايد بالقرب من قناة السويس ٠

ويروى فريد كيف قطعت العلاقة بين الخديو والحزب الوطنى عامين كاملين من ١٩٠٤ الى ١٩٠٦ الى أن توسط الدكتور صادق رمضان فى الصلح فاجتمع الخديو ومصطفى كامل ومحمد فريد والدكتور صادق ولطيف سليم باشا وتم الاتفاق على تأسيس الحزب الوطنى وجريدتى ليتندار اجيبشيان وذى اجيبشيان ستاندارد .

ويذكر فريد كيف أن لطيف سليم باشا كان يعارض باستمرار العمل مع الخديو أو الثقة به لأنه رجل أنانى يفضل دائما منفعته الشخصية على الصالح العام ولأنه جربه جملة مرات ، فكان يخونه ولا يفى بما اتفقوا عليه ، وكان لطيف باشا يكرر قوله : هذه كلها قناطر مررنا عليها ووجدناها غير موصلة للطريق .. ويذكر فريد لقاء الخديو به وبمصطفى وصادق رمضان فى جامع سيدى التبرى بجنينة القبة والتحدث معه فى أمر بيعه الرتب والنياشين واعتراف الخديو بها وكونها من أعمال طيش الشباب ووعده بعدم الرجوع اليها . ويؤكد فريد أن الخديو لم يشترك بماله فى شركة ليتندار وكان رأسمالها ٢٠ ألف جنيه وان كان قد أوعز الى الكثيرين من الأغنياء بالدفع فدفعوا ..

ويتحدث فريد — بافاضة — عن محاولات الخديو عباس لكيلا « ينتخب محمد فريد لرئاسة الحزب الوطنى بعد وفاة مصطفى ، وكيف طلبه الخديو عقب انتخابه رئيسا للحزب الوطنى وهنأه وأشاد بوطنيته ونزاهته قائلا عنه أنه ليس طالب شهرة أو مال أو وظيفة ، ويقول فريد أن عباس عرض عليه مساعدة الجرائد بالمال » فرفضت حتى — كما يقول فريد وبالحرف الواحد — لا أكون أسيره وطوع أمره » .

« ورأى الرجل عقب ذلك بأنى لست ممن يطيعون أوامره اطاعة عمياء فأخذ يدس الدسائس لاسقاطى من جهة ويظهر لى التودد من جهة أخرى وفى أبريل سنة ١٩٠٨ وقبل أن يسافر فريد الى أوروبا — للسير فى طريق مصطفى حتى لا يقال أن الحركة ماتت بموته — وليظهر للرأى الأوروبى — أن حركتنا قوية لا تقوم بقيام شخص أو لا تسقط بموته قابل الخديو وطلب منه ألا يرسل خلفه من يسعى ضده أو يعرقل مساعيه كما فعل فى الماضى عندما أرسل حافظ عوض وأباظة باشا والشيخ على يوسف ، لمعاكسته فى لندن ويروى فريد المحاولات الانجليزية التى بذلت من أجل أن يصمت عن الاحتلال ولا يطالب بالجلاء مكتفيا بطلب الاصلاحات الداخلية والدستور وذهابه الى الزقازيق وطعنه فى الوفد الأباظى الذى سافر الى لندن ، ويقول ان ذلك كله أغضب الخديو منه ، ثم يذكر سفر الخديو الى لندن مع بطرس غالى باشا واتفاقه مع الانجليز .

« ومن ذلك اليوم أيقنت أن الرجل خاننا واتفق مع الانجليز بواسطة بطرس باشا والسير ألدون غورست المعتمد البريطانى فى مصر ، فكتبت فى

اللواء مقالة شديدة ضده بعنوان : « ماذا يقولون ؟ » كانت سببا فى طعن جريدتى المؤيد والأهرام اللتين تأتمران بأوامر المعية على وفتحت باب المناقشة فى سياسة الوفاق وزاد الخلف بيننـــا ـ نحن معشر الحزب الوطنى ـ وبين الخديو ورجاله » .

ويذكر فريد المقالات التى نشرها فى جريدة الهلال العثمانى التى كان يصدرها الشيخ جاويش بمال جمعية الاصلاح والترقى ومقالاته ضد الخديو فى جريدة لى سييكل الفرنسية ومحاولات الخديو شطب اسمه من نادى المدارس العليا حيث كان قد تبرع بمكتبته ثم تنتقل مذكرات محمد فريد فجـــأة الى المحاولات التى قام بها توفيق بك زاهر القاضى ـ وهو ممن لهم علاقة بالخديو من عهد التلمذة ـ للصلح مع الخديو وقول فريد :

انى لا أعارض فى ذلك اذا قبل الخديو شروطنا فاذا كان يريد الصلح حقيقة فتكلم أنت مع اخواننا فى مصر ، واذا اتفقت معهم على شىء فأخبرونى لأبدى رأيى » .

وكذلك محاولة مشابهة قام بها يوسف صديق باشـــــا رئيس ديوان الخديو ، ومحاولات أخرى عديدة لم يكتب لها النجاح ..

وفى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٣ تذهب مدام روشبرون الى محمد فريد موفدة من قبل الخديو للاتفاق معه على الصلح ، وقالت له مدام روشبرون أنها قابلت الخديو فأظهر لها أســـفه مما حصل وأخبرها بأنه يريد أن تكون هى واسطة الصلح وأنه أعطاها فعلا مصاريف السفر ، ويقول فريد : « أجبتها بأنى مستعد للصلح على شروط أن تكون المخابرة بينى وبينه مباشرة بلا وسيط وبدون حضور أحد أيا كان » ثم يقول فريد بعد ذلك : « يظهر أنها ألعوبة من الألاعيب السابقة وأن الرجل لا يريد الاتفاق حقيقة » .

وحول انشاء وزارة للأوقاف كتب فريد يقول : ان الخديو يصرف كثيرا من ايرادات الأوقاف الخيرية فى شئونه الخاصة والكل ساخط على الخديو وسرقته لأموال فقراء المسلمين وكثيرا ما طلبنا منه صرف هذه الأموال فى انشاء المدارس فلم يقبل ويقال انه أخذ فى هذين الشهرين ثلاثين ألف جنيه دفعها من قسط عليه لأحد البنوك ونتمنى جميعا أن تؤخذ منه أوقاف العائلة الخديوية وتضم الى نظارة الأوقاف حتى يحصل المستحقون على نصيبهم منها » وبعد ذلك يقول فريد :

ومن الأخبار السارة والهامة وضع نظام لمنح الرتب والنياشين يغل أيدى الخديو عن بيعها بيع السلع للعمد والأعيان وهى أيضا نتيجة من نتائج طمعه وسوء تصرفه مع أنه تعهد أمامى أنا ومصطفى كامل والدكتور رمضان بك بأنه

عدل عن الأمور التى أساسها الطيش والشبوبية » هذه ألفاظه هو « ولكن حب المال غلبه فنزل به الى هذا الحضيض : أساس عيوب هذا الرجل أنه يفضل مصالحه على المصالح العامة ٠٠ »

وينتقل محمد فريد ـ فى مذكراته ـ الى صفحات أخرى ـ تبين علاقته الجديدة بالخديو فيقول : فى ٣ مارس سنة ١٩١٤ وقت الغذاء مع جاويد بك وعمر ناجى بك ـ من أركان لجنة الاتحاد والترقى ـ أخبرنى ناجى أنه لما قابل الخديو عند سفره الى بنغازى دار الحديث بينهما عن الحزب الوطنى فقال عباس أنه : لا يخشى أحدا خلافى لأنى صلب ، ولا يمكن استمالته » ٠

ويقول فريد فيما بعد أن عبد العزيز عمران الطالب بالطب وصل الى جنيف ـ حيث كان فريد يقيم وقتئذ ـ وأخبره أن لجنة الحزب قد أوشكت على الاتفاق مع الخديو ولذلك فهم يطلبون منه عدم الطعن عليه وان الصوفانى بك سيحضر هذا الصيف « ١٩١٤ » مع بعض الاخوان لمقابلته وأكد عبد العزيز عمران أن استعفاء حافظ عوض من المعية وتعيينه رئيسا لتحرير المؤيد مقدمة لتركه المعية ويعقب فريد على ذلك بقوله : « لا أصدق لأن المؤيد لسان حال المعية ولأن الخديو لم يتفق مع لجنة الحزب على من يكون خلفا لحافظ عوض حسب طلباتى السابقة وهى أن يعين رجال المعية بالاتفاق السرى معنا » .

وعندما وصل اسماعيل لبيب الى جنيف قال لمحمد فريد أن الاتفاق تم بين اللجنة والخديو وأن الأخير دفع ألف جنيه مساعدة لجريدة الشعب وأنهم اتفقوا على أن يقابل الخديو محمد فريد للاتفاق معه على ما يلزم عمله لخدمة المسألة المصرية ويقول فريد : طلبت من اسماعيل ألا يسافر حتى يحضر المقابلة ان حصلت ويكون كل شىء بعلمه حتى لا يدعى الخديو بما لا يحصل على أنى لهذه اللحظة لم أثق بهذه الأعمال ولا بهذا الرجل لأن كراهيته لى مستحكمة ولابد أن يكون يدبر شيئا للايقاع بى أو تسوىء شخصيتى ولذلك سأسير معه بكل احتراس » ٠

وقرب نهاية شهر يولية ١٩١٤ كتب فريد يقول : يظهر أن الخديو لا يريد مقابلتى لأنه يعتقد أنه اشترى « الشعب » وأنه أوقع الخلاف بين أعضاء اللجنة بسبب قبض عبد الله المساعدة المالية بدون علم بعضهم وبعد أن تقرر فى اللجنة عدم الاتفاق معه فهو بذلك حصل ما يريد ولا يهمه الاتفاق معى وستظهر الأيام ما يبطن » ، ويروى فريد كيف قابل يوسف صديق مدام روشبرون بخصوص تأجيل مقابلة الخديو لمحمد فريد ، الى ما بعد سفره الى الآستانة أى فى شهر سبتمبر وأنها قالت له : لابد من الانتهاء من الاتفاق قبل انعقاد مؤتمر الطلبة فى ٢٥ يوليو حتى يعلم ماذا يجب عمله لو تم الصلح ويقرر خطة السير بناء على هذا الاتفاق وكيف وعدها يوسف صديق بتبليغ اقتراحها ، وكيف تلقت

ـ روشبرون ـ من يوسف صديق تلغرافا يخبرها بأن الوقت غير متوفر بسبب السفر الى الآستانة ٠

ويعلق فريد على ذلك بقوله : أطلعت اسـماعيل بك لبيب على نص التلغراف الى مدام روشبرون واتفقنا على أن يكتب لعبد الله بك مؤكدا أن الرجل « يحاورنا ويداعبنا ولا يخلص فى عمله وأن الأولى والأصلح للحزب هو الابتعاد عنه والسير بعيدا به عن كل سلطة كما كانت خطتنا ، وكما يجب أن تكون وبناء عليه أخذت فى تحضير الخطبة التى سألقيها فى المؤتمر وكلها دائرة على وجوب الابتعاد عن الخديو وأن سبب ما لحق بلجنتنا الحزبية من الفشل هو التقرب منه فى مبدأ الأمر وتدخل من يأتمرون بأمره أو يراعونه من الأعيان والذوات » ٠

وفى مكان آخر من مذكرات محمد فريد يشير الى الاعتداء على الخديو عباس ثم يقول : « بعد التفكير طويلا فى الحالة الحاضرة واشتعال أوروبا بالحرب وخوف انكلترا من قيام مستعمراتها رأيت أن أكتب للخديو جوابا خصوصيا أقتصر فيه بانتهاز هذه الفرصة لاعلان الدستور بمصر ٠ وينهى فريد خطابه للخديو مستحلفا اياه بحق مصر ألا يدع هذه الفرصة تمر بدون أن تستفيد مصر منها « فهى فرصة لا تعوض ويكفينا أننا لم نستعد للمطالبة بالجلاء فلنكفر عن هذا التقصير فى حق أمتنا بأن نسعى فى انالتها الحكم الداخلى على الأقل ، وانكم لو فعلتم ذلك لخلدتم اسمكم فى التاريخ ولمالت الأمة اليكم بكليتها ميلا حقيقيا لا ميلا صوريا كالذى تريد البرهنة عليه وفود المنافقين الذين يسوقهم الحكام سوق الأغنام » ٠

ثم يفصل فريد موضوع سفره الى الآستانة ومقابلته ليوسف صديق باشا الذى أخبره بأن الخديو ممنوع من السفر لمصر ٠٠

كما يتحدث فريد عن لقـائه بالخديو : قابلنى الخـديو بـكل بشـاشة وتصافحنا على أن ننسى كل ما فات ثم طلب منى أن أزور رجال الحكومة التركية وأقنعهم باخلاصه فى العمل وذلك لتحققه من اعتقادهم فيه عدم الاخلاص بسبب أعماله السابقة وبالأخص أثناء حرب طرابلس حيث أطلع الانكليز على خطط تهريب الأسلحة والضباط فوعدته بذلك » ٠

وتمضى مذكرات محمد فريد فى الحديث عن توطيد العلاقات بينه وبين الخديو وسعى فريد لجذب الخديو ، حتى لا ينضم الى ألمانيا نهائيا ويروى فريد اصرار الخديو على السفر الى فيينا بمجرد الاتفاق على تعيين عمه قائمقام له « فيعطيه الارادة الشعبية ويسافر » ٠ أما أنا فأبقى هنا لأسافر مع عمه الى مصر » ٠٠٠ ثم تروى المذكرات قصة سفر الخديو الى فيينا بعد أن ساءت العلاقة بينه وبين

الأتراك وكيف أن فريد اصر على اللحاق بالخديو لتهدئة ثورته ثم يشير الى عزل الخديو واستقباله له فى فندق ـ مونتريال بفيينا ـ بعد أن حجز لى مكانا بهذه اللوكاندة العظيمة كما يقول فريد وعند الاشارة الى ما نشرته صحيفة فرانك فيرنس زيتونج عن المنشور الذى طبع بناء على رغبة الحزب الوطنى واقتراحه بل واعداده ، وبه منح الدستور من الخديو ، قال فريد أن الخديو كذب هذا الكلام فى الصحف وقال ان ذلك الأمر كان فى النية ولكنه لم ينفذ للآن وهذا التكذيب ناشىء من خوفه من أن الانجليز يصادرون أملاكه فى مصر فهو ما يزال يراعى مصالحه الخصوصية رغما عن وصول الحالة الى هذه الدرجة ويروى فريد كيف كان الخديو يعمل فى نفس الوقت مع ايطاليا ، ويعقب محمد فريد على قول البرنس محمد على شقيق الخديو ، أن أخى أحرق نفسه فلماذا أحرق نفسى أنا الآخر » وذلك لأنه يخشى مصادرة أمواله فانظر الى أى درجة يؤثر حب المـــال على الانسان حتى ينكر أقرب الناس اليه فى أشد المواقف حرجا .. » .

ويقول محمد فريد أنه اتفق مع الخديو على اصدار جريدة أسبوعية بالفرنسية فى جنيف للدفاع عن حرية مصر ، وقد دفع لنا ١٥٠ جنيها انجليزيا على ذمة المشروع وسننفذه قريبا . وفريد يعنى صحيفة « صدى مصر » ويقـــول أن الحكومة السويسرية لم ترد على طلب اصدار تلك المجلة لا نفيا ولا ايجابا ولذلك قررنا طبعها وتوزيعها خارج سويسرا فقط حتى اذا لم تمانع الحكومة وزعناها فى سويسرا أيضا بعد عددين أو ثلاثة .

ويتحدث محمد فريد ـ طويلا ـ عن خيانة عباس وتخابره مع الأعداء بخصوص المسألة المصرية من وراء ظهر فريد ورفاقه ويروى على لسان يوسف صديق أن الخديو كتب تفويضا لبولو باشا ـ أحد رجال المال الفرنسيين فى كل أشغاله الخصوصية وفى المسألة المصرية ـ ويظهر أن عباس ـ كما يقـول فريد نقلا عن شفيق باشا ـ لم يوقع على هذا الخطاب بل حرره غيره ، ويقال أنه بخط خليلته مدام لوزانج ويروى محمد فريد محاورات الخديو معه ومع رفاقه بخصوص سياسة الملاينة مع تركيا ـ بعد أن اختلف معها ـ وتهـــديد الخديو بأنه ينوى الانقلاب والانحياز للانجليز .

« يؤيد هذا الرأى ما قاله الخديو لروشبيرون فى فريبورج وكرره لها فى مقابلة رسمية لم يخبرنا بها من أنه مصمم على ترك السياسة بل والاستقالة اذا صممنا على اتباع سياسة محاسنه الأتراك « وبما أن هذا الرجل أنانى ومحب للمال فلا يعقل أنه يستقيل ويفقد أمواله فى مصر والدولة بدون مقابل يضمنه له الانجليز » .

ويعود فريد الى الحديث عن مبلغ الأربعة ملايين مارك التى قبلها الخديو من ألمانيا وكيف أن اسماعيل لبيب وشفيق باشا كلماه بشدة فى هذا الموضوع حيث اعترف الخديو بقبض المبلغ وبأنه أرسل مليونين الى المسيو كابو على يد

المسيو بولو ، ولكن بولو لم يسلمه الا مليونا وأكل الثانى بدليل أنه اشترى أرضا بفرنسا بنصف مليون وأن عشرة آلاف جنيه كانت حولت لباريس لمشترى أسهم من جريدة الفيجارو وبعد أن وجدوا سمسارا خاف من أن يكون فى الأمر سر سياسى فأعيد المبلغ الى لوسرن ، وأودع باسم يوسف شريف باشا ووعدهم الخديو برد المبلغ الثانى ، بعد عمل الحساب ، كما يروى فريد أنه زار الخديو فيما بعد وطلب منه رد المبلغ الى ألمانيا ولامه من طرف خفى على اشتغاله بهذه المسائل ، الحاطة من كرامته فلم يعد برد المبلغ بل قال ان هناك حسابات كثيرة ستدفع منها أما عن طلب سفره الى الآستانة فانه رفض بالمرة ٠٠٠

قال محمد فريد أن خصومى من السياسيين قد أشاعوا بأنى عقدت أنا والخديو مع ألمانيا اتفاقا على أن نترك لهم ادارة البلاد المصرية مدة ١٥ سنة مقابل أن يضمنوا لنا استقلالنا الداخلى وامتيازاتنا القديمة وأكدوا هذا الخبر حتى أدخلوا الشك فى قلوب بعض طلابنا فى برلين وكتبوا الى مستفسرين عن الحقيقة فأرسلت اليهم تلغرافا من برلين هذا نصه « رانز فالش » أى كله كذب ٠

وتنتقل المذكرات الى مايو سنة ١٩١٦ وكانت الأزمات قد توالت من جديد فقضت على ما بين محمد فريد والخديو عن علاقات خاصة بعد أن ضاعف الخديو اتصالاته السرية بخصوم البلاد ويقول فريد : طلبنى الخديو فامتنعت عن مقابلته بالمرة لما يظهره الرجل نحونا من عدم الاستمتاع بل والاحتقار ، ويقول فريد أنه وعلى الشمسى صمما أيضا على رفض الاجتماع بالخديو رغم محاولات السيد كامل واسماعيل لبيب ٠ حفظا لكرامتنا : ان الرجل الذى لوث اسمه بأخذه نقود ألمانيا وامتنع عن العودة من ألمانيا والنمسا والذى أجرى مخابرات مع انجلترا أولا وأخيرا بشأن أموره الخصوصية والذى كنا ندافع عنه حتى اتهمنا معه أنه يعاملنا بهذا الاحتقار ثم يعود ويطلبنا لمقابلته كأننا من خدمه تقريبا ويوجهنا حسب أهوائه وسأصمم على الرفض ما لم يحصل ما يوجب تغيير تفكيرى » ٠

وتخلو المذكرات لفترة طويلة من الكتابة عن الخديو فيما عدا الاشارة الى مقابلة عابرة بين الخديو ومحمد فريد ٠ وفيما عدا تعيين أحمد فريد ابن أخ محمد فريد تشريفاتيا فى المعية الخديوية وفى أكتوبر سنة ١٩١٧ ينشر فريد فى مذكراته خطابا تلقاه من أحمد فريد يبرر فيه قبوله وظيفة تشريفاتى قائلا :

« اننى لا أقصد خدمة الوطن فقط بل أقصد خدمتك أيضا بوجودى فى الآستانة لأن عدم تزعزع مكانتك فى الآستانة وبقاء مقامك فيها كما كان أولا وحصول النتيجة التى نتمناها للوطن على يديك كما حصل البدء فيها ليس فيه فخر لك بمفردك فقط بل الفخر يشاركك فيه جميع العائلة ويتوارثه أبناؤها جميعا لذلك عولت مع التوكل على الله على قبول أمر الخديو فاذا استقام استمريت

وان اعوج اعتزلت فأنت فى برلين ولبيب فى جنيف وأنا فى الآستانة لخدمة وطننا العزيز ، وفقنا الله وقوانا للوصول الى النتيجة التى نرجوها من أعماق قلوبنا » .

ويرد فريد على خطاب أحمد فريد بقوله : « جوابك وصلنى ولا حاجة لى بأن أقول لك بأنه أدهشنى لأنى ما كنت أتصور أو أتخيل مطلقا أنك تقبل الدخول فى خدمة الخديو بعد قولك لى أكثر من مرة بأن الاشتغال مع هـــذا الرجل غير ممكن بل مستحيل لعدم اخلاصه فى العمل وتذبذبه . نعم انى أعلم من مدة ميلك الى الوظائف والترقى وهذا أمر طبيعى على شرط أن يكون ـ من جهة ـ يشرف ولا يحط بقدر الانسان كخدمة عباس باشا .. هذا الخبر أحزننى كثيرا لأنه أضر بسمعتك لدى جميع المصريين على اختلاف ميولهم وما كنت أحب أن تقبل هذا الأمر لنفسك ولكن قدر فكان فلا حول ولا قوة الا بالله » .. ويقول محمد فريد فى ختام خطابه : أما علاقتى وعلاقة الحزب مع الخديو فاشرحها فى الجرائد وأرسل لك نسخا مما أكتب فى هذا الباب أو غيره .. أكرر الأسف وأطلب من الله ألا تصلك عدوى هذا الرجل وبطانته النتنة وأن تخرج من هذه البؤرة طاهر الذيل كما دخلتها .

● وعن العلاقة بين محمد فريد وتركيا والخديو عباس نقول أيضـــا :

● عندما زار محمد فريد الآستانة فى ١٢ ابريل سنة ١٩٠٩ لأول مرة فى حياته كتب يقول : وصلت الآستانة فى ١٢ ابريل وفى صبيحة ١٣ منـــه حصلت الحركة الارتجاعية المشهورة التى انتهت بعزل « السلطان » عبد الحميد بقوة حزب الاتحاد والترقى وهمة البطل شوكت باشا .

ومن غريب المصادفات أنها حصلت صبيحة وصولى فأخذت أرسل الأخبار تلغرافيا للواء فى اليوم مرتين أو ثلاثا وكانت أخبارى أصدق أخبار الجرائد لأنى كنت أستقيها من أصدق المصادر حتى قال بعضهم انى كنت على علم بما سيحصل هناك ولذلك سافرت فجأة والحقيقة أن سفرى كان لتوثيق الروابط بين حزبنا وبين رجال حزب الاتحاد .

وينتقل محمد فريد ـ فى مذكراته ـ الى وصوله الى الآستانة بعد أن قرر الهجرة من مصر ـ فى ٣١ مارس سنة ١٩١٢ وكيف استقبله الاتحاديون أحسن استقبال ، وكتابته للعديد من المقالات فى صحيفة الهلال العثمانى التى كان يصدرها الشيخ عبد العزيز جاويش بأموال حزب الاتحاد وكذلك فى صحيفة الجون ترك .

ثم يروى بصراحته المعهودة كيف كان مجتمعا بأحمد رضا بك يوم أن اجتمع بعض الضباط فى استامبول مطالبين بحل مجلس النواب بدعوى حصول

ضغط من الاتحاديين وقت الانتخاب وكيف قال أنه من الأوفق الحكم على هؤلاء الضباط بالاعدام فى أقرب وقت قبل استفحال الأمر وكيف أن رأيه لم يؤخذ به فتفاقمت الحركة وسقط الاتحاديون وتشكلت وزارة أحمد مختار باشا التى كان من بين أعضائها كامل باشا صديق الانجليز المشهور ، بوظيفة رئيس مجلس شورى الدولة .. ويقص كيف داخله الخوف على نفسه لعلمه بعلاقة كامل باشا بالانجليز من جهة وبالخديو من جهة أخرى وكيف أخبر زوجته ـ التى كانت تعيش وقتئذ معه بالآستانة ـ وأفهمها أن صالحه يقضى عليه بالابتعاد عن تركيا حتى تتغير الأحوال « ثم يروى قصة رحلته من الآستانة وتفتيش منزله وعدم عثور البوليس على أى دليل ضده فيما عدا خطاب أرسله الى زوجته يخبرها فيه بعزمه على عدم العودة للآستانة مادام حزب الارتجاع فى الوزارة وبأنه يترك لها الخيار فى البقاء بالآستانة أو العودة الى مصر » .

ويروى فريد بعد عودته الى الآستانة مرة أخرى فى مايو سنة ١٩١٣ واهتمامه بنادى الطلبة المصريين هناك ويقول أن محمود مظهر الذى أطلق الرصاص على الخديو فى ٢٥ يوليو ـ كما يغلب الظن ـ كان من بين أعضاء ذلك النادى .

ثم يروى فريد كيف طلب مقابلة سعيد حليم باشا ـ الصدر الأعظم ـ وكيف ذهب بناء على موعد سابق الى الصدارة لمقابلته غير أنه لم يقابله « فانصرفت على أنى لا أعود وذلك لأنى تحققت بأن جبنه وخوفه من الخديو حملاه على عدم مقابلتى بعد أن وعد » .. وسعيد باشا ـ الصدر الأعظم ـ من أسرة محمد على باشا وينتسب الى فرع حليم وقد كان يطمع فى خديوية مصر ويبذل كل جهده لكى يحكم مصر .

ويروى فريد مقابلاته لأنور باشا هو وعبد الحميد سعيد ليشرح الأخير له الحالة كى يزداد شجاعة على شجاعة فى مهاجمة الانكليز بمصر ثم مقابلته له مرة أخرى ، وقد كلمته فى مساعى الصدر وما فاه به من العبارات الجارحة للأمة المصرية « فأجابنى بما أجاب به الخديو بأن الرجل لا يهتم به مطلقا ولا بالأمة ، فشكرته وأعطيته خمسة طلبات لطلبة مصريين يريدون الدخول فى المدرسة الحربية » .. وكان الصدر الأعظم قد قال للأمير ابراهيم حلمى باشا ، وسيف الله بك يسرى : « اذا تحرك الحزب الوطنى فى مصر أو رفع رأسه بعد دخول الجيش التركى فهو سيأمر بنفى ومعاقبة أعضاء الحزب وطبعا رئيسه فى المقدمة وأنه سيكون فى مصر « سينوب » لنفى الوطنيين المصريين كما توجد سينوب فى تركيا لنفى المعارضين للحكومة وأن الصدر الأعظم قال لهما : أنه نبه على طلعت بك وأنور باشا بعدم مقابلة فريد » .

وتكلم محمد فريد ـ طويلا ـ فى مذكراته عن وجوده بتركيا فى بداية الحرب العالمية الأولى وسعيه الحثيث لارسال حملة تركية الى مصر تطرد الانجليز بمساعدة الشعب المصرى ومقابلاته العديدة لأنور باشا وزير الحربية وخليل بك رئيس مجلس النواب ثم يروى كيف تلا خطبة فى ٣ ديسمبر سنة ١٩١٤ فى مسرح الشتاء بجنينة الملة كان بها عبارات يفهم منها أنه لا يخشى تهديدات سعيد حليم باشا الصدر الأعظم بالنفى الى سينوب اذا تكلم أو أتى عملا ضد السياسة التى ترمى الى اعادة مصر الى الحظيرة التركية كما أنه برهن فى خطبته أنه لا سلطة لسعيد باشا فى الحكم وان كان صدرا أعظم ثم تحدث بافاضة عن محاولات الأتراك أو بعض ساسة الأتراك مداعبة الحزب الوطنى ليساعدهم على فتح مصر وبعدها ينفذون ارادتهم الاستبدادية فى بلدنا .

ثم يروى كيف نصحه الشيخ عبد العزيز جاويش ألا يحمل الدبوس « الذى عملناه فى جنيف المكتوب عليها مصر للمصريين والذى قررنا أن يكون شعار المصريين المخلصين » وقد قال لى الشيخ جاويش أن منظره فى صدرى وصدر اخوانى يغيظهم كما يغيظهم محافظتى على قومية مصر فى كل كلامى وكتاباتى وقال لى أن سليمان شكرى بك وبهاء الدين مناسترلى اللذين كانا معنا فى اجتماعات القمسيون الأولى التى حررنا فيها بعض المنشورات تألما جدا من قولى اذ ذاك : يجب علينا الاحتراس فى كتاباتنا حتى لا يقول أعداؤنا أن رجال الحزب الوطنى يريدون تسليم مصر للأتراك » .. ثم يروى فريد كيف سعى مرارا لاعادة العلاقات بين تركيا والخديو وكانت قد تأثرت كثيرا بسبب مساعى سعيد حليم باشا ـ الصدر الأعظم ـ لاغضابه حتى لا يستطيع أن يستولى على خديوية مصر ، وكيف انتقل الخديو من الآستانة الى فيينا هربا من مضايقات سعيد حليم ثم يروى محاولاته مع ألمانيا لكى تضغط على حليفتها تركيا لاصدار ارادة سنية مؤداها أن القصد الوحيد للحملة الزاحفة على مصر هو ازالة السلطة الانجليزية واعادة مصر الى أبنائها يتدبرون أمرها وتحت امرة الخديو الذى يريدونه ثم يروى محاولاته مع الكثيرين لاخراج فرنسا من تحالفها مع انجلترا واتفاقها مع تركيا .

ثم يذكر تفاصيل العديد من محاولاته مع الساسة والأتراك وكيف قابل ذات مرة أنور باشا وتحدث معه فى ضرورة لقائه « بالصدر الأعظم » وكيف اشترط على أنور باشا كذلك أن يحسن الصدر الأعظم مقابلتى لأنى ، لا أتحمل أقل اهانة وعلى شرط أن أكون حاملا لشارة الحزب الوطنى المكتوب عليها « مصر للمصريين » والتى كان الصدر الأعظم قد غضب بسببها فوعدنى أنور باشا بكل ذلك ويروى فريد مقابلته للصدر الأعظم فى تريكوى « فأحسن مقابلتى جيدا ثم يروى فريد مقابلته ليوسف صديق باشا والسيد كامل ـ من رجال الخديو ـ وكيف سألاه ماذا يكون العمل فيما لو هزم الأتراك وانتصر الانجليز وقول فريد

نجتهد حينذاك فى تجهيز الثورة فى مصر ، أما الاعتراف بالحماية مهمــا كان شكلها ومهما أعطانا الانجليز من الامتيازات فلن يحدث مطلقا .

ويتحدث محمد فريد عما أشيع عنه فى الأوساط التركية من أنه اتفق مع الألمان ضد تركيا وكيف طالبه أصدقاؤه فى الآستانة بالعودة اليها لمحاربة الدسائس ضده وقطع ألسنة الدساسين ثم يقول :

لما أتت الى هذه الأخبار « هممت بالسفر الى الآستانة ولم يوافقنى اسماعيل لبيب لاعتقاده أن القصد تحريضى على الذهاب اليها حتى أمنع من الخروج منها ثانيا الى أوربا أو حتى ينتقم منى بأى شكل آخر كان أرسل الى الشام مثلا وهناك يدسون لى من يقتلنى كما فعلوا ذلك فى العام الماضى مع عزت أفندى الجنــدى الذى كان يشتغل مع الادريسى ولكنى خاطرت بنفسى وصممت على السفر لأتأكد من الحقيقة بنفسى حتى اذا أيقنت أن حزب الاتحاد انقلب على بسبب تمسكى بحق مصر والدفاع عنها فأكون فى حل من الانفصال عنه بل ومن محاربته جهرا مرتاح الضمير وعلى ذلك سافرت وبمجرد وصولى الآستانة قابلت أحمد فريد ابن أختى زهره هانم وكان بنفس الاوتيل الذى نزلت فيه فأكد لى كل هذه الاشـاعات وشرح لى مساعى حزب الصدر وقال لى أن الصدر نفسه كلمه ضدى وبخصوصى » ثم يروى فريد كيف أن الاشاعات قد أثرت على بعض رجال الحكومة وبالأخص على طلعت بك وكيف أنه حاول فى ٢ فبراير سنة ١٩١٥ مقابلة أنور باشا فى منزله فلم يستطع بالرغم من أن أنور باشا كان يقابله فى أى وقت يذهب اليه فى منزله ويروى فريد كيف أنه ذهب الى دار الصدر الأعظم لتأدية الواجب السياسى . وبعد أن انتظرت وقدمت لى القهوة حضر أحد الخدم وأبلغنى سلامه وقال أنه يشكرنى على زيارتى ويأسف لعدم امكانه مقابلتى لأنه أخذ مسهلا ولا ينزل من الحريم اليوم وأنه يرجونى بأن أحضر فى أى وقت أريد ولعلمى أن هذا العذر منتحل . انصرفت على نية عدم العودة وفعلا لم أحضر اليه بعـــد ذلك » .

ويروى فريد أنه قابل الدكتور أحمد فؤاد وقال له :

« انى أتعجب من أن الاتحاديين يستمعون لمثل هذه الدسائس بعد ما أديناه لهم من الخدمات فى مصر من سنين مضت » .. ثم يتحدث محمد فريد بعد ذلك عن التقارير التى قدمت ضده وكيف أنه أصر على التمسك بحريتــه المطلقة « فى زيارة من أريد وانى أعتبر هذه المراقبة اهانة لى ودليلا جديدا على عدم ثقة رجال الحكومة بى » ثم تحدث عن مقابلته لطلعت بك واحالة طلعت بك الموضوع برمته الى مدير الأمنية العمومية (الأمين العام) ويقول فريد : داخلنى الريب فى أن احالة المسألة الى مدير الأمنية العمومية تفيد أنهم يريدون استجوابى

كمتهم وبما أن الحكومة عرفية فلا يبعـــد أن يحيلوني على المجلس العســكري لمحاكمتي بالخيانة » .

ولذلك لما عدت الى الفندق أخبرت أحمد فريد ابن اختي بملخص ما دار ولم أخف عنه تخـــوفي من غدر هؤلاء الأشرار وأخبرته أني عزمت على أخبار سفارة ألمانيا بكل ذلك لتحميني اذا قصدوني بشر ولتساعدني على السفر من داخل الدولة وعلى أخبار جاويد بك لأنه يميل الى وربما يقدر على مساعدتي على الخروج من هذا الشرك وهكذا حصل : أخبرت البارون أوبنهايم بكل ما لدى وقابلت جاويد بك في النادي التركي وقصصت عليه أعمال طلعت بك فوعدني بالتكلم معه وأخذ يهـــدىء خاطري وقلت له : ان لم أحضر باكر الى الساعة السادسة مساء فأخبر سفارة ألمانيا وجاويد بغيابي اذ ربما أكون قد حجزت » .

ثم يفصل محمد فريد ماذا دار بينه وبين عزيز بك (عند التحقيق معه) :

س : هل أخذت نقودا من الخديو عباس ؟

ج : نعم ولا عيب في ذلك لأنه خديو البلاد الشرعي ولا يعتبر أخذ فلوس منه خيانة .

س : هل أخذت نقودا من ألمانيا ؟

ج : أبدا ـ وقلت ذلك غاضبا ـ ثم قلت ولم تســـألني هذه الأسئلة الجارحة ، أنا متهم بالخيانة لألمانيا صديقتكم وهب أني أخذت منها نقودا فهل هي من الأعداء المحاربين « سكوت » .

س : مم تصرف الآن ؟ .

ج : اسأل أنور باشا فهو الذى يعطيني ما أعيش منه .

س : كم أعطاك ؟ .

ج : اذا كان ضروريا ذكر المبلغ فهو ٤٥٠ جنيها تركيا أعطاها لي في يونيو الماضي للصرف على بعض الأمور الصحفية وعلى نفسي ثم يروى فريد كيف سأله عزيز بك عن خلافه مع أحمد فؤاد والشيخ جاويش وكيف رد على هذا السؤال بقوله أنه ليس على خلاف مع فؤاد فهو صنيعته وهو الذى رباه وصرف عليه ولم يختلف معه في شيء أما الشيخ فلا رأى له أعرفه وهو ليس من لجنتنا الادارية ولا من حزبنا بل كان كاتبا بالأجرة يكتب في صالحنا ما نأمره به ، ثم سأله عزيز بك عن الحزب الوطني . والقول بأنه غير موجود وقد رد فريد على ذلك بقوله : ان حزبنا الآن بعضه مشتت في أوروبا والبعض مختف في مصر فحالة حزبنا الآن حزب الاتحاد أثناء اضطهاد عبد الحميد لكم ومع ذلك تريدون أن تقولوا أن الحزب الوطني قد تشتت أو غير موجود بالمرة . وبالتالي فلا معنى لأكون رئيسا لحزب غير موجود فأنا مستعد للاقرار بأنني متنـــازل

عن الرئاسة لأنى شبعت شهرة فضلا عن أن مثل هذا التنازل لا يفيدكم بشىء لأن اسمى لا يزال هو المسموع فى أوروبا وينهى فريد المقابلة بقوله : هاك ما عندى من الأقوال أرجوك أن تبلغها حرفيا مع جميع ما قلته لك من الملحوظات الى طلعت به وتبلغه استيائى من هذه المقابلة ومن تلك المراقبة الشديدة فان أراد بيانا أوضح فأنا تحت طلبه ومستعد للاجابة مع العلم بأنى أعتبر نفسى حرا فى أن أقابل من أريد رغما عن جواسيسكم العديدين مصريين وغير مصريين ٠

وينقل محمد فريد ما دار بينه وبين جاويد بك الذى أعطاه صورة مظلمة عن الأحوال فى تركيا واضطرار تركيا الى قبول الصلح قبل نهاية عام ١٩١٦ وكيف أنهما تدارسا حالة مصر بعد الصلح وكيف قال له جاويد بك : اما أن ترجع الحالة الى ما كانت عليه قبل الحرب أى بقاء الاحتلال مع اعادة السيادة العثمانية واما الرجوع الى ما كانت عليه مصر قبل ١٨٨٢ أى جلاء الانجليز عنها مقابل جلاء الألمان عن بلجيكا ـ أى جعل مصر مستقلة تماما وعلى الحياد المطلق كما كانت بلجيكا قبل الحرب ٠

ويروى فريد أنه قال بضرورة بقاء قنال السويس الآسيوية فى قبضة الدولة حتى يمكننا الاستمرار على حركتنا الوطنية ويمكن للدولة مساعدتنا فى ادخال السلاح والاستعداد للثورة حتى تقوم عند سنوح الفرصة وأهم شرط أن يكون بمصر جيش قوى يمكنها من الدفاع عن استقلالها ضد كل مهاجم أيا كان ٠ ثم يعود فريد الى الحديث ـ مرة أخرى ـ عن مقابلة عزيز بك له وسؤاله عما نقل على لسانه بالحرف الواحد : احترسوا فى الكتابة حتى لا يقول اخواننا المصريون بأننا سلمنا مصر للأتراك خصوصا ونحن متهمون بذلك من قبل : وقول فريد : نعم قلت ذلك ولم أزل أكرره لأن هذا اعتقادى ولم أتحول ويعقب فريد على ذلك بقوله : انى أذكر هذه المسائل لأبرهن على غدر الأتراك وعلى أنهم كانوا يراقبون حركاتى وأقوالى من أول الأمر رغما عن تأييداتهم الكاذبة بعدم الطمع فى مصر ٠ ويروى فريد مثلا على ذلك لقاءه بجلال الدين عارف الذى كان يتمرن بمكتبه فى مصر وأصبح وقتئذ نقيبا للمحامين بالآستانة وأستاذا بمدرسة الحقوق ومن تلاميذ الصدر الأعظم : أنه لم يزرنى ولا مرة واحدة أثناء المدة الأخيرة التى قضيتها بالآستانة وهى أكثر من شهرين بخلاف عادته ٠ وكيف أن عمر رضا المحرر القديم بجرائد الحزب الوطنى كتب مقالة فى ذكرى مصطفى كامل لتنشر فى صحيفة تصوير أفكار ومنع الرقيب العسكرى نشرها لأن الأتراك لا يريدون أن تذكر مصر فى جرائدهم بصفتها مطالبة بحريتها وذكر مصطفى كامل يجر حتما ذكر مطالب المصريين ٠

ثم ينتقل محمد فريد فى مذكراته الى علاقاته بالساسة الأتراك بعد سقوط وزارة سعيد حليم ومجىء وزارة طلعت باشا بك « سابقا » وقوله للحاج

عادل بك على ذكر سعيد حليم : أن العائلة الخديوية لا يخرج منها انسان طيب ذكرا كان أو أنثى حتى ولا فرع حليم فانهم جميعا فاسدون مفسدون » ويذكر فريد كيف أرسل هو والمصريون المقيمون بألمانيا برقيات تهنئة لطلعت باشـا للتشفى فى حليم ثم يذكر عدم اهتمام الأتراك بضياع البلاد العربية منهم ثم يقول عند كلامه عن زيارته لجاويد بك ناظر المالية العثمانية عندما زار برلين فى سبتمبر سـنة ١٩١٧ : ان معاملة رجال الدولة نحوى قد تغيرت كثيرا أى تحسنت من عهد انتصار الانجليز عليهم وابعادهم عن مصر نحو غزة « الشام » لأنهم فقدوا أو كادوا يفقدون الأمل فى فتح مصر وجعلها ولاية عثمانية كما كان يتمنى سعيد حليم وأحمد جمال باشا أو كما كانوا يمنون أنفسهم فى فتحهـا لأنفسهم هذه الفكرة المشـئومة التى جعلتهم وحكومتهم يحاربوننى بواسطة الجاويش والغلمان أعوانه لأنى مازلت ولا أزال مصرا على أن مصر للمصريين » ، ويضع محمد فريد خطا على الجملة الأخيرة ويقول محمد فريد عند الكلام عن جمال باشا ــ السفاح الأعظم ــ : هذا الرجل طامع فى فتح مصر لنفسه ويكره المصريين الأحرار وبالطبع أنا فى مقدمتهم لاعلانى دائما حقوق مصر ومجاهرتى بمقاومة كل من يقول بغير ذلك أيا كان .

● ومن المقالات التى ترد على اتهام الحزب الوطنى ومحمد فريد ــ ومن قبل مصطفى كامل ــ بالتبعية للخديوى عباس حلمى الثانى تلك المقالة التى نشرتها الأهالى فى عددها الصادر فى ١٧ يوليو ١٩١٢ تحت عنوان « هكذا هم يعادون العرش ويغرسون فى البلاد بذور الحقـد والمؤامرات ولا يفهمون أنهم يخونون الوطنيين » . وقد جاء فى ذلك المقال :

ما كان أغنى فريد بك عن أن يجاهر فى هذا الوقت بعدائه للعرش أو أن يدل على مبلغ هذا العداء .

نعم ما كان أغناه عن ذلك فان هذه المؤامرة ــ وهى كما قلنا نتيجة طبيعية لعمله فى ثلاث سنوات ــ اعتراف صريح ودليل ليس بعده دليل

ولقد كنا نتمثله فى وقت كهذا منكرا المؤامرة معلنا أن حزبه حزب هدوء وسلام مقرا بخطئه فى الماضى متخذا منذ اليوم خطة الاخلاص للأريكة الخديوية فاهما فى ذلك منهج سلفه ومؤسس حزبه المرحوم مصطفى باشا كامل .

كنا نتمثله جازعا من النتيجة التى وصلت الحركة الوطنيـة لها مشفقا على هذه البلاد التى يدعى الحب لها جاعلا حدا لمحاربته العرش والدعوى على سمو الأمير بالأكاذيب والترهات .

هكذا لعمرى كنت أتمثله ولكن فريد رجل لا تهدأ له ثائرة معصـوب العينين لا يريد أن ينظر ما ينظره الناس جميعا سـلط نزعته الشخصية على

وطنيته فغلبت البغضاء فى نفسه كل وطنية وكل رؤية وأصبح أينما اتجه لا يرى الا غرضا هو تفريق القلوب عن العرش يبذل فيه نفسه ونفيسه ولو خربت البلاد بعد ذلك ولعله حين سمع خبر المؤامرة فرح وطرب وقال هذه ثمرة من ثمار جدى وكدى بل هذه شرارة من نار قدمت لها الحطب ثلاث سنوات طوال لأنفخن فيها ولأجمعن لها الكذب كله حطبا حتى تعود شرا وعذابا مستطيرا .

نعم أراد فريد بك أن ينفخ فى هذه السرارة وأن يقدم لها حطبا من الكذب فكتب فى جريدة « السييكل » الباريسية يقول :

بعد قدوم السير الدون غورست الى مصر معتمدا لدولته تأسس الحزب الوطنى فاجتمعت جمعيته العمومية فى ٢٧ ديسمبر سنة ١٩٠٧ وخطب فيها المرحوم مصطفى كامل آخر خطاباته ثم توفى فى ١٠ فبراير سنة ١٩٠٨ وبعد وفاته بأربعة أيام انتخبت رئيسا للحزب مكانه . وحينئذ حاول الخديو أن يجعلنى أتبع سياسة مضادة لخطتنا ونصح لى أن لا أذكر الجلاء وأن لا أعمل عملا يسىء الى الانكليز بالاجمال نصح لى أن أعترف اعترافا ضمنيا بالاحتلال . ولأجل أن يظهر ولاءه لانكلترا ذهب الى لندرة فى سنة ١٩٠٨ . فلما رأينا هذه السياسة الجديدة قطعنا علاقاتنا معه وابتدأت أحمل عليه فى جريدة اللواء التى كانت اذ ذاك لسان حال الحزب الوطنى حملة صحافية شديدة رن صداها فى البلاد . ومن ذلك العهد ابتدأ الخديوى ووزراؤه يضطهدون الحزب الوطنى ونشر فى سنة ١٩٠٩ قانون المطبوعات التى قبر سنة ١٨٨٢ » .

ثم حكى حكاية الجرائد التى أوقفت أو تعطلت وحكاية حبسه ثم فراره حين أريدت محاكمته مرة ثانية وختم مقالته بقوله :

« تلك هى الحالة التى وصلت اليها مصر فالخديوى متحد مع انكلترا ومعهما بعض المداهنين من جانب والأمة كلها طالبة حريتها من جانب آخر .

هكذا يقول فريد . يعترف الآن بأنه منذ تولى رئاسة الحزب بعد وفاة المرحوم مصطفى كامل فصل الحزب عن العرش وجعله يعادى الأريكة الخديوية . ذلك اعتراف لم نكن فى حاجة اليه بعد الشواهد التى عرفناها وعرفها المصريون أجمعون . لم نكن فى حاجة اليه لأن الدكتور عثمان بك غالب وعلى الغاياتى قالاه من قبل ولأن مقالات « ماذا يقولون » لا تزال كلمة « يجب خلعه » تحت صورة سمو الأمير كان وهو يكتب هذه الكلمة حامى اللواء وكان فريد بك اذ ذاك فى تحرير اللواء . كلا لم نكن فى حاجة الى هذا الاعتراف لا بل ان تعمده القعود فى الاوبرا والموسيقى تلحن السلام الخديوى والناس كلهم وقوف كان اعترافا لا يحتمل شكا ولأن هذه المؤامرة وهى غرس يده أدل من كل دليل وأفصح من

كل اعتراف كلا أيضا لم نكن في حاجة الى الاعتراف ولكنا مع ذلك أصبحت لنا به حجة على حزب يقول أن أول مبادئه أن يخلص للعرش وأن يبقى سمو الأمير على رأس الحركة الوطنية ·

اذا كان فريد بك يكذب وكان الحزب الوطني وصـــحفه ولجنته الادارية وأعضاؤه يكذبون حين كانوا يدعون الاخلاص للعرش واذن انحرف الحزب عن مبدئه وخان عهد مؤسسه وضل طريق واجبه · نعم وهذا هو الذى أدى به الى الفشل والاضمحلال ·

أما قول فريد بك أن سمو الأمير حاول أن يحمله على الاعتراف بالاحتلال وأن سموه الآن في جانب والأمة كلها في جانب فما أدناه وشاية وما أسقطه كذبا · نصح له سموه بذلك منذ تولى رئاسة الحزب أى منذ ثلاث سنوات فلم ينتصح له وأبت عليه نفسه الكبيرة الا أن يعاديه ويحمل عليه اللواء حملة رن صداها في البلاد فليت شعرى لماذا بقى هذا السر مكتوما الى اليوم في صدره لو أنه لم يعاد العرش كما يدعى لهذا الســـبب ولو أن لم يجاهر بعدائه ولم يحمل حملات يقول هو أن صداها رن في البلاد لكان من المفهوم أن يحفظ هذا السر · فأما وهو قد عادى وحمل عليه ولم يدع نوعا من أنواع الوشاية الا وشى به فأدل الدلائل على كذب هذه الوشـــاية الجديدة ســكوته عنها كل هـــذا الزمن ·

ليست هذه الوشاية بأكبر من وشايته يوم اتهم سمو الأمير في مقالات « ماذا يقولون » ببيعه وطنه وبلاده لقاء قرض اقترضته الخاصة الخديوية فكيف رضى فريد بك أن يصون هذا السر في صدره في وقت كان يحمل فيه على سمو الأمير ويتهمه قبه ببيع عرشه وبلاده بمبلغ مقبوض ·

كفى ذلك مكذبا لفريد بك وكفى العالم ما يعرفه عن غيرة سمو الأمير على بلاده هو حاكمها وصاحب عرشها وممثل وطنيتها ووجودها · لا بل كفى أن تكون الحرية التى تطلبها الأمة انما تطلبها لهذا الأمير وعرشه ليكون سمو الأمير أول مصرى وأول وطنى وهو كذلك فعلا عنه أخذت الحركة الوطنية وبجانبـه نمت وازدهرت حتى اذا فصلها عنه فريد بك بجهله وحمقه لم يكن لها الا أن تتهدم فانهدمت ·

★★★

● وأختار هنا في هذا المدخل صفحات قليلة من مذكرات الخديو عباس حلمي الثاني والتى أنوى بمشيئة الله لو كان في العمر بقية ، أن أنشرها كاملة وأعلق عليها وقد قطعت مرحلة لا بأس بها في هذا العمل الذى أعتقد أن المكتبة العربية بحاجة اليه لأنه سوف يجيب على كثير من التساؤلات الهامة التى لم تجد اجابة كافية شافية كما أن مذكرات الخديو في حد ذاتها تلقى أنوارا كشافة

على كثير من أحداث التاريخ المصرى فى الفترة التى ولى فيها عباس حلمى الثانى أريكة الخديوية المصرية (١٨٩٢ — ١٩١٤) بل وما بعد ذلك التاريخ الى أن لقى الرجل ربه ، أختار صفحات تكشف ظلام الظروف التى أقصى فيها الخديوى عن عرشه فى ديسمبر ١٩١٤ :

وجدتنى طوال عهدى أكافح شبرا بشبر كفاحا لا هوادة فيه للاحتفاظ بشخصية مصر الدولية فلما أقبل الصراع العالمى الكبير الأول ليحطم فجأة توازن القوى سنحت الفرصة لخصومى الألداء « اللورد كرومر واللورد سيسل واللورد ملنر » وأشياعهم بواسطة اللورد كتشنر كى ينفذوا انتقامهم الوضيع بخلعى عن عرش أسلافى وقد وجدت انجلترا فى ذلك العمل وسيلة لتأخير احتمال الجلاء وهو احتمال لم يكن موضع تفكير جدى ولتحقيق أهداف سياستها الاستعمارية دون عقبات وكانت جراحى وعلى الأخص جرح لسانى قد أمسكتنى فى الآستانة بلا حراك ولكن الخط التلغرافى المباشر بينى وبين الوصى وقصر عابدين منذ ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ قد وضع بناء على أمر لندن تحت رقابة رسل (باشا) الحمكدار الانجليزى للبوليس المصرى وقد تأكدت من ذلك فى اليوم التالى بفضل محمد ابراهيم رئيس ادارتى التلغرافية وأن فى هذا ما يفسر ما كان يطرأ على البرقيات التى كنت أبعث بها الى الوصى وتلك التى يرسلها الى من تأخير أو تعديل متعمد أو الغاء — وكنت لم أزل خديوى مصر ولم تكن تركيا قد دخلت الحرب — ! وكانت قد أعادت الطمأنينة الى نفسى معلومات دبلوماسية ورسمية بلغتنى من مصدر موثوق به الى حد بعيد وكنت آمل مادامت تركيا محتفظة بحيادها أن تظل مصر خارج ميدان الصراع : كان الصدر الأعظم منذ منتصف أغسطس قد آكد للمسيو بونيار السفير الفرنسى ولممثل بريطانيا العظمى حياد تركيا كما آكد أن بحارة الطرادين الألمانيين « وجوبن » و « برسلو » الراسيين فى ميناء الآستانة سوف ينزلون الى البر ويرحلون الى ألمانيا وقد أيد الرئيس ريمون بوانكاريه ذلك فى عام ١٩٢٨ — فى ذكرياته التى نشرها بعنوان « فى خدمة فرنسا » الجزء الخامس صفحتى ٨١ ، ٨٢ — ولم آكد أسترد من عافيتى ما يمكننى من مغادرة قصرى فى ستيبوكلى على البسفور كى أعود الى مصر حتى رأيت مستشار السفارة البريطانية الذى لم يبد أى اهتمام بحادث الاعتداء على ولم يقبل قط ليسأل عن صحتى ويحمل الى برقية من ميلن شيتهام زميله فى القاهرة تقول ان كل شيء هادىء فى مصر وأن حرارة الجو التى لا تزال مرتفعة قد تؤذى جروحى ونصحنى ممثل بريطانيا العظمى أن أبقى فى تركيا حتى يتم شفائى ولكن الوصى من جانبه كان يطالب بعودتى مطالبة ملحة وكانت تلك لعبة مزدوجة بين لندن والقاهرة ونحن اليوم نعرف تفسيرها فلقد كان الغرض منها احراجى وقد أحسست منذ يوم ٣ أغسطس وأمام الصراع المحتدم أن من واجبى ألا أؤخر رحيلى وانى أريد أن كون فى وطنى

كى أدرس مع مواطنى موقفنا الجديد فلما صار يختى المحروسة على أهبة الاستعداد أبلغت سفارة انجلترا ـ فقد كان الانجليز ما يزالون السادة فى مصر ـ قرارى القاطع بالعودة الى القاهرة وكنت قد لحظت ، أن السير لويس ماليت سفير انجلترا لم يحضر بعد عودته من اجازته ليؤدى لى الزيارة المعتادة وقد كان رده عندما أبديت له دهشتى من ذلك الموقف أن جعلنى أفهم أن على أنا أن أكون البادىء بالزيارة وقد ذهبت اليه فلقد كنا فى لحظة خطيرة ودقيقة لا تسمح بمناقشة مسائل البرونوكول وقد تبدت لى منه بوضوح أمارات نواياه السيئة نحوى وفى مستهل الأسبوع الرابع من شهر سبتمبر طلب أن يحضر لرؤيتى كى يبلغنى رسالة شفوية من حكومته التى لا تنظر بعين الرضا الى وجودى فى الآستانة وتقترح على أن أغادر الآستانة للاقامة فى ايطاليا طوال المدة التى نستمرها الحرب وهى تضع تحت تصرفى فيلا ولكنها تمنعنى من الذهاب الى سويسرا « أتكون تلك الفيلا هى (لافورينا) فى نابولى نفس الفيلا التى استقبلت وعرفت مرات اسماعيل صبرى باشا (جدى) قبل أن يذهب لينهى حياته فى المنفى فى الآستانة التى أبعد اليها والتى يراد اليوم أن أبعد أنا عنها ؟ ليكونن ذلك نموذجا جديدا على خفة الظل البريطانية ولم أكن قد نسيت كرم الضيافة الذى وهبته ايطاليا لجدى اسماعيل ولكل منفى عظيم أحب أن يلوذ بذلك البلد الرائع الكريم .

ولكنى ولم أتعود مثل تلك الدعوات من قبل تابعت اتصالى برئيس مجلس نظارى الوصى الذى عينته قبل سفرى بالاجازة على عادتى فى كل صيف والذى كان قد أقسم بين يدى يمين الولاء بحضور شيخ الأزهر الشيخ سليم البشرى وينشر الخديوى جميع البرقيات التى « كنت أبعث بها الى الوصى بشأن عودتى الى مصر ومعها ردودها التى لم يكن يصلنى بعضها على ما قيل رغم أن تركيا كانت لا تزال محايدة .

وأذكر من ذلك على سبيل المثال أن البرقية التى تحمل تاريخ ١٧ أغسطس من الوصى رشدى باشا تشير الى برقية أرسلت فى الأيام السابقة وقد نشر نص تلك البرقية بعد ذلك فى الصحف المصرية وكلها كغيرها لم تَصلنى قط وقد أحيط الوصى علما بهذا الموقف الغريب المؤلم فأوصل الى مذكرة تحمل توقيعه وهذا هو نصها بالكامل بدون تحريف أو تغيير « يستخلص من الخطاب الذى سلمه محب باشا لتوفيق بك أنى لم أحط صاحب السمو بمعلومات عن الحالة أو على الأقل بالمعلومات الكاملة عنها وانى لأتساءل ما اذا كانت بعض برقياتى لم تصل أو أن أحدا قد أذاع لدى سموه بهذه الشائعات الزائفة التى أجهلها بطبيعة الحال جهلا لم يكن فى امكانى معه أن أخطر سموه بها أم أن سموه لديه بعض المشاغل الخاصة التى تفوتنى ويؤسفنى أن محب باشا

لم يكلف نفسه عناء تحديد النقط التى يبدو أنى لم أخطر بها سموه. أو كان اخطارى بها ناقصا ولقد كان من السهل أن يقول ذلك اما فى خطاب أو شفويا على لسان الرسول الذى حمل الخطاب الى وأعتقد أنى أبلغت صاحب السمو فى برقياتى أولا بأول كل ما من شأنه آن يهمه أو يوضح له الحالة فى الظروف الحاضرة وقد كلفت شفيق باشا من جهة أخرى أن يقدم لسموه تقريرا شفويا تكميليا وأن يرفع الى سموه على الأخص بضع ملاحظات رأيت من واجبى أن لا أضمنها برقياتى » وأعيد فى هذه المذكرة رواية كل ما وقع منذ بدء الحرب » وأول نقطة جديرة بالذكر فى ترتيب الأحداث الزمنية هى قرار لمجلس النظار يقضى قبل دخول انجلترا الحرب بسريان قواعد الحياد التى اتبعت من قبل عند وقوع الحرب الروسية اليابانية ويأتى بعد ذلك القرار الذى اتخذه مجلس النظار بعد دخول انجلترا الحرب باتخاذ اجراءات للدفاع عن مصر وقد أرسلت الى سموه بهذا الشأن برقيتين تفسيريتين وقد سلمت محمد فهمى بك نسخة منها وأضيف الى ذلك أنى منذ ذلك الحين قد غدوت واثقا عن طريق المستشارين العائدين من انجلترا أنه لولا ذلك القرار لكان قد أعلن ضم مصر الى الامبراطورية « وتأتى بعد ذلك الاجراءات ذات الضرورة الاقتصادية :

١ ــ اعطاء الأوراق المالية (البنكنوت) قوة الدفع ·

٢ ــ منع تصدير الغلال والمواد الغذائية ·

٣ ــ اعلان ــ الموراتوريوم أولا بالنسبة للكمبيالات ــ والصفقات التجارية عموما ثم بالنسبة للسندات التجارية بوجه عام

٤ ــ اقفال البنوك لمدد قصيرة ·

٥ ــ تحديد التعريفة القصوى للغلال والضروريات ·

٦ ــ دراسة وسائل تمويل محصول القطن وهى دراسة لم تتم بعد وأحب أن أضيف ردا على سؤال وجهه صاحب السمو الى عن طريق محمد فهمى بك إنى أعلنت من تلقاء نفسى وليس بايعاز من الوكالة البريطانية ضرورة اتخاذ اجراءات للتحوط فى عودة صاحب السمو بيخته المحروسة خشية أن يتعرض اليخت لهجوم السفن الألمانية ·

وهذه أمور جديدة أحب من واجبى أن أطلع صاحب السمو عليها لقد شكلت أمس :

١ ــ لجنة لدراسة الحالة من ناحية تموين الغلال ووسائل المحافظة على مصالح البلاد من تلك الناحية ·

٢ — لجنة فى القاهرة وفى الاسكندرية لدراسة حال العمـــال العاطلين ووسائل معاونتهم .

وقد سلمت محمد فهمى بك أيضا الوثائق المتعلقة بذلك .

وقد أبلغنا شيتهام اليوم أن قائد جيش الاحتلال بناء على تعليمات تلقاها من لندن سيبلغ ممثلى وقناصل ألمانيا والنمسا أن عليهم مغادرة الأراضى المصرية « وقد تم فعلا ابلاغ ذلك الى قنصل النمسا فى القاهرة فى رسالة من قائد جيش الاحتلال سلمها اليه ضابط من الجيش البريطانى وقد حضر القنصل الى وزارة الخارجية ليحتج على هذا الاجراء باسم ممثل دولته الدبلوماسى الموجود فى الاسكندرية وليسأل عما اذا كان هذا الاجراء قد اتخذ بالاتفاق مع الحكومة المصرية وقد أجبنا شفويا بما يأتى :

« ان صيغة التبليغ وطريقة انهائه اليكم تردان على سؤالكم فالقرار صادر من السلطة العسكرية البريطانية وليس عملا دبلوماسيا صـــادرا من الحكومة المصرية » وقد شغلت اليوم أيضا بقرار أصدرته لجنة بورصة الاسكندرية وحددت به تصفية عقود القطن بسعر $\frac{3}{8}$ ١٥ ريالا للقنطار وقد رأينا من واجبنا أن نلغى ذلك القرار ونعطل مؤقتا عمل البورصة وقد سلمت محمد فهمى بك محضرا بمداولاتنا بالمرسوم الصادر بهذا الصدد وهاتان الوثيقتان تقدمان عناصر التفسير اللازم وقد وقع فى القاهرة صباح اليوم حادث مؤداه أن عمالا عاطلين قد توجهوا الى الحكومة وقد انضم اليهم بعض الدهماء طالبين العون ثم تفرقوا فى جماعات فى أنحاء المدينة وارتكبوا بعض أعمال النهب الصغيرة فاستولوا على بعض الخبز من واجهة المخابز وشىء من المواد الغذائية من بعض محال البقالة وقد قمعت الحركة فى الحال وألقى القبض على مدبريها واستتب النظام ، و لايفتأ شيتهام فى كل محادثاتى معه من الناحية السياسية يكرر أن انجلترا قد حصلت مع الحكومة التركية على تأكيد بأن تركيا لن تدخل الحرب الى جانب ألمانيـــا وأن الحكومة الانجليزية من جانبها قد أعطت تركيا وعودا من بينها وعد بعدم تغيير نظـــام الحكم السياسى والدولى فى مصر وقد حانت الساعة لاتخاذ قرار بشأن سفر المحمل والحجاج فلقد تضافرت اعتبارات اقتصادية ومصاعب عملية ضد ارسال المحمل بل أن المفتى نفسه وقد سئل فى ذلك سرا فقد أفتى بعدم سفر المحمل ولقد كنت أميل ولازلت الى سفره فان بعض ذوى النيات السيئة قد يستغلون عدم سفره استغلالا سيئا وكل ما يلزم هو فرض تأمين كبير لرد الناس عن السفر للحج كما حدث فى عام الكوليرا وقد ذكرت ذلك للوكالة البريطانية ولفت نظرها الى أن منع المحمل سيستغل أيضا ضد الاحتلال وقد كان الانجليز الى اليوم متفقين معى على ارسال المحمل ولكن جراهام جاء فى صباح اليوم ليقول لى أن بعثة المحمل فى حالة نشوب الحرب مع تركيا — وهى حرب غير محتملة

ولكنها ممكنة ستتعرض للهجوم من جانب الأتراك ، من جهة أخرى ليعلن أنه يستحيل عليه في هذه السنه أن يضمن مصلحة الحجر الصحى ، لذلك منع الحج وانى أرجو صاحب السمو أن يدرس المسألة ويبين لى وجهة نظره حتى أنعرف بمقتضاها وربما كان فى الوسع أن نكتفى بارسال الكسوة بغير بعثة الى حيفا أو جده كما تنقل من هناك بمعرفة السلطات التركية ومهما يكن من شيء فانى أرجو صاحب السمو نظرا ، لداعى السرعة أن يبعث الى بالبرق وجهة نظر سموه وقد أرسلت مع فهمى بك دوسيه المسألة كلها .

أول سبتمبر سنة ١٩١٤

امضاء

حسين رشدى

وكان الانجليز الموجودين فى مصر يسوفون فى قراراتهم لأن اللورد كتشنر فى لندن كان يعمل على كسب الوقت وعندما هدأت مخاوف اللورد كتشنر التى أثارها في نفسه انسحاب المارن ولما ثبتت الجبهة الفرنسية ــ الألمانية فى نهاية الاسبوع الثانى من سبتمبر قرر أن يروى ظمأه الى الانتقام وأن يحصل على ابعادى النهائى عن مصر وهذا ما يفسر الموقف العدائى الذى اتخذه السير ماليت السفير الانجليزى ضدى فى مستهل الاسبوع الرابع من شهر سبتمبر فى الوقت الذى تلقيت فيه مذكرة رشدى باشا والتبليغ الشفوى بمنعى من دخول سويسرا والأمر بأن أقصد ايطاليا حتى نضع الحرب أوزارها وقد كانت العناية التى تقتضيها حالة جروحى وعلى الأخص جرح لسانى والجراحة التى كان محتملا أن تجرى لى كافية لتبرير اختيارى سويسرا دون غيرها من البلاد المحايدة لاقامتى وكان قد صار من الضرورى اجراء جراحة لى لاخراج الشظية التى سكنت لسانى وقد تمت تلك العملية فى سويسرا فى مستهل عام ١٩١٥ وقد وجدت فى سويسرا على عكس ما أكده لى السير ماليت والوصى المصرى حالة عادية وملائمة للجراحة ولنقاهتى ولقد أيد اللورد جراى أوف فالا دون لصديقى الرايت أونورايل روبرتسون مسئولية اللورد كتشنر فى خلعى وأنبائى روبرتسون بحديثهما ــ وفيما يلى هذا النص مكتوبا بخط يده ومأخوذا من رسالته التى بعث بها من لندن بتاريخ ٣ يونيه سنة ١٩٢٩ .

٢٤ بمبروك جاردنز لندن فى ٢ يونيه سنة ١٩٢٩ .

سيدى :

لقد اعتقدت دائما منذ وقفت على الوقائع أن الاجراء الذى اتخذ فى سنة ١٩١٤ قد أملته الكراهية الخاصة للورد كتشنر وربما كان فى وسعك أن تدلنى على ما يجب قوله ــ وليأذن لى سموكم أن أؤكد له رغبنى الصادقة الآن وفى كل وقت فى خدمة مصالحه واصلاح الخطأ الذى آنتم ضحيته ٠

المخلص لكم

ج٠م. روبرتسون

وقد شكرت اللورد جراى أوف فالا دون (السير ادوارد جراى سابقا) الذى أيد لى فيما بعد كل ما كان قد أدلى به لصديقى ج٠م روبرتسون وفيما يلى الخطاب الذى بعثت به اليه :

الى صاحب السعادة اللورد جراى أوف فالا دون الوزير السابق لوزارة الخارجية البريطانية لندن ٠

حضرة اللورد

أخطرنى صديقى القديم الرايت أونورايل ج٠م روبرتسون بالمقابلة التى تمت بشأنى فى الاسبوع الماضى بينه وبين سعادتكم وانى لحريص على أن أشكر لك يا حضرة اللورد مشاعرك الطيبة التى عبرت عنها نحوى والرضا العظيم الذى ملأت به نفسى وقد كنت لحظت خلال عهدى وأثناء الأعوام التى كنت فيها على رأس وزارة الخارجية البريطانية أنكم تتخذون دائما موقفا يمليه عليكم حرصكم على العدالة وكنت مؤمنا بأنه ما من عمــــل غير عادل يمكن أن يصـــدر عنكم وتستطيع أن تقدر يا حضرة اللورد مدى الغبطة التى أحسست بها عندما علمت أنكم شخصيا كنتم بعيدين عن كل الاجراءات الظالمة وغير الشرعية التى اتخذت بشأنى عند وقوع الحرب الكبرى وقد حرصت على أن أبلغك كل تقديرى وشكرى وتفضل يا حضرة اللورد بقبول أخلص مشاعرى ٠

عباس حلمى

وقد كان أردن هولم بيمان من كبار الاخصائيين فى المسائل الشرقيـــة ورئيسا فى قسم الاستعلامات فى مصر وقد عين من قبل فى عام ١٨٧٩ بالقنصلية البريطانية العامة فى القاهرة فى وظيفة مترجم عربى وعاش فى القاهرة أكثر من عشرة أعوام وشهد أحداث عام ١٨٨٢ والاحتـــلال وتتبع مولد الاشراف البريطانى وتطوره فى عهد اللورد كرومر كما صحب كتشنر أثناء حملة دنقلة وقد قضى فى القاهرة مرة أخرى بضعة أعوام خلال الحرب العالمية الأولى وبعدها فى خدمة ادارة مكافحة الجاسوسية بادارة المخابرات السرية بوصفه مديرا لعدة أقسام وذلك حتى سنة ١٩٢٠ وفى يوليه ١٩٢٧ نشر فى صحيفة « كنتمبورارى ريفيوى » مقالا أنشر منه هنا الأجزاء الهامة :

« تدل كل المعلومات المعروفة عندى على ان الخديوى (عباس الثـــانى) قد بذل كل ما فى وسعه لاقناع السلطات البريطانية فى الاستانة بضرورة عودته الى مصر وقد نشر رشدى مجموعة من الرسائل التى كان قد كتبها الى الخـديوى بوصفه وصيا وتدل هذه الرسائل على آن الخديوى لم يكن ينوى على الاطلاق البقاء خارج بلاده ولكن انجلترا هى التى انتهى بها الأمر بعد قليل من التردد الى منعه من العودة الى مصر وقد فرض عليه السير لويس ماليت السفير البريطانى الاقامة فى نابولى فى سكن معد له هناك ــ وهى المدينة التى كان قد نفى اليها جده ــ دون أن يترك له حرية الاقامة فى سويسرا بناء على طلبه « ويتضح من جميع المراسلات أن رشدى باشا لم يطلع الخديوى على ما يدور فى مصر اطلاعا كاملا وأنه لم يلب دعوة الخديوى له للحضور الى الآستانة كى يقدم له تقديرات عن الأحداث ولم يبعث اليه برسول خاص يليق بمركز الوصى وتكون له صفته وقد دافع رشدى عن نفسه ضد هجوم الرأى العام على موقفه بقوله أنه قد خشى أن لا تكتفى انجلترا باعلان الحماية على مصر بل تضمها الى الامبراطورية وتضع على عرشها أميرا هنديا وليس أبلغ فى الرد على الزعم من أن السير ادوارد جراى فى (مذكراته عن خمسة وعشرين عاما » لا يذكر مثل تلك الفكرة ويتضح ذلك من السطور الأخيرة ــ فى الفصل الخامس والعشرين من تلك المذكرات ، وأن كل ما ورد فى الصحف وكل ما كتب بهذا الشأن يثبت أن رشدى لم يبد حسن تقدير للحالة السياسية وأنه كان فى الامكان الوصول مع الخديوى الى حل آخر غير اعلان الحماية التى صارت فيما بعد منبع جميع الصعاب التى وقعت فى مصر ٠

ويؤكد أولئك الشهود والكتاب الذين عاصروا تلك الفترة وألموا بظروفها أن وزارة الخارجية البريطانية كانت تجد نفسها مسوقة الى اتباع الأمر الواقع الذى يفرضه اللورد كتشنر العـدو الشخصى للخـــديو وقد عرف فى عامى ١٩١٢ ــ ١٩١٣ أن اللورد كتشنر قد وعد الأمير سعيد حليم بعرش مصر وقد كان الأمير صدرا أعظم فى تركيا ويقول غير هؤلاء ممن سجلوا ذكرياتهم عن حادث الاعتداء على شخص الخديوى فى الآستانة قبل نشوب الحرب أن ذلك الاعتداء لم يكن الا بايعاز من الأمير سعيد حليم ولا تزال الصحف تكتب فى هذا الموضوع ولا أدرى متى تكف عن ذلك ، أما مازعم عن ضم مصر الى الامبراطورية وعن ادعاء رشدى باشا بأنه قد حال دون ذلك فان ذلك لم يكن غير حجة واهية وقد أيد اللورد جراى (أوف فالادون) أيضا فى مذكراته أن انجلترا لم يكن فى وسعها القيام بذلك ففى الصفحة ١٧١ من الجزء الثانى من تلك المذكرات تستطيع أن تقرأ « أن ضم مصر الى الامبراطورية كان سيفضى الى غلطة سياسية كبيرة فان الوقت لم يكن ملائما لمواجهة ذلك الخطر وقد كشف الرئيس بوانكاريه رئيس الجمهورية الفرنسية من جانبه فى ذكرياته التى تحمل عنوان « فى خدمة

فرنسا » فى صفحة ٤٤٤ من الجزء الخامس أنه « منـــذ ٢٠ نوفمبر أخطرت الحكومة الانجليزية فرنسا أنها لا تفكر فى ضم مصر وأنها تكتفى بالحماية » ٠

لقد كان اللورد جراى على حق عندما قال أن ضم مصر ليس أمرا هينا ، وقد ترك الوصى المصرى نفسه فريسة لخداع رجال بريطانيا فى مصر وأخطأ فى عدم الاستماع الى ما طلبته اليه أن يحضر الى الآســتانة ليتفاهم معى بمجـرد اصطدامه بالعقبات التى تحول دون عودتى الى مصر وقد كررت دعوتى له فى ٢٩ سبتمبر بعد وصول رسالته المذكورة ولكنه تهرب من ذلك وانى آســف على ما صدر منه ٠

وقد قطعت علاقاتى من تلك اللحظة مع السفير البريطانى فى الآستانة ومع الانجليز وبعد مدة قصيرة زرت سفير ألمانيا فى الآستانة فاستدعى أنور باشا ودارت بيننا مناقشة انتهت بأن مد الى يده طالبا الى أن نتهادن اذن فقد كان هناك ما يدبر فى خفية عنى وكان فى الوسع أن يفترض المرء وجود مؤامرة ضدى تحاك خيوطها فى الخفاء ـ وأن هذا من الممكن فان أعضاء تركيا الفتاة وعلى الأخص أنور كانوا يتبعون سياسة استعمارية عثمانية وعنصرية طورانية بينما كنت بوصفى أميرا لمصر لا يسعنى ولا يسع شعبى الا أن نرمى الى هدف واحد هو استقلال مصر وحدها وتحريرها ـ وفى ١٨ ديسمبر سنة ١٩١٤ أعلنت الحكومة البريطانية الى كل الدول أن (مصر) وقد وضعت تحت الحماية البريطانية وأن السيادة التركية قد زالت) وبعد يومين كتب القائم الانجليزى بالأعمال فى القاهرة ميلن شيتهام الى عمى الأمير حسين كامل باشا يخطره أنه قد اختير سلطانا لمصر لا كنائب للامبراطورية العثمانيـــة الزائلة وكان معنى ذلك الغاء الخديوية الغاء تعسفيا وكان قد جاء فى تصريح اعلان الحماية فى ١٩ ديسمبر سنة ١٩١٤ أننى قد انضممت الى أعداء صاحب الجلالة البريطانية وكانوا قد دبروا اذن مؤامرة خلعى ٠٠

لقد كنت آخر الخديويين :

وانتقلت اذن جميع حقوق وامتيازات سلطان تركيا والخديوى الى صاحب الجلالة البريطانية وأن اعلان الحماية وقبول عمى الأمير حسين كامل لدويان فى نفسى كأنهما نواقيس زوال حريتنا ٠

فلقد كان معناهما أن يمتد الاحتلال البريطانى لمصر الى أجل غير مسمى ، ذلك الاحتلال الذى قيل عنه انه مؤقت ـ وصار دخول الحرب والدفاع عن مصر من صميم اختصاص الانجليز وقد فرض اعلان الحماية على عمى أن يجعـــل اتصالات الحكومة المصرية بجميع ممثلى الدول الأجنبية فى القاهرة على طريق المعتمد البريطانى وهذه هى الطريقة الانجليزية التى وصفها اللورد ملنر بأنها

تقوم على اختراع مبادىء قانونية تهربا من تبرير تصرفاتها وانى لم أقر مطلقا « حق الفتح » الذى نغنى به اللورد سالبرى فى عهده ذلك أن هذا الحق المزعوم لم يكن له وجود فان الاحتلال لم ينظر اليه يوما ما من جانب الانجليز أنفسهم كفتح لمصر وانما كان مهمة مؤقتة بالاتفاق بين الخديوى والحكومة البريطانية ولم يكن يعطى الانجليز مطلقا الحق فى أن ينصرفوا كما يشاءون فى مستقبل مصر وكان اعلان حالة الحرب مع تركيا الفرصة المنشودة لانجلترا أنها غدت منذ تلك اللحظة تملك كل سلطات السلطان والحكومة العثمانية وكل حقوق الخديوى المعزول فهى تستطيع أن تحدث كما تشاء أى تغيير النظام السياسى فى مصر ٠

وينتقل الخديو عباس حلمى الثانى الى المستقبل قائلا : اذا كانت انجلترا لا تضمر أية نية عدوانية استعمارية تجاه مصر فما عليها الا أن تجلو عن مصر واذا ما كانت انجلترا حريصة حقا على رفاهية السودانيين وحريتهم وسيادتهم فلماذا لا تؤيد خير الحلول الممكنة فتدع مصر تنشىء ولايات النيل المتحدة حجر الزاوية فى كل تنظيم سلمى للشرق الأوسط ثم يقول : ان التكتيك الحربى الجديد لا يقوم على صفات الجنود بل على عدد السكان أو بمعنى آخر ما يدعونه فى الأسلوب المتداول « طعمة المدافع » ويقوم كل بلد باجراء احصائيات سيتعرف منها الحد الأقصى لما يستطيع أن يقدمه من قوات ليقدر بناء على ذلك مدى قدرته على قهر خصمه والثابت احصائيا أن الجزر البريطانية لا تستطيع أن تقدم جيشا كافيا للدفاع عن الامبراطورية ولكنها بثرواتها ومواردها تستطيع أن تقيم وتسلح جيشا قويا واذا كان الانجليز فى وقت السلم يحتلون مصر بقوة انجليزية بحتة فانهم فى وقت الحرب سيضطرون الى جلب قوات من المستعمرات تزيد عن ستة أضعاف تلك القوة ولقد جند الانجليز خلال الحرب الكبرى زهاء مليونى عامل مصرى ويحتمل أن تجند انجلترا فى الحرب المقبلة مليونى جندى مصرى مأجور فاذا كانت مصر قادرة على تقديم مليونى جندى فانى أفضل أن أراهم يكونون جيشا مصريا للدفاع عن البلاد بوسائلنا الخاصة ٠٠ وانشاء هذا الجيش يقتضى بطبيعة الحال انشاء مختلف المدارس العسكرية للضباط وصف الضباط وللجنود ولأركان الحرب وللمدفعية والمصفحات والطيران والدفاع المضاد للطائرات وللخرائط الحربية والنقل والهندسة وقبل كل شىء معاهد الأبحاث العلمية ومعاملها وأنه لعبء ثقيل ولكن ما يؤدى اليه ذلك ـ كله ـ من عون فعلى فى الشرق الأوسط سيجعل من انجلترا أسيرة مصروانى آمل أن يساهم قبول مصر فى هيئة الأمم المتحدة وتحكيم الهيئة فى كل نزاع بين انجلترا ومصر بطريقة حاسمة فى تدعيم التفاهم بين البلدين ونحن نرجو بكل ما فينا من قوة أن لا يقف أى اعتبار شخصى أو تعصب حائلا دون افادة البلاد

من مشروع معاهدة تضمن لمصر استقلالها الدائم وتكون مستوحاة من مبـادىء السلام والحكمة والانصاف وسيعرف الوضع الجديد كيف يسد الثغرات ، هذه هى النصيحة الخالصة التى أقدمها لبلد أحبه ولا تستطيع قوة فى العالم أن تمنعنى من الاهتمام بمصيره » .

★★★

● وننتقل فجأة الى الحديث وبسرعة عن دولة الشعر التى لعبت دورا هاما فى تدعيم الوحدة العربية وذلك يفرض علينا ذكر بعض النماذج من قصيدة لعبد المحسن الكاظمى فى الذكرى الأولى لسعد زغلول من بينها الأبيات التالية :

رحل الزعيم أبو البـلاد ولم يؤب   وأقام حيث أقام أبو العباد أقاما
لم يمض عام والحيـــاة عزيزة   حتى تراجع عزها أعـــواما
واذا الحوادث خص مصر لهيبهـــا   عم العراق شرارها والشـــاما

★★★

عبثوا بأحكام الشرائع واعتـــدوا   ودعوا التمسك بالنظـــام نظـــاما
حفلوا بأنفســـهم وقالوا حفلة   عنت البـــلاد لوجهنـــا اكراما

★★★

لبسوا لها ثوب الخداع وألزموا   ثقه الضـــعاف بأمرهم الزاما
هل جاز عنـــد الله أمر منافق   صلى الصلاة غريبـة أو صاما ؟

★★★

ولربما خضع الأنيس تزلفـــا   ليصبب جاها أو يصيب حطـــاما
ومن المصـــاب والمصـــائب جمـة   والعسف سـل على الرقاب حساما

★★★

ذو العى يصبح بيننـــا متكلما   وفصـــيحنا لا يستطيع كلاما
ولقد نرى فى العالمين عجائبا   وتقـــدما بين الأنـــام أناما
وهموهمو الأصـــفار مهمـا حاولوا   أن يجعلوا أصـــفارهم أرقـــاما

ومن بين أبيات تلك القصيدة الرائعة يقول الكاظمى :

هذه بنو مصر وتلك بناتهـــا   ملء الفجاج كرائمـــا وكراما
الرافعون لمصر رايات العـــلا   والرافعات وما رفعن لثـــاما
يا سعـــد ان ترحل وحسـبك   أمة خلفت فيهـــا البأس والاقداما

وكان الكاظمى قد سبق له أن قال فى ذكرى الأربعين لرحيل سعد قصيدة رائعة يقول فيها مخاطبا أم سعد زغلول :

ما كنت يا أم سعد والأمهات سواء
أنبت سعدا ولكن لم تنبتى النظراء
أأربعين نهارا لا تبصرين ضياء
أأربعين نهارا لو تسمعين نداء
أأربعين نهارا حرمت ذاك اللقاء

الى أن يقول فى نهاية قصيدته :

أبناء سعد هلموا نصارع اللأواء
مضى أبوكم فكونوا لمن مضى خلفاء
خلاكم حامل العب ء فاحملوا الأعباء
تآزروا وأفيقوا واستخلصوا الأمناء
فما تأخر شعب يضيق بالأكفاء
ضل البنون اذا لم يقدسوا الآباء

والجدير بالذكر أن كل الشعراء العرب فى العشرينات والثلاثينات كانوا أشبه بأسرة واحدة ٠

فى كل قطر عربى أكثر من بلبل صداح وكلهم كانوا ينغنون بالعروبة ويهتفون بالاستقلال ٠ وكم كان أحمد شوقى رائعا وعظيما عندما قال فى أسبوع تكريمه (ابريل ١٩٢٧) :

يا عكاظ تآلف الشرق فيه من فلسطينه الى بغدانه
افتقدنا الحجاز فيه فلم نعثر على قسه ولا سحبانه
حملت مصر دونه هيكل الد ين وروح البيان من فرقانه

الى أن يقول فى النهاية :

رب جار تلفتت مصر توليه سؤال الكريم على جيرانه
كان شعرى الغناء فى فرح الشر ق وكان العزاء فى أحزانه
كلما أن بالعراق جريح لمس الشرق جبينه فى عمانه
وعلينا كما عليكم حديد تتنزى الليوث فى قضبانه
نحن فى الفكر بالديار سواء كلنا نشفق على أوطانه

وتذكر أن العقاد ارتجل قصيدة من أروع قصـــائده عقب خروجه من السـجن بعد أن قضى العقوبة التى حكم عليه بهـا فى قضية العيب فى الذات الملكية .

وكان عباس العقاد قد قال فى آخر جلسة من جلسات مجلس النـواب الوفدى (١٩٣٠) : ألا فليعلم الجميع أن هذا المجلس مستعد أن يسحق أكبر رأس فى البلاد فى سبيل صيانة الدستور وحمايته » .

خرج عباس محمود العقاد من سجنه مباشرة الى ضريح سعد ثم الى بيت الأمة ــ بيت سعد ــ حيث أنشد :

الى الذاهب البـــاقى ذهاب مجدد ۔۔۔ وعند ثرى سـعد مثـاب ومسـجد
الى مراجع الأحرار فى الشرق كله ۔۔۔ الى قبلة فيهـــا الامام يوسـد
خرجت له أسعى وفى كل خطوة ۔۔۔ دعـــاء يـؤدى أو ولاء يــؤكد

الى أن يقول عباس محمود العقــاد :

وكنت جنين السجن تسعة أشهر ۔۔۔ فها أنا ذا فى ســـاحة الخلد أولد
ففى كل يوم يولد المرء ذو الحجى ۔۔۔ وفى كل يوم ذو الجهـــالة يلحد
وما غيبتنى ظلمـــة السجن عن سنى ۔۔۔ من الرأى يتلو فرقدا منـــه فرقد
عداتى وصـــحبى لا اختلاف عليهما ۔۔۔ سيعهدنى كل كما كان يعهـــده

وكان العقاد قد خاطب أبناء مصر فى عيد الجهاد (١٩٣٥) بقصيدة قال فيهـــا :

وقد هون الأمر ان قد غدا أجير الهتاف دعى العظم

وحتى غدت كل تصفيقة تبوىء فى المجد أعلى القمم

وفى ٤ سبتمبر ١٩٣٥ نشرت روز اليوسف اليومية فى صفحتها الاولى ما أسمته بنشيد الجائزة الأولى « على مقتضى الحال » ، لم نذكر مؤلفه وان كان النشر فى الصفحة الأولى يؤكد أنه للاستاذ عباس محمود العقاد ، وقد جاء فى ذلك النشيد :

الى الوراء ، الى الوراء الى الوراء

الى الـــوراء كل يـــــو ۔۔۔ م فى الصباح والمساء

الى كروشر الحنـــــون

والى هـــون ولمســـون
وسمبسون وكل جـــون
الى الـــوراء بالقـــلوب الى الـــوراء بالعيـــون
الى الوراء ، الى الوراء ، الى الوراء
وفى ركاب المســـتشار
يمشى الكبار والصـــغار
والزارعـــون والتجـــــار
والشاخصون فى انتظار على اليمين واليســــار
الى الـوراء ، الى الـوراء الى الـــوراء
أما العـــلوم ، والفنون
ما كان منهـــا أو يكون
فهم عليهـــا مشرفون
ونحن من خـــلف الـــركا ب راكعـــون ســاجدون
الى الـوراء ، الى الـوراء الى الـــوراء
لهم اذا شـــاءوا العطـــاء
وما لنـــا منهم جـــزاء
أن يأخـــذوا منا الرداء
فقـط الطعـــام والشرا ب والكســاء والغطـــاء
الى الـــوراء ، الى الـــوراء الى الـــوراء
الى الـــوراء لا الأمـــام
الى الـــوراء ، باحـــترام
على الدوام ، وفى الختــام
وكل يـــوم بانتظـــام وكل عـــام والســـلام
الى الـوراء ، الى الـوراء ، الى الـوراء

وعندما افتتح مصطفى النحاس فى ٢٣ يونيو ١٩٣٥ دار العمال ، كان لعباس محمود العقاد قصيدة من أروع عيون الشعر ، مطلعها

حى دار العمـــال بالاقبـــال وترقب لهـا بلوغ الكمـــال

ومما خاطب به العقاد ، العمال :

نعـــم جيش الســـلام أنتم اذا / جرد البغي جيشـــه لاغتيـــال
لكم العدة التى ما استطاعت / أمة قط تركهـــا فى نـــزال
ولكم أذرع شـــداد وأيـــد / من حديد وأظهر من جبـــال
ولكم فى اتحادكم رأس مال / ان فقدتم دخـــائر الأمـــوال
كيف ترعى عنـــاية الله أرضا / باء فيهـــا المجـــد بالاقـــلال
ينسج الخز والحـــرير ويمشى / حافـــا فى الرقاع والأسمال
ويشيد القصـــور وهو شريد / فى زوايا الكهوف والأطـــلال
ويدر الغـــنى وما فى يديه / شـــبقة الوالدين والأطفـــال
يهب المترفين عمـــر فـــراغ / وهو باكى الأيام باكى الليالى
زال ظـــلم تعين بالله مصرا / من أذاه فى مقبـــل الأجيـــال
أيهـــا المنقـــذون بنيـــة مصر / من فتـــور ومن ضنى أو كلال
أنتم الكف والذراع وأنـــتم / قـــوة فى يمينهـــا والشمال
حظـــكم حظهـــا من العـــلم والصـــحة والبـــأس والحجى والجـــال
كلمـــا نالهـــا نصيب من الخـــير فأنـــتم لـــكم نصيب نـــال
أعجب الناس عامل فى بـــلاد / صاح فيها : ما للبـــلاد ومالى
لا تقولوا العمـــال حسب وأنتم / فى بلاد تمـــوج بالعمـــال
ان مصرا تنـــال من غاصـــبيها / أجر بخس وخـــدعة ومطـــال
وهى أرض للواغلين عليهـــا / سطوة أشـــعبية ألا يقال
كل من فى جوانب النيل عان / مســـتغل الجهـــود والآمـــال
كلهم غارس الآخر يجـــنى / ثمر المـــال والثرى ، والرجـــال
واذا تفرقـــوا طبقـــات / جمعتهم جـــوامع الأغـــلال
واذا قيل موسر ، وفقـــير / فقصاراهما الى اســـتغلال
ما لكم منصـــف ولا لبنيهـــا / منصـــف قبل يوم الاســـتقلال

● ومن الشخصيات التى ظلمناها نتيجة لظروف خاصة ٠٠ كانت تمر بها وبالبلاد فترة توليها المسئولية السيخ محمد الأحمدى الظواهرى شيخ الجامع الأزهر (١٩٢٩ ـ ١٩٣٥) وأيا كان الرأى فى الشيخ الظواهرى وفى آرائه بالنسبة لاصلاح الأزهر وبالنسبة لموضوع الخلافة الاسلامية وعلاقته بالملك فؤاد ان سلبا وان ايجابا فان الشيخ الظواهرى بلا جدال من الشخصيات التى لعبت دورا هاما فى تاريخ الأزهر وفى تاريخ حياتنا السياسية ٠

وأعتمد هنا فى هذا المدخل على أوراق خاصـــة به قام ابنه ــ نيــابة عنه بعد وفاته ــ بنشرها ولكن برغبته ورضاه عندما كان حيا ٠

ويعجبنى فى أوراق الشيخ الظواهرى كلمات وردت على لســــان ابنه الدكتور فخر الدين الأحمدى الظواهرى يتحدث فيها عن شيوخ الأزهر فيقول ٠٠ لم تكن تغرهم الدنيا بزخرفها ولم يكونوا ليسعوا لادراك متاعها الا بالقــدر الضئيل الذى يحفظ لهم الحياة بسيطة ومحتملة ٠

كانوا يكتفون بدور بسيطة يسكنونها لا يكاد فيها من الأثاث الا القليل وكانوا يكتفون من زاد الدنيا بما يزودون به من الصلاح والعبادة ٠

لم يسعوا أبدا للسلطان ولم يجروا أبدا وراء مادة أو منفعة انهم لم يعملوا أبدا وما كانوا يليق بهم أن يعملوا ــ على اقتناء ثروة واسعة مالية أو عقارية وانما كانت الثروات التى ينشدونها هى ثروات العلم والمعرفة وتلقين العلوم وكانوا لا يعتزون الا بالدروس التى يلقونها للطلبة أو العلماء ٠٠ ولا يفخرون الا بأبنائهم العلماء الذين يتخرجون على أيديهم ٠

انهم كانوا فقراء فى الدنيا وكانوا يفخرون أيضا بذلك ٠

كانوا بسيطى الثياب وبسيطى الطعــام بسيطى المســكن ٠٠ بسيطى الركائب : انهم كانوا بسيطين فى كل شىء من متاع الحياة ولكن مع هذا فقد كان السلطان يسعى اليهم بدل أن يسعوا اليه ٠

وكان الشعب يجلهم ويحترمهم لأشخاصهم لا لمراكزهم ٠

وكان لهم وقار وهيبة ، من شخصياتهم وليس من نفوذهم أو مناصبهم ٠

انهم لم يخشواقول الحق أبدا فى أى مناسبة ٠

ولم يتملقوا الحكام أبدا فى أى ظرف وما كان يضير الواحد منهم أن يقول الحق لولى الأمر حتى لو كان هذا الحق يغضب الحاكم ٠٠

ومما يجب أن نذكره أنه فى الفترة التى تولى فيها الشيخ الظواهرى منصب شيخ الجامع الأزهر ٠٠ تم افتتاح كلية أصول الدين وكلية الشريعة حتى لقد أطلق عليه منشىء الجامعة الأزهرية الحديثة ٠

ومن الحوادث التاريخية الهامة فى حياة الشيخ الظواهرى كما جاء فى تلك الأوراق رغبة الملك فى تعيين الشيخ الظواهرى شيخا للجامع الأزهر عقب وفاة الشيخ أبو الفضل الجيزاوى سنة ١٩٢٧ ووقوف القانون عقبة فى سبيل ذلك وبقاء هذه الوظيفة شاغرة لمدة عشر شهور بعد ذلك ٠٠ بسبب تدخل

اللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى ورغبته فى ترشـــيح الشيخ المراغى .

ومن بين الأحداث الهامة فى حياة الشيخ الظواهرى تعيينه شيخا للجامع الأزهر فى أكتوبر سنة ١٩٢٧ بعد الغاء القانون الذى كان لا يعطى الحق فى تعيين الرؤساء الدينيين الا عن طريق مجلس الوزراء واســـتقالته من مشيخة الأزهر فى ابريل ١٩٣٥ بسبب الأزمة المصرية البريطانية التى قام بها المستر بيترسون نائب المندوب السامى البريطانى أثناء مرض الملك فؤاد وذلك على اثر الطلبات البريطانية وقتئذ ومنها ، ابعاد عبد الفتاح باشا يحيى من رئاســة الوزارة وابعاد زكى الابراشى باشا عن السراى واعادة توفيق نسيم باشا لرئاسة الوزارة وابعاد الشيخ الظواهرى عن مشيخة الأزهر واعادة الشـــيخ المراغى اليهـــا .

ومن تلك الحوادث أيضا الاختلاف بين النحاس باشا رئيس الوزارة سنة ١٩٤٢ وبين رجال السراى حول الغاء القـــانون الخاص بحق الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين أو عدم الغائه : النحاس باشا يرى أن القانون لا يزال قائما ويطلب اخراج الشيخ المراغى من مشيخة الأزهر بمقتضاه والسراى ترى أنه غير قائم منذ الغائه عند تعيين الشيخ الظواهرى وقد تم رفض طلب النحاس باشا فى اخراج الشيخ المراغى .

وفى تلك الأوراق أيضا ما قاله الملك فؤاد للشيخ الظواهرى عندما أراد تعيينه شيخا للجامع الأزهر فى أكتوبر سنة ١٩٢٩ عن طريق الأبراشى باشا الذى قال للشيخ الظواهرى أن جلالة الملك قد اختار فضيلتكم لتكون شيخ الجامع الأزهر الجديد وجلالته يعرف أن هذا المنصب كثير المتاعب ولكنه يعرف أيضا أن فضيلتكم خير من يزيل الصعاب فهو شديد الثقة فيكم ..

ومما يذكره الشيخ الظواهرى للتاريخ أن السلطان حسين كامل اختاره لرئاسة بعثة الحج وعندما دخل على السلطان يتلقى منه الأمر الملكى بذلك قال له بالحرف الواحد : يا مولاى انى صغير السن وقد أكون تبعا لذلك صغير العقل ولكنى مخلص لمولاى اخلاصا عظيما فهل يأذن لى فى الكلام بصراحة » .

فقال له السلطان : نعم فقال الشيخ الظواهرى « أن الناس يشيعون انكم سترسلون الى الحجاز من يبايع الشريف حسين بالخلافة فهل هذا هو الغرض الحقيقى من البعثة ؟ فقال السلطان حسين : أبدا وأنا لا أريد مطلقا الا تمثيل العلماء المصريين فى الحج وخاصة أن هناك دولا اسلامية أخرى أوفدت علمــاء لهذا الغرض ونبه الشيخ الظواهرى الى أنه قد تكون هناك مفاجآت ليست فى الحسبان تتسبب فى احراج مركز مصر ويقترح الشيخ الظواهرى على السلطان حسين العدول عن هذه الفكرة فقد يكون ذلك صوابا وبعـــد فترة استدعى

الشيخ الظواهرى لمقابلة السلطان مرة آخرى فوجده غضبان وبادره بقـــوله : انك لا تريد النصيحة بل نريد التخلص » ٠

ويذكر الشيخ أنه قال للسلطان اذا كان مولاى مصرا على تنفيـــذ هذه الفكرة يجب أن يكون الوفد من الشيوخ المسنين لا من منلى ولا من مثل الشيخ الخضرى فقال السلطان مثل من ؟ فذكر له ، أسماء الشـــيخ النجدى والشيخ الطوخى والشيخ بخيت ٠

وظهرت أمارات الغضب على السلطان ويذكر الشيخ الظواهرى أن لفيفا من المشايخ قد استدعوا لمقابلة محمود شكرى باشا رئيس الديوان ولكنهم أدخلوا على السلطان خطأ فما كاد السلطان يراه من بينهم حتى قال له : لماذا أتيت ؟ أنه لا يجوز أن تكون فى بيتى ولو أستطيع رفض مقابلتك لفعلت ٠٠٠ نحن قد عرفنا ما عندك بالنسبة لنا » ٠

وسكت الشيخ والتفت السلطان الى بقية المشايخ الآخرين يسألهم عن رأيهم فى السفر الى الحجاز من يرشحون فاقترح بعضهم الشيخ عبد الرحمن عليش ثم اقترحوا غيره ـ ولكن الشيخ بخيت عندما سأله السلطان رأيه فبمن يرشـــحه لهذه المهمة قال أصلح عالم لهذه المهمة هو الشيخ الأحمدى الظواهرى وخرجنا من هذا اللقاء ـ الشيخ الظواهرى ـ وقد أشاع الشـــيخ بخيت أن السلطان غاضب على وأنه ينوى رفتى أو نقلى الى معهد صغير » ٠

● ● ●

وما أريد الاشارة اليه هنا فى هذا المدخل فيما يتعلق بموضوع الاقطاع التاريخى ووجوب محاربته هو أننا يجب أن ندرس حياة الشخصيات التاريخية اتفقنا معها فى الرأى أم عارضناها ولا ينبغى أيضا أن تبقى مثل هذه الشخصيات فى عالم النسيان ٠

ومن الشخصيات التى أرى أنها قد غبنت تاريخيا الى حد كبير ولم تلق الا النسيان شخصية الفدائى المصرى أحمد عبد الحى كيرة ٠٠

وأحمد عبد الحى هذا كان من قدامى الفدائيين المصريين الذين لعبوا دورا هاما فى الحركة الفدائية المصرية قبل وفى أثناء ثورة ١٩١٩ ٠

لم يكن أحمد عبد الحى كيرة طالب الطب وقتذاك يبدو على مظهره ما يوحى بأنه من الفدائيين بل لقد كان مظهره يدل على العكس تماما فما من مرة قامت فيها مدرسة الطب أو المدارس العليا بمظاهرة الا وكان أحمد عبد الحى كيرة فى مقدمة المتنعين عن المشاركة فى تلك المظاهرة الوطنية حتى لقد أطلق عليه بعض زملائه من قبيل السخرية لقب « ابن اللنبى » وذلك اشـــارة الى أنه انجليزى الميول والأهداف ٠

كان عبد الحى كيرة يشترك فى العمل الفدائى مع أحمد ماهر والنقراشى ويقوم بأعمال فدائية تتسم بالقوة وتتصف بالبطولة فلما انكشفت بعض أسرار الحركة الفدائية وكانت الحلقة التى تضم أحمد عبد الحى كيرة من الحلقات التى اكتشف أمرها بادر أحمد عبد الحى كيرة بالفرار من مصر بعد أن اتفق بعض زملائه مع ربان باخرة ايطالية على قبوله فيها مقابل ٢٠٠ جنيه .

ومما يجدر بنا أن نذكره أن قبطان الباخرة قال قبل يوم واحد من رحيل الباخرة أنه لا يقبض المبلغ المتفق عليه الا ذهبا .

ولما كان الوقت ضيقا فقد انتشر أصـــدقاء عبد الحى كيرة وزملاءه فى القاهرة والاسكندرية يستبدلون الورق بالذهب حتى اشترى بعضهم الجنيـه الذهبى ب ١٥٠ قرشا .

وفى بضع ساعات سلم المبلغ الى القبطان وقبل ابحار الباخرة بنصف ساعة كان الطالب أحمد عبد الحى كيرة مختبئا فى حجرة من حجرات الباخرة بينما رجال البوليس والجواسيس يبحثون عنه فى كل مكان .

نزل عبد الحى كيرة فى أول ميناء ايطالى وحيدا مطادرا من القانون وبعد بضعة أيام شعر بحركات غير عادية حوله فأيقن أن السلطات الايطالية جادة فى البحث عنه ففر الى ألمانيا فورا وهناك انقطعت الموارد عنه فلم يكن يستطيع أن يبعث الى والده بعنوانه حتى يرسل اليه ما يحتاجه من مال ولم يكن هو بطبيعة الحال يستطيع أن يعطى أصدقاءه عنوانه فى ألمانيا خشية الوشاية به فقد خلع عبد الحى أحمد كيرة ثيابه الأنيقة وراح يشتغل بتقطيع الأخشـاب من الغابات ليكسب ثمن الطعام ولا نقول المسكن لأنه قد اتخذ من الشـوارع والحدائق مسكنا له .

وأحس بالجواسيس حوله فى ألمانيا فهرب الى تركيا على أمل أن تحميـه سلطات تركيا من البولس المصرى ولم تيأس السلطات الانجليزية فى مصر من اعادة أحمد عبد الحى كيرة الى مصر لمحاكمته على ما اقترفته يداه وأرسلت اليه العديد من الجواسيس الخبثاء يفتعلون صداقته مرة ويهددونه مرة أخرى وكان لتجربته فى العمل الفدائى تحت الأرض قادرا على كشفهم جميعا واحـدا وراء الآخر وعمل أحمد عبد الحى كيرة فى تركيـــا فى مجالات كثيرة ففتح مقهى بالاشتراك مع مصرى آخر ثم أغلقه هربا من الجواسيس ، عمل ممرضا فى أحد المستشفيات التابعة لمصلحة السكة الحديد ثم انتقل الى العمل فى مناطق أخرى من أجل لقمة العيش وقد كان مسدس أحمد عبد الحى كيرة لا يفارقه أبدا وكان دائما مستعد للانطلاق .

ونزل الخديوى عباس حلمى الثانى الى استانبول يحيط به العشرات من الجواسيس والبوليس السرى والعلنى وكان قد قيل له أن فى استانبول شابا مصريا يقيم على مقربة من قصره ينوى اغتياله وأن هذا الاغتيال هو ثمن العفو عن هذا الشاب من قبل السلطات البريطانية فى مصر التى اتفقت معــــه على العفو عنه واعادته الى مصر ان هو اغتال الخديوى عباس حلمى الثانى .

وعاش الخديوى فى جو من الرعب وضاعف من احتياطات الحراسة من حوله ومن حول قصره كما اعتمد على البوليس التركى لحمايته أيضا ولكن فى صبيحة أحد الأيام وبينما كان الخديوى جالسا فى حجرة مكتبه يطالع الصحف والبريد اذا بشاب ينتصب واقفا أمامه فسأله الخديوى : من تكون ؟أجاب ــ أحمد عبد الحى كيرة ــ تهالك الخديوى على مكتبـــه بعد أن فقد أعصابه وأيقن أن الموت على مقربة منه .

وأخرج الشاب أحمد عبد الحى كيرة مسدسه ورماه أمام الخديوى وهو يقول له : يارجل أنت فى قبضة يدى الآن : لســـت أعجز عن نيلك مهمـا اتخذت من احتياطات .

ثق أنه لم يخطر ببالى أن أفعل ما صوروه لك . لقد كنت خديويا لمصر وأنت الآن بلا سلطة وما كان لى أن أحارب رجلا أعزل من كل سلاح .

ومضى أحمد عبد الحى كيرة بعد أن قام بتحية الخديوى السابق عبــاس حلمى الثانى ثم استعاد مسدسه .

وحاول الخديوى أن يتخذ فيما بعد من أحمد عبد الحى كيره صديقا أو سندا ولكن أحمد عبد الحى كيرة رفض أن ينشىء أية علاقة بالخديوى .

وقد كان الدكتور أحمد ماهر قد اعتقل فيما سمى بقضــــية الاغتيالات السياسية وكانت السلطات البريطانية فى مصر تريد تسليم رقبة أحمد ماهر الى المشنقة بأى ثمن . ولما كان أحمد عبد الحى كيرة شريكا لأحمد ماهر فى أكثر من عملية فدائية وكانت شهادته وحدها تكفى لادانة أحمد ماهر والحكم عليه بالاعدام وبعثت الســلطات البريطانية فى مصر اليه فى تركيا برسول يجس نبضه لعله يعود الى مصر ويلقى بشهادته ضد أحمد ماهر .

وفشل الرسول ولحقه رسول آخر ــ وكان أحمد عبد الحى كيرة لا يجد قوت يومه الا بشق الأنفس وكانت ثروة أبيه قد ضاعت وكانت أمه حزينـــة لغيابه عن مصر وعدم استطاعتها رؤيته .

وكان والده قد أضاف عشرات السنين الى شيخوخته بســـبب الظروف القاســـية التى يعيشـــها ابنه فى الغربة وراح الرســـول الانجليزى الكبير

يتفاوض مع أحمد عبد الحى كيرة وقد وضع أمام عينيه كيسا من النقود فيه عشرة آلاف جنيه يضاف اليها ضمان العفو والعودة الى الوطن والتخلص من آلام الاغتراب والاصطهاد وكان الثمن أن يكون أحمد عبد الحى كيرة واحدا من شهود الاثبات ضد الدكتور أحمد ماهر ٠

ورفض أحمد عبد الحى كيرة وعاد الموظف الانجليزى الكبير يضاعف العرض وهو أربعون ألفا من الجنيهات ولكن الشاب المصرى أحمد عبد الحى كيره آثر الاضطهاد والغربة والفقر والعذاب ورفض أن يقول كلمة واحدة ضد أحمد ماهر :

وفى عام ١٩٣٥ اغتيل أحمد عبد الحى كيرة فى تركيا وبكل أسف شديد لم تتحرك المفوضية المصرية فى الآستانة لمتابعة التحقيق والبحث عمن اغتالوا أحمد عبد الحى كيرة وذلك بدعوى أنه يحمل الجنسية التركية ٠

وأغرب ما فى الأمر أن جريدة كوكب الشرق التى كان يرأس تحريرها الدكتور أحمد ماهر كانت الجريدة الوحيدة التى لم تنشر كلمة رثاء فى الفقيد أحمد عبد الحى كيرة الذى أنقذ أحمد ماهر من حبل المشنقة ! ٠



وقبل أن أختتم هذا المدخل الذى طال أكثر مما ينبغى أحب أن أشير الى رؤوس الموضوعات التى ضمنها الجزء الأول والثانى من سنوات ما قبل الثورة حتى تكون حلقات البحث متصلة أمام القراء الأعزاء ٠

أشير الى أن الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة قد تحدث عن صدقى باشا وسنوات حكمه الرهيبة وحادث البدراوى وما أعقبه من استقالة الوزارة وصحافة الشعب التى أسقطت ديكتاتورية اسماعيل صدقى والمقـــالات التى دفعت بكتابها الى السجون وانهيار نظام اسماعيل صدقى من الداخل وكيف أن صدقى باشا كان أول حاكم يرتكب جريمة اعتقال المرأة فى مصر ويأمر باعلان حالة الطوارىء ليمنع تأبين عمر المختار ٠

وقد تحدثنا فى الجزء الأول من سنوات ما قبل التورة عن تسليم واحة جغبوب وعن دور الكلمة والفكرة والشعر والزجل فى اســـقاط ديكتاتورية اسماعيل صدقى كما تحدثنا عن وراثة عبد الفتاح يحيى باشا الساعد الأيمن لصدقى باشا لحزب الشعب والوزارة وكيف انقلب الســـاعد الأيمن لصدقى باشا على صدقى باشا نفسه ٠

كما تحدثنا عن اتصال الوفد بالانجليز والسراى لاستبدال عبد الفتاح يحيى بتوفيق نسيم ٠

وفى نفس الوقت خصصنا فصولا عديدة عن « اســـــماعيل صدقى وعبد الفتاح يحيى ووزراؤهما فى قفص الاتهام » وقضاة مصر ومحاموها مفخرتان

لمصر كما تحدثنا عن شيخ المحامين ابراهيم الهلباوى وجورج فليبيدس منشىء البوليس السياسى فى مصر ·

وقد خصصنا الباب الرابع من الجزء الأول من سنوات ما قبل الثورة عن مقدمات ثورة ١٩٣٥ وأحاديثنا مع زعماء تلك الثورة وعن القمصان الزرقاء والخضراء وقد أتحنا الفرصة لكل شباب الوفد ومصر الفتاة لابداء الرأى فيما حدث فى تلك الفترة ·

أما الفصل الخامس فكان عن « العقاد يفتح النار على النحاس ومكرم ومعركة التمهيد للمفاوضات المصرية والبريطانية وبداية معركة الانتخابات والانقسامات الداخلية ، كما تحدثنا فى هذا الفصل أيضا عن الثورة الفلسطينية وصداها فى مصر وخصصنا الباب السادس والسابع والثامن لفصول عديدة عن الملك فؤاد ومجلس الوصاية الذى حكم مصر بعد وفاة الملك فؤاد وثورة الجهاد عام ١٩٣٥ واجبار الشباب زعماء البلاد على الاتحاد فى جبهة واحدة والغاء دستور ١٩٣٦ واعادة دستور ١٩٢٣ ووزارة المائة يوم التى ألفها على ماهر ·

أما الجزء الثانى من سنوات ما قبل الثورة فقد خصصناه لانتخابات ١٩٣٦ ووزارتى النحاس باشا الثالثة والرابعة والصراع بين القصر والوفد ووزارة محمد محمود باشا والانشقاق الذى حدث فى الحزب الوطنى بسبب اشتراك رئيسه حافظ رمضان فى وزارة محمد محمود باشا ·

وفى هذا الجزء تحدثنا بافاضة عن مصر والقضية الفلسطينية ، مصر وقضية الوحدة العربية وعن أول مؤتمر نسائى دولى فى القاهرة برئاسة السيدة هدى شعراوى لنصرة القضية الفلسطينية وشارك فيه ممثلات عن المرأة فى كثير من الأقطار العربية والاسلامية ··

وقد حرصنا فى هذا الجزء على أن نهتم ببعض القضايا الاجتماعية والفنية مثل معركة توفيق الحكيم مع المرأة المصرية وادعاء أحدهم الزواج من أم كلثوم وقضية هذا الادعاء فى المحاكم الى جانب قضية الراقصة امتثال فوزى وعلاقتها بالامتيازات الأجنبية فى مصر ·

وفى الأبواب : الخامس والسادس والسابع والثامن من الجزء الثانى أفضنا فى الحديث عن الأزمة السياسية التى تعلقت بمزرعة الجبل الأصفر وعن عزيز المصرى مفجر الأزمات وعن المعركة العنيفة التى خاضها محمد محمود باشا ضد الأمراء والنبلاء بسبب منع أحد الباشوات الفلاحين من دخول نادى محمد على كما تحدثنا بافاضة عن العقبات التى وضعها على ماهر باشا رئيس الديوان الملكى ضد محمد محمود باشا رئيس الوزراء وقتئذ وكيف تمكن على ماهر باشا من أن يخلف فى رئاسة الوزارة محمد محمود باشا ·

وقد تحدثنا أيضا فى هذه الأبواب عن اقالة طلعت حرب من رئاسة بنك مصر ارضاءا للسراى ٠

ثم تحدثنا بافاضة عن الحرب التى بدأت بين الانجليز وبين على ماهر وعن المعارك بين السعديين والأحرار الدستوريين حول رئاسة مجلس النواب وعن هجوم الوفد على الانجليز وعلى على ماهر باشا ٠

وقد حرصنا فى الجزء الأول كما حرصنا فى الجزء الثانى كما حرصنا فى الجزء الثالث على نشر كل الآراء التى وصلتنا حول ما نشرناه عن سنوات ما قبل الثورة حتى ولو كانت هذه الآراء تحمل الينا الانتقادات المرة بل تحمل العديد من الشتائم والسخائم ٠

لقد أردنا لأول مرة أن يكتب الشعب تاريخه بنفسه وأن يشارك أبناؤه فى التعليق على كل ما يريدون التعليق عليه فيما يتعلق بأحداث التاريخ ٠

وننشر فى هذا المدخل مجموعة من الوثائق تنشر للمرة الأولى بل أكاد أجزم أنها لم تر النور من قبل الا فى هذا الكتاب بل ويمكن أن نقول أنه قد لا يوجد منها نسخة أخرى ضمن وثائق قصر عابدين ٠

لقد كانت تلك الوثائق أجمل هدية تلقيناها من المستشار أحمد سميح طلعت وزير العدل السابق رحمه الله ونجل عبد الوهاب طلعت باشا رئيس الديوان الملكى بالانابة فى فترة من أحلك فترات التاريخ فى مصر ٠

عبد الوهاب طلعت الذى أصر الانجليز على اخراجه من الديوان الملكى لأنهم كانوا يجدون فيه عدوا شديد المراس وقد انصاع فاروق لارادتهم فأخرجه من الديوان ٠

وفيما يلى الوثائق الهامة التى يسعدنا نشرها للمرة الأولى ونحتفظ بحقوق نشرها ٠

أولا : مذكرات عن أخطاء ارتكبها النحاس باشا فى وزارته الرابعة [١٩٣٧] مقدمة الى الملك من عبد الوهاب طلعت باشا وبخطه :

١ ــ **تعمد تغيير يمين الضباط** وقت حفلات التتويج على وجه من شأنه أن يزج بالجيش فى الشئون السياسية الداخلية وعدم عرض صبغة اليمين الا وقت تأديتها لوضع جلالة الملك أمام الأمر الواقع ٠

٢ ــ **عدم رعاية الحق الدستورى لجلالة الملك** فى تعيين الوزراء وتجاهل واجب اللياقة ومقتضيات العرف عند تشكيل الوزارة باختياره الوزراء واعدادهم فى منزله استعدادا للتشرف بمقابلة جلالة الملك قبل أن يعرض أسماءهم على جلالته مبدئيا للموافقة عليها فلما لم يوافق جلالة الملك على أحد الأسماء شطبه رئيس الوزارة بنفسه من جوابه المرفوع للسدة الملكية وانتهى الأمر على ذلك

حاول بطرف لا تتفق مع حسن الكياسة حمل جلالة الملك على تعيين هذا الإسم وزيرا فلما لم يفلح ألح فى تعيينه وكيلا برلمانيا كما كان فوافق جلالة الملك مجاملة لرئيس حكومته •

٣ ــ **مجلس الدفاع الأعلى :**

لما عرض على العتبات الملكية مشروع القــــانون الذى أقره البرلمان خاصا بانشاء مجلس الدفاع الأعلى وهيئة أركان الحرب ــ هذا المشروع الذى لقى قبل تقديمه للبرلمان معارضة مبدئية ومناقشة طويلة من مجلس الوصــــاية للوزراء حرصا على حق جلالة الملك بصفته القائد الأعلى للجيش ــ لم يشأ جلالة الملك رفض توقيعه فى الوقت الذى أولى فيه رفعة النحاس باشا غالى ثقته فشرفه مولاى بالتوقيع السامى وأمر أحد رجال حاشيته بالاتصال برفعة النحاس باشا وابلاغه الرغبة السامية فى تعيين كبير الياوران عضوا فى هذا المجلس (وقد جاء فى المادة الثانية أنه يجوز أن يضم الى هذا المجلس عضوا أو عضوان بمرسوم ويكون التعيين لمد سنتين) •

ومع أنه أبلغت هذه الرغبة السامية الى رفعته يوم تشكيل الوزارة فى سراى القبة العامرة وذكر مرة بها فانه لم يتقدم بشىء للآن •

عدم احاطة جلالة الملك بأعمال مجلس الدفاع :

٤ ــ جلالة الملك بحكم كونه القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية يجب أن يحاط علما بكل شىء يتعلق بالجيش ومع أن جلالته طلب الى النحاس باشا أن يحيطه بكل ما يعرض على مجلس الدفاع الأعلى الا أن السراى لا تعلم من أمر هذا المجلس الا ما تنشره الجرائد المحلية ومع تذكير رفعته بذلك غير مرة فانه لم يعمل على تحقيق هذا الطلب •

عدم ابلاغ جلالة الملك المسائل الهامة فى الوقت المناسب :

٥ ــ اصدار قرارات من مجلس الوزراء فى مسائل هامة ونشرها فى الجرائد ومضى بضعة أيام دون تبليغها لجلالة الملك مما حدا بجلالته أن يبعث بكبير أمنائه الى رفعة النحاس باشا لتوجيه نظره الى ذلك كما حدث فى مسألة مؤتمر البحر الأبيض المتوسط •

٦ ــ **عدم رعاية حق جلالة الملك فى رياسة مجلس الوزراء** وذلك بنظر مسائل كثيرة غير مستعجلة يوم الجلسة لم تكن واردة فى الجدول رغم التحدث مرارا مع رفعة الرئيس بأن يرسل المسائل قبل نظرها بثمان وأربعين ساعة

وتوجيه نظر وزير المالية من جلالة الملك شخصيا الى ذلك لكى يتسنى لجلالته استعمال حقه فى رياسة المجلس عند وجود مسائل هامة من ذلك عدم تبليغ تقرير لجنة الاصلاحات فى الحجاز المقدم للوزارة فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٧ الا يوم نظر هذه المسألة بالمجلس في ١٩٣٧/١٠/١١ وبعد أن طلبه من رفعة الرئيس ٠

٧ ـ القمصان الملونة :

تقدمت شكاوى الى جلالة الملك من جهات متعددة عن خطر أصحاب القمصان واعتداءاتهم على حرية النـاس وأمنهم وأن وجودهم لا يتفق وأحكام الدستور وأنه لو ظلت حالهم كما هى الآن فسيكونون شرا مستطيرا على البـلاد ٠

ولما أشار جلالة الملك على رئيس حكومته بحل الفرق الوفدية وأطلعه على القانون الذى سن فى انجلترا مهد الديموقراطية وأعرق الأمم الدستورية باسم Public îrder Bill فبـدلا من العمـل على تحقيق هذه الرغبة التى قصد بها وقاية النظام الاجتماعى من حوادث الشغب ذهب رفعة النحاس باشا فى احدى خطبه الى امتداح هذه الفرق والدفاع عن كيانها ٠

مسألة المهندس البحرى وانكار حق الملك فى تعيين موظفى حاشيته :

٨ ـ تصرفه تصرفا أخطأه التوفيق فى مسألة المهندس البحرى باستصداره قرارا من مجلس الوزراء فيها قبل أن يتم التفاهم على ما أثير حولها من مناقشة مع ان هذا المهندس عين فعلا فى وظيفته من ١٩٣٦/١٠/١٠ فلم تعرض مسألته على اللجنة الحكومية الا فى ١٣ يوليه سنة ١٩٣٧ ولم يعرض قرار اللجنة على مجلس الوزراء الا فى ٢٣ سبتمبر سنة ١٩٣٧ وحسبك هذا دليـلا على أن المسألة لم تكن من الاستعجال بحيث لا يمكن ارجاؤها الى أن يتم التفاهم عليها بسبب ما وجه نظرهم اليه من سابقة عرضها على مجلس الوصاية الموقر صاحب الحق فى ذلك وموافقته على التعيين ٠

وتلكؤه فى تنفيذ ما طلبه جلالة الملك من أخذ رأى لجنة قضايا الحكومة فى ذلك وفى تبليغ رأى اللجنة ٠

وظهر من سير المناقشات التى دارت مع رفعته الميل الى انكار الحق المخول لجلالة الملك فى تعيين موظفى حاشيته وفى تجاهل مدى المرسوم الصادر فى ٨ فبراير سنة ١٩٢٥ رغم أنه أصبح مصطلحا دستوريا فى كل الوزارات التى تعاقبت على الحكم ومنها وزاراته الثلاث الأولى ٠

٩ ـ **مسألة تعيين دولة رئيس الديوان** وموقف رئيس الحكومة من ذلك فى البداية والنهاية مما هو قريب للأذهان وتحدثه الى وفدى المنيا والقليوبية بأحاديث لا تتفق وما يجب من رعاية لجلالة الملك ٠

١٠ ـ **مسألة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ** وعدم رعايته لحق جلالة الملك فى ذلك واخلاله بقواعد تمتبل الكفايات فى المجلس رغبة فى الاكثار من أنصاره بدون رعاية للكفايات مع أن حكمة تعيين الأعضاء فى مجلس الشيوخ هى لرعاية هذا الغرض ٠

١١ ـ **مسألة الرتب والنياشين** ورغبة رئيس الحكومة فى الحد من سلطة جلالة الملك التى يتمتع بها بموجب الأوامر المعمول بها والتى لا تتنافى مع قواعد الدستور ٠

١٢ ـ **تجاهل نظام التشريفات فى عيد الفطر** وذلك باصدار تعليمات للمديرين والمحافظين بعدم حضورهم هم والأعيان خلافا لما جرت عليه التقاليد من قبل ٠

١٣ ـ **تعمد الصلاة فى مساجد غير التى يتوجه اليها جلالة الملك** واحاطة ذلك بمظاهر لا تتفق وواجبات اللياقة ٠

١٤ ـ **تعمد عدم الحضور ليلة القدر** هو والوزراء مع انهم دعوا الى ذلك وتأجلت جلسة البرلمان الى الساعة التاسعة لهذا الغرض ٠

١٥ ـ **اخراج العمال يوم تشريف جلالة الملك عاصمة ملكه ويوم افتتاح** البرلمان مسلحين بأدوات من المصالح الحكومية التابعين لها بقصد الاعتداء على كل من يهتف بحياة جلالة الملك دون النحاس باشا ٠

١٦ ـ **اصدار أوامر للبوليس بتشتيت كل مظاهرة** يكون الهتاف فيها قاصرا على جلالة الملك وعدم التعرض للمظاهرات التى تهتف للنحاس باشا ٠

١٧ ـ **الاكثار من القاء الخطب والتشدق فيها بسلطة الأمة** والدستور فى غير مناسبة بقصد بث **شعور خبيث فى الجمهور** ضد جلالة الملك ٠

١٨ ـ السير بالأداة الحكومية الى الاستئثار بالحكم ٠

ثانيا ـ ملخص

مسألة الصلاة فى الأزهر

(فى يوم الجمعة التالى ليوم مباشرة جلالة الملك سلطته الدستورية)

لما كان اليوم التالى لليوم الذى يحلف فيه جلالة الملك اليمين الدستورية قبل مباشرة سلطته هو يوم جمعة رؤى أن يؤدى جلالته صلاة الجمعة فى جامع كبير له تاريخ مجيد كالجامع الأزهر حيث يخطب الأستاذ الأكبر خطبة الجمعة المناسبة للحال كما يجرى فى المساجد التى يغشاها جلالة الملك لتأدية فريضة الجمعة ٠

فما كان من رفعة النحاس باشا الا ان أبدى معارضة فى ذلك بحجة ان الصلاة فى الأزهر عقب حفلة التوليــة من شأنهــا صبغ هذه الحفلة بالصبغة الدينية والأشعار بأنها تتمة لأجراءات التولية خصوصا بعد المقدمات التى ذكرت فى الجرائد بصدد اقامة حفلة دينية لهذا الغرض ٠

وطلب رفع التماسه رجاء ان يعدل جلالة الملك عن الصلاة فى الأزهر فى هذا اليوم منعا لكل تأويل وقال ان اجابة جلالة الملك رجاءه هذا فيه شد لأزره وتقوية لحكومته وفت فى عضد المعارضة والا فانه اذا أصر جلالة الملك على الصلاة فى الأزهر فانه يضطر للتخلى عن الحكم قبل ان تتم حفلات التولية ٠

ولما سئل رفعته اذا كان له اعتراض على الصــلاة فى جامع عمرو بدلا من الأزهر كان رده ان جامع عمرو له نفس المعنى الدينى ولذلك فانه يرجو اختيار مسجد آخر غير هذين الجامعين وأشيع وقتئــذ أنه طلب أن لا يكون الخطيب شيخ الجامع الأزهر ٠

وكان جلالة الملك لايزال فى أوروبا فرأى بحكمته السامية ارضاء لرئيس حكومته ان يبلغه بواسـطة أحد كبـار حاشيته انه مع عدم اقتنـاعه بوجاهة الاعتراض على الصلاة فى الأزهر فان جلالته اكراما لخاطر رئيس حكومتــه واجابة لرغبته قد رأى ان تكون الصلاة فى جامع الرفاعى ٠

وقد طلب رفعة النحاس باشا ان يطلع على الخطبة التى سيلقيها الخطيب فأجيب الى طلبـــه مع ان جامع الرفـاعى بمستخدميه تحت اشراف الأوقاف الملكية دون غيرها وهذا يدل دلالة قاطعة على مبلغ التدخل غير اللائق من جانب رئيس الحكومة فى هذا الأمر وكيف ســاير جلالة الملك رئيس حكومته فى رغباته الى أبعد حد ٠

● ● ●

ثالثا : البرقية المرسلة الى سعادة نشــأت باشا لتبليغ الرسالة الملكية الى جلالة الملك جورج (١٨ يونيو ١٩٤٠) ٠

حسن نشأت باشا : الرسالة البرقية الآتية ترفعونها بنفسكم الى جلالة ملك بريطانيا من قبل جلالة مولانا الملك مع رسالة شفوية من جلالته تعبر عن أصدق التحيات وأخلص التمنيات لجلالة الملك جورج السادس ٠

« طلب سفير جلالتكم عند مقابلتى اليوم احداث تغيير عاجل فى الوزارة الحاضرة وصحب هذا الطلب بعبارات تهديدية وخارجة عن حد اللياقة ٠ وانى مع تقديرى لظروف بريطانيا العظمى وتمنياتى الصادقة لخيرها أجد من الصعب أن أسلم بطلب كهذا فيه تدخل صريح فى طريقة حكم البلاد وفيه أكبر المساس بالحقوق التى طالما ناضلت من أجلها بلادى وسلمت بها بريطانيا العظمى فى المعاهدة التى عقدت بينها وبين مصر ٠

على ان الخطة الودية التى اتخذتها حكومتى فى الظروف الحاضرة وأيدها البرلمان بمجلسيه تعبر أصدق تعبير عن روح الشعب المصرى بأكمله كما أن حكومتى تمضى بكل اخلاص فى تنفيذ ما تقتضيه المعاهدة بما يتفق ومصلحة البلدين ٠

ولا يخالجنى شك فى أن جلالتكم ترون أن ليس من مصلحة بريطانيا نفسها أن تظهر فى مصر بتدابير من شأنها دفع البلاد الى قلاقل لاتعرف نتائجها٠

ولقد كان بودى لو أن مصر تمكنت من عهد بعيد من اعداد جيش عظيم كامل العدة يكون عاملا ذا أثر فى الحرب الحاضرة ٠

ويسرنى أن أتلقى من جلالتكم ما يؤيد حسن العلاقات الودية ويتفق مع المساعدات التى تبذلها مصر لبريطانيا عن طيبة خاطر ٠

واغتنم هذه الفرصة لأؤكد لجلالتكم عظيم اخلاصى وثابت مودتى ٠

رابعا : البرقية الواردة من نشأت باشا الخاصة برفع رسالة جلالة مولانا الملك الى جلالة الملك جورج ٠

لندرة فى ١٩ يونيه ١٩٤٠ ٠

حضرة صاحب المعالى رئيس ديوان جلالة الملك ــ القاهرة ٠

عملا ببرقيتكم الصادرة فى ١٨ من الشهر الحالى قد قابلت جلالة الملك جورج مدة خمس وعشرين دقيقة وكان ذلك فى الساعة الرابعة بعد ظهر اليوم فى بكنجهام ٠

وقد أبلغت جلالته أمانى حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، له ولجلالة الملكة ، كما أبلغته التأكيدات الخاصة بصدق معاونة مصر لحليفتها وسلمت جلالته نصا كاملا للرسالة لأنى لم أستطع أن أنتظر اجابتكم على برقيتى المرسلة صباح اليوم ٠

ولما قرأ جلالة الملك الرسالة بأكملها أمامى استأذنت فى شرحها اجمالا ٠

وقال جلالته اننا كنا دائما أصدقاء نعمل سويا وأنه يجب أن نكون كذلك فى هذه الحالة الخاصة ٠

وبعد حديث طويل عن حالة مصر وعن الحالة الدولية قال جلالته عند انصرافى :

« سأرسل برقية الى جلالة الملك فاروق ولكم أن تبلغوه تمنياتى وأن تقولوا له انى سأقضى برسالته الى حكومتى وانى أتعشم أن تظل المعاونة الوثيقة قائمة بين بلدينا » ٠

ومما يهمكم معرفته اني ألححت لدى جلالته على ترك مسألة اعلان مصر للحرب جانبا الى اليوم الذى يتوغل فيه الايطاليون فى البـلاد لأن المصريين يوقنون عند ذاك أنهم يحاربون فى سبيل قضيتهم الشخصية أما ان دفعت مصر الى اعلان الحرب قبل الأوان فان المصريين قد يذهب بهم الظن الى أنهم يحاربون فى سبيل القضية الانكليزية وحدها ٠

تقبلوا تحيـاتى

السـفير

خامسا ــ مذكرة

بشأن مقابلة عبد الوهاب طلعت باشا

لحضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا

بكفر عشما ، فى يوم الأربعاء ٢٦ يونيه ١٩٤٠

توجهت لمقابلة رفعة مصطفى النحاس باشا ، بكفر عشما ، فى السـاعة الخامسة والنصف من بعد ظهر يوم الأربعاء ٢٦ يونيه ١٩٤٠ ٠

ولما اجتمعت به وذكرت له كيف ان رأيه يختلف اختـلافا بينا عن آراء بعض الأحزاب الأخـرى ، وسـألت رفعتـه عن اقتراحاته من الوجهـة العملية ، فأجاب :

اذا أخذ بفكرة الوزارة المحايدة ، يكون العمل كما يأتى :

١ ــ تتألف الوزارة ، رئيسا وأعضاء ، من محايدين ٠

٢ ــ هذه الوزارة يرضى عنها جميع الأحزاب أو من يرغب من الأحزاب ٠

٣ ــ يسند هذه الوزارة من يرغب فيهـا من الأحزاب ، ويداومون الاجتمـاع لمساعدتها فى تصريف الأمور وفى مراقبتها ٠

٤ ــ تمهد الوزارة للانتخابات الحرة ٠

ولا بأس من ترك البرلمان فى عطلة من غير اجتماع الى الوقت الذى يرغب فيه فى اجتماع البرلمان ، فيحل مجلس النواب عندئذ وقبل اجتماع البرلمان ٠ وعلى أى حال يحصل الحل قبل بداية الدورة المقبلة بشهرين ٠

٥ ــ الوزارة المحايدة وكيف تشكل

رئيس الوزارة ، يصح ان يكون سعادة سيف الله يسرى باشا ، لأنه قد يرضى على ما أعلم بعض الأحزاب ٠

وسألت رفعته : « اذا ما رؤى تكليف رفعتكم بتأليف الوزارة ، فما رأى رفعتكم فى ذلك ؟ » • فأجاب :

مع شكرى الوافر على هذه الثقة ، فانى أسمح لنفسى بالاعتذار عنها للأسباب الآتية :

أولا : لأنى أقصد حقيقة الى وحدة الأمة فى هذه الظروف الدقيقة ، ولا يتيسر الوصول الى هذا الغرض بكونى أتولى الوزارة لأن فى هذا التكليف اغضاب لبعض الآخرين من الأحزاب ان لم يكن لجميعهم •

ثانيا : لأنى لا أستطيع العمل فى الظروف الحاضرة مع أدوات الحكم (وأقصد الموظفين الذين تركزت أداة الحكم فيهم فى اقامة هذا الانقلاب من وقت اقالتى الى الآن فى جميع المصالح العمومية برفت كل من كان يعتبر ان ميوله وفدية أو انه يمت الى بصلة قرابة أو نسب أو مصاهرة أو بمبدأ وفدى ، واحلال غيرهم محلهم ، أو بترقية الآخرين ترقية استثنائية وسيلة لكسب معونتهم لمن خلفونا فى الحكم وبغضهم لنا ، أو بركن الآخرين من الفريق المنقول بأنه منسوب لنا واحتضان غيرهم ، أو بنقل الفريق الأول من المراكز الهامة واحلال غيرهم محلهم ••• الخ) •

وفى هذه الظروف تكون مهمة الحكم على شاقة وغير مجدية • ولا أريد كما قلت فى اجتماع قصر عابدين ، ان احدث انقلابا فى الظروف الحاضرة ، حتى أستطيع الحكم مع رجال يخلصون لى وللملك وللوطن ، لأنى ان أقدمت على هذا الانقلاب أبعدت عنى جميع الأحزاب تقريبا ، فضلا عن ان حالة الحرب التى هى على الأبواب لا تتطلب ذلك •

فمن الحكمة اذن ، ان يتولى الأمر وزارة محايدة كما قلت ، وهى تستطيع ان تعمل مع هذه الأداة ، أى اداة الحكم ، بقدر الامكان ، الا ما تأخذ عليه اخلاله بوظيفته فى عمل هذه الوزارة المحايدة معهم • وبذلك يكون الجميع مطمئنين الى العمل معها لمصلحة البلاد •

ولما طلبت الى رفعته رأيه فيما اذا رأى مولاى ان لا مندوحة من تكليفه بالوزارة ، أجاب رفعته :

اذا كنت أوافق ، سأستسمحه فى عمل كل التغييرات - (كان الملك دخل فى الوسط) • ثم قال ، انه فى خدمة مولانا على الدوام •

سادسا : محضر مجلس الوزراء بجلسته المعقودة فى ١٩ سبتمبر ١٩٤

عقد المجلس برياسة حضرة صاحب الدولة حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية والخارجية ، بديوان الرياسة فى يوم الخميس ١٩ سبتمبر سنة ١٩٤٠ الساعة الواحدة بعد الظهر ، وبحضور جميع حضرات أصحاب المعالى الوزراء ٠

بيانات دولة الرئيس بعد مقابلاته للسفير البريطانى والجنرال ولسون :

ذكر دولة الرئيس انه علم فى يومى ١٧ و ١٨ سبتمبر الجارى من السفير البريطانى والجنرال ولسون أن الايطاليين قد استولوا على السلوم وسيدى برانى ٠ وان هذه خطة وضعتها القيادة العليا البريطانية لاستدراجهم من طرابلس والتمكن من ضربهم وايقاع الخسائر بهم ٠ وقد نجحت هذه المناورة البريطانية كما قدر لها عند وضعها ٠ فقد وصل الى سيدى برانى حوالى ٧٠ ألف ايطالى بمعداتهم الحربية فتلقاهم هناك الاسطول البريطانى والطائرات البريطانية بنار حامية فكانت خسائر الطليان فادحة ٠ وهم الآن داخل الحدود المصرية وبينهم وبين مراكزهم الأصلية فى طرابلس التى يستمدون منها الماء والذخائر والمدد مسافة تزيد على ١٢٠ كيلومترا تهددها الطائرات والأساطيل البريطانية فى كل وقت ٠

وقال دولته أن السفير والجنرال ولسون كانا فى حالة عظيمة من الغبطة والتهلل والتفاؤل بسبب النتائج التى تمت للآن ٠ حتى ان السفير نفسه لم يستطع ان يكتم هذه الحالة عند خروجه من دار الرياسة فاستدعى الصحفيين وأطلعهم على ما يشعر به هو والجنرال ولسون من الغبطة والسرور لنجاح المناورة البريطانية ٠ كما ذكر دولته انه علم من السفير ان قطعا كبيرة من الأسطول البريطانى قد انتقلت من بحر الشمال الى البحر الأبيض المتوسط فتضاعفت قوة أساطيل الحليفة فى هذا البحر ٠ بل لعل البحر الأبيض لم يشهد فيما مضى مثل هذه القوات البحرية الكبيرة ٠

وعلم دولته كذلك ان ذهاب السفير الى السويس فى الاسبوع الماضى لم يكن لصيد السمك كما اذيع فى حينه وانما كان لاستقبال عشر سفن بريطانية وصلت فى حراسة قافلة بحرية وكانت كلها ملأى بالجنود والذخائر ٠ فقد وصل حوالى ٣٠ ألف جندى وكان من ضمن السفن سفينة كبرى حمولتها ٣٢ ألف طن ٠

وهنا ذكر دولته أنه بالاتفاق التام بين السلطات المصرية والبريطانية العسكرية قد سحبت القوات المصرية من مرسى مطروح الى منطقة خلفية وصلت محلها بعض القوات البريطانية التى وصلت آخيرا ٠

بيانات دولة الرئيس بعد مقابلته للدكتور أحمد ماهر باشا :

ذكر دولته ان الدكتور أحمد ماهر باشا قابله صباح اليوم وتقدم اليه بطلبين :

الأول : ان يوافق على عقد البرلمان فورا نظرا للحوادث التى جدت على حدود مصر الغربية باستيلاء الايطاليين على سيدى برانى ٠

الثانى : ضرورة بحث ما اذا كان قد آن الآوان لدخول مصر الحرب تنفيذا لقرار البرلمان بعد ما توغل الايطاليون فى الأراضى المصرية مسافات بعيدة ٠

وقال دولته انه لم يوافق على الطلب الأول لأن الحوادث التى يشير اليها الدكتور ماهر باشا هى باعتراف الانجليز أنفسهم مجرد مناورة لاخطر فيها على مصر والمناورات كثيرة فى الحروب فلا معنى لدعوة البرلمان عند وقوع كل مناورة ٠

وفيما يختص بالطلب الثانى صرح دولته انه يرى انه لم يحن الوقت بعد لتنفيذ قرار البرلمان الذى يشير اليه الدكتور ماهر باشا ٠ اذ لم يجد جديد يستدعى الرجوع الى المجلس بشأنه فضلا عن أن الاجماع معقود على ضرورة تجنيب مصر ويلات الحرب وكوارثها ما استطعنا الى ذلك سبيلا ٠

مناقشة موقف مصر ازاء الحرب :

ثارت فى المجلس بعد ذلك مناقشة طويلة حول ما يجب ان يكون عليه موقف مصر ازاء التطورات الأخيرة التى وقعت فى الصحراء الغربية ٠

وأسفرت المناقشة عن رأيين مختلفين متعارضين :

ـ رأى يقضى بأن الوقت قد حان لان تتخذ الحكومة قرارا حاسما بدخول الحرب الى جانب الحليفة بعد أن توغل الطليان فى الأراضى المصرية ١٢٠ كيلومترا ٠

ـ ورأى يقضى بانه ليس من مصلحة مصر الآن ان تعلن انها فى حالة حرب مع ايطاليا لأن ما حدث هو مجرد مناورات حربية باعتراف الحليفة نفسها٠

تكلم فى تأييد الرأى الأول أصحاب المعالى محمود فهمى النقراشى باشا ومحمود غالب باشا والأستاذ ابراهيم عبد الهادى بك وعلى أيوب بك وأحمد عبد الغفار بك ٠

وتكلم فى تأييد الرأى الثانى دولة الرئيس وأصحاب المعالى محمد حلمى عيسى باشا ومحمود فهمى القيسى باشا ومحمد حافظ رمضان باشا ومحمد حسين هيكل باشا والأستاذ عبد المجيد ابراهيم صالح بك ٠

تتلخص حجج أنصار الرأى الأول فى ان على مصر واجبين :

— واجب تحتمه المعاهدة وهو يقضى بأن تقـدم مصر داخل حدودها كل المساعدات الممكنة التى تطلبها الحليفة منها فى وقت الحرب · وقد أدت مصر هذا الواجب على أكمل وجه باعتراف الحليفة نفسها ·

— وواجب يحتمه الشعور الوطنى وهو يقضى بأن تنهض مصر للحرب ندافع عن أراضيها اذا ماهجمها عدو مغير · وقد أظهرت حوادث الاسبوع الأخير ان الطليان (رغم تصريحات موسيلينى فيما يختص بنياته السلميه نحو مصر واليونان وبقية ممالك البحـر الأبيض) قد توغلوا فى الأراضى المصرية حوالى ١٢٠ كيلومترا واحتلوا السلوم وسـيدى برانى · ابلغ عدد قواتهـم المغيرة سبعين ألفا أو يزيدون · وان هذه حالة لايجوز ان تعتبر مجرد مناورة حربية · اذ هى فى الواقع غزو متعمد لمصر · والعهد بالمناورات ان تكون القوات فيها قليلة العد وتكون المسافات فيها قصيرة ترتد منها القوات المغيرة الى مواقعها الأصلية بعد اتمام مهمتها · وليس الأمر كذلك فى الحالين · واذا كان الانجليز يذكرون ان هذه مناورة دبروها فقد تنقلب عليهم هذه المناورة والحرب سجال· انما الواقع الذى لاشك فيه ان الطليان قد توغلوا مسافة ١٢٠ كيلومترا فى الأراضى المصرية فليس من المعقول ولا من المقبول والحـالة هذه ان يقع ذلك الاعتداء ونترك الانجليز يتولون وحدهم الدفاع عن مصر ويظل المصريون واقفين مكتوفى الأيدى كأن شيئا خطيرا لم يقع ولا يعنى مصر فى كثير أو قليل· واذا كانت مصر لاتتخذ قرارا حاسما الآن وتهب للدفاع عن أراضيها مع جيوش الحليفة وتدخل الحرب بعد ان توغل الطليان فى الأراضى المصرية هذه المسافات البعيدة ، فمتى تدخل مصر الحرب تنفيذا لقرار البرلمان واجابة لدوافع الشعور الوطنى ؟ وما هى النقطة أو المنطقة التى عندها تدخل مصر الحرب وتشترك فى شرف الدفاع عن أراضيها ؟ وعلى كل حال يجب الآن دعوة البرلمان وعرض الموضوع عليه حتى تخلى الوزارة نفسها من اسئولية ·

وزاد أنصار هذا الرأى على ذلك قولهـم بضرورة توحيد القيـادة فى الجيشين المصرى والانجليزى ، حتى يأخذ الجيش المصرى مكانه فى نظـــام الدفاع · وقولهم بأن سحب القوات المصرية من مرسى مطروح الى نقطة خلفية وراء خط مرسى مطروح — سيوه قد تم من غير علم مجلس الوزراء ، مع ان المجلس قد سبق ان أقر بقاءهم هنـــاك · وتساءلوا من الأسباب المبررة لهذا الاجراء الذى فوجئوا به فى هذه الجلسة مفاجأة ·

فأجاب معالى وزير الدفاع الوطنى ان نقل القوة المصرية من مرسى مطروح كان بناء على تفاهم واتفاق بين السلطة العسكرية البريطانية والسلطة العسكرية المصرية اذ رئى من المصلحة انشاء خط دفاع ثان وراء خط مرسى مطروح —

سيوه فى منطقة الضبعة استكمالا لوسائل الدفاع عن مصر كما رئى تعزيز القوة المصرية الموجودة الآن فى سيوه بالقوة الخفيفة الميكانيكية الموجودة الآن فى القصابة • وقد صدر الأمر بهذه التعديلات كلها بناء على اقتراحات المؤتمر الحربى الذى عقد فى الوزارة بحضور ممثلين عن الجيش المصرى والجيش الانجليزى • وقال دولة الرئيس ان مسألة توحيد القيادة ستتم حتما اذا استقر الرأى على دخول مصر الحرب • وأكد دولته ان القيادتين فى الوقت الحاضر متفقتان أتم الاتفاق على كل التفاصيل •

هذا وتتلخص حجج أنصار الرأى الثانى فى ان المصلحة تقضى بضرورة التريث وعدم استعجال الحوادث مادام ان الحليفة نفسها تؤكد ان ما حدث للآن ان هو الا مجرد مناورات عسكرية طبقا لخطة موضوعة وليس من شأنها ان تغير الموقف أو تهدد مصر بأى خطر • وللانجليز مصلحة كبرى فى الدفاع عن امبراطوريتهم وفى طلب المصونة من مصر عند الحاجة • وهم أدرى بالموقف منا فلا معنى لأن ننزعج مصر أو تتسرع فى اتخاذ أى قرار بينما الانجليز مطمئنون ومغتبطون بما تم الآن • واذا كانت ايطاليا لم تعلن الحرب على مصر واكتفت بتوغل جيوشها كما يعتقد بعضنا ، أو بالنورط فى الدخول فى أرضنا كما تقول الحليفة ، فعلى مصر كذلك ان لا تعلن الحرب على ايطاليا • وان تكتفى بأن تشترك فعلا فى المقاومة والدفاع • اذ ان من أخطر الأشياء أن تعلن مصر رسميا عن خطة عدائية أو شبه عدائية فى هذا الوقت خصوصا والحليفة نفسها لم تطلب ذلك • ومجرد الاعلان يعطى ايطاليا حق الغزو والفتح لبلادنا • وغير خاف ان الجيش المصرى ليس من القوة بحيث يستطيع ان يرجح كفة على كفة أو يغير من مجرى الحوادث • ولكنه مع ذلك (ومصر فى الوضع الحالى) يستطيع ان يخدم شئون الدفاع خدمة كبرى فيحمى المرافق الحيوية والمناطق التى ليست فيها قوات انجليزية وينشر بوجوده الطمأنينة فى البلاد • وهذه كلها مسائل لايستهان بها بل هى ٥٠٪ من الدفاع عن البلاد •

وهنا قال دولة الرئيس ان المقياس الصحيح لقبول أو رفض أى اقتراح هو معرفة النتيجة التى ستترتب على تنفيذه • فأيهما أجدى وأنفع لمصر وحليفتها : دخول مصر الحرب أم بقاؤها بعيدة عن الحرب فى الوقت الحاضر على الأقل ؟؟

هذا هو السؤال الوحيد الذى يترتب على الجواب عليه اصدار القرار • اما ما عدا ذلك من الاعتبارات النظرية أو العاطفية فينبغى ان يشغل مكانا ثانويا • وقال دولته انه سبق فيما مضى ان تحدث مع السفير البريطانى وقواد الجيش والأسطول وسلاح الطيران البريطانيين • واقنعهم بأن دخول مصر الحرب بصفة رسمية ضد ايطاليا فيه خطر عظيم على مصر وعلى الانجليز أنفسهم • ذلك لأن الانجليز فى الوقت الحاضر ينتفعون بموقف مصر الحالى

أكبر منفعة ممكنة . ويتلقون منها أقصى ما يمكن من المســاعدات ، فطرق المواصلات المصرية والكبارى والمرافق العامة كلها سليمة ولم تفكر ايطاليا فى الاعتداء عليها لأنها ليست فى حالة حرب مع مصر واما اذا أدخلت مصر الحرب رسميا فانها تصبح عدوة صريحة لايطاليا وتستطيع الطائرات الايطالية بقنبلة واحدة ان تهدمأو تخرب كبرى كفر الزيات تخريبا ليس فى مصر كلها من يستطيع اصلاحه فينقطع الاتصال بالاسكندرية . ويصبح هذا الثغر ومن فيه فى معزل خطير . وقنبلة أخرى على القناطر الخيرية تشل حركة الرى فى الوجه البحرى . وقنبلة ثالثة على محطة القاهرة قد تحدث من الحرائق فى المخازن وتحدث من التخريب ما تتعطل معه كل المواصلات بين الوجهين البحرى والقبلى. هذا عدا ما يصيب المدن المصرية والآثار والجوامع من تخريب الغارات الجوية . وما قد يصيب المرافق الحيوية العــامة كالمياه والنــور والمجارى من التعطيل الخطير . وماذا تــكون النتيجة ؟ يحدث فى مصر من الاضطراب والشقاء من جراء الحرب وويلاتها ما هى فى غنى عنــه الآن بموقفها الحالى . ثم تحرم الحليفة من كل مساعدة مصرية وتصاب خطط الدفاع بالضربة القاضية . ثم قال دولته ان السفير والمسئولين من رجاله قد اقتنعوا بذلك اقتناعا تاما حتى انهم لم يعاودوا الكلام معه فى هذا الموضوع مرة أخرى .

— فاذا كان الانجليز أنفسهم راضين ومستريحين لبقاء الحالة على ما هى عليه الآن .

— واذا كانوا (وهم حلفاؤنا ولهم السيطرة التـامة على البحار بقوة اساطيلهم) يؤكدون ان ماحصل فى الصحراء الغربية ما هو الا مناورة دبروها لاخراج الطليان من معاقلهم وقواعدهم فى طرابلس واستدراجهم مسافات بعيدة الى سيدى برانى حتى يكون وراءهم خط طويل يتحكم فيه الاسطول البريطانى والطائرات ويصـــبح الطليــان مضــــطرين لأن ينقلوا عليــــه الماء والبنزين والذخائر والامدادات والمؤن — فيصبحوا ويمسوا فى مركز من أحرج المراكز وأخطرها .

— واذا كان الانجليز فوق ذلك كله قابضين على ناصية الموقف، ويقولون بأن فائدتهم من عدم دخول مصر الحرب أكبر وأشمل من دخولهـــا ، فكيف لاعتبارات نظرية أو عاطفيــة لا نعير كل ذلك وزنا ونزج مصر فى الحرب زجا لاخير فيه بل سيكون من شأنه ان يجـر على مصر وحليفتهـا أضرارا جسيمة وأخطارا عظيمة .

لهذه الاعتبارات كلها لايرى دولته داعيا لدعوة البرلمان اذ لم يجد جديد باعتراف الحليفة نفسها وانما هى مناورات عسكرية تحدث الوقت بعد الوقت بين الجيوش المتحاربة . ولا يرى دولته كذلك مصلحة فى اتخاذ أى قرار يكون من شأنه أن يوقع بمصر وحليفتها فى أخطار ومغامرات لا يعلم مداها الا الله .

الى هنا بانت وجهات النظر بيانا واضحا أمام المجلس ، فاقترح دولته أخذ الرأى للانتهاء الى قرار فى هذا الموضوع الحيوى الخطير .

فرأى فريق من حضرات الوزراء ـ وقد بلغت الساعة منتصـــف الثالثة بعد الظهر ـ ارجاء البت فى ذلك الى جلسة تعقد يوم السبت القادم . فوافق المجلس على ذلك ، على ان تعقد الجلسة القادمة فى الساعة الثانية عشر ونصف بعد ظهر يوم السبت القادم .

ورفعت الجلسة .

السكرتير العام لمجلس الوزراء

ويبقى أخيرا لا أخرا ، أن أعلن عجزى عن شـــكر الهيئة العـــامة للكتاب وعلى رأسها الأخ الصديق الفنان د. سمير سرحان وفنانيها واداريها والعاملين فى مطابع تلك الهيئة التى أعطت هذه السلسلة الوطنية القومية كل عناية ، ورعاية واهتمام حتى ظهرت فى ذلك الثوب القشيب الذى دعا القراء الأعزاء للاقبال عليها بلهفة وحماس ، كما أعلن ـ فى نفس الوقت ـ عجزى عن شكر الاخوة والزملاء ، من الصـــحفيين والكتاب الذين اســتقبلوا تلك الســـلسلة استقبالا طيبا وكتبوا عنها عشرات الصفحات فى كل الصحف والمجلات فى مصر ، وفى البلدان العربية الشقيقة ، أما الاخوة ، الأخوات ، القراء ، والقارئات فلن أتقدم اليهم بأى شكر لأنهم هم أصحاب هذه السلسلة ، قراؤها وكتابها ،

والله ولى التوفيـــق ؟

الفصل الثانى

هذه الخطبة تسببت فى اغتيال أمين عثمان باشا

نشير فى بداية هذا الفصل الى آراء للدكتور محمد فريد عبد المجيد حشيش فى بحثه عن « حزب الوفد ١٩٣٦ ـ ١٩٥٢ » ، الذى حصل به على درجة الماجستير فى التاريخ الحديث ، ونعتذر اذا لم يتسع المجال لنشر كل آراء الدكتور حشيش فى رسالته عن علاقة الوفد ببريطانيا لأنه لم يخصص فصلا معينا عن هذا الموضوع ، وانما تحدث عن العلاقة فى عديد من فصول رسالته • يقول د • حشيش وهو يتحدث عن الأزمات التى استحكمت بين الوفد وبين القصر فى الشهور الأخيرة من وزارة مصطفى النحاس باشا ـ أواخر أكتوبر ، وأوائل نوفمبر ١٩٣٧ ـ والتى تردد بعدها أن الملك لابد وأن يقيل وزارة النحاس : « بقيت الورقة الأخيرة ، ولا نستطيع أن نجزم ، هل لعب الوفد بها حقيقة أم اعتقد أنها خاسرة فتجنبها ، أعنى تدخل السفارة البريطانية • فقد أذيع فى بعض دوائر القاهرة ، أن السفارة البريطانية ـ وكانت صلتها قوية بالنحاس ـ قد تدخلت للتوفيق ، ولتضييق دائرة الخلاف وان السفير « اللورد كيلرن » بذل مساعيه لبقاء وزارة النحاس فى الحكم ، والتساهل من الجانبين ، وهذا يقودنا الى سؤال جوهرى ، يطرح نفسه : هل كان تدخل السفارة البريطانية ـ لو كان حقيقة قد حدث ـ يعنى بالضرورة انه كان استجابة لرغبة وفدية أبديت كما يحاول البعض تصويره ، أم أن الأمر ، لا يعدو مجرد وساطة خير حاولت بها السفارة فى خبث ودهاء ، أن تعجم عود الطرفين من ناحية وأن تؤكد أن الأمر مازال بيدها رغم عقد المعاهدة من ناحية أخرى ، وعلى أى حال ، هذا اجتهاد من جانبنا ، الا أننا نشير الى اعتبارين : الأول أن السفير البريطانى ، كان قد زار كلا من النحاس والملك فى النصف الثانى من ديسمبر ١٩٣٧ ، ويبدو أن هاتين الزيارتين ، كانتا سببا للاعتقاد ، الذى سبق أن أشرنا اليه وهو أن الحكومة أو السفارة البريطانية مصممة ، على أن يبقى الوفد فى الحكم لأنه الحزب ، الذى فاوض وعقد المعاهدة ،

ولأن العلاقات بين رئيس الوزراء ، والسفير البريطانى كانت قوية للغاية ، الاعتبار الثانى أن حكومة الوفد اذاعت بيانا رسميا نفت فيه انهـا لجأت الى السفارة البريطانية طالبة منها التدخل فى أزمة اختصاص السلطات وهذا لم يقنع الكثيرين ، ويذكر الأستاذ محمد التابعى أن أمين عثمان هو الذى قام بتلك الاتصالات وكان يؤكد للوفديين « النحاس ، ومكرم » بلسان السير مايلز لامبسون أن حكومته لن تسـمح باقالة الوزارة وذلك لأن أمين عثمـان كان صديقـا شخصيا ، للسفير البريطانى » .

وعن سياسة الوفد فى فترة الحرب يقول د. حشيش : « ان الوفد ، ما هو الا جماعات وقطاعات من الشعب حينئذ ، فكان من الطبيعى أن يمثل اختلاجاته ، وميوله ، ولذلك نجد أن الوفد ينتقل بميزان الولاء ، من معسكر الى معسكر آخر فلم يكن حزبا عقائديا بالمعنى المعروف لكن ولاءه كان الى جانب معسكر الديمقراطيـة أكثر منه الى جانب معسكر النازية والفاشية . ولكى ننصف الحقيقة نقول انه لم يكن ولاء فى انحيازه الى المانيا أحيانا بقدر ما كان مجرد خروج من دائرة بريطانيا باعتبار انها هى التى تمثل الاستعمار وهى التى تحتل البلاد ، ولولا هذا الاحتلال لما انجرفت فى تيار الحرب ونيرانها ، فمنذ البداية تحس بانزعاج الوفد نتيجة تدعيم نفوذ المحور ، وانتشار القوى الفاشستية فى مصر فنجده يسارع بمحاولة تقوية نفسه وتدعيم صفوفه ، ونلاحظ أن الوفد كان دائما ينتهز فرصة وجوده فى المعارضة ويقوم بمثل تلك المحاولات فقد حاول الوفد فى عام ١٩٣٨ ان يعقد مؤتمرا لكنه لم يتمخض عن نتائج هامة ثم حينما تطورت الأحداث من نشوب الحرب ، واعلان الأحكام العرفية ، كل هذا منح الوفد فرصة الهجوم ــ كعادته ــ على الأحزاب المعادية له من ناحية .. وانجلترا من ناحية أخرى فقد ظهرت موجة منتظمة من المقالات المعادية لانجلترا فى الصحف الوفدية بالشكل الذى شجع دولتى المحور ، ثم حينما جرت مناقشة فى مجلس النواب فى أوائل يونية ١٩٣٨ حول نفقات الجيش ، أكد النواب الوفديون أن السفير البريطانى ، ورئيس البعثة العسكرية البريطانية يسيطران على مصر سـيطرة لا تقل عن سيطرة المعتمد البريطانى والمفتش العام ، قبل توقيع المعاهدة . وأنكر محمد محمـــود باشا فى مؤتمر صحفى هذه التهمة التى أثارها الوفد الا أنه يلاحظ ، من ناحية أخـــرى ان الصحيفتين الناطقتين باسم الوفد قد خففتا بعد ذلك من لهجة العداء نحــو بريطانيا وكفتا عن انتقاد المعاهدة ، بل أكثرت هاتان الصحيفتان من الاشارة الى الاعجاب بالحلفاء لأنهم يمثلون فى رأيها ، المعسكر ، الديمقراطى ، وهنا لا بد أن نطرح سؤالا : هل كان الوفد حقيقة يؤيد الحلفاء تحت تأثير التشابه العقائدى ؟ فى الواقع أننا نستبعد هذا لعدة اعتبارات أولا لأن بريطانيا لم تكن نصيرة للديمقراطية دائما فى مستعمراتها ، ثانيا : لأن الوفد لم يكن حزبا عقائديا . ثالثا : لأن أسلوب الوفد كان يتغير حسب تغير الموازين وحتى

لا نتهم بالتجنى نسارع فنقول أن ديدنه فى هذا التغير كان لا شك ينبع عن رغبة وطنية كما يتصورها ·

ونقول ـ للأمانة التاريخية ـ ان الآراء السابقة ليست للدكتور حشيش ، وانما قد جمع العديد من الآراء فى بحثه مشيرا الى صاحب كل رأى ·

وحول مذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية بتاريخ أول ابريل ١٩٤٠ يقول د· حشيش وهو يتساءل : أكانت المذكرة تمثل اتجاه الوفد وسياسته ، ازاء بريطانيا أم كان الغرض منها مجرد الدعاية السياسية ؟ ويجيبه د· حشيش عن تساؤله هذا بقوله : اختلف المؤرخون والباحثون ، المعاصرون ازاء تقييم تلك المذكرة فبينما رآها البعض تعبيرا عن نوع من اليقظة السياسية من جانب الوفد بكل تأكيد ، وان توقيتها يزيد فى أهميتها اذ أنها جاءت فى وقت كانت بريطانيا قد بدأت تدرك فيه خطورة الموقف العام بالنسبة لها فى مصر ·· رآها البعض مجرد حركة للاستهلاك المحلى وأنها ربما لاشعار الجانب البريطانى بأن الوقت قد حان لاجراء التغيير ، وقد أخذ عليها البعض الآخر مطالبتها بالابقاء على التحالف لأن هذا معناه اعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل من البلدين مما قد يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون من بينها الدفاع المشترك لتنظيم هذا التحالف وقد رجح للبعض أن هذه المذكرة مناورة سياسية باعتبار أن الوفد كان خارج الحكم حينئذ وحينما تولى الحكم فى فبراير ١٩٤٢ ام يطالب الانجليز بشىء ، وعجب البعض لتقديمها الى السفير البريطانى لأن هذا معناه أن تلجأ أية هيئة سياسية الى السفير الذى يمثل دولة الاحتلال ·

« ومهما يكن الرأى فى تلك المذكرة ـ د· حشيش ـ ومهما يكن الدافع اليها فانها لا شك كانت الصيحة الأولى للخروج عن دائرة معاهدة ١٩٣٦ ، وممن ؟ من الحزب الذى رأينا كيف مهد لها وشارك فى صنعها ووقع عليها ثم دق الطبول لها : ها هو الوفد أول الخارجين على المعاهدة ، حقيقة أنه عندما تولى الحكم امتدح التحالف ، وأطنب فيه الا أن هذا لا يغير من الواقع شيئا وهو أن حزب الوفد لم يكن حزبا عقائديا ، ثم أن الآثار التى ترتبت على هذه المذكرة توحى بقيمتها السياسية اذ بينما نجد أنها من الناحية الأخرى ، قد آثارت الاستياء ، والتذمر لدى الحكومة القائمة والجانب البريطانى ولا شك أن نشر المذكرة أظهر الوفد بمظهر المدافع عن أمانى مصر القومية » ·

ونستأذن القارىء فى أن ننتقل به فى جولة سريعة فى صحيفتى « الوفد » و « الوفد المصرى » الناطقتين باسم الوفد المصرى ، مشيرين الى بعض المقالات والتعليقات والأخبار التى تحدد علاقة الوفد بالانجليز ان سلبا وان ايجابا ·

كتبت ـ مثلا ـ صحيفة « المصرى » فى عددها الصادر فى ٢٢ أغسطس ١٩٣٩ ، قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ـ تحت عنوان « الجناية الكبرى

على استقلال الوطن » ، خطة مدبرة لتأخير الجلاء ومد أجل الاحتلال الى ما شاء الله : « لقد خسرنا كل ما كسبناه بالمعاهدة ، ولم نكسب غير الخراب المالى والتعرض للفناء فى حرب طاحنة » وجوهر مقال المصرى أن معاهدة ١٩٣٦ كانت قد نصت على بناء ثكنات فى منطقة القنال تنتقل اليها القوات البريطانية الموجودة فى القاهرة والاسكندرية ، و ٠٠ وقد رأت وزارة على ماهر ــ أول ما رأت ــ أن حالة الخزانة العامة لا تسمح ببناء الثكنات ، كما رأت تلك الوزارة الغاء ما كان يسمى بوكالة الثكنات ٠ وتعتبر صحيفة المصرى ارجاء بناء الثكنات بأنه طبخة محضرة وخطة مدبرة لتأخير الجلاء عن مصر ، وأن المقصود من ذلك مجاملة بريطانيا حتى لا تتعرض قواتها فى منطقة القنال للخطر ، و ٠ و ٠ الى أن تقول « المصرى » لقد انتهى بنا الانقلاب ــ اقالة وزارة النحاس والمجىء بوزارة محمد محمود ، ثم وزارة على ماهر ــ الى نهاية فى غاية الخطورة فقد مكن الانجليز من تضييع جهود الأمة فى مدى الستين عاما الماضية وقبل المعاهدة ، وسجل على البلاد تخليد الاحتلال الى الأبد فلا اعتمادات لبناء الثكنات تدرج فى الميزانية ولا وكالة الثكنات تبقى بعد ان أنشئت لمجرد ترقية قريب لحسين سرى باشا والانجليز ينكرون أنهم تاركون البلد يوما بل على الضد هم يشيدون الأبنية لجنودهم فى محطة مصطفى باشا برمل الاسكندرية ويؤجرون الأراضى الفسيحة لمدة عشر سنوات ٠

وقد عارضت صحيفة الوفد المصرى مرسوم اعلان الأحكام العرفية عند مناقشته أمام البرلمان منسجمة مع اتجاه الوفد المعارض لاستمرار الأحكام العرفية وكان مما قالته فى افتتاحيتها التى كتبها الأستاذ أحمد قاسم جودة وكان وقتئذ ــ ٨ أكتوبر ١٩٣٩ ــ مديرا لتحرير وادارة الجريدة : ان أمر اعلان الأحكام العرفية موكول للحكومة المصرية لا للحكومة الحليفة ومن الخطأ أن يقول قائل أن الأحكام العرفية انما أعلنت الآن تطبيقا للمعاهدة فالأحكام العرفية هى الأحكام العرفية سواء جاءت بسبب يتصل بالمعـاهدة كما هو واقع الآن ، أو بسبب آخر لا يتصل بها كما ينص القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وحق البرلمان فى نظرها ، وتقرير استمرارها ، أو عدم استمرارها حق ثابت بنص الدستور لا تستطيع المعاهدة ولا يعقل أن ننسخه ، ومصر هى صاحبة الكلمة أولا وأخيرا فى تقدير الظروف التى تقتضيها اجراء تصرف خطير كاعلان الأحكام العرفية ٠

وكان الاحتفال الذى أقامتـه جمعية خريجى كليـة فيكتوريا فى فندق الكونتننتال فى ٧ فبراير ١٩٤٠ فرصة طيبة ليبدى فيها الوفد رأيه بصراحة فى السياسة البريطانية كما كانت المناسبة التى « ذبح » فيها أمين عثمان باشا نفسه ، عندما أعلن عن زواج بريطانيا الكاثوليكى بمصر ٠ كان فى مقدمة الذين شهدوا الاحتفال من المصريين : شريف صبرى باشا ، مصطفى النحاس باشا ، عبد الفتاح يحيى باشا ، وأحمد ماهر باشا ، مكرم عبيد باشا ، والسيدةقرينته،

أحمد حمدى سيف النصر باشا ، أحمد حسنين باشا ، أحمد نجيب الهلالى « بك » عبد الفتاح الطويل « بك » يوسف الجندى بك ، حسين سرى باشا ، وعلى الشمسى باشا والسيدة قرينته وتوفيق دوس باشا والسيدة قرينته وبهى الدين بركات باشا وصادق وهبة باشا والسيدة قرينته وأحمد لطفى السيد باشا ومحمد صفوت باشا وفؤاد أباظة باشا والدكتور فارس نمر باشا وجبرائيل تقلا باشا وأسعد باسيلى باشا ومحمد السيد شاهين « بك » محافظ القاهرة وعلى أمين يحيى بك وأمين يوسف بك وحفنى محمود بك ، والأستاذ أحمد مرسى بدر وغيرهم وغيرهم .

ومن الانجليز الذين شهدوا الاحتفال السير مايلز لامبسون وعقيلته ، والسير ادوارد كوك محافظ البنك الأهلى والسير هنرى باركر رئيس الجالية البريطانية فى الاسكندرية والسير روبرت جريج العضو البريطانى فى صندوق الدين والسير الكسندربويد والسير فرانك واطسون ومستر سمارت ومستر ديفز والمستر هاملتون ومستر بيزلى ، ومستر فرنس ومستر بنيت ومستر ازوالد فينى والرايت أونورابل سيسل كامبل ومستر سمبسون وعقيلاتهم .

ومن رجال الجيش البريطانى سير ارشبيلد ويفل القائد العام للجيوش البريطانية فى الشرق الأدنى واللادى ويفل وعقيلته والجنرال ويلسون القائد العام للقوات البريطانية فى مصر والسير وليام مشيل القائد العام للطيران فى الشرق الأدنى وعقيلته . وكان أمين عثمان هو خطيب الاحتفال بدون منازع ونظرا لأهمية كلمته فقد آثرت نقلها بنصها وفصها لأنها كانت أكبر جريمة ارتكبها فى حياته ، وكانت حياته هى الثمن الذى دفعه لتلك الكلمة .

قال أمين عثمان :

« سأتكلم اليوم عن الحب فالحب أمر مهم فى حياتنا وهو أهم فى نظرى من القاء خطبة بعد العشاء !

وسأتكلم عن طريق الغزل واعتقد أننا طلبة كلية فكتوريا القدماء نعرف ما هو الغزل ، وقد تعلمنا فيما تعلمناه فى الكلية أن نكون خبراء فى أساليب الغرام ! .

وهناك ثلاث طرق للحصول على المرأة : أولهـا أن تغزو المرأة ، أى أن تستولى عليها بالقوة وثانيها أن تتزوج منها زواج العقل ، وثالثها أن تتزوج منها زواج الحب .

والسياسة البريطانية جربت طرق الغزل الثلاث مع مصر .. ففى أول الأمر حاولت بريطانيا أن تكتسب حب مصر بالقوة فتزوجت منها عن طريق الغزو فلم تسعد الزوجة ولم يسعد الزوج :

وكانت ثورة وطلاق !

وفى المرة الثانية تدخل دعاة التفاهم وقالوا فلنصالح الزوجة مع الزوج وكان هذا زواج العقل .. ولكن هذا الزواج لم يكن سعيدا دائما فقد كانت معاهدة سنة ١٩٣٦ عبارة عن زواج عريس واحد من ١٣ عروسا وبعض الزوجات حاضرات هنا وبعضهن غائبات وأقصد بهؤلاء الثلاثة عشر زعيما الذين وقعوا المعاهدة !

ولكن زواج العقل هذا لم يعجبنا نحن خريجى كلية فيكتوريا ونحن كما قلنا خبراء فى الغرام ! نحن نؤمن بزواج الحب ، وهذا ما دعوناكم الى الاحتفال به اليوم أو على الأصح للعمل على الوصول اليه ..

لعل بعضنا غاضب لأننى شبهت مصر بامرأة وشبهت بريطانيا بالرجل ، ولكننى أفضل هذا التشبيه فالمرأة دائما تأخذ من الرجل خير ما عنده . وسلوا المتزوجين يقولون لكم الخبر اليقين !

ان مهمتنا نحن وسطاء الغرام ان نقول للرجل قل لها انك تحبها .. وان نقول للمرأة أنه لا يحب سواك . ونعود للرجل ونقول له انت لا تعرف كيف تتقبلها ..ونشهد دلال المرأة وبرود الرجل فنقول للمرأة حذار أن تتركيه يذهب غاضبا هذه المرة فهو ذاهب الى الحرب ووقت الشدة هو خير وقت يستجيب فيه الرجل لنداء الغرام .

ونقول للانجليز : أنتم باردون بطبعكم حذار أن تتدللوا بل أحيطوا الزوجة بكل عناية . والا فهى ستذهب بعيدا . والخطاب كثيرون .

وهكذا ينجح وسطاء الخير ويتم زواج الحب الذى نريده وهو أقوى أنواع الزواج !

سادتى :

انى متفق مع الألمان فى مسألة واحدة وهى ان المعاهدات قصاصة ورق ولكن اختلف معهم ، فهم يقولون بوجوب تمزيقها وأنا أقول لا بل يجب أن نحتفظ بها .. انى أؤمن أن قيمة المعاهدة ليست بالمواد التى تضمنتها بل بالروح التى أمليت بها واذا أمكن أن نحتفظ بالروح التى فيها نلنا خيرا كثيرا .

ونحن نقول للانجليز نحن حلفاؤكم لا لأننا وقعنا المعاهدة ولكن لأننا نعتقد أنكم تحاربون لنفس الغرض الذى نسعى اليه وهو تحقيق العدالة بل انى سأذهب الى أبعد من ذلك وأقول اننا كنا سنؤيد الانجليز لو لم يحاربوا من أجل الحق لأن زاوجنا بهم زواج كاثوليكى أى لا طلاق فيه .. واذا حدث واستطعنا أن نحصل على فتوى بالطلاق منكم . وكان لنا ان نبحث مرة أخرى عن عريس آخر فسنختاركم مرة أخرى .. وأرجو اذا اخترتم أن تختارونا أيضا !

يتهمنا بعض الناس اننا أنصار الانجليز وأقول اننا نحن طلبة فيكتوريا القدماء نحب مصر أولا ونحب انجلترا ثانيا ٠٠ ولكن اذا اختلفت المصلحتان فمصلحة مصر هي أولا وأخيرا ولكن من حسن الحظ أن مصلحتنا واحدة ، وأننا نذكر اعمالكم في مصر بالخير وصـــحيح انكم ارتكبتم أخطاء ولكن جل من لا يخطيء ٠

سيداتي سادتي ـ أنا واثق من النصر وواثق من الصداقة وحسن النية بين مصر وبريطانيا ، ولكن لا صداقة بلا ثقة ٠ فثقوا بنا ما دمنا نثق بكم ٠ ولا تخافوا أيها الانجليز منا اذا قوينا فقوتنا قوتكم وقوتكم قوتنا ، وهذه القوة المشتركة هي التي ستخرجنا من الظلام الى النور ٠

ولقد أردنا ان نقدم دليلا على ثقتنا ليس بالكلام بل بالعمل ! تعرفون ان في الزواج شيئا اسمه « الدوطة » وسندفع الآن دوطة لبريطانيا ومن حسن الحظ أن التقاليد في انجلترا ان تكون الدوطة بسيطة وهذه الدوطة هي مبالغ سنتبرع بها للجيش البريطاني في مصر وللأعمال الخيرية التي تقوم بها لادى لامبسون للنساء والأطفـال ٠٠ وأظنكم تدهشـون لأني اخترت أعمال لادى لامبسون الخيرية ذلك لأن لها فضلا لا يعرفه أحد ولعلكم تذكرون انه عندما حضر سير مايلز لامبسون الى مصر في المرة الأولى كان عازبا ولهذا مكث سنة دون أن يعمل شيئا وبعد ان تزوج من لادى لامبسون رأينا المعاهدة المصرية البريطانية ورأينا الخير الكثير ٠٠ فاعترافا بالجميل سنقسم هـذه المبالغ بين الجيوش البريطانية وأعمال لادى لامبسون الخيرية ٠٠

وقد تبرع رفعة علي ماهر باشا بمبلغ مائة جنيـه ومحمد محمود باشا بخمسين جنيها والنحاس باشا بخمسين جنيها وبهي الدين بركات بخمسين جنيها وعبد الفتاح يحيى باشا ب ٢٥ جنيها ومكرم عبيد باشا ب ٢٠ جنيها وكل من الدكتور أحمد ماهر باشا والنقراشي باشا وحسين سرى باشا وحلمي عيسى باشا بعشرة جنيهات وكامل بولس حنا بك بخمسين جنيها وأخيرا المفاجأة الكبرى وهي ان السيدة قوت القلوب الدمرداشية تبرعت بخمسمائة جنيه ٠

وأقول لكم ان الفضل في هذه التبرعات يرجع الى الملك فاروق فهو الذى قاد هذه الحركة ولعلكم تذكرون ان جلالته تبرع للترفيه على الجيوش الانجليزية في مصر بخمسمائة جنيه ٠ اقترح أن أرسل باسمكم برقية شكر لجلالته على المثل الطيب الذى ضربه فسرنا على منواله وان نرسل برقية أخرى لصـــاحب السمو الملكي الأمير محمد علي فقد تبرع سموه أيضا لجنود الجيش البريطاني بمبلغ كبير » ٠٠

وكانت كلمة مصطفى النحاس باشا ـ في البداية ـ بمثابة تحية لمن انالوه شرف الكلام في تلك المناسبة ، باسم الضيوف « غير أن هذا الشرف يقترن بمسئولية كنت ولا شك أنوء تحت عبئها لو لم أكن أشعر بأني أترجم

عما فى قلوبكم وأنفسكم وأعبر ـ بكل اخلاص وصراحة ـ عن أفكار أولئك الذين يقدرون فى هذه الساعة العصيبة قيمة الصداقة ويعطونها كل معانيها ».

وعبر مصطفى النحاس عن سروره العظيم ، والخطير اذا جاز هذا التعبير « لاشتراكنا الليلة فى هذا المظهر الرائع للصداقة الوطيدة ، والتعاون الأكيد ، بين مصر وانجلترا ، لم تكن الصداقة ولم يكن التعاون فى يوم من الأيام ضروريين كما هو لنا الآن ، كما اننا لم نفهم قط كما نفهم اليوم فوائد التحالف الذى عقدناه فى سنة ١٩٣٦ فربط مصائر شعبينا برباط واحد لمصلحتهما المشتركة وفى سبيل مستقبل مجيد كله الثقة وكله النجاح .

ان موقعى المعاهدة ـ أيها السادة ـ لم يشكوا يوما فى أنها كانت ضرورة عاجلة وقد وردنا مورد السلام بين مصر وبريطانيا ، بقلوب عامرة ، وعزائم راسخة فى اقامة دعائم الصداقة بينهما يوما على أسس وطيدة من الثقة والكرامة ، وتبادل الاحترام » .

ويتحدث مصطفى النحاس عن معاهدة ، ١٩٣٦ وعن يوم توقيعها فيقول . كان يوما عظيما لمصر يوم سجلت المعاهدة ، استقلالها ، فقد جاهدنا لهذه الاستقلال بكل حماسة ولكن دون حقد ، وها هم أولاء خصومنا بالأمس قد أصبحوا لنا أصدقاء ، كما أصبحنا لهم أصدقاء ، وصداقتنا ليست وليدة النصوص ، ولكنها وليدة العواطف التى أملت الاتفاق ونحن نعلم ان الضمان لاخلاص الطرفين وحسن نيتهما لم يكن فى توقيعهما على المعاهدة بل فى الرغبة الصادقة التى حفزت كلا منهما » . وينفى مصطفى النحاس ، أن تكون خلافات جديدة قد حدثت ، « ولكن الصيادين فى الماء العكر يلوحون بعض الأحيان ـ لغايات يؤسف لها ـ بشبح الخلاف وما كان يجب أن يحدث هذا نعم لا يجوز الآن على الخصوص أن يحل شىء من عدم الثقة أو يطرأ على جو علاقاتنا أقل الغمام ، ونحن جميعا ـ مصريين وبريطانيين ـ جديرون بأن نبدد هذا الغمام المصطنع ونعيد الماء على مجراه بفضل التفاهم المتبادل ، والاخلاص الصريح ، ويدعو مصطفى النحاس الى توحيد الجهود المصرية البريطانية أمام العدو المشترك « عاملين بروح المعاهدة روح الثقة والاخلاص ، انها الحرب ـ أيها السادة ـ وللحرب واجبات تفرضها على الجميع : على من يحارب وعلى من لا يحارب ، على من لم يدع الى القتال بعد وعلى من يستعد للقتال اذا حانت ساعة القتال » .

ويختتم مصطفى النحاس كلمته بقوله :

« اننا نحن وأمم الشرق الاسلامى جميعها نعرف الخطر علينا من انتصار الأعداء فهم لن يترددوا فى أن يبسطوا وسائلهم الوحشية على أبعد الأقطار ..

لقد طالما أعربنا بكل قوانا عن سخطنا الشديد على الدكتاتوريات — وعلى الخصوص تلك التى تكره الضمائر وتذل كرامة الانسان — ان فلسفتها فلسفة شنيعة ، فلسفة بربرية ، والحرب تدور اليوم على رحى لا سمح لأحد من الناس بأن يصرف اهتمامه عنهـا اذ يراد أن نعرف هل لا تزال حرية العقيدة وحرية الفكر من حقوق الانسان الطبيعية بل يراد أن نعرف هل لا يزال للانسان حق الحيـاة ؟ ·

فى هذه الساعة العصيبة على الخصوص يجب أن تتجلى الصداقة المصرية البريطانية فى جو الحادثات ، اذ أن تضحيات اليوم هى التى تمهد لحصاد الغد · فعلينا — مصريين وبريطانيين — أن نؤيد هـذه الصـداقة دون تردد بأصدق جهودنا ، ومن كل قلوبنا وليشمل الاخاء والتعاون جميع هؤلاء الذين يتألمون وينتظرون كما ننتظر — ولكن ، واحسرتاه ، فى وابل من الدم والدمع والحداد والخراب — ساعة زوال هذا الكابوس من القلق المقيم ·

اننا ننادى : تحيا الصداقة المصرية البريطانية ، يحيـا حليفنا ، تحيا الديمقراطيات العاملة · لأننا نود أن تعود الى العالم بأقصى سرعة ممكنة حالة السلام فى ظل سابغ من الأمن والحرية والعدل » ·

أما سير مايلز لامبسون فيبدأ كلمته بقوله : « ان الملك فاروق عندما تبرع بمبلغ كبير من المال للترفيه عن الجنود البريطانيين الذين يخدمون مصر ، فقد بدأ دحرجة الكرة والكرة التى بدأت دحرجتها بيده الكريمة ستستمر فى التدحرج » · ويشير مايلز لامبسون الى الصفة القومية التى امتاز بها عشاء كلية فيكتوريا حيث اجتمع الليلة عدد كبير من الزعماء المصريين البارزين وان هذا ليدل كما دل عندما اجتمعت الجبهة المتحدة التى تفاوضت فى عقد معاهدة التحالف على ان هناك مسائل ، ترتفع على الحزبية وتوحد بين الأحزاب ويعلن سير مايلز لامبسون شكر بريطانيا شعبا وحكومة على المساعدات التى قدمها لنا الشعب المصرى ، بمقتضى معاهدة التحالف خاصة وأن المحافظة على المعاهدات فضيلة نادرة فى أيامنا هذه ·

ويعطى سير لامبسون درسا عنيفا لأولئك الذين يغضيهم التحالف القديم فلا يريدون لمصر أن تتعاون مع بريطانيا · ثم يقول كذلك : لم أكن لأتصور أن أى اعجاب سطحى بألمانيا القديمة أو المداهنة لسادتها الحاضرين قد حملا ، أى انسان هنا ، على أن يتخيل أن الخطر على مصر ، لم يكن له من وجود ويقول مايلز لامبسون أيضا : التحالف لا يتناقض مع الاستقلال القومى المصرى بل هو الوسيلة التى يمكن بها المحافظة على المصالح المصرية ·

ويمضى سير لامبسون فى ترديد أمجاد الاحتلال البريطانية لمصر ، ويدعى أن بريطانيا قد جاءت الى مصر على غير ارادتها الى حد ما !

ثم ينفى سير مايلز لامبسون شائعة وجود رغبة لبريطانيا فى التدخل المباشر فى سياسة مصر ، الداخلية ، واصفا هذه الشائعة بأنها « سخيفة » ، كما ينفى أيضا ان بريطانيا طلبت ارسال ١٥٠ الف جندى مصرى الى الميدان الغربى ، ويؤكد ان مثل هذا القول مجرد من كل أثر للحقيقة « فاننا لم نطلب رجلا واحدا من مصر » ثم يقول معقبا على ذلك : اننى لا أحتمل الصبر ، مع هؤلاء الذين يحبون ان يعكروا المياه أولا ثم يصطادوا فيها ٠٠ الى أن يقول سير مايلز لامبسون منذرا ، ومحذرا « اننا معتزمون ان نحتفظ بولائنا لمعاهدة التحالف وان نحترم حقوق مصر ٠ ان مجرد ظهور أمثال هذه الشائعات يدل مع الأسف على ان عمـــال الشر منتشرون ٠ وهــؤلاء مهمتهم ومبعث سرورهم ـ لأغراض ليس من الصعب تبينها ـ أن يبذلوا الجهد فى غرس بذور التفريق والشك ٠ وانى لأوجه الى عمال الشر هؤلاء كلمة تحذير فأقول « ان الشعب البريطانى شعب صبور بطبيعته ٠ ولكن هذا زمن حرب ، ومجهودنا الوطنى كله موجه لكسب الحرب ، وصبرنا على أى شىء يعترض طريق هذا الغرض العظيم ليس بالصبر الذى لا ينفذ ٠٠

اننا لا نحارب لمجرد المحافظة على سلامتنا وحريتنا ٠ اننا نحارب فى سبيل مثل دولى أغلى وعظيم ، ينحصر فى تخليص العالم من التهديد المستمر للسلام وللحياة الدولية المنظمة المستقرة ٠ اننا نحارب ـ كما قال مستر نيفل تشمبرلين فى حديث ألقاه بلندن فى ٣١ يناير ـ للدفاع عن كل أمة مهددة بالخوف من أن يكون مصيرها مصير تشيكوسلوفاكيا وبولونيا وما يهدد فنلندا اليوم ، اننا نحارب للدفاع عن حق الأمم المستقلة فى أن تعيش فى سلام فى ظل قوانينها وفى التمتع بعاداتها وتقاليدها ٠ وليس فى مقدورى ان أختم ما أريد أن أقوله بغير أن أقتبس بعض ملاحظات أبداها منذ أيام لورد هاليفاكس فى حديث له مع السفير المصرى فى لندن وهى :

« لقد أظهرت ألمانيا بما لا يحتمل زيادة ايضاح انها لا تقيم أى وزن على الاطلاق لآمال الشعوب الصغيرة واستقلالها ٠ اذن ليس هناك أية مسألة غير ان مصر وان لم تكن أمة محاربة لألمانيا بالفعل فان الحرب الحاضرة تحمل فى طياتها مصلحة حيوية لمستقبلها ٠

ولا يجوز ان يشك أى انسان فى ان الشعب البريطانى مصمم التصميم كله على ان يكسب هذه الحرب مهما كلفه هذا النصر من ثمن ٠ وعلى تلك النتيجة يتوقف مستقبل مصر ! ٠

وهذا هو الصدق الصريح غير المزوق ، وهو صدق أجرؤ على أن أعتقد بان جميع الحاضرين فى مأدبة الليلة يقدرونه ويوافقون عليه » ٠

الفصل الثالث

مع بدايات الحرب العالمية الثانية :
من أسرار السياسة البريطانية فى مصر

تعمدت فى الفصل السابق الوقوف عند حادثين ، أو حدثين هامين أولهما احتفال خريجى كلية فيكتوريا بما ألقى فيه من خطب غرامية من جانب بعض السياسيين المصريين وبما ألقى أيضا فيه من تهديدات سافرة علنية أطلقها السفير البريطانى فى مصر سير مايلز لامبسون .

ولست أدرى كيف ولماذا تحمل الزعماء الموجودون فى ذلك الاحتفال كل تلك التهديدات خاصة وكان على رأسهم مصطفى النحاس باشا ، وأحمد ماهر باشا .

وقد يرد البعض بأن التهديدات لم تكن موجهة ضد الزعماء المشاركين فى الحفل ، وانما هى موجهة ـ فى الأصل ـ الى على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ومن معه من الوزراء والحاشية وحتى ، لو كانت التهديدات مقصورة على على ماهر باشا ووزرائه وحاشيته وحاشية الملك لكان من أوجب الواجبات على الحاضرين من زعمائنا أن يثوروا على تلك التهديدات الصادرة من سفير مهما يكن مركزه ، ومهما تكن الحراب البريطانية التى تسنده قد جاوز اختصاصاته وحدوده وصفته بكثير .

الحادث الثانى أو الحدث الثانى الذى وقفنا عنده هو المذكرة التى أرسلها الوفد المصرى بعد بضعة أسابيع الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطانى ، خاصة بالموقف السياسى والتى تتعارض تماما مع خطبة مصطفى النحاس باشا فى حفل خريجى كلية فيكتوريا !! ..

ولأننا نرى فى هذين الحادثين أو الحدثين أهمية بالغة ولأن آثارهما كانت خطيرة للغاية فاننا نستأذن القارىء العزيز فى أن نعود اليهما مرة أخرى

مؤكدين ، ان الوقوف عند هذين الحادثين أو هذين الحدثين سيساعدنا كثيرا عندما ندرس حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ٠

واختار من بين الصحف المصرية الصادرة وقتئذ واحدة أو اثنتين لتتبع آثار خطب حفلة خريجي كلية فيكتوريا بما فيها من غرام عنيف مشبوب ببريطانيا وبما فيها من تهديدات بريطانية عنيفة لا تتفق أصلا ، وذلك الغرام العنيف المشبوب الذى ظهر جليا فى تلك الحفلة ٠ وأرجو من القارىء العزيز أن يلاحظ أن الرقابة على الصحف كانت موجودة ٠ وكان الرقيب العام يحذف كل ما يمس الحليفة بريطانيا من قريب أو من بعيد ، وهذا ما يفسر الحذر الشديد الذى بدأ فيما سطره الصحفيون والكتاب من كلمات حول حفل خريجي كلية فيكتوريا ٠

فى ١٦ فبراير ١٩٤٠ ، كتبت مجلة المصور « العدد ٨٠١ » تقول تحت عنوان « عشاء فيكتوريا » : لم أسمع ولم أقرأ فى الحفلة لفظا عربيا واحدا ، صحيح المدرسة انكليزية ولكن الحفلة تقام فى ارض مصرية والقائمين بها مصريون و٠و ٠٠ لا أدرى لماذا استحسنت غياب على ماهر رئيس الحكومة المصرية فلا أظن أن جو المكان والاجتماع كان يلائم أعصابه وكان الله فى عون النحاس باشا ، ومكرم عبيد والآخرين ، برع أمين عثمان باشا فى خطبته براعة كبرى وقد جرى فى هذا التعبير عن زواج انكلترا الرجل من مصر المرأة ، وأخذ يحلل حب الواجب وحب العقل وحب الغرام تحليلا متظرفا لطيفا ولكن الزوج سير مايلز لامبسون كان زوجا شرقيا ، لم يداعب زوجته مصر مداعبة الغربيين الناعمين ، بل مداعبة الزوج الخشن ، كان الطعام لذيذا متقنا وكان النبيذ الأبيض والأحمر كثيرا وكانت الشمبانيا فياحة على كل لسان » ٠

وفى مكان آخر من « المصور » وفى صفحات السياسة والحرب جاء مايلى تحت عنوان « حفلة الموسم السياسية » : تخصصت كلية فيكتوريا فى الاجتماعات العليا والسياسية العليا ، وتخصصت فى أنها احتكرت زعماء الجبهة الوطنية تدعوهم فيقبلون الدعوة عن طيب خاطر ، وتستخطبهم فيخطبون عن طيب خاطر «وتحبسهم» أربع ساعات طوالا فى جو غير منعش ، «فينحبسون» عن طيب خاطر ٠٠ كان الخطيب الأول ــ الرسمى ــ أمين عثمان باشا فأشعل سيجاره الكبير ثم سحب نفسا ، أو نفسين ثم تدفق يتكلم بأسلوب تهكمى استعمارى ٠ وقد كانت لغته الانكليزية طبيعية منسابة وأخذ يشرح نظرية حب الواجب وحب الحب ثم أغدقها على مصر وانجلترا ، فكان من سوء حظ مصر أنها كانت الزوجة وظلت الاستعارات تتوارد ، حتى كان من سوء حظ أقطاب الجبهة الـ ١٣ أنهم جميعا كانوا زوجات والزوج واحد وهو انكلترا وكان أمين عثمان باشا مرهفا فاختار النسوية لمصر ليسيطر بها على قلوب المستمعين ولكنه كان يستدرك دائما حتى لا يفجع المصريون بهذه التسمية فيضطر لاختيار

« الزواج الكاثوليكى » وما كان ليستطيع الزواج الاسلامى لأنه يبيح الطلاق مثنى وثلاث وحق الطاعة ليس عملية طبيعية فى حفلة سياسية كهذه · وانتهى الاجتماع بعد أربع ساعات ورتب كشوف المتبرعين وحصلت مناورات لطيفة ، وشرفت الحفلة السيدة قوت القلوب « الدمرداشية » وحسنا فعلت لأن وجودها كان انسجاما بين الفيكتوريين القدماء وبين محبى الائتلاف المصرى البريطانى من زمن بعيد ·

أما مجلة روزاليوسف فقد قالت فى عددها الصادر فى ١٧ فبراير ١٩٤٠ تحت عنوان : « أطعم الفم يستحى اللسان » : « حفلة الخريجين القدماء لكلية فيكتوريا خميرة لحديث طويل المدى كيفما قلبته ، طالعك منه ما يغريك باستئناف الحديث من جديد وهذه ميزة الحفلة وشارة الحدث الكبير ، وما قاله الزعماء ليس بالأمر الجديد الذى لم يعرفه الجمهور بعد أن رددته الصحف خلال الاسبوع الماضى وعلقت عليه · وما قاله الزعماء ليس أمرا عاديا بل أن فيه وما لم يسمعه منهم فى غير ذلك المكان · والآن نتساءل هل ما قالوه جاء صادرا حقا عن عقيدة خالصة أم هى خطب مدبرة ، وأحاديث مجهزة أم هو وحى المكان والهام الساعة وثمار أطباق الأكل الشهية التى كانت تتحدث بدورها عن حذق الطباخ الذى جمع على مائدة واحدة أشخاصا ما كانوا يجتمعون ولو ناديت على اجتماعهم بالانجيل والقرآن أغلب الظن أنهم كانوا مخلصين فيما قالوا لأن ارتفاع نغمات الأمعاء بفعل رائحة الطعام تحرك كوامن النفس وتغمر العقل الباطن — والأمعاء من البواطن — فلا يكون الكلام الصادر الا صادقا فى التعبير عما تكنه خبايا النفوس » ·

وبعد تلك المقدمة الطويلة تقول روزاليوسف ان خطاب رفعة محمد محمود باشا بالنيابة عن مصر انجليزى الاسلوب انجليزى الالقاء صريح متزن الا انه أحسن التعبير عن رغبات مصر فى كثير من الأنفة والكبرياء ولم يخطىء رفعته حينما صرح بأن الشيطان الذى نعرفه خير من الشيطان الذى لم نتشرف بعد بمعرفته · لم يخطىء محمد محمود باشا لأننا الآن فى موقف لا نملك فيه الا التسليم بما هو واقع وقد يكون الواقع خيرا من المجهول وهذا من فلسفة الحكماء التى هى كل زادنا فى هذا الأيام ·

وتحدث رفعة النحاس باشا بالنيابة عن ضيوف الحفلة فكان الحديث فى طرفه حور وشرود ولا ندرى ، اذا كان حقا ، أحسن التعبير عن آراء الضيوف أو عن آراء نفسه ·

والجدير بالتسجيل ان حديث النحاس باشا قوبل عند الانتهاء بالتصفيق الحاد من الجميع والابتسام الفاتر من جانب أحمد ماهر ·

والقى سعادة أحمد ماهر باشا خطابه القاه أحسن الرد فيه على خطباء المسائدة الطويلة مع الاتسام بالمكر والتلميح الحاذق ·

لا ندرى ما الذى أهاج فى سعادة أمين عثمان باشا « عرق » الفكاهة والتنكيت فى هذه الحفلة وما الذى ذكره بتعدد الزوجات والزواج الكاثوليكى وغير الكاثوليكى ، ولماذا جاء خطابه فياضا بكل هذه الملاحة والطرافة والمداعبة حتى أتعب نفسه وأتعب السامعين : شرب السفير البريطانى نخب ملك مصر وشرب النحاس باشا نخب ملك بريطانيا وشرب أمين عثمان باشا نخب الملكين فى كأس واحدة قل لى بعد هذا : ان أمين عثمان باشا لا يقدر على شىء ما ، وبماذا كانت الصحف تحكى ، وتعيد لو أن سعادته تمسك بالوقار ، وقار المكان ، ووقار السياسة الانجليزية ووقار السياسة المصرية قبل كل شىء ٠

وتنشر روز اليوسف ـ فى نفس الاسبوع ـ زجلا عن أمين عثمان باشا تقول فيه :

يا ماشى تخبط بغصن زتون على الابواب
وتوزع الشهد من فمك على الاحباب
وتقسم الجنة حتة حتة ع الاحزاب
لكل مؤمن بسحرك سهم فى الجنة
ولكل حزب وزعيم فيها رصيد وحساب
تعبت روحك ٠ فى ده قال لى ، ودا انقال له
وانبح صوتك وأوتار صوتك انحلوا
وحفيت من الجرى حتى تربى لك كاللو
والمغربى مغربى والشامى فضل شامى
واللى يتعب أهى الراحة أفضل له
ارتاح مافيش فايدة لو شهدك عصير الراح
والجنة بابها اتقفل بالضبة والمفتاح
والحلم اللى أنت شفته كان أمل وهو راح
ارتاح ولو ساعة واحدة فى النهار واهبط
والبوسطجى يلف لفة يا أخى ويرتاح

وفى نفس العدد ، تقول روزاليوسف ان أمين عثمان باشا منذ خروجه من وكالة وزارة المالية أصبح يشغل عضوية مجالس ادارة فى بعض الشركات والبنوك وكلها بريطانية وبهذا أصبح دخله منها مع المعاش الذى يتقاضاه من الحكومة المصرية يزيد على ثلاثة آلاف جنيه فى العام « عام ١٩٤٠ » ٠

واعتقد أن أحدا لم يخطب خطبة تسبب فى جر المتاعب على صاحبها مثل أمين عثمان باشا الذى شاء له سوء حظه أن « ينكت » « ويستظرف »

ويخرج على التقاليد المتبعة فى مثل تلك الحفلات الرسمية فيقول هذا الكلام الذى اغضب شعب مصر عليه

وقد كانت خطبة أمين عثمان باشا فى حفلة خريجى كلية « فيكتوريا » فى مقدمة الاسباب التى استند عليها الشبان الوطنيون الذين اغتالوا أمين عثمان باشا فيما بعد .. فى الساعة السابعة والنصف من مساء ٢٥ يناير ١٩٤٦ .

لقد كان أمين عثمان باشا فى احتفال خريجى كليـــة فيكتوريا « خطبا لا خطيبا » أو كما قال أحمد شوقى فى مصطفى رياض باشا أحد كبار الوزراء المصريين المتعاونين مع الاحتلال البريطانى وكان مصطفى باشا قد بلغ السبعين من عمره ولكنه فى الاحتفال بتأسيس مدرسة محمد على الصناعية بالاسكندرية فى عام ١٩٠٤ ، أبى الا أن يتطـــوع للخطابة فيمتدح اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر ويمتدح الاحتلال البريطانى الامر الذى جعل الرأى العام المصرى يثور ثورة عارمة ضد مصطفى رياض باشا ، ترجم أحمد شوقى تلك الثورة فى قصيدة من أروع قصائده ، يقول فيها :

كبير الســــابقين من الكرام ... برغمى أن انالك بالـــكلام
مقامك فوق ما زعموا ولكـن ... رأيت الحق فوقك والمقـــام

الى أن يقول :

غمرت القوم أطراء وحمـــدا ... وهم غمروك بالنعم الجســـام
رأوا بالآمس أنفـك فى الثريا ... فكيف اليوم أصبح فى الرغام
خطبت فكنت خطبـا لا خطيبا ... أضيفت الى مصائبنا العظـام
لهجت بالاحتــلال ومـــا أتاه ... وجرحك منه لو احسست دام
وهل تركت لك السبعون عقلا ... لعرفان الحلال من الحـــرام

● ولقد سبق لى أن اشرت مجرد اشارة الى مذكرة الوفد المصرى الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطانى فى القاهرة فى أول ابريل ١٩٤٠ أى بعـــد بضعة اسابيع من ذلك الخطاب الحلو الجميل الذى خاطب به النحاس باشا الحليفة والحلفاء . كما سبق لى أن أشرت الى رد الحكومة البريطانية على مذكرة الحكومة البريطانية . كما سبق لى أيضا أن اشرت الى صدى مذكرة الوفد عند كثير من السياسيين المصريين والمؤرخين المعاصرين وكنت قد وعدت بنشر نص مذكرة الوفد ورده على الرد البريطانى ، ولكنى وجدت ان نشر النص سوف يأخذ حيزا كبيرا من تلك السلسلة الى جانب ان فيه تفصيلات كثيرة اعتقد انها فقدت أهميتها الآن مثل موضوع أسعار القطن

واكتفى اليوم بنشر بعض فقرات من تلك النصوص

● تبدأ مذكرة الوفد باثبات اخلاص الشعب المصرى للحقيقة فى وقت شدتها وللديمقراطية فى ابان محنتها ، حفيظا على شرف العهـد ، غير متردد فى ان تقوم مصر بواجبها كاملا رغم تكاليف هذا الواجب واخطاره ٠٠ وذلك برغم الانقلاب الدستورى فى ديسمبر ١٩٣٨ الذى أقصى فيه الشعب وحكومته عن ادارة شئون البلاد والذى باركته الحليفة واستغلته لصالحها رغم أحـكام المعاهدة فى نصها وفى روحها ٠

● وتقول المذكرة أنه ما كاد الجو الدولى يضطرب وتبدو فى الافق نذر الحرب حتى اعلن رئيس الوفد أن مصر تمد يدها الى الشعب الحليف وان واجب الشرف يقضى على كل مصرى ان يعضد الحليف ويشـد أزره وأن يتجنب كل مناواة تعتبر طعنا فى ظهره ، وتؤكد المـذكرة على أن مصر الأمة الصغيرة قد تحملت وتنحمل عن حليفتها الكثير من اعباء الحرب وأوزارها ، مما يكاد يودى بمرافقها ، وينقض ظهرها ، ومما أدى الى فقدان الميزانية توازنهـا والى نفـاذ الاحتياطى الحكومى وتعرض البلاد لازمة مالية تهدد بالكارثة ٠

● وتشير المذكرة الى ان الحليفة لم نقدر لمصر ما قامت ، وتقوم به ، بل أنها حاولت استغلال الظروف القائمة فوضعت العقبات فى وجه تصدير القطن والحاصلات الاخرى ، ولم تشتر محصول القطن بل عرضت شراء جزء منه بسعر منخفض كما حاولت تحويل البنك الاهلى المصرى وهو بنك انكليزى الى بنـك مركزى للدولة ، الى جانب ان الحليفة طلبت اعلان الاحكام العرفية مما أفسح المجال لاستغلالها من جانب الحكومة القائمة ضد ارادة الشعب حتى أصـبح المصريون فى عهد الاستقلال وكأنهم آلة عمياء ، صماء لا يسمع لهم صوت فى تصريف شئون بلادهم ولا يدرون أين هم مسوقون بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون ٠ وتحذر المذكرة من الخطر الاكيد الذى قد يكون أيضـا على الابواب والخوف من استهداف المحالفة المصرية البريطانية الى أزمة روحية خطيرة بدت ويا للاسف بعض بوادرها بين أفراد الشعب المصرى ، بل وامتدت الى غيره من الشعوب العربية والشرقية ٠

● وتطلب المذكرة من بريطانيا أن تحدد موقفها وان تقوم من المحالفة وتنفيذها بالنصيب الذى قمنا به ، وان تستجيب الى المطـالب ، التى تقدم بها الوفد المصرى والخاصة بضرورة انسحاب بريطانيا من الاراضى المصرية عندما تضع الحرب اوزارها ويتم عقد الصلح ، وان تكون مصر عند التسوية النهائية طرفا فيها وبعد انتهاء مفاوضات الصلح تدخل انجلترا ومصر ، فى مفاوضات يعترف فيها بحقوق مصر كاملة فى السودان لمصلحة أبناء وادى النيل جميعا ٠٠ وفيما يختص بالأحكام العرفية المعلنة الآن فى مصر تطالب الحليفة بالتنـازل عنها تنازلا تاما واخطار الحكومة المصرية بهذا التنازل ٠ وما من شك فى أن الحكومة البريطانية اذا ما اعلنت تنازلها عن مطلبها بصدد الاحكام العرفيـة

لم تجد الحكومة المصرية مسوغا لابقائها اذ أصبح الأمر فيها على أى حال بين الحكومة المصرية والشعب المصرى يفصلان فيه ويسويان حسابه • وقد فاتنا أن نشير — فيما سبق ونحن بصدد الحديث عن صدى تلك المذكرة — ان الحزب الوطنى ومصر الفتاة قد أيدا الوفد المصرى فى مذكرته •• بعكس السعديين ، والاحرار الدستوريين !!

واستأذن القارىء فى أن أشير الى تقرير ، السير مايلز لامبسون عن تلك المذكرة نشره الأساتذة — د• محمد جمال المسدى ، د• يونان لبيب رزق ، د• عبد العظيم رمضان فى دراسة هامة لهم عن مصر ، والحرب العالمية الثانية صدرت عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية لمؤسسة الاهرام • يقول تقرير لامبسون :

« أدى ظهور الوفد ، فى الميدان السياسى بسياسة قومية متطرفة الى تأكيد مكانته وقدرته على المشاغبة •• أن بيان الوفد الذى يتضمنه هذا الخطاب الذى سلمه النحاس باشا الى فى أول أبريل قد يتضح أنه يمثل نقطة تحول فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية بعد المعاهدة : ان طلب الوفد انسحاب قواتنا من مصر عند اقرار السلام • يبدو أنه قد أصبح الاساس النظرى للسياسة المصرية، فالدكتور أحمد ماهر باشا الذى كان بوجه عام حصيفا كل الحصافة فى الامور الدولية قد أصبح الان يتبنى علنا — بعبارات ولو أنها دبلوماسية وسليمة الا أنها أقرب الى الفهم مما يقوله النحاس باشا — مضمون النظرية التى يقول بها الوفد وهى ان اعادة تسليح مصر ، على نطاق واسع ، بسبب متطلبات الحرب ينبغى ان يجعل من الممكن ان تجلو قواتنا جميعا عن مصر ، عند اقرار السلام ، بدلا من انسحابها الى منطقة القناة . الا أنه يقرن ذلك بتصريحات تدعو الى الاعجاب عن التضامن المصرى الانجليزى ، اما على ماهر باشا فليس له اتباع فى البلاد وقد قام بنشاط وطنى للحصول على شعبية قبل زيارته للسودان وزياراته التى تميزت بالديماجوجية للاقاليم ، ولكنها لم تترك اثرا كبيرا ، لذلك فهو لا يستطيع ان يترك المعارضة تفوقه فى اثبات وطنيتها والوفد بتلك الحركة التى قام بهـا سيضطر الى التحرك قبل الاوان فقد كانت تنسب الى على ماهر خطط كتلك التى تضمنها بيان الوفد ، وكان الاعتقاد العام أنه ينتظر حتى يتمكن من تقوية مركزه واضعاف مركزنا — انجلترا — قبل أن يفصح — الوفد — عن خططه بطريقة علنية ، لكن الوفد انتزع الآن مكان الصدارة فى هذا المجال ونظرا لنفوذه الواسع وتنظيماته المنتشرة فى أنحاء البلاد فانه يبدو أن الاحتمال الغالب هو أن الصراع السياسى الداخلى فى مصر قد يدور حول مشكلة اجراء تعديلات كثيرة فى المعاهدة عند اقرار السلام مع ما يصاحب ذلك عادة من مزايدات تقوم بها الأحزاب ، فيما تتقدم به من مطالب وطنية ••

لقد عادت الراية الوطنية ثانية الى يد الوفد ، وقد يجد على ماهر باشا نفسه فى نفس الوضع الذى كانت الحكومات المختلفة المعارضة للوفد ، تجد نفسها فيه فى فترة ما قبل المعاهدة أى وضع المضطر الى جانب تجنب الظهور بمظهر العقبة فى طريق الأمانى الوطنية : هناك تحيز ضد الأجانب فى كل دولة تخضع للاحتلال الأجنبى وهذا التحيز قد زاد شدة مناورات حزب وطنى يتمتع كالوفد بتأييد غالبية الشعب ، ان أى نجاح فى اثارة شعور عدائى ضد البريطانيين فى مصر ، يكون له أثره خارج مصر ايضا ، وقد افصح الوفد بكل جلاء عن عزمه على جر الأمم الشرقية الاخرى الى حملة ضد بريطانيا ..

ومازال الوفد يتمتع بمنزلة ، كبيرة فى العالم العربى ، وأن محاربة منظمة منه لاستغلال ما يشعر به الفلسطينيون والسوريون من ظلم ستزيد الشعور ضد الحلفاء ، فى العالم العربى كما تزيد من المصاعب التى تواجهها كل من بريطانيا العظمى وفرنسا فى وضع البلاد العربية تحت جناحها » .

هكذا كان رأى بريطانيا فى التقارير الرسمية السرية فيما يتعلق بمذكرة الوفد الى الحكومة البريطانية ، أما رأى بريطانيا الرسمى العلنى فقد تمثل فى التبليغ البريطانى التالى الموجه الى السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة بتاريخ ٦ ابريل ١٩٤٠ :

« من لامبسون ، الى هاليفاكس ٤ مايو ١٩٤٠ » ..

١ ــ بلغوا النحاس باشا فى الحال ان الحركة التى قام بها ونشرت على الناس فعلا قد أحدثت لدى الحكومة البريطانية شعورا أليما للغاية ولا تستطيع الحكومة البريطانية الا اعتبار قرارات الوفد كمحاولة مقصودة للعب دور فى السياسة الداخلية فى حين أن بريطانيا العظمى مشتبكة فى صراع ليس أثره على مصير مصر واستقلالها بأقل منه على بريطانيا العظمى نفسها .

٢ ــ أما فيما يختص بالمسائل التى أثارها النحاس باشا فمن البديهى أنها تؤدى الى :

(أ) اعادة النظر فى المعاهدة البريطانية المصرية .

(ب) تدخل من جانبنا فى السياسة الداخلية المصرية .

(ج) الطعن فيما نستخدمه من وسائل الضغط الاقتصادى فى الحرب مع ألمانيا .

٣ ــ لما كانت نتيجة الحرب ذات أثر فعال بالنسبة لمصر ، ومن الجلى بلا شك للنحاس احتمال مناقشة مستقبل مصر ضمن حدود ديمقراطية ،

فان الحكومة البريطانية موقنة بأن المسئولين عن مصير الشعب المصرى ومنهم النحاس باشا سيواجهون المسئوليات التى تجابههم فى ساعة خطيرة من تاريخ العالم .

٤ ـ اننا نحارب لسـلامة الأمم الصغيرة واحترام العهـد المقطوع فقل للنحاس باشا ـ وأنا أحد الموقعين على المعاهدة ـ يبدو لى أنه غير مفهوم أن يشعر النحاس باشا الناس بأنه يريد التشكيك فيما للمعاهدة من صفة قطعية ورسمية . وانه ليسـعدنى أن أتأكد أن النحاس باشا سيعمل جهـد طاقته لتخفيف أثر هذه الحركة التى لم تقترن بالسداد » .

الفصـل الرابع

بين الوفد المصرى ووزارة على ماهر باشا
معركتان برلمانيتان عنيفتان

سبق أن تحدثنا عن احتفال خريجي كلية فيكتوريا ، ذلك الاحتفال الذى خطب فيه مصطفى النحاس باشا أخطر خطبة مشيدا بالتحالف المصرى البريطانى وخطورته وأهميته ، ذلك الاحتفال الذى ألقى فيه أمير عثمان باشا الخطبة ، التى أودت بحياته والتى تحدث فيها عن الزواج الكاثوليكى الذى يربط بريطانيا بمصر وذلك الاحتفال الذى ألقى فيه مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر خطبتـه التى ملأها بتهـديد المصريين ، ووعيـدهم اذا هم لم يقفوا الى جـانب بريطـانيا .

وقد تحدثنا عن مذكرة الوفد المصرى التى بعث بها الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطانى فى القاهرة والى رد الحكومة البريطانية على تلك المذكرة . ونبدأ بنشر رد الوفد المصرى على رد الحكومة البريطـانية بنصه ، لأهميتـه التاريخية ، وهو فيما يلى :

« حضرة صاحب السعادة السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا العظمى فى مصر » ..

يا صاحب السعادة :

لى الشرف أن أبلغ سعادتكم انى عرضت على الوفد المصرى فى اجتماعه المنعقد فى النادى السعدى فى يوم الاثنين ٨ ابريل الحالى الرد التلغرافى الذى بعث به سعادة اللورد هاليفاكس وزير خارجية بريطانيا العظمى والذى بلغتمونى ترجمته الفرنسية فى يوم ٦ ابريل ، ردا على قرارات الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية السابق تقديمها الى سعادتكم لابلاغها الى الحكومة البريطانية ، كما عرضت عليه الملاحظات التى أبديتها لسعادتكم شفويا على هذا الرد ، فوافقنى الوفد عليها باجماع الآراء ، وكلفنى ابلاغ سعادتكم تأييده لها ، لابلاغها الى الحكومة البريطانية .

وان الوفد ليأسف أشد الأسف لان الحكومة البريطانية فى الوقت الذى تطالبنا فيه بالعمل على تخفيف وقع المذكرة التى قدمناها لها ، لا تخطو هى من جانبها أية خطوة فى سبيل ارضاء الشعب المصرى باجابة مطالبه الحقة ، العادلة، فتقيم الدليل ظاهرا محسوسا على رغبتها فى مشاطرته آلامه وآماله ، كما يشاطر هو الشعب البريطانى آماله وآلامه ، ويخفف بذلك الأثر الممض الذى يحسه الشعب المصرى ، والذى جهدنا صادقين كيما تقنع الحليفة ــ لا بمحاولة تلطيفه فحسب ــ بل بمعالجته علاجا حاسما وعاجلا ، حتى لا يعوق الشعبين الحليفين خلاف ، أو ســوء فهم ، أو سوء تأويل ، عن متابعة الهدف المشترك الذى نرمى اليه جميعا ، متساندين ، متعاهدين ، ألا وهو انتصار الديمقراطية نصرا عاجلا وحاسما • وما كنا لنجهل ما يشير اليه رد الحكومة البريطانية من خطورة الحرب القائمة ، ومبلغ خطرها على مصر وبريطانيا معا ، بل ما كنا فى معاونتهم لكم بما فى وسعنا ، وبمافوق وسعنا لنجهل ما يلوح به ذلك الرد من أن انتصار العــدو لا يترك لمصر أمــلا فى صــيانة حــريتها ، واستكمال ديمقراطيتها •

نعم •• أدركنا ذلك كله ، ومن ثم لم ندخر رغبة ، ولا قوة ، ولا تضحية ، فى سبيل الدفاع عن بلادنا ، وعن شرف عهدنا ، وكان تقديرنا لمسئوليتنا عن مصير الشعب المصرى ، ومصير المحالفة التى ارتبط بها الشعب المصرى ، ومصير المبادىء التى جاهد ويجاهد لها الشعب المصرى هو الذى حدا بنا الى أن نقدم للحكومة البريطانية قرارات الوفد وهيئته البرلمانية ــ أو بالأحرى رغبات الأمة المصرية ــ اذ ما من قرارات صورت ما استقر فى قرارة نفسها من احساس • وصادفت لدى جموع الشعب ما صادفته من رضاء ، بل وحماسة كهذه القرارات التى حملت طابع الاخلاص على جبينها ، وجاءت فى مناسبتها ، وفى حينها •

ومما يزيدنا أسفا على أسف ، أن نجد فى رد الحكومة البريطانية تأويلا لتلك القرارات لا يتفق وما وضعت له ، بل يناقض ما وضعت له ، ورمت اليه ، فقد كانت صيغتها جلية صريحة ، لا تؤدى ــ ولا يمكن أن تؤدى ــ الى تدخل الحكومة البريطانية فى شئوننا الداخلية ، بل ان القرارات قد اتخذت فى الواقع للتخلص من هذا التدخل ووضع حد له سواء فى مسألة الأحكام العرفية التى طلبنا الى الحكومة البريطانية أن تتنازل عنها ، وتتركنا وشأننا مع الحكومة المصرية لكى نصفى معها حسابنا ، أو فى مسألة القطن ومحاصيلنا الزراعية الأخرى التى طالبنا الحكومة البريطانية بوقف تدخلها فيها فتمتنع عن اقامة العراقيل دون تصديرها ، أو دون إيجاد أسواق حرة لها ، وأثمان تتناسب وتكاليف انتاجها ••

فلسنا ندرى اذن من أين استمدت الحكومة البريطانية تأويلها الخاطىء لقراراتنا ، وهى لم تتضمن فوق ما تقدم سوى المطالبة بجلاء القوات البريطانية

بعد الحرب وعقب الصلح ـ والاعتـراف بحقوق مصر كاملة فى السـودان ـ والاشتراك فى مؤتمر الصلح ـ وهى مطالب أبعد ما تكون عن فكرة أو شبهة التدخل من دولة أجنبية فى شئون مصر الداخلية !

بل لعل سعادتكم تذكرون انى صرحت لكم عندما سلمتكم هذه القرارات تصريحا قاطعا لا لبس فيه ولا ابهام ، بأننا لا نقبل أى تدخل من جانب الحكومة البريطانية فى مسائلنا الداخليـة ، وأكثر من ذلك فانكم عندما بلغتمونى زد الحكومة البريطانية وتلوتم على الفقرة التى تشير الى هذا « التدخل » لم يسعنى الا أن أذكركم بتصريحى السـابق ، وأن أحتج على هـذا التـأويل الخاطىء لقراراتنا ، وأن أطلب اليكم تبليغ هذا الاحتجاج الى سعادة وزير الخارجيـة البريطانية ـ وأن الوفد ليؤيدنى كل التأييد فى هذا الاحتجاج ٠

بيد أن رد الحكومة البريطانية تضمن معنى آخر لا يسعنا أن نسكت عليه ـ وهو قولها أن فى القرارات نقضا للمعاهدة وتعديلا لنصوصها ـ والواقع أننا لسنا نحن ـ كما يظن سعادة اللورد هاليفاكس ـ الذين نشكك فى معـاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا التى كان سعادته أحد موقعيها ، وكان لنا شرف توقيعها ، وكانت ـ هى ـ ثمرة مجهوداتنا منذ ثمانية عشر عاما ٠

على أنه ليس فى قرارات الوفد شيء يتعارض مع روح المعاهدة ، بل ان تنفيذ هذه القرارات هو وحده التنفيذ الصحيح ـ والممكن ـ لنصوص المعاهدة المتعلقة بها ، وذلك لانه ازاء استحالة بناء الثكنات وجلاء القوات البريطانية الى المنطقة المحددة لها فى المعياد المحدد له ـ وهى استحالة نجمت عن عمل الطرف البريطانى وعن ظروف الحرب ـ ستواجه البلاد حتما بحالة لا مفر فيها من أحد احتمالين :

فاما أن تبقى القوات البريطانية محتلة جميع البلاد المصرية ، شمالا ، وجنوبا وشرقا وغربا ـ واما أن تجلو هذه القوات وتنسحب من مصر جميعـا بعد أن أصبح حصرها فى مكان واحد مستحيلا ٠

وما من شك فى أن الاحتمال الأول ـ أى بقاء القوات البريطانية فى البلاد المصرية جميعا ـ يترتب عليه نقض صريح للمعاهدة من أساسها ، لان الجلاء هو حجر الزاوية فيها فلا مناص اذن من تحقيق الاحتمال الثـانى وانسحاب القوات البريطانية من الأراضى المصرية ، لان فى هذا الجلاء وحده تحقيقا للغرض الأساسى من المعاهدة ولا سيما بعد أن استكمل الجيش أهبته ، وعدته ، طبقا لمقتضيات المعاهدة وبعد أن أسفر التعاون بين الجيش المصرى والبريطانى على امكان احلال الجيش المصرى محل القوة الصغيرة البريطانية التى كان مفروضا أن تعسكر فى منطقة قناة السويس حتى يتم تدريب الجيش المصرى فيحل محلها فى الوقت المناسـب وحسـبكم تمحيص الأسباب التى أبدينـاها فى مذكرتنا

السابقة ، لتتبينوا وجه الحق فى مطلبنا ، وأن لا نقض فى المعاهدة ، ولا تعديل لحكمها أو لحكمتها ٠

انه اذا اقتضى الأمر تعديلا للمعاهدة فالحكومة البريطانية آخر من يصح له الإعتراض على فكرة التعديل فى ذاتها وقد لجأت هى الى تعديل نص هام من نصوص المعاهدة فى اتفاقها الأخير مع صاحب المقام الرفيع محمد محمود باشا عندما كان رئيسا للحكومة المصرية ، وجاء فى صلب هذا الاتفاق أنه تعديل لاحدى مواد المعاهدة المصرية البريطانية ـ فليس مفهوما اذن لماذا تسمح الحكومة البريطانية بتعديل المعاهدة عندما يكون التعديل لمصلحتها وفى غير ما ضرورة ماسة تقضى بها ظروف البلاد وحالتها ، بينما يكون ما نطالب به من تعديل « على فرض انه تعديل » غير مسموح به من الحكومة البريطانية ٠ رغم أن الظروف القاهرة تدعو اليه ، ومصلحة البلدين ترتكز عليه ٠

أفيكون التعديل فى احدى الحالتين مسموحا وفى الأخرى مرجحا والمعاهدة هى هى ، والمتعاهدان هما هما !!

وكذلك لسنا نفهم كيف نرى الحليفة فى مطالبنا العادلة ، والمتواضعة ، الخاصة بتصريف أقطاننا ومحاصيلنا ، مساسا بالضغط الاقتصادى أو الحصار التجارى ضد ألمانيا ٠٠ !

فإننا طالبنا وما زلنا نطالب الحليفة بأن تشترى هى منا أو تترك غيرها من المحايدين يشترون ٠٠ وحسبنا أن تتخذ الحليفة فى هذا الشأن من الاحتياطات ما اتخذته مع غيرنا وأن تعامل أقطاننا ومحاصيلنا معاملتها للأقطان والمحاصيل الأمريكية التى تضاعفت صادراتها ، واتسعت أسواقها وارتفعت أثمانها ـ بينما انحطت صادراتنا وكسدت أسواقنا وانخفضت أسعار محاصيلنا بحيث أصبح السعر الذى يباع به القطن والمحاصيل الأخرى لايكاد يفى بمصاريف انتاجها ، ولا سيما بعد أن زادت زيادة كبيرة أسعار السماد والفحم وباقى أنواع الوقود والواردات مما أثقل كاهل الفلاح المصرى وكاد يقصم ظهره واذا كانت انجلترا تشترى من بلاد البلقان والبلاد المحايدة بضائعها وحاصلاتها خوفا من تسربها الى الأعداء أفلا يكون ذلك أدعى لأن تشترى منا أقطاننا أو تسمح بتصريف محاصيلنا ، نحن الأصدقاء والحلفاء ؟

ذلك هو مجمل ردنا على ما جاء فى الرد البريطانى ، وذلك هو موقفنا من قراراتنا ـ لا تغيير منا فيها ولا احراج لكم منها ٠

وها هى ذى ألمانيا تعتبر مصر بلدا معاديا وهو موقف منها لا نخشاه ؟ فلم يبق الا أن تحقق الحليفة مطالب الشعب المصرى منها ليكون لها موقف منا نرضاه ٠

وأخيرا ، فقد ألغت شقيقتنا العراق الأحكام العرفية فى أرجائها ، دون أن ترى حليفتنا مبررا لمطالبتها باستمرارها رغم ارتباطهما بمصالح جوهرية وحزبية كارتباطنا ، وبمحالفة كمحالفتنا ـ فلا معنى اذن لاصرار الحليفة على بقاء الأحكام العرفية فى مصر ، وهى نعلم أن المصرى ليأبى أن يساق الى واجبه سوقا ليناضل عن الديمقراطية والحرية ، ويختنق فى جوها خنقا ، هذا ردنا نرجو ابلاغه الى الحكومة البريطانية وتلك قراراتنا أملتها معـــا روح واحدة فى صراحة واباء يحدوهما معا شرف الصدق وشرف الصداقة سواء بسواء ·

وللحقيقة وللتاريخ نقول : ان الوفد المصرى خلال تلك الفترة التى بدأت فى ابريل ١٩٤٠ قد اتخذ موقفا متشددا جـدا تجاه السياسة البريطانية ، ولا يتفق هذا الموقف أبدا مع موقف الوفد الذى أعلنه النحاس باشا فى احتفال خريجى كلية فيكتوريا ·

لقد كانت مذكرة الوفد المصرى الى الحكومة البريطانية عنيفة للغاية ، وكان رد الوفد المصرى ، على رد الحكومة البريطانية أشد عنفا ، ولم يكتف الوفد المصرى بتبادل المذكرات بينه ، وبين الحكومة البريطانية ، بل راح يتخذ كل ما يستطيع اتخـاذه من خطوات وقرارات لاثارة رجل الشارع ضد السـياسة البريطانية فى مصر أو ضد حكومة على ماهر باشا ، التى كانت أيضا تخوض أعنف المعارك ضد الحكومة البريطانبة التى كانت تتهمها ـ تتهم حكومة على ماهر ـ بمعاداة بريطانيا وفرنسا « الحلفاء » وبمناصرة ألمانيا وايطاليا واليابان « المحور » ·

وكان محمود بسيونى ، ويوسف الجنـدى ، وحسين محمـد الجندى ، الأعضاء فى مجلس الشـيوخ حيث للوفد المصرى أغلبيـة محترمة قد وجهـوا استجوابا الى رئيس الوزارة على ماهر عن منع الرقابة نشر كل تعليق ، أو تأييد للمذكرة ، المتضمنة قرارات الوفد المصرى والهيئة الوفدية البرلمانية ، وعن عدم نشر الرد البريطانى وجواب الوفد المصرى عليه ، وعن موقف الحكومة المصرية من الرد البريطانى ، وعن المطالب التى جاء هذا الرد جوابا عليها ·

وفوجىء الشيوخ الوفديون بأن الوزارة ، لم تطلب ـ كما هى العادة ـ تأجيل مناقشة ذلك الاستجواب أربعة أسابيع أو خمسة ، وانما طلبت مناقشة الاستجواب حالا ·· الأمر الذى ترتب عليه تغيير مسار أعمال المجلس بصرف النظر عن كل المسائل المدرجة فى الجدول لتبدأ أعنف جلسات مجلس الشيوخ المصرى ·

فى تلك الجلسة التى بدأت مساء ٢٠ ابريل ١٩٤٠ استهل الأستاذ يوسف أحمد الجندى بيانه بقوله : انه يأسف لان رئيس مجلس الوزراء قد وصف العمل المجيد الذى قام به الوفد بارساله مذكرته الى الحكومة البريطانية بأنه

عمل شاذ ، ثم تطرق الأستاذ يوسف الجندى الى القول بأنه لم يتعرض مجلس من مجالسنا التشريعية فى العهد الحاضر ، أو فى عهد مضى لموضوع له أهمية وخطورة هذا الموضوع الذى نحن بصدده .

وأشعر ــ هكذا قال الأستاذ يوسف الجندى ــ بأن من يتكلم فى هــذا الموضوع سواء أكان أحد المستجوبين ، أم أحد حضرات الأعضاء المحترمين فى هذا المجلس الموقر ، يشعر بثقل المسئولية الملقاة ، على عاتقه فى كل فكرة ، وفى كل كلمة تصدر منه من هــــذا المنبر المقدس ، لما لهذا الموضـــوع من أهمية وخطورة ، لانه من جهة ، متعلق بمصالح حيوية خطيرة ، ومن جهة أخرى يرتبط كل الارتباط بعلاقات هى فى منتهى الدقة والأهمية بيننا وبين الحليفة ، فاذا كان هذا شعورى كمتكلم فى هذا المجلس فانى أعتقد أن شعور الحكومة لا يقل مطلقا عن شعورى ، وأنها قبل أن تجيب عن هذا الاستجواب ستراجع نفسها ، مرة وثانية وثالثة ، وستحسب حسابا دقيقا لكل كلمة تفوه بها أمام هذا المجلس الموقر .

ويقول يوسف الجندى : ان الوفد المصرى الذى ألف فى سنة ١٩١٨ والذى حمع كبار شيوخ الأمة ، ونوابها لا ينكر مطلقا الفكرة الوطنية التى دان بها الحزب الوطنى ، وعلى رأسه المغفور له مصطفى كامل باشا : أن الرجل الوطنى لا يجدر به مطلقا أن ينكر فضل الوطنيين ونحن لا ننكر للحزب الوطنى فضله .

وعن ضرورة الغاء الأحكام العرفية رغم الحرب القائمة قال الأستاذ يوسف أحمد الجنــدى : ان الأحــكام العرفية لا داعى لها ، وان الأســباب التى قامت بسببها والمصالح التى نفكر فى صيانتها يمكن أن تصان وتحفظ بتدبير آخر غير الأحكام العرفية ، ومن المستحيل على أى فكر أن يذهب الى أن مثل هذا الطلب يعتبر تدخلا من الحليفة فى الشئون الداخلية ، لان الأحكام العرفية كما قلت أعلنت بنــــاء على طلبها ، وعندما يسأل الشيخ عبــاس الجمل زميله يوسف الجندى ، المزيد من الافصاح يقول الشيخ يوسف الجندى : ان الأحكام العرفية أعلنت بناء على طلب الحليفة ، فمن واجبى أن أقنعها بأنها لا محل لها الآن ، فاذا ما طلبت منها هذا الطلب فلا يعتبر ذلك تدخلا فى شئوننا الداخلية .

وكان معارضو الوفد قد أخذوا على الوفد أنه راح فى مذكرته الى الحكومة البريطانية يطلب رفع الأحكام العرفية ، بينما الأحكام العرفية فى بقائها ، أو الغائها شأن مصرى داخلى لا يجوز اقحام الأجنبى فيه ! وكانت الحكومة المصرية ترى أنه لا يمكن للحكومة المصرية أن تلغى الأحكام العرفية بدون موافقة الحكومة البريطانية !! '

ويستمر مجلس الشيوخ حتى ســاعة متــأخرة من الليل فى مناقشــة الاستجواب ، وتستكمل المناقشة فى اليــوم التالى ، ويكون يوسف الجنــدى

بلا جدال هو فارس الحلبة ، رغم أنه لم يكن وقتئذ زعيم المعارضة ، بل كان الأستاذ محمود بسيونى هو زعيم المعارضة ، وكان غائبا لمرضه عن شهود تلك الجلسات الهامة .

وكان من بين الموضوعات التى رد عليها الأستاذ يوسف الجندى ما أثاره على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء من أن الوفد قد خرج بمذكرته ، على العرش ورغم اعتراض رئيس المجلس ، على اقحام اسم الملك فى تلك المناقشات السياسية يصر يوسف الجندى على توضيح وجهة نظره ، بل أن الأستاذ يوسف الجندى يطلب من على ماهر رئيس الوزراء أن يطلب حذف هذه العبارة من مضبطة المجلس حتى لا يكون له حق التعقيب عليها ، ولكن على ماهر لا يوافق على حذف العبارة الخاصة بالخروج على العرش من المضبطة فاستمر يوسف الجندى فى توضيح وجهة نظر الوفد قائلا وبالحرف الواحد : ان العرش قبل أن يجرى على ألسنتنا فهو ماثل فى قلوبنا و .. و .. ويرد رئيس الوزراء أكثر من مرة على كلام يوسف الجندى ، بل ويقاطع رئيس الوزراء يوسف الجندى أكثر من مرة ، حتى ليقول يوسف الجندى – البرلمانى الممتاز – اذا كان المقصود من هذه المقاطعة المستمرة أن أمتنع عن ذكر الوقائع المهمة ، فانى لا أمتنع عن ذكرها بهذه الوسيلة ولو بقيت فى موقفى حتى مطلع الشمس .

ويذيع على ماهر باشا – فى مجلس الشيوخ – سرا مؤداه أنه عندما طلب رفعة مصطفى النحاس باشا مقابلة السفير البريطانى استأذن السفير البريطانى على ماهر باشا فى مقابلة مصطفى النحاس باشا !!

ويقول يوسف الجندى وكأنما لاحت له فرصة التغلب – فى المناقشة – على رئيس الوزراء على ماهر باشا – ما دام السفير البريطانى قد استأذنك فى المقابلة ، وما دمت تعرف أن فى تقديم النحاس باشا للسفير البريطانى مطالب الوفد ، يعتبر خروجا على العرش ، فقد كان واجبا عليك ألا تأذن للسفير البريطانى بمقابلة مصطفى النحاس باشا باعتبارك رئيسا للحكومة المصرية !

ويقول على ماهر : وهل سبق لى أن اطلعت على هذه المطالب حتى أعترض على المقابلة بشأنها ، سبق أن فسرت احترامى لشخص النحاس باشا وما كان ذلك يسمح لى الا بأن أوافق على هذه المقابلة فهل هذه المجاملة منى تحسب على .

يوسف الجندى : المقابلة طلبت وحدد موضوعها ولابد أن يكون السفير البريطانى أخطر رفعة على ماهر باشا بالغرض الذى من أجله طلبت هذه المقابلة ، قولوا كان يجب عليكم أن تتقدموا للحكومة بهذه الطلبات وأن عدم تقدمكم بها يعتبر خروجا على النظم والدستور .

رئيس الوزراء : قلتم أن الحكومة لا تمثل الأمة وانكم أنتم الذين تمثلونها .

يوسف الجندى : ما كان لنا أن نتقدم بمثل هذه المطالب للحكومة التى حلا لها أن تطعننا بهذه المطاعن ، لنفرض أننا كنا مخطئين فى طريقة التقدم ، ففرق بين أن يقال أنكم أخطأتم فى طريقتكم ، لان التقاليد تقضى بكذا وكذا ، وبين أن يقال أننا خوارج على الأمة ، وعلى العرش ، وعلى الدستور ٠

هذا الفارق يعطينا فكرة صحيحة عن النظرة التى ينظر بها رفعة على ماهر باشا لنا ونحمد الله أن هذه النظرة ظهرت فى هذا المجلس لتكون أكبر مبرر لما فعله الوفد من أنه لم يتقدم للحكومة بهذه الطلبات ، الحكومة التى تعتبرنا خوارج ٠

رئيس الوزراء : الحكومة تعتبر هذا التصرف خروجا على الدستور ، وعلى القوانين ولم تقل أنكم خوارج ٠

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : ان الأمير عمر طوسون قد كتب خطابا الى رئيس الوزراء بخصوص السودان ، وأن الرقابة حذفت معظم ما جاء فيه من الطلبات الجوهرية ، واقتصرت اباحة النشر على ما فيه مدح وثناء فى رفعة ماهر باشا ، وقد اعترض باشمعاون دائرة الأمير اعتراضا شديدا على ذلك ويرد على ماهر ، على ما قاله يوسف الجندى بقوله : ماذا فعل رئيس مجلس الوزراء لقد وصل اليه خطاب فرد عليه بأحسن رد ٠

ويطلب يوسف الجندى من أعضاء مجلس الشيوخ أن يوافقوا على تأييد الطلبات التى تقدم بها الوفد ٠

ويتحدث د٠ محمد حسين هيكل فيقول : اننا فى خدمة البلاد ، لا نبغى فخرا ، كالجندى فى الميدان يفنى فى سبيل وطنه ، لا ينتظر أجرا ، أو مثوبة ، ويناشد د٠ هيكل المجلس الروية ، وطالب بأن تسمو النفوس الى القوة والاتحاد فى وقت أذيع فيه من لندن شائعة اقتراب القوات الألمانية والايطالية من حدود يوغسلافيا ، واننا يجب أن نعتبر أنفسنا مجندين ومطالبين بتوحيد الصفوف والكلمة ، وأنه يجب أن ننظر الى القضية التى نناصرها ، نظرة الحق والتمسك، وأن نكون دائما مشتركين فى تفكيرنا ، وأن نتغاضى وأن ننسى كل شىء !

والجدير بالذكر ، أن على ماهر باشا قد وصف مذكرة الوفد بأنها ثورة ، وكذلك وصفها حسن صبرى باشا ٠

وقد رد حسين الجندى ــ أحد الشيوخ الوفديين ــ بقوله : ما هى هذه الثورة ؟ حزب له رأيه ، كما أن له مكانته واعتباره ، وضميره ، وشرفه هل يجوز له أن يتقدم بطلباته ، لحكومة يعتقد هو فيها أنها لا يمكن أن تنظر فى طلباته للخلاف الذى بينها وبينه ويعتقد أنه اذا تقدم لها بهذه الطلبات فانه يكون متناقضا مع نفسه !

وكما أثير موضوع مذكرة الوفد في مجلس الشيوخ منذ ٣٠ ابريل ١٩٤٠، فقد أثير هذا الموضوع أيضا فى مجلس النواب ولكن بصورة أخرى ، فى مجلس الشيوخ ، كان الشيوخ الوفديون هم الذين تقدموا باستجواب رئيس الحكومة ، أما فى مجلس النواب فلقد تقدم النائب المحترم على المنزلاوى باستجواب الى رئيس الوزراء بشأن ما اعتزمته الحكومة من سياسة لوقف تلك المحاولات التى يحاولها « حزب الوفد » لدى دولة بريطانيا العظمى ، لحملها على التدخل فى شئون مصر الداخلية والخارجية ·

وقد وقف رئيس الوزراء وطلب مناقشـــة الاســتجواب حالا قائلا : ان الظروف الحاضرة لا تسمح بأن تؤجل مناقشته لان المسألة فى غاية الأهميــة والحكومة على تمام الاستعداد للمناقشة ·

وعارض الأستاذ فكرى أباظة مناقشة الاستجواب حالا مفضلا أن تؤجل مناقشة الاستجوابات الى أجل غير مسمى نظرا للظروف الحاضرة لان الحرب قائمة والدول مضــطربة ولا يليق بمجلس نوابنـا أن يشغل نفســه بمناقشة هــذا الاستجواب فى هذه الظروف الدقيقة والخطر على الأبواب ·

ويؤيد الأستاذ حسن الجداوى الأستاذ فكرى أباظة فى رأيه بينما يرى د· بهى الدين بركات أنه يجب أن ينظر الى المستقبل لا الى الماضى فى مثل هذا الظرف العصيب وألا نبذر بذور شــقاق قد لا تحمد مغبته فى هــذه الظروف الحرجة ، وينقسم المجلس ـ مجلس النواب ـ بين مؤيد لمناقشة هذا الاستجواب ، ومعارض للمناقشة ·

ويقول على المنزلاوى : لقد قدمت هذا الاستجواب بعد تفكير طويل وما كنت أقل من اخوانى وطنية ، ولكننى أرى أن هذا الوقت ملائم للمناقشة فيه ، ولو سمحتم لى بالكلام لوجدتم ذلك فى مصلحة الوطن · لقد قرأت المناقشات التى دارت فى مجلس الشيوخ ، بشأن مذكرة الوفدى وأرى أن مصلحة البلاد الحيوية تقتضى وضع حد لمثل هذه الأمور وأن تستجوب الحكومة فيما يجب أن تعمله ازاء هذا التصرف ·

ويقول رئيس الوزراء : ان هذا الظرف يقتضى أن تكون الحكومة التى تخدمكم قوية ، ولا تكون الحكومة قوية اذا قام غيركم يتحدث عن حقوق هذه الأمة ، والكلام لا يحتـــاج الى مناقشات فى مسائل شخصية ، ويمكنكم أن تتناولوا الموضوع من الناحية الدستورية ، يوجد برلمان وتوجد حكومة تتكلم باسم البــلاد ، فاذا سمحتم لغيرها بهــذا الحق ، فان الحكومة ستستقيل ، وتستقيل حالا ، ويتقدم على ماهر من المجلس طالبا الثقة ، ويقول الأســتاذ ابراهيم عبد الهادى : ان استجواب مجلس الشيوخ أريد به ألا ينتهى ، ويقول الأستاذ محمود سليمان غنام : ان رئيس الحكومة هو الذى طلب تأجيل هذا

الاستجواب . ويقول الأستاذ عباس محمود العقاد : اذا كان للحوادث أن تعلمنا ماذا يجب أن تصنع الحكومة لمنع هذا التدخل الأجنبى ، وما يجب أن تعمله مع من يخرجون على الدستور ، والتقاليد فان الوقت الحاضر هو وقت النظر فيما يتعلق بالتدخل الأجنبى ، وقد رأينا عاقبة التساهل مع أمثال هؤلاء .

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : لا أدرى كيف يسمح الرئيس بمثل هذا الكلام ؟

ويقول د. أحمد ماهر رئيس المجلس : لم أسمع شيئا لأعترض عليه .

ويقول الأستاذ غنام : انك تتغاضى عند اللزوم فتقرر انك لم تسمع .

ويسأل رئيس المجلس الأستاذ غنام ، أن يقول له ما قاله العقاد ، ويقول الأستاذ غنام : لا يصح أن يتهم مصرى فى هذا المجلس بأنه خارج على الدستور ، والتقاليد ، وأنه يطلب التدخل الأجنبى ، بل ان هذا الكلام لا يصح أن يقول مثله العقاد على الأخص .

ويقول د. ماهر : اذا صح ما قاله الأستاذ عبد الحق يرفع ما قاله الأستاذ العقاد من المضبطة .

ولكن الأستاذ العقاد يستمر فى الكلام ، ويطلب منه رئيس المجلس أن يسكت فلا يسكت العقاد مؤكدا أن مجلس النواب ليس هو المجلس الذى يؤجل استجوابا يتعلق بالكرامة .

ويأخذ رئيس المجلس رأى المجلس فى مناقشة الاستجواب حالا أو فى عدم مناقشته فتزيد الأغلبية المناقشة فورا ، وتحدث معركة كلامية بين مقدم الاستجواب ، وبين الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وبين الأستاذ على المنزلاوى فى ذكر الأسباب التى دفعته الى تقديم استجوابه هذا .

ويقول على المنزلاوى : ان كل رجل يدعى النيابة عن الحكومة هو رجل يكذب ، ويزور ويجب أن يحاكم ، ويقول محمود سليمان غنام : بلغ النيابة اذا ما شئت .

ويقول رئيس الوزراء : آن الوفد يطعنه ، وحكومته من الخلف ، ولست أدرى كيف دفعهم سكوتنا الى تقديم هذا الاستجواب : ان سكوتنا لم يكن ضعفا، ولكنه كان تساهلا لاننا مصريون نحترم احساس بعضنا بعضا .

ولقد أصبحت المسألة جد خطيرة بعد أن تقدموا باستجواب يريدون من البرلمان اقرار تصرفهم هذا وأنا متمسك باحترامى الكامل لتلك الهيئة التى أبت هذا التصرف .

لقد كان سكوتنا موجبـا لتهـدئة الحالة ، وسألتهم أن يتنـازلوا عن استجوابهم ، فقالوا لا نتنازل والموقف الآن لحضراتكم لتفصلوا هل الحكومة هى التى تمثل البلاد أو الوفد هو الذى يمثل البلاد ، وهل يسمح المجلس لأى حزب أن يتقدم الى دولة أجنبية بمطالب أم لا ؟

وتحدث مشادة بين عبد المجيد ابراهيم ، بك ، وبين رئيس المجلس الذى قاطعه قائلا : انه لا تتكلم فى موضوع الاستجواب ·

وتتطور الأمور فى الجلسة ··

ويلقى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق كلمة ينسحب فى اثرها ومعه النواب الوفديون

ويوافق المجلس على اقتراح يقضى باستنكار كل عمل يقوم به فرد ، أو جماعة ، ويرمى الى التدخل الأجنبى كمـا يقضى الاقتراح ، الذى وافق عليه مجلس النواب باستنكار كل اجـراء يقلل من الثقة بالحـكومة المتمتعة بثقة المجلس ·

ويعترض د· بهى الدين بركات باشا ، على هذا الاقتراح ، قبل أن يأخذ الرئيس الرأى عليه قائلا : ان هذا اقتراح لا يجوز قبوله لانه يتضمن استنكار عمل ليس من أعمال الحكومة ولا علاقة له بالأعمال البرلمانية ، ويرد رئيس المجلس على ذلك قائلا : ان الاقتراح لا ينص على استنكار عمل هيئة معينـة وانتقل المجلس ـ كما هى العادة دائما ـ الى جدول الأعمال ·

الفصل الخامس

من هاليفاكس الى لاميسون الى فاروق :
على ماهر باشا يجب أن يذهب !

سبق أن ركزنا — وبصورة مكثفة — على المعركتين العنيفتين اللتين نشبتا في مجلسي الشيوخ والنواب ، حول المذكرة ، التي كان الوفد المصرى قد بعث بها الى الحكومة البريطانية عبر السفير البريطانى فى القاهرة ٠

ونضيف اليوم ، ان معركة أخرى جانبية قد نشبت بين الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية ، وبين حلفائه السابقين « الأحرار الدستوريين » بخصوص « المعاملة السيئة » التى لقيها بعض نواب الاحرار الدستوريين من رئيس المجلس وقد كان من بين ما قاله أحمد عبد الغفار بك نيابة عن زملائه من النواب الأحرار الدستوريين : أرجو أن يفهم المجلس فى هدوء أن الشدة التى اعتاد استعمالها معنا رئيس المجلس مرارا من غير مناسبة ، ولا داع والتى ظهرت مع عبد المجيد ابراهيم « بك » الليلة هى عمل يستدعى العتب الشديد على الرئيس ٠

وقد فكرت أنا وزملائى ، أن ننسحب من الجلسة احتجاجا واستنكارا ، ولكن خشينا أن يئول انسحابنا تأويلا غير الذى نريده ونلفت نظر الرئيس الى أننا لم نعد نتحمل مثل هذه المعاملة » ٠

ويرد د٠ أحمد ماهر ، رئيس المجلس على ما قاله العضو المحترم أحمد عبد الغفار بك بقوله : لا يجوز لأحد من حضرات النواب أن يوجه كلاما الى الرئيس أو الى النواب وأنا لم أمنع النائب المحترم عبد المجيد ابراهيم « بك » من الكلام ، بل هو الذى انسحب من تلقاء نفسه ، وليس هناك اعتداء على أحد ، أو شدة مع أحد ، وأرجو مراعاة اللائحة الداخلية وأنا أحترم كل حضرات النواب من أى حزب وبخاصة نواب المعارضة ، وهذا المنبر ، هو لحرية الرأى ولكن يجب أن تسهلوا مهمتى لنطبق اللائحة ٠

وعندما أراد أحمد عبد الغفار « بك » أن يرد على رئيس المجلس د٠ أحمد ماهر انتقل اليه محمود فهمى النقراشى باشا قائلا له : « مفيش داعى للكلام بقى ، نبقى نشوف المسألة دى بعدين » وجلس أحمد عبد الغفار « بك » فى مكانه وهو يقول : طيب نبقى نسويها بعدين » ٠

وانتهت الأزمة ، التى أثارها النواب من الأحرار الدستوريين وان لم تنته الأزمة التى وقعت بين رئيس المجلس وبين الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النـواب والتى بلغت ذروتهـا بانسحاب النـواب الوفديين من الجلسة احتجاجا على « الحجر الشديد على حرية الرأى » ٠ وكان من بين ما قاله عبد الحميد عبد الحق : ان الحكومة الحاضرة ـ حكومة على ماهر باشا ـ لم تلجأ ، الى تلك المناورة التى لجأت اليها بخصوص هذا الاستجواب الذى كان يناقشه المجلس ، الا لانها أضعف من أن تطلب من الحكومة البريطانية الطلبات التى طلبها الوفد المصرى من الانجليز ٠

وقد كان موقف حكومة على ماهر باشا ـ فى الحقيقة ـ صعبا للغاية فهى على خلاف عنيف مع الأحرار الدستوريين الذين يشكلون فى مجلس النواب قوة هائلة وخطيرة ٠ كما أن لهم فى مجلس الشيوخ أقلية ، وان كانت ضئيلة للغاية الا أنها غدت ذات خطورة عندما مدت يدها للتعاون مع الأغلبية الوفدية فى مجلس الشيوخ ٠

وكان الوفد المصرى يعرف جيدا ، وأكثر من غيره ، أية أزمات عنيفة تقوم بين الحكومتين المصرية ، والبريطانية فاذا به يشن حربا شعواء ، ضـد حكومة على ماهر ، التى أجبرت على أن تحارب فى أكثر من جبهة قوية فى وقت واحد ، وفى مكان واحد ٠٠

وللحقيقة وللتاريخ نقول أن حكومة على ماهر باشا ، رغم ضعف مركزها ، ورغم تشديد الهجوم عليها من الحكومة البريطانية ومن الوفد المصرى الا انها لم تستسلم أبدا للضغط البريطانى ولم تغير من موقفها تجاه بريطانيا ، التى كانت بريطانيا تعتبره « موقفا متصلبا » ، كما انها لم تغير من موقفها تجـاه « دولتى المحور » وهو الموقف الذى كانت بريطانيا تراه « موقفا ممالئا » ٠

لقد ظلت حكومة على ماهر تنفذ الشعار الذى اختطته لنفسها منـذ بداية الحرب ، وهو ضرورة تجنيب مصر ويلات الحرب ، وهو الشعار الذى رحب به الشعب واعتبره بحق ضرورة وطنية يجب على كل حكومة وطنية أن تلتزم به ٠

كما أن حكومة على ماهر ـ حقيقة ـ لم تتردد فى تنفيذ بعض الأمور ، التى كانت بريطـانيا ترى أنها معادية لها ، وذلك مثـل زيارة على ماهر باشا ـ يصحبه وزيرا الدفاع والأشغال ـ للسودان دون استئذان بريطانيا المسيطرة على الأمور فى السودان ، وقد زار على ماهر باشا ـ ورفاقه عطبرة ، الخرطوم ،

وأم درمان ، وواد مدني ، وسنار ، وكوستي ، وملكال ، وبحر الزراف ، وبورسودان ، وطافوا بالمؤسسات المصرية فى الرى والتعليم والجيش وبعض المعاهد ، والمصالح ، والنوادى ·

وكان على ماهر أول رئيس وزارة مصرى فى العهد الحديث يزور السودان أثناء توليه الحكم ، وقد نجحت هذه الزيارة نجاحا رائعا أغضب بريطانيا ، الى حد كبير ، كما أن هذه الزيارة عمقت أواصر الوحدة الطبيعية ، التى تجمع شمال الوادى وجنوبه ·

كما أن حكومة على ماهر ، حرصت على ازاحة الستار عن تمثال مصطفى كامل أصلب سياسى معاد للاستعمار البريطانى فى مصر فى بداياته الأولى ، رغم تأجيل الاحتفال بازاحة الستار أكثر من مرة ، كما أن ذلك الخطاب الذى ألقاه على ماهر أمام الملك فى حفل ازاحة الستار كان يحق من أروع ما ألقى فى تلك الفترة من خطب وطنية وقد اعتبرت بريطانيا ، ذلك الخطاب موجها الى السياسة البريطانية الاستعمارية فى مصر ، وكان من بين ما قاله على ماهر فى تلك المناسبة الوطنية القومية :

كلما ذكر مصطفى ظهر اسمه فى هالة من المجد ، وانتشر ذلك النور الساحر ، الذى يملأ النفوس رهبة واجلالا ·· فى هذه الساعة يطيب لنا أن نجتمع فى ظل المبادىء التى أفنى نفسه ، وجسمه فيها ، فى ظل الاخلاص الذى مات عليه فأحيا أمته ، ودفع شبابها الى ميادين الكفاح والعلا · نجتمع أمام ذلك التمثال الذى يحرك النفس ، وهو صامت لان جلال التاريخ ، وجلال الذكرى فى شخصه يلتقيان · كانت حياة مصطفى قصيرة : لم تكن كحياة غيره من الزعماء والقادة ، سلسلة أعمال توصف ، وتحلل ، وانما كانت هذه الحياة كلها التى تعلو ، على كل حصر وتحليل ، صوتا يخيل الى سامعيه أنه يهبط من السماء ، صوتا كصوت الماضى ، رن فى الوادى فانتبه ولا تزال أصداؤه تتجاوب وتمتد بعد الموت ·

كان مصطفى يحمل فى قلبه صورة الوطن أنى سار أو أقام فكان قلبه مقتدرا على جمع القلوب ، تخفق كلما خفق وتشاطره حمل السراء ، والضراء · وكان الشباب ــ شباب الوادى ، وعدته ــ جنوده المجندة ، تأتلف وتلتف حول لوائه كان هو قائدها ، وهاديها !

كان مصطفى شعلة ذكاء وحماسة كان خير محام عن خير قضية ، وكان فى دفاعه يهب لنصرة الحق ، والعدل ، وكان جلدا على الكفاح لا يبرح يناضل حتى يصرع الباطل ، ويرمى السهم فى مقاتله !

مات مصطفى فكان موته ، أول شاهد على تغلغل الروح الوطنية فى مختلف الطبقات وأول دليل على أن فى هذه الأمة قوة بل قوى حيوية كامنة اذا وجد من يحركها ويتعهدها أتت بالمعجزات ·

فلنذكر مصطفى ، ولنطف بتمناله ، ولنأخذ من موته معنى للحياة والحرية والأمل » ٠

ولست أعتقد أبدا أن زعيما مصريا قد تجرأ فى « حضرة الملك » أو فى غير حضرة الملك فألقى مثل هذا الكلام عن مصطفى كامل باعث النهضة الوطنية المصرية الحديثة ، التى ما قامت الا لمحاربة الاحتلال البريطانى ٠

دخلت ايطاليا الحرب الى جانب ألمانيا فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ ، وكثرت المطالب البريطانية من حكومة على ماهر ، ولكن على ماهر ، كان يرفض تحقيق تلك المطالب ، بل كان يرفض حتى تحقيق بعض تلك المطالب ٠

ويجتمع مجلسا البرلمان : الشيوخ والنواب فى ١٢ يونية ـ أى بعد دخول ايطاليا الحرب بثمان وأربعين ساعة ـ حيث يلقى على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء فى جلستين سريتين بيانا عن سياسة الحكومة المصرية ازاء دخول ايطاليا الحرب وكان مجمل الخطوط الرئيسية لتلك السياسة ، تجنيب مصر ويلات الحرب مع وفاء مصر بتعهداتها ، وتقديم أكبر عون ممكن لبريطانيا ـ الحليفة ـ فى دفاعها عن الحق ، والحرية فى حدود معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ـ معاهدة الصداقة والتحالف ـ وان يكون موقف مصر ، دفاعيا مع قطع العلاقات السياسية مع ايطاليا ، واعتقال معظم رعاياها فى مصر ٠

ويقر المجلسان ـ مجلسا الشيوخ والنواب ـ حكومة على ماهر ، وسياسة الحكومة ، وتقوم الحكومة البريطانية ولا تقعد ، وتعلن بريطانيا الحرب ـ بصورة مكشوفة ـ ضد وزارة على ماهر باشا ٠٠

وفى منتصف الساعة الرابعة من بعد ظهر يوم ١٧ يونيو ١٩٤٠ ـ أى بعد ٥ أيام فقط من موافقة مجلسى البرلمان على سياسة وزارة على ماهر باشا ـ يقابل السفير البريطانى السير مايلز لامبسون الملك فاروق ، ليقول للملك أنه يحمل اليه رسالة شفهية من اللورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية ، فيطلب منه فاروق أن يدون تلك الرسالة كتابة : وينتحى السفير البريطانى ركنا من أركان غرفة الملك ويكتب وبالقلم الرصاص الرسالة التالية :

« من الواضح ، ان على ماهر ـ يلاحظ أنه حرمه من القابه ـ لا يجرؤ على مواجهة الصعاب والأخطار التى تنطوى عليها حتما الحالة الحاضرة بالنسبة لمصر ، وحتى اذا أجابنا الى مطالبنا فانه لايخفى أن ذلك مخالف لارادته ورأيه ولا يمكن أن يستمر الحال على ذلك ٠

وبناء عليه فان تعليماتى اليكم هى :

ان تخبروا الملك فاروق ، أن أسوأ سياسة فى وقت الحرب انما هى سياسة الشك ٠

ان موقف على ماهر ، لا يتفق مع روح المعاهدة ، ولا يمثل شعور مصر والشعب المصرى ، بل لا يخدم مصالح مصر العليا .

ومن الضرورى والحالة هذه تأليف حكومة أخرى .

ورسائل لورد هاليفاكس وزير الخارجيـة البريطـانية الى سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة ، ورسائل لامبسون الى هاليفاكس فى تلك الأيام ، العصيبة من تاريخ مصر والعلاقات المصرية البريطانية تؤكد أن سير مايلز لامبسون ، فى لقائه بالملك فاروق لم يطالبه بأن تذهب وزارة على ماهر باشا ، وحسب ، وانما حمل اليه مع طلب تبديل الوزارة تهديدات كثيرة من بينها - مثلا - احتمال التدخل العسكرى البريطانى ان لم يخرج رئيس الوزراء وكذلك احتمال أن تفرض بريطانيا الأحكام العرفية البريطانية على مصر ، كما حدث فى الحرب العالمية الأولى ، كما حمل مايلز لامبسون الى الملك أيضـا التهديد بانزاله عن العرش ، ووضعه تحت الرقابة حتى لا يلجأ الى ايطاليا » .

وبعد لقاء الملك بسير مايلز لامبسون ، سفير بريطانيا فى مصر - بريطانيا، التى عقدت مع مصر فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ معاهدة صداقة وتحالف - يستدعى الملك زعماء البلاد فى الساعة الخامسة بعد ظهر السبت ٢٢ يونيو ١٩٤٠ ويلبى الدعوة الى هذا الاجتمـاع : على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء ، مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء السابق ورئيس الوفد المصرى أحمد زيور باشا، رئيس سابق للوزارة ، محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ ، أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية ، محمد صالح حرب باشا وزير الدفاع ، محمد توفيق رفعت باشا رئيس سابق لمجلس النواب ، محمد حلمى عيسى باشا رئيس حزب الاتحاد الشعبى ، محمود بسيونى رئيس سابق لمجلس الشيوخ ، محمد بهى الدين بركات رئيس سابق لمجلس النواب ، محمد حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى ، مصطفى عبد الرازق وكيل حزب الأحرار ، نائبا عن محمد محمود الذى اعتذر لمرضه ، عبد الحميد بدوى كبير المستشارين الملكيين ، عبد الوهاب طلعت وكيل الديوان الملكى « ليدون محضر الاجتماع » .

ويفتتح الملك الاجتماع ، ويشير الى المسائل التى سيتناولها البحث ، ويطلب من الحاضرين أن يبحثوا الأمور بكل حرية ، ثم يغادر الملك الاجتماع ، ويتداول المجتمعون الموقف ، بعد أن عرضه عليهم بتفصيل على ماهر ، ويدوم الاجتماع حتى الساعة العاشرة والدقيقة العاشرة مساء ، وينتهى الاجتماع بقرار بالموافقة على اسـتقالة وزارة على ماهر ، ويجىء فى القرار : أنه ازاء اصرار على ماهر باشا ، على الاسـتقالة فانهم يضـــعون الأمر ، بين يدى الملك ليتصرف فيه بحكمته و .. » .

ويقـــدم على ماهر باشا ، فى اليـــوم التالى ٢٣ يونيو ١٩٤٠ استقالة الوزارة ٠

وفى ٢٤ يونية ١٩٤٠ ، يستدعى الزعماء ، والكبراء مرة أخرى الى قصر عابدين للبحث فى تأليف وزارة قومية تواجه الظروف العصيبة التى تواجهها البلاد ، ويرفض مصطفى النحاس باشا الاشتراك فى هذه الوزارة القومية ، حتى ولو كان رئيسا لها ويصر على تأليف وزارة محايدة يكون أول عمل لها حل مجلس النواب القائم فورا ، واجراء انتخابات حرة ليس مهما أن تتم فى ظرف الستين يوما ، التى نص عليها الدستور ، بل تتم عندما تسمح الظروف بذلك ، ويفشل هذا الاجتماع ٠٠

ولكن الملك يرسل وكيل ديوانه ، عبد الوهاب طلعت بك الى النحاس باشا فى كفر عشما بالمنوفية ، حيث كان يقيم ليعرض عليه تأليف وزارة قومية برئاسته ويعتذر النحاس باشا طالبا أن تكون الوزارة وفدية لحما ، ودما ٠

وفى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ يصدر المرسوم الملكى بتأليف وزارة حسن صبرى باشا من السعديين والأحرار الدستوريين ، والحزب الوطنى ، والمستقلين وذلك على النحو التالى :

حسن صبرى باشا للرئاسة ، والداخلية ، عبد الحميد سليمان باشا ، للمالية ، محمد حلمى عيسى باشا للعدل ، محمود فهمى النقراشى باشا للداخلية ، محمود فهمى القيسى باشا للدفاع الوطنى ، صليب سامى بك للتموين ، محمود غالب باشا للمواصلات ، محمد حافظ رمضان باشا للشئون الاجتماعية ، محمد حسين هيكل باشا للمعارف ، الشيخ مصطفى عبد الرازق بك للأوقاف ، ابراهيم عبد الهادى للتجارة والصناعة ، أحمد عبد الغفار بك للزراعة ، على أيوب وزير دولة ، عبد المجيد ابراهيم ، وزير دولة ، على ابراهيم باشا للصحة !

أربعة وزراء من الهيئة السعدية ، أربعة وزراء من الأحرار الدستوريين ، ممثل الحزب الوطنى وآخر لحزب الاتحاد الشعبى ، ستة وزراء مستقلين ، بالاضافة الى رئيس الوزراء وهو أيضا مستقل ٠

وكانت وجهـة نظر الحـكومة البريطـانية ، فيما يتعلق برئيس الوزراء الجديد ، أن يكون « غير وفدى » ولكنه يتمتع بثقة الوفد ٠

ولم تكن الحكومة البريطانية تصر على تأليف وزارة وفدية لحما ودما ــ فى هذه الفترة ــ على أســاس أن تعيين وزارة وفدية سيكون من شأنه اغضــاب القصر ، وبعض الدوائر السياسية الأخرى مما يهم انجلترا أن تظل على تعاون معهم ، هذا بالاضافة ــ كما يقول لورد هاليفاكس الى لامبسون فى رســالة بتاريخ ١٦ يونيو ١٩٤٠ ــ الى ما يتمتع به الوفد من شهرة سيئة من ناحية انعدام الكفاءة الادارية ٠

وكان اشتراك محمد حافظ رمضان باشا ، فى وزارة حسن صبرى باشا سبب نشوب خلاف عميق فى الحزب الوطنى ، لقد سبق لحافظ رمضان باشا ، أن اشترك فى وزارة محمد محمود باشا الثانية فى سنة ١٩٣٧ ، وقد اعتذر بأن الوزارة قد ألفت على عجل ، ولم يكن لديه متسع من الوقت لأخذ رأى اللجنة الادارية للحـزب الوطنى وسكتت اللجنـــة الادارية ــ كمـا يقـول الأسـتاذ عبد الرحمن الرافعى ــ عن هذا الاشتراك خاصة وأن حافظ رمضان باشا ، لم يشترك فى وزارة محمد محمود باشا الثالثة ، فلما وقعت أزمة يونيو ١٩٤٠ ، واستقالت وزارة على ماهر ، اجتمعت اللجنـة الادارية للحزب الوطنى ، يوم ٢٤ يونية وبحثت الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة ، اذا دعى لذلك ، أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيهـا ، ثم ألفت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا ، فوقع الانقسام فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفته قرار اللجنة ، ومؤيد له فى موقفه .. » .

وما سبق ذكره ، لم يكن الا مجمل الأحداث الخطيرة التى وقعت فى شهر يونية ١٩٤٠ ، وانتهت باستقالة وزارة على ماهر باشا ، بل باقالتها ، اذا أردنا تقرير الواقع الصحيح .

لقد كانت وزارة على ماهر مؤيدة من البرلمان بمجلسيه ، ولم يكن قد مضى على اعلان هذا التأييد الجماعى أكثر من عشرة أيام ، كما أن الوزارة كانت أيضا مؤيدة من الملك ومن الشعب الذى وقف خلفها يؤازرها ويناصرها ويدعمها فى تنفيذ سياستها الرامية الى تجنيب مصر ويلات الحرب ولكن بريطانيا الدولة الحليفة التى كانت قد وقعت فى مصر فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ معاهدة تقول ان الوضع الخاص لبريطانيا فى مصر قد انتهى الى غير رجعة وان العلاقات الجديدة بين الدولتين تقوم ، منذ توقيع المعـاهدة على أسس من المسـاواة الكاملة . بريطانيا الحليفة التى لم يكن قد انتهى العام الرابع على توقيع معاهدة الصداقة، والتحالف معها تأبى الا أن تفسخ تلك المعاهدة وتمزقها اربا اربا فتتدخل فى أمر خاص بسيادة مصر واستقلالها لا تكتفى بأن تطلب ابعاد وزارة مؤيدة من الملك والشعب والبرلمان والمجىء بوزارة أخرى بل تهدد بفرض الأحكام العرفية البريطانية على مصر وبعزل الملك ونفيه خارج البلاد .

ونحن نخطىء اذ نلوم بريطانيا على تدخلها فى أمور مصر الداخلية ومساسها باستقلال البلاد ، وانما اللوم يجب أن يوجه الى زعماء البلاد وقادتها الذين عجزوا عن الارتفاع الى مسـتوى الحدث الهـام والخطير الذى سببه التدخل البريطـــانى .

كان مطلوبا من زعماء البـــلاد وقادتها أن ينسوا ما بينهم من خـلافات واختلافات فى الرأى وأن يقتدوا حتى ببريطـانيا التى واجهت ظروف الحرب

بوزارة قومية ، وأن يعيدوا الى الوجود جبهتهم الوطنية التى تألفت فى عام ١٩٣٥ ، ولم تكن الظروف التى فرضت تكوينها قد هددت استقلال البلاد كظروف عام ١٩٤٠ ٠

واعتقادى الراسخ أن زعماءنا وقادتنا لو أنهم وحدوا صفوفهم وارادتهم ، وواجهوا التدخل البريطانى يدا واحدة ، وقلبا واحدا لأنقذوا البلاد من تدخل اخر على مستوى أوضح وأظهر وأخطر وقع فى فبراير ١٩٤٢ ٠

من يتصور أنه لا يوجد من بين قادتنا وزعمائنا من احتج على التدخل البريطانى ، ووقف موقفا مشرفا يذكره له التاريخ ٠

من يتصور أن قادتنا وزعماءنا الذين منحهم الشعب كل شيء عجزوا عن الرد على بريطانيا عندما داست استقلال البلاد وكرامتها بالنعال البريطانية ! ٠

وأقولها مخلصا ، ان الأطماع الشخصية والأنانية والحزبية وعدم الارتفاع الى مستوى الأحداث السياسية الخطيرة التى تتعرض لها البلاد ، كان السبب الرئيسى فى هزيمة شعب مصر فى معركة يونيو ١٩٤٠ وكان سببا ـ أيضا ـ فى تحريض بريطانيا على الاستمرار فى التدخل فى شئون البلاد ، وفى الحاق المهانة بها ٠

وحول تلك النقطة يقول أستاذنا عبد الرحمن الرافعى : لقد توحدت الصفوف فى انجلترا خلال الحرب وتكونت وزارة ائتلافية جمعت بين المحافظين والأحرار ، أما فى مصر فان التطاحن الحزبى قد استمر على الرغم من أن مصير البلاد ومصير العالم كله كانا فى ميزان القدر ٠٠ وهذا دليل على مبلغ ما شاب النفوس والحياة السياسية عندنا من أنانية وأطماع شخصية ونقائص أخلاقية ليست من الوطنية فى شيء ٠

وعن الظروف التى أدت الى الأزمة المصرية ، البريطانية يقول د٠ محمد حسين هيكل : كانت الوزارة قد عينت الفريق عزيز المصرى باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى ، وعزيز باشا رجل تعلم الفنون العسكرية الألمانية ولم يخف فى يوم من الأيام اعجابه بألمانيا أمام موجة الاعجاب بانتصار الألمان المتواصل ترتفع فى مصر وعزيز باشا هو رئيس أركان حرب الجيش المصرى والوزارة المصرية تأبى أن تعلن الحرب على ألمانيا والانجليز الرسميون وغير الرسميين فى مصر يشعرون من أعماق نفوسهم بهول ما يصيب أبناء وطنهم فى ميادين القتال ويرون بأعينهم هذا الذى يقع فى مصر ، ويسمعون أن عبد الرحمن عزام بك ، وزير الشئون الاجتماعية ، وصالح حرب باشا وزير الحربية يتحدثان ـ فى كل مجلس ـ عن انتصارات الألمان ، وهزائم الانجليز فلا عجب أن تمتلىء نفس السفير البريطانى ، وأعوانه فى السفارة البريطانية والمشيرون عليه من الانجليز المقيمين فى مصر ، حفيظة على هذه الوزارة ، التى رفضت مجاراتهم ،

فى اعلان الحرب وأصرت على هذا الرفض وأن يروا فيما تقـــدمه من المعـونة لانجلترا فى حدود المعاهدة نوعا من النزول على الحكم لا يرضاه من ضعضعت الهزيمة نفسه فلم يعد قادرا على كبح غضبه أو اخفاء حفظيفته !

ويقول د٠ هيكل : انه تحدث مع الرايت أونورابل سسل كامبل مدير شركة ماركونى فى مصر حول موقف وزارة على ماهر باشا من الحرب وموقف انجلترا منها وكان كامبل صريحا فى حديثه : ان الوزارة تنفذ المعاهدة بسخاء ، ولكنها تنفذها تنفيذ الكاره الساخط لا الصديق الحريص على معاونة صديقه ، وقد أثار حـــديثه فى نفسى ـ نفس د٠ هيكل ـ الكلمة العربية القديمة عن الاحسان : « ان الناس لا يسألون ، كم أعطى ، ولكنهم يسألون كيف أعطى » وعلى هذا كانت الحالة النفسية القائمة بين الوزارة المصرية والسلطات البريطانية فى مصر ، مشوبة بقدر عظيم من عدم الثقة وعدم الاطمئنان الى المستقبل ٠

وكان السفير البريطانى سير مايلز لامبسون من أشد البريطانيين تأثرا بهذه الحالة النفسية ، وهو لم يكن يخفى فى أحاديثه لأصدقائه ومعارفه من المصريين ما يخالج نفسه من هذا الشعور كما أنه لم يكن يقف فى حديثه ، عن موقف مصر ، من انجلترا عند الوزارة بل كان يتخطى الوزارة الى العرش ، وصاحبه ، ويذكر أن فاروق ألمـانى الهوى يسر لانتصـــارات النازية ولهزائم انجلترا ، وكان يستشهد بحوادث لا أعرفها ٠ لكننى كنت أعلم ان الملك فاروق كان مستريحا لعدم اعلان مصر الحرب ، وانه كان يرى فى هذه السياسة خيرا لمصر كثيرا » ٠

ويقول د٠ هيكل : ان انجلترا شكلت وزارة قومية تضم العمال والأحرار مع المحافظين برئاسة ونستون تشرشل ٠ وعندما انهارت فرنسا فى الحرب ، انتهزت ايطاليا الفرصة فدخلت الحرب شريكة مع ألمانيا لعلها تظفر بنصيب من مغانمها عند عقد الصلح : أدى دخول ايطاليا الحرب الى تطور جوهرى فى موقف مصر وانجلترا ، فايطاليا تحتل ليبيا ومن ثم تتاخم مصر فى برقة ، وقد تولى الجنرال جراتسيانى قيادة القوات الايطالية فى ليبيا ليتوجه بها الى مصر ٠ ويجعل من أرضها ميادين لقتال انجلترا فيهـا ، وقالت حكومة ايطاليا انهـا مضطرة لدخول الأراضى المصرية لاخراج الانجليز منها وانها رغم ذلك ، تحترم استقلال مصر ، ولا تريد بحال أن تعتدى على هذا الاستقلال أو تمسه ٠

ويعلن على ماهر باشا أن مصر ستقف موقف المدافع عن نفسها اذا اعتدى عليها ، ولكن بريطـانيا لم تكن مطمئنة الى نوايا الحـكومة المصرية ٠٠ وكان د٠ أحمد ماهر ، أول من نادى ان مصر ، لم يبق لها مفر من أن تعلن الحرب على المحور « ألمانيا وايطاليا » وأن تتخذ لهذا الموقف كل أهبة ، وكل عدة ، ولم يكن للرأى الذى نادى به د٠ أحمد ماهر صدى فى الرأى العام المصرى ٠ وكانت ساسة محمد محمود باشا ـ وقد اشتدت العلة به فلزم فراشه ـ يرى

رأى الدكتور أحمد ماهر ، على أنه لم يشأ أن يبدى رأيه هذا لأعضاء حزبه ٠٠و٠ وأننا لكذلك ننتظر ما سوف تتطور اليه الحوادث ، اذ علمنا أن الحكومة البريطانية وجهت عن طريق سفارتنا فى مصر ، الى الملك فاروق تبليغا بأن حكومته لا تقف منها موقف الصديق ، وانها فى ريب من نواياها ، ورأى الملك حين رفع اليه هذا التبليغ أن يستنير برأى أولى الرأى فى البلاد فوجهت الى الأحزاب بأمره دعوة أن تبعث مندوبيها الى اجتماع يعقد بقصر عابدين للتشاور فى الموقف ، واختار محمد محمود باشا مصطفى عبد الرازق لينوب عن حزب الأحرار الدستوريين فى هذا الاجتماع ٠ وهناك عرض على ماهر باشا على المجتمعين ما قامت به وزارته من معاونة انجلترا فى حدود المعاهدة ، وما تلقته من خطابات الشكر على هذه المعاونة ، لكن الحاضرين وفى مقدمتهم أحمد ماهر باشا رأوا الخير فى أن تستقيل وزارة على ماهر باشا ، بعد أن انعدمت الثقة بينها وبين الحكومة البريطانية ، وبعد أن أصبح تعاونهما غير ممكن ٠

وعلى اثر هذا القرار ألقى على ماهر باشا فى البرلمان تصريحا طعن فيه طعنا جارحا على موقف انجلترا من مصر ، وعلى تصرف سفيرها الاستبدادى مع وزارة مصر ، مما جعل عودته الى الحكم والحرب قائمة أمرا غير ممكن وجعل منه خصما صريحا لممثل انجلترا فى مصر ، وخصما صريحا لانجلترا نتيجة لذلك ، ورفع على ماهر باشا استقالة وزارته الى الملك فقبلها ٠

الفصل السادس

زعماء مصريون يطلبون من بريطانيا
اقالة وزارة على ماهر

● سبق ان تحدثنا عن واحدة من اخطر الازمات السياسية فى التاريخ تلك الازمة التى نتجت عن اصرار بريطانيا على ان يذهب على ماهر ، ووزارته وأن تجىء وزارة أخرى ترضى عنها الحليفة « بريطانيا » ونكمل فى هذا الفصل قصة التدخل البريطانى ، المزرى والمعيب والذى تقبله القصر والزعماء السياسيون بالخنوع والاستسلام ٠

يقول د٠ محمد حسين هيكل :

وأخذ الملك ـ بعد أن رفع على ماهر استقالة وزراته ـ يتبين من عسى يكون الرجل الذى يعهد اليه بتأليف الوزارة الجديدة ، ليتلافى الموقف الذى ادى الى استقالة الوزارة الماهرية ، وكان طبيعيا ان يكون هذا الرجل ممن تصلهم بالسفير البريطانى مودة تمكنه من مواجهة الاحداث ، الدقيقة المتوقعة نتيجة لدخـــول ايطاليا الحرب ، واستقر الرأى على ان يعهد لحسن صبرى باشا بتأليف هـذه الوزارة الجديدة ٠ وعرض حسن صبرى باشا على الاحرار الدستوريين معاونته والاشتراك فى وزارته فقبلوا الاشتراك فى هذه الوزارة ، وقد رأى حسن صبرى باشا قبل ان يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة أن يتصل بالسفير البريطانى وكانت بينهما مودة ليطمئن على ألا تتعرض وزراته بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر باشا من قبل الحكومة البريطانية فلما اطمـــأن الى ذلك ألف الوزارة من الأحرار الدستوريين ، ومن السعديين ومن المستقلين ، ومن بين ما ذكره د٠ محمد جمال المسدى ود٠ يونان لبيب رزق ود٠ عبد العظيم رمضان عن الازمات التى قامت بين بريطانيا وبين حكومة على ماهر باشا : بعد أن اضطر لامبسون الى التخلى عن طلب دخول مصر ، الحرب ضد ايطاليا ، بدأ منذ ١٣ يونيو يتبع سياسة جديدة تتفق مع توجيهات وزارة الخارجية البريطانية ، وهو ، ولاء ،

وتعاون الحكومة المصرية بالكامل ، واتجه لامبسون الى تشديد الضغط على « على ماهر » لتنفيذ طلبات بعينها ، وهى طلبات تخدم مصالح بريطانيا السياسية والعسكرية من جهة ، ويؤدى تنفيذها من جهة ثانية الى سـوء العلاقات بين على ماهر وايطاليا بما يمنع قيـام تفاهم بينهما على حساب بريطـانيا ، كما يؤدى عدم تنفيذها الى كشف موقف على ماهر بما يؤدى الى طرده من الوزارة ، والحصول على وزارة تتعاون بولاء مع بريطانيا : أى أنها سياسة احراج وتوريط على ماهر ، ويقول لامبسون ، لأحمد حسنين عندما قابله فى ١٢ يونيـو ١٩٤٠ ان رئيس الوزراء ، على ماهر ، لو نفذ ما يريدون فسوف يقبلون التعامل معه ، لكن حينما يتضح أنه يخدعنا مع الايطاليين سيكون على الملك فاروق ، لصالحه ولصالح بلاده أن يتصرف ، ويطلب لامبسون من أحمد حسنين باشا أن يحذر الملك من الاخطار المقبلة ، وفى نفس الوقت كتب لامبسون ،الى هاليفاكس عن المطالب التى مازال على ماهر مترددا فى اجابتها وهى :

(أ) ضرورة اعتقال من لا يزال طليقا من الالمان بسرعة رجالا كانوا أم نساء، وذلك بسبب نشاط الطابور الخامس ٠

(ب) ضرورة القيام فى الصحف والاذاعة بدعاية مضادة للدعاية الايطالية، ومع أن رئيس الوزراء قد وعد بذلك فانه يعوق القيام بما وعد ٠

(جـ) تم اطلاق سراح بعض من سبق اعتقالهم ، من الايطاليين بالمخالفة لما طلبنا ٠

(د) هناك ما يدل على عدم الرغبة فى العمل طبقا لما نريده من وقف جميع أنواع التعامل تجـاريا وماليا مع ايطاليا ، ومصـادرة المؤسسـات الايطالية فى مصر ، وتجميد الحسابات الايطالية فى البنوك المحلية و٠و٠ رئيس الوزراء لم يوافق بعد ذلك رغم استعداد وزير المالية حسين سرى للتعاون فى هـذا المجال ٠

(هـ) يعارض على ماهر بعناد تعيين حكام عسكريين ، بريطانيين لثـلاث مناطق عسكرية ، ويضيف لامبسون الى ذلك قوله : انه يكاد لا يوجد شك فى أن على ماهر يتبع سياسة ذات وجهين بين بريطانيا ، وايطاليا وأنه يعمل على تسهيل الأمور للايطاليين ، وانه يتلاعب بطريقة مغلفة فيما يختص بالجيش المصرى ، وقال لامبسون ان على ماهر يصر على القيام باحتجاج قوى على موقف الحكومة المصرية من تلك المطالب ، وفى ١٤ يونيو يقابل لامبسون على ماهر ويثير معـه بعض المطالب البريطانية ، كسرعة رحيل رجال المفوضية والقنصلية الايطالية وحتى يتم ذلك يجب وضع كردون حول المفوضية والقنصلية الايطالية ، الهدف منه منع اتصالهما بالناس فى الخارج و٠و٠

ويقول لامبسون ، ان على ماهر ، قال له انه يدين بالولاء لشعبه ، ولنفسه فقط ، وحين قال له لامبسون ، أنه يدين بالولاء للمعاهدة قال على ماهر : أنه ينفذ المعاهدة نصا ، وروحا وزيادة ، ويصف لامبسون ، موقف على ماهر ـ بعد المقابلة ـ بأنه موقف المراوغة أو عدم التعاون الصريح ، وأنه حين يعد فانه لا ينفذ ما يعد به والسبب يرجع الى صفة على ماهر ، التى لا تمكنه من العمل باستقامة ولكن أهم من ذلك هو خوفه من اثارة ألمانيا ، وايطاليا فى وقت بدت فيه الموازين مائلة بشكل كبير ضد الحلفاء ، وأن سياسته حينئذ هى الحصول على شعبية عن طريق عدم دخول الحرب ، بشعب قد أفزعه شبحها .

والجدير بالذكر ان لورد هاليفاكس وزير الخارجية البريطانية ، لم يكن يريد لمصر ان تدخل الحرب بعكس سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة ثم عاد لامبسون فوافق على وجهة نظر هاليفاكس بشرط قيام حكومة مصرية تقوم بتنفيذ الاجراءات اللازمة لسلامة القوات البريطانية ، وان تنفذها فى الحال ، وكان سير مايلز لامبسون مقتنعا تماما ، بان حكومة على ماهر تراوغ وتماطل فى تنفيذ ما تطلبه بريطانيا منها خاصة بعد هزيمة فرنسا ، ولذلك رأى لامبسون ، ان على ماهر ينبغى ان يذهب .

ويقول د. محمد جمال المسدى ، و د. يونان لبيب رزق ، و د. عبد العظيم رمضان ان مقابلة لامبسون لعلى ماهر فى ١٤ يونيو كانت المقابلة الاخيرة بينهما وكانت تلك المقابلة فى نفس اليوم الذى دخل فيه الالمان باريس ، وبعدها بيومين تولى بيتان السلطة وطلب الهدنة وأصبح تسليم بريطانيا فى نظر الكثيرين مسألة وقت : كان لهذا تأثيره على الجو ، الذى ساد المقابلة ، فقد سادها التوتر ، وكان صداما حقيقيا بين لامبسون ، وعلى ماهر ، اتخذ الى حد ما صبغة الاتهام والطلب الملح من جانب لامبسون ، والدفاع والرفض الضعيف من جانب على ماهر ، موقف الحلفاء هذا يوضح صواب رأى لامبسون من ان السبب الاساسى فى موقف على ماهر ، هو الخوف من أثارة المانيا ، وايطاليا كما أنه يوضح قول على ماهر حين واجهه لامبسون بما سيكتبه الى هاليفاكس عن موقفه من المطالب البريطانية ، أن ولاءه لشعبه ولنفسه فقط، وقوله ان الظروف قد تغيرت حين لفت لامبسون نظره ، الى رأيه السابق بأن مصر ستدخل الحرب لو دخلتها ايطاليا ، ويلاحظ على كثير من مطالب لامبسون وبخاصة تلك التى رفضها على ماهر ، كان الغرض منها اما توريط على ماهر ، مع الايطاليين مما سيؤدى الى سوء العلاقات بين مصر ، وايطاليا وأما الى الحرب ، مثال ذلك طلب عزل المفوضية الايطالية ، وتفتيشها ، وتفتيش رجالها أو نقل السلطة فى المناطق التى تهم السلطات العسكرية البريطانية الى تلك السلطات بما يضمن لها حرية العمل ، والحق ـ المسدى ، ورزق ، ورمضان ـ ان المقابلة كانت صداما بين ولاءين : ولاء على ماهر لشعبه ، ولنفسه ، وقد رأى مصلحة

مصر فى البقاء خارج الحرب ، وعدم اساءة علاقاتها بدولتى المحور مع التزام حدود المعاهدة مع الحليفه ، ورأى مصلحته فى الحصول على شعبيته بالتمشى مع الاتجاه السائد ، وهو تجنيب مصر مخاطر الحرب ، وولاء لامبسون لبلاده فى ساعة محنتها ، وقد رأى صالحها فى التوسع فى تفسير التزامات مصر ، بمقتضى المعاهدة، لتصبح التزاما لمصر ، بتنفيذ كل ما يطلبه الجانب البريطانى ، وقد ألمح على ماهر للامبسون خلال المقابلة عن ذلك بقوله : ان ولاءه لشعبه ، ولنفسه فقط، ورد لامبسون بأن ولاءه للمعاهدة أيضا ، وعاد الى نفس المعنى حين شرح فى مجلس الشيوخ فى ١٤ يونيو سياسته وأسباب الخلاف بينه وبين الجانب البريطانى قائلا : ان بعض طلبات الجانب البريطانى ، كانت تؤدى بذاتها أو بمجموعها الى حالة الحرب المقرر تفاديها ، فنشأ الخلاف ويتلخص جوهر الخلاف الحالى فى التعارض بين مصلحة الدولتين فكل منا عمل بما يمليه عليه الولاء والاخلاص لوطنه » ٠

وفى ١٥ يونيو أرسل لامبسون ، الى هاليفاكس ، يخبره بما وصلت اليه العلاقات مع على ماهر ، وأن الموقف يتدهور بسرعة ، وقد وصلتنى - لامبسون - رسائل يائسة من كل من محمد محمود والنحاس باشا ، بأنه يجب أن يذهب على ماهر ، وأن يذهب بسرعة ، لانقاذ البلاد ، ويؤسفنى - لامبسون - أيضا ٠ أن هذا هو ما وصلت اليه بنفسى بعد تردد ، فلا يوجد ظل للشك فى أن على ماهر ، غير متعاون ، ولا يعتمد عليه ، وانه جدير بالاحتقار الشديد ، فلم يقم بتوجيه الرأى العام الى الطريق الصحيح ، رغم وعوده المتكررة ، بحيث أصبحت - لامبسون أيضا - أعتقد انه لم يكن فى الحقيقة يعتزم أن يفعل ذلك على الاطلاق ، لا نستطيع ، ولا تستطيع مصر ، أن تبقيه فى الوزارة أكثر من ذلك ؟ » ٠

ويقول لامبسون أيضا فى تقريره الى هاليفاكس : انه وكل مستشاريه مقتنعون بأن خير طريقة هى أن تسأل النحاس باشا ، باعتباره أبو المعاهدة ، والرجل الذى لا يزال يسيطر على الرأى العام عن رأيه فى أنسب وزارة تخلف الوزارة القائمة ، ويقول لامبسون : انه يستعد لقبول وزارة وفدية خالصة لو فضل النحاس باشا ذلك ، وأننى - لامبسون - أعتقد أن النحاس باشا ، سيعمل معنا بولاء رغم كل أخطائه ، فهو مقتنع بالخطر الايطالى ، ويكره الديكتاتورية ، وانه ينظر الى بريطانيا العظمى باعتبارها أمل مصر الوحيد ٠

ويقول لامبسون أيضا : ان الجنرال ويفل يشاطره الرأى فى ان تغيير الوزارة فى الحال أصبح الآن أمرا أساسيا ، « انه مستعد لشد أزرى اذا استدعى الأمر » لكن أيا منا على أية حال لا يعتقد ان الملك سيصمد فى وجهنا لقد تضاءلت شعبيته وكثير من المصريين مستاءون من مجونه وعدم مراعاته

للمسئولية ومن الضرورى بطبيعة الحال أن يمنع على ماهر ، من العودة الى السراى حيث يكون أخطر منه فى منصبه الحالى .

ويقول لامبسون أيضا فى تقريره لهاليفاكس ان حسين سرى حثه على التخلص من على ماهر ، فى الحال ، وان حسين سرى قد أكد له — أى للامبسون — ان على ماهر ، لا يعمل مع الجانب البريطانى بولاء .

ويكتب هاليفاكس الى لامبسون فى ١٦ يونيو ١٩٤٠ مخولا اياه مقابلة الملك لطلب تغيير الوزارة ، فمن الجلى أن على ماهر ليست لديه الشجاعة اللازمة لمواجهة المصاعب ، والمخاطر ، التى لابد أن يحملها الموقف الحالى لمصر ، ويخول هاليفاكس للامبسون ، أن يقول للملك ان سياسة التردد هى أسوأ سياسة تتبع فى زمن الحرب ، وكان من رأى هاليفاكس أن تضم الوزارة الجديدة أكبر عدد ممكن من العناصر ، وقد يكون من الحكمة ، أن نحصل لو أمكن على رئيس وزراء غير وفدى يؤيده النحاس بدلا من مفاتحة النحاس باشا ، فالى جانب عدم كفاءة الوفد الادارية — لاشك أنك — لامبسون — ستقدر ان وزارة وفدية خالصة لن تثير عداء السراى فقط ، بل عداء دوائر سياسية أخرى لتعاونها معنا قيمة كما أن معاكساتها قد تكون خطيرة .

ويحرص هاليفاكس فى خطابه للامبسون على التأكيد على ان موقف القوات المسلحة المصرية ذو أهمية كبرى « وأرجو أن تحصل الوزارة الجديدة على ولائها ، وولاء غالبية الشعب » .

ويتحرك لامبسون بعد وصول تعليمات هاليفاكس اليه ، بسرعة فيوالى اتصالاته بالنحاس ومحمد محمود عن طريق وسيط يعتمد عليه ، ويعرف ان رأى الوفد تأليف وزارة وفدية خالصة ، وان كان الوفد يوافق على تشكيل مجلس حرب يتكون من رؤساء الأحزاب الأخرى .. ولم يوافق النحاس ، ومحمد محمود ، على اسناد الوزارة الى حافظ عفيفى ، أو حسن صبرى ، كما رفض محمد محمود اسناد الوزارة الى عبد الفتاح يحيى ، وان كان محمد محمود يوافق على أن يشكل الوزارة الجديدة سيف الله سرى الذى يمكن أن يحظى بتأييد الوفد ، والأحرار الدستوريين ، وربما السعديين أيضا !

وكان لامبسون يؤيد تشكيل وزارة محايدة برئاسة سيف الله سرى .

والوثائق البريطانية ، تقول ان لامبسون طلب أن تذهب وزارة على ماهر ، وأن يذهب بسرعة ، ولا يعود الى السراى ، لأن التجارب أثبتت بما فيه الكفاية ان وجوده فى السراى يجعل مهمة أية وزارة تتولى السلطة مستحيلة .. وعندما يسأل الملك فاروق السير مايلز لامبسون عن الوزارة ، التى يوصى بتشكيلها يقول لامبسون أن تكون برئاسة شخص ينفذ المعاهدة نصا وروحا

ويتمتع بتأييد الشعب ومن المؤكد أننا لا نعلق قبول المنصب على أن تعلن مصر الحرب ، وينصح لامبسون الملك بأن يستشير محمد محمود بوصفه زعيم المعارضة ، ومصطفى النحاس باشا باعتباره زعيم أكبر حزب شعبي في البلاد، ويوافق الملك على استشارة محمد محمود ، ولكنه يعترض بشدة على استشارة النحاس ، ولكن لامبسون يقول للملك : أنا لا أطلب أن تسند اليه الوزارة ، وان ما اقترحته هو أقل ما يمكن أن تفعله جلالتك لمصلحة بلادك ، بل وحتى لمصلحة عرشك ، بدون شك » ٠

ويلجأ لامبسون الى التهديد ، ذاكرا للملك ان الجنرال ويفل ينتظر بقلق عودته ليعرف الى أى مدى سينفذ الملك ما يطلبون ، ويرجو لامبسون الملك بألا يلعب بالنار ، وان يتبع نصيحته ، والا يجعل على ماهر يقوده فى الطريق الخطا بنصائحه الخطرة ، ولم يلتزم فاروق بشىء ، وان كان قد أشعار الى انه بحاجة الى وقت للتفكير ٠

وينحرك على ماهر بسرعة ، فيبعث ببرقياته الى السفير المصرى فى لندن يشرح فيها موقفه ويشرح فيها أيضا أن المطالب البريطانية غير معقولة مثل اعتقال أطباء المستشفى الايطالى ، وترك المستشفى بدون أطباء ، وكذلك طلب بريطانيا اعتقال ١٢ ألف ايطالى معظمهم من العمال ولا شأن لهم بالسياسة ، كما أنهم يستقرون فى مصر منذ أجيال ويطلب على ماهر ، من لورد هاليفاكس تجنب العقبات ، والاعتدال والصبر ٠

ويبعث الملك أيضا برسالة الى ملك بريطانيا عن طريق السفير المصرى فى لندن يشكو فيها من تدخل السفير البريطانى فى القاهرة فى شئون مصر ، بطلبه تغيير الوزارة المصرية فورا كما أن السفير ـ هكذا يقول فاروق فى رسالته الى ملك بريطانيا ـ يصحب طلباته بعبارات تهديدية جارحة خارجة عن حد اللياقة ٠ ويقول الملك للامبسون ـ عن طريق أحمد حسنين ـ انه قد بعث برسالة الى ملك انجلترا وانه لا يستطيع أن يغير الوزارة قبل أن يصل رد ملك بريطانيا ، ولكن لامبسون أصر على موقفه ، وقد بذل حسن نشأت باشا سفير مصر فى لندن ، جهودا شاقة لدعم مركز على ماهر ، فى الوقت الذى بذل فيه لامبسون سفير بريطانيا فى مصر ـ جهودا شاقة أيضا لسرعة الاجهاز على على ماهر ٠

وكان لورد هاليفاكس مترددا فى اتخاذ موقف حاسم تجاه على ماهر بعد أن بدأت آثار حملة على ماهر فى لندن تظهر ، ولكن لامبسون كان قد اتفق مع الجنرال ويفل القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط وقائد سلاح الطيران على ضرورة اقصاء على ماهر بسرعة ، والا فان الأحكام العرفية البريطانية سوف تعلن فى مصر ، ويتولى البريطانيون أمر البلاد ، وأخيرا يوافق لورد هاليفاكس ، على خطة لامبسون ، و ويفل ، وفى مقدمتها التهديد باعلان

الأحكام العرفية البريطانية ، واعلانها بالفعل ، ويخول هاليفاكس ، للامبسون انه اذا ما تحدث الملك فاروق عن التخلي عن العرش ، فله — اى لامبسون — أن يقبل تخليه ، وسيكون من الضرورى حينئذ ألا يبقى طليقا فى مصر ، والا يخرج من نطاق السفارة البريطانية ، حتى لا يصبح مطالبا بالعرش فى أيدى ايطاليا وبوصول رد ملك بريطانيا قدم على ماهر استقالته ، وكان ما كان من دعوه العديد من الشخصيات المصرية لمقابلة الملك ، على النحو الذى سبق أن أشرنا اليه ، وكان فى مقدمة الذين رأوا أن تدخل بريطانيا اعتداء على الاستقلال ينبغى عدم التسليم به ، وان على ماهر ، وصالح حرب ، وعبد الوهاب طلعت وكيل الديوان ، ومحمد محمود خليل هم أصحاب الرأى المتطرف !!

وكان هناك اتجاه بتشكيل وزارة قومية وأصحاب هذا الرأى عبد الفتاح يحيى ، واسماعيل صدقى ، وقد وافق على ماهر ، أما رأى النحاس فكان ضرورة تأليف وزارة محايدة ، نرضى عنها وتؤيدها الأحزاب تقوم بحل البرلمان القائم وتجرى انتخابات جديدة حين تسمح الظروف بذلك . وقد أيد الجميع ، سياسة على ماهر ، فيما يختص بتنفيذ المعاهدة ، وتجنيب البلاد ويلات الحرب « وأن تغيير الوزارة ، لا يجب أن يؤدى الى تغيير السياسة » واستنكر الجميع التدخل البريطانى ، وقد رفض النحاس باشا حق أية دولة أجنبية فى التدخل فى تعيين وزارة فى بلد مستقل كمصر ، وازاء اصرار على ماهر ، على الاستقالة رأى أن يترك الأمر للملك .

ويبلغ الملك مايلز لامبسون أن وزارة على ماهر ، قد استقالت ، وانه بسبيل تشكيل وزارة جديدة ، ويصر لامبسون على أن تكون الوزارة الجديدة مرضيا عنها من قبل النحاس باشا ومؤيدة منه ، وعندما اعترض الملك على استدعاء النحاس لأخذ نصيحته ، أصر لامبسون على الحصول على اجابة عن ذلك ، بنعم ، أو بلا فى نفس اليوم ، وان كان لامبسون قد أشار الى أهمية أن تكون الاجابة « بنعم » ، وكان الملك قد حاول أن يحتفظ لنفسه بحق اختيار رئيس الوزراء الجديد فدعا رؤساء الأحزاب ومن بينهم النحاس باشا للاتفاق على رئيس الوزارة الجديدة .

واختلف الزعماء حول تأليف الوزارة الجديدة ، وترك الأمر من جديد للملك . ويستعجل لامبسون تأليف الوزارة الجديدة ، وقابل عبد الوهاب طلعت «بك» النحاس باشا فى كفر عشما فأصر النحاس على تأليف وزارة محايدة ، ولم يستحسن النحاس باشا ، أن يكلفه الملك بتأليف وزارة جديدة لأنه لا يريد أن يعمل مع أدوات الحكم القائمة ، ولأنه لا يريد أن يحدث انقلابا فى أدوات الحكم يسىء الى الأحزاب الأخرى ويتنافى مع ظروف الحرب ،

ولم يستمر الجانب العسكرى البريطانى فى تأييده للامبسون الذى كان يرى تأليف وزارة وفدية ، بسبب عدم وجود قوات كافية فى مصر ، وبذلك اضطر لامبسون الى قبول الأمر الواقع والاكتفاء بذهاب وزارة على ماهر ، ومراقبة سلوك الملك !!

ومن الوثائق البريطانية والمصرية التى اعتمد عليها الدكاترة ، محمد جمال الدين المسدى ، ويونان رزق ، وعبد العظيم رمضان وصلاح العقاد فى تاريخ تلك الفترة ، ننتقل الى محكمة الجنايات التى نظرت قضية اغتيال أمين عثمان باشا وكان على ماهر قد سئل عن ألوان الخلافات التى قامت بينه ، كرئيس للحكومة ، وبين الحكومة البريطانية أثناء وزارته الثانية ، وكان من بين ما قاله على ماهر باشا :

بدأ الخلاف بمجرد اعلان المانيا الحرب ، كانوا يتوقعون أن تعلن مصر الحرب على المانيا ، ثم حصل أن رأينا لمصلحة مصر ونحن مصريون ، ألا تدخل مصر الحرب ، واكتفينا بقطع العلاقات السياسية ، والمسألة مسألة ظروف ، وكان تقدير ذلك متعلقا ، بما يقضى به الصالح ، ولأن الدخول وعدم الدخول يتعلق بالاستعداد وكنت أقول أن شعبا له حضارتان لا يمكن أن نسوقه الى الموت فى غير مصلحة بلده خصوصا وأن السفير سئل ، ما هو موقف مصر فى نهاية الحرب وهل تستكمل كل استقلالها ، فأجاب بأنهم لا يمكنهم أن يعدوا بشىء وكفاهم وعد بلفور أثناء الحرب الأولى فى فلسطين وفى بداية العمل ، اتجهنا لتنفيذ المعاهدة لأن واجبنا الأول أن نعمل لمصر بصفتنا مصريين وبعد ذلك نعمل لحليفة مصر بما توجبه المعاهدة وقد عملنا بما توجبه المعاهدة وما يزيد عليه وما دام لا يتعارض مع مصالح مصر ، وبعد اعلان الأحكام العرفية قالوا ان لهم اتفاقا سابقا وهو أن الحكام العسكريين يكونون من الانجليز فرفضت ٠

وعندما سئل : هل قالوا مع من كان الاتفاق السابق ؟ أجاب على ماهر بقوله : مع الحكومة السابقة واشترط القواد البريطانيون ألا يتركوا سلامة الجيش فى الصحراء ، فى أيد أخرى غير القواد البريطانيين وهذا كان تعليلهم فطلبت من السفير البريطانى فى مصر ، الأوراق التى تم بموجبها مع الحكومة السابقة هذا الاتفاق ، فأجاب السفير بأنه لا توجد أوراق تحت يده وقال انه طلب هذا الطلب وقبل شفويا وكان فى حكومة محمد محمود باشا فكانت اجابتى : ان الصحراء الغربية أرض مصرية ، ولا يمكن أن يتولى الأمر فيها الا مصرى ومصر مسئولة عن سلامة الجيوش ، فى أراضيها ومسئوليتها من جهة مواطنيها ولا محل للتخوف مقدما ٠

وبعد ذلك حصلت مسائل كثيرة جدا منها انه كان وقت ذهابى للسودان ، كان يراد تعطيل سفرى بأى طريقة ٠ فقال السفير : اذا سافرت تكون كسائح ، قلت زى تشرشل ما يروح اسكتلندا وهو رئيس وزارة فأنا سأزور

السودان ، وأنا رئيس وزارة ، ولن ينوب عنى احد لانى أعبر نفسى فى أرض مصريه . وبالفعل لم انب عنى احدا ، وكان معى وزير الدفاع ووزير الاشغال ، ولم ينيبا عنهما أحدا : كانت الاعمال نرد لنا بالطـائرة فسولى تصريفها ومن المسائل البارزة ان وزارتنا كانت تتجه الى خارج القطـر والى الحالة الدوليه وكانت عنـدنا معـلومات كاملة فقبل دخـول ايطـاليا الحرب بسبعة اسـابيع أستدعيت السفير البريطانى والجنرال ولسون وأخبرتهما بأن لدينا معلومات دقيقة بأن ايطاليـــا داخله الحرب حتما فقالا ان المعلومات التى لديهما من سير برسى لورين سفيرهم فى روما تنفى ذلك وان الايطاليين يريدون كســب المال والمنافع الاقتصاديه فقلت لهم : بلغوا ذلك لوزارة الخارجية البريطانيه ورأيت أن أستعد ، وكان يوجد بمصر ٧٠٫٠٠٠ ايطالى بمصر منهم ١٢٫٠٠٠ فى سن الخدمة العسكرية ومدربون تدريبا حســنا . وفى حالة وقوع حرب لا يمكن للبوليس العادى أن يعتقلهم جميعا وأنا لا أريد أن أستعين بالجيش البريطانى ولا بالجيش المصرى ولذلك قلت للسفير انه سيصدر منى أمر بنزع السلاح الموجود فى كل مكان من بين جميع السكان ويجب أن يشمل هـــذا الأمر ، البريطانيين والفرنسيين واليونانيين كما يشمل الايطـالبين وقلت له أيضا ان من الواجب أن أعلن انه سيحصل تفتيش والا كان الأمر ، بلا نتيجة ولابد أن أفتش بيوت انجليز ، وفرنسيين ويونانيين حتى لا أفرق فى المعاملة بين رعايا الدول ، كانوا مغتبطين بهذا الحل وما توصلت اليه من ضـــبط أسلحة عند الايطاليين دعانا الى تفتيش كل بيت أو ناد ايطالى حتى القنصليات ورأيت أن أعرض بعد ذلك على الملك أن يغـــادر فيروتشى بك القطر المصرى ويأخذ أجازة لرعويته الايطالية لأنه ليس من المناســـب أن يعتقل وهو فى السراى فحضر فيروتشى وقابلنى وقلت له ان الملك فؤاد أكرمك والملك فاروق يعطف عليك ويجب ألا تكون مصدرا للمتاعب فأرجو أن تأخذ ثلاثة أو أربعة أسابيع أجازة ، فقال لا مفيش حرب ، قلت له روح اسأل ماتسولينى وزير ايطاليا المفوض ، فاذا أكد لك انه لا توجد حرب أقعد ، وان لم يضمن هذا تعال وأنا أعطيك « الباسبور » فى نصف سـاعة وفى اليوم التالى حضر ، وطلب الباسبور فأعطيته له وفورا واستدعيت السفير البريطانى والجنرال ويلسون وأخبرتهما بما حصل ، وكان عملى معهما بغاية الصراحة ، وقال لى السفير : كيف تعطى فيروتشى باسبور وربما يعود كبراشوتشت ـ فقلت له ان فيروتشى عمره ٧٠ سنة وانت عمرك ٥٠ سنة فهل من كان فى ســـنك يمكنه أن يكون براشوتسيت ويلقى بنفسه من حالق فأجاب الجنرال ويلسون مستحيل لأنه يجب أن يبدأ التدريب على ذلك فى سن العشرين فقلت له : جاوب السفير .

الباب الثانى

الفصل الأول

أسرار اقالة على ماهر كما رواها بنفسه في محكمة الجنايات

● سبق لنا أن تحدثنا عن العلاقات بين على ماهر باشا كرئيس للوزارة المصرية وبين بريطانيا العظمى حليفة مصر بمقتضى معاهدة ١٩٣٦ وذلك على ضوء ما جاء في شهادة على ماهر باشا نفسه في محكمة الجنايات أثناء نظر قضية الاغتيالات السياسية « مقتل أمين عثمان باشا » وفي بداية هذا الفصل نكمل شهادة على ماهر باشا .

● يقول على ماهر : ان ايطاليا أعلنت الحرب وانه استدعى السفير البريطاني وقال له سأعلن تصريحا بمجلس النواب ، وعرض عليه صورة التصريح ، وهو أن مصر ، لن تدخل الحرب الا اذا هوجمت المدن المصرية ، أو مواقع جنودنا ، أو حصل التعدى عليها باستفزاز فقال اذا هاجم الجنود الايطاليون الجنود البريطانيين فقال على ماهر : لا شأن لنا في هذا « وكان وقتها موقف الجنود البريطانيين صعبا جدا وكل ما عندهم ٢٨ مدفعا ضد الطائرات منها ٢٠ في الاسكندرية لحماية الأسطول ، و ٨ لحماية الورش بتاعتهم وباقى القطر لا يوجد به شيء يحميه » .

ويقول على ماهر – في المحكمة أيضا – انه كان ثمة اتصال دائم بالفرنسيين وكانوا يستعدون في تونس وكان هناك اتفاق مع الانجليز حول الألمان الموجودين في مصر من نعتقلهم ومن نخرجهم من البلد وكان هذا الاتفاق بين السلطة المصرية والألمان ، والبريطانيين وقد أبلغ الاتفاق الى برلين وكانت برلين فاهمة مركز مصر ، فقالت اننا لا نتعرض للمصريين في ألمانيا مطلقا ، وبعد ذلك غير الانجليز رأيهم ، وطلبوا منع سفر كثيرين من الألمان وكانت نتيجة ذلك أن الألمان اعتقلوا بعض المصريين وكان قد نبه على المصريين في ألمانيا أن يغادروها في الحال وبقى بعضهم هناك ، وحصل أن قناصل المانيا

مروا من قنال السويس فى مركب انجليزية بعد الهند فوقفنا المركب وأنزلنا القناصل ليكونوا رهينه مقابل المصريين الذين اعتقلهم الألمان وجاءنى خطاب شخصى ظريف من السفير البريطانى يقول أننا سنتبادل مع ألمانيا بقناصل انجليز فى ألمانيا والقناصل الانجليز من عائلات كبيرة ، وفى حالة مرض ، ويخشى وفاتهم ، وقال هذه ضربة نقدرها اذا أفرجت عنهم وسلمتهم للسلطات البريطانية ، وقد وجد البوليس المصرى عندما فتش أحد القضاة الألمان وكان يعمل بالمحاكم المختلطة فى مصر أوراقا تدل ، على أنه كان يقابل هتلر ، كما وجدنا أوراقا تدل على المعاهدة بين المانيا وروسـيا ، ولم تكن المعاهدة قد وقعت بعد وفى هذه الأوراق ان ألمـانيا وروسيا اتفقتـا على تقسيم بولندا وقد حددت فى احدى الخرائط مناطق التقسيم فأخذت هذه الأوراق واستدعيت السفير وأطلعته عليها فأبلغ وزارة الخارجية وطلبوا هذه الأوراق ، للاطلاع عليها فأعطيتها للسفير على سبيل الأمانة والوديعة ٠

وقد طلب السفير البريطانى أن أفتش المفوضـية الطليانية والوزير الايطالى المفوض فى مصر وتفتيش الأمتعة والجيوب والملابس وبيت السفير ، وقد طلب منى السفير أيضا ألا أسمح لطليـانى بالسفر الا للسفير وموظفى المفوضية وكان ردى اذا اعتقلتم السفير الايطـالى الكونت جراندى سـفير ايطاليا فى لندن ، فسوف أعمل المثل فى مصر وأما التفتيش فأنا أرفضه بل وقلت لهم : اذا أردتم التفتيش ، ففتشوا أنتم ولن أحتج ، ولكننا لن نفتش أحدا فالكونت جراندى موضع التكريم فى بلادكم فلا أعـاملهم أنا الا بقواعد العرف الدولى ٠

وقد طلب السـفير البريطانى ، كما قال على ماهر اعتقال اسـماعيل صدقى باشا وتوفيق دوس باشـا ، وأحمد كامل باشا وأحمد حسين وقد رفض على ماهر بالطبع أن يعتقل أحدا منهم ٠ وقد أكد توفيق دوس باشا — وكان أحد المحامين فى القضية — تلك الواقعة وكانت حجة السفير فى الثلاثة الأول أنهم أعضاء بمجالس ادارة شركات المانية ، فكانت اجابتى — على ماهر — انه لا ستبعد أن نكون هناك ، بريطانيون فى مثل هذه الشركات لأن ألمانيا كانت صديقة لبريطانيا قبل الحرب ، أما الأسـتاذ أحمد حسين فقد كان منسوبا اليه انه صدر منه هتاف عدائى أثناء مقابلة السفير !

وقال على ماهر : لم أشأ أن أعتقل أحدا وقلت للسفير انى مستعد أن أقدم أحمد حسين للمحاكمة وليكن فى علمك أنه سيقضى بالبراءة فاقتنع وعدل عن المحاكمة ٠

وقال على ماهر ، ان الانجليز طلبوا دخول مصر الحرب فعلا أثناء وزارته، عند اعلان المانيا الحرب وثانيا عند دخول ايطاليـا الحرب ومرة ثالثة بعد خروجه من الوزارة ٠

وعندما سئل علي ماهر : عندما كنت رئيسا لديوان الملك سنة ١٩٣٧ هل تدخل السفير البريطاني باى شكل ليمنح اقاله النحاس باشا ؟ اجاب علي ماهر بقوله : أيوه حصل وكنت في سراى القبة فاتصل بى السفير ووجه لى كلمة بأن أكون مسئولا عن كل ما يحدث فى حق الوزارة اليوم فأجبته انى أنا مسئول دايما اليوم ، وغدا ، وفى بيتى ، وهنا ، وقلت له عايز أعرف بأى حق تكلمنى بهذا الحديث وانا من الذين وقعوا على المعاهدة فتقهقر وقال : أنا أتكلم كصديق ، قلت : كصديق اتفضل . فطلب ألا تكون الاقالة الليلة ، فقلت له أصبر لما أستأذن ، وعرضت الامر ، وكان المتفق فى الأصل قبل طلبه آن تكون الاقالة فى الصباح ولذلك آخبرته أنه لا يحصل شيء فى تلك الليلة وقلت له من قبيل المداعبة : أنت المسئول عن الأمن الليلة ، فكان جوابه انه أراد أن يتخلى عن المسئولية ، ورجانى ، أن أقابل مكرم باشا فى تلك الليلة ، وفعلا . انتقلت الى سراى عابدين وهناك قابلت مكرم باشا . وكان معه ، أمين عثمان باشا .. وعندما سئل علي ماهر باشا عن الصفة التى اشترك فيها أمين عثمان باشا فى الحديث أثناء تلك المقابلة قال علي ماهر ، تسأل عن ذلك أمين عثمان باشا .

● وقد جاء فى شهادة علي ماهر باشا .. فى محكمة الجنايات ، قضيه الاغتيالات السياسية — مقتل أمين عثمان باشا — ان أمين عثمان باشا ، قد أحيل الى المعاش ، فى أول أو ثانى جلسة لمجلس الوزراء ، لأسباب كثيرة من بينها — كما يقول علي ماهر — مواقفه غير المشرفة منذ مفاوضات ١٩٣٦ ، ولأنه لما كان وكيل وزارة كان يخشاه ، بعض الوزراء ، لصلته بالسفارة البريطانية ولأن « مذهب » علي ماهر فى فن الحكم « أن وكيل الوزارة هو الذى يتولى العمل بأكمله ، أما الوزير ، فليس له الا التوجيه السياسى والنظر فى الشكاوى ، والرقابة اللازمة ، على الأعمال) فعماد العمل فى الوزارة هو الوكيل وكان أمين باشا ، يعمل قليلا جدا فى وزارة المالية ، وكان عمله خارجا عنها ،وكان لدى معلومات تدل على أن الدوسيهات متروكة بالمئات بدون تظريف وبما أن الحالة الدولية كانت خطيرة ، وتقتضى أن يكون العمل دقيقا ، رأيت « الأولى » أن يحال الى المعاش ، فاتصلت فورا بمحافظ البنك الأهلى ، وطلبت اليه — وكان عندهم كراسى فاضية فى مجلس الادارة — أن يعينه فى احداها ، فقبل ذلك بسرور وأحيل الى المعاش وبعد احالته زارنى السفير وقال لى أتعشم أن تعتمد على أمين باشا فى المسائل الصغيرة ، التى ينقلها الى — أى السفير — منك — أى من علي ماهر — فقلت له — هكذا قال علي ماهر باشا — أظن أن هذه المنفعة لا يمكن الاستفادة بها لأنه أحيل الى المعاش ، ولم يكن السفير يعرف أنه أحيل الى المعاش ..

● وعن المواقف ، غير المشرفة ، التى وقفها أمين عثمان باشا فى المفاوضات ١٩٣٦ قال علي ماهر : كنت فى رياسة الوزارة سنة ١٩٣٦ وكنت

وزيرا ، للداخلية والخارجية ، والقيت على مسئوليتى التمهيد للمفاوضات وازالة كل العقبات فى ذلك العهد ، لأنه كان هناك رغبة فى أن تجرى المفاوضات فى دار السفارة وكانوا ممتنعين عن أن يشترك فيها أخى المرحوم أحمد ماهر باشا والنقراشى باشا ، من أعضاء المفاوضات وقدموا ما يشبه الانذار بأنه فى حالة اخفاق المفاوضة يستردون كامل حقوقهم ، وطبعا توصلت الى أن تكون المفاوضات فى الزعفران ، وأن يقبل أحمد ماهر باشا ، والنقراشى باشا أعضاء بدون اعتراض وبأن يسحب الانذار ، وعرضت جميع الرسائل ، التى تبودلت فى هذا الشأن ، على جميع رؤساء الأحزاب فى مصر ، وبعد ذلك حصلت وفاة الملك فؤاد ، كنت متتبعا المفاوضة وكانت الطلبات البريطانية ، كثير ، ومبالغا فيها فاستدعبت السفير ، وسألته اذا كان يريد حقيقة أن يصل الى حل للقضية أو يريد أن يفشل العمل فأجاب بالطبع انه يريد أن يصل الى نتيجة فبينت أن طلباتهم غير معقولة ، وفيها اضاعة للوقت وان هذا لا يحتمل ، فأجاب بأن الذنب ليس ذنبه لأن أمين باشا عثمان أفهمه — أى سير مايلز لامبسون — ان النحاس باشا ، يساوم كثيرا ويريد دائما أن ينقص ٥٠٪ من الطلبات الانجليزية ، فنصحهم أمين عثمان أن يطلبوا ٢٠٠٪ علشان ينزلوا الى ١٠٠ ٪ وعملوا بهذه النصيحة وقدموا طلبات مبالغا فيها .

● وفى المحاكمة أيضا قال على ماهر باشا ، ان بداية الأزمات بينه وبين السفير البريطانى كانت احالة أمين عثمان باشا ، الى المعاش ، وان الانجليز كانوا معترضين على اشتراك النقراشى ، وماهر فى وفد المفاوضات لأنهما كانا متهمين فى مقتل السير لى ستاك ، سردار الجيش المصرى ، والحاكم العام للسودان ، وقد صحح على ماهر ، المعلومات للسفير البريطانى ، قائلا ، ان النقراشى ، وماهر ، لم يتهما فى قضية السردار وانما اتهما بعد ذلك فى قضية المؤامرة وقال على ماهر ، ان الانجليز كانوا متشددين أكثر بالنسبة لماهر ، والنقراشى وكان التشدد أكثر بالنسبة لأحمد ماهر باشا ويقول على ماهر أيضا أن السفير البريطانى زاره ذات مرة ليقول له انهم فى سراى المنتزه يعطون أنوارا للطائرات الايطالية لتساعدها على أداء مهامها وأن على ماهر قال له : هذا غير حقيقى وأنه — أى لامبسون — يعرف ذلك ، ولم أعر هذا الموضوع أى اهتمام ، كما قال على ماهر أيضا ، انه بعد أن قبلت استقالته — بعد أن ظلت معلقة أربعة أيام — تلقى رسالة من الجنرال ولسن يذكر فيها أنه آسف جدا لوقوع هذه الأزمة السياسية وان العسكريين ليس لهم دخل فيها وان تقدير المسألة فى نظره أنه حصل تعارض بين ولاءين وكل منا يقدم دولته على الأخرى وهذا طبيعى ، وأكد على ماهر ، ان الجنرال ولسون — فى خطابه — قد وجه الشكر الجزيل على المعاونة القيمة والسريعة التى كان يلقاها من الحكومة المصرية كما شكره أيضا على انه فى كل مرة كان يطلب مقابلته ، كان على ماهر ، يجيبه الى ذلك وتمنى الجنرال ولسون فى خطابه لعلى ماهر ، استمرار

العلاقة الطيبة وتمنى أيضا أن يكون له الحق فى أن يطلب مقابلة على ماهر ، ويكلمه فى المسائل العامة ٠

● ويقول حسين سرى باشا ، فى شهادته أيضا ـ أمام محكمة الجنايات ، التى كانت تنظر قضية اغتيال أمين عثمان باشا ـ أنه أثناء المفاوضات الخاصة بالثكنات وكنت وقتئذ وزيرا للأشغال ، وقابلت مستر تشمبرلن رئيس الحكومة البريطانية واتفقنا معه على أسس تعديل معاهدة ١٩٣٦ فيما يتعلق بالثكنات ، وأوكلنا الى عبد الحميد بدوى باشا رئيس أقلام القضايا ـ هكذا قال سرى باشا ـ مهمة الاتفاق مع الرجال القضائيين بوزارة الخارجية البريطانية على وضع نصوص هذا التعديل ، ويقول سرى باشا ، أن بدوى باشا قال له : لقد وجدت أمين عثمان باشا فى وزارة الخارجية البريطانية ، ويسأل سرى باشا ، محمد محمود باشا فى ذلك ، فقال محمد محمود باشا : لأننى أعرف علاقاته (الطيبة) برجال الخارجية البريطانية وأنه يمكنه المساعدة ، لتسهيل مأمورية بدوى باشا اذا كان هناك خلاف فى النصوص وبعد ذلك ـ سرى باشا يقول ـ كلفنى محمد محمود باشا أن أكون همزة وصل بين بدوى باشا ، وبين الانجليز فكانت دهشتى ، عندما علمت أن أمين عثمان باشا هو المدافع عن وجهة النظر البريطانية ، وكانت هذه أول علاقة ، بينى وبين أمين عثمان باشا ولم أهضمها كمصرى ٠

وفى سنة ١٩٣٩ لما كلفنى على ماهر باشا بتولى وزارة المالية ، قال ان وكيل المالية هو أمين باشا ٠ ووجوده غير مستحب فقلت له هذا الرجل لم أعمل معه الا فى تعديل المعاهدة فى الصيف الماضى ولا أرى أى مانع من احالته ، الى المعاش ، ويمضى حسين سرى باشا قائلا : بعد عشرين يوما من تأليف الوزارة زارنى أمين باشا ، وقال أنه يضع نفسه تحت تصرفى حتى يكون همزة الوصل ، بينى وبين السفير البريطانى وقال أنه يمكن أن أعينه مديرا لمكتبى فقلت له أشكرك وأنا غير محتاج الى معاونتك ويدهشنى ، كثيرا أن تطلب منى هذا الطلب وأنا وقعت على مرسوم احالتك ، الى المعاش ، فقال : لا ٠٠ أنا عارف أن الذى أحالنى هو على ماهر وليس أنت فقلت له : أحب أن أصارحك ان ماهر باشا ، طلب هذا صحيح ، ولكنى لأننى أنا الوزير المسئول كان لابد من أن أوافق ، وقد وافقت ، وينفى حسين سرى ما نشر فيما بعد من أنه طلب أن يكون أمين عثمان باشا وزيرا فى وزارته ويقول اذا كنت قد رفضت أن يكون مديرا لمكتبى فكيف أقبل أن يكون وزيرا معى ٠

ويقول الأستاذ محمد التابعى : فى ذكرياته عن الأيام التى سبقت طلب اقالة على ماهر باشا ، ان على باشا كان فى البداية ، ومنذ أول سبتمبر ١٩٣٩ من أنصار دخول مصر الحرب ، وانه قد قال لزملائه الوزراء بأنه دعاهم للاتفاق على صيغة قرار اعلان الحرب على المانيا ، وان الأستاذ عبد الرحمن عزام ، قد

ذكر له أن نصوص معاهدة ١٩٣٦ لا تلزم مصر ، بدخول الحرب ، وكان علي ماهر يؤمن بأن نصوص المعاهدة تحتم على مصر دخول الحرب الى جانب بريطانيا حليفتها وأن علي ماهر طلب من عبد الرحمن عزام أن يسوى هذه المشكلة ـ مشكلة اعلان مصر الحرب على ألمانيا ، وعدم اعلانها ـ مع السفير البريطاني السير مايلز لامبسون • ويقول الأستاذ التابعي : كان علي ماهر يعتقد في أول شهور الحرب أن النصر سيكون لبريطانيا وفرنسا ولذلك كان من رأيه أن تعلن مصر الحرب ضد ألمانيا ثم عدل علي ماهر ، عن هذا الرأى مكتفيا بتقديم جميع المساعدات والتسهيلات الممكنة لبريطانيا حتى انه تلقى خلال الأشهر العشرة التى تولى فيها الحكم ، ثلاثة وثلاثين خطاب شكر من الجنرال ويلسون القائد العام للقوات ، البريطانية فى الشرق الأوسط ، وكانت خطابات الشكر تلك على الولاء الصادق ، والتعاون المخلص ، الذى يلقاه الجنرال ويلسون من رفعة علي ماهر باشا ، ويقول الأستاذ التابعي : ان علي ماهر ظل ، علي ولائه ، واخلاصه لبريطانيا وقضية بريطانيا من شهر سبتمبر ١٩٣٩ الى شهر يونيو ١٩٤٠ ، أما من شهر يونية والشهور التالية فان رفعته نقل ولاءه واخلاصه ، من بريطانيا وحلفائها الى المانيا وحليفتها ايطاليا ، كان علي ماهر يعتقد فى أول الحرب أن النصر لبريطانيا وفرنسا ولكن انتصارات المحور بدأت تتوالى وراحت دول أوروبا تسقط واحدة ، بعد واحدة ، تحت سنابك جحافل هتلر : بولندا ، الدانمرك ، النرويج ، هولندا ، بلجيكا • وظل علي ماهر ، على ولائه ، واخلاصه لأنه كان يعقد الأمل على فرنسا ، وخط دفاعها ماجينو ولكن هتلر حطم خط ماجينو وانهارت فرنسا ، واستسلمت ولم يحل منتصف يونيو ١٩٤٠ حتى كان هتلر يدخل باريس ، والى جانبه جورنج مارين من تحت قوس النصر فى ميدان « لاتوال » وهنا تحول علي ماهر باخلاصه وولائه الى المانيا ولا أستطيع ـ هكذا يقول التابعي ـ ان ألوم الرجل فلعله كمصرى مخلص كان يطلب الخير ، والأمان ، لبلاده ، ومن هنا حرص على أن يقف دائما ، الى جانب الفريق الغالب المنتصر ، وعلى كل حال فان علي ماهر باشا ، لم يضيع وقتا قبل أن يطلق لسانه بالسخرية ، والتشهير ببريطانيا ، وفرنسا وضعف جيوشهما ، وكان علي ماهر باشا يقول ان بريطانيا سوف تستسلم بعد شهر واحد ، وكان اللواء صالح حرب يقول : بل بعد شهرين اثنين : ويتصل خبر تلك الأحاديث ، بالسلطات البريطانية فى مصر •

وكان فاروق بدوره قد بدأ يسخر من بريطانيا وفرنسا وينكت عليهما فى مجالسه ، كان الى جانبه بعض الأمراء الشبان المتحمسين لالمانيا النازية مثل عمر الفاروق وعباس حليم وكذلك كان خدمه الخصوصيون من الايطاليين ، بوللي ، وبيترو ، وقيل ان فاروق خرج للصيد ذات مرة ومعه بعض رجال السلك الدبلوماسى الأجنبى ، ومن بينهم لامبسون وأراد مايلز لامبسون اطراء

مهارة فاروق فى اصابة الهدف ، فقال له عبارة اعجاب فى هذا المعنى وعلى الفور قال فاروق : طبعا لأن بندقيتى صناعة ألمانية » وقهقه فاروق ، ومن معه من الأمراء الشبان *

ورأت بريطانيا أن على ماهر ، الذى شكره الجنرال ويلسون من قبل فى ثلاث وثلاثين رسالة على صادق ولائه حسن تعاونه قد انقلب الى النقيض وأخذ يقيم العراقيل ، والعقبات أمام السلطات البريطانية العسكرية فى مصر ، وأخذ الملك ، يقتفى أثر رئيس وزرائه وأرسل وزير خارجية بريطانيا يومئذ اللورد هاليفاكس برقيته المشهورة : على ماهر ، يجب أن يذهب •

ويقول الأستاذ محمد النابعى ، ان الانذار الذى وجهه لامبسون ، الى الملك ، كان يحمل قيام وزارة وفديه ، أو على الأقل وزارة ، يرضى عنها الوفد ، ويرسل فاروق ، عبد الوهاب طلعت باشا لمقابلة النحاس باشا ، وكان النحاس باشا قد ترك القاهرة خوفا من الغارات الجوية ، ولجأ الى ضيافة أصهار السيدة زوجته فى كفر عشما وقابله عبد الوهاب طلعت وبلغه نص برقية لورد هاليفاكس ونصيحة سير مايلز لامبسون ثم قال ان الملك يستشيره فيما يجب أن يفعله ، ولكن بينما كان مصطفى النحاس يتأهب للعودة الى القاهرة وجمع أعضاء الوفد وعرض الأمر عليهم تمهيدا لاستصدار قرار برأى الوفد ، اذ بالأمر الملكى يصدر الى حسن صبرى باشا بتشكيل الوزارة ، وكانت مفاجأة للوفد ومفاجأة للسفير البريطانى ، مفاجأة أغضبت النحاس كما أغضبت سير مايلز لامبسون وأسرع أحمد حسنين باشا ـ فى رواية الأستاذ التابعى ـ الى السفارة وقابل السفير ليسأله عن سبب غضبه ويقول السفير البريطانى لأحمد حسنين لقد كان كلامى واضحا وهو أن الحكومة البريطانية تنصح باسناد الحكم الى وزارة وفدية ، أو على الأقل وزارة يؤيدها الوفد ، وقال حسنين باشا ، وهو يتظاهر بالدهشة : ولكن حسن صبرى صديقكم وقد اخترناه بالذات لهذا السبب ، وقال لامبسون : نعم حسن صبرى ، صديقى ولكن الصداقة شىء والسياسة شىء آخر : وزارة حسن صبرى لا هى وزارة وفدية ولا هى وزارة ، يؤيدها الوفد ، وأجاب حسنين ، وهو يمعن فى اظهار الدهشة • اذن فهذه غلطتى أنا وأنا المسئول عن هذا الخطأ ولكننى أقول انصافا لنفسى اننى حرصت عند اختيار أعضاء الوزارة على أن يكونوا جميعا من أصدقائكم حرصا ، على توافر التعاون الذى لابد من وجوده فى الظروف الحاضرة بين السلطات البريطانية ، والمصرية ومن هنا اخترنا حسن صبرى ، ومحمد محمود فهمى القيسى أليس صديقا لكم ؟ ، وراح حسنين باشا يذكر أسماء أعضاء الوزارة ، الجديدة ويشفع كل اسم فيها بنفس السؤال : أليس صديقا لكم ثم أنهى حديثه ودفاعه ، بأن الغلطة غلطته هو ، وانه المسئول عن هذا الخطأ المؤسف ولكن يشفع له حسن نيته ورضى سير مايلز لامبسون ، أو تظاهر ، بالرضا ووقفت المسألة عند هذا الحد •

● ونظرة سريعة الى الصحف الصادرة وقت حدوث الأزمة السياسية ، التى أودت بوزارة على ماهر بانذار من بريطانيا ، العظمى ، رغم ارادة الملك ، والبرلمان ، وكثير من الأحزاب ، تقول ـ مثلا ـ صحيفة « المصرى » ٢٤ يونية ١٩٤٠ أن الملك ، عندما التقى لأول مرة بالزعماء قال لهم بعد أن صافحهم وأذن لهم بالجلوس أن الحالة خطيرة وسوف يشرح لكم على ماهر باشا تفاصيل الأمور ، ويقدم لكم وزير الدفاع ما تحتاجون اليه من بيانات عن الشئون العسكرية وبعد ذلك تتداولون للوصول الى رأى فيها ٠٠ وبينما كان على ماهر ، يعرض التفاصيل سأل النحاس باشا على ماهر باشا هل طلبت الحكومة البريطانية كتابة أو شفويا ، اعلان الحرب ؟ وقال على ماهر ان الحكومة البريطانية لم تطلب شيئا من هذا ، فقال النحاس : اذن لماذا لا يقضى على هذه الشائعات ، ويصارح الشعب بالحقائق وذكر على ماهر ، باشا مقابلة السفير البريطانى للملك وما جرى فيها وكيف أن السفير بلغ الملك تعذر التعاون مع الوزارة القائمة ، وذكر على ماهر ، المسعى الذى قام به حسن نشأت باشا سفير مصر فى لندن لدى لورد هاليفاكس ولم يتل على ماهر ، الرسالة التى أرسلتها له الحكومة المصرية فى هذا الصدد ، وانما تلا رد وزير الخارجية البريطانية وقد جاء فيه ان الوزارة المصرية قامت بجميع ما طلبته السلطات البريطانية منها ولبت جميع رغباتها ، ولكن ظهر منها ما لا يطمئن الى روحها ولهذا فانهم يطلبون تغييرها ، وكرر اللورد هاليفاكس فى رده ما أعلنته الدوائر ، البريطانية فى القاهرة ولندن من أن انجلترا ، لا تريد ولا تنوى أن تطلب من مصر دخول الحرب ٠

وأشار ماهر باشا الى مقابلة نشأت باشا بعد ذلك ، لملك انجلترا ، وذكر ، ان رد ملك انجلترا ، بلغ الى ملك مصر ، وهنا طلب سعادة بهى الدين بركات باشا من ماهر باشا ، ان يطلعهم على الرد ، وكرر الطلب ثلاث مرات وتلا ماهر باشا الرد فاذا به على نحو ما جاء فى رد وزير الخارجية ولم يتل رفعته الرسالة التى أرسلت الى نشأت باشا للتشرف بمقابلة الملك جورج السادس ٠ وطرح على ماهر على الحاضرين أن يقرروا هل للحكومة البريطانية حق المطالبة بتغيير وزارة مصرية ؟ وهل يؤيدون وزارة على ماهر باشا فى سياستها ، الخارجية ، وعندما سئل النحاس باشا عن رأيه ، بعد أن تكلم الحاضرون طويلا فى هذا الشأن ، قال انه دونه كتابة ووقعه ذاكرا أن رأيى ورأى اخوانى أعضاء الوفد ، المصرى توخينا فيه مصلحة البلاد وحدها دون النظر الى أى اعتبار آخر وكان رأى الوفد كما يلى : لا شك فى انه ليس لدولة أجنبية أى حق فى التدخل فى تعيين وزارة فى بلد مستقل كمصر وأن المعاهدة بين مصر ، وبريطانيا العظمى تقتضى من الطرفين أن ينفذاها بالروح التى وضعت بها ، وفيما يختص بالوزارة المصرية فان رغبة الشعب المصرى متجهة الى تعيين وزارة جديدة محايدة يرضى عنها جميع الأحزاب ويؤيدونها وتجرى انتخابات جديدة حرة فى الوقت الذى تسمح به الظروف وهذا هو الحل الذى

يكفل فى رأيى ورأى اخوانى أعضاء الوفد المصرى تضافر الأمة المصرية لمصلحة البلاد ، فى الظروف الخطيرة التى تجتازها وأراد بعض المجتمعين ، أن يجزئوا هذا البيان ويأخذوا الشطر الأول منه على أنه رد على السؤال المطروح عليهم فأبى النحاس باشا ذلك وقال ان التصريح ، كل لا يجزأ ، وخاطب النحاس باشا على ماهر فى صراحة مذكرا اياه برأيه الذى أبداه له منذ البداية وكيف حمله مسئولية هذا النظام ، ومسئولية تصرفاته فى السياسة الخارجية هذه التصرفات التى وصلت البلاد ، الى الأزمة الحالية مع أنها تتعلق بمسائل تافهة مثل اعتقال ايطاليين أو تفتيشهم ولا تتعلق بادخال مصر الحرب كما أشيع ٠

وكان المجتمعون قد اتفقوا جميعا على أن استقالة الوزارة فى محلها وبحثوا فى أمر الوزارة ، التى تخلفها فتكلم عبد الفتاح يحيى طويلا فى أمر الوزارة الائتلافية ورفض النحاس باشا فكرة الوزارة الائتلافية مؤكدا ــ من جديد ــ أن رغبة البلاد متجهة الى وزارة محايدة ليس لرئيسها ولا لأحد من أعضائها صبغة حزبية ولم يشترك واحد منهم فى الانقلاب الدستورى الذى حل بالبلاد على أن تسير دفة الأمور بتعضيد الأحزاب وأن تمهد لانتخابات حرة لا ضغط فيها ولا اكراه فى الوقت الذى تسمح به الظروف وعند هذه الوزارة تلتقى الغاية العليا ، من توخى خدمة البلاد ، والسير بها ، فى هذه الأيام العصيبة سيرا طبيعيا ، ويقول النحاس ردا على سؤال لعلى ماهر ، ان مجلس النواب لابد وأن يحل ثم تستفتى الأمة متى استطاعت الوزارة التى هى موضع ثقة الجميع ، القيام بهذه المهمة فوق ، المهام الثقيلة التى ستلقى على عاتقها من جراء الظروف القاسية ، التى نحن بصددها ، ويقول على ماهر أن نيته كانت متجهة فعلا ، الى أن تكون الدورة البرلمانية الحالية آخر دورات البرلمان ، الحاضر ، وتحله قبل الدورة القادمة ، وتؤلف هيئة من رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء البرلمان ، السابقين وغيرهم لاستشارتها فى المسائل ، الهامة ، قال على ماهر ، أن الوزارة الجديدة يمكن أن تعمل مثل ذلك فقال النحاس ان هذه مسائل تفصيلية يسهل الاتفاق عليها متى حسنت النيات وانتهى المجتمعون الى وضع الأمر بين يدى الملك لمعرفة كلمته وعاد الملك ، الى الاجتماع فلما سمع بالقرار شكرهم وانصرف ٠

وكان على ماهر قد ذهب قبل ظهر يوم ١٩٤٠/٦/٢٣ الى مكتبه فى الرياسة ، واستقبل الفريق عزيز المصرى رئيس أركان حرب الجيش المصرى والموجود الآن فى أجازة مدتها ستة أشهر ومحمد شرارة باشا وكيل الخارجية ، وفى الساعة الثانية عشرة الا ربعا قابل الملك ورفع استقالته ثم عاد وبقى فى دار الرياسة ومعه مصطفى الشوربجى بك وعبد الرحمن عزام بك ، وعبد الحميد بدوى باشا كبير المستشارين الملكيين ٠ وفى الساعة الثالثة والدقيقة الأربعين ذهب على ماهر ، الى عابدين ، لمقابلة الملك لمدة ربع ساعة ورافق الملك فى زيارته لمسجد الرفاعى حيث زار فاروق ضريح والده ٠٠ ثم قابل على ماهر ،

الملك للمرة الثالثة ولمدة عشرين دقيقة ثم عاد الى ديوان الرياسة حيث قابل محمد محمود بك رئيس مجلس الشيوخ وعبد الملك حمزة بك رئيس لجنة العلاقات الخارجية ، بمجلس النواب .

وكان فاروق قد استقبل في نفس اليوم : السير مايلز لامبسون ، سفير بريطانيا ، العظمى فى مصر وجناب سير أرشيبالد ويفل القائد العام للقوات البريطانية في الشرق الأوسط. وينفى أحمد ماهر ، ان على ماهر كان ينوى حل البرلمان ويقول ان على ماهر ، كان ينوى التوسع فى وزارته بايجاد هيئة استشارية تقوم بجانب الوزارة وتعمل معها أثناء عطلة البرلمان وبعد انعقاده لاستشارتها والاستعانة برأيها فى كافة المسائل الهامة وفكرة حل البرلمان التى نسبت الى على ماهر باشا ، لم أسمع بها ولم أقرأ عنها الا ما جاء فى جريدة المصرى ، والذى نذكره لوزارة على ماهر ، انه كان رئيسا للوزارة ، وكانت الرقابة على الصحف قوية ، وشديدة وعنيفة ولكنه كان يسمح لجريدتى المصرى ، والوفد المصرى بمهاجمته ، دون ان تتدخل الرقابة لحذف هذا الهجوم ، الذى كانت الرقابة تستطيع ـ بما لها من سلطة ـ حذفه !

● والجدير بالذكر ، أن جريدة التيمس البريطانية قد رشحت الدكتور أحمد ماهر باشا ، ليتولى رئاسة الوزارة أثناء تلك الأزمة ، وقد ذكر مراسل التيمس فى القاهرة انه يكاد يكون من المحقق أن الدكتور أحمد ماهر هو الذى سيؤلف الوزارة الجديدة وينتظر أن يكون شكلها مماثلا للوزارة السابقة .. ويلوح أن من المتفق عليه أن جميع زعماء الأحزاب موافقون على سياسة الدكتور أحمد ماهر الخارجية وهى أن تنفذ المعاهدة ـ بولاء ـ نصا وروحا مع أبعاد مصر عن الحرب اذا أمكن ، ويقول مراسل التيمس انه فى الامكان ضم وزيرين وفديين الى وزارة أحمد ماهر ويقول مراسل التيمس فى القاهرة : الدكتور أحمد ماهر هو خير زعيم يصلح لتولى الوزارة فى الأحوال الحاضرة وهو ذو تاريخ حافل بالخدمات الصادقة ، لبلاده وهو رجل ذو خلق قوى مستقيم وليس من عادته التلاعب بالألفاظ أو التخلص من وضع القرارات ! .

● وعن الاجتماع الثانى للشخصيات البارزة فى مصر ، الذى تم فى قصر عابدين فى منتصف الساعة الثانية عشرة ظهرا تقول الصحف أن الزعماء تشرفوا بمقابلة الملك فى مكتبه ، وبعد أن صافحهم قال لهم : اننى متعب وقد دعوتكم لتتداولوا فى تكوين وزارة تمثل جميع الأحزاب ، بقدر الامكان ، ويؤيدها البرلمان ، واختيار من ترشحونه لرياسة هذه الوزارة وآملى ان يكون فى القرار الذى تصدرونه خدمة لبلادنا العزيزة فى هذا الظرف العصيب ، وقد تولى عبد الوهاب طلعت باشا ، تدوين الآراء والمناقشات ، وقد ذكر النحاس باشا فى البداية ، انه ما زال عند رأيه من ان الوزارة المحايدة هى أسلم الحلول والقسم الأول من النطق الملكى يمكن تحقيقه فى الوزارة المحايدة اذ ما دامت

ستؤلف باتفاق جميع الهيئات والأحزاب فانها تعد ممثلة فيها ·· ويقول مصطفى النحاس بعد حل مجلس النواب فور تأليف الوزارة الجديدة واجراء انتخابات جديدة ليس من الضرورى أن تتم فى المواعيد المقررة فى الدستور لأن ظروف الحرب لا تسمح للتفرغ للأعمال الانتخابية : صحيح أن الحرب غير قائمة فى مصر الآن ولكن طبيعة الحال السائدة فى مصر تمنع ذلك · الى أن يقول وهكذا تجرى الوزارة المحايدة الجديدة ، الانتخابات فى الوقت المناسب طالت المدة أم قصرت وأن الحكومة التى تشكل بالكيفية السابق ذكرها تحكم البلاد بلا مجلس نواب ، الى أن يتم الانتخاب فى الوقت المناسب مهما تطل المدة لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ويعارض النحاس فكرة تأليف وزارة قومية وعارض أحمد ماهر فكرة حل مجلس النواب الحاضر ·· وقال الشيخ مصطفى عبد الرازق أنه من الممكن التوفيق بين نظرية رفعة النحاس باشا فى قيام وزارة محايدة ، وبقاء مجلس النواب الحاضر ، وقال حلمى عيسى باشا : ان الوزارة المحايدة لا تساعد على الاستقرار الداخلى ولابد أن تؤلف وزارة من جميع الأحزاب ·· وقال حافظ رمضان باشا : الأفضل أن تؤلف وزارة قومية برياسة النحاس باشا ·· وكان من رأى عبد الفتاح يحيى باشا تأليف وزارة قومية برياسة رجل محايد ·

وعاد النحاس باشا الى تأكيد وجهات نظر الوفد وكون الوفد لا يريد أحداث انقلاب وان الظروف التى وجد فيها مجلس النواب الحالى ، لا يمكن لى ، ولا للوفديين بحال أن يوافقوا على ابقائه سندا ، لأية وزارة نعمل نحن الوفديين على التضافر معها ، والحل الدستورى ، حل البرلمان ، القائم واجراء انتخابات جديدة فى الوقت المناسب !!

ومرة ثانية لم يتفق الزعماء ، على رأى معين ، ورفع عبد الوهاب طلعت محضر ، الاجتماع ، الى الملك ، ثم عاد ، الى الزعماء يبلغهم ، أن الملك اطلع على ما حدث وسيتبع النظام الدستورى فى قراره وسيتصل بالزعماء ، بحسب ما تقضى به ارادته « ارادة الملك » ·

وللتاريخ ، نقول ان على ماهر ، باشا بعد أن رفع استقالته ، اتجه الى مجلس الشيوخ وألقى بيانا هاما وخطيرا جاء فيه :

قدمت بالأمس لجلالة مولانا الملك استقالة الوزارة فتفضل جلالته بقبولها وقد منعتنى اعتبارات كثيرة من أن أحيط مجلسكم الموقر علما بما جرى فى فى حينه وتمنعنى الآن اعتبارات أخرى من شرح الحوادث والوقائع وقد كنت أريد الليلة أن أقتصر على شكر حضراتكم فرادى وهيئة المجلس الموقر على المعاونة التى لقيتها الحكومة من هذا المجلس سواء أكانت فى شكل تأييد أم انتقاد فقد كنا نستفيد من النقد الحر الذى يقصد به الخير العام كما كنا نستفيد من التشجيع الذى يقودنا الى خدمة البلاد والصبر على الصعاب ·

كنت أود أن أقتصر على هذا الشكر الخالص لشيوخ الأمة وممثليها ولكنى وجدت واجبا على لمجلسكم وللبلاد الا أدع سبيلا لبعض الشائعات والأقاويل التى تسىء الى الحقيقة كل الاساءة ٠

لقد عرضت على حضراتكم سياسة الحكومة بالنسبة للحرب التى وقعت بين حليفتنا وايطاليا وكانت هذه السياسة مستمدة من روح الشعب ورغباته فوافقتم عليها بالاجماع وكان لا بد لى قبل اتخاذ أى قرار خطير ان ألجأ الى حكمة شيوخ الأمة كما كان لا بد لى وقد أراد منا حلفاؤنا الاشتراك فى الحرب أن أقدر المصلحة العليـا للبلاد وأن أحترم دستورها وأتقدم اليكم بالراى وخصوصا بعد أن أعلنت ايطاليا أنها لا تريد أن تجر مصر وغيرها من الدول التى ذكرتها الى الحرب فلو اننى وافقت ممثل الحليفة على طلبه اشتراك مصر فى الحرب من غير أن ارجع الى البرلمان لكنت معتديا على دستور البلاد ٠٠

فضلا عن أن السـياسة التى أوحتها التجارب والحوادث كانت تحتم على تجنب البلاد ويلات الحرب سواء أكان ذلك بطريق مباشر أم غير مباشر فلما صدر قرار البرلمان بتأييد سياسة الحكومة قضى هذا القرار على طلب اشتراك مصر فى الحرب وأعقب ذلك ما قرأتموه فى الصحف من بعض البيانات التى تصرح بأن بريطانيا لا تريد من هذه الحكومة ولا من أية حكومة مصرية أخرى اعلان الحرب ٠

وقد وضعت الحكومة نصب عينيها المصلحة العليا للبلاد متوخية اجابة طلبات الحليفة ما دامت هذه الطلبات لا تجر مصر الى حالة تخالف السياسة التى أقررتموها ولكنها رأت فى بعض هـذه الطلبات أنها تؤدى بذاتها أو بمجموعها الى حالة الحرب المقرر تفاديها فنشأ الخلاف ٠

وفى الوثائق الرسمية المودعة فى محفوظات رياسة مجلس الوزراء ووزارة الخارجية الكثير من هذه المطالب ٠٠

ويتلخص جوهر الخلاف الحالى فى التعارض بين مصلحة الدولتين فكل منا كان يعمل بما يمليه عليه الولاء والاخلاص لوطنه ٠٠

الفصل الثانى

الضباط الشبان الأحرار
يفكرون فى اعادة على ماهر الى الوزارة بالقوة

● لا يزال الحديث متصلا عن الأيام الأخيرة فى حياة وزارة على ماهر باشا والأزمات التى قامت بينه وبين الوفد المصرى ، والانجليز ، من ناحية ، وبين الأحرار الدستوريين ، والسعديين ، والمستقلين من ناحية أخرى ، والتى انتهت باقالة على ماهر باشا ، بتعليمات من الانجليز ، أو باستقالته اذا ما أردنا الالتزام بنصوص الوثائق الرسمية ، وقد سبق لنا فى الحلقة السابقة أن اقتطفنا بعض فقرات من البيان الذى ألقاه على ماهر باشا ، فى مجلس الشيوخ فى ٢٤ يونية ١٩٤٠ وفيما يلى فقرات أخرى من ذلك البيان الهام ، والخطير :

يقول على ماهر باشا :

● وأخيرا فوجئت البلاد بطلب تغيير الحكومة باعتبار أنها لا تعبر عن رأى الشعب ولا عن شعور المصريين ولا تصدر عن مصلحة مصر ولا تعمل بروح المعاهدة وترتب على ذلك ان التجأ ممثل الحليفة – مع شديد الأسف – الى الوسائل العتيقة التى كانت تعرفها هذه البلاد قبل أمضاء المعاهدة ٠

جمع جلالة الملك رؤساء الوزارات السابقين ورئيسى الشيوخ والنواب الحاليين ورؤسائهما السابقين ورؤساء الأحزاب المصرية وأتيحت لى فرصـــة لعرض تفاصيل الحوادث التى وقعت فى الأسابيع الأخيرة فكان رأيهم أن عمل الحليفة تدخل فى شئون مصر يمس استقلالها ورأوا لاعتبارات شتى أن تقبل استقالة الوزارة التى كانت من مبدأ الأمر تحت تصرف جلالة الملك فرجوت جلالته أن يقبلها وقد تفضل بقبولها ٠

واذا كانت الحكومة البريطـانية الحليفة قد عدلت عن المطالبة باشتراك مصر فى الحرب أو تعدل عما من شأنه أن يجعل هذه الحرب أمرا واقعا ، فانها لا شك تيسر مهمة من يتولى الحكم بعدى وترضى الشعور العام المصرى ٠

ويقول على ماهر :

ليس تجنيب مصر ويلات الحرب ، أمرا قد أوحى به الخوف أو أملاه الجزع أو الاطمئنان الى نوايا الدول الأخرى كلا ، بل الحقيقة الواضحة هى أنه ليس على هذه البلاد المستقلة أى التزام لحليفتها أكثر مما ورد فى المعاهدة ..

فمصر وحدها ـ حكومة وبرلمان ـ هى التى تقدر مصلحتها وقد قالت كلمتها فى هذا الشأن بعد امعان وتفكير طويل .

فلا يظنن أحد أن المصريين يرغبون عن التضحية والفداء دفاعا عن حريتهم واستقلالهم فالتاريخ حافل باستبسالهم فى الدفاع عن وطنهم .

وينهى على ماهر بيانه بقوله :

لقد فتحت هذه الوزارة بتخيلها عن الحكم الطريق الى مصريين آخرين واننى لا أشك فى أن الوطنية الصادقة التى تنطوى عليها ضلوع الساسة المصريين ستظهر جلية فى هذه الساعة مهما تعاقبنا فى الحكم فستكون الغاية مصر : كرامتها واستقلالها وسلامتها .

ان واجب الوفاء يقضى بأن نؤدى لحليفتنا المعونة التى التزمنا بها بارتياح واخلاص . ومصلحة مصر هى فى أن يسود الهدوء البلاد وإن نعتصم بالسكينة وأن نثق بمستقبلها فان هذه البلاد من فجر نهضتها وهى تسير فى طريقها مجتازة كل عقبة فى سبيلها مطمئنة مؤمنة بمصيرها .

● وقد عقبت صحيفة « المصرى » على بيان على ماهر باشا وتحت عنوان « بين بيانين » عقبت قائلة : نشرنا أمس ما اتصل بنا من بعض المصادر ، التى يوثق بها عما حدث فى ذلك الاجتماع ، الذى عقد فى سراى عابدين العامرة واذا كان قد وقع خطأ فان ذلك ، لا يرجع الا الى التكتم الذى أحيط به الاجتماع والى تعذر الحصول ، على بيانات وافية ممن اشتركوا فيه فان رئيس الوفد المصرى ، غادر القاهرة ، على أثر الاجتماع وأبى بعض من اتصلنا بهم الافضاء بشىء مطلقا .

واننا نضرب صفحا ، عن بعض الكلمات النابية التى وردت فى بعض الصحف ، التى تعبر عادة عن آراء رفعة على ماهر باشا لأننا لا يضيق صدرنا عادة من الجدل والنقاش بل يتسع صدرنا الى ايراد تصريحات رفعته ، وتصريحات سعادة شقيقه الدكتور أحمد ماهر باشا ، لبعض الصحفيين أمس .

وقد نشرنا فى مكان آخر من الجريدة البيان الذى تلاه رفعته فى مجلس الشيوخ أمس وفيه قال كما قال فى تصريحاته للصحفيين : ان ممثل الحليفة

طلب اليه اشتراك مصر في الحرب ، وقد كنا نود كثيرا لو أن رفعته أكد هذا التأكيد منذ صدر البيان البريطاني في القاهرة ولندن ، ذلك البيـان الذى لم يكتف بنفي تلك الشائعات بل رمى مروجيها بسوء النية وقال ان السلطات البريطانية لم تطلب ولن تطلب من أية حكومة مصرية الاشتراك فى الحرب ..

لقد نشر هذا البيان في جميع الصحف بلغة صريحة جلية ، ورغما عن ذلك لم نسمع كلمة واحدة تنفيه من رفعـة رئيس الوزارة السابقة حتى اذا قامت هذه الأزمة ــ أزمة الوزارة ــ وعدم التعاون معها ، واستقالت الوزارة ، وقبلت الاستقالة ، خرج رفعتـه من ذلك . الصمت الطويل ، يؤكد أن ممثل الحكومة البريطانية طلب اليه اشتراك مصر فى الحرب فأبى ، فتقدم بطلبات تؤدى الى حالة الحرب ، المقرر تفاديها فنشأ الخلاف : هذا ما قاله على ماهر باشا أمس ، أما الدوائر البريطانية فقد قالت منذ أيام ، ان كل ما تطلبه السلطات البريطانية هو أن تنفذ المعاهدة باخلاص ، بحروفها وروحها ، وأنها لا تشـجع أى عمل يحتمل أن يكون من شـأنه عرقلة الأعمـال العسـكرية البريطانية .

● وتقول جريدة « المصرى » أيضا : قد كنا نود ، وقد تخطى رفعته ، التقاليد والاعتبارات ان يضمن بيانه لمجلس الشيوخ ، تلك المطالب التى يرى انها تؤدى الى حالة الحرب وترى الدوائر البريطانية أن رفضـــها يتنافى مع حروف المعاهدة ، وروحها .

وقد تضمن البيان البريطاني اشارة عظيمة الخطر وهى الا تشجع الحكومة المصرية أى عمل يحتمل أن يكون ، من شـــأنه ، عرقلة الأعمال العسـكرية ، البريطـانية ، وقد كنا نود ، أن نسمع من رفعة على ماهر باشا منذ ظهر ذلك البيان ، ما ينفى ان هناك أى عمل يخشى منه على تلك الأعمال ، ولكن رفعته لزم الصمت أياما عدة ، ثم جاء بعد قيام الأزمة وتسويتها بقبول استقالته يؤكد أن ممثل الحليفة طلب منه اشتراك مصر فى الحرب : على أننا لا نريد أن نلقى ظلا من الشك على تصريحات رفعته اذ ان الأمر بينه وبين الدوائر البريطانيـة التى أصدرت ذلك البيان ، بالشكوى من طريقة تنفيذ المعاهدة وبين ممثـــل الخليفة الذى قال رفعته انه طلب اشتراك مصر فى الحرب ، حتى اذا لم يجبه الى غايته عمد الى مطالب تؤدى الى حالة الحرب ان الأقاويل كثيرة فى هذه المسائل كلها وتتردد فى بعض الدوائر المطلعة روايات نمسك القلم عنها !

وقد كنا نود حقيقة الا يظهر الخلاف بين الزعماء والقادة حول موضوع التدخل البريطانى فى شئون مصر مهما كانت أوجه ومظاهر الخلاف بين الزعماء والقادة أنفسهم ، فعندما يكون هناك خلاف ، أو اختلاف بين الحاكم المصرى وبين أية قوة أجنبيـة ينبغى ان تختفى الخلافات والاختــلافات بين القـادة والسياسيين والأحزاب والهيئات المصرية ، حتى لا يضعف مركز الحاكم المصرى

وحتى يواجه المصريون القوى الأجنبيـة ، بارادة واحدة وكلمة واحدة ٠٠ وروح واحدة ؟!

● ولم يكتف الوفد المصرى ، وصحفه بالتنديد بموقف على ماهر باشا من الدولة الحليفة ، بل راح يهاجم أولئك الذين أعلنوا تأييدهم لعلى ماهر ووزارته وكان على ماهر قد حظى بتأييد شعبى جارف ، لموقفه من بريطانيـا وكونه أول رئيس وزارة مصرية يعلن ــ وبصراحة ــ الأسـباب الحقيقـة لاستقالته ، وكان كثير من المستشارين بمحاكم الاستئناف بمصر وأسيوط قد قدموا الى على ماهر باشا خطابات بتأييد سياسة وزارته فى الموقف الحاضر ، وقد حاولت صحيفة الوفد المصرى التقليل من شأن تأييد القضاة ، لعلى ماهر باشا فقالت : الذى حدث ، أن بعض حضرات المستشارين وفى مقدمتهـم ، أحمد صفوت بك ، والأستاذ سليمان حافظ وأحمد على علوبة بك دعوا زملاءهم للغرض المشار اليه ــ وهو تأييد وزارة على ماهر باشا ــ فذهب منهم عدد قليل ولما خوطب الآخرون فى الأمر لم يوافقوا عليه وانتهى الأمر بالخطـاب الذى أشارت اليه الصحف موقعا عليه من ١٣ مستشارا من ٤٥ مستشارا فى محكمة الاستئناف أما عريضة محكمة النقض ، فقد امتنع عن توقيعها لمثل هذه الاسباب أعضاء آخرون فى مقدمتهم حضرة صاحب العزة محمد فهمى حسين بك : وتمضى جريدة الوفد المصرى قائلة : هذا مثل واحد مما يذاع ويسجل تسجيلا يخالف ماندعو اليه وما ينبغى أن يدعو اليه كل عاقل ، مخلص لقضية بلاده فى هذه الظروف من وجوب التدقيق وبعد النظر » ٠

● والجدير بالذكر أن وزارة على ماهر باشا ، رغم تقديم استقالتها ، لم تتوان عن العمل الدائب لحماية مصر من الغارات الجوية التى كانت تستهدف بالدرجة الأولى العاصمة الثانية الاسكندرية ، كما تستهدف فى نفس الوقت العاصمة الأولى القاهرة وكثيرا من المدن الكبيرة والصغيرة ، بل ان صـفارات الانذار ، لم تكن تنقطع فى كثير من أنحاء البـلاد ، مثل بورسعيد والزقازيق وطنطا ، بل وأشمون ، وكفر الزيات و ٠ و ٠ وكان من بين ما اتخذته وزارة على ماهر باشا من اجراءات فى الاسكندرية مثلا ٠ نقل محفوظات جمـارك الاسكندرية كالوثائق والمعاهدات البحرية والتجارية وكذلك اخلاء ملجأ العجزة فى الاسـكندرية التـابع لوزارة الأوقاف وكان عدد نزلاء هذا الملجأ ٩٤ كهلا نقلتهم الوزارة الى مزارعها فى بلدة السنطة بمديرية الغربية ، كما اتخذت الوزارة اجراءات لحماية ١٣ مليون كيلو جرام من الدخان ، كانت موجودة فى جمارك الاسكندرية ، وكان اسـتهلاك مصر من الدخان ــ وقتئـذ ــ ٦ ملايين كيلو جرام بخلاف ماتستهلكه الجيوش الأجنبيـة المعسكرة فى مصر ، وكان بعض الأهلين فى الاسـكندرية قد تعودوا أن يسكنوا بين أكيـاس الرمـل الموضوعة أمام المنشئات الحكومية ، مما أدى الى تمزيق تلك الأكياس وقد أدى

ذلك الى اصدار بيان من محافظة الاسـكندرية يدعو هؤلاء المواطنين الى عدم السكنى وسط أكياس الرمل !

● وقد سافر فى يوم ١٣ يونيو ١٩٤٠ - وحده - ٢٣٢ ايطاليا بينهم ١١١ من رجال السلكين السياسى ، والقنصلى الايطالى فى مصر والباقون من أفراد الجالية الايطالية وقد ودعهم الأستاذ محمد ياسين مدير مكتب وزير الخارجية الى حيفا باسم الحكومة المصرية كما قام بتسليمهم جوازات الأمان المصرى كما كان فى توديعهم فى محطة القـاهرة مسيو برونو القـائم بأعمال المفوضـية السويسرية فى القاهرة وقد اتصل مسيو برونو بسعادة محمد شرارة باشـا وكيل وزارة الخارجية وشكره على وسائل الراحة والطمأنينة التى أعدت فى القطار الخاص الذى قام بنقل الايطاليين من مصر وقد اعتذر عن السفر أحد الايطاليين واسمه السنيور دى فارو وكان يعمل مقاولا فى القاهرة ، وقد عاد الايطاليون الى بلادهم بطريق سورية وتركيا ، ورومانيا ويوغسلافيا وكان قد سافر فى نفس اليوم الذى غادر فيه الايطاليون ، القاهرة ، المصريون المقيمون فى روما من الأراضى الايطالية كما غادر فى نفس اليوم المصريون المقيمون فى بنغازى - وكانت ليبيا وقتئذ منكوبة بالاحتلال الايطالى - وكذلك المصريون المقيمون فى الحبشة ، الأراضى الليبية ، والأراضى الحبشية فى طريقهم ، الى بلادهم ، وذلك بمقتضى اتفاق خاص بين الحكومتين المصرية ، والايطالية ، عبر السفارة السويسرية فى القاهرة المشرفة على المصالح الايطالية فى مصر ، وكان مكتب الحاكم العسكرى الكائن فى ١٢ شـارع شامبليون بالقـاهرة يعلن للايطاليين المقيمين بمصر ان يتوجهوا اليه فى الصباح وفى المساء ، لتسهيل مهمة ترحيلهم الى بلادهم ، وكان مدير هذا المكتب ، قد أعطى لكل ايطالى يقيم فى مصر رقما بحيث يتم تسفير كل دفعة يتراوح عددها بين ٢٠٠ ايطالى ، و ١٠٠٠ ايطالى ، عندما تتوافر وسائل نقلهم من مصر ، الى ايطاليا ..

● وتقول الصحف ، الصادرة فى ٢٨ يونيو ١٩٤٠ ، ان مفاجأة جديدة قد حدثت أمس ٢٧ - ٦ - ١٩٤٠ فى الأزمة الوزارية اذ كان الرأى متجها الى تأليف وزارة محايدة برئيسها وأعضائها ، لكن هذا الاتجاه تحول مرة أخرى فقد عرف منذ الساعة الثانية بعد الظهر أن « جلالة الملك » سيتفضل بالعودة الى القاهرة بعد تغيب ثلاثة أيام ويعهد الى حضرة صاحب السعادة حسن صبرى باشا ، بتأليف الوزارة الجديدة ، وتقول الصحف ، ان وكيل الديوان الملكى عبد الوهاب طلعت باشا ، قد عاد الى القاهرة بعد ان كان قد قابل امس الملك فى قصر المنتزة ورفع اليه نتيجة المشاورات فى شأن تأليف الوزارة وعلى أثر وصول عبد الوهاب طلعت باشا الى مكتبه فى عابدين وافاه محمد محمود خليل

بك رئيس مجلس الشيوخ والدكتور أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب وعبد الحميد بدوى ، باشا كبير المستشارين الملكيين وقد عقدوا جميعا اجتماعا دام نحو ساعتين أثناء انعقاد هذا الاجتماع كان رفعة على ماهر باشـا موجودا بمكتبه فى وزارة الخارجية حيث قابل كثيرين فى مقدمتهم محمـد على علوبه باشا وحسين سرى باشا وكانت شائعة قد انطلقت تقول ان على ماهر سيسافر الى عزبته بالقصر الأخضر ولكن رفعته كذب تلك الشائعة ، مؤكدا أنه باق فى القاهرة ليكون على مقربة من تطورات عاجلة فى الموقف الوزارى قد تبدأ فى المساء ، وفى الساعة الأولى بعد ظهر يوم ٢٧ ـ ٦ ـ ١٩٤٠ توجه رسول من قصر عابدين الى دار سعادة حسن صبرى باشا بشارع الجبلاية ، بالجزيرة ، يحمل رسالة ملكية وفى الساعة الخامسة مساء ، قابل حسن صبرى باشا ، الملك فى قصر عابدين ولدى خروج حسن صبرى باشا من مقابلة الملك صرح بأن الملك يكلفه بتشكيل الوزارة الجديدة ثم توجه حسن صـبرى باشا الى مجلس النـواب حيث التقى بالدكتور أحمـد ماهر باشا ، ومن مكتب رئيس مجلس النواب ، اتصل حسن صبرى باشا بعلى ماهر باشا فى القناطر الخيرية و . و . وفى الوقت الذى أعلن فيه رئيس الهيئة السعدية ، استعداد حزبه للتعاون مع حسن صبرى باشا اتصل الدكتور ماهر باشا بالدكتور هيكل باشا ليعرض عليـه اشتراك الأحرار الدسـتوريين فى الوزارة الجديدة فاستمهله د . هيكل حتى يتصل بمحمد محمود باشا ، اما الوفد المصرى ، فقد أعلن انه لا يؤيد الوزارة الحاضرة لا فى رياستها ولا فى طريقة تكوينها مؤكدا على لسان رئيس الوفد ، مصطفى النحاس باشا ، انه لا يؤيد الا وزارة يكون رئيسها ، وأعضاؤها من المحايدين وكان أحمد محمد حسنين قد ذهب فى يوم ٢٧ يونيو ١٩٤٠ الى دار السـفارة البريطـانية ولم يعلن شـيئا عن سبب تلك الزيارة ولا أسماء الذين التقى بهم حسنين باشا فى دار السفارة البريطانية .

والطريف انه فى وقت تلك الأزمة العنيفة اذاعت وزارة الأوقاف على مأموريانها ، وأقسامها المختلفة منشورا يتضمن تكليف خطباء المساجد أن تكون موضوعات خطباء المســاجد الحث على نظـافة الجسم والملبس والمأكل ، والمشرب وتصر الصحف الوفدية الصادرة فى يوم م٢٦ ـ ٦ ـ ١٩٤٠ على حدوث انقسام فى صفوف الأحرار الدستوريين حول موضوع الاشتراك فى الوزارة الجديدة وتنقل تلك الصحف على لسان حنفى محمود بك أنه استقال من حزب الأحرار الدستوريين وانه قدم استقالته الى أحمد خشبة باشا ، والشيخ مصطفى عبد الرازق ، وكيلى حزب الأحرار الدستوريين وان كانت بقية الصحف الأخرى قد أشارت الى تأليف الوزارة الجديدة برياسة حسن صبرى باشا ، واشتراك السعديين والدستوريين فيها وان الوزارة الجديدة قد قابلت الملك وان الملك قال للوزراء ، الجدد بعد أن أدوا اليمين القانونية : ليس عندى ما أقوله لكم فأنتم

تعرفون كل شيء ، ونصيحتي اليكم أن تكونوا مصريين ومصريين قبل كل شيء ، فالظروف دقيقة واني أعود فأقول لكم ، كونوا مصريين ، ومصريين قبل كل شيء » وعقب خروج الوزراء من مقابلة الملك ، يرفض رئيس الوزراء الجديد التصريح بشيء عن برنامج الوزارة الجديدة لأنه متعب ، ويريد أن يستريح ، وان كان رئيس الوزراء ، المتعب ، والذى يريد ان يستريح قد انتقل عقب انصراف الوزراء من قصر عابدين الى دار السفارة البريطانية حيث قابل السفير البريطانى ومكث معه مدة طويلة !! وكان أحمد حسنين باشا ، الأمين الأول للملك ، قد قابل السفير البريطانى قبل ان يؤدى الوزراء ، الجدد اليمين القانونية بساعتين !! وكان حسن صبرى باشا ، قبل ان يؤدى اليمين القانونية قد طلب من حافظ رمضان ، باشا ، أن يتصل بمكرم عبيد باشا ، ليعرض عليه اشتراك الوفد فى الوزارة الجديدة ، ولم يشأ مكرم باشا ، ان يوافق ، أو يعارض الا بعد الاتصال بالنحاس باشا ، وفور اتصاله بالنحاس باشا يبلغ مكرم عبيد باشا حافظ رمضان باشا برفض الوفد الاشتراك فى الوزارة الجديدة وبانه – أى الوفد – لا يؤيد الوزارة الجديدة وكان النحاس باشا وقتئذ قد غادر كفر عشما الى الشهداء لتأدية فريضة الجمعة فى مسجد سيدى محمد شبل وعاد النحاس باشا من الشهداء بعد أن زار أحمد أبو الفتح فى داره .

ومما نشرته الصحف المصرية ، عن الأزمة المصرية ، البريطانية الخاصة بضرورة ذهاب وزارة على ماهر باشا يتضح – ومن مراجعة الوثائق ، المتبادلة بين مصر ، وبريطانيا – ان على ماهر باشا شخصيا ، كان هو سر الأزمة لا وزارته وأثناء اشتداد الأزمة ، الوزارية ، اجتمعت اللجنة الادارية ، للحزب الوطنى واستمعت الى شرح دقيق قام به رئيس الحزب حافظ رمضان باشا وكان قرار اللجنة الادارية : عدم اشتراك الحزب فى الوزاره الجديدة ، اذا ما طلب اشتراكه .

ومما نشرته الصحف المصرية أيضا يتضح ، ان كلا من حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين كان يعمل ، على ان يرأس الوزارة الجديدة أحد قادة هذين الحزبين ، اللذين يؤلفان الكثرة فى مجلس النواب .

أما عن أثر سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب التى اتخذتها وزارة على ماهر باشا شعارا لها ، والتزمت به الى أبعد حدود الالتزام وعن أثر اجبار على ماهر باشا على الاستقالة فى نفوس الضباط الشبان ، فيقول الرئيس محمد أنور السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » : كانت نيران الحرب قد اقتربت كثيرا من أرضنا العزيزة ، فقد بدأت جيوش ايطاليا تغزو منطقة مرسى مطروح ، وكان الدفاع

عن هذه المنطقة منقسما ، بين ثلاثة قطاعات قطاعين بريين يحتلهما الجيش المصرى وقطاع بحرى يدافع عنه الانجليز ، كنا نحارب رغم أن مصر لم تكن قد أعلنت الحرب ، وكانت سياط العذاب التى تلفعنا نحن الجنود والضباط تتلاحق علينا مع الليل والنهار ، ومع الأحداث المتعاقبة التى تمر بها البلاد ٠٠ كان موقف مصر من هذه الحرب موقفا مائعا ، ولم يكن من السهل تحديده فى صورة مفهومة واضحة وكان من المؤكد ان هذا الموقف ، ان تحدد فلن تكون مصر هى التى تحدده على التأكيد : كانت سياسة مصر التى أعلنها رئيس حكومتها ، عند اعلان الحرب هى سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، ولم تكن مصر تستطيع أن ترسم لنفسها سياسة أوضح من هذه ، وأكثر حسما ، وتحديدا فقد كانت هناك المعاهدة ، وكان جنود الاحتلال يملأون بلادنا ، وطائراتهم تجثم على صدور مطاراتنا وتنطلق منها الى الميادين الغربية الحافلة بالموت ودباباتهم تختال فى شوارعنا ومن فوقها جنود حمر الوجوه ، ومخازن ذخيرتهم ترصع أرجاء الوادى بالبارود والقنابل وأسلحة الدمار وكانت أرضنا فوق ذلك حقلا كبيرا يشرب حبات العرق من جباه آبائنا واخواننا ليخرجها قمحا للغاصبين ٠

وكان موقفنا نحن ضباط الجيش وجنوده هو الموقف الضنك فسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، لم يكن معناها أننا لن نحارب فعلا ، وكان الذى يشقينا هو ان نسأل أنفسنا : نحارب من أجل من ؟ فهل كانت سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب تحمل هذا المعنى واضحا وترسم خطة كاملة الى نهايتها : لقد كانت تشير الى شيء ، وترنو الى أمل ، وهذا الشيء ، وهذا الأمل ، هو الذى فهمته مصر منها وفهمه الانجليز أيضا : فهمته مصر ، فحاولت ان تستبشر به وفهمه الانجليز فابرق رئيس وزرائهم تشمبرلين الى سفير انجلترا ، كيلرن برقية قصيرة حاسمة : يجب ، أن تستقيل حكومة على ماهر » وكانت هذه البرقية كانها القضاء الذى لايرد ، فاستقالت فعلا حكومة على ماهر ، لأنها أشارت بسياستها الى شيء ورنت الى أمل وفهم الانجليز الشيء والأمل ، لم يكن أمر مصر اذن فى يدها ، بل كان فى أيدى الانكليز ، وكنا ننظر الى المستقبل على هذا الوجه فلا يلبث ان يرتد الى الماضى ، الى الحرب العالمية الأولى التى سيقت فيها مواكب آبائنا مسخرين الى ميادين القتال يحفرون الخنادق ليموتوا فى أحشائها ، ويحملون الروث ليدفنوا تحت أكوامه ويلعقون العرق ليوفروا كئوس الشراب للانجليز ويجلب الماضى صور بعضه بعضا فلا يشير الى بارقة أمل فى مستقبل البلاد تحت تلك الأوضاع تجلب صورة الثورة المجيدة التى أشعلها الشعب عام ١٩٠٩ فأطفأها زعماؤه يوم وصلوا الى الحكم وأصبحوا أحزابا مطايا للانجليز ، ويجلب صورة الثورة المجيدة التى أشعلها الشباب عام ١٩٣٥ لتجمع الأحزاب فى حزب واحد لمصر فاجتمعت الأحزاب فى حزب واحد لتوقيع معاهدة الصداقة والتحالف مع الانجليز وتجلب صور شقاء كثير ، فقر ،

وعرى وانقسامات ، وتضحيات ودماء ، يتحالف فوق انقاضها الزعماء والانجليز وما تغير الزعماء ولا خرج الانجليز ولكن قامت الحرب وبدأت بوادر شقاء جديد ماض كله حسرات ومستقبل كله مخاوف وحرب قائمة لابد أن نصلاها حتى فى ظل سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب » ويقول الرئيس السادات أن أوامر صدرت للجيش المصرى بان تنسحب الفرقتان المصريتان اللتان تقومان بالدفاع فى القطاعين البريين لتحتلهما قوات بريطانية ، حتى تنفرد بريطانيا بالدفاع عن المنطقة كلهـــا ، وان تترك القوات المصرية أسلحتها ، وتسلمها للقوات البريطـانية التى ستحتل القطاعين وهاج الضباط وماجوا وتحرج الأمر جدا وصممنا على ألا نترك سلاحنا ولو اقتضى ذلك أن نموت عن آخرنا .

الفصـــل الثـــالث

لأن حافظ رمضان باشا قبل الوزارة
الحزب الوطني ينشق على نفسه

عبر الضابط أنور السادات عن عدم رضاء زملائه الضباط فى تدخل الانجليز فى اقالة وزارة على ماهر فقال :

« كنت أجد فى هذه الأجواء فرصة مناسبة لنجعل من فكرة الحياة حقيقة مجسمة يشارك فى حمل أعبائها الجيش كله والشعب كله أيضا ، وكنت أعتقد أن أى احتكاك منا بالانجليز سيقفز بفكرة الحيــاة مائة عام الى الأمام ، وبدأنا نضع خطة كان من زملائنا فيها « البكباشى » أحمد حسن وجميع الضباط الصغار حتى رتبة يوزباشى بلا استثناء : كانت قوتنا هناك قوة مختلطة تسمى القوة الحقيقية وكانت تتكون من خلاصة الجيش المصرى تضم زهرة سلاح المدفعية وبقية الأسلحة الأخرى فوضعنا خطتنا على أساس أن تعود هذه القوات فتحتل وهى فى طريقها الى القاهرة كل المرافق العامة ، ثم تفرض حكومة على ماهر مرة أخرى بعد استقالته المعروفة المدوية : كنا اذ ذاك فى شهر سبتمبر وكان على ماهر قد استقال فى شهر يونيو وكان الشعور القومى ضد الانجليز قد بلغ أقصى مداه فى البلاد ، وصدرت الأوامر لنا فعلا بالانسحاب وترك أسلحتنا فرفضنا ترك السلاح وتقدمنا الى القاهرة ولأكثر من سبب تبين لنا أن تنفيذ هذه الخطة سيكون وبالا علينا فقد أدركنا على أساس تقدير الموقف اننا لن نستطيع أن ننجح فيها الى نهايتها فاكتفينا بالعودة بأسلحتنا كاملة ، واعتبرنا هذا نصرا كافيا لنا فى مرحلة جهادنا الأولى وعلى الرغم من كل هذه الأحاديث التى دارت بشأن هذه الخطة والتمهيدات التى كنا قد بدأنا نقوم فعلا بها ، فان الانجليز لم يكتشفوا منها أى شىء ولكنهم فى الوقت نفسه أدركوا سيطرة روح العداء لهم على ضباط الجيش الصغار وأيقنوا أن هذه الروح قد تلعب دورا خطيرا أخطر من ذلك الدور فى يوم قريب وبدأنا نحن نكون هدفا لعيون الانجليز حينما كنا فى القاهرة أو فى أى سلاح من أسلحة الجيش ننتقل اليه ، والكسب الأكبر

الذى كسبناه من هذه الحادثة هو عودتنا الى القاهرة فقد جمعتنى القاهرة فورا بجميع أصدقاء منقباد ماعدا جمال الذى كان لا يزال فى السودان . وفى القاهرة بدأت اجتماعاتنا تتوالى وتتركز وأخذنا نفكر فى شىء نقوم به على أساس من الدراسة الكاملة وبحيث يكون توقيته الكامل فى أيدينا نحن لا فى أيدى الظروف وحدها وكان فى خيالنا رجلان نريد أن نتصل بهما وأن نشركهما معنا فى عملنا الكبير على ماهر وعزيز المصرى رئيس هيئة أركان حرب الجيش وهو الرجل الذى وقع اختيارنا عليه ، عندئذ لكى يقود ثورتنا وحاولنا أن نتصل بعلى ماهر ، فلم نستطع وحاولنا أن نتصل فى طريقنا اليه بالاخوان المسلمين أيضا » .

والاستقالة المدوية التى أشار اليها أنور السادات فيما كتبه عن أثر سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب فى نفوس المصريين عامة والضباط الشبان بصفة خاصة كانت أخطر الاستقالات فى تاريخ مصر الحديث ذلك لانها وضعت النقط على الحروف ، لأول مرة وأفصحت عن الأسباب الرئيسية التى أدت الى الاستقالة أو الاقالة ولان استقالة على ماهر باشا وثيقة تاريخية هامة فاننا قد حرصنا على نشرها بنصها فيما يلى :

مولاى .. يمر العالم بفترة من أحرج فترات التاريخ البشرى وبلادنا العزيزة القديمة ، التى عاصرت أقدم المدنيات وشهدت أعظم الحوادث ، تمر اليوم بامتحان عديم النظير ومما يقوى ايماننا فيما نطمع اليه وجود ملك طموح على رأس نهضتها يخفق قلبه بآمالها وقد استمدت الوزارة سياستها فى الأيام العصيبة التى مرت بها منذ قيام الحرب من روح الشعب ورغباته فأيدها البرلمان، واطمأنت اليها الأمة وكان من أقصى اماننا أن نمضى فى هذه السياسة حتى نؤدى واجب الوطن وتجتاز البلاد هذه الأيام فى أمن وسلام ، ولكن أصبح الاستمرار فى الحكم متعذرا لأسباب قاهرة خارجة عن ارادتنا ، وارادة الشعب لهذا أرانى مضطرا الى رفع استقالتى الى مقامكم السامى ، وأنا قوى الأمل فى أن البلاد فى ظلال رعايتكم ستخرج من هذه المحنة مرفوعة الرأس عزيزة الجانب .. الخ ، الخ »

« ٢٢ يوليو ١٩٤٠ »

على ماهر

كان خطاب استقالة وزارة على ماهر باشا ، فريدا فى بابه ، لانه ـ ولأول مرة ـ كشف عن الأسباب التى أدت الى الاستقالة ولم يتذرع بالمرض ، أو بالظروف الخاصة ، كما جرت العادة عندنا فى مثل تلك الحالات وكذلك ، كان خطاب قبول الاستقالة الذى بعث به الملك فاروق الى رئيس وزرائه على ماهر باشا فريدا فى بابه أيضا ، فلم يعرف التاريخ خطاب قبول استقالة قد احتوى على مثل تلك الكلمات الرقيقة التى جاءت فى رسالة فاروق ، الى على ماهر والتى بدأت بكلمة عزيزى على ماهر . وقد جاء فى تلك الرسالة قول فاروق ، يخاطب على ماهر : لقد كان من أشد بواعث الأسف لدينا ما حدا بكم الى رفع استقالتكم

الينا ولا شك ان البلاد ستحفظ لكم بالذكر الحميد على مر الزمان تلك الهمم العالية ، والوطنية الصادقة التى سستم بهـا أمورها فى حرص على طمأنينتها وسلامتها ، واستقلالها فلكم منا خير الثناء وجميل التقدير ٠

٢٢ يونيو ١٩٤٠ فـاروق

وقد كان شباب قد حفظ ــ عن ظهر قلب ــ خطاب استقالة على ماهر باشا ، وخطاب قبول تلك الاستقالة وكان شعب مصر كما سبق أن ذكرت قد اعتبر على ماهر باشا بسبب موقفه من بريطانيا ، وبسبب سعيه ، لتجنيب مصر ويلات الحرب وبسبب اعلان الأسباب الحقيقية لاستقالة وزارته و ٠٠ و ٠٠ بطلا قوميا أحبه الشعب من كل قلوب أبنائه حبا قويا ، وقدره الشعب تقديرا ما بعده تقدير ، وقد رد على ماهر باشا على ما أظهره تجاهه شعب مصر من حب وتقدير ، بالكلمة التالية : مواطنى الأعزاء ٠٠ تقبلت ببالغ التأثير ووافر الحمد والتقدير ماغمرتمونى به من أصدق العواطف وأنبل الشعور ، فأتشرف بالاعراب لكم جميعا عن خالص الشكر وعظيم الاغتباط بهذا المظهر الجميل لحيوية هذه الأمة الكريمة واتجاهها صوب الغايات القومية السامية وانى لأشعر ازاء العواطف النبيلة التى أظهرها الشعب الكريم بالوفود الكثيرة والرسائل المتوالية ، بمبلغ ما أنا مدين به من شكر جزيل ووفاء عظيم ، راجيا من الله سبحانه وتعالى ، أن يحقق لمصر العزيزة كل خير وسعادة ٠ على ماهر

وقد نشرت الصحف كلها ــ فيما عـدا الصحف الوفدية ــ الكلمة التى وجهها رئيس الوزراء المستقيل الى شعب مصر شاكرا موقفه الكريم منه على أن شعب مصر لم يكن هو الذى قدر وحده موقف على ماهر باشا بل أن الشعب العربى كله قدر موقف على ماهر المناهض للاستعمار البريطـانى ، وأذكر أن الأهرام فى عددها الصادر فى ٧ يوليو ١٩٤٠ ــ وبعد أن ذهبت وزارة على ماهر باشا وذهب نفوذها ــ نشرت كلمة وقعها عربى فلسطينى جاء فيها :

قضى الأمر ، واستقالت وزارة رفعة على ماهر باشا ، بعد أن تركت لها فى قلب كل مصرى خير أثر وأحسن ذكرى واعظم تقدير وقد أعلنت الأمة المصرية الكريمة بمختلف الطرق وشتى الوسائل تأييدها لسياسة على ماهر باشا وزملائه وأعربت عن شعورها الحى تجاه أولئك الرجال الذين دافعوا الى ساعتهم الأخيرة بالحكم عن حقوق مصر ومصالح شعبه كاملة ، أما وقد قال المصريون كلمتهم عن وزارة على ماهر باشا وهم أصحاب الشأن الأول فقد وجب علينا أن نقول كلمة خالصة فى الموضوع فوزارة مصر تعتبر عادة وزارة العالم العربى وما يهم مصر يهم شقيقاتها الأقطار العربية المجاورة فكيف الحال ووزارة على ماهر باشا ضمت عددا من رجالات العرب وأبطال المسلمين مثل محمد على علوبة وعبد الرحمن عزام ، وصالح حرب واخوانهم ، والعرب الذين يحفظون لجميع الوزارات المصرية

السابقة عطفها على القضية العربية وتأييدها لحركة الجهاد في الأقطار الشرقية يعلنون على الملأ أجمع ، انهم وجدوا من وزارة على ماهر عطفا حقيقيا ، وتحدبا أكيدا على القضية العربية عامة والقضية الفلسطينية خاصة وان القضية العربية شقت لها طريقا في المحافل والأوساط السياسية والرسمية والشعبية في مصر على عهد وزارة على ماهر باشا لم نعهده لها من قبل فمن اهتمام جدى بقضية فلسطين ، ومصير فلسطين وبمصير العاملين من أبنائها ، الى العناية بشئون سورية ، الى المؤازرة في حل الخلافات الوضعية القائمة بين بعض الممالك العربية الى توطيد العلاقات التجارية والاقتصادية وتمكين الصلات الثقافية والدينية مع العالم العربي والى غير ذلك من الأمور الكثيرة والأعمال المبرورة التى قامت بها وزارة على ماهر باشا .

ويقول العربى الفلسطينى فى كلمته : والعرب وهم يعتبرون المصريين على مختلف أحزابهم ، ونحلهم وجماعاتهم ، اخوانا لهم يأسفون كل الأسف لاستقالة وزارة على ماهر باشا خصوصا بسبب تلك الظروف التى أحاطت بالاستقالة ويرجون أن تنال قضاياهم القومية من الوزارة الجديدة العطف والتأييد واتمام رسالة على ماهر باشا كما يرجون منها العمل على أن يحقق العرب فى مختلف أقطارهم وأمصارهم ، أهدافهم الوطنية .

ويزجى المواطن العربى الفلسطينى التهنئة الى على ماهر باشا وزملائه الفخام على صراحتهم الوطنية ، ولموقفهم الشريف العظيم الذى كان له أكبر الأثر وأبعد التأثير فى مختلف الأوساط السياسية العربية .

ويغلب على ظنى ، وأرجو ألا أكون مخطئا فى تقديرى اذا ما قلت ، ان صاحب تلك الرسالة التى نشرتها الأهرام كان الأستاذ محمد على الطاهر الزعيم الفلسطينى المعروف وصاحب جريدة الشورى وربما كان سبب احجام الأهرام عن نشر اسمه والاشارة اليه بـ « العربى الفلسطينى » الخوف من أن يناله ــ وهو الفلسطينى الثائر ــ الضرر من قبل السلطات البريطانية فى مصر ، التى أصبح لها بعد اقالة وزارة على ماهر باشا ولا نقول استقالتها الحول والطول والكلمة الأولى والأخيرة في كل ما يتعلق بأمور البلاد صغيرها وكبيرها وكان محمد على الطاهر نزيل السجون والمعتقلات وخاصة فى أيام الحرب العالمية الثانية .

وبعد الحديث عن الأزمة المصرية البريطانية التى واجهت على ماهر باشا وأقصته عن الحكم ولا نقول أسقطته ننتقل الى الحديث عن وزارة حسن صبرى باشا التى أعقبت وزارة على ماهر باشا ، وكان قد سبق لنا أن أشرنا الى بعض الظروف التى اكتنفت تشكيل وزارة حسن صبرى باشا وحرص أحمد حسنين باشا على اختيار حسن صبرى باشا بالذات لعلاقته الطيبة بالانجليز ، واخفاء اسمه ــ فى البداية ــ عن السير مايلز لامبسون ، السفير البريطانى فى مصر

الذى كان مصرا على تأليف وزارة محايدة يرضى عنها الوفد ، اذا لم يقبل الوفد تشكيل الوزارة !

ومن بين الذين كانوا على دراية ومعرفة بظروف تأليف وزارة حسن صبرى باشا ، الأستاذ محمد التابعى الذى سبق لنا أن أشرنا الى بعض كتاباته عن تلك الفترة الحرجة من تاريخ البلاد كما أنه — أى الأستاذ التابعى — كان على مقربة من الجهات التى كانت تصنع القرار وخاصة أحمد حسنين باشا ، يقول الأستاذ محمد التابعى : حدثنى أحمد حسنين باشا رحمه الله عن سبب اختيار حسن صبرى باشا رئيسا للوزارة وعدم الأخذ بنصيحة سير مايلز لامبسون وهى اسناد الحكم الى وزارة وفدية أو وزارة يؤيدها الوفد ، فقال : لقد كان رأيى دائما أن الوفد هو القوة الشعبية الوحيدة فى هذا البلد وانه بهذه الصفة أحق بالحكم من جميع الأحزاب الأخرى لانه يتمتع بثقة الناخبين وأنا أعتقد كذلك أن الوفد قوة يمكن استغلالها فى استخلاص حقوق البلاد من الانجليز ولقد عملت ولا أزال أعمل على تسوية جميع الخلافات بين الملك ومصطفى النحاس وازالة أسباب سوء التفاهم التى خلفها عام ١٩٣٧ وما تلاه ، وهذه خطوة لابد منها قبل عودة المياه الى مجاريها الطبيعية أى قبل عودة الوفد الى تولى الحكم ومن هنا نفهم لماذا رفضت أن أعمل بنصيحة سير مايلز لامبسون ، لان العمل بهذه النصيحة كان معناه أن الوفد وهو القوة الشعبية الوحيدة وقوتها ، فى استخلاص حقوقها من انجلترا انما يعود الى الحكم بارادة الانجليز وهذا أمر ليس فى مصلحة البلاد ولا فى مصلحة الملك ، ولا فى مصلحة الوفد نفسه وأظن أنك توافق على أنه من مصلحتنا جميعا أنه اذا عاد الوفد الى الحكم فيجب أن يعود بالطريق الشرعى السليم أو بموافقة صاحب العرش ، لا بارادة الانجليز .

ورأيت — الكلام لأحمد حسنين باشا — أن نقوم بمناورة تمويه ، وتضليل ذرا للرماد فى عيون السفير البريطانى فطلبت من الملك أن يوفد عبد الوهاب طلعت لمقابلة النحاس باشا فى كفر عشما لكى ألفت أنظار السفارة وعيونها الى كفر عشما وأصرفها عما يجرى فى القاهرة وهكذا بينما كان عبد الوهاب طلعت فى كفر عشما كنت أنا قد اتصلت بحسن صبرى وأعضاء وزارته وأعددت المراسيم بتشكيل الوزارة .. وفوجىء السفير البريطانى بوزارة حسن صبرى وبالأمر الواقع : صحيح ، أن حسن صبرى باشا صديق للسفير البريطانى وللانجليز ولقد أخذنا بهذا السبب كسرا لحدة التحدى ، فقد كان اغفال نصيحة السفير البريطانى تحديا منا لا شك ولكن حسن صبرى باشا مع ذلك مصرى وطنى مخلص لبلاده قبل كل شىء .

وحسن صبرى باشا — للتاريخ — رجل من خيرة السياسيين المصريين ، بلا جدال وقد وصفته صحيفة بريطانية عندما عين وزيرا مفوضا لمصر فى بريطانيا بأنه يجمع فى شخصه خير صفات مصر القديمة ومصر الحديثة وقد

تخرج حسن صبرى باشا فى مدرسة المعلمين العليا ودرس القانون ، ونال الاجازة فيه . ولم يكتف بذلك بل درس القانون الانجليزى ، ورغم ذلك فقد آثر أن يبدأ عمله فى المحاماة الشرعية ، وقد لا يعرف الكثيرون أن حسن صبرى باشا قد تولى التدريس فى الأزهـر ولعله أول معلم حديث قام بتدريس الرياضـة والطبيعة والتاريخ والجغرافيا فى الأزهر ، وهو ــ بدون جدال ــ أول «أفندى» تولى منصب مفتش للعلوم الحديثة ، فى الأزهر ، وعندما أختير مستشارا قضائيا لوزارة الأوقاف آثر أن يحتفظ بمكتبه كمحام وقد دخل حسن صبرى مجلس النواب سنة ١٩٢٦ عن دائرة الصبرية التى توجد بها ضيعته ، والتى بنى بها قرية نموذجية وفى عام ١٩٣٠ انتخب عضوا بمجلس الشيوخ ورئيسا للجنة المالية وقد دعى للاشتراك فى الوزارة ثلاث مرات فاعتذر حتى لا يتورط فى الخلافات الحزبية ولكنه وقد كان رئيسا للجنة المالية بمجلس الشيوخ لم يستطع الاعتذار عن تولى وزارة المالية فى وزارة عبد الفتاح يحيى باشا عام ١٩٢٣ ، وبعد وزارة المالية تولى وزارة التجارة والمواصلات فى وزارتى عبد الفتاح يحيى باشا ، وعلى ماهر باشا « الوزارة الأولى » وكذلك وزارة الدفاع فى وزارة محمد محمود باشا الثانية وكان حسن صبرى باشا يرى أن قبوله رئاسة الوزارة بعد تلك الأزمة العنيفة التى أطاحت بوزارة على ماهر يعتبر من جانبه تضحية كبيرة خاصة وأنه قبل أيام من تكليفه بتشكيل الوزارة كان مريضا لمدة شهرين وكان مرضه العنيف يحتم عليه أن يبقى بعيدا عن أجواء التوتر ، التى تتميز بها وقتئذ حياتنا السياسية ، ولكن حسن صبرى باشا قبل الحكم لعله يستطيع المساهمة فى تخفيف الأزمات التى كانت تحيط بالبلاد داخليا وخارجيا ولم يبق حسن صبرى باشا فى الوزارة سوى أربعة أشهر صعدت بعدها روحه الى بارئها وهو يلقى خطاب العرش كرئيس للوزارة فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ وكان قد شكل وزارته الأولى والأخيرة فى ٢٨ يونيه من نفس العام ١٩٤٠ وقد حرص حسن صبرى باشا فى خطـاب تشـكيل وزارته أن يؤكد على أنه لم يقبل التكليف بتشـكيل الوزارة الا بناء على أمر الملك وهو أمر ــ كما يقول حسن صبرى باشا ــ واجب التنفيـذ .

والوطن يقتضينى ألا أتأخر ، أو أتردد فى حمل التبعة أيا كانت الصعاب والعقبات ، فأمام مصلحة الوطن لا صعاب ولا عقبات » .

وقد احتفظ حسن صبرى باشا برئاسة الوزارة ووزارة الخارجية . وتولى عبد الحميد سامى باشا وزارة المالية ، ومحمد حلمى باشا وزارة العدل والنقراشى باشا وزارة الداخلية ومحمود فهمى القيسى وزارة الدفاع الوطنى . وصليب سامى « بك » وزارة التموين ومحمود غالب باشا وزارة المواصلات وحسين سرى باشا وزارة الأشغال العمومية ، ومحمد حافظ رمضان وزارة الشئون الاجتماعية ومحمد حسين هيكل باشا وزارة المعارف العمومية والشيخ مصطفى عبد الرازق

بك وزارة الأوقاف والأستاذ ابراهيم عبد الهادى وزارة التجارة والصناعة وأحمد عبد الغفار بك وزارة الزراعة ، والأستاذ على أيوب وزيرا للدولة والأستاذ عبد المجيد ابراهيم صالح وزيرا للدولة وعلى ابراهيم باشا لوزارة الصحة العمومية : وحول دخول محمد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى الوزارة لابد من وقفة ، وقفة طويلة فى نفس الوقت وفى البداية نقول أن وجهة نظر الأستاذ عبد الرحمن الرافعي وزملائه فى اللجنة الادارية للحزب الوطنى كانت تتلخص فى أن حسن صبرى باشا وقد أوضح فى بيان ألقاه فى مجلس النواب أن وزارته حريصة على الوفاء بتعهداتها لحليفتها بريطانيا وأنها تقوم بتنفيذ معاهدة التحالف والصداقة بروحها ، ونصها وأنها ستستمر على السياسة التى أقرها البرلمان فى ١٢ يونيو ١٩٤٠ « واذ كان ممثلو الحزب الوطنى فى مجلس الشيوخ والنواب لا يقرون معاهدة سنة ١٩٣٦ فقد رفضوا الثقة بالوزارة على هذا الأساس وأعلنوا ذلك فى كلا المجلسين » وكان اشتراك حافظ رمضان باشا فى وزارة حسن صبرى باشا سببا لخلاف كبير بين أعضاء الحزب الوطنى .. وقد بدأ الخلاف فى دائرة ضيقة باشتراكه فى وزارة محمد محمود التانية سنة ١٩٣٧ اذ كان اشتراكه بدون قرار من اللجنة الادارية للحزب فلما فوتح فى ذلك اعتذر بأن الوقت لم يكن يتسع لعقد اللجنة قبل تأليف الوزارة ، فانها ألفت على عجل وسكتت اللجنة حتى استقالت وزارة محمد محمود وألف وزارته التالية دون أن يشترك فيها حافظ رمضان باشا فلما وقعت أزمة يونيو ١٩٤٠ واستقالت وزارة على ماهر اجتمعت اللجنة الادارية للحزب يوم ٢٤ يونيو وبحثت فى الموقف وهل يشترك الحزب فى الوزارة الجديدة اذا دعى للاشتراك فيها أم لا يشترك ، فقررت اللجنة عدم الاشتراك فيها ثم ألفت وزارة حسن صبرى باشا وفيها حافظ رمضان باشا فوقع الانقسام فى اللجنة الادارية بين معارض لموقف حافظ رمضان باشا لمخالفة قرار اللجنة ومؤيد له فى موقفه .

وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى قد نشر بوصفه سكرتيرا للحزب الوطنى ، فى الصحف بيانا حول موقف الحزب من اشتراك رئيسه محمد حافظ رمضان باشا ، وقد نشر البيان فى ٣ يوليو ١٩٤٠ ، وقد جاء فى هذا البيان :

بادر الحزب الوطنى الى تحديد موقفه من الأزمة السياسية التى لابست استقالة وزارة على ماهر باشا فاجتمعت لجنته الادارية بمكتب الأستاذ عبد المقصود متولى المحامى مساء يوم الاثنين ٢٤ يونية ١٩٤٠ وحضر اجماعها سعادة الأستاذ حافظ رمضان باشا وبحثت اللجنة فى موقف البلاد ، وواجب الحزب حيال هذه الأزمة وعرضت لفكرة الوزارة الجديدة ، ومشروع تأليفها وهل يشترك الحزب فيها أم لا يشترك ، فرأت بعد دراسة الموقف من جميع نواحيه ألا يشترك فى تأليفها اذ يحرص الحزب الوطنى من يوم تأسيسه على أن يكون حزب مبادىء وعقائد لا حزب أشخاص ومناصب فما كان له أن يشترك فى وزارة تسير على

غير مبادئه وبعد ذلك لا تكون الحياة الحزبية والحياة السياسية أداة نوعية تنشد مصالح البلاد العليا » ٠

ويمضى بيان سكرتير الحزب الوطنى قائلا : من أجل ذلك قررت اللجنة فى اجتماعها المذكور ، عدم اشتراك الحزب الوطنى فى الوزارة الجديدة وتعهد سعادة حافظ رمضان باشا ، أمام اللجنة أن ينزل على رأيها ويحترم قرارها ولكن لم يمض على هذا العهد ، ثلاثة أيام حتى خرج عليه الأستاذ حافظ رمضان باشا باشتراكه فى الوزارة ، لذلك اجتمعت اللجنة الادارية يوم السبت ٢٩ يونيو بمكتب الأستاذ عبد المقصود متولى للنظر فى الأمر ، فرأت أن اشتراك معالى حافظ رمضان باشا فى الوزارة فى الملابسات السابق ذكرها هو خروج على قرار اللجنة وعلى العهد الذى قطعه على نفسه وعلى مبادىء الحزب مما يستدعى اعتباره متخليا عن رئاسة الحزب وعن عضويته ، فلهذه الأسباب قررت اللجنة الادارية للحزب الوطنى اعتبار معالى محمد حافظ رمضان باشا متخليا عن رئاسة الحزب وعن عضويته » ٠

ورد الأستاذ محمد حافظ رمضان باشا ، على بيان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ببيان جاء فيه :

قرأت فى الصحف صباح اليوم بيانا لحضرة صاحب العزة سكرتير الحزب الوطنى قال فيه : ان اللجنة الادارية اجتمعت وقررت ألا يشترك أحد من أعضاء الحزب فى الوزارة الجديدة وانها عادت فاجتمعت وقررت أن اشتراكى فى هذه الوزارة يعتبر تخليا منى عن رياسة الحزب وعضويته ٠

ووضعا للأمور فى نصابها أرى أن أضع الوقائع الآتية تحت نظر الرأى العام : لما تحرج الموقف السياسى واشتدت خطورة الأزمة فى أواخر أيام الوزارة الماضية رأيت أن أقف حضرات أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى على حقيقة ما وصلت اليه الأمور وأن أبحث معهم فيما يحسن أن يكون عليه موقفنا حيال الحالة الطارئة

بيد أنى لم أستطع الاتصال بأكثرهم لغيابهم عن القاهرة ، فاجتمعت بمن تيسر لى الاجتماع بهم من حضراتهم ، ولبثنا نقلب الرأى على مختلف وجوهه ثم انصرفت من الاجتماع دون أن يضع الحاضرون قرارا فى الموضـوع ، وبعـد انصرافى علمت تليفونيا من أحد حضرات الزملاء أن هناك رأيا يؤثر عدم اشتراك الحزب فى الوزارة ٠

ازاء هذا اتصلت ببقية أعضاء اللجنة فى القاهرة والاسكندرية وغيرهما وعرضت عليهم الأمر ففهمت من حضراتهم أنهم يقدرون دقة الموقف ويرون أن الحزب الوطنى الذى شغل مكانا رفيعا فى الحركة الوطنية وكان له أثر مذكور

فى نهضة البلاد لا ينبغى له أن يبقى فى معزل عن الاشتراك فى انقاذ الموقف وفى تسيير سياسة الوطن وتوجيه مصائره ، ومن ثم كان قبول دخول الوزارة ٠

يتبين من هذه الوقائع أن اشتراكى فى الحكم لم يكن خروجا على قرار صدر من اللجنة الادارية ، وانما كان نزولا على رغبة فريق كبير من حضرات أعضائها ٠٠

على انى وقد شهدت مولد الحزب الوطنى ونموه وعملت فى خدمة مبادئه منذ الساعة الأولى ، واشتركت زهاء الأربعين عاما فى تسيير دفته مع من عملوا من الأبرار المخلصين واحتملت مع زملائى ما اسهدفوا له من أزمات وما خاضوا من معارك وألمت فى الماضى والحاضر بمواطن القوة والضعف فى تصرفاته وأعماله وازاء ما لمسته أخيرا من تعدد الاتجاهات واختلاف الأفكار وتباين الأساليب أرى من حق الحزب على أن أضع لسياسته اتجاها واضحا وقاعدة ثابتة يزيلان هذا التعدد فى الأفكار ، وذلك التباين والتشتت فى الآراء ، ولذا دعوت حضرات أعضاء اللجنة الادارية جميعا الى اجتماع يعقد بمنزلى فى الساعة التاسعة من مساء يوم الخميس ٥ يوليو وقد تفضل أكثرهم بقبول هذه الدعوة ٠٠

وانى أرجو من حضرات الأعضاء الذين لم أستطع الاتصال بهم أن يعتبروا هذا دعوة لكل منهم ٠٠

ومن رأيى أن الحزب الوطنى الذى قبل أن يشترك فى جميع الهيئات النيابية بقصد الرقابة والهيمنة على أعمال الحكومة لا يجوز له أن يأبى الاشتراك فى الحكومة نفسها ، حتى يكون صوته أقرب الى السمع ، ورأيه أقرب الى الاستجابة ٠

وما كان لوطنى يقدر الظرف الشديد الذى تجتازه البلاد أن يتخلى عن تلبية نداء الوطن اذا دعاه ، والا كان تخلفه فرارا من الواجب ونكوصا عن العهد فى أدق المواقف وأحرج الساعات » ٠

ولم يقف الانشقاق الجديد فى الحزب الوطنى عند قيادات الحزب الوطنى، وانما امتد الى الكوادر فقد اجتمع مثلا رؤساء اللجان الفرعية ، للحزب الوطنى فى العباسية ، والدرب الأحمر ، والخليفة ، والسيدة ، ومصر القديمة ، والجيزة ، وامبابة بدعوة من حضرة عباس أفندى الزير ، وبعد أن وقف الحاضرون الجلسة حدادا على المرحوم الدكتور عبد الحميد سعيد أصدروا قرارات جاء فيها تهنئة معالى حافظ رمضان باشا باسناد منصب الوزارة اليه وتجديد الثقة به ومطالبته بأن يعمل على عدم جر البلاد الى حرب لا مصلحة لها فيها واعتبار القرار ، الذى أذاعه سكرتير الحزب الوطنى غير معبر ، عن آراء غالبية حضرات

أعضاء اللجنة الادارية والجمعية العمومية ، للحزب اذ ان حضراتهم يؤيدون رئيس الحزب فى سياسته الرشيدة وكذلك طالب المجتمعون حافظ رمضان باشا بدعوة اللجنة الادارية للحزب الى الاجتماع للنظر فى قرار سكرتير الحزب وأن يعقد الجمعية العمومية لتنتخب أعضاء هذه اللجنة ، وعقدت اجتماعات أخرى لتأييد القرار الخاص باعتبار حافظ رمضان باشا متخليا عن رئاسة الحزب الوطنى ، وتوالت البيانات من حافظ رمضان باشا ، ومن عبد الرحمن الرافعى بك كما هو واضح فى الفصل التالى ٠

الفصـــل الرابـع

اللجنة الادارية للحزب الوطنى تنقسم الى أغلبية بزعامة عبد الرحمن الرافعى بك وأقلية بزعامة حـــافظ رمضـــان باشا

سبق أن تحدثنا عن آثار استقالة وزارة على ماهر باشا ، أو اقالتها بأمر الانجليز فى نفوس ضباط الجيش المصرى ، بصفة عامة والضباط الأحرار ، بصفة خاصة ، وكما تحدثنا عن بعض الظروف ، التى أحاطت بتشكيل وزارة حسن صبرى باشا ، وقد أشرنا فى نهـــاية الحلقة الى اشتراك محمـــد حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى فى تلك الوزارة ومعارضة أغلبية أعضـــاء اللجنة الادارية ، للحزب الوطنى لتلك المشاركة وقد حرصنا ، على أن ننشر البيان الذى أصدره حافظ رمضان باشا ، والبيان الذى أصدره عبد الرحمن الرافعى بك فى الصحف ردا على بيان حافظ رمضان باشا ، وننشر اليوم البيان الثانى لعبد الرحمن الرافعى بك تعقيبا على الاجتماع الذى دعا اليه حافظ رمضان باشا وهذا نصه :

« ان الاجتماع الذى عقد أمس الخميس ٤ يوليو ١٩٤٠ بمنزل معالى حافظ رمضان باشا وقيل فى البيان المنشور عنه أنه اجتماع اللجنة الادارية للحزب الوطنى هو اجتماع باطل فى أساسه ، فلا يعبر ، عن رأى اللجنة الادارية ، ولا عن مبادىء الحزب الوطنى ، لان معالى حافظ رمضان باشا الذى دعا اليه لم تكن له صفة فى عقـــده ، ولذلك رفض معظم أعضاء اللجنـــة الادارية حضوره استمساكا بقراريها الصادرين فى ٢٤ يونية و٢٩ يونية ١٩٤٠ ، وقد حضره فريق منهم لمجرد الاعتراض على قانونيته ولا يستطيع حافظ رمضان باشا أن يجادل فى قانونية الاجتماع الأول للجنة الادارية فى ٢٤ يونية لأنه هو الذى طلب عقده وحضره فعلا واشترك فى مناقشته وتعهد فيه أمام اللجنة ، باحترام ما تقرر فى صدد اشتراك الحزب الوطنى أو عدم اشتراكه فى الوزارة الجديدة ، وحضر هذا الاجتماع ، مع معالى حافظ رمضان باشا كل من عبد الرحمن الرافعى، عبد المقصود متولى ، محمد محمود جلال ، فكرى أباظة ، محمد على المهندس ، ابراهيم رياض ، اسماعيل العسيلى ، عبد العزيز الصوفانى ومن بينهم جميع

ممثلى الحزب فى مجلسى البرلمان ، وقررت اللجنة فى ذلك الاجتماع عدم اشتراك الحزب فى الوزارة ، وصدر القرار بموافقة الجميع ماعدا صوتا واحدا ، وهو صوت الأستاذ عبد العزيز الصوفانى وهذا هو القرار القانونى الملزم ، لمعالى حافظ رمضان باشا وأعقبه القرار الصادر فى ٢٩ يونيو باعتباره متخليا عن رئاسة الحزب ، وعضويته كنتيجة حتمية لمخالفته للقرار الأول ..

ويمضى البيان فيقول : فهذان هما القراران المعبران ، عن رأى الحزب الوطنى ، وموقفه أما الاجتماع الذى عقد أمس فانه فضلا عن عدم قانونيته فقد حشرت فيه أسماء لبعض من انقطعت صلتهم باللجنة ونشاط الحزب الوطنى منذ عدة سنين ، كما انهم ذكروا اسم الأستاذ فكرى أباظة ضمن الحاضرين والموافقين ، وهو لم يحضر مطلقا ، ولم يشترك معهم . فى أى قرار ..و..و..

أما البيان ، الذى كان حافظ رمضان باشا قد نشره تأييدا لموقفه ، فقد جاء فيه : ان اللجنة الادارية قد انعقدت فى دار رئيسها معالى حافظ رمضان باشا وبناء على دعـوته وقد حضر الاجتماع : محمد حافظ رمضـان باشا ، والدكتور اسماعيل صدقى بك ، والأستاذ عبد العزيز الصوفانى ، واسماعيل العسيلى ، والدكتور محمد عبد الحى بك ، الأستاذ منصور القاضى ، الأستاذ محمد فريد شريف المحامى وعلى البسيونى بك .. ويقول البيان : « ان اللجنة استمعت الى بيان معالى حافظ رمضان باشا رئيس الحزب عن الموقف السياسى فى مصر ، ومدى التطورات لاطلاعهم ، على سيرها ، وقد عرض حافظ رمضان على المجتمعين ، الخطة التى رأى أن ينتهجها ازاء خطورة الحال ووجوب الانتهاء فيها الى رأى عاقل تحقق تنفيذه المصلحة الوطنية فى أن يكون الحزب الوطنى كهيئة سياسية عاملة ــ واقفـا ، أولا بأول على تطورات الموقف السـياسى والملابسات السريعة ، التى تلازم هذه التطورات » ..

وفى هذا الاجتماع ــ كما جاء فى بيان حافظ رمضان ــ قال حافظ رمضان باشا أنه قبل الاشتراك فى الوزارة بدافع من شعوره كرئيس حزب مسئول عن التوجيه العام لسياسته ، وبدافع ما استخلصه من الآراء ، التى حصل عليها من حضرات الأعضاء ، ولحرصه كل الحرص على ألا يظل الحزب الوطنى واقفا من الأحداث السياسية الخطيرة الجارية فى مصر ، موقفا سلبيا ، فتأدية الحزب واجبه الوطنى الشريف فى الموقف العصيب الذى تقفه البلاد ، عمل من أوجب ما تقتضيه دقة الموقف ، وسلامته من الناحيتين الوطنية والحزبية ، ولا يتسنى هذا الا بالاشتراك فى أعمال الحكم وتولى معالجتها عن طريق مباشر على ضـوء ما رسمته مبادىء الحزب الوطنى » .

وقد ذكر حافظ رمضان باشا أيضا أن مسايرة الحوادث ومراعاة ملابساتها أمران تقضى بهما طبيعة الأشياء وان خدمة برنامج الحزب لا تكون بالتزام خطة واحدة جامدة لا تتغير ، وانما تكون بالأخذ باصلح ما يمكن الأخذ به لتحقيق

العرض الأصيل وليس تغيير الخطة معناه تغيير المبدأ ، فالمبدأ باق لا يتغير ، أما الأساليب والخطط فتختلف باختلاف الأحوال الطارئة والضرورات الناشئة، وضرب حافظ رمضان باشا مثلا لذلك بما حدث وما زال يحدث فى كثير من الأحزاب السياسية التى التزمت وقتا طويلا خطة اجتناب الحكم ثم عدلت عنها خضوعا لتغيير الأحوال ، وأشار حافظ رمضان باشا الى موقفه من وزارة ، المغفور له عدلى يكن باشا واعتذاره عن الاشتراك فيها والى اعتذاره كذلك عن الاشتراك فى وزارة رفعة محمد محمود باشا الأولى للظروف والاعتبارات التى كانت قائمة وقتئذ ، كما أشار الى قبوله الاشتراك فى وزارة محمد محمود باشا الثانية وانه كان يبنى خطته فى كل هـذه الحالات على ما يستوحيه من آراء زملائه ، فى الحزب ، وما يمليه عليه الواجب فى كل هذه الحالات .

وقال حافظ رمضان باشا أيضا : « ان الواجب الأول فى هذا الوقت العصيب الذى تقضى فيه المروءة ، ويقضى فيـه واجب الذمة والأمانة للوطن والملك ان يحرص كل عضو فى الحزب بل كل مصرى على بقاء الحزب الوطنى كتلة واحدة قوية سليمة وان يسهل له التدخل بقوة وعلى عجل لتأدية واجبه وانقاذ الموقف ما استطاع الى ذلك سبيلا .

ويطلب حافظ رمضان من أعضاء اللجنة الادارية ، ان يبحثوا الموقف بكل حرية للوصول الى رأى صريح ، ويقول حافظ رمضان ان البيان الذى نشره صاحب العزة الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك لا يجد فيه ما يحمله على الغضب ولا ما يحفزه ، الى اتخاذ أى اجراء عملى وذلك لأنه باتصالاته المتوالية بحضرات أعضاء الحزب الوطنى فى أنحاء البلاد يثق كل الثقة بأن هذا البيان لا يعبر الا عن رأى فريق قليل العدد ، من الزملاء ، ذلك لأن اللجنة الادراية ، لم تجتمع ولم يدع اليها أعضاؤها ولو صح ان قرارا مثل هذا قد صدر لكان من أوليات اللياقة ان أبلغ شخصيا مثل هذا القرار ، لا ان أطلع عليه فى الصحف كما يطلع عليه سائر الناس .

ويقول بيان حافظ رمضان باشا : ان اللجنة الادارية للحزب الوطنى قد قررت باجماع الآراء ما عدا الأستاذين ، عبد المقصود متولى ، وابراهيم أفندى رياض موافقة حافظ رمضان باشا بوصفه رئيسا للحزب على تصرفاته وتأييد اشتراكه فى الوزارة ، كممثل لهذا الحزب يعمل جهد طاقته للنهوض بواجبه الوطنى وتحقيق مبادئه ، والمساهمة فى انقاذ الموقف الذى وقفته البـلاد ، أخيرا .

وقد كاد ذلك التصدع ، الذى أصاب بنيان الحزب الوطنى ، الضعيف ، الهزيل بالمقارنة الى صرحه القديم ، الهائل ، العظيم : كاد ذلك التصدع ، يقضى على الحزب الوطنى ، رغم ان حافظ رمضان باشا ومن معه وعبد الرحمن الرافعى

بك ، ومن معه لم يعمدا أو لم يعمد أحد من فريقيهما ، الى تجريح الطرف الآخر ، أو أى واحد من الطرف الآخر بل اقتصرت البيانات التى أذاعها حافظ رمضان باشا بصفته رئيسا للحزب الوطنى ، والتى أذاعها عبد الرحمن الرافعى ، بصفته سكرتيرا للحزب وناطقا باسم أغلبية أعضاء اللجنة الادارية للحزب ـ السلطة الرسمية والشرعية للحزب ـ اقتصرت البيانات على تدعيم . حجج كل فريق ، واضعاف حجج الفريق الآخر ، دون مساس على الاطلاق . بالأشخاص ٠

وقد انحصر الخلاف بين الطرفين : حافظ باشا ومن معه ، وعبد الرحمن الرافعى بك ومن معه فى نقاط واضحة محددة ، من بينها ـ مثلا ـ هل يجوز للحزب الوطنى أن يشترك فى الحكم ، فى ظل الاحتلال الأجنبى ، أم لا يجوز له الاشتراك فى الحكم ، وحتى اذا جاز له فى ظروف خاصة ان يشترك فى الحكم هل يشترك فى أية وزارة من الوزارات ، أم ان هناك قيودا ، على من يريد أن يشترك من رجالات الحزب الوطنى فى أية وزارة كأن تكون تلك الوزارة متفقة فى منهاجها مع المنهاج الوطنى للحزب الوطنى ، ثم هل من حق رمضان باشا كرئيس للحزب أن يشترك فى وزارة كرئيس للحزب وباسم الحزب دون أن يحصل على قرار من اللجنة الادارية للحزب أم أن حافظ رمضان كرئيس للحزب يملك حق التحرك السياسى فيقبل الاشتراك فى وزارة معينة وبعد ان يشترك فى تلك الوزارة ، يعرض على اللجنة الادارية سياسة الوزارة ، وسياسته فى تلك الوزارة ، فان حصل على تأييد استمر ، فى الوزارة ، كعضو فيها وأن قوبل بمعارضة قوية ، كان عليه ان يستقيل من الوزارة ثم ما هى اللجنة الادارية ، التى تتحكم فى أمور الحزب الوطنى ما عددها ، ما سلطاتها ، وهل من حق واحد من أعضاء اللجنة الادارية انقطع سنوات وسنوات عن حضور اجتماعات اللجنة ، ان يحضر فجأة للمشاركة فى اجتماع لا لشىء الا ليؤيد ، أو يعارض وجهة نظر معينة ، و ٠ و ٠

وكنا نحن الذين تربينا فى أحضان الحزب الوطنى ، ولم نكن بعد قد بلغنا « الحلم السياسى » نحزن ، لما أصاب حزبنا من تصدع ، وانشقاق فقد كانت آمالنا فى هذا الحزب قوية للغاية ، وكان على رأس تلك الآمال ن يتحول الحزب الوطنى من حزب أقلية ، الى حزب أغلبية كما كان أيام مصطفى وفريد ، وكنا نعمل ونحن صغار على ان نكتشف العناصر الوطنية ، فتحرص على المشاركة فى بعض الندوات والحفلات الاجتماعية والدينية والثقافية والأدبية ونثير ـ فى الوقع نفسه من المناقشات ـ أية مناقشات سياسية ـ نكتشف بها العناصر ، الواعية المخلصة الراغبة فى التضحيات وكم كانت سعادة الواحد منا عندما كان يحصل على « كشف » يعتز به ، كان يحس بأنه اكتشف كنز قارون ، وكم كان يحزننا أكثر وأكثر أن بعض الصحف المصرية قد اتخذت من ذلك ، التصدع ، والانشقاق فى صفوف الحزب الوطنى مادة « للتريقة »

على الحزب الوطنى ، وكان من أشد ما حزنا له ، حزنا لم يكن يعادله حزننا على موت أقرب الناس الينا ، أن حملت مجلة الاثنين ، التى تصدر عن دار الهلال حيث فكرى أباظة رئيس تحرير المصور واحد أعمدة دار الهلال ، على الحزب الوطنى ، وكان من بين ما كتبته فى عددها الصادر فى ١٢ أغسطس ١٩٤٠ تحت عنوان ، على ماهر باشا فى الحزب الوطنى : للحزب الوطنى فى كل مناسبة حكاية تذكرنا بحكاية جحا عندما قيل له : عد غنمك ، فكان جوابه : واحدة واقفة ، والثانية نايمة ، وأعضاء الحزب الوطنى — مع حفظ الفارق — قايلون ولكنهم يغضبون لأتفه الأسباب ، من ذلك انه عندما تألفت الوزارة القائمة ودخلها معالى حافظ رمضان باشا اجتمع الحزب الوطنى وقرر عزل معاليه من رئاسته ، وبعد يوم واحد اجتمع الحزب الوطنى برمته وقرر بقاء معاليه رئيسا — وللعلم هذا ليس بصحيح على الاطلاق ، ثم جرت — هكذا قالت مجلة الاثنين — مناقشات ، ومساجلات ، على صفحات الصحف بين الحزب الوطنى رقم ١ ، والحزب الوطنى رقم ٢ حول أيهما الحزب الوطنى وهناك شائعة لانزال تتوكأ على عكازين ، تقول ان مباحثات ومفاوضات تدور حول ترشيح رفعة على ماهر باشا لرئاسة الحزب الوطنى وتذهب هذه الشائعات الى أبعد حد فتؤكد ان هذا الترشيح قد يعلن قريبا ، وان طائفة من الشخصيات البارزة التى ساهمت فى الحزب الوطنى قديما قد تنضم الى الحزب ، على أساس جديد ٠

على أية حال فقد كنا نحن صبيان الحزب الوطنى ، ولا أقول شبابه فلم نكن بعد قد وصلنا الى سن الشباب نقف فى الجانب الذى يقف فيه عبد الرحمن الرافعى بك ، لا لأنه بلدياتنا ، ولا لأنه كان أستاذا لنا ، نعرفه ويعرفنا ولأننا نحن لا نعرف — وقتئذ — حافظ رمضان باشا ولا يعرفنا ٠ ولا لأننا كنا قد وعينا جدا البيانات التى أصدرها حافظ رمضان باشا وعبد الرحمن الرافعى بك و ٠٠ و ٠٠ وانما وقفنا الى جانب عبد الرحمن الرافعى لأنه ، لم يكن وزيرا ولم يكن فى السلطة ، ولم يكن يملك الجاه ، والنفوذ الذى يملكه حافظ رمضان باشا باشتراكه فى الوزارة كان يملك مكتبه ، لا أكثر ولا أقل الى جانب اننا وجدنا محمد محمود جلال بك الذى كنا نعتبره قديسا من قديسى الوطنية وعبد المقصود متولى الذى كنا نعتبره — وبحق — محمد فريد رقم ٢ ، الى جانب فكرى أباظة ، وجدنا الأقطاب الثلاثة ، عبد المقصود متولى ، محمد محمود جلال ، فكرى أباظة ، يقفون مع من لم نعرف من أقطاب آخرين ، هم ، وعبد الرحمن الرافعى فى جانب واحد ، يختلف مع حافظ رمضان باشا بسبب اشتراكه فى وزارة حسن صبرى باشا ٠

واقف عند ملاحظتين هامتين اعتبرهما من المبادىء الأخلاقية ، فى الصحافة وفى السياسة التى يجب ، أن نقف عندها طويلا ، أولاهما : ان فكرى أباظة

وهو رئيس تحرير « المصور » رفض أن يكتب حرفا واحدا من هذا الاختلاف في المصور ، وعندما سألته ــ فيما بعد بالطبع ــ من سبب تجاهله ، لأمر ، ذلك الخلاف ، رغم أنه كان يستطيع ، أن يقدم ــ فى هـذا المجال ــ أخبارا طازجة لم يسبقه اليها صحفى آخر لأنه الصحفى الوحيد ، المشارك فى ذلك الخلاف ، قال : لأننى من ناحيـة المبدأ ، لا أهتم ، أو يجب الا أهتم بالخلافات الحزبية حتى لا تزداد حدتها ، ثم اننى وأنا طرف فى هذا الخلاف لا أستطيع ، ان أكتب عنه فقد أظلم الجانب الذى أنا فيه أو أظلم الجانب ، الذى اختلف واياه ، الى جانب أن المصور ليس صحيفة الحزب الوطنى » ٠

أما الملاحظة الأخرى فتتعلق بعبد الرحمن الرافعى الذى رفض بدوره أن يكتب حرفا واحدا ، عن هذا الخلاف فى مذكراته ، وعندما كتب عنه بضعة أسطر فى كتابه ــ فى أعقاب الثورة ــ جاءت الكتابة عرضا وعندما طلبت من عبد الرحمن الرافعى أن يوضح لى وجهة نظره فى هذا الموضوع أجاب : لم أشأ أن أعطى هذا الخلاف ، أهمية تاريخية لأنه ــ فى البداية وفى النهاية ــ خلاف عائلى بين أسرة واحدة ، انتهى أمره دون أن يترك ، أية معقبات ، الى جانب ، اننى خشيت اذا أنا كتبت عن هذا الخلاف الا يستقيم ميزان العدل فى يدى فأظلم جانبا أو أحابى الجانب الآخر ٠٠ « للعلم » بقى هذا الخلاف قائما ، بين أبناء الحزب الوطنى ، حتى عام ١٩٤٦ ، أى استمر ست سنوات كاملات دون أن يمتد الخلاف ، المبدئى الى الأشخاص أى دون ، أن يقـوم أى طرف بتخريج الطرف الآخر حتى من بعيد ، بدأ الخلاف فى يونيو ١٩٤٠ وانتهى فى نوفمبر ١٩٤٦ » ٠

وكان الأستاذ محمد زكى على قد أختير سكرتيرا للحزب الوطنى ، ومنذ أن عين فى أواخر عام ١٩٣٢ مستشـارا بمحكمـة الاستئناف اختير الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ليخلفه فى هذا المنصب الهام ، وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، يعمل بالمحاماة ، فى مدينة المنصورة فانتقل الى القاهرة ، ليخلف الأستاذ محمد زكى على فى سكرتيرية الحزب الوطنى ، وفى مكتبه الذى أخلاه منذ تولى القضاء ، وكان انتخـاب اللجنة الادارية للأستاذ الرافعى فى ٢٦ ديسمبر ١٩٣٢ ، وقد انتخب عبد الرحمن الرافعى ، فى أكتوبر ١٩٣٩ عضوا بمجلس الشيوخ ٠

وجدد عبد الرحمن الرافعى كسكرتير للحزب الوطنى فكرة زيارة قبرى مصطفى كامل ومحمـد فريد فى أيام الأعيـاد بعد أن كانت تلك الفكرة قد انقطعت سنين طويلة ، وكان عبد الرحمن الرافعى ، كسكرتير للحزب الوطنى يكتب مقالات فى الصحف عن ذكرى ، مصطفى كامل ، وذكرى محمد فريد ، وذكريات الحوادث التاريخية الهامة كضرب الاسـكندرية فى « ١١ يوليو » واحتلال القاهرة من قبل القوات البريطانية فى « ١٤ سبتمبر » ، و ٠٠ و ٠٠

وإذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون فاننا نذكر انه بعد ان تشكلت وزارة حسن صبرى باشا ألقى حسن صبرى باشا ، بيانا وزاريا فى مجلس الشيوخ والنواب ، وعارضه فى مجلس الشيوخ عبد الرحمن الرافعى بك وكان من بين ما قاله عبد الرحمن الرافعى عند مناقشته لبيان وزارة حسن صبرى باشا : لقد جاءت وزارة حسن صبرى باشا فى أعقاب تدخل أجنبى اضطر وزارة على ماهر باشا الى الاستقالة ، كما أن وزارة حسن صبرى أعلنت فى بيانها ان علاقة مصر ، ببريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بروحها ، ونصها وكان من بين ما قاله الأستاذ عبد الرحمن الرافعى بالحرف الواحد : ان تأييد الوزارات ، أو عدم تأييدها يرجع ، الى أمرين أولهما الملابسات والظروف التى تألفت فيها الوزارة ، وثانيهما ، مناهجها ، ومبادئها وأنا لا أؤيد الوزارة لأنها تقوم على أساس يخالف مبدئى بصفتى عضوا فى الحزب الوطنى وأنتم يا حضرات الشيوخ تعلمون رأينا فى معاهدة التحالف التى أبرمت ، فى عام ١٩٣٦ ، وتعلمون وجهة نظرنا فى العلاقات ، التى يجب أن تكون بين مصر ، وبريطانيا العظمى ، فالعلاقة التى يجب أن تكون بين البلدين يجب أن يكون أساسها الجلاء ، الذى طالما دعونا وما زلنا ندعو اليه وننادى به طوال السنين ، ولذلك لا يمكن ونحن دعاة هذا المبدأ ، القويم أن نؤيد وزارة تقوم على غير هذا الأساس ٠

ويقاطع رئيس الجلسة سليمان باشا السيد ـ وكيل مجلس الشيوخ ـ الأستاذ عبد الرحمن الرافعى طالبا منه الا يخرج عن الموضوع ، وان يقصر كلامه على بيان الوزارة ويقول عبد الرحمن الرافعى : انى أتكلم فى بيان الوزارة الذى جاء فيه ان علاقتنا وبريطانيا سيكون أساسها تنفيذ معاهدة التحالف ، والصداقة بروحها ونصها وهذا الأساس ، لا نقره بحال ٠

ويتدخل حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة فى المناقشة ـ قائلا : لقد أقسم حضرة الشيخ المحترم على احترام قوانين البلاد ، ومعاهدة الصداقة صدر بها قانون يجب احترامه ٠

ويجيب عبد الرحمن الرافعى قائلا : أنا لا أزال متمسكا برأيى ، ولقد كنت دائما ممن عارضوا معاهدة الصداقة والتحالف والأحزاب والجماعات تطالب الآن ـ ١٩٤٠ ـ بالجلاء ، وهو الرأى الذى طالما نادى به الحزب الوطنى من قديم ، وحققت الأيام صحته ، فلا يليق بنا فى الوقت الذى اتفقت فيه الأحزاب والجماعات على صحة هذا المبدأ وقامت تطالب بالجلاء ، ان نتخلى عنه ولا يتفق مع مبادىء الحزب الوطنى أن نؤيد وزارة تقوم ، على غير هذا الأساس ٠

ويعود حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء الى موضوع اليمين الدستورية فيخاطب عبد الرحمن الرافعى قائلا : وماذا يقول حضرة الشيخ

المحترم في اليمين التي أقسمها على احترام قوانين البلاد ويتدخل الأستاذ يوسف الجندى زعيم ، المعارضة الوفدية قائلا : ان القسم على احترام قوانين البلاد لا يمنع أى عضو من انتقاد قانون أو طلب تعديله .

ويقول الرافعي : نعم ، ولى أن أعترض على أى قانون ، وأطلب تعديله . أو الغاءه ويخاطب الرافعي زملاءه أعضاء مجلس الشيوخ بقوله : ان المبادىء . التي يدين بها الحزب الوطني والتى أثبتت الأيام صحتها هي : ذلك التراث ، الوطني المقدس ، الذى تلقيناه عن أسلافنا العظام ، فلا يجدر بنا ، ان نتنازل عنها ، أو نتراخى في التمسك بها . !

وكان البيان الذى القاه حسن صبرى باشا باسم الحكومة في مجلسى البرلمان ـ الشيوخ والنواب ـ قد أشار الى الظرف الدقيق ، الذى تألفت فيه الوزارة ، والذى لا يخفى على أعضاء مجلسى البرلمان ، كما أشار الى أنه وزملاءه قد قبلوا الوزارة اطاعة لأوامر الملك وعلى أمل تأييد الأمة لهم وقد جاء في بيان الوزارة أيضا : ان أساس سياستنا الخارجية العمل على أن تكون علاقاتنا بالبلاد الأجنبية في غير ما أثرت فيه الحرب على خير حال من المودة ، والصفاء وبعد البيان الوزارى بصيانة الاقتصاد الوطني وتشجيع الانتاج ، الداخلى في شتى نواحيه حتى تعود دورة التعامل على وجه ينقذ الزارع والتاجر وكل ذى مصلحة في هذه البلاد من الركود الحاضر ، ويقابل حسن صبرى باشا بالتصفيق الشديد من أعضاء مجلسى النواب والشيوخ عندما يؤكد أن الحكومة مقدرة مسئوليتها في المحافظة على استقلال البلاد ، حريصة على تجنيبها شرور الحرب ، ثم يقول : في هذه الفترة الوطنية ، من ساعات التاريخ التى تتجلى فيها خصائص الأمم وتظهر مميزاتها يملؤنى اليقين بأن مصر بتاريخها المجيد ، ووحدتها القوية وصادق ارشاد نوابها وشيوخها ستخرج من هذا الاضطراب أوفر كرامة ، وأعز جانبا » .

وكان الأستاذ ابراهيم دسوقى أباظة ـ عضو مجلس النواب ـ أول من عقب على البيان الوزارى فشكر للوزراء شجاعتهم بقبولهم ، الحكم في وسط هذه العواصف الهوجاء ويشير دسوقى أباظة ـ بالخير ـ الى ما يتميز به على ماهر باشا من صفات ويقول ان البلاد ، أعجبت بعلى ماهر باشا لأنه ضرب مثلا خالدا في التضحية بمركزه من أجل عقيدته وفى سبيل بلاده ويطلب الأستاذ محمد محمود جلال تفسيرا ، لما جاء في خطاب استقالة على ماهر من أنه استقال لأسباب قاهرة خارجة عن ارادته وارادة الشعب ، وبعد محمد محمود جلال تحدث الدكتور حنفى أبو العلا ، والشيخ محمد عبد اللطيف دراز وأحمد المليجى بك فأبدوا أسفهم للاعتداء على حقوق الأمة وحرص أحمد المليجى

مك ، على ان يذكر ، لوزارة على ماهر انها كانت فى كل سياستها ، معبرة عن الشعب المصرى أصدق تعبير » ٠

وأشار فكرى أباظة الى ان تبليغا بريطانيا سبق تأليف الوزارة كان الهدف منه ، أن تؤلف شخصية سياسية الوزارة ، ولكن تلك الشخصية رفضت بتاتا ، المركز المعروض عليها حرصا على الواجب ، القومى وحذر فكرى أباظة ، وأنذر من آثار التدخل البريطانى فى أمور مصر الداخلية مؤكدا أنه لابد مؤثر على ما بين مصر وبريطانيا من عهود ، ومواثيق ٠

حسن صبرى باشا ينتصر على الملك فاروق في معركة رئاسة الديوان الملكى

● سبق ان أشرنا فيما سبق الى الخلاف العنيف الذى شجر بين أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى بسبب اشتراك حافظ رمضان باشا رئيس الحزب في وزارة حسن صبرى باشا حيث أيد اشتراك رئيس الحزب فى الحكم بعض أعضاء اللجنة الادارية وحيث عارضت أغلبية تلك اللجنة مبدأ المشاركة فى الحكم وخاصة فى وزارة قالت فى بيانها الرسمى فى مجلسى الشيوخ والنواب أنها ملتزمة بتنفيذ معاهدة ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ نصا وروحا ، بينما كان الحزب الوطنى معارضا وبشدة لتلك المعاهدة ٠

وفى ختام الفصل السابق أشرنا الى موقف بعض الشيوخ والنواب من وزارة حسن صبرى باشا حيث أيدها البعض وعارضها آخرون ٠

والجدير بالذكر ، ان الوزارة الجديدة - على غير ما تعارف النواب والشيوخ - استقبلت فى مجلسى البرلمان استقبالا فاترا للغاية بل ان أحدا لم يصفق لرئيس الوزراء الجديد ولا للوزراء الجدد ، عند دخولهم قاعتى البرلمان راذ التصفيق لم يحدث - للوزارة الجديدة - الا عندما أعلنت الوزارة ، على لسان رئيسها أنها ملتزمة بتنفيذ « السياسة الماهرية » التى أقيلت بسببها وزارة على ماهر باشا ٠

واذا كان الحزب الوطنى قد انقسم على نفسه بسبب اشتراك حافظ رمضان باشا فى الوزارة ، فان حزب الأحرار الدستوريين انقسم بدوره أيضا على نفسه بسبب تأييده لوزارة حسن صبرى باشا ، ومشاركته فيها فكان دسوقى أباظة وعبد الجليل أبو سمرة وحفنى محمود وحامد العلايلى فى ناحية وبقية أعضاء الحزب فى ناحية أخرى ٠ بل ان حفنى محمود شقيق محمد محمود رئيس الحزب قد استقال من الحزب وكان من بين ما ذكره ، كمبرر لاستقالته

« أنه لما شرع رفعة على ماهر باشا فى تأليف وزارته الثانية فى الصيف الماضى أبى حزب الأحرار الدستوريين الاشتراك فيها لأنها لا تمثل البرلمان ، تمثيلا صحيحا ، وقد أراد رئيسها أن يفرض أسماء معينة وان يعطى للأحرار الدستوريين من الوزارات ما يريد اعطاءه ، ويمنعهم مما يريد منعهم منها ، لذلك كان طبيعيا ان يقف الحزب من وزارته هذا الموقف ، فيرفض الاشتراك فى الحكم .

ولما شرع حسن صبرى باشا فى تأليف وزارته رأيت — الكلام ، لحفنى محمود — ان الشكل الذى يريد دولته تأليف وزارته به لا يمثل البرلمان تمثيلا تاما فصارحت اخوانى برأيى ، فى رفض الاشتراك فى هذه الوزارة كما رفضوا الاشتراك فى وزارة على ماهر باشا لنفس الأسباب الموجودة فى تأليف هذه الوزارة ، فلم يقبلوا فاحتججت بأن موقف الحزب لا يكون معقولا ولا منطقيا ، فقد كانوا يقولون اننا لا نشترك فى الوزارة الماهرية لأنها ليست برلمانية ثم هم يشتركون فى الوزارة الصبرية وهى ليست برلمانية أيضا . ازاء هذا التناقض فى الرأى وجدتنى لا أستطيع الاستمرار فى الحزب وفضلت الاستقالة » .

أما موقف الوفد من وزارة حسن صبرى باشا فكان واضحا محددا ، وقد عبر عن هذا الموقف الأستاذ يوسف الجندى زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس الشيوخ ، كما عبر عن هذا الموقف أيضا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية فى مجلس النواب .

وقد كان من بين ما قاله الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : ان البلاد فى هذا الظرف تمر بحقبة مملوءة بالمشاكل مرشوقة بالأشواك والمستقبل ملىء بالعجائب والاحتمالات ، وهى حقبة يجر الخطأ الصغير فيها الى نكبات كبيرة قد تهدد مركز البلاد السياسى ، والمالى ، والاجتماعى فاذا وجب أن يتولى الحكم دائما وزارة قوية فان هذا الشرط أوجب فى هذه الظروف حتى تستطيع الوزارة القائمة أن تواجه المشكلات ، وأن تتربص للمفاجآت ، ويقاطع الأستاذ عبد الحميد عبد الحق من قبل أغلبية أعضاء مجلس النواب ، عندما يقول : ومهما قيل فان هذه الوزارة ليست هى الوزارة التى تعتمد عليها البلاد ، فى هذه الظروف » بل أن المقاطعة لتشتد والضجة تتزايد عندما يقول : لقد ولدت هذه الوزارة ضعيفة غير موثوق بها ، ويكفى أن الوفد المصرى الذى يمثل البلاد لا يؤيدها بأى حال من الأحوال . ان الهيئة التى أمثلها لا تؤيد هذه الوزارة لا رغبة فى الاحتفاظ بالحكم لنفسها ، كلا ولو أنها فعلت ذلك ، لوضعت الأمور فى نصابها ، لأنها هى التى تمثل الأغلبية ولكنها لا تثق بهذه الوزارة لاعتبارات وطنية محضة . ان الوفد لم يقترح الحكم لنفسه ولكنه رأى أن مصلحة البلاد العليا تقتضى ان تتولى الحكم وزارة قوية محايدة واشترط

الا يرضى عنها الوفد فقط بل أن ترضى عنها جميع الأحزاب تحقيقا لمصلحة البلاد • وعندما تشتد مقاطعة النـواب لزعيم المعارضة الوفدية ، يطلب د • أحمد ماهر ، رئيس المجلس وزعيم الهيئة السعدية المشتركة فى الحكم والمعارضة الى أبعد الحدود ، للوفد ، يطلب من النواب الا يقاطعوا زعيم المعارضة الوفدية • ويمضى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق فى كلمته قائلا : فان كانت نظرية الوفد فى ذلك أنه من السهل أن نجتمع الأحزاب خارج الحكم تؤيد الوزارة المحايدة ، وتوجهها ، وتهبها قوة أمام جميع الظروف الطارئة ، وكانت نظرية الوفد أيضا أنه لو تم ذلك لكان لدى الأمة هدنة تجمع فيهـا شملهـا وتداوى جراحها وتؤسس أمورها على أسس من الحق والمصلحة : لو حصل ذلك ، وأخذ برأى الوفد ، لاستطاعت الوزارة ان تجابه المشكلات العويصة ، لكن بكل أسف أبى اللذين فى الحكم الا أن يجعلوها وزارة حزبية ينقصها تأييد الوفد ففقدت تأييد البلاد •

وعندما يقول الأستاذ عبد الحق : ان الوفد قد تعفف عن الحكم ، ولم يقترحه لنفسه ، انطلقت أصوات تقول ومن الذى عرض الحكم عليكم ؟ فيقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : الذى أقوله لكم هو الذى حصل فقـد عرض على رفعة مصطفى النحاس باشا أن يكون رئيسـا لوزارة ائتلافية فرفض بل وأخذ رأيه فيما اذا كان يقبل الحكم منفردا ، فأبى ، وتنطلق أصـوات كثيرة متسائلة : ولماذا أبى ؟ ويقول الأستاذ عبد الحق : لأنه فضل مصلحة الوطن على مغانم الحكم وشهواته وتصفق المعارضة لتلك الكلمة تصـفيقا شديدا لم يقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق : انى أقرر باسم المعارضـة ان الوزارة بتشكيلها الحالى أضعف من أن تواجه مشكلات البلاد •

ويمضى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية قائلا : عبر رئيس الوزارة بنفسه مقرا بأن مركز الحكومة المالى خطير وان مركز الأمة المالى لا يقل عنه خطورة •

ومع اعترافه بذلك فاننى أعجب كيف لبى الدعوة الى الحكم بالقبول قبل أن يدرس تفاصيل هذا الموقف ليرى اذا كان يملك الوسائل لمعالجة هـذه الحالة • واذا كان فى استطاعته أن ينقذ الموقف :

ان الذى يقبل الحكم بهذه الصورة لا تهمه المسئولية •

ولقد كانت نظرية رئيس الوزراء أن يتولى الحكم أولا ثم يبحث بعد ذلك عن العلاج • وهذا موقف لا يقبله نواب يقدران المسئولية لأنى لكى أثق بهذه الوزارة أولا يجب أن أعرف مبلغ قدرة هذه الوزارة على حل المشاكل القائمة •

وعندما يواجه الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، بضجة من غالبية النواب ، يخاطبهم قائلا :

لا تضـــجوا لقد سئل رئيس الوزراء صراحـة ما هو برنامجكم فقـال لا تسألنى عن البرنامج أن الذى يهم هو تأليف الوزارة أولا ثم البرنامج ثانيا ٠

وهذا منطق معكوس فالبرنامج أولا فاذا بحنته العقول وارتضته الضمائر فان تأليف الوزارة يكون ثانيا ٠٠

ومن أهم أسباب عدم الثقة بهذه الوزارة ان الذين يؤلفونها هم وزراء الهيئات التى تولت الحكم فى الوزارات الثلاث السابقة ٠ وهذا وحده كاف لأن نصدر حكما بعدم الثقة بها : ان هذه الوزارات الثلاث قد أوردت البلاد موارد التلف ٠ فاينما تلفتنا وجدنا نكبات بعضها فوق بعض ٠ السبب فى وجودها هو سوء حكم هذه الوزارات وعدم بعد نظرها ٠

فميزانية الدولة مختلة اختلالا شديدا وتموين البلاد من السماد والغاز وغيره مختل اختلالا أشد وسياسة الدفاع لم تصب أى نجاح وحماية المدنيين ناقصة أو غير موجودة فهل الذين أوصلوا البلاد الى هذه الحال يمكن أن يكونوا محل ثقة الأمة فى هذه الظروف الدقيقة ؟

لو حللنا الأمور لوجدنا أن عدم بعد النظر هو السبب فى وقوع هذه النكبات « ضجة » ٠

لأن الظروف التى نجتازها كانت ظاهرة للعيان معروفة لكل انسان منذ أكثر من سنتين ولم يكن يعوز البلاد لتجنب مصائبها الا وزارات مخلصة بعيدة النظر ولو قليلا « ضجة شديدة » ٠

وفوق ذلك كله فان البداية التى بدأت بها الوزارة تؤيد ما أقوله فى انها لم تدرس شيئا وأنهـا لا تشـارك الأمة فى احساسهـا بالمخاطر المائية التى تجتازها ٠ والا فكيف ارتضى ضميرها أن تتقدم لكم وزارة مكونة من ستة عشر وزيرا تبلغ مرتباتهم التى تصل لأيديهم أكثر من ٤٠ ألف جنيه وتصل تكاليفهم مع مكاتبهم وسكرتيريهم وسياراتهم الى ما يقرب من ١٠٠ ألف جنيه ٠

ان هـذه البـداية السيئة تدل على أن الحكومة لا يهمها مصير البـلاد ولا تشارك الأمة فى محنتها ٠٠

اننى أسائل رئيس الوزارة ما هى المصـلحة التى اقتضـت أن تكون الوزارة مكونة من ١٦ عضوا ؟ انه لم يكن الدافع لتحديد هذا العدد مصلحة البلاد وانما هو ارضاء شهوة الأحزاب على حساب خزانة الدولة ٠٠

لقد رأوا عدد الوزارات لا يكفى لارضاء الجميع فخلقوا وزارة جديدة هى وزارة التموين ولما لم يكف ذلك أيضا أضافوا وزراء الدولة « ضجة شديدة » ٠٠

ان وزراء الدولة هم من أصدق أصـــدقائى ولكن هذا لا يمنع من أن أسائل ما هو العمل الذى سيؤديه هؤلاء السادة لأنفسهم أو للبلاد « ضجة » ··

وكما بدأت الوزارة ضعيفة غير مقدرة مركز البلاد المالى فانهـــا بدأت ضعيفة من الوجهة السياسية ··

ويقول زعيم المعارضة الوفدية الأستاذ عبد الحميد عبد الحق :

ـ لقد قرأنا اليوم فى جريدة البلاغ ان الحكومة ستتنازل عن السلطة القضائية التى هى عنوان استقلال البلاد الى محاكم عسكرية انجليزية نبيح لها أن تحاكم وهى فى أرض مصرية الأجانب الذين يرتكبون جرائم مخلة بأمن الدولة ·

ان هذا رجوع بمركز البلاد السياسى القهقرى : انه تنزيل لها الى أيام الاحتلال ·

ان الوزارة التى تقبل ذلك لهى عنوان الضعف وانها دلت بذلك على أنها أضعف من أن تحافظ على مصالح البلاد ·· « ضجة » ·

ان أنصار الوزارة يقولون : أصبروا على الوزارة · ولكننى أقول لكم أننا فى زمن تفعل الساعة فيه فعل السنين · وان الصبر لم يعد مفتـــاح الفرج « ضحك ومقاطعة » بل هو مفتاح الشقاء والتعاسة ، لذلك أطلب منكم الا تصبروا وان تبدوا رأيكم بعدم الثقة بهذه الوزارة ··

ويزيح الأســـتاذ يوسف الجندى ، زعيم المعارضـــة الوفدية فى مجلس الشيوخ الستار عن كثير من الأسرار التى سبقت اســـــتقالة وزارة على ماهر باشـــا ، فيقول : ان الوفد المصرى كان منذ بداية أزمة الوزارة ضـــد التدخل الأجنبى · ويشير أيضا ، الى ان مصطفى النحاس الذى وصف فى هذه القاعة بأنه الساقط فى الانتخابات ، قد استدعاه الملك أكثر من مرة لمشاورته مع بقية الزعماء لايجاد مخرج لتلك الأزمة الخطيرة التى اكتنفت البلاد ، ويقول عن النحاس باشا ، انه كان أول المتكلمين ، وأول المستشــــارين وكان أول المستنكرين ، للتدخل الأجنبى ·

وعندما يقول يوسف الجندى ان الوفد المصرى اقترح ، ان تقوم على أمور البلاد فى هذه الفترة العصيبة ، وزارة محايدة تؤيدها الأحزاب طلب منه حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة أن يكمل : وبغير برلمان أيضا ·

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : أما فيما يتعلق بالبرلمان ، فانه رئى ، أن يؤجل فى الوقت الحاضر بعد أن أقر الميزانية وأظن أنه من التعسف أن تطلبوا من الهيئة التى أعدت كل هذه الأدوات لهدمها ان تلتمس من هــذا البرلمان تأييدا ، ولذلك كان الاقتراح الذى طلبه زعيم الوفد سيؤدى ، الى

صفاء النفوس والى اشراك الجميع فى الحكم ، والى فكرة ايجاد هدنة بين الجميع تتصافى معها القلوب ..

ويقول الأستاذ يوسف الجندى ان الوزارة غير مؤيدة من الشعب ، فيقول له رئيس الوزارة : كيف وقد حصلت الوزارة أمس ، بالفعل ، على الثقة من مجلس النواب .. ويقول يوسف الجندى ـ فى أدب جم ـ دون ان يطعن فى مجلس النواب : كل الظروف تؤكد انها غير حائزة على هذا التأييد ، وباعتبارى ممثلا للهيئة الوفدية ، وباعتبارى معترفا بأن الوفد يمثل أغلبية البلاد وان الوزارة يعوزها تأييد الوفد لا يسعنى الا أن أصارح الوزارة القول اننا لا يمكننا تأييدها لأنها لا تستطيع أن تحوز ثقة البلاد ..

ويتحدث يوسف الجندى عن الظروف المالية ، التى تمر بها البلاد : ان الاحتياطى نفد فيما عدا أحد عشر مليونا من الجنيهات « محبوسة » .. وبذلك لا يعتبر فى الواقع احتياطيا ، بالاضافة الى ثمانية ملايين من سندات الدين الموحد ، الممتاز وهذه السندات لا يمكن التصرف فيها بالرهن أو بالبيع .

وفوق هذا فان خزينة الحكومة مدينة بثلاثة ملايين من الجنيهات للبنك الأهلى ، ويقول رئيس الحكومة متسائلا : وهل هذا من عمل الحكومة الحاضرة ؟ ويرد الأستاذ يوسف الجندى قائلا : انها نتيجة تصرف الرجال والأحزاب الذين تولوا الحكم من يناير ١٩٣٨ الى الآن والوزارة الحاضرة مكونة م نهؤلاء الرجال وهذه الأحزاب .

ويعقب حسين سرى باشا على كلام الأستاذ يوسف الجندى قائلا : وكانت من تصرف رجل قبل هذاالتاريخ أيضا لأن كل ما عمل كانت نتيجة لارتباطات الوزارات السابقة فاضطرت الحكومة المتعاقبة ان تفى بها ..

ويقول الأستاذ يوسف الجندى : انه طالما أهاب فى لجنتى المالية والدفاع وزراء المالية ، والدفاع ، أن يضغطوا المصروفات وأن يزيدوا الانتاج القومى ، وألا يكون سمة توسع فى مشروعات الدفاع الا بقدر ما تدعو اليه حاجات البلاد واصلاح المرافق الأخرى فكانت الملايين تنساب سنه الى أخرى حتى نفدت الملايين وأقفرت الخزانة ، ويتمنى يوسف الجندى ان تكون الملايين التى انسابت فى سبيل الدفاع قد أثمرت فلقد سمعنا ـ هكذا يقول يوسف الجندى ـ فى الجلسة السرية ، تصريحات محزنة ، ولا أريد ان أكرر ما سمعته فى الجلسة السرية لمجلس الشيوخ كل الذى أستطيع أن أقوله ، ان الاسراف وعدم التدبر قد لازم هذه التصرفات ، ولم نشعر للآن بأن فى الاستطاعة انقاذ الموقف !

ولقد كانت نظرية رئيس الوزراء أن يتولى الحكم أولا ثم يبحث بعد ذلك عن العلاج . وهذا موقف لا يقبله نواب يقدرون المسئولية لأنى لكى أثق بهذه الوزارة على حل المشاكل القائمة .

ويؤكد الأستاذ يوسف الجندى فى نهاية كلمته على أن تكوين الوزارة ليس هو التكوين الذى يضمن تأييد الأمة فى أشد الأوقات حرجا وانه ليس من المصلحة فى شىء ، ان تنال هذه الوزارة ثقة الأمة أو تأييد أى مجلس من المجلسين ، وانه لم تتح لنا الفرصة للأيام القليلة التى قضتها فى الحكم حتى الآن ، ان نحكم على تصرفاتها الا أننى باسم ، المعارضـة الوفدية ، لا نؤيد الوزارة لأنها لا تستطيع ان تحل المشاكل التى كان أغلب أعضائها والأحزاب المؤيدة لهم ، السبب فى وقوعها ان المعارضة الوفدية ، تؤكد انها غير راغبة فى الحكم بأى حال ونرجو أن يتدبر المسئولون فى ايجاد حل مناسب موافق ترضى عنه جميع الأحزاب ولا أخص حزبا دون آخر ولا طائفة دون طائفة .. وفى الختام ندعو الله ان يوفق البلاد لما فيه السداد ..

والحق ، يقال ان حسن صبرى باشا رئيس الوزارة كان رحب الصدر ، لا يعبس لهجوم ، ولا يبتسم لدفاع ، ولم يقاطع معارضيه الا عندما تعجب أحد أعضاء مجلس الشيوخ ، من أنه لم تقم ، فى طول البلاد وعرضها مظاهرات احتجاج ، على التدخل الأجنبى وقد اكتفى حسن صبرى باشا بقوله ، تعقيبا على تلك الكلمة : نحن الحكومة نحتج على الدعوة الى التظاهر ولا نقبل هـذا مطلقا ، ويقول المعلق البرلمانى لجريدة البلاغ معقبا على سلوك حسـن صـبرى باشا فى تلك الجلسة العاصفة من جلسات مجلس الشيوخ : فى الحق أن سعة الصدر كانت مهارة برلمانيـة من حسن صبرى اذ ظل الخطباء ، يضعف بعضهم بعضا ويرد بعضهم على بعض ، حتى لم يجد ما يدعو الى الرد ، ويقول المعلق البرلمانى للبلاغ : مما استوقف أنظار النقاد البرلمانيين فى شرفتهم أن النصر كان معقود اللواء ليلة البارحة لكل خطيب ولحساب وجهة نظر الأهداف القومية . وأن الضعف حالف بوضوح كل خطيب حزبى ، وكان أكثر القوميين براعة وهيب دوس بك فهو الذى قال فأحسن القول وتحدى فأحكم التحدى وواجه شيوخ الشمال بقوة ضجوا لها حينا ثم عادوا فأصغوا مكرهين أمام الدليل الواضح والحق المبين .

وكان من بين ما قاله وهيب دوس يخاطب الوفديين : دعوا حديث البلد والزعماء واطووا هذه الصفحات فقد خذل البلاد زعماؤها ! واذا ضج شيوخ الشمال « الوفد » جلجل صوت وهيب بك يجيب : أيوه يا يوسف يا خويا خذلها زعماؤها وخانوها لأنكم تشكون اليوم تدخل الأجنبى ، الذى طلب اقالة وزارة على ماهر المؤيدة منـكم ومن الأمة وزعماؤكم الذين أنكروا التدخل هم الذين أجمعوا ، على وجوب قبول استقالة ماهر باشا فكأنهم أقروا التدخل الأجنبى فعلا !

وعندما كان الأستاذ يوسف الجندى يتحدث عن رأى الوفد فيما حدث بعد اقالة وزارة الوفد وعن رأيه فى حل المجلس ، وتأليف وزارة محايدة و ..

و ٠٠ قال وهيب دوس بك بصوت يكاد يزلزل قاعة المجلس : وبعدين يا يوسف؟ ويقول يوسف الجندى : فى ايه ؟ ٠ ويقول وهيب دوس فى أخرة الضغوط دى يايوسف اللى ابتدأت من سنة ١٩٢٩ ، وبقينا فى سنة ١٩٤٠ وأنتم لسه فى الوزارة المحايدة ، وحل المجلس وبطلان الانتخابات وفرنسا العظمى التى ضاعت والعروش التى ثلت ، والامبراطوريات التى محيت كل هذا لم يغير من العقلية التى ألفت الضغوط القديمة ٠

وبهذا القدر يمكننا ان نكتفى بالحديث عن استقبال وزارة حسن صبرى باشا وبقى أن يرد الجميل لأحمد حسنين باشا والمعروف - كما سبق أن ذكرنا - أن أحمد حسنين باشا الأمين الأول للملك فاروق ، كان هو صاحب فكرة اسناد الوزارة الى حسن صبرى ، بل كان هو الذى بذل جهودا شاقة ومضنية من أجل أن تمر مسألة اختيار حسن صبرى باشا ، لرئاسة الوزارة فى هدوء وفى سرية تامة وبعيدا عن أعين السفارة البريطانية فى القاهرة وكان حسن صبرى باشا يعرف أكثر من غيره فضل أحمد حسنين باشا عليه فآثر أن يرد له الجميل بسرعة ، وبعملية لا تقل أهمية عن اختياره رئيسا للوزارة : لقد كان منصب كبير الأمناء شاغرا منذ اختيار على ماهر باشا لرئاسة الوزارة للمرة الثانية وكان على ماهر باشا قد رفض تعيين أى شخص فى هذا المنصب الذى كان يعتبره حقا خالصا له ، وكان يحرص على الابقاء عليه شاغرا ليشغله عندما يترك الوزارة ، وكان السفير البريطانى يخشى أن يعينه الملك فى هذا المنصب بعد استقالته ، أو اقالته من الوزارة ، وبذلك يكون على ماهر رئيس الديوان الملكى أكثر خطورة على السياسة البريطانية من على ماهر رئيس الوزراء وقد حرص السفير البريطانى سير مايلز لامبسون على أن يؤكد للملك أكثر من مرة ، بطريق مباشر وبطرق غير مباشرة ٠٠ ان بريطانيا لن تستريح أبدا لتعيين على ماهر باشا رئيسا للديوان الملكى ، وكان كثيرون يطمعون فى هذا المنصب الهام والخطير ٠ كما كان كثيرون أيضا يحاربون اسناد هذا المنصب الهام والخطير الى أحمد حسنين باشا بالذات خوفا من أن يستشرى خطر نفوذه فى السراى وخوفا من أن يصبح هو ، وهو وحده ، المسيطر الأول والأخير على الملك ، وكان هناك كثيرون أيضا يرحبون بأن يتولى هذا المنصب عبد الوهاب طلعت بك وكيل الديوان الملكى لأنه رجل بلا أطماع ، ولأنه ليس خطيرا كأحمد حسنين٠

وعندما تم انتداب عبد الوهاب طلعت بك - بعد أيام من تأليف حسن صبرى باشا لوزارته - فى رياسة الديوان رحب هؤلاء بذلك الانتداب الذى كان له - كما رأى المصور - وقعه الحسن فى جميع الدوائر المصرية ، فالرجل هو المستحق الأول للمنصب بحكم المران ، ولم يكن من الممكن انتداب غيره فى هـذا الظرف فضلا عن أن هـذا الانتداب قد قطع خط الرجعة على الشائعات السخيفة ، وعلى المساعى السخيفة أيضا فنهنىء سعادته على هذه الثقة : « سنجل

المصور رأيه هذا فى عدده الصادر فى ٢٦ يوليو ١٩٤٠ ـ وفي العدد التالى مباشرة ـ العدد الصادر فى ٢ أغسطس ١٩٤٠ ـ نشر المصور أول حديث لرئيس الديوان الجديد معالى أحمد حسنين باشا مع مقدمة تقول : كانت الوفود لا تزال تتقاطر على السراى لتهنئة صاحب المعالى أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى بشخصيات يخطئها العـــد ، من الزعماء والأقطـاب وكبـار رجال الدولة ورجال مختلف الأحزاب وبينما أنا ـ أى كاتب الخبر ، أو الحديث ـ فى صالون الانتظار ، أنتظر دورى فى المقابلة اذ بمعاليه يترك المكتب مسرعا ، ثم يعود بعد دقائق ، فلما سألت عن السبب علمت أن أحد الأمراء قدم لتهنئته فأسرع معاليه لاستقباله فى الطابق الأول حتى لا يكلفه مشقة الصعود اليه فكانت كياسة ولباقة لا نستغرب من أحمد حسنين ودخلت مكتبه فاستقبلنى هاشا باشا ، وكان رقيقا وظريفا فذكرنى بآخر مقابلة لى معه فى سراى رأس التين وتلطف مع المصور وهو يلتقط صورنه قائلا : ازاى القيافة عجبـاك ؟ وأردت أن أظفر باجابتـه عن بعض أسئلتى ولكنه اعتـذر قائلا : لا لزوم للكلام ، أنا لا أحب الجعجعة ولكنى ما زلت أحاوره وأداوره وهو يبتسم ابتسامته الرقيقة حتى سألته ما هو شعورك ، وقد تقلدت هذا المنصب الخطير ؟ فقال : شعورى أنا انى مش قده ، وربنا معين ؟ ولكنه عندما سئل عن الأساس الذى سيبنى عليه سياسته فى هذا المنصب الخطير ؟ قال ان هذا سؤال لا يمكن الامتناع عن الاجابة عنه ، وفى اجابته قال ان خدمة البلد تكون عن طريق خدمة الملك كما قال ان سياسته حيال الجميع : أن يكون بابه مفتوحا للجميع : للصغير والكبير ، وحيال كافة الهيئات والأحزاب ، فالكل عندى سواء قبل أن آتى الى هذا المنصب وبعد أن توليته ٠

وفى الأسبوع التالى ـ ٩ أغسطس ١٩٤٠ نقل المصور على لسان د٠ محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف وعضو الأحرار الدستوريين ان حسنين باشا أصلح رجل لمنصب رياسة الديوان لعدة أسباب يحتاج اليها هذا المنصب أولا لهدوئه واتزانه وثانيا لبعده ، عن الأغراض فهو رجل لا يريد من وراء منصبه غرضا سياسيا ولا مطمعا شخصيا و ٠٠ و ٠٠ وينقل المصور أيضا على لسان ابراهيم عبد الهادى بك وزير التجارة والصناعة وعضو الحزب السعدى : ليس هناك خلاف على ما أعتقد ، أن معالى أحمد حسنين باشا أكفأ رجل لهذا المنصب ، لأنه محبوب من جميع الأحزاب والهيئات وليس له خصوم ، كما أن ماضيه النظيف وتجاربه الطويلة فى الشئون العامة ، تجعل منه مثلا كاملا للرجل الذى يشغل منصب رئاسة الديوان بحق ، وجدارة ٠

وكان رأى محمد حافظ رمضان باشا وزير الشئون الاجتماعية ورئيس الحزب الوطنى ، ان اختيار أحمد حسنين باشا لهذا المنصب فى هذا الوقت بالذات كان موفقا للغاية ، لما يمتاز به أحمد حسنين باشا من صفات محببة الى كل شخص ، والى كل حزب ، والى كل هيئة من الهيئات المصرية والأجنبية ٠

ولم يظفر المصور برأى آخر من الوفديين لأن تقاليد الوفد ، ألا يبدى الأعضاء رأيا أو قرارا فى شأن من الشئون الا بعد موافقة الوفد كهيئة مجتمعة وان كان أحد الوفديين الكبار قد قال أن الوفد قد رحب بتعيين أحمد حسنين باشا فى هذا المنصب اذ كان مصطفى النحاس زعيم الوفد ، أول المهنئين لأحمد حسنين باشا ويقول الأستاذ محمد التابعى عن كيفية اختيار أحمد حسنين باشا لهذا المنصب ، انه بعد شهر واحد من تولية حسن صبرى باشا الحكم تقدم حسن صبرى باشا الى الملك يلتمس تعيين أحمد حسنين باشا ، رئيسا للديوان الملكى ، وكانت حجته أن المنصب المذكور شاغر منذ عام وأنه ما دام حسنين باشا هو الذى يقوم فعلا بأعمال رئيس الديوان فان من المرغوب فيه أن يعين رسميا فى هذا المنصب المذكور وأعتقد ــ وان كنت أعرف ــ الأستاذ التابعى ــ ان ليس تحت يدى دليل يبرر هذا الاعتقاد ــ أن حسن صبرى باشا انما تقدم بهذا الطلب استجابة لرغبة وتلميح من حسنين باشا أو لعله أراد أن يكافىء حسنين على حسن صنعه يوم أشار باختياره رئيسا للوزارة التى خلفت وزارة على ماهر وعلى كل حال فان فاروق رفض فى أول الأمر ، أن يعين أحمد حسنين رئيسا للديوان لأنه كان يريد أن يحتفظ بالمنصب المذكور ، لعلى ماهر باشا ولم يكن ينتظر سوى الفرصة المناسبة ، التى تتحسن فيها العلاقات بين الانجليز وعلى ماهر لكى يعينه رئيسا للديوان ، ولكن حسن صبرى لم يسكت ، بل مضى يكرر هذا الطلب أو هذا الترشيح وفاروق يرفض حتى نشأ ما تسميه الأزمة الوزارية لان حسن صبرى باشا جعل بقاءه فى رئاسة الوزارة رهنا بتعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان ٠

وأخيرا وافق فاروق وصدر الأمر ، بتعيين أحمد محمد حسنين رئيسا للديوان الملكى ٠

الباب الثالث

الفصل الأول

نازلى ملكة مصر « السابقة » تقع فى غرام أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى

أنهينا الفصل السابق باصرار حسن صبرى باشا رئيس الوزارة ، على ضرورة تعيين أحمد حسنين باشا ، رئيسا للديوان الملكى وممانعة الملك فاروق فى هذا التعيين ، حيث كان فاروق يصر على أن تبقى الوظيفة شاغرة ليحتلها على ماهر بعد زوال الأزمة بينه وبين بريطانيا ، وحيث كان حسن صبرى باشا يريد أن يرد الجميل لأحمد حسنين باشا لانه ـ أى حسنين باشا ـ كان وراء اختياره للوزارة .

ونكمل فى هذه الحلقة حديثنا عن أحمد حسنين باشا ، الذى اختلفت فيه الآراء بشكل كبير ، كما نكمل حديثنا أيضا عن وزارة حسن صبرى باشا ، التى كانت تمر منذ يومها الأول بظروف قاسية رهيبة لان الأحزاب المصرية كانت مختلفة عليها ولان أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ورئيس الهيئة السعدية المشتركة فى الوزارة كان يريد أن يفرض سياسته الخاصة بضرورة الدخول فى الحرب ، الى جانب بريطانيا والخروج عن سياسة تجنيب ، ويلات الحرب ، التى ارتضتها البلاد كلها الى جانب أن الملك ـ رغم وجود أحمد حسنين باشا فى منصب رئيس الديوان الملكى ـ كان ينظر الى وزارة حسن صبرى باشا ومنذ البداية نظرة شك وارتياب ! .

والجدير بالذكر ، أنه عندما رددت بعض الدوائر أن حسنين باشا ، سوف يلى منصب رئيس الديوان ، وأنه فوتح فى الموضوع ، بادر أحمد حسنين باشا بالتصريح بأنه لم يفاتح فى تولى هذا المنصب فى هذه الأيام ، وقد طلب سعادته من الصحفيين أن ينفوا نفيا قاطعا هذا الخبر ، فانا ـ هكذا قال أحمد حسنين باشا ـ أستطيع أن أخدم ملكى ووطنى فى منصبى الحالى على أحسن وجه ، وأعتقد ان منصب رئيس الديوان أكبر منى ، ولا أريد أن أتولى منصبا أشعر فيه بأننى أصغر منه » .

وقال أحمد حسنين باشا : انه « رجل صحراء ، وجبال وأنه غير أهل لهذا المنصب ، ولو رأى الناس جميعا أنه آهل له » .

وقد قال « المصور » بعد أن صدر قرار التعيين : أن حسنين باشا ، أراد بهذا الكلام أن يتفادى به ترشيحه لرياسة الديوان اذ ليس من طبعه أن ينغمر فى لجج واجبات هذه المناصب الخطيرة ، وانه كان مبالغا فى تسعير شخصيته وان خطته فى اقصاء نفسه عن منصبه المعد له ، بحكم السوابق ، وبحكم المران لم تنجح وأنه أمر قاطع .

وقال المصور ، أيضا عن حسنين باشا : انه الرجل الذى وكل اليه المغفور له الملك فؤاد أن يكون رائد ولى العهد يحتكر ثقة الملك ، واحترام رجال الخليفة ، ومحبة رجال الأحزاب وهذا تسلح كامل فى هذه الفترة ، من فترات الوطن الدقيقة .

ولقد لمح السياسيون ـ هكذا قال المصور ـ فيما مضى توارى أحمد حسنين عن ميدان السياسة المتلاطم الأحقاد ، والحزازات ، و « التمر » فلعفة وكبرياء ، ولكنه كان وثيق الصلة بالأسرار والخفايا فلم يلعب دوره الا حين دعى ولم يتبرع بالعمل الا حين طلب وكلف ، والذى قهر الصحراء وتجلت فى فيافيها وهضابها وانجادها عزيمته وشكيمته لا يصعب عليه أن يقهر المشاكل ويبدد الصعوبات ان وقعت لا سمح الله .

وقال المصور عن أحمد حسنين أيضا أنه ابن السراى ، ورجل البروتوكول وانه الجنتلمان فضلا عن كونه « اسـبور » وأنه دبلوماسى خطير وانه والد طارق ، وهشام ، وجيدة ، ونازلى ، وأنه زوج السيدة لطيفة هانم كريمة سيف الله يسرى باشا والأميرة شويكار وأنه أحسن لاعب شيش فى مصر ، وأن أقرب أصدقائه هم شريف صبرى باشا ، ومحمد محمود باشا ، وشقيقه حفنى « بك » وسـمير ذو الفقـار « بك » ، وأن بينـه وبين الأستاذ الأكبر الشيخ مصطفى المراغى وعلى ماهر باشا صداقة ومحبة ووداد وان له أصدقاء كثيرين من الانجليز خصوصا فى انجلترا حيث يتمتع بمكانة ممتازة .

وأحمد حسنين باشا ـ كما قال المصور ـ كريم سخى ، ينفق كل ما يملك وليس للمادة عنده قيمة تذكر ، وأن الملك فؤاد ، عندما اختاره لمرافقة ولى عهده فاروق الى انجلترا قال له : لم أجد خيرا منك أئتمنه على أحسن شىء عندى » .

وقد كان أول من تولى منصب رئيس الديوان الخديوى ـ فى عهد الخديو اسماعيل ـ أحمد طلعت باشا وكان يسـمى « المهردار » أى حامل أختام الخديو ، وقد تولى أحمد خيرى باشا هذا المنصب فى عهد الخديو توفيق ، فلما قامت الثورة العرابية لم يقف الى جانب الخديو ، وفضل الاستقالة لأن وراءه أطفالا صغارا « وخلفه فى هذا المنصب محمد ثابت باشا » .

وفي عهد الخديو عباس حلمي الثاني قسم الديوان الخديوى الى ثلاثة دواوين : الديوان العربى وقد رأسه محمود فهمي باشا ، الديوان التركي وقد رأسه محمود شكرى باشا ، أما الديوان الافرنجي فقد تولاه دومر تينو باشا ، وقد شغل هذا المنصب ـ منصب رئيس الديوان الخديوى ـ بعد أن تمت اعادته الى سابق عهده ، حسن عاصم باشا وأحمد شفيق باشا ويوسف صديق باشا ومحمد عارف باشا ومحمود شكرى باشا ٠

وفي عهد الملك فؤاد ، كان يتسم اختيار رئيس الديوان الملكى من بين رؤساء الوزارات السابقين وكان أول من تولى هذا المنصب من الرؤساء السابقين محمد توفيق نسيم باشا وأحمد زيور باشا ، وعلى ماهر باشا وقد تولى على ماهر هذا المنصب مرتين ، مرة في عهد الملك فؤاد ، ومرة أخرى في عهد الملك فاروق ، وكانت أول مرة يتولى فيها على ماهر رئاسة الديوان بعد أن اضطربت الأمور فى البلاد ، واستقال أحمد زيور باشا فى ١١ مايو ١٩٣٥ ، وقد ظل على ماهر باشا فى رئاسة الديوان الى أن اختاره الملك فؤاد ليرأس الوزارة فى ٣ يناير ١٩٣٦ ، ثم عاد على ماهر باشا ، الى الديوان مرة أخرى فى ٢٠ أكتوبر ١٩٣٧ ، واستمر في رئاسة الديوان الى أن كلفه الملك فاروق بتشكيل وزارته الثانية فى ١٨ أغسطس ١٩٣٩ ٠

والجد الأول لأحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكي ، كان الفريق أحمد حسنين باشا من كبار رجال الجيش المصرى ، أما الجد الثانى الحاج حسنين فقد كان بدوره ضابطا من ضباط جيش محمد على الكبير ، أما والده فقد كان الشيخ محمد حسنين البولاقى ، أحد شيوخ الأزهر الشريف ٠

وقصة أحمد حسنين مع الصحراء ، تصلح أن تكون فيلما سينمائيا رائعا ، فلقد أحب الرجل الصحراء ، وعشقها وكشف الكثير من أسرارها ، واكتشف ضمن ما اكتشف بعض واحاتها ، التى لم تكن قد اكتشفت بعد ، ومما يذكرونه من دراسته لتقاليد البدو ، وعاداتهم ، أن قافلته مرت ببدوية حسناء فتقدم أحمد حسنين قبالتها ، وركع على احدى ركبتيه وسدد بندقيته الى موضع قدميها وأطلق النار وكان دقيقا فى احكام الهدف بحيث أصاب الطلق النارى ٠٠

ومثل العمل الجرىء « الشاذ » يعتبر تكريما لفتيات العرب يفخرن به ويعتبرنه شرفا رفيعا يحلمن به ويتسابقن الى نيله ٠

وربما كانت الصحراء هى التى علمت أحمد حسنين باشا الصبر ، فقد وكان ملكا من ملوك الصبر ٠

ومما رواه بعض أصدقائه ، عن « كمية الصبر » التى كان يحملها فى نفسه أحمد حسنين ، أنه أختير ليحمل رسالة الى أحد الملوك الجبابرة الذين لا يطيقون أن يعترض ارادتهم أحد ، وآثر الملك ألا يستقبل أحمد حسنين ، بل آثر أن يتسلم الرسالة التى يحملها أحد رجاله فما كان من أحمد حسنين الا أن رفض أن يسلم الرسالة لغير الملك يدا بيد ، ولما قيل له : ولكن جلالة الملك فى مقره الصيفى ولن يعود سريعا قال أحمد حسنين : سأنتظر الى أن تحلو له العودة ، لكنى لن أسلم الخطاب الا لجلالته ، وقيل له : كما تريد ، وسوف تنتظر طويلا ، وقال أحمد حسنين : كما تريدون ، لست مستعجلا ، وبدأت تجربة الصبر : راح حسنين يطوف فى المتاحف وهو مراقب من الصباح الى المساء ، وبعد ثلاثة أيام جاءه مندوب الملك ليقول له : ان الملك قرر عدم العودة قريبا ، وقال أحمد حسنين لمندوب الملك : لست مستعجلا ، فبعد أن أنتهى من زيارة المتاحف سأزور المساجد ، ثم القصور القديمة ثم الدور التاريخية ، ثم المكتبات ، لأننى عازم على كتابة تاريخ الفنون الجميلة فى هذه البلاد ، وذهل الرسول ، وبعد أن عاد الملك استقبل أحمد حسنين وأعجب به ، وطلب منه أن يبقى فى بلاده مدة من الزمن ، فلما تردد أحمد حسنين باشا فى اجابة الطلب ، قال له الملك : اتعلم يا باشا بعد زيارتك المتاحف والمساجد يجب أن تزور السجون وقاعات التعذيب ، وأن تضع كتابا عن فن الاحتفاظ سرا بالأصدقاء الأعزاء المقربين ٠

ولعل أحدا من كتابنا وصحفيينا لم يعرف أحمد حسنين باشا مثلما عرفه الاستاذ محمد التابعى ، وقد لا يعلم الكثيرون أن آخر ليلة قضاها أحمد حسنين كانت فى منزل الأستاذ التابعى ٠

وفى اليوم التالى لتلك السهرة ، وبينما كان عائدا من قصر عابدين الى بيته فى الدقى صدمته سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى ، وكأنما أراد القدر ، أن تكون نهاية الرجل الذى ظل طويلا يدعو الى التقارب المصرى البريطانى عن طريق سيارة ضخمة من سيارات الجيش البريطانى ٠

وقد كتب الأستاذ محمد التابعى الكثير من ذكرياته ، عن أحمد حسنين باشا الصديق أو السياسى وقد ترددت طويلا فى أن أنقل عن الأستاذ التابعى قصة حب الملكة نازلى لأحمد حسنين ، اذ ليس من طبعى أن أخوض فى مثل تلك المسائل الخاصة ٠

وعندما فاتحت بعض أساتذتنا الكبار فى هذا الحرج ، الذى أشعر به وأنا أكتب ـ نقلا عن الأستاذ التابعى ـ قصة غرام الملكة نازلى باحمد حسنين ، قالوا لى : ولكنك كتبت عن قصة غرام فيكى باشا ـ أحمد عبود ٠

وقلت لأن قصة غرام فيكى باشا ، كانت ذات تأثير فى السياسة المصرية وقد أثيرت فى المحاكم المصرية والفرنسية ، وقيل لى : وكذلك كان لقصة غرام الملكة نازلى تأثير كبير فى السياسة المصرية ، بل لقد كان لها تأثير أكبر من تأثير قصة غرام أحمد عبود باشا ٠

وقررت أن أحتكم الى القراء فلعلهم يستطيعون اخراجى من هذا الحرج ، الذى أشعر به فيؤيدون كتابة قصة الغرام هذه أو يعارضون كتابتها ٠

وكان رأى القراء بما يشبه الاجماع ضرورة تناول قصة هذا الغرام مع اسناد كل رواية الى صاحبها ٠

وأعود ، الى ما كتبه الأستاذ التابعى عن أحمد حسنين باشا ، بعيدا عن قصة غرامه بالملكة نازلى يقول الأستاذ التابعى : كانت شخصية أحمد حسنين موضع خلاف بين الذين عرفوه ٠ هل هو بطـــل مصرى ، وطنى مخلص يقدم مصلحة بلاده على كل ما عداها ؟ أم هو خائن وصنيعة للانجليز ولا بأس من أن يضحى بمصلحة مصر ، فى سبيل مصلحة ذاتية يحققها له الاستعمار ؟ هل هو السبب المباشر فى فساد الحكم ، وفساد فاروق ، وفســـاد الأسرة المالكة والفضائح التى وقعت فى السنوات الفليلة السابقة على قيام الثورة ؟ تباينت الآراء واختلفت فى هذا الرجل أحمد حسنين : الرجل الذى كان يمسك بخيوط السياسة المصرية ، فى فترة حرجة حالكة فى تاريخ مصر ما بين عام ١٩٤٠ ، وعام ١٩٤٦ ، الرجل الذى كان يقيم الوزارات ، ويسقط الوزارات ، وهو فى نفس الوقت حريص على أن يبدو فى تصرفاته وأقواله ، كرجل لا يعرف شيئا مما يقع فى البلد ، ولا يد له فى أى أمر يقع بل ويؤكد لمعارفه أنه لا يفهم شيئا فى السياسة ٠

كان فى وقت ما بطل مصر فى الشيش ، أو المبارزة بالسيف ونازل أبطال هذه اللعبة فى أوروبا وانتصر على كثيرين منهم ٠

وحاول فى يوم ما أن يكون أول مصرى يقود طائرته الخاصة ، بمفرده من أوروبا الى مصر ، وسقطت به طائرته مرتين فى فرنسا ، وفى ايطاليا ونجا من الموت مرتين وأصلح عطب الطائرة واستأنف طيرانه لولا أن الملك فؤاد أرسل اليه برقية يأمره فيها بالعدول عن الطيران الى مصر والعودة بأول باخرة ، وجاب مجاهل الصحراء الغربية مع الرحالة الانجليزية السيدة روزينافورس ، وكان أحمد حسنين صاحب الفكرة ، ومنظم الرحلة ، وعقلها المدبر وقائدها وقد تستر على زميلته الانجليزية فزعم أنها مسلمة ، وأنها زوجته وألبسها ثيـابا عربية وأسـدل على وجهها حجابا كثيفا والا لما سمح زعماء القبائل لهذه المســيحية الأجنبية بالتوغل فى مجال سلطانهم والتعرف على أسرار الصحراء وعاش أحمد حسين مع روزينا فوريس أسابيع عديدة فى مجاهل الصحراء ، وكانا ينامان

معا ، فى خيمة واحدة ، ولكنه لم يحاول أن ينال منها أما هى فقد حاولت ولكنه أبى وأعرض وسأله الأستاذ التابعى مرة : وقد قدت قميصك من دبر ؟ وضحك رحمه الله وقال : كلا فان المسألة لم تصل الى هذا الحد ، قلت — قال الأستاذ التابعى بالطبع — لكنى لا أفهم فقد كنت يومئذ فى عنفوان شبابك وروزينا امرأة جميلة تشتهى ، وكنتما فى الصحراء أسابيع عديدة ووحدكما فى خيمة واحدة وكان مرافقوك من البدو يعتقدون أنها زوجتك وما أنت بولى الله ، أو قديس فماذا اذن وضحك مرة أخرى وقال : لأن الأزهر انتصر فى هـذه المرة ، على اكسفورد والمعنى الذى أراده أحمد حسنين أن النشأة الدينية فى بيت أبيه وما ورثه عن أبيه العالم الأزهرى المتمسك بأحكام دينه الحنيف ، انتصرت على عوامل التحرر أو التحلل التى تركتها فى نفسه دراسته فى جامعة اكسفورد .

ورغم أن روزينا وضعت عن الرحلة كتابا أشارت فيه اشارة عابرة الى أحمد حسنين واصفة اياه بأنها كان أجيرها ومترجما لها أثناء الرحلة وأنه لم يكن يعنى الا ببجامات نومه الحريرية وزجاجات الكولونيا التى حملها معه فى رحلته الى الصحراء فقد رفض أن يرد عليها ويفند مزاعمها لأنه يرفض منازلة امرأة غير أنه قام فى العام التالى وبمفرده برحلة ثانية اكتشف فيها واحة الكفرة وكان لاكتشافه الخطير ، كما يقول الأستاذ التابعى دور كبير فى جميع أنحاء العالم واجتمعت الجمعية الجغرافية ، الملكية فى لنـدن ، ومنحته ميداليتها الذهبية ، وانهالت عليه النياشين والأوسمة من مختلف الدول تقـديرا لهـذا الاكتشاف .

وفى حفلة ساهرة ، التقى أحمد حسنين بروزينا فوريس وكان يعلق على سترته وسام سان لازار الذى أنعمت به عليه الحكومة الايطالية وهو من أرفع الأوسمة شأنا فى ايطاليا ، وتقترب منه روزينا محيية ثم سألته ساخرة : هذا وسام سان لازار ، ترى أى عمل استحققت عليه هذا الوسام ؟ وأجابها أحمد حسنين بالانجليزية طبعا For my chastily Rosita

أى أننى استحققته بفضل طهارتى يا روزينا وامتقع لون روزينا فوريس وولت ظهرها فقد كانت الغمزة صريحة مكشوفة مفهومة .

وقال أحمد حسنين : نعم فقد ثأرت لنفسى ولكنه كان انتقاما خسيسا ندمت عليه فيما بعد بل ان العبارة لم تكد تخرج من بين شفتى حتى أدركت أننى تصرفت بخسة وفظاظة وندمت وفكرت فى أن أعتذر اليها ولكنى أشفقت من أن اعتذارى قد يزيد من حرجها وألمها . وفى واشنطون ، عرضوا عليه ان يقـوم برحلة يطوف فيها بعض المدن الأمريكية الكبيرة ويلقى بهـا محاضرات ، عن رحلته مقابل ٢٥ ألف دولار على شرط أن يلقى المحاضرات وهو يرتدى ثياب البدو ، التى كان يرتديها فى الصحراء ، أثناء رحلة الاستكشاف ورفض العرض لأنه لا يريد أن يكون أراجوزا .

ويقول الأستاذ التابعى ، أن أحمد حسنين لم يكن بطلا ، ولم يكن خائنا وانما كان رجلا ذا مطامع واسعة كثيرا ما فلح فى اخفائها وراء قناع من الزهد فى المناصب والجهل بالسياسة واسرارها كان يطمع فى ان يكـــون رئيس الوزارة والرجل الاول فى الدولة ولكنه لم يمض الى هذا الهدف مبـاشرة وفى خط مستقيم ، كلا : فان هذه السياسة لم تكن سياسة أحمد حسنين الذى كتب عنه مرة زميله فى الدراسة ، وصديقه حفنى محمود فقال أنه فاجأه مرة وهو يقرأ كتابا وحاول أحمد حسنين ان يخفى الكتاب من صديقه حفنى محمود ولكن حفنى استطاع ان يقرأ عنوان الكتاب وكان الكتاب هو « الامير » لمؤلفـه السياسى الداهية « ميكافيللى » الذى وضع كتـابه على أساس ان الغاية تبرر اتخاذ كل وسيلة وهكذا فضح حفنى محمود سياسة صديقه حسنين : السياسة الميكيافيللية ، سياسة الخبث ، واللف والدوران وكل وسيلة مشروعة فى سبيل تحقيق الغرض ، والوصول الى الهدف وكل غرض شريف ما دام فى خدمة الامير ، أى الحاكم ، وكان الامير يومئذ هو دولة ، والدولة هى الامير ٠

وكان البرنامج الذى وضعه أحمد حسنين ذا خطوات : الخطـــوة الاولى رئاسة ديوان الملك والخطوة الثانية رئاسة الوزارة وبين الخطوتين : خطوة لابد منها لتثبيت والتأمين ودعم المركز ، وهى الزواج من نازلى أم الملك فاروق ٠

ولا يكتب الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، عن تعيين أحمـــد حسنين فى منصب رئيس الديوان الملكى ، الا بضعة اسطر ينهيها بقوله : اقترن وجود أحمد حسنين باشا فى هذا المنصب بحوادث جسيمة وزاده نفوذه على ما كان لحسن نشات باشا سنة ٢٤ ـ ١٩٢٥ ولعلى ماهر ١٩٣٧ ، ١٩٣٨ ، ١٩٣٩ » وللأستاذ محمد زكى عبد القادر رأى فى أحمـــد حسنين جاء فيه : بدأت الأمور تتكشف بتعيين أحمد حسنين رئيسا للديوان ، بعد نحو شهر من ترك على ماهر مركز الحكم وبذلك خرجت السراى تقريبا على نفوذ ، على ماهر ، أو اخرج هو من حسابها ٠

ولا شك انه شعر بألم شديد لتعيين أحمد حسنين فاق ألمه ، لاضطراره الى الاستقالة لانه فقد بذلك المكان الذى قدر انه سيظل رابضا فيه ويكون قاعدة لسياسته ، والمنطلق الذى يوجه منه الامور على ما يشاء ، ويعد يوم ٢٧ يوليو ١٩٤٠ وهو يوم تولى احمد حسنين رئاسة الديوان الملكى ، تاريخا فاصلا فى حياة على ماهر فحتى هذا التاريخ وسواء فى حياة الملك فؤاد ، أو منذ تولى فاروق العرش كان على ماهر ، أثيرا لدى السراى أما بعد هذا اليوم فمن كان يدرى ماذا يكون هو بالنسبة للسراى ؟ ٠

ولو كان أحمد حسنين رجلا ضعيف الشخصية لما ضاق على ماهر بالامر، ولتوقع ان يتخلص منه ولكن الوضع كان على العكس من ذلك ، فان أحمد حسنين

رجل دارس فاهم ، لبق مهـذب عارف بالتيارات والاتجاهات جمع الى ثقافته العربية ، الماما كافيا بالحياة المصرية وكان على صلات حسنة بالانجليز ، وعلى صلات وثيقة بالأسرة المالكة وقد لعب أحمد حسنين دورا خطيرا فى السياسة المصرية وقد سجل التاريخ أنه حمى الملك السابق كما سجل له أنه عجل بانهيار عرشه فهناك خطوط لا تزال غامضة فى هذه الفترة من تاريخ مصر ولكن الرجل كان شبيها بعلى ماهر من بعض الوجوه مختلفا عنه من وجوه أخرى ٠

ويظهر أنه تمرس بحياة القصور ، وبما يزكو فيها من دسائس ، وتيارات ووعى كل شيء من هذه الناحية واراد ان يلعب دوره بمهارة وقد أدرك منذ اللحظة الاولى التبعات الثقيلة التى القيت على عاتقه وأدرك انه أضحى أقوى رجل فى القصر وربما فى مصر وان وجود قوة شعبية لا تكرهه فى هذا الوقت ولكن من الممكن ان تكرهه فى أى وقت اخر امر لا يمكن السكوت عليه ولابد من التمهيد للقضاء عليها ٠

وكما فعل على ماهر ، أراد أحمد حسنين ان يخـلق من الملك السابق شخصية مقدسة تدين لها الجماهير بالحب والولاء ، صرفا لها عن الولاء للدستور وكان ممكنا ـ هكذا يقول الأستاذ محمد زكى عبد القادر ـ ان يخدم أحمد حسنين الملك السابق بخير من هذه الفعلة لو حاول ان يحفظ ولاء الشعب للدستور ، والملك على السواء ولكنه سلك الطريق نفسه ، الذى حاول أن يسلكه على ماهر٠ أراد ان يوطد مركز الملك فى الشعب لا ليعطى الملك سلطات يستحقها ولكنه لكى يحكم هو من ورائه وكما فكر على ماهر فكر أحمد حسنين فى أنه وضـع الملك السابق فى جيبه وانه يستطيع بما توفر له من لباقة ، وما أكده مـن علاقات طيبة هنا وهناك ان يوفق خيرا مما وفق ، على ماهر ، ولعله كان يضحك ـ وهو الامين الاول للقصر ـ حينما كان يلمح مجهودات نيات رئيس الوزراء، ورئيس الديوان قبل ذلك فقد كان واثقا من الارض التى يقف عليها مطمئنا الى ان دور على ماهر موشك على نهايته ٠

والذى يؤكد ما قاله الاستاذ محمد زكى عبد القادر ، أنه بمجرد ان تولى أحمد حسنين رئاسة الديوان الملكى راح ـ مستعينا بأصدقائه من كبار الصحفيين ـ ينظم حملة دقيقة لاظهار الملك فاروق ، فى ثوب الوطنى المستقيم ، الراغب فى العمل للنهوض بالشعب ، بينما كانت ، أعمال الملك الحقيقية تتنافى تماما مع ما تحمله الصحافة المصرية من أخبار وتعليقات ومقالات كما أنه بذل قصارى جهده لاحتضان بعض الحركات الوطنية الشابة ٠

الفصل الثانى

الملك فاروق يهدد بالقتل أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى

من أخطر الموضوعات التى طرحتها فى هذا الكتاب الحياة الخاصة للشخصيات التاريخية ، التى كان لها أثرها المباشر ، أو غير المباشر فى صنع الأحداث ، والناس

وقد قلت ، وأنا أعرض هذا الموضوع على القراء اننى أشعر بحرج شديد وأنا أقترب من قصة العلاقات الخاصة ، التى كانت تربط الملكة السابقة نازلى بأحمد حسنين باشا .

خاصة ، وأنا أكتب عن أحمد حسنين باشا وقد أصبح مركز قوة فى السراى بل أصبح مركز القوة الوحيد فى السراى بعد احتجاب على ماهر باشا ، راضيا ، أو مكرها عن السراى وعن التأثير على « من فى السراى » .

وقد طرحت على القراء الموضوع برمته محتكما اليهم لعلهم يستطيعون اخراجى من الحرج الذى أشعر به فيؤيدون كتابة قصة غرام الملكة نازلى بأحمد حسنين أو يعارضون كتابتها .. انتظرت حوالى اسبوعين لاتيح للقراء ، وللقارئات بالطبع فرصة المشاركة فى هذا الحوار . والحقيقة ، اننى منذ ان التزمت أمام شعبنا ، بالقيام بمحاولة متواضعة لاعادة كتابة تاريخنا ولالقاء الأضواء على بعض حوادثه ، وأشخاصه ، الهامة والمهمة وأنا أشعر بأننى أمشى على الشوك ومرد ذلك ، أننى لا أكتب للخاصة وحدهم ، فتكون كتابتى ، وفقا للمقاييس العلمية المتعرف عليها وحسب وانما أنا أكتب أيضا للعامة لجماهير الشعب ، والكتابة التاريخية لجماهير الشعب تتطلب الالتزام بكثير من القواعد ، قد لا تتطلبها الكتابة للخاصة .

بل ان هناك محاذير كثيرة ، يجب على من يكتب للعامة ان يتحاشاها ، وألا يقترب منها ، بعكس ما يكتب للخاصة الذين قد لا يلقون بالا لتلك المحاذير لأنهم فى العادة متخصصون ، كتاب تاريخ أو قراء تاريخ ٠

ثم اننى لا أكتب لطائفة واحدة من أبنـاء شعبنا ، كالشباب مثلا ، وانما أنا أكتب لكل طوائف الشعب وفئاته لذوى الثقافات العليا وذوى الثقافات المحدودة لو جاز لى استخدام هذا التعبير ٠

ثم اننى ــ وهذا أخطر مافى الموضوع ــ ارتاد ميادين كثيرة ، لم يرتدها الا قلة ضئيلة من الكتاب ، أغلبيتهم كانوا ذوى اتجاهات خاصة ، والتزامات حزبية ضيقة الأفق ، كما أننى أيضا ــ وأرجو أن يحمل هذا الكلام على محمل الاحساس بثقل المسئولية ، لا المفاخرة ، أو التباهى ــ الجأ ، الى الخوض فى الكتابة عن موضوعات بكر لم يطرقها ، أحد غيرى خاصة بعد ان فرض الكتاب على أنفسهم بعد قيام ثورة ١٩٥٢ الا يكتبوا عن سـنوات ما قبـل الثورة الا منتقدين ، ثم اننى ــ وهذا مما سـاعدنى على أداء مهمتى ــ عايشت تلك الفترة ، التى أكتب عنها وكنت فى بعض الأحيان قريبـا ، من شخصيات كبيرة ، كان لهـا أثرها ، ان سلبا ، وان ايجابا فى صنع أحداث تلك الفترة ثم ان القراء ــ وهذا مما يعقد مهمتى ، أكثر وأكثر ــ يثقون فيما اكتبه وبالتالى فان أية سقطة ولو صغيرة من جانبى ستكون كبيرة عند القراء تطبيقا للقاعدة القائلة : « حسنات الابرار سيئات المقربين » ٠ وقد تلقيت العديد من الردود ، بعضها فى صورة خطابات أو مكالمات خاصة وبعضها نتيجة حوار كنت طرفا من أطرافه ٠

وأذكر أننى ومجموعة من الأصدقاء والزملاء كنا مدعوين لحضور افتتاح ندوة اعلاميـة لبحث تقرير ماكبرايد كان من بينهم حسب ترتيب الجلوس سعـد الدين وهبه ، صلاح عبد الصـبور ، صفوت الشريف ، عدلى حشـاد ، ممدوح رضا ، واثير الموضوع الذى طرحته للمناقشـة فاذا بالأخوة الزملاء ، جميعا ، وبدون استثناء ، يؤيدون وجهة النظر القائلة بعدم حجب أية معلومات أو وقائع عن القراء وكذلك ، كان رأى كل الأخـوة ، القراء ، الذين كتبـوا أو تحدثوا الى فى أمر هذا الموضوع ، الذى احتكمت فيه الى القراء ، لم يشذ رأى واحد فيطلب عدم الاشارة الى العـلاقات الخاصة التى كانت تربط بين الملـكة السابقة نازلى وأحمد حسنين ، وأية علاقة خاصة أخرى تتصل من قريب أو من بعيد بمحاولة اعادة كتابة التاريخ بعيدا عن الحساسية فنحن لا نكتب تاريخنا كل يوم ، ونحن اذا لم نكتب التاريخ اليوم على حقيقته وبعض الذين يعرفون دقائق وقائعه أو بعض الذين شاركوا ــ بالسلب أو بالايجاب ــ فى صنع بعض أحداثه على قيد الحياة فلم يستطيع أبناؤنا أو أحفادنا كتابة تاريخ تلك الفترة

التى عشناها ، تكون بعض معالم تلك الفترة ، أو بعض أحداثها ، قد طمست ، أو أخفيت •

هذا من ناحية المبدأ أما من ناحية الموضوع فأقول ان ما بين يدى من معلومات ، عن قصة غرام الملكة السابقة نازلى لا يتعـدى ما كتبه الأســتاذ محمد التابعى وهو بلا جدال حجة فى الموضوع لتلك العلاقة الوثيقة ، التى تربطه بأحمد حسنين ولأنه ـ وتلك ميزة من مميزات التابعى رحمه الله ـ لم يحاول كما حـاول كثيرون غيره المتاجرة بالتاريخ أو الاســاءة الى بعض أصدقائهم ومعارفهم بل وأصحاب النعم عليهم بعد أن زال عنهم أثر الجاه ، والمنصب والمال وانما ظل وفاؤه لمن كان وفيـا لهم فى حياتهم وفاءه لهم بعد مماتهم بالاضافة الى مقال واحد كتبه الأستاذ حافظ محمود عن غراميات أحمد حسنين لايخرج فى مجموعه ، عما كتبه الأستاذ التابعى الى جانب نبذ وفقرات نشرت فى هذا الكتاب أو ذاك ممن تناولوا الكتابة عن « فاروق ملكا » اما فى حيـاته واما بعد مماته ، ولم تكن كل تلك المعلومات ، تشجعنى حقيقـة ، على ان أخوض فى قصة غرام الملكة السابقة نازلى رغم انها معلومات ثابتة ، ووقائع مؤكدة ، ولكننى حرصا ، منى ، على المزيد من التأكد والتوثيق ظللت أبحث والهث وراء معلومات جديدة ، تزيدنى طمأنينة على طمأنينتى ، الى ان كان الاسبوع الماضى ، عندما اتصل بى الأستاذ أمين محمد فهيم الذى كان واحدا من خيرة من عملوا فى السراى ، وكان فى نفس الوقت السكرتير الخاص، لفاروق ، والذى صحبه ـ باذن من المسئولين فى مصر ـ الى المنفى ، ليصبح كاتم أسراره ، اتصل بى الأستاذ أمين محمد فهيم ، ليهنئنى على الاسلوب الذى أتناول به كتابة تاريخنا ، باعتباره شاهدا من شهود ذلك التاريخ وانتهزت فرصة تفضله بمحادثتى لاسأله ـ وهو الرجل الصادق والأمين فى نفس الوقت ، والذى أعرفه جيدا منذ عام ١٩٤٣ ـ سؤالا واضحا محددا : أكانت ثمة علاقة خاصة تربط الملكة السابقة نازلى بأحمد حسنين ؟ ، وقبل أن يرد الأســتاذ أمين محمد فهيم : على سؤالى قلت له لقد أقسمت اليمين ، كمحام ، وانت الآن تقول ما تقوله للتاريخ ولم يعد لك فى دنياك ما يدعوك ، الى أن تقول الا الحق « ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه أثم قلبه » وغير ذلك من التحذيرات والتأكيدات ، والرجاء الخاص بتحرى ، الصدق والأمانة ، والانصاف و • و • مما خشيت أن يغضب الأخ ، الأستاذ أمين فهيم ، وقال لى الأستاذ أمين فهيم دون تردد « نعم كانت هناك علاقة خاصة ، بل كان هناك غرام قوى بين الملكة السابقة نازلى والمرحوم أحمد حســـنين باشا ، ولم أعتمـد ، فى رأى هذا على ما ســـمعته فى القصر ، من هذا الجانب ، أو ذاك وانما اعتمد فى رأى هذا على ما رأيته أنا شخصيا بعينى رأسى » •

ورجوت الأستاذ أمين فهيم أن يبعث الى برسالة مكتوبة يؤكد فيها ، ما قاله ، ليطمئن قلبى فتفضل وبعث الى بتلك الرسالة ـ المنشورة فى الفصل

الأخير من هذا الكتاب ـ والتى أعتبرها بحق ـ ولما أعرفه عن الأستاذ أمين فهيم من خلق رضى ومن صدق وأمانة ـ من الوثائق الهامة التى تثبت وجود علاقة خاصة بين أحمد حسنين ونازلى ٠

هذا الى جانب ، قرينة أخرى ترددت فى الاشارة اليها لولا انها خاصة بالتاريخ وهى أن بعض الشبان الوطنيين كانوا يكتبون على أرض الشارع ، فى ميدان عابدين وبخط كبير جدا الكثير من العبارات التى توضح علاقة أحمد حسنين ، بالملكة نازلى ليقرأها الملك فاروق ٠

وسوف ، نعود ، الى صور المقاومة الشعبية لطغيان الملك فى الوقت المناسب ٠

وبعد تلك المقدمة ، الطويلة ، والضرورية فى نفس الوقت ، نعود ، الى أحمد حسنين ، ونازلى نكمل ـ فى البداية ـ حديثنا عن أحمد حسنين ثم نبدأ حديثنا عن نازلى عبد الرحيم ، صبرى ، ملكة مصر السابقة ، وبعد ذلك نكتب عن علاقتهما معا ! ٠

وقد ظلت الصحف المصرية ـ كما هى العادة ـ لأسابيع عديدة تكتب عن أحمد حسنين باشا ، بمناسبة اختياره رئيسا للديوان الملكى ٠

وكان من بين ما كتبته صحيفة الاثنين ـ مثلا ـ فى عددها الصادر فى ٥ أغسطس ١٩٤٠ : فى الاسبوع الماضى صدر أمر ملكى بتعيين أحمد حسنين باشا ، الأمين الأول لجلالة الملك رئيسا للديوان الملكى وبذلك ارتدت جميع الشائعات ، على أعقابها وارتاح كثير من رجال السياسة ، كان همهم الدائم طوال الأسابيع الماضية هو منصب رئيس الديوان الملكى ٠

وفى اليوم الذى صدر فيه الأمر ، الملكى بالتعيين لم يكن أحد يعرف شيئا عنه ، حتى أولئك الذين يعرفون دائما أسرار السياسة ، كانوا يجهلون ذلك ولكن المصادفة وحدها كشفت السر ، لقد اتصل أحدهم بموظف كبير فى السراى ، وسأله عن حسنين باشا وأجاب ذلك الموظف الكبير : أن حسنين باشا ، سافر الى انشاص ، وسوف يعود منها مسرورا ، وجرى البحث طويلا ، حول « السرور » الذى يعود به حسنين باشا من انشاص حتى عرف بأنه منصب رئيس الديوان الملكى ، وعاد حسنين باشا الى القاهرة ، وضل الكثيرون سبيلهم فى التعرف على مكان وجوده : اذا سألوا عنه فى مكتبه فى السراى قالوا : كان هنا ، ونزل ٠

واذا سألوا عنه فى المنزل قيل : خرج من بدرى ولسه مارجعش ٠

وأخيرا تأكد ، بعض الزملاء ، من وجوده فى منزله ، وعندما طلبه أحدهم ردوا عليه بالكليشيه المحفوظ : خرج من بدرى ، ولسه مارجعش ٠

وهنا ذكر المتكلم اسم أحد العظماء على أنه هو الذى يسأل وسرعان ما تحدث حسنين باشا ، بنفسه ، ولما عرف الحيلة ضحك منها وتأيد النبأ ، الذى وقع .

ومما يذكر أن حسنين باشا كان فى الاسبوع الماضى مدعوا فى حفلة أقامها الأستاذ عسران عبد الكريم بمنزله ، واجتمع فيها الدكتور ماهر باشا وبعض الوزراء وعبد الرحمن البيلى ، وحفنى محمود بك وفريق من الصحفيين ، وتحدث ، المدعوون عن حسنين باشا وتكتمه وحرصه على ألا يقول شيئا وقال صحفى خبيث : بعد أسبوع من تأليف وزارة حسن صبرى باشا قيل لحسنين باشا : أنت تعرف ان فيه وزارة تألفت ؟ فأنكر معاليه ــ أحمد حسنين باشا ــ أنه سمع بشىء من هذا القبيل .

وتمضى مجلة الاثنين قائلة : يمكن القول ، ان معالى حسنين باشا قد استحق التقدير ، الشخصى من كل من يحيطون به منذ كان طالبا فى جامعة اكسفورد ففى تلك الأيام بدأت رجولته ، تتجلى للعيان ، ولم تلبث عائلات انجليزية عريقة بعد أن عرفت مزاياه ، أن فتحت أمامه أبواب بيوتها ، رغم ما هو معروف عن الانجليز ، من التحفظ والنفور من الاختلاط بالآخرين .

وتقول مجلة الاثنين : انه عندما عاد حسنين باشا ، من رحلته الى الصحراء رغب اليه المغفور له ، الملك فؤاد ، أن يلقى محاضرة عن هذه الرحلة ، وتم ذلك فى دار الأوبرا وفى موعد القاء المحاضرة ، حضر الملك فؤاد ، وأصغى الى المحاضرة ، وبعد انتهائها تفضل فدعا الرحالة اليه فى مقصورته ، وبلغه ثناءه واعجابه .

وقد عين حسنين باشا فى السلك السياسى سكرتيرا للمفوضية المصرية بواشنطون ، عند أول انشاء لهذه المفوضية ، وكان هو أول من رفع العلم المصرى بيده على دار المفوضية .

وهو يجمع ما يكتب عنه ويلصق ذلك فى البومات عنده ، وقد شهدها يوما أحد أخصائه فدهش لذلك ، لما هو معروف عنه من تواضعه الجم ، ونفوره من الدعاية ، ولما سأله عن ذلك ، أجاب : اننى احتفظ بها لطارق ، لكى يطلع يوما على ما كان يكتب عن أبيه !!

واذا كان الملك أحمد فؤاد ، قد حرص على ان يحضر محاضرة ألقاها أحمد حسنين ، عن رحلته الى الصحراء فى دار الأوبرا ، فان فاروق أحمد فؤاد ، قد حرص بدوره على ان يشهد حفل تأبين أحمد حسنين فى نادى السلاح الملكى ، وان يفتتح قاعة أحمد حسنين بالدور العلوى من النادى ، وان يستمع الى محمد طاهر ، وهو يلقى كلمة عن أحمد حسنين يقول فيها : شاهدت هذه القاعة أحمد حسنين صبيا ينطلق من مدرسته فى موعد الانصراف متأبطا كتبه ،

مرتديا سراويله القصيرة ميمما شطر هذا النادى ، فيلتقى بلاعبى السلاح ، من الأعضاء فينازلهم ويبارزهم يغلبهم تارة ، وتارة يغلب وهو فى الحالتين يغالب نفسه ويروضها ، كيف تواجه الشدائد بقلب ثابت ، والهزيمة بصبر لايعتريه يأس ، والنصر بثقة لايشوبها زهو

وأعود مرة أخرى الى ماكتبه الأستاذ محمد التابعى عن أحمد حسنين حيث يقول : استطاع هذا الشاب أحمد محمد حسنين ، ابن الشيخ محمد حسنين المدرس بصحن الأزهر الشريف ، أن يفتن ، ويخلب لب الفتاة لطفية كريمة صاحبة السمو الأميرة شويكار . مطلقة أحمد فؤاد ، وأم بنته صاحبه السمو الملكى الأميرة فوقية ٠

وتزوج أحمد حسنين من لطفية ، وأصبح من اصهار الأسرة المالكة ، وزوجا لأخت الأميرة فوقية ، كريمة الملك فؤاد ، وكان فؤاد قد تصالح قبل ذلك بسنوات مع مطلقته شويكار ٠

وهكذا عزز حسنين مركزه ، وثبت قدمه على أولى درجات السلطة فى دنيا المناصب ، والجاه ، والنفوذ ، فأى رئيس أو وزير ، بل وأمير ما كان يجسر يومئذ أن يتجاهل هذا الشاب - أحمد محمد حسنين - صهر الأسرة المالكة ، وزوج كريمة الزوجة الأولى لصاحب العرش والتاج ، كانت هذه هى الخطة او الخطوة الأولى ٠

وقد سميتها - الأستاذ التابعى - خطة أو خطوة لأنها كانت مرسومة ، ولأن الزواج لم يكن مقصودا لذاته ، بل كان وسيلة للوصول الى غرض أو هدف مقصود فى طريق النجاح ، وتحقيق المطامع الواسعة ، والدليل الذى لا يحتاج معه أو بعده الى دليل آخر ان حسنين يوم تزوج من المغفور لها السيدة لطيفة لم يكن يحبها ، لقد استطاع أن يفتنها ، ويخلب لبها ، ويوقعها فى حبه ، أما قلبه هو فكان خاليا من أى حب لها ٠

صحيح أنه لم يكن يكرهها ، كلا ، ولكنه لم يكن يحبها يوم خطبها ويوم تزوج منها ، وبعد الزواج لا قبله ، وبعد المعاشرة ، أو العشرة ، وبعد أن أنجبت له أولاده ، أحبها حسنين ، أو كما قال لى هو نفسه : ان لطيفة كريمة ، رقيقة حنون تستحق كل حب ، وهى أم مثالية ، ولقد أحببتها ، كما لم أحب امرأة أخرى ٠

وأفتح قوسا لأقول أننى تعرفت الى السيدة لطيفة العبد قرينة الأستاذ حامد العبد ، وهو غير حامد العبد الذى كان من خيرة الوطنيين المصريين الذين لعبوا فى صمت دورا هاما ، وخطيرا فى ثورة ١٩١٩ ، وكان رحمه الله ، يملى على بعض مذكراته عندما كان يستقبلنى ، وأنا أخطو خطواتى الأولى فى بلاط صاحبة الجلالة ، تعرفت الى حامد العبد زوج السيدة لطيفة هانم العبد الذى كان يحدثنى

كبيرا عن زوجته ، « الملاك الطاهر » حتى لقد كتبت مقالا فى الأهرام سقط اسمى منه سهوا ، فى ٢١ مايو ١٩٥٤ وكان بعنوان : لطفية العبد ، فى ذكراها الثانية : ملاك من البشر وقد اختتمت مقالى بالكلمات التالية : لقد كانت لطفية العبد بحق ، انسانة كريمة نموذجيه ، نزلت الى صفوف الشعب راضيه مختارة ، فى الوقت الذى كان يتعالى فيه من يحيطون بها على هذا الشعب ، ولم تزل اليه راغبة فى دعاية أو طامعة فى جاه ، بل نزلت الى الشعب عن ايمان راسخ وعقيدة ثابتة بأن أقدس ميدان يمكن أن يجد فيه الانسان السعادة والأطمئنان هو ميدان الخير . أن لطفية العبد الانسانة التى عاشت ، واحبت البشر جميعهم ، لايمكن أن ينسى ذكراها ، وان جهادها فى معركة القنال ، وكفاحها من أجل تسلم الأسرى من الانجليز وكذلك الجرحى الذين كانوا ضحيه العدوان الانجليزى الغاشم ، لا يمكن أن ينساه المواطنون الأحرار .

لقد كانت لطفية العبد كاتبة ، وشاعرة ، ولكنها كانت فى دنيا الخير أكتب ، وأشعر ، وكانت فى لحظاتها الأخيرة لاتفكر الا فى بلدها وفى مشروعها الخيرى الكبير ، الذى وضعت له تصميما تكلف ربع مليون جنيه ويشمل ثلاثة مستشفيات ، وحجرة عمليات بالتليفزيون ، ومطعما ، ومسجدا ، ومدرسة : رحمها الله رحمة واسعة ، وجعلها قدوة حسنة لأولئك الذين يسعون الى الخير ، ويعملون لما فيه اسعاد البشر .

وأقفل القوس عند هذا الحد ، راجيا أن نتاح لى الفرصة ، لأكتب عن لطفية العبد ، وعن حامد العبد ــ هذا وذاك ــ فى فرص أخرى .

وأعود الى ما كتبه الأستاذ محمد التابعى عن أحمد محمد حسنين ولطفية هانم يقول الأستاذ التابعى : كان زواج أحمد حسنين من لطفية خطوة فى سبيل تحقيق مطامعه الواسعة ، وكان طلاقه لها خطوة أخرى فى نفس الطريق ، وقبل ان نكتب عن قصة طلاق أحمد حسنين من لطفية هانم ، نروى وفى اختصار شديد قصة نازلى عبد الرحيم صبرى .

كانت ثورة ١٩١٩ على أشدها ، وكان كل من فى مصر من أبنائها الاصلاء قد اشتركوا فى تلك الثورة ، وكانت وزارة حسين رشدى باشا الرابعة قد استقالت ، وبقيت البلاد شهرا كاملا بدون وزارة الى أن فوجئت البلاد بوزارة جديدة رأسها محمد سعيد باشا كان هدفها كسر شوكة الثورة ومحاولة اعادة البلاد الى حالتها الطبيعية تحقيقا للارادة البريطانية .

واذا كان تأليف وزارة محمد سعيد باشا مفاجأة ، فقد كان الزواج السلطانى فى تلك الظروف الدامية أكثر من مفاجأة .

كان تأليف الوزارة فى ٢١ مايو ١٩١٩ ، وكان الزواج السلطانى فى ٢٤ مايو ١٩١٩ أى بعد تأليف الوزارة بثلاثة أيام ، ولم يكن هناك من مقدمات

لهذا الزواج الا اعلان موجز صادر عن سراى السلطان بأن السلطان احمد فؤاد قد اختار الآنسة نازلى كريمة عبد الرحيم باشا صبرى وزير الزراعة فى وزارة محمد سعيد باشا لتكون شريكة حياته . وكان السلطان أحمد فؤاد بعد ان طلق زوجته السابقة الأميرة شويكار أعزب ولم يكن هناك احتفال بهذا الزواج ، الا اجتماع عائلى فى الصباح فى سراى البستان لم يحضره من الأمراء الا عمر طوسون ، وكمال الدين حسين ويوسف كمال وعلى حيدر ومحمود حمدى كما حضره محمد سعيد باشا ووزراؤه ومن بينهم والد العروس عبد الرحيم باشا صبرى ومحمد شكرى باشا ناظر الخاصة ، وقد اعتذر الشيخ محمد أبو الفضل الجيزاوى شيخ الجامع الأزهر عن حضور الحفل فتولى كتـابة العقد الشيخ محمد ناجى رئيس المحكمة الشرعية العليا الذى خلع عليه السلطان بعد كتابة العقد خلعة سلطانية عبارة عن ساعة ذهبية وثلاثمائة جنيه .

ولم يشترك فى حفل المساء أى مطرب أو مطربة بل لم يشترك أى موسيقى على الاطلاق ، لأن أصوات القنابل ورصاص المدافع كانت تطغى على اية أصوات أخرى موسيقية أو غير موسيقية .

وفى ١١ فبراير ١٩٢٠ أعلن مولد الأمير أحمـد فؤاد ، واقترن مولده بلطمة سياسية أصـابت الكبرياء الوطنيـة فى الصميم اذ يبلغ فيلد مارشال اللنبى صاحب العظمة السلطان فؤاد بأن حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى قد أعادت النظر فى نظام وارثة السلطنة المصرية ، وانها قد اعترفت بنجل عظمة السلطان فؤاد وليا للعهد ، على أساس قاعدة الأكبر من الانجال فالأكبر واعتبر أحمد فؤاد هذا التبليغ البريطانى منة من بريطانيا تستحق الشكر وتؤدى الى تدعيم مصالح بريطانيا فى مصر .

وقد احتج الحزب الوطنى على التدخل البريطانى فى نظام العرش وأصدر بيانا بهذا المعنى لم يستطع نشره فى الصحف فوزعه فى نشرات مطبوعة وبلغه الى معتمدى الدول الأجنبية فى مصر واعتبر الحزب الوطنى فى بيانه موضوع وراثة العرش من المسائل المصرية البحتة التى لايحق لبريطانيا التدخل فيها . وبعد أن يعلن الحزب الوطنى احتجاجه الشديد على موقف بريطانيا يعلن فى بيانه أن جميع الوسائل التى تتخذها الحكومة البريطانيـة فى تنفيذ اغراضها السياسية ازاء مصر ، قائمة على سلطان قوتها ، وعلى الأحكام العرفية المعلنة فيها فان جميع الأعمال الناتجة عنها تعتبر بغير شـك غير مشروعة ولا جائزة لأن الأمة وحدها هى المالكة للتصرف فى جميع حقوقها السياسية وبما ان الأمة المصرية لاتزال ولن تزال متمسكة بحقوقها المقدسة وانها لا تعترف لانجلترا بمركز خاص فى مصر ، يخولها أى حق او أية صفة للتدخل فى شئون البلاد السياسية سواء كانت بخصوص العرش او الوراثة أو غيره .

ونعلن اللجنة الادارية للحزب الوطنى ان من واجبها ، عدم السكوت على كل عمل سياسى يراد به الافتراء ، على حقوق ، البلاد ، كلها ، أو بعضها وانها لا تزال تعمل على تحقيق مبدئها القاضى باستقلال مصر التام مع سودانها . وملحقاتها استقلالا غير مشوب باحتلال أو حماية ، أو وصاية ، أو أى تدخل أجنبى » .

وقد رفع بيان اللجنة الادارية للحزب الوطنى ، على فهمى كامل ..

وقد احتج محمود سليمان باشا بصفته رئيسا للجنة الوفد المركزية على التدخل البريطانى أيضا معتبرا احتجاجه هذا معبرا عن رأى الأمة المصرية .

وقررت السلطة العسكرية البريطانية فى مصر فرض الرقابة على الصحف فى ٥ مارس ١٩٢٠ وأضربت الصحف ، المصرية كلها تقريبا ثلاثة أيام ابتداء من ٦ مارس ١٩٢٠ حتى ٨ مارس ١٩٢٠ احتجاجا على فرض الرقابة على الصحف .

وكان بيرم التونسى يصدر بدون تصريح : « المسلة لا جريدة ولا مجلة » وكانت المسلة تحوى هجوما دائما على الاحتلال ، والمحتلين ثم رأى صاحبها أن يهاجم السلطان حسين هجوما عنيفا فنشر فى عددين : زجلا آثار ثائرة السلطان الذى أصدر أمره باعتقال بيرم التونسى ولكن بيرم كان قد احتمى بالفنصلية الفرنسية فى الاسكندرية ، لأنه كان يتمتع بالجنسية التونسية أو الفرنسية بمعنى أدق ولم يستطع السلطان حسين ، بجلالة قدره أن يحاكم بيرم التونسى لأنه رعية أجنبية ولأن سلطانه لا يمتد ، الى رعايا الدول الأجنبية ، وقد أودع بيرم التونسى سجن الحضراء ، بالاسكندرية لمدة أحد عشر يوما ، الى أن تم ترحيله، الى مارسيليا ومنها الى تونس ولأن الزجل اياه يعتبر قطعة أدبية وفنية ذات قيمة تاريخية فاننا نذكره فيما يلى وكان البيت الأخير هو الذى آثار ثائرة السلطان حسين ، واعتبره هجودا شخصيا عليه وعلى السلطانة نازلى .

يقول بيرم :

البنت ماشية من زمان تتمخطر
والغفلة زارعه فى الديوان فرع أخضر
يا راكب الفينون وقلبك حامى
أسبق ع القبة وطير قدامى
تلقى العروسة تشبه محمل شامى
وجوزها يشبه فى الشوارب عنتر
وحط زهر الفل فوقها وفوقك

وهاتلها الشبشب يكون على ذوقك
ونزل النونو القديم من طوقك
بطلع فى طوعك لا الولد يتكبر
العطفة من قبل النظام مفتوحة
والوزة من قبل الفرح مدبوحة
وكان الزجل التانى ، الذى نظمه بيرم التونسى **بعد مولد فاروق :**
البامية فى البستان تهز القرون
وجنبها القرع الملوكى اللطيف
والديدبان يرمح يجيب الزبون
وربة الجارية تجيب الرغيف
شوف الميرات حصل ولاد البطون
ودخل الأغراب « فاميلية » « على »
يابادشاه دانت ابنك ظهر
ربك يبارك لك فى عمر الغلام
ينزل يلعلط تحت برج القمر
ياخسارة بس الشهر كان موش تمام

وكانت الجماهير تحسب مدة الحمل بالنسبة للفاروق : زواج الوالد بالوالدة تم فى ٢٤ مايو ١٩١٩ ، الميلاد كان فى ١١ فبراير ١٩٢٠ .

وكلمة بادشاه يعنى السلطان ، اما فاميلية على فالمقصود بها أسرة محمد على .

الفصل الثالث

عندما كانت نازلى الملكة سجينة القصر الملكى

● كعادتنا فى تأصيل كل حدث ، وفى تاريخ كل شخصية من الشخصيات التى يكتب عنها ـ بدأنا نكتب عن نازلى عبد الرحيم صبرى ، التى أصبحت ـ وثورة ١٩١٩ فى أوجها ـ سلطانة على مصر ، باسم السلطانة نازلى ، ثم أصبحت ، بعد ما يقرب من تسعة أشهر ، أما لولى العهد فاروق وقد اضطرتنا ظروف البحث الى الاشارة الى أزجال بيرم التونسى التى قالها ، هجاء فى أحمد فؤاد ، ونازلى رغم ما بها من ايماءات واشارات يرفضها عادة ، البحث العلمى ، ويتعفف عن ذكرها المؤرخ المنصف ولكن لأن تلك الأزجال ـ وقد نشرت أكثر من مرة ـ قد استخدمت فى حالات كثيرة كسلاح سياسى للهجوم على فؤاد، وفاروق من بعده ، ولان بعض الجمعيات السرية قد طبعتها ووزعتها فى أكثر من مناسبة من مناسبات حركة المقاومة الشعبية فقد آثرنا ألا نغفل الاشارة الى تلك الازجال لاهميتها التاريخية من ناحية ، ولانها تعطينا صورة حقيقية ، لبعض الأسلحة ، التى كان يستخدمها بعض أدبائنا وشعرائنا وزجالينا فى مقاومتهم للاحتلال البريطانى ، وفضائح الاحتلال البريطانى فى تلك الفترة الحرجة من تاريخنا الوطنى ، وهى الفترة التى واكبت واعقبت ثورة ١٩١٩ .

وقبل ان ننتقل من الحديث عن الزجال بيرم التونسى ، الى بقية الحديث عن نازلى عبد الرحيم صبرى ، تقول ان بعض القراء الح علينا ان ننشر بقية الزجل الثانى لبيرم التونسى ، والذى آثرنا عدم نشره فى الفصل السابق وهو كما يلى :

مالناش قرون كنا نقول « ماما »
وناكل البرسيم بالقفة
سلطان بلدنا حرمته جابت

ولد ، وقال سموه فاروق

فاروق فارقنا بلا نيله

دى مصر مش عايزه لها رذيلة

دى عايشة بالقوة وبالتيلة

ومين بقى يلحس دى الفقة

يا دابة ليه مانتيش حداية

خدتيه ورحتى ع الجبلايه

جبت لنا خبره وكأنك جاية

تدق لك فى البيت زفة

يا عزرائيل اخلص بقى تاوى

ناقص سوا ، وديه عالنار

وخد كمان جوليا قطاوى

ياما الزمان كشف « أسرار »

واذا كان الكاتب المنصف ، لا يستطيع أن يعفى نفسه من ابداء رأيه فى بعض الاحداث ، وفى بعض الناس ، ايمانا بفكرة معينة لا يؤمن بها وحسب ، وانما يدافع عنها باستمرار ، وانطلاقا من ذلك ، أقول أننى أشعر بأن نازلى عبد الرحيم صبرى وخلال تلك الفترة ، التى بدأت ، بزواجها من أحمد فؤاد وانتهت بوفاته كانت تمثل ضحية من ضحايا الملك فؤاد ، فهى لم تكن اكثر من فتاة من بنات الشعب ، كان جمالها وبالا عليها ، وجدت نفسها ، فجأة ، وبدون أية مقدمات تساق الى البلاط السلطانى . ولعلها — كما يقول بعض من عرفنها وقتئذ — تتمنى ان تزف ، الى الشاب الذى كانت تحبه وكان هو يحبها من افراد أسرتها ، بدلا من أن تزف الى السلطان أحمد فؤاد ، الذى لم يكن فى مصر من يحبه ، لقبوله السلطنة من يد ممثل الاحتلال البريطانى فى مصر .

وربما كان السبب الرئيسى ، الذى جعلنى احكم على نازلى أنها كانت فى تلك الفترة مجرد ضحية لا أكثر ولا أقل ، الحديث الاول ، والاخير ، الذى أدلت به نازلى فى حياتها ، كسلطانة ، وكملكة أى منذ عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٣٥ . والحديث الوحيد ، بل الاوحد ، الذى اعنيه هنا هو الحديث الذى أدلت به الملكة نازلى فى فبراير ١٩٢٢ الى الصحفية والمؤلفة الامريكية جريس هوستون ولما احدثه هذا الحديث الخطير من آثار فى داخل البلاد وخارجها أصدر الملك

أحمد فؤاد ، تعليماته بألا تقابل الملكة ، أى صحفى ، أو أية صحفية على الاطلاق ولاهمية هذا الحديث أيضا نشير الى بعض أجزاء منه لاعطاء صورة واقعية عن حياة ملكة سابقة من ملكات مصر ..

تقول جريس هوستون وهى تقدم حديثها مع الملكة نازلى :

قرأت فى طفولتى قصة العصفور والقفص الذهبى . ولكنى لم أر عصفورا حقا داخل قفص من ذهب الا حينما قابلت « الملكة » نازلى ملكة مصر الجميلة .. والملكة نازلى نموذج حى لهذه الاسطورة بل هى مثل بارز لمأساة المرأة أو بالاحرى الملكة الشرقية فى مصر الحديثة .. ولقد آمنت بعدما عرفت قصتها بالمثل القائل : « مصدوعة الرأس التى تحمل تاجا » .

وقد تفضلت جلالتها فأذنت لى بأن أختلس نظرة الى السجن الفخم ، الذى تقبع فيه والى العزلة الوثيرة التى تحيا فيها فى قصر عابدين أو على الاصح مقاطعة عابدين . فهو أفخم قصر رأيته فى حياتى .

ولقد تم هذا فى نفس الوقت الذى كانت مصر تتحول فيه بواسطة تصريح بريطانى ، الى مملكة مستقلة ذات سيادة .. وكانت نازلى تتحـــول فيه أيضا الى « ملكة » صاحبة جلالة بجوار زوجها الملك فؤاد الأول ..

ولقد خرجت من عند الملكة نازلى وأنا أؤمن بان هذه الملكة الصريحـــة الطموح سيدة ذات روح متحررة وأنها ستنتهز أول فرصة سانحة لكى تحطم كل القيود التى تضعها التقاليد حول عنقها وتهرب من السجن الشامخ الذى تعيش فيه !

ولقد نشأت الملكة نازلى ، وعاشت حتى زواجها فى بيئة مصرية متحررة، وكانت أمها من صديقات صفية هانم زغلول الحميمات ، كما كانت من مؤيدات حركة المرأة الجديدة وزعيماتها ، ولكنها ككل الزعيمات الوطنيـــات فى مصر نفضت يدها من نازلى وأمها بعد زواج نازلى ، ذلك لأنها كانت تؤمن بأن الملك فؤاد صنيعة البريطانيين وأنه لا يحب المصريين .

ولم تفقد الملكة نازلى أملها فى أن تحصل على حريتها . وكما قالت لى : لا تريد أن تكون اقل استمتاعا بالحرية من أبنـــة زوجها الأميرة فوقية ، فهى فى مثل سنها ولكنها تتمتع بحرية واسعة وتسافر الى أوربا كل عام ، وتحضر الحفلات ســافرة الوجــه وذلك فى الوقت الذى لا تقابل الملكة نازلى احدا الا أقاربها أو بعض صديقاتها ، وأقصى رحلة يســـمح لها بها هى الرحلة من قصر عابدين فى القاهرة الى قصر رأس التين فى الاسكندرية وهى كما قالت جلالتها «مدينة رطبة جدا لا احبها» ولقد قيل لى فى السراى — حينما طلبت المقابلة — ان جلالتها تتمتع بحرية تامة وانها تستقبل من تريد .. ولكن احدى صديقاتها

اكدت لى انها لا نخرج من السراى مطلقا ·· وانها ايضا لا تقابل الا عددا معينا من السيدات ·· السيدات فقط لا الآنسات ، وان هؤلاء يدرجن اسماءهن فى كشف تعده كبيرة الوصيفات مدام قطاوى باشـا ، وتعرضه على الملك الذى يشطب منه كما يشاء ثم يعيده اليها ، ولقد تحققت بنفسى من هذا كله بل وجدت ان مقابلة الملكة نازلى أصعب بكثير من مقابلة أى ملكة أخرى ·· ووجدت أيضا اننى لن أصل اليها الا بالطريقة التى تصل بها الى أى شىء آخر « الواسطة » !

لقد توسطت لى « ليدى كونجريف » زوجة القائد العام البريطانى ، وأخبرتنى أن على أن أكتب اسمى أولا فى الكتاب الملكى « سجل التشريفات » فيحدد لى موعد بعد ذلك ·

وذهبت مع « ليدى كونجريف » فى سيارة يقودها سائق انجليزى يجلس بجانبه خادم أسود فى ثياب ذهبية مزركشة ، وحين وصلنا قصر عابدين ، اجتزنا عددا من البوابات الضخمة حتى وصلنا جناح الملكة · ووجدنا على الباب عشرة حراس عمالقة فى ثياب أنيقة ومدججين بالسلاح ·· لحراسة المدخل ، ثم فتح لنا الباب « أغا » طويل وأغلقه على الفور ووجدنا انفسنا فى ردهة فاخرة الى حد البذخ وتوسطت الردهة ثلاث سيدات جميلات وتقدمت أولاهن بابتسامة رقيقة خلابة وقادتنا الى منضدة من الرخام الفاخر وقدمت لنا قلما من الفضة لنكتب اسمينا فى الكتاب ·· وكتبت اسمى وكتبت « ليدى كونجريف » اسمها ، وقالت لى أن هذا هو كل ما علينا ان نفعله ··

ولم يتحدد الميعاد الا بعد شهر من كتابة اسمى وبعد سعى متواصل من الدكتور « هاويل » الوزير الأمريكى المفوض فى القاهرة ، وفى اليوم المحدد توجهت الى القصر أنا ومسز «هاويل» وبعد أن مررنا بكل البوابات والطقوس السابقة صعدنا السلم الضخم الى غرفة استقبال الملكة ·· وقد اجتزنا فى طريقنا بوابة أنيقة محلاة بنقوش الذهب والفضة ، ووقف عليها اثنان من الأغوات فى ثياب مزركشة تبعث على الهيبة والاعجاب · ثم وجدنا أنفسنا فى غرفة واسعة بها ما يقرب من عشر وصيفات يبدين فى جمالهن وأناقتهن وسحرهن كالحوريات ومن هذه الغرفة دخلنا غرفة أخرى كان بها سيدة واحدة مهيبة الطلعة ، تبدو بشعرها البلاتينى وثوبها الباريسى الأنيق ، مثالا للجاذبية والأناقة والسحر الفرنسى ·· وكانت هذه هى مدام « جوزيف أصلان قطاوى » « باشا » كبيرة الوصيفات التى أخذت فى رقة ولباقة تفهمنا طقوس ومراسيم مقابلة ملكة الشرق وبينما كانت تتحدث كنت أجول ببصرى فى الروعة والفخامة والجو الخيالى المحيط بنا ·· وأتصور كيف يغرق ملوك الشرق وملكاته أنفسهم فى الترف والنعيم ناسين حياة شعوبهم ·

وسارت مدام قطاوى وسرنا وراءها الى الملكة ٠٠ وكانت « جلالتها » واقفه فى غرفة واسعة ، تحت صورة ضخمة لحميها الخديو اسماعيل وقد ارتدت ثوبا من القطيفة الخضراء الغامقة من صنع باريس وغطت أصابعها بمجموعه من الخواتم الماسيه البراقه وتدلى من أذنيها قرط تعلق به ماسة فى حجم البندقه ، وكان سعرها معقوصا وفوق « الموضة » الباريسيه ولكنها وضعت فى مؤخرته مشطا كبيرا على الطريقه الاسبانيه وكان لون بشرتها أبيض ناعما ٠٠ وشفتاهـا رقيقتين وعيناها مكحلتين على الطريقة الشرقية التى تضفى على عيون المصريات سحرا ، وبدت جلالتها بسيطة جذابة كماسة نادرة من التى كانت تتحلى بها ٠٠ ولم تكد عينى تقع على هذا الجمال الساحر الخلاب حتى أخذت ، ولم أملك الا أن أقول : « اننى أدرك الآن يا صاحبة الجلالة ٠٠ لماذا يصر الملك على أن يحجبك عن لقاء الناس والصحفيين » ؟ ٠

وضحكت جلالتها ضحكة عالية مرحة رفعت على الفور الكلفة بيننا ، وقالت فى أسلوب طبيعى رقيق : « آه يا سيدتى ٠٠ ولكن يجب ألا تقولى هذا للملك ٠٠ بل يجب أن تؤكدى له اننى أستطيع الخروج ومقابلة الناس فى أمان فهو غيور ٠٠ غيور جدا ٠٠ جدا » ٠

وضحكت وقلت لها : « له حق ٠٠ وعلى كل فان الرجال جميعا فى هذا سواء » ٠

واستطردت جلالتها تقول وعلى شفتيها ابتسامتها المرحة : « لا ٠٠ ليس الى هذا الحد ٠٠ وبهذه المناسبة أخبرينى هل اخترعوا حقا فى أمريكا تليفونا يرى فيه المتكلمون بعضهم ؟ » ٠

وقلت لها : « لا أدرى ٠٠ ولكن لماذا ؟ »

واستغرقت جلالتها فى الضحك ثم قالت : « جاءنى الملك منذ بضعة أيام قلقا مهموما وقال لى لقد اخترعوا فى أمريكا تليفونا يرى فيه المتكلمون بعضهم وانه سيعمم فى العالم قريبا ٠٠ وهذه المسألة تشغله اذ لا يدرى هل يسمح بادخاله فى القصر أم يرفع التليفونات كلها من هنا ٠٠ تصورى ٠٠ انه غيور غيور الى درجة لا تطاق » ٠

ولم يكن فى حديث الملكة أية مرارة أو ألم بل كانت فى مرحها ٠٠ حسناء فى الثانية والعشرين من عمرها ٠٠ قبلت مصيرها وأصبحت تجد متعة فى وجودها وسط أولادها وجواهرها ولكن ٠٠

وقلت لها : « كان يجب أن تتفقا قبل الزواج على حدود الغيرة وقيودها كما نفعل عندنا فى أمريكا ٠٠

وضحكت جلالتها ضحكة مرحة صافيــة على طريقتها ، وقالت : « يبدو — يا سيدى — انك مازلت تجهلين تقاليد الشرق . مع ما قيل لى من المامك الشامل بأحواله ، ان الفتاة عنـــدنا تحجب من ســن الرابعة عشرة تحظر أول ما تخطر فى الثامنة عشرة أو قبلها بأنها ستزوج فلانا ، وكل ما عليها هو ان تستعد وقد قيل لى وانا فى الثامنة عشرة من عمرى ان على ان استعد لأتزوج الســلطان ولما عارضت وكان العريس يكبرنى بســنوات عديدة تعجبوا ، وقيل لى كيف ترفض بنت الشعب يد السلطان » .

وأخذت جلالتها تضحك فى صفاء بينما سبحت وأنا أفكر فيما أعرفه من قصة هذا الزواج ، وكيف قضت ثلاثة أســابيع فى البكاء ، والصراخ ، قائلة انها لا تريد أن تفنى شبابها مع رجل فى سن أبيها وانها لا تريد أن تعيش الى جوار رجل لا يعيش فى قلب أحد من رعــاياه ، ثم كيف تغلب نظام الأسرة التركى ، ووجدت هى أن زواجها أصبح أمرا لا مفر منه وكيف ظلت تقاوم حتى آخر لحظة حتى لقد تم الزواج بلا احتفال ولا صخب كما هى العادة ولم يشهده سوى أسرة العروسين من الرجال وسيدتين فقط احداهما مدام قطــاوى ، وطبعــا لم يفرح او يخفق قلب احد فى مصر لزواج الملك المتعجرف الذى كان يعيش فى خوف دائم من شعب بلاده .

وتسأل جريس هوستون الملــكة نازلى قائلة : هل ترين الحرية قادمة الى نساء مصر ؟

وترد نازلى على الفور : ان الحرية قادمة لا شك فى ذلك ولكنهــا قادمة ببطء وأنا فرحة بها وادعو الله صباحا ومســاء ، الا تلقى فوزية نفس مصــير أمها وأن تستمتع بالحرية فتستطيع أن تتزوج ممن تريد ، وتسافر ، وتذهب ، وتجىء الأمر الذى لا أستطيعه أنا » .

وبدت غمامة حزن فى وجه الملكة — هكذا قالت جريس هوستون — ولكنها ما لبثت أن استعادت مرحها بسرعة وقالت : ان فوزية ستأخذ بثأرى لا منافس !

وتسأل الملكة نازلى من قبل جريس هوستون : أظنك على علم بحركة المرأة الجديدة وكفاحها ، فما رأيك فيها ؟

وتقول نازلى : اننى أعرف طبعــا شيئا مما يفطن ، وأنا شــديدة الاعجاب بهن وان كنت لن أجنى شــيئا من ثمار حركتهن ولكن ســتتمتع بها فوزية .

وعن هواياتها المفضلة تقول نازلى : انها تحب الســفر ، وقد طلبت من الملك مرارا أن يصــحبها معه فى أسفاره فلم يوافق ، لغيرته الشــديدة

عليها كما يقول ، انها لم تسافر الى أوروبا الا عندما كانت فى الثالثة عشرة من عمرها وتقول نازلى انها تحلم بزيارة أمريكا وانها لا نسافر الا الى الاسكندرية التى لا تحبها ، وتفضل عليها اوروبا ولكن الملك غيور غيور جدا .. وتقول الملكة نازلى تعليقا على غيرة الملك أحمد فؤاد . ان هذا حمق وغباء فظيع ! كما تقول أيضا نازلى : انه يصعب عليها أن تحصل على كتاب انجليزى واحد ، عن المرأة . وعندما تسألها جريس هوسنون عن الطريقة، التى عليها بها أن ترسل بكتاب أمريكى جديد عن المرأة قالت لها : آرسليه، الى مدام قطاوى ليمر على رقابة الملك قبل أن يصل الى يدى .

وتنهى جريس هوستون حديثها مع نازلى الملكة بقولها .

دخل الخدم ، يحملون ، القهوة ، والفطائر وحينما انتهينا من تناولها وقفت الملكة اشارة بنهاية الزيارة ، ووقفنا وسلمنا مودعين ،وتركت نازلى ملكة مصر . الجميلة كما التقيت بها محوطة بالأزهار النادرة ، تحرسها روح الخديو وفى آخر الردهة استدرت مرة أخرى لأنظر اليها وكانت لا تزال واقفة فلوحت لها بيدى على طريقتنا الأمريكية ، وتناست جلالتها التقاليد ، وأخذت تلوح لى بيدها البضة الجميلة ذات الماسات البراقة : رأيتها هى الأخرى ماسة نادرة ، فى صندوق فاخر ، ولكنه صندوق معتم ، مظلم » .

وكان قد وفد ، الى مصر ، قبل جريس هوستون ، صحفيون أمريكيون نشروا المقالات العديدة ، عن أحمد فؤاد ، الملك الذى يعيش فى القرون الوسطى ، ويعامل زوجته كمملوكة ، لا ملكة ، والذى أغلق عليها باب سجن رهيب ترفضه أية امرأة أخرى من بنات الشعب .

وكان من بين ما كتبه هؤلاء عن نازلى أنها لا تستطيع أن تقابل والدها أو شقيقها الا باذن من أحمد فؤاد ، وكثيرا ما كان يتأخر ، الحصول على هذا الاذن شهورا طويلة بل ان الملكة لم تكن تستطيع أن تزور بيت والدها أو بيت أحد من قريباتها الا باذن خاص من الملك ، على أن تتم الزيارة فى ظل حراسة مشددة لا تستطيع نازلى أن تروى أمامها ــ أمام الحراسة ــ أى شىء عما تلاقيه من ظلم ، وعنت وارهاب وحدث ان زارت مصر ، سيدة بريطانية مرموقة تخدم فى البلاط الملكى البريطانى وسمعت الكثير عما تعانيه الملكة نازلى فرغبت فى التعرف عليها ، ولم يستطع الملك أن يرفض طلب هذه السيدة البريطانية لادى سان جريف .

وتملكت نازلى السعادة عندما عرفت بنبأ زيارة لادى سان جريف ، ووجدت فى تلك الزيارة فرصة ترجو فيها من السيدة البريطانية ، أن تنقل الى ملكة بريطانيا ، اليزابيث زوجة الملك جورج الخامس رجاءها ـ أى رجاء

نازلى ـ بأن تتوسط ، وزوجها الملك جورج الخامس ، لدى الملك أحمد فؤاد لكى يخفف عنها بعض القيود ، المفروضة عليها ٠

وفوجئت الملكة نازلى ، أثناء لقائها بلادى سان جريف باصرار مدام قطاوى باشا ، وصيفتها ، على البقاء بل أن نظرات مدام قطاوى لنازلى كانت جامدة للغاية وكأنها تحذرها من أية كلمة ستقولها للادى سان جريف وانتهت المقابلة دون أن تتمكن الملكة نازلى من أن تصارح لادى سان جريف بمتاعبها وآلامها ٠ وخلال السبعة عشر عاما التى قضتها نازلى أسيرة سجن الملك أحمد فؤاد ، لم تتمكن الا مرة واحدة من السفر الى الخارج ، وللعلاج وكانت الحراسة ، المفروضة عليها لا تمكنها حتى من أن تستقبل بعض صديقاتها اللاتى كن يقمن بفرنسا وقت وجودها هناك ، للعلاج ٠

وقد سمعت من بعض النفاة ، الذين عملوا فى السراى ايام الملك أحمد فؤاد ، ان نازلى كانت سعيدة الى ابعد حدود السعادة ، بوفاة زوجها أحمد فؤاد ، حتى عندما جيء بها لتلقى نظرة الوداع ، على جسده المسجى فى ردهة قصر عابدين ، كانت حاسرة الوجه ولأول مرة منذ تزوجت ، أحمد فؤاد ، وكانت تبدو وكأنها ذاهبة الى حفلة راقصة ، وكانت أول تعليمات أصدرتها عقب عودتها من رؤية جثمان زوجها طرد الوصيفات ، « والكلفاوات » وخدم القصر ، الذين كان الملك فؤاد وضعهم لمراقبتها ، وفى مقدمتهم ادريس ، الخادم الخاص للملك ، أحمد فؤاد ـ وموضع سره وصاحب النفوذ الأول فى السراى بالنسبة لموظفى السراى ٠

ولم تكد أيام الحداد ، على الملك السابق أحمد فؤاد تنتهى حتى انفجرت « نازلى » « وفجرت » كما يقولون ، وبدت مسئوليتها عن كل ما ارتكبته من فضائح ، وجرائم ! وأعود الى ما كتبه الأستاذ محمد التابعى ، عن الملكة السابقة نازلى وكان الأستاذ التابعى أقرب الناس الى أحمد حسنين ، وأكثر الصحفيين المصريين معرفة بما يجرى فى السراى يقول الأستاذ التابعى : بالحرف الواحد : بقيت نازلى سجينة القصر ، أو فى قفص من ذهب ، سبعة عشر عاما ، هى الربيع ، وخير ما فى العمر ، وسنوات الصبا ، والشباب ، أخيرا ، تحررت يوم مات « سجانها » الملك ، أحمد فؤاد ، وكان ربيع عمرها ولى ومن بعده الصيف أوشك كذلك أو كاد ٠

وانطلقت نازلى ـ بشراهة ونهم ٠ تنهل من عيون الحياة وتطفيء نار الظمأ الذى أحرق أحشاءها السنوات ، الطوال ٠

وكثر الهمس ، وذكرت أسماء بعض ضباط الحرس ، وموظفى القصر ، ثم تركزت الشائعات حول اسمين ، وهما أحمد حسنين ، والياور ـ البكباشى يؤمئذ ـ عمر فتحى ٠

وما من شـــك ، في آن ملكة مصر ، يومئذ ، ــ نازلى ــ كانت تريد أن تلهو بالرجلين وأن نضرب أو تضارب أحدهما بالآخر وأن تنير الغيرة فى صدر هذا ضد ذاك وأن تلذذ بمشاهده ، الغيرة والمنافسة بين رجل الحاشية الوسيم ، وضابط الحرس ، الرشيق ، وأن تعبث ، وتلهو ٠

ولقد سمعت من حسنين هذه الحكاية : طلبت منه الملكة نازلى ذات يوم ، أن يمر عليها فى الساعة كذا لكى يصحبها الى حفلة ما فى المساء ٠

وذهب حسنين باشـا فى الموعد ، ووقف ينتظر ، ثم طلب من احـدى وصـيفات الملكة أن تذكر جـلالة الملكة بموعد الحفلة ، وأن حسـنين فى الانتظار وقالت الوصيفة : ولكن جلالة الملكة غادرت القصر من ساعة وذهبت فعلا الى الحفلة ٠

وسألها حسنين : ذهبت وحدها ؟

قالت الوصيفة : كلا ، فقد صحبها عمر فتحى بك ٠

روى لى ــ للأستاذ التابعى ــ حسنين هذه الواقعة ، قال :

وقد سألت الوصيفة عما اذا كانت جلالة الملكة ، خرجت وحدها وأنا أعرف مقـدما ، أن الجواب سـيكون : أنها خرجت مع عمر فتحى ، فلم تكن تلك أول مرة تحاول فيها أن توقع بينى . وبين صديقى عمر فتحى ٠

ويقول الأستاذ التـابعى : ولكن لعبه نازلى لم تطل لأن أحد الرجلين ــ عمر فتحى ــ لم تكن له مطامع ولأنه طول خدمته فى القصر كان حريصا ، على أن يكون فى « حاله » وأن يؤدى واجبات منصبه فقط ومن ثم فقد انسحب باختياره ، وترك الميدان خاليا أمام حسنين هذا من جهة ، ومن جهة أخرى، فان احمد محمد حسـنين ، كان أدهى بكثير مما قدرت نازلى وكان أحمد حسنين يعرف نازلى أكثر مما يعرف ، أى موظف آخر من موظفى القصر ! كان يعرف الكثير عن سجنها وعذابها وغيرة زوجها ، وحسرتها ، وتلهفهـا على الحياة المرحة الطليقة ومن هنا قرر فى نفسه أمرا ، أن يتركها تشده، وتصده ، وتعرض وتقبل وتروح اوتعود ، وأن تغازل هذا تستلطف ذاك ، وهو دائما هادىء يبتسم ، لا يغار ، ولا يثور ، وهو يمد لها فى حبـال الصيد ، كما يمد الصياد الماهر ، المجرب ، فى خيط السـنارة التى علقت فيها سمكة عنيدة السمكة تشد ، وتجذب ، وتقفز ، وتغوص وتطفو وتقاوم، والصياد يرخى من خيط السنارة ٠ حينا ويشده حينا وهكذا ، الى أن تخور قوى السمكة وتستسلم وهكذا فعل حسنين الى آن تعبت نازلى واستسلمت أو أسلمت قيادها لأحمد حسنين ، وبدأت هى التى تغار ، والتى تحاسـب حسنين أين كان ، ومع من ، وماذا فعل ، وكيف أمضى سـهرته ؟ الى آخر ما تفعله المرأة التى تحب بعد أن تكون قد جاوزت سن الشباب ٠

ويؤكد الأستاذ التابعي ، ان أحمد حسنين لم يكن يحب نازلى ولكنه كان حريصا على استرضاء ملكة مصر ، وأن ملكه مصر وصاحبه النفوذ الأعلى عند ابنها فاروق فقد كان فاروق يحب أمه ، ويحترمها ، بل ويخشاها ويخشى غضبها ويعمل لها حسابا ولا يخالف لها أمرا ، وكان أحمد حسنين يعرف هذا كله ويدرك أن الذى يسيطر على نازلى يستطيع عن طريقها أن يسيطر فى نفس الوقت على الملك فاروق .

وقد سبق ، لى أن أشرت الى ما ذكره أنور السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » عن سر خطير رواه له ، عزيز على المصرى باشا ، وهو أن أحمد حسنين ، وعمر فتحى ، ألقيا فى روع فاروق ، عندما كان يتلقى العلم ، فى لندن – وكان عزيز على المصرى قد اختير من قبل فؤاد – ليشرف على تربية ابنه فاروق – ألقى فى وهم فاروق – ان عزيز المصرى مدسوس عليه من أبيه .

وسأل السادات :

أبوه ؟

ويقول عزيز على المصرى : نعم ، فان فاروق كان يبغض أباه أشد البغض ، يبغضه من كل قلبه ، وكان يقدس أمه تقديسا شديدا ، فألقى هؤلاء فى وهمه انى أنا عزيز المصرى ، أشيع الأقاويل عن أمه ، وانى أريد أن ازيلها من الوجود لكى ينفرد أبوه بحبه وانى أعمل الآن على دس السم لها .

ويسأل السادات عزيز على المصرى : عرفت أنت كل ذلك ؟



الباب الرابع

الفصــل الأول

الوزراء السعديون يصرون على دخول مصر الحرب وأغلبية مجلس الوزراء تتهمهم بالخفة والتسرع

● عــذرا ، للقراء وللقارئات اذا كنت قــد أطلت فى الحديث عن الملكة نازلى ، وعن رئيس الديوان الأسبق أحمد حسنين باشــا ، وأقول فى البداية كتبرير لتلك الاطــالة ،اننى وكثير من المعاصرين نؤمن ايمانا جازما بأن نازلى وأحمد حسنين كانا فى مقدمة الشخصيات التى أدت الى تدمير الملك الســابق فاروق من الداخل : نازلى بانطلاقتها ، التى لا تعرف الحدود ولا القيود ، وأحمد حسنين ،بطموحاته ، الكبيرة ، والهائلة التى لم تكن تفرق بين الوسائل المشروعة، وغير المشروعة ، وقد فوجئت ، وأنا أغرق نفسى فى موضــوع نازلى ، وأحمد حسنين وعلاقتهما ، المثيرة ، بمن يهمس فى أذنى ممن كانوا مطلعين على بواطن الأمور ويقول لى بالحرف الواحد : « يجب أن تضع الى جانب الشخصيات التى أدت الى تدمير فاروق من الداخل كنازلى ، وأحمد حســنين ، الملكة الســابقة فريدة » وربما كان ــ صاحبنا ــ يقصد أن فاروق أحب فريدة فلما كفرت بحبه لسلوكه الشخصى المعيب شاركت ببعدها عنه فى تدميره عن غير قصد ٠

وأشهد أننى كدت أصعق ، لما سمعته عن الملكة السابقة فريدة وعن دورها فى تدمير الملك السابق فاروق ، ولم أصدق ما قيل لى لولا أن قائل هذا الكلام ممن أثق ثقة مطلقة فى كلامه وقد آثرت ، أن أرجىء الكلام فى الحديث عن دور الملكة السابقة فريدة الى أن أستمع ، الى آخرين حول تلك النقطة التى لا أعتقد انها قد دارت فى مخيلة واحد من المعاصرين لسنوات ما قبل الثورة ، كما أرجأت الكلام فى هذا الموضوع ، أيضــا الى أن يتجمع لدى الحقــائق الثابتة ، التى تجعلنى قادرا ، على تناول هذا الموضوع ، بالموضوعية والأمانة ، والصدق ، التى هى ــ كما اعتز دائما ــ السمات التى أرجو الله مخلصا ألا أحيد عنها وأنا أحاول ان أكتب عن سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ بتجرد ، كامل ٠

وأعود ، الى ما أنهيت به حيث قلت ، ان أحمد حسنين باشا ، كان يعرف جيدا ، ان الملك السابق فاروق ، يحب أمه بل ويقدسها ، وان الطريق الى الوصول الى السيطرة على الملك السابق لا بد وان يكون عن طريق أمه نازلى ٠

وقد استشهدت للتأكيد على أن فاروق كان يحب أمه نازلى ، بل ويقدسها ، بما قاله عزيز على المصرى لأنور السادات ، فلقد قال عزيز على المصرى : ان فاروق كان يبغض أباه أشد البغض ، يبغضه من قلبه وكان يقدس أمه تقديسا شديدا » ومما قاله عزيز على المصرى ، للسادات : ان أولئك الذين كانوا يريدون زحزحة عزيز على المصرى عن القيام بدوره كرائد لفاروق ، عندما كان وليا للعهد ، يتلقى العلم ، فى لندن ، القوا فى روع فاروق ، ان عزيز المصرى يشيع الأقاويل عن أمه نازلى وانه يريد أن يزيلها من الوجود لكى ينفرد أبوه بحبه ، وأن عزيز على المصرى ، يعمل على دس السم لأمه نازلى : وأضيف اليوم ، الى ما سبق ذكره فى الفصل السابق قول عزيز على المصرى ، كرد على سؤالين سألهما له السادات : اننى عرفت ذلك — أى مؤامرات المحيطين وقتئذ بفاروق — يوم أرسل فاروق ، الى أبيه خطابا يهدده فيه « ان لم يسحبنى فورا من مهمتى ، وقد سحبنى أبوه ، فعلا وتركته لهذين المفسدين — أحمد حسنين وعمر فتحى — يفسدانه على نفسه ، ويفسدانه أيضا ، على وطنه ثم تلاحقت الدسائس ، والمؤامرات لتقصينى ، عن كل مكان أستطيع فيه ان أوجه الشباب لأن فاروق يعرف ، كيف أوجه أنا الشباب » ٠

وأعود مرة أخرى الى ما كتبه الأستاذ محمد التابعى ، من أحمد حسنين باشا — وكان الأستاذ التابعى كما ذكرت أكثر من مرة ، على صلة وثيقة بأحمد حسنين باشا ، كما أنه كان — وتلك ميزة من مميزات الأستاذ التابعى — ممن أنصفوا أحمد حسنين بعد وفاته ، ولم يقبل ، كما قبل آخرون ، أن ينهشوا فى سيرته — بعد أن لقى ربه — ممن كانوا أقرب الناس اليه فى حياته ، بل كانوا من صنائعه ٠

يقول الأستاذ التابعى وهو يروى غرام الملكة نازلى بأحمد حسنين : « ان القصة بدأت تأخذ الصورة العلنية مع بداية رحلة فاروق ، وأمه الى أوروبا فى ٢٧ فبراير ١٩٣٧ ، وكان أحمد حسنين لم يقبل أن ترافقه زوجته السيدة لطفية يسرى فى هذه الرحلة ، كما فعل آخرون من حاشية الملك ، وكيف أدى عدم قبوله مرافقة زوجته له فى تلك الرحلة الى اشعال النار فى بيته ٠

وفى تلك الرحلة بدأ أحمد حسنين يفرض وصايته على الملكة السابقة نازلى ، الحريصة على الانطلاق الى أبعد حدود الانطلاق ، كما بدأ الحديث ينتشر فى مصر ، وفى الخارج ، من وجود علاقة خاصة تربط الملكة الأم ، بأحمد حسنين الأمين الأول للملك الذى لم يكن قد ولى سلطاته الدستورية ٠

ويقول الأستاذ التابعى : وقد كان الصحفى المصرى الوحيد الذى رافق ، — وعلى نفقته الخاصة — الملك فى رحلته تلك : « ان الأثر الذى انطبع يومئذ فى

نفوسنا هو أن نازلى هى التى تجرى وراء حسنين ، وأن حسنين « تقيل » ثم لعله كان يتعمد أن يثير غيرة نازلى عليه فى بعض الظروف ، فقد لاحظت أن حسنين باشا كان يحرص على التودد ، والتظرف ، والتحدث مع كل سيدة أو آنسة جميلة يلقاها فى قاعة الفندق ، اذا كانت الملكة نازلى موجودة ، بل كان يطلب منا اذا رأى مع أحدنا فتاة جميلة من المقيمات فى الفندق أن يقدم اليها ، ثم يدعوها للرقص ، أو لتناول شراب ما ، كل هذا اذا كانت الملكة نازلى موجودة ترى وتسجل ، وتنقر بأصابعها على المائدة ، الصغيرة ، أو على ذراعى المقعد ، بغضب ، وعصبية ، أما اذا لم تكن موجودة ، فان حسنين كان قليل الاكتراث بالسيدات والآنسات ، وكان لا يتحرك لدخول أية جميلة مهما كان جمالها يبهر الابصار أو يلفت الأنظار .

وأكبر ظنى – ظن الأستاذ التابعى – ان فاروق لم يكن يومئذ يخامره أى شك فى سلوك أمه ، أو فى حقيقة علاقتهـا بأحمد حسنين : كان فاروق يومئذ لا يزال يحسن الظن بأمه ، ويحسن الظن برائده أحمد حسنين ، ان أحدا منا لم يكن يعتقد ان حسنين باشا ، ممثل بارع ، وان كل اشارة منه بحساب وكل خطوة بحساب ، وكل نظرة ، وكل عبارة موزونة بالدرهم ، والمثقال وانه – فى كلمة واحدة – لا يفعل شيئا اعتباطا ، أو لوجه الله .

انه لم يكن يحب نازلى ، وهذا أمر كان مفروغا منه ، عند الذين يعرفون أحمد حسنين ، ولكنه كان حريصا على أن تحبه هى ، ومن هنا كان يتعمد أن يثير غيرتها لماذا ؟ لماذا يحملها على أن تحبه ، بينما هو لا يحبها ؟ لكى يخضعها لارادته ، ويسيطر عليها ، وقديما قالوا : ان الأقوى بين كل محبين اثنين ، هو الذى يحب أقل من صاحبه » والذى يسيطر على نازلى ، يسهل عليه أن يسيطر – من ورائها – على فاروق .

وكان الأمر واضحا لكل ذى عينين ، وقد كنا فى أوربا فى صيف عام ١٩٣٧ .

وعاد أحمد حسنين من رحلة أوربا ليجد النار – كما يقول الأستاذ التابعى مشبوبة فى بيت الزوجية والألغام مهيأة للانفجار ، وليس صحيحا ، أبداً – كما تأكدت تماما – ان لطفية هانم زوجة أحمد حسنين باشا كانت هى التى طبعت أزجال بيرم التونسى فى أحمد فؤاد ، ونازلى ، وابنهما فاروق ، فأسلوب المنشورات لا يتفق أبدا مع رقة لطفية هانم ولا مع ما عرف عنها من تعال ، عن الالتجاء الى مثل هذه الأسلحة ، الرخيصة ،وربما كان موضوع المنشورات تلك من الأمور التى افتعلها البعض للنيل من الملكة نازلى ومن فاروق نفسه ، خاصة وأن الكثيرين – وفى مقدمتهم الأمير محمد على توفيق الذى كان وقتئذ رئيسا لمجلس الوصـاية ،على فاروق – كان لا يطيق نازلى ، لأنها ليسـت من الأسرة المالكة ، ولأنها كانت تحتقره ، وهو بدوره كان يبادلها احتقارا باحتقار ، وربما

لجأ بعض أنصار محمد على توفيق الى طبع تلك المنشورات تقربا منه ، وربما كانت قضية المنشورات كلها من الألف الى الياء ،لا أساس لها من الصحة .

ويقول الأستاذ التابعى : أن مراد محسن باشا كان ينافس حسنين باشا على السلطة ، وعلى مركز الرجل الأول فى القصر ، وقد كان مراد محسن باشا قد سافر الى أوروبا لمقابلة الملك فى مهمة رسمية ، ثم عاد منها بعد أيام حاملا الكثير من القصص ، والروايات عن أحمد حسنين ، وعلاقته بالملكة الأم ، وليس صحيحا أيضا أن حكاية المنشورات تلك وتوجيه لطفية هانم الاهانات الى الملكة السابقة كانت من بين الأسباب التى أدت الى طلاق أحمد حسنين من السيدة زوجته ، لأن موضوع المنشورات ، أو توجيه الاهانات الى الملكة السابقة نازلى كان فى منتصف عام ١٩٣٧ ، بينما واقعة الطلاق ، لم تتم الا فى عام ١٩٤٢ .

وحتى تكون الصورة متكاملة ، وكل الآراء مطروحة نقول أن مراد محسن باشا ـ كما نسب اليه ـ قال أنه يعرف أكيدا أن الملك فاروق يكره حسنين فى قرارة نفسه ، ولكنه كما يظهر ويبدو من تصرفاته يخافه ، ويتقى شره ، وحسنين يعرف ذلك ،ومن هنا يعمل من جانبه على اتقاء بطش الملك ، عن طريق السيطرة التامة على أم الملك ، الملكة نازلى وهناك ـ بالمقابل ـ آراء أخرى قد يصفها البعض بالشطط ـ وهى ان أحمد حسنين لم يكن بدوره يحب الملك فاروق ولم يكن أبدا يعمل لصالحه ، بل أن علاقة أحمد حسنين بأمه نازلى كانت جزءا من خطة موضوعة لتدمير الملك فاروق من الداخل .

وأصحاب هذا الرأى يقولون أيضا أن أحمد حسنين لم يكن يحب نازلى ولا فاروق وانما كان يحب نفسه ونفسه فقط وأنه كان حريصا ـ وباستمرار ـ على ارضاء الجانب الانجليزى صاحب القوة الكبرى فى مصر ويستدل أصحاب هذا الرأى بأن دار السفارة البريطانية قد غضبت الى أبعد حدود الغضب عندما أثير ـ فى مجلس النواب ـ موضوع مطالبة احدى المدارس الصناعية مرة ومرتين لأحمد حسنين باشا لكى يسدد ما عليه من ديون لها ، لأنها صنعت له أثاثا لم يدفع ثمنه .

فى تلك الجلسة ، التى أخرج منها فكرى أباظة ـ رحمه الله ـ بقوة البوليس لتحذيره مجلس النواب من التطرق ، الى مثل هذا الموضوع الدقيق الخاص بذمة رئيس الديوان الملكى ، بعد ساعة واحدة من انتهاء تلك الجلسة ذهب سير والتر سمارت السكرتير الشرقى لدار السفارة البريطانية فى القاهرة ليقابل رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا ليقول له بالحرف الواحد : ان الحكومة البريطانية التى تؤيد بقاء وزارة رفعته ضد رغبات القصر نفسها ، والحالة هذه مسئولة عن تصرفات الوزارة وانها لا تقر تصرفات نوابه فى جلسة اليوم ، وتنظر الى هذه الحملة ضد رئيس الديوان بعدم الارتياح ويرجو سمارت من رئيس الوزارة أن يعمل شيئا يزيل به الأثر السيىء الذى خلفته تلك

الحملة الظالمة فى النفوس ، واقترح جنابه أن يحذف من مضبطة الجلسة كل ما قيل حول حسنين باشا .

ووافق النحاس باشا .

وتم فعلا حذف ما دار فى تلك الجلسة عن أحمد حسنين باشا .

ويقول أصحاب هذا الرأى أيضا ، ان الملك فاروق عندما رشح أحمد حسنين لرياسة الوزارة بعد شهور من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ كان يريد أن يضرب الوفد بأحمد حسنين وكان له ثقة مطلقة من أن الانجليز سوف يرحبون بحسنين باشا ، رئيسا للوزارة و . و . وغير ذلك كله من الآراء التى وأن لم أقتنع بها شخصيا ، الا اننى سوف أناقشها عندما يجىء دورها .

وأعود الى ما قاله مراد محسن باشا ، من أن فاروق لم يكن يحب أحمد حسنين فى قرارة نفسه ولكنه كان يخافه ويتقى شره فأقول : اننى أميل الى حد ما لهذا الرأى الذى قد يبرره رفض الملك فاروق ، تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى واصراره على هـذا الرفض ، لولا اصرار حسن صبرى باشا ــ بدوره ــ على تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى وتهديده ــ اى حسن صبرى باشا ــ بأحداث أزمة وزارية لم يكن الملك فاروق مستعدا لها خاصة بعد هزيمته فى معركة على ماهر باشا وتأكده أن عرشه كان على وشك أن يطير منه لو انه استمر فى تأييده لعلى ماهر باشا ووزارته .

وعلى أية حال سواء ، أكان فاروق يحب أحمد حسنين أم يكرهه أو كان أحمد حسنين يحب فاروق أم يكرهه ، فلقد أصبح أحمد حسنين باشا رئيسا لديوان الملك : هو الذى يتحكم عمليا فى سياسة القصر بل هو وحده الآمر الناهى فى القصر خاصة وأن السياسى ذا الناب الأزرق ، الذى كان الملك فاروق يحترمه ، ويثق فيه ، ونعنى به على ماهر باشا قد أقصى بناء على تعليمات من بريطانيا عن الوزارة ، بل أقصى عن الحياة العامة تماما ، حتى دوره كعضو فى مجلس الشيوخ لم يكن بقادر على أن يؤديه كما يجب . لأن بريطانيا لم تكن مكتفية بتحديد اقامة على ماهر باشا فى قصره الأخضر بل كانت تطلب باستمرار من حسن صبرى باشا أن يعتقل على ماهر باشا لأن له نشاطا قويا معاديا للحلفاء » وسوف نعود فيما بعد الى الحديث عن قصة المطالبة باعتقال على ماهر باشا والتجائه الى مجلس الشيوخ وتحديد اقامته فى القصر الأخضر .

وننتقل بعد ذلك كله الى الحديث عن أخطر أزمة واجهت وزارة حسن صبرى باشا عندما رأى الوزراء السعديون اعلان الحرب على ايطاليا أن توغلت قواتها فى منطقة الصحراء الغربية وتقدمت فى سبتمبر واحتلت السلوم ، وبقبق وسيدى برانى فى يوم ١٦ سبتمبر ١٩٤٠ ، ولما لم يؤخذ برأى الوزراء السعديين تقدموا ــ محمود فهمى النقراشى ، محمود غالب ، ابراهيم عبد الهادى ، على أيوب ــ باستقالة مسببة وقدموها فى ١٩٤٠/٩/٢١ وقالوا فيها :

اجتمع مجلس الوزراء لتحديد موقف مصر ازاء هجوم الجيش الايطالى على اراضيها وتوغله فيها ومحاولة تثبيت أقدامه بها مما لا يدع مجالا للشك فى تصميمه ، على غزوها خلافا ، لما أعلنه السنيور موسولينى من أنه لا يضمر اعتداء عليها ·

ورغما عما حرصت عليه من تجنب أى تحرش أو استفزاز من جانبها فكان رأينا أنه لا محل للتردد فى المبادرة لتعزيز الدفاع عن البلاد والتقدم بهذا القرار الى البرلمان ، تنفيذا للخطة التى حددتها الحكومة من قبل بشأن الحرب أمام المجلسين فأقراها عليها تلك الخطة الصريحة فى وجوب الدفاع عن البلاد اذا توغل العدو فى أرضيها :

ولسنا بغافلين عما تتعرض له مصرنا العزيزة من ويلات الحرب ولكن خيرا لمصر وأكرم لعزتها وأصون لاستقلالها بأن تتحمل هذه الويلات من أن تحمل عار الجبن والاستكانة والاعتماد على غيرها فى الدفاع عن نفسها ·

وبما أن أغلبية مجلس الوزراء لم تشاطرنا هذا الرأى فلا يسعنا أن تتضامن معها فى تحمل مسئولية ما ذهبت اليه من أن الحالة لم تصل بعد الى ما يقتضى اتخاذ موقف ايجابى وعرضه على البرلمان ·

لذلك نتشرف بتقديم استقالتنا راجين التفضل بقبول وافر شكرنا على ما لقيناه من دولتكم ومن حضرات أصحاب المعالى الزملاء من حسن التعاون وكريم الزمالة ·

ورغم رقة خطاب استقالة الوزراء السعديين ورغم موضوعيته وبعده عن الجدل العقيم واكتفائه بابداء وجهة نظر ـ صائبة كانت أم خاطئة ـ الا أن أصحابها راحوا ، يعرضونها قلما فشلوا فى اقناع زملائهم بها آثروا ترك المنصب الوزارى ، رغم ذلك فان خطاب قبول الاستقالة كان قاسيا وعنيفا للغاية ولعل هذا الخطاب لا سابقة له ، لأنه وصف زملاء كانوا الى ما قبل تقديمهم الاستقالة وزراء ، مشاركين فى الحكم بالخفة ، والتطير من كل حادث أو طارىء وفيما يلى نص الخطاب الذى بعث به حسن صبرى باشا الى الوزراء المستقلين ·

حضرة ···

شئتم ان تسجلوا فى كتاب استقالتكم الذى وقعتموه مع زملائكم الثلاثة أمورا رأيتها الى الاغراق والتطير أدنى منها الى القصد والانصاف وانه ليؤسفنى أن أرانى مضطرا أن أسجل من ناحيتى فى الرد عليكم الحقيقة سافرة وضعا للأمور فى نصابها فقد فرضتم على مجلس الزرزاء أنتم وزملاؤكم اقتراحا خطيرا يرمى الى الزج بالبلاد وفورا فى أتون الحرب ومعمعانها من غير مصلحة ظاهرة أو ضرورة ظاهرة فرفض المجلس بالاجماع اقتراحكم وظللتم وحدكم مقدميه ومؤيديه ورأى اخوانكم ان التريث أحق وأخلق حين البت فى مصائر البلاد وأقدارها حتى تنكشف خفايا النيات وتتأكد بوادر الغايات ·

متى كانت مصائر الامم تعالج بالخفة والتطير من كل حادث أو طارىء وانما تساس وتعالج بالروية والتدبر وتقدير العواقب : ان سلامة الوطن يجب أن تظل وحدها غاية الغايات ٠

واذا كان واجبنا في الأوقات العادية فهو في هذه الأوقات العصيبة الزم وأوجب ٠

وانى اذ أبلغكم قبول استقالتكم أقدم لكم خالص الشكر على ما سلف من جهودكم وصادق معونتكم وأرجو لكم التوفيق في خدمة البلاد واستمرار المعاونة على ما فيه الخير العام وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ٠

رئيس مجلس الوزراء : حسن صبرى ٠

وقبل أن أتحدث وبالتفصيل عن أهم وأخطر أزمة وزارية تعرضت لها وزارة حسن صبرى باشا ، أقول ان الموقف الذى وقفه الوزراء السعديون كان بحق ناتجا عن قناعة شخصية لديهم ولدى رئيسهم أحمد ماهر باشا بالذات من ان مصلحة البلاد تقتضى الدخول في الحرب الى جانب الحلفاء ، وقد دفع أحمد ماهر باشا فى فبراير ١٩٤٥ حياته ثمنا لهذه القناعة ، وأقول أيضا ان موقف حسن صبرى باشا من زملائه كان موقفا متعجرفا الى حد كبير ، فقد كان الرجل واثقا ، الى أنه سيد الموقف ولذلك فلم يكن يولى أية أهمية لحزب الهيئة السعدية الذى كان له قرابة التسعين نائبا فى مجلس النواب ، وقد كان حسن صبرى باشا يستطيع أن يعـالج الأزمة الوزارية بشىء من الحكمـة والصبر ولا يفرط فى شركائه فى الحكم بسرعة والملاحظ ان استقالة السعديين قبلت على الفور ، وبعد ساعات من تقديمها الى رئيس مجلس الوزراء ناهيك عما فى خطاب قبول الاستقالة من ألفاظ عنيفة وقاسية ، كما سبق أن أشرنا ٠

وبعد ذلك العرض السريع للأزمة ندخل فى التفاصيل :

يقول د٠ يونان لبيب رزق : بالرغم من ان حسن صبرى لقد انتهج حيال الحرب نفس الموقف الذى انتهجه على ماهر ، بتجنيب مصر ويلاتها ، الا أن خطة التعاون التى التزم بها حيال الحليفة قد أدت ، الى تحسن الأمور بين الطرفين وعلى نحو واضح ، ولكنه فى نفس الوقت أدى الى توتر العلاقات مع السعديين الذين كانوا يشكلون أهم المجموعات ، الحزبية ، التى تتألف منها وزارته ٠

فبعد أسابيع قليلة من تشكيل الوزارة بدأ الدكتور أحمد ماهر رئيس الهيئة السعدية ورئيس مجلس النواب فى شن حملة سياسية تستهدف أن يكون لمصر ، دور ، أكثر تحديدا فى الحرب ، وتعزو المصادر البريطانية هذه الحملة ، الى عدة دوافع منها ايمانه حقيقة بأن ذلك سيكون من مصلحة مصر ، ومنها انه كان يأمل من خلال هذه الحملة فى الوصول الى رياسة الوزارة ٠

وقد نتج عن هذه الأهداف المتعارضة لسياسة كل من حسن صبرى والسعديين توالى الأزمات بين الطرفين وأولى هذه الأزمات نتج عن القرار الخاص بنقل النقراشى من وزارة الداخلية الى وزارة المالية ، وبينما يرى المراقبون ان القرار المذكور كان معقولا ، للغاية فانهم يرون أن طريقة رئيس الوزراء فى تنفيذه ، كانت فجائية وفظة الى درجة كادت تؤدى الى استقالة كل الوزراء السعديين ، بل أكثر من ذلك الى استقالة بعض الوزراء ، الدستوريين .

الأزمة الثانية صاحبت محاولات التقدم الايطالى فى الأرض المصرية منذ ١٤ سبتمبر ١٩٤٠ والتى وصل فيها الايطاليون الى سيدى برانى فورا أصدر أحمد ماهر ، عدة بيانات يتحدث فيها من أن هذا الغزو يستلزم اشتراك مصر فى الدفاع عن أراضيها .

وقد انتهت المناقشات حول هذه البيانات فى مجلس الوزراء بالتصويت حول سياسة الوزارة وحصل الرجل ـ حسن صبرى من خلال عملية التصويت ـ على ثقة وزارية ، ولم يكن هناك مندوحة أمام الوزراء السعديين سوى الانسحاب من الوزارة فى مواجهة هذا الموقف وبخروج السعديين من الوزارة بما لهم من أغلبية فى البرلمان ، كان لا بد أن يتمخض عن ذلك حرج لوزارة حسن صبرى ، الا أن هذا الحرج قد تأجل لنحو شهرين الى حين افتتاح الدورة البرلمانية فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ .

وفى تلك الأثناء كان واضحا وبالرغم من ضعف مركز الوزارة ، ان أحدا لم يكن راغبا فى التخلص منها : القصر : كان راغبا فى بقائها خوفا من أن يؤدى سقوطها ، الى عودة الوفد ، أو رئاسة أحمد ماهر ، للوزارة وكان القصر ، يعارض سياسته النشيطة فى الحرب أما الأحرار الدستوريون ، فقد كانوا فى حالة انقسام بعد ابتعاد القيادة القوية ، وكذلك الوفد لم يكن مشغوفا بتحمل مسئولية الحكم فى هذه الأوقات ، الحرجة من تاريخ البلاد » .

وكان حسن صبرى باشا قد أجرى فى وزارته تعديلا سريعا تولى بمقتضاه حسين سرى باشا وزارة المواصلات الى جانب وزارة الأشغال التى كان يتولاها ، أصلا كما عهد الى عبد الحميد سليمان باشا بتولى وزارة المالية وصليب سامى وزارة التجارة والصناعة بدلا من التموين ، كما تولى ـ بمقتضى ذلك التعديل ـ عبد المجيد صالح وزير الدولة وزارة التموين .

ويقول د. محمد حسين هيكل ، أن حسن صبرى باشا وقبل أن يصله التكليف الرسمى بتأليف الوزارة ، اتصل بالسفير البريطانى ، وكانت بينهما مودة ليطمئن ، على ألا تتعرض وزارته ، بعد تأليفها لما تعرضت له وزارة على ماهر باشا من قبل الحكومة البريطانية فلما اطمأن الى ذلك ألف الوزارة من الأحرار الدستوريين ، ومن السعديين ومن المستقلين ولم يناقش أعضاء الوزارة

فى برنامجها فلما اجتمع مجلس الوزراء ، بعد اجتماعه التقليدى الأول أثيرت مسألة الحرب وموقف مصر منها ولم يكن طبيعيا فى ذلك الظرف ، أن تثار مسألة داخلية رغم شعور الأحرار الدستوريين بأن اسناد وزارة الداخلية الى محمود فهمى النقراشى باشا نائب رئيس الهيئة السعدية ، فيه مساس بحزبهم لا يسهل عليهم قبوله ، وذلك لأن وزير الداخلية هو المتصل ، بمصالح الأعيان فى الأقاليم وهو المتصرف فى شئون العمد ، وهو صاحب الأمر ، والنهى فى رجال الادارة وهو الذى يستطيع لذلك أن يفيد حزبه على حساب الأحزاب الأخرى فائدة جسيمة : أثيرت أذن مسألة الحرب ، وموقف مصر منها ولم يكن الطليان الى يومئذ قد قاموا بأكثر من مناوشات على الحدود ، التى تفصل بين مصر ، وبرقة فلم يتخطوا حدود مصر ، ولم يعتدوا على شبر من أراضيها واذا كانت وزارة على ماهر قد أعلنت أن مصر ستدافع عن أراضيها ، اذا اعتدى عليها فقد تم الاتفاق فى هذه الجلسة الأولى من جلسات مجلس الوزراء ، على أن تحارب مصر ، الطليان اذا تقدموا ، الى مرسى مطروح ، أول مرفأ مصرى على البحر الأبيض المتوسط ، وأول مركز للقوات المصرية المسلحة فى صحراء مصر الغربية .

ولم يكن لمصر ، أن تعلن حربا لمجرد اجتياز الطليان الحدود عند السلوم لأن القوات المصرية لم تكن ترابط هناك وبين السلوم ، ومرسى مطروح ثلاثمائة كيلو من جهة الصحراء ، لم يحسب من قبل حساب الدفاع عنها فلا مسوغ لأن تعلن مصر ، الحرب ، دفاعا عن هذه المنطقة وهى لا تملك هذا الدفاع ، ولا تريد أن تجعل من اعلان الحرب مظاهرة كلامية لا حربا بالفعل . اتفق رأى الوزراء جميعا على هذا الرأى ، ثم رأى محمد محمود باشا أن تثار مسألة وزارة الداخلية وطلب الى عبد المجيد ابراهيم صالح « بك » وكان وزير دولة فى الوزارة ، أن يبلغ حسن صبرى باشا اصرار الأحرار الدستوريين على أن يكون وزير الداخلية مستقلا ، اذا هو أراد الاحتفاظ برجال الحزب فى وزارته ووعد حسن صبرى باشا بتحقيق هذا الطلب بأسرع ما يستطيع » ويقول د. هيكل أن حسن صبرى باشا لم يتمكن من الوفاء ، بوعده ، طوال ثلاثة أسابيع كما يقول أيضا أن محمد محمود باشا ، كان من رأيه أن يستقيل الوزراء ، الدستوريون من الوزارة وأن محمد محمود باشا قد بلغ رغبته تلك الى عبد المجيد ابراهيم بك عن طريق رسول خاص بلغه عبد المجيد ابراهيم بك بأن الوقت ، غير مناسب لاستقالة الوزراء الدستوريين ، خاصة بعد أن استجاب حسن صبرى باشا الى مطلبهم بابعاد محمود فهمى النقراشى باشا من وزارة الداخلية وان عبد المجيد ابراهيم بك ، لم يشأ أن يبلغ أعضاء حزب الأحرار الدستوريين ، رغبة رئيسهم حتى لا يتخذ الحزب قرارا يعارض رغبة رئيسه .

وقد قيل أن محمد محمود باشا كان يرى أن حسن صبرى باشا لن يجيب السعديين ، الى مطالبهم بدخول الحرب فآثر أن يستقيل وزراء الأحرار

الدستوريين لاحداث أزمة وزارية يجيء ، على أثرها أحمد ماهر باشا رئيسا للوزارة !!

ومما يذكره د. هيكل عن اجتماع مجلس الوزراء الذى بحث فيه أعضاؤه موضوع الحرب ، أن الوزراء السعديين أثاروا هذا الموضوع ، ولم يكن الايطاليون قد وصلوا الى مرسى مطروح ، وأن الدكتور هيكل قد أكد أن بحث مسألة الحرب لا مبرر له الآن اذ الايطاليون لا يزالون فى سيدى برانى وبين سيدى برانى ومرسى مطروح مائة كيلومتر .

ولكن حسن صبرى باشا - كما يقول د. هيكل - رأى أنه من الخير أن يفصل منذ اليوم فى هذا الموضوع بعد أن يتناوله بالمناقشة .

ويقول د. هيكل أن حسن صبرى باشا كان من رأيه ألا تعلن مصر ، الحرب حتى لو أن الايطاليين دخلوا القاهرة : فموقفنا فى هذه الحرب موقف معاونة ، لحليفتنا انجلترا فى حدود المعاهدة المعقودة بين البلدين وايطاليا تحارب انجلترا ، ولم نعلن الحرب على مصر ، وقد تحدثت - حسن صبرى باشا - الى السياسيين والى العسكريين ، البريطانيين واتفقنا رأيا ، على أن بقاء مصر دولة غير محاربة أجدى على انجلترا من اعلانها الحرب على ايطاليا أو المحور وما دام الأمر ، كذلك فيجب أن تكون سياستنا تجنيب مصر ويلات الحرب ما استطعنا وكل اعتبار لا يمكن ان ينهض الى جانب هذا الاعتبار ، وتشبث السعديون بموقفهم ودافعوا عنه بأن كرامة مصر تأبى عليها ، أن تطأ أرضها قوات أجنبية فلا تدافع عن نفسها وانه اذا كان واجبا على مصر ، أن تعاون حليفتها فى الحرب من غير أن تشترك معها فاما أن يكون ذلك حين لا تكون مصر ، نفسها ميدانا للحرب فى هذه الحالة تكتفى مصر ، بأن تقدم لبريطانيا ، داخل حدودها ما نصت عليه المعاهدة من صنوف المعاونة ، أما ان تكون أرض مصر ، ميدانا للحرب ، فلا تدافع عنها فذلك هو التسليم بأن انجلترا تدافع عن مصر ، وأن مصر ، فى حمايتها أما أن تدفع مصر ، من يدخلون أرضها وتعاونها انجلترا فى ذلك بوصفها حليفتها فهذا الحفاظ على الكرامة القومية وعلى الاستقلال وهو الذى يدفع عن مصر تهمة قبولها حماية انجلترا اياها .

الفصل الثانى

د • أحمد ماهر باشا أشجع سياسى مصر
عرفته سنوات ما قبل الثورة

سبق أن تحدثنا عن أعنف أزمة مرت بوزارة حسن صبرى باشا ، عندما أصر الوزراء السعديون على ضرورة دخول مصر الحرب وعندما أصر حسن صبرى باشا بدوره ـ وكان ذلك غير منتظر منه ـ على ضرورة الالتزام بسياسة وزارة على ماهر باشا السابقة الخاصة بتجنيب مصر ، ويلات الحرب : يقول دكتور محمد حسين هيكل باشا ـ وكان وزيرا ، للمعارف فى وزارة حسن صبرى باشا ـ أنه قبل اجتماع مجلس الوزراء للمرة الثانية لاستكمال بحث موضوع دخول مصر الحرب اتصل بحسن صبرى باشا ، ليعرف منه حقيقة الموقف ، وسر تصلبه ازاء مطلب الوزراء السعديين ، بضرورة دخول مصر الحرب ، الى جانب الحلفاء فاذا بحسن صبرى باشا يؤكد ، للدكتور هيكل باشا ، ان الانجليز انفسهم مقتنعون ، بخطة حسن صبرى باشا فى بقاء مصر ، دولة غير محاربة •

ويذكر أيضا الدكتور هيكل باشا قول الشيخ الأكبر محمد مصطفى المراغى شيخ الجامع الازهر من أنه لاناقة لمصر ، فى هذه الحرب ، ولا جمل •

وللشيخ الاكبر ـ كمايقول د• هيكل ـ فى المقامات المصرية ، العليا أثر لا يمكن تجاهله وعندما يجتمع مجلس الوزراء ، ويثار من جديد موضوع دخول مصر الحرب استكمالا للمناقشة ، التى بدأت فى الجلسة السابقة بدأ للوزراء ، كما يقول د• هيكل • ان حسن صبرى باشا كان معتزما أمرا وقد عرض الأمر للتصويت فكان السعديون وحدهم هم الذين قالوا باعلان الحرب وأبدى حسن صبرى باشا ان هذه مسألة جديدة لا يمكن التعاون مع اختلاف الرأى فيها فهى تتقدم كل ما سواها وتتصل بشئون الحكم كلها ، فلما رأى السعديون ذلك منه وان لا مفر من تركهم مناصبهم فى الوزارة خرجوا منصرفين يقدمون استقالتهم •

ولم يبطيء حسن صبرى باشا بل استصدر المرسوم الملكى باحلال وزراء الدولة محل الوزراء المستقلين ، وتولى هو وزارتى الداخلية والخارجية ، وبهذا تم تعديل الوزارة من غير حاجة الى ادخال عناصر جديدة فيها • وعن اثر استقالة الوزراء السعيديين ، يقول د• هيكل : ان الاستقالة لم تثر دهشة الرأى العام وكأن الرأى العام ــ فيما عدا السعديين ــ قد رحب بنظرية تجنيب مصر ، ويلات الحرب ايما ترحيب ، وكان ينظر بعين الريبة ، الى الدعوة ، لاعلان مصر ، الحرب على المحور هــذا الى جانب أن الملك ، كان يؤيد النظرية التى يؤيدها الرأى العام •

وكان الانجليز قد انتهوا ، الى عـــدم معارضـــتها ويدافع أحمد ماهر ، عن رأيه أمام البرلمان ، ويطرح حسن صبرى باشا الثقة بوزارته ، على البرلمان فيحصل على أغلبية تؤيدها ، ويطلب السفير البريطانى من رئيس الوزارة ، اعتقال على ماهر باشا فيرفض حسن صبرى باشا بل يؤكد اعتزامه على الاستقالة اذا تشبث السفير البريطانى بطلبه فيتنازل السفير مؤقتا ، عن طلب اعتقال على ماهر باشا ولكنه فى نفس الوقت يطلب ابعاد عبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان الملكى من القصر الملكى بحجة أنه متشبع بسياسة على ماهر باشا منذ كان رئيســا للديوان ثم رئيســا للوزارة ، ومن بينهم جمــاعة من أصل ايطالى يعملون فى وظائف مختلفة بالسراى ، وقد رأى الملك فاروق فى هذا الطلب من المساس بذاته ما لا يسمح بالنظر فيه ، وتدخل حسن صبرى باشا فى الامر، للتغلب على حالة توشك ان تتكرر ، فقد وقر فى نفس السفير البريطانى ، ان « جلالته محورى الهوى » يميل الى الالمان والى الايطاليين ويتمنى لهم النصر على الانجليز ويزيح د• هيكل السر ، عن نقطة كانت غامضة عند البعض ، بخصوص تعيين أحمد حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى ، فيقول انه دخل يوما على حسن صبرى باشا بمكتبه بوزارة الخارجية فسأله حسن صبرى باشا فيمن يصلح رئيسا للديوان الملكى ، ذلك أن الديوان لم يعين له رئيس منذ أن انتقل على ماهر باشا من رئاسته الى رياسة الوزارة ، بل عين وكيله عبد الوهاب طلعت باشا رئيسا بالنيابة ، ويقول د• هيكل : لما وجه الى حسن صبرى باشا هذا السؤال قدرت أنه يريد أن يتفادى تكرار الموقف ، الذى نشأ عما طلبه السفير البريطانى خاصا برجال القصر ، وذلك بتعيين رئيس للديوان لا مطعن على ميوله من ناحية الانجليز ، وفكرت فى الأمر هنيهة ثم اقترحت تعيين أحمد حسنين باشا ، وكان يومئذ الأمين الأول للملك ، فحسنين باشا رجل تلقى علومه العليا بجامعة اكسفورد ، وله أصــدقاء كثيرون من البريطـانيين ، وكان موضع ثقة الانجليز فى الحرب العالمية الأولى حين كان سكرتيرا ، للجنرال مكسويل وقال حسن باشا لدى سماعه اقتراحى ، لقــد فكرت ، أنا كذلك فى حسنين باشا ولا أشك أن الملك يرحب بهــذا الاختيار فحسنين من أكثر النــاس اخلاصــا لشخصه منذ كان رائدا له ، أيام ارسله والده لتلقى العلم فى انجلترا •

وبعد أيام قلائل عين الملك حسنين باشا رئيسا للديوان الملكى ، ثم أعفى عبد الوهاب طلعت باشا من خدمة الديوان مشكورا ٠

ويقول د٠ هيكل ، وهو يعطى من قريب صورة صادقة عن حياة حسن صبرى باشا : كانت هذه المواقف ــ تعيين أحمد حسنين ، واخراج ، عبد الوهاب طلعت ، و٠٠ و٠٠ التى تنشأ عن مطالب السفير البريطانى ، تقتضى تفكيرا من جانب رئيس الوزراء ، للتغلب عليها وكانت تقتضيه مشقة وجهدا غير قليل

وحسبك ــ لتصوير هذا الجهد ، وهذه المشقة ــ ان الملك لم يكن قد بلغ الحادية والعشرين وان السفير البريطانى الشيخ كان لا يطمئن لميول جلالته تجاه بريطانيا وان مهمة رئيس الوزراء كانت تلطف ما يثور ، الحين بعد الحين بين صاحب العرش ، وممثل القوات البريطانية ، المنتشرة فى طول البلاد وعرضها متأهبة للقتال فى حرب يراها الانجليز حرب حياة أو موت ، ولم يكن حسن صبرى باشا يومئذ ، فى عنفوان الشباب ، أو قوة الرجولة بل كان شيخا تدور سنه حول السبعين فكان لهذا الجهد وهذه المشقة من الأثر فى صحته ، ما يحتم عليه الفرار من القاهرة ، الى الصحراء أو الى القناطر الخيرية ، ليستجم اخر الاسبوع ، وبعض أيام كان يستعيد نشاطه وزاد من احتياجه الى الاستجمام والراحة انه كان يشكو علة فى القلب يحاول ما استطاع معالجتها ومقاومتها ، ولقد كان من اثر هذا المجهود وهذه العلة أن هدت قوة الرجل الذى كان قبل ذلك بسنة واحدة مضرب المثل ،فى النشاط ، والقوة ، لقد كنت ادخل الى غرفته بوزارة الخارجية أول ما تولى الوزارة فيلقانى واقفا وقفة الجندى فاذا فرغنا من الحديث ودعنى الى باب الغرفة والى باب البهو الطويل المتصل بها فلما انقضت ثلاثة اشهر فى رياسته للوزارة كان قلما يدخل الى غرفته أو الى مكتبه بل كان يبقى فى منتصف البهو المتصل بالغرفة وكان يعتذر أحيانا عن عدم قدرته على القيام برد التحية ، وبلغ من أمره أن اضطر للسفر الى الاسماعيلية ليستشير الدكتور جودبل الفرنسى ذا الشهرة الفائقة فى أمراض القلب وقد نصحه الطبيب ان يستكين الى الراحة ابقاء على نفسه ولعله حاول أن ينتهز فرصة يستريح فيها من أعباء رياسة الوزارة التماسا بهذه الراحة ، ولعله كان يرحب بالخلاص من تبعاته لو أنه وجد لهذا الخلاص سبيلا ٠

ويقول د٠ هيكل أيضا : ان الصحف نشرت يوما ان هناك تفكيرا فى الانعام ، على رئيس الوزراء بوشاح محمد على ثم نشرت الصحف أن الملك أرجأ الانعام بهذا الوشاح ، وذهبت قبل الظهر من ذلك اليوم اقابل حسن باشا بوزارة الخارجية اتحدث اليه فى بعض الشئون فوجدته مرتديا الردنجوت فقلت بعد أن حييته : خيرا ٠ قال : انى ذاهب الآن لمقابلة الملك وأرجوك ، أن تنتظر هنا حتى عودتى فلما عاد قلت خيرا واجابنى لقد ضحك على الشاب ولم يرد ٠

وانتقل بى الى حديث آخر عند ذلك ذكرت فعل الألفاظ المعسولة فى النفس وبخاصة اذا تنازع النفس ، عاملان قويان : عامل المنصب الرفيع ابقاء على الجاه ، وعامل الصحة المتداعية ، إبقاء على الحياة ٠

وعن وزارة حسن صبرى باشا ، يقول الدكاترة : محمد جمال الدين المسدى ، ويونان لبيب رزق ، وعبد العظيم رمضان : لقد استمرت وزارة حسن صبرى باشا فى نفس الخط السياسى للوزارة السابقة ــ وزارة على ماهر باشا ــ وان كان قد اتفق فى مجلس الوزراء ــ كما سبق ان ذكرنا ــ على أن تعلن مصر الحرب اذا ما تقدم الطليان الى مرسى مطروح ، أول ميناء مصرية تقع على البحر الابيض المتوسط ٠

ومثل هذا الموقف الوسط ــ المسدى ويونان رزق وعبد العظيم رمضان ــ الذى اتخذته حكومة حسن صبرى قد صدر عن عدة اسباب اهمها أنها وهى وزارة مفروضة على القصر ، كان من الطبيعى أن تكون مرفوضة منه كما أن الوفد القوة الشعبية الرئيسية ، ومع مشاركته فى المفاوضات التى جرت وقت اسقاط وزارة على ماهر قد رفض قبول حسن صبرى باشا للوزارة الجديدة من ثم فقد كان اتخاذ هذا القرار باعلان الحرب ، يمكن أن يؤدى الى ضغوط ، على الحكومة من القصر ومن الرأى العام ٠٠٠ وبالرغم من بدء الغزو الايطالى للأراضى المصرية للقصف الجوى الا أن وزاره حسن صبرى قد أصرت على سياستها بعدم اعلان الحرب طالما أن القوات الايطالية لم تصل الى مرسى مطروح ٠

حقيقة انسحب السعديون ، من الوزارة احتجاجا ، على موقف رئيسها و٠و٠ الا ان كافة الاطراف لم ترغب فى توريط الرجل باتخاذ القرار باعلان حالة الحرب خاصة وان ما اخذ الراديو الايطالى يعلنه من اذاعة ميدانية انها لن تقصف المراكز المصرية طالما لم تشترك فى الحرب قد لقى استجابة واسعة من جماهير الشعب ٠

وقد سجل السفير البريطانى فى القاهرة فى أواخر اكتوبر ١٩٤٠ هذا فى تقرير رسمى ارسله الى لندن وقال فيه أنه من المستحيل اجبار مصر على اتخاذ القرار باعلان الحرب على ضوء اتجاهات الرأى العام المصرى فى الوقت الحالى ٠٠ وحتى نعطى صورة كاملة ، أو شبه كاملة لما احاط بوزارة حسن صبرى باشا ، التى الفت رغم أنف الشعب والبرلمان ، والرأى العام ، والسراى ولما احاط بخروج السعديين من تلك الوزارة أو باخراجهم منها اذا صح لى استخدام هذا التعبير ٠

ابدأ بالحديث عن جلسة مجلسى النواب التى عقدت فى ٢١ أغسطس ١٩٤٠ قبل نشوب الازمة الوزارية بين حسن صبرى باسا وبين السعديين وعلى رأسهم د٠ أحمد ماهر ٠

وكان أحمد ماهر ، باشا قد حرص على ان يتولى الاستاذ محمد راغب عطية بك وكيل المجلس رئاسة تلك الجلسة وأن يجلس هو ـ ومنذ بدايتها ـ فى المقاعد الخلفية لمقاعد الوزراء ٠٠ وكان إسماعيل صدقى باشا ـ عضو المجلس ـ قد تقدم بسؤال الى رئيس مجلس الوزراء ، للاستعلام منه عما اذا كان رئيس الحكومة يرى ما يدعو الى تعديل موقف البرلمان والحكومة من تجنيب مصر ويلات المغامرات بالحرب وكان اسماعيل صدقى باشا متهما وقتئذ أيضا بأنه « محورى الاتجاه » معاد للسياسة البريطانية

وكان توجيه هذه التهمة الى اسماعيل صدقى باشا من الأمور الغريبة حقا ، غير ان السفير البريطانى فى مصر كان يرى هذا الرأى فى اسماعيل صدقى باشا ، وقد عرف عنه انه طالب باعتقال اسماعيل صدقى باشا ، أو على الاقل، تحديد اقامته ٠ ولكن كانت الجهات المصرية المسئولة ـ على اختلاف الوزارات ـ تحجم عن تنفيذ رغبة سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة

وقد أدلى حسن صبرى باشا ببيان موجز للغاية لا يتجاوز بضعة أسطر أكد فيه « أنه لم يطرأ ما يدعو لأى تعديل فى سياسة الحكومة التى أشارت اليها فى بيانها ، الذى ادلت به فى مجلس البرلمان بمناسبة ولايتها للحكم ، وقد صفق الأعضاء لبيان رئيس الحكومة ، ولكن لم يكد رئيس الحكومة ينزل من فوق المنبر حتى صعد النائب السعدى ممدوح رياض الى المنصة متأبطا أوراقه ومتجها الى المنصة ليسأله النائب الدستورى عبد الجليل أبو سمرة « بك » هل سيتكلم الليلة فى بيان الحكومة ؟ ويجيب ممدوح رياض ، ان هذا من حق المجلس : ويقول الأستاذ عبد الجليل أبو سمرة ، وسط ضجة عنيفة : اطلب التأجيل لنستعد نحن للمناقشة ولتستعد الحكومة أيضا ! وترتفع اصوات تطالب بالكلام ويسأل عبد الجليل أبو سمرة ، وضح اذن ما يراد الكلام فيه ؟ ٠

ويقف فكرى أباظة الى جانب عبد الجليل أبو سمرة ، مؤيدا اياه فى طلبه تأجيل المناقشة لان المسألة التى يراد مناقشتها دقيقة وخطيرة ويجب دراسة الموقف حتى لا تلقى الاقوال على عواهنها ولان رئيس الجلسة ، الأستاذ راغب عطية بك قد قال ان بيان رئيس الحكومة فيه مساس بأحد اعضاء المجلس وهو الدكتور أحمد ماهر ، وان من حق هذا العضو ، وغيره من الاعضاء ان يقوموا بالرد ، فقد استغرب بعض الاعضاء ، ما قاله رئيس الجلسة وخاصة ان البيان كان واضحا ولا يمس من قريب أو بعيد الدكتور ماهر ويرى محمد توفيق خليل بك ـ عضو المجلس ـ ان من حق أعضاء المجلس مناقشة بيان الحكومة حتى ولو كان ما القاه رئيس الحكومة ردا على سؤال ، وليس بيانا ، ويعود عبد الجليل أبو سمرة بعد ان وجد ان الابواب قد سدت أمام راغبى عدم التعقيب على بيان رئيس الحكومة يعود ليقول : اذا اردتم فتح باب المناقشة فلتكن الجلسة سرية ويقول الاستاذ عبد الحميد عبد الحق ـ زعيم

المعارضة الوفدية ـ ان البيان الذى ألقاه رئيس الحكومة لم يعد ردا على سؤال لا يملك الرد عليه الا صاحبه ، كما تقضى بذلك اللائحه الداخلية للمجلس فاذا كان هذا الرد هو اقرار الخطة التى سبق ان اقرها المجلس فلا داعى للمناقشة واذا كان الرد بالتعقيب على البيان هو النظر فى تدبيرات أخرى فأظن أنه لا يوجد فى المجلس من يعارض فى التأجيل للاستعداد ، والتدبير

ويؤكد ممدوح رياض ان بيان رئيس الحكومة ولو أنه جاء فى صورة رد على تصريحات صدرت عن رئيس الجلسة د. ماهر باشا ولذلك يجب ان يكون د. أحمد ماهر أول من يتكلم فى هذا الموضوع .

ويقول على المنزلاوى بك ـ أحد أعضاء المجلس ـ ان ما أدلى به رئيس الحكومة الليلة هو بيان وليس برد على سؤال ويجب علينا ان نناقش بيان الحكومة والنواب على استعداد دائما للمناقشة فى شئون البلاد ، خصوصا فى الظروف الحاضرة وطلب التأجيل لا يكون فى أمور خطيرة وفى ظروف عصيبة وعندما يسأل عبد الجليل أبو سمرة عن الخطورة تقوم ضجة ، ويقف الدكتور أحمد ماهر لينبنى على ما قاله الأستاذ محمد توفيق خليل بك من أن وضع المسالة قد تغير بعد ان القت الحكومة بيانها ، ومن واجب المجلس مناقشته وان تكون هذه المناقشة فورا حتى لا يبقى هناك لبس فى الموقف يتعلق بافكار الرأى العام . ويؤكد أحمد ماهر ، ان وضع المسألة فعلا قد تغير وان هناك لبسا فى الأفكار ، وهذا ما يريد هو ـ أى د. ماهر ـ ايضاحه ويقول أحمد ماهر متسائلا : هل ارادت الحكومة فى قرارها الخاص بالحرب ان تمتنع عن الدفاع عن نفسها اذا هوجمت هذا ما يعنيه صدقى باشا فى سؤاله ؟ هل اذا دقت ساعة الخطر يوجد فى هذا المجلس من يرى أن تتأخر مصر عن الدفاع عن نفسها ؟ اننا اذا طالبنا الحكومة الآن ، أن تبين لنا حقيقة غايتها وحقيقة ما ترمى اليه فانما نطلب واجبا علينا لوطننا ، وأنفسنا ويجب على الحكومة أن تعلن ما نطالبها به والا فاننا نخرجها من هذا المجلس بلا ثقة منا .

ويطلب أبو سمرة ، جعل الجلسة سرية ، ولكن ممدوح رياض يقول مافيش حاجة سرية ويقول فكرى اباظة : « اذا كان الرد بالكلام وذكر عبارات الفروسية والشجاعة والبطولة فنحن مستعدون ، ويقول أحمد ماهر : ان بيان الحكومة يلقى لبسا فى الموضوع ، وقد يفهم منه صدقى باشا أنها تقره ، على عدم دخول الحرب ولهذا فاننا نريد منها بيانات والا فيكون لها شأن اخر معنا و.و. .

وينتهى النقاش ، الحاد ، العنيف بعقد جلسة سرية لمجلس النواب ومجمل ما جاء على لسان د. أحمد ماهر فى تلك الجلسة أنه لا يطلب رسم سياسة جديدة لكنه يطلب تفسيرا للقرار السابق .

وأفتح قوسا لأقول : ان الدكتور أحمد ماهر كان ومنذ قيام الحرب العالمية الثانيه ــ تلك حقيقة لا يمكن أبدا انكارها ــ يعلن عن ضرورة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء وقد ظل يعلن عن رأيه هذا رغم قناعته التامة ، بأن الرأى العام المصرى يعارض تلك الفكرة •

ومنذ قيام ايطاليا بغزو الاراضى المصرية ، وأحمد ماهر فى كل احاديثه الخاصة والعامة وفى كل خطبه الرسمية ، وغير الرسمية يؤكد ان انتصار ايطاليا اكبر كارثة على الشعب المصرى وان انتصار بريطانيا فى الحرب اكبر قاعدة لمصر من الناحيتين السياسية والاقتصادية •

ورغم أننى كنت واحدا ممن عارضوا آراء أحمد ماهر تلك بل رغم أننى كنت واحدا من الذين اتهموا فى قضية مقتل أحمد ماهر باشا ، وقضى فى السجن شهورا طويلة ولم يفرج عنه حتى بعد اعدام محمود العيسوى ، قاتل احمد ماهر وبعد ثبوت الادلة على براءتى ، اقول رغم ذلك كله ان أحمد ماهر كان اشجع السياسيين المصريين على الاطلاق الذين وقفوا الى جانب قضية الحلفاء ، ولو ان الحلفاء قاموا بحصر لبعض الشخصيات الكبيرة ، التى وقفت ومنذ اللحظات الاولى لنشوب الحرب العالمية الثانية الى جانب الحلفاء لكان د• أحمد ماهر ــ بحق ــ من أبرز تلك الشخصيات ، لقد كان وقوف أحمد ماهر الى جانب الحلفاء ، ناتجا ، عن عقيدة ثابتة وليس لرغبة منه فى ان يلى منصب رئيس الوزراء ، فقد كان الرجل ــ وهذا ما سمعته منه اكثر من مرة ــ يرى ان منصب رئيس مجلس النواب من أخطر مناصب الدولة وأنه لو خير بين رئاسة المجلس ورئاسة الوزارة ، ولم تكن هناك ضرورة عامة ما ليرأس الوزارة ما اختار الا رئاسة المجلس •

وهناك سياسيون مصريون ، كثيرون وقفوا الى جانب الحلفاء عندما كانوا يحكمون ويتولون الوزارات ، ولكنهم قبل ان يلوا المناصب الوزارية ، أو بعد تركهم ، للمناصب الوزارية كانوا لا يكفون عن اعلان عدم وقوفهم الى جانب الحلفاء •

كانت وجهة نظر أحمد ماهر كما سمعتها منه شخصيا وكان قد دعانا كقيادات طلابية لنلتقى به بعد ان اصبح رئيسا للوزارة كما كان قد دعا شخصيات كبيرة فى اجتماعات سابقة ، ان موقف بريطانيا من مصر ، وموقف مصر من بريطانيا قد تغير بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦

وقد كان أحمد ماهر من ابرز الموقعين على تلك المعاهدة ، ولذلك فان بريطانيا قد تحددت علاقتها الجديدة بنا بعد معاهدة ١٩٣٦ لم تعد الدولة المحتلة ، وانما اصبحت الدولة الصديقة والحليفة وكان أحمد ماهر يخشى ان تنتصر المانيا أو ايطاليا فى الحرب لانه كان يخشى لو وقعت مصر تحت نير

للاحتلال الالمانى ، أو الايطالى فان أية دولة من هاتين الدولتين الفاشيتين ، سوف تغير النظام المصرى الديمقراطى بنظام آخر ديكتاتورى على غرار ما هو متبع فى المانيا وايطاليا وفى ذلك كما كان أحمد ماهر يقول ، هدم لكيان الشعب المصرى وقضاء على استقلاله وحريته ، كما كان احمد ماهر يأمل ، انه بعد انتصار بريطانيا فى الحرب قد نظفر فيها بما لم نظفر به منذ أن وقعنا معاهدة ١٩٣٦ فترفع القيود الموجودة فى تلك المعاهدة .

وأقفل القوس لأقول أن أستاذنا فكرى أباظة قد وصف جلسة النواب هذه بقوله : امتاز هذا الأسبوع العجيب بمعركة سياسية عجيبة بين دولة اسماعيل صدقى باشا وسعادة احمد ماهر باشا ، الأول زعيم المتحمسين لتجنيب مصر ويلات الحرب والثانى زعيم المتحمسين لاشتراك مصر – بأسرع ما يمكن – فى شرف الدفاع عن الديمقراطية ولم يتردد دولة صدقى باشا فى جميع أدواره البرلمانية فى التمسك بخطته ولم يتردد ، سعادة أحمد ماهر باشا فى جميع أدواره البرلمانية فى التمسك بخطته ، ولم يعبأ الأول بما يعانيه فى سبيل ذلك « مما لا يخفى على القارىء » ولم يعبأ الثانى بما يعانيه فى سبيل ذلك حتى ولو كان ذلك قد أدى للاصطدام بسياسة شقيقه وللاصطدام بالرأى العام .

والذى لا شك فيه أن الاثنين قد تطرفا فى خطيهما ، فمصر لا يمكن أن عاجلا أو آجلا أن تتجنب ويلات الحرب على اطلاقها ومصر من الناحية الأخرى لا يجوز لها أن تسبق الحوادث ، وأن تتعجل تقرير خطة سريعة لم تحتمها الظروف بعد .

كانت هذه المعركة بين صدقى باشا وأحمد ماهر باشا ، تدور منذ زمن ليس بالقريب حتى تمخضت فولدت سؤالا صغيرا – اجازة – شكلا رئيس مجلس النواب د. أحمد ماهر ، من باب اللياقة فانتقلت المعركة بينهما الى جلسة الاربعاء الماضى بمجلس النواب .

وفى هذا الميدان الفسيح يغيب الفارس الذى أقام المعركة « اسماعيل صدقى » ويجول الفارس الاخر « أحمد ماهر » ويصول معتمدا على حزبه الكبير، وعلى اللائحة المرنة التى دانت له ومكنته من الكلام احدى عشرة مرة .

ولكن المعارضة بجميع انواعها واحزابها والتى تحتل صفوف اليسار كما يؤازرها المستقلون صمدت لزعيم الهجوم ، العاجل وثبتت فى مراكزها فاستمر النضال ودامت المعركة ساعتين ثم تقررت الاستراحة ومناورات « الانتراكت » والكوريدورات والاستراحات فى جميع البرلمانات هى المناورات المحكمة الحاسمة ولقد استطاعت المعارضة التى ترى أنه لم يجد جديد على المواقف ، يستدعى رسم خطة جديدة فى صدد دخول مصر الحرب وأن تجمع جموعها وتلم شملها

وتحشد حشدها وأن تربط أنصارها بالأمصار ، لتكون كتلة واحـدة ففعلت ونجحت وأكرمها الجيش الأكبر فهدنة نظيفة يتفق فيها الطرفان على تأييـــد السياسة السابقة التى يتزعمها على ماهر بشروطها وقيودها حتى يجد الجديد ورفع السلام علمه الرفراف على قبة البرلمان ، وانتهت المعركة ٠

وقد كان للدكتور طه حسين ــ فى تلك الازمة السياسيه حول تجنيب مصر الحرب ، أو دخولها الحرب ــ كان له رأى اخر ، اذ كان ضد الحياد ، وكان يقول : ما أظن احدا من الذين يقودون الراى فى مصر ، أو يرون لأنفسهم قيـادة الرأى يرضى أن يهيىء الشباب المصريين لحياة الحياد هذه التى تقوم على الخوف والجبن ، وعلى الاثرة وحب النفس والتى تنتهى الى اهدار عـزة الوطن وكرامته فى سبيل امن الفرد ، ولذته وما اظن أحدا من الشباب المصريين يقبل من قادته الضعفاء ان وجد هؤلاء القادة ان يعلموه حياة الحياد هذه وان يلقوا فى روعه ان امن الفرد يجب ان يكون اعظم خطرا من عزة الامة وكرامتها واستقلالها ويقول د٠ طه حسين لا أكاد أفرق بين هذه الأخطار الغريبة التى تحتاط لها الحكومة قبل أن تقع وبعد هذا الخطر الداهم ، خطر الحرب قبل أن يأتيها النذير لأنه علم فاذا قيل للمصريين لا تغيروا قبل أن يغار عليكم فلا أقل من أن يتبين المصريون متى يغار عليهم ولا أقل من أن يهيأ المصريون لدفع الغارة اذا صبت عليهم وما أدرى الى أحد حد ، هيىء المصريون للدفاع المادى عن أنفسهم اذا حملت اليهم الحرب وان كنت أراها قد حملت اليهم بالفعل منذ عهد بعيد ولكن الشىء الذى أعرفه معرفة يقين ، هو ان المصريين لم يهيأوا كما ينبغى أن يهيأوا لدفع الغارة المعنوية عن أنفسهم اذا صبت عليهم هذه الغارة المعنوية ٠

وما أرى الا أنها قد صبت عليهم منذ زمن بعيد ، منذ أن أعلنت الحرب بل قبل أن تعلن الحرب الى أن يقول د. طه حسين : ما أظن أن حديث الحياد وحديث الحرص على تجنيب مصر أخطار الحرب ، من شأنه أن يشيع فى روح المصرى ما ينبغى أن يشيع فيها من القوة والرجولة والبأس الذى ينبغى أن يمتاز به كرام الناس حين تلم الخطوب أو حين يكون الامها منتظرا ، فلندع اذن هـــذه الأحاديث التى لا تعنى شيئا ولنتجنب خداع الشعب بالآمال والأمانى وليؤثر ضعاف الناس أنفسهم بهذه الآمال الكاذبة ، التى تعلل بها أنصار الحياد ، ولنقل للمصريين أنظروا ، فليس بينكم وبين الخطر الا لحظات قد تطول وقد تقصر ، وأكبر الظن انها لن تطول ٠

ويخرج د٠ طه حسين عن حذره الكبير فيما كتبه عن الحياد ليكون اكثر وضوحا بعد ذلك ، فيما كتبه عن الشعب الديمقراطى الذى يحارب لحرصه على الحياة الحرة وعن الشعوب المستعبدة التى تساق الى الحرب كارهة لها ٠

ويكون من بين ما كتبه د٠ طه حسين : نحن دولة ديمقراطية ، نحب حريتنا ونحرص عليها ولكن كثيرا جدا من افراد الشعب المصرى يشكون فى أنهم

يستمتعون بالديمقراطية حقـا فاذا جد الجد فمن أشـد الخطر وأقبح النكران نستقبل الخطوب وقلوبنا مختلفة وضمائرنا مبتاعدة فعلينا أن نؤلف بين هذه القلوب المختلفة وان نقنع الضمائر المصرية كلها بان الديمقراطية المصرية ليست وقفا على فريق من المصريين دون فريق وانما هى خط مشترك بين المصريين جميعا وبأن العدل السياسى والاجتماعى ليس شجرة مباركة أصلها ثابت وفرعها فى السماء وهى تظلل المصريين جميعا ، ولعلها تســـتطيع أن تظلل غير المصريين أيضـــا .

ويبقى بعد ذلك سؤال هام وخطير ــ على الاقل من وجهة نظرنا ــ ماذا كان موقف الوفد من حركة أحمد ماهر باشا ، ودعوته الى الوقوف بجانب الحلفاء بل اعلان الحرب على ايطاليا وألمانيا ، دولتى المحور ؟ والوفد كما هو معروف هو صاحب معاهدة ١٩٣٦ وهو الحزب الشعبى الكبير الذى طالما نادى بعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ بالوقوف الى جانب الحليفة بريطانيا .

لم يكد أحمد ماهر ، ينشط فى دعوته لدخول الحرب ، الى جانب الحلفاء، حتى قابل الوفد تلك الدعوة ، بحملة شديدة عنيفة ، على الدكتور أحمـد ماهر حتى أصبح ــ كما تقول مجلة آخر ساعة العدد ٣٠٩ ــ نقـــد الدكتور ماهر « اكليشيها » ثابتا فى الصحف الوفدية مثل « يعجبنى الصدق فى القول والاخلاص فى العمل ومقابلات الرئيس الجليل .. » .

ويسمى بعض الوفديين الدكتور أحمد ماهر الدكتور ديجول نسبة الى الجنرال الفرنسى ديجول الموجود فى انجلترا الان .

وقيل أيضا ــ على ألسنة الوفديين ــ أنه لا خلاف بين المصريين حول الوقوف الى جانب الديمقراطيات ، ومعارضة الدكتاتوريات ولكن الحلفاء ، لن يستفيدوا من حركة الدكتور أحمد ماهر ، لأن أغلبية الرأى العام لا تؤيد السعديين ، هذا بالرغم من ان الدكتور أحمد ماهر ، قد أكد أكثر من مرة ، بأن حـركته تلك ليست أبدا حركة حزبية بل هى حركة قومية بدليـــل أنه يجتمع مع أقطاب الأحزاب ومع المستقلين وأنه قد استطاع أن يجــذب الى مناصرة الحلفاء بعض المستقلين ومن بينهم شريف صبرى باشا وعلى الشمسى باشا .

الفصل الثالث

وفجأة مات حسن صبرى باشا
رئيس مجلس الوزراء وهو يلقى خطاب العرش

تحدثنا عن الفكرة ، التى آمن بها د٠ أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ، ورئيس مجلس النواب ، وهى ضرورة دخول مصر الحرب ، الى جانب الحلفاء بعد أن هاجمت ايطاليا ــ احدى دول المحور ــ مصر ، وواصلت احتلالها للساحل الشمالى المصرى حتى سيدى برانى ٠

وقد تساءلنا ــ فى الفصل السابق ــ عن رأى الوفد المصري فى دعوة أحمد ماهر خاصة وان الوفد المصرى يفتخر ــ فى مقدمة ما يفتخر به ــ بأنه صاحب الفضل فى توقيع معاهدة « التحالف والصداقة » بين مصر وبريطانيا فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ ، وقد كان نقد أحمد ماهر باشا ــ بعد أن قام بدعوته تلك ــ فى الصحف الوفدية ــ كما قالت مجلة آخر ساعة فى عددها رقم ٣٠٩ « اكليشيا » ثابتا مثل « يعجبنى الصدق ، فى القول والاخلاص فى العمل ــ كلمة سعد زغلول التى كانت تتصدر الصحف الوفدية ــ واكليشيه مقابلات الرئيس الجليل » ٠

كما ان بعض الصحف الوفدية ، كانت تطلق على د٠ أحمد ماهر ، لقب الجنرال أحمد ماهر أو الدكتور ديجول ، نسبة الى الجنرال ديجول قائد المقاومة الفرنسية ، الذى كان قد هرب من فرنسا ــ بعد انهيارها امام جحافل الجيوش الألمانية ــ الى انجلترا ليشكل تنظيم « فرنسا » الحرة ٠

والذى نستطيع أن نؤكده اليوم ان الوفد كان على أتم استعداد لمناقشة دعوة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، لو انها جاءت عن طريق سياسى آخر ، غير الدكتور أحمد ماهر ، الذى كان الوفديون يكنون له قدرا كبيرا من الكراهية لوقوفه الى جانب صديقه محمود فهمى النقراشى عندما اختلف مع الوفد ولان أحمد ماهر ، والنقراشى قد شكلا حزب الهيئة السعدية الذى ضم العديد من الشيوخ والنواب الوفديين !! ٠

ذلك بالرغم من أن أحمد ماهر باشا كان يصر على أن دعوته تلك ليست دعوة حزبية بل هي دعوة قومية حتى أنه الف لجنة من بعض الحزبيين والمستقلين للدعاية للفكرة وعرض على الوفد الاشتراك فيها ، مؤكدا أن الهدف من تشكيلها الدعوة لفكرة دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ومحاربة الدعايات التى يقوم بها البعض ضد روح معاهدة ١٩٣٦ ، وقد رفض الوفد الاشتراك فى تلك اللجنة بدعوى أنهم ـ أى الوفديين ـ يؤمنون بوجوب أنصار قضية الحلفاء .

وكانت اللجنة التى دعا أحمد ماهر الى أنشائها قد ضمت من المستقلين : شريف صبرى باشا ـ خال الملك فاروق وشقيق الملكة نازلى ـ وعلى الشمسى باشا وصادق وهبه باشا ومن السعديين أحمد ماهر وممدوح رياض ، ومن الأحرار الدستوريين أحمد خشبه باشا ومن الاتحاديين الشعبيين : عبد الرحمن البيلى .

ولكن دعوة أحمد ماهر لم تكن لتلقى استجابة شعبية لان الرأى العام كان يؤمن بسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب التى رفع لواءها على ماهر باشا ووزارته !! والجدير بالذكر أن مجلة آخر ساعة قد نشرت فى عددها رقم ٢١٠ قصة الخلافات بين حسن صبرى باشا والسعديين على أنهـــا « شهر عسل ، وانقضى » .

وكان من بين ما قالته : ان شهر العسل لم يدم الا شهرين : وشهران مدة طويلة فى عمر الزواج السعيد » .

لقد قطع دولة اسماعيل صدقى باشا على العروسين شهر العسل بسؤاله الموجه الى رئيس الوزراء عن نشاط الدكتور ماهر باشا وذهب ماهر باشا الى وزارة الخارجية حيث اطلعه رئيس الوزراء على الرد الذى أعده على السؤال ، « وتضايق » الدكتور أحمد ماهر ، من صيغة الرد ، وقال أنها صيغه « عايمة » تحتمل المعنيين .

وهو ـ احمد ماهر ـ يريد جوابا صريحا .

وقال د. ماهر أنه سيثير المسألة فى مجلس النواب .

وفى جلسة مجلس النواب كرر أحمد ماهر فى كلامه أربع مرات جملة : « اذا لم تكن سياســة الوزارة هى الســياسة التى فهمناها فيجب أن نسحب الثقة منها »

وفى المرة الخامسة قال : « يجب أن نخرجها من هنا » وأشار بيده علامة الاخراج

وتمضى آخر ساعة فى رواية كل ما يتعلق بشهر العسل بين حسن صبرى باشا والسعديين ذلك الذى انتهى بتأييد غالبية النواب لوزارة حسن صبرى باشا واخراج السعديين من تلك الوزارة .

ويلوح لى ـ على ضوء ما قرأت وما سمعت ـ أن حسن صبرى باشا كان مطمئنا تمام الاطمئنان الى قوة وزارته ، لا بسبب التأييد الذى تلقاه من بريطانيا وهو أهم العوامل الحاسمة فى الموقف ، ولا لأن حسن صبرى كان على ثقة من أن القصر ليس راغبا ـ فى تلك الايام ـ فى أبعاده عن الوزارة .. و لم يكن حسن صبرى باشا مطمئنا الى قوة وزارته الى هذين العاملين القويين وحسب ، بل كان مطمئنا ايضا الى عامل اخر لم يكن ظاهرا على السطح ، ونعنى به تأييد الوفديين له فى موقفه المعادى للسعديين !

ففى اثناء اشتداد الازمة بين حسن صبرى باشا وبين السعديين ذهب حافظ رمضان باشا الى مصطفى النحاس باشا موفدا من قبل حسن صبرى باشا يعرض على الوفديين الاشتراك فى الحكم لان الظروف التى تواجهها البلاد تتطلب أن تكون الأحزاب كتلة واحدة فى مواجهة الخطر الدائم » .

ورغم ان النحاس باشا رفض العرض الذى قدمه حسن صبرى باشا عن طريق حافظ رمضان باشا الا أنه ـ أى النحاس باشا ـ أكد لحافظ رمضان باشا ارتياح الوفد ، لحسن صبرى باشا ، كرئيس وزارة وأنه ـ أى النحاس باشا ـ يتمنى لو ان حسن صبرى باشا ألف وزارة محـايدة تحظى بتأييد الوفد ..

وكان الرأى الرسمى للوفد ، أنه اذا خير بين وزارة يرأسها أحمد ماهر باشا ، ووزارة يرأسها حسن صبرى باشا ، فان الوفد يفضل بلا شك حسن صبرى باشا ، ألف مرة !

وكان النحاس باشا قد مرض وزاره كل الأقطاب ، وزعماء الأحزاب وقام النحاس باشا ، بعد شفائه من مرضه ، بزيارة كل من استفسروا عنه فى مرضه ومن بينهم د. أحمد ماهر باشا ، والنقراشى باشا ، وقد فهم البعض من استفسار الزعماء عن صحة النحاس باشا ، ومن زيارة النحاس باشا للزعماء الذين يختلف واياهم ، امكانية قبول الوفد أن يشترك واياهم فى الحكم ، ولكن الوفديين البارزين ، أكدوا ان الاستفسار عن صـحة النحاس باشا وزيارة النحاس باشا ، لمن استفسروا عن صحته أثناء مرضه شىء ، وقبـول الوفد الاشتراك مع هؤلاء فى الحكم شىء آخر !

ولم ييأس حسن صبرى باشا من قبول الوفد الاشتراك فى وزارته وقد بالغ فى تقديم العروض ، للوفد حتى أنه ـ كما قيل ـ عرض على الوفد ، أن يكون وزراؤه ستة أو سبعة ، بينما لا يزيد عدد الوزراء الدستوريين فى تلك الوزارة على ثلاثة وزراء .

ولم يكتف حسن صبرى باشا باجراء حوار مع الوفد حول اشتراكه فى الوزارة بل راح يتخذ ـ كرئيس للحكومة ـ العديد من الاجراءات التى يمكن أن ترضى الوفد كحزب ، ولقد سمح ـ رغم وجود الرقابة ـ للصحف الوفدية بتوجيه انتقادات عنيفة الى أحمد ماهر باشا رئيس مجلس النواب ، كما أنه سمح للاذاعة الحكومية ، ان تذيع بيانا طويلا ، وجهه النحاس باشا الى الأمة فى احدى المناسبات ، ورغم كثرة عدد الوسطاء ، الذين بعث بهم حسن صبرى باشا ، الى النحاس باشـــا وبعض أقطاب الوفد ورغم كثرة الاجراءات التى اتخذها كرئيس للحكومة لارضاء الوفد الا أن الوفد ظل مصرا على عدم قبوله الاشتراك فى وزارة قومية داعيـــا ـ وبالحاح ـ الى تأليف وزارة محـايدة برئاسة حسن صبرى باشا ، أو سيف الله يسرى باشا ، تجرى الانتخابات

ولكى يضمن الوفد تأييد الاحرار الدستوريين لفكرة تأليف وزارة محايدة، اقترح على بعض زعماء الاحرار الدستوريين أنه فى حالة حل مجلس النواب القائم والدعوة لاجراء انتخابات جديدة فان الوفد سوف يترك مائة دائرة مقفولة للاحرار الدستوريين لا يرشح فيها احد من الوفديين .

ولكن قادة الأحرار الدستوريين أيقنوا بأن عصفورا فى اليد خير من عشرة على الشجرة ، واذا كان لهم فى هذا المجلس حوالى التسعين دائرة فان حصولهم على مثل هذا العدد فى المجلس القادم أمر مشكوك فيه خاصة وأن تجاربهم مع الوفد لا تبشر بخير فى المستقبل اذ من الممكن ، الا يرشح الوفد ، وفديين فى المائة دائرة ، غير أنه قد يشجع مستقلين ، على خوض الانتخابات ، فى تلك الدوائر ، فيضمن لهم الفوز ، وينضمون الى الوفد بعد ظهور نتائج الانتخابات وبذلك ، لا يكون الوفد قد أخل بوعده وهو ـ حينئذ ـ لا يملك ان يرد نوابا يريدون الانضمام اليه .

وقد حاول حسنين باشا أكثر من مرة ، نظرا لصلاته ، الوثيقة بالعديد من القادة الوفديين أن يقنع الوفد بقبول فكرة الوزارة القومية ، لان الظروف الخطيرة ، والحرجة ، التى تمر بالبلاد تجعل تأليف وزارة قوميـــة ضرورة وطنية .

وقد ألح حسنين باشا على أحد القادة الوفديين من أصدقائه ان يقنـــع القادة الاخرين بتلك الفكرة ، غير ان ذلك الوفدى الكبير رفض بلباقة اعطاء وعد ، بقيامه بتلك المهمة لانه يعرف جيـــدا ، ان الوفد يرفض تأليف وزارة محايدة ، وكان من بين ما قاله ذلك الوفدى الكبير : لندع الحديث فى تأليف وزارة قومية الى المستقبل فمن يدرى فقد يغير الوفد رأيه اذا ما دخلت مصر ، الحرب واذا كان مرض النحاس باشا قد أحدث فى البلاد هذه الهزة ، التى وصلت الى الاعماق وجمع حوله الزعماء ورجال مصر حتى ذهب رفعته ، بعدما

يصافحهم واحدا ، واحدا ، فان دخول الحرب الى مصر ، كفيل فى اعتقادى — اعتقاد الوفدى الكبير — بأن يحدث هزة ، أعمق ، وأبعد أثرا » ٠

واذا كان الوزراء السعديون ، على رأسهم د٠ أحمد ماهر ، قد غضبوا من موقف حسن صبرى باشا منهم ، وتفريطه فى أمر تعاونه معهم فى الحكم ، فقد كانوا أكثر غضبا من حلفائهم الأحرار الدستوريين الذين لم يستقيلوا من وزارة حسن صبرى باشا ، تضامنا معهم ، خاصة وأن حفنى محمود بك — أحد قادة الاحرار الدستوريين ، وشقيق محمد محمود باشا ، رئيس حزب الاحرار الدستوريين — قد أعطى تأكيدات لأحمد ماهر باشا بأن الأحرار الدستوريين ، يتفقون مع حلفائهم السعديين قلبا وقالبا ، وانهم يعتبرون موضوع دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء متعلقا بالكرامة الوطنية ٠

ويظهر لى أن الاحرار الدستوريين بموقفهم هذا كانوا يردون على موقف مماثل وقفه السعديون ، عندما كان على ماهر باشا يقوم بتشكيل وزارته الثانية: لقد تعاهد الأحرار الدستوريون والسعديون ، على أن يكون لهم موقف موحد من موضوع الاشتراك فى وزارة على ماهر ، فاما أن يدخلوها معا ، واما أن يعتذروا عن الاشتراك فيها معا ٠

وكان على ماهر باشا راغبا فى اشراك السعديين معه فى وزارته ، وغير راغب فى اشراك الدستوريين ، ولذلك فقد راح يضع العراقيل امام اشتراك الدستوريين فى تلك الوزارة ، وبلغ به الامر أنه أصر على أن يختار من الاحرار الدستوريين ، من يريد أن يشتركوا معه ، فى الوزارة دون أن يعطى هذا الحق للحزب ، الذى له ، بل عليه ان يتولى ترشيح من يرغب فى ترشيحهم للاشتراك فى الوزارة ، فلما وافق الدستوريين على اعطاء هذا الحق لرئيس الوزراء ، وكانوا بذلك مفرطين فى حقوقهم ، وضع على ماهر عقبة جديدة ، وخطيرة قطعت كل أمل فى اشراك الدستوريين معه فى وزارته ، وكانت تلك العقبة هى اصرار على ماهر باشا على ترشيح عبد القوى أحمد باشا لوزارة الاشغال على أنه من الاحرار الدستوريين ، ولم يسبق له — فيما نعلم — أن دخل حزب الاحرار الدستوريين ، الا زائرا !!

وقبل السعديون الاشتراك فى وزارة على ماهر باشا تاركين حلفاءهم الدستوريين خارج الوزارة ولذلك آثر الدستوريون فى هذه المرة ، أن يردوا الصاع صاعين لحلفائهم السعديين ، فقبلوا الاستمرار فى وزارة حسن صبرى باشا ، رغم استقالة حلفائهم السعديين !

وقد ظل التوتر قائما بين الاحرار الدستوريين والسعديين ، رغم تلك العلاقات الوثيقة التى كانت تربط محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين بالدكتور أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية !!

هذا ، وللأمانة التاريخية نقول ـ نقلا عن ألسنة بعض أصدقاء أحمد ماهر باشا الذين نعتز بآرائهم ، وصدقهم ـ ان أحمد ماهر لم يكن يريد حربا هجومية بل كان يريد حربا دفاعية ، بمعنى أننا لا نهاجم دول المحور ، وانما فقط نكتفى بالدفاع عن أراضينا ، والفرق بين الحرب الهجومية ، والحرب الدفاعية ـ كما يقول اصدقاء الدكتور أحمد ماهر ـ كالفرق بين السماء والأرض !

وللامانة التاريخية أيضا . نقول ان دار السفارة البريطانية فى القاهرة لم تتدخل ابدا فى الخلاف الذى شجر بين حسن صبرى باشا ، رئيس الوزارة من ناحية ، وبين أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ، والسعديين من ناحية أخرى ، بل ان رجال السفارة البريطانية قد حرصوا خلال أيام الأزمة على أن ينقطعوا عن زيارة حسن صبرى باشا ، والوزراء السعديين .

وقد كان السفير البريطانى فى زيارة رسمية لرئيس الوزراء قبل اعلان بيانه فى مجلس النواب ، وقد حرص أصدقاء السفير وأصدقاء رئيس الوزارة ، أن يعلنوا ان السفير البريطانى لم يسأل رئيس الوزراء عما احتواه بيانه ، وأن رئيس الوزراء لم يشأ أن يخبر السفير البريطانى ورجال سفارته ، قد آثروا عدم التدخل فى تلك الازمة ، فقد كانوا جميعا ، على ثقة مطلقة من ان الجانبين المختلفين ، لا يسعيان الى خدمة بريطانيا وان اختلفت وجهات نظرهما فى كيفية القيام بأداء تلك الخدمة !

وعند هذا الحد ، نتوقف عن الحديث ، عن أعنف أزمة « هاجمت » وزارة حسن صبرى باشا ومن أسباب وذيول خروج أو اخراج الوزراء السعديين من تلك الوزارة ، خاصة وأننا نشعر بأننا قد أطلنا فى الحديث عن وزارة حسن صبرى باشا ذاتها ، التى لم تعمر طويلا فى الحكم ، فلقد تألفت فى ٢٧ يونيو ١٩٤٠ ، وانتهت بوفاة رئيسها حسن صبرى باشا وهو يتلو خطاب العرش بين « يدى » الملك وامام مجلسى البرلمان فى ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ بعد ان اجهد الرجل نفسه الى أبعد حدود الاجهاد ، منذ أن ولى رئاسة الوزارة ثم تضاعف ذلك الاجهاد بعد خروج أو اخراج الوزراء السعديين من الوزارة ، رغم أن السعديين بعد أن حظيت وزارة حسن صبرى باشا بثقة أغلبية أعضاء مجلس النواب ، وبعد ان تخلى عنهم حلفاؤهم الدستوريون ، لم يضعوا العراقيل ، امام وزارة حسن صبرى باشا ، بل راحوا يوجهون كل طاقاتهم وامكاناتهم ـ وقد كانت فعلا كثيرة ، وكبيرة ـ لتحقيق نصر مؤزر فى انتخابات رئاسة مجلس النواب .

وكان بعض السياسيين ، يعارضون فى اعادة ترشيح الدكتور أحمد ماهر لرئاسة مجلس النواب بعد أن أصبح زعيما للمعارضة ، وبعد أن خرج ، أو اخرج حزبه من الوزارة ، وكان السعديون يردون على ذلك القول بأنه لا يوجد ابدا أى نص فى دستور أية دولة برلمانية ، يمنع رئيس المجلس النيابى ، من

أن يكون له رأى مخالف لرأى الحكومة ، المهم ، ان يكون رئيس المجلس فى ادارته للجلسات بعيدا كل البعـــد عن الانحياز للحكومة ، أو للمعارضة وقد أثبت الدكتور أحمد ماهر ــ كما كان السعديون يرددون ــ انه فى رئاســـته للمجلس محايد ، بل ومتزمت فى حياده ٠

ورغم ان انتخابات رئاسة مجلس النواب كان محددا لها نصف نوفمبر ١٩٤٠ ، الا أن المعركة الخاصة بتلك الانتخابات قد بدأت فى أكتوبر ١٩٤٠ ، وكانت بدايتها ساخنة جدا بسبب الظروف الحزبية المتميعة وقتئذ :

فالدستوريون ، ولهم فى المجلس حوالى التسعين نائبا ، ورغم الصلات الوثيقة التى تربط بين احمد ماهر باشا ، رئيس الهيئة السعديه ، ومحمد محمود باشا رئيس الاحرار الدستوريين ، كانوا يفضلون الا ينتخب الدكتور أحمد ماهر ، رئيسا للمجلس ، لانهم يفضلون أن يكون رئيس المجلس مستقلا ، ولهذا السبب ، ولأسباب آخرى أيدوا ترشيح د٠ بهى الدين بركات باشا ، لرئاسة المجلس فى الدور السابقة ، فلما كانت الدولة الحالية ــ دور نوفمبر ١٩٤٠ ــ حاولوا اقناع بهى الدين بركات باشا بمعاودة ترشيح نفسه لرئاسة المجلس ، ولكن بهى الدين بركات ، الذى لم يكتب له الفوز فى معركة عـــام ١٩٣٩ امام أحمد ماهر ، رفض ترشيح نفسه مفضلا ، ان يعطى كل جهـــده للجمعية الخيرية الاسلامية التى يرأسها بالرغم من تحريض الدســـتوريين والمستقلين اياه ، لخوض تلك المعركة ، التى كان المستقلون ، والدستوريون يرونها ــ بالنسبة لبهى الدين بركات باشا ــ سهلة للغاية « ففى انتخابات عام ١٩٣٩ ، ورغم اشتراك السعديين فى الحكم ، ورغم تأييد الحكومة لأحمد ماهر باشا ، الا أنه لم يستطع الفوز عليه الا بثمانية عشر صوتا ، والان ــ عام ١٩٤٠ ــ والسعديون ليسوا فى الحكم ، ليس هناك ما يغرى هؤلاء الثمانية عشر صوتا بانتخاب الدكتور ماهر » ٠

وعندما فشل الدستوريون فى اقناع د٠ بهى الدين بركات باشا بترشيح نفسه لرئاسة المجلس ضد د٠ أحمد ماهر باشا ، أجمعوا على ترشيح أحد أقطابهم لرئاسة المجلس ، وهو ابراهيم دسوقى أباظة « بك » ٠

وكان الدستوريون بترشيحهم لدسوقى أباظة « بك » رئيســـا لمجلس النواب ، متناقضين مع رأيهم السابق الذى عبر عنه أنه رغم احترامه ، وحبه لأحمد ماهر ، الا أنه يفضل ان يكون رئيس المجلس ، مستقلا لا حزبيا !

وقد حاول ابراهيم دسوقى أباظة « بك » بعد اجماع الدستوريين عـلى ترشيحه لرئاسة المجلس ان يقنع الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الاوقاف بترشيح نفسه ضد د٠ أحمد ماهر ، غير ان الشيخ مصطفى عبد الرازق ، آثر

الا يخوض تلك المعركة ، غير المضمونة ! آثر الا يخوض تلك المعركة غير المضمونة. ورغم أنه لم يكون للوفديين في ذلك المجلس أكثر من دستة نواب الا أن القيادة الوفدية كانت تصر على أن يعطى النواب الوفديون ، أصواتهم لدسوقى أباظة بك لا حبا فى دسوقى أباظة « بك » ولكن كراهية فى أحمد ماهر باشا ، ورغم اصرار القيادة الوفدية على أن يعطى النواب الوفديون أصواتهم لدسوقى أباظة ، السعديين كانوا على ثقة مطلقة من أن نصف هؤلاء النواب على الأقل ، سوف ينتخبون « القطب الوفدى القديم » د٠ أحمد ماهر ، وقد فعل هؤلاء الستة ذلك فى الانتخابات الماضية رغم تأكيد القيـــادة الوفدية عليهم بضرورة انتخاب د٠ بهى الدين بركات منافس د٠ أحمد أحمد ماهر ٠

وكان المستقلون ، فى المجلس ـ وهم أغلبية كبيرة ـ منقسمين فيما بينهم حول انتخاب د٠ أحمد ماهر : بعضـــهم يؤثر أحمد ماهر ، البرلمانى الممتاز وبعضهم يفضل دسوقى اباظة ، الحر الدستورى ، وبعضهم وقع فى حرج شديد لانه يجمع بين صداقة أحمد ماهر ودسوقى اباظة وكان من بين هؤلاء الاصدقاء ، د٠ حنفى أبو العلا ، الذى أثر ان يخرج من الموقف المحرج ، بالالتجاء الى أبناء دائرته « محرم بك » ليستشيرهم فيمن ينتخبه لرئاسة المجلس ، فعقد سلسلة من الاجتماعات اشترك فيها كثير من ناخبيه ، وكانت اغلبية هـــؤلاء الناخبين تؤكد ميلهم الى انتخاب دسوقى اباظة وذلك بسبب معارضتهم لموقف د٠ أحمد ماهر من دخوله الحرب ، الى جانب الحلفاء !

وكان من بين الاعضاء الدستوريين الذين لا يكفون عن اعــلان تأييدهم لاحمد ماهر رغم التحذيرات ، التى وجهها له ، رئيس الحزب ، واقطابه ، الا أنه كان مصرا على ان عامل الصداقة أقوى الف مرة من عامل الحزبية وقد أصر الأستاذ شفيق جبر ، على التمسك بتأييد انتخاب الدكتور أحمد ماهر لرئاسة المجلس رغم اصرار الحزب على فصله منه ٠

ورغم ان على ماهر باشا ، لم يكن عضوا فى مجلس النـــواب بل كان عضوا بمجلس الشيوخ الا أنه كان يملك عصبية هائلة فى مجلس النواب وكان قد أشيع ان على ماهر ، يحارب ترشيح شقيقه أحمد ماهر لرئاســـة المجلس لمعارضة أحمد ماهر ، لسياسة تجنيب مصر ويلات الحرب ، التى رفعت لواءها وزارة على ماهر غير ان الاستاذ سعد اللبان من أصدق أصدقاء على ماهر ، قد نفى هذه الشائعة نفيا باتا وأعلن عن استعداد على ماهر لاصدار بيان مكتوب ينفى به تلك الشائعة المغرضـــة التى تحـــاول افســـاد العلاقة بين الأخوين الشقيقين !

وكان على ماهر قد بدأ يجمع حوله انصــاره من المثقفين ، الذين كانوا يؤيدون رأيه فى موقفه من الحرب وكانوا يزورونه باستمرار فى بيته ، وكانت السفارة البريطانية تنظر بحذر شديد الى هذا التحرك ، الذى يقوم به على ماهر خاصة وقد نقل على لسان أحد أصدقائه ، مصطفى الشوربجى بك أن على ماهر باشا بسبيل انشاء ناد سياسى يجمع أنصاره لأن بيته يضيق ، بهم ، ولأن بيته يبعد عن آخر محطة للترامورى ، بنصف ساعة مشيا على الأقدام ٠

هكذا كانت الأمور ، تجرى فى الأسابيع الأخيرة ، لوزارة حسن صبرى باشا وقد سعدت الى حد كبير ، وأنا أقرأ فى روز اليوســف فى ٢٦ أكتوبر ١٩٤٠ فى العدد الذى احتفلت فيه بتتمة خمسة عشر عاما من تاريخهـــا ، تحليلا سياسيا للأستاذ احسان عبد القدوس لعله كان من أوائل التحقيقات التى كتبها فى روز اليوسف والتى حرص على أن يوقعها باســم : احســان محمد عبد القدوس ، وكان التحقيق تحت عنوان : كلمة حق ٠٠ زعماؤنا على حقيقتهم » وقد جامل بداية هذا التحقيق : احتارت اقلامنا فى زعمائنا وحرنا فى دلهم ودلالهم فما من زعماء آمة من أمم العالم مر عليهم مثل هذا الموقف الذى يمر بنا دون أن يقدروا نتيجة الخطر ، الذى ينجم عن انقسامهم ، واختلافهم ودون ان يسارعوا ، الى الاتحاد ، ووضع أيديهم فى أيدى البعض حتى يقفوا صفا واحدا فى مواجهة الخطر وينقل احسان عبد القدوس على لسان مستقل كبير سأله احسان عن فكرة « الوزارة المحايدة » التى ينادى بها الوفد وعما اذا كانت ستتحقق قريبا ، ويقول المستقل الكبير : ومالها الوزارة دى ! اليس حسن صبرى مرضيا عنه من جميع الجهات ؟ ألم يثبت أنه يستطيع التفاهم مع جميع الاحزاب بمن فيهم الوفديون والسعديون ؟ واليست الاعصاب بفضله هادئة ، والأمور تسير فى سيرها الطبيعى دون دوشة ولا أزمات ؟

ويتساءل احسان عبد القدوس عن عدم قيام هيئة تقف بجــانب وزارة حسن صبرى ما دام قد ثبت ان جميع الاحزاب ترضى عنها ولماذا لا يتنازل النحاس باشا عن طلباته الخاصة بالوزارة المحايدة والبرلمان ولماذا لا يتنازل أحمد ماهر عن رأيه وينضم الى رأى الاغلبية الساحقة حتى يسهل الجمع بينه وبين بقية الزعماء ٠

ويرد احسان على تساؤلاته تلك ، فى نهاية تحقيقه ، أو مقاله السياسى بقوله : تذكرت أن الامر يستدعى التضحية وان التضحية هى الصفة الوحيدة التى تنقص زعماءنا

وتمتلىء الصحف اليوميـــة الصادرة فى صبيحة يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ بخطب الزعماء والقادة ، التى القوها فى اليوم السابق يوم عيد الجهاد ، وكان

البرلمان قد دعى للانعقاد في ذلك اليوم ، ١٤ نوفمبر ، وفى الساعة الحادية عشرة الا ثلثا انتقل الملك من قصر عابدين الى دار البرلمان يرافقه حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء واصطف الامراء ، والنبلاء على يمين الملك فى « قاعة العرش » بينما اصطف على يساره رئيس الوزراء والوزراء وكان حسن صبرى باشا متشحا بوشاح محمد على الذى كان قد أنعم به عليه الملك ، فى صباح ذلك اليوم .

وتسلم حسن صبرى باشا خطبة العرش من الملك فى الساعة الحادية عشرة والدقيقه الخامسه ، وبدأ فى تلاوتها بصوت هادىء رزين ولكن فى بطء ، وتريث ، وظن المستمعون لاول وهلة ان مرجع هذه الاناة فى التلاوة يعود الى قصر الخطبة ولكن رئيس الوزراء لم يكد يصل الى منتصفها فى خلال سبع دقائق حتى بدت عليه علامات الاعياء فعلت وجهه ـ كما قالت صحف المساء التى صدرت بعد ساعة أو ساعتين من وقوع الحادث ـ صفرة شديدة ثم ضعفت قواه وخر فى موضعه مستلقيا على ظهره ، وأحاط به الوزراء يحاولون اسعافه ، وجيء له بكوب ماء ، وأكمل محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ تلاوة خطبة العرش فأتمها فى خمس دقائق .

وقد حاول الدكتور على ابراهيم باشا وزير الصحة اجراء عملية التنفس الصناعى لرئيس الوزراء واستدعى رجال الاسعاف لنقله ، الى أحد المستشفيات غير ان روحه قد فاضت الى بارئها ..

الفصل الرابع

فاروق يعرض رئاسة الوزراء على رئيس ديوانه أحمد حسنين ليتخلص منه

أنهينا الفصل السابق بالحديث عن نهاية حياة حسن صبرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ، وهو يلقى خطاب العرش نيابة عن الملك فاروق ، كما تقضى بذلك التقاليد الدستورية ، المعروفة وقتئذ ، وقبل أن نتحدث بالتفصيل عن تلك النهاية ننقل هنا — كوثيقة تاريخية — أقصر خطاب عرش عرفته سنوات ما قبل الثورة :

« حضرات الشيوخ ، حضرات النواب

أحييكم أجمل تحية ، وأسأل الله لكم فى مهمتكم توفيقا تزداد به الأمة قوة وتعتز به اتحادا يكفل خير الوطن واستقلاله وأمنه وسلامته .

لقد وقفت مصر من الحرب التى تستعر نارها ويمتد لهبها الآن غربا وشرقا موقفا أرادته الاناة ، واقتضته الحكمة ، وأدى اليه الحرص الأكيد على سلامة البلاد والوفاء بالعهد فنفذت معاهدة الصداقة والتحالف مع بريطانيا العظمى بنصها وروحها تنفيذ اخلاص وصدق وعملت على أن تكون علاقتها مع سائر الدول ، فى غير ما أثرت فيه الحرب علاقات مودة وصفاء ، وأقامت تنظر الى تطورات الحوادث بعين اليقظة ، واثقة بنفسها ، مطمئنة الى حليفتها ، حريصة على سيادتها واستقلالها ، محتاطة لدرء كل ما يمسهما عاملة على أن تظل رغم تقلب الأحوال الدولية ، آمنة ، محتفظة بكيانها .

ولا تزال هذه السياسة التى أقررتموها خلال الدورة البرلمانية السابقة والتى اتجهت اليها ارادة الأمة سياسة حكومتى ، وهى عظيمة الرجاء فى أن تؤتى هذه السياسة خير ثمراتها ، وان يتم لمصر بفضلها كل ما ترجوه وتصبو اليه .

وقد رأت حكومتى ان معالجة ما نشأ عن الحرب من اضطراب فى شئون البلاد الاقتصادية خير كفيل بنجاح هـذه السياسـة فواجهت الحالة بكل ما استطاعت من وسائل ، والفت فى حليفة مصر العظمى العون الصادق على ما أرادت · اتفقت معها على شراء محصول القطن الجديد ، ونظمت معها السوق المالية ، وبذلك استقرت المعاملات فلم يكن للتقلبات التى حدثت فى الخارج كبير الأثر فى مصر ·

واتجهت حكومتى الى صيانة الاقتصاد الأهلى وتشجيع الانتاج الداخلى فى شتى نواحيه ، فكان من أثر ذلك كله أن عادت دورة التعامل فى أنحاء البلاد على نحو اطمان الجميع اليه · وزاد فى طمانينتهم ما أبدته حكومتى من حرص على تموين البلاد بكل ما هو ضرورى لها فى الظروف الاستثنائية الحاضرة ·

ولم تصرف ظروف الحرب حكومتى عن العمل لاستكمال استقلال البلاد ، ولا عن اضطلاعها بأعباء الاصلاح فيها · لقد أقر البرلمان فى الدورة الماضـية الاتفاق الذى ألغى صندوق الدين كما عاون الحكومة بتأييده لها فيما نهضت به من أعباء الاصلاح فى حدود طاقة الخزينة التى تأثرت تأثرا محسوسا بالأحوال العالمية الحاضرة ·

وتجرى الحكومة فى المستقبل على الخطة العملية التى جرت عليها حتى الآن واثقة من معاونتكم وتأييدكم كى يتصل الاصلاح بمرافق الدولة كلها وتظل البلاد آمنة مطمئنة فى هذا الدور الدقيق من تاريخ العالم ·

لقد كانت الحكمة رائد الأمة المصرية فى جميع أحوالها وكان حرصها على استقلال الوطن واستمساكها به واتحادها فى سبيله أمنع سياج له وأعز زائد عنه ، وأنتم ممثلو الأمة ، أولتكم ثقتهـا وحملتكم أمانتها فانهضوا بالأمانة وحققوا الثقة عاملين بحكمة الأمة وحرصها يستقم ميزان العدل والأمن والطمأنينة فى البلاد · لقد وفت مصر بعهودها وحافظت على طيب العلاقات مع سائر الدول فى الخارج فتخطت البلاد خلال الشهور التى انقضت منذ كانت الحرب الحاضرة أدق الظروف وأعصب الأوقات ·

ولى عظيم الرجاء فى ان تظل الحكمة رائدنا وان يصبح العزم الصـادق عدلنا ·

لحظ الله وطننا العزيز بعنايته ، وشمله برعايته ، ووفقنا جميعا فى خدمته، ليعز جانبه وتعلو كلمته ·

انه سميع مجيب » ·

أما كيف انتهت حياة حسن صبرى باشا فجاة فقد قالت المصادر المقربة من القصر ومن البرلـمان ومن أسرة حسن صبرى باشـا ، ان الرجل الوطنى

المصرى ، الصادق الصريح ، حسن صبرى قد استيقظ فى ساعة مبكرة جدا من يوم ١٤ نوفمبر ١٩٤٠ فصلى الفجر حاضرا ثم أخذ فى قراءة بعض آيات من القرآن الكريم ٠

ولما شعر بالتعب أخذ حقنة من الكيرومين ، التى اعتاد ان يأخذها فى مثل ذلك الحالات وخرج من منزله مصطحبا معه الأستاذ ميشيل ساويرس ــ من كبار رجال رياسة الوزارة ــ فى نزهة قصيرة حول الجزيرة بالقرب من الشارع الذى يحمل اليوم اسمه فى الزمالك ــ بالقاهرة ٠

وخلال تلك النزهة قال انه طلب من وزارة الدفاع أن تمنح ابنه الملازم أول منير صبرى أجازة ليتسنى له حضور حفلة افتتاح البرلمان ، ليشترك فى الاستماع الى خطاب العرش ، الذى سيلقيه لأول مرة فى حياته ، ولكن وزارة الدفاع رفضت طلب رئيس مجلس الوزراء ٠

وعاد حسن صبرى الى منزله ، ليستبدل ملابسه وليذهب الى سراى عابدين ، حيث قابل الملك الذى فاجأه بتسليمه الوشاح الأكبر من نيشان محمد على ٠

وبعد أن تسلم الوشاح من الملك ، اتجه الى غرفة التشريفات ، الى أن تحين لحظات قيام الموكب الملكى ٠

فى غرفة التشريفات ناول الأستاذ ميشيل الوشاح ، طالبا منه أن يعاونه فى ارتدائه ، ولما كانت النياشين الكبيرة تعاد الى السراى الملكية عقب وفاة أصحابها ، فقد سأل « دولته » الأستاذ ساويرس قائلا : يا نرى كام واحد قبلى لبس النيشان ده ٠

وقال له الأستاذ ساويرس : « ده باين عليه جديد يا باشا » ٠

وبعد أن ارتدى الوشاح جلس على مقعد وثير فى غرفة التشريفات ، فأقبل عليه أحمد حسنين باشا ، ومراد محسن باشا ، ليهنئاه فقال لهما : « أنا حاسلم عليكم وأنا قاعد ، أحسن أنا تعبان شويه ومش قادر أقوم ٠٠ » ٠

وصافحهما وهو جالس فى مقعده ، وطلب من الأستاذ ميشيل أن يتفق مع المصور ، واينبرج على موعد يصوره فيه بالوشاح الجديد ٠

هذا ما حدث قبل أن يرافق رئيس الوزراء الملك ، الى مبنى البرلمان ، أما ما حدث بعد أن أغمى عليه ، فقد سبق أن ذكرنا بعضه ٠ فى الفصل السابق ، ونضيف أنه عندما أغمى على رئيس الوزراء ، وأراد البعض نقله من « منصة العرش » الى البهو الفرعونى ، لم يجدوا مفاتيح الباب القريب منه ، فقاموا بكسر الباب ، ووضع رئيس الوزراء على الأرض والتف حوله الى جانب الدكتور على ابراهيم باشا وزير الصحة ، الدكاترة : حامد محمود ، ونجيب اسكندر ،

وحلمى الجبار ، وعبد الرحمن عوض ، وفؤاد رشيد ، واختلفت الصحف فيمن قام باجراء عملية التنفس الصناعى لحسن صبرى باشا ، أهو على باشا ابراهيم ، أم الأستاذ فؤاد رشيد ، ولكن ثبت أن الذى قام بذلك هو الدكتور حامد محمود ودخلت السيدة الجليلة قرينة رئيس الوزراء ، منيرة هانم ، على زوجها وهو بين الموت والحياة ، وقالت أنه قد تعود على تناول حقن معينة فى وقت الأزمات ، وانصل بعضهم بالمنزل لارسالها الى مبنى البرلمان ٠

وجاء الملك ، وقف فى أحد أركان الغرفة وسأل الدكتور على ابراهيم باشا : هل هناك أمل ؟ وهز الدكتور على ابراهيم باشا رأسه علامة تدل على أنه لا أمل ، على الاطلاق ٠

وكان الدكتور ماهر موجودا فراح يواسى ابنه اسماعيل صبرى ، بعد أن أعلن الأطباء أن الروح قد صعدت الى خالقها ، وقام د٠ ماهر « بتوصيل » حرم الفقيد الى الباب الخارجى ، وكان البروتوكول يقضى بأن يخرج الأمراء أولا ، ولكن الدكتور أحمد ماهر ضرب بالبروتوكول عرض الحائط ، وأفسح الطريق لزوجة الراحل العظيم الذى نقل جثمانه الى منزله فى سيارة اسعاف تابعة للقصر ٠

وكان الذى تولى تحرير شهادة الوفاة هو على ابراهيم باشا ٠٠

واذا كان الشعب ـ كما أذكر جيدا ـ قد استقبل وزارة حسن صبرى باشا بفتور ، بل بضيق شديد ان لم يكن بغضب ما بعده من غضب ، فقد ودع الشعب الرجل وداعا حافلا مهيبا ، شارك فيه كل قادة البلاد ، وزعمائها وجماهير كثيرة من كافة طوائف الشعب ، الذى عرف للرجل أخيرا ـ وبعد وفاته قدره ، ومكانته ، ووطنيته ، وجرأته ، وصراحته ٠

ومن بين ما رواه الأستاذ الشيخ عبد المجيد اللبان ـ وكان وقت وفاة حسن صبرى باشا ـ شيخا بكلية أصول الدين وكان فى نفس الوقت قد تتلمذ على يدى الأستاذ حسن صبرى ـ أن قليلين من رجال الأزهر استقبلوا تدريس العلوم الحديثة بالأزهر ، بثورة عنيفة ، بينما أغلبية الأزهريين قد استقبلت ذلك بترحاب شديد ، وقد كان الأستاذ حسن صبرى أفندى هو مدرس الرياضة الذى رحب به الجميع ، الراضون عن تدريس العلوم الحديثة ، والساخطون على تدريسها ٠

ويمضى الشيخ اللبان قائلا : ان الأستاذ حسن صبرى كان يلقى دروس الحساب على الأزهريين فى مدرسة خليل أغا ، وكانت وقتئذ فى المكان الذى توجد به ادارة الأزهر ، وقد بلغ من اهتمام الأزهريين بدراسة الحساب والجغرافيا وغيرهما مما كان يطلق عليه العلوم الحديثة أن بعض الأزهريين كانوا ينظمون مواد تلك العلوم ، شعراً ويحفظونها عن ظهر قلب ٠

ويذكر الشيخ اللبان أن الأستاذ على شقير قال فى كروية الأرض وكانت تدرس فى علم الجغرافيا :

والأرض قالوا انها دائرة كبيرة الحجم شبه الكرة .

ويرى الشيخ اللبان أن حسن صبرى ، ظل يدرس العلوم الحديثة فى الأزهر ، خمس عشرة سنة ، حتى أختير عضوا فى المجلس الأعلى للأزهر ، حيث كان أكثر أعضائه صراحة وجرأة : وقد حدث أن طلب الشيخ سليم البشرى طيب الله ثراه ، وكان شيخا للجامع الأزهر ، نقلى – هكذا يقول الشيخ عبد المجيد اللبان – حيث كنت أقوم بالتدريس ، فى معهد الاسكندرية الدينى ، الى معهد أسيوط وذلك لأن جهة من الجهات طلبت ذلك ، وعندما عرض الأمر على المجلس الأعلى أصر حسن صبرى على معرفة أسباب النقل ، فلما قيل له ان جهة ما هى التى طلبت النقل ، رفض الموافقة على طلب النقل ، وظل يكافح الى إن أقنع بقية أعضاء المجلس الأعلى ، وكان أن سحب الشيخ سليم البشرى مذكرته ، وبقيت حيث كنت مدرسا ، بمعهد الاسكندرية الدينى » وكانت الجهة التى يعنيها الشيخ اللبان السراى .

وقد قام مجلس النواب بتأبين حسن صبرى باشا فى جلسة خاصة بتاريخ ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ وقد جاء فى كلمة رئيس المجلس د. أحمد ماهر : ان وفاة حسن صبرى باشا خسارة كبرى ، للبلاد ، خصوصا فى هذا الظرف ، العصيب ، الذى نحن أحوج ما نكون فيه الى جهود العاملين المخلصين الذين كان حسن صبرى منذ نشأته فى طليعتهم . لقد حرمنا من جميل سعيه ونزاهته فى العمل . وصدقه فى القول واستقلاله فى الرأى وحسن تصريفه للشئون العامة وشغفه بجمع الكلمة ورغبته الأكيدة فى ضم الصفوف وتوحيد القصد رغم اختلاف الوسائل ، والجهود .. » .

ويتوجه د. ماهر نيابة عن أعضاء المجلس ومن فوق منصته بخالص العزاء الى السيدة الفاضلة عقيلة حسن صبرى باشا والى أبنائه ، وأفراد أسرته الكريمة .

وكان حسين سرى باشا قد خلف حسن صبرى باشا ، فى رئاسة الوزراء وقد كان مما قاله حسين سرى باشا فى مجلس النواب ، باسم ، الحكومة الجديدة : بقلوب تفيض بالآسى ، والآسف ، أتحدث الآن ، عن الرجل العظيم ، المغفور له حسن صبرى باشا ، وقد كان بالأمس قوة ، وكلمة ، وعملا ، صالحا ، يملأ السمع والبصر ، ويثير الاكبار والاعجاب واذا هو الآن مجرد ذكرى تثير اللوعة والألم .

لقد ظل رحمه الله يغالب المرض ويغلبه ، ويقاوم الضعف ، ويقهره ، ويعمل بالعقل ، الرصين ، وتجارب السنين ، والحكمة البالغة والاخلاص الوقير

حتى وافاه القدر المحتوم فوقع ، أمامكم فى هـذه القاعة الكبرى رافعـا علم المجاهد ، وخطاب العرش يتدفق من فيه مع ما كان يعانيه فراح شهيد الواجب ، الوطنى بل راح مثلا ، أعلى ، فى التضحية لمصلحة الوطن .

وكان من بين ما قالته صحيفة الديلى تلجراف ــ فى مقالة افتتاحية طويلة ــ : لقد سطا الموت على رئيس وزراء شعب صديق حليف ، فطويت بذلك صفحة ناصعة مجيدة من صفحات شخصية ممتازة كانت تبشر بالخير لمصر ، وخاصة فى هذه الأيام التى لا يستغنى فيها عن حكمة الرأى وعظم النفوذ » .

وتعبر الصحيفة البريطانية عما تحس به بريطانيا من خسـارة لوفاة حسن صبرى باشا ، وهى خسارة يشعر بها خاصـة الوزراء البريطانيون ، ويزيد فى الأسف ما هناك من اعتبارات شخصية ، وسياسة اذ كان الفقيد رحمه الله ، موضع حب الناس واحترامهم ، عندما كان وزيرا مفوضا لمصر ، فى لندن فمنذ بضع سنين . وهم لا يزالون ، لهذا الاحترام ، وذلك الحب ، محافظين والحق ، انه ليس من السهل ، اليسير ملء الفراغ ، الذى خلفه الرزء ، فى الفقيد حسن صبرى وطويت ، بذلك ، صفحة حسن صبرى باشا كرئيس للوزراء .

وبدأت ، صفحة جديدة ، لحسين سرى باشا ، رئيس الوزراء ، الجديد » .

ويقول الأستاذ محمد التابعى : فى مساء نفس اليوم ، الذى توفى فيه حسن صبرى باشا ، صدر مرسوم ملكى يكل الى عبد الحميد سليمان باشا القيام بأعمال رئيس الوزراء ريثما يتم اختيار الذى يخلف حسن صبرى باشا ، فى رئاسة الوزراء .

وكان هذا المرسوم مناورة تمويه ، وتضليل أخرى من حسنين باشا ــ كما يقول الأستاذ التابعى ــ لأن السفارة البريطانية ، قد فهمت ــ كما فهم الناس ــ من انابة عبد الحميد سليمان باشا للقيام بأعمال رئيس الوزراء ، ان أمر اختيار الرئيس الجديد للوزارة قد يطول ويستغرق بضعة أيام ، ولكن السفارة والسفير والوفد ، والأحزاب : كل هؤلاء فوجئوا ــ بعد يوم واحد ــ باختيار حسين سرى باشا رئيسا للوزراء .

ويروى الأستاذ التابعى قصة اختيار حسين سرى باشا ، لرئاسة الوزراء ، نقلا عن أحمد حسين باشا بقوله : يقول حسنين باشا بالطبع : كلمنى الملك بالتليفون فقلت له ، هل يأذن لى مولاى بمقابلته ؟ . فقال : أيوه ، لكن خليك فى مكتبك ، وأنا جاى عندك .. وجاء فاروق ، وقد تكلف هيئة الجد وعرض على رئاسة الوزارة ، وكان على ماهر باشا هو السياسى ، الوحيد الذى استقبله الملك سرا ، بعد وفاة حسن صبرى باشا واستشاره فى الموقف

وأدركت ـ هكذا يقول حسنين باشا ـ ان ترشيحى لرياسة الوزراء جاء من جانب على ماهر ، وانه مقلب من رفعته ،لكى يتخلص منى نهائيا : يعنى أبقى رئيسا للوزارة أسبوعين ، أو شهرا ، ثم أقال ، أو أرغم على الاستقالة ، وأخرج من السراى الى دارى لأبقى فيها نهائيا . أدركت هذا بالبديهة ولأن فاروق ، الذى كان يعارض ويرفض تعيينى رئيسا للديوان لا يمكن أن يكون هو صاحب فكرة تعيينى رئيسـا للوزارة ، الفكرة اذن فكرة ، على ماهر ، ولغرض خفى .

ويقول أحمد حسنين : اعتذرت بأدب عن قبول المنصب الكبير .

وقال لى الملك : لا تتسرع : فكر شوية ، كمان ، وسوف أعود اليك

وتركنى ، وانصرف ، وهنا دخل عبد الوهاب طلعت باشا ، فطلبت أن يوافينى بدوسيهات رؤساء الوزارات والوزراء ، السابقين .

وفى ادارة المحفوظات بقصر عابدين ملف أو دوسيه خاص لكل رئيس وزارة سابق ، وكل وزير سابق وكل زعيم سياسى من السياسة المصريين

عاد الملك وسألنى : هيه .

وقلت له : ياتقعدنى جنبك ياتخرجنى من السراى ، وسـأل المـلك يعنى ايه.

وقلت : أنا لا أصلح لهذا المنصب تم ان الناس سوف تقول أن حسنين ربى فاروق وكسب نفوذا ، عنده لكى يستغل هذا النفوذ ويعمل نفسـه رئيس وزارة ، بينما فى البلد عشرات ممن يصـلحون خـيرا منه لهـذا المنصب ، وتساءل فاروق : زى مين ؟ قلت : هذا ما أبحث فيه الآن وقال فاروق : ضرورى هذا المساء ، تقول لى مين ، قلت : سمعا وطاعة سوف أقدم اسم المرشح ، هذا المسـاء .

وعاد فاروق ، بعـد نحو ساعة ، وسألنى مين بقى يا سـيدى ، الذى ترشحه ؟ وقلت حسين سرى . وصاح فاروق : أعـوذ بالله دا راجل بتـاع الانجليز ، مش ممكن ، شوف لك حد تانى وتركنى وخرج .

وجلست أنتظر عودته ، وكنت أعرف ان فاروق لا يستريح الى حسين سرى ولا يحبه رغم وجود صلة النسب العائلية ورغم اجتماعه به مرارا ، فى سهرات الأسرة ، فقد كان حسين سرى زوجا لخالة الملكة فريدة .

ويقول أحمد حسنين : انه وضع استقالته اذا لم يعين حسين سرى باشا وانه قد أخذ يشرح للملك سر اختياره لحسين سرى باشا ، فهو نسيبك وهو أحرص الناس على حقوقك ونحن فى ظروف عالمية ومفاجآت دولية خطيرة .. والحكم الآن فى أيدى أحزاب الأقلية ، التى لا تمثل البلاد ، والوفد صـاحب

الأغلبية الحقيقية ، مقصى عن الحكم ، وتعيين رجل مستقل غير حزبى مثل حسين سرى فى رياسة الوزارة قد يخفف ولو قليلا من حدة خصومة الوفد للسراى ، ثم ان حسين سرى ، رجل مقبول عند الانجليز ، وسوف يسكتون على تعيينه كما سبق ، ان سكتوا على تعيين حسن صبرى باشا ولا يلحون ولا ينذرون بوجوب قيام ، وزارة وفدية : يعنى اننا بتعيين حسين سرى نتفادى الاصطدام الآن بالانجليز ، ووافق الملك ، على اختيار حسين سرى باشا لرياسة الوزارة .. وراح رسل القصر يبحثون عن حسين سرى باشا ، الى أن عثروا عليه ، وكلفه الملك بتشكيل الوزارة « وكان ذلك فى مساء ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ » .

وبعد ساعتين ، تم تشكيل الوزارة وأدى الوزراء ، اليمين الدستورية فى الساعة الثامنة مساء وكان أول المهنئين لحسين سرى باشا الأستاذ الأكبر شيخ الجامع الأزهر الشيخ محمد مصطفى المراغى وعبد الوهاب طلعت باشا وكيل الديوان الملكى ، وعلى الشمسى باشا رئيس مجلس ادارة البنك الأهلى وصالح حرب باشا ، والسفير البريطانى سير مايلز لامبسون . و . و .

ويقول الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق ، فى كتابه « تاريخ الوزارات المصرية » الذى أشرف عليه الأستاذ حسن يوسف ــ وهو الذى عايش جزءا من تاريخ الوزارات المصرية وشارك فى أحداثها وخاصة خلال الفترة من ١٩٤٢ الى ١٩٥٢ يقول : حتى لا يفاجأ البريطانيون بتعيين رجل لا يرغبونه فى المنصب الذى خلا بوفاة حسن صبرى باشا ، فقد بادر السير مايلز لامبسون ، الى الالتقاء ، برئيس الديوان أحمد حسنين باشا وحذره من تعيين محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ . كرئيس للوزارة وذلك ، بعد أن ترددت الأقوال عن أن النية تتجه الى هذا التعيين وقد ساق السفير البريطانى فى القاهرة لحسنين باشا الأسباب ، التى تدعو بريطانيا الى عدم الثقة فى مرشح ، القصر ، وكان منها ما هو معروف من علاقة وثيقة بين خليل بك وعلى ماهر باشا كما كان منها أيضا ما هو معروف من آراء ، الرجل ، التى يدافع عنها باستمرار عن المصالح الايطالية ، فى مصر .

وحين سأله حسنين عمن يرشحه السفير البريطانى أجاب لامبسون أن هذا ليس من شأنه ولكنه يطلب رجلا ، محل ثقة وقدرة والحرب على أبواب البلاد ، ثم ان أفضل الصيغ قيام لحكومة تتكون من ائتلاف الأحزاب ولكن اذا تعذر ذلك فبالامكان اقامة حكومة محايدة تسندها كل الأحزاب أو على الأقل لا تعارضها ثم يشير السير مايلز لامبسون من هذا الى وجود عدد من الرجال القادرين ، على تأليف حكومة من هذا النوع ، مثل حافظ عفيفى أو على الشمسى ، وهما معروفان باخلاصهما ، للمعاهدة بالاضافة الى تمتعهما بثقة الشعب المصرى ، والحكومة البريطانية : هكذا تقول الوثائق البريطانية ، كما أن هذه الوثائق « من لامبسون ، الى هاليفاكس » تقول أيضا : فى صباح اليوم التالى

• ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ » يتصل رئيس الديوان أحمد حسنين باشا بالسير مايلز لامبسون ويبلغه بصورة سرية للغاية أن النية قد استقرت ، على تكليف حسين سرى باشا وزير الأشغال فى الوزارة السابقة بتأليف الوزارة الجديدة وقد أبدى السفير البريطانى ارتياحه للاختيار ووصف سرى باشا ، بأنه صديق للبريطانيين ورجل على قدر كبير من النشاط والتصميم بالرغم من بعض ميوله الاوتقراطية .

شىء آخر ، دعا السير مايلز لامبسون لابداء ، ارتياحه لاختيار حسين سرى باشا وهو ما كان يجهر به دائمـا من أقوال تنضـح بالكراهية لعلى ماهر باشا العدو اللدود « آنذاك للبريطانيين » .

أما د. محمد حسين هيكل فيؤكد ، ان حسين سرى باشا ، أثناء تشييع جنازة « حسن صبرى باشا » ضحى ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ طلب اليه أن يخاطب زملاءه الوزراء ، الدستوريين لكيلا يغيب أحد منهم ، عن القاهرة بعد ظهر هذا اليوم عند ذلك ، عرفت أنه كلف بتأليف الوزارة الجديدة .

ويضـيف د . هيكل ، الى ذلك قوله : ذهبت بعد ظهر يوم ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ الى رياسة مجلس الوزراء بدعوة من حسين سرى باشا ، والتقيت هناك بعبد المجيد بك ابراهيم صالح ، وتحدثنا فى تأليف الوزارة ، واتفقنا على أن يضم للأحرار الدستوريين وزير ، جديد ، انتهى رأينا ، الى أن يكون ، محمد « بك » عبد الجليل ،أبو سمرة ، وعدل سرى باشا فى المستقلين ، بضمه للوزارة حسن صادق « بك » ! وكيل المالية ، وجعله وزيرا لها وكذلك تم تأليف الوزارة ودعى أعضاؤها للاجتماع ، واتفقت كلمتهم على أن برنامجها هو برنامج ، الحكومة السابقة ..

وكان تأليف وزارة حسين سرى باشا ، الأولى ، على النحو التالى : حسين سرى : للرئاسة والداخلية والخارجية : محمد حلمى عيسى : للعدل ، صليب سامى ، للتجارة والصناعة ، محمد حسين هيكل للمعارف ، الشيخ مصطفى عبد الرازق : للأوقاف : عبد القوى أحمد : للأشغال ، أحمد عبد الغفار للزراعة ، عبد المجيد ابراهيم صالح : للمواصلات والتموين ، على ابراهيم للصحة ، حسن صادق : للمالية ، محمد عبد الجليل ، أبو سمرة للشئون الاجتماعية ، يونس صالح : للدفاع الوطنى .

ولوحظ ، أن أحدا من الحزب الوطنى ، لم يشترك فى وزارة حسين سرى باشا ، وقد قيل ، كتبرير لعدم اشتراك حافظ رمضان باشا فى وزارة حسين سرى باشا أن الحزب لا يقبل الاشتراك فى وزارة تتعارض مبادئها مع مبادىء الحزب الوطنى ، ولم يكن هذا التبرير ، معقولا ، لأن سياسة وزارة حسين سرى كانت هى سياسة وزارة حسن صبرى ويخيل الى أن حافظ رمضان باشا

رئيس الحزب الوطنى ، قد رفض الاشتراك فى الوزارة الجديدة لأنه لم يستطع أن يحقق بعض ما كان يطالب به الحزب الوطنى فى وزارة حسن صبرى ، كما أن مقاومة غالبية ، أعضاء اللجنة الادارية للحزب الوطنى لاشتراك حافظ رمضان ، باشا فى الحكم ، كانت قد تضاعفت • أثناء وزارة حسن صبرى باشا ، الأمر الذى دعا حافظ باشا الى عدم الاشتراك فى وزارة حسين سرى وقيل أن صحة حافظ رمضان باشا لم تمكنه من الاشتراك فى الوزارة وكان حسين سرى ، قد عرض على عبد الرحمن الرافعى بك أن يشترك الحزب فى الوزارة ولكنه بعد التشاور مع زملائه ، قرر الاعتذار عن المشاركة فى الوزارة وكان حسين سرى من مواليد « ١٨٩٢ » وكان والده ناظرا للأشغال وهو من خريجى السعيدية الثانوية ، وقد حصل على دبلوم الهندسة من جامعة لندن ١٩١٥ وكان متخصصا فى شئون الرى وقد عمل مساعدا ، لمدير أعمال شئون الرى بوزارة الأشغال وتدرج فى وظائف وزارة الأشغال الى أن أصبح وكيلا لها ، وقد تولى وزارة الأشغال فى عام ١٩٣٧ كما ولى بعدها وزارات ، الدفاع والمالية والمواصلات وقد قيل عن حسين سرى ، انه نجح نجاحا كاملا ، كوزير ، للأشغال ونجح نجاحا ، قريبا من الكمال فى وزارة الدفاع ولكنه لم ينجح الا نجاحا نوعيا ، كوزير للمالية •

وكان حسين سرى ، وقت تشكيله الوزارة من أصغر رؤساء ، الوزارات سنا ، ان لم يكن أصغر رؤساء الوزارات سنا اذا استثنينا الأمير محمد توفيق باشا الذى كان قد ألف وزارة فى عهد والده اسماعيل باشا ، وكان محمد توفيق باشا وقتئذ وليا للعهد !

والجدير بالذكر ، أنه بعد أيام من تشييع جنازة حسن صبرى باشا ، وتأليف حسين سرى باشا وزارته الأولى قام الملك فاروق برحلة صيد ، الى البركة الملكية بناحية المنصورية وكان يرافقه فى رحلته تلك النبيل اسماعيل داود والنبيل حسن طوسون والدكتور فؤاد سلطان وياوره اليوزباشى عز الدين عاطف ، و • و •

الفصل الخامس

معركة عنيفة بين الحليفين «الأحرار الدستوريون والسعديون» حول رئاسة مجلس النواب

تحدثنا عن المناورة السياسية ، التى واكبت تشكيل وزارة حسين سرى باشا ، وكيف ان الملك فاروق ـ بتحريض من على ماهر باشا وكما يقول أحمد حسنين ـ عرض على أحمد حسنين ، تشكيل الوزارة ، بغية التخلص منه ومن نفوذه فى السراى ، وكيف فهم ، أحمد حسنين ـ كما يقول أيضا ـ المؤامرة ورفض تشكيل الوزارة ، وفى نهاية الحلقة أشرنا الى نوع من الاستهتار الملكى ففى تلك الأيام السياسية ، العصيبة آثر الملك فاروق أن يقوم برحلة صيد الى بركته الملكية ، قرب المنصورية يرافقه فيها عدد من النبلاء والأصدقاء بل لقد وجد لديه الوقت ليشترك ، فى معرض اقامته الجمعية الزراعية الملكية .

وكانت الجمعية الزراعية الملكية قد نظمت فى ذلك الوقت معرضا للكلاب عرض فيه ١٣٠ كلبا من مختلف الفصائل والأشكال وقد اشترك الملك فاروق ، فى هذا المعرض ببعض كلابه من بينها كلبه المشهور « كلودو » وقد فاز كلب الملك فاروق ـ بالطبع ـ بالجائزة الأولى من الفصيلة الذئبية !

وقد روى لى الأستاذ أمين محمد فهيم السكرتير الخاص للملك فاروق أن فاروق قد ذكر له ، أن كل أصدقائه تنكروا له ، بعد الثورة وانه ـ أى فاروق ـ سأله ـ سأل أمين فهيم ـ ذات مرة : أتعرف من هو أوفى مخلوق عرفته فى حياتى ، وقال ، أمين فهيم : فلان ، ورد فاروق : لا ، وقال أمين فهيم : لعله ، فلان أو فلان ، وقال فاروق : لا هذا ، ولا ذاك ، انه لا يخطر على بال أحد انه لورينو .

ولورينو ـ كما يقول الأستاذ أمين محمد فهيم ـ هو الكلب البوليسى الخاص بفاروق ، الذى ظل يلازمه ، كظله ، ولما مات ، أمر فاروق باعداد قبر

له ، بقصر المنتزه تعلوه ، لوحة رخامية عليها اسمه الأصلى كما هو وارد فى شهادة أصله ٠٠ « كلودوفون دنهاوزن » ٠

كان هذا يجرى بينما الغارات الجوية التى شنتها الطائرات الايطالية قد احالت ، الكثير من أحياء الاسكندرية الى ركام ، تلك الغارات التى وصفها حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء ، بأنها مؤلمة ، ومؤسفة للغـاية ، لأنهـا أصابت الفقراء ٠

وكان حسين سرى باشا ، قد حرص مع بداية توليه الوزارة ، على أن يؤكد أنه مستقل لا ينتمى الى أى حزب ، فالعدالة بين الجميع ، هى رمز ، الحكم ، الحاضر العدالة بين جميع الألوان ، والأديان والنزعات والحق ، وحده هو الفيصل ، وفيما عدا ذلك ، عمل سريع ، وبت سريع وقد كان أول ما رزئت به وزارة حسين سرى باشا وفاة وزير الدفاع ، يونس صالح باشا الذى وافته المنية بعد أيام من تقلده وزارة الدفاع ٠

أما أولى الأزمات ، التى واجهت الوزارة الجديدة ، فقد كانت بلا جدال أزمة انتخابات رئيس مجلس النواب : وكان حسين سرى باشا ، يحرص ، على أن تتوثق علاقاته بالسعديين وعلى رأسهم ، الدكتور أحمد ماهر ، باشا ، وفى نفس الوقت كان حريصا على ارضاء الدستوريين ، الذين رشحوا ، الأستاذ ابراهيم الدسوقى أباظة ، وكانوا ينتظرون من رئيس الوزارة ، أن يقف ، الى جانبهم باعتبـارهم ، الحزب الوحيـد الذى تعتمد عليه ، الوزارة فى مجلس النواب ٠

ولكن حسين سرى باشا ، فيما يبدو كان صريحا ، وواضحا ، للغاية مع السعديين ومع الدستوريين ، ولذلك ، أعلن أنه ووزارته ، على الحيـاد فى معركة رئاسة مجلس النواب ، ولذلك لم يظهر للحكومة فى هذه الانتخابات — كما يقول د٠ هيكل — أثر وقد اشتد وطيس معركة رئاسة المجلس ، غير أن المعركة لم تطل اذ أجريت الانتخابات فى ١٨ نوفمبر ١٩٤٠ — أى بعد أربعة أيام من وفاة حسن صبرى باشا وأسفرت عن فور الدكتور ماهر باشا بـ ١٣٠ صوتا بينما حصل الأستاذ ابراهيم دسوقى أباظة على ١٠٩ أصوات ونال صدقى باشا — الذى لم يكن مرشحا — صوتين كما نال النائب عيسوى صقر — الذى لم يكن مرشحا أيضا — صوتين ، ونال توفيق دوس باشا صوتا واحدا ، وفور اعلان انتخاب د٠ ماهر باشا ، رئيسا لمجلس النواب ، صعد أحمد ماهر ، الى المنصة ليشكر النواب جميعا ، على ما أملاه ضمير كل واحد منهم على نفسه فى صدد هذه الانتخابات وخص بالذكر ، أولئك الذين تفضلوا باعطائه أصواتهم وهم يخالفونه فى الرأى ذلك لأنهم فرقوا بين ما يقتضيه هذا المركز من اعتبارات وبين الرأى السياسى ، لشاغله وقال د٠ ماهر انه لا يعتبر انتخابه ، دليلا ، على أى اتجاه من الاتجاهات ٠

وكان جميلا ورائعا ــ أن يقف الشيخ مصطفى عبد الرازق وزير الأوقاف ــ الحر الدستورى ــ نيابة عن الحكومة ، مهنئا ، الرئيس الجديد ، للمجلس مؤكدا أن موقف الحكومة كان موقف حياد ، لأنها ترى أن هذا الأمر ، من اختصاص النواب وحدهم ، والحكومة لا تفرق بين أى عضو يرى الأعضاء أنه أصلح لرياسة مجلسهم والحكومة لا ترى فى الدكتور ماهر ــ الرئيس الجديد ــ الا صديقا كريما سواء ، أكان فى المعارضة ، أم فى جانب التأييد · وتحدث النائب محمد محمود جلال باسم الحزب الوطنى وكان من بين ما قاله :

سيدى الرئيس الموقر : فى مدى الأحد عشر عاما ، التى تشرفنا فيها بتداول شئون وادى النيل المحبوب بين جدران هذا المجلس وما فارقت فيها مقعدى هذا ــ كنت واياكم ، على خلاف فى الرأى ولكننا قدرنا فيكم دائما ، الحزم فى الرياسة والنزاهة فى توجيه المناقشات ، وشهدناكم تعطون الحق فى الكلام لكل من يطلبه دون أى تمييز مهما اختلفت الظروف وانما ينظر الى هذا التقدير حين يأتى الانتخاب للرياسة ولهذه الصفات اللازم توافرها فيمن ينتخب لرئاسة المجلس ، الموقر ، اتجه الذين أولوكم ثقتهم ، وعلى هــذا الأساس أهنئكم بهذه الثقة » ·

كانت معركة رئاسة مجلس النواب من أعنف المعارك ، وأكثرها سخونة ، وكانت بحق صورة للحياة السياسية والحزبية منها بنوع خاص ، وتعطينا الصحف الصادرة وقتئذ وهى تتناول هذا الموضوع صورة حية لحياتنا السياسية والحزبية فى بداية الأربعينات تقول مثلا مجلة روزاليوسف ، وهى تصف جلسة الانتخاب : « كانت جلسة حافلة ، عامرة وكانت أعصاب الجميع مرهقة الى حد التوتر وكان « فرسا الرهان » يجلسان فى مقعديهما تبدو عليهما سمات الهدوء ، الذى يسبق العاصفة وعلى الرغم من أن الدكتور ماهر كان يحتفظ بهدوء كبير ، فان أصابعه كانت تعبر عن ثورة مكبوتة ، وكانت فى يده ورقة يخط عليها أرقاما أغلب الظن أنها كانت حسبة يقوم بجمعها وطرحها واخراج النتائج أما الدسوقى بك فقد كان بادىء الاضطراب والتأثر طوال فترة الانتخاب ، فلما باتت تباشير النتيجة غادر المجلس قبل اعلانها ليستعيد هدوءه فى مكان آخر ·

وكان النواب الوفديون قد اتفقوا فيما بينهم على ألا يضعوا أوراقهم فى صندوق الانتخاب قبل أن يعرضوها على كبيرهم الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، ويوافق عليها ·

وكان الأحرار الدستوريون يعرضون أوراقهم أيضا على لجنة مؤلفة من أقطابهم كانت مهمتها الكشف على أوراق زملائهم والاستيثاق من مطابقتها لقرار الحزب ، ولكن أحد النواب من الأحرار الدستوريين وصف هذا الاتفاق بأنه اتفاق بارد لأن فيه معنى الشك فى ذمة النواب مع أن نوايا النواب يجب أن

تكون فوق مستوى الشبهات لأن المسألة مسألة ثقة ، وأدرك النواب السر فى ثورة زميلهم حينما تبين لهم أنه أعطى صوته لمرشح السعديين ، وعندما قام الدكتور ماهر ليعطى صوته عثرت قدمه فى بساط القاعة عثرة خفيفة فتفاءل الأستاذ الدسوقى بك واعتبرها بداية طيبة له وقال : أهو سقط قبل الانتخاب ، وعندما قام الأستاذ الدسوقى بك ليعطى صوته قال الله أكبر فارتفع صوت من الخلف يقول : على من طغى وتجبر ، وكان مفهوما أن الدكتور بهى الدين بركات باشا سيعطى صوته للدسوقى بك أو على الأقل ، لن ينتخب الدكتور ماهر ولكن الذى حدث ان سعادته لم يعط صوته لا للدكتور ماهر ولا للدسوقى بك ولكنه وضع فى صندوق الانتخاب ورقة بيضاء من غير سوء .

واتجهت الأنظار الى الأستاذ سابا بك حبشى وتساءل كثيرون ماذا يكون موقفه من زعيمه السابق هل يعطيه صوته ، أم يحتفظ به لخصمه ، وتعثر سابا بك فى خفره ، ووضع ورقته فى صندوق الانتخاب ثم ابتسم للدكتور ماهر فى حياء ، وهنا أدرك النواب ، أن زميلهم وإن كان قد استقال من الهيئة السعدية الا انه لا يزال يحتفظ بصداقته للدكتور ماهر . وكان السائد ان الأستاذ شفيق جبران لن يحضر الجلسة حتى لا يتورط فى اعطاء صوته لصديقه الدكتور ماهر ، وبذا يكون قد خرج ، على قرار حزبه ولكن « شفيق » حضر الجلسة وأعلن لزملائه فى صراحة أن مسألة الرئاسة تخص كل نائب ، وكل نائب حر فى أن ينتخب من يشاء من غير رجوع الى حزبه ، ومن هنا فهم الجميع أنه خارج على حزبه وأن صوته سيعطيه للدكتور ماهر ، ولأول مرة يظهر شفيق جبر على المسرح بوجه عار لم تمسسه يد الماكيير على أنه ما كادت تعلن نتيجة الانتخاب حتى كان أول مهنئى الدكتور ماهر ، هو الأستاذ شفيق جبر ، وقد كانت التهنئة علنية وأمام اخوانه النواب الأحرار ومال زميل على زميل وقال : شفيق جبر ، بيلعب على المكشوف . فقال الآخر : أحسن من اللى بيلعب من وراء الستار .

وعند فرز الأوراق ، استبعدت لجنة الفرز أربع أوراق ، قالت عنها أنها باطلة ، من بينها اثنتان استبعدتا لأن على احداهما الدكتور أحمد ماهر مشطوب ومكتوب تحته اسم الدسوقى بك ، وعلى الورقة الأخرى اسم الدسوقى بك مشطوب ومكتوب تحته اسم الدكتور ماهر ، وصاحبا هاتين الورقتين أحدهما النائب المحترم حسنين سعيد والآخر هو النائب المحترم حامد العلايلى » .

وتقول روزاليوسف عن معركة انتخاب وكيلى مجلس النواب ما يلى :

● كان الأحرار الدستوريون قد وعدوا الأستاذ عبد الحميد عبد الحق — زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس — بتأييده اذا رشح نفسه لوكالة المجلس نظير تأييد الوفديين لهم فى انتخابات رئاسة المجلس وبناء على هذا الاتفاق أعطى جميع النواب الوفديين أصواتهم للدسوقى بك أباظة . ولم يخرج واحد منهم

على المجموع ويعطى صوته للدكتور أحمد ماهر بدليل أنهم جميعا أطلعوا الأستاذ عبد الحق ، على أوراق الانتخاب قبل ان يلقوها فى الصندوق ٠

● بعد ظهور نتيجة الانتخاب ذهب « معالى » أحمد بك عبد الغفار و « معالى » عبد المجيد ابراهيم و « معالى » عبد الجليل أبو سمرة بك الى غرفة الدكتور أحمد ماهر ، واختلوا به وتشاوروا فى بقية انتخابات المجلس فاقترح الوزراء الدستوريون أن تبقى الترشيحات كما كانت فى العام الماضى على أن يرشحوا محمد بك توفيق خليل مكان الدسوقى أباظة بك الذى كان وكيلا للمجلس فى العام الماضى ، ومعنى ذلك أنهم تخلوا عن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وقبل الدكتور أحمد ماهر ، الاقتراح ولكنه اشترط على الدستوريين أن يؤيدوا ترشيح الأستاذ عبد الرحمن البيلى لرئاسة لجنة المالية بالمجلس وقبل الدستوريون هذا الشرط ، وسمع الأستاذ عبد الحميد عبد الحق بالخبر فاتصل « بمعالى » أحمد بك عبد الغفار و « معالى » عبد الجليل أبو سمرة بك تليفونيا وقال لهما : عيب ، الوزيران ، زعيم المعارضة الوفدية بضرورة تلافى حدوث هذا العيب وعاد الأحرار الدستوريون لبحث موضوع تأييد ترشيح عبد الحميد عبد الحق لوكالة المجلس ولكنهم اتفقوا على ألا يتفقوا ٠ وأفتح قوسا بسيطا ، لأقول : ان روز اليوسف نشرت كاريكاتيرا مع موضوع انتخابات مكتب مجلس النواب يقول أحدهما للآخر : أنا مبادئى أنظف مبادىء سياسية فى البلد ، ويرد عليه الآخر بقوله : طبعا مادام بتغيرها كل ثلاثة أشهر وأقفل القوس بسرعة ! ٠

● وتنهى روز اليوسف ما كتبته عن معارك انتخاب رئيس ووكيلى رئيس مجلس النواب بقولها : يجب أن نسجل للأستاذ عبد الحميد عبد الحق موقفا جديرا بالثناء فقد رشح نفسه لوكالة المجلس ، وكانت الأصوات التى نالها تدل دلالة واضحة على ماله من مكانة طيبة بين زملائه النواب ، النواب الذين يضمهم مجلس لا يعترف به حزب الأستاذ عبد الحق ٠

وقد حمد الكثيرون للنائب الوفدى ترشيح نفسه ، واعتبروا هذه الخطوة من جانب الوفد فى الاعتراف بمجلس النواب دليلا على الاتجاه نحو الحق ، وكان أول اشتراطاته حل هذا المجلس لأنه لا يمثل الأمة تمثيلا صحيحا ، ونحن وان ساءنا سقوط الأستاذ عبد الحق فى هذه الانتخابات الا اننا نهنئه بما ناله من أصوات تدل على تقدير واعتراف له بالكفاية الشخصية : لقد كانت انتخابات المجلس هذا العام تنم عن روح دستورية تليق بنواب أثبتوا أنهم جديرون بعضويتهم ، حريصون على المبادىء الدستورية وحرية الرأى التى كفلها الدستور !!

أما مجلة المصور ، فقد كتبت فى باب « سكلانس » ، الذى يحرره « محسوس » ، وهو لقب كان يختاره أستاذنا فكرى أباظة ليوقع به مقالاته

وتعليقاته ، المتحررة من كل قيد ، تقيده به دار الهلال أو الحزب الوطنى ، أو أى قيد آخر : يقول الملحوس تحت عنوان : المعركة الكبرى . الله أكبر ، الله أكبر ، ولله الحمد : انتهت مصر من معركتها الكبرى الخاصة برياسة مجلس النواب ، ومناصب الوكلاء والسكرتاريين والمراقبين ، وتفرغت للمعارك الصغرى الدائرة فى أوروبا بحرا ، وجوا ، وبرا .

غير أننا نسجل للتاريخ هذه الظواهر ــ جمع ظاهرة ــ الاجتماعية :

أولا : عرف الوفد من قديم الزمن بأنه كتلة وأن التماسك والتساند هما طابعاه ، والسعديون ، وفديون وقد ظلوا محتفظين بالطابعين والكتلة .

أما الحزب الدستورى فقد عرف منذ وجد بأنه عدة أحزاب فى حزب . فآل عبد الرازق حزب ، ورشوان باشا محفوظ وجماعة من أسيوط فنازلا حزب ، وحفنى محمود بك حزب ، والبحاروة حزب ، والمدهش مع كل هذا التفكك أن الحزب الدستورى معروف فى قاموس السياسة المصرية بأنه أبرع حزب فى المعارضة وسر قوته فى موظفى الحكومة الكبار الذين « ترستقوا » ــ ترستق معناها تمكن ــ من زمن فى مناصب الدولة الكبرى ، ومن هنا نعرف سر فشله عندما يذوق النعيم ، وسر نجاحه عندما يذوق الجحيم .

ثانيا : للتاريخ ، نثبت فى هذه المجلة أن المناصب الوزارية « هانت » أى والله العظيم هانت لدرجة أنه قد أصبح يتطلع اليها كل « حزبى » يأتى عليه الدور ، ولدرجة أنه أصبح يتطلع اليها كل شاب ناشىء مهدت له الحزبية قليلا من السمباتى ، والدردحة ، والقبول ، أى والله هانت المناصب الوزارية حتى ملأت أدمغة الناشئين من خيرة المتخرجين فى أكبر جامعات الثقافة الأوروبية ، وكانت نتيجة ذلك أن كل طامع فى المجد متعجل له أخذ يشترى الوصول اليه بأساليبه ، وأحلامه ومبادئه ، فرماها كلها فى السوق ليشترى بها الأمل السريع .

ثالثا : التطلع للمناصب الوزارية شغل شبابنا كما شغلهم التطلع لأى منصب ولو كنت قد درست مثلى روح التهافت على وظائف الرقابة والسكرتارية بمجلس النواب لعلمت اننا فى موجة أخلاقية كبرى تعصف بالأغصان اليانعة من شبابنا المأمول فيه : كل مرشح كان يتصل بمختلف الأحزاب جهرا ، ان أمكن وسرا ان لم يمكن ، وهذه أساليب « العمد » من الطراز القديم لا يفرق الباحث الاجتماعى فيها بين المتعلمين وغير المتعلمين . وهكذا أسفرت معركة الانتخابات فى مجلس النواب ، عن نمر ومناورات ومؤامرات ، وألاعيب ، وخداع ، وعليه العوض » .

وتقول أيضا مجلة المصور ، عن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق لوكالة المجلس : ان الترشيح قد عرض على الهيئة الوفدية البرلمانية للنواب ،

فوافقت عليه وان النحاس باشا شخصيا قد وافق على هذا الترشيح قبل اعلانه وأن موافقة الوفد ــ كوفد ــ على هذا الترشيح قد تمت بالاجماع !

وكان هذا الذى قاله المصور رداً على ما قيل من أن الأستاذ عبد الحميد عبد الحق قد رشح نفسه لوكالة المجلس بصفة شخصية ، فأكد المصور على لسان مصدر وفدى موثوق به أن ترشيح الأستاذ عبد الحميد عبد الحق لم يكن بمبادرة شخصية منه بل كان باجماع الوفد والهيئة الوفدية البرلمانية .

وقد نشر المصور حديثا للدكتور أحمد ماهر عقب انتخابه رئيسا للمجلس قال فيه : لا أزال على اعتقادى من أن أكثرية مجلس النواب يشاركوننى فى الرأى فى وجوب الاشتراك فى الدفاع عن البلاد خصوصا بعد الاعتداءات الايطالية الأخيرة ، ولكننى لا أعتبر فوزى برياسة المجلس دليلا على أن جميع الأصوات التى حصلت عليها تشاركنى الرأى أو تدل على أى اتجاه من الاتجاهات ، فاننى أعتقد أن بعض الذين أعطونى أصواتهم يخالفوننى فى الرأى ، كما أن بعض الذين أعطوا منافسى أصواتهم يوافقوننى ، وقد أعلنت على أثر انتخابى أننى سأدافع عن رأيى وسأطلب الى الجميع تأييده ، وأنى مؤمن كل الايمان بأن اخلاصى فى الدفاع عن مصلحة البلاد ، كفيل بأن يكشف للأمة أن الدعوة التى أدعو اليها هى أول واجب يقوم به زعماء البلاد فى ظروفنا الراهنة ، التى أصيبت فيها باعتداءات منكرة » .

ويقول د. أحمد ماهر ، انه لا يفرق فى الوقت الحاضر ، بين اعلان الحرب ، وحالة الدفاع ، فقد كانت الحرب فى العصور الماضية مقيدة بقوانين وكان لاعلان الحرب معنى قانونى معروف ، أما اليوم فقد صارت بعض الدول تعتدى على البعض الآخر دون أن تعلن الحرب عليها كما فعلت ألمانيا مع بولندا والدانمرك وهولندا ، وبلجيكا وكما فعلت اليابان مع الصين باعلان الحرب وقيام حالة الدفاع فى الوقت الحاضر سيأتى ونحن فى هذه الآونة ازاء اعتداءات من ايطاليا علينا فواجبنا الآن ، أن نهب للدفاع عن كياننا ونرد المعتدى على بلادنا فالوقت ليس وقت اعلان الحرب ولكنه وقت يجب علينا أن ننهض فيه سريعا بالدفاع ، هذا ما تدعو الهيئة السعدية اليه وليس صحيحا اننا تقهقرنا فى دعوتنا ولا تنازلنا عن شىء من رأينا » ! .

وفى حديث أدلى به حسين سرى باشا ، رئيس الوزراء الجديد الى المصور ، نفى فيه نيته فى احداث أى تغيير وزارى فى هذه الآونة بل طلب رئيس الوزراء الى المصور ان ينفى على لسانه هذه الشائعة ، ليتهيأ للوزارة جو من الصفاء تستطيع فيه القيام بمهمتها فى خدمة البلاد ، كما أكد رئيس الوزراء فى حديثه أيضا أنه لا علاوات حرب للموظفين ، ولا تخفيضات فى مرتباتهم ، ويؤكد رئيس الوزراء أيضا أن المعاهدة المصرية البريطانية ، كانت عاملا عظيما فى الانتصار البريطانى على الايطاليين فقد أوفينا بعهودنا ، وقمنا بتسهيل الأعمال

الحربية ، وقدمنا المساعدات اللازمة للجيش البريطاني ليستطيع أداء مهمته على الوجه الأكمل وقد استفادت بريطانيا بهذه المساعدات فى انتصارها العظيم على الايطاليين ، كما استفادت مصر » .

ويختار الله الى جواره يونس صالح ، وزير الدفاع ، بعد أن حضر الاحتفال بافتتاح مشروع مياه الشرب فى الفيوم ، وكان يونس صالح من خريجي مدرسة الحقوق عام ١٩٠٣ وكان من زملائه فيها جعفر والى باشا ، وتوفيق دوس باشا ، ورشوان محفوظ باشا ، وزكى العربى باشا ، وقد اتهم فى بعض حوادث ثورة ١٩١٩ وسجن ـ رهن التحقيق ـ مدة طويلة ، ثم أفرج عنه فعاد الى العمل بالمحاماة ، ومن المحاماة عمل كمدير لأكثر من مديرية ، ثم عين مستشارا ملكيا مساعدا ، ثم رقى الى منصب مستشار ملكى فى أوائل عام ١٩٣٩ ، ويونس صالح باشا من قبيلة جهينة مركز شبين القناطر .

وكان قد قضى حياته كلها أعزب عزوفا عن الزواج ، وقد أجرى حسين سرى تعديلا فى وزارته ، فنقل حسن صادق وزير المالية الى وزارة الدفاع واختار عبد الحميد بدوى باشا رئيس قضايا الحكومة وزيرا للمالية ..

وكان حسين سرى يعلق آمالا كبيرة على قبول عبد الحميد بدوى للوزارة بعد ان رفضها مرات عديدة اذ كان يرى فى عبد الحميد بدوى بوصفه من أساطين القانون محاميا بارعا يمكن أن يتولى الدفاع عن الحكومة فى مجلسى البرلمان خاصة بعد أن قويت المعارضة بانضمام السعديين اليها !!

وعن اختيار حسين سرى باشا ، لعبد الحميد بدوى باشا ، يقول د. هيكل باشا : كان حسين سرى شديد الحرص على مركز وزارته ، وكان يتلمس فى تصرفاته الا يصدر عنه ما قد يضر بهذا المركز ، فهو لم يكن السياسى المغامر ، الذى كان حسن صبرى باشا ، ولم يكن رئيس حزب يعتمد على قوة برلمانية يطمئن اليها ولم يكن له من التجارب السياسية على مر السنين ، ما يجنبه هذا التلمس ، فقد قضى حياته موظفا فى وزارة الأشغال ، وكان والده اسماعيل سرى باشا وزيرا للأشغال ، وكانت له عند رجالها مكانة الأب من أبنائه ، وكان الذين تولوا وزارة الأشغال بعده من المهندسين المصريين يقدرون مكانته هذه فيهم وكانوا يسبغون على حسين باشا من التقدير ، ما يوجبه نشاطه الشاب ، وحسن ادراكه لواجب المهندس فى وزارة الأشغال ، ولهذا بلغ حسين سرى باشا أن أصبح وكيل وزارة الأشغال فى سنوات قليلة فلما ألف محمد باشا محمود وزارته فى سنة ١٩٣٨ كان لسرى باشا ، عند الملك فاروق مكانة خاصة عاونت كفاءته فاختاره محمد محمود باشا وزيرا للأشغال معه ، وقد حدثنى حسين باشا بأنه سيخلف محمد محمود باشا فى رياسة الوزارة ، فلما ألف على ماهر باشا وزارته فى سنة ١٩٣٩ خلفا لمحمد محمود ، شعر سرى باشا بشىء من المرارة ، لكنه لم يفقد الأمل وكان ذلك شأنه

حين ألف حسن صبرى باشا وزارته ، فلما فاجأت المنية حسن صبرى باشا وألف هو الوزارة بعد أن اشترك مع هؤلاء الرؤساء الثلاثة ، الذين سبقوه ، واجهته صعاب عديدة فشعر بالحاجة الى تقوية سنده فى الوزارة ، ولما كان قد قضى حياته موظفا فقد لجأ ، بادىء الأمر ، الى اختيار موظف ممتاز ، محترم من الجميع ضمه الى وزارته وحسب فى هذا الضم التقوية الكافية له ، وللوزارة ، هذا الموظف الممتاز هو عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة ، والذى اعتـذر قبل ذلك فلم يقبل غـير مرة أن يكون وزيرا لأنه كان بكفاءته الفقهية العالية وذكائه النادر وبمنطقه الدقيق شديد الحرص على أن يظل فى رئاسة لجنة القضايا فلما فكرت وزارة محمد محمود باشا فى انشـاء مجلس الدولة وأن يكون رئيسه غير قابل للعزل اتجه تفكير المسئولين الى أن يكون بدوى باشا رئيس مجلس الدولة فلما لم يصدر التشريع بانشاء هذا المجلس بقى رئيسا للجنة القضايا ثم قبل أن يعاون سرى باشا وزيرا للمالية .

ولعله قبل هذا المنصب بعد أن كان قد اعتذر عن قبول مثله من قبل لأنه اعتبره تمهيدا لرياسة الوزارة : جرى من بعد بينى وبين حسنين باشا رئيس الديوان الملكى حديث ذكر لى أثناءه ان القصر كان يرشح بدوى باشا لرياسة الوزارة ، يوم تضطر وزارة سرى باشا للاستقالة لسبب أو لآخر ، أكان بدوى باشا يعلم بهذه النية من جانب القصر ؟ ذلك ما لا أعلمه وما لم أفكر فى سؤاله حسنين باشا عنه لأن الظرف الذى جرى فيه هذا الحديث بينى وبين رئيس الديوان كان قد باعد بين بدوى باشا ورياسة الوزارة وقد رحب الوزراء جميعا ورحبت معهم باختيار بدوى باشا وزيرا للمالية واعتبرنا ذلك كسبا للوزارة عظيما ، وهنأت أنا سرى باشا حين طالعنى بهذا النبأ تمهيدا لصدور المرسوم ، بتنفيذه وقد اعتبر المثقفون فى مصر هذا التعيين نصرا لسرى باشا لأن علم بدوى باشا ومكانته كان لهما فى نفوسهم تقدير بالغ غاية السمو » ..

البـــاب الخـامس

الفصل الأول

أكبر عقلية قانونية فى مصر يوقع وزارة حسين سرى باشا فى خطأ قانونى ودستورى جسيم

● سبق أن أشرنا الى رغبة حسين سرى باشا ، فى تعزيز وزارته وتقويتها ، أمام الحملات التى يمكن أن توجه لها من المعارضين فى مجلسى البرلمان ، خاصة بعد أن انضم السعديون الى أولئك المعارضين بل أصبحوا أقوى المعارضين للوزارة ٠

وقد اعتبر حسين سرى باشا ، قبول عبد الحميد بدوى باشا رئيس لجنة قضايا الحكومة الاشتراك فى وزارته كوزير للمالية كسبا كبيرا للوزارة لما يتمتع به بدوى باشا من مميزات شخصية عالية ، ومن كفاءة قانونية متميزة وعبد الحميد بدوى ــ حقا ــ من خيرة الشخصيات السياسية ، والقانونية ، لا فى نطاق الوطن العربى وحسب ، وانما على النطاق العالمى ، ولعل أبرز عربى ، وشرقى ساهم فى وضع ميثاق الأمم المتحدة ، وقضى سنوات عديدة فى محكمة العدل الدولية كقاض ، وكنائب للرئيس ، كان هو عبد الحميد بدوى ، بل لعلى لا أذكر أن مصريا أو عربيا ، قام أعضاء مجلس الأمن برثائه عندما مات ، غير عبد الحميد بدوى وعبد الحميد بدوى ، من مواليد المنصورة « ١٨٨٧ » وان كان قد نشأ بالاسكندرية ، وتلقى تعليمه الابتدائى فى مدرسة جمعية العروة الوثقى ، وتلقى تعليمه الثانوى فى مدرسة رأس التين ، وكان عبد الحميد بدوى من أبرز خريجى قسم اللغة الانجليزية بمدرسة الحقوق ، وكان ترتيبه الأول ، وكان من بين زملائه فى التخرج « ١٩٠٨ » حسن نشأت ، حسين هيكل ، نجيب الغرابلى ، نجيب سالم ، السيد العشرى ، وهيب دوس ، مصطفى الصادق ، توفيق الشناوى ، عبد الحميد مصطفى ٠

وفور تخرج عبد الحميد بدوى عين فى النيابة فى طنطا ، ثم فى الاسكندرية، ولما كان كل مدرسى وأساتذة مدرسة الحقوق من الأجانب وقد رغبت الحكومة

المصرية ، فى تمصير تلك المدرسة ، فكان لا بد من ارسال بعثة من خريجى الحقوق الى أوروبا ليعودوا مدرسين ، وأساتذة فى مدرسة الحقوق .

وفى عام ١٩٠٩ اختارت الحكومة عبد الحميد بدوى ، وبهى الدين بركات ، وعبد الحميد أبو هيف فى أول بعثة لدراسة القانون ، وقد قضى عبد الحميد بدوى فى تولوز ، عاما واحدا ، وكان قد سمع بأن خير من يجيد اللغة الفرنسية فى فرنسا هم أهل تولوز ، ولم يكن ذلك صحيحا اذ الصحيح أنها « تورز » ، لا تولوز ، وقد اختلط على عبد الحميد بدوى الأمر لا سيما أنه لم يكن يعرف من اللغة الفرنسية وقتئذ ، الا المبادىء البسيطة ، وكان العام الذى قضاه عبد الحميد بدوى فى تولوز عام دراسة اللغة الفرنسية كلغة ، ثم انتقل بعد تولوز ، الى جرينوبل لأن جامعة باريس كانت ـ وقتئذ ـ مركزا للنشـــاط السياسى ، وكان المطلوب بالنسبة لطلبة البعثات المصرية أن يذهبوا الى أماكن ليس فيها عمل سياسى ، خاصة وان العمل السياسى كان ـ وقتئذ ـ محرما على طلبة البعثات .

وحصل عبد الحميد بدوى على درجة الدكتوراه من جامعــة جرينوبل ، كان أول مصرى يحصـــل على درجة الدكتوراه من تلك الجامعة ، وكان أحـد الأساتذة الفرنسيين الذين أشرفوا على اعداد رسالة عبد الحميد بدوى هو مسيو باديفان ، الذى عين بعد خمسة وثلاثين عاما قاضيا فى محكمة لاهاى الدولية مع تلميذه المصرى د. عبد الحميد بدوى .

وعاد عبد الحميد بدوى من جرينوبل ليعمـــل مدرسا بمدرسة الحقوق ، ثم اختاره عبد الخالق ثروت باشا وزير الحقانية فى وزارة حسين رشدى باشا « ١٩١٤ » ليكون سكرتيرا فنيا له ، وقد استفاد عبد الحميد بدوى من خبرة عبد الخالق ثروت باشا وعلمه الغزير الوفير .

وفى ثورة ١٩١٩ ، أريد النيـــل من بعض القـــانونيين المصريين ذوى النشاط الوطنى ، ومن بينهم عبد الحميد بدوى ، الذى نقل الى طنطا ، وقد اختار ـ فيما بعد ـ عدلى باشا ، الأستاذ عبد الحميد بدوى ليكون سكرتيرا لوفد المفاوضات المصرية البريطانية ، فبذل جهودا شاقة مضنية فى اعداد كل ما يتعلق بتلك المفاوضات ، وتكررت الاستعانة به من قبل بعض الوزراء ، ورؤساء الوزارات فيما بعد ، فى كثير من الأمور الســـياسية ، والقـانونية المستعصية .

وكانت لجنة قضايا الحكومة ، لا يدخلها مصرى كل من فيها أجنبى .

وعندما أراد عدلى يكن باشا ـ وكان وقتئذ رئيســا للوزارة ـ ادخال عبد الحميد بدوى كمصرى ـ فى لجنـة قضايا الحكومة ـ آثر أن يطرق باب ادخال المصريين ، الى تلك القلعة برفق فاقترح ـ فى استحياء ـ على مسيو

بيولا كازيللى رئيس لجنة قضايا الحكومة أن يقبل تعيين عبد الحميد بدوى مستشارا ملكيا مساعدا فى لجنة قضايا الحكومة بالرغم من أن عدلى يكن باشا كان يرى أن عبد الحميد بدوى أحق بأن يكون مستشارا ملكيا ، لا مستشارا ملكيا مساعدا ، وكم كانت المفاجأة عندما قال مسيو بيولا كازيللى لعدلى يكن باشا ردا على اقتراحه الخاص بقبول تعيين الأستاذ عبد الحميد بدوى مستشارا ملكيا مساعدا : لا يا دولة باشا ، ان لجنة قضايا الحكومة ، لا تقبل أن تعين بدوى بك مستشارا ملكيا مساعدا ، ولكنها تكون سعيدة جدا لو قبل عبد الحميد بدوى أن يعين مستشارا ملكيا ٠

وكان عبد الحميد بدوى أول مصرى يعين فى لجنة قضايا الحكومة وأول مصرى يعين ــ فيما بعد ــ رئيسا لها ٠

واذا كان عبد الحميد بدوى عضوا فى لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣ فقد كان فيما بعد ركنا هاما من أركان الوفد المصرى الذى ألغى الامتيازات الأجنبية التى كانت عبئا ثقيلا وكريها على المصريين طوال سنوات الاستعباد والاستعمار ، وذلك فى عام ١٩٣٦ ٠

وقد دعا ثروت باشا ، عبد الحميد بدوى للاشتراك فى وزارته التى ألفها فى ٢٥ ابريل ١٩٢٧ ، ولكن عبد الحميد بدوى رفض الاستجابة الى رجاء أستاذه ثروت باشا ، وظل على رفضه المنصب الوزارى طويلا لأنه كما كان يقول يؤثر المنصب القضائى على المنصب الوزارى ٠

وقد سئل عبد الحميد بدوى غداة تعيينه وزيرا للمالية فى وزارة حسين سرى باشا ، عن مسألة اصدار قوانين الأحوال الشخصية بمراسيم دون مناقشتها فى البرلمان ، واعتبار البعض ذلك مخالفة دستورية ، وقد أجاب بدوى باشا عن ذلك السؤال بقوله : ان هذه المسألة لم ننته فيها الى رأى وان كان معظم الأمم الدستورية الأخرى قد أخذت بطريقة أو بأخرى تجعل من تلك القوانين الجامعة Code جملة واحدة لا تقبل التعديلات ، الحزبية ، ولا تكون محلا للمناقشات العامة ، لأنها مسألة فنية ، والقوانين الجامعة كالبنيان المرصوص لا تمس ناحية منه دون أن تتأثر سائر نواحيه ٠

وقد كان بدوى باشا يعرف دائما بأنه حلال المشاكل الدستورية والقانونية ، وبأنه مفتى الدولة القادر على أن يجد لكل معضلة حلا ٠

وقد كان أستاذنا الكبير عبد الرزاق السنهورى يقول دائما عن عبد الحميد بدوى أنه أكبر عبقرية فى القانون ظهرت فى مصر فى العصر الحديث ٠

ومما نذكره هنا ، أن أستاذنا فكرى أباظة كعادته دائما فى الخطابات المفتوحة التى يرسلها الى من يشاء ، باسم من يشاء أيضا ، قد تصور أن

المغفور له ثروت باشا قد كتب رسالة الى عبد الحميد بدوى بمناسبة اختياره وزيرا للمالية ، وكان من بين سطور تلك الرسالة :

عزيزى بدوى :

ســلام من الآخرة ، الى الدنيا ، ســلام من أحب من أحببت ، الى أحب من أحببت ، فى عالم الواجب ، وعالم الدواوين أخبرونا ــ هنا ــ انك قبلت أخيرا ما رفضته كثيرا ، فقلنا لقد وفق حسين سرى ، الى ما لم يوفق من كانوا أقرب اليك وجدانا ، وأكثر عليك سلطانا ، ولكنك فى ظرف أجلت وصفه كما أنت مجيد دائما ، انك لم تقبل المنصب ، اختيارا ، ولا تعيينا ، وانما قبلته تجييشا وتجنيدا ، فاقبل وليقبل معك حسين سرى ، التهنئة من عدلى وسعد ورشدى وباقى من خبروك ، وعرفوك موظفا نموذجيا ، ومصريا عبقريا » .

وعن وزارة المالية يقول فكرى أباظة : وزارة المالية وزارة ضخمة عاتية ، هى فى نظرى وزارة الوزارات ، أليست هى الدكتاتورة التى فرضت سلطاتها على كل الوزارات ، انت رجلها حقا ولكنك تتجند فيها فى ظروف عنيفة ومن طبعك ــ كما عرفتك ــ ان تحتال قبل أن تحسم والتحايل يحتاج وقتا طويلا ، ويبدو لى أن العصر الحديث غير عصرنا القديم ، يبدو لى ان طابع العصر الحديث هو الحسم ، قبل التحايل .

وطول البــال حيلة لا تعالج سرعــة الحوادث ، والأحــداث ، وأخشى ما أخشاه عليك ان تكون اقامتك الطويلة فى كهفك الفقهى وعشرتك الطويلة لنظم الحكم السابقة قــد أورثت طبيعتك المهل ، والتريث ، والتردد ، وهى كلها صفات لا تساير العصر الحديث ، عصر السرعة والجنون .

كان اسلوبنا فى الحكم ــ فيما مضى ــ اسلوب الاحتمال ، والمجاملة ، والمصادقة سواء أكان ذلك فى عالم الديبلوماسية أم عالم المالية ولكن الشعوب اليوم تقتنص حقوقها اقتناصا ، وسلاحهــا القوة ، لا الضعف ، والطلب ، لا الرجاء ، والاستقلال لا الانتظار ، فأرجو أن يكون عبد الحميد بدوى باشا قد تطور ، وقد « تعصر » وقد ارتدى رداء السياسة الجديدة ، وخلع رداء السياسة القديم » .

ويدعو ثروت باشا ، عبد الحميد بدوى باشا ــ أو هكذا تخيل فكرى أباظة ــ الى استغلال ملكته فى حسن التعبير ، والتصريف والتحويل والتحايل على اللفظ والمعنى : لعلك تستطيع بفضــل براعتك ، فى اللغــة والأســلوب ، ان توفق بين « اعــلان » الدفاع و « تقرير » الدفاع فيكون لك ، ولبراعتــك اللغوية ، فضل جمع الخصمين على « جملة » والتوفيق بين الرأيين ، ورأيى ــ رأى ثروت باشا ــ ورأى الذين هنا معى : ان الخلاف تصلحه جملة ، ويوحده تعبير .

وما أراد فكرى أباظة تبيانه على لسان ثروت باشا ، ان بامكان عبد الحميد بدوى أن يصلح بين سرى وبين السعديين وبين السعديين وبين الدستوريين ، بين أولئك الذين يقولون بدخول مصر الحرب اذا توغلت ايطاليا فى الأراضى المصرية وبين الذين يقولون اذا ابتدأت ايطاليا التوغل فى الحدود المصرية بين القائلين بأنه على مصر أن تقرر حقها فى الدفاع عن نفسها وليس الاعلان فقط من ذلك الحق و ٠ و ٠

وبدأت وزارة سرى باشا تستعد لمواجهة البرلمان خاصة وكانت لجنتا الرد على خطاب العرش فى مجلسى النواب والشيوخ ، تواصل اجتماعاتهما : لجنة الرد فى مجلس النواب وأغلبيتها من السعديين ترى أن خطاب العرش موجز ، مقتضب من حيث الخطة السياسية ازاء موقف مصر من الحرب وان الوزارة ، كان يجب عليها أن تحدد تحديدا يشبه الأرقام متى تنطبق شروط دخول مصر الحرب وفى أى ظرف وعند حدوث أى حادث ، وبمعنى أدق تقييد السلطة التنفيذية بالقيد الواضح لا المبهم ، هذا بينما ترى الأقلية فى لجنة الرد على خطاب العرش فى مجلس النواب ان الحكمة السياسية الناضجة تستلزم بقاء النص على ما هو عليه فان هذه المسائل الخطيرة ، يجب الا تكتنفها الشروط ، ولا البنود ما دام المجلس موجودا فى كل وقت اذا جد جديد ٠

أما فى مجلس الشيوخ فان لجنته قد شكلت من المستقلين والوفديين والسعديين ، والدستوريين وتحمس بعض أعضاء اللجنة لبحث مشروع الرد على خطاب العرش بصفة مستعجلة ، ولكن رئيس المجلس ـ محمد محمود خليل بك ـ اقترح ان يؤجل نظر مشروع الرد حتى يبت مجلس النواب فى الموقف وحجته فى ذلك أن مجلس الشيوخ من الوجهة الدستورية هو الفرملة الميكانيكية لمجلس النواب ، ولا تجوز الفرملة قبل سير الآلة الميكانيكية وانما بعد مسيرها وطروء ما يستلزم هذه الفرملة ٠

وقد أخذت اللجنة المختصة بنظرية الفرملة هذه ، فأجلت جلسة مجلس الشيوخ الى أجل غير مسمى ، وسافر الرئيس ـ رئيس المجلس ـ الى الاسكندرية ، ليخلو بنفسه ٠

وقد وضع أنطون الجميل بك مشروعا للرد بأسلوبه الكيس الذكى ووضع الشيخ عباس الجمل عن السعديين مشروعا معارضا آخر ومشروع أنطون الجميل بك ، يمتاز بلباقته وأناقته فهو لا يقول للوزارة أن خطابك مقتضب لم يتضمن خطة مالية عامة ولا اجتماعية عامة وانما يقول : كنا نرجو أن تعلن الحكومة أن خطتها فى كذا وكذا هى كيت ، وكيت ٠

وكان المجلسان يتأهبان ـ فعلا ـ لأعنف المعارك وأشدها ٠

وكانت أولى ثمار اختيار بدوى باشا وزيرا البدء فى حديث عملية اسقاط نصف أعضاء الشيوخ وعدد أعضاء المجلس وقتئذ ١٤٧ عضوا بينهم بعض الوزراء ورئيس الشيوخ وفى المجلس ٦٨ وفديا ١٨ دستوريا ١٦ سعديا ٣٩ مستقلا ، ٣ اتحاديين شعبيين ٢ حزب وطنى ومجموع هؤلاء ١٤٦ والباقون هم الوزراء مضاف اليهم المقاعد الخالية ومن هؤلاء ٥٩ عضوا من المعينين أى ما يوازى خمسى مجموع الأعضاء ، والباقون ، هم المنتخبون وعددهم ٨٨ عضوا .

والأعضاء الحاليون تنتهى عضويتهم فى مايو ١٩٤١ ولكن الدستور ينص على أن تجرى الانتخابات للشيوخ الجدد ، بدل الذين يسقطون بالاقتراع قبل انتهاء الدورة بستين يوما أى فى مارس من هنا بدأ التفكير جديا للسير فى الاجراءات التى يقتضيها اسقاط نصف الأعضاء !

وبدأ الخلاف ـ فيما يتعلق برئيس المجلس هل مدة بقائه تحسب بالسنة أم تحسب بالدورة وبالرجوع الى السوابق الدستورية ظهر أن رشدى باشا عومل على أنها دورات بينما يحيى ابراهيم باشا ـ وقد كان كل منهما رئيسا لمجلس الشيوخ ـ عومل على أنها سنوات كان الخلاف قائما بينما الدستور يقول بالسنوات لا بالدورات ولم يكن الخلاف عن كلمتى السنوات والدورات وحسب بل كان هناك خلاف أشد وأخطر : هل يمكن أن تتم الانتخابات فى موعدها الدستورى أم لا يجب أن تتم ؟ وهل عدم اجراء الانتخابات يقتضى عدم اجراء التعيين أم لا ؟

وعن هذه النقطة الخطيرة ، بل النقاط الخطيرة يقول د. هيكل : واجهت الوزارة بعد تولى بدوى باشا منصبه فيها مشكلة من مشاكل الفقه الدستورى كان للرأى الذى انتهى اليه فيه آثار بعيدة المدى فى حياة مصر البرلمانية من بعد : ومنشأ هذه المشكلة ان مجلس الشيوخ كان يحل موعد تجديده النصفى فى ٧ مايو ١٩٤١ فينتخب النصف من أعضائه المنتخبين ويعين النصف من المعينين ، ولما كان المجلس قد انتخب كله فى ٧ مايو ١٩٣٦ فقد وجب اجراء القرعة التى يتعين بها من يخرجون من أعضائه ومن يبقون منهم وكان واجبا أن تجرى هذه القرعة قبل ٧ مارس ١٩٤١ ليتسنى اجراء الانتخابات للتجديد النصفى قبل ستين يوما من انتهاء مدة الأعضاء الذين يخرجون بالقرعة وقد رأى سرى باشا بمشورة بدوى باشا أن الخير فى عدم اجراء الانتخابات بحجة قيام الحرب وعدم تعريض البلاد الى هزة لا تتفق ، وما يقتضيه المجهود الحربى من طمأنينة الأمة واستتباب السكينة بين ربوعها .

ولعل سرى باشا قدر كذلك أن عدم اجراء الانتخابات للشيوخ يكون سابقة تطوع له عدم اجراء الانتخابات للنواب عام ١٩٤٣ ، على انه لم يقل بطبيعة الحال من ذلك شيئا ، وما كان له أن يقوله والفصل التشريعى لمجلس النواب مستمر الى سنتين أخريين لا يعلم أحد ما يحدث خلالهما .

وقد أفتى بدوى باشا بأن تأجيل الانتخاب لمجلس الشيوخ لا يقتضى تأجيل التعيين محل الأعضاء المعينين الذين انتهت مدتهم أسوة بزملائهم المنتخبين فخروجهم وتعيين غيرهم مكانهم لا يترتب عليه أى اضرار بالمجهود الحربى لذلك صدرت الفتوى باجراء القرعة للمعينين بعد أن تجرى القرعة للمنتخبين !

وقد اعترض ممثلو حزب الوفد فى مجلس الشيوخ على هذه الفتوى بأن عدم اجراء الانتخاب يقتضى عدم اجراء التعيين لأن الحكمة فى التعيين سد الفراغ الذى لا تسده الانتخابات سواء فى الكفايات التى يحتاج المجلس الى توافرها فيه أو فى موازنة الأحزاب بالمجلس ٠

وكان لحزب الوفد فى مجلس الشيوخ يومئذ عدد من الأعضاء اذا انضم اليه فريق محترم من المستقلين تكونت أغلبية مناهضة للحكومة وقد اعتمد حزب الوفد فى مقاومة فكرة الحكومة على نفور الأعضاء جميعا من القرعة حرصا منهم على بقاء عضويتهم فى المجلس وخشية كل منهم أن أدى القرعة ، الى خروجه منه على أن الوزارة أعلنت بلسان رئيسها انها ستجرى القرعة اذا لم يقم المجلس باجرائها ، وعللت ذلك بأنها لا تستطيع أن تجارى المجلس ، تعطيل حكم من أحكام الدستور ولذلك كانت المعركة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بالغة العنف ٠

ويتراجع المجلس عن وجهة نظره بعد أن خشى أن تقوم الحكومة باجراء القرعة فتكون تلك سابقة دستورية خطيرة وأجرى مجلس الشيوخ القرعة فى ٧ مارس ١٩٤١ ، وبدأ بالأعضاء المنتخبين وكان عددهم ٨٨ عضوا ، فأعدت لذلك أوراق بعددهم ، كتب على ٤٤ منها «يخرج» وعلى ٤٤ منها «يبقى» وطويت الأوراق ووضعت مطوية فى كيس وخلطت بعضها ببعض خلطا تاما ثم نودى على الأعضاء المنتخبين بأسمائهم وأخذ كل منهم يسحب من الكيس ورقة يسلمها لمكتب المجلس ، فيعلن رئيس المجلس خروج العضو أو بقاءه وأتبعت هذه الطريقة أيضا مع الأعضاء المعينين ، وكان عددهم ٥٩ ، فوافق المجلس على أن يكون عدد الباقين ٣٠ ، والخارجين ٢٩ ، وسحبت أوراق القرعة على هذا النحو ، وأما الغائبون من هؤلاء ، وهؤلاء ـ كما يقول أستاذنا الرافعى الذى كان وقتئذ عضوا بمجلس الشيوخ وكان ممن أصابتهم قرعة الخروج من الأعضاء المنتخبين ـ فقد كان رئيس المجلس يتولى سحب ورقة القرعة بالنيابة عنهم معينون كانوا أم منتخبين ٠ وفى ٢٤ مارس ١٩٤١ صدر مرسوم بأسماء الشيوخ المعينين بدلا من الذين خرجوا بالقرعة وبارجاء الانتخاب فى الدوائر التى خلت بالقرعة استنادا الى قيام حالة الحرب وقتئذ ٠

ورغم ان لجنة تحقيق صحة العضوية بالمجلس قد أقرت مرسوم التعيين كما أقرت صحة تعيين الأعضاء المعينين ، وقد أقر المجلس أيضا تقرير لجنة صحة العضوية ٠٠٠

ورغم ان الأعضاء المعينين ظلوا يباشرون أعمالهم كأعضاء في مجلس الشيوخ من ٧ مايو ١٩٤١ الا أن النحاس باشا عندما ولى الحكم في ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ وكما يقول د٠ هيكل ـ رأى أنه لا بد من قارعة تلفت اليه نظر البلاد من أقصاها الى أقصاها ويفهم منها الجميع ، أن الأمر كله بيد الوزارة وأن الهيئة التشريعية العليا في البلاد بيد الوزارة أيضا ، استصدر مرسوما بالغاء التعيينات التى أجرتها وزارة حسين سرى باشا فى ٧ مايو ١٩٤١ ، بحجة أن التعيين مكمل للانتخاب وانه لذلك يجب ان يتم بعد الانتخاب لا قبله ، فاذا لم يجر انتخاب وجب الا يجرى تعيين ، ووجب أن تمد مدة الشيوخ المعينين كما تمد مدة الشيوخ المنتخبين ٠

ويقول د٠ هيكل : أن الأستاذ على زكى العرابى ـ وكان وزيرا للمواصلات فى وزارة النحاس باشا ـ قد عارض استصدار مرسوم بالغاء تعيينات الشيوخ التى أتمتها وزارة حسين سرى باشا ، حين عرض الأمر على مجلس الوزراء ، وكانت حجته فى الاعتراض ان السلطة التنيذية ، استنفدت حقها باجراء التعيين وان الوزارات المتعاقبة يكمل بعضها بعضا فهى السلطة التنفيذية المتصلة وان اختلف أشخاصها وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمته وزارة أخرى فى حدود حقها المشروع بالدستور أو بالقانون ، لكن مجلس الوزراء لم يأخذ بهذه الحجة واستصدر المرسوم الخاص بالغاء التعيينات التى أجرتها وزارة حسين سرى باشا ٠

وقد أثبت على زكى العرابى باشا رأيه هذا فى مقال نشره بمجلة القانون والاقتصاد ٠

وسوف نعود الى هذا الموضوع الهام والخطير أكثر من مرة ، بعد ان اضطررنا الى الاشارة اليه باعتباره من أهم وأخطر الأعمال القانونية التى قام بها بدوى باشا اثر اشتراكه فى وزارة حسين سرى ، والذى كان ـ الموضوع بالطبع ـ من الأمور التى أثرت على تطورنا البرلمانى فى سنوات ما قبل الثورة ٠

الفصل الثانى

مطلوب تحديد نشاط الشيخ حسن البنا بتعليمات من السفارة البريطانية فى القاهرة

تحدثنا عن نجاح حسين سرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء فى اقناع عبد الحميد بدوى باشا ، رئيس قضايا الحكومة بقبول وزارة المالية .

كما تحدثنا عن عبد الحميد بدوى باشا ، باعتباره كفاءة قانونية عالمية .
وقد اسهبنا فى الحديث عن عبد الحميد باشا ، لانه ـ اى عبد الحميد بدوى ـ رغم شهرته العالمية ، لم يكتب عنه ، لا كثيرا ولا قليلا ، ولانه لم ينل بعد حقه من الدراسة ، والتاريخ اذ كان الرجل رحمه الله من أولئك الذين يؤثرون العمل ، الصامت بعيدا عن كل الأضواء ! .

وقد أشرنا ـ فى نهاية الفصل السابق ـ الى اجراء القرعة بين أعضاء مجلس الشيوخ ، المعينين ، والمنتخبين ، وطبقا ، لفتوى عبد الحميد باشا ، تم تعيين أعضاء خلفا لمن خرجوا ، بالقرعة من المعينين ، ولم تجر الانتخابات لاختيار الأعضاء ، لمن أخرجتهم القرعة ، من الأعضاء المنتخبين .

وقد رأى البعض اننا ظلمنا عبد الحميد بدوى باشا وبالتالى وزارة حسين سرى باشا ، عندما اعتبرنا ـ ولسنا من فقهاء ، القانون الدستورى ـ هذا العمل خطأ قانونيا ودستوريا جسيما .

ونحن لسنا بحاجة الى ان نعيد تأكيد ما سبق أن كررناه هنا عشرات المرات من اننا نحكم ضميرنا وعقلنا ، فى كل ما نكتبه ، دون أن تكون لمشاعرنا الخاصة ، أية علاقة بالأحكام ، التى نصدرها ، ورغم تقديرنا الكبير ، لعبد الحميد بدوى باشا ، ذلك الذى تجلى فيما كتبناه عنه ، الا اننا ـ حتى ولو كنا من غير فقهاء ،

القانون الدستورى - ترى بحكم الدستور ، والقانون والمنطق - ان الظروف القاهرة ، لا يمكن أبدا ان تتجزأ بمعنى أنه اذا كنا فى حالة قد رأينا أن الظروف تحتم ، عدم اجراء الانتخابات فيها ، فان تلك الظروف يجب ان تحتم فى نفس الوقت عدم اجراء تعيينات ٠

ورغم ان التعيينات ، لا تتعلق بالأمن ، ولا بالظروف الداخلة والخارجة التى تحيط بالبلاد الا ان حكمة التشريع ، من الأخذ بمبدأ التعيين ، كانت نحتم الابقاء على الأوضاع كما هى ، تعيينا ، وانتخابا الى أن تزول تلك الظروف القاهرة التى تمر بالبلاد ، ان مبدأ التعيين ، يراد به ، كما فهمنا من مضابط لجنة الثلاثين التى وضعت دستور ١٩٢٣ ٠٠ دعم ، مجلس الشيوخ بالكفاءات ، التى لم تشأ ، ان تقحم بنفسها فى الانتخابات ، وبالكفاءات التى رأت أن تدخل معركة الانتخابات ولم يكتب لها الفوز فى تلك الانتخابات ٠٠ أى ان عملية التعيين مكملة ، لعملية الانتخابات وليست أبدا منفصلة عنها ، ولا سابقة عليها بأية حال من الأحوال ٠

وسوف نعاود - كما سبق ان قلنا - الحديث عن تلك القضية ، لأنها كانت من أعقد المشاكل الدستورية التى واجهت حياتنا النيابية ، طيلة عشر سنوات فلقد استصدر حسين سرى باشا مرسوما ملكيا فى ٧ مايو ١٩٤٠ بتسمية الأعضاء ، المعينين فى مجلس الشيوخ بدلا ممن خرجوا بالقرعة، ثم جاءت وزارة مصطفى النحاس ، لتلغى ، ذلك المرسوم بعد ما وليت الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ولتستصدر مرسوما جديدا آخر ثم جاءت وزارة د٠ أحمد ماهر فى أكتوبر ١٩٤٤ لتلغى مرسوم حكومة الوفد ، ولتستصدر مرسوما جديدا وعندما جاءت وزارة الوفد فى يناير ١٩٤٥ أبت ، الا أن تلغى المرسوم الذى استصدرته وزارة أحمد ماهر باشا وتستصدر مرسوما جديدا ، ونترك هذه المسألة الآن لنعود ، الى الحديث عن الأزمات ، التى واجهت وزارة حسين سرى :

يقول مارسيل كولومب عن الأزمات التى واجهت حكومة حسين سرى باشا، بعد أن يتحدث عن الحرب ، فى الصحراء الغربية ، ووصول الألمان ، والايطاليين الى مرسى مطروح ، واحتلال المحور لجزيرة كريت حيث راحوا يهددون تهديدا جديدا وجادا للأرض المصرية ، الأمر الذى اعتبر مقدمة لانهيار بريطانيا العظمى و ٠٠ و ٠٠ بعد أن تحدث مارسيل كولومب عن كل ذلك ، يقول : كان من المستحيل ألا يكون لهذه الأحداث انعكاساتها ، فى مصر ، وفى مايو ١٩٤١ قبض على عزيز على المصرى باشا ، وقدم للمحاكمة بتهمة قيامه بمحاولة لمغادرة مصر ، على متن طائرة حربية ٠

وفى الاسكندرية كانت الغارات الجوية تبث الرعب فى نفوس الناس

وبلغ توتر الأعصاب فى العاصمة مداه وانقسم الوزراء ، فيما بينهم واضطر حسين سرى باشا فى يونيو ١٩٤١ الى اجراء تعديل وزارى ولما كانت سياسته أكثر تعاطفا من سياسة سلفه مع بريطانيا العظمى ، بصورة واضحة فقد حاز تأييد السعديين الذين قبلوا فى ٢١ يوليو خمسة مناصب فى وزارته ، التى شملها تعديل واسع وأخيرا فان المقاومة ، التى أبدتها قوات الحلفاء ، ابتداء من يوليـــو الى نوفمبر ١٩٤١ ، والى سد طريق الاسكندرية فى وجه القوات الايطالية ، والألمانية ثم الهجوم المضاد الذى قامت به قوات الحلفاء تجاه الغرب ، كل هذا منح القاهرة نبرة من هدوء البال وفى ٨ ديسمبر استخلصت طبرق وبعد ذلك بأسبوعين اضـــطر الفيلق الافريقى الى الجلاء ، عن بنغازى متقهقرا حتى العجيلة ودعم هـــذا النصر موقف الحكومة المصرية لكنه لم يضـــع حدا لمتاعبها ، بل لقد ازدادت هذه المتاعب خلال الشهور الأخيرة لعام ١٩٤١ ، اذ أثار الارتفاع الملموس فى أعباء المعيشة ، الذى فشل رئيس الوزراء فى أن يوقفه ، احتجاجات قوية فى كل الأوساط .

ويعود هذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة لأسباب عدة ، أولها نقص المواد الضرورية ، فالمنسوجات العادية التى يجد فى طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق ، اما البترول اللازم للاستخدام المنزلى « الكيروسين » فلم يعد بالامكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والســكر ، وقل المعروض من الخبز وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة ، وضاعف اضطراب المواصلات من القحط ، كما لم تؤد القيود ، التى فرضت على نقل الحبوب ، من محافظة الى أخرى الى تحسين الوضع ، حتى اقتضى الأمر ، تخصيص حصة من المواد التموينية لكل محافظة « مديرية » لكن الجهود ، التى بذلتها فى هذا الصـــدد ، وزارة التموين لم تحقق النتائج المرجوة منها ، فقد عملت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيرا من الأخطاء اما المسئولون ، الذين أوكلت اليهم المهمة ، فقد ظلوا يتخبطون ، المرة تلو الأخرى وكانوا فى مجموعهم ، غير معدين لتسيير الأمور المعقدة الخاصة ، بالمصالح المشرفة على توزيع حصص التموين ، كما لم يكونوا فى وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن ، أملا فى ربح فاحش يجنونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء ، فى كل مكان ! لم تلق مسئولية هذه المساوىء على الحكومة وحدها ، التى اتهمت بقصر النظر وانما القت المسئولية ، فى ذلك أيضا على بريطانيا .

وتضاعفت حيرة الحكومة عندما قدم وزير المالية « عبد الحميد بدوى باشا» استقالته لأسباب غامضة فى ٢ يناير ١٩٤٢ وتولى منصب وزير الماليـــة ، حسين سرى باشا الذى كان يحتفظ لنفسه ـ بالإضافة الى رئاسة الوزارة ـ بمنصب وزير الداخلية ، واسـتقبل مجلس النواب بتحفظ شـديد ، تضخم صلاحيات رئيس الوزراء وازداد السخط ، عندما قررت الحكومة بناء على طلب

بريطانيا ، العظمى ، أن توقف علاقاتها مع الدولة الفرنسية « حكومة فيشى » ، وقدمت على الفور أربعة استجوابات ألى مكتب المجلس ، وامتدح كل الخطباء ، — وكان أقدرهم فى التأثير ، على سامعيه اسماعيل صدقى باشا — الخدمات ، التى قدمتها فرنسا ، لمصر ، فى المجالات الثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية وثار النواب فى حدة ضد قرار ، لا يمكن ان يفرضه التطبيق الدقيق لمعاهدة ١٩٣٦ فحكومة فيشى لم تكن قد أعلنت الحرب ، على بريطانيا العظمى •

وكان تجميد العلاقات الدبلوماسية مع فرنسا « حكومة فيشى » قد تقرر ، بينما كان الملك موجودا فى الصعيد وأصر ، الملك الذى لم يؤخذ رأيه فى الأمر ، على ضرورة أبعاد وزير الخارجية ، وفى ٢ فبراير ١٩٤٢ قدمت الحكومة بكامل هيئتها وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية استقالتها ، وقبلها الملك فاروق وانفجرت الأزمة — أزمة ٤ فبراير ١٩٤٢ — التى شاءت الظروف لها ان تأخذ مسحة درامية !!

وحول قطع علاقات الحكومة المصرية بحكومة فيشى ، نذكر ، أن مصدرا مسئولا ، فى وزارة الخارجية المصرية قد أكد فى بيان رسمى نشرته الأهرام فى ٩ — ١ — ٤٢ ، أن حكومة فيشى ، وان لم تعلن الحرب على بريطانيا الا انها تعاونت مع حكومات المحور ، فى حربها ضد بريطانيا العظمى ، بطرق مباشرة ، وغير مباشرة كما يشير البيان ، الى ان بريطانيا طالبت الحكومة المصرية بقطع علاقاتها مع حكومة فيشى لقيام موظفى هذه الحكومة بأعمال تتنافى مع سلامة الجيوش البريطانية فى مصر وقد عالجت الحكومة هذه الحالة فى بادىء الأمر باتخاذ اجراءات فردية ضد بعض هؤلاء الموظفين فاعتقل ، بعضهم ، ورحل البعض ، غير أن توالى الحوادث —كما يقول البيان — جعل هذه الاجراءات الفردية ، تعجز عن أداء الغرض المطلوب فكررت الحكومة البريطانية طلب قطع علاقاتنا السياسية مع حكومة فيشى قائلة : « ان اعتقال موظفى حكومة فيشى وترحيلهم أو استبدالهم ، لا يغير موقف هذه الحكومة فكل موظف بها فى مصر ، سيقوم بنفس الأعمال المشكو منها تنفيذا لسياسة حكومته » •

ويقول البيان ان الحكومة كانت خلال فترة المحادثات ، التى ظلت بضعة أشهر دائمة الاتصال بمعالى محمود فخرى باشا ممثلها ، فى فيشى لابلاغه تطور الحوادث ليعد العدة ، لما قد تتمحض عنه تلك الحوادث وخاصة فيما يتعلق بشئون الطلبة المصريين المقيمين فى فرنسا سواء فى المنطقة المحتلة أو غير المحتلة •

ولقد كان من المتوقع ان يتسع وقت الحكومة لترحيل هؤلاء الطلبة قبل البت فى أمر قطع العلاقات ، مع حكومة فيشى ولكن الحكومة البريطانيه تلقت أخيرا أنباء جعلتها تتعجل قرار الحكومة المصرية فى هذا الموضوع فلما عرض

الأمر على الحكومةرأت أن فرنسا ليست الى الآن فى حالة حرب مع بريطانيا ، غير ان تصرفات الحكومة الفرنسية ، لا تدع مجالا للشك فى أعمالها العدائية لبريطانيا ، ويقتضى ذلك الحيطة من أعمال موظفيها ، وكذلك رأت الحكومة ان من الواجب عليها نحو حليفتها بريطانيا القضاء على أسباب شكواها فقررت انهاء التمثيل الدبلوماسى لحكومة فيشى فى مصر ، ليغادر وزيرها وموظفو مفوضيتها أراضى مصر ويؤكد البيان رغم ذلك القول ان هذا القرار ، لم يكن ليجعل حكومة فيشى فى صف واحد مع الحكومات ، التى قطعت مصر علاقاتها السياسية بها ، والتى هى فى حالة حرب مع بريطانيا بل كان الغرض الاكتفاء الآن بالاجراء الذى يزيل أسباب شكوى الحليفة دون تعدى هذا الغرض .

والبيان يؤكد ، ان مصر لم تقطع علاقتها بحكومة فيشى وانما وقفت تلك العلاقات لا أكثر ولا أقل .

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى – عن بعض أزمات وزارة حسين سرى – : فى يناير ١٩٤٢ استقال بدوى باشا من وزارة المالية ، ولم يعرف مجلس النواب ، ولا مجلس الشيوخ لماذا استقال بدوى باشا ولا أعلن كلاهما – مجلس النواب ، ومجلس الشيوخ – عـــدم ثقته به بل كانت استقالته مباغتة ومفاجئة ، للمجلس وقيل انه أجبر عليها فصدع بالأمر ، واستقال .

وقد كانت كل التعديلات الوزارية تحدث بعيدا عن توجيــه البرلمان ، مما يدل على انهيار النظام الدستورى الصحيح ، كما يقول الأستاذ الرافعى : « استهدفت وزارة حسين سرى فى أواخر أيامها لأزمات ومشــاكل ، عدة ، أدت الى استقالتها » ، فالمستوزرون من أعضاء البرلمان ، وبعضهم ممن أعطوا سرى باشا ، ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على ان يحلوا محل وزارته فافسدوا ، العلاقات بينه وبين القصر ، وانتهزوا فرصة قرار مجلس الوزراء ، فى يناير ١٩٤٢ قطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية « وكانت موالية للمحور » فاثاروا ، عليه غضب القصر ، مما اضطر صليب سامى وزير الخارجيــة الى تقديم استقالته ، وجاءت أزمة ، التموين فزادت موقف الوزارة حرجا ، وزلزلت مركزها ، الى حد بعيد ، فقد اضطربت الحالة المعيشية للسواد الأعظم من الناس وخاصة فى توزيع ، الخبز ، ولم يحن الأسبوع الأخير من شهر يناير ١٩٤٢ حتى شح ، هذا الغذاء ، الأساسى للشعب واستعاض عنه الموسرون بالبطاطس ، والمكرونة ، وما الى ذلك ، وصار الناس فى بعض أحياء القاهرة يتجمعون على المخابز ، للحصــول على الخبز ، ويتخطفون الرغيف من حامله فى الشوارع والطرقات واقترنت هذه الأزمة المعاشية بأزمة حادة اذ قامت مظاهرات صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا : الى الأمام يا روميل ، تقدم ، يا روميل ، وكان الألمان بقيــادة الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر فاضطربت أعصــاب الانجليز أمام هذه المظاهرات

والهتافات وطلبوا الى سرى باشا ، وضع حد لها فلم يستجب ، الى طلبهم ، اذ أدرك ان الزمام قد أفلت من يده ولم ير ، ازاء هذه العواصف ، التى هبت عليه ، وعلى وزارته سوى الاستقالة فقدمها يوم ٢ فبراير ١٩٤٢ ، وبناها على حاحته ، الى الراحة !

ويرى د. يونان لبيب رزق ، ان حسين سرى باشا رأى ان استمرار اعتماده على الأحرار الدستوريين وحدهم ، بينما تمزقهم الخلافات الداخلية ، ليس من الصواب ، فى شىء وقد اتفق ، مع القصر على تشكيل وزارة جديدة .

وكان الملك فى مايو ١٩٤١ قد دعا زعماء جميع الأحزاب ، للالتقاء به حيث جرت الأحاديث عن الموقف الدولى وعن ضرورة الاسراع بتشكيل حكومة قومية ، وقام سرى باشا باجراء اتصالات واسعة لتحقيق هذا الهدف لم تؤد ، الى أى نتيجة مع أهم الأحزاب وأكبرها مع الوفد فقد رد النحاس باشا على ما عرضه القصر ورئيس الوزراء ، بالموافقة على حكومة ائتلافية تحت رياسته، أو حكومة برياسة سرى باشا الا انه فى أى الحالتين علق قبوله على شرط حل مجلس النواب القائم واجراء انتخابات جديدة ولم يكن رئيس الوزراء ليقبل مثل هذا الشرط .

وبفشل تحقيق التعاون مع الوفد سعى رئيس الوزراء الى التعاون مع السعديين .

وبالرغم من تعثر هذا السعى فى البداية الى انه قد انتهى أخيرا بتشكيل وزارة جديدة من المستقلين ، والدستوريين ، والسعديين ، على النحو التالى :

حسين سرى .. للرئاسة والداخلية ، أحمد محمد خشبة للمواصلات ، عبد الحميد بدوى للمالية ، صليب سامى للخارجية ، محمود غالب للعدل ، محمد حسين هيكل للمعارف ، مصطفى عبد الرازق للأوقاف ، د . حامد محمود للصحة ، ابراهيم عبد الهادى للأشغال ، عبد القوى أحمد للوقاية المدنية ، حسن صادق للدفاع ، ابراهيم الدسوقى أباظة للشئون الاجتماعية ، محمد راغب عطية للزراعة ، د . عبد الرحمن عمر للتجارة والصناعة ، حامد جودة للتموين !

ويقول د . يونان لبيب رزق ، ان تشكيل وزارة حسين سرى الثانية على هذا النحو أغضب الوفد الذى رأى ان السعى لاتفاق وطنى قد تمخض عنه ضم السعديين ألد خصومهم ، الى الائتلاف الوزارى ونتج عن ذلك أن أخذ الوفد يشن حملة عنيفة على الوزارة وعلى الانجليز ، بدأها النحاس باشا بخطبة عنيفة فى الاسكندرية فى ٤ أغسطس « ١٩٤١ » اتهم فيها الجانب البريطانى بخرق وتحطيم استقلال البلاد ، واقتصادياتها : فى نفس الوقت ، فان النكسات

التى واجهها البريطانيون آنذاك بالاضافة الى اشتداد الغارات الجوية على المدن المصرية ، قد أعطت وقودا للحملة ضد الانجليز ، يضاف الى كل ذلك ان القصر قد وجدها فرصة ليبدى الملك ألوانا من التعاطف مع الحملة التى يقودها ، الوفد ضد الانجليز ، سواء استمرارا للسياسة التى ظل يتبعها ، منذ وقت ، أو رغبة فى كسب شعبية من خلال تحالفه مع الحزب الكبير ٠

ومن تقرير سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة الى أنتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية فى نهاية عام ١٩٤١ ، جاء ما يلى : بتلخيص التغييرات السياسية الأساسية خلال هذه السنة « ١٩٤١ » يتضح منها ان هيبة الحكومة المصرية ، قد تدهورت الى حد بعيد ، وقد بدأت الوزارة عهدها بتأييد من العناصر غير الحزبية ، وكان من المعتقد أنها تتمتع بمعونة الملك ، ولكن فى نهاية السنة بدأ ان لاصديق لها سوى البريطانيين ، فخصومة الوفد لها زادت حدتها كما ان سياستها بعدم التعاون مع الأحزاب الأخرى قد أصبحت أكثر وضوحا ، أكثر من ذلك فقد زاد الاعتقاد بقدرة النحاس باشا على اجبار اعضاء البرلمان الوفديين على الاستقالة ، اذا رغب فى ذلك ، اما بالنسبة للسعديين ، فقد تم مؤخرا تهدئتهم بمنحهم منصبين وزاريين هامين ، وزارة التموين ، ووزارة الاشغال العامة ، وبالرغم من ذلك فهم لا يتعاونون مع الحكومة بقدر كاف ، اما الاحرار الدستوريون ، فلا يزالون يعانون من انشقاقاتهم الداخلية التى يغذيها اقارب محمد محمود باشا : أن رئيس الوزارة لم يعد يتلقى عونا يذكر من الملك ، وانه لن يمضى وقت طويل ، حتى يصبح لعلى ماهر اليد العليا فى السراى ولتوضيح ماجاء عن اختلافات الاحرار الدستوريين ، فيما بينهم ، نقول أن العلة اشتدت على محمد محمود باشا رئيس حزب الاحرار الدستوريين فى يناير ١٩٤١ ، وفى الثلث الاخير من يناير من ذلك العام سأل الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، الدكتور على باشا ابراهيم وكان صديقا وطبيبا لمحمد محمود عن حال المريض العظيم ، فقال له د٠ على ابراهيم انه لم يبق له فى الحياة الا أيام ويستريح بعدها من علة الحياة وعنائها ٠

ونعى الناعون فى الساعات الأولى من أول فبراير ١٩٤٠ ، رئيس حزب الأحرار الدستوريين ٠

ويقول د ٠ هيكل عن محمد محمود : حزنت للنبا ، وان لم يفاجئنى ، وان وجدت فيه نجاة للرجل من آلام احتمالها ، وما كان حزنى من شبح الموت وهو غايتنا جميعا بل ذكرت فى هذه اللحظة ، ما كان للرجل من مواهب وسجايا وهبها جميعا هبة سماح لخدمة وطنه ، وأمته ، فعز على نعيه وأشفقت ألا تجد مصر من تجمع له هذه المواهب ، والسجايا فيضعها فى خدمتها بالروح الرقيقة والنزاهة الخالصة والكرامة التى يعتز بها صاحبها ويقرها ، كما فعل هذا الزعيم النبيل الذى اختاره الله الساعة الى جواره ٠

لم يكن محمد محمود باشا سهل القيادة ، كان وجهه الأسمر المستدير ، وعيناه السوداوان حادتى النظر ، وانفة التسامح ، تصد عنه من الف رفع الكلفة ، وتحمل على الظن ان به صلفا عرف عن أمثاله من أبناء طبقته ، وكان سكوته الطويل يغرى على الاعتقاد بانه رجل يعتز بجاهه ، وماله ، فلا يعنى بما سواهما ، فاذا استطعت أن تكشف لنفسك عن ذات نفسه نبدت لك صورة تختلف عن هـذه الصـورة الظاهرة تمسام الاختلاف ، ورايته رجلا ذواقا للادب ، يروى منه الشيء الكثير ، كثير الاطلاع على التاريخ العام ، وعلى السياسى بوجه خاص ، فيه وداعة ، ورقة ، وفيه دعابة وظرف ، وفيه الى جانب ذلك كبر عن الدنايا وترفع عن الصغائر ، وفيه حب للخير ، يصاحبه طموح لأبعد الغايات ، وأعز المطالب .

وقد أعفاه مال ابيه من أن يفكر فى المال ، وجمعه ، وسمت به دراسته فى صـدر الشباب بجـامعة آكسفورد ، عن الزلفى للانجليز ، ذوى الكلمـة النافذة فى حكم مصر حين عاد الى وطنه ، وشغل وظائف الدولة فى حكومته ، ودفعه سموه عن الزلفى ، واعتزازه بماله وجاهه ، واعتداده بنفسه وبكرامته الى ترك مناصب الحكم ، حين اراد الانجليز غير مايريد ، ولما لم يكن قد بلغ الاربعين ، وكانت الحرب العالمية الاولى يومئذ فى أشد مراحلها فلما اذنت الحرب بالانتهاء دعا زملاءه رجال مجلس ادارة الجامعة المصرية الأهلية ، فألفوا الوفد المصرى ، واختاروا لرياسته سعد زغلول باشا ، بعد أن ضموا اليهم من رجال الجمعية التشريعية ، من يكفل للوفد تمثيل الامة المصرية تمثيلا شبيها بالرسمى ، أن لم يكن تمثيلا رسميا

وأفتح قوسا بسيطا ، لأقول أن لى بعض الاعتراضات على تلك الفقرة الخاصة بتشكيل الوفد التى وردت فى كلام الدكتور هيكل ، وسوف أوضح تلك الاعتراضات فى وقت آخر ، ومكان آخر ، وأقفل القوس بسرعة ، لا تقل كلمات د . هيكل عن زعيمه محمد محمود ، وهى من أرق وأجمل ماقيل عن محمد محمود ـ رحم الله محمد محمود ، وهيكل معا ـ يقول د. هيكل : من يومئذ ـ يوم تأليف الوفد المصرى ، الى أن اختاره الله الى جواره ـ وهب الرجل نفسه ، وحياته ، وكل مواهبه هبة سماح ، لخدمة وطنه و . و .

وكان الرجل فى كل مواقفه الوطنية ، رجل كفاح ، وصراحة ، ونزاهة ، لاترقى اليها ريبـة ، ولا تعلق بهـا شائبـة ، من لمصر بمثـل هذه المواهب والسجايا ، يهبها صـاحبها هبـة سماح ، لخدمة وطنـه ، وأمته ما وهبهـا محمد محمود ، خلال هذه الثلاث والعشرين سنة فى اقدام وجرأة ، ليس كمثلهما اقدام ، ولا جرأة .

ارتسمت امام ذهنى صـورة من هذا التاريخ الحافل لهذا الرجـل الذى اختـاره الله الى جواره ، قبـل ان يكمل الرابعة والستين من عمره ، فحزنت

اشفاقا على مصر فلما تنفس الصبح ، فكرت فى تشييع جنازة الرجل الى مقره الأخير ، وكان قد نفرز ان تقوم فى الساعة الثالثة بعد الظهر •

واذ كنت ــ د • هيكل ــ وزير المعارف فقد رأى رجال التعليم فى أرجاء القاهرة جميعا ، أن يشاركونى فى تشييعه ، كما شارك فيه من رجالات الدولة ، ومن طبقات المثقفين جميعا كل من كان يقدر للرجل مزاياه ومواقفه ، وهؤلاء كانوا جلة أهل مصر ، خصومه ، وأنصاره على سواء ، فلقد كان الجميع يجلونه ويحترمونه ، وان خالفوه فى الرأى ، وســـار حسين سرى رئيس الوزارة فى الصف الأول للمشيعين وصحبنا جثمان الفقيد الى مقــره الأخير ، فلما ووری التراب ألقى سرى باشا كلمة فى تأبينه ، وألقيت كلمة وجيزة سكبت فيها كل عواطفى ، كل ما أكنه للرجل العظيم من مودة واحترام •

وتحدثنا فى ليالى المأتم ، عمن نختاره رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين خلفا لمحمد محمود باشا ، ثم اتجهنا جميعا الى اختيار عبد العزيز فهمى باشا ، وتردد الرجل معتذرا بانه اعتزل السياسة فى فترة ولايته القضاء رئيسا لمحكمة الاستئناف ، ثم رئيسا لمحكمة النقض ، بين سنة ١٩٢٨ ، وسنة ١٩٣٥ ، وقد استعنا على تردده ، هذا بخلة من أصدقائه ، فانتهى الى الاقتناع وتولى رياسة الحزب للمرة الثانية بعد أن كان قد تولاها للمرة الأولى فى ســـنة ١٩٢٥ ثم استقال منها فى سنة ١٩٢٦ » •

واذا كان حزب الأحرار الدستوريين ، ومنذ مولده عبارة عن مجموعه من الأحزاب الصغيرة داخل الحزب الكبير فقد تضاعف عدد تلك الأحزاب غداة وفاة محمد محمود باشا ، وبعد اختيار عبد العزيز فهمى باشا للرئاسة لا خلافا حول مكانة الرئيس الجديد فقد كان الرجل موضع احترام الجميع ، ولكن حول مدى ما يمـــكن ان يقدمه الرئيس الجديد للحزب وهو فى ظروفه الصــحية غير المواتية •

ومن بين الأزمات التى اعترضت وزارة حسين سرى باشا ، أزمة خاصــة بالشيخ حسن البنا ــ يرحمه الله ــ وكان للدكتور هيكل علاقات طيبة بالشيخ حسن البنا المرشد العام للاخوان المسلمين وقد سبق للشيخ حسن أن عرض رئاسة الاخوان المسلمين على الدكتور هيكل عنــدما التقيا فى موسم من مواسم الحج ، قد اعتذر الدكتور هيكل وقتئذ عن قبول ذلك العرض ، عن تلك الأزمة يقول د• هيكل : كان الانجليز شديدى الحساسية وبخاصة ازاء ما يبديه بعض ذوى الرأى من المصريين من ميولهم المحورية ، وازاء بعض العناصر ذات النشاط من سواد الشعب ، وكانت جمـــاعة الاخوان المسلمين قد تألفت قبل ذلك ــ عام ١٩٤١ ــ بأعوام قليلة على انهـــا جماعة دينية تدعو للتخلق بالأخـــلاق الاسلامية ، وللأخذ بقواعد التشريع الاسلامى فى النظام المصرى وكان الشيخ حسن البنا هو الذى دعا لتأليف هذه الجماعة فكان مرشـــدها العام ، وكان

الشيخ حسن معلما للغة العربية فى مدرسه المحمدية الابتدائية الأميرية ، وقد بلغت السلطات البريطانية رئيس الوزارة حسين سرى باشا ان هذا الرجل ــ حسن البنا ــ يعمل فى أوساط جماعته لحساب ايطاليا ، ورغبت اليه فى العمل على الحد من نشاطه ، ورأى سرى باشا ان نقل الرجل من القاهرة الى بلد ناء بالصعيد يكفل هذا الغرض ، فحدثنى فى الأمر ، وطلب الى نقله الى قنا ولم أجد بأسا باجابة طلبه ، فنقل مدرس فىمدرسة ابتدائية أمرا ذا بال ، اذ يقع مثله خلال العام الدراسى فى كل سنة ولا يترتب عليه أى شىء ، لكن نقل الشيخ حسن البنا أدى الى مالم يؤد اليه نقل مدرس غيره ، فقد جاءنى غير واحد من النواب الدستوريين يخاطبنى فى اعادته الى القاهرة ويرجونى فى ذلك بالحاح. ولما لم اقبل هذا الرجاء ذهب هؤلاء النواب الى رئيس الحزب عبد العزيز فهمى باشا ، وطلبوا اليه ان يخاطبنى فى الأمر ، وخاطبنى الرجل فذكرت له أن حسين سرى باشا هو الذى طلب الى نقل الشيخ حسن البنا بحجة أن له نشاطا سياسيا وان النشاط السياسى محرم على رجال التعليم ، كما أنه محرم على غيرهم من الموظفين واننى لا مانع عندى من اعادة الرجل الى مدرسة المحمدية كما كان اذا أبدى سرى باشا عدم اعتراضه على اعادته ، وخاطب عبد العزيز باشا سرى باشا فى الأمر وذكر له الحاح طائفة من النواب الدستوريين ذوى المكانة ، ووعد سرى باشا باعادة النظر فى الموضوع ثم أبدى لى انه لايرى مانعا من اعادة الرجل الى القاهرة فاعدته ٠ وترى أأحسن سرى باشا فى تراجعه هذا أم أساء ؟٠٠ لعله خشى أن يزداد ضغط النواب جسامة ، وبخاصة حين رأى سؤالا يقدم الى البرلمان فى هذا الشأن ، فاراد اتقاء ما قد يجر اليه من نتائج ؟ لكن الذى لاشبهة فيه ان تراجعه أشعر الشيخ حسن بأن له من القوة ما يسمح له بمضاعفة نشاطه من غير ان يخشى مغبة ذلك النشاط ، وان هذا كان له أثره فى تطور جماعة الاخوان المسلمين فيما بعد ، وكما رغب الانجليز فى الحد من نشاط حسن البنا رغبوا كذلك الى سرى باشا ان يعمل فى الحد من نشاط على ماهر باشا هذا وفى الفصل التالى المزيد من التفاصيل ٠٠

الفصل الثالث

كيف نشأت جماعة الاخوان المسلمين
وكيف حدث أول انشقاق فى صفوفها

● تحدثنا — اجمالا ، وبدون ذكر أية تفاصيل — عن بعض الأزمات ، الكبيرة ، التى اعترضت وزارة حسين سرى باشا ·

وكان آخر ما أشرنا اليه من الأزمات تلك التى حدثت بسبب ذلك النشاط الذى كان يقوم به الشيخ حسن البنا ، المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين والذى اعتبرته بريطانيا معاديا لها ومواليا للمحور ، وقد طالب السفير البريطانى سير مايلز لامبسون ، من حسين سرى باشا رئيس الوزراء أن يضع لذلك النشاط حدا ·

وقلنا أن رئيس الوزراء اتصل بالدكتور محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف ، باعتبار أن الشيخ حسن البنا يعمل فى وزارة المعارف معلما ، وجرى الاتفاق بين رئيس الوزراء ووزير المعارف على نقل الشيخ حسن البنا من المدرسة المحمدية الابتدائية الى مدرسة من مدارس قنا الابتدائية ·

وكانت نتيجة ذلك النقل ثورة بعض نواب حزب الأحرار الدستوريين ضد القرار الذى اتخذه وزيرهم — د· هيكل — وخاطب رئيس حزب الأحرار الدستوريين الجديد ، الأستاذ عبد العزيز فهمى باشا وزير المعارف من أجل الغاء ذلك القرار ، وقد تم الاتفاق بين وزير المعارف ورئيس الوزراء على الغاء ذلك القرار ·

وكنت قد قلت أن وزارة حسين سرى باشا قد تضاعفت حيرتها عندما قدم وزير المالية عبد الحميد بدوى باشا ، استقالته لأسباب غامضة فى ٢ يناير ١٩٤٣ ·

وقد زارنى أحد كبار رجال الاقتصاد ، المعاصرين لتلك الأحداث وروى لى سبب استقالة د . عبد الحميد بدوى باشا المفاجئة ــ وهو سبب شخصى بحت ــ ورغم ثقتى المطلقة فى علم محدثى ، وفى خلقه الا اننى آثرت عدم طرق ذلك الموضوع الى أن تتجمع لدى العديد من القرائن والوثائق الخاصة بأسباب تلك الاستقالة المفاجئة !!

وأعود الى الحديث عن الشيخ حسن البنا ، وعن حركة الاخوان المسلمين التى آثارت فى منتصف عام ١٩٤١ ثائرة بريطانيا ، ودعت السفير البريطانى الى أن يطلب من رئيس الوزراء ــ حسين سرى باشا ــ تقييد نشاط الشيخ البنا بصفته المرشد العام ، لجماعة الاخوان المسلمين . وفى البداية ، أقول اننى لن أؤرخ فى هذه السطور القليلة ، لا للشيخ حسن البنـا ، الذى كانت تجمعنا به أواصر قوية ومتينة ، ولا لحركة الاخوان المسلمين ، التى كنت على صلة بها ، وخاصة فى الفترة من ١٩٤٤ حتى ١٩٥٢ .

كل الذى أستطيع أن أقوله الآن ، لا يزيد على ملخص عاجل وسريع لبداية اشتغال الشيخ حسن البنا بالعمل الاسلامى ، وبداية انشاء جماعة الاخوان المسلمين .

والشيخ حسن البنا ــ كما هو غير معروف ــ من مواليد قرية المحمودية « البحيرة » : ولد فى أكتوبر ١٩٠٦ ، وكان والده الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا مأذون المحمودية ، وامام مسجدها ، وكان واحدا من تلاميذ الأستاذ الامام الشيخ محمد عبده ، وقد جمع الشيخ أحمد الى وظائفه فى القرية ، حرفة اصلاح الساعات ولذلك كان لفظ الساعاتى ، يضاف الى الاسم فى أوقات كثيرة .

وقد حرص الشيخ أحمد البنا على أن يتعلم ابنـــه فى كتاب القرية ، ومنه الى مدرسة ابتدائية ، ومدرسة للمعلمين و .. و .. ثم استقر به المقام فيما بعد فى دار العلوم ، الى أن تخرج فيهـا فى عام ١٩٢٧ ، ولم يكن قد تجاوز عامه الواحد والعشرين .

وكان الشيخ حسن البنا سواء فى دراسته الابتدائية ، أو فى مرحلة الاعداد بدار العلوم ، أو فى دار العلوم ذاتها ، من ذوى النشاط الدائب المستمر فى العمل الاسلامى ، وكان حريصا على أن يكتب ــ حتى وهو طالب فى مدرسة دار العلوم ــ فى المجلات الدينية ، وخاصة فى مجلة الفتح التى كان يصدرها الأستاذ محيى الدين الخطيب

وبعد أن تخرج الشيخ حسن البنا ، فى دار العلوم ، كان باستطاعته السفر الى الخارج فى احدى البعثات التعليمية ، ولكنه آثر البقاء فى مصر ، مفضلا التدريس على مواصلة تعليمه فى الخارج ، وكانت أول وظيفة تسلمها الشيخ حسن البنا فى مدرسة ابتدائية بمدينة الاسماعيلية فى ١٩ سبتمبر ١٩٢٧ .

وكانت الاسماعيلية وقتئذ أرضا خصبة لأى عمل اسلامى فمعسكرات الاحتلال البريطانى فى الاسماعيلية ، والتل الكبير ، وغيرهما تثير فى نفس أى شاب مصرى ضرورة العمل لتحرير مصر من نير الاحتلال البريطانى ، ووجود شركة قناة السويس فى الاسماعيلية ، وسيطرتها على كثير من أمور القناة ، يؤكد أن الاستعمار الاقتصادى لمصر لا يقل فى خطورته عن الاستعمار العسكرى .

والشيخ حسن البنا ــ بلا جدال ــ خطيب نادر المثال ، وله ذكاؤه الذى يفوق ذكاء كل زملائه وأقرانه ، وهو قبل ذلك كله وبعد ذلك كله ، يؤمن بأن له دورا فى خدمة الاسلام والمسلمين ينبغى أن يقوم به .

وليس هناك من مكان خصب للعمل الاسلامى أكثر من مكان يبعد كثيرا من العاصمة ، وضجيجها ، وعجيجها ، ويبعد كثيرا ــ فى نفس الوقت ، عن كل أجهزتها سواء تلك التى تسيطر عليها الحكومة ، أو تسيطر عليها السفارة الأولى ، التى تتحكم فى أمور البلاد صغيرها وكبيرها !

بدأ الشيخ حسن البنا ، يعمل فى الاسماعيلية : فى المدرسة ، فى المسجد ، فى البيوت ، فى كل مكان يمكن أن يصل اليه صوته ، كان يدرس لتلاميذه فى النهار ، وكان يدرس لأولياء أمور تلاميذه فى الليل ، وسرعان ما التف حوله الكثيرون من المؤمنين بالعمل الاسلامى .

وجاءته فى ذى القعدة عام ١٣٤٧ هـ مارس عام ١٩٢٨ جماعة من العاملين فى المعسكرات البريطانية فى التل الكبير ، لتضع أيديها فى يديه على العمل لخدمة الاسلام ، وأقسم الجميع على أن يكونوا جندا لرسالة الاسلام ، وما دمنا اخوة فى خدمة الاسلام فنحن ــ كما قال يومئذ الشيخ حسن البنا ــ « الاخوان المسلمون » .

وكان للشيخ حسن البنا ــ طيب الله ثراه ــ قدرة فائقة على كشف العناصر الطيبة ، ولم يكن يمل أبدا من أن يقضى الساعات الطوال بحثا عن عنصر واحد ، يعتقد انه عنصر ممتاز أو على الأقل يمكن أن يكون جيدا ، أو ممتازا ، بل انه ــ وهذا عن تجربة شخصية معه ــ لم يكن يضيق ذرعا بأن يقضى ليلة كاملة مع شباب لم يتجاوز الخمسة عشر عاما ، يحاول أن يقنعه بفكره ، ويجذبه الى صفه .

وكان الشيخ حسن البنا أقوى ذاكرة يملكها انسان ما
فى حفل عام ، يصافحك ، يسمع اسمك ، وقد لا يكون لقاؤك ... تجاوز دقيقة ، أو بضع ثوان ، ولكنه عندما يقابلك بعد سنين يناديك باسمك ، كانما الصورة التى انطبعت فى ذهنه عنك لم تفارق ذهنه أبدا ؛ وسرعان

ما انتشرت فكرة « الاخوان المسلمين » ، وأنشئت شعب عديدة فى بورسعيد ، والسويس ، وأبو صوير ، وشبراخيت ، و ٠٠ و ٠٠

وبدأت التبرعات تنهال على الشيخ حسن البنا وجماعته من هنا ومن هناك ، وكان من بينها خمسمائة جنيه من شركة قناة السويس وتمكن الاخوان المسلمين أن يبنوا بهذه التبرعات أول مسجد لهم فى الاسماعيلية عام ١٩٣٠ ، وبعد المسجد تم بناء مدرسة للبنين ، وأخرى للبنات ، كما تم انشاء محل تجارى صغير ٠

وعندما أعود الى أيام صباى ، أذكر أن التبرعات هذه كانت سببا فى قيام خلاف بينى وبين الشيخ حسن البنا ــ طيب الله ثراه ــ ولم أكن قد تجاوزت الخامسة عشرة من عمرى بعد ، فلقد اكتشفنى الشيخ حسن البنا ، وأنا أخطب فى اجتماع نظمته جمعية الاخوان المسلمين فى المنصورة ، وأعجب بى ، وبعد الاحتفال دعانى الى أن نسير معا فى شارع البحر » ، وقطعنا ليلتئذ الشارع مرات ومرات ، وكان الشيخ حسن البنا ــ وهذا من مظاهر عبقريته الفذة ــ يدفعنى الى الانضمام الى جماعة الاخوان المسلمين ، وكنت يومئذ من تلاميذ الحزب الوطنى ، وكان السبب الذى لم أدخل من أجله يومئذ جماعة الاخوان المسلمين ، ان جماعة الاخوان المسلمين بالمنصورة تأخذ مائتى جنيه تبرعا من الحكومة ــ بلدية المنصورة ــ وكان قد وقر فى ذهنى يؤمئذ أن أحدا لن يستطيع مهاجمة الحكومة ، أو الخروج عليها وهى تعينه بمبلغ من المال ، أى مبلغ ٠

وقد قلت يومئذ للشيخ حسن البنا وكان بالنسبة لى فى منزلة الأستاذ : اذا رفضتم المبلغ الذى تعينكم به الحكومة هو أنا أنضم فورا للاخوان المسلمين » وأذكر يومها ، انه قال لى : ــ رحمه الله ــ « انت مثالى أكثر من اللازم » ٠

ولم أذكر هذه القصة ، الا لاعطاء فكرة عن مدى ما كان يبذله الرجل من جهود ، وما كان ينفقه من وقت من أجل تجنيد صبى ، أو شاب لا يملك من دنياه شروى نقير !!

طلب الشيخ حسن البنا ، فيما بعد أن ينقل الى القاهرة ، وأجيب الى طلبه فى صيف عام ١٩٣٢ وكان أحد أشقائه الأستاذ عبد الرحمن البنا قد أنشأ فى القاهرة جماعة اسمها « جماعة الثقافة الاسلامية » وكان لتلك الجماعة نشاط كبير فى العاصمة ، وبمجرد نقل الشيخ حسن البنا الى القاهرة تم دمج جماعة الثقافة الاسلامية فى جمعية الاخوان المسلمين ، وانتقلت جماعة الاخوان المسلمين من مرحلة الى مرحلة ، بل لقد أصبح لجماعة الاخوان المسلمين فيما بعد ، مقار وسكرتيرية ، وموظفون متفرغون ، الأمر الذى مكن الجماعة من أن تبدأ فى اقامة مؤتمرات عامة أقيم أولها فى مايو ١٩٣٣ ، وكان خامسها فى عام ١٩٣٩ ٠٠

وكما هى العادة دائما فى كل عمليات البناء السياسى تبقى الجهود موحدة ، متكتلة ، متراصة ، فى المراحل الأولى للبناء ولكن عندما تبدأ العملية فى الاتساع تبدأ عادة الانشقاقات .

وكان أول انشقاق أصاب جماعة الاخوان المسلمين مع بداية الحرب العالمية الأولى ، ذلك الانشقاق الذى أدى الى خروج مجموعة كبيرة من الاخوان المسلمين سرعان ما أنشأت جمعية أخرى ، أطلقت على نفسها اسم جمعية شباب سيدنا محمد « صلى الله عليه وسلم » والأقوال كثيرة فى الأسـباب التى أدت الى ذلك الانشقاق ، البعض يقول : ان من بين تلك الأسباب الخلاف حول صلة جماعة الاخوان المسلمين بعلى ماهر ، وخشية البعض من أن يؤدى التصاق الجماعة بعلى ماهر الى أن تكون أداة يضرب بها على ماهر الوفد ، فى الوقت الذى كان جائزا للعضو فى جماعة الاخوان المسلمين ، أن يكون وفديا فى نفس الوقت .

وقيل ان من بين تلك الأسباب الخلاف حول دور الأستاذ أحمد السكرى فى الجماعة والخشية أيضا من أن يكون للأستاذ أحمد السكرى وهو وثيق الصلة بعلى ماهر دوره فى نقل « الاخوان المسلمين » الى معسكر على ماهر !!

وقيل أيضا أن من بين أسباب الانشقاق ، الخلاف أو الاختلاف حـول مصير الأموال التى جمعت لدعم نضال عرب فلسطين بواسطة الاخوان المسلمين ، وعدم موافقة البعض على تخصيص جزء من هذه الأموال لدعم حركة الاخوان المسلمين فى داخل مصر ، واصرار البعض على أن هذا التخصيص لا يضر عرب فلسطين ، وانما يفيدهم بطريقة أخرى .

وقيل أيضا أن من أسباب ذلك الانشقاق ، قيام خلاف حول الأساسيات العقائدية التى يجب أن تسترشد بها الجماعة ، وكان من رأى البعض الاعتماد على السواعد فى نشر الدعوة ، بينما كان من رأى البعض الآخر وعلى رأسه الشيخ حسن البنـا ، العمل بالآية القرآنيـة الكريمـة « ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة ، وجادلهم بالتى هى أحسن ، أن ربك أعلم بمن ضل عن سبيله وهو أعلم بالمهتدين » .

وكان الشيخ حسن البنـا يطلق على من خرجوا عليـه « المتعجلين » ، « والقلقين » ، وكان باستمرار يحذرهم .

وقد كان من بين صور ذلك الانشقاق ، ان مجلة « النذير » التى بدأت أكتب فيها ولأول مرة فى حياتى ، ولم أكن قد تجاوزت عامى السادس عشر عن : النواحى الاسلامية فى قضية الفلاح » ، وكان الشيخ حسن البنا هو الذى وجهنى الى هذا الاتجاه ، مجلة النذير : خرجت على الجماعة : صاحبها ومديرها والمشرف عليها و .. و ..

ورغم كثرة عدد الانشقاقات التى حدثت فى صفوف الجماعة ، ابتداء من عام ١٩٣٧ حتى عام ١٩٤٠ الا ان الجماعة لم تتأثر بتلك الانشقاقات ، لا من حيث عدد الأعضاء ، ولا من حيث النفوذ ٠

وفى كتاب « الاخوان المسلمون » للدكتور ريتشارد ميتشيل ، ترجمة عبد السلام رضوان ٠ ما يفيد ان قرار نقل الشيخ حسن البنا قد صدر فى ١٩ مايو ١٩٤١ ، وانه فى ٢٠ مايو حل شخص آخر محل عبد الرحمن عزام فى قيادة الجيش المرابط ، وكان عزيز على المصرى قد فشل فى هربه من مصر ، ليلة ١٥/١٦ مايو ١٩٤١ ٠

وعن واقعـة النقل يقول د٠ ميشيل ـ وبكل أسف لم أعثر على مواجع عربية موثوق بها توضح لنا واقعة نقل الشيخ حسن البنا ولعل من يستطيعون اجلاء مثل هذه النقطة يوافوننـا بكل ما لديهم عنهـا من معلومات ـ يقول د٠ ميتشيل عندما بدأت الحرب أعلن الاخوان المسلمون فى خطاب الى على ماهر رئيس الوزراء عن تأييدهم لعدم اشتراك مصر فى الحرب ، ولقصر المساعدات المقدمة فيها لبريطانيا ، على ما يلزمها به نص معاهدة ١٩٣٦ وفيما عدا ذلك ، واصلت الجماعة فى القاهرة شرح قضيتها ٠ كذلك قامت بدور فعال فى اثارة المشاعر الوطنية ضد بريطانيا ، بالرغم من وجود حالة الحرب ، وهو الأمر الذى واجهته بريطانيا بالحزم ، حرصا على تأمين مؤخرتها ٠

وبعد نقل حسن البنا للصعيد فى مايو ١٩٤١ استخدم موقعه الجديد كمقر للجماعة ـ وكان السكرى قد نقل فى نفس الوقت الى الوجه البحرى ـ وواصل نشاطه علنا ، وقد أدى نقله الى قيام مناوشة برلمانيـة فقد انتهز الوفديون الفرصة ، لاحراج الحكومة لأسباب أخرى لا صلة لها بالبنا وعندما برر حسين سرى رئيس الوزراء نقل البنا بأنه أهمل فى أداء عمله كموظف بوزارة المعارف ، أعدت قيادة الجماعة مذكرة لتقديمها خلال المناقشات البرلمانية ، أرفقت بها صورة لملفات التفتيش بوزارة المعارف ، لتفنيد ملاحظات حسين سرى ٠

وفى شهر سبتمبر أعيد البنا والسكرى الى القاهرة الا أنه ألقى القبض عليهما وعلى عبد الحكيم عابدين ٠ أمين عام الجماعة فى أكتوبر ، أثر انتهاء أحد الأجتماعات الجماهيرية ، المناهضة لبريطانيا ، وأصدرت الحكومة فى نفس الوقت قرارا بوقف صحف الجمـاعة « التعارف » ـ و « اشعاع » وصحيفة « المنار » المعروفة التى أوكل ورثة رشيد رضا أمرها للبنا ، مؤخرا كما حظر على الصحف نشر أية أنباء عن الاخوان أو عن الاجتماعات التى يقيمونها وفى نفس الشهر تم الافراج عن المعتقلين خشـيـة حـدوث رد فعل برلمـانى ، مضاد للحكومة فضلا عما قيل عن الضغط الذى مارسه القصر فى هذا الصدد ، وكانت تلك هى المحنة الأولى ـ على حد تعبير الاخوان ـ التى تصيب الجماعة ٠

وللأمانة التاريخيــة نقول : ان الشيخ حسن البنا نفى انه كان يعرف على ماهر خلال وزارته عام ١٩٣٩ ، وان الذى كان يعرفه هو صالح حرب باشا ، كما انه كان يعرف عزيز على المصرى جيدا ، وكان عزيز المصرى يحاول باستمرار أن يجمع بين جماعة الاخوان المسلمين ، وبين جماعة مصر الفتاة ، كما كان عزيز المصرى يحاول أيضا أن يقوم بدور الوسيط بين الاخوان المسلمين وبين الضباط الأحرار ، على النحو الذى يصــفه أنور الســادات فى كتابه « صــفحات مجهولة » والذى سنعود للحديث عنه ، عندما نكتب عن عزيز المصرى ، والاخوان المسلمين ، والضباط الأحرار ٠

ونعود الى الحديث عن بعض الأزمات التى واجهت وزارة حسين سرى باشا ، وبتفصيل أكثر ٠

يقول د٠ هيكل : انه اذا كان قد وجد فى مصر وفى غير مصر ، هيئات باسم فرنسا الحرة تعضد ديجول فقد بقى فى مصر ، وفى غير مصر فرنسيون مؤيدون للمارشال بيتان وحكومة فيشى وهؤلاء كانوا موضع ريبة من السلطات البريطانية وكانت الريبة تبلغ فى شأن بعضهم مبلغ الاتهام ، من هؤلاء مسيو ريمون مستشار الفنون الجميلة بوزارة المعارف الذى اتهمه البريطانيون ، بأنه مبالغ فى مناصرته للمارشال بيتان ويدعو له ، ضد فرنسا الحرة وقد حدثنى سرى باشا فى شأنه فطلبت الرجل فى مكتبى وخاطبته فيما ينسب اليه ، فلم يخف انه يناصر حكومة فيشى وانه ، وهو الجندى القديم الذى خاض ، غمار الحرب العالمية يعرف واجبه الوطنى ، كما يعرف أن عليه لمصر واجب ألا يقوم فيها بنشاط سياسى يخالف اتجاه حكومتها وذكر انه لا يقوم بأى نشاط من هذا القبيل ، وقال هيكل ، لقد تبين أن مسيو ريمون لا يستطيع اخفاء رأيه فى سياسة بلاده ، وابداء الرأى ليس نشاطا سياسيا خاصا وهو لا يزيد على اظهار رأيه ، لمن سأله عنه وهو لا جناح عليه حين يفعل ، ويقول د٠ هيكل انه بلغ حديثه مع مسيو ريمون الى سرى باشا ، ولكن السلطات البريطانية لم تقنع ولم تقتنع بما هو دون اعتقال الرجل فاعتقل » ٠

وعن استقالة بدوى باشا يقول الدكتور هيكل بلغنى فى النصف الأخير من ديسمبر أن مركز عبــد الحميد بدوى باشا فى الوزارة غير ثابت وانه سيضطر الى الاستقالة ، وان سرى باشا رغم ما بينه وبين الحميد بدوى من صداقة ، ورغم تقديرنا جميعا لبدوى باشا ومكانته فلن يستطيع سرى باشا ولا غــيره من الوزراء ان يفعلوا شيئا فى أمر اســتقالة بدوى باشــا ، ويقول د٠ هيكل ، انه زار حسنين باشا رئيس الديوان الملكى فألقاه فى مثل موقف سرى باشا ، من استقالة بدوى باشا وانه يأسف لأن اضطرار بدوى باشا للتخلى عن منصب وزير المالية لم يبق فيــه مجال للتفكير فى رياسة الوزارة وكان بدوى باشا ــ كما يقول حسنين باشا ــ منظورا اليه فى القصر على انه

خلف لسرى باشا ـ فى رياسة الوزارة ويقول د · هيكل انه سافر الى أسوان وكان الملك ورئيس ديوانه قد سافرا اليها ، وكنت فى هذا المشتى البديع ، أسمع من الأحاديث عن استقالة بدوى باشا ما جعل كل رجاء فى تلافيها غير ممكن ، وبالفعل قدم بدوى باشا ، استقالته الى رئيس الوزراء · وعرضت الاستقالة فى جلسة ٥ يناير ١٩٤٣ وقرر مجلس الوزراء قبول الاستقالة بغير مناقشة ، لأن الوزراء جميعا كانوا يعلمون ، انه لا جدوى من المناقشة ·

وفوجىء الوزراء ، بأن عرض رئيس مجلس الوزراء أن تقطع مصر علاقتها بحكومة فيشى الفرنسية ، ولم يكن أحد منا ـ د· هيكل يقول ـ يتوقع أن يعرض يومئذ هذا الموضوع الذى تأجل من قبل غير مرة ، وطالب فى مجلس الوزراء مصطفى عبد الرازق باشا وزير الأوقاف ، ارجاء النظر فى هـــذا الموضوع ، وأجابه رئيس الوزراء فى عنف : ينبغى أن نبت اليـوم فى هذا الموضوع ومن لم يعجبه ذلك ، فله أن يتصرف بما يشاء » ·

ويقول د· هيكل ان هذه اللهجة لم نعجبه وانه قال : انى وزير المعارف ، ولنا فى فرنسا عشرات بل مئات من أبنائنا الطلاب يجب ان نرعى مصلحتهم وقطع العلاقات يضر بهم ، ضررا بليغا و ·· و ··

ونولتنى الدهشة ـ د· هيكل ـ عندما رأيت جميع الوزراء يوافقون على قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، وقد امتنعت وامتنع مصطفى باشا عبد الرازق عن التصويت ··

ويقول أحمد حسنين : ان الملك سوف يغضب لهذا القرار ، الذى لم يؤخذ رأيه فيه ويسأل د· هيكل ، عما اذا كان لديه حل لهذه المشكلة قبل أن ينشر قرار مجلس الوزراء ؟ ويقول هيكل انه قال لحسنين باشا : أحسب الرجوع فى قرار مجلس الوزراء رجوعا مطلقا غير ممكن فكما عرفت أنت بهذا القرار ، فقد عرفته السفارة البريطانية وعرفته الحكومة البريطانية ، و · و · والرأى عندى ان يخفف من صيغة القرار وان يجعله وقف العلاقات ، مع حكومة فيشى بدل أن يكون قطع العلاقات ·

ويتصل حسنين باشا بسرى باشا رآجيا منه ، الموافقة على اقتراح هيكل باشا ويوافق حسين سرى باشا ، ويعتكف صليب سامى باشا وزير الخارجية بمنزله دون مرض ولا علة ، ويقول د· هيكل انه رئيس الديوان بلغه بأنه هو الوزير المسئول عن علاقة مصر الدولية ، وان واجبه كان يقتضيه أن يعترض على ما طلبه رئيس الوزراء من قطع العلاقات مع حكومة فيشى اما ولم يفعل ، فليلزم داره ، وبلغ صليب سامى رئيس الوزراء بما قيل له ، وأبدى استعداده لتقديم استقالته من منصبه ، فطلب منه حسين سرى الا يفعل على أمل أن يسوى

الأمر مع الملك ويظن حسين سرى بعد أن تحدث الى الملك حول موضوع صليب سامى أن المسألة قد سويت فيطلب من صليب سامى أن يذهب الى مكتبه ويباشر عمله ، لكنه لم يلبث على ذلك غير يومين ، ثم اتصل به رئيس الديوان من جديد وأعاد عليه ما كان قد ذكره له وطلب اليه أن يكف من جديد عن الذهاب الى الوزارة فكف الرجل ، واعتكف فى بيته ٠

وفى قضية الاغتيالات السياسية « مقتل أمين عثمان باشا وأخرين » ، استدعى حسين سرى باشا للشهادة ولكنه كان متحفظا ، بشكل غير طبيعى فى كل ما يقوله وخاصة عن الفترة التى ولى فيها الحكم من ١٥ نوفمبر ١٩٤٠ حتى ٢ فبراير ١٩٤٢ ٠

سئل حسين سرى باشا عن الطلبات التى لم تكن فى صالح مصر وطلبتها منه بريطانيا ، فقال : انه لا يعتقد ان هذا السؤال يمكن الرد عليه لأنه من أسرار الدولة وان هذه مسائل سياسية كبرى من واجبه الا يشير اليها ٠

وكان من بين ما قاله حسين سرى باشا عن أمين عثمان باشا وعلاقته بالانجليز : عندما كلفنى على ماهر باشا بتولى وزارة المالية ، قال له ان وكيل وزارة المالية هو أمين عثمان ووجوده غير مستحب ويقول حسين سرى ، انه بعد حوالى عشرين يوما من تكليفه بالوزارة زاره أمين عثمان وقال انه يضع نفسه تحت تصرفه ليكون همزة الوصل بينه وبين السفير البريطانى واقترح أن يعينه مديرا لمكتبه ثم يقول حسين سرى باشا ، انه شكر أمين عثمان على ذلك وأبدى له دهشته من أن يطلب منه هذا الطلب ! ٠

ونفى حسين سرى ان يكون السفير البريطانى هو الذى طلب منه ان يعين أمين عثمان وزيرا ، فى وزارته ويرفض حسين سرى ان يذكر الأسباب التى دعته الى عدم التعاون مع أمين عثمان باشا ٠

ويقول حسين سرى باشا ، أن من بين أسباب استقالته المقابلة التى تمت بين أمين عثمان باشا ود٠ أحمد ماهر باشا ٠

وفى قضية الاغتيالات أيضا أدى د٠ هيكل الشهادة مؤكدا أن من بين الأسباب التى أدت الى استقالة حسين سرى باشا ، قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، ودقة مركز صليب سامى باشا وزير الخارجية ، وعدم استطاعة سرى باشا حمايته ، وقيام مظاهرات كثيرة ضد حسين سرى باشا من بينها تلك التى قامت فى ٢١ يناير ١٩٤٢ « وكنا كأحرار دستوريين نقيم حفلة لذكرى محمد محمود باشا ، وكانت تلك المظاهرة قد اشترك فى تدبيرها بعض الكبراء»٠

الفصل الرابع

فى جلسة سرية هامة لمجلس النواب
زعيم المعارضة يلقى خطابا يستغرق ٦ ساعات

● تحدثنا ـ اجمالا ، لا تفصيلا ـ عن نشأة جماعة الاخوان المسلمين عام ١٩٢٨ فى الاسماعيلية وتطورها ، الى أن أصبحت قوة كبيرة فى عام ١٩٤١ كما تحدثنا أيضا عن الأسباب التى أدت الى نقل الشيخ حسن البنا ، المرشد العام للاخوان المسلمين من المدرسة المحمدية الابتدائية بالقاهرة الى مدرسة ابتدائية بقنا ، وذلك للحد من نشاطه السياسى ، الممالىء للمحور كما قالت السفارة البريطانية وقتئذ كما تحدثنا أيضا عن الظروف السياسية التى أدت الى الغاء قرار النقل وعودة الشيخ حسن البنا الى المدرسة المحمدية الابتدائية معززا مكرما ، وقد تحدثنا ـ فى الفصل السابق أيضا ـ وبتفصيل فى هذه المرة عن بعض الأزمات التى اعترضت وزارة حسين سرى باشا ـ وزارة الأزمات كما نحب أو نسميها ـ ونكمل فى هذا الفصل ما أنهينا به الفصل السابق ٠

ربما كانت أخطر الأزمات التى واجهت وزارة حسين سرى باشا ـ ومنذ البداية ـ أزمتها مع مجلس النواب ولم تكن أزمة وزارة حسين سرى باشا مع مجلس النواب أن رئيس المجلس الذى انتخب بعد بضعة أيام من تشكيل وزارة حسين سرى باشا كان معارضا الى أبعد حدود المعارضة لتلك الوزارة فما كان الدكتور أحمد ماهر رئيس مجلس النواب الا محايدا ، ومحايدا من طراز يدعو الى الاعجاب والتقدير غير أن الأزمة الحقيقية فى مجلس النواب بالنسبة لوزارة حسين سرى باشا كان فى وجود السعديين خارج الحكم والسعديون ـ للحقيقة ـ كانوا منظمين كحزب الى حد كبير ولم يكن هناك سعدى واحد ، يمكن أن يخرج على اجماع الحزب كما هو الحال بالنسبة للأحرار الدستوريين مثلا . ولم يكن ذلك بسبب سلطان أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية أو محمود فهمى النقراشى باشا نائب الرئيس ، بل كان مبعث ذلك حقيقة أن ما يجمع بين أعضاء الحزب علاقات الاخوة والزمالة قبل أن تكون العلاقات

الحزبية ، هذا الى جانب وجود قيادات للسعديين كانت تتميز ـ وهذه شهادة لها ـ بالقدرة الفائقة على التنظيم الحزبى ٠

وكان أول ما واجه الوزارة السرية ـ وزارة حسين سرى باشا ـ من امتحانات رهيبة امتحانها الأول مع مجلس الجواب الذى كان كما قلت معقلا للسعديين الذين كانوا يملكون قرابة تسعين كرسيا فى المجلس ، وكانوا فى نفس الوقت يملكون ـ عن طريق الحب ـ كراسى كثيرة من كراسى المستقلين الذين كانوا بدورهم يشكلون قوة كبيرة من قوة المجلس ٠

وحتى أستطيع اعطاء صورة حقيقية ، لما كان يدور فى مجلس النواب وقتئذ ـ فى بداية الأربعينات ـ لابد من أن أقف كالعادة وقفة موضوعية أمام جلسة من أخطر جلسات مجلس النواب ، وهى الجلسة الخاصة بطرح الثقة بوزارة حسين سرى باشا ٠

وكان الدكتور أحمد ماهر باشا رئيس المجلس قد تخلى عن منصة الرياسة ليجول ويصول فى قاعة المجلس خطيبا برلمانيا من الطراز الأول ، وهو لخبرته البرلمانية الطويلة كان على ثقة مطلقة من ان أعضاء المجلس الكبار فى السن لن يستطيعوا السهر طويلا فى تلك الجلسة كما أنه كان على ثقة مطلقة أيضا من أن الكثيرين من النواب المستقلين الذين لا ناقة لهم فى موضوع تأييد الوزارة أو معارضتها سوف يضيقون ذرعا بكثرة الخطب وعنف المناورات فيعمدون الى طلب الراحة وبذلك يخلو جو المجلس للسعديين الذين يمكنهم اذا تعاون معهم بعض المستقلين حجب الثقة عن الوزارة ٠

وكان السعديون قد قاموا قبل جلسة الثقة بهجوم عنيف قاده ـ كما قالت مجلة آخر ساعة المصورة ، العدد ١٥ ديسمبر ١٩٤٠ ـ الجنرالان ابراهيم عبد الهادى ، وممدوح رياض ، وبقى المارشال الدكتور أحمد ماهر باشا جالسا ، الى منصة الرياسة يرقب المعركة بالنظارات المعظمة حتى اذا ما رأى نجاح الزحف أو بوادر خطر على ميمنة الجيش السعدى أو ميسرته نزل الى الميدان وأطلق قنابله فى المليان ، وقد بدأ السعديون هجومهم بالتظاهر بأنهم سيتخذون خطة الدفاع ولن يقوموا بأى هجوم ، ومن هنا بدأت أحاديثهم فى الأسبوع الماضى عن الوزارة تلين وتسيل رقة وعذوبة وكان حديث السلام والوئام والحمام واليمام يحتل أغلب اجتماعات السعديين والدستوريين وشاع فى بعض الدوائر ان السعديين سيدخلون الوزارة وانهم تقهقروا من مواقعهم أو أن لا خلاف بينهم وبين الدستوريين على الاطلاق ، ومن هنا انطلقت الزغاريد خلف شائعات صلح الحزبين التوأم ، ونام الأحرار الدستوريون ملء جفونهم مطمئنين الى أنهم وضعوا فى جيبهم اخوانهم السعديين ٠

وفجأة قام السعديون بمناوشات على الحدود فأمطر السعديون رئاسة

مجلس النواب أسئلة واستجوابات عن موقف مصر من الحرب ووجوب قيامها بالدفاع عن نفسها واستعانوا كثيرا بالحكمة القائلة : ما حك جلدك مثل ظفرك ، فتول انت جميع أمرك » .

واستيقظ الدستوريون من أحلامهم الذهبية وسألوا الدكتور ماهر باشا : صحيح خصامك ولا هزار . وأجاب الدكتور ماهر باشا ، أن المسألة هزار وانها لحفظ المظاهر فقط ، وعندئذ عاد الدستوريون الى نومهم العميق » .

وعن موقف النواب الوفديين من المعركة بين السعديين والوزارة قيل أن النواب الوفديين مصممون على سياسة تجنيب مصر ويلات الحرب وانهم ايضا مصممون على أن سياستهم أيضا تقضى بتجنيب مصر ويلات الدكتور ماهر باشا .. ولهذا فان النواب الوفديين سوف يكتفون بمعارضة الوزارة فى المسائل الداخلية البحتة كمسألة المخابىء ووجوب الاسراع فى انشائها ، وكمسألة الانتخابات الحرة و . ر هذا عن استعداد السعديين والوفديين لجلسة الثقة ، وكانت الحكومة بدورها قد استعدت من جانبها وكأنها « فى حالة حرب » ، ونصحها المتمرسون على تاكتيكات كواليس المجلس أن تجرى بروفة على الثقة بالحكومة قبل أن تطلب الثقة ، وفى هذه البروفة تستطيع أن تعرف من سيقف معها ، ومن سيقف ضدها ، ولذلك بادر رئيس الحكومة بأن طلب أن تكون مناقشة خطاب العرش فى جلسة سرية ورفض السعديون وجرى بحث هل يكون النقاش فى أن تكون الجلسة سرية أم علنية ، وفازت الوزارة بأغلبية ثمانين فى المائة .

وقال هيكل باشا ان معركة السرية العلنية هى بروفة المعركة الكبرى وما دامت الوزارة قد اجتازت البروفة بنجاح فستنجح فى المعركة الكبرى نجاحا باهرا .

وفى احدى الجلسات ظل أحمد ماهر باشا يخطب ست ساعات وهو رقم قياسى لم يحدث من قبل — ولعله لم يحدث من بعد — فى تاريخنا النيابى .

ووصفت خطبة أحمد ماهر باشا فى المجلس ، من قبل بعض الوزراء بأنها حرب أعصاب تستهدف تأجيل الجلسة وظهر أن حسين سرى باشا أيضا كان بدوره مصرا على مواجهة حرب الأعصاب الماهرية بأعصاب من حديد ، فبينما كان أعضاء المجلس يتناوبون الخروج ، أثناء خطبة الدكتور ماهر باشا ليشربوا سيجارة ، أو فنجان قهوة ظل حسين سرى باشا فى مقعده لا يبرحه طوال الساعات الست .

واشترك مصطفى عبد الرازق فى حرب الأعصاب هذه فقد جلس يدون كل كلمة يقولها الدكتور ماهر باشا حتى اذا انتهى من الصفحة ، مزقها واستمر يكتب من جديد وتساءل النواب ما السر فى هذا فقيل لهم أن مصطفى

عبد الرازق بك رأى أن هذه خير طريقة لاضاعة الوقت وتروى مجلة آخر ساعة المصورة ـ العدد ٢٩ ديسمبر ١٩٤٠ ـ ما حدث فى المجلس عند أخذ الأصوات على الثقة فتقول بالحرف الواحد :

فعندما نودى على الأستاذ عبد الحميد عبد الحق قال « ثقة » .

وصاح أحد النواب السعديين « يا روحى » .

فصاح الأستاذ غنام : هذه كلمة تقال فى البارات لا فى مجلس نواب .

ووقف الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وقال : لقد فعلنا هذا لكيلا ترمونا بالحزبية .

وأراد النواب الوفديون أن يمسكوا بخناق السعديين ولكن الدكتور ماهر باشا اعتذر للوفديين .

وقال النائب محمد سالم جبر الوفدى « ثقة تامة » .

وصفق المجلس عندما قال الأستاذ سابا حبشى « ثقة » .

وقال الأستاذ فكرى أباظة « ثقة » « ثقة » وضحك النواب وقالوا عاوز يحسبها صوتين !

وقال أحمد بك مختار : عدم ثقة

وقال الأستاذ مصطفى فوده « ايه ؟! .. ده أنا ثقة أوى » .

وصاح الشيخ عيسوى صقر « ثقة بالثلث » .

ومما يلاحظ أن هذه أول مرة يقرر فيها الوفديون الثقة بوزارة ليست منهم .

وكانت نتيجة الاقتراح أن قرر ١٢٢ نائبا الثقة بالوزارة وقرر ٦٨ نائبا عدم الثقة بها . وقد يدهش القراء حين يعلمون أن عدد النواب السعديين ٨٦ فأين ذهب الباقون ؟

ونجيب على هذا بأن بعض النواب السعديين تغيبوا فجأة كحسين سعيد بك والشيخ خليل أبو رحاب وغيرهما .

وبلغ عدد المتغيبين ٤٩ ومع ذلك فلو فرضنا وكان هؤلاء كلهم من أنصار الدكتور ماهر باشا وحضروا لما استطاع أن يخذل الوزارة » .

وعن تلك المعركة البرلمانية الكبرى قال المصور ـ ٣ يناير ١٩٤١ ـ ان واجبنا الصحفى النزيه أن نسجل للدكتور أحمد ماهر باشا « نصرين » :

النصر الأول انه ـ هو شخصيا ـ رجل يؤمن بما يدعو اليه ايمانا قويا ، وقد دافع عن نظريته ست ساعات ونصف ساعة في الجلسة السرية ، أحاط بموضوعه من جميع نواحيه والنصر الثاني أنه أول برلماني دفع الحكومة ـ سواء برغبته ، أو ضد مصلحته ـ الى طرح الثقة ، وهو تقليد برلماني لم تتمتع به مصر الا هذه المرة ، وشاركه في هذا حسين سرى باشا الذى أقدم بكل شجاعة وثبات على طرح الثقة وطلبها مرارا : ولا شك أن أحمد ماهر باشا تحفة برلمانية رائعة ولذلك يخرج دائما من معاركه وهو محل تقدير أصدقائه ، وخصومه على السواء » .

ويشير المصور الى أن موضوع الثقة وإن كان قد أثير في جلسة سرية ، الا أن أخذ الرأى على تلك الثقة لا بد وان يكون في جلسة علنية ، ولأن الجلسة انتهت الساعة الواحدة بعد منتصف الليل رأى رئيس الجلسة تأجيلها لعدم وجود جمهور يحقق علنية الاجتماع .

وقال الفقه كلمته « بأن فتح الأبواب للجمهور هو العلانية » وتمسك مكتب المجلس بأنه لا جمهور وحينئذ لا علانية ، وفجأة ، كما يقول المصور ، أطلت عمتان وارتفع طرابيش من الشرفات فنظر اليهم أحمد ماهر باشا نظرة المستسلم وصاح ، ليكن .

ويرى المصور ان المعركة الانتخابية ـ تلك قد أسفرت عن النتائج الآتية : أن الدستوريين حين يجدون ، يجدون وأن بعض السعديين « تسلل » و « توارى » . وهذا شيء جديد ، ولم يكن معروفا عن تلك الكتلة المتراصة فقد زاغ أكثر من ٢٩ عضوا ، وقال البعض أن من بين نتائج تلك المعركة أن اشتراك السعديين في الوزارة قد أصبح أمرا مستحيلا ، وكان رأى هذا البعض مخطئا بطبيعة الحال فليس معنى معارضة السعديين للحكومة في مبدأ من مبادئها السياسية عدم قبولهم المشاركة في تلك الحكومة فقد يغير أحد الطرفين : الحكومة أو السعديين وجهة نظره تجاه ذلك المبدأ ويلتقى الطرفان ، وهذا ما حدث فيما بعد !

وقد شكر حسين سرى باشا لمصطفى النحاس باشا تأييد النواب الوفديين له ، وحمل رسالة الشكر الأستاذ محمود أبو الفتح الذى كان قد اقترح على حسين سرى باشا أن يتوجه لزيارة النحاس باشا لتقديم الشكر فآثر حسين سرى أن يشكر النحاس باشا عن طريق الأستاذ محمود أبو الفتح صاحب الاقتراح !! وقد استدعى الملك فاروق حسين سرى باشا ، وبعد جلسة الثقة فهنأه بثقة النواب في وزارته !

وكانت نتيجة المعركة بالنسبة للسعديين قاسية للغاية ، فلأول مرة يتخلى السعديون عن مبدأ الوحدة الذى كانوا يتميزون به على غيرهم من

الأحزاب ، ولأول مرة يخرج أكثر من عشرين نائبا على الاجماع السعدى . ولأول مرة يشمت فيهم حلفاؤهم الدستوريون ، ويقولون عنهم انهم انتهوا . غير ان أحمد ماهر باشا كان رياضيا ، فلم يفقد حماسه وقوة شكيمته وحرارة دفاعه عن وجهة نظره بعد تلك الهزيمة التى لحقت به وبحزبه ، اذ سرعان ـ بعد ساعات قليلة من الاعتكاف للراحة ـ ما راح يباشر نشاطه وكأنه لم يخسر معركة من كبريات المعارك التى خاضها ، بل لقد كان الرجل بحق كريما مع نفسه ومع الآخرين وخاصة أولئك الذين عارضوه فى وجهة نظره فعقب على كون الأكثرية لم تؤيد وجهة نظره بقوله : انى أقدس حرية الرأى ، وأحترم آراء اخوانى مؤيدين ومخالفين ، وقد أتاح لى حضراتهم فرصة لسماع كل ما أدليت به واعتبر ذلك النقاش الطويل مكسبا لحياتنا النيابية لأنه أظهر بجلاء شديد حرص نواب البلاد على المصلحة العامة سواء أكانوا مؤيدين أم معارضين . ولست ممن يغضبهم مخالفة آرائهم فصدرى يتسع لكل رأى ومن الذين خالفونى أصدقاء لى اعتز بصداقتهم ولكن خذلانى ـ كما يسميه بعض خصومى ـ ليس معناه نزولى عن رأيى ولا تسليمى بوجهة النظر الأخرى » .

ولا يتوانى أحمد ماهر عن توضيح وجهة نظره فى كل مكان وفى كل مجال ، بل لا يتوانى رجاله أيضا عن توضيح وجهة نظر رئيس الحزب والحزب فى كل مكان وفى كل مجال .

ومما أذكر للقطب السعدى الكبير الأستاذ محمد راغب عطية وكيل مجلس النواب وقتئذ انه قال تعليقا على تلك المعركة ، معركة الثقة بالحكومة :

« لقد كان الموضوع الذى عالجناه من أخطر الموضوعات التى تعرض لأمة من الأمم ولا تقف نتائجه عند حد أبناء هذا الجيل بل انها تمتد الى أجيال قادمة وقد قضينا فى دراسته ثلاث جلسات متواليات ، وتبارى الخطباء من كل حرب ولكن لسان أى خطيب لم ينزلق الى كلمة جارحة . وفى الواقع لا يوجد منهزمون أو منتصرون فى تلك المعركة ، فنحن جميعا لم ندخل المعركة بأشخاصنا ولم يكن محورها أغراضنا وأهواءنا ولكن دخلناها لنؤيد فكرة ونصون حقا .

ويقول الأستاذ محمد راغب عطية : اننى جد فخور بموقف الدكتور ماهر باشا اذ ظل ست ساعات يخطب فى أسلوب مرن ، وبعبارات ملتهبة حتى آمن خصومه قبل أنصاره بأنه أفضل خطيب برلمانى فى مصر » .

وللعلم ، كان السعديون يستطيعون الانسحاب من جلسة الثقة قبل أخذ الرأى . اذ يصبح العدد بعد انسحابهم غير قانونى ولكنهم رفضوا الالتجاء الى هذا الاسلوب غير البرلمانى .

وقد حاولت كثيرا ، ولا أزال ، الحصول على ملخص لما دار فى تلك

الجلسات السرية الثلاث التى نوقش فيها موضوع دخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، أو عدم دخولها ٠

ولقد سبق لى أكثر من مرة ان ناشدت قدامى البرلمانيين أو أبناءهم وأحفادهم أن يتصلوا بنا اذا كانت لديهم أوراق عن تلك الجلسات السرية ولعل الصديق الكبير الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب سابقا يحاول العثور على مضابط الجلسات السرية لمجلس النواب أو لما يمكن أن يكشف الأضواء عما قيل ودار فى تلك الجلسات ، باعتبار أن تلك الجلسات السرية تعتبر جزءا هاما ، وخطيراً من تاريخنا البرلمانى ٠

ولقد سبق لبعض البرلمانيين القدامى أن ذكروا فى مقالات لهم فيما صدر عن ذكرياتهم ومذكراتهم مقتطفات مما قالوه فى تلك الجلسات ، وكانوا يفعلون ذلك على استحياء حتى لا يقال انهم انتهكوا حرمة السرية ٠

واعتقادى الراسخ انه لا حرمة للسرية الآن بالنسبة لأحداث مضى على وقوعها أكثر من أربعين سنة ، وهى أحداث ليست شخصية ولكنها أحداث عامة تتعلق بكثير من قضايانا ٠ فهل يظهر لنا من يحمل بيده مصباحا لينير أمامنا سبيل الكشف عما دار بتلك الجلسات السرية ؟

هذا ما نأمله ونرجوه ٠

أما ما جاء فى مضابط مجلس النواب عن تلك المعركة الخطيرة فلم يزد على قول رئيس الوزراء حسين سرى باشا : انه يمكن تقسيم الرد على خطاب العرش الى قسمين : الأول خاص بالسياسة الداخلية وترى الحكومة ان تكون مناقشة هذا القسم فى جلسة علنية ٠ أما القسم الثانى ، وهو الخاص بالمسائل الحربية والخارجية فتطلب الحكومة أن تناقش فى جلسة سرية ٠ أما ما جاء على لسان رئيس المجلس د٠ أحمد ماهر ، فهو لم يزد على الكلمات التالية : طبقا للمادة ٤٥ من اللائحة الداخلية يعقد المجلس بهيئة سرية بناء على طلب الحكومة ، أو عشرة من أعضائه ، ويرى حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة أن تناقش المسائل الحربية والخارجية فى جلسة سرية غير أن البحث فى موضوع السرية يجب أن يسبقه اخراج من رخص لهم فى الدخول ٠

وبناء على هذا تخلى الشرفات من الزائرين قبل البدء فى المناقشة ٠

وهنا أخليت الشرفات وغادر الموظفون قاعة الجلسة وذلك فى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والأربعين مساء ٢٣ ديسمبر ١٩٤٠ ٠

وفى الساعة التاسعة والنصف مساء رفعت الجلسة على أن تعود الى الانعقاد الساعة الخامسة من مساء غد ٠

وفى الساعة الخامسة والدقيقة الخامسة والعشرين من مساء يوم الثلاثاء ٢٤ ديسمبر ١٩٤٠ ، أعيدت الجلسة سرية .

وفى الساعة الثانية عشرة والدقيقة العشرين مساء أعيدت الجلسة علنية برياسة حضرة النائب المحترم محمد راغب عطية بك وكيل المجلس :

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء طلب من هيئة المجلس الموقر الاقتراع على الثقة بالوزارة بمناسبة سياستها الخارجية والحربية التى ناقشها المجلس طويلا فى الجلسة السرية .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا : وأنا أثبت احتجاجى على تصرف الحكومة بمنعها عرض بيانها على النــواب ، فى وقت يسمح لهم بدرسه ومناقشته وابداء رأيهم فيه ، لهذا فانى أقرر باسمى وباسم زملائى اننا لا نثق بمثل هذه الحكومة .

تصفيق من مقاعد اليسار .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا : كنت أود أن تكون معارضة الحكومة مرتكزة على انها قيدت حرية الرأى حقا ، أو لأنها تصدت لأحد من حضرات النواب ، لكننا فى الواقع قضينا ثلاث ليال فى بحث الموضوع ، والحكومة نفسها هى التى طلبت أن نسمح رئيس الهيئة السعدية فأدلى سعادته ببيانه ، وعرض المسائل ست ساعات كاملة ، وبعد ذلك اقتصرت الحكومة على ان تلقى بيانا قاصرا فى الواقع ، ونفس الأمر على ذات الاقتراح الذى قدمه زعيم الهيئة السعدية نفسه .

هتاف وتصفيق من مقاعد اليمين .. بعد ذلك لا أفهم مطلقا أن تحتقر اوقات النواب بمثل هذه الدرجة ، وأن يستهان بهم بمثل هذا الهوان « هتاف وتصفيق من اليمين » .

حضرة النائب المحترم الدكتور أحمد ماهر باشا ـ أؤكد لحضراتكم جميعا اننى لم أفهم مما يشكو سعادة زميلى المحترم الدكتور محمد بهى الدين بركات ، لأن الذى حدث بعد انتهائى من كلامى ، هو أن صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء أدلى ببيان مكتوب ، فقلت اننى أريد مهلة لأقرأ هذا البيان فى هدوء لعلنا نصل الى اتفاق فى تفصيلاته أو فى مجموعه ...

« ضجة »

فرفض هذا الطلب ولم أفهم سببا لهذا الرفض مطلقا ، هـذا ما أردت أن أثبته فى مضبطة الجلسة لا أكثر ولا أقل .

حضرة النائب المحترم محمد عبد الملك حمزة بك ـ أرجو أن تسمحوا لى

بكلمة هادئة جدا ، أتوجه بها الى دولة رئيس مجلس الوزراء ومعالى الدكتور ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ٠

تفضل دولة رئيس مجلس الوزراء والقى بيانا ، أرى فيه لأول وهلة أن وجهة نظر الحكومة قد نتلاقى مع وجهة نظر المعارضة ٠ ولعلنا فى جو هادىء فى وقت قصير لا يتجاوز نصف ساعة يخلو فيه دولة رئيس الحكومة ومعالى الدكتور ماهر باشا واثنان على الأكثر نصل الى اتفاق تام ٠ « ضجة شديدة ومقاطعة » ٠

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ـ تطلب الحكومة الاقتراع على الثقة بالوزارة بمناسبة سياستها الخارجية والحربية ٠

الرئيس ـ هل توافقون على ذلك ؟

« موافقة عامة » ٠

أخذ المجلس فى الاقتراح على الثقة بالوزارة بالمناداه بالاسم ٠

الرئيس ـ ليتفضل حضرات النواب الذين امتنعوا عن ابداء الرأى بابداء أسباب امتناعهم ٠

حضرة النائب المحترم الأستاذ حسن صالح الجداوى ـ أنا أعتقد فيما يتعلق بموضوع الثقة الا يطالب نائب بابداء أسباب امتناعه ٠

حضرة النائب المحترم الأستاذ محمد محمود جلال ـ لقد امتنعت عن ابداء الرأى لأن أحد أساسى الخطة التى تناولها خطاب العرش يرتكز على تنفيذ معاهدة سنة ١٩٣٦ ، تلك المعاهدة التى رفضتها ، وما زلت أرى فيها مصدر الضرر ٠

حضرة النائب المحترم عبد المنعم للوم ـ وجهتا نظر الهيئة السعدية والحكومة تلتقيان عند نقطة واحدة ، الا وهى مستقبل مصر ، وحرية مصر ، بل وكيان مصر ، وكنت أفهم جليا أن نختلف فى مسائلنا الداخلية لا سياستنا الخارجية ، ولو ان الأعصاب هدأت قليلا ، لخرجنا الليلة جميعا وكلمتنا واحدة ، ومن أجل ذلك امتنعت عن ابداء الرأى ٠

الرئيس ـ أسفر أخذ الرأى عن الثقة بالوزارة بأغلبية ١٢٢ صوتا ضد ٦٨ صوتا وامتناع ثلاثة أعضاء عن ابداء الرأى ٠

« تصفيق من مقاعد اليمين والوسط »

الرئيس ـ قدم حضرة النائب المحترم الأستاذ محمود سليمان غنام اقتراحا نصه :

« اقترح أن ينبت فى مضبطة الجلسة العلنية الحالية بيان الحكومة الذى ألقى الليلة فى الجلسة السرية » .

فهل توافقون على ذلك ؟

«موافقة عامة » .

بيان حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء .

« فى جلسة ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ قرر مجلسكم الموقر تأييده للقرار السابق الصادر من المجلس فى ١٢ يولية سنة ١٩٤٠ والذى قصد به الى أن مصر التى لا تضمر عداء أو كراهية لأية دولة ، لا يمكن لها الا أن تقوم للدفاع عن نفسها بكل ما تملك من قوة اذا اعتدى على أراضيها أو جيوشها .

فالسياسة المرسومة فى هذا القرار وهى السياسة التى اتبعت حتى الآن برضاء الأمة وتأييدكم تقوم على مبدأين أساسيين أولهما تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية ، وثانيهما الدفاع عن الوطن .

فأما تنفيذ المعاهدة فقد قامت وما زالت تقوم به الحكومة فى اخلاص وصدق على أكمل الوجوه وأوسعها ، وقدمت للحليفة كل معاونة ممكنة ولقد رأت الحليفة فى مناسبات مختلفة ان تشكر لها هذه المعاونة .

وأما الدفاع عن الوطن فقد استعدت له الحكومة بكل ما وسعها من قدرة . ومع ان الخطر ابتعد على أثر الانتصار الذى أحرزته القوات البريطانية فى معارك الصحراء الغربية ، فان الحكومة ما زالت تواصل الاستعداد .

واذا استهدف الوطن — لا قدر الله — لما يستدعى الدفاع عنه فالحكومة على أتم الأهبة لأداء واجبها المقدس وهى تجدد لكم العهد بالرجوع اليكم كلما جد جديد .

ان مصر المستقلة الحريصة كل الحرص على استقلالها وأن جيشها ليعرف واجبه فى الذود عن كرامتها وفى الوطنية المصرية ما يسمو بها دائما الى القيام بالواجب حينما تدق ساعته وما الحكومة الا منكم شعورها من شعوركم ونهجها من نهجكم ، تجعل نصب عينيها فى كل وقت أن تستحق ثقتكم لخير الأمة وخير البلاد ان شاء الله » .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل ما بقى من جدول الأعمال الى الجلسة المقبلة !

« موافقة عامة »

الرئيس ـ والآن هل توافقون على أن تكون الجلسة يوم الثلاثاء ١٤ يناير سنة ١٩٤١ .

« موافقة عامة »

« رفعت الجلسة الساعة الواحدة صباحا والدقيقة العاشرة على أن تعقد الجلسة المقبلة الساعة الخامسة من مساء يوم الثلاثاء ١٤ يناير سنة ١٩٤١ »

واذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون فاننا نذكر ان مجلس النواب قد ناقش في جلسة ٤ فبراير ١٩٤١ استجوابا موجها الى رئيس مجلس الوزراء من النائب المحترم السيد على راتب عما جاء ببيان مستر ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا ، الذى أذاعه بالراديو على الشعب الايطالى خاصا بمصر ، وقد كان من بين ما جاء في شرح النائب السيد على راتب لاستجوابه ، انه في اليوم الثالث والعشرين من شهر ديسمبر ١٩٤٠ أذاع بالراديو جناب المستر تشرشل خطابا موجها الى الشعب الايطالى جاء به : « هل كان من الضرورى مهاجمة مصر التى هى تحت الحماية البريطانية ؟ » وقد أصدرت الحكومة بلاغا رسميا حاولت فيه أن تخفف من وطأة كلمة الحماية مصححة الترجمة فى زعمها ومستعملة عبارة « فى حمى بريطانيا » والحقيقة أن معنى الترجمتين « حماية ، لاحمى » وقد ظهر ذلك جليا فى الاجابة التى أجاب بها سعادة السفير البريطانى صاحب الدولة رئيس الحكومة فقد استعمل سعادته كلمة تحت الحماية البريطانية وهى الترجمة التى ذهبت اليها الوزارة ، ونحن ان شكرنا للوزارة مبادرتها بالملاحظة أو الاستفسار ، فانى أرجو أن يبين لنا السيد رئيس الوزراء السبب الذى الجأ الوزارة الى استعمال كلمة تفسير .. نطلب الى السفير البريطانى أن يفسر ، أو يئول الكلمة التى جاءت فى خطاب جناب رئيس الوزارة البريطانية ، وكنت أرى الاحتجاج أولى فى هذا الموضوع ، وأشار مقدم الاستجواب الى نقطة أخرى هى أن وزير خارجية بريطانيا اذ أجاب عن استفهام الوزارة المصرية ، قال ان ونستون تشرشل عندما استعمل الألفاظ المشار اليها انما كان فى باله الالتزام البريطانى بالدفاع عن مصر تحقيقا للمعاهدة المصرية البريطانية وتساءل مقدم الاستجواب أى التزام هذا ؟

ثم يجيب قائلا : أنا لا أفهم كيف سكتت الوزارة على هذه الاجابة وأرجو أن أسمع من دولة رئيس الحكومة ما يطمئننى على هذه المسألة .

وقال رئيس الوزراء ، ان رئيس الوزارة البريطانية فى اذاعته لم يعبر عن مصر انها تحت الحماية بل أشار الى انها فى حمى بريطانيا ، وقارن رئيس الوزراء بين كلمتى Protection التى عبر بها رئيس الوزراء البريطانى عن مصر وبين Protectorate اذ أن الكلمة الأولى تعنى الدفاع ، أو دفع الاذى أما الثانية فتعنى الحماية ويؤكد أن خطاب السفير البريطانى الذى بعثت به

اليه السفارة البريطانية يؤكد المعنى الأول ، ويقف النائب أحمد والى الجندى ليؤكد ـ نقلا عن قراءاته فى كتب الأدب وفى التفسيرات التى وضعت لمختلف الكلمات العربية ـ أن حمى أسوأ من حماية كان من الخير أن يعف عن كلمة حماية أى عن السيىء !

ويقول رئيس الوزراء ، انه اذا كانت كلمة حمى تؤذى سمع النائب المحترم فليأخذ كلمة دفع الأذى ، وقد استخدمت كلمتى « الحمى » ودفع الأذى !

ومما ينبغى علينا أن نذكره ، ان النائب المحترم محمد محمود جلال قد تحدث فى هذا الموضوع فشكر رئيس الوزراء ، لأنه اتصل بسعادة وزير انجلترا المفوض فى مصر لدفع هـــذا الالتباس ، فقاطعه النائب أحمد والى الجندى قائلا : تقصد السفير البريطانى ، فقال محمد محمود جلال بل أقصد الوزير المفوض البريطانى لأن السفارة آتية من المعاهدة التى لا أعترف بها ـ

الفصل الخامس

استجواب فى مجلس النواب لأن كلية العلوم رفضت قبول بعض الناجحين فى الثانوية العامة

● سبق أن تحدثنا عن أخطر جلسات مجلس النواب تلك التى دامت ثلاثة أيام وكان انعقادها بصفة سرية ، وكان خطيبها أحمد ماهر باشا ، رئيس المجلس ، وزعيم المعارضة والذى ظل أكثر من ست ساعات يخطب بدون ان يستريح ، وبدون أن يدع رئيس الوزراء ، والوزراء والنواب ، يستريحون ، وانتقلنا من تلك الجلسات التاريخية ، الى مناشدة البرلمانيين ، والسياسيين القدامى ، وصديقنا الدكتور صوفى أبو طالب رئيس مجلس الشعب ، ان يبذلوا قصارى جهدهم للوصول الى المحاضر ، أو شبه المحاضر التى يمكن ان تكون قد كتبت بطريقة أو بأخرى والتى سجلت اما تفصيلا ، واما جملة ما دار فى تلك الجلسات السرية ، الخطيرة ، وكان استاذنا فكرى أباظة رحمه الله قد ذكر لى ان بعض الاعضاء قد قاموا ، بكتابة ما دار فى تلك الجلسات وأنه يحتمل ، ان يكون لدى سكرتيرية مجلس النواب من قام بتسجيل تلك الجلسات .

وانتقلنا بعد ذلك ، الى الحديث عن جلسة صاخبة أخرى دارت فى مجلس النواب أيضا حول ــ كلمة وردت فى خطاب ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية خاطب فيها الشعب الايطالى ، وفهم منها ــ من عبارة تشرشل ــ ان مصر فى نطاق الدول المشمولة ، بالحماية البريطانية .

وقد وقفنا ، عند وصف النائب المحترم ، محمد محمود جلال بك (حزب وطنى) السفير البريطانى بأنه وزير بريطانيا المفوض فى مصر ، فلما قاطعه النائب المحترم أحمد والى الجندى : تقصد السفير البريطانى ؟ اجابة محمد محمود جلال بصريح العبارة : بل أقصد الوزير ، المفوض البريطانى لان السفارة آتية من المعاهدة التى لا نعترف بها .

والجدير ، بالذكر أن الحزب الوطني قد عارض معاهدة ١٩٣٦ وأصر ، على عدم اعترافه بها ولأن التمثيل الدبلوماسى ، بعد معاهدة ١٩٣٦ قد ارتفع من الجانب المصرى من وزير مفوض الى سفير ، وانخفض من الجانب البريطانى من « المندوب السامى » الى سفير ، فقد أصر الحزب الوطنى ، على عدم الاعتراف بالسفير البريطانى ، على اعتبار أن السفارة من آثار معاهدة ١٩٣٦ ، التى لم يعترف بها أصلا .

ونكمل حديثنا عن بقية ما دار فى تلك الجلسة حول عبارة ونستون تشرشل وكان محمد محمود جلال قد شكر لوزارة حسين سرى باشا ، مبادرتها السريعة بسؤال الحكومة البريطانية ، عما ورد فى خطاب ونستون تشرشل .

● وأكد محمد محمود جلال أن شكر الحزب الوطنى للوزارة ، يحمل معنى كبيرا نسجله ونغتبط به ، يزيد فى قدره ، أن يصدر منا نحن الذين نقف على الدوام ، موقف المعارضة من كل وزارة تقوم على الوضع الذى لا نرضاه « غير أننا فى هذه المسألة ، على الخصوص ، ومن هذا المكان نزكى هذه السرعة ونغتبط بها ونعتقد أن فيها برهانا على خالص مواقفنا ، وصادق نيتنا » .

ويؤكد محمد محمود جلال مرة أخرى على أن الصفاء بين متعاقد ومتعاقد يقضى بأن يكون الطرفان على حذر لأن العقد الذى لا يكون ترجمة صادقة بين الطرفين لا يلبث أن ينهار » وقد شاهدنا مصارع معاهدات ظنت لهـا الأبدية فانمحت فى أسرع من لمح البصر ويقول محمد محمود جلال : أن معاهدة ١٩٣٦ لا تزال مصدر الضرار ، فقد فتحت أبوابا ، ولم تقفل ابوابا ، لهذا لا نزال نرد اليها مصدر هذا الضرار ، وما نراه كل يوم ، من الدولة البريطانية مشككا فى نيتها يقدم الدليل على أنهـا ماضية فى خطتها التى بدأتها منذ عام ١٨٨٢ » .

ويقترح أحمد مرتضى المراغى ان نغلق هذا الباب ولا نحمل الالفاظ أكبر من معانيها أما الأستاذ أحمد عبد الحليم أبو سيف فقد راح يتساءل : لا أدرى ، أنحن فى مجلس نواب ، أم فى جلسة المجمع اللغوى ؟ ثم يقول لقد كان أولى بنا وأجدر ان نتحرك ونتحمس ازاء التوغل والاعتداء الايطالى على استقلال البلاد .

ويرى النائب المحترم على المنزلاوى بك ، ان الاطالة فى مناقشة هذا الاستجواب ليس فى صالح الوطن اطلاقا ، وان كثرة التأويلات والبحث فيها قد يؤذى قضية البلد ، ويطلب على المنزلاوى بك ، الاكتفاء بتصريح رئيس الوزراء فلا نتوسع كثيرا أو قليلا فى هذا الموضوع ، ويكفى أننا نحن

نعتز باستقلالنا وفي أيدينا وحدنا ان نبقى مستقلين أو أن نفرط فنضيع هذا الاستقلال ، أما الكلام الذى لا جدوى وراءه فمضيعة للوقت »

ويرى كذلك الأستاذ محمد محمود جلال ان الذى قيل فى هذا الباب كاف .

ويعود صاحب الاستجواب السيد على راتب ليناقش لغويا رئيس الحكومة فيما قاله مؤكدا ان « معنى دفع الأذى » لا يمكن للكلمة التى وردت على لسان رئيس وزراء بريطانيا ، أن تقصد هذا المعنى الا مع استعمال حرف جر ، ولست ادرى من اين جاء دولة رئيس الوزراء بكلمة «حمى» ثم يقول : ان استجوابى لم أجد ردا عليه حتى الان » ويقول رئيس الوزراء مؤيدا ما قاله على المنزلاوى بك من أنه يجب اعتبار ما قيل فى هذا الاستجواب كافيا .

ويقول رئيس المجلس : لم يبق احد من طالبى الكلام ، فلننتقل الى جدول الاعمال .

وتم الانتقال ــ كما هى العادة دائما فى نهاية مناقشة كل استجواب ــ الى جدول الاعمال .

وكانت السفارة البريطانية فى القاهرة قد أجابت على استفسار الحكومة المصرية بخطاب بعثت به الى حسين سرى باشا رئيس مجلس الوزراء ، بتاريخ ٢٧ ديسمبر ١٩٤٠ وكانت رياسة مجلس الوزراء ، قد بعثت بخطاب الى مجلس النواب بتاريخ ١٥ يناير ١٩٤١ أرفقت به خطاب السفير البريطانى ، الى رئيس وزراء مصر ، برجاء ايداع الرد مكتب المجلس لاطلاع حضرات الأعضاء ، المحترمين عليه ، وكان النائب محمد شعراوى هو أول من توجه ، من النواب ، الى رئيس الوزراء بسؤال حول تفسير الكلمة التى وردت فى اذاعة مستر تشرشل يوم ٢٣ ــ ١٢ ــ ١٩٤٠ . والجدير بالذكر ، أنه فى نفس الجلسة ــ جلسة ٤ مارس ١٩٤١ ــ نوقش استجواب وجهه النائب محمود لطيف بك الى وزير المعارف العمومية ، عن المعاملة المجحفة ، التى حدثت بكلية العلوم ، بخصوص قبول بعض التلاميذ بها وعدم قبول بعضهم الاخر

وكان النائب محمود لطيف قد قدم لاستجوابه بكلمة قال فيها : أن التعليم حق عام لكل انسان فى حدود ما قررته اللوائح ، والقوانين فاذا ما سار الأمر على هذا المنوال فلا اعتراض أما اذا انحرف أولو الأمر ، بممارسة اللوائح والقوانين وجب بحث الأمر وتحديد المسئولية ورفع الظلم عن المظلومين .

وقال أيضا محمود لطيف : ان الاستجواب ليس نزاعا بين جهتين مختلفتين انما هو فى الواقع تقارب فى البحث بين الهيئة التشريعية والسلطة

التنفيذيه يراد به الوصول الى وضع الامور فى نصابها ورفع الظلم ، وأعادة الحق الى صاحبه ؟!

ويرد د· محمد حسين هيكل وزير المعارف العمومية ، على مقدم الاستجواب بأنه سبق ان قابل مقدم الاستجواب اكثر من مرة · وتحدث واياه في موضوع الاستجواب ورغم ذلك لم يذكر له مقدم الاستجواب أن من بين الذين قبلوا استثناء في كلية العلوم ، ابن رئيس نيابة ، وابن رئيس قسم الطلمبات بوزارة الأشغال ، الأمر الذى أثار ضحك حضرات النواب ، عندما ذكر الاسمين ، لأول مرة ، ويؤكد د· هيكل ان الاستجواب لا ينصب اساسا ، على وجود استثناءات صارخة ، أو غير صارخة فى كلية العلوم ، وانما ينصب أساسا الى قول عميد كلية العلوم — ويظهر أن هذا صحيح — أنه غير مقيد بترتيب وان له الحق ، فى قبول من يشاء ويقول وزير المعارف ، أنه كان باستطاعة مقدم الاستجواب أن يوجه اللوم ، الى عميد كلية العلوم لو أنه طبق كلامه هذا فقبل أشخاصا متأخرين ورفض قبول أشخاص متقدمين عنهم فى الترتيب ولكن الواقع — فى حدود ما أعلم — ان الأشخاص الذين قبلوا كان مجموعهم فوق ٦٠ ٪ فى قسم الرياضة البحتة واعدادى الطب وأقل من هذه النسبة بعض الشىء ، فى اعدادى الطب البيطرى ·

ثم يقول د· محمد حسين هيكل وزير المعارف ، بصراحته المعهودة :

حدث ان تقدم الى كلية العلوم أحد أبناء خريجى مدرسة المعلمين السلطانية طالبا قبوله بصفة استثنائية فرفضت الكلية طلبه ، فتقدم بطلبه الى مجلس الجامعة فقرر هذا المجلس — قياسا على الحق المخول له بمقتضى المرسوم الذى يبيح له قبول أبناء الاطباء بكلية الطب دون التقيد بمجموع درجاتهم — ان يقبل بصفة استثنائية عددا من أبناء المهندسين بكلية الهندسة وعددا من أبناء الزراع بكلية الزراعة ، وعددا من أبناء المعلمين بكليتى الآداب والعلوم « ضجة » وبناء على هذا القرار قبل ابن المراقب فى كلية العلوم ، ومن هذا ترون حضراتكم انه لا لوم على كلية العلوم لان مجلس الجامعة هو الذى قرر قبول ابن المراقب ·

حدث بعد ذلك ان تقدم لكليات الجامعة جميع الطلاب الذين رأوا أن ينتفعوا بهذا الاستثناء ، فوجدت الكليات ان فتح باب الاستثناء ، ضرره أكثر من نفعه ، وطلبت — وفى مقدمتها كلية العلوم بلسان عميدها — من مجلس الجامعة أن يعيد النظر فى قراره ، لأن فتح باب الاستثناء فى التعليم من أضر ما يكون وقد تحدثت فى هذا الشأن مع مجلس الجامعة وأبديت رأيى فى الموضوع لانى بطبعى اكره الاستثناء اطلاقا ·

بحث مجلس الجامعة الامر وتناقش فيه وقرر الغاء قراره الاول وعدم

اجراء أى استثناء على الاطلاق ، فكان الاستثناء الوحيد الذى قرره مجلس الجامعة خطأ أوصوابا ، وكلنا نعلم ان القاضى يخطىء أحيانا فى حكمه هو ذلك الاستثناء الخاص بابن أحد مراقبى الوزارة ، والذى أؤكده لحضراتكم أن وزارة المعارف او على الاقل وزيرها لم يكن له علم بهذا الموضوع ، لان القبول فى كليات الجامعة من اختصاصها وليس لوزارة المعارف به شأن . أما عن الحالتين الأخريين اللتين أثارهما الليلة حضرة المستجوب فأقرر انى على استعداد لبحث حقيقتهما ، لأنى لم أعلم بهما قبل الان ، والذى استطيع أن أعد المجلس به صراحة - اذا كانت قد حدثت استثناءات أخرى غير ذلك الاستثناء الذى قرره مجلس الجامعة - انى على استعداد للنظر فى كل طلب قدم لكلية العلوم فى حدود ما قررته النظم واللوائح ، لانصاف المظلومين ، اما اذا كان لم يحدث غير الاستثناء المذكور فانى لا أجد مبررا لمؤاخذة كلية العلوم ، بل يجب ان تشكر على عملها فى العدول عن القرار الخاص بفتح باب الاستثناءات .

ويرى المجلس استكمال بحث الاستجواب فى جلسة ٢٥ مارس ١٩٤١ .

وفى جلسة ١٨ مارس ١٩٤١ ناقش مجلس النواب الاستجواب المقدم الى وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس » عن تعيين بعض أعضاء مجلس النواب والشيوخ حراسا على أموال الالمانيين والايطاليين وكيف ان العدد الاكبر والاهم من هذه الحراسات قد أسند اليهم ، كما أن وكيلى أحد الاحزاب بعد اشتراك حزبهما فى الحكومة قد عينا حارسين بالرغم من أن ذلك يعتبر - فى نظر المستجوب - معطلا لرقابة البرلمان ومتعارضا مع الدستور ، واستجواب آخر مقدم الى وزير المالية ، ورئيس الوزراء عن السياسة التى أتبعتها الحكومة فى تعيين الحراس على أموال الألمان والطليان فى القطر المصرى بصفة عامة .

وقد وافق المجلس على ضم الاستجوابين ، وتحدث الاستاذ عبد الحميد عبد الحق ، عن استجوابه مؤكدا ان الحكم الديمقراطى يعتمد على أساس نظرية فصل السلطات ، بحيث لا يجوز الجمع بين سلطتين من هذه السلطات فى يد واحدة ، وأشار عبد الحميد عبد الحق الى أن هذا الموضوع كان أول الموضوعات التى ناقشها المؤتمر البرلمانى الدولى الذى عقد فى باريس عام ١٩٣٦ وكان فى مقدمة القرارات التى أصدرها ذلك المؤتمر - بعد ان بحث ذلك الموضوع طويلا - ضرورة زيادة الضمانات التى تضمن حرية النائب واستقلاله لأن أعضاء المؤتمر ، رأوا أنه اذا لم تضمن هذه الحرية ، وهذا الاستقلال فان هذه الادارة القوية وهى مجلس النواب ومجلس الشيوخ ستصاب بالشلل سواء بالاغراء أو التهديد ويذكر الاعضاء بنص قرار من تلك القرارات التى أصدرها البرلمان الدولى ، الثالث والثلاثون والذى يقول : مع التحفظ فيما

يختص بالحالة الخاصة لكل بلد فانه يجب الا يباشر أى عضـــو من الهيئة التشريعية مدة نيابته ، وظائف فى الادارة العامة العاملة للبلاد ٠

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق وهو يتحدث فى صميم الاستجواب ان الحارس فى موقف اضعف من مركز الموظف فالوزير لا يستطيع أن يفصل الموظف من عمله طبقا لارادته ولمجرد تحكمه لان هناك قوانين ولوائح تحمى الموظف من عنت الوزير ولكن اذا ما أراد الوزير العبث فى الحراسة فانه يستطيع بخطاب بسيط منه أن ينهى مأمورية الحارس ، ويأمره بمغادرة العمل الذى أسند اليه ولا مسئولية على الوزير فى ذلك ٠

ويرد عبد الحميـد عبد الحق على من يقول ان الحراسة ليست محـرمة تحريما تاما : فمـا أشبهها فى نظرى ، بالطـلاق ، فهو أمر حـلال أبغض الحلال الى الله ، ومن هذا تكون الحراسات حتى من وجهة النظر أبغض الحلال الى الله ويروى الأستاذ عبد الحميد عبد الحق نماذج تلك الحراسات فيقول : موظف فى الدرجة السادسة يتعاطى راتبا قدره سبعة عشر جنيها ظفر بمرتبات من الحراسات المختلفة حتى بلغ مجموع راتبه ١٠٤٠ سنويا ، أى ما يقرب من ٩٠ جنيها فى الشهر : موظف فى احدى الحراسات يحصل من الحراسة على مرتب يعادل مرتبه كموظف فى النيابة ، محام بأحد الأقاليم يعمل بالحراسة ولا يذهب الى عمله الا بين حين وآخر : أحد الحراس من النواب عين ابنه للحراسة التى يديرها لقاء مبلغ شهرى قدره عشرون جنيها ٠

ويقول عبد الحميد عبد الحق ، ان هذه الحالات التى ذكرها انفـا ــ ومثلها كثير ــ ما كانت لتحدث ، لو لم يكن الحراس نوابا وما كان ليـوافق عليها الوزير ، أو الحارس العام ، لو كانت هذه الحراسات لغير الشـيوخ والنواب ٠

ثم يقول : ناحية أخرى يتمثل فيها الاهمال المؤدى الى التفريط لقد بلغ الأمر ببعض حضرات النواب أن ارتضوا لأنفسهم ، أن يعملوا موظفين لدى بعض الحراس ، وأظن أن ذلك انحدار لهؤلاء النواب من المرتبة العليـا التى أرادها الدستور لهم ، الى مرتبة أخرى لا ترتضونها حضراتكم كثيرا ٠

وينهى عبد الحميد عبد الحق كلمته بقوله : أن النواب هم أولو الأمر ، الذين وضعهم الدستور قبل أولى الامر جميعا وبعد ولى الامر الاول مباشرة فجدير بهم أن يكونوا عيونا ورقباء على ادارات الحكومة لا أن يكونوا مرءوسين، ومراقبين وأنا لا أقصد بكلامى هذا نائبا بالذات ، بل أقصـــد خدمة الحياة النيابية فى ذاتها كما أقصد خدمة سمعة النواب ٠

وتقابل كلمة زعيم المعارضة الوفدية بالتصفيق الحاد ولا تخرج ، كلمـة عطا عفيفى بك عن كلمة عبد الحميد عبد الحق الا قولته « اذا لم يكن هنـاك

نص حرفى قانونى يمنع الوزارة من تعيين الحراس فان الحروف ليست هى كل شىء فى القانون فان بجانبها روح القانون L'Esprit de laloi بل وفوقهما خلق القانون La Mora le de lalot وهو المثل الاعلى الذى يتجه اليه المشرع

ويقول عطا عفيفى بك ، انه دهش عندما تم تعيين أحدهم حارسا ، فلما سئل عن السر فى هذا التعيين أجاب : انه قطب سـياسى فاته أن يدخل الوزارة فوجب أن يعوض بهذا المركز » ٠

كما قال بأن الحكومة عينت حراسا على بنوك ومؤسسات بعضها معين عليه بالفعل حراس ٠ وينصـح عطا عفيفى رئيس الوزارة بأن يكون شعاره فى الحكم شعار السنيور سالا زار رئيس وزراء البرتغال عندما سئل عن سر نجاحه فقال : لقد نجحت لانه ليس لى حـزب ولا أنصار ولا أصحاب » ٠٠

ويرد د ٠ عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية على صاحبى الاستجوابين محـذرا أن يفهم مما قاله الأسـتاذ عبـد الحميد عبـد الحق أن الادارة المصرية ــ فيما يتعلق بالحراسات ــ سـيئة ، ثم يقول ، ان الوزارة لم تعين حراسا من حضرات الشيوخ والنواب وكل ما جرى على يديها انها ضمت الى بعض حضرات النواب ممن سبق تعيينهم حراسـا حراسـات جديدة لحفظ التوازن بين المكافأة المقررة والعمل الذى يجزى عنه الحارس ٠

ويرى وزير المالية أن كل الوزارات قد اسـتقرت على تعيين النواب والشيوخ حراسا اذ لا يوجد مانع دستورى للجمع بين عضـوية النواب أو الشيوخ والقيـام بأعمال الحراسـة بل ان هـذا الجمع لا يتـعارض مع الدستور وتعيين النائب أو الشيخ حارسا ، لم يمنعه الادلاء بآرائه بحـرية فقد وجد حراس كثيرون يعارضون الحكومة ذاتها ٠

ويبدى وزير المالية استعداد الحكومة لمراعاة ما يسـتحسنه المجلس فى هذا الشأن ٠

ويعقب الأستاذ فكرى أباظة على بيان الحكومة بقوله : لقد حولت الحكومة الاستجواب الذى كان موجها اليها الى استجواب موجه اليكم معشر النواب !

كما قال : ان الحكومة لا تملك الا شيئا واحدا هو أن تلغى هذه التعيينا ، اذاما طالبها المجلس بذلك ، وبذلك وضـعتكم فى مركز دقيـق اذ أوقعتكم فى الفخ !

ويقترح فكرى أباظة ، على زملائه النـواب الذين عينـوا حراسـا أن يستقيلوا من هذه الحراسات ثم يقول : من سـوء الحظ أن هذه التعيينات

شملت جميع الأحزاب عدا الحزب الوطنى ثم يقول أيضا : لقد أصبح هـذا الاستجواب موجها الى هـذا المجلس والى مجلس الشيوخ والمطلوب منكم ـ النواب ـ أن تحكموا بينكم وبين أنفسكم وأن تنصفوا الدولة والمصلحة العامة وكرامة النيابة والأمة من أنفسكم بالذات » ٠

وفى جلسة ٢٥ مارس ١٩٤١ يرد د ٠ هيكل على ما أثاره النائب محمود لطيف حول قبول طالبين فى كليـة العلوم ـ استثناء ـ فيقرر ، أن الطالبين اللذين أشار الى حالتيهما النائب محمود لطيف لم يقبلا بكلية العلوم ، وانما قبلا بالقسم الاعدادى لكلية الطب البيطرى ، ولم يقبلا فى الأقسام الأخرى ٠

ويقرر د ٠ هيكل أن الاستجواب لم يقم على أساس ويطلب من النائب، مقدم الاستجواب موافاته بأية حالة استثناء فان ملف كلية العلوم ، موجـود أمامنا ونحن مستعدون ، أن نعرضه على حضراتكم الآن أو نودعه مكتب المجلس ليبحثه من يشاء ٠

ولكن النائب محمود لطيف بك يعود الى التعقيب ليؤكد ان كلية العلوم حابت بأوسع ما تتسع له هذه الكلمة من معـان ابن رجل كبير فى وزارة المعـارف وفى الوقت نفسه قطعت سـبيل التعليـم ، على مصريين يدفعون الضرائب ولهم ما لغيرهم من الحقوق ٠

ويذكر محمود لطيف : ان الجامعة قررت قبـول ابن فهيم بك فى ٢٢ أكتوبر ١٩٤٠ ، بحجة أن والده تخرج فى مدرسة المعلمين السـلطانية وان الجامعة تريد احياء ذكرى هذه المدرسة ، كما يقول أيضا : ان هناك طالبـا آخر تقدم الى كلية العلوم ، ورفض طلبه ، رغم ان والده تخرج فى مدرسـة المعلمين السلطانية أيضا وخدم التعليم ما يقرب من ٢٥ سنة ٠ ورغم ان طلبه قد قدم فى أغسطس الماضى ، أى قبل طلب ابن فهيم بك ، ولا تعليل لذلك ، الا ان والد من قبل طلبه موظف كبير بالوزارة ، ووالد من رفض طلبه مدرس صغير بمدارسها ٠

ويقول محمود لطيف بك ان الجامعة عندما وجدت انها أخطأت فى اتخاذ قرارها سارعت الى الغائه بعد ان انتفع به ابن الموظف الكبير ، وبين اتخـاذ القرار والغائه أسبوع واحـد، ويقول محمود لطيف : ان الطالب الذى يرى نفسه محروما من التعليم ، لأن آباه فقير ، أو لأن أباه ضعيف النفوذ ، وفى الوقت ذاته يرى طالبا آخـر يتمتع بالتعليم لأن لوالده نفوذا لابد أنه سـيثور على الهيئة الاجتماعية ويفكر فى الانتقام ممن حرموه فكأن الوزارة فى الواقع ، هى التى ربت فيه روح القسوة والاجرام ٠

ويؤكد محمود لطيف ، ان الأمر ليس مقصـورا على أن طالبا حرم من

التعليم ، بل هو فى الواقع جناية على الأخلاق والتعليم : ما كنت أعتقد أن يصدر مثل هذا العمل من رجال التعليم وهم الأطباء الروحيون الذين يغذون ويعالجون نفوس النشء لأنه اذا كان هذا شأنهم فلا شك أن لرجال البوليس العذر اذا استعملوا القسوة فى أعمالهم ·

ويحاول النائب عبد الحليم أبو سيف راضى أن يبحث مع المجلس طريقة للوصـــول بالاستجواب الى نتيجة عملية بدلا من الانتقال ــ كما هى العــادة ــ الى جدول الأعمال ·

ويقول الأستاذ عبد الفتاح عزام : أنه ليس للحكومة أن تقف فى وجه طالب ما دام مســـتعدا لدفع المصروفات المدرســـية ويقابل كلامه بضجة شديدة ويقابل من رئيس المجلس بهدوء وسكينة لأن كلامه خارج عن الموضوع وباستطاعته أن يقدم اقتراحا بقانون لتعديل أحد القوانين أو احدى اللوائح المتعلقة بهذا الأمر ·

ويسمى النائب أحمد والى ما حدث بأنه امتياز للطوائف بل هو كارثة ويطلب تأجيل النظر فى الاستجواب الى جلسة أخرى « يوافينا فيهــا وزير المعارف بالرأى القانونى واحالة سجل كلية العلوم الى لجنة المعارف لجلاء الحقيقة الغامضة حتى نتبين النتيجة التى ننشدها عند ذاك اذا أصـــدرنا حكما يكون مدعما ومستندا الى حقيقة واقعة ·

ويقول وزير المعــارف · لم يكن أمام الجامعة من بد وقد وجدت نفسها ازاء مشكلة كثرة عدد الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية القســم الخاص هذا العام · حيث بلغ عددهم ٢٨٠٠ طالب بينما عدد الأماكن الخالية بها لا تتسع لأكثر من ١٥٠٠ من تحديد شروط القبول بها بحدود خاصـــة ولذلك أعلنت انها لن تقبل فى مختلف كلياتها طالبا يقل مجموع درجـــات نجاحه عن ٦٠٪ رغم أن الحصـــول على ٥٠٪ من مجموع الدرجات هو شرط النجاح وحين وصل الى علمى هــذا القرار ورغم ان للجامعة الحق فى تقريره وليس لوزير المعارف بحسبانه الرئيس الأعلى للجامعة حق التدخل فى تفاصيل تصرفاتها اللهم الا ما أوجب قانون الجامعة ذاته رفعه اليه منها لاقراره ·

كتبت لها أقول : انى لا أســتطيع أن أتصـــور حائلا دون قبول هؤلاء الطلاب الا ضيق الجامعة وأننى لا أستطيع كذلك ارهاقهم باشتراط حصولهم على ٦٠٪ وانه ما دام شرط النجاح هو الحصـــول على ١٤٠ درجة وما دامت الجامعة كذلك لا تضيق بهذا العدد فلنســـهل على أبنائنا الطلبة بغيتهم فى طلب العلم ·

وقد رأت الجامعة ان لهذه الاعتبارات وجاهتها ، غير أن الأماكن بهـــا لا يمكن أن تتسع لهذا العدد الكبير من الطلاب ، ورغم ذلك فقد عملت كل ما أستطيع عمله لقبول أكبر عدد ممكن من الطلاب ٠

هـــذا هو الوضع الصحيح للمسألة والواقع أنه فيما عدا الحالة الخاصة التى تكلمت عنها فى جلسة سابقة ، وهى قبول طالب بذاته بناء على قرار مجلس الجامعة ، أعــود فأكرر أنه لم يقع أى استثناء ٠ يقول حضرة النائب المحترم المستجوب : ان ابن رئيس نيــــابة مصر قبل استثناء والذى أؤكده لحضراتكم ان مجموع درجات هذا الطالب ١٦٤ر٥ ، وأن هذا المجموع أكبــر مجموع لطالب قبل فى الطب البيطرى ، ولا يمكن اذن ، والأمر هكذا ، ان نتهم كلية العلوم بأنها حابت هذا الطالب واستثنته لأنه ابن رئيس نيــابة مصر ٠

واذا كنتم تنادون بضرورة القضاء على محاباة أبناء ذوى الجاه والنفوذ، فاظنكم كذلك لا تريدون من وراء هذه الصيحة حرمان هؤلاء الأبناء حقوقهــم لمجرد أنهم أبنــــاء ذوى الجاه ، حتى لا يصدق فينا قول قاسم أمين « أعرف أناسا حكموا بالظلم ليشتهروا بين الناس بالعدل » ٠

ثم يقول د ٠ هيكل ، انه قد التقى بالنائب المستجوب بعــد الاستجواب وانه تحدث معه فى أمر ستة من الطلبة أعطاه أسماءهم وكان من بين تلك الأسماء ، ابن لمدرس بالمدارس الثانوية ، ولو تيسر لى وقتذاك ، أن أحابيه كما يجوز أن يفهم هذا اللفظ ، أو أن أقدم له خدمة لما تأخرت ولفعلت ذلك بغاية الرضاء ولكن شيئا من ذلك لم يحدث اذ بعــد أن ظهر لى أن مجمــوع درجات ابن رئيس النيابة ، ١٦٤ر٥ درجة ، وبعد أن أخبرنى لطيف بك أنه لا يوجد مانع لدى الطالب فى الالتحاق بقسم الطب البيطرى ــ وكان ذلك منذ شهر على ما أتذكر ــ تلقيت خطابا من الطالب نفسه يقول فيه أنه يرغب فى دخول قسم العلوم أو القسم الاعدادى بالطب ؛ فخوطب والد هذا الطالب بأنه ابنه غير حاصل على مجمــوع الدرجـات التى تخول قبــوله بأحــد هذين القسمين وان درجاته لا تبيح له دخول غير قسم الطب البيطرى ، فرفض وسحب أوراق ابنه ٠

وقد عاد الطالب مرة أخرى ــ بعد أن تكلم معه حضرة النائب المحترم لطيف بك ــ وطلب قبــوله بأحــد القسمين اللذين لا يسمح مجموع درجاته بالالتحاق بهما ، وباعتبــارى وزير المعــارف كنت أود اجابة طلبه خصوصــا أنه ابن لأحد المدرسين ، أى اننى أعتبره ابنا لى كذلك ، ولكن كلية العلوم أجابت بأنها قد وضعت قواعد للقبــول فلا يمكن أن تحيد عنها ٠ ومن ذلك ترون حضراتكم انه اذا كانت كلية العلوم تلام على شيء فما ذلك الا لأنهــا لم تستعمل المرونة السياسية فتغير من القواعد التى وضعتها ٠

ولقد ذكرت لحضراتكم ان حضرة النـــائب المحترم لطيف بك ، قدم الى خمس حالات ، ولقـد بينت له أسباب قبول هذه الحالات ، وكان بينها حالة ذكرها لحضراتكم اليوم ، وهي خاصة بابن أو أخ لأحد أساتذة كلية العلوم، غير أن هذا الطالب كان حاصلا على مجموع الدرجات التى تخول له حق دخول كلية الطب البيطرى بل كان مجموع درجاته يربو على مستوى مجموع آخر من قبل بالكلية بسبع درجات أو ثمان ، واذن لم يكن في قبول هذا الطالب أى استثناء ٠

والذى أريد بيانه لحضراتكم أنه عندما قابلنى النائب المحترم لطيف بك سردت له المسألة تفصيلا ، وبينت له حالة كل فرد وأنه لم يكن هنـــاك أى استثناء ، فطلب منى قبول الطالبين اللذين نكلم عنهما فى كليـة الطب البيطرى فوعدته بأننى سأخاطب عميد كليـة العلوم فى شـــأنهما ما دامت درجاتهما تؤهلهما للقبول ، واتصلت بالعميـد فأجابنى بأنه ليس من الميسور قبولهما الآن وقد أوشك العام الدراسى أن ينتهى ولما قابلنى النائب المحترم لطيف بك اليوم وأخبرته بذلك وافقنى على ان كلية العلوم لم تخرج فعـــلا عن القواعد التى وضعتها ٠

وما دام الأمر كذلك فاننى أصرح لحضراتكم انه ليس من الأمور الهينة أن نتهم ــ من أجل كلمة تقال او شكوى تقدم ــ هيئة من أعلى الهيئات لهـا فى نظرنا ونظركم كل احترام ، ولها استقلالها المعترف به والذى نغار عليـه جميعا ، تلك هى هيئة الجامعة التى أتشرف برياستها ، والتى لا أشك مطلقا أنكم تحرصون معى على ألا يتدخل أحد فى شئونها ما دام القانون لا يســمح له بهذا التدخل » ٠

ولست أريد أن أطيل ، فى الحديث عن هذا الاستجواب الهام ، والخطير، اكثر مما أطلت فقط أنهى كلامى عنه بكلمات قالها د ٠ هيكل وزير المعارف العمومية ، عندما سأله الأستاذ على أيوب : أين الرقابة البرلمانية : فرد عليه قائلا :

نحن لا ننكر على المجلس هذه الرقابة ولكن ليس من الميسور اتهام رجال الجامعة بالمحاباة ، واذا كنا لا نثق برجال الجامعة فبمن اذن نثق ، وهى التى تخرج لنا كل عام عظماء الأطباء وأعلام القانون ؟

وفى رأيى أن التعرض لرجال هذه الهيئة فى قراراتهم كالتعرض لرجال القضاء فى أحكامهم ٠

لقد ذكرت لحضراتكم اننى أودعت مكتب المجلس ملف الموضوع ، وحضرة عميد الكلية موجود الآن فأرجو ممن يريد الكلام من حضراتكم أن يحدد الوقائع

ونحن مستعدون للرد عليها ، أما عن مسألة ابن رجل الطلمبات ففي ظني أنه ليس بالرجل الذى له المكانة التى تجعل عميد الكلية يخضع لطلبه ، ولكن واقع الامر أن لابنه حق الالتحاق بالقسم البيطرى فالحق به ، كما الحق ابن رئيس النيابة ٠ لأنه كان أول طالب له هذا الحق بحكم مجموع درجـاته ، فليست هناك اذن استثناءات لا يبيحها القانون أولا يقرها العدل » ٠

هذا وقد اشترك فى الجلسة رئيس الوزراء ، بعد ما ترك الجلسـة ، الدكتور هيكل ، وبعد أن يعود هيكل الى قاعة الجلسة ، يؤكد أن قرار الجامعة لم يلغ الا بعد شهر أو يزيد وبعد أن رأى ان هذا القرار قد يؤدى الى ظلم من هم أكثر كفاءة لحساب من هم أقل كفاءة ، ولذلك عدل عنه لا عن هوى ولا عن شهوة ولكن لمصلحة العلم » ٠

واعتقادى الراسـخ ، ان المناقشـات التى دارت حول هـذا الاستجواب وما قيل فيها من جانب النائب المستجوب ــ بكسر الواو ــ والوزير المستجوب ــ بفتح الواو ــ تمثل قمة الديمقراطية بل تمثل فصلا رائعا من فصول حياتنا النيابية ٠

وبعد الحديث عن التعليم ننتقل الى الحـديث عن المعتقلين السـياسيين والرقابة على الصحف :

البــاب السادس

الفصل الأول

مجلس النواب يناقش قضايا المعتقلين السياسيين والرقابة على الصحف

● تحدثنا ، عن بعض الاستجوابات التي وجهت الى وزارة حسين سري باشا ، وواجهتها تلك الوزارة — للحق ، وللتاريخ — بثقة كبيرة ، وموضوعية تامة وقد حرصنا ، على التركيز ، على تلك الاستجوابات ، بالذات ، رغبة منا فى اعطاء صورة صادقة واقعية ، لبعض جوانب حياتنا النيابية فى تلك الفترة ، الحرجة من تاريخنا ، تلك التى كانت تتسم بالقلق الشديد : القلق حول كل شيء والقلق لدى كل انسان .

وكما هو معروف ، وبسبب ظروف الحرب ، كانت ، الرقابة الشديدة ، العنيفة مفروضة على الصحف بأمر من الحاكم العسكرى العام ، غير ان اتفاقا ، أو شبه اتفاق ، كان قد تم بين وزارة على ماهر باشا وبين البرلمان ، بمجلسيه على ان ما يدور تحت قبتي المجلسين لايخضع للرقابة .

وقد وفت ، وزارة ، على ماهر ، باشا — حقيقة — بما التزمت به ، ازاء هذا الموضوع ، أمام البرلمان وحاولت الوزارات التى أعقبت تلك الوزارة ، القيام بذلك الالتزام ، ولكن ليس بالصورة التى التزمت بها وزارة على ماهر ، باشا ، الواثقة من نفسها ، ومن تأييد الرأى العام لها .

ولأن ما كان يدور فى جلسات مجلسى الشيوخ والنواب كان لا يخضع للرقابة ، فقد كان الشعب يعرف كل ما يدور فى كواليس السياسة عن طريق، نشر محاضر جلسات المجلسين ! . ويمكننا القول ، وبدون أية مبالغة من جانبنا أن البرلمان بمجلسيه ، كان طوال تلك الفترة القلقة من تاريخ مصر الرئة الوحيدة ،التى يتنفس منها الشعب ، ولأن البرلمان كان كذلك ، كما كان ما يدور فيه وتحت قبته ، لايخضع للرقابة فقد ازداد ، اهتمام ، الحكومة

والمعارضة بما يدور فى المجلسين ، وانتقلت ميادين المعارك من الصحف ، والمنتديات السياسية والشارع المصرى الى مجلسى الشيوخ ، والنواب ٠

وقبل أن ننتقل الى الحديث ، عن بقية الاستجوابات الهامة ، التى ووجهت بها وزارة حسين سرى باشا نستأذن القارىء الكريم فى ان نقف قبل ذلك عند بعض المواقف البرلمانية الهامة وعلى سبيل المثال لا الحصر كما نقول نحن القانونيين :

● أثناء مناقشة خطاب العرش ، وفى جلسة ١٤ يناير ١٩٤١ ، انتقد النائب ، محمد محمود جلال بك « حزب وطنى » خطاب العرش ، ومشروع الرد على خطاب العرش ، المقدم من لجنة الرد ، على خطاب العرش المؤلفة من أعضاء من المجلس ، وذلك لأن خطاب العرش ، ومشروع الرد عليه جاءا خاليين من الاشارة الى السودان . وعاب محمد محمود جلال ، على الرقابة على الصحف تعنتها فى كثير من الأمور ، فقد منعت نشر بيان ، للحزب الوطنى عن « مركز مصر ، فى الحرب بينما وافقت على نشر آراء ، وبيانات ، أخرى فى هذا الشأن ، وطالب ، محمد محمود جلال بعدم الاستمرار فى فرض الرقابة على الصحف ٠٠

● عند مناقشة مجلس النواب للاستجواب ، الخاص بتعيين أعضاء البرلمان حراسا على أموال الألمان والايطاليين والذى سبق الاشارة اليه قال عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضة الوفدية فى المجلس — . ان أبغض الحلال ، الى الله ، الحراسات وانه يجب ، على العاقل ، وعلى النائب لأنه عاقل ، ان يتجنب المراكز التى تدعو الى وضعه مواضع الشبهات ، وقد حذرنا ، النبى صلى الله عليه وسلم من ذلك ، ومن هذه المراكز ، الحراسات ، وقال عبد الحميد عبد الحق : ما من حالة ضربت عليها حراسة ، قضائية ، الا لحقت بها الخسارة ، ومن طريف ما عثرت عليه ، قول الزمخشرى هناك ، أسماء واضداد ، فاذا قيل الحارس قصد ضده ، لكثرة وقوع عدم الأمانة فى الحراسات ، ويقول الحجازيون : أردته ، أمينا فوجدته حارسا ، وعندما احتج النائب أحمد والى الجندى على هذا الكلام ، وقامت ضجة شديدة قال الأستاذ عبد الحميد : هذا كلام الزمخشرى ، وقال الأستاذ شفيق جبر ، موجها كلامه للأستاذ أحمد والى الجندى : أنا أحتج عليك انت ، لأن كلامك هذا يفهم منه انك المقصود ، دون غيرك وقال الأستاذ عبد الحق : أنا لا أتكلم عن أشخاص النواب وانما أنا أتكلم عن الحراسة رقصدى انها تجلب الشبهات ، وعندما قال رئيس المجلس د ٠ أحمد ماهر ان هنا متسعا لسير المناقشات وأرى ، أن أشكر الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، لأنه تكلم فى الموضوع ، دون ان يشير الى أى نائب ، قال الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، وعلشان خاطرك ، أنا مش حاكمل كلام الزمخشرى ٠

● ناقش النواب ، فى جلسة ٢٣ يونيو ١٩٤١ ، الاستجواب ، المقدم ، الى رئيس الوزراء ، حول الغارات الجوية ، التى قامت بها الطائرات، المعادية على الموانى المصرية وطالت المناقشات ، التى اشترك فيهـا كثير من النواب ، ولم يكن رئيس الوزراء ، موجودا فى تلك الجلسة التى انتهت بأخذ الرأى ، على اقتراحين خاصين بهذا الاستجواب وبينما كان رئيس المجلس فى الجلسة التالية ـ جلسة٢٣ يونية ١٩٤١ ـ يهم بقراءة الاقتراحين ، واحدهما بالعودة الى جدول الأعمال والثانى بتنبيه الحكومة ، الى ضرورة الاستعداد ، واتخاذ العدة للحوادث قبل وقوعها ، طلب رئيس الوزراء الكلمة ، والقى بيانا ناريا أكد فيه ، ان وزارته تربأ بنفسها عن أن تلقى مسئولية ما وقع من أحـداث على الوزارات السابقة ، وأكد أيضـا أن وزارته تربأ بنفسها عن أن تحتمى بغيرها فى احتمال التبعات ، وقال ان الغارة ، التى وقعت على الاسكندرية من حيث شدتها ، وطول زمنها ، وعدد الطائرات ، التى قامت بها ، ومن حيث الأثر ، الذى أحدثته فى نفوس أهالى الاسكندرية .. تجاوزت كل التوقعات .

وفرق بين هلع ، وهجرة ، ينتجان عن حوادث ، لم تكن شدتها تتوقع ، بالقيـاس الى الماضى ، فتعمل الحكومة على تهدئة الهلع ، وتنظيم الهجرة ، وبين هلع ، وهجرة ، لم يكن لهما داع جدى تثيرهما الحكومة وتعجز بعد ذلك عن التهدئة ، أو التنظيم تاركة للظروف اصلاح ما فسد : المفاجىء الجديد فى الغـارات الأخيرة ، والذى لم يكن لهذه الحكومة ولا لأى حكومة غيرها ، قبل بمنعه عند حصوله هو حالة الذعر ، الشديد الذى أصاب الأهالى بعد أن الح ، عليهم اطلاق القنابل طول الليل ، وبشدة لم يسبق لهم بها مثيل ، فمضوا على وجوههم ، لا يلوون على شىء حتى وصلوا ، محطات السكة الحديد والطرق ، ملتمسين الخروج ، من المدينـة مزدحمين على وجه يلحق أشـد ، الخطر ؛ بالصحة ، والأمن . ويقول رئيس الوزراء ، ان الحكومة عالجت حالة الذعر ، تلك باللين والحكمـة ، والسرعة والنظـام ، ويضرب رئيس الوزراء : ـ حسين سرى باشا ـ المثل ، ببريطانيـا التى امتحنت فى هذه الشئون أقصى امتحان ، والتى بلغت فيها تدابير الرقابة أقصى ما بلغته من الكمال ، والاتقان، ولا يزال كثير من مسائلها محل جدل وخلاف ولا يزال سيل النقد على اعمالها ، يفيض من كل جانب .

ويقول رئيس الوزراء :

تقبل اذن الخلاف فى الرأى على صلاح نظام ، أو تدبير ، أو عدم صلاحه، ونصغى بكل عنـاية واهتمـام لكل ما يقال ، فى هذا المجلس من آراء ، واقتراحـات وليس لشىء من تلك الآراء ، والاقتراحات صـفة الالزام ، حتى تؤاخذ الحكومة على عدم العمل ، بكل ما يبدو لعضو من أعضاء هذا المجلس

الموقر ان يشــــير به ، اما توجيــه اللوم الى الحــكومة فلا يسعنا الا ان نرفضه ، بقوة ٠

لذلك ولأن هذا الاستجواب وغيره من الاستجوابات ، التى امتلأ ، بها جدول أعمال جلسة الأربعاء ، الماضية تنم ، عن الرغبة فى منع الحكومة ، من العمل المنتج ، لا نرى الحكومة ، بدا من طرح الثقة !

ويسأل ، رئيس المجلس ، رئيس الحكومة عما اذا كانت الحكومة تطلب أجلا لأخذ الرأى على الثقة ، كما يعطيها الدستور الحق فى ذلك قال رئيس الحكومة ، انه يطلب أخذ الرأى فورا ٠٠ وقال رئيس المجلس ، أن أحدا ، لم يكن يتوقع ، ان يلقى رئيس الوزراء مثل هذا البيان ، فى هذه الجلسة ، لذلك من حق من يشاء ، من الأعضاء ، ان يناقش هذا البيان ٠

وتكلم بعض النواب وكان من بينهم الأستاذ ابراهيم عبد الهادى فقال :

ان المجلس لا يعطل عمل الحكومة ، وان مسألة طرح الثقة كان وقتهــا عقب المناقشات لا بعد اقفال باب المناقشات وقال الأستاذ على أيوب : ان فى بيان الحكومة تعريضا بالأعضاء ، وعندما قال ان الحكومة مست ، المجلس ، قال رئيس المجلس ، انه سمع بيان رئيس الحكومة ولو كان فيــه ما يمس كرامة المجلس ، لما أجــازه ، ثم قال ، ان البيـــان يمس ، المعارضـــة ؛ لا المجلس ، ويقول رئيس المجلس : ان عنده ، اقتراحا باقفال باب المناقشة ويوافق المجلس على هذا الاقتراح ، ويعرض رئيس المجلس أيضـــا اقتراحا بالانتقال الى جدول الأعمال ويعلن أن من يقول نعم يوافق ، على الاقتراح ويعطى صوته ، بالثقة ، ومن يقول : لا ، يعلن عدم الثقة ٠

وفازت الحكومة بثقة مائة وثلاثة وعشرين عضـــوا وحجب عنها الثقة ٦٠ عضوا ، وكان من بين الذين أيدوا الحكومة ، بعض النواب السعديين وكان من بين من حجبوا الثقة بعض الوزراء ، الدستوريين ، المشتركين فى الحكومة اما الوفديون فكانت أصواتهم بعدم ، الثقة ٠

● وفى مجلس النواب جلسة ٩ يوليو ١٩٤١ ، يعرض الاســتجواب الموجــــه لدولة رئيس مجلس الوزراء من حضرات النـــواب المحترمين ، عطا عفيفى بك ، والأستاذين عبد المجيد نافع ومحمد عبد الرحمن نصير بشأن تصرفات دولته مع رفعة على ماهر باشــا ، عضـــو مجلس الشيوخ ويتخلى ــ وبسرعة ــ الدكتور أحمد ماهر باشا ، عن رئاسة الجلسة ويتولى محمد راغب عطية بك ، وكيل المجلس الرئاســـة ، وبجلس رئيس المجلس فى صفوف الأعضاء ، اليس هو شقيق على ماهر باشا ، الذى يتعلق الاستجواب به ؟

ويتحدث ــ فى البداية ــ عطا عفيفى بك مؤكدا ، انه لو كانت المسألة بين على ماهر باشا وحسين سرى باشا مسألة نزاع شخصى لما تقدم باستجوابه ، ولكن

المسألة غير ذلك ، انها مسألة عامة فلقد « آمر » رئيس الوزراء ، حسين سرى باشا على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء الاسبق بأن يغادر القاهرة ، ويبقى معتقلا فى عزبته وفى هذا مساس باستقلال البلاد . وتحدث الأستاذ عبد المجيد نافع فأكد ان المسألة مسألة مبادىء ، لا أشخاص . وأشار الى هجوم احدى المجلات على على ماهر باشا وعدم منع الرقابة لما نشر فى تلك المجلة وعرج على اتصال على ماهر باشا بعبد القوى أحمد باشا بصدد المجلة لوقفها ، وكيف ان الرقابة منعت على ماهر . من النشر . وأشار ، الى اهتمام على ماهر باشا بالشئون الاجتماعية وقد فكر فى مشروع يوم الفقير بدافع من حبه للخير والاحسان ، فكان ان منع النشر عنه وعندما أشار الأستاذ نافع الى ان رئيس الوزراء قال للدكتور أحمد ماهر : ان الانجليز غير راضين عن هذا المشروع ، ثار الدكتور ماهر ، وقاطع النائب قائلا انه من غير اللائق أن يذكر اسمه من غير أن يستأذن ، وقال د . ماهر : ان الوقائع على حقيقتها هى على غير ما ذكره الأستاذ نافع وقال الأستاذ نافع أنه سيقول ما عنده وللدكتور ماهر ، أن يهدم مايقوله ، ويقول د . ماهر ان رئيس مجلس الشيوخ طلب الا يذكر اسمه فى هذا الاستجواب ، واستأذن الأستاذ نافع ، الدكتور أحمد ماهر ، فى ان يروى للمجلس حديثا للدكتور ماهر ، مع السفير البريطانى ، فقال د . ماهر : ان آداب اللياقة لا تسمح مطلقا بأن يذكر اسمه . أو تروى واقعة عنه دون استئذانه بل اذا وقع خطاب منه فى يد أحد فلا يصح أن يستخدم من غير استئذان كذلك ، وروى الأستاذ نافع الكثير عن زيارة عبد القوى باشا ، وعبد الرحمن عزام بك لعلى ماهر باشا ، وكيف كانت تلك الزيارة خاصة بالتبليغ البريطانى ، وخاصة بأمر على ماهر بمبارحة القاهرة ، أو بقبوله منصبا خارج القطر ، أو بالبقاء فى عزبته .

وقال عبد القوى باشا ، أن ما قيل تحريف للوقائع وقال الأستاذ نافع ، أن على ماهر باشا طلب أن يكتب عبد القوى باشا ، هذا الأمر ، بخط يده فكتب ، وأشار الأستاذ نافع الى رفض ماهر باشا السفر ، وارساله الخطاب المعروف ، الى دولة رئيس الوزراء ، والى رئيس مجلس الشيوخ كما أشار الى أن احدى المجلات نشرت خطاب سرى باشا لعلى ماهر ، دون ان تنشر خطاب على ماهر باشا لسرى باشا .

وأشار الأستاذ عبد المجيد نافع الى موقف سعد زغلول ، عندما طلب منه اللورد اللنبى ، ان يلزم عزبته فى مسجد وصيف اذ رفض تنفيذ هذا الأمر ، وقال الأستاذ نافع : ان القضية ليست قضية ماهر باشا ، وانما هى قضية مصر باسرها ، وطلب الأستاذ محمد عبد الرحمن نصير أن تبقى الحصانة حصانة وأن يرجع الحاكم العسكرى الى المجلس فى كل اجراء يريد أن يتخذه ،

وقال أيضـــا ، انه لا يمـــكن أن يســـمح للحاكم العسكرى بالاعتداء على حقوق البرلمان ٠

● والقى حسين سرى باشا ، البيان التالى :

« قد كنت أعددت بيـــانا ، غير انى أجد الآن ان الوقت الذى يمر به العالم والذى يجب ان تتضافر فيه الجهود ، وتتحد فيه الأمة ، وتعمل الحكومة على استشارة الزعماء وضم الصفوف ، هذا الوقت لا يصلح لاثارة مثل هذه الأمور وخصوصا أن ما جاء على السنة المتحدثين كان من نوع « القال والقيل » فقد تعرضوا لأشخاص غير موجودين فى الجلسة ، وقد سمعنا من الدكتور ماهر باشا وعبد القوى أحمد باشـــا انهما لم يستشارا فيما نقل عنهما وانه حدث تحريف كبير فى الرواية ٠

يقول أصحاب هذا الاستجواب أن المســـألة مسألة الحرية الشخصية لرفعة على ماهر باشا ، وهذا غير صحيح ، قد يجوز انه حدث سوء تفاهم كان سببه ــ على ما اعتقد ــ تحريف فى نقل الروايات ، ولكن هذا الأمر انتهى الآن٠ واعتقد ان مجلس النواب ليس بالمكان الصالح لأن يكون مجلس عتاب بين أصدقاء ٠ والمسألة كذلك لم تكن مسألة أمر من السفير نفذه رئيس الحكومة ٠٠ لا يا حضرات النواب ان رئيس الحكومة غير مسئول أمام أحد الا أمامكم وأمام ضميره ٠٠ ان ما أرسلته لرفعة على ماهر باشا على مرات متعددة كان دائما فى شكل نصيحة ، نصحته فى فبراير ومارس وأبريل ، وفى كل مرة قبل رفعته نصيحتى وفى المرة الأخيرة كانت نصيحة أيضا ولم تحد الحكومة من حرية على ماهر باشا الشخصية ٠

ولا أريد مطلقا أن أدخل فى كل هذه التفاصيل ، فهذه مسألة ارجو أن تنتهى وقد انتهت فعلا فى نظرى ، ولم اتخذ ولن اتخذ أى اجراء ضد صديقى على ماهر باشا » ٠

ثم وقف الأستاذ محمود سليمان غنام وأخذ على الحكومة مسلكها فى انها سمحت بتدخل من جانب الحكومة البريطانية فحدثت ضجة ومقاطعات من كثير من حضرات الأعضاء ثم أشار الى خطاب دولة رئيس مجلس الوزراء الى رفعـة على ماهر باشا وقال ان المسألة لم تكن مسألة نصيحة ولا مسألة صداقة وأشار الى القانون الذى وافق عليه البرلمان فى الدورة الماضية الذى يفرض عقوبات قاسية على مروجى الشائعات الكاذبة وغيرها مما يخشاه السفير البريطانى بل انشئت فى مصر محكمة عسكرية تعاقب مروجى هذه الشائعات وأشار بعد ذلك الى موقف معالى عبد القوى أحمد باشا بصفته وزيرا مسئولا وتكلم عن الحرية الشخصية وحرية الحكومة فى معاملة كل فرد ٠

وهنا وقف صاحب السعادة الدكتور أحمد ماهر باشا وقال :

سرني ما سمعته من دولة رئيس الحكومة في هذا الاستجواب · أولا ــ من تأكيده انه في عمله انما كان يعمل عمل الصديق الذي ينصح صديقا له · وثانيا ــ انه يرى انه في هذه الأوقات العصيبة يحسن أن يترك الصديق حقه عند صديقه ·

وان الوقت ليس وقت عتاب وانما وقت العمل على ضم الصفوف والنظر الى مستقبل بلادنا · الأمر الثالث ــ ما قرره من انه يعمل بما يوحيه ضميره ، وهذا لايمنع من ان يكون سفير الدولة الحليفة حدثه في موضوع ما ، ولكن اذا أراد ان يتخذ في هذا الموضوع قرارا فانما يتخذه بوحي ارادته وما يمليه عليه ضميره · وهذا يرضينا جميعا وأظن أن صديقي الأستاذ غنام يقبله على هذا الوضع بعد هذا التفسير ·

أما الأمر الأخير وهو ما سرني كل السرور فهو ان دولته يرى ان مسألة الحصانة تعتبر منتهية بعد المناقشة التي تمت بشأنها في مجلس النواب ·

ولهذا أرى انه يحسن بنا ان ننتقل الى جدول الأعمال وننهي الموضوع عند هذا الحد ·

ثم طلب محمد راغب عطية بك وكان يرأس الجلسة أن يوافق المجلس على الانتقال الى جدول الأعمال وخاصة في هذا الوقت الذي يجب ان توحد فيه الجهود وتلتئم الصفوف فوافق المجلس على ذلك ·

● وربما كان من أخطر الاستجوابات التي عرفتها حياتنا النيابية ، ذلك الذي كان الأستاذان محمود بسيوني ويوسف الجندي قد قدماه ، الى حسن صبري باشا بصفته رئيسا ، لمجلس الوزراء ، وزيرا للداخلية بخصوص الاجراءات التي اتخذت ضد الصحف ·

وكان المجلس قد قرر في ١٩ فبراير ١٩٤١ مناقشة هذا الاستجواب ، او بمعنى أدق مناقشة تحديد موعد له في نهاية الجلسة ·

وقد لوحظ في نهاية الجلسة أن العدد غير قانوني فتأجلت المناقشة الى الجلسة التالية ·

وفي بداية الجلسة التالية ، ٢٠ فبراير ١٩٤١ ، ثار جدل ممتاز حول الأسباب التي منعت نشر نص الاستجواب في الصحف ، قبل ان يناقش موضوع الاستجواب نفسه ، ولأهمية هذا الجدل نشير اليه ، لأنه يعتبر مقدمة للحديث عن استجواب آخر ، خاص بالمعتقلين السياسيين كان قد قدمه الأستاذ يوسف الجندي ، الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، ثم تبناه بدلا منه عبد الرحمن الرافعي وعبد الستار الباسل عندما اختار الله الى جواره الأستاذ يوسف الجندي ·

فى بداية تلك المناقشة تولى الأستاذ محمد على علوبة باشا وزير الشئون البرلمانية الدفاع عن مسلك الرقابة على الصحف مؤكدا ، انهـا لم نتجاوز حدودها ، فهى ملتزمة بالموافقة ، على نشر ما يدور فى جلسات المجلس ، ولأن نص الاستجواب لم يعرض على المجلس ولم يناقش فى احدى جلساته فقد كان على الرقابة ، ان تمنع نشر نص الاستجواب !

وأكد يوسف الجندى ، ان رئيس مجلس الشيوخ قد ذكـر فى احدى الجلسات ان التقاليد البرلمانيـة فى أوربا تتيح نشر مثل هـذه المسائل قبل ادراجها فى جدول الأعمال وقال الأستاذ الجندى : نحن موكلون عن الشعب ، وممثلون للرأى العام ولا يصح تأجيل نشر أعمالنا حتى تطرح على المجلس ، وانه يجب عدم الموافقه على ما قاله وزير الشئون البرلمانية لأنه يقيد حريتنـا

وأعاد الى الأذهان الأستاذ علوبة ما قاله الأستاذ يوسف الجنـدى فى جلسـة المجلس فى ٢ أكتوبر ١٩٣٩ عندمـا خاطب رئيس مجلس الوزراء ، يومئذ طالبا منه الا تمتد الرقابة الى الأقوال التى ترد فى هذا المجلس ، وكيف أن رئيس الوزراء ، أجاب بقوله : اننى لسعيد بان أعلن مشاركتى الرأى فى ان ما يقال فى هذا المجلس الموقر ، لن يكون محـلا للرقابة ، ويأمر رئيس المجلس ، بتلاوة نص الاستجواب ويكون النص كما يلى :

« نريد استجواب رفعتكم بصفة كونكم رئيسا لمجلس الوزراء ووزيرا للداخلية فيما اتخذته الوزارة من اجراءات أفضت الى خنق حرية الصـحافة والرأى فى مصر ولاسيما بعد أن أبدى مجلس الشيوخ باجماع رأى أعضائه رغبته الصريحـة القوية فى أن تـكون الرقابة على الصـحافة مقصـورة على الضرورات الحربية والا تتناول الشئون الداخلية للبلاد .

ولكنا تبينا مع الأسف أن الأمر جرى على نقيض هذه الرغبة الصـادرة من ممثلى الأمة فمن الأمثلة التى سيتناولها الاستجواب .

أولا — منعت الرقابة منعا يكاد يكون شاملا كل نقد لأعمال الوزارة سواء أكان متعلقا بالمسائل السياسية والدستورية أم بالمسائل الاقتصـادية ورغم انها جميعا أبعد ما تكون عن الحرب وشئونها .

ثانيا — بلغ الأمر بالرقابة أن منعت نشر الآيات القرآنية الكريمـة مع أنها كانت تنشر مجردة عن التعليق فأرسل حضرة الرقيب خطابا الى جريدة المصرى يحظر فيه نشر الآيات القرآنية والحكم القديمـة أو الجديدة ولو انه تفضل فسمح بنشرها فى صفحة خاصـة بالأدب فلما نفذ أمره منع نشرها بتاتا وكذلك منعت جريدة الوفد المصرى من نشر الآيات القرآنية والحكم .

ثالثا ـ ومما يثير الأسف أن الرقابة فى اجحافها بحرية الرأى لم تكن عادلة حتى فى توزيع هذا الأجحاف على الصحف فسمحت للصحف الحكومية بالمهاترة ضد خصومها السياسيين فى حين انها لم تسمح لصحف المعارضة بالرد عليها لا فى حدود الدفاع ولا فى حدود النقد البرىء ٠

وسنقدم فى استجوابنا نماذج عديدة من المقالات والفقرات التى منع نشرها مما يدل دلالة قاطعة على أن منع النشر قد أريد فى جميع الأحوال اتخاذ الرقابة الصحفية وسيلة لحماية الوزارة نفسها من النقد الموجه الى تصرفاتها وليس لخدمة الأغراض الحربية أو القضية الديموقراطية التى نؤيدها جميعا ٠

انه ليحزننا أن نقرر ان البلاد تعانى اليوم الكثير من فداحة الرقابة الصحفية ومع ان مصر ما زالت بعيدة عن ويلات الحرب فهى تكابد من تدابير الضغط على حرية الرأى ما لم نجد له نظيرا فى البلاد التى أصبحت أرضها ميادين للقتال أو التى اشتركت فى الحرب بالفعل كحليفتنا بريطانيا العظمى وغيرها من البلاد الديموقراطية » ٠

محمود بسيونى

يوسف أحمد الجندى

وكان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى قد قدم سؤالا الى وزير الداخلية عن أسباب اعتقال الحكومة الأستاذ حسن البنا ، المرشد العام لجمعية الاخوان المسلمين ، والأستاذ أحمد السكرى ، الوكيل العام لهذه الجمعية ٠ وكذلك عن اعتقال الأستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتير جمعية الاخوان المسلمين وهل كان الاعتقال بأمر النيابة العمومية ، أم لا ؟ وهل هناك تهم معينة موجهة الى هؤلاء المعتقلين ، وهل حصل تحقيق عن هذه التهم وعلام انتهى التحقيق فى شأنهم وهل ليس ، فى قانون العقوبات وقانون تحقيق الجنايات ما يكفل اتخاذ الاجراءات القانونية ضد أى شخص توجه اليه أية تهمة مما يغنى عن الاعتقالات التى تأمر بها السلطة العسكرية ؟

وقدوجه السؤال فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ، وتولى الأستاذ محمود غالب وزير العدل بالنيابة عن وزير الداخلية حسين سرى باشا فى ٩ ديسمبر ١٩٤١ الاجابة عنه فأكد الافراج عن الأستاذين حسن البنا وأحمد السكرى بتاريخ ١٣ نوفمبر ١٩٤١ ، كما أفرج عن عبد الحكيم عابدين أفندى ، وذلك لزوال الأسباب التى بنى عليها أمر اعتقالهم ٠

وأجاب الأستاذ الرافعى انه قد وجه سؤاله عن جميع المعتقلين السياسيين ٠ وانما ذكرت أسماء هؤلاء الأشخاص الثلاثة على سبيل المثال ولذلك أطلب من الوزارة اعادة البحث فى المسائل المنسوبة لجميع المعتقلين فاذا ثبتت ادانتهم فلتعجل الحكومة بتقديمهم الى المحاكمة ، واذكر ان من بين جميع المعتقلين

الذين لم يحقق معهم ثلاثة من المحامين هم : الأساتذة أحمد حسين وابراهيم الزيادى وابراهيم طلعت ، وصحفيا هو الأستاذ محمد صبيح ، ومهندسا هو فتحى أبو الوفا وأشخاصا غيرهم لهم مكانتهم الأدبيـة » ويقول وزير العدل « وهو كذلك » ، ثم يقول رئيس المجلس ، يمكن استكمال البيانات عند مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين ! ويوجه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى الى رئيس الوزراء فى ٤ يناير ١٩٤٢ ، سؤالا يجيب عنه رئيس الوزراء ، فى جلسة ١٣ يناير ١٩٤٢ ، عن اضراب المعتقلين السياسيين عن الطعام أول أيام عيد الأضحى ، تألما من استمرار اعتقالهم ، دون تحقيق معهم فى أية تهمة ، ودون ان يقدموا الى المحاكمة اذا كان التحقيق يثبت ادانتهم أو يفرج عنهم ، اذا لم يحقق معهم أو يسفر التحقيق عن براءتهم » ٠

ويقول عبد القوى أحمد ، وزير الوقاية المدنيـة ، بالنيـابة عن وزير الداخلية : اضرب فريق من المعتقلين السياسيين عن تناول الطعام ، فى خلال فترة عيد الأضحى واشترك معظمهم فى ابداء سبب عام للاضراب ، هو انه لم يحصل معهم تحقيق تمهيدا لاحالتهم الى المحاكمة والواقع ان الاعتقال السياسى يختلف اختلافا تاما عن الحبس الاحتياطى ، فى انه ليس اجراء تمهيديا لتحقيق أو محاكمة وانما هو اجراء وقائى يتخذ أثناء قيام الأحكام العرفية ، كما استلزمت ذلك الاعتبارات الخاصة بالمحافظة على أمن الدولة وسلامتها وقد كان اتخاذ هذا الاجـراء فى أضـيق الحدود وبعـد القيـام بفحص دقيق تحت اشرافى شخصيا و ٠٠ و ٠٠

ويقول عبد الرحمن الرافعى : لم أفهم ما هى الاجراءات التى اتخذتها الداخلية ، ويقول رئيس المجلس محمد محمود خليل بك : يستطيع الزميل المحترم ان يتكلم فى جلسة مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين !

وكان مجلس الشيوخ قد بدأ مناقشة استجواب المعتقلين السياسيين ، الذى كان الأستاذ يوسف الجندى قد وجهه الى رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية وقد تمسك بمناقشة هذا الاستجواب عبد الستار الباسل بك ، وعبد الرحمن الرافعى بك وكان مما جاء فى مناقشة الاستجواب ــ جلسة ٢٣ ديسمبر ١٩٤١ ــ ما ذكره عبد الستار الباسل بك ، من ان حالة المعتقلين السياسيين تقتضى التعجيل بالفصـل فى شأنهم واقترح مناقشة الاستجواب بطريق الاستعجال ٠

وقال الأستاذ الرافعى بك انه يشعر بالآلام التى يشعر بها فريق كبير من المعتقلين الذين لا ذنب لهم ولا جريرة سوى شائعات باطلة لا تستند الى ظل من الحقيقة وطالب بأن تكون مناقشة الاستجواب فى أول جلسة بعد فترة عطلة عيد الأضحى مباشرة ٠

وأشار اللواء أحمد عطية باشا الى رسائل تلقاها بعض حضرات الشيوخ من المعتقلين يشرحون فيها ما أصبحت عليه حالتهم من سوء ويظهرون استعدادهم لتقبل التحقيق معهم بصدر رحب فاذا ظهرت براءتهم فقد وجب الافراج عنهم وان تأيدت ادانتهم فقد سطر القضاء على صفحتهم كلمته وناشد الحكومة التعجيل بمحاكمتهم ٠

وتكلم زكريا مهران باشا فقال انه لو سلمنا باعتقال هؤلاء فلا أقل من ان تعنى الحكومة بعائلات بعضهم وهى تتضور جوعا ومسغبة ورجا الوزراء ان تلحظ الوزارة بعين الرعاية عائلات هؤلاء المعتقلين ٠

ورد الدكتور هيكل باشا بأنه يقرر ان عائلات المعتقلين الذين لا عائل لهم تعمل الحكومة لتقدم لها كل ما تستطيع من معونة وقد تلقت الوزارة ظلامات نظرت فيها بعين العدل ٠

وعاد زكريا مهران يؤكد أن بعض السيدات والآنسات من زوجات وكريمات المعتقلين يتضورن جوعا ٠

ونهض سعادة محمد علوبة باشا فأشار الى حادث القبض على ابراهيم نور الدين أفندى وكان شريكا لرجل ألمانى اسمه فورست وقد أعطى جوازا للسفر الى سويسرا وعند عودته قبض عليه ثم ظهر من تقرير الخبراء الحسابيين ان شريكه الألمانى صفى مركزه وأصبحت التجارة وقفا على ابراهيم نور الدين المصرى ومع ذلك فقد وضعت الحراسة يدها على تجارته ثم تصرفت فيها بالبيع وخسر الرجل كل شىء وطالب فى نهاية كلمته بالتحقيق فى الموضوع على ضوء البيان الذى وضعه الخبراء الحسابيون ٠

وبعد مناقشات قصيرة تقرر مناقشة الاستجواب فى أول جلسة تعقد بعد عطلة عيد الأضحى ٠

وكان مجلس النواب قد ناقش فى ١٨ ديسمبر ١٩٤١ استجوابا عن المعتقلين السياسيين وقد بدأ المناقشة الأستاذ عبد المجيد نافع حيث قال : ان صديقى المعتقل الأستاذ « م٠ص » قد قدرت الحكومة لزوجته مرتبا جنيها واحدا ، لمآكلها ومشربها ، ومسكنها ، هى وأولادها ولما تدخلت فى الأمر ، زادوا المرتب الى أربعة جنيهات ٠

وقال الأستاذ نافع ان المعتقلين السياسيين قد عدلوا عن الاضراب عن الطعام ، بعد أن أفهموا انهم سيجابون الى طلباتهم ، ولكنهم لم يجابوا الا الى شىء طفيف مثل اباحة الزيارة لعدد محدد ، وزيادة المكافآت لأسر المعتقلين زيادة طفيفة جدا ٠٠ ولكن الحق ، الطبيعى للمعتقلين وهو التحقيق معهم لم يتحقق حتى الآن » ٠ ويقول الأستاذ عبد المجيد نافع :

والآن فقط تلقيت برقية من سيدة جاء فيها ان زوجها اعتقله البوليس بدعوى انه رجل سياسى والحقيقة انه لا يعرف اذا كانت السياسة تؤكل أو تشرب وكل ما حدث منه انه شهد فى تحقيق أمام نيابة الخليفة ضد أحد ضباط المباحث !

لقد أعلنت الحرب فى سبتمبر عام ١٩٣٩ ولا تزال مستمرة حتى الآن وأقرر هنا أنه لم تقع فى عهود رفعة على ماهر باشا والمغفور له حسن صبرى باشا حادثة اعتقال سياسى واحدة رغم ان الأحوال فى عهدهما كانت أسوأ منها الآن ٠

اسمحوا لى ان أذكر هنا انه حدث فى داخل المجلسين وفى خارجهما ان ألقيت خطب مثيرة شديدة تندد بسياسة الانجليز ، والواقع ان هؤلاء الخطباء هم من أخلص المخلصين للأمة لأنهم يبصروننا بالأمور ، ومع ذلك لم تقبض الحكومة على أحد منهم ولم تعتقل واحدا ٠

وأنا أقصد من وراء كلامى هذا ان أؤكد لكم ان فى المعتقلات السياسية الآن أناسا قد لا يكونون تفوهوا طوال حياتهم بكلمة فى السياسة وانه ليس للاعتقال قواعد ٠

ومن عجب أن أذكر لكم أنه يوجد بين المعتقلين الآن شخص اعتقل لأنه اتهم منذ سنوات فى حادثة تحطيم بعض الحانات ٠

وهناك أستاذ محام أعتقل لأنه هم بأن يتولى الدفاع عن عزيز المصرى باشا لم أفرج عنه ثم اعتقل مرة أخرى وأفرج عنه ، فما هذا الاضطراب فى الاعتقال ، ألا يدل على انهم يعتقلون الناس اعتباطا !

وفى وقت ما اعتقل الأستاذ حسن البنا رئيس جمعية الاخوان المسلمين والأستاذ أحمد السكرى وكيلها والأستاذ عبد الحكيم عابدين سكرتيرها وقد بلغنى انه أفرج عنهم أخيرا بعد ان قضيا فى الاعتقال أكثر من شهر دون ان يوجه اليهم اتهام معين أو يحقق معهم ، ولست أدرى لماذا اعتقلوا وهم اناس لا هم لهم الا الدعوة الى التمسك بالدين وبالفضائل ٠

وكذلك أفرج عن المسيو باراسكين

ولست أدرى لماذا لا يفرج عن باقى المعتقلين ؟

وهناك أشخاص اتهموا سابقا فى حوادث تحطيم الحانات ولم تعتقلهم الحكومة فى المعتقلات السياسية ٠

أنا لا أبغى من كلامى هذا اعتقال الآخرين ولكنى أريد ان أبين فوضى الاعتقال وانه يجب الافراج عن المعتقلين فورا ٠

وهناك أشخاص اتهموا باذاعة اذاعات مثيرة المراد منها دعايات أجنبية ومع ذلك لم يعتقلوا ٠

ولقد وعد دولة الحاكم العسكرى بالتحقيق مع المعتقلين ولكن هذا الوعد لم يتحقق ، وكل ما حدث أن ذهب الى المعتقل اثنــان من مفتشى الداخلية ، فكان الواحد منهما يسأل الشخص المعتقل لماذا هو معتقل ؟ ٠٠

أليس فى ذلك ما يدعو الى الدهشة والغرابة ، أما كان يجب ان يتولى التحقيق قاض أو وكيل نيابة ؟

وحدث ان طلب المعتقلون مرة أخرى ان يحقق معهم وثاروا من أجل ذلك فتالفت لجنة من وكيل الداخلية وسكرتيرها ومحمد البابلى بك لتتولى التحقيق ، ولكنها لم تبدأ فيه حتى الآن ٠

ومن بين الذين اعتقلوا ثلاثة من المحامين أذكر منهم الأستاذ ابراهيم طلعت والأستاذ أحمد حسين ٠

وقبض على الأستاذ فتحى أبو الوفا المهندس كما قبض على حسن سلومه وطالب فى الأزهر يدعى الشيخ توفيق الملط ٠

ومن المتناقضات انه قبض على شخص وصفوه بأنه زعيم الفدائيين وقالوا انه اختمرت فى رأسه فكرة اغتيال الزعماء ثم أفرجوا عنه ٠

رئيس الوزراء : هذا الشخص أفرج عنه ليقيم فى مستشفى المجاذيب ٠

الأستاذ عبد المجيد نافع : ومن الغرائب أيضا ان الحكومة اعتقلت المهندس ابراهيم نور الدين وهو مقاول يتعامل مع الحكومة ، وقد أرسلته الحكومة أخيرا مخفورا الى الصعيد لينفذ لها أحد مشروعاتها ، وكل جريمته ان شريكه فى العمل كان ألمانيا ، وبرغم صدور قرار حظر التعامل مع ألمانيا فقد أباحت له الحكومة أن يستورد من ألمانيا بعض الأدوات وسمحت له بعد ذلك أن يسافر الى الخارج مرتين بجواز سفر حكومى ، ثم اعتقل بعد ذلك ولا يزال فى المعتقل ولم يحقق معه حتى الآن ٠

وهناك متهم اسمه حسن جريو وقد أشرف على الموت والتمس ان يرى والده فلم يصرح له فأضرب عن الطعــام فتركوه وأخيرا لما مات والده سمح له بالسفر مخفورا الى بلدته ليتلقى تعازى المعزين ويعاد ثانية الى السجن ٠

وهناك شخص آخر وكيل لاحــدى الشركات اعتقل فكانت النتيجة ان الشركة استولت على ذماماته ثم اتهمته بالتبديد وهو فى الاعتقال ٠

وأنا أسأل الحــكومة الآن : لحساب من تعتقلون هؤلاء الناس هل هو لحساب مصر أم لحساب سلطة أجنبية ؟!

أليكم حادثا قد يكشف لكم عن شيء :

هناك معتقل اسمه على على أحمد طلب مقابلة جناب الحكمدار فجاء الرد من سليم زكى بك نائبا عن الحكمدار بأن قلم المخابرات البريطانى يأبى على هذا الشخص هذه المقابلة وعندى مستند آخر يدل على ذلك .

هذه الصور تكشف لحضراتكم عن أمر خطير وهو اننا نحن المصريين جميعا مهددون بالاعتقال ما دام مجرد توجيه شبهة أو اتهام بالتشيع لجهة أجنبية يوجب الاعتقال .

وختم الأستاذ عبد المجيد نافع بالمطالبة بأن تشرف اللجنة البرلمانية اشرافا كاملا على أوامر الاعتقال وإن يحقق على الفور مع المعتقلين ويفرج عمن يثبت ان لا ذنب له ولا جريرة خصوصا وان الحرب قد تطول .

● ووقف بعد ذلك دولة رئيس الوزراء فقال :

ـ قبل البدء فى القاء بيانى أصرح بأنه لا يمكن اعتقال مصرى الا بناء على ما أعتقده أنا شخصيا ضد صالح البلد ، وأقرر ان هذا البلد مستقل وانى لا أتلقى أوامر من أحد ثم تلا البيان التالى :

آثار فريق من المعتقلين ضجة حول أمر اعتقالهم زاعمين انهم يجهلون أسباب ذلك الاعتقال ولجأ بعضهم الى الاستعانة بزملائهم للتضامن معهم بمختلف الوسائل كالاضراب عن تناول الطعام أو اثارة الشغب أو استكتاب العرائض أو ما شاكل ذلك .

وقد انتحل ذلك الفريق شتى المعاذير تبريرا لعملهم ، فمن ذلك الزعم ان المعتقلين يعانون صنوف الارهاق أو انهم اعتقلوا دون ان تسند اليهم تهمة أو يعمل معهم تحقيق ، أو القول بأن بعضهم ظلوا فى الاعتقال رغم كون النيابة العمومية نفضت يدها منهم أو أمرت بالافراج عنهم ، أو الادعاء بأن من بينهم من هم أقل خطرا من زملاء لهم ما زالوا طليقين أو الزعم ان بعضهم بعد أن أفرج عنه عاد فاعتقل ثم أفرج عنه ثانية ، مما يتخذونه مبررا للقول بأن أوامر الاعتقال تصدر مرتجلة وبغير ضابط .

فاما عن ارهاق المعتقلين أو اساءة معاملتهم فان الحال على العكس مما ذكر اذ قد ضيقت القيود فى المعتقلات الى الحد الذى تقتضيه الضرورة لمنع اتصال المعتقلين بالغير ، فهم فى داخل المعتقل ينعمون بكافة التسهيلات الممكنة فى معاشهم وسكنهم ولباسهم وعلاجهم وصرح لهم باستقبال الزوار من الأهل والتمتع بحرية المراسلة والمكاتبة وأحيانا الخروج للمعالجة عند أطبائهم الخصوصيين أو زيارة أهلهم المرضى ويقوم البعض منهم باستحضار الكتب وغيرها للاطلاع .

ويبقى للحديث عن المعتقلين السياسيين بقية .. بل بقايا .

الفصل الثانى

النواب يحاسبون وزارة حسن صبرى باشا على استغلالها للأحكام العرفية !!

● عذرا بل ألف عذر اذ أنا أطلت فى الكتابة عن بعض جوانب حياتنا البرلمانية فى نهاية وزارة حسن صبرى باشا فلقد أحببت أن أعطى القراء صورة، لبعض ملامح حياتنا البرلمانية القديمة وعذرا ، بل ألف عذر أيضا اذ أنا استرسلت فى الكتابة عن موضـوع ، المعتقلين السياسين ، الذين كانوا ، يعتقلون بأمر السلطات البريطانية بدعوى ، أن لهم نشاطا معاديا للدولة الحليفة ، ولقد رأيت، أن من واجب هؤلاء المعتقلين علينا ، وبعضهم لا يزالون أحياء كتب الله لهم العمر الطويل ــ أن نشيد ببعض تضحياتهم بعد أن كادت ، تضيع فى زوايا النسيان٠

وكنت فى الفصل السابق قد وقفت عند مناقشـــة استجواب ، خاص بالمعتقلين السياسيين فى مصر ، قدمه بعض ، المعارضين ، الى رئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وقـــد أشرنا ، الى بعض ما قاله رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، ردا على أقوال النواب ، المعارضين ، ونكمل اليوم حديث رئيس الوزراء ووزير الداخلية الذى كان يبدو متأكدا ، تمـام التأكد ، من سلامة « موقفه » ، ومن تأييد الحليفة له ومن ان المجلس لن يحجب عنه الثقة ، لأن معنى حجب الثقة فى ذلك الوقت ، حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة لا يوجد فيها أى ضمان ٠

وقبل أن نبدأ ، فى الحديث عما قاله حسين سرى باشا ، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ، نحب ان نشير ، الى أن المناقشات سواء ، فى مجلس النواب أو فى مجلس الشيوخ حول موضوع ، المعتقلين السياسيين لم تنته فى عهد وزارة حسين سرى باشا ، وانما امتدت حتى بداية عهد وزارة النحاس باشا ، حيث نوقش ، الموضوع مرة أخرى ، أو حيث استكمل النقاش فى هذا الموضوع ، وسوف نرى كيف تتغير النظرة ، الى الموضوع الواحد ، عندما يكون « الناظر » فى المعارضة وعندما يكون فى الوزارة ٠٠

● يوضح حسين سرى باشا ، فى رده على الاستجواب الخاص بالمعتقلين الفرق بين الاعتقال ، وبين المحاكمة كما يوضح الأسباب ، التى من أجلها أعطى الحاكم العسكرى العام سلطة اتخاذ أى اجراء يراه لازما للمحافظة على سلامة الدولة كما يوضح فى نفس الوقت الهدف من الاعتقال فيقول : انه تدبير وقائى يجب أن يتخذ درءا ، لما قد ينجم من الخطر على أمن الدولة اذا ما ترك المعتقل طليقا ، بعكس ارتكاب انسان ما ، جرما معينا يستوجب محاكمته .

ويؤكد حسين سرى باشا ان الاجراء ، الخاص باعتقال مواطن ما يصبح من أوجب واجبات ، الحاكم العسكرى اذا ما اجتمعت لديه المبررات الكافية على ان الافراج عن شخص معين قد ينشأ عنه خطر على النظام ، والأمن العام .

ويمضى رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية ، فى القاء بيانه فيقول عن الخطر الناجم عن بقاء معتقل ما طليقا ان هذا الخطر قد يتكون من عنصر واحد ، أو أكثر من العناصر المختلفة وبينها سوابق الشخص فى الارتكاب ، أو الاتهام ، أو ما قام به فى ماضيه أو ما يقوم به فى حاضره أو يزمع القيام به فى مستقبله من مظاهر النشاط ، المهدد لأمن الدولة وسلامتها .

الى ان يقول :

واذا كان هذا الاجراء الوقائى واجبا فى ميدان الاجرام العادى ، كما هى الحال فى أمر معتقلى الطور ، فهو أوجب والزم فى ميدان الاجرام السياسى الذى قد يؤدى أقل تهاون فيه الى أخطار أشد وأبلغ .

على أن الحاكم العسكرى يعمل دائما على ألا يستعمل حقه الا فى أضيق الحدود وفى النطاق الذى توجبه الاعتبارات الماسة عن قرب بسلامة الدولة وأمنها ، وهو قد اتخذ بالفعل من الاجراءات ما يكفل الا يعتقل شخص الا اذا توافرت الأسباب الكافية لتبرير اعتقاله ، ويجب الا يغيب عن الأذهان انه كثيرا ما تقضى المصلحة العامة بل سلامة الدولة نفسها بالاحتفاظ بأسرار المعلومات التى ينبنى عليها أمر الاعتقال أو المصادر التى تستقى منها تلك المعلومات كما انه كثيرا ما يطرأ من الظروف والمناسبات بين وقت وآخر ما قد يحد و يقلل من خطورة شخص سبق اعتقاله أو على العكس يضاعف من خطورة شخص سبق الافراج عنه .

ويمكن القول بصفة عامة انه قد تبين بعد الفحص الدقيق ان من يوجدون الآن بالمعتقلات قد توفرت قبل كل منهم المبررات الكافية لاعتقالهم ولو اختلفت الأسباب ، فالبعض منهم كان معروفا عنه الاتصال ببعض الجهات أو الهيئات اتصالا ماسا بسلامة الدولة والبعض الآخر كان يقوم بأنواع من الدعاية أو النشاط الشديد الخطورة كالعمل على تهيئة الجو لأحداث الشغب والاضطراب أو اثارة الفتن والقلاقل بين مختلف الطوائف والهيئات ، الى غير ذلك من

نواحى تهديد الأمن التى لا يمكن بحال تعريض البلاد لأخطارها فى الظروف الدقيقة الحالية .

ويستأذن حسين سرى باشا رئيس الوزراء ، ووزير الداخلية فى التغيب عن الجلسة ربع ساعة فقط الأن الأحوال الدولية تضطره الى التغيب قليلا للوقوف على آخر أنباء تطورات الموقف الدولى .

وترفع الجلسة ربع ساعة ، يعود بعدها رئيس الوزراء لاستئناف مناقشة الاستجواب ويطلب النواب : عبد الحميد عبد الحق ، عبد المجيد الرمالى ، عبد المجيد نافع ، محمد شعراوى وعبد الحميد البنان عقد جلسة سرية لسماع بعض الايضاحات من رئيس الوزراء عن بعض ما ورد فى بيانه ، ويأمر د. ماهر ، رئيس المجلس باخلاء شرفات القاعة من الصحفيين والزائرين للمناقشة فى هذا الطلب .

وتعود الجلسة علنية بعد عشر دقائق فقط حيث بدأ النائب عبد الرحمن نصير القاء كلمته التى جاء فيها :

« فى الواقع ان الأستاذ عبد المجيد نافع أصاب اذ قال ان حق الحاكم العسكرى فى الاعتقالات حق مسلم به ولكن المراد من هذا الاستجواب ، معرفة ما اذا كان هناك سوء استعمال لهذا الحق أم لا .

ويمضى الأستاذ عبد الرحمن نصير قائلا :

« الذى أعرفه أن هـذا المجلس الموقر مسئول كل المسئولية عن تقدير أعمال الحاكم العسكرى لأنه فى الوقت الذى طلب فيه من هذا المجلس الموافقة على اعلان الأحكام العرفية ، سمعنا على ماهر باشا يقول انه سيقوم بمهمة الحاكم العسكرى فى ظل البرلمان .

الى ان يقول ، عبد الرحمن نصير :

« ونحن معذورون اذا تشككنا كثيرا فى التصريحات والوعود التى وعد بها دولة الحاكم العسكرى سعادتى الأستاذين يوسف الجندى وحافظ رمضان باشا فى مجلس الشيوخ بأن يدلى ببيانات تفصيلية عن المعتقلين وأسـباب اعتقالهم بعد أسبوع وفى الاجابة التى جاب بها دولته عن سؤال للدكتور حنفى أبو العلا فى مجلس النواب بشأن المعتقلين السياسيين اذ جاء فى اجابته انه لا يعتقل أحد الا بعد التحقيق معه .

ولا شك انه اذا لم ينفذ رئيس الوزراء وعوده فيجب على مجلس النواب ان يسأل دولته عن سبب تأخيره فى تنفيذ هذه الوعود خصوصا وان دولته مسئولة أمامنا .

ولقد حصلت على صورة من تحقيق آجراه مفتش الداخلية الأستاذ محمود رشيد مع المعتقل عبد الوهاب حسنى وأنا أتلوه على حضراتكم لتتبينوا انه لم يكن تحقيقا جديا بمعنى الكلمة فقد سأله المحقق هل له آراء سياسية وما رأيه فى السياسة الداخلية ، وما رأيه فى الحرب ، وختم المحقق تحقيقه بسؤال المعتقل عما اذا كانت لديه أقوال أخرى ! .

وبهذه المناسبة أذكر لكم انى لا أعلم ان لعبد الوهاب أفندى حسنى آراء سياسية خطرة ، وقد كان يعد نفسه لدخول امتحان ليسانس الحقوق وكان فى زيارة للأستاذ مدحت عاصم الذى اتهم بتوزيع منشورات سياسية وقد قبض عليه كما قبض على عبد الوهاب أفندى أثناء وجوده عنده ومن عجب انه أفرج بعد ذلك عن الأستاذ مدحت عاصم ولم يفرج عن عبد الوهاب أفندى حسنى .

ووصلنى خطاب من أحد المعتقلين يشكو فيه هو وعبد الوهاب أفندى حسنى من اعتداء أحد الجنود عليهما وأنا أسأل دولة رئيس الوزراء هل وصل الى علمه شىء من هذا ؟

رئيس الوزراء : لم يصل الى علمى شىء .

وهناك معتقل يدعى الشيخ عبد السلام حمه من كفر الزيات كان امام مسجد فى مرسى مطروح وقد جاء فى مذكرة له وصلتنى ان اعتقاله يرجع الى أسباب كيدية .

رئيس الوزراء : يظهر أن هذا المعتقل غير مصرى لأن سعادتى وكيل الوزارة ومدير الأمن العام بحثا عن اسمه بين قائمة أسماء المعتقلين المصريين فلم يجداه .

— ان الذى علمته عن المعتقل ابراهيم نور الدين المهندس ان تهمته انه سافر الى سويسرا لاستحضار أدوات ولما عاذ ادعى شخص عليه انه مر على ألمانيا وقد دفع بانه لم يمر على ألمانيا وثبت من جواز سفره انه لم يمر عليها .

واذا كان هذا شأن بعض المعتقلين وهذه تصرفات الحاكم العسكرى معهم فكيف يمكن لنائب مصرى أن يطمئن لهذه التصرفات ؟ أنا لا أطمئن الا اذا تقدم لنا الحاكم العسكرى وأوضح لنا أسباب اعتقال كل معتقل .

ووقف الأستاذ عبد العزيز الصوفانى فقال ان هذه المسألة يجب ان تهم الحكومة كما تهم النواب ، وقد أدلى رئيس الحكومة ببيان أظهر فيه انه لم يلجأ الى هذا الاعتقالات الا بعد اقتناعه بأسباب تبررها وقد كنت على تمام الاستعداد لأن أوافقه على ما قاله لو كانت الاعتقالات كلها من عمله هو أو من اناس نثق بهم مثل ما نثق به .

وروى حادثة اعتقال سياسى وقعت له وهو شاب وقال انه يذكر ان أحدا من الذين اعتقلوا معه لم يكن اعتقاله لسبب حقيقى عادل يبرر اعتقاله وانما كان لسبب وشايات ، وذكر انه يسوق هذه الحوادث لتتخذ الحكومة عبرة من الماضى ٠

ثم قال : لا يصح مطلقا أن نؤاخذ شخصا أو نعتقله لأنه يعتنق مذهبا سياسيا أو له رأى سياسى خاص ، ولا يمكن ان تتخذ الحكومة من ذلك سلاحا تقتل به الفكر والحرية الشخصية ٠

رئيس الوزراء : أسف اذ أرانى مضطرا للتغيب مرة أخرى عن الجلسة ٠

ويقول الأستاذ عبد الحميد عبد الحق ، زعيم المعارضـــة الوفدية فى مجلس النواب :

« لا نزاع مطلقا فى أن أهم أحكام الدستور هى صيانة الحريات ولا شك عندى أن حضراتكم اذ أثبتم اعتداء على الحرية ومن ثم اعتداء على الدســتور لا تسمحون بذلك ٠

لا أريد ان أتكلم عن أشخاص معينين وانما أريد ان أتكلم عن المبدأ العام ، أريد أن أتكلم عن السلطة التى يريد ان يدعيها الحاكم العسكرى لنفسه فيقبض على شخص بدون تحقيق ويضعه فى الاعتقال ٠

هل يمكن فى أمة متمدينة كالأمة المصرية يكفل الدستور فيها للشخص كافة الحريات ولا يستطيع فيها وكيل النيابة ان يقبض على شخص أكثر من أربعة أيام ، ولا القاضى أكثر من ١٤ يوما ، ولا يجوز القبض فى جميع الأحوال بدون محاكمة ٠ هل يمكن فى أمة فيها مثل هذا النظام ، ان يقبض على الناس دون تحقيق ، ويساقوا الى الاعتقال ــ ويبقوا بدون محاكمة ما شاءت الاهواء والأغراض ؟ !

ان حرية الفرد هى كل شىء ، والغاية من هذا النظام من دستور وقانون هى صيانة الحرية ، ولا يمكن ان تتخذ المصلحة العامة (هذا المعنى المطاط) ذريعة لاهدار الحرية الشخصية ولتضييع جميع الضمانات الدستورية فيؤخذ الشخص من الدار الى النار ٠

هذا مستحيل ، هذا لا يقبله عقل ، ولا يسعفه منطق ٠

ارجعوا حضراتكم الى قانون سنة ١٩٣٩ الذى وافقتم عليه فهل تجدون انه يعطى حقيقة الحاكم العسكرى السلطة ليقبض على الشخص بدعوى المصلحة العامة وبدون تحقيق ؟

وسأبين لكم ان رئيس الوزراء عبث بها وقلب معناها ٠

لقد قيد القانون هذه السلطة وحددها وانه ليس له حق القبض أصلا وبصفة قاطعة ـ اما عن اخواننا المعتقلين بالذات فانى أطالب بايداع دوسيهات قضاياهم فى مكتب المجلس لفحصها لنرى مبلغ الظلم والعسف الذى يقع على هؤلاء الاخوان وعلى عائلاتهم بصفة مؤكدة ٠

والآن أعود لتحديد سلطة الحاكم العسكرى فى ذاتها ، لقد جاء فى المادة السابعـة انه يخول للحاكم العسكرى القبض على المتشردين والمشتبـه فيهم ووضعهم فى مكان أمين ، ان هذا اللفظ لا يمكن للحاكم العسكرى استغلاله طبقا لرأيه الخاص ، لأن القانون حدد من هم المتشردون والمشتبه فيهم ، فاذا كان الذين قبض عليهم الحاكم العسكرى هم ممن يدخلون ضمن من حددهم القانون فلا اعتراض لنا عليه ، ولكن اذا كانوا من غيرهم فوجب ان نقول له قف عند حدك ، لقد أسأت استعمال سلطتك بشكل لم يسمع عنه فى أى عهد حتى فى العهود المظلمة ؟ حتى فى عهد اعدام الناس بالخازوق كان يباح للمتهم أن يدافع عن نفسه فكيف يستساغ فى مصر وفى القرن العشرين ان يقبض على اناس ويوضعوا فى الاعتقال بدون تحقيق وبدون ان توجه اليهم تهمة معينة ؟

وأذكر انه بعد ان صدر القانون العسكرى أرادت الحكومة ان تستفسر من قلم القضايا عن حدود سلطتها فى القبض فقيل لها ان ذلك مقصور على المتشردين والمشتبه فيهم ، وأما ما خرج عن ذلك فليس فى سلطة الحكومة ولا سلطة أحد أن يقبض على الناس ويسجنهم بدون تهمة ولا تحقيق ٠

وبعد أن شرح عبد الحميد عبد الحق زعيم المعارضة المعنى الذى يرمى اليه القانون من لفظ المتشردين ولفظ المشتبه فيهم ، وقرأ على المجلس نصـــوص قانون المتشردين والمشتبه فيهم ، قال :

« قبل ان يصدر قانون الأحكام العسكرية صدر قانون المتشردين والمشتبه فيهم وعين صفات هؤلاء وهؤلاء ولا بد ان يعطى المتهم انذارا بذلك من النيابة أو البوليس وله حق المعارضة ٠

وانى أذكرهم بأن سوء التصرف فى استعمال حق القبض كان السبب فى وقوع أكبر وأفظع الثورات فى العالم ٠

كانت الثورات العظيمة من أثر التصادم بين الاستبداد والحرية ، كانت من أثر التصادم بين المستبدين والشعوب ، من أجل حرية الفرد ومن أجل القبض ظلما وعدوانا دون تحقيق أو محاكمـة ـ لقد انتهت دائمـا بانهزام المستبدين والجبابرة والظالمين ؟

وأذكركم أيضا بأن النظام الذى تريد أن تتبعه الحكومة الآن هو نظام

(الخطاب المقفول) أو بعبارة أخرى نظام القبض على الأشخاص وزجهم فى السجن بدون اتهام وتحقيق ٠

ان هذا العمل الذى يجرى فى مصر الآن هو الذى كان السبب فى الثورة الفرنسية وفى هدم سجن الباستيل ٠

نحن نواب الأمة حراس على الحرية وعلى الدستور وأنا أعتقد ان الحاكم العسكرى أول من يتنحى عن السلطة الجائرة اذا تبين له أن هذه السلطة التى يريد أن يكسبها لنفسه سلطة غير مشروعة ولا عادلة يبغضها الرجل الحر ويمقتها الرجل المتمدين ٠

وللحاكم العسكرى ان يحيل الأمر على لجنة الشئون الدستورية لتبحثه وتقرر ما اذا كان قانون الأحكام العرفية يخول للحاكم العسكرى القبض على الناس والتصرف فيهم طبقا لشهواته وآرائه ٠

ان هؤلاء المعتقلين مصريون لهم الحق فى ان يتمتعوا بحرياتهم كاملة ، وجميع أسباب اعتقالهم لا تبرر الاعتقال مطلقا ٠

ان رؤساء الوزارات غير خالدين ورئيس الوزراء لا يستعمل هذه السلطة بنفسه ، وانما يعطى حق استعمالها لاناس قد لا يصلون الى مرتبة مساعد نيابة ، وقد يسيئون استعمالها الى أبعد حد ٠

اعطوا للمصرى على الأقل حق الدفاع عن اتهامه بأنه خائن لبلاده ٠

ان هذا أمر خطير جدا فتبصروا فيه

انها تهمة خطيرة جدا ٠٠٠ خيانة الوطن ٠٠ يتقزز منها الكل فلا أقل من ان نسمح لمن يتهمهم الحاكم العسكرى بهذه التهمة بأن يدافعوا عن أنفسهم ٠

والأدهى والأمر ان يقبض على شخص بتهمة معينة فيحقق النائب العام معه ويقرر الافراج عنه لعدم ثبوت أى دليل على تهمته فلا يكاد يخرج من عنده حتى تتلقفه أيدى الزبانية من موظفى الداخلية ويزجوا به فى السجن بدون تحقيق وبدون اتهام : على هذا النحو تجرى العدالة اليوم فى مصر ؟

موظف بسيط غير مسئول يلغى تصرفات النائب العام ويضرب بها عرض الحائط » ٠

وقال رئيس الوزراء :

ــ ان اعتقال شخص بعد افراج النائب العام عنه ووضعه فى الاعتقال انما هو لسبب آخر غير السبب الذى كانت النيابة تحقق معه من أجله ٠

وقال الأستاذ عبد الحق :

«ان سلوك الحكومة يأباه كل حر ولا يرضاه الا كل عبد ·
لقد كتب أوكلند كليفن كتابا عن مصر فقال :

« ان المصريين الذين لم يبلغوا بعد منتصف العمر قد نشأوا فى عهد رضعوا فيه الخنوع مع ألبان أمهاتهم وانه لا بد من مضى عدة قرون لتكوين رجل حر وإن الرأى المصرى العام لما يصل الى درجة الحساسية التى تحفزه لدفع الوسائل الاستبدادية والاستنكار الفساد المتأصل فى أعماق الادارة المصرية ، والعمل على احترام الحقوق الفردية والحرية الشخصية واحلالها المكانة العليا » ·

وأنا أهيب بكم ان تصدروا قرارا حاسما قولوا فيه للمستر أوكلند انك كاذب فى زعمك مخطىء فى تقديرك ــ ان المصريين سيدافعون عن حريتهم ــ وسيذودون عنها ضد كل مستبد وكل غاصب » ·

ثم وقف الأستاذ فكرى أباظة فقال انه بعد البحث الذى أدلى به الأستاذ عبد الحق كان يتوقع أن يكون رد رئيس الوزراء على هذا البحث بالذات ·

هل الحاكم العسكرى يسير على القانون أم لا يسير على القانون ؟

قد يكون الحاكم العسكرى مخدوعا فيظن خطأ انه ينفذ القانون على وضعه الصحيح ·

وقال رئيس الوزراء : رأيى ان مجلس الوزراء حر فيما يفعل ·

الأستاذ فكرى أباظة : اذن أستطيع أن أفسر كلام رئيس الوزراء بأنه لا مانع عند الحكومة من احالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لبحثه · والذلك أطلب عرض اقتراح بهذا على المجلس » ·

الدكتور حنفى أبو العلا ــ اعتقد ان طلب احالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لا داعى له مطلقا لأن الأستاذ عبد الحق أوضح المسألة بجلاء وبحثها بحثا قانونيا لا يحتاج الى مزيد من التفسير · ولذلك أرى ان يفصل المجلس فيما يتعلق بحق الحاكم العسكرى فى هذه الجلسة · « أنا أؤيد ما قاله زميلى الأستاذ عبد الحق أن مثل هذه الأعمال كانت السبب المباشر لثورة فرنسا وهدم سجن الباستيل · ولا يمكن أن يقال ان المعتقلين ينعمون فى سجنهم » ·

وقال الشيخ عبد اللطيف دراز أنه وان لم يكن من رجال القانون فهو يرى ان الأستاذ عبد الحميد عبد الحق عرض الموضوع من وجهته التشريعية عرضا واضحا بحيث يمكن للمجلس أن يبت فى الموضوع الآن بدون احالته على لجنة الشئون الدستورية ·

وأشار بعد ذلك الى ما كان من تصريح دولة رئيس الوزراء فى احدى الجلسات من ان التحقيق فى قضية عزيز المصرى أسفر عن اتهامات خطيرة وذلك

لمناسبة تفتيش منازل بعض النواب وقال ان الأيام دلت بعد ذلك على ما ينقض تصريح دولته وانه ليس هناك اتهامات خطيرة ولا أمور خطيرة .

وقال انه ألقى القبض على اثنين من الموظفين لوشاية من موظف صغير فى الدرجة التاسعة .

ونوه بأن الأستاذ عبد الرحمن البيلى اعتقل فى عهد السلطات البريطانية سنة ١٩٢٠ لأسباب سياسية ومع ذلك سمحت له هذه السلطات بالتقدم لامتحان الليسانس وهو فى الاعتقال ، بينما ونحن فى عهد الاستقلال والسلطة القائمة مصرية لم يسمح لطالب ازهرى معتقل بالتقدم الى الامتحان » .

وتكلم وزير المالية فقال : ان الروح التى نفذت بها الأحكام الآن مصرية وان هذه الأحكام ينفذها الآن مصريون .

وقال ان لب الأحكام العرفية هو تقييد الحريات واخراجها من ضمان الأحكام القضائية المعتادة .

ثم أخذ معاليه يشرح النقط القانونية المتعلقة بقانون الأحكام العرفية وسلطة الحاكم العسكرى فى الاعتقال شرحا فقهيا مستفيضا فكان مما قاله : ان سلطة الأحكام العرفية هى خروج على جميع القوانين المعتادة وان الأحكام العرفية تخول للمحاكم العسكرية سلطة الاعتقال بدون حدود قانونية .

وقد وجه زعيم المعارضة الأستاذ عبد الحق الى وزير المالية أثناء شرحه عدة أسئلة نذكر منها قوله :

ـ تقول ان الفقرة الأخيرة من قانون الأحكام العرفية تعطى الحاكم العسكرى سلطة مطلقة فهل يجيز القانون فى نظرك للحاكم العسكرى ان يأمر بضرب الناس بالرصاص أو يشنقهم دون محاكمة !

ثم سأله ثانيا : هل صدرت فتوى من قلم القضايا بأنه ليس للحاكم العسكرى ان يقبض الا على المتشردين والمشتبه فيهم فلم يجب .

ثم وقف الأستاذ توفيق دوس باشا فقال يخيل لمن يسمع دفاع وزير المالية ان قانون الأحكام العرفية يعطى سلطة ديكتاتورية لمن يتولى الحكم فى مصر فى ظل هذا القانون ، والواقع غير هذا ، لأن سلطة الأحكام العرفية هى سلطة ينظمها القانون كما ينظم السلطات المختلفة فى وقت السلم . واذا كان القبض على المتشردين والمشتبه فيهم قد حدد بنص ، فهل يعقل أن يقبض على سائر الناس جزافا بدون حدود بنص القانون . وشبه حالة الاعتقالات القائمة فى مصر الآن بحالة الاعتقالات فى المانيا .

وختم توفيق دوس باشا كلامه بطلب احالة الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لاستيفاء بحثه اذا لم تكن الحكومة قد اقتنعت بالبحوث التى دارت بشأنه » .

وتكلم وزير المالية مرة ثانية فرد على كلام توفيق دوس باشا وختم كلامه بقوله ان سلطة الأحكام العسكرية عمل من الأعمال التى تقع على مسئولية الوزارة وان هذا الاستجواب ليس فيه انكار لهذه السلطة ، ولكن المراد منه هو مناقشة طريقة تنفيذها .

وتكلم وزير الأشغال فقال : انه سمع من الأستاذ عبد الحميد عبد الحق كلاما تحرص عليه هذه الحكومة كل الحرص لأنه متعلق بالحرص على الحرية ، ولأنه ليس من حق أحد فى هذا البلد ان يطارد أحدا بدعوى الحرص على المصلحة العامة ، ولكن يجب عرض الحقائق كما هى ، فالمعتقلون يبلغ عددهم ٣٠ أو يزيدون واحدا ، والآراء السياسية لا تجد من الحكومة الحاضرة اضطهادا ، وقارن بين الحال الآن وبين الحال فى أيام الحرب العظمى الماضية من حيث الاعتقال السياسى .

وختم كلامه بقوله ان الحكومة تترك الأمر لتقدير المجلس فاذا شاء أحال الموضوع على لجنة الشئون الدستورية لاستيفاء بحثه » .

وعرض رئيس المجلس اقتراحا للأستاذ عبد الحميد عبد الحق بعرض حدود سلطة الحاكم العسكرى فى القبض على الأفراد على لجنة الشئون الدستورية . فوافق المجلس على الاقتراح .

وتنتهى مناقشة الاستجواب الخاص بالمعتقلين السياسيين فى مجلس النواب وفى نهاية حكم حسين سرى باشا ، لتبدأ المناقشة ، بصورة أخرى ، وبمفهوم جديد فى أوائل حكم مصطفى النحاس باشا .

● وقبل أن ننهى الحديث عن بعض المواقف البرلمانية فى وزارة حسين سرى باشا ، نحب أن نشير الى أن استقالة د. عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية ، المفاجئة قد أحدثت دويا هائلا ، فى مجلس النواب لا يسبب أسباب تلك الاستقالة ، وحسب وانما ، لتعيين وزير « مؤقت » للمالية .

وقد بدأت الثورة فى مجلس النواب عندما تلى المرسوم الخاص ، بتعيين رئيس الوزراء وزيرا مؤقتا للمالية وكانت كلمة الأستاذ محمود سليمان غنام هى بداية تلك الثورة اذ قال : لى كلمة صغيرة موجزة تعليقا على هذا المرسوم « فقد فوجئت البلاد فى أيام عطلة عيد الأضحى باستقالة عبد الحميد بدوى باشا وزير المالية السابق وسأرجىء التعليق على هذه الاستقالة بعد أن أبين أن هذا المرسوم الذى من مقتضاه أن تسند وزارة المالية الى دولة رئيس الوزراء

سيجعل دولته بذلك جامعا بين رياسة الوزارة ووزارة الداخلية ووزارة المالية وسلطة الحاكم العسكرى وبين رياسة مجالس عليا ولجان هامة ٠

ثم استطرد فقال : ان تجمع هذه السلطات كلها فى يد رجل واحد لا يدل على أن الأمور تسير فى طريقها الطبيعى وعلى حسب ما تريد البلاد ٠

ونحن نشكو مر الشكوى من سياسة الارتجال فى الشئون الهامة ونشكو من الاحصـــاءات غير الصحيحة ٠ وكل هــذا ناتج من تجمع السلطات فى يد واحدة ، ولذلك لا أستبشر من اسناد وزارة المالية الى دولة رئيس الـوزراء فيضطلع بعملهـــا الى جانب أعمـــال الوزارات والمجالس واللجان والسلطات الأخرى ٠٠

وأعتقد أن مصر لم تكن عقيما فى الرجال ، حتى أن رئيس الوزراء لا يجد من يرشـــح ليكون وزيرا للمالية ، ولا أريد أن أعـرض الى ما قيـــل من أن السبب يرجع الى الخلاف على من تسند اليــه هذه الوزارة بين الحزبين اللذين تتالف منها الوزارة الحالية ٠ ولكن الذى يهمنا هو الا تتجمع السلطات كلها فى يد واحدة ٠ لأن هذا التجمع هو الدكتاتورية بعينها ٠٠

فمن طبيعة وظيفة رئيس الوزراء الانشغال بأمور عامة متعددة متشعبة وتشرف وزارة الداخلية على شئون الأمن العام وتتصل وزارة المالية بأسس الحكم فى البلاد اذ تتصل بكافة شئون الوزارات المختلفة ٠

ولست أدرى كيف يمكن أن شخصا واحدا يحسن القيـام بأعباء هذه الوزارات والسلطات جملة واحدة ٠

أما من جهة استقالة عبد الحميد بدوى باشا فقد كانت فى الواقع مفاجئة للبلاد فى عطلة العيد ، وكان على الوزارة أن تنشر أسباب استقالته خصوصا وقد انتشرت فى صددها شائعات وأقاويل خطيرة ، ذاعت فى طول البـــلاد وعرضهـــا ٠

وأكتفى بأن أشير الى هذه الشائعات والأقاويل دون أن أعرض لذكرها ٠ وأرى من الواجب أن يقف المجلس على حقيقة هذه الاستقالة وأسبابها ٠

شرفوا الحياة النيابية مرة واحدة على الأقل وقولوا أن سبب الاستقالة يرجع الى مسألة هامة وخطيرة اختلف الوزير مع زملائه بسببها أو لأنه اختلف مع مجلس النواب بشأن مسألة من المسائل العامة ٠

وآخر ما أقوله أن من حق البلاد أن تقف على حقائق الأمور وما يجرى وراء الأستار ٠٠ » ٠

وقال الأستاذ أبو سيف راضى : انى آسف أشد الأسف على حرمان البلاد من عمل عبد الحميد بدوى باشا الا اننى لا أستسيغ هذا النوع من الاستقالات

ولا أستطيع أن أفهم كيف أن وزراء يخرجون من الوزارة ووزراء يدخلونها ولا تعلم البلاد ، أسباب هذه الاستقالات ، لا أستطيع أن أفهم هذا لأننا فى بلد دستورى والوزراء ، متضامنون فى المسئولية الوزارية ، فاذا أبى أحد الوزراء عملا ، ورأى أن يستقيل من أجله فان الواجب يقضى باستقالة الوزارة معه ، وتأتى وزارة جديدة ربما توضح لنا أسباب الاستقالة ولا أستطيع كذلك أن أتصور قائد سفينة اذا ارتطمت بصخرة ، يعمد ، الى تخفيف حمولتها بالقاء مساعديه فى اليم وهو على ظهرها .. » .

وقال الأستاذ فكرى أباظة : لأول مرة فى تقاليد الحكم ، اسمع عن تعيين وزير بصفة مؤقتة ، ولا أفهم فرقا بين الانتداب للوزارة والتعيين فيها بصفة مؤقتة ، لأن التوقيت يتناقض مع المسئولية ، العامة : فقد نطالب الوزير المؤقت بتنفيذ سياسة دائمة ، فيقال لنا انه لا يستطيع ذلك لأنه وزير مؤقت ..

ويقول توفيق دوس باشا ان هناك سابقة لهذه الحال ويقول رئيس الوزارة : ان الفكرة ليست تقليدا جديدا ، أما من جهة المسئولية الوزارية فان الماثل ، الآن بين يديكم يقرر انها مسئولية ، كاملة وأنا كوزير مالية من الأمس مسئول تماما أمامكم ويسأل الأستاذ محمود سليمان غنام عن أسباب الاستقالة فلا يرد رئيس الوزراء .

ويقول الأستاذ حسن الجداوى :

ـ يقول دولة رئيس الوزراء .. مسئول أمامنا وهذا ما لم يخطر ببالنا أن نسأل عنه . ولكن عندما يصدر مرسوم فينعت وزيرا بأنه وزير مؤقت ، انما ينبىء عن أن هذا التعيين تعيين مؤقت ويؤكد بأن هناك خلافا أو عقبات حالت دون وجود وزير فى وقت عصيب يتطلب سياسة حازمة دائمة .

والشعور العام فى البلاد الآن يوحى بعدم الثقة بالوزارة المؤقتة وليس هذا بالوقت المناسب لمثل هذا العمل . ولذلك أعتقد بأن الوزارة قد أساءت الى نفسها بهذه الكلمة التى وضعتها لنفسها فى المرسوم الذى صدر .

وتكلم الأستاذ غنام مرة أخرى فقال :

ـ كنت أتوقع من دولة رئيس الوزراء أن يتعطف على المجلس فيرد على ما أثرناه وما سألنا عنه وأسف أن أقول هذا التعبير لأن دولته لم يجد كلمة يقولها سوى أنه مسئول عن أعمال وزارة المالية ، ، ولم يذكر لنا شيئا من أسباب استقالة عبد الحميد بدوى باشا ، وهل هى تتعلق بمصلحة عامة أو أن هناك تحقيقات بشأنها كما يشاع ..

وفى هذا الوقت العصيب يا حضرات النواب يعين وزير مؤقت لوزارة المالية ، وهى تحتاج الى وزير دائم متخصص فى شئون المالية ولكن شاء دولة

رئيس الوزراء أن يقف ليرد فلا يقول شيئا ولا يجد كلمة يرد بها على ما نقول .

وقال الأستاذ على الخشخانى :

ـ المسألة مسألة دستورية بحتة . وهى أن البرلمان يحتوى على عدة أحزاب وكل حزب له رأى يجب أن يمحص ويبحث .. وليس من المعقول أن تترك وزارة المالية شاغرة الى أن يتم الاتفاق على رأى بشأن من يتقلد وزارة المالية .

وهناك مسألة ثانية وهي ان وزارة المالية فى ارتباطاتها بأعمال الوزارات الأخرى تتصل بجلالة الملك بالتوكيلات ، فليس طبيعيا ولا معقولا أن يستطيع وزير المالية بالنيابة أن يباشر عمله بالتوكيلات بطريق الانتداب ولذلك كان لا بد من أن يصدر مرسوم بتعيين وزير للمالية بصفة مؤقتة ريثما يقع الاختيار على الوزير الذى يعين لهذه الوزارة بصفة دائمة .. » .

ويقول رئيس الوزراء :

أظن أن المجلس متفق معى على المسئولية الوزارية عن أعمال الوزارة التى هى دائما موضع مناقشتكم وموضع طرح الثقة . وأى عمل تقوم به الوزارة من تعديل أو غيره يؤدى الى طرح الثقة اذا شئتم . وأنا أشكر الأستاذ غنام لأنه تحدث عن الأعمال الكثيرة الملقاة على عاتقى واشفاقه على وعلى صحتى من كثرة هذه الأعمال وجسامتها ، ولكنى من الناس الذين يعتمدون على الله فى القيام بواجبى نحو البلاد الى آخر رمق من حياتى .. » .

ويقول الأستاذ فكرى أباظة :

ان هذا التقليد الجديد غريب وشاذ . وقد قال دوس باشا ان هذا حدث مرة قبل الآن . ويقال انه حدث فى عهد وزارة زيور باشا الأول التى فض فيها البرلمان بعد تاليف الوزارة بساعتين . وما نظن أن هذه سابقة يعتد بها ..

ونحن اذا تقدمنا برأينا الى رئيس الوزراء فاننا نريد أن نقول له اننا لم نسمع بتعيين وزراء مؤقتين . والتقاليد فى النظام الناشىء ضرورية ، ولكن زميلى الأستاذ على الخشخانى كشف عن العلة الحزبية ، أما العلة الدستورية فلم نسمع شيئا عنها ..

سمعنا منه مع الأسف الشديد أن الحزبين الكبيرين فى المجلس لم يتفقا على تعيين وزير المالية . وما كنت لا توقع ان يقع خلاف على ذلك فى هذا الظرف العصيب الذى تجتازه البلاد . وما كنت أود أن يقال فى مجلس النواب ان الحزبين الكبيرين فيه مختلفان على تعيين وزير المالية وان يمتد هذا الخلاف حتى

تضطر الحكومة الى أن تشير على جلالة الملك بتعيين وزير مؤقت لوزارة المالية وقامت ضجة قال الأستاذ فكرى أباظة بعد أن هدأت :

ــ هذا كلام وجيه أعرف أنه يصيب صميم أفئدتكم .

ان الخلاف على المناصب والأشخاص فى هذا الظرف العصيب أمر خطير تتحملون أنتم وزره وخطره ، ولست أدرى كيف أن خلافكم على الاسم الكريم الذى لصاحبه تسند وزارة المالية يجرنا الى هذا الحال ! .

ان هذه سابقة أشد خطورة مما تصورون .

أثبتوا فى المضبطة أن المعارضة حين تعترض على هذا التقليد تقول انه كان من الممكن أن يعين وزير من الخارج لوزارة المالية بصفة دائمة ما دامت الأحزاب مختلفة على من تسند اليه هذه الوزارة منهم .

هذه حال لا تسر أحدا..

هذه ادارة غير حسنة . ونحن هنا لا نؤيد الا الادارة الحسنة ، وواجبنا يقتضينا ان نتعقب الادارة السيئة ولا نؤيدها .. » .

ويقول رئيس الوزراء ــ أخشى أن تكون المسألة قد طالت فى هـــذا الموضوع ، وأخشى أن يكون الخيال قـد لعب لعبـة واسعة وذكر خلافا على مناصب ، ولكنى أقرر اننى شخصيا لم أبدأ بعد استشاراتى فى هذا الموضوع . فليس بمعقول أن يكون هناك خلاف قبل أن يبدأ رئيس الحكومة استشاراته وما زلت أقرر أن مسئولية الوزارة أمام حضراتكم وأرجو أن نتفق الآن على أن ما قيل فى هذا الموضوع فيه الكفاية ، فلدينا أعمال أخرى هامة » ..

وتحـدث الأستاذ سعد اللبـان فقال أن رئيس الوزارة حر فى اختيار معاونيه ، له أن يختارهم من أى طائفة . ومن أى حزب بالكيفية التى يضمن بها تأييدهذا المجلس . أن لكل زميل من زملائه أن يتـابع السير معه فى الطريق الذى يختاره دولته ، ولكل منهم كذلك ان يختار الساعة التى يتخلى فيها عن الطريق . ومضى الأستاذ اللبان فقال ان المسألة ليست هذه . ولكن المسألة فى كثرة التعديلات الأصلية والفرعية ، وما ينتج عن ذلك من آثار تتعلق بالمصلحة العامة وهنا أتى على مختلف الأشكال التى تألفت بها وزارة سرى باشا وقال ان هــذه التعديــلات المتوالية مظهر لحقيقة مؤلمة ودليل على أن التضامن الكامل بين رئيس الحكومة ووزرائه غير موجود فى هذه الظروف الحرجة . وان المصلحة العامة لا تجد رعاية كافية ، بل هى فعلا معرضة للخطر .

وبعد ما ندد بتعدد الوزراء على الوزارة الواحدة قال ان هذا المرسوم المهلهل الذى استصدرته الوزارة يدل على أن الأحزاب لم تتفق بعد ، وأن المصـــالح ستظل معلقة الى أن يتم اتفاق هذه الأحزاب .

وعاد الأستاذ حسن الجداوى الى الكلام ، فقال ان النص بأن وزير المالية مؤقت ، يدعو الى الظن بأن غيره من الوزراء غير مؤقتين ٠٠ مع أن الدستور يقضى بأن يكون الوزراء جميعا مؤقتين ٠٠ » ٠

وأعطيت الكلمة لأحمد عبد الغفار باشا فقال : ان المناقشة فى مثل هذا يجب أن نؤدى الى نتيجة ، وانه لا معنى لأن تمتد الجلسة كل هذا الوقت من أجل كلام لا هو طالع فوق ، ولا هو نازل تحت ٠ وقال اذا كنتم تريدون الاعتراض على شىء فاعترضوا على أعمال الوزارة ٠ ولا يصح انتهاز فرصة تلاوة مرسوم فيقوم واحد ليقول : هناك شائعات ، والثانى يقول : هذا مؤقت ، واعترض أحمد عبد الغفار باشا بأن يقتدى مجلس النواب بمجلس الشيوخ فى التعقيب على المراسيم ، وقال يجب احالة مسألة التعقيب ، على المراسيم الى لجنة الشئون الدستورية ٠

ويغضب عبد الحليم راضى قائلا : نحن نتكلم فى المسائل الهامة ، وما كنا فى احتياج الى هذا الدرس الذى القاه ، علينا أحمد عبد الغفار باشا ، فنحن أدرى بواجبنا ٠٠

وبذلك انتهت المناقشة وانتقل المجلس الى جدول الأعمال ٠

وكان ذلك فى ١٩٤٢/١/١٤

ونتنقل ، بعد ذلك كله الى الحديث ، عن واحدة ، من أخطر الأزمات التى واجهت وزارة حسين سرى باشا ، ونعنى بها أزمة هروب عزيز المصرى باشا والطيار الأول ــ وقتئذ بطبيعة الحال ــ حسين ذو الفقار ، والطيار الأول ، عبد المنعم عبد الرءوف ٠

وذلك فى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ مايو ١٩٤١ ٠٠

وقبل الحديث ، عن أزمة هروب عزيز المصرى ، لا بد من أن نتحدث ، عن قصة هروب أخرى سبقت هروب عزيز المصرى ونعنى بها هروب رودلف هيس نائب هتلر ، بل لا بد من الحديث عن قصة هروب أخرى لعزيز المصرى سبق فشلها ٠٠

الباب السابع

الفصل الأول

وهرب عزيز المصرى باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى السابق ولكن الى أين ؟

● أشرت الى هرب ، عزيز على المصرى باشا ، « والطيار الأول » حسين ذو الفقار ، والطيار الأول عبد المنعم عبد الرءوف بطائرة عسكرية فى الساعات الأولى من صباح يوم الجمعة ١٦ مايو ١٩٤١ .

وقلت ، انه قبل ان نتحدث عن قصة الهرب تلك لا بد وأن نتحدث عن قصة هروب أخرى لعزيز المصرى باشا ، وقصة هروب أخرى أيضا سبقت قصة هروب عزيز المصرى ورفيقيه بأيام قلائل ونعنى بها هروب رودلف هيس نائب هتلر ، من المانيا ، الى انجلترا .

وقبل أن نتحدث ، عن كل تلك القصص ـ قصص الهروب ـ لا بد وان نشير الى حقيقة تاريخية هامة يعرفها جيدا ، أولئك الذين عاصروا الحرب ، العالمية الثانية من المصريين ، وكيف كانت مشاعر المصريين ، فى الغالب ـ الا فيما ندر ـ ضد الانجليز الذين كانوا قد احتلوا مصر فى ١٤ سبتمبر ١٨٨٢ ، وأذاقوا شعبها ، أعنف وأعتى صنوف الذل والهوان والاستغلال . والاستعمار ، والذين نكثوا بأكثر من مائة وعد ، للمصريين ، بالجلاء عن مصر .

ولم يكن أحد ينتظر أبدا من شعب مصر ، المحتل بقوات بريطانية ، ولأكثر من سبع وستين سنة أن يقف فى تلك الحرب الى جانب الذين يحتلون بلاده ، كما أن أحدا ، لم يكن ينتظر من شعب مصر ، أن يعادى الشعب الألمانى ، الصديق ، الذى يرتبط واياه بروابط ود ، ومحبة ، دامت أكثر من مائة سنة بدعوى ان الالمان ، يمكن أن يحتلوا مصر ، اذا ما انتصروا فى الحرب !

والذين عاصروا سنوات الحرب العالمية الثانية ، يذكرون جيدا كيف كانت أنباء انتصارات المانيا على بريطانيا تسعد شعب مصر ، وكيف كانت

أنباء انتصارات بريطانيا ، على ألمانيا ، تشقى شعب مصر ، فلم تكن القضية بالنسبة للشعب المصرى ، وقتئذ ، قضية انتصار الحرية ، على النازية ، فماذا يجدى ، انتصار الحرية ، فى بريطانيا اذا كانت بريطانيا تضن ، بالحرية على مصر بل وتحارب الحرية فى مصر !!

كما أن محاولات الساسة المصريين الكثيرة ، والمتعددة ، لدفع بريطانيا الى الوعد ، بالجلاء التام ، عن مصر والسودان ، عندما تنتصر بريطانيا فى هذه الحرب ، كل تلك المحاولات قد باءت بالفشل ، الذريع ٠

كما ان الخشية من وقوع مصر تحت نير الاستعمار ، الألمانى ، أو الايطالى ، لم تكن واردة فى أذهان الكثيرين ، من المصريين الذين كانوا لا يرون ، مصادقة ، احتلال قائم ، للتخلص من احتلال محتمل !

وقد كان نجاح سياسة تجنيب مصر ، ويلات الحرب ، تلك السياسة التى رفعت لواءها وزارة على ماهر باشا ، منذ أن دخلت بريطانيا ، الحرب ، ضد ألمانيا : كان مرده انها سياسة معبرة عن ارادة الشعب ، بل ان وزارة على ماهر باشا ، وما تلاها من وزارات ، لم تكن لتلجأ الى تلك السياسة فى مواجهة ضغوط ، بريطانية قوية وعنيدة الا لايمانها بأن الشعب يريد فعلا أن يبتعد عن الحرب ، التى لا ناقة له ، فيها ولا جمل ، كما قال الامام الأكبر الشيخ محمد مصطفى المراغى وقد ذهبت « مقولته » تلك ، مثلا ، يؤمن به كل المصريين فيما عدا بعض قيادات الحزب السعدى ، ولا نقول كلها ٠ حيث كان الدكتور أحمد ماهر باشا ٠ رئيس ذلك الحزب يرى ان مصلحة مصر فى دخول الحرب ليكون لها بعد انتهاء الحرب ، لصالح الحلفاء ، مقعدها فى الأمم المتحدة ، وليكون لها الحق فى المشاركة فى جنى ثمرات النصر ، عندما يتحقق النصر ٠

وقد كانت بريطانيا تعرف جيدا ان كل زعيم مصرى يقول بدخول مصر الحرب الى جانب الحلفاء ، يفقد شعبيته بل يصبح ، معاديا ، للسياسة الشعبية : سياسة ، تجنيب مصر ، ويلات الحرب ٠

وقد اقتنعت بريطانيا فيما بعد ، بأن ، مصلحتها ، كدولة محاربة ، الا تدخل مصر الحرب الى جانبها ، لأن مصر عندما تكون دولة غير محاربة تستطيع أن تعينها بأكثر وأفضل مما تستطيع ان تعينها به لو كانت قد دخلت الحرب الى جانبها ٠

وقد وجد وقتئذ سياسيون مصريون كثيرون يعارضون بريطانيا ، ويمالئون ، دول المحور ، وكان على رأس هؤلاء ، بطبيعة الحال على ماهر باشا ، بل ان بعض السياسيين الذين عرف ، انهم ممالئون لبريطانيا كما يشهد

تاريخهم كله ، لم يستطيعوا أن يقفوا ، الى جانب بريطانيا بل راحوا يعارضونها ، ويدعون الى عدم دخول مصر ، الحرب الى جانبها ٠

وكانت بريطانيا ـ وموقفها يومئذ مهتز ، الى أبعد حدود الاهتزاز ـ ترى ذلك كله فتحاول القضاء عليه باللين ، مرة ، وبالضغط مرة أخرى ٠

وعندما نجحت بريطانيا فى اقالة على ماهر باشا ، المؤيد من الشعب والبرلمان ، والسراى ، كان على كل سياسى مصرى ، يفكر فى قبول الحكم أن يعى جيدا قصة رأس الذئب ٠ الطائر ، رأس على ماهر باشا ، ولذلك لم ير السياسيون ، الذين ولوا ، الحكم بعد على ماهر باشا بدا من السير « بحكمة واتزان » فى الخط البريطانى ٠

وكلما اهتز موقف بريطانيا ، العسكرى راح رجلها فى مصر ، سير مايلز لامبسون ، يضغط من أجل اعتقال السياسيين المصريين المعادين ، لبريطانيا أو المتهمين بتشيعهم للألمان ، وللايطاليين وقد رفض حسن صبرى باشا ، ومن بعده حسين سرى باشا ـ للأمانة التاريخية ـ اعتقال على ماهر باشا أو صالح حرب باشا ، أو اسماعيل صدقى باشا ، واكتفوا بمراقبة نشاطهم ، الى أن جاءت وزارة مصطفى النحاس باشا ـ وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ فاعتقلت على ماهر باشا فى قصره الأخضر الأمر الذى سنعود اليه فيما بعد بالتفصيل ٠

وقد كان فى مقدمة الذين عرف عنهم ، عداوتهم للسياسة البريطانية فى مصر بصفة خاصة وفى الشرق الأوسط بصفة عامة عزيز على المصرى ، وحتى لا أكتم أى شىء ، عن القارىء ، وحرصا منى على الالتزام بالأمانة التاريخية ، أقول ان واحدا من كبار ، المحامين الذين تولوا الدفاع ، عن عزيز على المصرى ، باشا ، قد حاول عندما كنت بصدد اعداد عدد خاص من الصور عن عزيز على المصرى ، حاول تشكيكى فى موقف عزيز باشا ، من الانجليز مؤكدا ان أحد أصدقاء ، بريطانيا فى مصر ، سيف الله يسرى باشا ، كان يساعد ، عزيز على المصرى ، ويؤكد للانجليز انه غير معاد ، لهم ، وكانت وجهة نظر هذا المحامى الصديق لعزيز على المصرى انه ما كان بين عزيز باشا وبين بريطانيا الا الود اما محاولة هربه تلك فلم تكن أكثر من مغازلة لبريطانيا وقد اعتذرت لصاحب هذا الرأى عن عدم امكانية تصديقى لذلك الادعاء لا شكا فيما يقوله وانما لأننى وجدت غالبية أصدقاء عزيز المصرى باشا يؤكدون العكس تماما !

واذا كان لى من رجاء وأنا بصدد ، الكتابة ـ وباستفاضة ـ عن قضية هرب عزيز على المصرى ، ورفيقيه ، وهى القضية التى شغلت الرأى العام ، المصرى منذ مايو ١٩٤١ ، وحتى الأشهر الثلاثة الأولى من عام ١٩٤٢ ، عندما أفرجت وزارة الوفد ، عن عزيز المصرى باشا ، أتوجه بالرجاء ، الى قائد الجناح حسين ذو الفقار وهو ـ أطال الله حياته ـ الشاهد ، العدل ، ان يقول كلمته فى تلك القضية للتاريخ ٠

بل اننى أرجو ــ وألح في الرجاء ــ من كل من وصلت اليه معلومات أو وثائق عن تلك القضية الهامة ، والخطيرة ، ان يوافينى بما لديه لتظهر الحقيقة بصورة كاملة ، أو شبه كاملة ٠

ولقد سعدت للغاية ، عندما اتصلت بى السيدة الجليلة لطفية الشاهد قرينة اللواء عبد الحميد حافظ باشا رحمه الله ، الذى رأس المجلس العسكرى العالى لمحاكمة عزيز المصرى ، ورفيقيه لتعرض على ما لديها من معلومات جديدة عن قضية محاكمة عزيز المصرى باشا ، والظروف التى أدت الى تأجيل ، تلك القضية الى أجل غير مسمى ، و ٠ و ٠

اننا لا نريد أبدا الا ان نقول كلمة الحق ، الخالصة ، المخلصة من أجل المشاركة فى كتابة تاريخنا على حقيقته وأستأذن القارىء ، فى أن نكتب عن محاولة سابقة لعزيز المصرى باشا حاول فيها أن يهرب من مصر !

يقول أنور السادات فى كتـابه صفحات مجهولة، الذى قدم له جمال عبد الناصر بقوله : انه قدم لنا سلسلة رائعة متصلة من المشاهدات التى مرت تحت بصره ، وسمعه ، فجاء ، كتابه مجموعة لصور حية ، جمعها بريشة رسام ماهر ، وصورتها ، فى صورة واحدة ، أبرزت مجموعة حقائق وأسانيد تتيح لنا دراسـة أحوال مصر المعاصرة عن كثب » ، يقول السـادات : ان عزيز المصرى باشا ، قد أخبره بأن الالمان اتصـلوا به عن طريـق بعض أعوانهم وأنهـم يرحبون ، بخبرته فى شـئون الشرق الأوسـط والعرب ، وانهـم على أتم اسـتعداد لاختطـافه ، ونقله ، الى قيادتهـم حتى يستطيع بخبرته ، أن يلعب دورا علميـا كبيرا » كمـا يقول أنور السـادات أيضـا : كانت الحـكومة المصرية ومن خلفهـا مخابرات الانجليز ، تشـك فى نـوايا عزيز المصرى وتتوقع منه أن يهرب الى الخـارج ومن أجـل هذا سـحبت منـه جواز سفره ، ووضعت عليه رقابة شديدة ، ولم يقابل عزيز المصرى هذا الاجراء ، بالرضى بل توجه الى المسئولين ، وطلب منهم أن يسمحوا له بالسـفر الى الخارج ، فعلا فرفضوا هذا الطلب ٠ ومعنى هذا أن كل حركة من حركات عزيز المصرى كانت تسجل ، وتحسب عليه ، وأكثر من هذا أن حكومة مصر ، ومخابرات الانجليز كانتا تتوقعان سفره ، هذا من ناحية ، أما من الناحية الأخرى ، التى جعلت عزيز المصرى يشعر بأنه سيرقد حبس فى قفص من حديد فهى قيام ثورة رشيد عالى الكيلانى فى ذلك الوقت بالعراق » ٠

ويقول أنور السادات : « ان المراقبة الشديدة ، المفروضة على عزيز على المصرى من الحكومة الانجليزية وثورة رشيد عالى ، التى كان يتوقع أن تطفئها الخيانة ، كانا هما العـاملين الرئيسيين ، فى تكييف الموقف عندما عرض الألمان ، عرضهم عليه أن يختطفوه ، ليستفيدوا من خبرته ، فى وضع خططهم »٠

« وفكر عزيز المصرى طويلا ، وفكرت معه ، ثم استقر رأينا على وجوب سفره ، وعدم افلات هذه الفرصة وفى اليوم التالى ، عاد عملاء ، الألمان الى عزيز المصرى فبلغهم بالقبول ..

ووضع الألمان خطة الاختطاف ..

طلبوا منا أن نحدد لهم مكانا خارج القاهرة ، يصلح لنزول الطائرات ، وقالوا أنهم بمجرد معرفة هـذا المكان ، سيرسلون طائرة تحمل العلامة الانجليزية ، لتهبط فيه ، ويكون عزيز المصرى فى انتظار ، الطائرة ..

وعلى الفور ، تناولنا الخرائط وأخذنا نحن الاثنين ، ومعنا زميلى ؛ عبد المنعم عبد الرءوف ندرس جميع الأماكن وندرس ، أيضا كل الاحتمالات ..

اخترنا مطار الخطاطبة . ولم يكن مطارا بالمعنى ، المفهوم ، وانما كان مجرد أرض صالحة ، لهبوط طائرة ، وقمنا ثلاثتنا لاستكشافه بعربة عزيز المصرى ، ثم حددنا مكانه على الخريطة بالطريقة الطبوغرافية العسكرية ، وأرسلناه ، الى الألمان ..

وبدأنا نحن ننتظر الموعد ، الذى سيحدده الألمان ، لهبوط طائرتهم « الانجليزية » فى أرض الخطاطبة ولكن دهشتنا ، كانت شديدة عندما جاءنا رد من الألمان يرفضون فيه فكرة « الخطاطبة » ويعينون منطقة « جبل رزة » على طريق الواحات البحرية ، مكانا للقاء ..

وأخذنا ندرس أسباب هذا التغيير ، فوجدنا أن الألمان كانوا على حق وانهم على دراية تامة بصحرائنا ومعرفة حقيقية ، بوسائل الهروب ، من مصر ، ولعل هذه الخبرة قد اكتسبت عن طريق الرحلات التى قام بها كشافوهم ، ورحالوهم قبيل الحرب والتى تاه فى احداها أحد باروناتهم ، فى صحرائنا ، لهذا قبلنا هذا التغيير ، وحددنا يوم السفر ، كنا اذ ذاك فى يوم أربعاء وكان سفر عزيز المصرى قد تحدد له يوم السبت ، التالى ، على الفور ولا أدرى كيف توقعت مخابرات الانجليز . اننا على وشك اتخاذ خطوة خاصة ، فقد صدرت الى فى نفس اليوم – يوم الأربعاء – أوامر بالنقل الى الصحراء الغربية وانبانى مدير السلاح وهو يصدر الى أمره بوجـوب سفرى فى اليوم التالى مباشرة ، يوم الخميس ، ولم يكن لهذا النقل أسباب وانما كان أمرا واجب التنفيذ فحسب ، ووقفت حائرا ، أمام مدير السلاح ، اللواء ، الصاوى وهو يصدر الى أمره ، وكان على أن اختار ، اما أن أسافر فى الموعد المحدد ، واما أن أرفض ، السفر ، ومعنى هذا اعلان عصيانى لأوامر الجيش فى ظروف حرب .

وهى أخطر تهمة يمكن أن توجه الى ضابط بالجيش ..

وخرجت من عنـد مدير السـلاح وتوجهت الى عزيز المصرى لأعرض أمرى عليه ...

ولكنه رفض أن يشير بشيء ، على .. وفوض ، لى الأمر ، كله ، والشيء ، الوحيد الذى اتفقنا عليه ، هو وجوب سفر عزيز المصرى فى الموعد ، الذى تحدد فعلا ، وأن يكون عبد المنعم عبد الرءوف فى صحبته حتى تطير طائرة الألمان .

وقد تركت الأمر ، لهما ، وتوجهت أنا الى المستشفى العسكرى ، واذعيت انى أشعر ، بآلام مترتبة على مرض فى القلب ، أصبت به أثر تصادم كان قد وقع لى ..

ولم يكن صعبا أن أحصل على أجازة ، مرضية من المستشفى العسكرى ، وأن أبطل بذلك ــ ولو مؤقتا ــ أمر النقل الى الصحراء ..

وقضيت يومين فى المستشفى أترقب يوم السبت وأتعجله ..

وجاء يوم السبت ، وزارنى فى نهايته عبد المنعم وكان حزينا يائسا : ان الرحلة لم تتم ولم يستطع عزيز المصرى ان يصل الى « جبل رزة » ولم يكن السبب ، انكشاف أمر هذه الرحلة ولا رقابة البوليس ، ولا أى شيء من كل الأسباب التى تطوف بالذهن لأول وهلة ، ولكنه كان القدر ، فقد خرج عزيز ، وعبد المنعم بسيارة جديدة اشتريت خصيصا لهذا الغرض ، وسارت بهما السيارة شوطا . واذا بها تتوقف عن السير فجأة على مقربة من الهرم ، وقبل ان يدخلا ، بهـا طريق ، الواحـة البحرية .. الذى كانت الطائرة الألمانيـة ستهبط اليه .

وكان الاتفاق ، أن تهبط الطائرة عند الغروب ، وان يصعد اليها ، عزيز بمفرده ثم يتصل بنا عن طريق اللاسلكى فور دخوله الى خطوط الألمان ..

وقال لى عبد المنعـم انهما لم يتمكنا من اصـلاح ، العطب الذى أصاب السيارة ، فتركاها فى مكانهـا بعد أن قرب الوقت ، المحدد لهبوط الطائرة وعادا ..

وقال لى أيضـا ، أن عزيز المصرى فى حالة عصبية شديدة بسبب هذا الحادث ..

ومضى بعد ذلك يومان ، ثم اتصل أحد رجال الألمان بعزيز المصرى وبلغه أن الطائرة قد أتت فى موعدها وأنها حومت ، حول ، المكان ، ولم تجد الاشارة ، المتفق عليها فعادت ..

ثم مرت أيام كثيرة ، دون ، أن يجدد ، الألمان اتصالهم ، بعزيز المصرى »؟!

وأعود الى قصة أخرى من قصص الهروب السياسى ، بل لنقل أشهر قصة هروب سياسى فى العصر الحديث ، والوسيط ، والقديم أيضا ، ونعنى بها قصة هرب رودلف هيس ، نائب هتلر ، والرجل الثانى فى ألمانيا ! هربه من ألمانيا الى بريطانيا فى ١١ مايو ١٩٤١

ويمكننى القول ـ وان كان ليس لدى أدلة قوية ثابتة ـ أن عزيز على المصرى باشا ، قد تأثر فى اسراعه باتخاذ قرار الهرب من مصر ، بنجاح رودلف هيس فى فراره من ألمانيا الى انجلترا ..

وهناك من يرى أن رودلف هيس من مواليد زفتى ـ غربية ـ وأن والده كان من كبار تجار الأقطان هناك ، وفى زفتى شارع يحمل اسم هيس و .. و .

ولكن الثابت بل والمؤكد ـ كما جاء على لسان رودلف هيس شخصيا ـ أنه من مواليد الاسكندرية .

وقد بقى والدا هيس فى الاسكندرية حتى بعد أن وصل ابنهما رودلف الى ما وصل اليه من مركز مرموق فى ألمانيا بقيا الى شهر أكتوبر ١٩٣٩ ، حيث غادرا مصر أثر اكتشاف بريطانيا أن أبوى الرجل الثانى فى ألمانيا يقيمان فى الاسكندرية ، وتقديرها أنهما بمثابة صفقة كبيرة يمكن التفاوض حولها .

وقد قيل ان على ماهر باشا ، رئيس الوزراء وقتئذ ، وعبد الرحمن عزام باشا ، وزير الشئون الاجتماعية وقائد الجيش المرابط هما اللذان وضعا خطة لتهريب والد رودلف هيس ووالدته باسمين مستعارين على ظهر باخرة يونانية ، حيث قام عبد الرحمن عزام باشا ، بنفسه بتوصيلهما حتى ظهر الباخرة باعتبارهما من أقاربه ، وقامت أزمة بين وزارة على ماهر باشا والسفارة البريطانية حول تهريب والد رودلف هيس ، ووالدته سرا .

والغريب أن تشرشل وصف فى مذكراته ، يوم ١١ مايو ١٩٤١ بأنه أسود أيام حياته ، ففى هذا اليوم ـ كما يقول تشرشل ـ تعرضت لندن لغارات رهيبة ، دمرت أحياء بكاملها ، بل قتلت الألوف .

وكان تشرشل وقتئذ فى مقره الريفى يشاهد ـ كعادته ـ فيلما كوميديا ، كان اسمه « اخوان ماركس فى أقصى الغرب » ، ودق التليفون فى مكتب مجاور لمكتب تشرشل وقالت سكرتيرة تشرشل لتشرشل : دوق هاميلتون يريد أن يكلمك بنفسه .

وبعث تشرشل بواحد من مستشاريه ليعرف ماذا يريد دوق هاميلتون ، وعاد ليخبر تشرشل بأن لدى الدوق ، نبأ مثيرا للغاية .

وأضيئت الأنوار ، وتوقف عرض الفيلم ، وتحرك تشرشل الى الغرفة التى بها التليفون وسمع تشرشل صوت دوق هاميلتون يقول له بصوت عال :

أن رودلف هيس نزل بالبارشوت بالقرب من منزلي ، أنه جاء يعرض علينا السلام » وكما هي عادة تشرشل في مثل هذه الحالات سأل محدثه : أمتأكد أنت من أنه هو ؟ قال دوق هاميلتون : شبه متأكد .

ويطلب تشرشل من دوق هاميلتون أن يركب احدى طائراته ويحضر اليه في الحال .

وعاد تشرشل الى مكانه من جديد حيث استؤنف عرض فيلم « اخوان ماركس في أقصى الغرب » .

وكتب تشرشل في مذكراته : وهكذا في خضم الحرب نزل هيس الذي كان يحل محل الفوهرر ويعمل عضوا بمجلس وزراء الدفاع عن الرايخ وعضو المجلس السرى لألمانيا ، ورئيس الحزب الوطني الاشتراكي ، في أملاك دوق هاميلتون وكأن ايدن ساعدى الأيمن في الشئون الخارجية قد نزل بالباراشوت في أراضي ألمانيا النازية » .

وقيل عن هيس ، انه مجنون ، ولكن الأطباء الذين كشفوا عليه أكدوا أن عقله سليم مائة في المائة .

وقيل أن هيس لم يحمل معه عرض السلام على انجلترا وحسب ، بل عرض عليها خطة الهجوم على روسيا بكل وضوح وجلاء ، بغية تخليص العالم — كما قال هيس — من البلشفية .

وكان هيس يعتقد أن بريطانيا سوف تستقبله بحرارة ، وسوف تقبل الصلح ، الذى عرضه عليها ، بل قيل أن هتلر نفسه كان يتمنى من صميم قلبه ، أن ينجح هيس في مسعاه .

ولكن بريطانيا رفضت عرض هيس ، بل أكثر من هذا دعا تشرشل سفير السوفييت في لندن ، ايفان مايسكي وقدم اليه البرهان على عزم هتلر على الغدر بروسيا رغم ما بينها وبينه من مواثيق ومعاهدات .

وفوجىء تشرشل بمايسكي يقول له ، وكأنه لم يسمع شيئا جديدا : نحن كنا نعرف جيدا أن هذا سيحدث ولكن لم يخطر في بالنا ، أنه سيحدث بمثل هذه السرعة » .

ولم يكن هتلر ينوى الهجوم على الاتحاد السوفييتي بسرعة حقا ، لولا أن هيس ساعده الأيمن حمل الى البريطانيين خطته في الهجوم على روسيا ، ولذلك بادر هتلر بالهجوم على روسيا بعد ستة أسابيع فقط من نزول رودلف هيس بالباراشوت في أملاك دوق هاميلتون ، أى في ٢٢ يونيو ١٩٤١ .

وكان أول خبر جاء الى الرقابة على الصحف فى بريطانيا عن حادث هرب رودلف هيس قد وصل الى جريدة اسكتلندية بعثت به فورا الى الرقابة على الصحف لتسمح لها بنشره ، كان الخبر يقول : طائرة نازية من طراز مستر شميت ١١ سقطت قرب جلاسجو وقد وجدت السلطات البريطانية ضابطا ألمانيا نزل بمظلة عن كثب من هذه الطائرة .

ولم ينشر الخبر بطبيعة الحال لا فى الصحف الاسكتلندية ، ولا فى غيرها من الصحف .

وبدأت معلومات أخرى تصل الى بعض الصحف البريطانية الكبرى :

ظهر أن أنامل « الضيف » الألمانى « ملممة » وأنه يلبس ساعة ذهبية فى يده ، وأن خريطة لاسكتلندا وجدت فى الطائرة وقد أحيط جزء منها بدائرة من المداد ، ظهر أنه مكان ضيعة دوق هاميلتون وأن الأسير طلب مقابلة الدوق » .

وفى اليوم التالى اجتمعت وزارة الحربية برئاسة تشرشل وتحفظت على الخبر !!

وبعد ثمان وأربعين ساعة من وصول هيس الى بريطانيا قالت الاذاعه الألمانية أن هيس ضحية أوهام ، وأنه استولى على طائرة ألمانية برغم أوامر هتلر ، وأنه لا بد وأن يكون قد أصيب فى حادثة .

وكان البريطانيون يخشون أن يكون الأسير الجديد هو بديل لهيس وليس هو هيس ذاته وقد كانوا يخشون لو أنهم قالوا بوصول هيس ، ولم يكن القادم الجديد هيس شخصيا لوقعوا فى خدعة ألمانية خطيرة ولأصبحت بريطانيا موضع سخرية العالم كله .

ولكن عندما أذاعت ألمانيا نبأ اصابة هيس بالأوهام ، أعلنت بريطانيا نبأ وصول هيس نائب هتلر ، ولم تزد فيما اذاعته كلمة واحدة من تلك الكلمات الخمس !

وهيس الذى كان أول فار هرب من السفينة قبل أن تغرق كما يقولون هو آخر الأحياء من النازيين الكبار ، انه يعيش فى سجن سباندو الرهيب حيث تتقاسم أربع دول كبرى مهمة حراسته ، كل دولة ثلاثة أشهر فى العام ، وتلك الدول هى الولايات المتحدة الأمريكية ، الاتحاد السوفيتى ، بريطانيا ، فرنسا ، والسجن الذى يقيم به هيس بنى على عشرة أفدنة محاط بسور مكهرب يصعق كل من يقترب منه و ٠٠ و ٠ هذا بينما هيس قد بلغ السادسة والثمانين من عمره اذ هو من مواليد ٢٦ ابريل ١٨٩٤ .

هيس سلم وصـــيته لزوجته ايلزا وأهم بنود وصـيته أن يدفن فى الاسكندرية !

كان هيس قد تلقى تقارير الارصاد الجوية فى ٩ مايو ١٩٤١ ، وقرر أن يترك ألمانيا فى اليوم التالى ١٠ مايو وأثر أن يقضى يوم ٩ مايو مع زوجته ايلزا وابنه فولف الذى لم يكن قد جاوز عامه الرابع ، ولأول مرة منذ ١٤ سـنة لم يذهب هيس الى مكتبه بعد أن طلب من سكرتيره الغاء كل مواعيده فى ذلك اليوم .. يوم ٩ مايو وفى صباح يوم ١٠ مايو استقل سيارته من بيته فى ميونخ الى المطار وفى غرفة جانبية ارتدى ملابس الطيران وسلم على كل من كانوا أمامه يدا بيد . كما كان يفعل كل مرة وصعد الى كابينة القيادة ملوحا بيده للجميع ، كان هيس قد ترك رسالة مع بيتس سكرتيره الذى كان وحده يعرف أسرار رحلة هيس الى انجلترا أصيب مدير المطار بقلق لعدم عودة هيس بعد أربع ساعات من بداية الطيران ، خشى مدير المطار أن تكون طائرة هيس قد أصيبت بعطب فكر فى تخصيص طائرة للبحث عن الطـائرة المصـابة .. عبر مدير المطار عن مخاوفه لبيتس ولكن بيتس بكل برود ، هدأ من روعه قائلا : لعل نائب هتلر قد وصل سالما الى مكان آخر ، حاول بيتس أن يتصل بهيس فى الجو قرب جلاسجو ، وكان قد اتفق مع هيس على ذلك ولكنه لم يستطع لانشغال سلاح الطيران الألمانى بالهجوم على لندن .

ومن محطة ميونيخ أخذ بيتس القطار الى برخسجادن وحاول بيتس عن طريق بورمان سكرتير هتلر أن يقابل هتلر ليسلمه الرسالة ، ورغم أن بيتش انتظر فى فيللا هتلر منذ الساعة السابعة والربع صباحا الا أنه لم يستطع مقابلة هتلر الا فى السـاعة الحادية عشرة عندما عاد مجهدا مكدودا يرتدى ملابسه العسكرية .. حاول هتلر أن يقابل أولا الدكتور تود ، وزير شئون الأسلحة والذخائر الذى كان ينتظر بدوره هتلر ، ولكن بيتس أصر على أن الرسالة هامة لا تحتمل التأخير . فض هتلر الرسالة فى شغف كبير ، وهو جالس خلف مكتبه ، وبعد برهة سأل بيتس : أين هو الآن ؟ وقال بيتس : « لقد طار فى السادسة وعشر دقائق بعد ظهر أمس من أجسبورج الى اسكتلندا ليقابل اللورد هاملتون ، وهاج هتلر وهو يقول : يطير فى هذه الظروف وسط آلاف الغارات التى نشنها . هذا تهور .

وبعد أن استدعى هتلر روبنتروب وزير خارجيته عاد الى قراءة السطور الأخيرة من رسالة هيس : واذا فشلت مهمتى فان هذا قدرى ومصيرى الذى اخترته ، وتستطيع فى أى وقت أن تتبرأ منى وتعلن اننى معتوه ، فقد قمت بهذا العمل من أجلك ، ومن أجل ألمانيا ، واذا كانت نتيجته الاساءة لك أو الاضرار بألمانيا فأرجو اعتبارى معتوها ! »

ولأن الطائرة التى كان يستقلها هيس كانت لا تزال سرا ، يجب ألا يسلم للأعداء ، فقد رفض هيس أن ينزل فى مطار قريب من مزرعة هاملتون فى « دونجاهيل هيس » فحلق من جديد ، ونزل بمظلته مؤثرا أن تتحطم طائرته

على ألا يحصل الانجليز على سر الطائرة التى لا تزال فى طى كتمان سلاح الجو الألماني .

وفى مذكرات هيس التى ترجمها برشاقة وجمال الأخ الصديق محمد فهمى ، ما يفيد ان طائرة هيس قد تحطمت وانه قد نزل بالباراشوت وان فلاحا بريطانيا اسمه ماكلين كان أول من استقبله ثم قاده بعد أن قال له انه ألمانى يدعى الكابتن هورن يحمل رسالة الى دوق هاملتون ، الى منزله حيث قامت زوجته باعداد قدح من الشاى له لم يستطع أن يشربه .

وفى القيادة المركزية استدعى لورد هاملتون لأن هيس أصر على ألا يتحدث الا معه ، ولم يكد هيس ، ينفرد بهاملتون حتى قال له : أنا هيس وهذه صورتى ، وقال هيس أيضا لهاملتون : أنا رسول سلام .. ان هتلر لا يريد افناء بريطانيا .. انه يريد وقف الحرب » وحاول لورد هاملتون أن يتحدث مع الكسندر كادوجان الوكيل الدائم لوزارة الخارجية فى الموضوع ، فقيل له أنه مشغول للغاية وربما يستطيع أن يلتقى بك بعد أسبوع ، أو عشرة أيام .

وعندما قابل لورد هاملتون ونستون تشرشل فى القلعة القديمة التى كان يقضى بها عطلة نهاية الأسبوع فى « ديشيلى بارك » على بعد عدة أميال من بلنهايم مسقط رأسه ، روى له قصة مجىء هيس بحذافيرها ووضع تشرشل سيجاره الضخم فى فمه قائلا :

لا بأس أيها اللورد الشاب .. هيا بنا نرى « الاخوان ماركس » .

وبينما بريطانيا مشغولة بالضيف الجديد . القادم اليها من ميونيخ كان هتلر يعد بيانا لاذاعته فى ١٣ مايو ١٩٤١ ، يعلن فيه رسميا أن هيس الذى كان يعانى من المرض منذ سنوات طويلة ، الأمر الذى أدى الى منعه من الطيران قد طار ، ولم يعد حتى الآن ، وان الخطاب الذى تركه الى هتلر قبل اقلاعه يفيد أنه يعانى للأسف من الاختلال ، العقلى ويخشى أن يكون قد وقع فريسة للهلوسة » .

ويأمر هتلر بالقبض على جميع مساعدى هيس الذين ، ساعدوه ، دون ، أن يمنعوه من الاقلاع ، أو ابلاغ الفوهرر .

وفى مقدمة الذين قبض عليهم ايلزا برول زوجة هيس التى لم يكن هيس قد فاتحها نهائيا فى موضوع هربه الى انجلترا .

وربما تكون لنا عودة الى قصة هيس مرة أخرى .

وبعد ذلك نعود ــ وعذرا للاطالة ــ الى قصة هرب عزيز على المصرى .

يقول محمد أنور السادات : « كان عزيز قد صمم على الذهاب الى خطوط الألمان ، وكانت هذه الفكرة قد اختمرت فى رأسه وأصبحت

مسيطرة ، على تفكيره ، وآماله وكان من الصعب بعد ذلك ، انتزاع هذه الفكرة ، من رأس الرجل ومرت أيام قليلة واذا به يكلف عبد المنعم بأن يبحث له موضوع سفره ، على متن طائرة مصرية ، وبدأ ، عبد المنعم دراسته ، ثم اتصل بقائد الفرقة الجوية ، حسين ذو الفقار ، واتفق معه ، على أن يعد خطة السفر وأن يكون هو الذى يحمل عزيز المصرى ، الى الألمان .

وتحدد موعد السفر فى ليلة كان فيها ذو الفقار ، هو الضابط العظيم بالمطـار .

وحمل ذو الفقار عزيز المصرى ، فى احدى الطائرات ، وطارت الطائرة بهمـا .

وحملت الصحف المصرية ، الصادرة فى ١٨ مايو ١٩٤١ أنباء تقول : فرار عزيز على المصرى باشا ومعه ضابطان من سلاح الطيران الملكى المصرى : يغادرون القاهرة بعد منتصف ليلة الجمعة ، ويضطرون الى النزول بين قهـا وقليوب : ألف جنيه مصرى مكافأة لمن يرشـد عنهم ، أو عن أحدهم ، مجلس الوزراء يعقد جلسة لتحديد المسئولية عن الحادث .

بعد تلك العناوين التى أريد لها أن تكون غير مثيرة ، وفى الصفحات الداخلية فقط ، لا الصفحات الأولى قالت ، الصحف ، ان الحادث خطير وان المتهمين فيه ثلاثة : عزيز على المصرى باشا رئيس أركان حرب ، الجيش المصرى سابقا ، والطيار أول حسين ذو الفقار ، والطيار أول ، عبد المنعم عبد الرءوف وقالت الصحف — نقلا ، عن تحريات البوليس — ان سلكا كهربائيا ممتدا بين قها ، وقليوب حال دون اتمام الرحلة الحربية التى كان الثلاثة ينوون ، القيام بها ، وان الثلاثة قد اختفوا ، ولم يستطع أحد أن يرشد عن مكان وجودهم ، وقيل أيضا أن الرحلة أحيطت بكتمان شديد ، وقد عرف أن حسين ذو الفقار أخبر زوجته ، بأنه سيقوم برحلة قصيرة وأنه لا يلبث أن يعود ، فى القريب ، العاجل ، وقيل ان الثلاثة بدأوا رحلتهم قبل الساعة الواحدة من مطار الماظة وأحست نقط المراقبة بوجود طائرة فى الجو فسلطت عليها الأنوار الكاشفة لتتبين اذا كانت معادية أم لا ، ويحتمل أن يكون قائد الطائرة حاول أن يتبع التعليمات ، وان ينزل بطائرته الى الارتفـاع المتفق عليه ليثبت ان طائرته ليست معادية ولكنه أخطأ فى تقدير المسافة .

وقالت مصادر البوليس أن الثلاثة غادروا الطائرة تاركين بها حقائبهم وما بها من أوراق وصور وعمدوا الى الاختفاء ، وقالت ان الحادث لم يكتشف الا فى الصباح المبكر حيث أبلغ الحادث الى نقطة قليوب وعندما أبلغ رئيس الوزارة بالحادث ، وكان يتأهب لصلاة الجمعة أمر بأن يحمل كل ما كان بالطائرة من حقائب وأوراق وصور ، الى القاهرة واجتمع مجلس الوزراء وعرف ما أمكن

الحصول عليه من معلومات وتقرر ان يجتمع مجلس الوزراء مرة أخرى فى اليوم التالى ، ورفض رئيس الوزراء ، أن يدلى للصحافة بأية كلمة عن هذا الموضوع !

وأثناء انعقاد مجلس الوزراء فى اليوم التالى فى المساء ، حضر أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى واجتمع مع رئيس الوزراء ، على انفراد لمدة ٤٥ دقيقة ، وأذاع مجلس الوزراء فى يوم ١٧ مايو ١٩٤١ بلاغا عن الحادث آكد فيه اصطدام الطائرة بسلك كهربائى فسقطت فى حديقة وان الثلاثة الذين كانوا يستقلون تلك الطائرة قد عادوا ، الى القاهرة ، واختبأوا فيها ، والبحث جار عنهم وآكد البيان ، ان الفعل الذى ارتكبه الثلاثة يقع فى باب الجنايات المضرة بأمن الدولة وسلامتها وقد تولى النائب العام بالاشتراك مع السلطات ، المختصة المدنية والعسكرية ، التحقيق ، و . و .

الفصل الثانى

عزيز على المصرى باشا يروى
أسرار هربه عام ١٩٤١

● حزنت ، مصر ، كلها لفشل محـــاولة عزيز المصرى باشا ورفيقيه الهرب من مصر ، وكانت ــ حقيقة ــ تتمنى لو أن المحاولة قد نجحت لكى يفلت الأسد ، الهصور من السجن الذى حبس فيه ..

واذا كانت مصر ، قد حزنت لفشل محاولة الهرب فقد بدا عليها الاشفاق الشديد ، على مصير الرجل الذى كانت ، الجماهير المصرية ، وخاصـــة قطـاع الشباب منهـا تنظر اليه نظرة حب وتقدير ، واحترام ، وتـرى فى معالجته الامور السياسية ، والعسكرية نموذجا فريدا ، لما يجب ان يكـون عليـــه العسكريون ، والسياسيون .

وقد أصيبت الوزارة بصدمة شديدة من جراء محاولة عزيز المصرى باشا ، الهرب ، ويتجلى احساس الوزارة بالضيق والقلق بسبب تلك المحاولة فيمـا يرويه د. محمد حسين هيكل باشا وزير المعارف فى الوزارة القائمة وقتئذ ، وزارة حسين سرى باشـا فى مذكراته ، وذكرياته ، اذ كان الدكتور هيكل يقضى ثلاثة أيام فى مصيف رأس البر ، وفى صباح اليوم ، الذى اعتزم فيه العودة الى القاهرة بلغه الحاجب المرافق له ، انه سمع ، أن عزيز باشا المصرى سافر خفيـة بطائرة حربية ، يريد الذهاب الى الألمـان ، ويقول د. هيكل : لم أصدق الخبر أول ما سمعته ، واتصلت تليفونيـا من رأس البر بمحافظ دمياط استوثق منه واخبرنى الرجل أنه بلغته مثل هذه الانباء ، وانه سيتصل بالقـاهرة للتثبت فلما بلغت دمياط ، لقيته ، فانبأنى ، ان عزيز باشـا ، المصرى وضابطا طيارا استقلا ليلا طائرة عسكرية من القاهرة وقاما يريدان جهة غير معلومة وان الطائرة اصطدمت بأسلاك التليفون عند قليوب فهبطت الى الارض واضطر راكباها ــ كان هذا بالطبع قبل معرفة تفاصيل الحادث

بالضبط — لمغادرتها والفرار — هربا الى حيث لا يعلم أحد . وان مجلس الوزراء ، ينعقد بعد الظهر من هذا اليوم ، ليتداول فى الحادث وأنه خوطب من القاهرة كيما يتصل بى لاحضر اجتماع مجلس الوزراء .

وعدت — د. هيكل — مسرعا الى القاهرة وحضرت اجتماع المجلس فألقيت سرى باشا والوزراء جميعا فى حيرة ، ورأيتهم يخشون ان يكون لما حدث نتائج بعيدة الاثر ، فعزيز باشا المصرى هو الذى تولى رياسة أركان حرب الجيش المصرى . فى وزارة على ماهر باشا وكان متهما بميله الواضح للالمان فلما تولت وزارة حسين سرى باشا أعفته من منصبه ، وكان طبيعيا — وذلك الرأى فيه — ان يراقب مراقبة دقيقة ، فكيف استطاع مع ذلك ان يدبر وسيلة للفرار من غير أن يعلم بهذا التدبير أحد ؟ وأين ترى يكون قد اختفى ؟ وما هى الاجراءات التى يمكن أن تتخذ فى شأن من يروجون الدعايات ، لمصلحة ألمانيا ؟ تداول المجلس فى هذا وفى مثله وانتهى بأن ترك الامر لرئيس الوزارة بوصفه السلطة القائمة على اجراء الأحكام العرفية يتصرف فيه بحكمته وحسن تدبيره .

ازداد سرى باشا بعد هذا الحادث اقتناعا بضرورة تدعيم الوزارة ، لكنه لم يستطع ان يفاتح احدا فى هذا التدعيم ، قبل أن يعثر على عزيز باشا المصرى وأن يتخذ معه اجراء يعيد الطمأنينة الى مقدرته على معالجة شئون الدولة فى الاوقات العصبية المحيطة بالحزم والحكمة ، لهذا وجه كل جهده للبحث عن الفارين ، واعتقالهم :

ولم يكن هذا يسيرا فقد كان — د. هيكل أيضا — الجمهور ، يحيط عزيز باشا بعطف يتعذر معه الاستعانة بمعلومات هذا الجمهور لاقتفاء آثار الرجلين » ومعرفة المكان الذى اختفيا فيه » ..

وقد رصدت الحكومة مكافأة قدرها الف جنيه — هذا فى مايو ١٩٤١ — لمن يعاون أو يرشد أو يدلى ببيانات تساعد فى القبض على عزيز المصرى باشا والطيار الاول حسين ذو الفقار صبرى ، والطيار الاول عبد المنعم عبد الرءوف، أو أحدهم كما انذرت الحكومة ، كل من آوى أو أخفى هؤلاء الاشخاص ، الثلاثة أو ساعد على فرارهم . كما امرت الحكومة بنشر صورهم ، تيسيرا ، للتعرف عليهم .

وقد جاء فى المعلومات التى نشرت عن حسين ذو الفقار صبرى فى الصحف أنه من الشبان الذين حصلوا على البكالوريا ، بتفوق والتحق بكلية الهندسة الملكية واستمر فيها وفى السنة الثالثة كان كثير التفكير والرغبة فى التعليم بالخارج فسافر ، أولا الى المانيا وأمضى بها حوالى تسعة أشهر ثم عاد الى مصر ولكنه لم يلبث أن فكر فى مغادرتها الى انجلترا حيث التحق باحدى

الجامعات ، ولكن ولعه بالالعاب الرياضية شغله عن التعليم ثم انتهى به الامر الى السفر الى امريكا ، ولكن حظه فى الرياضة لم يكن بأحسن من حظه فى التعليم فهزم فى بعض المباريات فأثر العودة الى مصر ، مرة أخرى وكان لالحاح عائلته أثره فى ذلك .

وفكر حسين فى الالتحاق بشركة مصر للطيران ، ولكن أهله رأوا الحاقه بالكلية الحربية حتى يحدد مستقبله ، وفى امكانه بعد الانتهاء من الدراسة فى هذه الكلية ان يلتحق بقسم الطيران ، وفعلا التحق بالكلية — فى أول فبراير — وكان أول دفعته والتحق فعلا بسلاح الطيران الملكى ورقى بعد شهرين الى رتبه طيار أول وقد تم زواجه منذ سبعة أشهر فقط !

ومن المعلومات التى نشرتها الصحف أيضا عن حسين ذو الفقار صبرى أنه مولود فى شارع الانشاء بالسيدة زينب وله من العمر ٢٦ سنة وطوله ١٧١ سنتيمترا : عريض الاكتاف أبيض اللون أسود الشعر ، ولون العينين اسود وحواجبه سوداء ، غزيرة ، مفتوحة ، ومن علاماته المميزة شعر غزير فى يديه، وقد سبق له ان كتب بجريدة المصرى مقالات كثيرة فى باب الألعاب الرياضية.

أما عن عبد المنعم عبد الرءوف ، فنقول البيانات التى نشرت عنه فى الصحف أنه من مواليد شارع المناخ بالعباسية البحرية له من العمر ، ٢٧ سنة طوله ١٦٩ سنتيمترا ، متوسط الجسم ، قمحى اللون ، لون شعره أسود ، عيونه عسلية ، حواجبه « مفروقة » وله شارب أسود ، عريض الفك كان يسكن بشارع قدرى عمارة رأفت شقة رقم ٣٥- بالسيدة زينب دخل الكلية الحربية ، فى شهر أكتوبر ١٩٣٧ وتخرج فى قسم الطيران فى أول فبراير ١٩٣٩ ، وكان مولعا ، بكرة القدم ، ومن ضمن أفراد فريق الكلية وهو نجل الأمير — الاى عبد الرءوف رستم بك ، وله أخوين هما الصاغ عبد القادر عبد الرءوف أركان حرب كلية اركان الحرب وعبد الحليم عبد الرءوف أفندى بالمساحة ببنى سويف ..

والمعلومات التى نشرت ، عن عزيز باشا فى الصحف تشير أيضا الى ان اسمه الاصلى عبد العزيز على المصرى ابن الشيخ على المصرى أحد المزارعين فى قرية من قرى القليوبية ، وقد ولد بشارع الضنافيرى خلف تكنات الحرس الملكى بعابدين واتم دراسته الثانوية فى مدرسة التوفيقية ، وامضى عاما بمدرسة المهندسخانة ثم رحل الى تركيا والتحق بالمدرسة الحربية بالجيش التركى ، ويبلغ من العمر ٦١ سنة ، وطوله ١٦٨ سنتيمترا ، لونه قمحى فاتح وشعره أشيب وطويل مع صلع فى الجزء الأمامى ووجهه مستطيل مدبب الذقن عيونه عسلية ، ومن علاماته المميزة حركة عصبية فى الفم ، وكان يقيم أخيرا فى بنسيون يعرف باسم « بنسيون فيتوار » وقبل ان يقوم بمحاولته الجريئة بأيام

دفع أجرة البنسيون ونفقاته مقدما ، وقابل محاميه وسلمه كافة الأوراق الخاصة بقضاياه وعهد الى صديق له يدعى الدكتور سيد شكرى بادارة شئون املاكه وكان عزيز المصرى باشا قبل ذلك يسكن فى جهة عين شمس ولكنه أجر داره منذ أسبوع لأسرة فرنسية معروفة ..

وقد نفى رئيس الوزراء أن هناك مطالب معينة بسبب حادث عزيز المصرى باشا وذكر أن التحقيق يجرى فى مجراه الطبيعى والبحث مستمر عن الفارين ..

وقد ظل النائب العام ، عبد الرحمن الطوير باشا يباشر التحقيق فى الغرفة التى خصصت للتحقيق بوزارة الدفاع وعرف ان الطائرة التى استقلها عزيز المصرى ورفيقاه من نوع انسن المخصص للاستكشاف وتحمل رقم ٢٠٥ وهى من النوع الكبير الذى يتسع لنحو أربعة أو خمسة اشخاص ، ومجهزة بآلة لاسلكى وقيل أنه كان فى مصر ، عدة طائرات من هذا النوع الذى استخدم فى الفرار : واحدة سقط بها الطيار المرحوم حسن حسان وأخرى أوقعها الطيار المرحوم ، ابراهيم العلايلى أفندى .

وتنشر الصحف فى الايام التالية لوقوع الحادث الكثير من التفصيلات، كما تنشر الكثير عن التحقيق ، ولان الصحافة كانت تحت سيطرة الرقابة فكان كل سطر ينشر يخضع لسلطان الرقابة .

ومن بين ما نشرته الصحف ، وقتئذ ، مما يقع فى باب الطريف من الأخبار ، اذا جاز لى استخدام هذا الوصف : قيل مثلا ان حسين ذو الفقار ـ المصرى ٢٠ مايو ١٩٤١ ـ الذى قاد الطائرة قام برحلات ليلية كثيرة فلم يكن هناك باعث للريبة فى هذه الرحلة الاخيرة ، وكان يقوم فى معظم هذه الرحلات ، بمفرده ومما يجدر ذكره بهذه المناسبة ، ان زملاء الطيار كانوا يلقبونه باسم الطيار المفضل ، وقيل أيضا ان اتجاه البوصلة كان ناحية دمياط ولذا يحتمل ، ان تكون وجهة الطيار بحيرة المنزلة فبورسعيد فسوريا ومما يؤيد هذا الاحتمال ان خريطة عثر عليها فى الطائرة أظهرت ان خط السير هو قليوب ، المنصورة، المنزلة ، بيروت ، وقيل أيضا والعهدة على الرواة بطبيعة الحال ان عزيز المصرى باشا عندما ذهب الى مركز البوليس فى قليوب ، كان مهتاجا عصبيا ، حتى أنه نهر الاومباشى الذى استقبله ، قائلا له : انت حيوان مين اللى عملك اومباشى ؛ فين معاون البوليس؟

وعندما وصل عزيز باشا الى منزل المعاون ، كلف الخفير الخاص بايقاظ حضرة المعاون واطل المعاون من نافذة حجرته يستفهم عن إسم الضيف ، فلما عرف أنه عزيز باشا استأذن فى دقيقة واحدة حتى ينزل ويرحب به فشكره عزيز باشا وطلب منه أن يظل كما هو ، وذكر له أنه ـ أى عزيز باشا ـ كان

مدعوا فى حفلة قران قريبة له ، وتعطلت سيارته فى الطريق ، وأنه استأجر سيارة أخرى لورى لسحبها ، وقد جاءه — أى عزيز باشا — يطلب سيارة لتنقله الى مصر ، مع صديقين ، وكلف المعاون أحد الخفراء باستحضار سيارة أجرة يملكها سائق اسمه أحمد كنكة ، فكانت بطارية السيارة معطلة فلم يجد المعاون بدا من احضار سيارة المركز — التى يقودها الجندى سواح — لتكون تحت أمر الباشا ومن معه ! واستقل الثلاثة السيارة الى ميدان الأوبرا حيث نزل عزيز باشا ومن معه ٠٠

وقد حدث فى مجلس النواب ان طالب النائب محمد شعراوى الحكومة ببيان حول حادث عزيز المصرى باشا فانبرى النائب محمد محمود جلال ليؤكد ان اللائحة الداخلية لا تجيز توجيه مثل هذا البيان الشفهى وقال الأستاذ محمد شعراوى موجها كلامه للأستاذ محمد محمود جلال ٠٠ هو أنت مساعد ، رئيس الجلسة ، وقال رئيس الجلسة — راغب عطية بك — كنت حاقول كده ، وعاد الأستاذ محمد شعراوى يقول أن معالى وزير الدفاع غير موجود فأخشى ان يكونوا خطفوه هو الآخر ، وضحك ، المجلس ، ليعلن رئيس الجلسة ، الانتقال الى جدول الاعمال ٠

ونشرت الصحف أيضا ان عزيز المصرى عندما كان مديرا لمدرسة البوليس والادارة أدخل ضمن برامج التعليم فى المدرسة فن التنكر وكان مهتما بهذا الفن اهتماما كبيرا حتى أنه كان يحتم على الطلبة ان يتعلموا كيف يبدلون هيئتهم ، اربع مرات خلال ساعة واحدة ٠٠

وتبرعت بعض الصحف بكل أسف ، لتسىء ، الى عزيز المصرى باشا ولتتهمه ، بما ليس فيه بطبيعة الحال وأسرفت احدى الصحف فى الاساءة فقالت عنه أنه افاق لا يصلح ، ان يتولى منصبا كبيرا ، وان حسن صبرى باشا عندما كان وزيرا . للدفاع ، وافق على رفع مرتب عزيز باشا رئيسا لأركان حرب الجيش المصرى بشروط أربعة : الا يرتدى الملابس العسكرية مطلقا ولا يكون له ياور ولا يدخل وزارة الحربية لأى عمل كان ، ولا يقابل الوزير مطلقا كان هذا — كما قالت صحيفة المصرى — فى يناير ١٩٣٩ ٠٠

انتقل أحمد عبد الرحمن رئيس مباحث محافظة القاهرة على رأس قوة كبيرة من رجاله الى صحراء الفيوم وراحوا يبحثون وينقبون فى المغارات وغيرها طوال يوم كامل واستدعى قصاصى الأثر لاقتفاء آثار وجدت على مقربة من احدى السيارات كانت ملقاة فى الصحراء وتم تفتيش احدى العزب فى طريق الفيوم ، وقام الاميرالاى سليم زكى بك وكيل حكمدار العاصمة بمهاجمة منزل احدى السيدات ، كما قام بمهاجمة العديد من المنازل فى العاصمة ، وفى الضواحى ٠

وقام أحد المنومين المغناطيسيين بتجربة من أجل اكتشـــاف هـــؤلاء الفارين ..

وتكونت فرقتان من رجال المباحث ، الاولى اطلق عليها « فرقة التنكر » قوامها طلبة عزيز المصرى باشا ، وقت ان كان مديرا لمدرسة البوليس والادارة، الذين يعرفون الكثير عنه ، والأخرى للطواف فى أنحاء القاهرة ، بحثا وراء الفارين .

ووعد ، رسل باشا ، حكمدار القاهرة بأن من يوفق من ضباط البوليس الى القاء القبض على عزيز المصرى باشا ، أو أحد رفيقيه سيرقى الى رتبة كبيرة علاوة على المكافأة التي اعلن عنها مجلس الوزراء ، وقدرها ألف جنيه .

وندب أحد ضباط الجيش برتبة لواء للاشراف على البحث عن الفارين فى صحراء الفيوم ، وكان قد قيل ، ان عزيز باشا ، قد تناول طعام الغداء ، فى مدينة الفيوم قبل هربه بأيام ، واختير العديد من ضباط الجيش لمعاونة هذا اللواء ، كما أوكل الى قوة من سلاح الهجانة وقصاصى الأثر لمعاونته وزملائه فى البحث ، وتم تقسيم صحراء ، الفيوم ، الى مناطق وقسمت قوى الجيش المنوط بها ، البحث عن عزيز المصرى باشا ورفيقيه الى فرق ، وجماعات ..

ولم يشمل التفتيش الكثير من منازل القاهرة ، والجيزة فقط ، بل امتد الى كثير من انحاء الوجه القبلى ..

كل ذلك ، لم يسفر ، ابدا عن شيء ، رغم استمرار بعض الصحف فى التهجم على عزيز المصرى باشا بل وعلى خفير عزبته أيضا ، الذى اكتشف فجأة ان له علاقة بأمرأة طلقت من زوجها لسبب ما ، وان هذا الخفير قد راح يتردد على دارها ، وينفق عليها .

وقد تم اطلاق النار على خفير عزبة عزيز المصرى فتظاهر بالموت ليتخلص من اطلاق الرصاص عليه و ... و ..

وقد افردت صحيفة ايفننج ستاندرد فضلا عن عزيز المصرى باشا وزيارته لانجلترا مرافقا لولى العهد وقتئذ « فاروق » وقالت بصريح العبارة ، ان عزيز المصرى باشا كان عدوا صريحا علنيا للنظم البريطانية حتى وهو فى بريطانيا .

وقد روى الفنيون فى وزارة الدفاع ، الكثير من الاسباب التى أدت الى سقوط الطائرة وكان من بين تلك الاسباب - مثلا - ان الطائرة تسع ١٢٧ جالونا من البنزين يكفيها للطيران عشر ساعات وقد كان خزان الطائرة مملوءا بالبنزين وكذلك كان خزان الزيت ولما أعدت الطائرة للرحلة أديرت المحركات فى الحال ونسى قائد الطائرة وهو حسين ذو الفقار صبرى مفتاح الزيت فبقى مقفلا مما أدى الى وقوف المحركات لعدم وصول الزيت اليها فكان لابد من أن تهبط ؟

وفى ٧ يونيو ١٩٤١ حملت كل الصحف ، المصرية ، وفى صفحاتها الاولى فى هذه المرة نبأ القبض على عزيز المصرى باشا وزميليه بعد ظهر « أمس » فى امبابة بمنزل أحد مدرسى احدى المدارس الفنية ونشرت الصحف على لسان عزيز المصرى باشا أنه قال عقب القبض عليه : لقد كنت أريد مغادرة البلاد ولكنكم منعتمونى من ذلك » ·

قالت الصحف الصادرة فى ٧ يونيو ١٩٤١ : دلت تحـريات رجـال البوليس على أن الثلاثة المختفين لم يغادروا الجيزة وانهم لابد من أن يكونوا مختبئين فى مكان ما فيها « ولست أدرى لماذا اذن فتشوا مديرية الفيـوم وصحراءها » وقيل ان رجال البوليس السياسى شكوا فى بداية الامر ، فى رجل من الحائزين لدبلوم الصحة والتربية البدنية وقد شوهد وهو يبتاع بعض المأكولات من محل جروبى بميدان سليمان باشا ثم شوهد وهو يبتاع بعض الفاكهة من فكهانى فى الميدان نفسه ، وشوهد وهو يستقل سيارته الخاصة جهة امبابة وقد تركها فى مكان ما وسـار على قدميـه الى منزل قريب وقام اليوزباشى محمد امام افندى باخطار الاميرالاى سليم زكى بك وكيل حكمدار العاصمة ورئيس القسم السياسى ووضعا معا خطة للقبض على الفارين ، ورئى فى البداية عدم مهاجمة المنزل الموضوع تحت المراقبة ليلا لئلا يتمكن من بـه من الفرار ·· »

وتقول الصحف :

ان بعض الضباط صعدوا الى سطح المنزل اياه بعد ان خلعوا احذيتهم الواحد بعد الآخر وكمنوا فى أجزاء مختلفة منه لمراقبة الجهات المحيطة بالدار ، وللاحتياط فى حالة محاولة الثلاثة أو احدهم الهرب من السطح ·

واقتحم محمد امام أفندى مع بعض جنود المنزل شاهرين مسدساتهم ، فوجدوا عزيز باشا وحسين ذو الفقار صبرى ، وعبد المنعم عبد الرءوف جالسين فى أحدى الحجرات وكانوا على وشك تناول الغداء الذى كان مؤلفا من قرع « كوسة » وأرز ولحم ، كما كانت لديهم ـ كما قالت الصحف ـ كمية طيبة من التفاح ، وزجاجتان من الشمبانيا ·

وما كاد عزيز باشا يشهدهم ، قادمين حتى تقدم نحو الضباط فى حركة عصبية ، وهناك قال اليوزباشى امام أفندى : سعادتك تعرف القانون كويس، وأنا هنا للقبض عليك وعلى زميليك ، فارجو عدم استعمال القوة والا فسأكون مضطرا الى استعمالها والى اطلاق الرصاص ··

وكان الثلاثة قد اتخذوا حيطتهم فوضعوا مسدساتهم قريبة منهم وهى ملانة ومعدة للعمل ولكن اليوزباشى امام أفندى ورجاله كانوا اسرع منهم الى تناولها واحتجازها ··

وبعد أن تمت عمليه التسليم ، اتصل اليوزباشى امام أفندى بسليم زكى بك تليفونيا وأخطره بأنه قد قبض على الثلاثه ، واتجه سليم زكى بك وأحمد محمود عزمى بك السكرتير العام بوزارة الداخلية الى منزل فيتزباتريك بك فى حى الزمالك ، واتجه الثلاثة الى أمبابة وعند وصولهم الى المنزل تقدم منهم عزيز المصرى باشا وكان لا يزال ـ كما تقول الصحف ـ يبدى بعض الحركات العصبية وقال لعزمى بك : انا مكنتش عاوز أقعـــد فى بلدكم لكن انتم اللى اتلفتم خطتى » وكما تقول الصـــحف ـ كل الصـــحف ـ وكان عبد المنعم عبد الرءوف مضطربا وان لم ينطق بكلمة واحدة .

واستقل عزيز المصرى سيارة مع فيتزباتريك وركب سليم زكى سيارة أخرى مع عبد المنعم عبد الرءوف ، وحسين ذو الفقار صبرى الى سجن ... ومنعت الرقابة ذكر اسم السجن » .

كانت بداية عملية القبض على عزيز المصرى باشا ، ورفيقيه فى الساعة الثانية بعد الظهر ، ووصل فى حوالى الساعة الخامسة عبد الرحمن الطوير باشا النائب العام الى السجن ، ومنعت الرقابة ايضا ذكر اسم السجن ، وقد لوحظ ان المساحة التى كان مذكورا بها اســم ذلك السجن قد تركت بيضاء ، الامر الذى أكد للقارىء العادى ان الرقابة لم تشأ ان يذكر اسم السجن الذى انتقل اليه المتهمون الثلاثة !

وكان النائب العام يقود سيارته بنفسه وقال لمندوبى الصحف ان التحقيق سيجرى فى السجن !

وقالت الصحف أنه قد عثر مع المتهمين الثلاثة على مبلغ من المال قيــل أنه ١٨٠ جنيها .

وقالت الصحف أيضا ان شخصا ما قدم شيكا بمبلغ مائة جنيه تصرف الى حامل الشيك . وقد وقع الشيك عزيز المصرى باشا قبل أيام من اكتشاف الحادث ، وقد هرب مقدم الشيك عندما رفض البنك صرف الشيك !

ولدى تأكد رئيس الوزارة من القبض على عزيز المصرى باشا عاد مـــن الاسكندرية الى القاهرة رأسا ، حيث اتجه الى حيث يوجد المتهمون الثلاثة ، وكان كل منهم قد احتجز فى غرفة بمفرده ، وكان عزيز المصرى باشا قد خلع حذاءه واستلقى على الفراش ودخل عليه حسين سرى باشا وقال : ســـعيدة يا باشا !

فوقف عزيز المصرى وأراد ان يلبس حذاءه ولكن سرى باشا قال له : مفيش لزوم . اتفضل استريح ».

واتجه رئيس الوزراء الى حسين ذو الفقار صبرى والى عبد المنعم عبد الرءوف ونظر اليهما دون أن يتحدث اليهما !

وعندما غادر رئيس الوزراء المكان الذى يوجد به المتهمون الثلاثة هنا ضباط البوليس على توفيقهم فى القبض على الجناة تم التفت الى فيتزباتريك بك وقال له بالانجليزيه : أنت تعلم الآن مسئوليتك الجسيمة بشأن حراسة المتهمين ولم تذكر الصحف يومئذ شيئا عن صاحب المنزل الذى اختفى فيه عزيز المصرى باشا ورفيقاه الا أنه يناهز السابعة أو الثامنة والعشرين من العمر طويل القامة أزرق العينين و٠٠ وأنه يعيش اعزب ٠ وقد قدمه الى عزيز المصرى باشا شابة مصرية من خريجات السوربون ولم تشأ الصحف أن تنشر أيضا أية تفاصيل عن المنزل الذى وجد به عزيز باشا ، اللهم الا أنه فى الدور الثانى من فيللا صغيرة بيضاء تقع فى أول شارع ٠٠٠ على مقربة من الكيت كات ٠

ويقيم مع المدرس فى منزله شقيقة الأصغر وهو طالب فى مدرسة ٠٠ وقد منعت الرقابة نشر اسم الشارع الذى يوجد به المنزل الذى وجد به عزيز باشا وان كانت لم تمنع نشر انه قريب من ملهى الكيت كات كما منعت الرقابة أيضا نشر اسم صاحب المنزل الذى القى فيه القبض على عزيز المصرى وصاحبيه دون ان تمنع نشر صورتها ، وأحاديث صحفية معها ٠

واذا كانت الرقابة على الصحف قد منعت نشر اسم المدرس مستأجر الفيللا التى كان يقيم بها مختفيا ، عزيز المصرى باشا ، واسم شقيق ذلك المدرس ، فقد أذنت بنشر صورتيهما ولست أدرى السبب فى منع نشر الاسم مع الاذن بنشر الصورة ٠

وافتح قوسا ، لاقول أنه خلال الفترة بين هرب عزيز المصرى باشا ، ورفيقيه والقبض عليهم احتفل رئيس الوزراء حسين سرى باشا احتفالا لا مثيل له الا فى الحالات النادرة بزفاف كريمته الى الاستاذ محمود يونس ٠ وقد شارك فى هذا الحفل الملك ، والملكة ، والملكة نازلى والاميرات وأصر الملك ، الذى أهدى العروس اسورة من الماس ، على أن تكون مصاريف تلك الحفلة وغيرها من الحفلات التى أقيمت بتلك المناسبة ، على نفقة جلالته الخاصة زيادة فى « الرضا السامى والعطف الكريم » ٠

وقد شارك كل زعماء البلاد وقادتها رئيس الوزراء فى فرحته الكبيرة ٠

واقفل القوس بسرعة حتى لا نخرج عن قصة هرب عزيز المصرى باشا ورفيقيه تلك التى هزت ـ كما قال المصور ـ الدوائر المصرية والبريطانية سياسية وعسكرية ومدنية ، كما هزت النوادى والصالونات و ٠٠ و ٠٠

وقد روى عزيز المصرى باشا قصة هربه فقال أنه فى ١٥ مايو خرج من البنسيون الذى يقطنه بسيارته الخصوصية ثم تركها بشارع العباسية

بجوار القبة الفداوية ، وهناك وجد الضابط الطيار ، عبد المنعم عبد الرءوف ينتظره فى تاكسى حيث كان على موعد معه فى هذا المكان وتم نقل « العفش » الى التاكسى » وسرنا الى مصر الجديدة حيث قابلنا الضابط حسين ذو الفقار ووضعنا العفش فى الطائرة وطرنا ، وبعد عشر دقائق تقريبا ظهر فى الطائرة نار فاضطر الطيار أن ينزل فسألته عن المكان فقال : أنه يعتقد أنها الخانكة فحطمنا نافذة الطائرة ونزلنا منها لان الباب حدث فيه خلل وأردنا ان نعرف المكان الذى نزلنا فيه فسرنا نحو خمسة كيلو مترات دون أن نقابل أحدا • وفى النهاية وصلنا الى طريق بالمكدام فظننته الطريق بين الخانكة وعين شمس فسرنا فيه الى أن قابلنا اثنين من المارة فسألناهما عن الجهة فقالا لنا : قليوب وهنا طرأت لنا فكرة العودة الى الطائرة لاخذ الحقائب ، غير ان المسافة كانت تحتاج الى ساعة على الاقل فتركنا فكرة العودة وسرنا نحو قليوب للبحث عن سيارة فلم تجد سيارة ما • وخطر لى ان ابحث عن سيارة بواسطة رجال البوليس فذهبت الى المركز وكانوا كلهم نائمين واتجهت الى منزل المعاون وعرفته بنفسى وطلبت منه سيارة توصلنا الى القاهرة ، ووصلنا الى ميدان الاوبرا بسيارة البوليس فى الساعة الثالثة صباحا تقريبا ثم صرفت السيارة وركبت تاكسى وصلنا الى الجيزة بجوار الجامعة ثم صرفت السيارة ، فى هذه المدة كنت أفكر اين اذهب ؟ ثم استقر رأيى على الذهاب الى منزل عبد القادر أفندى رزق »

ويقول عزيز المصرى باشا ان حسين ذو الفقار صبرى لم يكن يعرف شيئا عن السفر الا قبل السفر ببضعة ايام واننى - عزيز المصرى باشا - لم أره سوى مرة واحدة ، او مرتين ، والذى عرفنى به وأحضره الى منزلى عبد المنعم أفندى أما عبد المنعم افندى فمعرفتى به تعود الى الايام التى تلت خروجى من الخدمة ، فقد كنت أسير ذات يوم فى الطريق العام وفوجئت بأن ضابطا يؤدى لى التحية العسكرية فسألته من أنت ؟ فقال لى : انه ضابط فى الطيران فكلمته كام كلمة عن وظيفته فوجدته ذكيا ، وذا خلق ودعوته لزيارتى فى منزلى بعين شمس ، فزارنى وحضر بعد ذلك مرتين أو ثلاثا •

ومن يوم أن قررت الحكومة الاستغناء عنى اصبحت فى حالة عصبية غير طبيعية لأنه كان باقيا لى فى الخدمة أكثر من خمس سنوات ، وكان يمكننى أن أقضيها خارج الجيش ، فى أية وظيفة • وكنت أشكو للكثير من اخوانى وتمنيت لو أننى غادرت البلاد الى تركيا مثلا لان لى بها أصدقاء عسى ان يكون لذلك تأثير حسن على أعصابى وعسى أن أجد عملا يلهينى عما أنا فيه من الكدر • وفعلا حصلت على جواز سفر ، لم يسمح لى بالمرور من فلسطين ، وحتى فى موسم الحج ، أردت أن أسافر الى الحجاز لكى أقيم فى الطائف بعد أداء فريضة الحج ، وقد فهمت ان هذا الطلب لن يكون له نصيب من الحظ •

وذات مرة ، قلت لعبد المنعم أفندى اننى كنت أتمنى أن كون طيـــارا وأخرج بهذه الوسيلة من مصر الى بلد محايد ، وفكرت فى الذهاب بالطائرة الى بيروت لأنها فى الواقع بلد محـايد ومن بيروت أستطيع أن أترك الطائرة وأذهب الى تركيا ، أو أظل فى سوريا حيث المسألة العربية دخلت فى مرحلة جديدة وأنا من الذين اشتغلوا فيها منذ البداية ٠

ولد كلامى هذا فى رأس عبد المنعم أفندى فكرة مساعدتى ٠ ولم يظهر لى تلك الفكرة وقتها ٠

وكان فصلى وتفتيش منزلى و ٠٠ و ٠٠ من الأسباب التى دفعت الضابط عبد المنعم أفنـدى أن يتحدث فى هذا الموضـوع مع صديقه حسين ذو الفقـار أفندى وفوجئت ذات يوم بأن عرض على عبد المنعم أفنـدى الطيران الى حيث أشاء ٠

وسررت جـدا ولكن نظـرا لحداثة سنه ومستقبله وحـداثة سن زميله نصحتهما بأن يكفا عن التفكير فى مثل هذا الموضوع حرصا على مستقبلهمـا فأكدا لى أنهما مستعدان حتى اذا فقدت فليفقدا معى » فنصحتهما بأن يجهزا هذا العمل تجهيزا دقيقا » ٠٠

« وللحديث بقية حيث نكمل بقية قصة الهرب كما رواها عزيز المصرى باشا وحيث ننشر للمرة الأولى حقيقة قصة الهرب كما رواها حسين ذو الفقار صبرى »

الفصل الثالث

أخطر محاكمة عسكرية في مصر ، بعد محاكمة أحمد عرابى باشا

حرصنا ، على أن ننشر فى الفصل السابق الجزء الأول من الاعترافات التى أدلى بهـا عزيز على المصرى باشـا ، فى التحقيق ، عقب القاء ، القبض عليه ، وسوف نكمل فى بداية هذا الفصل بقية أقواله ٠

وأحب ، أن أؤكد على حقيقة هامة أؤمن بها ايمانا جازما ، وتكاد تكون حجرا أساسيا ، مهما بالنسبة للعمل الذى أقوم به أو أحاول القيام به وهو القاء بعض الأضواء ـ قد تكون خافتة وقد تكون كافية ـ على بعض الجوانب الهامة من تاريخ مصر فى سنى ما قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، لا أعتبر ، اعترافات المتهمين فى القضايا السياسية ، أو مرافعات المحامى ، عن المتهمين وثائق تاريخية ، فالتحقيق فى بعض القضايا السياسية ، أو المحاكمة ، أو دفاع محاميهم عنهم قد تكون الحقيقة فيه مختلفة تماما عن كل ما قيل أو على ألسنة ، المتهمين ، واما على ألسنة من يتولون الدفاع عنهم ٠

فنحن عندما نكون متهمين فى بعض القضايا السياسية ، قد نقول بعض أقوال نستهدف بها أبعاد رقابنا عن أحبال المشانق ، أو تخفيف الحكم علينا ، وكذلك يكون هدف المحامين عنا ، ولذلك لا نرى فى القضـايا السـياسية ـ الا فيما ندر ، وتحقيقا لأهداف وطنية خاصـة ـ الاعترافات التى هى الحقيقة ولا شىء غير الحقيقة ، وفى بعض القضايا السياسية وجد متهمون يكذبون الدفاع عنهم ، ويطلبون من المحكمة ، عدم الاستماع ، الى أقوال هذا الدفاع بل قد وجد متهمون ، يعترفون ، فى التحقيق بأقوال معينة ثم ينكرونهـا أمام المحكمة ويطلبون من قضاتهم عدم الاعتراف بما ورد من أقوال لهم أمام البوليس أو النيابة ٠

حقيقة أخرى أومن بها وهى ضرورة استنطاق كل ما جاء فى أوراق التحقيق فقد تغير كلمة واحدة مجرى القضية كلها وأزعم ـ تحدثا بنعمة الله تعالى ـ اننى كنت من أوائل من آمنوا بتلك الحقيقة ، ومن دعوا ـ وباستماتة ـ الى الأخذ بها ونحن نحاول اعادة كتابة تاريخنا وكان ذلك ، عندما اعتبرت حادث دنشواى انتفاضة شعبية قام بها أبناء دنشواى انتقاما ، من ضباط وجنود جيش الاحتلال البريطانى ، وعندما استخرجت حتى من محاضر التحقيق ما يؤيد وجهة نظرى فى أن الحادث كان انتفاضة ، وليس رد فعل لحرق الجرن وعندما اعتمدت على كلمه عابرة ، وردت فى التحقيق على لسان المتهم الأول وأيدها الادعاء ، وذلك ، فى العام السابق على حادث دنشواى ، وقيام بعض جنود وضباط جيش الاحتلال بصيد الحمام ، فى دنشواى وامتهانهم لكرامة المواطنين ، وحقوقهم : قال المتهم الأول : « والله احنا فوتناها المرة دى على خير ، ولكن اذا جاءوا فى السنة القادمة فسوف نوريهم شغلهم » وقد رأى الادعاء ان تلك الكلمة دليلا على سبق الاصرار والترصد واعتبرتها ، أنا دليلا على توافر نية الثورة ضد جنود الاحتلال اذا هم عاودوا صنيد الحمام فى القرية مرة أخرى ومن رأيى أن تحكيم هذا المنطق ، والأخذ بتلك الحقيقة سوف ، يحدث انقلابا خطيرا فى تاريخ معظم ـ ولا أقول ـ كل القضايا السياسية الوطنية ، وبعد ذلك الايضاح الهام والضرورى نكمل أقوال عزيز على المصرى باشا فى التحقيق :

يقول عزيز على المصرى : ان من الأسباب التى دفعتنى الى محاولة الهرب من مصر ما كنت أسمعه عن قرب القاء القبض على واعتقالى »

ويسأل المحقق عزيز على المصرى : ألم يكن لك غرض آخر بعد وصولك الى بيروت ؟

ويجيب عزيز : كان بخصوص اجراء صلح فى العراق لصالح الانجليز والعراقيين .

ويسأل المحقق عزيز المصرى : هل كلفك بذلك أحد ؟

يجيب عزيز المصرى : المسألة لم تكن قد وصلت الى درجة التكليف ، ولكنها كانت فى حيز تناول آراء بينى وبين جهة انجليزية لا أريد أن أذكرها الآن !

ويقال لعزيز المصرى : هل كنت تعرف عند من ستنزلون فى بيروت ، اذا وصلتم اليها ؟

ويقول عزيز : كنت قد سمعت أنهم هناك أطلقوا سراح رجال الحركة الوطنية الذين كانوا معتقلين ، وبما أن أكثرهم أصدقائى ومن السهل العثور

عليهم ، فقد كنت معتزما النزول عند أحد منهم مثل : نبيه بك العظمة ، والأمير عادل أرسلان ، وشكرى بك القوتلى وعائلة بيهم ٠

ويدور الحوار بين عزيز على المصرى ، وبين المحقق على النحو التالى :

ـ لماذا اخترتم منزل عبد القادر رزق أفندى للاختفاء فيه !

● كنت قد عرفته من قبل فطلب أن يعمل لى تمثالا ، فذهبت الى منزله مرتين أو ثلاثا ، وقد فوجىء بذهابنا اليه ، لما دخلنا عنده وقلت له : احنا مش رايحين نضايقك كتير ، وكان لطيفا معنا !

ـ هل ضبطت معك نقود ؟

● كان معى وقت الضبط ١٤٥٠ جنيها ومقدار من الأوراق الصغيرة أظنها ٥٠ جنيها ومن بين أصول هذا المبلغ ألف جنيه وكسور أخذتها من الحكومة مكافأة عن مدة خدمتى ، ودفعت منها ديونا كثيرة ، كانت على لبعض الأشخاص ٠

ـ وهل كنتم قد اتصلتم بأية جهة رسمية فى سورية لنزول الطائرة ؟

● أنا كنت متوقع أنه عند نزولنا سيقبض علينا ويسلموننا للبوليس الحربى الفرنسى ، والجهات المختصة وحتى كان يمكن أن يطلق علينا الرصاص قبل نزولنا ، ولكننا كنا معتمدين على أن الطائرة غير مسلحة وعلى أننا سنعمل اشارات يفهم منها أنه ليس لنا غرض عدائى ، وكنت أعتقد أنه لو قبض علينا يمكن أن أرسل أحدا من المطار فى الحال الى أصدقائى فى سورية ، وهم يسعون فى اطلاق سراحنا !

ـ وما الذى كنتم قد انتويتم عمله فيما يختص بالطائرة ؟

● أنا كنت ناوى اننا لما نوصل أقول للسلطات هناك بأية وسيلة بأنى أنا المسئول عن الحادث ، وأنى أنا خدعت الضابطين وخرجت بهما مع الطائرة ، ولم يقبلا البقاء معى فاعدتهما مع الطائرة ، واذا كان الضابطان لا يطلبان العودة الى مصر ، كنت أبقيهما معى واسلم الطائرة للقنصل المصرى فيتصرف فيها كيفما يرى ؟ » ٠

ويقول عبد المنعم عبد الرءوف أفندى : قبل سفرنا بحوالى ٢٧ يوما كنت اتنزه على كوبرى قصر النيل حوالى العصر ، وكنت مرتديا ملابس ملكية ، وفجأة قابلت عزيز المصرى باشا ، فحييته فنادانى وسألنى هل أنت ضابط فأجبته بالايجاب، فسألنى عن وجهتى فقلت أتنزه ، فدعانى للسير معه فسرت معه نتحدث فى شئون عادية ، ثم دعانى لزيارته فى منزله بعين شمس : بعد ثلاثة أيام ذهبت

الى منزله فجلسنا فى الحديقة ، وشربنا الشاى ، وانصرفت ٠٠ وزرته بعد ذلك وتناولت معه طعام العشاء ، وذات مرة كنت أزور زميلى حسين ذو الفقار فى المطار ، فاقترحت عليه تنظيم حديقة المطار لتكون مثـل حديقـــة عزيز باشا ، فسألنى : هل زرته فأجبته بالايجاب ، فطلب منى أن أعرفه به ، فذهبنا اليه فى الساعة الثامنة مساء ، فلم نجده ، فتركنا له خبرا بأننا سنزوره فى صباح اليوم التالى ، وكان ذلك يوم جمعة ، أى قبل سفرنا بأسبوع ٠

ولما زرناه فى اليوم التالى قدمت اليه زميلى ذو الفقار أفندى ، وتحدثنا فى عدة مواضيع وأثناء ذلك قال عزيز باشا : « ان واحد قائمقام انجليزى ومعه اخر روسى ، حضرا اليه وأخبراه انهما غير مبسوطين من الحركة التى قامت فى العراق ، وأنهما يودان لو ان عزيز باشا توسط فى حل هذا الاشكال القائم بين العراق والانجليز ، فأجابهما بان هذا ممكن ، فرد الانجليزى قائلا : ان هذا كلام نظرى ، واحنا عاوزين حاجة عملية ، وعرضا عليه توصيله الى العراق بطائرة انجليزية للقيام بدور وسيط ، فقال عزيز باشا أنه لو حصل ان سافر بطائرة انجليزية للقيام بدور الوسيط لظن العراقيون انه قادم من طرف الانجليز ، ولصـــعب حينئذ حل الاشكال ٠

ويوجه عزيز باشا الى ، والى زميلى سؤالا عما اذا كان فى امكاننا أن نقوم بتوصيله للعراق على طائرة مصرية ، ويقول زميلى حسين : أنه لا يمكن للطائرة المصريه ، ان تقوم للعراق مباشرة ، ويمكن وصولها الى بيروت مثلا فاقترح عزيز باشا ، ان نفكر فى الموضوع على أن نتقابل فى يوم الاثنين التـــالى فى منزلى وتناقشنا فى موضوع السفر ، وانصرفنا على أن نتقابل مرة أخرى فى منزل زميلى ذو الفقار ، لنضع طريقا على الخريطة لسير الطائرة ٠

وفعلا تقابلت مع عزيز باشا بالقرب من سراى البارون امبان بمصر الجديدة ثم قصدنا الى منزل حسين ذو الفقار أفندى ، وهناك أخرج حسين ذو الفقار ، خريطة لشرق البحر الابيض المتوسط ، وأخذنا ندرس خط السير ، واتفقنا على أن نقوم من الماظة ، الى بلطيم ، ثم الى بيروت ومساء يوم السفر ، انتظرت عزيز باشا فى سيارة تاكسى بالقرب من القبة الفداوية بالعباسية ثم ذهبنا بالتاكسى الى منزل ذو الفقار ، ومنه الى المطار وركبنا الطائرة ٠

وفى اثناء ركوبنا وكنا على ارتفاع الف قدم لا حظت ان الانوار الكاشـــفة أخذت فى الانارة ولاحظت أن زميلى حسين ، الذى كان يقود الطائرة أخذ يهرب من الانوار الكاشفة بواسطة الذهاب يمينا ويسارا ٠

وفعلا سمعت صوتين متتاليين اعتقدت أنهما من المدافع المضادة لان الصوت كان يشبه القذيفة فقال زميلى بانزعاج : ان الماكينة تحترق ، وطلب منى أن اعطى البراشوت لعزيز باشا ليقفز من الطائرة ، فاعطيته الجزء الاعلى من البراشوت ،

وبينما كنت أبحث عن الجزء الآخر لاحظت أن زميلي أقفل الماكينة تقريبا ، واخذ في الهبوط ، وبدت لى الأرض قريبة ، فتأكدت أنه لا داعى للقفز بالبراشوت ثم اقتربت من زميلي وطلبت اليه ان يهبط معنا ، وقد سهل على ضوء القمر المأمورية فنزلنا وأخذنا نبحث عن باب الطائرة فلم يفتح بسهولة فخرجنا من نافذة صغيرة ، بعد ان حطمناها وقصدنا بالسيارات الى الجيزة ولما وجدنا انفسنا في الجيزة ، كنت أعرف شقيق الأستاذ شوكت التونى المحامى ، فذهبنا الى منزل الأستاذ شوكت ، وأيقظته من النوم ٠

وكنا عند الفجر تقريبا وذكرت له أن معى عزيز المصرى باشا وأننا حاولنا الطيران الى بيروت ، فأشار علينا بأن نقدم انفسنا الى الجهات الحكومية واصر على هذا الرأى ٠

وجلسنا عنده حوالى عشر دقائق ، ورجوته ان يعطينا سيارته فأيقظ سائق السيارة وأخرجها الاستاذ بنفسه من الجاراج ، ووصلتنا السيارة الى كوبرى امبابة ، ثم صرفناها وسرنا الى منزل عبد القادر افندى رزق مباشرة ، وبقينا به الى أن قبض علينا » ٠

وانطلاقا من مبادىء الامانة التاريخية التى التزمنا ونلتزم بها ننقل للقارىء بعض ما قيل عن التحقيق فى حادث هرب عزيز المصرى باشا وان كنا لا نوافق عليه وذلك قبل أن ننتقل من التحقيق الى المحاكمة !

● فى الحقائب الكثيرة التى ضبطت فى حادثة عزيز المصرى باشا ، وجدت قطعة من قماش من الصوف مثلثة الشكل حمراء اللون عليها رسم بلون أسود، وعندما سئل عزيز المصرى باشا عن هذه القطعة من القماش قال أنها شارة عائلة تمت اليه بصلة القرابة ، وتقيم فى القوقاز ، ولما سئل هل هى راية أو علامة تدل على اشارة معينة ؟ صمم على أنها شارة العائلة وقال ان اصل هذه العائلة من استمبول ، وهى عائلة عثمان باشا المشير وشقيقه فؤاد واسمها « شاه بلن » ، أى الرأس الاحمر ٠

وبينها ــ العائلة ــ وبين السلطان عبد العزيز علاقة نسب وقد نبتت فكرة الاتصال بهذه العائلة لصلة مصاهرة ، ولما كان فى عزمى أن أزور استمبول فقد رأيت من باب المجاملة أن أحمل شارة العائلة معى لأنها تذكار أهدته الى احدى سيداتها !!

● بينما كان التحقيق جاريا فى أمر محاولة عزيز المصرى الهرب من مصر اتصل احدهم تليفونيا بحمدى محبوب باشا وبلغه انه علم من الدكتور سامى كمال وهو صديق المصرى باشا أنه زاره فى منزله بالعباسية وأودع لديه سيارته الخاصة وأنه أشار عليه بتبليغ ــ عزيز باشا ــ الواقعة لسلطة التحقيق ، وعلى أثر هذه المحادثة التليفونية طلب النائب العام الدكتور سامى كمال لسماع

أقوال ولما سئل عن واقعة السيارة قال : انه فى الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس «يوم الحادث» اتصل بى عزيز المصرى باشا تليفونيا وبلغنى أنه سيحضر قبيل منتصف الليل لزيارتى فى منزلى وفى الموعد حضر وبلغنى أنه اعتزم السفر الى الاسكندرية مع جماعة من اخواته فى سيارتهم ، على ضوء القمر ، وأنهم سيحضرون الآن لأخذه وقال لى أنه ترك سيارته أمام باب منزلى لأبقيها عندى فى الجراج ، حتى يعودوا من الاسكندرية وسلم لى مفاتيح السيارة وصافحنى ، وانصرف وقد أعطيت المفاتيح بعد ذلك الى سائق سيارة شقيقتى وكلفته أن يودع السيارة الجراج حتى يعود من الاسكندرية غير أننى دهشت عندما اطلعت فى جريدة الأهرام بعد ذلك بيومين ، على خبر محاولة عزيز المصرى باشا الهرب الى الخارج وقدم الدكتور الى المحقق مفاتيح السيارة .

● « وجد المحققون مع الاستاذ عبد القادر رزق ، الذى اختفى بمنزله عزيز المصرى باشا وزميلاه خطابا موجها منه الى الاستاذ فتحى رضوان ، يطلب أن يذهب الى مكتب كوك للسياحة ليتسلم منه ما عساه يكون لديه من بريد وصل لعزيز المصرى بوصف الأستاذ فتحى وكيلا يحمل وثيقة توكيل هذا مع ان عزيز المصرى يعرف – بلا ريب – أن أى بريد له فى أى مكان ستحرص سلطات الامن على وضع يدها عليه وأن محل كوك الانجليزى وانباء الطائرة وسقوطها ، على كل لسان ، سيرفض تسليم محامى عزيز المصرى البريد الخاص به مهما كانت صفة الوكالة عنه ثابتة رسميا وقانونيا » كما يقول الاستاذ فتحى رضوان : « لم يكن هذا هو التصرف الوحيد ، الغريب من عزيز المصرى باشا فى هذه القضية ، أن وكيل النائب العام الذى حقق فى هذه القضية حدثنى عن محتويات حقائب عزيز المصرى التى وجدت فى الطائرة والتى عجز عن حملها بطبيعة الحال فقد ضمت هذه الحقائب من أدوات التجميل وغيرها مما أضرب عن ذكره كأن الفريق عزيز باشا ذاهب الى رحلة استمتاع واستجمام فى الخارج ولولا هذه الحقائب الضخمة لما عرفت السلطات شخص رفيقيه حسين ذو الفقار وعبد المنعم عبد الرءوف ولنجيا فى الغالب من الحبس والمحاكمة » .

وأستدرك قائلا : قد لا يكون ما رواه ، وكيل النائب العام للاستاذ فتحى رضوان صحيحا – وقد يكون ذلك من قبيل المبالغة فى النيل من عزيز المصرى خاصة وأنه – كما سبق أن قلت فى الفصل السابق – تعرض لحملة صحفية عنيفه !

وكان من أقسى ما تعرض له عزيز المصرى باشا مقال تحت عنوان « حديث مع عزيز المصرى باشا » نشرته مجلة آخر ساعة المصورة فى ٢٥ مايو ١٩٤١ ، أى بعد وقوع حادث الطائرة ببضعة أيام ، وقبل القاء القبض عليه باسبوعين ، وقد جاء فى ذلك المقال : « ان عزيز المصرى وافق على أن يكون محمد صالح حرب باشا وزيرا للدفاع فى وزارة على ماهر باشا لأن صالح باشا يحترمه كثيرا وينظر

اليه كما ينظر التلميذ الى أستاذه ، ولأنه لا يفهم كثيرا فى شئون الحرب ، فسوف يعتمد عليه كل الاعتماد » .

وعن على ماهر باشا قال عزيز المصرى - والعهدة على الراوى - « لقد أكد لى على ماهر باشا عندما ألف وزارته اننى سوف أكرن الكل فى الكل ولكن على ماهر باشا أراد - بعد تأليف الوزارة - أن يظهر للناس انه الكل فى الكل ، ولذلك فهو يعمـــل على أن يركع غيره أمامه ، لكى ينسلق على ظهورهم وقد منعنى على ماهر من أن اتصل بالانجليز الا عن طريقه وعندما جاء مستر ايدن لزيارة مصر لأول مرة أردت مقابلته ولكن على ماهر باشا منعنى من الاتصال به فقد خشى أن أقابله فيعجب بشخصيتى ويعود الى لندن ويؤلف من الوزراء البريطانيين جبهة تنادى بأنه يجب أن يحكم مصر فى وقت الحرب رجل مثل عزيز المصرى .

وعن العلاقة بين عزيز المصرى باشا والانجليز قال عزيز المصرى أيضا - والعهدة على الراوى - انهم يتهموننى باننى احب الألمان ، وأنا أحبهم حقا ، فقد سافرت الى برلين فاكرموا وفادتى واعترفوا بعظمتى كقائد من القواد ، المعدودين وأنا معجب بالجيش الألمانى ، ولكن اعجابى هذا لا يصح أن يكون سببا للخلاف بينى وبين الانجليز . وقد كانت علاقتى بالجنرال كورنوال حسنة جدا ، وكانت علاقتى حسنة كذلك بالجنرال مكريدى حتى انه كثيرا ما كان يزورنى فى دارى مع زوجته ويتناول على مائدتى الطعام بل كان يرسل الى نصف ما يصطاد من الطيور ولكن حدث بعد ذلك ، ان أوقعوا بينى وبينه فكان ما كان من الخلافات والأزمات .

وقد التقيت عند تعيينى فى الجيش بالسير مايلز لامبســون ، السفير البريطانى فقال لى : لماذا لا نتقابل كثيرا ؟ فقلت له : اننى أسكن فى ضاحية عين شمس ، ويمكنك ان تزورنى فى أى وقت تشاء ولكنه لم يزرنى ، وعندما يبدى كاتب المقال اعجابه بمنزل عزيز باشا ، وبحديقته التى تبلغ مساحتها أربعة أفدنة قال عزيز باشا - والعهدة على الراوى أيضا - أنا لايهمنى الوجاهة ، ولا الترف لقد عشت سنوات فقيرا معــدما ، كنت لا آكل الا العيش الناشف وكنت لا أجد بطانية واحدة ، تقينى من البرد .

وعن ابنه قال عزيز المصرى - والعهدة على الراوى أيضا - لقد أرسلته مع قرينتى الى أمريكا وأنا أرســـل اليهما شهريا ، ثلاثة أرباع مرتبى ، وقد أرسلتهما الى هناك لأن جميع أفراد عائلتى فى مصر يكرهوننى ويحقدون على ، ولذلك فقد أرسلت ابنى الى عائلة والدته الأمريكية حيث يجد بينهـا العطف والحب والحنان » .

● قبل هرب عزيز المصرى باشا بأيام ، وكل اثنين من المحامين للعناية بمنزله فى عين شمس وتحصيل ايجاره وايداع الايجار ببعض المصارف وقيل

أيضا انه عثر أثناء تفتيش منزل عبد القادر رزق ، على طائفة من الملابس الخاصة بالمشايخ المرجح أن المتهمين كانوا ينوون ارتداءها للتنكر ، وقيل أيضا ان عزيز المصرى باشا طلب من النيابة ، تحويل المبلغ الذى صادرته النيابة ـ عند اعتقاله ـ وقدره ١٤٥٠ جنيه الى أحد المصارف الكبرى أو تسليمه الى محاميه لكى ينفق منه عليه أثناء مرضه ٠

● ربما كان الاستجواب الوحيد الذى قدمه النائب محمود فهمى النقراشى باشا ذلك الخاص بعزيز المصرى باشا والذى أراد به استجواب رئيس الوزراء ـ فى ٢٦ مايو ١٩٤١ ـ عن مسئولية الوزارة فى حادث عزيز المصرى باشا وزميليه ٠

وأقول ربما كان الاستجواب الوحيد لأننى لم أجد حتى عام ١٩٤١ استجوابا للنقراشى باشا وقد أكون مخطئا فى ذلك وأرجو من البرلمانيين القدامى تصحيح معلوماتى تلك ان كانت غير صحيحة ٠

فى جلسة ٢٦ مايو ١٩٤١ ناقش مجلس النواب تحديد موعد لمناقشة ذلك الاستجواب ، وطلب ، رئيس مجلس الوزراء حسين سرى باشا ، ان تكون المناقشة بعد اسبوعين ، وقد حاول النقراشى باشا ان تكون المناقشة بعد بضعة أيام ولكن رئيس الوزراء أصر على ان يعطى مهلة اسبوعين ، فلما سأله النقراشى باشا ان يوضح أسباب طلب التأجيل ، قال رئيس الحكومة سبب طلب التأجيل اننى أستعد لمناقشة الاستجواب والوقت الكافى لذلك اسبوعان ٠

وفى جلسة ١٠ يوليو ١٩٤١ بدأ محمود فهمى النقراشى باشا الكلام ، بأنه فى أوائل هذا العام ـ عام ١٩٤١ ـ عثرت بعض السلطات عند أحد الأسرى على صورة من خطة حربية تتعلق بمصر ، والى الآن لم يعلم أحد نتيجة التحقيق الذى دار حول هذا الموضوع ، وكل ما نعلمه ان منزل عزيز المصرى باشا قد فتش ٠ وقد كشف هذا الحادث ـ كما قال النقراشى باشا ـ عن خلل جسيم فى وزارة الدفاع ، ودل على ان الأعمال فيها تسير على غير الوضع المرضى ، وكان المفروض ان تتنبه الحكومة الى ذلك ٠

ثم فوجئت البلاد بنبأ فرار عزيز المصرى باشا وضابطين من سلاح الطيران المصرى وقد روعت البلاد لهذا الحادث لأنها حريصة على الا ينتشر الفساد ٠

ويقاطع الأستاذ محمود سليمان غنام ، محمود فهمى النقراشى طالبا منه ملاحظة القضية المنظورة ٠

وقال رئيس المجلس : أرجو من النقراشى باشا عدم التعرض لموضوع القضية ٠

واستانف النقراشى باشـــا الكلام ، فقال : كان عزيز المصرى باشـــا موضع الريبة .

ووقف عبد الملك حمزة بك ، واقترح تأجيل الاستجواب بسبب القضية .

وقال رئيس المجلس : أنا تكلمت مع النقراشى باشا فى هذا الشأن ووعد انه لن يتعرض للقضية وأيد الأستاذ محمود سليمان غنـــام اقتراح عبد الملك حمزة بتأجيل الاستجواب حتى لايؤثر النقاش فى المجلس على القضية .

وقال رئيس المجلس : أنا ألفت نظر المستجوب الى ما قاله بعدم التعرض للقضية .

وقال النقراشى : كان عزيز المصرى باشا موضع الريبة وفتشت الوزارة منزله وكانت الأقوال التى تنقل عنه تستوجب مراقبته بالرغم من ذلك فقد اتصل عزيز المصرى باشا بضابطين .. وقاطعه رئيس الوزراء قائلا : الحوادث التى تذكرها محل تحقيق ، فرد النقراشى : اليس لهذا التحقيق من نهاية ؟

وقال رئيس الجلسة : اذن يؤجل الاستجواب وتأجل نظر الاستجواب .

وانتهى التحقيق .

وفى ٣ ــ ١٠ ــ ١٩٤١ أصدر الفريق ابراهيم عطا الله باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى أمرا بتاليف مجلس عسكرى عال للنظر فى قضية الفريق عزيز المصرى باشا وزميليه .

ونص هذا الأمر على ان يؤلف المجلس من حضرات : اللواء عبد الحميد حافظ باشا رئيس الامدادات والتموين رئيسا ، واللواءات على الشريف باشا مدير القرعة العسكرية ، وأحمد ناشد باشا قائد المنطقة الجنوبية ، وشـــاكر منصور الروبى باشا مدير سلاح خدمة الجيش ، وأحمد زكى الحكيم باشا مدير مصلحة الحدود والاميرالاى أحمد الصاوى بك مدير ســـلاح الاشارة الملكى والأميرالاى محمد حمدى بك قائد لواء الأساس ، أعضاء . واختير الأستاذ حسن طنطاوى النائب بقلم قضايا الحكومة والأميرالاى حسن محمود بك القائد الثانى لسلاح المدفعية للقيام بمهمة نائب الأحكام ، على ان يتولى الأستاذ محمد غالب عطية وكيل النيابة مهمة المدعى العام . وتقرر ان تكون جلسات المجلس العسكرى العالى علنية بقاعة المحاكمات بالكلية الحربية .

وأصدر فى نفس اليوم النائب العام عبد الرحمن الطوير باشا قرارا باطلاق سراح الأستاذ عبد القادر زرق أفندى صاحب المنزل الذى كان مختفيا فيه عزيز المصرى باشا ، وقبض عليه فيه .

وقد تساءل البعض ، لماذا لم يقدم الفنان عبد القادر رزق الى المحاكمة بعد أن دام اعتقاله خمسة أشهر للتحقيق معه فى شأن اخفائه عزيز المصرى باشا وزميليه الطيارين فى منزله بتهمة الاخفاء .

وكان الرد القانوني على ذلك التساؤل انه لم يكن فى القانون المصرى عقوبة لمن يخفى متهما قبل ثبوت الجريمة عليه ، ولما كان عزيز المصرى باشا وزميلاه لم يقدموا للمحاكمة ، ولم يثبت القضاء ادانتهم ولم يحكم عليهم بعقوبة من العقوبات فان اخفاء الأستاذ عبد القادر رزق لهم لايعتبر جريمة يعاقب عليها القانون : القانون يعاقب على اخفاء مجرم بعد ثبوت الجريمة عليه ، أو مساعدته على الهرب ، وقد ظهر من التحقيق الذى أجرى معه انه لا صلة له بالحادث الذى أتاه عزيز المصرى باشا وزميلاه ، ولم يعلم عنه شيئا كما انه تورط فى اخفائهم وقد قدرت النيابة هذا التورط ، وقررت عدم ادانته ، بل لقد تسلم عمله كمدرس فى مدرسة الفنون الجميلة عقب الافراج عنه .

وكانت التهمة الموجهة الى عزيز المصرى باشا اغراءه ضابطين طيارين على الهروب وعلى سرقة طائرة حربية ، وعلى عدم اطاعة الأوامر ، وعلى استعماله الطائرة بطريق الغش و .. و ..

وكانت التهم الموجهة الى حسين ذو الفقار : الهروب من خدمة الملك وانه الذى ساعد بالتحفظ على الطائرة الحربية التى استعملت فى حادث الفرار باعتباره كان ضابطا عظيما ليلة الحادث فى المطار استعملها بغير حق فى مصلحة غير أميرية وسرقة مهمات أميرية « طائرة » وانه أتى فعلا ضارا ضد النظام ، والضبط والربط بأن سهل لعزيز المصرى باشا الدخول فى المطار ومعرفة سر المرور وسهل لشخص خارج الأحكام العسكرية ، وهو الضابط الطيار عبد المنعم عبد الرءوف بالاشتراك فى قيادة طائرة فى الأحوال غير المصرح بها .

وكانت تهم عبد المنعم عبد الرءوف مساعدته للضابط الطيار حسين فى الهروب باشتراكه فى قيادة الطائرة معه واهماله فى اطاعة الأوامر واخلاله بحسن النظام والضبط ، والربط بركوبه طائرة غير تابعة للسرب الذى يقوده ، واهماله فى اطاعة الأوامر بعدم حضوره فى اليوم التالى الذى كان قد عين فيه ضابطا عظيما ، لمطار الماظة و ..

وكان شهود الاثبات ١٨ شاهدا من بينهم شاهد انجليزى قال فى التحقيق: ان عزيز المصرى باشا من أشد أنصار النازية ، وانه قال له قبل حادث فراره ، انه ينوى السفر الى أمريكا !

كانت محاكمة عزيز المصرى باشا أول محاكمة من نوعها فى تاريخ الجيش المصرى فلم يسبق ان حوكم ضابط برتبة فريق على تهمة من هذا القبيل التى اتهم بها المصرى باشا ، كما انه لم يسبق ان حوكم ضابط عظيم فى رتبته أمام مجلس عسكرى عال منذ عرابى باشا حتى منتصف أكتوبر ١٩٤١ وقد جلس عزيز المصرى فى الجلسة الأولى الى يسار محاميه وقد أقسم رئيس المجلس

العسكرى العالى وأعضاؤه أمام نائب الأحكام وفضيلة امام الكلية الحربية الذى وضع أمامهم المصحف الشريف وكان القسم كالتالى :

أقسم بالله العظيم ، بانبيائه الكرام ، وبكتابه هذا انى فى محاكمتى هذا المتهم أمام هذا المجلس أسلك سبيل العدل والحق بمقتضى البينات وانى اتبع العدالة على مقتضى قانون الأحكام العسكرية المعمول به الآن ، بدون مراعاة الغرض أو الميل أو الهوى وأقسم به سبحانه وتعالى أيضا أنى لا ابوح بحكم هذا المجلس الى ان يصدق عليه قانونا وانى لا أفشى ولا أبوح قط فى أى وقت من الأوقات بأى رأى أو قرار صادر من أى عضو من أعضاء هذا المجلس مهما كانت الأسباب مالم تقض على بذلك الواجبات الشرعية والله على ما أقول وكيل ».

والجدير بالذكر انه عندما عرض على عزيز المصرى باشا – قبل الجلسة – أسماء المحامين الذين تطوعوا للدفاع عنه قال : أرجو الا يكلف اخوانى أنفسهم مشقة الدفاع عنى ، فانى وطدت العزم على أن أدافع عن نفسى وأنا رجل درست القانون ودرست النظم العسكرية ، وأستطيع أن أقول كل شيء » فلما قيل له ان العادة جرت على أن يعاون المحامون المتهم مهما كانت صفته سلم بالأمر !

وقبيل الجلسة ، كلما سئل عزيز المصرى باشا عن الحادث كرر ما كان يقول دائما فى التحقيق.. حادث انتهى بالفشل فلا معنى للكلام فيه ، وعندما كان البعض يسأله عما اذا كان قد توقع سقوط الطائرة ، كان يجيب لا ولكن سقوطها دلنى على ان من الخطأ ان يسند رئاسة سلاح الطيران لرئيس غير فنى فلا يمكن الطيارين أن يتدربوا على القيام بالأمور المستعجلة .

ولأنه بدا هزيل الجسم ، ضعيف البنية سأله حافظ رمضان باشا : هل تشعر بشيء ! فقال بصوت قوى : أنا لا أخشى العدالة ولا تضايقنى المحاكمة فقد مرت بى شدائد كثيرة وأهوال مختلفة أمام المجلس العسكرى العالى فى تركيا فلم يضايقنى ذلك وانما ضايقنى اننى قمت بعمل فأصبت فيه بالفشل.

وعندما جاء البكباشى الدكتور صادق عجرمة ليكشف عليه طبيا لتقرير ما اذا كان قادرا على المحاكمة أم لا كما يقضى بذلك القانون العسكرى أبى عزيز المصرى أن يخلع ملابسه لإجراء الكشف الطبى عليه وقال : أنا صالح للمحاكمة وقادر عليها والمهم سلامة الرأس والفكر ، فان المفكرين وكبار الكتاب والعلماء كانوا فى القرون الوسطى وفيما مضى من الزمان يؤلف بعضهم كتبه ، أو يضع نظريته أو رسالته وهو مصلوب على الجدران ، أو معلق فى الأشجار ومع ذلك لم يقل أحد منهم انهم كانوا غير صالحين للحديث والتفكير وليست المحاكمة تتطلب أكثر من الحديث والتفكير .

وعندما قال له الدكتور عجرمة : ولكن وزنك نقص ١٢ كيلو جراما وهذه علامة خطرة عند الأطباء : قال : نعم نقص جسمى ١٣ كيلو جراما ولم ينقص

ذهني ولا فكرى شيئا ، وفى استطاعتى حضـــور الجلسة والاشتراك فى كل ما يدور فيها ٠

وطالب المحامون بالتأجيل ، وأصر عزيز المصرى على الفصل فى القضية بسرعة وقد حدث عندما دخل عزيز المصرى باشا قاعة الجلسة ، ان نظر الى عدد الحاضرين وكان العدد لايشغل أكثر من ثلث المقاعد فهز رأسه قائلا :

أين الأمة المصرية ؟ هل هؤلاء كل البلد ؟

وعارض عزيز المصرى باشا الطلب الذى تقدم به الدفاع عنه بخصوص الافراج عنه لأنه لو فرض وأفرجت المحكمة عنه لاعتقله البوليس فى اليوم التالى ولأرسله الى معتقل الزيتون مع بقية المعتقلين السياسيين ٠ ثم قال : لا لزوم ، اذن للافراج لأنى سأنتقل من اعتقال الى اعتقال ٠

وفى نهاية الجلسة الأولى تمنى عزيز المصرى ان يحضر أصدقاؤه ومعارفه الجلسات ، بل تمنى أن يشهد الجمهور المصرى محاكمته ويستمع الى كلامه ، ودفاعه عن نفسه ثم ليحكم فيما بعد ، هل هو سارق أم خائن كما يقولون ، أم انه برىء ٠

وقد نشرت الصحف أن الخلاف بين اللجنة الادارية للحزب الوطنى كان قد امتد الى دائرة الدفاع عن عزيز المصرى باشا فلقد كان الأستاذ عبد الرحمن الرافعى من هيئة الدفاع عن عزيز المصرى ولكن بيانا أصدره الأستاذ ابراهيم رياض المحامى قال فيه : بينما كان المحامون يتفاهمون فى توزيع الدفاع أبدى الأستاذ حافظ رمضان باشا رغبته فى الا يجتمع والأستاذ عبد الرحمن الرافعى بك فى الدفاع وقد بلغنا الأستاذ فتحى رضوان ان حافظ باشا يؤثر الانسحاب من القضية اذا حضر فيهـــا الأســـتاذ عبد الرحمن الرافعى فلما عرضت ـ ابراهيم رياض ـ الأمر على الأستاذ الرافعى أفضى الى انه يرى لمصلحة القضـــية أن يكون الانسجام تاما بين هيئة الدفاع اذا ظهرت الخلافات السياسية بهذا المظهر فانه يؤثر ان يعتذر عن عدم الحضـــور فى القضية راجيـــا للدفاع كل توفيق فيها ٠

كان هذا بيان الأستاذ ابراهيم رياض ، الذى نشرته الصحف فى ٨ ـ ١٠ ـ ١٩٤١ غير ان حافظ رمضان باشا قد نفى ـ فى المصور ١٧ أكتوبر ١٩٤١ ـ انه أبدى عدم رغبتـــه فى التعاون مع عبد الرحمن الرافعى ، وقال انه طلب مـــن الأستاذ ابراهيم رياض أن يدعو عبد الرحمن بك للحضور معنا للتداول والدرس فأبدى عدم موافقته على الحضور فقلت له ـ للأستاذ رياض ـ مادام هو لايريد أن يحضر معى ، ويتعاون فى دراسة القضية ، فانا كذلك لا أريد ان أتعاون معه ٠

« وللحديث بقية حيث ننشر لأول مرة ما رواه حسين ذو الفقار صبرى لكاتب هذه السطور عن كل ما يتعلق بقضية هرب عزيز المصرى باشا وزميليه حسين ذو الفقار صبرى ، وعبد المنعم عبد الرءوف ٠

الفصل الرابع

لأول مرة : الحقيقة فى قصة هروب عزيز المصرى

عندما بدأت الكتابة عن قضية فرار عزيز على المصرى باشا ، وزميليه ، تلك التى شغلت الرأى العام المصرى ، والرأى العام العربى ، بل الرأى العام العالمى توجهت برجاء خاص الى قائد الجناح « السابق » حسين ذو الفقار صبرى باعتباره ـ أطال الله حياته ـ الشاهد العدل فى هذه القضية لأنه من جهة ، رفيق عزيز المصرى باشا ، فى هربه ، ولأنه من جهة أخرى الطيار الذى قاد الطائرة التى استقلها عزيز المصرى باشا من مطار الماظة والتى سقطت قرب قليوب ٠

وفى نفس اليوم ، الذى صدر فيه « المصور » حاملا ذلك الرجاء اتصل بى السيد حسين ذو الفقار صبرى مبديا استعداده ليقول ـ كما طلبت منه ـ كلمة التاريخ ، فى تلك القضية خاصة بعد ان اختلفت وجهة النظر ، التى أبداها عزيز باشا فى التحقيق ، من أجل توريط بريطانيا فى القضية عن وجهة النظر الحقيقية والواقعية ٠

وحتى يكون لكلام حسين ذو الفقار صبرى أهميته التاريخية باعتباره وثيقة من الوثائق التى أحرص على تدوينها فى محاولتى الجديدة ـ محاولة اعادة كتابة التاريخ المصرى ـ طلبت من سيادته ان يسجل ما يريد ان يقوله كتابة ، فتفضل ، وهو الأديب الأريب ، صاحب الأسلوب المميز ـ بتلبية طلبى ٠

وفى لقاء فى مكتبى بدار الهلال ، سعدت به كثيرا ، تسلمت منه ماكتبه ٠

ودار حديث طويل استغرق أكثر من ساعتين استوضحت فيهما منه بعض الأمور الغامضة على ، كما وجهت اليه ، بعض الأسئلة التى تدور فى ذهنى ، متعلقة بالعمل الوطنى ، فى تلك المرحلة الهامة من تاريخنا الوطنى ٠

وكانت من بين تلك الأسئلة مثلا : لقد كنت عندما اشتركت فى هذه العملية متزوجا منذ سبعة أشهر ، وكنت وزوجتك ، تنتظران مولودا جديدا الم تفكر ، وأنت تقوم بتلك المغامرة فى زوجتك ، وفى طفلك الذى لم يولد بعد ، وفى والديك ؟ فقال : كان الشعور الوطنى بل الواجب الوطنى ، فوق الزوجة والطفل ، والأسرة ، ما قيمة أولئك بالنسبة لعمل نراه مفيدا ، للبلد ، ولا تنسى اننا كنا على ثقة مطلقة من النصر ، ولهذا كنا متأكدين من ان غيبتنا لن تطول واننا لابد محققون ما كنا نسعى اليه لخدمة بلدنا .

ومن بين ما سمعته من حسين ذو الفقار صبرى حول حادث ، الطائرة ان عزيز على المصرى باشا ـ ومن منزل الأستاذ شوكت التونى رحمه الله ـ اتصل بحسنى الزيدى باشا فى صبيحة يوم الحادث ليسأله هل حدثت غارة جوية على العاصمة فى الليل فلما نفى له الزيدى باشا وقوع غارة جوية أيقن ان قيادة الجيش لا تعرف شيئا عن سقوط الطائرة وانها لا تزال تغط فى نومها العميق ، وقد كان مما أسعدنى وأنا أقرأ ما كتبه حسين ذو الفقار صبرى ، اننى وجدته متفقا تماما مع ما أؤمن به جيدا وهو أن ما يدور فى التحقيق بالنسبة للقضايا السياسية ، وما يجرى فى المحاكمات السياسية ، على السنة الادعاء أو النيابة العامة أو الدفاع قد يختلف الى حد كبير عن الحقيقة .

ولعل القارىء ، فى شوق ـ بعد هذه المقدمة ـ الى قراءة ما كتبه حسين ذو الفقار صبرى ، الشاهد ، العدل بل شاهد التاريخ الوحيد الكفيل بازاحة كل غموض عن حادث هرب عزيز المصرى وحسين ذو الفقار صبرى وعبد المنعم عبد الرءوف :

كتب حسين ذو الفقار صبرى يقول :

صبرى أبو المجد .

أما بعد التحية فقد أطلعت على كلمتكم برجاء اماطة اللثام من ملابسات قضية عزيز المصرى .

واته ليدهشنى ان تظل ظروف تلك القضية مجهولة حتى الآن فاننا وان كنا جميعا ـ وأعنى بذلك الأطراف المعنية ـ قد تذرعنا بالكتمان خلال فترة طويلة لأسباب من حرص غير خافية ، فاننا تخلينا عن تحفظاتنا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو، وانى شخصيا كثيرا ما سئلت فأجبت فى حدود اهتمامات من كان يعنيهم الأمر حتى اعتقدت ان لا مجال لمزيد .

ان الملابسات والظروف التى أحاطت بتلك القضية كثيرة ومتشعبة ولا يمكن ان أجزم بصدقها أو دقتها الا فيما يتعلق بتلك التى عايشتها فعلا بالاضافة الى التفسيرات التى تراءت الى ـ من مصادر أعتقد أنهم كانوا ثقة ـ عن تطورات كنت أجهل مسبباتها .

جاءني زميلي الطيار أول عبد المنعم عبد الرءوف صباح يوم ما يعرض على مقابلة الفريق عزيز المصري لأمر هام فوافقت على الفور وتوجهنا الى حيث كان يقيم . ولم يتردد اطلاقا ـ رغم انه لم يكن بيني وبينه سابق معرفة ـ في ان يخطرني بما كان يريد .

كان الانجليز يضيقون عليه الخناق بينما تلح عليه ضرورة مغادرة البلاد الى حيث القوات الألمانية ، فان خلاص مصر من الاحتلال الانجليزي يجب ان يتم في ضوء من هبة مصرية يكون لها شأنها ، اما ان نقبع دون حراك بينما القوات الألمانية تواصل زحفها صوب مصر . فان انتصارها المحتمل ـ دون مساندة فعالة منا ـ لن يعطينا حق المطالبة باستقلال كنا جميعا نصبو اليه ، انما تصبح بلادنا ، التي سوف يقتتل على أراضيها الطرفان ، بمثابة اسلاب هي من حق المنتصر وحده دون غيره ، فلا نجني الا استبدال المستعمر الألماني بسلفه الانجليزي .

كان علينا أن نقوم بدور ايجابي حتى نصبح شركاء بل حلفاء في المعركة جديرين بأن تكون لنا حقوق .

وأفاض عزيز المصري فأوضح لي كيف ان الفرصة أصبحت مواتية بعد اندلاع ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق ، فلو نجحنا في التنسيق بيننا وبينهم في هذا الوقت بالذات حيث القوات البريطانية مشتتة الجهود بين شرق وغرب ، فانه يمكننا الاتفاق مع القادة الألمان على شن هجوم مكثف في الصحراء الغربية بالتنسيق مع تحرك تشكيلات فدائية مصرية وظيفتها ضرب وتخريب المواصلات الخلفية البريطانية فتنهار الجبهة نتيجة لقطع الامدادات من وقود وذخيرة علاوة على اضطراب شبكات الاتصال التي تغذيها بالمعلومات والتعليمات .

ولما سألته عن مدى استعداد تلك التشكيلات الفدائية طمأنني الى انها جاهزة فعلا ولا ينقصها الا توجيه اشارات سبق الاتفاق عليها ، ثم أخطرني في مقابلة تالية بأن حلقة الاتصال بينه وبين تلك التشكيلات الفدائية تتركز في شخص اليوزباشي أنور السادات . وكنت أعرفه جيدا فهو زميلي في الدراسة بالكلية الحربية ، وان كنت لم أره منذ تخرجنا .

اقتنعت فوافقت ولكنني طالبته بامهالي خمسة عشر يوما حين يحل دوري في رئاسة نوبات الحراسة الليلية فأصبح « ضابط عظيم » المطار ـ كما كانوا يقولون ـ ثم ان الطائرات التي تحت امرتي كانت على وشك التوقف لاجراء تفاتيش الصيانة الدورية ، وكنت بحاجة الى سلامة اعداد الطائرة التي بوسعها الاضطلاع بتلك المهمة .

كانت الأسراب التي أعمل بها هي الوحيدة التي تضم الطائرات طويلة المدى ـ أسراب المواصلات كما كانت تسمى ـ منها سرب الطائرات المخصصة

لتنقلات الملك السابق فاروق والتى كانت تقع تحت مسئوليتى المباشرة ، وتلك ميزة تتيح لى الاقلاع فورا بأى من تلك الطائرات ــ دون انذار مسبق ــ بحجة قيامها بمأمورية سرية لحساب السراى ، وكان الملك السابق فاروق قد قام فعلا بسبع رحلات خاطفة من القاهرة الى الاسكندرية وبالعكس ، ابان أزمة وزارة على ماهر ، وكنت فى كل مرة على متن الطائرة التى أقلته بوصفى الطيار المناوب.

وتم الاعداد للاقلاع فى الوقت المحدد بطائرة ذات محركين من طراز « انسون » ، ولكن كانت تواجهنى عدة مشاكل ، أهمها ان تلك الطائرة ــ رغم أنها كانت تتمتع بأبعد ما نملك من مدى ــ ما كان بوسعها ان تتفادى تماما خطوط المواجهة التى فى جبهة القتال ، فهى معرضة لأن يتصيدها أى من الفريقين .

كانت القوات الألمانية قد تخطت مدينة طبرق ، فطوقتها من جميع الجهات تمهيدا لاقتحامها فى وقت لاحق ، لم نكن ندرى متى يحين ، وأقصى ما كان بوسع تلك الطائرة ان تفعل هو الالتفاف جنوبى الخطوط المحصنة للقوات البريطانية ثم الهبوط قبل نفاذ الوقود فى تلك المنطقة التى تحيط بمدينة طبرق حيث القتال على أشده ، ولا وقت لأى من الطرفين ، طالما لم يصل لأى منهما أخطار مسبق ، التريث حتى يتم التحقق من هوية تلك الطائرة المجهولة التى سوف يلتقط طيفها فجأة فى غبشة الليل على شاشات الرادار هنا أو هناك ، وانما يفرض عليهم مبدأ السلامة أولا اعتبارها معادية ومن ثم هدفا حلالا للمدافع المضادة للطائرات . وافقنى عزيز المصرى على تعديل وجهتنا فلا نحاول الوصول الى الخطوط الألمانية فى الصحراء الغربية ، وانما الاتجاه الى بيروت ، فهى تحت هيمنة حكومة فيشى التى استسلمت للألمان ، ومن ثم فانه يسعنا فور التفاهم مع ممثلى القيادة الألمانية التى هناك سرعة التوجه الى بغداد بغية التنسيق مع حكومة رشيد عالى الكيلانى .

وما كان بوسعى الوصول الى مطار بيروت فى ظلمة الليل دون اخطار مسبق حتى تعد لنا أجهزة الاضاءة التى تكفل سلامة الهبوط ، فقررنا ان نقلع بالطائرة بحيث نصل الى بيروت مع تباشير الفجر فتستبين أمامنا معالم المطار .

وقد ترتب عن ذلك عثور السلطات بعد سقوط الطائرة على الخريطة المستخدمة لأغراض الرحلة . وقد ظهر بها خط رسم خفيفا استطلاعا لظروف الاحتمال الأول من حيث تحديد المسار من القاهرة الى المنطقة التى هى جنوبى مدينة طبرق ، وتتركز حول ذلك الخط تساؤلات المحققين ، وكانت الاجابة مع تصنع شعور من دهشة بالغة الادعاء ــ اذ كان الخط المرسوم واهيا لايكاد يبين حتى اننى لم ألحظه اطلاقا ــ بأن : الاحتمال القائم أن يكون أحد الطيارين بالسرب قد عمد الى قياس المسافة التى يتعين على الطائرات الألمانية قطعها بغية الاغارة على المطارات المحيطة بالقاهرة ، أما عن الرحلة التى كنا نزمع القيام فعلا

فقد كان مسارها مسجلا على الخريطة بأشد ما يكون من عناية ووضوح من القاهرة الى بيروت عبر دمياط ، حتى نتفادى ازعاج الدفاعات البريطانية لو اتجهنا الى بيروت مباشرة فنحلق عبر شمال منطقة القناة ・ وتلك هى التفسيرات التى تمسكت بها خلال التحقيقات فيما يتعلق بتلك النقطة بالذات ・

أما عن الرحلة نفسها فما كان يساورنى قلق أول الأمر من أن تتربص بنا ، عبر مسارنا الجديد من القاهرة الى دمياط ، وحدات المدفعية المصرية المضادة للطائرات التى نيط بها الدفاع عن مدن الدلتا وخطوط المواصلات الحيوية من سكك حديدية وطرق أو جسور على فرعى نهر النيل ، فهى تعتمد على معاونة وحدات الكشافات الضوئية التى سوف تظهر لها بوضوح ان الطائرة تحمل الشارات التى تثبت هويتها المصرية ، كان يصلنا ــ مرة كل اسبوعين ــ كشف باشارات تعارف ضوئية مكونة من حروف « مورس » ــ كتلك المستخدمة فى الاتصالات التلغرافية ــ تتغير من ليلة الى أخرى ، هى بمثابة « كلمة سر » تجيز لنا المرور دون التعرض لقصف من المدفعية المضادة للطائرات ・

الا أن كشف الاشارات الجديد تأخر وصوله عن موعده المحدد ــ صباح يوم الخميس ــ وعبثا حاولت استقباله ، ولكن دون الحاح حتى لا أثير الظنون ، فلا مناص اذن من الاقلاع بطائرتنا حين يحين الليل وليس معى « كلمة السر » التى سوف تطالبنى بها الدفاعات الأرضية ・

ثم مشكلة ثالثة هى التى تسببت فى سقوط الطائرة رغم ما بذل من عناية اطمئنانا على سلامة أجهزتها جميعا ، اذ بادر الانجليز بعد تفاقم الموقف فى الصحراء الغربية الى تشديد الرقابة على المطارات بوجه خاص ・ فيضاف الى مجموعة الحراسة المصرية فى مطار ألماظة الحربى ــ والتى كنت أتولى رئاستها فى تلك الليلة ــ ضابطان بريطانيان ، نيط بهما التصدى لأى تصرفات تكون مثار اشتباه ، وكان لزاما على ان أتحاشى أى اصطدام والا فشلنا فى الاقلاع بالطائرة كما كنا نريد ・

وعليه فقد عاينت المطار وحددت زاوية انطلاق الطائرة من جوف الحظيرة مباشرة ، بحيث تنبسط أمامها مسافة خالية تماما من أية عوائق أرضية لن تبين معالمها فى ظلمة الليل ومن ثم مسافة كفيلة بأن تمهد للطائرة الوصول ، فى أقل وقت ممكن ، الى السرعة التى تهيىء لها القدرة على الاقلاع ・

وجميعها ترتيبات ضرورية حتى أتحرك فور ادارة المحركات فاذا ما تنبه الضابطان البريطانيان وتوجها الى حظيرة الطائرات استطلاعا لأسباب تلك الضوضاء المنبعثة من دوران المحركات نكون قد أقلعنا فعلا ・

ولكن سوء الحظ كان يتربص بمحاولات سفر عزيز المصرى جميعا ، فقد كانت محركات الطائرة « الانسون » مصممة بحيث يتحتم نزع الغطاء عن هياكلها لفتح دورة زيت التبريد ، ثم اعادة اغلاقها قبل ادارتها ・

وتم ذلك فعلا ، ولكنا ابتلينا فى تلك الليلة بأن الميكانيكى « النوبتجى » « اى الذى يقع عليه الدور فى نوبة الخدمة » كان يتسم بقدر من بلادة حس .

لاحظت أنه يسير وكأنه بعد نائم ، فأحثه على الاسراع ، ولكنه يتحرك آليا عاجزا عن أن يفيق تماما ، وكنت قد أخطرته مسبقا باحتمال ورود أوامر بسفر مفاجىء . فخشى من أن يسهو عليه فتح دورة الزيت قبيل الاقلاع ، ففعل ذلك قبل أن ينام ، ثم عاد وأدار مفاتيح الزيت بعد ايقاظه ضمن التسلسل التلقائى لاجراءات الاعداد ، فأقفلها وهو يظن أنه يفتحها .

وقد سئل فيما بعد أثناء التحقيقات ، فادعى بأنه لاحظ علينا الارتباك فساورته شكوك . فأقفل دورات الزيت عن عمد .

ولكنى أستبعد ذلك تماما ، فقد قال ما قال طمعا فى أن يكون له من المكافأة المرصودة للقبض علينا نصيب ، وانما كانت تصرفاته ناتجة عن اقدامه على تنفيذ برنامج متسلسل من اجراءات تتم تلقائيا ، قام بها بينما حواسه فى حالة من تهويم . تتنازعها أسباب نوم لم ينحسر بعد سلطانه ، وبوادر من افاقة لم ترق بعد الى يقظة كاملة .

ولو كانت الظروف عادية لأدرت المحركات فاختبرت لمدة دقائق ونحن على الأرض فى حالة ثبات ، فأكتشف من خلال العدادات التى أمامى ارتفاع درجات الحرارة عن معدلها المفروض ، فأوقف المحركات وأطلب من الميكانيكى اعادة فتح الأغلفة للتحقق من مفاتيح الدورة الزيتية . ثم يعاد تثبيتها قبل ادارة المحركات مرة ثانية .

عملية نستنزف من الوقت ما هو كفيل بايقاظ الضابطين البريطانيين لو كانا حتى فى « سابع نومه » فيأتيان الينا قبل أن يتسنى لنا اعادة تجهيز الطائرة للاقلاع ، مما يؤدى حتما الى اصطدام مسلح تنقلب له أحوال المطار راسا على عقب ، فتفشل الرحلة .

ما كان يخطر ببالى أن يرتكب ذلك الميكانيكى هذا الخطأ الفادح ، وهو الذى باشر عملية الاعداد تلك للمرة « الواحدة بعد الألف » كما قد يقال ، فما أن دارت المحركات حتى انطلقت بأقصى سرعة لا ألوى على شىء ، وما هى الا ثوان معدودة حتى حلقت بنا الطائرة ، وكانت الساعة قد جاوزت الواحدة بعد منتصف الليل ، من صباح الجمعة الموافق ١٦ مايو ١٩٤١ .

ثم فوجئت بالاشارات الضوئية من مواقع الرقابة الأرضية تطالبنى بكلمة السر التى لم أكن أعرفها ، فأرسلت ردى بالاشارة الضوئية التى كانت مخصصة لليوم السابق ، لعل وعسى ، ولكن لم تجز عليهم الحيلة ، فتمتلىء السماء بأضواء الكشافات تلاحقنى وسرعان ما تمكنت من تحديد موقعى ، ثم انطلقت المدافع

المضادة للطائرات بطلقة تحذيريه ، هزتنا هزا وشعرت أننا بصدد الانتقال الى مرحلة التصويب المباشر ٠

لم يكن أمامى الا أن أنقض بالطـائرة الى أسفل ، غائصـا بها الى أدنى ارتفاع ، فهو الاجراء الوحيد الذى يعوق الكشافات عن أداء عملها فتختفى عن مراصد المدافع المضادة ، بالفعل أفلت منها ٠٠ ورأيتها تمسح السماء فى كل اتجاه في محاولات يائسة للامساك بى مرة أخرى ، ولكن هيهات فقد كنت أكاد ألامس الأشجار بطائرتى ، كما كان يتضح لى فى ضوء القمر الذى كان بدرا ٠

ولكن انحبـاس دورات زيت التبريد من المحـركات رفع من حرارتها الى درجات قصوى فتشتعل فيها النيران ، وأصبحت الطائرة مهددة بالاحتراق ، وكلفت عبد المنعم عبد الرءوف وكان يجلس بجانبى بأن يخطر عزيز المصرى ، الذى كان قابعا بمقعده الى الخلف منى ، يراقب ما يجرى دون أن ينبس بكلمة ٠

وأتانى رده على لسان عبد المنعم عبد الرءوف بأن أتصرف حسب ما تمليه الظروف بوصفى قائد الطائرة المسئول ٠

لم يكن هناك مناص من الهبـوط فى أسرع وقت قبـل أن تلتهم النيران الطائرة بمن فيها ، فتخيرت بقعة من أرض بدت فى ضـوء القمر داكنة بعض الشىء ، مما يدل على أن بها مزروعات قد شبت الى ارتفاع معقول ، كفيلة بتخفيف الصدمة والحد من زحف الطائرة بعد هبوطها ، لو أنى أسقطت عليها بعد تقليل سرعتهـا الى أقصى حـــد ، فيما يسمى بطريقة **Pancake landing** وذلك بأن « تشعلق » مقـدمتها الى أعلى ، بينما يحف ذيلهـا الأرض حفا بعض الوقت ، وقد كان ٠

أما الذى لم يكن قد تبينته فى ضوء القمر فهى أسلاك الضغط العالى التى تغذى المنطقة بالكهرباء ، دون أن أشعر فقطعتها ، ولو أنها كانت لامست جسم الطائرة لصعقنا التيار فورا ٠

غادرنا الطائرة ولم يصب أحدنا بخدش ، تحبط بنا شجيرات يانعة من موالح لم تصل بعد الى مرحلة الاثمار ٠ لم أكن أدرى أين كنا ، فان محاولات الافلات من الكشافات كانت قد اضطرتنى الى سرعة تغيير اتجاهى عدة مرات ٠

واجتزنا الحقول وئيدا حتى الطريق الزراعى الذى يحف بها ، فنصل الى مدينة صغيرة يلفها الظلام ، نتيجة لقطع الأسلاك التى تغذيها بالكهرباء كمـا علمنا فيما بعد ٠

ويصادفنا فجأة عابر سبيل ، علمنا منه أننا بمدينة قليوب ، وبسـأله عزيز المصرى عن مركز البوليس ، فيصطحبنا الى منزل المعاون ، وهو ضابط يدعى الطلياوى ٠

وكان عزيز المصرى يعرفه ، فهو أحــــد تلاميذه حين كان مديرا لكليــة البوليس ، فيوقظه ويدعى أننا قد تعطلت بنا السيارة على مسافة من المدينة فى طريق عودتنا من الزقازيق حيث كنا مدعوين لحضور حفل عقد قران ، ورجاه أن يهيىء لنا سيارة تقلنا الى القاهرة ٠

امتطينا « البوكس » التــابع لمركز البوليس يقوده شرطى حتى ميــدان الأوبرا فى القاهرة ، وكان علينا أن نجد مكانا نختفى فيه عن العيون ، فلجأنا الى التمويه بأن ركبنا سيارة أجرة تلو أخرى ، متنقلين بين ميادين العاصمة ، ثم اتجهنا آخر الأمر الى منزل الأستاذ شوكت التونى المحامى ، فيخطره عزيز المصرى بما كان ٠

اقترح علينا شوكت التونى الاختباء لدى المثال المعروف عبد القادر رزق « وكيل وزارة الثقافة بعد قيام الثورة » ، فهو من الشباب الوطنى ، وكان عزيز المصرى يعرفه ، ويعلم أيضا أنه على اتصال وثيق بالسيد أحمد حسين ، رئيس حزب مصر الفتاة ، فيساوره قلق من أن يكون تحت رقابة البوليس السياسى ، ولذا فقد توجهنا الى منزل البكباشى سعيد الألفى ، وكان على صلة وثيقة بعزيز المصرى ، فى محاولة أخيرة علّه يدلنا على مخبأ يكون أكثر أمانا ٠

ولكن الوقت كان يمر سريعا فلم نجد مناصا من التوجه آخر الأمر الى منزل عبد القادر رزق فى امبابة ، الذى رحب بنا أيما ترحيب ، وكانت الساعة قد جاوزت الرابعة صباحا ٠

لم تتمكن السلطات من العثور علينا طيلة ٢١ يوما التزمنا خلالها بحرص زائد فلم يحاول أحدنا الخروج أو حتى التطلع من النوافذ ، ولكن يبدو أنه كانت قد فرضت فعلا بعض رقابة على تحركات عبد القادر رزق ، فيلاحظ أنه قد تزايدت كميات الطعام التى يحملها يوميا الى منزله ، فيعتقدون أنه قد أوى اليه السيد أحمد حسين « وكانت السلطات تطارده أيضا فى ذلك الوقت » ٠

هاجموا البيت بقوة يقودها البكباشى محمد ابراهيم امام ففوجئوا بوجود عزيز المصرى ، وما هى الا بضع ســاعة حتى يصـــل الحكمـــدار البريطــانى « فيتزباتريك » ليعاين بنفســـه ذلك الصيد الذى كان أقض اختفاؤه بال الانجليز ٠

فان عزيز المصرى كان قد شغل وقتا ما منصب مفتش عام الجيش المصرى ، وكان على علم بالمفاتيح الاستراتيجية لمنطقة الصحراء الغربية ، بل وبتوزيعات القوات القوات البريطانية هناك ، زار المنطقة فعلا قبيل انهيــار فرنسا برفقة الجنرال الفرنسى فيجان ، قائد عام قوات الحلفاء فى ذلك الوقت ــ على ما أذكر ــ فى صحبة قادة الجبهة من البريطانيين ٠٠

وما كان عزيز المصرى راضيا بالقبوع فى المخبأ انتظارا لما قد تتطور عنه الاحداث • فما كانت هذه طبيعته • فيكلف عبد القادر رزق بالاتصال بأنور السادات ـ ولست أدرى ان تم ذلك مباشرة أم عن طريق وسيط ـ سعيا الى تهيئة فرصة جديدة للفرار عبر الخطوط البريطانية الى حيث القوات الألمانية فى الصحراء الغربية •

وعلمت فيما بعد ان اليوزباشى أنور السادات قد حاول فعلا تدبير وسيلة هروب جديدة ، فيقع اختياره على ضابط لم تحم بعد من حوله الشبهات ـ هو أحمد مظهر النجم السينمائى المعروف ـ مهمته الانطلاق بسيارة عسكرية تحت جنح الظلام من مواقع وحدته المرابطة حينذاك فى منطقة القناة ، فيأتى الينا وينقلنا الى مكان ما على مشارف الصحراء الغربية ، ثم يعود الى وحدته قبل بزوغ الفجر ، فلا يشعر بغيابه انسان •

ثم مرحلة تالية اذ تجهز لنا وسيلة نقل أخرى فى اليوم التالى ، نستقلها عبر الدروب الصحراوية الى حيث القوات الألمانية •

ولكن سوء الحظ كان لنا مرة أخرى بالمرصاد ، فما يكاد ينطلق أحمد مظهر من منطقة القناة فى طريقه الى القاهرة حتى تنقلب به السيارة ويصاب بكسور ، وتلك قصة سمعتها بعد ذلك بسنوات • ولم أحاول التحقق من صحتها ، ولكن الذى أعلمه أنه كانت هناك اتصالات بين عزيز المصرى واليوزباشى أنور السادات لم أعرف مضمونها وكانت تتم عن طريق عبد القادر رزق • فهو وسيلتنا الوحيدة حينذاك للاتصال بالعالم الخارجى •

وبعد القاء القبض علينا جرت التحقيقات على نحو ما هو مسجل ـ أرجو أن يكون كذلك ـ فى الوثائق الرسمية ، ثم قدمنا للمحاكمة •

ولكن لم تستمر وأفرج عنا فجأة بعد استدعائنا لمقابلة مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء الجديد بعد حادث اقتحام السراى فى فبراير ١٩٤٢ •

وقد أخطرنى عزيز المصرى فيما بعد أن السبب الرئيسى فى الافراج عنا يعود الى أنه رتب دفاعه على مفاجأة الرأى العام بأن المخابرات البريطانية كانت قد اتصلت به سعيا الى حثه على القيام بوساطة شخصية لدى رشيد عالى الكيلانى حتى يفرغوا لمقاتلة الألمان فى الصحراء الغربية •

وكان عزيز المصرى قد رفض هذا العرض رفضا قاطعا ، ولكنه فى سبيل الدفاع ، عن نفسه أثناء المحاكمة كان يرمى الأدعاء بانه قد رأى القيام بتلك الوساطة آخر الأمر ، ولكن دون الاعتماد على السفر بعد موافقة رسمية بمغادرة البلاد حتى لا يقال انه يعمل وفق توجيهات بريطانية ، وانما بدافع من مصلحة قومية عليا تجاه الشرق العربى جميعا •

وقال عزيز المصرى ان موقف الانجليز أصبح حرجا اذ علموا بالخط الذى ينوى اتخاذه خلال المحاكمة ، فقد طلب رسميا مسئول المخابرات البريطانية الذى كان اتصل به كشاهد دفاع وخشوا أن تفسر أساليبهم بالالتواء والانتهازية ، اذ يتنصلون من تحمل مسئولية المواقف التى سبق واتخذوها .

وربما كان هذا أحد أسباب الغاء المحاكمة ، ولكننى أعتقد أن الاعتبار الرئيسى يكمن فى ان قضية عزيز المصرى كانت قد شغلت الرأى العام فترة من الوقت ، التهبت خلالها المشاعر ، وكان الافراج عنا هو محاولة يائسه لاضفاء بعض شعبية على وزارة مصطفى النحاس التى أتت الى الحكم على « أسنة رماح الانجليز » كما كان يقال .

هذا بعض ما عن لى كتابته فى هذا الموضوع وأعتقد انه يفى بالنقاط الرئيسية المتعلقة بهذه القضية فى ضوء من معلوماتى الشخصية .

مع خالص تحياتى وأطيب تمنياتى

حسين ذو الفقار صبرى

وقبل أن نستأنف الحديث عن محاكمة عزيز المصرى باشا نذكر أن صحة عزيز باشا كانت قد ساءت ونقل بعد ذلك الى مستشفى الدمرداش لعلاجه من مرض الربو ، الذى كان قد عاوده ولم نكن مسموحا لأحد بزيارته الا باذن كتابى من وزارة الدفاع .

وكانت الحراسة على عزيز باشا داخل المستشفى من عشرين جنديا وضابط ولم تكن مدة دورية الحراسة تزيد على ساعتين ، ولم يكن يسمح لعزيز باشا بالخروج من غرفته الى فناء المستشفى الا فى حراسة ضابط يحمل معه دائما أمرا كتابيا يسمح لعزيز باشا « بالتشميس » ، والذين اتيح لهم زيارة عزيز باشا فى مستشفى الدمرداش يذكرون انه كان غاضبا أشد الغضب على الصحافة أو « الجرانين » — كما كان يسميها — فقد اتخذت من موضوع هربه قصة روائية وقد حملت عليه حملات شعواء قبل أن يقبض عليه ، وقبل ان يحاكم ووجهت اليه تهمة الخيانة العظمى واعتبرته الخائن الأعظم ، ثم ظهر — كما كان يقول — انه لاتوجد خيانة عظمى ، ولا خائن أعظم .

وكان عزيز باشا فى مستشفاه ضيق الصدر بالزعماء المصريين جميعا ، ولم يكن أحد منهم يسلم من لسانه . وكان يقول للكثيرين من زواره انه لايوجد فى مصر الزعيم الذى وضع لنفسه هدفا صحيحا لخدمة بلاده ولاسيما فى المعترك الدولى الحالى ، ولذلك يئس من مصر ، ويئس من العمل مع رجال مصر ، وكان يقول أيضا : ان الرجل الذى كان يحترمه ويقدره ، ويعتقد أنه أحسن رجل فى مصر ، هو المرحوم محمد محمود باشا لأن نواياه لخدمة بلاده كانت حسنة

ولأنه كان مخلصا ، شديد الاخلاص ، صادقا في وطنيته ، غير انه كان فى بعض الأحيان يضطر الى المجاملة » ٠

والطريف أن القاهرة ، تعرضت لأول مرة لغارة جوية عنيفة ونزل كل من فى المستشفى من أطباء ، وممرضين وممرضات ، ومرضى ، الى المخابىء الثلاثة التى انشئت فى فناء المستشفى ورفض عزيز على المصرى ، ان ينزل الى المخبأ ، وبقى معه ـ بالطبع ـ حراسه ٠ وقد حدث أن أغمى على بعض الممرضات بسبب سماعهن لأصوات القنابل ، فاشترك عزيز باشا ، بعد انتهاء الغارة فى تنبيههن وازالة الجزع عنهن ، وبعد أن تحقق له ذلك قال لهن : ان آلاف الفتيات الانجليزيات يتطوعن الآن فى الجيش وان الآلاف من الفتيات الروسيات يخضن ميادين القتال الى جانب الرجال يحملن الأسلحة ويطلقن المدافع ويطرن فى السماء » ويأبى عزيز باشا الا أن يلوم المرأة المصرية التى ترتعد فرائصها أو يغمى عليها لمجرد سماعها ازيز الطائرات وأصوات المدافع ٠

والجدير بالذكر انه بعد تلك الخطبة النارية التى القاها فيهن عزيز باشا ، لم يحدث من الممرضات فى الغارات التالية ما حدث لبعضهن فى الغارة الأولى ٠

وحتى نعطى صورة دقيقة لعزيز المصرى باشا فى المحاكمة ، وللمحاكمة أيضا نشير الى أن رئيس المجلس العسكرى العالى سأل عزيز على المصرى باشا : هل لك اعتراض على أحد من أعضاء المجلس الذى شكل لمحاكمتك أو على أنا شخصيا كرئيسه ؟ قال عزيز باشا ٠ اللى يهمنى فى الأمر ده أن تكون المحاكمة فى أيد مصرية وطنية صادقة موتوق فى عدالتها ، سليمة فى عقيدتها ٠ مؤمنة بالله سواء كانت مسلمة أو نصرانية ، وأنتم تعرفون انه يشترط فى تأليف المجلس أن يكون أعضاؤه أكبر رتبة منى وأنا شخصيا متنازل عن هذه النقطة وأقبل أن يحاكمنى صف ضابط فلا اعتراض لى على ذلك ، اذا كانت الهيئة وطنية صميمة ولا اعتراض لى على المجلس » ٠

ولكن حافظ رمضان باشا ، الذى كان يقود كتيبة الدفاع عن عزيز باشا قال ان الدفاع يحتفظ بحقه من الآن فى الاعتراض على ان هذا المجلس العسكرى لم يشكل تشكيلا عسكريا قانونيا ، وقال مصطفى الشوربجى بك أن عزيز باشا تكلم عن عدم اعتراضه على أشخاص المجلس كأشخاص اذ ليس بينه وبين أحد الأعضاء شىء ، ومن حق عزيز باشا أن يقول مايقوله ، أما المسألة القانونية الخاصة بتشكيل المجلس فنحن المختصون بالكلام فيها ٠ وعاد حافظ رمضان باشا ليوضح الفرق بين المسائل الشخصية ، والمسائل القانونية ومن حق عزيز باشا أن يقول انه لا اعتراض له على أشخاصكم ، ولكن هناك مسائل قانونية تخص تشكيل المجلس ٠

وروى حافظ باشا واقعة حدثت فى فرنسا فى عصر نابليون ، مؤداها أن المارشال نييه أكبر قائد فى فرنسا فى ذاك العهد ، قدم للمحاكمة أمام

المجلس العسكرى لاتهامه بالتفريط فى حقه كجندى ولم يشأ أن يعترض على أعضاء المجلس الذى يتولى محاكمته ولكن الدفاع اعترض ، وقال ان المجلس لا يجوز له محاكمة المتهم لأن الموضوع سياسى والمجلس عسكرى ، فاستقال رئيس المجلس ولم يستمر فى محاكمة المارشال ، وقد حوكم هذا الرئيس وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات لتخلفه عن رئاسة المجلس وتم تعيين رئيس أخرى هو المارشال جوردان » ٠

وقال حافظ باشا : اننا لا نشك أبدا فى نزاهتكم ٠

وكان مما طالب به مصطفى الشوربجى بك المجلس العسكرى دوسيه عزيز المصرى لاثبات انه مضطهد وكذلك ضم اعلانات مجلس الوزراء أو قرارات الحاكم العسكرى بشأن قضية عزيز باشا ، ومنها التصريح الذى اتهمته فيه الحكومة بالخيانة ، وكذلك ضم التصريحات التى قيلت عن القضية فى مجلسى البرلمان ٠

وعندما عارض المدعى العام الأستاذ محمد غالب عطية الطلب الذى تقدم به الشوربجى بك لان بعض الأوراق المطلوبة سرية قال مصطفى الشوربجى ، اذا كانت الأورق المطلوبة سرية ، فاعقدوا جلسة سرية ، ثم التفت الى الحاضرين وأكثرهم من الضباط والصحفيين وقال : ما هى الجلسة دلوقت سرية !!

وابتسم عزيز المصرى باشا فى مرارة وهو يقول : أنا أعجب للاجراءات الحكومية الخاصة بالسرية لان الشىء السرى وغير السرى يكاد يكون غير مفهوم ، وقد يحدث أن ضابطا يحمل مظروفا مكتوبا عليه « سرى جدا » ، ليوصله الى جهة ما ، وقبل تسلبمه تصدر الصحف وفيها محتويات هذا المظروف ٠

وعقب عزيز على المصرى على كلمة مصطفى الشوربجى بأن الجلسة سرية فقال : هذا القول ورد على خاطرى ٠٠ هل أنا متهم بسرقة بسكليت أو طائرة ، كما يقولون ٠ ثم التفت الى هيئة المحكمة قائلا : اعطوا نصف تذاكر الحضور للدفاع ليوزعها على من يشاء من الأهل والمعارف والنصف الآخر وزعوه على من تشاءون من رجال البوليس السرى » ٠

ويطلب الدفاع تأجيل المحاكمة شهرين ، والافراج عن عزيز المصرى باشا ، وتؤجل المحاكمة من ١ أكتوبر الى ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ولا يتعرض المجلس الى طلب الافراج عن عزيز باشا ٠

وتنعقد جلسة المحاكمة فى ٢٢ نوفمبر ١٩٤١ ويحضر الجلسة : سيف الله يسرى باشا ، وصادق يحيى باشا ، واللواء صالح حرب باشا ، واللواء على عبد العظيم باشا ، والسيدة عنايات هانم سلطان ، والسيدة علية فهمى ، والسيدة حرم الأستاذ مصطفى مرعى ، وبعض قريبات عزيز باشا ٠

ويطلب الدفاع رد أحد أعضاء المجلس : على حسنين الشريف باشا ، ويدعو المجلس حافظ رمضان باشا ــ قبل بداية الجلسة ــ لمناقشته فى طلب

الدفاع ، وتدور المناقشات حول هذا الطلب لمدة ساعة انتهت بأن اعلن على حسنين الشريف باشا تنحيه عن نظر القضية ! وأجلت الجلسة الى يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٤١ حتى يتم اختيار عضو جديد بدل الشريف باشا .

ويصدر اللواء حمدى طاهر باشا رئيس ادارة الجيش أمرا بتعيين اللواء حسنى حسن طاهر باشا مدير سلاح الأسلحة والمهمات بدلا من الأميرالاى أحمد الصاوى بك مدير سلاح الاشارة لمناسبة احالته الى المعاش والأميرالاى محمود هاشم بك قائد كلية أركان الحرب بدلا من اللواء على حسنين الشريف باشا مدير القرعة ، كما عين أيضا القائمقام عبد العظيم ابراهيم بك من سلاح المدفعية عضوا منتظرا فى المجلس !!

ومن طرائف ما حدث فى جلسة ١٩٤١/١١/٢٥ أن حافظ رمضان باشا عندما كان يتكلم فى الدفوع القانونية الخاصة بتعيين نائبين للأحكام كان يتكلم بسرعة ، فرجاه الصحفيون أن يتمهل قليلا ليتمكنوا من أداء واجبهم . فقال موجها الكلام اليهم وهو يضحك : كل شيخ وله طريقة ، وأنا طريقتى كده . ولكن علشان خاطر « صاحبة الجلالة » التى أصبحت الآن « صاحبة عزة » أتكلم على مهل » .

ويسأل رئيس المجلس الدفاع عما اذا كان سيقدم مذكرة فى الدفع الذى تقدم به والخاص بتعيين نائبين للأحكام فى هذه القضية ، قال الشوربجى بك : نعم وأطلب أن تصرحوا لنا بطبع المذكرة لأن المطابع ترفض أن تطبع أى شيء الا بأمر من دولة الحاكم العسكرى .

ويدور حديث طويل حول طلب الافراج عن عزيز المصرى باشا ، ويقول حافظ رمضان باشا أثناء المناقشة : بعد أن اشتغلت محاميا ٢٥ سنة وكنت نقيبا للمحامين أرى أننى لست جديرا بحمل هذا الروب اذا لم أحتج بشدة على اعتقال عزيز باشا المصرى .

وتؤجل القضية الى ٢٩ نوفمبر ١٩٤١ .

وقبل بداية الجلسة كان عزيز باشا قد تحدث طويلا مع الدكتور منصور فهمى بك مدير دار الكتب الذى حرص على شهود الجلسة .

ويعلن رئيس الجلسة اجابة الدفاع الى طلبه واعتبار الأستاذ حسين طنطاوى مساعدا لنائب الأحكام فى الجلسة ، ويقف حافظ رمضان باشا ليشكر المجلس لرجوعه لنصوص القانون ويقول حافظ باشا ، ويؤيده فيما قاله مصطفى الشوربجى بك ، ان مساعد نائب الأحكام لا يجوز له أن يحضر المداولات ولا أن يبقى فى المجلس رغم أننا نحترم الأستاذ حسن طنطاوى شخصيا ولكننا نتكلم عن اختصاصه » .

ووقف مصطفى الشوربجى ليترافع فى عدم دستورية قانون الأحكام العسكرية .

الفصل الخامس

المحامون المترافعون عن عزيز المصرى باشا يتساءلون : ما الفائدة من حكم لايقره الرأى العام ؟

نتابع الحديث عن محاكمة عزيز المصرى باشا أهم وأخطر المحاكمات العسكرية بعد محاكمة أحمد عرابى باشا اثر هزيمة الجيش المصرى فى موقعة التل الكبير (فى سبتمبر ١٨٨٢) وقد كانت محاكمة عزيز على المصرى باشا ، كما سبق أن ذكرنا موضع الاهتمام الشديد من الرأى العام المصرى والعربى والدولى وكانت الصحف المصرية رغم وجود الرقيب ورغم قيام الحكم العسكرى العرفى تنشر ما يدور فى جلسات تلك المحاكمة بالتفصيل .

وكانت كتيبة الدفاع عن عزيز على المصرى باشا بقيادة حافظ رمضان باشا المحامى ورئيس الحزب الوطنى وكان من أقطاب تلك الكتيبة الأستاذ مصطفى الشوربجى أحد أقطاب الحزب الوطنى أيضا وقد وقفنا فى الفصل السابق عند بداية مرافعة الأستاذ مصطفى الشوربجى « فى عدم دستورية قانون الأحكام العسكرية الذى كان يحاكم بمقتضاه عزيز على المصرى باشا » .

وكان من بين ما قاله الأستاذ مصطفى الشوربجى فى بداية مرافعته وهو يخاطب هيئة المحكمة :

الادعاء يطلب منكم أنتم يا كبار رجال الجيش أن تسجلوا بأيديكم المصرية الصميمة فى تاريخ مصر العسكرى الحافل بآيات الشرف والبطولة أن رئيس الجيش المصرى السابق الحائز على أكبر رتبة عسكرية رتبة الفريق التى تلى رتبة المارشالية قد ارتكب تلك الجرائم : اغراء ضابطين ناشئين على الهرب . اغراء ضابطين على سرقة طائرة من الجيش واستعمالها .

سرقة طائرة و .. و ..

ان تاريخ الجيش المصرى حافل بآيات البطولة فى مجاهل افريقية وفى اليونان وفى روسيا وفى آسيا ، حتى فى المكسيك ، أثبت فيها كلها هذه

البطولات ، والادعاء يطلب فى هذه القضية منكم أن تسجلوا فى هذا التاريخ ان هذه السفاسف قد صدرت عن رئيس الجيش السابق .

ليسأل كل منكم نفسه : ليسأل جاره وأصدقاءه وأولاده : اسألوا كل شخص موجود فى الجلسة ان كان زارعا أو تاجرا أو مهندسا أو محاميا أو طبيبا أو موظفا أو قاضيا هل أحد يصدق ان عزيز المصرى باشا يرتكب جريمة من تلك الجرائم ؟

ما هى الفائدة من حكم لا يقره الرأى العام ؟ الرأى العام هو الذى يمثل صاحب الدعوى العمومية فلا يصح أبدا أن يصدر منكم حكم لا يرضاه الرأى العام .

يا حضرات الضباط العظام : لا ينبغى للسياسة أن يكون لها دخل فى هذه القضية ، فالسياسة والعدل لا يجتمعان .

السياسة شيطان رجيم والعدل ملك كريم .

والشيطان والملك لا يجتمعان .

السياسة نار جهنم والعدل ماء حلو فرات والماء والنار لا يجتمعان .

السياسة والعدل لا يتفقان فاذا جاءت السياسة من النافذة خرج العدل من الشباك والسياسة وحدها هى التى أوحت بهذه القضية ولذلك وجب أن تقدر مصالح الوطن وأن نعلو بأنفسنا فوق الخصومات والانتقامات .

ويمضى الأستاذ مصطفى الشوربجى فى مرافعته قائلا : ليس أحب للمحامى من أن يترافع أمام قضاة يعرفون فى المتهم ، الشرف والنزاهة والاخلاص .

وقد عرفتم المصرى باشا ولا شك أنكم عرفتم فيه العسكرى الممتاز الموهوب .

ولذلك فليس أحب الينا من أن نترافع أمامكم لان علمكم بذلك يكفى لان نقول عن المصرى باشا أنه برىء .

ان تاريخ الشخص جزء من شخصيته ولا يمكنكم أن تفصلوا فى حقيقة هذه الاتهامات دون أن ترجعوا الى تاريخ المصرى باشا .

ليس أحب الينا من أن نترافع أمامكم لان نزاهتكم وشرفكم العسكرى كفيل بتحقيق العدالة على أيديكم ولكن اذا قام الدستور العظيم دون تحقيق هذه الأمنية وجب علينا أن نعترض على هذه المحاكمة لاعلاء كلمة الدستور .

إن الحواجز التى وضعها الدستور هى حصون وقلاع تحمى حرية المصريين ولذلك لا يمكن أن نقبل أن نحاكم بمقتضى أحكام لا تخضع للدستور .

ويدلل الأستاذ مصطفى الشوربجي على أن ما يسمى بقانون الأحكام العسكرية ، غير قانوني ، وغير دستوري أيضا فهو ــ مثلا ــ لم يصدر بناء على طلب الوزير المختص ، ولم يعرض على مجلس الوزراء ولم ينشر فى الجريدة الرسمية « الوقائع المصرية » و ٠٠ و ٠٠

ان الكتاب الذى بين أيديكم والذى تريدون محاكمة عزيز المصرى باشا بناء على بنوده والذى شكل المجلس العسكرى بمقتضى أحكامه لا يمت الى تشريع البلاد بشيء ولا بدستور البلاد فى شيء وان احترام هذا الكتاب هو اجتراء على الدستور واحتقار لكل جزء من أجزائه ٠

ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجي : جردوا هذا الكتاب من بريق القانون، سموا الأشياء بأسمائها حتى لا يلتبس على الناس القانون ، وغير القانون : انه خطأ فظيع جدا أن تطبع الحكومة فى مطابعها كتابا غير قانونى لتخدع به العالم ، وتقول أنه قانون » ٠

وقد تدخل عزيز على المصرى باشا عندما ردد الأستاذ الشوربجي انه لا جريمة بدون قانون ، وان الدستور لا يقول ذلك وحده بل ان الفرمانات الشاهانية الصادرة قبل الدستور تقول هذا القول : قال عزيز المصرى لقد جمع القرآن الكريم كل مبادىء الحرية ومبادىء التشريع ، وقد قال الله تعالى : « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » وفسر عزيز باشا الآية بأن الله سبحانه وتعالى لم يوجد العذاب الا بعد أن بعث رسولا بين للناس الحلال والحرام ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجي فى ختام مرافعته الرائعة : ليس عندى بعد هذا الذى قلته الا أن أحتفظ لعزيز المصرى باشا بحقوقه قبل أى شخص أو هيئة تتسبب فى ضرره من غير أن تستند الى الدستور ، والتمس الأستاذ الشوربجي من المجلس العسكرى العالى أن يمتنع عن محاكمة المصرى باشا ، وأن يصدر قراره بالافراج عنه فورا ٠

وقال حافظ رمضان باشا وهو يوجه كلامه ، الى هيئة المجلس العسكرى : لاحظوا ان المصرى باشا ذلك الرجل الذى حارب فى اليمن وفى طرابلس والذى كل تاريخه فخار وبطولة وفضل وانتصار : هذا الرجل العظيم لا يصح مطلقا أن يحاكم بقانون مزيف » ٠

وفى جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ كان عزيز باشا المصرى يبدو فى أمس الحاجة الى الراحة والعناية بصحته وكان متدثرا بكوفية ومرتديا بالطو ثقيلا اتقاء البرد وكان فى تلك الجلسة على غير العهد به فى الجلسات السابقة اذ كان قليل الحركة ساكنا قليل الكلام ، وفى بداية تلك الجلسة قال اللواء عبد الحميد حافظ باشا رئيس المجلس العسكرى العالى أن المجلس قد اطلع على مذكرات الدفاع الخاصة بعدم دستورية قانون الأحكام العسكرية والخاصة بالافراج عن

عزيز باشا ولان الضابط الآمر بتشكيل المجلس غائب ولوجوب اطلاع المجلس على بعض الأوراق اللازمة للبت فى طلب الافراج عن عزيز باشا المصرى فقد قرر المجلس تأجيل الجلسة الى موعد يحدد فيما بعد ، ويطلب الأستاذ فتحى رضوان المحامى ، الافراج عن عزيز على المصرى باشا « ولا خوف من الافراج عنه لانه رجل ذو ماض عظيم يفتخر به وصاحب شرف كبير ولن يحاول قط الفرار من المثول أمامكم أو أمام أية هيئة أخرى ترى وجوب محاكمته بمقتضى القانون » ·

ويعترض المدعى على طلب الافراج عن المتهم لان تهمته جسيمة وهو يحاكم أمام مجلس عسكرى عال والمجلس العسكرى العالى لا يحاكم أمامه الا المتهمون بارتكاب جرائم جسيمة ·

ويثور فى المحكمة جدل حول وضع عزيز المصرى ، هل هو تحت التحفظ أم أنه مقبوض عليه ؟ ويقول ممثل الادعاء أن هناك أمرا بالقبض على عزيز باشا وانه فى أول جلسة من جلسات المحاكمة تلقى من سعادة رئيس هيئة أركان حرب الجيش صورة من قرار الطبيب الذى تولى الكشف على عزيز باشا تفيد أن المصرى باشا موضـوع تحت التحفظ ، ويثور حافظ رمضان باشا لهـذا التفسير الغريب للأوراق ويقول ان الورقة التى يشـير اليها الادعاء ، ليست الا أورنيك مطبوع ·

ونحن ــ حافظ رمضان باشا ــ لم نر الورقة التى تشتمل على الأمر ، بوضع عزيز المصرى باشا تحت التحفظ ، ويقول المدعى ان الورقة ليست معه وربما تكون فى الخزانة التى فيها أوراق القضية فى ادارة الجيش والضابط الذى معه مفتاح الخزانة غائب الآن ·

ويقول الأستاذ الشوربجى : اذن أنتم أعطيتمونا القضية ناقصة وهذا يضر بالمتهم ·

ويسأل رئيس المجلس المدعى عما اذا كان لدى الادعاء صورة من الكتاب الذى أرسلت به القضية من النائب العام الى وزارة الدفاع ؟ ويقول المدعى : هذه مسألة خاصـة بالادعاء والادعاء يرفض الاجابة عنهـا لاننى لا أفهم معنى الاستجواب !

ويقول الأستاذ مصطفى الشوربجى : ان المدعى دائما يفكر أنه فى مركز وكيل النيابة لان مدة عمله كانت كلها فى النيابة لذلك هو يسير فى طريق ضد المتهم وسبق أن أوضح الدفاع ان كتاب الأحكام العسكرى الذى يتمسك به المدعى يحتم عليه أن يراعى مصلحة المتهم ولا يميل الى اثبات التهمة عليه ·

ويمضى الأستاذ الشوربجى قائلا : لقد قضى سعادة النائب العام أشهرا فى تحقيق القضية وبعد ذلك لا يعرف كيف أرسل دوسيه القضية الى وزارة الدفاع ونطلب الخطاب الذى أرسل به سعادة النائب العام القضية فيقول المدعى

ان هذه الأورق خاصة به : هذا الخطاب يا حضرات القضاة خاص بالعدل ولست أفهم من هذه الطريقة سوى انها عناد ، هذه ليست دعوى شخصية وانما هى قضية الجيش المصرى ، وكل سطر فيها يجب أن يظهر هنا مش تخلى الجوابات فى جيبك ، وتفاجئنا بها أخيرا ، نحن نفهم أن للنائب العام رأيا فى هذه القضية وأنت تخشى ابراز الخطاب » .

ويتلو المدعى نص الخطاب الذى وجهه النائب العام الى وزير الدفاع بخصوص قضية عزيز باشا المصرى والضابطين الطيارين ، برجاء اتخاذ اللازم لمحاكمتهم أمام مجلس عسكرى عال .

وعاد حافظ رمضان باشا ليؤكد أن القبض على عزيز المصرى باشا أمر لا يوجد فى القانون ما يبرره وأن القبض على أى شخص مسألة خطيرة فنحن نسأل هل هناك أمر بالقبض أم لا ؟ لانه لا يجوز القبض على أى شخص بمجرد ان القانون أجاز ذلك .

ويعترف رئيس المجلس بأنه ليس أمامنا ــ المجلس العسكرى ــ أمر بالقبض على عزيز المصرى باشا .

ويسأل رئيس المجلس المدعى : هل حبس عزيز المصرى الآن هو بأمر النيابة أم بأمر الضابط الآمر بالتشكيل ؟ ويقول المدعى : يسأل عن ذلك الضابط الآمر بالتشكيل .

وترفع الجلسة نصف ساعة تعود بعدها الى الانعقاد حيث يتحدث الأستاذ حمادة الناحل عن بعض الملاحظات القانونية طالبا من المدعى الاجابة عنها ، ولكن المدعى يرفض أن يجيب عن ملاحظات الدفاع الا اذا وجهها اليه رئيس المجلس ويوجه رئيس المجلس بعض تلك الملاحظات طالبا من المدعى الاجابة عنها ومن بينها أن المدعى فى مرافعته الشفوية تمسك بقانون سنة ١٨٨٤ وفى مذكرته المكتوبة لم يشر الى ذلك القانون .

ويتمسك المدعى بمذكرته المكتوبة وما جاء على لسان المدعى يتمسك به الدفاع ليؤكد أن دفاع المدعى قد انهار ويطلب الأستاذ حمادة الناحل من الادعاء ، ألا يعرض بشجاعة عزيز المصرى كما يطلب من رئيس المجلس أن يأمر باستبعاد ما ورد فى مذكرة الادعاء عن عزيز المصرى باشا حفظا لكرامة الجيش ويقول المدعى : اذا كان فى مذكرتى بعض عبارات لم يرتح لها الدفاع ، فان هناك عبارات وردت فى مذكرات الدفاع أشد وأقسى .

ويهمس عزيز المصرى باشا ، قائلا : وأنا ذنبى ايه يا أستاذ !

أما مذكرة الدفاع التى طالب المجلس العسكرى العالى فيها بالافراج عن عزيز المصرى باشا فتقع فى ١٤ صفحة وقد جاء فى مستهل تلك المذكرة :

ليس من شك فى أن حرية الانسان كبيرا كان أو صغيرا هى أغلى ما يملك لان من نقيد حريته يفقد جوهر حياته فيحرم من السعى فى الدنيا كما يحرم من مشاركة الناس فيما يتقلبون فيه من مختلف العواطف ويكمش وجوده الى دائرة ضيقة لا تعدو ، الطعام ، والنوم .

لهذا تحرجت القوانين جميعا بحق من انزال القيود بحريات الناس والحد منها ووضعت لنفسها شروطا وثيقة لا تسمح لرجل السلطة التنفيذية أو القضائية بعد توفرها أن يمس قدس الأقداس أعنى حرية الناس وتمضى المذكرة فى التأكيد على بطلان القبض على عزيز المصرى باشا وتسوق كل الأدلة القانونية على ذلك كما تتحدث المذكرة أيضا عن دواعى الافراج عن عزيز على المصرى باشا لان قانون الأحكام العسكرى لا يأذن بحبس غير العسكريين المنتسبين الى الجيش العامل ولان القبض على عزيز باشا لم يكن بصفة قانونية على فرض جواز حبسه .

وعلى فرض أن هناك أمرا قانونيا صحيحا بحبسه فقد طال حبسه وتأخر بلا مبرر ولان صحة عزيز باشا ثم مكانته وكرامته فى الجيش تقضى بالافراج عنه . وعن القضية الأخيرة جاء فى مذكرة الدفاع :

أما صحة عزيز باشا فاسألوا الأطباء فيقولون لكم انه فى معتقله فقد ١٤ كيلو جراما من وزنه وقد تجلد ولم يتعلل بهذه الحالة ليؤجل المحاكمة لانه مل الانتظار ، وضاق به ذرعا ولان أعصابه التى أنهكها مما أثير حوله ، وحول اسمه ، ونواياه من غبار لا يحتمل أن يبقى هذا الاسم الكريم معلقا ولانه جبل منذ صباه على أن يواجه المكاره لا أن يفر منها .

ولكن المجلس العالى وهو خليق يقدر هذه الروح الطيبة الفياضة بالآباء والشجاعة النابضة بالبراءة ونصاعة الصفحة يجدر به ألا تفوته هذه الحالة الصحية وألا يغفل ان هذا الرجل العظيم وان وقف اليوم موقف الاتهام فان ضخامة المركز الذى كان يشغله وكبر الدور الذى قام به ولعبه تجعل له حقا فى التكريم واحسان المعاملة شأنه فى ذلك شأن جميع اخوانه الذين وقفوا هذا الموقف فلم يلقوا من القواد الذين حاكموهم الا الرفق ، والتلطف فى المحاكمة وهما لا يتعارضان مع الحزم وتحرى الحق والدأب والسعى لاظهاره ثم انزال العقاب على من يستحقه » . وتختتم مذكرة هيئة الدفاع عن عزيز باشا المصرى بالعبارة التالية : وأيم الحق انها لسبة ما بعدها سبة ألا يطمئن رجال الجيش الى شرف رئيسهم الى عهد قريب اذا هو طلب منهم أن يفرجوا عنه الى أن يفصلوا فى القضية ، لا سيما اذا ارتفع صوت القانون ، عاليا مدويا بأن القبض عليه كان باطلا وان استمرار حبسه كان امعانا فى البطلان واصرارا عليه ، أن شرف العسكرى أعلى وأكبر من أن يقوم على هذه الصورة ويوزن بهذا الميزان .

أفرجوا عن عزيز باشا والسلطات الادارية « البوليسية » تتخذ ما نشاء من اجراءاتها · أفرجوا عن عزيز باشا ، تعيدوا الأمور الى نصابها وتحققوا الحق ، وتطبقوا القانون وتسبغوا على الجيش المصرى العظيم شرفا فوق شرف » ويصدر المجلس العسكرى العالى قرارا بتأجيل محاكمة عزيز على المصرى باشا من جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ الى جلسة يحدد موعدها فيما بعد ، ولا يحدد الموعد فيما بعد الا أنه فى الساعة السابعة من مساء ٥ مارس ١٩٤٢ ـ أى بعد شهرين كاملين ـ يستدعى مصطفى النحاس باشا رئيس الوزراء ـ وفى جناحه الخاص بفندق مينا هاوس ـ عزيز على المصرى باشا والضابطين حسين ذو الفقار أفندى وعبد المنعم عبد الرءوف أفندى بحضور أحمد حمدى سيف النصر باشا وزير الدفاع والفريق ابراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش والضابط العظيم الأمر بتشكيل المجلس العسكرى الذى كان يتولى محاكمة عزيز باشا وزميليه ، وفى هذا الاجتماع بلغ النحاس باشا عزيز باشا وحسنين ذو الفقار أفندى وعبد المنعم عبد الرءوف أفندى بانهم منذ الآنأحرارا فى الذهاب الى منازلهم على أن يكونوا تحت الرقابة العرفية ، لحين الانتهاء من اتخاذ ما يلزم من الاجراءات التى عهد وزير الدفاع الى أركان الحرب اتمامها ·

وقد أسدى رفعته ـ كما قال بيان رسمى أذاعته سكرتيرية مجلس الوزراء ـ لهم النصح باحترام القوانين والتزام حدود الواجبات التى يقضى بها الشرف العسكرى فقبلوا نصحه شاكرين وقطعوا على أنفسهم كلمة شرف بألا يصدر منهم ما يدعو الى ريبة نحوهم وعلقت صحيفة المصرى فى ١٩٤٢/٣/٦ بقولها « لا شك أن هذا الاجراء الذى بدأ من جانب رفعة رئيس الحكومة جاء نتيجة لمساع بين السلطات المختلفة توجت بالنجاح وجاءت دليلا ساطعا على أن الحكومة لا تتوانى فى العمل بما يوحيه اليه ضميرها وما تستوحيه المصلحة العامة غير ناظرة الى أى اعتبار من الاعتبارات » ·

وقبل أن نطوىصفحةتلك القضية التاريخية الكبيرة والخطيرة قضية محاكمة عزيز على المصرى لابد وأن نشير الى ما سبق أن رواه المثال الكبير عبد القادر رزق ـ طيب الله ثراه ـ عن واقعة القبض على عزيز باشا فى داره بامبابة :

قال عبد القادر : « ان أول مرة قابل فيها عزيز على المصرى كانت فى منزل الدكتور طه حسين ، وكنت ـ عبد القادر رزق ـ على وشك السفر الى أوروبا فى دراسة ، بعد أن أرسلتنى مدرسة الفنون الجميلة التى كنت أعمل بها معيدا ، فى بعثة دراسية مدتها ثلاث سنوات ، وبعد عودتى من أوروبا قابلت عزيز باشا وكانت مقابلتى له عن طريق السيدة الفاضلة علية فهمى التى درست بالسربون وتشبعت بمبادىء الحرية وهى التى اتصلت بى تليفونيا واصطحبتنى الى عزيز المصرى وكانت مقابلة مثمرة ، وأيضا اتفقت معه على أن أقوم بعمل

تمثال له ومن أجل عمل ذلك التمثال بدأ يتردد على منزلى فى امبابة ومن خلال لقاءاتى بعزيز باشا ، عرفت أنه سوف يسافر الى الخارج ليحصل على تأييد للقضية المصرية وأننا حينما نسمع من أية اذاعة من الاذاعات كلمة السر « العهد » فان هذا معناه أن يبدأ الشباب الثورة .

ويقول عبد القادر رزق ـ طيب الله ثراه ـ كنت استأجر شقتين متقابلتين شقة منهما كانت من دورين وقرب الفجر سمعت دقا على باب منزلى ، وفوجئت بعزيز المصرى وحده أمامى وظننته قد جاء يوصينى بشىء قبل أن يسافر خاصة وأنه كان قد أخفى عندى حقيبة منذ أسبوع لكنه استأذننى فى الدخول ، وكان معه ضابطان وكان يبدو على الجميع الارتعاد فأتيت بمرتبتين فى شقتى المقابلة وفرشتهما كى ينام عليهما الضابطان أما سريرى فى الاستوديو فقد فرشته لينام عليه عزيز باشا وقضى الثلاثة فى الاستوديو ثلاثة أسابيع .

وكنا نذيع أخبارا عن وجود عزيز باشا فى المانيا حتى تيأس السلطات من العثور عليه وبدأنا نتحرك بتوجيه من عزيز المصرى باشا الى أن تم القبض علينا بعد مقابلتى لأحمد مرزوق الذى كان مراقبا لحزب مصر الفتاة وكان بدوره مراقبا من قبل البوليس السياسى »

ويقول أحمد مرزوق ـ رحمه الله أيضا ـ أنه نعرف بعزيز المصرى باشا فى منزل مدير أسيوط عندما كان مفتشا عاما للجيش المصرى ، كما يقول أيضا أن الاجتماع الذى تقرر فيه سفر عزيز باشا المصرى كان فى منزل السيده عليه فهمى بالدقى وأن النية كانت متجهة للهرب بطائرة الملك الخاصة حتى لا يقبض عليـه » .

ويقول الأستاذ أحمد مرزوق : كان هناك مخبر دائم يراقبنى بالليل والنهار ، ولكنى كنت اتصل بعزيز المصرى باشا فى مخبئه ، من خلال عبد القادر رزق اذ أنه كان يحضر الى منزلى ومعه كتاب يتركه لى وعلى احدى صفحاته كلمات كتبها بالرصاص عزيز المصرى باشا لأقوم بتنفيذها واستمر الحال مدة من الوقت .

وقد حدث أن اتصل بى عبد القادر رزق عن طريق تليفون معهد التربية واتفقنا على أن نلتقى فى الثالثة بعد الظهر فى صالة صولت بشارع قصر النيل « مكان عمارة وهبى الآن » وكان البوليس يراقبنى فلم نكد نفترق أنا وعبد القادر حتى سار بعضهم خلفى والآخر خلف عبد القادر ، وكان محمد ابراهيم امام هو الذى سار خلف عبد القادر رزق .

ويقول محمد ابراهيم امام مدير البوليس السياسى « سابقا » عن قصة العثور على عزيز المصرى باشا وزميليه فى مخبئهم فى بيت عبد القـادر رزق بامبابة ما يلى :

« اهتمت كل أجهزة الدولة بالبحث عن ركاب الطائرة وألقى العبء الأكبر على عاتق البوليس السياسى والمباحث الجنائية ووقع على الاختيار ضمن الضباط الذين أختيروا من البوليس السياسى ولم يقتصر الأمر على أجهزة الأمن فى القاهرة وحدها بل شمل كل الأجهزة فى المديريات كلها حتى فى القرى الصغيرة والعزب ، ان المهمة خطيرة والعبء قاس على كاهل ضابط صغير مثلى برتبة اليوزباشى ، فشخصية بطل القضية شخصية كبيرة وطنية وشعبية والرأى العام له تقديره فى نتيجة هذه المهمة اذا ما كتب لى النجاح فيها هذا من وجهة النظر العامة ومن وجهة النظر الخاصة فان عزيز باشا كان أستاذى بكلية البوليس وكان أستاذا فوق الممتاز وأنا وكل تلاميذه مدينون له بتربية صالحة قاسية لا تعرف الهوادة أو التراخى فى سبيل الواجب » .

ويقول محمد ابراهيم امام : ان الموقف تأزم بين السلطات الحربية والحكومة بسبب هذا الحادث وذهبت الشائعات الى القول بأن الوزارة فى طريقها الى الاستقالة .

وقد تم عمل تحقيق ادارى أسفر عن مسئولية البوليس السياسى وتقصير مدير الأمن العام حمدى بك محبوب وقد تقرر اعفاء محمد عزمى بك سكرتير عام وزارة الداخلية من جميع مشاغل منصبه ليتفرغ لهذه القضية وحدها وخولت له سلطات واسعة وقد هددنا نحن رجال البوليس السياسى وأنذرنا بالاعتقال اذا فشلت جهودنا فى القبض على المختفين وقد كان دافعنا الى مواصلة الجهد حماية أنفسنا لا اغراء المكافآت السخية وقد أصبحنا نخاف من أن ينتهى بنا الأمر الى محاكمتنا فى ظل الأوامر العسكرية القاسية التى كانت لا ترحم وأقلها أوامر الزج فى المعتقلات وكانت طريقتى التى انفردت بها فى البحث مراقبة الأشخاص الذين كنت أعلم بوجود صلة بينهم وبين عزيز باشا أية صلة ومن أى نوع كانت سواء فى حاضر أو فى ماض مهما كان بعد هذا الماضى وفى ١٦ يوليو اهتديت الى الشخصية التى تركز فيها اشتباهى بطريقة لم تسبق مع غيره من الرجال الآخرين الذين اشتبهت فيهم وفى اللحظة التى اعتقدت فيها أننى أمسكت بطرف الخيط أفلتت منى هذه الشخصية ومع ذلك لا بأس وكان هذا الشخص الفنان عبد القادر رزق وكانت أهم ملاحظة أثارت انتباهى وأنا أراقبه وأتابعه أن رأيته يشترى فى ثلاثة أيام متعاقبة كميات كبيرة من الأطعمة الفاخرة من محلات جروبى وانى أعلم أنه رجل محدود الدخل ، ولم أستطع الاهتداء الى عنوان بيته الى أن رأيته فى أول يوليو يشترى كمية كبيرة من الأطعمة من عدة محلات حتى لا يثير الشبهات ، وتتبعته الى بيته فى امبابة ، وعرفت أنه أعزب فلمن يشترى اذن هذه الكميات الضخمة من الأطعمة الفاخرة .

وأصبح يساورنى اليقين أكبر من الشك فى أن عزيز المصرى ورفيقيه يختفون فى هذا البيت ورجل البوليس أحيانا يستوحى عقله الباطن مما يستقرئه

من الوقائع التى أمامه ومن مراقبة الشقة لاحظت أن نوافذها تظل مغلقة نهارا ولا تفتح الا ليلا وهذا من الأدلة الكبرى على وجود سر داخلها يخشى نور النهار ولا يطمئن الا الى ظلام الليل وانتهيت الى أنى لو استعنت بقوة منا سنسبب كارثة ولصلتى بعزيز المصرى كأستاذ لى فى كلية البوليس أستاذ فى الرجولة والشجاعة والصلابة رأيت أن أذهب وحدى بدون قوة وأعالج الموقف من وجهة النظر النفسية ٠

وانتقلت -محمد ابراهيم امام -الى البيت وصعدت الى الشقة وحدى وكانت الساعة الثانية عشرة ظهرا وقد ساعدتنى الظروف فكان باب الشقة تعلوه نافذة من زجاج أمكننى أن أدفعها وأفتحها بسهولة ومددت يدى وفتحت مزلاج الباب من الداخل ٠

ودخلت الشقة وكانت حجراتها مفتوحة الأبواب ما عدا حجرة واحدة ، مغلقة الباب وذهبت الى هذه الحجرة وأدرت أكرة الباب فانفتح فوجدت أمامى عزيز المصرى ورفيقيه وكانت مفاجأة لهم ، « وعلامات » الدهشة على وجوههم . ثم فارقهم بهدوء وبدأت كلامى قلت : السلام عليكم !

وأجابونى فى صوت واحد : وعليكم السلام ٠

وأضاف عزيز باشا بصوته الجهورى العميق : أهلا وسهلا ٠

قلت : اسف ٠

وأجاب عزيز باشا : لأ مافيش حاجه ٠

- كيف ؟

- أنت تؤدى الواجب ، وقد علمتكم فى كلية البوليس كيف تؤدون الواجب ٠

- أنك أستاذى ولهذا أشعر بحرج كبير !

- كيف ؟ ان الأستاذ لا يسعده شىء مثلما يسعده نجاح تعاليمه ، وعلى الأخص فيما بينه وبين تلميذه ٠

اخلع طربوشك يا امام الدنيا حر ٠

وخلعت طربوشى وقال لى عزيز باشا : أقعد يا امام ٠

وجلست معهم ، ومضى عزيز باشا يسألنى : أمال فين القوة اللى معاك ؟

قلت : أنا جيت لوحدى ٠

قال : ازاى ٠٠ عجيبة ٠

قلت : لانى يا أفندم عارف كويس ان رجالا مثلكم يقدرون واجبهم نحو وطنهم حق قدره » ٠

وسلم عزيز المصرى لمحمد ابراهيم امام الطبنجات التى لديه وزميليه وطلب منه أن يقوم بالتفتيش وكأنه يلقى أمرا عسكريا .

« وبينما كنت ــ محمد ابراهيم امام ــ أفتش كان عزيز باشا ، ورميفيه يتحدثون ، حديثا عاديا ، يغلب عليه المرح وكأنما ليس فى الأمر ما يثير اهتمامهم ، وكأننى زائر عادى دخل عليهم .

وكان أبرز ما يبدو عليهم ، أمارات الشجاعة الفذة النادرة وذلك الحديث الذى يتبادلونه لا يتفق مع الموقف كما اعتدنا ، مع غيرهم ، لقد كان عزيز باشا ورفيقاه يؤمنون كل الايمان بأنهم كانوا بصدد عمل وطنى بعيد عن الجريمة ، وكانت أمارات الشجاعة والارتياح تغمر وجوههم وتعلن أنهم قوم قد أرضوا ضمائرهم بعمل لخدمة وطنهم » .

ويطلب محمد ابراهيم امام منهم أن يرتدوا ملابسهم وأن يسمحوا له بأن « يتكلم فى التليفون عشان يخطر الجهات الرسمية » .

ويعتذر عزيز المصرى باشا لعدم وجود تليفون بالمنزل ويسأل محمد ابراهيم امام عن التليفون الذى سوف يتكلم منه ، فلما عرف انه تليفون المركز ، قال عزيز باشا : ياه المركز بينا وبينه كيلو من هنا . ويقول امام : ما باليد حيلة . ويسأل عزيز باشا محمد ابراهيم امام : وتسيبنا هنا لوحدنا . ويقول محمد ابراهيم امام : وماله . ويسأل عزيز باشا : موش خايف لنهرب ؟

ويقول امام : تكفينى كلمة الشرف .

ويذهب محمد ابراهيم امام الى المركز يتحدث من هناك ثم يعود ليجد عزيز المصرى ورفيقيه وقد ارتدوا ملابسهم وأعدوا حقائبهم وكتبهم .

وقال عزيز المصرى : احنا ماهربناش كلمة الشرف تخوف أكثر من أورطة بحالها .

ووصل وكيل الداخلية ووكيل الأمن العام والحكمدار ودعوا عزيز باشا ورفيقيه للتوجه معهم الى سجن الأجانب .

« وبينما كنت ــ محمد ابراهيم امام ــ أهبط السلم ، الى جانب عزيز المصرى همس فى أذنى قائلا : لى ملحوظة واحدة بس يا امام ، كان لازم نخبط على باب الأوضة قبل ما تفتح علينا ! » .

تلك قصة القبض على عزيز المصرى باشا ، كما رواها محمد ابراهيم امام . وهى مختلفة الى حد كبير عما نشرته الصحف المصرية ، كل الصحف المصرية ، فى اليوم التالى للقبض على عزيز باشا المصرى ، أتراها مسئولية الصحافة ؟ أم مسئولية الجهات التى تغذى الصحافة بمثل تلك الأنباء غير الصادقة ؟ ولا أقول أكثر من هذا ..

وملحوظة أخرى : أكان ما قاله امام بك فيما بعد ، هو نفس ما قاله بعد إلقاء القبض على عزيز المصرى باشا أم أن الأقوال تغيرت بتغير الظروف والأحوال .

على أية حال لقد كانت قضية هرب عزيز المصرى باشا وقضية محاكمته من أهم الموضوعات التى أثرت فى وجدان الشباب المصرى وقتئذ بل لعلى لا أبهم بالمبالغة اذا ما قلت ان محاولة عزيز المصرى باشا الهرب ومحاكمته ، ثم الافراج عنه فيما بعد كانت من الأمور التى ثبتت فيها قوة الرأى العام المصرى ومناعته .

ونترك قضية عزيز المصرى باشا : هربا ومحاكمة ، وننتقل الى الأيام الأخيرة فى وزارة حسين سرى باشا ـ وزارة الأزمات ـ وذلك قبل أن نصل الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

البـَـاب الثـــامن

الفصل الأول

ثورة فى مجلس النواب : ضد وزارة حسين سرى قبل أن ترحل

● أنهينا الفصل السابق بالحديث عن قصة محاولة عزيز على المصرى الهرب من مصر ، وكذلك بالحديث عن اختفائه هو وزميليه ، لمدة ثلاثة أسابيع ثم القبض عليهم ، وتقديم عزيز باشا ، الى مجلس عسكرى عال ، وقد قلنا ان ذلك كله قد انتهى بافراج وزارة مصطفى النحاس باشا ، التى وليت الحكم ، بعد سقوط وزارة حسين سرى باشا عن عزيز المصرى باشا ، وزميليه ، لأن محاكمة عزيز باشا لم تكن قانونية ، على حد قول بعضهم ، أو لأن وزارة النحاس باشا ، ارادت كسب بعض الشعبية واثبات انها ليست مع الانجليز دائما ، بدليل أنها أفرجت عن عزيز المصرى ، عدو الانجليز وزميليه ، وذلك ؛ على حد قول آخرين ٠

وفى هذا الفصل نتحدث عن الأيام الأخيرة لوزارة حسين سرى باشا وزارة المشاكل – كما يحلو لنا أن نسميها باستمرار – وكان حسين سرى باشا ، قد انتوى تدعيم وزارته بادخال السعديين فى اعقاب فرار عزيز المصرى باشا ، ولكنه لم يشأ – كما يقول د٠ هيكل باشا – ان يفاتح احدا فى هذا التدعيم ، قبل ان يعثر البوليس على عزيز باشا وزميليه فلما تحقق لوزاراته ذلك بالقبض ، على عزيز على المصرى باشا ، فاتح السعديين فى دخول الحكم ، فدخلوا فى نهاية يوليو ١٩٤١ ٠

ورغم دخول السعديين فى وزارة حسين سرى باشا الا أن الازمات لم تنته بل تضاعفت بسبب هجوم الوفد المصرى على وزارة حسين سرى باشا ، وعلى الانجليز معا ، وكان حسين سرى باشا ، قد خسر الانجليز ، والسراى معا ، لأنه لم يستطع ارضاء ، الانجليز وارضاء السراى ، فكانت النتيجة أن خسرهما معا رغم شعيرات معاونة التى كان يمدها لحسين سرى باشا والانجليز ، والسراى أيضا !

وكان البرلمان المصرى قد دعى الى الانعقاد فى ١٥ نوفمبر ١٩٤١ وكان حسين سرى باشا قد القى خطاب العرش كما هو متبع ، وقد خصص جزءا منه للحديث عما كان يشغل الشعب ، وقتئذ : ازمة المواد الغذائية وغلاء المعيشة كما خصص جزءا اخر من خطاب العرش اياه للحديث عن الجيش ومشروع قانون التجنيد وعن زيادة عدد المخابىء • وقد أكد خطاب العرش « على روح ، التعاون . الصادق ، الذى يربط الحكومة المصرية بحليفتنا العظمى وما زال هذا التعاون يزداد عراه قوة كل يوم وتتجدد مظاهره ، وتحمد نتائجه » •

ولم تجر فى مجلس النواب ، انتخابات للرئاسة بمعنى كلمة انتخابات ، اذ انتخب د• أحمد ماهر باشا بما يشبه التزكيه فنال ١٨٢ صوتا ، ونال الشيخ عيسوى صقر ، أربعة اصوات واسماعيل صدقى باشا ، صوتا واحدا ، وخليل أبو رحاب صوتا واحدا ولم يكن الاعضاء الثلاثة مرشحين لرئاسة المجلس بطبيعة الحال •

وشكر د• أحمد ماهر ، الأعضاء لاعادة انتخابه ، وهنأ رئيس الحكومة رئيس المجلس الجديد ، القديم وهنأ رئيس المجلس باسم المعارضة النائب أحمد مختار والى ، الذى قال أنه يرى فى انتخاب الدكتور ماهر ، تسهيلا لاعمالنا وتمهيدا للطريق الذى سنسلكه فى وقت الاعاصير ولعل هذه الاعاصير هى الأغلبية ، فى الحقيقة » • وصفق الأعضاء وضحكوا لما قاله زميلهم المعارض• وعاد أحمد ماهر ليشكر الذين هنأوه وخاصة المعارضة ودعا الله ان يوفق المعارضة والأغلبية الى خير العمل ، متعاونين لما فيه خدمة الوطن » •

« وحين أقول — د• أحمد ماهر — التعاون ، اعتقد انه ليس دائما ، هو الاتفاق ، فى الرأى ، بل ان التعاون الصحيح قد يأتى عن طريق اختلاف وجهات النظر ، والتوفيق بينها ، مادام كل ذى رأى ، يعتقد اعتقادا سليما صحيحا ان رأيه ، هو الرأى السليم الذى يبتغى به مصلحة البلاد ، فالتعاون على هذا الاساس هو الذى أسأل الله ان يستمر دائما وجهتنا جميعا » •

وانتخب الاستاذ محمد توفيق خليل ، والاستاذ على السيد أيوب وكيلين وأولهما ، دستورى ، وثانيهما سعدى ، وكان ذلك باتفاق مسبق مع الحزبين اللذين يشكلان الاغلبية البرلمانية •

والذى يجدر بنا ان نلاحظه أنه منذ بداية الدورة البرلمانية فى ١٥ نوفمبر ١٩٤١ — وكان افتتاحها الرسمى ، قد تأجل ثلاثة أيام بسبب وعكة ألمت بالملك — حتى سقوط وزارة حسين سرى باشا فى أوائل فبراير ١٩٤٢ ، كانت تعترض البلاد مشكلتان عويصتان للغاية أولاهما الغزو الخارجى ، الذى كانت تقوم به وقتئذ قوات روميل فى الصحراء الغربية وثانيتهما صعوبة الحصول على

المواد الغذائية ، وغلاء المعيشة بشكل جعل اغلبية سكان البلاد يجدون صعوبه في الحصول على بعض المواد الغذائية ، اما لعدم وجودها ، واما لعدم قدرتهم على دفع اثمانها المرتفعة !

في مجلس النواب استجوب الأستاذ حسن صالح الجداوى ، وزير التموين عن اهمال مدينة السويس من حيث تموينها بالدقيق لان الناس لا يجدون قوت يومهم بها .

وكان مما قاله الأستاذ الجداوى ، وهو يشرح استجوابه : لا نطمع مدينة السويس ، في أن يكون لها مركز خاص ، أو في أن تعامل معاملة خاصه ، واذا كنت قد وجهت هذا الاستجواب ، فلأني اعتقد انه اذا كانت امور التموين تجرى في جميع بلاد القطر . على النحو الذى تجرى عليه في مدينة السويس فلا شك أننا قادمون على شر ما يمكن توقعه من خوف مجاعة . تشكو مدينة السويس من الشكوى منذ أكثر من ثلاثة أشهر ، وفيها اناس يقفون أمام المخابز طول اليوم ، يطلبون اللقمة فلا يجدونها وفيها نساء يذهبن الى المخابز ويقضين الساعات الطويلة بل النهار كله في انتظار الحصول على الخبز ، ثم يعدن الى بيوتهن دون الحصول عليه فاذا رجع أزواجهن من أعمالهم لا يجدون اللقمة يسدون بها رمقهم .

نعم تشكو مدينة السويس من هذه الحالة ، الى حد أنني اليوم فقط ، لا أمس ، ولا أمس الأول ، لم أجد لنفسي رغيفا آكله وقت الغذاء ، ورغم ان معالى وزير التموين أكد لى أن الحالة تحسنت كل التحسن

وأنني لا أعدو الحقيقة فيما أقول ، ولا أحاول المبالغة لاستمالتكم الى جانبى واعتقادى أن السبب الذى لا سبب سواه في عدم وجود الدقيق ، والخبز بكمية وافية ، هو الفوضى السائدة في مسائل التموين بصفة عامة » .

ويقول الأستاذ الجداوى : ان من السهل أن نضع العبء كله على كاهل وزارة التموين ونستريح ، ولكن الواجب علينا ان ندلها على الطريقة المثلى التى تساعدها ، على القيام بذلك ، لا ان نقول أنها مخطئة ، وننتظر حتى يجوع الناس فلا تكون هناك فائدة في العلاج » .

ويقول الأستاذ الجداوى ، ان وزارة التموين — فيما يتعلق بالسويس — وفقت التوفيق كله في آن تبيع الدقيق للمخابز ، وان تهيب بالناس ، أن يأخذوا منها حاجاتهم من الخبز ، ولكنها تناست ان ذلك ليس في مقدور كل انسان ، وان هناك عائلات تصنع خبزها بنفسها مراعاة للاقتصاد ، ان بعض الطبقات الفقيرة تتخذ من صناعة الخبز تجارة ، حيث يقبل العمال على شرائه لإنه يباع بثمن بخس والحصول عليه ميسور ، اذن لا يصح الإكتفاء بتوزيع الدقيق على المخابز فقط

لان هذه المخابز قد اعدت حصيلتها لعدد محدود ، هذا فضلا عن انعدام الرقابة على المخابز ، مما جعل اصحابها يحتالون للتخلص من التسعيرة بالا يخبزوا الا قبيل ساعة البيع ويضعونه اقل نضجا وبطبيعة الحال أثقـل وزنا من الخبز العادى ·

ولما كان العرض أقل من الطلب فان الأهالى يتدافعون على أبواب المخابز ، مما يؤدى الى الشجار بل الى الطلاق فى بعض الاحيان كما حدث فى السويس حيث عاد أحد الأزواج الى بيته فلم يجد خبزا ، فطلق امرأته من أجل ذلك ·

واقترح الاستاذ الجداوى الاستيلاء على المخابز والاشراف على ادارتها ، كما اقترح توزيع الخبز بالبطاقات كما هو الحال بالنسبة للبترول ، واذا كان للأحكام العرفية منافع ، فهذه تكون أولى منافعها » ·

ورد الأستاذ محمد حامد جودة وزير التموين فقال : « ان السويس اسعد حالا من غـيرها من المدن المصرية الأخـرى ، ومن سـوء حظ السـويس انه لا يوجد بها الا مطحن واحد !

ويقول وزير التموين ، لقد انتقد النائب المستجوب وزارة التموين لانها كانت تمول مدينة السويس كل مرة بما يكفيها مدة عشرة أيامفقط ولعل حضرته لم يسمع أن مدينة القاهرة فى الوقت الذى كانت تعطى فيه مدينة السويس المؤونة الكافية لمدة عشرة أيام ، كانت القاهرة تمون يوما بيوم ، وان اليوم الذى أمكن فيه اعطاء مدينة القاهرة ما يكفيها من الدقيق لمدة اسبوع ، كان من أبهج أيامى » ·

وعن فكرة الاستيلاء على المخابز ، قال وزير التموين : اذا اضطررنا الى الاخذ بفكرة الاستيلاء على المخابز بصفة عامة فسوف نبدأ بتجربتها فى القاهرة ، حتى اذا نجحت قمنا بتعميمها ·

وتمنى الأستاذ محمد حامد جودة ، الا يأتى اليوم الذى يوزع فيه الخبز بالبطاقات كما هو الحال بالنسبة للكيروسين الذى زاد على مقطوعيته العـادية للبلاد بحوالى ٥٠٪ بعد توزيعه بالبطاقات ·

وينصح الاستاذ الجداوى وزارة التموين بالا تسير على طريقة النعامة التى ما ان تضع رأسها فى الرمال حتى تظن أنه لن يراها أحد « أنى أربأ بمسألة التموين ، أن تكون محل مغالطات فى الوقت الذى نجد فيه فى مدينة السويس مئات من الأشخاص ينامون على الطوى ، حتى اذا ما أصبح الصباح عمدوا الى الاستجداء ، هذه الحالة ما أظن أنها ترضى معالى الوزير ، أنى أشكو بل أستصرخ بلسان قوم جياع قد يمتد ما يقاسونه الى غيرهم من سكان المدن الاخرى فهل يقال عن هذه الشكوى أنها استهزاء !! » ·

وينفى النائب محمد لبيب قورة أن تكون فى مصر مجاعة ، ويسمى ما هو حادث بها جشع بعض الأهالى واحتفاظهم بما عندهم من فائض المحصول ، ولابد من الضرب على أيدى المخزنين والجشعين بيد من حديد ، وينادى النائب قورة بأن تشكل من بيننا لجان فى كل مركز لتتعرف المساحة التى يملكها كل فرد ، وكيف تصرف فى محصوله ولترشد عمن لديه ما يفيض عن حاجاته واذا لم نقم بذلك نحن نواب الأمة ، فأولى بنا أن نجوع ، ويأكل المحتاجون » .

ويصفق المجلس طويلا لكلام النائب محمد لبيب قورة .

ويؤيد حسين سرى باشا رئيس الوزراء اقتراح النائب محمد لبيب قورة .

وتنتهى مناقشة الاستجواب ، ولا يتقدم احد بأى أقتراح ، فينتقل المجلس الى جدول الأعمال !

واذا كان الحديث عن جلسات مجلس النواب فاننا لابد أن نشير الى أنه فى تلك الجلسة ، التى نوقش فيها استجواب التموين فى مدينة السويس ، جلسة ٢٢ ديسمبر ١٩٤١ ، كان النائب سليمان الكارم ، قد وجه سؤالا الى وزير المعارف العمومية بخصوص ملاحظ عمال تونة الجبل ، الذى فصلته كلية الآداب من عمله فى ٢٩ يناير ١٩٤١ ، قبل ان يصدر القضاء كلمته فى التهمة الموجهة اليه ، مع أنه قضى بالحكومة اكثر من اثنتين وثلاثين سنة ، وقد أصدرت محكمة ملوى حكما ببراءته ، ونصت فى حكمها على ان التهمة التى فصلته كلية الآداب من أجلها ملفقة ، هل يعد الوزير بالعمل على عودة الملاحظ المذكور الى عمله ، أو الى أى عمل آخر ؟ » .

ويتولى الأستاذ ابراهيم عبد الهادى وزير الاشغال الرد نيابة عن وزير المعارف العمومية د. هيكل ، فيؤكد أن الموظف عندما قدم الى المحكمة لم يكن أمامها الا تهمة السرقة التى برأته منها ولم يكن أمامها موضوع مخالفاته الادارية لتبدى رأيها فى تلك المخالفات ، ويودع وزير المعارف بالنيابة مكتب المجلس صورة من تقرير وكيل الكلية د. محمد عوض محمد الخاص بهذا التحقيق ، ومن تقرير الدكتور عوض يظهر ان الملاحظ قد استغل سلطته أسوأ استغلال فى اهانة العمال وضربهم بالسوط حتى جعلهم يخشون جانبه ، وأنه كان كثير الكيد للموظفين المثقفين ، وأنه اعطى أحد الجزارين ـ كان مدينا له ـ تمثالا ، صغيرا من البرونز لأوزوريس بصفة رهن الى أن يقوم بسداد ما عليه من دين ، وأنه ـ أى الملاحظ ـ كان كثير الشغب حتى أنه أسس حزبا من العمال له رئيس ووكيلان و .. و .. وقد قام هذا الحزب فعلا بحركة اضراب للمطالبة برفع الأجور و .. و ..

ويوجه الدكتور / محمد عوض محمد ، المحقق بالكوم الى الأستاذ الجامعى الذى كان يشرف على حفائر تونه الجبل لأنه لم يتخلص من الملاحظ المذكور قبل ان يستفحل شره .

واذا كان الشىء بالشىء يذكر ، والشىء هنا الاسئلة التى كانت توجه من النواب ، الى الوزراء ، فاننا نذكر ان الاستاذ عبد المجيد الرمالى قد سأل وزير المعارف عن قيمة ما صرف على المجمع اللغوى منذ انشائه لغاية الان ؟ وهـــل تستطيعون معاليكم أن تبينوا الفائدة التى عادت على اللغة العربية وعلى البلاد من تأسيس ذلك المجمع ؟ ويتولى د. هيكل الرد على سؤال النائب بما يفيد أن المجمع قد عنى بوضع المصطلحات العلمية والتوفيق بين ما يستعمل فى مصر ، وفى سائر البلاد العربية فوضع نحو من أربعة آلاف مصطلح فى علوم الاحياء . والطب ، والطبيعة ، واللاسلكى ، والرياضة ، والتاريخ ، والطباعة والتصوير ، والموسيقى ، والفلسفة والقانون ، وأكثرها مما يدخل فى كتب التعليم الثانوى والوزارة تطبع هذه المصطلحات لتوزيعهـا على المدرســين والمعلمين تعميما للانتفاع بها ، وكذلك أقر المجمع قرارات لغوية أريد بها تيسير اللغة وتطويعها لحاجات العلوم ، والفنون ، ويبلغ عدد هذه القرارات نحوا من مائة قرار كان لها أثر كبير فى وضع المصطلحات وجعلها عربية فصيحة ، وقد بلغ ما انفق على المجمع الى الان نحو ستين ألفا من الجنيهات منها نفقات تأسيسية ، ومكافآت الاعضاء ، ومرتبات الموظفين ، ونفقات طبع المجلة ، ومحاضر الجلسات ويقول د. هيكل : لست اشك فى أنه متى أتم المجمع مهمته وظهرت المعاجم التى يعمل الأن على نشرها تيسيرا للغة واحياء لما يجب أن يحيا فيها فسيقدر المتكلمون بالعربية فى أنحاء العالم كله : ان ما ينفق على المجمع الى ذلك اليوم ، سيكون قليلا بالنسبة للنتيجة العظيمة التى نرجو ان يحققها المجمع » .

ولكن النائب عبد المجيد الرمالى يقول لا استطيع أن أفهم ماذا تفيده البلاد من كلمات عرعور ، وشاطر ومشطور وجماز ، حتى يصرف عليهــا ٦٠ر٠٠٠ جنيه من مال الدولة .

ويضحك النواب على تعليق زميلهم ، كما يضحكون أيضا لرد وزير المعارف الذى قال فيه : أؤكد لحضرة النائب المحترم ان « عرعور » ليست فى المجمع » .

ومرة أخرى ، يعود مجلس النواب فى ٥ ، ٦ يناير ١٩٤٢ ، ويعـــود الشعب معه ، الى بحث موضوعات التموين فتقدم استجوابات عديدة الى وزير التموين : عن اختلال شئون التموين ، والتسعيرة ، وعما يعانيه الفقــراء فى حصولهم على قوتهم اليومى ، وعن سياسة الحكومة نحو تموين البلاد ، وعما وصلت اليه حالة المعيشة من السوء ، مما يشبه المجاعة وعن منع تصدير القمح ودقيقه الى بلاد النوبة .

وكان أول المستجوبين الاستاذ على المنزلاوى بك ، الذى قال أن مسألة التموين تسير من سيىء الى أسوأ ، وأنها تمشى عرجاء بلا ضابط لها ، وان المنوط بهم الرقابة على التموين لا يحسنون الرقابة .

وكان من بين ما قاله النائب على المنزلاوى بك : الامة السواد الاعظم منها الفقراء ، والعمال يئنون أنينا شديدا ، وقد رأيناهم فى الاسبوعين الماضـــيين يلتجئون للمخابز فلا يجدون الخبز ووقع ما يشبه الاضطراب فى عاصمة المملكة وقد رايتم جميعا باعينكم مثلما رأيت هذه الحالة المحزنة .

ويشير النائب المستجوب الى أن الحكومة أجازت فى ١٩٤١ تصدير ٥٢٣ ألف أردب من الحبوب الى الخارج ، ويثور النواب مطالبين النائب بتحـــديد التاريخ ، وهل كان التصدير فى أول الموسم ، أم فى أخره ، وهل كان الشحن قبل قرار منع التصدير ، أم بعده ، ويحيل النائب المستجوب زملاءه الى اسماعيل صدقى باشا الذى سمع عنه الرواية .

ويقول الاستاذ المنزلاوى ان التسعيرة انما تطبق تطبيقا حادا قويا وفى جرأة على الزراع فقط ، ولكن على غيرهم تسير الهوينا ، ويظهر أن أصـــحاب المصـــانع يعرفون كيف يدافعون عن مصـــالحهم دفاعا حسنا ، أما الفلاحون فلا يعرفون كيف يدافعون عن شئونهم !

وينهى النائب على المنزلاوى كلامه بقوله : عندما سئلت الحكومة عن السبب الذى دعا احدى الشركات الى عدم صرف اعانة غلاء المعيشة لعمـــالها ، أجابت الحكومة : أنها ليست لها حق التحكم فى الشركات ، لا . . يا أصحاب المعالى الوزراء أؤكد للمجلس الموقر ان هذه المسألة متعلقة فى صميمها بتأمين البلاد وطمأنينتها فما من شك ان العامل الذى يبيت جائعا يهدد الامن العام بالاخلال والاضطراب ، ومن واجب الحكومة ان تعمل مقدما على منع هذا الخطر !! » .

ويقول حسين سرى باشا أنه يتفق مع على المنزلاوى بك فى كل ما قاله ، وان الحكومة ستعالج أمر الغلاء أولا بالاقناع ، واذا لم توفق فستتخذ حتماً من الاجراءات ما تراه كفيلا بتنفيذ خطتها ، فهى تقدر تماماً معنى الامن العام ، وما يجب له من حيطة وصيانة !

ويدافع الأستاذ المنزلاوى عن القصابين « الجزارين » الذين يجدون انفسهم مضطرين الى بيع رطل اللحم الضانى بخمسة قروش ، ونصف ، بينما هـــم اشتروه من التاجر بستة قروش ونصف ! كما يطالب الاستاذ على المنزلاوى بالاستيلاء على الماشية من تجار الماشية وبيعها الى القصابين مباشرة ، بما يتفق والتسعير الجبرى الذى حددته ! » .

ويطلب الأستاذ محمود سليمان غنام أن يقتصر استجواب الأستاذ عبد الحميد عبد الحق على موضوع الخبز وحده ما دام إستجواب الأستاذ على المنزلاوى شمل التموين ككل !

ويقول الأستاذ غنام : « الجوع كافر ، والجوع لا يمكن أن يعرف هوادة أو مجامله ، والتاريخ يحدثنا بأن معظم الثورات ، كان الدافع اليها الجوع ، وقد رأينا فى القاهرة افرادا من الشعب يهجمون على عربات مخبز زميلنا عبد المجيد الرمالى ، ويخطفون الخبز لانهم يحسون الجوع ، ولا يجدون من يسمع صيحات هذا الجوع ٠

وأخشى ـ الأستاذ محمود سليمان غنام ـ أن يتهم الشعب حكامه بأنهم لا يحسون احساسه ، بل اخشى ان يقال فى هؤلاء الحكام ما قيل فى مناسبة فكاهية سواءأكانت حقيقية ، أم غير حقيقية ، بأن حاكما رأى شعبا جائعا يصيح من الجوع ، فتساءل عن سبب ثورة الشعب فأخبروه بأنه لا يجد خبزه فقال لهم : فلياكلوا بقلاوة ! نعم أخشى أن يعتقد الشعب ان حكامه لا يحسون احساسه وقد سمعتم ما تردد فى المجلس فى الأسبوع السابق على العيد ، من أن كثيرا من الناس باتوا واطفالهم على الطوى لا يجدون ما يقتاتون به »

ويقول حسين سرى باشا ، رئيس الوزراء : أرجو ألا يكون مفهوما من الكلام ، الحض على الثورة ؟ » ٠

ويقول الاستاذ غنام : لا ، لا ، وهل يعقل ان نحض على الثورة !

ويؤكد الأستاذ محمود سليمان غنام ، ان سبب الأزمة تصدير الحبوب الى الخارج ، ويعارض ذلك وزير التموين !

ويقول الأستاذ غنام ، لقد سئمنا أساليب الدعاية التى يلجأ اليها وزير التموين الحالى مثل قوله : « ان فى القطر من القمح ما يكفيه » « لا تخشوا الجوع » ، « القمح متوافر » ، « سيرد الينا من الخارج ، أو ورد فعلا » ٠

ويردد الاستاذ غنام المثل العربى القديم الذى كنا نسمعه فى المدارس : « أسمع جعجعة ولا أرى طحنا » وتقوم فى المجلس ضجة ، ويقول الأستاذ غنام : ان قلم الدعاية البريطانى يوزع على الناس فى المقاهى والمجالس مطبوعات تنفى ان القوات البريطانية الموجودة فى مصر ، هى المسئولة عن المجاعة فى البلاد » ٠

ويعترض النائب محمد شعراوى على ما كان ينوى النائب المستجوب محمد سليمان غنام الافصاح عنه من بيان ما يأخذه الجيش البريطانى من حبوب لان ذلك قد يساعد على تعرف عدد القوات البريطانية وهو سر من الأسرار الحربية ، ويضحك النواب وينهى محمد غنام كلمته بتوجيه اللوم ، أشد

اللوم الى الحكومة على سياستها المرتجلة التى أدت بها الى هذا الموقف داعيا الله أن يزيح عنا هذه الغمة ، وأن يفرج قريبا حالة التموين التى نزلت بنا والله لطيف بعباده ! » .

ويشكو النائب محمد شاهين حمزة من حالة التموين فى مديرية أسوان التى أصبحت مؤلمة للغاية :ان أهل أسوان قوم يصبرون على البلوى ، ولايشتكون الا اذا عز الصبر ، واستحال السكوت : لقد صبروا ، وفقراؤهم يضربون بالسياط ، وهم يطالبون بالقليل من القوت ، الذى يقيم اصلابهم » .

ويسأل حسين سرى باشا : هل يضربون بالسياط ؟ ويرد النائب : لقد حدث هذا فعلا فى أسوان منذ بضعة أشهر ، ورأيته بعينى رأسى ! ويقول الاستاذ شاهين ان وزير التموين اصدر امرا بمنع التصدير الى بلاد النوبة ، وتمسك برأيه ، لان أهل النوبة ، وأسوان يجب أن يأكلوا الذرة لا القمح » .

ويقول النائب محمد شاهين حمزة : سمعت أحد العمد يقول لرجال الادارة : ارغمتمونا على الا نأكل الا الخبز الذرة فسمعا وطاعة لهذا الامر الظالم ، ولكن باعتبارى عمدة يحضر الى منزلى رجال الادارة ، ورجال الصحة ، والمعارف وهم لا يأكلون الذرة فأعطونا قمحا نقدمه لهم ، وأعاهدكم بأنى عندما أقدم لهم خبز القمح سأخص نفسى بخبز الذرة ، ليشعروا بالتمييز والفرق الذى تريده الحكومة ، لا لسبب الا لاننا فقراء فقط ! » .

ويشكو النائب محمود أبو رحاب من عدم وجود الخبز ، وان البعض يخلط الخبز بالاسمنت والجبس ، ومسحوق البلاط ، وهذا ما شاهده أحدهم فى تسعة أرغفة قدمها الى المحافظة ! كما يشكو أبو رحاب من ارتفاع سعر المتر من قماش الصوف من ١٣٠ قرشا الى ١٩٠ قرشا بسبب الحرب بين أمريكا واليابان ! وان سعر بكرة الخيط ارتفع من خمسة قروش ، الى خمسة وثلاثين قرشا » .

ويقول وزير التموين الاستاذ محمد حامد جودة : ان حبة قمح ، لم تصدر خارج البلاد وأنه لا شراء للجيش البريطانى ، أو أية سلطة بريطانية للقمح المصرى ، ومن يعلم بشىء من ذلك فعليه ان يخبرنى به ، أو يدلنى عليه ! وكانت ثمة عقود بيننا وبين السلطات البريطانية لشراء بعض محصول القمح ولكننا الغينا هذه العقود » .

وتستمر المناقشة فى أمور التموين ، جلسة أخرى يتحدث فيها اسماعيل صدقى باشا مؤكدا اننا نقبل على العين والرأس تموين جيوش الحليفة مادامت فى بلادنا تؤدى لنا هذه الخدمة الكبرى ، ولكن فى حدود مقدرتنا وان من واجب الحليفة أن تمدنا بما نحن بحاجة اليه من قمح ، حتى يظهر المحصول الجديد !

ويقترح اسماعيل صدقي : أن تشترى الحكومة القمح بمعنى ألا يكون مشتر للقمح غير الحكومة ، أى أنه لا يستطيع احد شراءه الا من مخازنها وانما بشرط واحد ، هو ان يكون الثمن الذى تشترى به الحكومة ثمنا يجزى متاعب الفلاح ويتفق مع الحالة الحاضرة مع عنائنا فى الحصول على الحاصلات ومع الحالة العامة للغلاء ، بحيث لا يختص طائفة الزراع وحدهم بالحرمان من الفائدة .

ويرى اسماعيل صدقي تطبيق ما اقترحه من حل فورا ويرى رئيس الوزراء أن اقتراح اسماعيل صدقي باشا حل عملي ستقوم الحكومة بدراسته ، ككل اقتراح يقدمه أعضاء هذا المجلس .

وتنتهى جلسة ٦ يناير ١٩٤٢ ، والحديث عن التموين لا ينتهى ، ويتقرر استمرار المناقشة فى أمور التموين الى جلسة ١٢ يناير ١٩٤٢ ثم الى جلسة ١٣ يناير ١٩٤٢ ، وتنتهى مناقشات جلستى ١٢ ، ١٣ يناير ١٩٤٢ باقتراح تقدم به الأساتذة عبد الحميد عبد الحق ، ومحمد سالم جبر ، وعطا عفيفى ، ومحمد فكرى أباظة ، وعبد الحليم الشمسى ، وعبد الفتاح الشلقامى ، وعبد الفتاح عزام ، هذا نصه :

« بعد سماع البيانات والمناقشات التى دارت حول هذا الاستجواب يرى المجلس ان شئون التموين مضطربة ، وأن الوسائل التى اتخذت الى الان ، لم تؤد الى نتيجة مرضية ، وانها لم تعرض خطة عملية مؤكدة يطمئن اليها المجلس لتموين البلاد ، حتى ظهور المحصول الجديد » ولا يوافق على الاقتراح الا أقلية .

وتعتبر الاستجوابات ، كما قال رئيس المجلس منتهية وينتقل المجلس الى جدول الأعمال . وتبدأ فى التاريخ المصرى أخطر سبعة أيام .

الفصـــل الثـــانى

أخطر سبعة أيام فى سنوات ماقبل الثورة

● كانت الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر يناير ١٩٤٢ ، والأيام الأربعة الاولى من شهر فبراير ١٩٤٢ ، بلا جدال ، من أخطر ايام مصر ، على الاطلاق ، لا على الصعيد المحلى وحسب بل على الصعيد الدولى ايضا : كانت ـ مثلا ـ قوات رومـيـل توالى تقدمهـا السريع فى الصحراء الغربية من الأرض المصرية بينما كانت قوات بريطانيا ، تواصل تقهقرها غير المنظم ، داخل الاراضى المصرية ، فى اتجاه الاسكندرية ٠

وكانت قوات الاحتلال البريطانى فى مصر تتأهب ـ كما تؤكد الوثائق الرسمية ـ لاغراق الدلتا المصرية رغبة فى اعاقة زحف قوات المحور ، كمـــا كانت تلك القوات تهرب ما لديها من وثائق وشخصيات مصرية موالية لبريطانيا الى السودان حتى لا تقع فى أيدى قوات المحور ، و ٠و٠٠

وكان الشعب المصرى ، كراهية منه للاحتلال البريطانى ، الذى أذاق مصر الامرين قرابة ستين عاما ، يتمنى من صميم قلبه لو توالت الهزائم البريطانية فى الصحراء الغربيـــة وفى غيرها من الأراضى المصرية ولو استمرت الانتصـــارات الألمانية على القوات ، البريطانية ، فلم يكن الشعب المصرى قد جرب بعد الاحتلال الألمانى ، كما جرب الاحتلال البريطانى ، كما ان دعاية المحور كانت قد أحرزت عند الجماهير ، المصرية نجاحا ما بعده من نجاح ، بينما فشلت الدعاية البريطانية فى جذب جماهير الشعب ، الى صف بريطانيا : بريطانيا ، التى كذبت على مصر فى الحرب العالمية الأولى عندما دعتها ، الى الوقوف الى جانبها على أن تعطيها حق تقرير المصير ، بعد أن ينتصر الحلفاء فى تلك الحرب فلما انتصر الحلفاء نكثت بريطانيا ، بوعودها ، لمصر !! ٠٠

وقـد انطلقت المظاهرات فى كثير من أرجاء القـاهرة فى تلك الأيام الخطرة ، وكان اكبر تلك المظاهرات خطرا ، وخطورة تلك التى انفجرت فى اليوم الثانى من فبراير ١٩٤٢ ، وانفجر معها الهتاف المعروف : الى الأمام ، يا روميل الى الامام يا روميل !!

وكانت وزارة حسين سرى باشا تلفظ فى تلك الأيام أنفاسها الأخيرة فقد تكاتفت كل القوى السياسية الموجودة فى مصر ، وقتئذ على اغتيالها غير متجاوزة عاما ، ونصف عام من حياتها الشاقة المتعبة ، وكانت كل قوة سياسية فى مصر تستهدف من اغتيال وزارة حسين سرى باشا ، أغراضا خاصة بها : الوفد المصرى الذى أعلن الحرب على حسين سرى باشا ، ووزارته لانه أدخل أعـداءه الألداء السعديين فى الحكم والذى ضحك على الوفد عندما رفع شعار الوزارة القومية ولم يـكن يريد تحقيـق ذلك الشـعار ٠٠ القصر ، الذى كان قد ضـاق ذرعا ، بعجرفة حسين سرى باشا ، واعتماده الدائم ،على الانجليز ، والذى كان قد ادين اهانة بالغة من جراء الاجراء ، الذى اتخذته وزارة حسين سرى باشـا بدون استئذان الملك فى قطع علاقتها بحكومة فيشى و ٠٠ و

وكذلك حـزب الأحرار الدستوريين ، وحزب الهيئـة السعدية ، رغم اشتراكهما فى وزارة حسين سرى باشا ، فى المسئولية الوزارية ، الا ان وزراء هذين الحزبين ، قد ضاقوا ذرعا ، بأسلوب حسين سرى باشا فى التعامل معهم ، ومفاجأتهم ، بالقرارات الوزارية الهامة ، التى كان يتفـق مع دار السـفارة البريطانية عليها ، ثم يحرمهم — حتى فى مجلس الوزراء — من حق مناقشتها .

الوزراء الدستوريون والسعديون كانوا فى مقدمة ، الذين يتمنون ان تجىء نهاية وزارة حسين سرى باشا ، اليوم ، قبل الغد ، والغد قبل بعد الغد .

هذا الى جانب ان السفارة البريطانية قد تعبت كثيرا من الوقوف ، الى جانب تلك الجثة — وزارة حسين سرى باشا — كما تعبت من حمايتها والدفاع عنها ولم يكن الوقت يسمح ابدا بأن تبقى فى الحكم فى تلك الايام الخطيرة وزارة لا تمثل الشعب من قريب ، أو من بعيد .

فاذا اضفنا الى ذلك كله ، ان حسين سرى باشا كان بدوره قد ضاق ذرعا بكثرة السكاكين ، التى كانت تنهال عليه ، وعلى وزارته ، من الاصدقاء ، والخصوم كما ان الرؤية ، امامه كانت قد أصبحت متعذرة بل متعسرة ، للغاية ، حتى لقد ترك المظاهرات ، العنيفة التى تهتف ضده ، وضد وزارته والتى تنادى « الى الأمام يا روميل » ، تركها لعلها تكون بمثابة عملية تنفيس للشعب فكانت الطامة القاضية عليه ، وعلى وزارته .

.. وبعد ذلك كله بل فوق ، ذلك كله كان الشعب قد ضاق ، الى أبعد حدود الضيق بوزارة حسين سرى باشا ، التى فشلت في أن تحمى البلاد ، من الغارات الجوية الألمانية والايطالية والتى فشلت فى نفس الوقت فى أن توفر للشعب ـ على النحو الذى فصلناه فى الفصل السابق ـ رغيف العيش .. رغيف العيش ، لا أكثر ولا أقل ! . ولذلك تكاتفت كل الجهود ، وكل القوى .. رغم الاختلاف فيما بينها ، وبين بعضها حول الاسباب والنتائج .. على اسقاط وزارة حسين سرى باشا ، التى لم يذرف احد ، حتى حسين سرى باشا ، نفسه دمعة واحدة عليها .

ولان ، تلك الأيام السبعة من أخطر ، أيام التاريخ المصرى فاننا نستأذن القارىء الكريم ان نتوقف عندها بعض الوقت خاصة وان الآراء لم تستقر ، بعد حول مسئولية كل ما يتعلق بالأحداث ، والحوادث التى وقعت فى تلك الأيام ..

واتساقا مع منهجنا العلمى ، فى تناول أحداث ، وحوادث سنوات ما قبل ثورة ١٩٥٢ فاننا سندع ـ فى البداية ـ من شاركوا ، فى صنع أحداث وحوادث تلك الايام السبعة وكذلك من كانوا على مقربة من تلك الاحداث والحوادث ، ليقولوا ، كلمتهم ، كما هى بدون حذف، أو اضافة ..

وبعد ذلك ندع ، المؤرخين والسياسيين لتناول تلك الأحداث : ما الدافع ، اليها ؟ من الذى دبرها ؟ ولماذا دبرها ، أو دبر بعضها ؟ . وقد سبق لنا أن ناشدنا ، كل من لديهم معلومات أو بيانات أو وثائق ، عن تلك الأيام ـ أن يوافونا بها خدمة للتاريخ ، فنحن لا نريد أبدا ـ كما قلنا مرارا وتكرارا ـ أن نلقى مسئولية هذه الأحداث والحوادث على فرد بعينه ، أو على حزب بعينه ، أو على جهة بعينها ، رغبة فى تحقيق أغراض شخصية فالله وحده يعلم ، أننا قد أسقطنا من حسابنا ، كل غرض شخصى ، كما أننا ـ ونحن نتناول سنوات ما قبل الثورة ـ نريد أن نتشبه بالقضاة ، الذين لا يعرفون ، الهوى ، أو الغرض..

اننا نريد وخاصة بالنسبة لاحداث مر عليها ، أربعون سنة أو أكثر ان نقول كلمة الحق ، وكلمة الحق وحدها ، فلقد ذهب ابطال تلك الحوادث والاحداث الى ربهم ولن يستفيدوا أبدا مما يقال فيهم ، أو عنهم : لم يعد أحد منهم ، بحاجة الى « دفاع ، أو هجوم » ، كلمة الحق وحدها ، هى التى نحن فى أمس الحاجة اليها : من أجل الحق وحده ، من أجل الأمانة التاريخية ، من أجل مستقبل أبنائنا ، وأحفادنا ، الذين يجب ، ان نروى لهم التاريخ الحقيقى ، لا التاريخ « الكاذب » أو المزيف وبعد ذلك كله نحاول ، أن نقول ما نعتقد أنه الحق ، على ضوء ما لدينا من وثائق جديدة ومعلومات لم تكن متوافرة لدى أولئك الذين كتبوا عن تلك الحوادث والاحداث وقت حدوثها ..

تاركين الباب مفتوحا على مصراعيه لكل من يريد أن ينقد ، أو يعقب ، أو يبدى رأيا جديدا ..

إنها امانة نؤديها ، كما تؤدى ، الامانات الى اهلها ؟ .

كلمات حق ، وصدق ، ما أردنا بها الا وجه الله ، والوطن ، وخدمة التاريخ .. يقول الاستاذ عبد الرحمن الرافعي : استهدفت وزارة حسين سرى فى أواخر عهدها لأزمات ومشاكل عدة ، أدت الى استقالتها ، فالمستوزرون من أعضاء البرلمان وبعضهم من أعطوا سرى باشا ثقتهم كانوا يعملون جاهدين على أن يحلوا محل وزارته فأفسدوا العلاقات مع حكومة فيشى الفرنسية ، وكانت موالية للمحور ، فأثاروا عليه غضب القصر واضطر صليب سامى وزير الخارجية الى تقديم استقالته .

وجاءت أزمة التموين فزادت موقف الوزارة حرجا الى حد بعيد فقد اضطربت الحالة المعيشية للسواد الأعظم من الناس وخاصة فى توزيع الخبز ولم يحن الاسبوع الأخير من شهر يناير سنة ١٩٤٢ حتى شح هذا الغذاء الاساسى للشعب واستعاض عنه الكثير من الموسرين بالبطاطس والمكرونة وما الى ذلك ، وصار الناس فى بعض احياء القاهرة يهجمون على المخابز للحصول على الخبز ويتخطفون الرغيف من حامليه فى الشوارع والطرق .

واقترنت هذه الأزمة القاسية بأزمة سياسية حادة ، وقامت مظاهرات صاخبة لم يعرف على وجه التحقيق مصدرها ، نادى فيها المتظاهرون بسقوط بريطانيا وهتفوا « تقدم ياروميل .. الى الأمام يا روميل » وكان الألمان بقيادة الجنرال روميل يتقدمون نحو مصر ..

فاضطربت أعصاب الانجليز أمام هذه المظاهرات والهتافات وطلبوا الى سرى باشا وضع حد لها فلم يستجب الى طلبهم اذ أدرك أن الزمام قد أفلت من يده ولم ير بازاء هذه العواصف التى هبت عليه وعلى وزارته سوى الاستقالة ، فقدمها يوم ٢ فبراير سنة ١٩٤٢ وبناها على حاجته الى الراحة .

ويقول د. محمد حسين هيكل باشا ـ أحد أعضاء وزارة سرى باشا ـ : كان روميل يتقدم بجيوشه فى أرض مصر ، بعد أن طرد قوات الحلفاء من ليبيا وقد اجتاز سيدى براني الى مرسى مطروح ، وعسكر بها وأصبح على بعد ثلاثمائة كيلو متر من الاسكندرية لكن الحلفاء الذين طردوا من ليبيا قد فتح أمامهم باب جديد للأمل فقد أعلن هتلر الحرب على روسيا فى ديسمبر ١٩٤١ وقد ابتهج الحلفاء ، بما حدث بعد ذلك أشد الابتهاج ففتح جبهة جديدة تحارب فيها ألمانيا من شأنه أن يخفف الضغط على قوات انجلترا وفرنسا الحرة فى مصر وبخاصة بعد أن عجز الألمان من اقتحام انجلترا ثم بعث هتلر رسوله « هيس » يعرض الصلح على الانجليز فاعتقلوه الا يدعو ذلك أولى الأمر فى

مصر للتفكير وعدم الاندفاع ؟ أم أن تقدم الألمان السريع فى روسيا وتراجع القوات السوفيتية أمامهم ضاعف الاعتقاد فى نفوس الذين كانوا يحسبون ألمانيا لا تقهر ثباتا ، وقوة ؟ الحق ان بعض الوزراء أنفسهم كانوا يميلون الى هذا الرأى وكان بعضهم يجاهر به مجاهرة ، نبه رئيس الوزارة أصحابها الى انها لا تتفق مع دقة الموقف وخطورته ، أيا ما كان الأمر بدأ سرى باشا يشعر بحرج مركزه وقد فاتحنى — د. هيكل باشا — مرة بأننا على أبواب مغامرة خطيرة النتائج » .

ويقول د. هيكل باشا ان حسنين باشا قد اتصل به اذ ذاك أكثر من مرة وأخذ يسأله رأيه فى الموقف وقد فهم د. هيكل باشا ان وزارة حسين سرى باشا لم يبق لها حظ من البقاء بعد ان قطعت علاقات مصر ، مع حكومة فيشى فى غياب الملك عن القاهرة فقد اعتبر الملك هذا التصرف تجاوزا من الوزارة لحقها الدستورى وفيه مساس بحقوقه ويقول د. هيكل انه نصح أحمد حسنين بتأليف وزارة قومية تضم الأحزاب يرأسها النحاس باشا ، أو يرأسها أحد غيره فهذه الوزارة هى وحدها التى تستطيع مواجهة الأحوال العالمية الدقيقة بمن غير أن تتعرض سيادة مصر وحرية أبنائها الى الخطر .

ويقول د. هيكل باشا ان حسنين باشا قد وافقه على اقتراح الوزارة القومية وقد فهم — د. هيكل باشا — من حسنين باشا فى بعض مقابلاته اللاحقة لرئيس الديوان ان النحاس باشا فوتح فى الفكرة وقبلها بل ورحب بها وان تنحى وزارة حسين سرى باشا عن الحكم ، رغم اطمئنان انجلترا الى المجهود الحربى فى عهدها لن يحدث فراغا ولن تكون له أية نتيجة تخشى عواقبها .

ويقول د. هيكل : على ان ما كان سرى باشا ، ينقله الى من أنباء الانجليز لم يكن يبعث الى النفس مثل هذه الطمأنينة : لقد كان يخبرنى أنه يتمنى لو استطاع أن يستقيل وانه لم يكن يتردد فى تقديم استقالته لولا مخاوفه من نتائج تقديمها وقد فاتحنى فيما يجول بخاطره من ذلك ورغبت فى أن أزور الدكتور أحمد ماهر باشا بمنزله وأن أتداول وإياه الرأى فى الموقف ، وكان أحمد ماهر معتكفا اذ ذاك فى داره لشلل خفيف أصاب الجانب الأيسر من وجهه فزرته وأفضيت اليه بتفكير سرى باشا فى الاستقالة وطالعته بأسباب هذا التفكير ، وكان كثيرون يظنون أن الدكتور أحمد ماهر باشا سيخلف سرى باشا فى رئاسة الوزارة ، لأن رأيه فى موقف مصر من الحرب يرشحه لهذه الرئاسة وقد رجانى د. ماهر ، بعد أن تبادلت الحديث فيما ذكرته أن أرجو سرى باشا ألا يتعجل بتقديم استقالته فقد تتطور الحوادث على نحو يعود به وبالوزارة كلها الى الطمأنينة للاضطلاع بالحكم على وجه منتج وعلم سرى باشا بعد أيام من ذلك ، ان مستر سمارت السكرتير الشرقى للسفارة البريطانية

زار الدكتور ماهر باشا بمنزله وكانت الأمور قد ازدادت شدة ، فرغب الى سرى باشا كرة أخرى ان أتداول مع ماهر باشا فى أمر استقالة الوزارة وكنت أشعر شعورا قويا اننا فى الأيام الأخيرة لعهد وزارى غير محسود ، مع ذلك حاول د. ماهر باشا بكل ما أوتيه من قوة الاقناع ان يحملنى على رجاء سرى باشا الا يتعجل بتقديم استقالته فلما بلغت سرى باشا ما حدث قال لى : أتراه يريد منى احتمال هذا الموقف النفسى حتى يشـفى فيتولى هو الوزارة خلفاً لى ؟

ويقول د. هيكل انه سأل حسين سرى مما اذا كانت لديه معلومات ترجح هذا الظن فأخبر حسين سرى بأسلوبه الهندسى ان ذلك ممكن ٢٠٪ أما الثمانون فى المائة الأخرى فترجح ان النحاس باشا هو الذى سيتولى الوزارة !

ويقول د. هيكل ان حسنين باشا كان مطمئنا الى ان النحاس باشا سيقبل بالوزارة القومية وان كان ـ حسنين باشا ـ غير مطمئن الى موقف الانجليز .

ويقول د. هيكل ان حسنين باشا طلب من انجليزى ان يقابلـه وكان د. هيكل فى زيارة لحسنين فى منزله وعن ذلك الرجل الذى طلب حسنين مقابلته قال حسنين لهيكل انه صديقى من عهد الدراسة فى اكسفورد وقد كان بعد ذلك محاميا وكان صديقا وفيا للملك ادوارد الثامن وقد بقى الى جانبه فى أيام محنته حين ثار عليه أسقف كنتربرى وثارت على الحكومة البريطانية وانتهى الأمر الى التنازل عن العرش واعتزال الملك وصديقى هذا ـ صديق حسنين باشا ـ هو الذى كتب لادوارد وثيقة الاعتزال ويقول د. هيكل : قلت لحسنين باشا بعد أن أتم حديثه عن صديقه الانجليزى أرجو أن تكون أحسن حظا مع الملك فاروق مما كان صديقك مع الملك ادوارد » .

ويقول د. هيكل : ان الانجليز كان لهم نشاط يواجه نشاط السلطات المصرية وقد علمت من بعد أنهم أرسلوا اليه رسولا ـ الى النحاس باشا ـ وكان يمضى أياما بالأقصر يطلبون اليـه أن يتولى الوزارة ويتركون له الحرية المطلقة فى تأليفهما أما وقد خوطب النحاس باشا قبل ذلك من قبل القصر فى تأليف وزارة قومية تضم الأحزاب المصرية كلها فلقد أصبح له الخيار بين قبول هذا العرض المصرى وبين هذه الحرية التى تركها له الانجليز وأظهروا معها انه يستطيع ان شاء أن يؤلف وزارته وفدية صرفا !

ويقول د. هيكل أيضا ان الجمهور المصرى وبخاصة جمهور القاهرة سريع الى البرم بأية وزارة تقضى فى الحكم ما يزيد على العام فهو يتربص بها الدوائر ويرجو أن تزول وقد علمت تجارب السنين هذا الجمهور ان البرلمان لم يسقط وزارة قط لأن أى وزارة لم تبق فى الحكم فصلا تشريعيا كاملا وان أيدتها فى

البرلمان الأغلبية كما علمته أن حركة الاضطراب فى العاصمة هى التى تدفع الوزارة للاستقالة وقد شجعت أنباء الحرب وتقدم الألمان فى أرض مصر على خلق جو ملائم لعناصر الاضطراب لذلك قامت المظاهرات تنادى نداءات عدائية ضد انجلترا وذهب بعضها الى السفارة البريطانية يلقى صيحات مهينة لهؤلاء الانجليز الذين ينهزمون أمام الألمان وتنادى : تقدم يا روميل ، الى الأمام يا روميل ، أيذانا بسخطها على الانجليز واغتباطها بأن يسحقهم هذا القائد الألمانى الظافر ٠

ويقول د ٠ هيكل : أن حسين سرى باشا بعد أن جمع مجلس الوزراء وبلغهم انه سيرفع استقالته وتلا عليهم نصها سأل زملاءه الوزراء رأيهم فى المظاهرات القائمة وهل يقمعها بالقوة فكان رأيى - رأى هيكل - الا يبلغ القمع حد اطلاق الرصاص على المتظاهرين وان بلغت المظاهرات من العنف أعظم مبلغ فليس من حق وزارة مستقيلة ان تسفك دما لأى اعتبار ٠

وتقول الوثائق البريطانية على النحو الذى قام بتلخيصها د٠ يونان لبيب رزق : أن سير مايلز لا مبسون قدم فى تقريره السياسى عن عام ١٩٤٢ وصفا لوضع حكومة حسين سرى باشا خلال الأسابيع الأولى من هذه السنة يبدأ التقرير بالتنبؤ بأن أيام سرى فى الوزارة قد أصبحت معدودة ويحدد خمسة أسباب وراء هذا التنبؤ على النحو التالى :

١ - ان رئيس الوزراء قد أصبح عرضة فى الأيام الأخيرة لهجوم مستمر من جانب القصر وان هذا الهجوم يعود الى على ماهر الذى نجح فى اقناع الملك فاروق بأن رئيس وزرائه يوجه كل اخلاصه للمصالح البريطانية فقط ٠

٢ - ان وزارة سرى أصبحت عرضة وبصورة منتظمة للهجوم من جانب من أسماهم لامبسون العناصر الرجعية داخل القصر وخارجه ويشارك فى هذه الحملة الطلاب والمنظمات الدينية والأزهر وصنائع على ماهر فى الادارة ٠

٣ - انعكست تلك التغييرات على وضع وزارة سرى فى البرلمان فبعد ان شعر النواب ان خصوم الوزارة قد أصبحت لهم اليد العليا فى القصر بدأت الأحزاب التى يمثلها هؤلاء « السعديون والأحرار » فى السعى للكسب من الموقف بالتطلع الى المنصب الكبير ، منصب رئيس الوزراء !

٤ - ومن خارج البرلمان حول الوفد بنادقه من الاتجاه نحو البريطانيين الى الاتجاه نحو رئيس الوزراء الذى وقف وحيدا محروما من معونة القصر ومن أى سلطة فعالة على برلمان ليس له فيه من يشد أزره ٠

٥ - يضاف الى كل ذلك تعرض سرى باشا للانتقادات المستمرة من كافة الأطراف بسبب فشله فى علاج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن ظروف الحرب مثل نقص الأغذية والزيادة العامة فى تكاليف المعيشة ٠

٦ — فى أواخر ديسمبر ١٩٤١ استقال عبد الحميد بدوى وزير المالية من الوزارة . وقد أضافت تلك الاستقالة مزيدا من أسباب الضعف لوزارة سرى باشا حيث ، أن بدوى باشا مع كل أخطائه كان عنصرا من عناصر القوة فى الوزارة كما ان استقالته من ناحية أخرى أدت الى اثارة المنافسات بين الحزبين المشتركين فى الوزارة « السعديين والأحرار الدستوريين » وقد اضطر حسين سرى باشا فى مواجهة هذا الصراع ، ان يحتفظ بالوزارة الخالية لنفسه وهو بذلك بدلا من أن يرضى الحزبين المتنافسين قد أثار سخطهما !!

وتقول الوثائق البريطانية أيضا فى مجال الحديث عن قطع وزارة حسين سرى باشا فى ٦ يناير ١٩٤٢ : العلاقات مع حكومة فيشى فى اطار السياسة التى ظلت تتبعها فى مطاردة كل نفوذ معاد لبريطانيا « ان هذا القرار الذى اتخذ بناء على طلب السفارة البريطانية ما كان يجب ان يؤدى الى اقالة أو استقالة وزير الخارجية » وتقول الوثائق البريطانية أيضا ، ان سير لامبسون التقى بأحمد حسنين فى ٢٢ يناير ١٩٤٢ وبلغه أن استقالة أحد الوزراء أو الوزارة نفسها لهذا السبب — قطع العلاقات مع حكومة فيشى — يدفع الانجليز مباشرة وعلى نحو تلقائى ليكونوا طرفا من أطراف الأزمة ويعنى ذلك أن هناك عناصر سيئة فى القصر تصر على التخلص من حسين سرى وانه يطالب باستبعاد هذه العناصر بالاضافة الى استبعاد أفراد الحاشية الايطاليين !! ويوافق القصر فى ٢٧ يناير ١٩٤٢ على ان يبقى صليب سامى وزير الخارجية فى منصبه على أن تتنازل السفارة البريطانية عن طلباتها بشأن استبعاد من طلبت استبعادهم من القصر وتجمع المصادر البريطانية على ان على ماهر والقصر كانا وراء تدبير المظاهرات التى قامت فى أنحاء العاصمة فى ٢ فبراير ١٩٤٢ هاتفة بحياة روميل . الى الأمام يا روميل » .

ويقول مارسيل كولومب ، المؤرخ الفرنسى المعروف بكتاباته الطيبة عن مصر والشرق : ازدادت المتاعب خلال الشهور الأخيرة لعام ١٩٤١ اذ أثار الارتفاع الملموس فى أعباء المعيشة الذى فشل رئيس الوزراء ، فى ان يوقفه احتجاجات قوية فى كل الأوساط ، ويعود هذا الارتفاع فى تكاليف المعيشة لأسباب عدة ، أولها نقص المواد الأولية الضرورية ، فالمنسوجات العادية التى يجد فى طلبها الجزء الأكبر من الشعب قد اختفت من الأسواق .. أما البترول اللازم للاستخدام المنزلى « الكيروسين » فلم يعد بالامكان العثور عليه ، واختفت المواد الضرورية كالزيت والسكر ، وقل المعروض من الخبز وخلط دقيق القمح بدقيق الذرة وضاعف اضطرابات المواصلات من القحط كما لم تؤد القيود التى فرضت على نقل الحبوب من محافظة لأخرى الى تحسين الوضع حتى اقتضى الأمر تخصيص حصة من المواد التموينية لكل محافظة « مديرية » لكن الجهود التى بذلتها فى هذا الصدد وزارة التموين لم تحقق النتائج المرجوة منها . فقد عملت الهيئة المختصة بطريقة سيئة وارتكبت كثيرا من الأخطاء .

أما المسئولون الذين وكلت اليهم المهمة فقد ظلوا يتخبطون المرة تلو الأخرى ، وكانوا فى مجموعهم غير معدين لتسيير الأعمال المعقدة الخاصة بالمصالح ، المشرفة على توزيع حصص التموين ، كما لم يكونوا فى وضع يمكنهم من منع المضاربين من تخزين المؤن أملا ، فى ربح فاحش يجنونه فيما بعد ، ولذا انتشرت السوق السوداء فى كل مكان و . و . الى ان يقول مارسيل كولومب : فى ٢ فبراير قدمت وزارة حسين سرى بكامل هيئتها ـ وكانت تتمتع بدعم السفارة البريطانية ـ استقالتها ، وقبلها الملك فاروق وانفجرت الأزمة التى شاءت الظروف أن تأخذ مسحة درامية .

وما ان علم الناس بخبر الألمان حتى عاود المتعاطفون مع المحور ، نشاطهم ودوت فى شوارع العاصمة صيحات الهتاف بحياة روميل تطلقها المظاهرات الضخمة التى استوجب الأمر ، منع تجدد قيامها ، وخيبت استقالة الحكومة فى هذه الظروف ، الحرجة ، التى تمر بها جيوش الحلفاء كثيرا ، من الآمال وصلت للدسائس حول القصر ، ومضى يوما ٢ ، ٣ فبراير ، دون الوصول الى حل ، كان الملك مترددا ، وقررت السفارة البريطانية أن تتدخل ، ومنذ هذه اللحظة بدأت تتوالى الأحداث .

ومن الوثائق ، البريطانية ، البرقية رقم ٢٩٠ بتاريخ ٢٢ يناير ١٩٤٢ ، من السير مايلز لامبسون ، الى وزارة الخارجية ، فى تلك الوثيقة حديث عن الساعة ونصف الساعة ، التى قضاها مايلز لامبسون مع حسنين باشا : مايلز لامبسون يوضح خطورة الموقف ومدى تورط ، الملك فاروق : حسنين باشا يدافع ، عن الملك فى موضوع قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، وتوجيهه ـ أى الملك ـ ، اللوم ، لرئيس الوزراء ، ولوزير الخارجية لتجاهل موافقة الملك ، فى نفس التقرير : اشارة ، الى احتمال تغيير وزارى والى ما قاله لامبسون ، لحسنين من أنه لا يجب مواجهتنا بأية مفاجآت فاذا كان على ماهر ، وأصدقاؤه . قد حاولوا استخدام مسألة فيشى لطرد حسين سرى ، وقد اعترف حسنين بذلك وتعهد بأنه بقدر ما يملك من سيطرة ، على الأمور فانه لن يحدث أن تغيير ـ دون موافقته ، وأضاف يقول ان كافة الشلل السياسية مجمعة على عزل سرى لأمل كل منهما أن يحل محله : لقد حاولوا ذلك فى مسألة القطن ، وحاولوا فى مسألة القمح وهم الآن يحاولون فى مسألة فيشى ، وعدد حسنين أسماء على ماهر ، ومحمد محمود خليل ، ونشأت والنحاس وأحمد ماهر ، باعتبارهم الرجال الذين يتطلعون الى مقعد رئيس الوزراء .

وكذلك ، البرقية رقم ٣٦٢ بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٢ : من السير لامبسون الى وزارة الخارجية فى لندن : اجتمعت برئيس الوزراء ، وموقفه واضح انه لن يوافق على استقالة وزير الخارجية ، وما لم يعد الوزير الى ممارسة كافة مهام منصبه فان رئيس الوزراء سيستقيل ظهر الأربعاء ٢٨ يناير .

يقول لامبسون : قام رئيس الوزراء بتلخيص سير الأحداث كلها من البداية لحسنين باشا ، كى ينقلها الى الملك : كيف تم القضاء ، على وسائل اتصال القصر بالعدو واحدة بعد الأخرى حتى لم يعد باقيا سوى مفوضيه فيشى ، وسيسجل رئيس الوزراء هذه الرواية فى خطاب استقالته ليوضح انه منذ تولى رئاسة الوزارة حاول جاهدا ، انقاذ الملك فاروق حتى لا يتهم الملك بالخيانة ، وسيوضح رئيس الوزراء ، انه لن يضحى بأحد وزرائه لأنه قام بناء على تعليمات منه بالقضاء على أية صلة بالعدو ، وأضاف أن القصر ، هو الذى أثار الأزمة لأن القصر تعمد افشاء الأنباء وكان الوزير ، الفرنسى المفوض ، هو أول من كشف منذ أسبوع ، عن تدخل الملك وقلت لفخامته : اننى تلقيت من قبل تفويضا منكم بأن أطلب ابعاد الايطاليين وعبد الوهاب طلعت من القصر . ويقول لامبسون : لا أجد بديلا من اثارة الموضوع عندما اجتمع مع الملك وأطرح ثلاث نقاط : (أ) الايطاليون (ب) عبد الوهاب طلعت ، (جـ) استمرار هذه الوزارة فى الحكم ، ويستأذن لامبسون فى أن يتلقى من حكومته التعليمات ، بخصوص النقطة الأخيرة « استمرار وزارة حسين سرى » .

ويقول : لامبسون : ان حسين سرى باشا رئيس الوزراء سأله عما اذا كنا مستعدين لضمان تنفيذ أى خط متشدد نتخذه وانه أجاب بقوله : ليس لدى شك فى هذا الشأن ولكنى أعتقد أن الملك ، عندما يواجه بخطورة المسألة سيكون تحت تأثير تضليل يصل فيه الى حد الرفض وسلطاتنا العسكرية على علم كامل بطبيعة الحال بالموقف الأخير ، وبكافة تطوراته منذ البداية .

والوثيقة الثالثة التى ينشرها الزميل الأستاذ محسن محمد . برقية رقم ٤٦٧ ، بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٤٢ « من حكومة الحرب الى السير مايلز لامبسون » .

اشارة الى برقيتكم بتاريخ ٢٦ يناير بشأن التهديد باستقالة الحكومة المصرية انى أوافق على اننا يجب أن نؤيد رئيس الوزراء فى نزاعه الحالى مع الملك أنا لا أستطيع السماح باكراه ، رئيس الوزراء على الاستقالة بسبب هذا النزاع ان وزير الخارجية الحالى ليست له قيمة كبيرة جدا ، ولكن اذا كانت استقالته ستؤدى الى استقالة رئيس الوزراء وظهور الأمر ، بمظهر انتصار الملك فاروق فانه لا يمكن السماح باستقالة الوزير واذا كانت الاستقالة ستؤدى الى الأمرين ، فلابد من استبعادها وفى البرقية الرابعة من مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية فى لندن ــ ٢٧ يناير ١٩٤٢ يقول لامبسون : ان الملك ــ بعد أن قابله لامبسون ــ أبدى استعداده لارضاء رئيس الوزراء وان وزير الخارجية سيبقى فى منصبه ، ولكن جلالته طلب محافظة على كرامته ، ان يبقى وزير الخارجية فى فندق مينا هاوس ، حيث يوجه الأمر ولكن مع مواصلة عمله كاملا كوزير وطلب الملك مساعدة رئيس الوزراء فى مسألة كرامة جلالته وتوسل اليه ان ينقذ الموقف وانتهز رئيس الوزراء الفرصة كى يقول لجلالته

انه مستشاره الوحيد ، وينبغى أن يكون مستشاره الوحيد وقال أن الأشخاص المحيطين بجلالته والذين يتظاهرون باسداء النصح اليه انما يفكرون أولا وقبل كل شيء فى أنفسهم ولا يحملون ولاء له ، وذكر رئيس الوزراء : على ماهر ، محمود خليل ، عبد الوهاب طلعت بالاسم ! وقال رئيس الوزراء : برغم انه لا يتفق مع رأى جلالته فى أن يتظاهر وزير الخارجية بالمرض مدة أسبوع فانه سيحرص على تنفيذ ذلك حتى لا تتعقد المسألة ولكن جميع الحقوق الطبيعية والمسئوليات الادارية لوزير الخارجية ، يجب أن تبقى له ، ووافق الملك على كل ذلك ·

الفصل الثالث

سؤال تاريخي هام :

من دبر مظاهرات الى الإمام يارومبل ! الانجليز أو على ماهر ، أم المراغى مع القصر الملكى ؟

حرصت على نشر بعض الوثائق البريطانية الخاصة بأحداث ما قبل ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والذى أتيح لها أن ترى النور أخيرا ، بعد أن ظلت لأكثر من ثلاثين عاما سرا من الأسرار البريطانية التى لا يجوز لأحد الاطلاع عليها .

والذى أحب أن أؤكد عليه ، ونحن بصدد نشر وثائق أخرى بريطانية ، وأمريكية بل والمانية عن أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وما قبلها ، وما بعدها ، اننا لا نعتبر أبدا ما جاء فى تلك الوثائق وقائع مسلما بها ، واننا لا نعتبرها ، غير ملزمة الا لكاتبيها فقط أما ما جاء فيها من آراء خاصة ببعض الناس وأما ما جاء فيها خاصا برأى البعض فى بعض الأحداث والحوادث واما ما جاء فيها خاصا بنسبة بعض الأقوال الى بعض الناس فأمور ، ليس من حقنا أبدا الأخذ بها ، الا اذا أكدتها وثائق أخرى تختلف فى المصادر ، وفى الاتجاهات ، عن الوثائق ، التى نحن بصددها : ونحن ننشر ما يجىء فى بعض الوثائق الأجنبية على علاته تاركين للقارىء وحده اصدار الحكم على ما جاء فيها ، ان سلبا ، وان ايجابا مؤكدين — وباستمرار — على أن الوثائق الأجنبيــة فى العادة لا تخـدم الا الجهات ، التى أصدرتها كما ان هذه الوثائق ، ينبغى أن تظل وأبدا ، علامات استفهام تستوجب الرد عليها .

ونعود — بعد ذلك الاستطراد ، الموجز — الى آخر الوثائق ، التى نشرناها فى الفصل السابق ، والتى طار من أجل الحصول عليها زميلنا الأستاذ محسن محمد ، والوثيقة التى نعنيها هى البرقية رقم ٢٩٨ بتاريخ ٢٧ يناير ١٩٤٢ من السير مايلز لامبسون سفير بريطانيا فى مصر ، الى وزارة الخارجية البريطانية وهى تروى ما دار بين الملك فاروق وبين رئيس وزرائه حسين سرى باشا وقد نشرنا فى الفصل السابق ما جاء عن النقطة الأولى من النقاط ، التى دار حولها الحـــديث

وعن النقطة الثانية وهي المتعلقة برغبات بريطانيا ، تحدث الملك طويلا عن اخلاص رئيس الوزراء له وطلب الملك من رئيس الوزراء باسم هذا الاخلاص ، انقاذ ، الموقف ، وقد أجاب رئيس الوزراء ، انه مستعد لأن يفعل ذلك ، ويحاول تسوية الأمر ، مع بريطانيا بشرط ألا تكون هناك محاولات خداع في المستقبل ، وأن يدرك جلالته ان أى ملك ليس من حقه أن يلعب بالنار من أجل أسرته ، وقد طلب الملك من رئيس الوزراء المساعدة لاخراجه من موقف يدرك خطورته الكامنة .

ويقول رئيس الوزراء ، للسفير البريطاني أنه قال للملك : انه - أى حسين سرى باشا - بين نارين ولكنه انتهى الى أنه - أى رئيس الوزراء - وبريطانيا ، يجب أن يعطوا الملك فرصة أخرى .

ويقول سير مايلز لامبسون في برقيته تلك : كانت آخر كلمات رئيس الوزراء هي « اعطوني فرصة » وخشي رئيس الوزراء ، أن يحدد الوقت ، الذى يستطيع فيه الوفاء بتعهداته للسفير .

ويؤكد السفير أن الملك يستطيع أن يفعل شيئا لطيفا يظهر به اخلاصه لحلفائه .

انني - سير مايلز لامبسون - لا أتذكر عملا واحدا - باستثناء هدية مالية ضعيفة - من جانب جلالته منذ بدأت الحرب .

ولقد قلت لحسنين ، هذا الصباح - ٢٧ يناير ١٩٤٢ - انني وكثيرين غيرى نشعر بالاشمئزاز لهذا الموقف : لقد كان من السهل على جلالته أن يقدم على عمل ودى ما : لماذا لا يعرض قصر القبة الذى لا يستخدم الآن كمستشفى عسكرى بريطاني ؟ ومن المحتمل ، أننا لسنا في حاجة اليه ولكن العرض سيكون لفتة طيبة ، ويصر السفير البريطاني ، على ضرورة اخراج عبد الوهاب طلعت ، والايطاليين الذين يعملون في القصر وتقول الوثائق البريطانية أيضا : ان حسين سرى باشا قال لمستر شون الوزير البريطاني المفوض في مصر والقائم بأعمال سير مايلز لامبسون الغائب في رحلة صيد ، لقد التقيت بالملك ، وقلت له أنني سأتحدث اليك ، كخالك باعتبارى زوجا لخالة الملكة لا كرئيس للوزارة ، وعلى الفور قام ، الملك يقبلني ، ويعانقني ، ويشكرني ثم يقول حسين سرى ، لمستر شون : ان كل رجال القصر يضاعفون جهودهم ضدى : على ماهر ، ورجاله انهم يحركون مظاهرات الطلبة وأني لا أتهمه بذلك ولكنه لم يفعل شيئا لوقفها ، وبالاضافة الى على ماهر هناك الشوربجي والشيخ المراغي !

ويؤكد حسين سرى على أنه سيستقيل يوم ٢ أو ٣ فبراير على الأكثر .

ويؤكد حسين سرى باشا ــ نقلا عن الوثائق البريطانية ــ اتهامه للشيخ المراغى بتدبير مظاهرات الطلبة ويقول ان الشيخ مصطفى المراغى شيخ الجامع الأزهر يتحرك بتنسيق مع على ماهر وغيره من العناصر الشريرة ويقول أيضا ــ حسين سرى باشا ــ أنه بلغ المراغى ، اننا لن نفعل شيئا ضد الأزهر اذا اقتصر على النشاط الدينى أما اذا تجاوزه الى النشاط السياسى والشائعات والأقوال الضارة فاننى لن أتردد فى الاستعانة بالبوليس ليتصرف ، ويتخذ الاجراءات المناسبة » .

ويقول حسين سرى أنه رغم أن الشيخ المراغى وعد بمنع هذه المظاهرات ، الا أنها انتقلت الى جامعة فؤاد ، كما يقول أيضا ــ حسين سرى باشا ــ أنه اتصل بحسنين باشا ليبلغه استعداده لقمع هذه المظاهرات بشرط أن يتلقى تأكيدا بأن الملك يسانده وقد أمهله حسنين باشا بعض الوقت ثم اتصل به بعد الظهر ، ليبلغه ، أنه ليس للقصر شأن بذلك وأنه ــ أى حسين سرى رئيس الوزراء ــ حر فى أن يفعل ما يراه ؟

ويقول سير مايلز لامبسون ، أنه بعد اصرار حسين سرى على تقديم استقالته سأله عمن يقترحه خليفة له ، اذ لا يوجد رئيس وزراء يستقيل الا وفى ذهنه من يخلفه ، ويقترح حسين سرى لرئاسة الوزارة أحد ثلاثة : بهى الدين بركات ، أو محمد حسين هيكل ، أو أحمد ماهر ، ولكن لامبسون يضحك ، وهو يقول له : لا أظنك جادا فيما تقوله ، ما هو تفكيرك الحقيقى ، فيجيب سرى بلا تردد : ارسل فى طلب الوفد .

وفى البرقية رقم ٤٤٣ ، بتاريخ أول فبراير ١٩٤٢ من السفير البريطانى الى وزارة الخارجية ، يقول سير مايلز لامبسون : عندما سألت حسين سرى عمن يخلفه اقترح بهى الدين بركات ، أو هيكل ، أو أحمد ماهر ، وعندما سألته ، ماذا تعتقد حقا ؟ أجاب على الفور : أرغموا الملك فاروق على أن يستدعى الوفد وبلغت ــ سير مايلز لامبسون ــ فخامته أن هذا بالضبط هو ما وصلنا اليه » وتقول وثيقة بريطانية أخرى مؤرخة فى ٢ فبراير : أن السفير البريطانى ، اتفق مع حسين سرى باشا على أن يقدم استقالته فى الساعة الثانية عشرة والنصف بعد ظهر يوم الاثنين ٢ فبراير وأن سير مايلز لامبسون سيقابل الملك فى الساعة الواحدة بعد ظهر ذلك اليوم ــ أى بعد نصف ساعة فقط ليبلغه ضرورة تشكيل وزارة مخلصة للمعاهدة ، قوية تستطيع أن تحكم ويكون لها تأييد شعبى كاف ، كما يبلغ الملك أيضا استدعاء النحاس باشا باعتباره زعيما للأغلبية ويستشيره فى أن يؤلف الحكومة الجديدة وأن يتم كل ذلك بعد ظهر غد ، وأن يعتبر الملك مسئولا عن أى اضطراب يحدث و .. و .. وتفصل الوثيقة رقم ٤٤٩ « ٢ فبراير ١٩٤٢ » ــ وهى من السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية فى لندن ــ ما حدث بين الملك فاروق وسير مايلز لامبسون وكيف كان

اللقاء وديا أكثر من المعتاد . وقد وافق الملك على ما عرضه عليه السفير البريطانى وأكد أنه قرر بالفعل الاجتماع بالنحاس وأنه ـ أى الملك ـ يعمل فى سبيل تشكيل حكومة وطنيـة ، وبعد أن طلب لامبسـون من الملك ألا نكون هنـاك اضطرابات ، أو متاعب اكد الملك أنه لن تكون هناك اضطرابات وقال أنه ـ أى الملك ـ أرسل هذا الصباح « ٢ فبراير ١٩٤٢ » الى الطلبة الذين تجمعوا عند القصر لابلاغهم أن عليهم العودة الى دراستهم والتزام الهدوء ٠ وفى نفس الوقت الذى كان فيه سير مايلز لامبسون يواصل اجتماعاته مع الملك ومع حسين باشا و ٠٠ و ٠٠ كانت بريطانيا تبحث عن البديل فى حالة ما اذا لم يؤلف النحاس باشا الوزارة ٠

ويجتمع سير مايلز لامبسون بأوليفر لبتلتون وزير الدولة البريطانى المقيم فى مصر ، وبقائد القوات البريطانية لمناقشة الخطة الموضوعة للتعامل مع الملك فاروق ، اذا ما امتنع عن تنفيذ المطالب البريطانية « الشرعية » التى تستوجبها المادة الخامسة من المعـاهدة ٠ وفى هـذا الاجتمـاع يجـرى بحث الاجراءات العسكرية لمحاصرة القصر ومقـاومة الحرس الملكى فيما اذا اضطروا لاستخدام القوة ٠ وفى هذا الاجتماع أيضا تقرر أن يبلغ السفير البريطانى ، الملك أننا لا نعتبر سلوكه العام سلوك حلفاء ، ثم يطلب منه اعتزال العرش ، وفى حالة موافقة فاروق يستدعى الأمير محمد على ولى العهد ليتولى العرش . وفى حالة رفض فاروق التنازل عن العرش يقوم سـير مايلز لامبسون بابلاغه أنه خلع ويقوم لامبسون بالاتصال بمحمد على ، واذا رفض الأمير محمد على ـ وهو ما لم يتوقعه سير مايلز لامبسون والمجتمعون معه ـ فان مصر ستحكم حكما عسكريا بمقتضى الأحكام العرفية حتى تستقر الأمور فيتولى أحد الأمراء ولاية العرش أو باعداد نظام آخر ٠

ويطلب سير مايلز لامبسون من وزارة الخارجية البريطانية اعطاءه الضوء الأخضر ليمضى فى خطتـــه ٠ وتجتمع حـــكومة الحرب فى لنـــدن برياسة ونستون تشرشل ٠

ويرسل مستر ايدن وزير الخارجية البريطانية برقية عاجلة الى سير مايلز لامبسون ، وقد جاء فى هذه البرقية : ان مستر ايدن يتعاطف تماما مع سير مايلز لامبسون وأنه ـ أى ايدن ـ يترك لحسن تقدير لامبسون مواجهة الموقف، الذى يتطور بسرعة لا تسمح بتبادل وجهات النظر برقيا ٠

ويطلب ايدن من لامبسون ضرورة اقامة اتصال مباشر مع النحاس قبل اعلان استقالة رئيس الوزراء اذا كان ذلك ممكنا ! ويضع ايدن للامبسون النقاط التى يجب أن يثيرها مع مصطفى النحاس ومن بينها أن بريطانيا لا تعتزم السماح باثارة أى سـؤال مع اعادة النظر فى المعاهدة مهما استمرت الحرب وكان هذا الموضوع مثارا من قبل الوفد المصرى فى المذكرة التى بعث بها الى الحكومة

البريطانية ــ والنقطة الثانية خاصة بمراكز النفوذ الشريرة فى القصر التى من مصلحة مصر ، ومصلحة بريطانيا القضاء عليها ، ويقول ايدن بالحرف الواحد وهو يخاطب لامبسون : هل تستطيع اذن أن تعتمد على أن يتبع النحاس نفس الموقف تجاه محسوبى القصر ، والايطاليين ، كما كان رئيس الوزراء الحالى مستعدا أن يفعل ؟ واذا أبدى ايماءة ترحيب بتأييده • فقدم له ــ بطبيعة الحال ــ وعدا بذلك واذا كان مستعدا لاضافة على ماهر الى أسماء هؤلاء الذين يرغب التخلص منهم فاننا آخر من يجادله فى هذا القرار • ويعطى ايدن للامبسون حرية التحرك واذا قدم النحاس باشا تأكيدات مرضية بشأن تنفيذ المعاهدة وعدم السماح باثارة موضوع تعديلها ، واذا قدم فى نفس الوقت استعداده للتخلص من محسوبى القصر ، فان للامبسون ــ هكذا قال ايدن بالحرف الواحد ــ الحرية فى أن يشجع الملك على اتباع نصيحة حسين سرى وتشكيل حكومة وفدية ، وسوف أقدر مثل هذه التأكيدات لا لأنى أتوقع بالضرورة أن يفى بها وانما لأنه اذا لم يفعل فانه سيعطينا مبررا قويا لاستبعاده •

ويقول مستر أنتونى ايدن أنه فى حالة ما اذا كان موقف النحاس باشا غير متعاون فلابد من محاولة اجراء صلح بين الملك وبين رئيس وزرائه الحالى !

ويطلب ايدن من لامبسون مرة أخرى مقابلة النحاس باشا قبل أن يستدعيه الملك •

واعتقادى الراسخ ــ حتى كتابة هذه السطور ــ أنه لا توجد وثائق ألمانية ذات قيمة خاصة بالعلاقات المصرية الألمانية لا فى سنوات الحرب العالمية الثانية، ولا فى سنوات الحرب العالمية الأولى •

وخلال زيارتى لألمانيا الاتحادية ــ ١٩٧٦ ــ قضيت أكثر من ثلاثة أيام فى بون ، فى وزارة الخارجية الألمانيــة ! أتباحث مع المسئولين عن حفظ الوثائق التاريخية الألمانية ومع كبار خبراء الشرق الأوسط من الألمان وانتهينا بعد بحث طويل شاق ، الى أنه لا توجد وثائق ذات بال عن العلاقات الألمانية المصرية خلال الفترة من ١٩١٤ حتى ١٩١٨ ، وخلال الفترة من ١٩٣٩ حتى ١٩٤٥ •

وقد كان الجانب الألمانى يفاجأ بما لدينا من معلومات ووثائق عن العلاقات المصرية الألمانية منذ بداية القرن التاسع عشر وكان يود الاستزادة منها لانها غير متوافرة لديهم •

وربما كان من بين أسباب عدم وجود وثائق ألمانية ذات بال عن موقف مصر والمصريين من الألمان خلال الحرب العالمية الثانية ، أن هتلر ، قبل أن ينتحر أمر بأن تحرق كل الوثائق ، الموجودة فى الرايخستاج « مقر المستشارية الألمانية » •

كما أننى فى نفس الوقت أؤمن بأنه لم تكن هناك علاقات تنظيميه بين الالمان، وبين بعض المصريين المتعاطفين مع دول المحور، بقيادة ألمانيا بمعنى أنه لم

تكن هناك ثمة روابط مادية تجمع بين النظام الهتلرى ، وبين التنظيمات أو الأشخاص الذين كانوا يميلون الى المـانيا • وأن المسألة لا تتعدى المشـاعر والأحاسيس بالاضافة الى الايمان المطلق ، بأن من مصلحة مصر ، انتصار ألمانيا ، على انجلترا التى أذاقت مصر باحتلالها البغيض الذل ، والهوان ••

ومن الوثائق الألمانية غير المهمة تلك التى نقلت عن السفير الألمانى فى طهران قبل طرده فى سبتمبر ١٩٤١ ، وسؤاله يوسف ذو الفقار ، والد الملكة فريدة ، وسفير مصر فى طهران عن مكان على ماهر ، وموقفه وكذلك تلك التى تقول ، أن السفير الألمانى فى طهران كان يعلم ، أن فاروق يرحب بانتصار ألمانيا وقد اقترح السفير الألمانى ، اقامة صلة بين فاروق ، والمحور عن طريق بوخارست •

وعواطف على ماهر باشا ، تجاه ألمانيا ، لم تكن خافية على أحد لا فى داخل مصر ، ولا فى خارجها ، وكانت الصحف البريطانية تتحدث عنها باستمرار ، وتدعو الى القبض على على ماهر ، أو على الأقل الحد من نشاطه المعادى ، للحلفاء ثم ان موقف على ماهر ، من بريطانيا قد أثير أكثر من مرة فى مجلسى النواب ، والشيوخ المصريين فعندما يسأل السفير الألمانى فى طهران زميله سفير مصر فى طهران عن مكان على ماهر ، وموقفه لا يدل أبدا على وجود علاقة بين على ماهر والألمـان •

وربما كانت الحالة الظاهرة والواضحة التى تؤكد وجود علاقة بين ألمانيا ، وبين أحد التنظيمات المصرية هى حالة د• مصطفى الوكيل نائب رئيس جمعية مصر الفتاة ، الذى انضم الى ثورة رشـيد عالى الكيلانى التى قامت فى مايو ١٩٤١ ، وكان وقتئذ أستاذا فى كلية المعلمين ببغداد وعندما فشلت ثورة رشيد عالى الكيلانى ، انتقل مصطفى الوكيل ــ وكان طيب الله ثراه من أنقى العناصر الوطنية ومن أكثرها ، اخلاصا ، وتضحية وشفافية وصدقا ــ الى برلين ، الى أن وافاه الأجل المحتوم هناك •

ونعود الى الحديث عن المظاهرات العنيفة التى بدأت فى آخر أيام يناير ١٩٤٢ من دار الأوبرا ، الملكية حيث كان يجرى الاحتفال بتأبين محمد محمود باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، والتى بلغت الذروة فى الجيزة فى ٢ فبراير ١٩٤٢ حيث نودى بسقوط ملك بريطـانيا ، وحيث تردد الهتاف الشهير : الى الأمام يا روميل الى الأمام يا روميل ! وقد اختلفت الآراء ــ ولا تزال ــ اختلافا بينا حول مدبرى تلك المظاهرات

رأى يقول أن بريطانيا ولا شـك هى التى دبرتها ، عن طريق سفارتها بالقاهرة وكان الهدف منها خلق حالة من الفوضى والسخط ، تستوجب التدخل الفورى لحماية المصالح البريطانية •

ورأى آخر يقول : أن الوفد المصرى ـ كحزب ـ هو الذى دبر تلك المظاهرات ، لانه هو الذى استفاد منها اذ جاء الى الحكم ، فى أعقابها ، وعند البحث الجنائى يسأل عن المستفيد ، من الجريمة ليتهم بفعلها ! ورأى ثالث يقول : أن القصر ومن ورائه ، على ماهر باشا ، والشيخ محمد مصطفى المراغى ، شيخ الجامع الأزهر هو مدبر تلك المظاهرات للتخلص من وزارة حسين سرى من ناحية ولفرض وزارة تنتمى تماما الى القصر ولاحراج الانجليز فى وقت هم فيه أضعف ما يكونون وفى وقت تقترب فيه القوات الألمانية من الاسكندرية ٠

وقد بذلت الكثير من الجهود ، لعلى أصل الى مفتاح ييسر لى سبيل التعرف على الأسباب الحقيقية التى أدت الى تدبير تلك المظاهرات ، اذ الثابت ، والمؤكد ، أنها مظاهرات مدبرة ، وليست أبدا بعفوية ٠

ولم أجد على كثرة ما قرأت ، عن تلك المظاهرات كما لم أجد عند من التمست عندهم بعض البيانات ما يقنعنى بأن هذه الجهة أو تلك ، هى صانعة مظاهرات الثانى من فبراير ١٩٤٢ ٠

وقد اقترنت تلك المظاهرات ، باسم الصديقين ، والزميلين رشيد النحال، وعبد السلام وفا ، وهما الوحيدان اللذان تردد اسماهما فى تلك المظاهرات ، وقد عدت الى الزميل الأستاذ عبد السلام وفا أستوضحه وجهة نظره فى تلك المظاهرات التى كان بلا جدال أحد قادتها ، واننى لاتمنى من الزميل رشيد النحال أن يكتب لى كلمة فى تلك المظاهرات ، للتاريخ ، وليس لشىء آخر ، الا التاريخ ، وكلمتا رشيد النحال وعبد السلام وفا سوف تلقيان ولا شك الأضواء ، على جانب من جوانب تدبير مظاهرات الى الأمام يا روميل !

ومن بين ما كتبه لى الأستاذ ، عبد السلام وفا ، ان المناخ السياسى ، والشعبى ، كان مهيأ تماما لقيام تلك المظاهرات اذ كانت وزارة حسين سرى باشا ، قد افتقدت كل تأييد شعبى وكان حزب الوفد حزب الأغلبية غير راض عن وجودها ، ويعتبرها وزارة غير دستورية وانها تغتصب حقه الشرعى ، والدستورى فى تولى الحكم وكان حزب مصر الفتاة ضد تلك الوزارة ، ويعمل بدوره على اسقاطها ، نتيجة اعتقال رئيس الحزب الأستاذ أحمد حسين وبعض قيادات الحزب بالاضافة الى أن الجبهة الوطنية من الشباب المؤيد لسياسة على ماهر باشا قد استطاعت أن تلهب حماس الجماهير ضد الوزارة ، بعد أن اتضح موقفها من مساندة مطالب قوات الاحتلال ولا سيما محاولة اعتقال على ماهر وصالح حرب ٠

ويقول عبد السلام وفا : انه بعد خروجه من الهيئة السعدية كسكرتير عام ، لشبابها اتصل بعلى ماهر باشا وقابله لأول مرة فى منزله بالزمالك ، لأكثر من ساعتين ، ثم تكرر اللقاء فى اليوم التالى وكان حاضرا ذلك اللقاء صالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا ومصطفى الشوربجى ، وقد تمت اجتماعات

أخرى للشباب ، المؤيد ، لعلى ماهر باشا فى منزل مصطفى الشوربجى بك فى جاردن سيتى وفى جمعية الشبان المسلمين المركز العام ، ثم فى الفرع الجديد الذى أنشىء فى السيدة زينب لجمعية الشبان المسلمين .

ويقول عبد السلام وفا : انه فى افتتاح الفرع ، الجديد للشبان المسلمين فى السيدة زينب ، أعلن على ماهر باشا عن مشروعه الاجتماعى « يوم الفقير » والذى تحول فيما بعد الى عمل اجتماعى ضخم ، جمعت له التبرعات الكثيرة والوفيرة ، وتشكل له مجلس ادارة برئاسة على ماهر باشا ، وتولى أمانة صندوقه عبد السلام الشاذلى باشا .

وقد حاربت بريطانيا هذا المشروع وصادرت أمواله .

ويقول الأستاذ عبد السلام وفا : ان شباب الجبهة المؤيد لعلى ماهر باشا ، قد استطاع عن طريق ابراهيم دسوقى أباظة سكرتير عام حزب الأحرار الدستوريين الحصول على بضع مئات من بطاقات الدعوة لحضور الاحتفال بتأبين محمد محمود ، وعند وصول حسين سرى باشا الى دار الأوبرا الملكية حيث جرى الاحتفال استقبل حسين سرى باشا بهتافات عدائية من بينها : يسقط سرى رمز المجاعة ، على ماهر رجل الساعة ، يسقط سرى حذاء الانجليز ، وكان حسنين باشا رئيس الديوان الملكى قد حضر الحفل نائبا عن الملك ، فنقل اليه تفاصيل ما حدث فى ذلك الاحتفال .

ويقول عبد السلام وفا : انه كان يعمل وقتئذ موظفا بمصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية ، التى كان وزيرها حسين سرى باشا نفسه ، بعد استقالة د. عبد الحميد بدوى فأصدر قرارا بنقله الى مصلحة الضرائب فى قنا ، وكان هذا آخر قرار اتخذه ، كما يقول الأستاذ وفا ، الذى بادر بتقديم استقالته .

وكانت المظاهرات المعادية لبريطانيا ولحكومة حسين سرى باشا قد بدأت مع أول فبراير فى الأزهر الشريف وفى اليوم التالى ـ ٢ فبراير ١٩٤٢ ـ جرى تنسيق بين طلاب جامعة فؤاد ، وطلاب الجامعة الأزهرية ، وخرج طلاب جامعة فؤاد من جامعتهم فى الجيزة متجهين الى قصر عابدين ، وكذلك خرج طلاب الأزهر من الأزهر ، متجهين الى عابدين ، والتقى الجمع هناك ، وتألف وفد يمثل الطلبة قابل أحمد حسنين باشا ، رئيس الديوان الملكى وبدا واضحا من لقاء حسنين باشا أن القصر مرتاح الى تلك المظاهرات .

ويؤكد الأستاذ عبد السلام وفا على نقطة هامة جوهرية وهى ان البوليس لم يتعرض على الاطلاق لأية مظاهرة من المظاهرات التى خرجت فى ذلك اليوم ، لا لتلك التى خرجت من جامعة فؤاد ، ولا لتلك التى خرجت من الأزهر » .

والى هنا ينتهى ملخص ما قاله الزميل الأستاذ عبد السلام وفا ، وبقى أن نستمع الى الزميل الأستاذ محمد رشيد النحال الذى أشارت بعض الجهات

الى أنه كان أحد قادة تلك المظاهرات كزميله عبد السلام وفا ، بل اننا لندعو كل من لديه بيانات أو معلومات عن تلك المظاهرات أن يوافينا بها خدمة للحق ، وللتاريخ ٠

وقد ألقى مصطفى النحاس باشا ، أثناء تأديته الشهادة فى قضية مقتل أمين عثمان باشا بعض الأضواء على مظاهرات ٢ فبراير ١٩٤٢ ، فقال : أنه قبل أن يقابل الملك كان قد سمع أن هناك مظاهرات وهتافات : أقبل يا روميل ، فاروق فوق رأسك يا جوزج » وكما سمع أن هناك صورا تلقى على الأرض وتداس بالأقدام ٠

والطريف أن مصطفى النحاس باشا ، فى بعض أجزاء من شهادته كان لا يتذكر فى أى عهد وقعت تلك المظاهرات ٠ وعندما يذكره الدفاع عن المتهمين فى القضية بأنها وقعت فى عهد حسين سرى باشا يقول : يجوز ٠

وعندما يسأل مصطفى النحاس عن صاحب المصلحة فى تدبير هذه المظاهرات يستبعد قيام المعارضين لوزارة حسين سرى باشا بتدبير تلك المظاهرات ويبقى الآخرين ولا يحدد من هم الآخرون الذين يعنيهم ؟ وعندما يسأل من الدفاع عما اذا كان يعتقد أن الانجليز هم الذين دبروا المظاهرات ؟ يقول انه لا يعقل أن يدبرها الانجليز ضد أنفسهم ، الا اذا أرادوا أن يجدوا فيها ذريعة للتدخل !

الفصل الرابع

الوفد والقصر يتحالفان معا ضد الانجليز حتى ٣ فبراير ١٩٤٢

سبق أن حاولنا الرد على سؤال نعتقد أنه هام ، وخطير ، ظل يتردد قرابة أربعين سنة ، دون أن نتلقى عليه ، اجابة حاسمة ، أو شبه حاسمة ذلك السؤال الهام والخطير هو : من الذى دبر تلك المظاهرات العنيفة التى انطلقت فى ٢ فبراير ١٩٤٢ تهتف بسقوط التاج ، البريطانى ، وتنادى الى الأمام يا روميل، الى الأمام يا روميل .

وقد أنهينا الفصل السابق بما ورد على لسان مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد ، عندما كان يدلى بشهادته أمام محكمة جنايات مصر ، التى كانت تنظر قضية الاغتيالات السياسية ، مقتل أمين عثمان باشا ، بخصوص تلك المظاهرات، واستبعاد أن يكون الانجليز هم الذين دبروها ، اذ لا يعقل أن يدبرها الانجليز ضد أنفسهم ، الا اذا أرادوا ـ كما يقول مصطفى النحاس باشا بالحرف الواحد ـ أن يجدوا فيها ذريعة للتدخل !

ونكمل ما أنهينا به الفصل السابق فنذكر ، أن حسين سرى باشا عندما سئل وهو يدلى بشهادته فى تلك القضية ـ قضية مقتل أمين عثمان باشا ـ عن المظاهرات التى وقعت قبيل استقالته وعن مدبريها أجاب بقوله :

لقد كانت مظاهرات ، ومظاهرات صاخبة ، ولكننى أرجو أن نرجع الى الوراء ، ونتخيل رئيس الحكومة كان حاكما عسكريا ، وكلكم يعلم معنى قسوة الأحكام العرفية ، وأنه من حسن السياسة أن يترك بعض الأحيان صمامات الأمن مفتوحة ، فاذا ما تأكد المسئول عن الأمن أن قيام بعض المظاهرات ليس هاما من الوجهة السياسية ، فيجب أن يتركها حتى يتنفس الناس ، وأؤكد أن المظاهرات لم تكن أكثر من ذلك » .

ويسأل حسين سرى باشا ، عما اذا كان يرى أن حادث ٤ فبراير كان نتيجة لهذه المظاهرات ؟ ويسأل سرى باشا سائله : أتقصد أنه طلب منى أن أقف المظاهرات ؟ ولكن المحامى ، الذى كان قد وجه السؤال الى حسين سرى باشا يعيد صياغة السؤال من جديد ، على النحو التالى :

هل لهذه المظاهرات أى أثر فى حادث ٤ فبراير ؟

ويقول حسين سرى باشا : لا أعتقد مطلقا أن لها أى أثر ولم يطلب منى أحد ، أو يكلمنى فى هذه المظاهرات .

ويؤكد حسين سرى مرة أخرى وهو يؤدى شهادته أن أحدا لم يتصل به لمنع المظاهرات ، وينفى أنه قال للسفير البريطانى أو لبعض الانجليز ، أنه لا يستطيع منع المظاهرات !

ويقول د. محمد حسين هيكل ، فى شهادته أيضا أمام تلك المحكمة : فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ، كنا نقيم حفلة ذكرى محمد محمود باشا فلما انتهت الحفلة حصلت مكيدة ضد سرى باشا ، اشترك فى تدبيرها بعض الكبراء .

وعندما يسأل د. هيكل : هل تعرف العوامل التى أدت الى هذه المظاهرات ، التى أشرت اليها ؟ يجيب هيكل باشا بقوله : لا أستطيع أن أدلى بشىء ، لكن شعورى يوحى بأنه كانت هناك عوامل أخرى كثيرة ، أدت اليها .

والجدير بالذكر أن أحدا من المحامين ، فى قضية الاغتيالات السياسية ، قضية مقتل أمين عثمان باشا لم يوجه أى سؤال عن مظاهرات ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ١ ، ٢ فبراير ١٩٤٢ ، الى على ماهر باشا ، ذلك أن هدف المحامين عن المتهمين ، كان اثبات توريط أمين عثمان باشا ، فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ولم يكن الهدف مساءلة على ماهر باشا ، عن مسئوليته فى تدبير تلك المظاهرات .

ولأنور السادات رأى فى تلك المظاهرات سجله فى كتابه « صفحات مجهولة » الذى كتب مقدمته جمال عبد الناصر ، يرحمه الله .

يقول السادات وهو يتحدث - فى البداية - عن ٤ فبراير : على كثرة ما كتب عن حادث ٤ فبراير فان هناك حقيقة لم تنشر أبدا ، ولم تطف بأذهان الذين تكلموا ، ولا الذين سمعوا ، فقد أخذ الناس هذا الحادث بالمأخذ السطحى فقالوا : أن مظاهرات سارت فى البلاد تهتف الى الأمام يا روميل فتحركت دبابات الانجليز تفرض النحاس باشا على الملك رئيسا ، لمجلس وزراء البلاد .

ولو قلت اليوم أن هذه المظاهرات قد رسمت رسما ودبرت تدبيرا لما جاوزت الصواب .

ولو قلت انها رسمت ، ودبرت ، لتبرير هذه الجريمة التى ارتكبها الانجليز ، لما جاوزت الصواب أيضا .

وبقى أن تعرف بعد ذلك اليد التى حركت المظاهرات بليل ، ليل المدبر ، والمحرك ، وناصب الشرك ٠

لقد كانت البلاد واقعة تحت حكم عرفى ، والذين يقودون مظاهرات كهذه ان كانوا من الوطنيين فعلا ، لابد أن يقدروا خطورة تظاهرهم ، ودعائهم لروميل فى بلاد يحتلها جيش الانجليز ٠

ومع ذلك فقد سارت المظاهرات ، بليل ولم نعرف أشخاص قادتها ولا قبض رجال البوليس عليهم ٠ ولا تحرش بهم جيش الانجليز المقيم فى العاصمة والذى لم يجد حرجا فى مهاجمة قصر الملك ٠

فاذا بحثنا عن الدافع ، الذى صورته انجلترا لهذه المظاهرات لعرفنا كيف تستطيع الدعاية البريطانية ، وأعوانها فى مصر ، أن تلعب فى فترات الحرج بعقول العامة من أهل البلاد ، فاذا بالأكذوبة تصبح حقيقة تتناولها صحف مصر اثنى عشر عاما كاملة ٠ ثم ترددها قاعات المجالس النيابية وقاعات المحاكم أيضا فى قضايا السياسة الكبرى ٠

أحقا هذه المظاهرات قد سارت فى شوارع القاهرة لتلعب دورا فى هزيمة الانجليز ؟

انها اذن مظاهرات خطيرة من ورائها تدبير وطنى فاهم ، لما يعمل ، فأين المدبرون والمحركون ، وأين قصاص الانجليز منهم ، أو قصاص الذين حكموا مصر بأمر الانجليز ٠

فان لم تكن هذه المظاهرات بالخطورة الفعلية على كيان الانجليز فى أيام محنتهم ففيم اذن هذا الاجراء العنيف ، وقد كان أيسر اجراء فى تلك الأيام كفيلا بقمع مظاهرات لا هى بالخطرة ولا وراءها تدبير ؟

ولكن هناك هدفا ، وقد تحقق هذا الهدف والهدف هو ايجاد مبرر ، تستند اليه الدعاية البريطانية عندما يتخذ الانجليز هذا الاجراء الاجرامى الشاذ فى نوعه وقد تحقق هذا الهدف ٠

واستطاعت انجلترا أن تفرض على الملك حكومة النحاس ويبقى السؤال الذى لا يزال ينتظر الجواب ؟

لماذا أراد الانجليز هذا وما الذى كلفهم كل هذا التدبير وكل هذه الجريمة ٠ وكل هذه الدعاية التى اضطروا اليها اضطرارا لتبرير فعلتهم ؟

لم تكن المسألة مسألة السخط الذى كان يعم مصر وقتئذ ، ولم تكن مسألة الخوف من فورة الشعور الشعبى ٠ المضاد للانجليز ، فى وقت يقف فيه الانجليز فى أحرج موقف من مواقف الحرب العالمية الثانية ٠

فمـا كان حادث ٤ فبراير ليستطيع ازالة السـخط ولا وقف الشعور الشعبى ، المضاد للانجليز وانما هو جدير بزيادة السخط ، والكراهية وكشف العداء ، سافرا بين شعب مصر وبين حليفه المفروض عليه فرضا ، ضد الاحتلال، صحيح كان هناك سخط ، وكان فى البلاد نية لانتهاز الفرصة ، وضرب الانجليز من الخلف ، بينما تشتد عليهم نيران روميل من الأمام ، ولكن هذا لم يكن كل شىء ، ولم يكن يستحق الوضع الذى وضعت انجلترا نفسها فيه يوم ٤ فبراير المشئوم كانت انجلترا ترى أن هناك تقاربا بين الملك والشعب من ناحية وبين الملك وبين الجيش من الناحية الأخرى فقد كان الملك فى نظر الشعب وفى نظر الجيش أيضا شابا وطنيا وكان محبوبا ، ورأت انجلترا أن هذا التقارب سيوجد جبهة متحدة من الجيش والشعب فأرادت أن تحطم هذه الجبهة ، وأن تعزل الجيش عن الشعب ، وكان ٤ فبراير هو الوسيلة لذلك فقد صممت انجلترا فيه على تكليف النحاس زعيم الشعب بتشكيل الوزارة فأصبح الشعب بذلك فى ناحيـة ، والملك والجيش فى الناحيـة الأخرى وبدأت انجلترا بعـد هذا تقيم سياستها على أساس عزل الجيش عزلا كاملا عن الشعب بتبغيضه اليه واشعار الشعب بأن جيشه هو السوط الذى سيلهب ظهره باسم الملك » ٠

والجـدير بالذكر ــ وعلى ضـوء دراستنا ، للوثائق البريطانية الخاصـة بآخر أيام يناير ١٩٤٢ والأيام الثلاثة الأولى من فبراير من نفس العام ــ أن دار السفير البريطانى لم تكن تعلق أهمية ، على المظاهرات التى قامت فى ٣١ يناير ١٩٤٢ ، ٢ ، ٣ فبراير ١٩٤٢ وكل ما جاء ــ فى تلك الوثائق ــ عن تلك المظاهرات ، لا يتعدى اشارات عابرة اقتضاها سياق سرد الحوادث لا أكثر ولا أقل ٠

جاء مثلا فى مذكرات سير مايلز لامبسون عن أول فبراير ١٩٤٢ : أن حسين سرى باشـا رئيس الوزراء تحـدث اليه ، عن الشيخ مصطفى المراغى المسئول عن مظاهرات طلبة الأزهر وأن الشيخ مصطفى المراغى يتحرك بتنسيق مع على ماهر ، وغيره من العناصر الشريرة ، وأنه ــ أى حسين سرى ــ طلب من الشيخ المراغى التدخل لوقف تلك المظاهرات وأنه ــ أى الشيخ المراغى ٠ وافق لكن العناصر الشريرة ــ هكذا قال حسين سرى لسـير مايلز لامبسون نقلت نشاطها الى جامعة فؤاد فكانت هناك مظاهرات وشعارات معادية للانجليز ومرة أخرى أشارت الوثائق البريطانية الى أن سير مايلز لامبسون عندما قابل الملك فاروق فى ٢ فبراير ١٩٤٢ قال له « لا ينبغى أن تـكون هنـــاك اضرابات أو متاعب » وأنه ــ لامبســون ــ « يفترض أنه سيتم اتخـاذ جميع الاحتياطات » « وأن مسئولية خطيرة سوف ينطوى عليها عدم اتخاذ مثل هذه الاحتياطات » ٠

ويقول لامبسون أن الملك فاروق أجابه بأنه لن تكون هناك اضطرابات وأنه ــ أى الملك أرسـل هذا الصـباح ــ ٢ فبراير ١٩٤٢ ــ الى الطلبة الذين تجمعوا عند القصر ، لابلاغهم أن عليهم العودة الى دراستهم والتزام الهدوء » ٠

كل ما كانت تهتم به تلك الوثائق ، كيف يعود الوفد الى الحكم ، ومتى يعود الى آخر ما سوف نفصله فيما بعد .

هذا ويقول د. محمد فريد حشيش فى دراسة له عن الوفد :

ان مظاهرات أول فبراير السبب المباشر للتدخل البريطانى وان كان د. حشيش يشير الى رأى يراه البعض وجيها ، هو عدم وجود تدبير لتلك المظاهرات التى كانت تعبيرا ، عن الاستياء ، العام الذى جمع مختلف طوائف الشعب والدليل على ذلك انه من بين الهتافات التى رددتها تلك المظاهرات المطالبة بالخبز ، ثم انها تتمشى مع ما كان يشعر به المصريون من الاعجاب نحو انتصارات الألمان ولا سيما فى هذه الفترة التى اكتسح فيها روميل جحافل قوات الحلفاء فى الصحراء الغربية على أية حال ـ حشيش ـ كانت هذه المظاهرات بمثابة الأسفين الأخير ، لوزارة حسين سرى فقد اضطربت أعصاب الانجليز ، وطلبوا الى حسين سرى القضاء عليها فلم يستجب لانه لم يكن قادرا على كبح جماحها .

والذى أستطيع أن أقوله ، على ضوء دراستى لكل الظروف ، التى أحاطت بتلك المظاهرات وعلى ضوء خبرتى العملية فى تدبير المظاهرات وخاصة فى الفترة من ١٩٤٤ ـ الى ١٩٤٩ : ان على ماهر والشيخ المراغى وبعض العناصر المعادية للسياسة البريطانية فى مصر ولا نقول للوجود البريطانى فى مصر قد اشتركت فى تدبير قيام تلك المظاهرات التى استهدفت ـ فى البداية ـ مجرد احراج وزارة حسين سرى باشا لكى يستقيل تمهيدا لمجيء وزارة جديدة مؤيدة من القصر ، ليس من الضرورى أبدا أن تكون برئاسة على ماهر باشا الذى كان قد أيقن ، أن عودته الى الوزارة مستحيلة أو شبه مستحيلة فى ظل الظروف السياسية القائمة وفى وجود سير مايلز لامبسون سفيرا ، لبريطانيا فى وجود أحمد حسنين باشا ، العدو الأول ، لعلى ماهر ، فى رئاسة الديوان الملكى !

قامت المظاهرات اذن ولا هدف لها الا المساهمة فى الاسراع باجراء انقلاب وزارى ، ثم تطورت فيما بعد .. اندست فيها العناصر المشبوهة التى نقلتها من المستوى المحلى ، الى المستوى الخارجى ، أى التى جعلت منها مظاهرات معادية لبريطانيا تهتف بسقوط التاج وترحب بمجيء « روميل » وقد تكون تلك العناصر ، ذات اتصال بالسفارة البريطانية فى القاهرة أو بمن على اتصال بالسفارة البريطانية فى القاهرة وقد تكون تلك العناصر على اتصال بالقلم السياسى فى وزارة الداخلية المصرية وقد تكون ذات اتصال بالجهتين معا خاصة وقد كان على رأس الجهاز الادارى فى وزارة الداخلية رسل باشا ، كحكمدار للقاهرة وقد تكون .. وقد تكون .

وقد علمتنا دراستنا التاريخية للمظاهرات فى مصر ، وعلمتنا التجارب أيضا ـ وهى أصدق وأخطر معلم ـ ان مظاهرات عديدة قامت فى جامعة القاهرة

فى سنوات ما قبل الثورة ولم يكن لها من هدف الا المطالبة بالجلاء وبوحدة وادى النيل • غير انها بعد ساعة من قيامها تتجه اتجاهات أخرى : تطالب ـ مثلا بالخبز ، تنادى ـ مثلا ـ بحياة زعيم سياسى معين أو باقالة الوزارة القائمة •

وليس لدينا ما ينفى اشتراك الوفديين فى تلك المظاهرات ، ولو بطريق ، غير مباشر فالذى لا جدال فيه أن الوفد كان سعيدا الى أبعد حدود السعادة لقيام تلك المظاهرات وقد كان فى مقدمة أهداف الوفد « الوقتية » احراج ، حسين سرى باشا ، الذى قطع شعرة معاوية التى كانت تربطه بالوفد والذى آثر مد يده الى السعديين ـ أعدى أعداء الوفد ـ وأشركهم فى وزارته •

كما أن الوفد كان يميل فى تلك المرحلة الى اظهار خصومته ، لبريطانيا التى سكتت على تنحيته عن الحكم •

وفى الوقت نفسه كان الوفد يحاول أن يؤكد لبريطانيا ولرجالها فى مصر ، انه لا استقرار للأمور فى مصر ، على الاطلاق بدون عودة الوفد الى الحكم •

وكانت بريطانيا قد غفلت فترة ما عن فهم تلك الحقيقة ، أو حاولت تغافلها فجاءت مظاهرات ١ ، ٢ فبراير ١٩٤٢ لتبرهن من جديد أن وزارات الأقليات ليست أبدا بقادرة على ضمان الأمن والاستقرار فى البلاد فى تلك الفترة الحرجة من تاريخ بريطانيا •

ولذلك اتخذت بريطانيا قرارها الهام والخطير ، بضرورة عودة الوفد الى الحكم وبضرورة عزل الملك فاروق عن العرش ، اذا هو لم يوافق على عودة الوفد الى الحكم !!

ولكن ماذا عن العلاقة بين الوفد ، والقصر قبل أن تقع الواقعة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟

يقول الأستاذ محمد التابعى ـ نقلا عن أحمد حسنين باشا ـ أن د• محمد حسين هيكل باشا ، قد سأل حسنين باشا عن سياسته الحقيقية ، وأن حسنين باشا ، قد قال له : سياستى التمهيد لعودة الوفد الى الحكم لانه صاحب الأغلبية الحقيقية ، هذا مع قيام حياة نيابية سليمة ووجود معارضة صالحة قوية تؤدى مهمتها على الوجه الصحيح ، هذا مع الحد من طغيان الأغلبية ، والعمل على وجود معارضة قوية » •

ويقول الأستاذ التابعى ، أيضا : « كان مصطفى النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا يمضيان الصيف فى رأس البر فى أمان من الغارات الجوية ، وذات يوم هبط على رأس البر ، الأستاذ مصطفى أمين الذى كان يومئذ رئيسا لتحرير مجلة « الاثنين » وقال مصطفى أمين للأستاذ مكرم عبيد ، أنه جاء يحمل اليه

رسالة من رئيس الديوان أحمد حسنين باشا وفحوى هذه الرسالة أنه اذا « التمس » رفعة رئيس الوفد مصطفى النحاس باشا مقابلة جلالة الملك فان التماسه سوف يجاب في الحال وكان مصطفى النحاس لم يقابل الملك فاروق منذ أقيلت وزارته في ديسمبر ١٩٣٧ .

وكان المعنى الواضح من هذه الرسالة أو هذه المقابلة ، المطلوبة أن السراى تخطو الخطوة الأولى في سبيل التمهيد لعودة المياه الى مجاريها بين صاحب العرش وبين الوفد صاحب الأغلبية في البلاد ورحب الأستاذ مكرم عبيد بهذا الطلب وذهب لفوره وبلغه للسيد مصطفى النحاس ولكن النحاس باشا تشكك في صدق الرسالة وفي صدق الرسول مصطفى أمين وقال ما معناه : ان هذا كله كلام فارغ ، وتخدير أعصاب .

وكان رفعته ولا شك متأثرا بمناورة كفر عشما يوم زاره عبد الوهاب طلعت باشا ليستشيره باسم فاروق في الموقف السياسي وكيف فوجىء بعدها بتأليف وزارة حسن صبرى باشا ؟

ويقول الأستاذ التابعي : ان مكرم باشا قال للنحاس باشا : « ان الدليل على جدية أو عدم جدية الرسالة هو أن يطلب الأستاذ مصطفى أمين بالتليفون حسنين باشا ، ويحدثه أمامنا في الموضوع ، ووافق مصطفى النحاس باشا وطلب الأستاذ مصطفى أمين أحمد حسنين باشا ، وقال له : مكرم باشا واقف جنبي وعاوز يسمع منك الكلام ، الذي طلبت مني ابلاغه لمصطفى النحاس باشا .

وناول مصطفى أمين سماعة التليفون لمكرم عبيد باشا وقال حسنين لمكرم نفس الكلام الذي كان نقله اليه مصطفى أمين وأضاف أن مقابلة النحاس للملك أمر مرغوب فيه وخطوة لابد منها » .

ويسأل مكرم عبيد باشا ، محدثه أحمد حسنين باشا : عما اذا كان مصطفى النحاس باشا ، يحضر وحده ، أم يحضر هو ـ مكرم ـ معه ، فيجيبه أحمد حسنين بأنه : يستحسن لو حضر هو أيضا مع النحاس ؟!

ويقول مكرم عبيد : اذن وأنا ألتمس مقابلة جلالة الملك باسم مصطفى النحاس وباسمي !!

ويجيب حسنين باشا : « والالتماس مقبول » .

ويحدد حسنين باشا موعدا للمقابلة الملكية « الكريمة » ويغادر مصطفى النحاس ومكرم باشا مصيف رأس البر ، الى القاهرة .

وفي القاهرة ، يعرف مكرم أن المقابلة ستكون مقصورة على النحاس باشا وحده ، وغضب مكرم وتساءل عن معنى دعوته للحضور الى القاهرة وهل دعوه للحضور كي يبلغوه أن الملك يريد أن يستقبل النحاس باشا وحده ..

ويقول الأستاذ التابعي : وتمت المقابلة بين فاروق والنحاس وتحدث فاروق ، عن الموقف ، وعما يلقاه من عنت الانجليز واضطهادهم له ، ويسأل رئيس الوفد ، هل يقف الوفد الى جانبه ، اذا اصطدم يوما بالانجليز ؟ وتحمس مصطفى النحاس ، وأعلن أنه وجميع الوفديين يفتدون الملك بدمائهم ، ورقابهم ، ومرر « رفعته » يده على عنقه تأكيدا لمعنى الفداء ، ثم أخرج من جيبه مصحفا ، وأقسم عليه أنه ورجال الوفد مخلصون لفاروق ، وانهم ، وانهم الى آخره وهكذا محت هذه المقابلة جميع الآثار السيئة التي كانت خلفتها اقالةوزارة النحاس باشا في ديسمبر ١٩٣٧ وخرج النحاس باشا من مقابلة فاروق وهو يدعو له ولعرشه بالعز والتأييد .

وعاد النحاس ومكرم الى مصيف رأس البر ، ولم يمض على عودتهما ، أيام معدودة ، حتى أقام بعض الوفديين من المصيفين حفلة تكريم لمصطفى النحاس ـ ولعلها كانت حفلة موعزا باقامتها ـ وقام النحاس وألقى خطبة شن فيها على الانجليز ، حملة شعواء وأذكر ـ محمد التابعي ـ أنه قال بين ما قاله ، ان انجلترا تزعم انها تحارب من أجل الديمقراطية والحريات بينما هي تحارب الديمقراطية والحريات في مصر .. ثم دعا رئيس الوفد المصري لجلالة الملك المفدى فاروق وأعلن اخلاصه ، واخلاص ، الوفديين « لصاحب العرش المجيد » .

وقد كانت خطبة النحاس باشا في رأس البر ، فعلا من أعنف الخطب التي ألقاها في حياته : هاجم فيها الانجليز ، وسياستهم في مصر ، كما لم يهاجمهم من قبل على الأقل ، منذ أن وقع معهم معاهدة التحالف والصداقة في ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ كانت خطبة النحاس باشا في رأس البر في ٣ أغسطس ١٩٤١ ، وقد قال عن معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا ، انها أصبحت بعد عام واحد من تنفيذها ، غنما للانجليز ، وغرما على المصريين وأن سوء النية في تنفيذها قد بدا جليا للعيان ، حتى لا تحتاج ، الى مزيد من شرح أو بيان وان الأمر بات يستدعي اعادة النظر في المعاهدة لجعل نصوصها متفقة مع روحها ، وقال أيضا مصطفى النحاس : نصرنا الحقيقة بكل صدق ، واخلاص وأعلنت الأحكام العرفية علينا وكممت أفواهنا . وتحكمت الرقابة فينا وعدت أنفاسنا ، علينا وكسدت سوقنا وارتفعت أسعار المعيشة وانخفاض سعر نقدنا ، وسخرت قواتنا ومرافقنا ومعداتنا ، ومصالحنا لصالح الانجليز ولن نجن من وراء ذلك كله شيئا بل لقد تدخل الانجليز في شئوننا وتغلغلوا في جميع مرافقنا ، ولم يراع في توزيع القوات ، صيانة أرواح المدنيين مع تحقيق الأهداف العسكرية فأصبحت أنحاء البلاد كلها هدفا لكل غارة ، حتى فقد المدنيون كل طمأنينية وراحة وسلام وقال النحاس باشا : يؤسفني ، أن أصرح بأن الانجليز الذين يحاربون عن الديمقراطية في بلادهم يدأبون على العمل ضد الديمقراطية في مصر ، ولا ريب أنه اذا لم تكن الديمقراطية واحدة في كل البلاد ، التي تناصرها فليست اذن هي فكرة يدافع عنها ، ومبدأ ، يناضل من أجله بل تكون هي والدكتاتورية سواء » .

هذا ويقول د. عبد العظيم رمضان : ان سياسة الوفاق ، بين فاروق ، والوفد بدأت في ابريل ١٩٤١ ، وقد قام بالخطوة الأولى فيهـا فاروق ، ويرجع د. عبد العظيم رمضان ارتباط تلك السياسة بالاتصال ، الذى كان يجريه فاروق فى ذلك الحين عن طريق طهران وخصوصا اتصال يوم ١٤ ابريل ١٩٤١ الذى أجرى فيه فاروق ، على لسان يوسف ذو الفقار باشا للسفير الألمانى ، أيتل فى رسالته الشفوية ، الموجهة الى هتلر صعوبة موقفه بين ضعف جيشه ، وعجزه عن القيام فى وجه الانجليز وبين احتضان الانجليز للأمير ، محمد على الذى أصبح لعبة فى أيديهم فنرجح أن تحـرك فاروق لملاقاة الوفد فى نفس التـاريخ الذى أجرى فيه هذا الاتصال انما يرجع الى رغبته فى الاستناد الى قوة شعبية تحميه مما يتخوفه من عزله ، على يد الانجليز واحلال الأمير محمد على مكانه وبمعنى أوضح ــ د. رمضان ــ أن فاروق كان يريد حماية ظهره فى الداخل بينما كان يجرى اتصالاته بالألمان ليحمى عرشه فى حال غزوهم مصر !

ويستبعد د. عبد العظيم رمضان أن يكون الانجليز قد دفعوا القصر الى فكرة الوزارة القومية ، فى ذلك الحين ، بسبب ظروف الهجوم الألمانى والايطالى بقيادة روميل ، الذى حمل قوات المحور ، الى الحدود المصرية يوم ١٢ ابريل ١٩٤١ ، ثم اختراق ، هذه الحدود واحتلال السلوم ويستدل د. رمضان ، على ذلك ، بأن المصادر البريطانية والعربية لم تشر أى منها الى حدود هذا الضغط ، وان هذا الضغط ، حتى لو وقع فانه قد يدفع ، الى ظهور فكرة الوزارة القومية ، ولكنه بطبيعته لا يؤدى الى وقوع تقارب بين فاروق ، والنحاس باشا .

و كان حسين سرى باشا قد دعا كل رؤساء الأحزاب ، للالتقاء به فى مجلس الوزراء ، فى ١٤ ابريل سـنة ١٩٤١ ورفض النحاس باشا المشاركة فى هـذا الاجتماع قائلا : « لحسين سرى باشا : ما دام الاجتماع لاطلاعنا على الموقف فيمكن لدولتكم أن تطلعنى عليه فى أى وقت وأفضل أن أكون وحدى ولا داعى لوجودى فى الاجتمـاع » وبهذا الموقف ، العنيـد من النحاس فشلت محاولة حسـين سرى باشا » .

ويمضى د. عبد العظيم رمضان قائلا : ولكن بعد أسبوعين فقط بدأ فاروق سياسته الجديدة عندما دعا النحاس باشا ورؤساء الأحزاب الى الاجتماع به فى ٢٩ أبريل ١٩٤١ ثم نشرت الصحف ، أنه وجه دعوة الى النحاس باشا ، لتناول الغداء معه ، على مائدته فى اليوم التالى ، وكتبت جريدة الوفد المصرى فى نفس الوقت ، تقول ان النحاس باشا سوف يصلى الجمعة ، فى صحبة الملك ، قبل تناول الغداء ثم يقصد الى سمنود : لحضور حفلة افتتاح كوبرى سمنود ، التى يشرفها الملك وعلى أثر هذه اللقاءات وقع ما يمكن أن يعد أهم تغيير فى سياسة الوفد ، العامة منذ فشل تجربة وزارة الائتلاف عام ١٩٢٨ ، وهو قبول الوفد، الوفد ، تأليف وزارة قوية ويقول د . عبد العظيم رمضـان إن هذا التغيير

الأساسى فى سياسة الوفد ، حدث بسبب ضغط أعضاء الوفد على النحاس باشا وفى مقدمتهم مكرم عبيد باشا الذى كان يعلن وقتئذ ، عن ميله الى التفاهم مع الأحزاب ·

وقد عدل الوفد عن قبوله فكرة الوزارة القومية بسبب اصرار الأقلية ، على ضرورة الابقاء ، على مجلس النواب المكون من أنصارها ·

ولكن فشل محاولة تأليف وزارة قومية لم ينعكس على العلاقة بين النحاس باشا ، والملك فاروق بل دخلت هذه العلاقة – د· رمضان – فيما أطلق عليه فى ذلك الحين سياسة الوفاق ويبدو أن السبب فى ذلك أن فاروق ، قد أخلى مسئوليته أمام النحاس باشا من هذا الفشل ، وألقاها على عاتق رجال أحزاب الأقلية وهذا واضح مما كانت صحف القصر تردده فى ذلك الحين وهو أن القصر ، فتح أبوابه للجميع ودعا الزعماء واحدا ، واحدا وطلب اليهم أن ينسوا أنفسهم ويذكروا مصر ، ووضع أمامهم الحل الذى طلبته البلاد ، وهو تأليف وزارة قومية ، ولم يشترط القصر شروطا الا أن تكون الأحزاب كتلة واحدة ، ولكن ما قبله الوفديون ، رفضه السعديون وما ارتضاه السعديون ، عارضه الدستوريون ·

وقد صعد الوفد ، معارضته للانجليز الى الدرجة التى جعلته يعلن الحرب الضروس ضد الانجليز والوزارة وقد صرح حسين سرى باشا بأن النحاس باشا ، أراد أن يعقد فى الأقاليم اجتماعات يتنقل فيها داعيا ، الى مثل ما دعا اليه فى مصيفه برأس البر ، دافعا الناس أن يقدموا فى سبيل دعوته ذواتهم وأرواحهم معلنا الخصومة على انجلترا – لأنهم كما يقول رفعته تعاونت مع رجال العهد الحاضر وشجعهم معلنا الخصومة كذلك على حكومة البلاد الشرعية ، المستندة على رجال هذا العهد ، الحاضر وأنه اختار الاسكندرية مكان البدء ، بحركته وأراد أن يدعو ، الى اجتماع فيها وتمهيدا لهذا الاجتماع بدأ يتصل بشتى الطبقات ولكن الحكومة قررت منع الاجتماع الذى كان مزمعا عقده وقررت منع النشر لكل حركة حرصا على أمن البلاد ونظامها « مضبطة مجلس الشيوخ فى ١٣ أكتوبر ١٩٤١ » ·

وقد قال النائب الوفدى محمود سليمان غنام فى مجلس النواب فى جلسة ٥ يناير ١٩٤٢ : « سبق أن قررت أنى رأيت بعينى – وهذا معروف متداول بين الجميع – ان القوات البريطانية تنزل الى الأسواق ، وتأخذ معظم ما فيها من طيور وأسماك ، كما أن هناك تعهدات بين التجار والسلطات البريطانية تستولى هذه السلطات بمقتضاها على كميات كبيرة من اللحوم ، وباقى المواد ، الغذائية كالبيض وغيره » ·

ويؤكد محمود سليمان غنام أيضا فى مجلس النواب أن سيارات اللورى الانجليزية تستولى على المواد الغذائية الموجودة بها ، وفى هذا اضعاف لتموين

البلاد يعانيه الغنى قبل الفقير ، واذا عز على الغنى • فهو مستحيل على الفقير ، وفى الرسالة ، التى قدمها الأستاذ محمد فريد عبد الحميد حشيش الى كليـة الآداب جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير عام ١٩٧٠ قبل أن يحصل على الدكتوراه فيما بعد بالطبع ، فى هذه الرسالة التى أشرف عليها الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى تساءل د• حشيش عن موقف الوفد من قضية الديمقراطية فى تلك الفترة التى سبقت أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟ ويجيب د •حشيش عن تساؤله بقوله : هو موقف نقف ازاءه حائرين للوهلة الأولى الا أننـا سريعـا ما نتذكر أن الوفد لم يكن عقائديا فتذهب الحيرة ونراه موقفا صعبا من الوفد يتمشى الى حد ما مع مذكرته التى قدمها فى ابريل ١٩٤٠ الى الحكومة البريطانية، ففى صيف عام ١٩٤١ ألقى النحاس باشا خطابا عنيفا ضد وزارة حسين سرى وسياستها فى خدمة الانجليز كما شن فيه حملة شعواء ، على انجلترا •

ورغم أننا نشك فى القاء النحاس باشا لهذا الخطاب وفى لقائه بفاروق ، بالصورة التى أوردها محمد التابعى ـ وهو لا شك يستند على المناورات السابقة والأحداث التالية فى أوائل فبراير ١٩٤٢ ـ ورغم ذلك فاننا لا نستبعد ذلك كله فقد كانت مذكرة ابريل ١٩٤٠ تحمل ضمنا هذا المعنى بالاضافة الى أنه كان متفقا مع حماس المصريين ، آنذاك وكذلك متمشيا مع ما أشرنا اليه من حيث عدم تحمس الوفد تماما ، لقضية الحلفاء ، لا سيما وأن سير الحرب حينئذ فى صالح المحور : فقد تغير الموقف ، حين قامت ألمانيا بغزو الاتحاد السوفيتى فى مايو ١٩٤١ وهو الغزو الذى يعتبره بعض المؤرخين المقـدمات المبـاشرة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ اذ كان واضـحا أن هزيمـة الاتحـاد السوفيتى ستؤدى الى اضطراب موقف بريطانيا فى الشرق الأوسط التى كانت هى الأخرى تعانى من الهزائم فى الصحراء الغربية •


الباب التاسع

الفصل الأول

رؤية جديدة ومحايدة لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢

حاولنا ـ تأصيلا للعمل التاريخى الذى نقوم به ـ أن نجيب عن عديد من الأسئلة الهامة ، التى تتناول دور الوفد والانجليز فى الأحداث ، التى أدت الى التدخل البريطانى المسلح فى شئون مصر الداخلية فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان من بين تلك الأسئلة ، وعلى سبيل المثال ، لا الحصر : ما العلاقة بين الوفد والانجليز منذ أن أقصى الوفد عن الحكم ، فى ديسمبر ١٩٣٧ الى أن أعيد اليه بالقوة المسلحة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ثم ما العلاقة بين الوفد ، والقصر حتى ٣ فبراير ١٩٤٢ ؟ وكذلك من المسئول عن المظاهرات التى انطلقت فى الأيام الأخيرة لوزارة حسين سرى باشا الأولى والتى أدت الى التدخل البريطانى المسلح ؟ ..

وكما هى عادتنا فى تناول الأحداث التاريخية ، اعتمدنا على كثير من المراجع التى تناولت تلك الفترة وتلك الموضوعات الهامة ، التى تمثل كل الاتجاهات تقريبا ، المحايدة والمؤيدة للوفد ، والمعارضة له ، كما اعتمدنا ـ فى نفس الوقت ـ على آراء بعض المعاصرين لتلك الأحداث والمشاركين فى صنعها .

وكان آخر ما اعتمدنا عليه رأى الدكتور محمد فريد حشيش الذى قدم كما سبق أن قلنا ـ دراسة جيدة عن الوفد المصرى نال بها درجة الماجستير من كلية الآداب جامعة عين شمس وكانت الدراسة ، أو بمعنى أدق الرسالة باشراف الأستاذ الدكتور أحمد عبد الرحيم مصطفى .

يصف د. محمد فريد حشيش الوزارات الأربع التى تولت الحكم فى الفترة من ١٩٣٨ حتى ١٩٤٢ بأنها لم تكن تعمل لصالح الشعب كما يقول أن نظام الحكم فى تلك السنوات كان قائما على أساس غير سليم : لقد كان وضعا غير طبيعى استبعاد حزب الوفد ، الذى يمثل الأغلبية الشعبية من الحكم لذلك

كان طبيعيا أن يتحرق ، الوفد شوقا الى الحكم وكان اتجاه الانجليز خلال الحرب العالمية الثانية الى تولية الوفد الحكم أو اشتراكه فيه وقد عبر الانجليز عن هذا الاتجاه ابان الأزمة التى قامت بينهم وبين على ماهر ثم حينما ألف حسن صبرى وزارته حيث صرح اللورد هاليفاكس بقوله : وقد كان يسر الحكومة البريطانية لو كان فى الامكان اشتراك الوفد فى الحكومة الجديدة ، وقد كان القصر لغرض بذاته يتجاهل عن عمد ، رغبة بريطانيا وقد لعب أحمد حسنين دورا هاما فى هذا التجاهل ٠

ويقول د٠ حشيش أيضا أن الوفد بصرف النظر عن مذكرة ابريل ١٩٤٠، وخطاب النحاس فى رأس البر عام ١٩٤١ ورغم غموض موقفه أحيانا كان منحازا الى حد ما الى جانب بريطانيا وان كنا ــ د٠ حشيش ــ لا نستطيع أن نوافق على انه كان صريحا فى عدائه لاتجاهات المحور كما رأى بعض المؤرخين « د٠ محمد أنيس » وذلك تأسيسا على ما أشرنا اليه وأكدنا ٠ من أن معظم أفراد الشعب كان يميل ناحيــة المحور والوفد كان هو الممثل لتلك الأغلبيــة بلا جدال ، ويبدو واضحا أن بريطانيا أرادت أن تتجنب ما حدث عند تعيين كل من حسن صبرى وحسين سرى ومفاجاتها بالأمر الواقع ومن ثم أرادت أن تحتاط للأمر ، الا أن حسنين أكد للسفير البريطــانى أن الرجل الذى سيعهد اليه بتــأليف الوزارة سيكون صديقا للانجليز ٠٠

ويتساءل د٠ حشيش عن قيام فاروق ، وأحمــد حسنين بالعــديد من المناورات التى استهدفت عدم تولية الوفد الحكم ، وعن أسباب اصرارهما على موقفهما هذا منذ عام ١٩٣٩ : هــل لان القصر كان يتوجس خيفة من صعوبة الاطاحة بالوفد فى حالة اقتراب المحور من القاهرة كما يرى ــ مثلا ــ د٠ محمد أنيس ؟ أم كان ذلك للعداء التقليدى بين الوفد والقصر ، الى جانب الرغبــة فى الاستمرار فى العناد من ناحيــة أخرى بصرف النظر عن اقتراب المحور ، أو بعــــده ؟

ويرجح د٠ حشيش الاحتمال الثانى لانه يتمشى مع الحوادث والسوابق ولانه اذا ما اقتربت قوات المحور ـ المنتصرة فلن تكون هناك صعوبة فى الاطاحة بحــكومة الوفد خاصة اذا ما طلب منهــا الملك ذلك ، وهو المعروف بميــوله المحورية ٠

ومهما كان من أمر الدافع وراء عدم دعوة الوفد للحــكم فان القصر فى تصورنا ــ تصور د٠ حشيش ــ كان يهيىء لاشعال البارود والموقف حينئذ مع الأسف لم يكن يحتمل هذا اللعب اذ كان مليئا بالاحتمالات والانفجارات !! وهناك رواية لم أجد من أيدها ، كما لم أجد فى نفس الوقت من عارضها رواية نقلها الأستاذ صالح على عيسى السودانى فى كتابه « الأسرار السياسية » الذى كتب مقدمته الأستاذ محمد كرد على بك رئيس المجمع العلمى العربى بدمشق

ووزير معارف سورية الأسبق ، عن الدكتور محجوب ثابت : ملخص الرواية أنه في شهر ديسمبر ١٩٤١، دعا المستر جيز النحاس باشا ، وأمين عثمان والمستر ريد والمستر سمارت السكرتير الشرقى لدار السفارة البريطانية لحضور حفلة أكليل كريمته بالاسكندرية فى هذا قال النحاس باشا لمستر سمارت : الخير كثير في مصر ، ومصر أمة زراعية لا تجوع مطلقا وفى استطاعتها أن تمون جيوش الحليفة الموجودة والتى ستفد وفى استطاعتها أن تمون البلاد المتاخمة لها ، غير أن الوزارة الماضية وزارة حسن صبرى كانت تضن خشية غضب الرأى العام والوزارة الحاضرة هى الأخرى تضن » فقال مستر سمارت : اذن ان توليت الحكم أنت أفتستطيع أن تكشف لنا عن الخيرات ، المخبوءة فى مصر ، وتستطيع أن تمون الشعب المصرى والجيوش الموجودة والتى ستفد كما تقول مع حفظ الأمن ، والنظام ولا سيما في مثل هذه الأوقات الدقيقة ؟ فأجاب نعم فقال له مستر سمارت : سنتقابل ولا شأن لك بالوسيلة ـ عن قريب » وبعدئذ سافر النحاس باشا من الاسكندرية الى القاهرة ثم سافر بعدها قاصدا الى الأقصر ونزل فى مدينة قنا ووقف أمام ضريح سيدى عبد الرحيم القناوى وقال لمن حوله : اقرأوا الفاتحة لسيدى عبد الرحيم فانه رجل مبروك ثم سافر الى الأقصر وهو يعلم بأنه سيستدعى لاسناد تشكيل الوزارة اليه بموجب الضغط الانجليزى .

وكان الأستاذ صالح على عيسى السودانى قد نقل أيضا على لسان د. محجوب ثابت قوله : « أقسم أن لامبسون كان يعلم ان الذين نادوا الى الأمام يا روميل انما كانوا مدسوسين من قبل صنائعه الذين جاء بهم الى الحكم بموجب تبليغه المصحوب بالدبابات كما أنه كان يعلم أن طلاب الجامعة قد انتهزوا الفرصة ورددوا هذا النداء ».

ويقول الأستاذ محمد التابعى : أن السفير البريطانى كان قد طلب من رئيس الديوان أحمد محمد حسنين قيام وزارة وفدية أو على الأقل يريدها وفدية وان حسنين باشا ناور وداور وفاجأ مايلز لامبسون بوزارة على رأسها حسن صبرى باشا ومرة أخرى بوزارة على رأسها حسين سرى باشا ، وسكت السفير البريطانى ، ولكن على مضض وقد أضمر فى نفسه شيئا ، وفى نفس الوقت كانت الهزائم تتوالى على الجيش البريطانى فى الصحراء الغربية وكانت المظاهرات تطوف بشوارع القاهرة تهتف بحياة ألمانيا ، وسقوط بريطانيا وسقوط جورج السادس وأحس الانجليز أن الشعب ، شعب مصر ، ضدهم ، وفاروق ضدهم ، وصديقهم مصطفى النحاس قد مل الانتظار فانقلب هو بدوره ضدهم ، ومن هنا ، وبنصيحة أمين عثمان غفر الله له ، قرروا أن يضربوا ضربتهم .

وفى نفس الوقت ، ومرة أخرى ، كان أحمد محمد حسنين يسعى الى تاليف وزارة قومية ، هذا وبالرغم من أن مصطفى النحاس كان قد أعلن أكثر من مرة ومرارا أنه يرفض أن يضع يده فى يد خصومه السياسيين ورفض

الاشتراك في وزارة قومية ، وأنه لا يرأس الا وزارة وفدية خالصة · وكذلك بالرغم من أن فاروق ، كان قد رضى بقيام وزارة وفدية وقال لحسنين : فليكن وهات النحاس باشا ، على شروطه ·· رغم هذا لم يشأ أحمد محمد حسنين أن يسلم بهزيمته أمام مصطفى النحاس أو مايلز لامبسون لقد كان من خلقه عدم اليأس وعدم التسليم بالهزيمة ، وما دام فاروق كان قبل قيام وزارة قومية أو وزارة ائتلافية يحاول حسنين المستحيل من أجل تحقيق رغبة مولاه ·

وبينما حسنين باشا لا يزال في محاولاته ومداولاته ومفاوضاته مع زعماء الأحزاب ، وبعض كبار الوفديين ، وكأنما نسى أنه في سباق مع الزمن ، وبينما هو كذلك ضرب الانجليز ضربتهم » ·

وان كان الأستاذ التابعي ، يرى أن الاعتداء على سيادة مصر وعرشها ، كان قد بدأ فعلا ، وبصورة ما في صيف عام ١٩٤٠ ولم يكن هناك خطر داهم ، على مصر ، لان القائد البريطاني الجنرال ويفيل كان منتصرا فعلا ·

والتفكير في فرض وزارة مصرية معينة ، وزعيم مصرى معين يتولى الحكم كان قد بدأ في صيف ١٩٤٠ ·

ومن ثم يمكن القول وعلى أساس من الاستنتاج المنطقى السليم أن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ لم يكن نتيجة قرار أو سياسة اتخذت فجأة وتحت ضغط خطر داهـم ، وانما كان الفصل الأخـير أو الخاتمة لسياسة مرسـومة كان قد بدأ تنفيـذها ·

أو قل ان شئت ان حادث ٤ فبراير كان تحقيق أو تنفيذ الفكرة أو المشورة التى تقدم بها مايلز لامبسون في يونيو عام ١٩٤٠ وهى أن تتولى الحكم وزارة يؤيدها الوفد ·· وكان الاعتقـاد السائد ــ كمـا يقول الأستاذ التابعى ــ فى لندن ، وفى الدوائر البريطانية في القاهرة أن رفعة مصطفى النحاس باشا هو وحده الزعيم الشعبى القادر على تحويل الدفة ــ دفة عواطف الشعب ــ من الاتجاه الى ألمانيا الى الاتجاه الى بريطانيا ، وحلفائها ، على أن الأستاذ عبد الرحمن الرافعي يرى أن المسئول عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطاني لان هذا العدوان هو أساس الانذار ، وكان مظهره حضور الدبابات ، لتهديد الملك وقد كان الانجليز جادين في هذا التهديد لانهم وهم يحتلون البلاد كانوا يعتقدون في رجال القصر، وبعض رجالات مصر ممن لهم صلة وثيقـة بالقصر أنهم على اتصـــال بالمحـور فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين اذلال العرش وبين ارضاء الأغلبية الوفدية التى كان النحاس على رأسها ، وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يرون في ولايتهم الحكم أول وأهم هدف يسعون اليه ولا يهمهم غير ذلك ولا يتحرجون من سـلوك أى طريق يؤدى بهم اليه ، ان الظروف الملابسـة ليـوم ٤ فبراير ــ عبد الرحمن الرافعي ــ كانت تدل قطعا ، على أن الخطر على العرش لم يكن صوريا بل كان جديا ، وواقعيا وقد وقع مثله ضد الشاه رضا بهلوى امبراطور

ايران فى سبتمبر ١٩٤١ أى فى وقت معاصر لأربعة فبراير سنة ١٩٤٢ ابان الحرب العالمية الأخيرة فان الانجليز وحلفاءهم الأمريكان قد شكوا فى ولائه لهم ، وميوله نحو المحور ، ومع أن ايران لم يكن يربطها بالحلفاء أى عهد أو محالفة فانهم احتلوا بعض مواقعها وتدخلوا فى شئونها وفى أخطر هذه الشئون وأجبروا الامبراطور على التنازل عن العرش وتنازل عنه فعلا تحت تأثير الضغط والاكراه .

وفى ظروف مماثلة ابان الحرب العالمية الأولى ـ فى ديسمبر ١٩١٤ ـ أحدق الخطر أيضا بعرش مصر اذ خلع الانجليز الخديو عباس حلمى ، الثانى ، لمجرد اتهامه بالانحياز الى أعدائهم .

فالخطر كان ولا شك محدقا بالعرش فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والانجليز لا يتورعون عن التدخل فى شئون البلاد ، الداخلية والعبث باستقلالها فى سبيل تحقيق أغراضهم وقد كانوا فى ذلك الوقت فى حالة عصبية شديدة والأخطار تهدد كيانهم من جراء تقدم قوات المحور فى شمال افريقية واقترابهم من مصر وفى الوقت نفسه شهدوا بأعينهم فى أواخر وزارة سرى باشا ، المظاهرات الصاخبة فى شوارع العاصمة تهتف « تقدم يا روميل ، الى الأمام يا روميل ، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم يرتابون ، فى موقف الملك ، ومن هنا أحدق الخطر بالعرش ، والنحاس لم يكن مسئولا عن هذا الخطر ، لكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز فى اسناد رئاسة الوزارة اليه وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل ٤ فبراير ، راضيا عنها ، بل مغتبطا بها متلهفا على تنفيذها وعلم بحديث السفير البريطانى مع رئيس الديوان بأنه اذا لم يعمل فى تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية ، وهذا ما جعله يسير فى أنانيته الى الشوط الأخير ، وتدل الظروف والملابسات ـ عبد الرحمن الرافعى ـ على أن هذا الانقلاب قد دبر بليل ، وكان السفير بين الانجليز والوفد، هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهما معا ، وقد انتهزها النحاس باشا فرصة ليعود الى الحكم منفردا ، ويؤلف وزارة وفدية لحما ودما وقد كان واجبا عليه فى هذه الملابسات الخطيرة ، أن يقبل تأليف وزارة قومية فانه فى هذه الحالة يكون على الأقل ، قد استجاب الى رغبة الملك الذى كان يدعوه الانذار الى تأليف الوزارة وكانت استجابته فى هذه الحالة لرغبة قومية ، لا لانذار مسلح ، من موقف سلبى يحفظ للبلاد كرامتها ، والائتلاف قد يكون علاجا للأزمات السياسية ولا شك أن البلاد فى ذلك الحين ، كانت تواجه أزمة من أخطر الأزمات ولكن الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف بين الأحزاب حتى ولو كان الائتلاف فى نظر النحاس باشا محظورا ، الا أن الضرورات تبيح المحظورات ، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتا واحتمل بذلك مسئولية كبرى ، اذ كان هو المسئول الثانى عن ٤ فبراير وضاعف من هذه المسئولية أنه كان فى وزارته ، مواليا للانجليز معتمدا عليهم فى حل الأزمات ، بينه وبين القصر وليس هذا من الاستقامة ،

ولا من الوطنيــة في شيء » • ويعترف د• محمد حسين هكيل ان هناك غموضا لا يزال يكتنف حادث ٤ فبراير ، وأبطال ٤ فبراير ، لم يكونوا يفكرون بأعصابهم المتوترة ، المضطربة ، ومن ثم بدت تصرفاتهم وكأنها تنطوى ، على أسرار غــير معروفة ، على حين أنها لا تنطوى على سر ، غير ذلك الاضطراب العصبى الذى أغفل كل معنى من معانى الكياسة ، وحسن السياسة •

وعن بعض تلك الساعات ، تحدث د• هيكل فقال : أنه دعى لمقابلة الملك ، وكان قد سبقه الى لقاء الملك النحاس باشا ، وأحمد ماهر باشا ، وكان فاروق يعرف أن د• هيكل من أنصار تأليف وزارة قومية ولو برياسة مصطفى النحاس باشا ، وقدكرر د• هيكل على الملك رأيه هذا وسأل هيكل الملك ، هل كان النحاس باشا قد قبل تأليف وزارة قومية من جميع الأحزاب ، فقال له الملك : قد حدثته فى ذلك طويلا أريد اقناعه ، لكنه لم يقتنع بعد ، وقد أراه غدا كرة تجرى ، قال د• هيكل : لعل الدكتور ماهر باشا قد أبدى رأيه فى هذا الأمر ، وقال لك : أنت نعرف الدكتور ماهر ، وأنه متحدث لبق ، وقد أفاض فى الكلام عن الموقف، وقال د• هيكل للملك : أرجو على أى حال ألا ينقضى هذا المساء قبل أن تتألف الوزارة الجديدة ، فالموقف يقتضى الاسراع في تأليفهـا ، وألا تبقى البلاد فى هذا الظرف الدقيق بغير وزارة ، وقال الملك : لعلى أستطيع أن أقنع النحاس باشا غدا ، قال هيكل : أخشى ألا يحتمل الموقف التأجيل الى غد ، وقال الملك بالفرنسية : لكنى لا أصنع المستحيل • وقال هيكل : اذا كان فى البلد من يستطيع أن يصنع المستحيل فهو الملك ، وكم كنت أود لو أن مكرم عبيد باشا دعى مع النحاس باشا ، فله عليه تأثير بالغ ، قال الملك : سآمر بدعوة مكرم غدا ، ولا تبالغ في مخاوفك فستمر هذه الأزمة الوزارية كما مر غيرها من قبل ، وسنجد رئيس الوزارة الجديدة على نحو ما وجد ، حسن صبرى ثم حسين سرى•

ويقول د• هيكل : أنه بعد أن انتهى من مقابلة الملك ، انصرف متجها الى مكتب أحمد حسنين باشا الذى طمأن مخاوفه ــ مخاوف د• هيكل ــ والذى ذكر له أن الموقف سينتهى الى تأليف وزارة قومية تواجه الموقف ، ذلك ما أشار به جميع الذين قابلوا الملك ، وذلك ــ أحمد حسنين ــ هو رأى الملك كذلك !

ومن الانذار البريطانى قال د• هيكل : كانت الساعة العاشرة من صباح ٤ فبراير حين خاطبنى أحمد باشا عبد الغفار : تليفونيا من « كلوب » محمد على يستعجل ذهابى الى هناك ، ويخبرنى أن انذارا بريطانيا قد بلغ الى الملك ، وأنه لا يعرف صيغة هذا الانذار ، ولا فحواه •

أوسرعت ــ د• هيكل ــ الى « الكلوب » فألفيته يموج بأعضائه ، على غير عادته ، ولمحت على وجوههم سيما التفكير والحيرة ممزوجتين بشيء من الوجل ،

وأخبرني أحمد عبد الغفار كرة أخرى أن أحدا ، لا يعرف ما انطوى عليه الانذار البريطاني ، ولكنه علم أن الملك أمر بدعوة أصحاب الرأى من المصريين ، ومنهم : رؤساء الأحزاب للاجتماع بقصر عابدين بعد الظهر من ذلك اليوم ٠

ويقول د٠ هيكل : حرصت على أن أقف على شيء من التفصيل فى أمر الانذار ، والدعوة للاجتماع بالقصر ، فاتصلت تليفونيا بحسنين باشا فى مكتبه بعابدين وسألته عن الانذار ، فأجابنى بأنهم لم يفرغوا بعد من ترجمته ، ولما طلبت اليه أن يتلوه على بالانجليزية اعتذر مرة أخرى بأنه يترجم ، وأنه متى تمت ترجمته سيخاطبنى فى نادى محمد على ويبلغنى نصه ، وخيل الى من هذا الحديث أن الانذار مطول فاكتفيت بما سمعت وانتظرت مع اخوانى نتبادل ألوانا من الحدس فيما عسى أن يكون عليه الانذار ، وما عسى أن يتمخض عنه ، وانقضى الوقت ، الى ما بعد منتصف الساعة الثانية بعد الظهر ، ولم يتصل بى حسنين باشا من جديد ، ولم أفكر فى طلبه مرة أخرى ظنا أن الأمر سر ، وان اعتذاره الأول بأن الانذار لم يترجم انما أريد به الاحتفاظ بهذه السرية ، وعدت الى منزلى ــ د٠ هيكل ــ فألفيت رسالة تليفونية تدعونى الى الاجتماع الذى يعقد بقصر عابدين الساعة الثالثة بعد الظهر ٠٠

ويقول الأستاذ محمد التابعى : فى يوم الاثنين ٢ فبراير ١٩٤٢ ، استقالت وزارة حسين سرى باشا ، وأرسل سير مايلز لامبسون الى فاروق يطلب منه أن يكلف مصطفى النحاس باشا بتأليف الوزارة أو يقبل اسناد رئاسة الوزارة الى من يختاره النحاس ويعد بتأييده ٠

وأرسل فاروق واستدعى لمقابلة رؤساء الوزارات السابقين ورؤساء الأحزاب و ٠٠ و ٠٠ وشاورهم فى الأمر ، وطلب منهم أن يختاروا من بينهم وزارة قومية تواجه الأحداث الخطيرة التى تمر بالبلاد ، وتمسكوا جميعا أن يشتركوا فى وزارة يرأسها مصطفى النحاس ، ولكن النحاس أصر على موقفه ، أو على رفضه ٠

وفى اليوم التالى ــ الثلاثاء ٣ فبراير ــ ذهب مايلز لامبسون الى قصر عابدين ، وقابل رئيس الديوان أحمد محمد حسنين ، وقال أنه علم أن مصطفى النحاس باشا يرفض الاشتراك فى وزارة قومية ، ولهذا فانه أى السفير البريطانى يطلب من حسنين باشا أن يقدم هذه النصيحة للملك فاروق ، وهى أن يعهد الى النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية ٠

ومرة أخرى عز على حسنين باشا ، أن يسلم بالهزيمة ، ومن ثم فقد قال للسفير البريطانى أن المشاورات لا تزال جارية مع رؤساء الأحزاب لتأليف وزارة قومية ، وأنه واثق من أن وطنية الزعماء سوف تتغلب على كل شيء ٠

وانصرف سير مايلز لامبسون لكى يعود بعد ظهر اليوم التالى ــ الأربعاء ــ ويسلم حسنين باشا هذا الانذار :

اذا لم أعلم قبل الساعة السادسة مساء ، أن النحاس باشا قد دعى لتأليف وزارة فان الملك فاروق ، يجب أن يتحمل تبعات ما يحدث .

Unless I hear by 6 P.M. that Nahas Pasha hes been asked for a Kabinet' His Majesty King Farouk must accept the Consequences.

هذا هو « الانذار » الذى اعتذر أحمد حسنين باشا للدكتور محمد حسين هيكل رئيس الوزراء ، ورئيس حزب الأحرار الدستوريين بالنيابة ، الحزب المشترك فى الحكم اعتذر عن عدم اعطائه فكرة عن مضمونه ، بدعوى انه يترجم ، بينما الانذار لا يحوى سوى بضعة أسطر يسهل على طالب الابتدائية ترجمتها فى دقيقة أو دقيقتين .

على أن هناك ، قبل الدخول فى تفاصيل ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، من الأمور ما يستدعى الوقوف عندها ، على أمل استنطاقها لعلها تساعدنا فى تكوين فكرة صادقة وأمينة عن بعض الظروف التى أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ومن بين تلك الأمور — وعلى سبيل المثال لا الحصر — كلمة قالها مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد المصرى فى ١٣ نوفمبر ١٩٤١ — قبل حادث ٤ فبراير بثلاثة أشهر تقريبا ، وكلمات أخرى قالها مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى فى نفس اليوم ، بمناسبة الاحتفال بعيد الجهاد الوطنى

قال مكرم عبيد :

«أدعو الله أن يعيد علينا عيد الجهاد لا كمجرد ذكرى للذاكرين بل ولا كبارقة أمل للمنتظرين بل كفاتحة عمل جدى مثمر خليق بالمجاهدين الصامدين ، لا القاعدين الراصدين .

ان الجهاد حرب أشد من الحرب لان النصر فيه لا يتم بالانتصار على خصومكم بل أولا ، وقبل كل شيء بالانتصار على أنفسكم .. اذا كانت الحرب الى حين فالجهاد حرب الى غير حين .. انما الجهاد هو العمل المستمر المتواصل من غير ما تباطؤ ، أو توكل ، ومن الخبل ألا يفرق بعض الناس بين الاتكال على الله والتواكل ، أو بين الاصطبار والانتظار ، فان الصبر فضيلة ايجابية لا سلبية واذا قيل أن الصبر مفتاح الفرج فأية قيمة للمفتاح ، من غير فتاح وما الاتكال على الله الا أن تعمل ثم تتكل على الله فى أن ينجح العمل ومن ثم كان الله مع العاملين لا مع الخاملين ، ولا المتواكلين .

الى أن يقول مكرم عبيد باشا فى نهاية كلمته القصيرة الموجزة ، والعنيفة الغاضبة : من الناس من يعملون ان خيرا وان شرا ، ومن الناس من يعيش فى الدنيا من غير مبالاة بما يجرى تحت أنفه من أعمال الشر وعندى أنه ليس شرا من ارتكب الشر الا عدم المبالاة مما يرتكبه الناس من أعمال الشر » .

وفى خطاب مصطفى النحاس باشا فى تلك المناسبة الوطنية. يشرح رئيس الوفد الظروف القاسية التى مرت بالبلاد وكيف تساهل الوفد عندما قبل ان تجرى الانتخابات الجديدة فى الوقت الذى تسمح به الظروف وأن تؤلف هيئة من جميع الأحزاب يشترك فيها الوفد وترجع الوزارة المحايدة اليها فى مهام الأمور حتى نظهر مشيئة الأمة فى الانتخابات ، ويقول النحاس باشا أيضا انه تساهل فى الأمر مراعاة لظروف البلاد الداخلية والخارجية فقبل تقصير مواعيد الانتخابات الى أدنى حد مستطاع والتفاهم على توزيع الدوائر لحصر المعركة الانتخابية فى أضيق الحدود . ويؤكد النحاس باشا ان عاما قد مضى دون أن يؤخذ باقتراحات الوفد مما أكد أن النية لم تكن مخلصة من جانبهم فمضوا فى غيهم مصرين على عالمهم متمسكين بمجلس نوابهم الى أن يقول : ان علة العلل موقف أحزاب الأقلية من الدستور ويشكو النحاس من ارجاء موعد انتخابات مجلس الشيوخ الى أجل غير مسمى ، وتعيين أعضاء جدد فى المجلس ليس به أكثر من شيخ وفدى واحد ، بدلا من ثلاثة عشر شيخا وفديا أخرجهم الاقتراح . ثم يقول النحاس باشا بصراحة : ألا لقد عم البلاء وفاض الاناء وغاض ماء الحياء من فيض الأحياء . ويشير النحاس باشا الى ما عانته الأسواق المحلية من ضغط مطالب الجيوش البريطانية والأسرى ، والفلاحين وما صدر من الحاصلات وشتى المواد الى ميادين الشرق الأدنى وافريقية الشرقية ودون رقيب أو حسيب حتى ساءت العواقب وحلت المصائب ، وأفضى الأمر الى ما نقاسيه اليوم من أزمة الغلاء الفاحش وشح الأقوات فى تلك الأزمة التى أتت على الأخضر واليابس وأصبحت تهدد البلاد بشر الويلات وأفدح النكبات .

وينهى النحاس باشا خطابه القصير الموجز بتلك العبارة : تلك صورة مصغرة من آثار الانقلاب فى العام الماضى ، وانى مهما أوتيت من البيان فلن أبلغ بها بعض حقيقتها التى تعرفون وانكم لتلمسون لمس اليد ما نحن اليوم تحته رازحون واليه مسوقون ولقد طالما حذرت ، وأنذرت فما أجدى التحذير أو أفاد النذير .

ولا يشير النحاس باشا فى خطبته الى بريطانيا أو الملك بأية كلمة .

الفصل الثانى

على ماهر يتهم أحمد حسنين بالتستر على جريمة ٤ فبراير ١٩٤٢

حاولنا وبشىء من التفصيل تأصيل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ معتمدين على كثير من آراء السياسيين ، الذين اشتركوا فى الحيلولة دون وقوع ذلك الحادث والمؤرخين الذين تناولوا ــ وبالكتابة ــ ذلك الحادث التاريخى الهام .

وكنا قد طالبنا أولئك الذين اشتركوا فى مظاهرات «الى الأمام يا روميل» أن يوافونا بما لديهم من معلومات عن تلك المظاهرات التى أدت بالطبع الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وتلقينا من الأستاذ محمد رشيد النحال المحامى ، رسالة تتضمن آراءه الشخصية فى الظروف التى سبقت مظاهرات «الى الأمام يا روميل» ثم وجهة نظره الخاصة فيمن أعد تلك المظاهرات .

وقد نشرنا رسالة الأستاذ رشيد النحال كاملة ، وكررنا ــ وقتئذ ــ الدعوة الى كل من عاصر تلك الأحداث وتلك المظاهرات التى وقعت فى الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ أن يوافونا بما لديهم من ذكريات أو بيانات حتى تكتمل الصورة تماما أمامنا ، واستكمالا لما بدأنا من حوار حول تلك المظاهرات، وتلك الأحداث ننشر رسالة مختصرة للأخوين التوأم المهندسين ، حسين كامل ، ومحمد كامل وكان لهما ، وقتئذ نشاطهما الوفدى ، ونعيد للمرة الثالثة والأخيرة الدعوة ، لكل من لديه رأى ، أو فكر ، أو علم بما حدث فى الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ ، أن يوافونا بما لديهم استزادة فى الاستنارة ورغبة فى تكملة الصورة وانصافاً للحق ، وللتاريخ .

وكنا فى الفصل السابق أيضا قد آثرنا وقبل الدخول فى تفاصيل ما حدث فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، على ضوء الوثائق الرسمية ، التى كشف عنها الستار أخيرا ــ الحديث عن بعض الأمور الهامة ، التى يمكن أن تساعدنا فى تكوين فكرة

صادقة وأمينة عن بعض الظروف ، التى أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢، ومن بين تلك الأمور التى أشرنا اليها - وعلى سبيل المثال لا الحصر - ما ألقاه فى ذكرى عيد الجهاد الوطنى ، فى ١٣ نوفمبر ١٩٤١ ، كل من مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ومكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد المصرى وقد اتسمت كلمات رئيس الوفد وسكرتيره العام ، فى هذه المناسبة الوطنية ، الجليلة بالعنف ، والشدة ، والدعوة - بصراحة - الى الجهاد والى تكرار ، التحذير ، والتدبر ليشعر العابثون ، أن هناك شعبا أبيا لا يعرف الاستسلام ، ويأبى أن يضام » .

وبعض الدارسين للتاريخ المصرى فى تلك المرحلة الخطيرة يقولون ، ان دعوة الوفد المصرى - كحزب شعبى كبير - للجهاد كانت تشتد وتعنف فى الفترات التى يسوء فيها موقف الحلفاء ، فى أوربا وعلى حدود مصر من جهة الصحراء الغربية وكان الوفد كما يقول هؤلاء الدارسون - يستهدف من وراء تشديد الدعوة الى الجهاد اجبار بريطانيا ، على أن تغير وجهة نظرها الخاصة بمساندة حكومات الأقليات واصرارها على ضرورة تسلم الوفد الحكم .

وللحقيقة وللتاريخ ، نقول : أن موقف الوفد من بريطانيا منذ قيام الحرب العالمية الأولى كان موقفا غير ثابت على الاطلاق ففى بعض الأحيان ،يعمد الوفد الى أن يلقى بكل ثقله وراء الحليفة لتنتصر الديمقراطية وفى أحيان أخرى يكون حرص الوفد على تحقيق الديمقراطية من وجهة نظره فى الداخل ، أكثر من حرصه ، على انتصار الديمقراطية فى العالم بانتصار بريطانيا وفرنسا و..و.. كما أن موقف الوفد من الوزارة القومية التى تشترك فيها كل الأحزاب ، يكون متأرجحا : مرة يقبل الوفد تشكيل تلك الوزارة ومرات أخرى يرفضها ، مرة يمد يده لأحزاب الأقليات ومرات أخرى ، يقبضها .

وهناك - للأمانة التاريخية - من يقول ان الوفد كان يقبل بفكرة الوزارة القومية عندما يجد فى نفسه الضعف ، وعندما يكتشف أن الظروف تجرى ، لغير صالحه ، أو عندما كان يتعب من البقاء فى المعارضة وكان يرفض فكرة الوزارة القومية ، ويعنف فى رفضه لها عندما يرى ضعف بريطانيا ، فى أوربا ، أو على الحدود الغربية .

ومن الأمور ، التى يتخذها البعض ذريعة للتدليل على مواقف الوفد المتذبذبة فى « دخول مصر ، الحرب الى جانب الحلفاء » وفى علاقة الديمقراطية فى الخارج بالديمقراطية فى الداخل ، وفى قبول الوزارة القومية أو فى معارضتها ، وأن مصطفى النحاس باشا فى ٤ نوفمبر ١٩٤٠ ، كان يحتفل بتسليم المسجد الدينى فى سمنود الذى أنشأه تنفيذا لشرط الواقف فى وقف المرحوم السيد بك عبد العال بعد أن حكم القضاء لصالحه ، قال بالحرف الواحد وكان بذلك يرد على أحمد ماهر باشا والسعديين ، الذين كانوا ينادون بدخول مصر الحرب ،

الى جانب الحلفاء : الحرب شر حتى عند من أقدم عليهـا واشتبك فيهـا فليس بمستساغ ولا بمعقول أن يزج انسان ببلاده فى حرب من غير ما تريث ، أو تقدير للنتائج الحربية والسياسية ، ولعله ليس فى بلاد العالم غير مصر فيها من يقول بوجوب زج البلاد فى الحرب على الفور مهما تكن النتائج » الى أن يقول: يرى الوفد ، ويعلن بصراحة أن كل دعاية لديمقراطية فى الخارج ، غير سائدة فى الداخل ، عبث لا طائل تحته ولا جدوى فيه : ان الحل الذى ارتآه الوفـد لكى يسود النظام الديمقراطى فى مصر هو من صميم الحرب كما هو من صميم الدستـور أو أنه من صميم السياسة الخارجية فالادعاء بأننـا نتمسك بمسألة داخلية لا شأن لها بالحرب انما هو مغالطة جريئة ، وانكار للحقائق ، التى تحيط بنا ونلمسها فى كل حين » .

وكان الوفد يرى ـ وقتئذ ـ الأخذ بأحد الحلول الثلاثة :

أولا : ذهاب الوزارة الحاضرة وقيام وزارة محايدة يرتضيها ويرتاح . الى أعضائها ، ويطمئن ، اليهم .

ثانيا : حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة توزع فيها الدوائر ، بين الأحزاب توزيعا يضمن للوفد الكثرة النيابية اللازمة لاطمئنانه .

ثالثا : قيام وزارة ائتلافية تكون الكثرة فيها للوفد .

ولم يكن الوفد يدع فرصة تمر دون التأكيد على عودة الوفد للحكم استنادا للرغبة الشعبية وتمكينا للبـلاد من أن تجتـاز المحن الداخلية والخارجية التى تمر بها .

وقد حـدث أن ألقى ونسـتون تشرشـل فى أوائل مايو ١٩٤١ خطـابه المشهور ، خطاب « الدم » و « الدموع » والذى أنهاه بقوله : فلتزمجر العاصفة ولتزأر فانا لخائضوها الى النهاية ، عابروها ، الى الخاتمة : كتبت جريدة المصرى فى ١٠ مايو ١٩٤١ مقالا ، علقت فيه على خطاب تشرشل قالت فيه : لقد أبرزت الحرب ، قيمة الديمقراطية وفضائلها اذ أظهرت ، كيف يرتضى الشعب الألم ، متعرضـا لحاصيد المـوت ومقاصلهفى سبيل ارادته الحرة ، ومشيئته الغالبة وكيف يستمد زعماؤه من ارادته القوية الدافعة ويتخذون من ثباته الحافز الى السير ، بالصراع ، العنيف الى الخاتمة ، واذا صح ، أن ثبات الانجليز الى اليوم يليـق بالاعجـابه فلا ينبغى أن ننسى أن لتشرشل أيضا حقه البالغ من الفضـل لانه هو كذلك يحـارب بالروح المعنـوية ولا سبيل ، الى تغـذيتها وحشدها واستدامة فيضها الا قوة القيادة الشعبية التى تستند الى ارادة الأمة ورغبتها فى النضال والتضحية والجلد والصبر على الآلام ، برلمان حر فى بلد حر ، ذلك هو السر وانه لواضح » هذا ما كتبته جريدة المصرى فى ظل الرقابة على الصحف ولعلها لم تكن تستطيع أن تقول أكثر من ذلك : « برلمان حر فى بلد حر .. ! » .

ومن الأمور ذات الأهميـة الخاصة فيما يتعلق بتأصيل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ازدياد النشاط الموالى للمحور . وعن ذلك الموضوع يقول الأستاذ محمد التابعى : كان طاهر باشا من بين الذين طلبت السلطات البريطانية اعتقالهم ، بدعوى « نشاطهم المحورى » وكانت هذه السلطات تتلقى تقارير يومية عما يجرى فى نادى السيارات « الملكى » وعن الأحاديث المنسوبة الى بعض كبار أعضائه مثل النبيل السابق عباس حليم ، ومحمد طاهر باشا ، وكانت التقارير المذكورة تزعم أن الرجلين وغيرهما يفضون بأحاديث مملوءة بالعداء المر للانجليز وبالتأييد الصريح لدول المحور فلما شكل البوليس الخاص وعلى رأسـه طاهر باشا رفضت السلطات البريطانية أن تصدق أن مهمة هذا البوليس الخاص هى مساعدة البوليس المصرى أثناء الغارات الى آخر ما قيل ونشر يومئذ عن الغرض من تشكيله : رفض الانجليز أن يصدقوا هذا وزعموا أن هذا البوليس انما أنشىء خصيصا لكى يسهل على قوات المحور مهمتها يوم تدخل مصر ويمهد لها ويعاونها أثناء فترة الانتقـال المضـطربة ، وهى الفترة التى لابد منها أثنـــاء انسحاب البريطانيين ودخول الألمان والايطاليين ، وان هناك ــ كما جاءهم من استانبول ــ نظاما خاصا للاشارات والتعليمات متفقا عليه بين هذا البولس الخاص وبين الألمان ، وكان الانجليز يعتقدون ــ فوق هذا وذاك ــ ان فى مصر محطات لاسلكية سرية للاستقبال والارسال ، وان هـذه المحطات اللاسلكية كانت ترســل الى « وكلاء المحور » وسلطاته الحربية ، تفاصيل عن بعض ما يجرى فى مصر ، وما تحرص السلطات البريطانية كل الحرص على كتمانه كل الكتمان ، كمـا انها ــ أى هـذه المحطـات السرية ــ كانت تتلقى من وكلاء المحور وســلطاته الحربية ، التعليمات عما يجب عمله .

وبعبارة أخرى كانت السلطات البريطانية تعتقد أن هذه المحطات اللاسلكية السرية جزء من النشاط « المحورى » الذى يقوم به « طابور خامس » يتزعمه نفر من كبار الساسة المصريين .

وفى الفترة ما بين يونيــو ١٩٤٠ ، وأواخر عــام ١٩٤١ تلقت السلطات البريطانية تقارير من أقلام مخابراتها فى مصر ، وفى أنقرة ، واستانبول ، ولبنان ، وقد جاء فيها :

١ ــ ان سمير ذو الفقار بك التشريفاتى السابق وأحد أصدقاء على ماهر باشا ، قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة التجارة فى الجلود والتبغ وانه اجتمع بسفير ألمانيا فى أنقرة « فون بابن » عدة مرات وأنه قابل أيضا بعض وكلاء الألمان فى لبنان وانه لما عاد الى مصر اجتمع بفلان وفلان من الساسة وكبار رجال الدولة .

٢ ــ ان شوقى الهان وزير تركيا المفوض يومئذ فى مصر ، قد سافر أكثر من مرة الى تركيا بحجة الاجازة أو مراجعة حكومته فى بعض الشئون بينما هو

سافر فى الحقيقة موفدا من سلطات مصرية عليا للاتصال بالسلطات الألمانية فى تركيا ونبليغها كذا أو كيت لكى تبلغها هى بدورها الى السلطات العليا فى برلين ، وكانت تركيا يومئذ ــ فى عام ١٩٤١ ــ على الحياد ولكنه كان حيادا مشـوبا بالميل لألمـانيا وتأييد المحور ، وكان فريق كبـير من ساستها وقوادها العسكريين يؤمن بأن النصر للمحور ٠

٣ ــ أن الآنسة دولورس دى بدروزو الملحقة السياسية بمفوضية أسبانيا فى القاهرة كانت واسطة اتصال بين فريق من الكبراء المصريين الموالين للمحور ٠ وبين سفارة ألمانيا فى مدريد ، وكانت اسبانيا يومئذ على الحياد اسما ولكنها كانت تؤيد المحور صراحة ٠

٤ ــ أن مسيو بوتزى الوزير المفوض لحكومة فيشى الفرنسية فى القاهرة يقوم بنفس الدور ، وحكومة فيشى كانت تتعاون مع الألمان ٠٠ هذا بينما كانت أعصاب الانجليز متوترة وصوابهم يكاد يطيش ، ما بين هزائم متوالية وانقلابات فى بلدان صديقة موالية ، وكانت السلطات البريطانية فى مصر تخشى أن يقع هنا انقلاب كالذى وقع فى العراق : انقلاب يخـرج به الأمر نهائيا من أيدى الساسة المصريين أصدقاء بريطانيا الى أيدى الساسة المصريين خصومها الذين يعملون على احباط مجهودها الحربى فى مصر وفى الشرق الأوسط ، ويمهدون لانتصار المحور ٠

وكانت تقارير أقلام المخابرات البريطانية تزعم ان ساسة وكبراء مصريين يترقبون الفرصة للقيام بانقلاب فى الوقت الذى يتفق عليه وبين وكلاء المحور وعيونه فى مصر ، وأن الغرض من هـذا الانقلاب هو احراج البريطـانيين فى الوقت المنـاسب الذى يشن فيه روميـل هجـوما عنيفـا على مصر ، فيضطر البريطانيون الى توزيع قواتهم بين مصر وميدان القتال فى الصحراء الغربية ، وتضطرب خطوط التموين ، وتقطع خطوط المواصلات مع جبهة القتال ٠

ويقول الأستاذ التابعى : كان ساسة بريطانيا وقوادها ، ورجال سفارتها ، فى مصر يشعرون أن شعب مصر يكرههم ، وأن عواطفه كلها مع ألمانيا وهتلر ، وكانت عيون السفارة ، ورجال أقلام المخابرات البريطانيون يقدمون تقارير فيها : أن رواد المقاهى فى الأحياء الشعبية فى القاهرة والاسكندرية ومدن الفطر يجتمعون كل مساء حول أجهزة الراديو ويتصنتون للاذاعات العربية من محطات المحور ، وخصوصا محطة برلين وتناقلت الألسن ، يومئذ نكتة أو عبارة مشهورة قالها المرحوم أحمد زيور باشا عندما سئل عن رأيه فى الحالة فقد قال : حالة ايه يا مونشير : شعب مصر ألمانى ، وملك مصر طليانى والحكومة انجليزية » أى أن عواطف الشعب مع الألمان ، والملك السابق فاروق ضالع مع الايطاليين بحكم نشأة أبيه والصـداقة الموروثة والحاشية الايطالية التى تحوطه بينما الحكومة تتعاون مع الانجليز و ٠٠ و ٠٠

وكان الانجليز يرون أن الحل الوحيد لعلاج الموقف هو أن يتولى الوفديون الحكم وهو ما سبق أن أشاروا به فى صيف ١٩٤٠ تم عادوا وأشاروا به بعد وفاة المرحوم حسن صبرى باشا ولكن مشورتهم لم يعمل بها فى المرتين ! ..
وقد نجح الانجليز فى آخر يناير ١٩٤٢ ــ أزمة فيشى ، واستقالة وزارة حسين سرى باشا ــ فى التفرقة بين الملك والوفد وكسبوا الوفد وأغلبيته الى جانبهم !

وبعد حادث ٤ فبراير : أحس الوفديون أنهم مدينون بالفضل ــ فضل توليهم الحكم ــ بعد حرمانهم منه زهاء أربع سنوات مدينون بهذا الفضل لبريطانيا وسفيرها سير مايلز لامبسون لا لفاروق أو « أحمد حسنين » !!

وفى شهادة زكى على باشا ــ فى قضية الاغتيالات السياسية قضية مقتل أمين عثمان باشا ــ أكثر من نقطة هامة تستوجب الوقوف عندها يقول زكى باشا ــ وكان محاميا كبيرا كما كان وكيلا لمحكمة النقض والابرام . انه كان موجودا بمكتبه فى الساعة التاسعة مساء تقريبا واذا بصديق ، له من كبار موظفى السراى ــ وليس هو ــ كما قال زكى على باشا ، أحمد حسنين باشا يقــول له أن السراى الآن محوطة بالجيش الانجليزى من عســاكر ، ومدافع ودبابات وأن السراى مملوءة بالعساكر وقد جرد رجال الحرس من سلاحهم ، دخل سفير بريطانيا مع ضباط كثيرين ، وفيهم قائد القوات البريطانية ، وهو موجود الآن هو ومن معه عند الملك .

ويقول زكى باشا على : أنه تأثر تأثرا كبيرا بما سمعه ولانه كان يعلم ان المسألة متعلقة بترشيح النحاس باشا للوزارة ولكنه سأل صديقه عن مهمة السفير البريطانى والجيش البريطانى فى عابدين فقال له صديقه : ان المسألة تنفيذ لتهديد الحكومة البريطانية بشأن تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة .

وتبادر الى ذهنى ــ هكذا قال زكى على باشا ــ أن أتصل بالنحاس باشا فبحثت عنه فى النادى السعدى فلم أجده وكانوا مترددين فى اخبارى عن محل وجوده ، فلما علموا انى أنا شخصيا أطلبه قالوا لى انه فى منزل أحمد بك حسين فاتصلت برفعته تليفونيا وقلت له يا باشا أتعلم الجارى الآن حول السراى وداخلها ؟ قال لا أعلم شيئا فقلت له ما علمته من صديقى فقال : يا زكى أنا لا أستطيع أن أفعل شيئا لقد كنت أنبه الزعماء الحاضرين وقت الاستشارة الى خطورة التهديد البريطــانى وأخبرتهم أنه قد يترتب على هذا التهديد اتخاذ اجراءات شديدة لا تحتملها البلاد ولم يوافقنى على هذا الأمر غير زيور باشا ووقفنا نحن الاثنين فى صف والباقون فى صف آخر فلما وجدت الاصرار من الباقين على رفض الانذار رضخت ووقعت معهم الاحتجاج فقلت له : ان المسألة فى غاية الحرج ، وقضية البلاد فى كف القدر والمسألة مرتبطة بشخصك فاذا كان بمكنك أن تعمل شيئا ــ وهذا هو الوقت الذى تظهر فيه وطنيتك ــ أرجو أن تقوم به فقال ليس فى استطاعتى أن أفعل شيئا وطلب منى أن أتركه ليرتاح وبناء على ذلك قطعت الاتصال !

ويقول زكى باشا : ان الحكومة البريطانية كانت ترى أن يتولى النحاس باشا الوزارة ، وان أمين عثمان باشا كان يعلم أن النحاس باشا أو الوفد يجب أن يعود الى الحكم » ٠

وعندما سئل زكى على من وهيب دوس المحامى ٠ عن وجهة نظر أمين عثمان فى وصول الوفد الى الحكم أجاب : الوصول الى الحكم فى هذا الوقت كان له أكثر من طريق وكان هناك طريق الاستعانة بالسياسة البريطانية ، كما قال زكى على باشا : أنا أعلم أن أمين باشا كان متصلا بالسفارة فى هذا الشأن شأن تولى الوفد الحكم بالذات ٠

وعندما سئل زكى على باشا : هل فى معلوماتك أن ما كان يعمله أمين عثمان باشا كان يمثل نفسه أو يمثل هيئة الوفد ممثلة فى وزرائه ، الذين تولوا الحكم أجاب بقوله : أنا لا يمكننى كرجل يقدر الأمور أن أجزم بالصفة التى كان يعمل بها أمين عثمان باشا وكل ما يمكن أن أقوله أن أمين عثمان باشا كان فى هذا السعى متصلا برفعة النحاس باشا ٠

ويقول زكى على أنه كان يتوقع أن يوفق مصطفى النحاس باشا بين مصلحة البلاد وبين ما هو مطلوب من هـذه السلطة غير الشرعية ، وأن العروض التى عرضت على النحاس باشا بعد أن وصلت الى السراى مشورة أو نصيحة بتكليفه بتشكيل الوزارة عروض كثيرة أعرف منها أن يشكل الوزارة على أن يكون جميع الوزراء العاملين من الوفد وأن يأخذ بعض الوزراء المستقلين أو من الأحزاب على أن يكونوا وزراء دولة وكان من رأيى ــ زكى على باشا ــ أن قبول هذا العرض يوفق بين جميع المصـالح ويقول زكى على باشا بناء على سـؤال من الأستاذ ابراهيم فـرج محامى المدعيـات بالحق المدنى عما اذا كان له مساع شخصية للتقريب بين الوفد والسراى ؟ يقول زكى باشا : نعم كانت لى مساع ، وأنا لم أتدخل فى هذه المسألة من نفسى وكان لى أصدقاء فى الوفد منهم المرحوم يوسف الجندى وهو كان يعلم أن لى أصدقاء فى السراى فلما تحرجت الحالة بين الوفد والسراى جاءنى المرحـوم يوسف الجندى ومعه المرحـوم صبرى أبو علم باشا وطلبا منى أن أتوسط لدى أصدقائى فى السراى عسى أن يوجد حل للتوفيق بين الوفد والسراى فاتصلت بأصدقائى فعلا وكان الجواب أنه لا يوجد شىء شخصى بين السراى والوفد أو بينها وبين النحاس باشا وأن المسألة مسألة اتفـاق على النظم وكان الخلاف الحاصل بين الوفد من جهة وبين السراى من جهة أخرى فى مسألتين : النحاس باشا يطلب أن يشكل الوزارة وحده دون أن يشترك أحد غيره معه وكان أصدقائى فى السراى لا يريدون هذا ٠

وذهبت فى التوفيق الى حد بعيد ولكنى وجدت من النحاس باشا اصرارا على الأقل فى أنه يريد أن يتولى وحده الوزارة ووجدت من أصدقائى فى السراى استعدادا فى مسألة البرلمان الذى طلب النحاس باشا حله ولكن العقدة التى

وقفت كل حل هى اصرار النحاس باشا على أن يتولى وحده الحكم دون أن يشرك معه أحدا من الأحزاب • وربما لأن الاعتراضات التى يقدمها النحاس باشا لها وجاهتها فى نظره الا أن الموقف كان يستدعى التضحية لاننا كنا فى وقت حرب وكنت أطلب من النحاس باشا أن يتساهل فى هذه المسألة •

وكان على ماهر باشا وهو يؤدى الشهادة فى نفس القضية ، ـ قضية الاغتيالات السياسية ـ جازما فى أن أحمد حسنين باشا كان على علم بأن الدبابات البريطانية ستحضر فى الساعة ٩ مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ وأنه سمع هذه الواقعة ـ واقعة علم حسنين باشا ـ بحضور الدبابات البريطانية وانه حصلت ـ فيما بعد ـ مناقشات بشأن تلك الواقعة •

ومرة أخرى أكد على ماهر على معرفة حسنين باشا بأمر حضور الدبابات البريطانية الى قصر عابدين سئل على ماهر : ذكرتم أن أحمد حسنين باشا كان على علم بهذه المناورة فهل تذكرون أن أحدا من المجتمعين فى القصر كان على علم بأن القصر سيحاصر بالدبابات ؟

وأجاب على ماهر : لا ، وأما مسألة حسنين باشا فقد سمعت ذلك بالذات من رجل موثوق به ومن أقرب المقربين •

وقال على ماهر باشا ردا على سؤال آخر بخصوص هذا الموضوع : المعلومات التى عندى عما حصل بعد جلسة تكليف الملك للنحاس باشا بتأليف الوزارة على الطريقة التى يراها أن حسنين باشا كان قد أفضى بما سيكون فى الساعة التاسعة وحصلت مناقشة داخل السراى ، وعلشان كده لما جم الساعة ٩ بالدبابات كانوا متوقعين ذلك وأنا وصلت والدبابات موجودة •

ومرة أخرى يؤكد على ماهر باشا : ان حسنين باشا كان على علم بمسألة الدبابات وقد كتمها عن المجتمعين •

ويؤكد حافظ رمضان باشا فى شهادته أن أحمد حسنين باشا عندما قابل السفير البريطانى ومعه رد الزعماء برفض الانذار البريطانى سأله السفير البريطانى : هل وقعوا جميعا ؟ فقال له : نعم ، فعاد السفير البريطانى يسأل : بمن فيهم ، النحاس باشا ، قال أحمد حسنين باشا : بمن فيهم النحاس باشا •

كما يقول حافظ رمضان باشا أن أحمد حسنين باشا بعد أن رجع من مقابلة السفير البريطانى ، انفرد بالنحاس باشا ولا أعرف ـ حافظ رمضان ـ ماذا قال له •

ويسأل حافظ رمضان باشا عما اذا كانت نية وزارة أحمد ماهر باشا التى أعقبت وزارة النحاس قد اتجهت الى محاكمة النحاس باشا على ما ورد بالكتاب الأسود ، قال حافظ رمضان باشا : أنا كنت موافق على المحاكمة وطلبت

الى أن أكون فى لجنة التحقيق فرفضت لاعتبارات قانونية لانه لا يجوز لوزير العدل أن يشترك فى تحقيق وقد قال لى مكرم عبيد باشا عندك حق ويرفض حافظ رمضان باشا أن يذكر للمحكمة المسائل التى وصلت الى علمه عن طريق الوزارة لانه يعتبر المعلومات التى تصله عن طريق الوزارة سرا لا يجوز افشاؤه وأما الذى علمته ـ حافظ رمضان ـ من خارج الوزارة هو أن اللورد كليرن تدخل فى خطاب العرش عندما أشير فيه الى وجود لجنة وزارية ، تحقق ، وقال لا ضرورة لذكر ذلك ومرة ثانية حدث أن تقابل المستر أنتونى ايدن وزير خارجية بريطانيا مع أحمد ماهر باشا وطلب اليه آن تعلن الحكومة المصرية الحرب ، وبمنع محاكمة مصطفى النحاس باشا ففيما يختص باعلان الحرب قلت لأحمد ماهر باشا لا داعى لأن تعلن الحرب فقال أنه علم من مستر ايدن أن الدول التى لا تعلن الحرب فى فترة معينة لا يكون لها الحق فى حضور مؤتمر الصلح فقلت له ان هذا الكلام لا قيمة له ، و ٠٠ و ٠٠ أما عن محاكمة النحاس باشا فقد قلت له ان الانجليز كانت لهم تحفظات أربعة فهل محاكمة النحاس باشا تحفظ خامس فقال أنا أفهمته بأن عندنا اجراءات معينة فى المحاكمات ، فاذا ظهرت ادانته حوكم والا برىء فقلت له ـ لأحمد ماهر ـ عملت طبب ٠

ويسأل حافظ رمضان باشا عن المسوغ الذى اتكأ اليه مستر ايدن فى طلبه من أحمد ماهر باشا عدم محاكمة النحاس باشا فقال أنه صديق لنا ونفعنا أيام الحرب وخدمنا أيام العلمين !

وفى احدى الجلسات يتولى الأستاذ حمادة الناحل تصحيح كلمات وردت على لسان على ماهر باشا بتكليف منه وهو أن هذا التدبير ـ تدبير ٤ فبراير ـ لم يكن من الانجليز وحدهم ، بل لابد أن بعض المصريين اشتركوا فيه لانه لا يمكن أن يكون النحاس باشا وحده هو المسئول ، بل يرى على ماهر باشا ان أمين عثمان هو المسئول الأول !

وأغرب ما فى شهادة الشهود فى تلك القضية ان حسين سرى باشا ، الذى اقترح على سير مايلز لامبسون بعد أن قدم استقالته الى الملك فاروق ، أن يعمل على قيام حكومة وفدية ذكر ان النحاس باشا قد أخطأ عندما رفض تشكيل الوزارة الائتلافية ٠

وعندما طلب من حسين سرى باشا أن يعلق على ما قاله على ماهر باشا من أن بعض رجال السراى كانوا يعلمون بحادث ٤ فبراير ٠ أجاب : أعتقد أن على ماهر لا يقرر شيئا الا ومعه مستنداته فيسأل عنها ٠

ويقول الدكتور هيكل باشا فى شهادته فى قضية الاغتيالات السياسية أنه لا يتصور أن يكون لأحمد حسين باشا أو لأحد من رجال القصر ضلع فى حادث ٤ فبراير ٠

وفى جلسة أخرى يجىء على ماهر باشا الى المحكمه ليوضح ما قاله الأستاذ حمادة الناحل على لسانه بخصوص مسئولية النحاس باشا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ فيقول بالحرف الواحد : لما قررت أن رفعة النحاس باشا لم يكن وحده مسئولا أغفلتها جميع الجرائد والذى قلته انه لم يكن مسئولا ، وحده ويهمنى ان أوضح كلمة مسئول ، فقد قلت فى الجلسة الماضية فى شهادتى ، اننى قلت للسفير البريطانى : اننى مسئول اليوم وغدا ، وفى كل وقت ، فأنا أقصد بكلمة مسئول عن تصرفاته أما ان هذه التصرفات سليمة أم لا فهذا بحث آخر ، أما عما قيل عن رجال السراى ففى الواقع ، أنا لم أشهد عن وقائع ، وانما أشهد عن تاريخ سياسى ، أى ان الانسان ، يجوز أن يتجاوز فى تعبيره ويصح انه لو حصل سؤالى عن التفاصيل كان يمكن التوضيح ، ولما قلت ان بعض رجال القصر كانوا مشتركين فى المسئولية ، كان قصدى البعيد ، بعض رجال القصر ، بدل أن أقول حسنين باشا بالذات من باب الأدب فى الواقع ، أن المسألة لما عرضت على الزعماء المجتمعين كانت توجد معلومات عند رئيس الديوان لم يدل بها الى المجتمعين كما أنه بعد أن ذهب الى السفير عاد ، وكانت عنده معلومات أخرى وسئل ، فلم يقل شيئا ولذلك لم يكن فى مقدورنا عمل أى شىء لتفادى ما حصل فى الساعة التاسعة مساء .

وتسأل المحكمة على ماهر باشا عن المعلومات ، التى كانت لدى حسنين باشا ولم يدل بها فيقول : يجوز انه ليس من المصلحة أن أدلى بها وانما أكتفى بأن أقول بانه بمجرد استقالة سرى باشا كان فيه كلام عن الذى يحل محله وفى المرة الأخرى كان عنده كلام عما سيحصل فى الساعة التاسعة ، أى انه كان عنده حسنين باشا علم بهذا وسألناه لما بلغت الاحتجاج ، الى السفير ماذا كان أثره عنده ؟ فقال : لم تحصل حاجة ، مع انه كان لديه علم بما سيحصل فى الساعة التاسعة وتسأل المحكمة مرة أخرى على ماهر باشا :

معنى ذلك انه كان لديه علم بمسألة الدبابات .

وقال على ماهر : نعم وهو قال ان السفير سيحضر الساعة التاسعة ومش جاى يستأذن بل جاى يبلغ خبر .

وتسأل المحكمة : ما هو مصدر علم حسنين باشا بواقعة الدبابات بالذات. ويجيب على ماهر : هذا لا يمكن أن أدلى به ، لانه لازم أن أقول المصدر ، وهذا لا يمكن أن أقوله .

وتعود المحكمة فتسأل على ماهر باشا : انما الباشا يقطع بأن حسنين باشا كان لديه علم بأن الدبابات ستحضر الساعة التاسعة مساء .

وقال على ماهر : نعم وذلك بعد مقابلته للسفير ، وتقديم الاحتجاج ولا يقطع على ماهر باشا بأن حسنين باشا ، بلغ الملك بمجىء الدبابات فى الساعة التاسعة أو لم يبلغه ذلك ، بعد أن قال فى رده على سؤال سابق : بأن حسنين باشا بلغ الملك مسألة مجىء الدبابات فى الساعة التاسعة مساء .

ولكن ماذا قال النحاس باشا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ بالتفصيل ؟

الفصل الثالث

مصطفى النحاس يروى تفاصيل مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

أطلت ــ متعمدا ــ الحديث عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ أخطر المآسى التى تعرض لها شعبنا فى النصف الأول من القرن العشرين والتى أثرت الى حد كبير للغاية فى مشاعرنا كمصريين وطنيين . الى الحد الذى دفع شباب الضباط الأحرار ، لبدء العمل للانتقام من البريطانيين الذين حاولوا ، اذلالنا ، وراحوا يعتدون بقواتهم المسلحة على كرامة شعبنا ، ذلك الاذلال ، وذلك الاعتداء الذى لم تتعرض له من قبل بلادنا والذى دفع الشباب الوطنى ، المصرى من المدنيين الى العمل السرى ضد الانجليز الذين دبروا ــ بليل ــ هذه المأساة الأليمة كما دفعهم جميعا الى الوقوف من الملك ــ رغم كل شىء صدر منه وعنه ــ موقف التأييد باعتباره وقتئذ ، الرمز ، وباعتباره ــ وقتئذ ــ المصدر لهجمات الانجليز المحتلين والمعتدين على كرامتنا وقد يكون من المفيد للأجيال التى لم تشهد تلك المأساة ، أو للأجيال التى شهدتها ، ولم تفقه بعد خطورتها ، أن نوضح لهم ، أبعاد المأساة والأسباب الحقيقية التى دفعت الشعب المصرى ــ رغم كل شىء ــ الى الوقوف موقف التأييد للملك وأقول اننا كشباب الحزب الوطنى ــ وقتئذ ــ لم يلهب مشاعرنا ضد الاحتلال البريطانى أكثر من ذلك الحادث الأليم وكنا نحن شباب الحزب الوطنى قد درسنا جيدا أسباب قيام ثورة ١٨٨١ ــ الثورة العرابية ــ وأسباب فشلها وكنا قد وعينا جيدا ومن زعمائنا القدامى مصطفى كامل ومحمد فريد وأمين الرافعى وغيرهم الأسباب الرئيسية لعدم نجاح الثورة العرابية وفى مقدمة تلك الأسباب قيام الصراع بين قادة الثورة وبين الخديو ، واستغلال البريطانيين لذلك الصراع ، وتدفق قواتهم المسلحة للوقوف الى جانب الخديو محمد توفيق باشا .

وقد كان من رأينا جميعا ألا نتيح للاحتلال البريطانى أن يكرر فى تلك المرحلة ــ مرحلة سنوات الحرب العالمية الثانية ــ ما قام به عام ١٨٨٢ عندما وقف الى جانب الخديو الحاكم الشرعى

أقول ـ فى البداية ـ أعتذر عن الاطالة فى الكتابة عن هذا الموضوع الخطير الذى كان له آثاره البعيدة المدى فى تطور الأحداث فى عامى ١٩٤٢ ، ١٩٤٣ وفى الأشهر العشرة الأولى من عام ١٩٤٤ عندما أسقط الملك وزارة الوفد فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ وعندما بدا لأول مرة منذ بداية الحرب العالمية الثانية يتعاون عمليا ورسميا مع سلطات الاحتلال البريطانى وبذلك تغير تماما موقفنا من الملك وربما يخفف من عذرى بالنسبة للاطالة فى هذا الموضوع اننى اكتشفت مصادفة ان حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ من الموضوعات المقررة فى مادة التاريخ على طلبة وطالبات التوجيهية ـ شهادة اتمام الدراسة الثانوية ـ كما أن كثيرين من القراء قد تفضلوا بالكتابة الى طالبين الاستزادة فى اعطاء جرعات أكثر من الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢ الذى تناولناه وشكرا للاخوة القراء على آرائهم فيما نكتب بحيدة تامة وبأسلوب علمى بعيدين كل البعد عن التأثر بالحزبية المعادية للوفد المصرى أو المؤيدة للوفد المصرى أحد أطراف مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ وشكرا أوفى وأكبر لمن بدأوا يكتبون الينا عن معلوماتهم وآرائهم الخاصة فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ المأساة التى لحقت بالمصريين كل المصريين !!

وكنت قد أشرت ـ فى الفصل السابق ـ الى اتهام على ماهر باشا لأحمد حسنين باشا بأنه كان على علم بأمر الدبابات التى ستحاصر قصر عابدين ، فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والى تأكيد حسين سرى باشا ـ عندما سئل عن رأيه فى هذا الاتهام ـ من أن على ماهر باشا لا يتهم الا ولديه الدليل !

ونشير هنا الى ما ذكره السادات فى كتابه « صفحات مجهولة » من أن الوثائق والوقائع أثبتت أن أحمد حسنين رائد فاروق ، ورئيس ديوانه ، وظهيره ، ومرشده يوم حادث ٤ فبراير وقبله ، وبعده والرجل الأول فى القصر المعتدى عليه ، أحمد حسنين هذا ، كان طوال حكم الوفد ، فى تلك الفترة ـ التى أعقبت ٤ فبراير ـ يتصل بالانجليز ، لا لمصلحة البلاد ، ولكن لكسب ثقتهم فيه كحاكم جديد يستطيع أن يقضى لهم من المصالح ماكان الوفد يقضيها، وأن ينفذ لهم سياستهم «الديمقراطية» فى حكم البلاد ، وتوجيهها ، أحمد حسنين كان يريد أن يكون بطل ٤ فبراير الثانية ولكن ، بغير دبابات !!

وفى كتابه البحث عن الذات ، يقول أنور السادات : فى أواخر عام ١٩٤١ صدرت الينا الأوامر بالنزول من مرسى مطروح وأذكر أن كتيبة عبد الناصر ، كانت على مقربة منا فى جهة اسمها الحمام ، ولكنه لم يكن فيها : كان فى السودان ، ولم يعد منها الا فى ديسمبر ١٩٤٢ .

فى القاهرة أخذت فرقة للترقى ، وأثناء عملى بالفرقة داومت نشاطى السياسى فى بناء تنظيم الضباط الأحرار ، كان ذلك فى أوائل سنة ١٩٤٢ ، وقد وصل روميل الى ليبيا مع فرق الباتزر « الدبابات » الألمانية وكان الشعور

العام فى مصر معاديا للانجليز وبالطبع فى صف أعدائهم ، وكان الانجليز يعلمون ذلك فطلبوا من فاروق فى فبراير ١٩٤٢ أن يكلف النحاس زعيم الأغلبية بتشكيل الوزارة أملا منهم فى استمالة الرأى العام المصرى ، ولكن فاروق رفض ، فما كان من السفير البريطانى « لورد كيلرن » الا أن حاصر قصر عابدين بالدبابات يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ، فاما أن يستجيب فاروق لمطلبهم ، واما أن يتنازل عن العرش ، وأمام هذا التهديد استدعى فاروق النحاس وكلفه بالوزارة ، كان ذلك فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ تاريخ لا ينساه جيلنا ، ففى ذلك اليوم سقط النحاس فى نظرنا : اذ كيف يقبل أن يفرضه المستعمر على البلد بقوة السلاح ، فتجمع الضباط بالقاهرة ، وسرنا الى قصر عابدين تحية للملك الذى خرج لرد التحية ، لم نكن بطبيعة الحال راضين عن فاروق ، ولكن ماحدث كان اهانة لمصر ، جيشا ، وشعبا ، واعتداء على سيادتها بصرف النظر عن شخص من يمثل هذه السيادة ، لذلك عندما سمعنا أن لورد كيلرن قد وجه انذارا ثانيا الى فاروق ، اثر حادث وقع فى مطار القاهرة بعد أيام من حصار عابدين جرحت فيه كرامة الانجليز ، اتفقنا نحن الضباط الأحرار أن نحيط بالقصر الملكى ونشتبك مع الانجليز لو حاصروا القصر بدباباتهم مرة أخرى ، ومن ثم استعرت عربة زكريا عابدين ـ وكان الوحيد بيننا الذى يملك عربة خاصة ـ ورحت أطوف بها حول القصر ، طوال الليل أرصد الحركة من قريب ومن بعيد ، لأنذر اخواننا لو حدث ما كنا نتوقعه ، ولكن الليل انقضى دون أن يحدث أى شىء فرجعت بالعربة فى الصباح وأعدتها لصاحبها » .

وقبيل أن ننتقل الى الوثائق الخاصة بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، نشير وباختصار شديد ، الى أقوال بعض الزعماء المصريين فى شهاداتهم أمام محكمة جنايات مصر عندما كانت قضية الاغتيالات السياسية معروضة عليها ، وكان يبدو الاهتمام الشديد من قبل محامى المتهمين بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ حتى قال البعض ، ان قضية الاغتيالات السياسية ، كانت فى نفس الوقت قضية ٤ فبراير ، وسنحاول أن نلخص أقوال هؤلاء الزعماء ، وكنا قد أشرنا ـ سابقا ـ الى أقوالهم فى الظروف التى أدت الى وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ :

يقول على ماهر ، حادث ٤ فبراير حادث محزن جدا ، ويكفى التأمل فى الانذار الصادر من السفير البريطانى ، وهو ممثل ملك بريطانيا وهذا الانذار موجه لرئيس الدولة المصرية ، فان الصيغة التى تقدم بها الانذار ليست فقط اعتداء على الاستقلال ، بل اعتداء على الشرف الوطنى وايذاء للكرامة الوطنية فليس له من رد ولصيغته القصيرة الوارد بها الانذار والطلبات الواردة به المتصلة بعمل داخلى هو تعيين وزارة مصرية بالذات .

وكل من مارس العلاقات الدولية والمكاتبات الدولية يحكم قطعا بأحد رأيين الأول : ان القصد الارهاب ، والثانى : الاذلال ، والطلبات تعنى بعض رجال مصر ، وهذا يدل قطعا على أن العملية مدبرة كلها داخل القصر المصرى ، يعنى

أن السفير لم يأت بها وحـــده ، بل لابد أن أشترك معـــه فى تدبيرها بعض المصريين ، وطبعا النحاس باشا لا يمكن أن يشترك فى هـذه المسألة بأكملها وجزئياتها ، وانما الذى دبر ذلك من الجانب المصرى هو المرحوم أمين عثمان باشا فهو رجل كان فى غاية الذكاء وكان له من القدرة ما يجعله يتصل بخصومه وأعدائه ، ويتظاهر أنه صديق : أمين عثمان كان يريد أن يكون وزيرا ، ولذلك استعمل كل مواهبه ، وقوته ووسائله لبلوغ هذه الغاية ، مش بس يكون وزير، بل لو أطال الله حياته لطمح الى كرسى الوزارة ، وكان مستر ريد يشير اليه بأنه سيكون رئيس وزارة المستقبل •

ويقول على ماهـر باشا ، ان أمين عثمـان باشا زاره ذات مرة فى منزله بالزمالك وأخبره أن سرى باشا عرض عليه وزارة المالية فى نهاية وزارة حسين سرى باشا فكان جوابى عليه ــ جواب على ماهر بالطبع ــ وهل استشرت السفير البريطانى أم لا ، فقال استشرته بالتليفون وهو فى الأقصر فقال لى : لا تقبل لان وزارة سرى باشا على وشك السقوط ، ويقول على ماهر أن أمين عثمان ، زاره مرة أخرى فى بيته وكان عنده د• أحمد ماهر باشا ، وكان أمين عثمان يتكلم قائلا : أن النحاس باشا زعيم الأغلبية غير الموجودة فى البرلمان وأن أحمد ماهر باشا زعيم الأغلبية داخل البرلمان ، ويجب أن يتعاونا » •

ويقول حافظ رمضان باشا : دعيت للحضور الى سراى عابدين وعرض علينا التهديد من لورد كيلرن الى الملك وأؤكد انى لم أحفظ فى حياتى شيئا ، كمـا حفظت هذا التبليغ ، فلما تلى علينا التبليغ طلبت الورقة لأقرأها بنفسى ثم بدأت المشاورات ، وبعضهم عرض على النحاس باشا أن يشكل وزارة قومية ، والبعض الآخر عرض أن يشكل وزارة ادارية تجرى انتخابات فى ظلها ، ثم تشكل الحكومة تبعا لتلك الانتخابات ، أما رأيى الخاص ، الذى أعلنته فى المجلس فهو اننا لم نأت لتشكيل حكومة ، وانما أتينا ليؤخذ رأينا فيما يجب أن نقرره ازاء هذا الانذار ، وعلى ذلك لا أعرض حلا من تلك الحلول ، ولا أقبل أى حل لان هذا يعد خضوعا للتبليغ البريطانى وان كان هذا الخضوع تناول درجات مختلفة ولكنه خضوع على أى حال وعلى العكس أعتقد أنه يجب علينـا ألا نشكل حكومة وأن نضرب عن تشكيل كل حكومة الى أن يسحب هذا التبليغ، وهذا ما حدث فى ١٩١٩ ، وبعدئذ وجـد المجتمعون أن النحـاس باشا رفض الحلول فرجعوا الى رأيى الذى قلته فى أول المناقشة وبدأوا يكتبون الرد وهو يتضمن ان هذه الهيئة لا تشير على الملك أن يقبل مثل هذا الانذار ، لانه اعتداء على حرية البلاد ودستورها ، وكلفنا أن نوقع على هذه الورقة فوقعناها جميعا حتى زيور باشا الذى كان من رأيه أن نخضع للتبليغ ونسلم به بناء على ذلك والذى أذكره يقينا أن النحاس باشا لم يوقع هذه الورقة وقت توقيعنا عليها وبرر عدم توقيعه لها بأن البلاد فى حالة خطيرة ، وأننا يجب أن نسلم بالطريقة التى نتبعها دائما » •

وعن محاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية قال حافظ رمضان باشا : بعد أن عدت الى القصر بناء على استدعاء جديد ، وجدت السراى محاطة بالجنود البريطانيين فسألت داخل السراى ماذا حدث ؟ فقيل لى : انهم أحاطوا القصر بالدبابات وان بعض الضباط البريطانيين دخلوا القصر ، ونزعوا السلاح من العساكر ، وقيل ان أحد الضباط المصريين نزعت طبنجته بقسوة وقوة ، وقيل انهم دخلوا على الملك ، فأنا قلت لهم : أنا لا أفهم ان هذا يحدث ، وكان يجب على الحارس أن يؤدى واجبه فقالوا : الواقع ، صدرت لهم أوامر ، أن يمتنعوا عن أى شىء فقلت : أنا لا أسأل عن أمر وانما أقول أنه فى اللحظة التى لووا فيها ذراع هذا الضابط ، كان يجب عليه أن يؤدى واجبه ، وبعد ذلك جاء الملك وقال للنحاس بصوت يخالف صوته فى اجتماعنا الأول فى قصر عابدين : شكل الوزارة وقال أحمد ماهر : تحت الدبابات وخرجنا وهذا ما رأيته وسمعته .

وأكد حافظ رمضان أن النحاس تردد فى التوقيع على الاحتجاج ، وأنه وقع فيما بعد ، وأن سير مايلز لامبسون عنـدما ذهب اليه حسنين باشا ومعه الاحتجاج سأل لامبسون حسنين باشا : هل وقع النحاس باشا الاحتجاج ؟ فأكد له حسنين باشا أن النحاس باشا ، كان ضمن الموقعين ، على الاحتجاج » .

ويقول د. محمد حسين هيكل باشا عن حادث ٤ فبراير : لما استقالت وزارة حسين سرى ، كان اتجاه الملك الى تأليف وزارة قومية برياسة النحاس باشا وكان عرض الملك على النحاس باشا يوم ٣ فبراير وقد اعتذر النحاس باشا وقال انما تؤلف الوزارة من حزبه وحده وفى المسـاء بلغنى أن الانجليز يصرون على اسناد الوزارة الى النحاس باشا وفى ٤ فبراير علمت أنهم أرسلوا انذارا فيه هذا المعنى ، وقد دعينا للذهاب الى السراى فى الساعة الثالثة بعد الظهر ، وتلا علينا أحمد حسنين باشا رسالة ملكية فيها نص الانذار ، وطلب الملك منا نحن المجتمعين أن ننظر فى هـذا الأمر ، فتداولنا فيه الى السـاعة السادسة ، وقد رفض النحاس باشا جميع الحلول التى عرضت وتمسك بتأليف الوزارة من حزبه وحده ثم اتفق رأينا على أنه ليس من حق السفير ولا من حق الدولة البريطانية أن توجه هذا الانذار ، وان توجيهه اعتداء على استقلال مصر وسيادتها ، وانصرفنا وفى السـاعة التاسعة أو حـول ذلك دعينا للسراى من جديد ، وكانت احاطة السراى بالدبابات والجنود الانجليز قد ذاعت فى القاهرة، وقد طلب منا الملك أن ننسى ما حدث وعهد الى النحاس باشا تشكيل الوزارة وأن يمر على السفارة ، ويبلغ السفير هذا التكليف !

ويرفض د. هيكل الاجابة عن سؤال لأحد المحامين ، هذا نصه ، هل أقدم الانجليز على الاجراءات التى اتخذوها يوم ٤ فبراير اعتمادا على قوتهم العسكرية فقط ، أو لانهم أحسوا مساعدة من بعض المصريين ؟

ويعلل د. هيكل رفضه الاجابة عن هذا السؤال لان السؤال ليس متعلقا بواقعة معينة يستطيع أن يقول فيها نعم ، أو لا .

وينفى د. هيكل أن يكون لأحد من رجال القصر ، وخاصة حسنين باشا أى ضلع فى الحادث .

وقد دارت مناقشات قانونية حول استدعاء مكرم باشا لسماع أقواله كشاهد فى القضية . وقال رئيس المحكمة : أن الأستاذ عمر عمر ، نقيب المحامين قدم للمحكمة قرارا أصدرته نقابة المحامين جاء فيه : أن المجلس قرر بالاجماع وبعد الاطلاع على المادة ٢٢ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ عدم جواز تكليف المحامي أداء الشهادة فى قضية وكل فيها أو استشير فيها سواء كانت هذه الشهادة متصلة بوقائع الدعوى نفسها ، أم غير متصلة بها وان المحامى هو صاحب الحق المطلق دون غيره فى تقديم ما يمنعه عن أداء الشهادة ، وعندما طالب الأستاذ على أيوب المحامى باستبعاد قرار نقابة المحامين الخاص بهذا الموضوع قالت المحكمة : أنه قرار من هيئة محترمة ، هى نقابة المحامين ، فى أمر يخص المحاماه فى خلاف بين زميلين آخرين فى نفس القضية ويجب أن تشير المحكمة ، الى هذا القرار وقد احتكم كلاهما اليها وقال الأستاذ على أيوب أن معنى طلبه هذا أنه لا يحترم النقابة وانما هو يرمى الى مراعاة النظم القانونية .

ودارت مناقشات عديدة وقال مكرم عبيد باشا ليست هذه القضية قضية مكرم ، أو قضية الأستاذ فتحى رضوان بل هى قضية المحاماة التى أتشرف بالانتساب اليها ، وقد قلت ولا أزال أقول انه ليس فى الأرض قوة يمكن أن تحمل المحامى وترغمه ــ وهو يرى أن فى عدم الشهادة صالحا لموكله ــ على أن يخون مهنته والمادة التاسعة من قانون المحاماة توجب على المحامى ، أن يحلف يمينا قبل أن يبدأ عمله كمحام ، على أن يحافظ على سر المهنة وما كان هنالك محل لاثارة هذا الموضوع أمام المحكمة ، بعد أن احتكمنا الى النقابة أنا والأستاذ فتحى رضوان وأصدرت النقابة قرارها وانى لا أخشى الشهادة فأنا آخر من يخشاها وما من قوة ترغمنى على مخالفة نص القانون أو المساس بكرامة مهنتى والنص صريح فى قانون المحاماة ، وهو أنه لا يجوز لمحام أن يشهد فى قضية أستشير أو وكل فيها وأنا أدافع عن هذا المتهم الذى أدافع عنه وأعلن المتهم سعيد توفيق أنه يتمسك بمكرم باشا فى الدفاع عنه وترفض المحكمة طلب استدعاء مكرم عبيد باشا للشهادة كما رفضت المحكمة الطلب الذى تقدم به الأستاذ على منصور باستدعاء ابراهيم عبد الهادى باشا رئيس الديوان الملكى للشهادة بصدد أشياء أسر بها موكله عمر حسين أبو على .

والطريف أن المحكمة قررت تأجيل القضية الى جلسة ٤ فبراير وكان هذا القرار موضع تعليقات كثيرة من الدفاع ، والمتهمين ، وجمهور النظارة لاتفاقه مع حادث ٤ فبراير ، وعندما نظرت القضية من جديد ــ فى ٤ فبراير ١٩٤٧ ــ

طلب الاستاذ محمد محمود عطية المحامى ، لمناسبة نظر القضية فى ٤ فبراير رفع الجلسة حدادا على هذه الذكرى المشئومة ، فقد أهدرت فى مثل هذا اليوم من سنة ١٩٤٢ ، الكرامة المصرية وردت المحكمة على ذلك قائلة على لسان رئيسها : أن المحكمة تشاطره الأسى ، لهذا الحادث بالذات ٠

أما شهادة مصطفى النحاس باشا — فى تلك القضية — فقد جاء فيها أنه كان كلما دعى الى القصر كان يجيب تلك الدعوة ، وكان ذلك فى وزارة حسين سرى باشا — ثم حدد لى ميعاد بالسراى بعد الظهر ، وسمعت لما حضرت بأن حسين سرى باشا موجود فى السراى ، وأنه لن يخرج منها الا بعد أن تصدر مراسيم القطن ، فقلت لنفسى وأنا رايح له لكن لازم أجيب الدعوة ، فتوجهت وأخذ رأيى ، وأدليت به وسئلت ، أتظن ان هذه المسائل يمكن أن يقف فيها أحد ضد الانجليز ، فقلت لجلالته أن يكون بعيدا ونحن الشعب نشتغل وواجبى أنا بصفتى ممثل الشعب ألا أسكت ، وجلالتك فوق الكل ورأس الكل ، ونحن نتحمل المسئولية وأنا طلعت وسمعت أن المراسيم أمضيت قبل دخولى ٠

وبعد ذلك اتخذت فكرة لنفسى — هكذا يقول النحاس باشا — أن أسوح فى الوجه القبلى وكنا فى الشتاء لعدة أسباب منها الجو أحسن ومنها انى آتكلم مع الناس اللى هناك بكل حرية وذهبت الى قنا ورأيت أن أرجع فى الباخرة وعملت ترتيبى ان الرحلة تستغرق شهرين أو ثلاثة ٠ ووردت لى دعوات من البلاد أن أزورها ٠ ووصلنا الى قنا ، وعادتى أن أزور سيدى عبد الرحيم القناوى ، وأعتقد به ، وكان هناك بعض الخلاف بين الأهالى ، وكنت أجتهد أن يكون وجودى سببا للتوفيق بينهم ذهبت ، ومكرم باشا ، وكان حريصا على ألا أعرض نفسى لشىء ويجتهد ألا أظهر ، وكنت أخالفه ، ولما انتهت الزيارة لسيدى عبد الرحيم ، وعدت الى منزل اسكندر عبيد قريب مكرم عبيد باشا أردت أن أستبدل ملابسى فدق التليفون قلت انتظروا ، قالوا خذ التليفون وانت فى الحمام ، وألحوا على فأمسكت التليفون وسألت من المتكلم قالوا انه اسماعيل تيمور ، وهو الذى يريد أن يكلمنى وتحت الالحاح ، أمسكت التليفون ، من وراء الباب فأخبرنى اسماعيل تيمور باشا أن جلالة الملك يريد مقابلتى غدا بعد الظهر ،قلت يستحيل ماديا أن أجيب هذا الطلب ، خصوصا وأن عائلتى معى ، والرحلة تستغرق شهرين ، وقلت لا أقدر ٠

ويظهر أن مكرم باشا أخذ التليفون ، وقال يحضر ، وأنا فكرت كده ، وقلت أين القطار الذى أستطيع السفر فيه لا ألحقه ، وخلصت عملى ، ثم قالوا : المدير يتكلم ، وقال ضرورى من السفر الليلة ، والعائلة تنتظر ، فقلت لا يمكن أن أترك العائلة ، واذا كنت سأسافر لابد وأن أحجز محلا فى الأقصر فقالوا نعمل لك الترتيب اللازم ، وأرجأت ذلك لحين بحث الأمر ، فرحت الباخرة ، وقلت لهم المسألة ، وقلت لهم خليكم فى الباخرة ، وسيروا بها الى جرجا ، وغدا أكون

عندكم لان فى مثل هذه الحالات يؤخذ الرأى وأرجع فى الحال وكانت الحالة النفسانية صعبة على ، وعلى كل الموجودين فى المركب ، وسافرت ، وكانوا أخروا القطار قليلا الى أن وصلت وجئت ، وجاء معى مكرم باشا ، والظاهر انه كان عامل ترتيبه لانه كان حاجز لنفسه الى أن يقول النحاس باشا أنا كنت جاى مصر ومعتقد ان مفاتيح منزلى معى لألبس بدلتى الرسمية ، ولما سار القطار لم أجد المفاتيح معى ، فقلت : لا طريق الا النزول فى بيت أحمد حسين بك وهو زوج خالة الست ، وقلت وجد البيت ، ولكن أين الملابس الرسمية والحسينى زعلوك جمع الملابس من كل مكان الى أن رتبت كل حاجة بقدر المستطاع وتشرفت بمقابلة جلالة الملك ، وعرض على جلالته الموقف ، وقال الحالة شديدة ، وفهمت أن حسين سرى استقال وقال ما رأيك فى الحالة ، وكنا سمعنا أن مظاهرات تهتف : أقبل يا روميل «فاروق فوق رأسك يا جورج» ولما سألنى جلالة الملك عن رأيى فى الحالة قلت لجلالته اننى سبق أن أبديت رأيى مرارا ، فقال جلالته الحالة تستدعى أن نرى طريقة ، فهل يمكن أن نشترك مع آخرين فى الحكم ، فقلت رأيى مصمم عليه كما قلته من قبل ، فاذا عهد الى بالحكم ، ما الذى أستطيع أن أعمله ، والبلد جعانة ، وأنا عند رأيى ، فقال جلالته سأكمل استشاراتى ثم أدعوك ثانية ، فقلت لجلالته أنا مسافر الليلة ، وليس عندى استعداد للبقاء ، فأمر أن أنتظر الى اليوم التالى الى أن يستشير ، ويخبرنى بالنتيجة ، وهذا أمر طبعا صدر لى وقبلت على مضض ، انتظرت واتصلت بالعائلة بالتليفون بواسطة فخرى بك عبد النور ، لكى يخبرهم انى سأقدم باكر اليهم ، وثانى يوم دعيت ، وأنا فاكر انى دعيت لاتمام الكلام السابق حيث لم أفهم ، أنى سأكون مع غيرى خصوصا ، وأنا أبديت رأيى ، وهو أنى لا أستطيع التعاون معهم ، ويومها كان مكرم باشا مدعوا ، فدهشت واحترت حين رأيتهم ، ودخل علينا جلالة الملك ، ودخل خلفه حسنين باشا ومعه ورقة ، وقال جلالته انه أعد بيانا سيلقيه باسمه حسنين باشا نيابة عن جلالته، وكان فى البيان خطوات توضح أن الحالة خطيرة ، وأن انجلترا تهدد كثيرا ، وجاء اسمى فى البيان عدة مرات ، وكان المطلوب منى أو من جلالة الملك أن يستدعينى ، وكان مطلوبا أيضا أن يؤخذ رأيى باعتبارى زعيم الأغلبية ، يؤخذ رأيى عن السبيل الى الحكم والانجليز هم الى طلبوا ذلك .

ويمضى النحاس باشا فى رواية ما قبل ٤ فبراير ، بتفاصيل دقيقة للغاية ، ويشير الى انصراف الملك والى ما قاله النحاس بعد انصراف الملك من أن مركزه — أى النحاس — فى البيان مركز متهم ، والمتهم يجب أن يوضح مركزه .

وينفى النحاس علمه بالطلبات التى وجهها الانجليز عن استدعائه ، وأخذ رأيه وأنا — أى النحاس — بعيد عن ذلك بالمرة ، وجاى خام طازة من رحلتى الى هنا فأنا لا دخل لى فيما حصل .

ويقول النحاس باشا أن الزعماء بحثوا كيف يمكن تفادى الموقف « ويجب أن تحتج لان هذا تدخل واعتداء ، على البلد من جانب الانجليز ، ويجب أن نقف فى وجهه » وقالوا : تكتب احتجاج ، قلت طيب ، ولكن قبل الاحتجاج أبدى رأيى كوطنى ومجرب وخبير بأعمال الانجليز ، فيجب أن نبحث ان كان هذا؟ الانذار تهديديا ، أو تنفيذيا ، والبيان الذى ألقى علينا من جلالة الملك يفهم منه ان هذه الحالة تنفيذية لا تهديدية ، كما حصل فى حوادث أخرى ، وبناء على ذلك يجب الاحتجاج ، ولكن انظروا فى طريقة تتخذ ، لتفادى التنفيذ ، وكيف تكون الطريقة ؟ ابحثوا عنها ، فقالوا : الطريقة هى أن نتعاون فى حكم واحد ، فقلت لهم : لكم أن تقولوا ذلك ولكن رأيى ألا أشترك معكم كما قلت ، وأنا مصمم ، على ذلك فقالوا هذه تضحية فقلت التضحية يمكن عملها بشىء آخر غير هذا ، لأنى اذا قبلت أغش عقيدتى » .

الفصل الرابع

أحد أعضاء مجلس الشيوخ الوفديين السابقين يؤكد على تواطؤ الوفد مع الانجليز فى حادث ٤ فبراير

حرصنا على أن نشير الى ما ذكره أنور السادات فى كتابه « البحث عن الذات » خاصا بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢، وأثرها فى نفسه وفى نفوس الضباط الأحرار ، كما حرصنا فى نفس الوقت على التركيز على ما أدلى به كل من على ماهر باشا ، وحافظ رمضان باشا فى محكمة جنايات مصر أثناء نظر قضية الاغتيالات السياسية ـ مقتل أمين عثمان باشا ـ خاصا بتلك الأحداث ·

وقد نقلنا ـ وبالنص فى الفصل السابق الجزء الأول من أقوال مصطفى النحاس باشا ـ وهو يدلى بشهادته فى تلك القضية ـ التى ذكرت ، ومن وجهة نظر النحاس باشا ـ تفاصيل أحداث يومى ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ وفى هذا الفصل ننشر ـ وبالنص ـ بقية أقوال النحاس باشا فى تلك القضية وما يتعلق بأحداث ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ بالذات !!

وفى هذا الفصل أيضا نحاول وبايجاز شديد أن نكمل الحديث عن وجهة نظر النحاس باشا ، والوفد المصرى ، والصحف الوفدية فى هذه الأحداث التى شغلت ـ ولا تزال ـ تشغل المؤرخين المصريين ، وغير المصريين لما لها ـ أى لتلك الأحداث ـ من أهمية بالغة فى تاريخنا المعاصر ·

يروى النحاس باشا فى شهادته ، كيف ألح عليه الزعماء ، المجتمعون فى سراى عابدين ، ليقبل وزارة ائتلافية كنوع من التضحية ، وكيف رفض تأليف تلك الوزارة ·

ويرد النحاس على قول بعض الزعماء « ان الانجليز يريدون وزارة فيها النحاس ، اننى أرفض ذلك » ·

وعندما قالوا له : « اذا كان الأمر كذلك فلا تقبل الحكم أصلا » .

ويقول النحاس : لا مانع ولكن الطريقه التى نتفادى بها التنفيذ غير موجودة ويقول النحاس باشا : كان زيور باشا معى فى الرأى ، وقال : « العبارات الموجودة فى البيان معناها انها حالة تنفيذية » .

وبعد ذلك يقول النحاس باشا : اتفقنا على كتابة الاحتجاج ، وكتبت صيغته ولطفته نوعا والظاهر ، أنه دخل فى التلطيف اسماعيل صدقى باشا لأنى تركتهم يكتبون وقالوا : « نتعهد ألا يقبل أحد الحكم ، قلت : وهو كذلك » ومضيت على الاحتجاج .

وقلت : بلغوا جلالة الملك فشرف وقال : « انتم عملتم طيب ، وهذا عمل مشرف ووطنى » .

فقلت لجلالته : « يجب أن أصارحكم بحاجة وهى أن الاحتجاج كويس ولكن يمكن يؤذى البلد ، والعرش ، ويمكن أن يكون نكبة على العرش ، وعلى شخص جلالتكم » .

فقال : « أنا قابل كل شىء » .

فقلت لجلالته : « أنت فى مقتبل العمر ، ونحن الى فناء وبقاؤكم ، على على رأس الدولة يفيد البلاد كثيرا » .

فقال جلالته : « أنا مآيس ولا أسأل عن نفسى » وأخذ الاحتجاج ، وقال لحسنين باشا : « بلغ الاحتجاج » وقال لنا : « ابقوا هنا الى أن يصل الرد » فبقينا فى حرج .

وقالوا : « اقبل أن تكون معنا واختار من تختار » فقلت : « لا أقبل ذلك لان النتيجة أن هذا قبول لرأى الانجليز ، وتنفيذ لأمرهم » .

فقالوا : « ما دام معنا كلنا لا يعتبر تنفيذا لأمرهم » .

فقلت : « اشمعنى لما يكون النحاس مع غيره لا يكون بأمر الانجليز ولما يكون وحده يكون تنفيذا لأمر الانجليز » .

وأردت الانصراف فقالوا : « ان جلالة الملك أمرنا بالانتظار فانتظرت .

وجاء الرد خطيرا ، وهو أن يبلغ جلالة الملك أن السفير البريطانى سيحضر حوالى الساعة التاسعة والنصف اذا لم يعدل رأيه .

وبلغنا حسنين باشا هذا الرد .

قلت : ان الرد خطير ، ولا يخاطب جلالته بهذه الصيغة وقيل لنا : كونوا على استعداد حتى تنجلى الحالة .

فرجعت الى بيت أحمد بك حسين بالجيزة .

وكانت الحالة خطيرة ثم اتصل بى زكى على باشا ، وهو صديقى وصديق حسنين باشا ، وقال : سمعت بالخبر ؟ قلت : خبر ايه ؟

قال : « الراجل الانجليزى راح بالدبابات فى السراى وحاصرها والحالة خطيرة جدا » فقلت له : « أنا آسف جدا لأن الحالة وصلت الى هذا وتنبأت بهذا ، ولكن لم يكن تنبئى أن يصل الأمر الى هذا الحد » ..

وبعد ذلك طلبت مرة ثانية للسراى فى نفس المساء ، حوالى الساعة التاسعة والنصف وكنت مستعدا ، ورحنا ولم أجد الدبابات ولا حاجة فى ساحة السراى والحالة طبيعية .

ولما دخلت وجدتهم مجتمعين وعليهم وجوم فقلت : « ماذا جرى » ؟

قالوا : جاءت الدبابات ثم انصرفت والحالة خطيرة » .

فقلت : هذا نتيجة عملكم لان هذا كان اندفاعا بدون حكمة » .

وشرف الملك ، وقال : « اعتبروا أنه لم يحصل شىء فى هذا اليوم وان كل ما حصل كأنه لم يكن أو هو لم يكن وأنا ، أعهد اليك يا نحاس بتأليف الوزارة ، ووطنيتك تقتضى أن تستعمل الحكمة فيها » .

فقلت لجلالته : اسمحوا لى أن أقول انى لا أستطيع تأليفها بحال من الأحوال .

فقال : أمرتك وأنا الملك ، وآمرك ، أن تقبلها .

قلت : لا أستطيع يا جلالة الملك .

قال : أنت تستطيع ، وتعتبر أنه لم يحصل شىء .

فقلت : ما هى الظروف التى دعت الى تغيير الموقف ؟

قال : آمرك .

قلت : اسمح لى جلالتك ألا أقبل وعلى الخصوص فقد تعهدنا أنه اذا دعى أحدنا الى تأليف الوزارة لا يقبل ، ولو كان ذلك من جلالة الملك.

وقال الملك : أنا صاحب الشأن وآمرك !

قلت لجلالته : لا أقبل وطلبت معرفة الظروف .

وقال الملك : لازم تقبل وتؤلف الوزارة الليلة .

وقلت لجلالته : لا أقدر يا مولاى ، ورأسى لف ، وحالتى النفسية صعبة ، أمهلنى للغد، أفكر .

فقال جلالته : لابد أن تقبل ، وتذهب الليلة الى السفير ٠

قلت : مستحيل الليلة ، وكنت أريد أن أستريح لأنى متعب !

وقال الملك : لازم تقبل !

وقال أحمد ماهر باشا : ان قبل يكون على أسنة رماح الانجليز !

قلت : اخرس ، أنتم الذين جئتم على أسنة رماح الانجليز ووصلتم بالبلد الى هذه الحالة والنحاس أشرف منكم كلكم ٠

وقال الملك : آمـــرك ٠

وأراد اسماعيل صدقى باشا أن يتكلم ، فقال له جلالة الملك ، أسكت أنا صاحب الأمر وكرر جلالته أمره لى ، فقلت لجلالته : امهلنى للغد ٠

فقال جلالته : انزل من هنا على السفير ٠

وفهمت أن كلاما دار بين جلالته وبين السفير لا أعلمه ، لانه مطلوب منى أن أطمئنه هذه الليلة فذهبت لا لأطمئنه بل لأحتج ٠٠

فلما دخلت أراد أن يقابلنى بالســلام ، فقلت له : لا أسلم عليك لأنك أسأت الى فى غيابى ، وكان معه وزير الدولة ٠٠ ويقول النحاس باشا : ان السفير البريطانى أخذ يسترضيه ويسأله عن رغبته فأجابه النحاس باشا بأن الترضية لا تتم الا بعد سحب الانذار البريطانى وانه ــ أى النحاس ــ لن يقبل الوزارة ، الا اذا سحب الانذار ٠

ويسأل السفير البريطانى النحاس باشا : هل عرضت عليك الوزارة ؟ ويقول النحاس باشا : نعم عرضت على الوزارة ٠

ووافق السفير على سحب الانذار ٠

وأخذ النحاس باشا والسفير يتباحثان فى طريقة سحبه ، وهل يكتب لهم النحاس باشا أولا أم يكتبون هم له ٠

ويقول السفير البريطانى للنحاس باشا ــ كما يقول النحاس باشا ــ ان السفير لم يختره بصفته الشخصية ولكن بصـــفته زعيم الأغلبية ، وأنه ــ أى السفير ــ عندما يقول النحـاس ، انما يقصـد الشعب فالموقف خطـير ونحن ــ لامبسون ــ نخشى أن نطعن من الخلف ٠

ويقول النحاس باشا ، أنه قد رد على السفير البريطانى قائلا : ماذا فعل الشعب حتى أوصلتموه الى هذه الحالة ؟ وماذا أقول له ؟ هل أقول أن الانجليز جابونى وانتم جعانين ، وكيف أستطيع أن أطعمهم ٠

فقال له السفير : أن وزير الدولة موجود يستطيع أن يفعل كل شىء ٠

ويقول النحـــاس : أن على وزير الدولة أن يفتـح الخزانة ويدفع كل ما أخذتموه من البلد وتحضروا القمح ، والملابس من الجيش ٠

ويقول السفير : أننا مستعدون لكل ما تطلبه ٠

ويقول النحاس أنه لم يستقر على رأى بشأن قبوله الوزارة ما لم يفعل الانجليز شيئا لمحو الاهانة بطريقة يراها مع زملائه ٠

وتم الاتفاق ، على كتابة خطاب الى السفارة بسحب الانذار ورحبت السراى ــ كما قال النحاس ــ بسحب الانذار ، وسررت بذلك سرورا عظيما

ويفرق ، النحاس باشا ــ في شهادته ــ بين الحالة التهديدية ، والحالة التنفيذية فيقول : أن الحالة التهديدية هى مظاهرة عسكرية يجوز أن تنتهى الى شىء يحسن السكوت عنده بينما الحالة التنفيــذية ليست بمظاهرة بل تقترن بالتنفيذ الفعلى وان الذى كان فى ذهنه أن البيان البريطانى لم يكن مقصورا على مظاهرة تهديدية !

ويسأل النحاس باشا : هل قابلت أحدا من رجال السفارة البريطانية فى الأقصر أو أسوان أثناء رحلتك ٠

ويقول النحاس باشا : اننى لا أذكر ، ويجوز أنه حصل ٠

ويسأل النحاس باشا مرة أخرى : هل تذكر أن أحدا من الانجليز الذين قابلوك فى محطة قنا قال لك بالانجليزية ما معناه : انى سعيد بمصافحة الرجل الذى سيتولى الحكم قريبا ؟

ويقول مصطفى النحاس ، ردا على هذا السؤال : أنا شخصيا لا أعرف اللغة الانجليزية ويؤكد مصطفى النحــاس باشا جازما أن أحــدا من السفارة البريطانية لم يتصل به فى موضــــوع تكليفه بتشــكيل الوزارة لا مبــاشرة ولا بالواسطة ! عندما يوجه الأستاذ زكى عريبى سؤالا الى النحاس باشا هذا نصه : ألا ترى رفعتكم أن سلوكك فى هذا اليوم واستغلالك الظروف «كما بينتها ، انك عطلت سلطة الملك الدستورية فى هذا اليوم ؟

يحتج النحاس باشا على عبارة عطلت سلطة الملك ويقول ــ أى النحاس ــ أن جلالة الملك أمرنى ، وأننى قبلت الأمر ، تحت تأثير الظروف وبعد المشاورة ، والتردد ٠

ويؤكد مصطفى النحاس أن أمين عثمان باشا لم يكن معه فى رحلته الى أسوان ولم يحضر اليه قط وينفى النحاس باشا ، أن يكون مكرم عبيد باشا عالما بحادث ٤ فبراير قبل وقوعه ، ويقول بالحرف الواحد : « يستحيل على مكرم باشا أن يكون عالما بشىء » ٠

وعندما سئل النحاس باشا عن القاء الحجارة عليه عندما كان يزور ضريح سيدى عبد الرحيم القناوى يقول انه كان يزور قنا وقد تدخل لاصلاح ذات البين بين أسرتى الأشراف والحميدات وأنه يظن أن مكرم باشا كان معه ، يومذاك وقف الأستاذ حمادة الناحل يصيح قائلا : أننا لا نقبل أن نصفى الخلافات بين الشاهد ، ومكرم باشا فى الجلسة وعلى حساب المتهمين .

والجدير بالذكر ، أن مكرم عبيد باشا والنحاس باشا عندما تقابلا فى محكمة الجنايات تبادلا القبلات بعد أن ظل كل منهما « يحارب » الآخر أكثر من خمس سنوات وكان هذا ما يعنيه الأستاذ حمادة الناحل ، الذى كان يعارض وقتئذ الوفد معارضة شديدة !

ويؤكد النحاس باشا ، أكثر من مرة أنه ما قبل الحكم ، الا ليستخلص به مصلحة البلد .

والجدير بالذكر أن الصحف المصرية بل والأجنبية التى كانت تصدر فى مصر لم تشر الى أحداث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بسبب الرقابة المفروضة عليها والتى كانت تعليماتها صريحة وواضحة بعدم الاشارة الى تلك الأحداث من قريب ، أو من بعيد ، بطريق مباشر أو بطريق غير مباشر .

على أن ذلك لم يمنع من أن يعرف الشعب المصرى أن اعتداء جسيما قد وقع على السلطة الشرعية من قبل السفارة البريطانية والقوات المسلحة البريطانية فى مصر ، ذلك أن الاذاعات التى كانت تعادى بريطانيا ، اذاعات ألمانيا ، وايطاليا كانت تذيع وبالتفصيل ما حدث بالنسبة للملك فاروق ، ولقصر عابدين ، الى جانب ، أن بعض أحياء القاهرة ، كحى عابدين مثلا ، قد شهد القاطنون فيها قوات الجيش البريطانى ، وهى تتحرك لمحاصرة قصر عابدين ، بالاضافة الى أن بعض الزعماء الذين احتجوا على هذا الحادث بخطابات وجهوها الى السفير البريطانى فى مصر ، قد طبعوا خطاباتهم تلك ووزعوها فى صورة منشورات ، كما أن بعض الشبان الوطنيين قد طبعوا ، ووزعوا أيضا منشورات كثيرة ، وعلى نطاق واسع تضمنت احتجاجاتهم ، لما حدث من بريطانيا من عدوان على الملك ، وعلى قصر عابدين ، أما أولئك الذين لم يستمعوا الى اذاعات ألمانيا ، وايطاليا ولم يقرأوا المنشورات التى وزعت فى أعقاب ذلك الحادث فقد أدركوا بفطنتهم أن سببا غير عادى ، قد جاء بوزارة النحاس باشا الى الحكم خاصة بعد ما تم نشر الخطابين المتبادلين بين النحاس باشا وسير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة ، واصرار سير مايلز لامبسون على زيارة مصطفى النحاس باشا فى مبنى رئاسة الوزارة وحمله ـ أى السفير البريطانى ـ على أكتاف الشبان الوفديين فى ساحة مبنى مجلس الوزراء ، كما أن النحاس باشا ، بعد أيام قلائل قد راح يتحدث الى الجماهير مؤكدا ، أنه ما جاء الى الحكم ، الا بأمر الملك لانقاذ البلاد ، كما أن الصحف الوفدية بدورها قد راحت تبرر مجىء الوفد الى الحكم ، بتلك الصورة المفاجئة .

في يوم ٥ فبراير ١٩٤٢ نشرت جريدة المصرى في صفحتها الأولى : رفعة النحاس باشا يؤلف الوزارة : حديث رفعته عن أسباب قبوله الحكم كما نشرت بعض صور للاستشارات الملكية صور لمحمد محمود خليل وحافظ رمضان ، ومحمد توفيق رفعت ، عبد الفتاح يحيى عند مغادرتهم السراى ، وصورة للنحاس باشا عند مغادرته سراى عابدين وقد التف حوله مندوبو الصحف وقد أدلى النحاس باشا بهذا التصريح لمندوبى الصحف « تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك وعهد الى تأليف الوزارة فاضطررت الى تلبية هذا الأمر الكريم برغم الظروف الخطيرة التى تمر بها البلاد والتى بلغت أشدها أخيرا ، ورغم أننى كنت قد صرحت فى اليوم نفسه أنى لا أقبل الحكم فى الوضع الذى آلت اليه الأمور ولكننى أمام الرغبة الكريمة ، التى أبداها جلالته وتصميمه على تكليفى بتأليف الوزارة وأمام ما تفضل فصرح به من أن الوطنية وبذل التضحية وانكار الذات كل أولئك يقتضى منى تحمل مسئولية الحكم ، انقاذا للموقف ، ازاء ذلك لم يسعنى الا أن أنزل على هذه الرغبة السامية ، وأتقبل مسئولية الحكم تحقيقا للنظام الديمقراطى ، معتمدا فى ذلك على الله وثقة جلالة الملك ، ومعتزا بتأييد الأمة المتحدة حول الوفد ، ومبادئه » ٠

وفى نفس الصفحة الأولى خبر عن حل مجلس النواب الحاضر ٠

وفى اليوم التالى ــ ٦ فبراير ١٩٤٢ ــ ينشر «المصرى» صورا للاستقبالات الحافلة للنحاس باشا ومكرم عبيد باشا وهما يخطبان فى جموع الطلبة والشعب بالنادى السعدى ومظاهرات الطلبة فى الاسكندرية ابتهاجا بوزارة الشعب ، ثم عنوان ضخم ــ فى الصفحة الأولى أيضا ــ ما أضاعته حكومات الانقلاب على مصر تستعيده وزارة الأمة : أشرف موقف فى أدق ظرف ، تسجيل حق مصر فى استقلالها وتصريف شئونها ٠ اصدار عدد خاص اليوم من الجريدة الرسمية بالخطابين المتبادلين بين النحاس وسير مايلز لامبسون ٠

وفى الصفحات الداخلية كلمة لمصطفى النحاس فى الجموع المحتشدة فى النادى السعدى قال فيها : أنه رفض الوزارة القومية ، حتى لا يشترك مع أعداء الديمقراطية وان الموقف ، كان دقيقا غاية الدقة خطرا ، غاية الخطورة وقد أوصلنا اليه أولئك الذين يتشدقون بأنهم خدام الأمة وهم فى الواقع عمال تخريب ، وهدم » وتركز صحيفة « المصرى » على الخطابين ، المتبادلين بين النحاس ولامبسون ، فتقول أن النحاس صان مصر ، وأنقذ كرامتها واستخلص سيادتها الذاتية من محنة يعلم الله وحده ماذا كانت مغبتها لو أن اللاعبين بالنار مضوا فى لعبهم سادرين مستهترين ، وان النحاس باشا لم يقبل الحكم ، الا مضطرا ونزل على أمر الملك مذعنا ٠٠

وفى نفس العدد ، اشارة الى كلمة لمكرم عبيد باشا وعد « المصرى » بنشرها فى اليوم التالى ، وفى نفس العدد أيضا اشارة الى بعض برقيات التهانى التى أرسلها بعض الوفديين و ٠٠ و ٠٠

وفى ٧ فبراير ١٩٤٢ ينشر المصرى وثائق تشكيل الوزارة الوفدية الجديدة كما ينشر كلمات لمصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا ٠٠

وفى كلمة النحاس : دعونا نعمل فى هدوء فان المهام جسام ، والوقت يمر مر السحاب نحذر اللاعبين أو الدساسين أو المغرضين اذا ساروا فى طريقهم لاننا سنأخذهم بالحزم والعزم الأكيد قضاء على كل حركة يراد من ورائها الاضرار بالبلاد » ٠

وفى كلمة مكرم عبيد : لقد كنت قبل حضوركم الى منشغلا بشئون التموين ولعلكم أردتم أن تكونوا أكرم منى احساسا فحضرتم الينا لكى أمون نفسى بشعوركم ٠٠ ويطلب مكرم عبيد من عمال المطبعة الأميرية بالذات وهم يعلمون انى صديق لهم أن يرجعوا الى أعمالهم اليوم بكل هدوء ٠

ويقول مكرم عبيد أيضا : لقد سميتمونى وزير الشباب وانى لأرجو الله وقد حرمنى مظهر الشباب وعمر الشباب ، أن يهبنى قوة الشباب وعزيمة الشباب ٠٠

ويقول مكرم عبيد أيضا : ان مصطفى النحاس لايمتاز بوطنيته ، أو وفديته فقط بل يمتاز بنزاهته وستعلمون قريبا انه كانت هناك أيد غير نزيهة تمتد الى جيوب الفقراء ، ليشبع أصحابها ، وتجوعوا أنتم أما نحن فسيكون شعارنا اما أن نشبع معا ، أو نجوع معا ، أو أفضل من هذا وذاك أن نجوع لنشبعكم ولكن ثقوا أننا سنجوع لنشبعكم » وعندما يهتف شباب الأزهر : يحيا مكرم صديق الأزهر يقول مكرم عبيد بل قولوا مكرم ابن الأزهر ، ذلك لأن الجامعتين الأزهرية ، والملكية كانتا مهد الثورة وأنا ابن الثورة !

ويصل الى قصر عابدين وفد من ضباط الجيش من جميع الرتب والأسلحة يتقدمهم ابراهيم عطا الله باشا رئيس هيئة أركان حرب الجيش المصرى ، ويصطف ضباط الجيش فى البداية على هيئة هلال ويطل عليهم الملك من شرفة عابدين شاكرا لهم ، كما يصل الى قصر عابدين الأمير محمد على الذى يقابل الملك ويزور النحاس ضريح الملك فؤاد وضريح محمد على ، ويتوافد على القصر طابور من طلبة البوليس وبلوكات النظام وينصح شيخ الجامع الأزهر طلبة الأزهر ، باللجوء الى السكينة داعيا الله أن يشرح صدورهم للعمل ويعينهم عليه » ٠٠

ولم يفتح ملف ٤ فبراير ١٩٤٢ فى عهد وزارة النحاس باشا ، التى أقيلت فى أكتوبر ١٩٤٤ ولكن فى فبراير ١٩٤٥ ، تنشر الأهرام محضر اجتماعى عابدين فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان محمود حسنى باشا كبير المستشارين الملكيين الذى استقال من منصبه فى اليوم التالى ، احتجاجا على قبول النحاس باشا الحكم هو الذى سجل هذين المحضرين ، وتعاتب صحيفة البلاغ ، الوفدية زميلتها الأهرام على خروجها ، عن حيادها التقليدى وسيرها وراء المهاترات الحزبية ٠

ثم يثار الموضوع مرة أخرى فى نوفمبر ١٩٤٥ ويكون مصطفى النحاس باشا هو الذى أثاره فى عيد الجهاد - ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ - وترد صحف السعديين ، والأحرار الدستوريين والكتلة الوفدية على ما جاء فى خطاب النحاس باشا وتشتعل المعارك ٠

ويدخل فى تلك المعارك محمد محمود خليل بك الذى كان رئيسا لمجلس الشيوخ عند وقوع حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وكذلك عبد السلام فهمى جمعة وأحمد ماهر ، وكذلك يدخل فى المعركة مكرم عبيد باشا واسماعيل صدقى باشا ومحمود سليمان غنام و ٠٠ و ٠٠

ويشترك فى المعارك من الصحفيين عباس محمود العقاد ، وعباس حافظ، وأحمد قاسم جودة ، وعلى أمين ، وحافظ محمود وكامل الشناوى و ٠٠ و ٠٠

وينشر مصطفى النحاس باشا بيانين حول أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وتنشر صحيفتا « الوفد المصرى » و « البلاغ » أولهما ، وتنشر الأهرام ، والمصرى نقلا عن الأهرام البيان الثانى ، والجديد ، فى هذين البيانين ، رد النحاس باشا على القانونى الكبير محمود حسن باشا ويحمل النحاس باشا على القانونى الكبير، ويقول : « لعله كان يطمع فى أن يشترك فى الوزارة القومية التى ألحوا على فى قبول تأليفها » ، كما يقول أن ما سماه القانونى الكبير محضرا لجلستى اجتماع ٤ فبراير ١٩٤٢ قد تضمن تشويها ، لكثير من الحقائق يضطرنى الى تصحيحها وضعا للأمر فى نصابه ودفعا ، لكل خطأ مقصود ، أو غير مقصود فى هذا الموضوع الخطير ، وبخاصة وقد نسب القانونى الكبير فى كلامه عبارات فقهية الى أسمى مقام » ٠

يقول مصطفى النحاس فى بيانه الثانى - أنه كان أول المتكلمين ، وليس أحمد ماهر باشا ، كما يقول النحاس باشا أنه وافق ، على الاحتجاج على الانذار بدون تردد وكنت أول الموقعين على الاحتجاج ٠

وينفى مصطفى النحاس أن يكون قد ذكر فى الاجتماع أن هؤلاء الناس - الانجليز - محرجين وأخشى اذا رفضت قبول الوزارة أن يلجأوا ، الى تصرفات خطيرة قد يكون فيها ضرر كبير ، ويصحح النحاس العبارة ، التى قالها فى هذا الصدد ، وهى لا تخرج عما ذكر فى شهادته أمام محكمة الجنايات كما ينفى مصطفى النحاس أن الملك طلب اليه بعد انصرافه من القصر ، فى الاجتماع الثانى أن يمر على دار السفير البريطانى وبلغه أنى كلفت بتشكيل الوزارة لانه طلب ذلك الى جلالته !! ويقول مصطفى النحاس أن الملك لم يقل له أن السفير البريطانى طلب اليه ٠٠

وقد كنت - مصطفى النحاس - معارضا فى الذهاب ليلا ، الى دار السفارة ولكن جلالته أمرنى بذلك فكان من المتعين ، كما أوضحت فى بيانى معالجة الموقف مع الانجليز ٠

وينفى مصطفى النحاس أيضا أن الملك قال له عندما كلفه بتشكيل الوزارة أنه يستطيع ـ أى مصطفى النحاس ـ أن يعتمد على جلالته ، فى تسهيل الأمور وأن يعتمد أيضا على مساعدة السفير البريطانى الذى وعد بذلك ، ويقول مصطفى النحاس أن الشطر الأول من العبـــارة صحيح ، أما الشطر الثانى ، الخاص بالاعتماد على السفير البريطانى فلا أصل له » .

وأعتقد أنى بذلك كله قد نقلت وجهة نظر النحاس باشا والوفد المصرى فيما يتعلق بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بكل أمانة ودقة وينبغى علينا ، أن ننقل وجهة نظر البريطانيين ، نقلا عن السفير البريطانى ، والوثائق البريطانية ، وبعد ذلك ننقل وجهة نظر خصوم الوفد المصرى ، لتكون الصورة كاملة تماما ..

على اننى أري قبـل أن أنتقل الى توضيح وجهـة نظـر البريطانيين فى ٤ فبراير لابد وأن أشير الى خطاب تلقاه مكرم عبيد باشا من الدكتور زكى ميخائيل بشارة قد يكون له دلالة هامة قبل دراسة الوثائق البريطانية ..

يقول د. زكي ميخائيل بشارة فى خطابه الى مكرم عبيد باشا رئيس الكتلة الوفدية :

بعد التحية : طلبتم الى معاليكم أن أكتب بيانا مفصلا ، عن الوقائع التى وقعت أمامى فى فندق ونتر بالاس فى الأقصر فى يناير ١٩٤٢ وهى التى كنت أخبرت معاليكم وبعض اخواننا بها بعد انفصالنا عن الوفد وتتعلق بمقابلة بعض البريطانيين لرفعة النحاس باشا ، وفيما يلى ما حدث تفصيلا أسرده متوخيا وجه الحق بدون تعليق :

« فى صباح أحد أيام الأسبوع الثالث من شهر يناير ١٩٤٢ كنت جالسا ببهو فندق ونتر بالاس بالأقصر انتظارا لنزول رفعة النحاس باشا من غرفته لملازمته كعادتى طوال أيام بقائه ضيفا على مدينتنا « الأقصر » ..

واذا بجناب الماجور فلور وهو صديقى من أمد بعيد قدم الى محييا واستفسر منى عن موعد نزول الباشا من غرفته ، لانه يريد أن أعرفه به ليتحدث معه ، وبعد قليل حضر رفعة النحاس باشا وقدمت اليه جنابه فاستأذن الماجور فلور رفعته فى أن يصحبه الى حديقة الفندق ، لأنه يريد التحدث مع رفعته ، وفعلا انصرفا معا وحدهما ، وبعد أكثر من نصف ساعة عاد النحاس باشا وعلائم البشر على محياه وقال لى : أن صاحبك فاتحنى فى سياستى ، نحو الحليفة لو عدت الى الحكم وبالأخص فى مسائل التموين وقد قلت له ان سياستى هى كفاية حاجة البلاد من محاصيلها ، وما زاد على احتياجاتنا سوف نقدمه الى حليفتنا عن طيب خاطر ، فاقررت رفعته على وجهة نظره ، ثم قال لى : ان الماجور فاتحه أيضا فى كثير من المسائل السياسية ولم يخبرنى رفعته بشىء منها وفى مساء نفس اليوم كنا نجلس بعد تناول العشاء ، باحدى صالات الفندق ، فحضر جناب الماجور

فلور ، وبرفقته ضابط بريطانى آخر برتبة ملازم أول فقدمه الماجور الى رفعة النحاس باشا ثم طلبا من رفعته الاختلاء به فقام ثلاثتهم وانتحوا ركنا بعيدا من القاعة ، واستمروا فى حديث استغرق أكثر من نصف ساعة ، على غير مسمع منا ثم انصرف الضابطان وغادر رفعة النحاس باشا وجلس بجوارى ، وعلى وجهه علامات الانشراح ، وقال لى : ان الضابط الذى جاءنى الليلة قد فاتحنى فى مسائل دقيقة ودخل الغويط ولكن من يا ترى هذا الضابط الصغير ، الرتبة ، ليتحدث معى فى مثل هذه المسائل الخطيرة ٠

فقلت لرفعته أن ما استلفت نظرى أنه برتبته العسكرية الصغيرة ٠ كان يتقدم الضابط الأكبر منه فى السير ، وفى الجلوس ولذلك أظن أنه رجل متنكر فى زى ضابط صغير ، اخفاء لشخصيته الحقيقية ٠ فقال رفعته : ان هـذا الضابط هو الذى كان يدير ، الحديث والماجور يستمع فقط ، ثم فاتحنى رفعته فى مسائل التموين وتحدثنا فيها طويلا ٠

ويمضى الدكتور ميخائيل بشارة ، عضو الكتلة الوفدية فى رسالته الى مكرم عبيد باشا : بعد هذه الوقائع بيومين أو ثلاثة أيام كنا فى وداع السيدة الفاضلة حرم رفعة النحاس باشا وكانت عائدة من الأقصر ، ومعها الأستاذ فؤاد سراج الدين باشا بعد ذلك ٠

وقبيل قيام القطار بثوان معدودات نزل من عربة النـوم بالقطار ضابط بريطانى آخر ، برتبـة ملازم أول أيضا وقال لرفعته : أظن أننى أصافح رفعة النحاس باشا وأننى سعيد أن أصافح الرجل الذى سيكون فى الحكم قريبـا جدا ، ونص الجملة بالانجليزية حرفيا هو :

I have the pleasure to shacke hands with the man who is coming into power very soon.

ثم قفز الى القطار المتحرك ٠٠

وفى أثناء عودتنا للفندق ، قال لى رفعته ماذا قال هذا الضابط ؟ لقد كان يتكلم بالانجليزية بسرعة فلم أتبين قوله فذكرت لرفعته نص العبارة المذكورة ٠

فقال لى : ان شاء الله خير ٠٠ هذه الوقائع ، كما حدثت وكما سبق أن ذكرتها لمعاليكم أقررها مستشهدا الله على صدق ودقة كل حرف فيها ، اثباتا للواقع واحقاقا للحق وتسجيلا للتاريخ ولنا بعض الملاحظات على رسالة د٠ زكى ميخائيل بشارة ٠

الفصل الخامس

وجهة النظر البريطانية الرسمية فى ٤ فبراير ١٩٤٢

استكملنا أقوال مصطفى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ونشرنا بعض أقوال الصحف الوفدية فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عقب وقوع تلك المأساة ، وعند اثارتها لأول مرة بصورة علنية فى فبراير ١٩٤٥ وعند اشتداد المعركة بين الأحزاب السياسية حولها فى نوفمبر ١٩٤٥ ، وقد كان من الضرورى أن نركز على توضيح وجهة نظر رئيس الوفد والصحف الوفدية فى هذه المأساة باعتبار أن رئيس الوفد المصرى ، والوفد المصرى ، كانوا من أهم أطراف تلك المأساة .

وكنت فى نهاية الفصل السابق قد نشرت خطابا أرسله د. زكى ميخائيل بشارة الى مكرم عبيد باشا خاصا ببعض المقابلات ، التى تمت فى الأيام السابقة لمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ بين النحاس باشا ، وبعض البريطانيين ، وأهمية هذا الخطاب ـ فى نظرى ـ تكمن فى أن مرسله د. زكى ميخائيل بشارة ، كان من أقطاب الوفد ، وشيوخه ، ومن الذين عرف عنهم الصدق ، والنزاهة ، والأمانة واذا كان هناك ما يوجب التحفظ فى اعتبار تلك الرسالة وثيقة تاريخية ، انها لم ترسل ، الى مكرم عبيد باشا الا فى نوفمبر ١٩٤٥ بعد أن خرج ، أو أخرج مكرم عبيد باشا من الوفد وخرج معه د. زكى ميخائيل بشارة ورغم هذا التحفظ الذى أبديه على رسالة د. زكى ميخائيل بشارة فاننى أعتقد ـ وهذه مسألة شخصية بحتة ـ فى صدق الدكتور بشارة وفى أن ما قاله عن حدوث مقابلات بين النحاس باشا وبين بعض البريطانيين فى الأقصر ، من الأمور المتوقعة والمنتظرة فى مثل تلك الأوقات العصيبة .

أما موضوع الضابط البريطانى الذى صافح النحاس باشا وقال انه سعيد ، لمصافحة الرجل ، الذى سيكون فى الحكم قريبا ، فقد أثير أثناء نظر

قضية الاغتيالات السياسية (قضية مقتل أمين عثمان باشا) وقد سئل النحاس باشا عن هذه الواقعة ، فلم ينفها ، ولم يثبتها ، كل ما قاله : أنه لا يعرف اللغة الانجليزية » · وكان حرصي على نشر رسالة الدكتور زكي ميخائيل بشارة، ـ رغم تحفظي على اعتبارها وثيقة من الوثائق ـ أنني عرفت من مصدر أمين لا يرقى اليه الشك أنه بعد أيام قلائل من وقوع مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ قابل الأميرالاى محمد كامل عبد الرحمن ، وكان ضابط الاتصال مع الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر ، الذى قال له أن مقابلة تمت بين النحاس باشا ، والجنرال ستون فى أسوان فى أواخر يناير ١٩٤٢ وقد حضر أمين عثمان باشا ، تلك المقابلة التى تمت فى فندق كتراكت ، تم فيها ـ كما يقول الأميرالاى محمد كامل عبد الرحمن ـ اعداد كل شىء ويحتمل أن تكون هذه المقابلة قد تمت ويحتمل ، أن تكون بعض القضايا العامة قد نوقشت فى تلك المقابلة بما فيها أزمة الحكم ، التى كانت تتعرض لها مصر وقتئذ » ·

وللحقيقة وللتاريخ أيضا أنشر هذه الرواية نقلا عن المصدر الذى أكن له كل تقدير واحترام وفى نفس الوقت أقول اننى لم أجد فى وثائق سير مايلز لامبسون ، ولا فى مذكراته ما يشير الى تلك المقابلة وقد كان هناك صراع بين السياسيين البريطانيين والعسكريين البريطانيين ـ فى مصر ـ خلاف دائم ، وحاد ، وكان العسكريون يتشككون دائما فى خطط سير مايلز لامبسون ويرون أنها معوقة للمجهود العسكرى الخاص بالحلفاء ·

وأعود بعد ذلك الاستطراد الهام والضرورى من وجهة نظرى على الأقل ، الى الوثائق البريطانية والى مذكرات لورد كيلرن ـ سير مايلز لامبسون ـ وهى المذكرات التى ترجم أجزاء كثيرة منها ،وبدقة وأمانة بالغتين الزميل الأستاذ كمال عبد الرءوف · يقول سير مايلز لامبسون ·· عن يوم الاثنين ٢ فبراير ١٩٤٢ :

« بدأت الأمور تتطور بسرعة ، أكبر مما كنت أتوقع ، فقد اتصل بى رئيس الوزراء ـ حسين سرى ـ وأنا على مائدة الافطار ليقول لى أنه مضطر الى تقديم استقالته فى الثانية عشرة والنصف بعد ظهر اليوم ، وأنه لا يستطيع تأجيلها ، كما اتفقنا حتى يوم الثلاثاء وعلى الفور كلمت حسنين باشا رئيس الديوان ، بالتليفون وطلبت موعدا لمقابلة الملك فى الساعة الواحدة تماما وحاول حسنين أن يراوغ معى ، وأن يماطلنى ، ووجدت نفسى مضطرا الى استخدام عبارات قوية ، وجافة معه واتصل حسنين باشا بعد ذلك ليعترض على الطريقة الخشنة التى كنت أحدثه بها ، وأوضحت له اننى سوف أكون فى القصر ، فى الواحدة تماما ما لم أسمع منه شيئا يجعلنى أعدل عن هذا الموعد ·

وفى نفس الوقت عقدنا اجتماعا فى السفارة حضره الجنرال أوكلنك وباقى القادة العسكريين لمنطقة الشرق الأوسط وبحثنا فى هذا الاجتماع احتمال استخدام القوة العسكرية ضد فاروق وكعادة العسكريين أبدى أوكلنك شيئا

من التردد والقلق ودارت مناقشات طويلة حاولت خلالها أن أمسك أعصابى ، ولكن ذلك لم يمنعنى من الانفجار غضبا مرة ، أو مرتين وكان من الواضح أن العسكريين يريدون أن يكون كل شيء مضمونا ١٠٠٪ وكانوا يطلبون تأكيدات لا نستطيع أن نقدمها لهم ، مثلا كانوا يسألون : أليس من الممكن أن تحدث ثورة فى البلد ، ماذا نفعل اذن ؟ وأمكننا بعد وقت طويل ، اقناع العسكريين بخطتنا واتفقنا على ضرورة اجتماعى مع الملك فى الواحدة بعد ظهر اليوم ، وأن أعرض عليه خمس نقاط تتعلق :

أولا : ضرورة وجود حكومة تنفذ معاهدة ١٩٣٦ ، نصا وروحا وأن تكون تلك الحكومة ·

ثانيا : قوية وقادرة على الحكم ، ولها تأييد شعبى كاف ·

ثالثا : وهذا يعنى ضرورة تكليف النحاس باشا بتشكيل الوزارة ، بوصفه زعيم الأغلبية فى البلاد ، ويجب التشاور معه فورا ، من أجل تأليف الوزارة الجديدة ·

رابعا : ولابد أن يتم ذلك قبل ظهر غد (الثلاثاء ٣ فبراير) ·

خامسا : الملك فى نظرنا مسئول عن أية اضطرابات قد تحدث فى هذه الأثنـــاء » ·

وقد سبق لنا أن أشرنا ، الى ملخص لمـــا جرى بين الملك وسـير مايلز لامبسون فى هذه المقابلة التى أكد فيها الملك أنه يسعى لتأليف حكومة قومية وانه لا يوجد غير النحاس باشا يستطيع أن يقود هذه الحكومة ومن حسن الحظ ـ فاروق يقول ـ ان علاقته بالنحاس أفضل الآن !

ويروى لامبسون ، أن حسنين باشا قال له ، بعد مقابلة الملك للامبسون ـ أننا اذا استدعينا النحـاس بالطريقة التى تطلبها ـ أى يطلبها لامبسون ـ وكلفناه بتشكيل الوزارة فانه سوف يكتسح البلد كله ، ولن يكون هناك فرصة أمامنا ، لقيام معارضة منظمة من السعديين والأحرار ، لتكون كالفرامل التى نستطيع أن نستخدمها مع الحكومة الجديدة ، ويقول لامبسون أنه ذكر لحسنين أنه يشك فى قبول النحاس أو الوفد الاشتراك فى أية وزارة ائتلافية كما وأنه ـ أى لامبسون ـ أكد لحسنين قبل انصرافه من مكتبه : آمل أن أسمع غدا أن النحاس قد استدعى الى القصر للتشاور معه ، وأن يحدث ذلك قبل ظهر غد وآمل أن يتم الاتفاق مع النحاس بوصفه زعيم الأغلبية وتسانده جماهير الشعب على الخطوات القادمة ومن الضرورى أن يوافق النحاس على ما سوف يحدث سواء كانت النية تشكيل وزارة مؤقتة ، أو وزارة ائتلافية !

ويقول لامبسون أيضا انه حاول فى المساء ايفاد سمارث ، الى حسنين باشا لؤكد له مرة أخرى مطالب البريطانيين ولكن سمارث أصيب بأنفلونزا ، فأوفد

بدلا منه تبرانس شون الذى لم يتمكن من العثور على حسنين باشا وكنت ـ لامبسون ـ واثقا من أنه اختفى عن عمد ، وأنه لا يريد أن يقابل ممثل السفارة وكلفت شون ، أن يترك له فى مكتبه خطابا بطلباتنا وأن يكتب على المظروف شخصى ، وعاجل !

وعن يوم الثلاثاء ٣ فبراير يقول لامبسون فى مذكراته : من حسن حظنا أن أمين عثمان باشا طلب أن يقابلنى فى الحادية عشرة صباحا ـ وأمين عثمان باشا خريج كلية فيكتوريا ، بالاسكندرية وجامعة اكسفورد بعد ذلك وقد لعب دورا غير عادى كرجل اتصال بيننا وبين الوفد ، وكان وزيرا للمالية ، سنتى ١٩٤٣ ، ١٩٤٤ وقد قتل بالرصاص سنة ١٩٤٦ ـ وقد قابلته ، وتحدثت اليه بصراحة عن الموقف وأوضح لى أنه قادم بموافقة من النحاس باشا وبمجرد ، أن بلغنى أن النحاس باشا مستعد لتولى الحكم اذا ساندته السفارة قلت له : ان هناك أشياء معينة يجب أن يعرفها النحاس باشا قبل أن يتخذ قراره النهائى وان هـذه الأشياء أثارتها وزارة الخارجيـة البريطانية فى لندن وقال لى أمين عثمان باشا : أنه لا يعتقد ان النحاس باشا سوف يعترض على ملاحظات لنـدن واتفقنا على أن نرجىء الحديث فى ذلك ، الى ما بعد تولى النحاس الوزارة » .

ويقول لامبســون : ان أمين عثمان باشا ســأله : ماذا تقترح أن يفعل النحاس باشا ، بعد ظهر اليوم فى القصر !

ويقول لامبسون : أنه قال لأمين عثمان : ان هذا طبعا يرجع الى النحاس باشا نفسه ولكن من جهة أخرى فان اعتقادى الشخصى ـ اعتقاد لامبسون ـ أنه ينبغى أن يرفض أية فكرة يقدمها القصر ، عن الحكومة المؤقتة ففكرة الحكومة المؤقتة ليست الا لعبة من القصر ، حتى تمر العاصفة ، وبعد ذلك تعود ألاعيب القصر مرة أخرى ومن ناحية أخرى فاننى أعتقد ان النحاس باشا ، يجب أن يطالب بحكومة ائتلافية حتى يدعم مركزه فى البلاد ولو أنى كنت أعتقد ان ذلك صعب تحقيقه . ويقول لامبسون : قال لى أمين عثمان باشا : انه سيعود الى النحاس باشا ليعرض عليه الموقف ، ويرى ماذا يقول ؟

ويقول لامبسون : ان حسين سرى اتصل به ليسأله عن آخر الأخبار وان حسين سرى قال له ان الحكومة المؤقتة لن تنجح مطلقا ، وان الحكومة الائتلافية قد تكون مجرد فكرة طيبة وأن الحل ، الوحيد هو أن يشكل الوفد الوزارة ويقول سير مايلز لامبسون بالحرف الواحد : استمر الموقف هادئا حتى الساعة الثانية بعد الظهر وعاد أمين عثمان باشا ، ومعه رد النحاس . وكان الرد يقول : ان النحاس باشا كان مستعدا فى وقت سابق لقبول فكرة حكومة محايدة أما الآن فانه ضد هذه الفكرة ، كما أنه أيضا ضد فكرة حكومة ائتلافية لان حالة البلاد سيئة للغاية ومن المؤكد ، أن بعض أعضاء تلك الحكومة سيكونون من رجال الملك ولهذا فان النحاس باشا ـ كما يقول على لسانه أمين عثمان باشا

لن يكون فى وضع يتيح له تسليم البضاعة ، لنا وبمعنى آخر تقديم ما نريده منـــه !

وقال لى أمين عثمان ـ قال للامبسون بالطبع ـ ان الوفد سيتعاون مع السفارة حتى لو لم تكن هناك معاهدة وأن روح معـاهدة ١٩٣٦ تعنى التعاون التام بين الجانبين وانه اذا كان النحاس باشا قد تعاون مع السفارة فى زمن السلم مرة فانه مستعد أن يتعاون معها فى زمن الحرب عشر مرات ولكن كل ما يطلبه هو أن تطلق يده وأن يكون حـرا فى اتخـاذ قراراته ، وخصوصا ، فيما يتعلق بالقصر ، ان النحاس باشا يريد ديمقراطية حقيقيـة فى البلاد . بينما الملك لا يريدها !

وقال لى أمين عثمان باشا أيضا : ان النحاس لا يريد أن يظهر كمن يجرى وراء الانتقام من الملك ولكنه يريد أن يوضح لى ـ للامبسون ـ أن أية حكومة ائتلافية أو محايدة لا أمل فيها .

ويقول سير مايلز لامبسون : أنه فى لقائه بأمين عثمان باشا قد اتفقا على النقط التالية : ان الموقف بلغ من السوء درجة لا يمكن أن تنجح معها أية حكومة ائتلافية ، أن النحاس باشا يجب أن يبلغ الملك فاروق انه لا يثق فى تعـاون الأحزاب الأخرى معه باخلاص وأنه ما زال يخشى المؤامرات والدسائس التى قد تحاك له فى حكومة ائتلافية ولهذا فان النحاس باشا يرى أن الحل الوحيد أن تكون هناك حـكومة وفدية خالصـــة على أن تخصص دوائر معينـة للأحزاب الأخرى ، فى الانتخابات وعلى أن يتم تكوين مجلس استشارى من زعماء الأحزاب الأخرى كنوع من الرمز للائتلاف .

ويقول سير مايلز لامبسون ان أمين عثمان اتصل به تليفونيا ليقول ان النحاس باشا فى القصر ولم يستطع تبليغه الرسالة التى اتفق واياه عليهـا ، و .. و ..

ويقول سير مايلز لامبسون : أن أمين عثمان باشا عاد الى الاتصال به مرة أخـرى لتبليغه ما جـرى فى القصر وكيف أن الملك طلب منه تشكيل حـكومة ائتلافية ، ولكن النحاس رفض وقدم أسبابا قوية لرفضه وان النحاس باشا عرض أن يشـكل وزارة وفدية تتحمل وحدها المسئولية رغم خطورة الموقف ويقول لامبســون : انه بعث فى طلب أحمـد حسنين وبلغه أنه قد عـرف بكل ما جرى فى القصر بين الملك والنحاس باشا ، وطلب منه تبليغ الملك ـ أنه ـ أى لامبسون ـ يرى أنه يجب استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة . ويقول لامبسون لحسنين : يجب ألا تكون هناك مفاجآت أخرى من القصر واننى سوف أعقد مجلس الحرب فى السفارة فى الساعة العاشرة صباح اليوم التالى وحاول حسنين كعادته أن يماطل ولكنى أوضحت له أننى أعنى ما أقول وقبل أن ينصرف قلت له مذكرا : لا تنس يا حسنين باشا أن تبلغ الملك أنه يتحتم

عليه أن يستدعى النحاس باشا وأن يكلفه بتشكيل الوزارة ويقول لامبسون أن أمين عثمان اتصل بعد أن انتهت مقابلته لأحمد حسنين ليسأله عن آخر الأخبار فروى له ما دار فى لقائه بأحمد حسنين ، وان أمين عثمان ، اتصل به فى منتصف الليل ليسأله عن الأخبار وقال : لا يوجد جديد حتى الآن .

وعن يوم الأربعاء ٤ فبراير ١٩٤٢ قال لامبسون : انه سمع فى الصباح ان هنرى هوبكنسون من وزارة الحرب البريطانية ينتظره فى مكتبه لأمر هام ، وانه عندما التقى به قال له ان حسنين باشا اتصل به وطلب أن يقابله وانه — أى هنرى هوبكنسون — قد وافق ، على الذهاب الى مكتب حسنين باشا ، ليبحث معه الموقف : ويقول لامبسون قلت لهوبكنسون بصراحة : اننى لا أوافق بتاتا أن تذهب الى حسنين باشا ، أو أن تراه ! ويقول لامبسون : أنه قال لهوبكنسون : ان هناك طريقتين لمعالجة مسألة دقيقة مثل هذه المشكلة مع القصر : الطريقة الأولى : أن يظل المرء حازما ، وأن يرفض أى حلول وسط كتلك التى يعرضها حسنين باشا ، والطريقة الثانية ، أن يتدخل آخرون فى العملية لافسادها وأنه اذا تدخل آخرون من العسكريين أو من وزارة الحرب فى مشكلة القصر فسوف أنفض يدى منها تماما ويقول لامبسون ، أنه أوضح وجهة نظره التى عبر عنها لهوبكنسون فى مجلس الحرب وأن مجلس الحرب وافقه على وجهة نظره وفى مجلس الحرب اتفقنا — لامبسون — على أن أقابل الملك وأن أبلغه الانذار التالى : وقد سبق لنا نشره ، واتفقنا فى مجلس الحرب أيضا أنه اذا لم ينفذ الملك ما طلبناه حتى الساعة السادسة مساء فاننا يجب أن ندرس الأمور من ناحيتنا وراجعنا تحرك القوات التى سوف نستخدمها فى العملية :

وتقرر أن يقود هذه القوات الجنرال ستون واننا يجب أن نتوجه معا — الجنرال ستون وأنا — الى القصر ، ومعنا القوات المطلوبة فى الثامنة مساء وأن نطلب من الملك فاروق التنازل عن العرش وحتى لا تحدث مفاجأة داخل القصر أو متاعب من أى نوع تقرر بعد ذلك خطة محاصرة القصر بالتفصيل وماذا بعد اجبار الملك على التنازل واتفقنا على ضرورة أن نصحب الملك معنا خارج القصر سواء وافق أم لم يوافق عن التنازل على العرش .

وأخذنا نتناقش طويلا بعد ذلك ما يجب أن نفعله بالملك بعد أن نأخذه من القصر . وقال أميرال البحرية : ان أفضل مكان نضعه فيه أن نحبسه فى احدى سفن الأسطول البريطانى .

ولما كانت هذه التفاصيل تخص العسكريين وحدهم فقد تركت الاجتماع واتصلت بفيتز باتريك باشا مساعد رسل باشا فى بوليس القاهرة وطلبت منهما — من فيتز باتريك ، ورسل — الاتصال بجنرال ستون كما طلبت حضور والتر موتكتون الرجل الذى أعد وثيقة تنازل ملك بريطانيا عن العرش .

ويمضى سير مايلز لامبسون قائلا :

وعدت الى السفارة وطلبت اعداد وثيقة التنازل بعناية حتى لا يكون هناك أي احتمال للخطأ ثم قابلت حسنين باشا وكان الاجتماع قصيرا وأوضحت اننا هذه المرة نضيء النور الأحمر وأنه ما لم يستجب لطلباتنا في السادسة مساء فان أمورا خطيرة سوف تحدث • ويقول سير مايلز لامبسون ، أنه كان يتعين عليه بعد ذلك أن يتأكد من المكان الذى سيكون فيه النحاس بعد ظهر ذلك اليوم حتى يمكن الاتصال به واستدعاؤه للقصر في أية لحظة وأنه في الساعة الواحدة، بعد الظهر تمكن من الاتصال بأمين عثمان باشا الذى طلب منه تبليغ ، النحاس باشا بنص الحديث الذى دار بينه ــ لامبسون ــ وبين حسنين باشا وأن يبلغ النحاس باشا أيضا أن من الضرورى جدا ، أن يبلغنا بمكانه اذا احتاج الأمر الاتصال به ، ويقول لامبسون ، أنه قال لأمين عثمان : أمل ألا يكون النحاس باشا قد تراجع فى موقفه ! وأن أمين عثمان قال له : أنه لم يغير موقفه وأنــه ــ أى النحاس ــ قال له أنه يخشى أن تكون السفارة ، هى التى غيرت موقفها ، وقال أمين عثمان للامبسون : لقد طمأنته بنفسى وقلت له أن الانجليز جادون هذه المرة مع الملك •

ويقول لامبسون ، أن أمين عثمان قد بلغ أن الملك استدعى مكرم عبيد باشا الى القصر لمقابلته وانه ــ أى لامبسون ــ أبدى مخاوفه أن يفعل مكرم باشا شيئا يؤثر فى ساعة الصفر التى حددناها للملك وهى السادسة مساء ، ووعد أمين عثمان أن يظل على اتصال بالنحاس باشا طوال اليوم حتى يمكن استدعاؤه فى أى وقت •

ويقول لامبسون أنه تلقى مذكرة سرية ، تتضمن أن مظاهرات فى الشوارع خرجت تهتف بحياة روميل : عاش الملك يسقط الانجليز تقدم يا روميل : وأنه تلقى تقريرا من الزقازيق يقول ان الطلبة هناك يحطمون المتــــاجر ويضربون أصحابها المعروفين بتأييدهم للانجليز أو الذين يوزعون منشورات فيها دعاية للإنجليز ، وبعث لامبسون بما بلغه الى الجنرال أوكلينك حتى يستعد لجميع الاحتمالات • وقال أمين عثمان لمايلز لامبسون أن النحاس باشا ، بلغه ــ أى بلغ أمين عثمان ــ أن المعلومات التى لديه ــ لدى النحاس ــ تقول أن الملك يحزم حقائبه وأنه استدعى النحاس لمقابلته فى القصر بعد الظهر •

أزعجتنى ــ لامبسون ــ هذه الأنباء ، وخصوصا ما ذكرة أمين باشا من أن الملك يحزم حقائبه وتوجهت فورا للاجتماع بكبار القادة العسكريين لتبليغهم الموقف واتفقنا على أن أفضل شيء نفعله أن نراقب مطارات القاهرة حتى لا يهرب الملك عن طريق أحدها كما اتفقنا على أنه من العبث محاولة مراقبة جميع مداخل القاهرة ، وحتى اذا نجح الملك فى الافلات ، من بين أيدينا وهرب من القصر ، فانه سوف يضر نفسه ولن يلحق بنا نحن ضرر كبير •

ويصل فى الساعة السادسة أحمد حسنين باشا الى دار السفار البريطانية حاملا معه رد الزعماء المصريين على الانذار البريطانى • ويقول لامبسون لحسنين:

هذا أمر خطير جدا ، وأنني سوف أحضر للقصر في التاسعة مساء لمقابلة الملك فاروق ، الا اذا بلغه بعكس ذلك قبل الموعد المحدد ويبدو أن هذا الكلام كان مفاجأة لأحمد حسنين باشا الذى قال ، لا ، لا يمكن يا سير مايلز الا أن نصل الى حل : أنا وأنت معا » •

واقترح حسنين انقاذا للموقف أن يرأس بنفسه « حكومة انقاذ وأن يتعهد لى بأن يجرى الترتيبات اللازمة حتى يأتى الوفد ، الى الحكم ، خلال شهرين » • وقلت له أني أود دائما أن أتعاون معه ولكن اقتراحه غير مقبول بالمرة وحتى لا أجعله يشعر بالمزيد من الحرج وعدته بدراسة الاقتراح مرة أخرى والرد عليه فيما بعد وهنا قال حسنين أنه سوف يبلغ الملك بهذا الاقتراح ولكن طلبت منه الا يفعل ذلك لقد كان فى نيتى رفض الاقتراح نهائيا •

واجتمع مايلز لامبسون بأعضاء السفارة البريطانية فى القاهرة واشترك فى المناقشات الجنرال ستون المشرف على الجانب العسكرى فى العملية وأركان حربه وبلغ مايلز لامبسون الجميع بأنه متمسك بمقابلة الملك فى الساعة التاسعة طبقا للخطة الموضوعة من قبل ووصل أمين عثمان باشا الى دار السفارة وقابل سير مايلز لامبسون وكان أول سؤال وجهه الى أمين عثمان : بماذا تفسر تصرف النحاس باشا وتوقيعه على البيان الصادر من القصر الخاص برفض الانذار ، وهل ما زال فى وسعنا الاعتماد على النحاس باشا اذا استمرت العملية ؟ ويقول أمين عثمان : أنه يراهن بآخر مليم عنده أن النحاس باشا صامد عند موقفه الذى بلغه لنا وأنه اذا كان النحاس باشا فعلا قد وقع على مذكرة الزعماء فلابد أنه اضطر الى ذلك •

ويقول سير مايلز لامبسون : أنه بعد أن وافق على صيغة الخطاب الموجه الى فاروق ووثيقة التنازل عن العرش أجرى اتصالا أخيرا بأمين عثمان باشا للتأكد من موقف النحاس باشا قبل أن يتوجه لامبسون الى القصر وأن أمين عثمان قال له : أن النحاس سوف يشكل حكومة وفدية ، اذا دعاه الملك الى ذلك وأنه فى حالة طرد فاروق عن العرش فان النحاس باشا سيوافق أيضـــا على تشكيل حكومة تتولى أمور البلاد » •

ويقول لامبسون : أنه بينما كان على مائدة العشاء هو وكبار مستشاريه قبل أن يتوجه الى القصر أثار أحدهم نقطة جديدة ماذا نفعل اذا قبل الملك فى الساعة التاسعة مساء أن يعهد بتشكيل الحـكومة الى النحاس باشا ؟ ويقول لامبسون أنه شخصيا كان مصرا على اجبار فاروق على التنازل عن العرش بعد أن رفض الاستجابة الى مطالب البريطانيين وبعد أن انتهت فترة الانذار الممنوحة له حتى الساعة السادســة • وأن مهمته ــ أى لامبســون ــ عنــد الذهاب الى القصر ، فى تلك الليلة الحصول على توقيع فاروق على وثيقة التنازل ، وقال لامبسون لمستشاريه : لن أقبل منه التراجع ، وأنه يجب أن يذهب ولكن رأى

الموجودين كان « ان هذا التصرف قد لا يكون مقبولا » « وأنه ليس من الضرورى أن يتمسك بعزل الملك لأنه تأخر ثلاث ساعات عن قبول ما نريده وأن هـذا الموقف قد يضعنا فى موقف حرج وأن البلد قد يثور اذا انتشر الخبر » .

وتراجع لامبسون عن اصراره على ضرورة عزل الملك اذا ما استجاب لمطالب البريطانيين ويقول لامبسون أنه وهو فى الطريق الى القصر روى للجنرال ستون تفاصـيل ما جرى على مائدة العشاء فى السفارة البريطانية وقـراره ـ قـرار لامبسون ـ بعـــدم اجبار الملك على التنـــازل اذا خضع لمطالبنا ووافق ستون لامبسون ، وقال اذا استجاب الملك لمطالبنا فان موقفنا سيكون سيئا اذا صممنا على تنازله عن العرش .

ويروى لامبسون تفاصيل ما حدث فى مساء تلك الليلة الرهيبة ، ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ فيقول : فى الساعة التاسعة تماما ، وصلت الى قصر عابدين ومعى الجنرال ستون ، وعدد كبير من الضباط الذين اخترناهم بعناية خاصة والذين كانوا مسلحين حتى أسنانهم .

وفى الطريق مررنا بطوابير من المصفحات وناقلات الجنود والدبابات كانت تبدو أشباحا فى الشوارع ، المظلمة وهى فى طريقها هى الأخرى لتأخذ مواقعها حول القصر ، وكانت هذه القوات مكلفة بمحاصرة قصر عابدين أثناء لقائى مع الملك وعندما وصلنا الى با ب القصر كانت الدهشة بادية على وجوه الأمناء وموظفى الديوان الذين استقبلونا عند مدخل القصر ، وبينما نحن فى انتظار الملك كنت أستطيع وأنا بالطابق العلوى داخل القصر أن أسمع أصوات الدبابات والسيارات المدرعة تأخذ مواقعها حول القصر ونتيجة لذلك تأخر رجال القصر ٥ دقائق عن الموعد المحدد ، للقائى مع الملك وكنت على وشك أن أصيح فى رجال الديوان أننى غير مستعد للانتظار أكثر من ذلك ، وعندما دعينا للمثول أمام الملك وحاول كبير الأمناء ، أن يمنع الجنرال ستون من الدخول الى القاعة التى تم فيها لقائى مع الملك نحيته جانبـــا ودخلت أنا والجنرال ستون الى الملك وبدت الدهشة على الملك عندما شاهد الجنرال ستون معى واقترح الملك أن يحضر حسنين باشا المقابلة ووافقت على ذلك .

ودخلت مباشرة فى الموضوع قلت للملك : أننى كنت أتوقع حتى الساعة السادسة مساء أن يجيب بلا أو نعم على رسالتى اليه هذا الصباح وبدلا من ذلك فان حسنين باشا سلمنى فى السادسة والربع مساء مذكرة أعتقد أنها تعنى أن الجواب هو ، لا ، ولهذا السبب فاننى أريد أن أعرف الأمر ، وهنا فى هذا المكان هل جواب الملك فعلا ، هو : لا .

وحاول فاروق أن يخرج عن الموضوع ، ولكننى قاطعته على الفور قائلا بشىء من الغضب : يا صاحب الجلالة ، ان الأمور فى منتهى الخطورة ، وأعتقد أنك لا تريد أن تقول نعم .

وقلت للملك أيضا بنفس اللهجة الغاضبه أنه مسئول عما يحدث بعد ذلك وقرأت عليه الخطاب الذى أعدته السفارة ، ثم قرأت عليه وثيقة التنازل عن العرش ، ثم طلبت منه أن يوقع الوثيقة فورا والا اضطررت الى استخدام شيء آخر غير سار لمواجهته .

وتردد الملك فاروق قليلا ، وفى رأيى أنه كان على وشك أن يوقع وثيقة التنازل عن العرش لولا أن حسنين باشا تدخل وأخذ يتحدث اليه باللغة العربية وبعد لحظات من التوتر الرهيب نظر الى الملك وقال بلهجة خالية تماما من الكبرياء التى اعتاد أن يحدثنى بها :

أليس من الممكن اعطائى فرصة أخرى ؟

وقال الملك أنه مستعد أن يستدعى النحاس باشا فورا ، وفى حضور سير مايلز لامبسون اذا أراد تكليفه بتشكيل الوزارة ، وأنه سيترك للنحاس حرية تشكيل حكومة يختارها بنفسه ، وقال الملك أنه سيستدعى النحاس باشا الآن .

وليس هناك ثمة فوارق كبيرة بين ما ذكره سير مايلز لامبسون وبين ما جاء فى الوثائق البريطانية .

فى برقية وزارة الخارجية البريطانية الى السير مايلز لامبسون بتاريخ ٢ فبراير ١٩٤٢ : « اذا ما قرر الملك استدعاء الوفد لتشكيل الوزارة على أساس المطالب البريطانية فانه ينبغى أن يضع شرطا مطلقا لموافقتك وهو أن تتاح لك — للامبسون — الفرصة — لمقابلة النحاس قبل أن يستدعيه الملك ! » .

وفى برقية أخرى من ايدن الى مايلز لامبسون — بتاريخ ٣ — ٢ — ١٩٤٢ اصرار من ايدن على أن يقابل سير مايلز لامبسون النحاس سواء تولى المنصب أو لم يقبله بعد .

وفى برقية من سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية يقول لامبسون أنه يتشكك فى حكمة الاتصال بالنحاس قبل أن يجتمع بالملك .

ولا أعتقد — سير مايلز لامبسون — أنه — أى النحاس — يرغب فى لقائى لأن ذلك يحرجه بل يمنعه من الذهاب الى القصر اذا عرفنا اننا نضغط بشدة لنجعله يتفق معنا على الشروط .

فى برقية من سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٣ — ٢ — ١٩٤٢ يقول سير مايلز لامبسون : ان أمين عثمان وافقه على رأيه فى أنه من الخطأ أن يجتمع بالنحاس قبل أن يجتمع النحاس بالملك ، وفى تلك البرقية أيضا قول لسير مايلز لامبسون ، لم يذكره أبدا فى مذكراته ونعنى به : انه نصح النحاس باشا — عن طريق أمين عثمان باشا — بألا يضع شرطا

لقبوله الحكم ، وهو اجراء انتخابات جديدة فاجراء انتخابات جديدة أمر غير مرغوب فيه ويقول لامبسون فى تلك البرقية أيضا : يستطيع أمين عثمان أن يقول للنحاس أنى أقف وراءه بشرط أن يتصرف بطريقة معقولة ، وانى واثق أن النحاس باشا سيوافق على أن أبقى فى الظل فى الوقت الحاضر وسأظهر فى الوقت المناسب عندما تكون هناك حاجة لمساندتى .

وفى برقية أخرى من سير مايلز لامبسون ٤ فبراير يقول لامبسون نقلا عن أمين عثمان أنه فى الساعة الثانية بعد الظهر جاء الدكتور النقيب كمبعوث للقصر ، وبلغه أن الملك فاروق يعد حقائبه لمغادرة البلاد . وفى تلك البرقية أيضا القول : بأن النحاس باشا سيقول للملك عند بحث موضوع الانذار البريطانى « ان الشخص الوحيد الذى يستطيع أن يعين رئيس الوزراء هو الملك » .

ومن الأمور التى تدعو الى الغرابة ان برقية السفير البريطانى الى وزارة الخارجية البريطانية تمضى فى ذكر ما سيقوله النحاس باشا فى لقائه بالملك : سيقول النحاس ان الموقف فى البلاد قد وصل الى نقطة خطيرة جدا لعدم حكمها عن طريق حزب ديمقراطى ، وسيقول النحاس أنه يعتبر نفسه ممثلا لهذا الحزب الديمقراطى وأنه مستعد لتشكيل حكومة وفدية انقاذا للموقف ، اذا كلفه الملك بذلك » .

وفى برقية أخرى من السفير البريطانى لوزارة خارجيته أنه سيطلب من الملك فاروق أن يعتزل العرش « ولن يكون طلبى على أساس رفضه لتكليف النحاس بتشكيل الوزارة بل سيكون الطلب ابتداء على أساس عدم مسئوليته وأنه أثبت عدم صلاحيته للحكم ، وتنصله من تنفيذ المادة الخامسة من المعاهدة .

فى البرقية التى كتبها سير مايلز لامبسون فى مساء ٤ فبراير وبعث بها الى وزارة الخارجية البريطانية فى اليوم التالى قال ان الملك عندما وافق على أن يطلب الى النحاس باشا تشكيل وزارة وفدية انه سيفعل ذلك من أجل خير بلاده وان الملك شكره فى النهاية لانه ــ أى لامبسون ــ حاول مساعدته دائما .

ويقول سير مايلز لامبسون فى برقيته تلك : عندما عدت الى السفارة بلغتنى رسالة تليفونية من حسنين تعكس قلقا ، ولكنها مسلية وملطفة للجو : سأل حسنين عما اذا كان يمكن الآن سحب القوات لأن جميع المنافذ الى القصر قد سدت ولا يستطيع أحد الوصول بما فى ذلك النحاس ووعدت ــ لامبسون ــ بالنظر ــ فى الأمر .

ويقول لامبسون أيضا : بعد نصف ساعة وصل النحاس الى دار السفارة بعد أن استقبله الملك فاروق الذى تصرف بسرعة وفاء بوعده . وقد كلف الملك فاروق النحاس بمقابلتى وجرى بيننا حديث مرض حضره وزير الدولة : قلت

أنه ينبغي أن أتراجع الى الظل مرة أخرى حتى يشكل النحاس حكومته ويستطيع عندئذ اجراء محادثات عمل ٠

وافق النحاس تماما على أن العناصر الشريرة فى القصر وخارجه ينبغى استئصالها وأكدت أن رغبتى كانت ولا تزال دائما ، أن أبقى وراء الستار بقدر الامكان وأتركه يتخذ الاجراءات الضرورية التى يراها ٠

فيما يتعلق بأحداث هذا المساء أعترف أنه لم يكن من الممكن أن أستمتع بها أكثر مما استمتعت : كان هناك اغراء شديد على أن أصر على تنازل الملك عن العرش ، وأعتقد أنه كان يمكن الحصول عليه ، ولكن الطريق الحكيم كان يكمن فيما يبدو فى السماح له بدعوة النحاس باشا وأنا ــ لامبسون ــ أعترف بذلك ، على مضض ٠

ويتبقى بعد ذلك كله روايات أخرى وأحاديث أخرى لوجهات نظر أجنبية أخرى فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ٠

الفصل السادس

فاروق يوشك أن يوقع على وثيقة تنازله عن العرش وأحمد حسنين باشا يمنعه عن التوقيع

أولينا اهتماما خاصا بوجهة النظر البريطانية فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ على اعتبار ، أن بريطانيا هى الطرف الرئيسى فى تلك المأساة ، وكنت قد خصصت فصلين سابقين ، لوجهة نظر النحاس باشا ، والوفد المصرى بوصفه طرفا رئيسيا آخر ، فى تلك المأساة ورغم أننى أتحفظ باستمرار على ما يرد فى الوثائق الأجنبية ، أية وثائق أجنبية ولا أعتبرها حجة الا على أصحابها وحدهم ، دون انتقال حجيتها ، الى الآخرين ، الا أننى انزعجت ، حقيقة ــ كمواطن مصرى عربى ــ لما جاء فى الوثائق البريطانية خاصا بموقف حسين سرى باشا من تلك المأساة ، ووقوفه الى جانب بريطانيا ، ووقوفه ضد الملك فاروق ، الذى يمت اليه بصلة القربى .

كنت أتمنى أن تكون ردود الأفعال عند حسين سرى باشا ، الذى رأس الوزارة المصرية ، أكثر من مرة ، موازية للأفعال ذاتها ، دون أن تتجاوزها ، فلا يقف حسين سرى باشا الى جانب بريطانيا ضد القصر وضد الشعب المصرى لان القصر ، أحرجه فى أزمة قطع العلاقات مع حكومة فيشى ، بل كنت آمل ــ كمواطن مصرى عربى ــ أن ينتهى دور حسين سرى باشا عند تقديم استقالته ، من الوزارة ، دون أن يكون واحدا من الذين حرضوا سير مايلز لامبسون ، على أن ينتقم من القصر .

وعلى أية حال فتلك وجهة نظر شخصية بحتة ، أرجو الا أكون قد ظلمت بها حسين سرى باشا !

وأعود ، الى ما أنهيت به الفصل السابق حيث قلت أن هناك وجهات نظر أجنبية ، أخرى ، خاصة بمأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ لابد من أن نشير اليها ، لتكون الدراسة عن مأساة فبراير ١٩٤٢ ، كاملة أو شبه كاملة .

وربما كان فى مقدمة الكتاب الأجانب المجيدين الذين أرخوا لفاروق الكاتب البريطانى هيوم ماكليف وقد خصص هيوم ماكليف من كتابه : « آخر ملوك مصر » فصلا عن ٤ فبراير ١٩٤٢ أضاف معلومات جديدة عن تلك المأساة يحسن بنا أن نشير اليها • يقول هيوم ماكليف :

كانت لحظة من أكثر لحظات الحرب حرجا ، اذ كانت القوات البريطانية قد عانت من هزائم عنيفة فى شمال افريقية ، وفى القاهرة ، كانت الجماهير ، تتدفق عبر الشوارع تهتف لروميل ، وعندئذ دبرت بريطانيا انقلابا فى القاهرة ، وقد تم كل شىء فى سرية تامة ، ومضت أشهر قبل أن تتردد همسات حول الأحداث الغريبة التى شهدتها القاهرة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عندما ظهرت الدبابات البريطانية فجأة حول قصر الملك فاروق ، وبينما كانت الهزائم تلحق بالقوات البريطانية فى معارك الصحراء كانت جموع الطلبة فى القاهرة والاسكندرية تصيح فى الشوارع : « فلتسقط بريطانيا » فاتجه الموقف السياسى فى مصر ، الى أزمة حادة هزت عرش فاروق هزا عنيفا •

وتوجه رئيس الوزراء حسين سرى الى الملك فاروق ، طالبا منه تأييده ومساعدته كى يقمع مظاهرات الطلبة فما كان من فاروق الا أن هز كتفيه مما كان يعنى الاطاحة بحكومة حسين سرى •

واتصل حسين سرى فى اليوم التالى بالسفير البريطانى لامبسون تليفونيا وأخبره أن فاروق طلب منه أن يستقيل !

وقد رأت بريطانيا أنه من الضرورى لها وهى تواجه موقفا صعبا أن تحتفظ بحكومة تراها مفيدة لأغراضها والا فان القاعدة البريطانية فى الشرق الأوسط كانت سوف تواجه أخطارا عنيفة ومن ثم تنهار استراتيجيتها العسكرية تماما ، وأبدت الحكومة البريطانية رغبتها فى أن يتولى النحاس باشا رئاسة الوزارة •

وكان النحاس مؤيدا للمعاهدة المصرية البريطانية فى ذلك الحين ، وهى نفسها ، المعاهدة التى ألغاها النحاس سنة ١٩٥١ لكن فاروق اختار رجلا كان البريطانيون يكرهونه بشدة ، ولا يثقون به ، وهو رئيس الوزراء السابق على ماهر ، الذى كان مؤيدا للمحور ، وكان يعتقد أن ألمانيا ، وايطاليا سوف تنتصران فى الحرب ، وقال البريطانيون أنه كان يتعاون مع الايطاليين ، فاجتمعت لجنة الدفاع التى كانت تضم قادة الأسلحة البريطانية الثلاثة لدراسة الموقف ، وحضر الاجتماع لامبسون وليتلتون الذى كان ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية قد بعث به منذ عدة شهور الى القاهرة كوزير دولة له كل مسئوليات الدفاع فى مصر •

وفى ذلك الاجتماع تم بحث مسألة عزل الملك فاروق •

وفى الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ٢ من فبراير ١٩٤٢ واجه سير مايلز لامبسون الملك فاروق فى مكتبه بقصر عابدين ، وفى هذه المواجهة أشار لامبسون الى المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ التى تشترط على كل من مصر ، وبريطانيا عدم تبنى أى موقف تجاه دول أجنبية يتعارض مع مواد المعاهدة .

ويقول هيوم : أن لامبسون فى تلك المقابلة طلب من الملك فاروق أن يبعث فى طلب مصطفى النحاس باشا ، وترك له مهلة مدتها أربعة وعشرون ساعة لتنفيذ هذه الصيغة ، ووافق الملك على أن المعاهدة لابد وأن تحترم ، وأنه يجب تعيين حكومة قوية لكنه رفض أن يتولى النحاس باشا رئاستها ، وساند أوليفر ليتلتون الموقف الذى اتخذه السفير فى القصر ووضع الجيش خطة معقدة وصريحة ، لابعاد فاروق عن العرش ، اذا ما قررت هيئة القيادة البريطانية والسفير ضرورة الاطاحة به ، ولكن الى أين سوف ينقلونه ؟

وقدم الجنرال كاتنجهام ، الرد على هذا التساؤل بقوله : لدينا طرادة راسية فى السويس ويمكننا أن ننقله اليها لتقوم بالتجول به فى عرض البحر الأحمر الى أن يقرر السياسيون ماذا سيفعلون به .

وقام ضباط هيئة القيادة العامة ببحث تفاصيل دور الجيش فى ابعاد الملك فاروق عن عرشه وقرروا أن تغادر مجموعة من السيارات البوابة الرئيسية لقصر عابدين ، وتتجه رأسا الى الاسكندرية ، ثم الى بور سعيد لخداع أية تجمعات مؤيدة للملك ، على أن تغادر السيارة التى تقل فاروق من البوابة الخلفية للقصر وتتخذ عدة طرق ، قبل أن تنطلق الى الطريق المؤدى الى السويس ، وتقوم كتيبة يتم انتقاء ضباطها وجنودها بدقة ، بمحاصرة القصر ، اذا ما أصبح على السفير أن يقدم انذارا على أن تتحرك الدبابات الى الميدان المواجه للبوابة الرئيسية لمساندة القوات فى حالة حدوث اضطرابات ، على أن تصحب فصيلة من الضباط السفير لمواجهة الحرس الملكى اذا ما أبدوا أية مقاومة .

ولم يترك أى شيء للصدفة ، وتم وضع مسودة وثيقة التنازل عن العرش ، ومن المصادفات الغريبة ، أن سير والتر مونكتون الذى كان قد صاغ وثيقة التنازل عن العرش ، للملك ادوارد الثامن بسبب اصراره على الزواج من حبيبته دوقة وندسور ، هذا الرجل الذى كان قد وضع وثيقة تنازل ادوارد عن العرش، كان قد تم الحاقه بالسفارة البريطانية فى القاهرة منذ فترة .

ومن الغريب حقا ، أن مونكتون أمضى وقتا طويلا للعثور على قطعة ورق مناسبة يطلب عليها من ملك التنازل عن عرشه اذ أن مثل هذه الورقة كان من الصعوبة وجودها فى القاهرة أثناء الحرب ، ومن كان ينتظر أن يوقع ملك مصر ، وثيقة تنازله على ورقة فولسكاب من أوراق السفارة البريطانية ؟ ونتج عن المجهودات الشاقة التى بذلتها السفارة العثور على ورقة قذرة وتمت كتابة وثيقة التنازل فوق هذه الورقة ، وقرر فاروق أن يخادع ، وقال أنه اذا كان عليه

قبول النحاس باشا فربما يكون فى مقدوره اقناعه بتشكيل حكومة ائتلافية مع وزراء آخرين ، يميل فاروق اليهم .

وفى اليوم التالى اشتعلت جامعة فؤاد ، والأزهر بالمظاهرات والاضطرابات العنيفة على الرغم من أن فاروق كان قد بعث شخصيا ، برسائل الى رئيس جامعة القاهرة ، وشيخ الأزهر ، يطلب منهما أن يحاولا ابقاء طلبتهم هادئين ، وسارت جماهير الطلبة فى الشوارع تصيح بهتافات معادية لبريطانيا .

ويقول هيوم ماكليف : أن أحمد حسنين وصل الى السفارة البريطانية فى الساعة السادسة والربع ـ بعد ربع ساعة من انتهاء الوقت المحدد لانذار الملك ـ وكان القلق يبدو على حسنين باشا ، وقرأ أحمد حسنين على السفير بيانا من القصر يؤكد رفض الزعماء للانذار البريطانى ، الذى هو بمثابة انتهاك شنيع لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولاستقلال البلاد » .

وحذر لامبسون أحمد حسنين ـ وبفظاظة ـ من خطورة الموقف وطلب منه أن يبلغ الملك أن لامبسون سوف يتوجه للقائه فى القصر ، الساعة التاسعة مساء ، وأغفل القول بأنه سوف يذهب الى القصر مصحوبا بقوات من الجيش البريطـانى .

ويتساءل هيـوم ماكليف : أكانت لدى الملك فاروق ، أية فـكرة عن أن البريطانيين قد يحاولون اسقاطه بالقوة ؟

ثـم يقــول ماكليف : لقــد تردد يومها أن فاروق قد سأل قادة جيشه فى ذلك الوقت : كم من الوقت يمكن للقـاهرة الصمود ضـد البريطـانيين ؟ فأجابوا : مـدة ساعتين يا سيدى ، فعاد يسـألهم : كم من الوقت تستغرق محاولتهم للقبض علينا جميعـا ؟ فكان الجواب : سـاعتين ونصف السـاعة يا سيدى ؟

وكانت نكتـة لاذعـة لم تفت فاروق ، الذى كان يقـامر على أساس أن لامبسون ، وليتلتون والجيش سوف يتمادون فى موقفهم ، ثم يسعون الى حل وسط ، وعندئذ سوف يبدو فاروق وكأنه قد حقق ، انتصارا عليهم .

ولم يبد على البريطانيين أى تصرف يكشف عما يدبرونه وتم تبليغ موظفى السفارة أن يتناولوا طعامهم بصورة عادية ، فى الخارج لكن عليهم أن ينصتوا الى صفارات الانذار ، التى قد تمنعهم من العودة ، وتم الاتفاق على كلمة « بلغم » ككلمة سر .

ويقول هيوم ماكليف : أن السفير البريطانى والجنرال ستون والقـائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، غادرا مبنى السفارة البريطانية قبل الساعة التاسعة مساء ، وبصحبتهما عشرون جنديا تم اختيارهم بدقة و . . و . .

كما يقول ماكليف أيضا : أنه بعد دخول لامبسون ، وستون ومن معهما انطلق بعض رجال البلاط ، الى حجرة الملك حيث أخبروه بأنهم أصبحوا محاصرين من كل جانب .

ويروى ماكليف عن لقاء لامبسون وستون بالملك فاروق قصة لم يشر اليها لامبسون فى مذكراته أو فى برقياته ، ورسائله التى وجهها الى وزارة الخارجية البريطانية يقول : أن لامبسون بعد أن ذكر للملك أنه نقض المعاهدة المصريه ، وأنه عرض أمن مصر ، وسلامتها للخطر ، قد أصبح غير كفء للحكم وسحب لامبسون وثيقة التنازل عن العرش من جيبه وألقى بها أمام الملك مشيرا الى أنه من الأفضل له أن يوقعها اذا كان لا يرغب فى مزيد من الاضطرابات، فالتقط فاروق الورقة التى تتضمن صيغة التنازل ثم قال متسائلا : انها لا تعدو أن تكون سوى قطعة ورق قذرة ، أليس كذلك ؟ ، وراقب الرجلان عينى الملك وهما تتحركان بينما كان يقرأ النص ببطء ، كما لو كان يتساءل عما سوف يفعله بشأنها .

ومد فاروق يده ليتناول قلما من درج مكتبه وانحنى فوق الورقة ، ليوقعها معلنا تخليه عن عرشه : عدة لحظات أخرى ولن تصبح ملكا ولكن عندما تحركت يده للتوقيع ، أبدى حسنين حركة ما ، اذ تقدم من الملك بسرعة ، وصاح بعدة كلمات باللغة العربية ، لم يفهمها السفير والجنرال ، فنهض فاروق من انحنائه وقال وقد سالت الدموع من عينيه : الا تعطينى فرصة أخرى ياسير مايلز ؟

وينهى هيوم ماكليف روايته عن مأساة ٤ فبراير بقوله : جاء الآن دور لامبسون كى يتردد اذ كان قد أدخل فى حسابه أن الملك سوف يوقع الوثيقة ، وأنه سوف يتخلص من الصبى الذى كان يكن له كراهية شديدة ، لكنه كان قد وعد ليتلتون بأن فاروق لابد من أن يعطى فرصة أخيرة اذا ما طلبها . ومع ذلك فقد أصر لامبسون على أنه يتعين على الملك أن يبعث لاستدعاء النحاس ، وقال فاروق : لسوف أبعث لاستدعائه فى حضورك ، ياسير مايلز وأطلب منه تشكيل الوزارة .

وهنا تحدث جنرال ستون للمرة الأولى فقال : طبقا لاختياره الخاص ؟ فطاطا الملك فاروق رأسه .

وهكذا ــ هيوم ماكليف ــ زالت حالة التوتر التى سادت الحجرة ، وقدم الملك سجائر للحاضرين ، وجلس الرجال الأربعة يتحادثون فى غير كلفة عن أمور كثيرة باستثناء السياسة والحرب ، وخلت الصحف الصادرة فى اليوم التالى من مانشتات تتعلق بما حدث طبقا لما قررته الرقابة لذلك ، وكان ما حدث فى ذلك اليوم العصيب فى القاهرة واحدا من أكبر الانقلابات هدوءا

فى التاريخ ، أما خطاب الانذار الذى وجهه السفير البريطانى الى الملك فهـذا نصه :

« يا صاحب الجلالة ، لقد بات من الواضح ، يا صاحب الجلالة ، منذ فترة بعيدة ، أنك واقع تحت تأثير مستشارين ليسوا فقط غير مخلصين للتحالف مـع بريطانيا العظمى ، بل أنهم يعملون فعلا ضـد هـذا التحالف ، وهكذا يساعدون العدو ، كما أن موقفك العام ، واتصالاتك يا صاحب الجلالة ، تعتبر خرقا للمادة الخامسة من معاهدة التحالف ، التى تنص على أن الأطراف الموقعة على المعاهدة يجب الا تتبع سياسة خارجية لا تتفق مع التحالف ، وبالاضافة الى ذلك يا صاحب الجلالة فقد أثرتم عمدا ، ودون أى داع أزمة سياسية حول قرار أتخذته الحكومة المصرية السـابقة ، استجابة لطلب تقدمنا به ، كحلفاء لمصر ، وهو طلب يتفق مع المادة الخامسة من معاهدة ١٩٣٦ ، وأخيرا يا صاحب الجلالة ، فأنكم بعد أن فشلتم فى تشكيل حكومة ائتلافية رفضتم أن تعهدوا بتشكيل الوزارة الى زعيم الحزب السياسى ، الذى له تأييد شعبى فى البلاد ، وهو الوحيد الذى يتيح له موقعه أن يضمن لنا استمرار تنفيذ المعاهدة بروح الصداقة التى تم توقيعها ، وهذه التصرفات الطائشـة والتى اتسمت بعـدم الشعور بالمسئولية من جانبكم يا صاحب الجلالة ، تهدد بالخطر أمن مصر ، وكذلك قوات الحلفاء ، وهكذا أصبح من الواضح أن جلالتكم لستم أهلا بعد ذلك للبقاء على العرش » .

وكانت وثيقة التنازل قد أعدت على النحو التالى :

« نحن الملك فاروق ، ملك مصر ، لما كنا نضع نصب أعيننا دواما مصالح بلدنا ، فأننا نتخلى ونتنازل عن عرش المملكة المصرية بالنسبة لنا ، ولورثتنا ، ونتخلى أيضا عن جميع الحقوق الملكية ، وجميع الامتيازات ، والسلطات التى تخولها لنا هذه الحقوق ، وعلى هذا فاننا نخلى رعايانا أيضا من الالتزام بالولاء نحو شخصنا » .

« صدر فى قصر عابدين فى الرابع من فبراير ١٩٤٢ » .

والجدير بالذكر ، أن النقراشى باشا عندما تقدم بشكوى الى مجلس الامن فى ١١ يوليو ١٩٤٧ ضد الحكومة البريطانية ، وعندما قام هو بعرض شكوى مصر ، أمام مجلس الأمن فى ٥ أغسطس ١٩٤٧ وطالب مجلس الأمن بأن يقرر اجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل ، عن السودان ، وعن أى جزء آخر من الأراضى المصرية ، وأن يكون هذا الجلاء كاملا ، غير مشروط بشرط .

أقـول أشار محمود فهمى النقراشى باشـا ، الى التدخل البريطانى فى أعوام ، ٤٠ ، ٤٢ ، ١٩٤٥ من أجل أسقاط بعض الوزارات المصرية وان التدخل البريطانى فى شئون مصر الداخلية انما كان نتيجة لوجود القوات البريطانية فى مصر .

وقد تولى الرد على انهام النقراشى باشا ، لبريطانيا بتدخلها فى شئون مصر الداخليـة السيد الكسندر كادوجان فقـال عن أزمتى ١٩٤٠ ، ١٩٤٢ أنهما من ازمات الحرب : كانت قوات المحور تتقدم صوب مصر ، كما هو معروف وفى خلال هاتين الفترتين كانت بعض الشخصيات المصرية التى تحتل مراكز عالية جـدا تبدى تعاطفها نحـو المحور عاملة على عرقلة جهـود الحلفاء الحربية بأستطاعتى اذا ما أبدى رئيس الوزارة المصرية · رغبته فى أن أتحدث عن هاتين الحادثتين بالتفصيل والاسـهاب مدعما البراهين بالوثائق ، التى جاءتنا عقب انتهاء الحرب ، والتى أثبتت صحتها الأنباء التى وصلتنا ولن تدع هذه الأدلة مجالا للشك لدى أعضاء المجلس فيما أرغمنا الى التقدم لملك مصر وطلب تغيير الحـكومة الأمر الذى حققه الملك ، وبما انى لا أود احراج النقراشى باشـا ، وحكومته على أى حال أكبر مما تستدعيه الضرورة فانى أترك له حرية استئناف المناقشة معه فى هذا الموضوع فاليه يرجع الأمر فيما اذا كان يود ان أعرض الدليل الذى تحت يدى أمام المجلس أم لا يود ذلك وأنا أعترف بمحض اختيارى ان طلبات ١٩٤٢ قد عززت فى اللحظة الأخيرة بمظاهرة عسكرية بيد انى أرغب فى أن أؤكد أن هـذا الحادث هو الحادث الأول والوحيد منذ ١٩٣٦ ، الذى قال عنه النقراشى باشا انه كان عرضا للحرب البريطانية فى شوارع القاهرة ·

وكان النقراشى باشـا ـ طيب الله ثراه ـ وقد قال فى مجلس الأمن جلسة ٢٨ أغسطس ١٩٤٧ عن معاهدة ١٩٣٦ ، التى تمسكت بريطانيا بالمادة الخامسة منها لعزل فاروق : لقد فقدت معاهدة ١٩٣٦ فى فترة الاحدى عشرة سنة الأخيرة قوتها وحيويتها لقد أخرستها الحوادث ، ولم يعد صداهـا الا كصدى الأشباح وظلت حتى اليوم ، على انها أثر من آثار أيام القرصنة التى يجهد العالم فى نسيانها ، ولم يبق فيها اليوم الا ما يهدد السلام ·

أما الصحفى البريطانى جورج بلانكين ، المحرر السـياسى لجريدة الديلى ميل البريطانية فقد عنى كما يقول د· محمد أنيس عناية خاصة بالتحقيق فى حادث ٤ فبراير وأتبع منهجا مقبولا ، فى هذا التحقيق استمع ، الى وجهة نظر السفارة البريطانية ، ثم الى وجهة نظر القصر ثم وضع أخيرا ما استطاع ، ان يصل اليه من حقائق ، من خلال مقابلات متعددة مع عدد من الشخصيات المصرية والأجنبية ·

وينقل بلانكين عن سير والتر اسكندر سمارت السكرتير الشرقى البريطانى لدار السفارة البريطانية قوله انه لا يستطيع تبرير أختراق الدبابات البريطانية لقصر عابدين فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ وعن خلفيات هذا اليوم يقول بلانكين : كان الملك يتلقى نصائح على ماهر وكان من المستحيل وجود حـكومة تترك الاشتغال بالسياسة فى ظروف أزمة دولية كبرى ، وقد وجد حسين سرى باشا صعوبة كبرى فى اغلاق المفوضية الفرنسية التابعة لفيشى التى كانت تعمل علانية فى القاهرة ضد جهود الحلفاء وغضب فاروق ، غضبا عنيفا ، الى حد اضطر معه سرى باشا الى تقديم اسـتقالته وللمرة الثانية كان رومبل يتقدم

بسرعة نحو مصر وسقطت بنغازى ، وكانت غالبية المصريين تعتقد ان الانجليز سيهزمون وخرجت المظاهرات تطوف بأسوار قصر عابدين هاتفة بحياة روميل ، وتذكرنا فى هذه الأونة ان الجنرال ويفل حين كان يتقدم بسرعة فى آخر مرة عام ١٩٤١ عثرنا فى مركز القيادة العسكرية الايطالية ، على نسخ من أوراقنا وكانت هذه الأوراق تطابق الرسائل التى أرسلناها الى وزير الحربية صالح حرب فى وزارة على ماهر وبالاضافة الى ذلك فان مسألة طرد الايطاليين المقيمين فى مصر لم يكن أمرا سهلا ، اذ لم يتم ذلك الا بعد ١٤ يوما من اعلان ايطاليا الحرب فى عام ١٩٤٠ ويقول سمارت : ان الملك رفض كل العروض البريطانية ، وكان هناك نزاع خطير ، فالحكومة القائمة ـ حكومة حسين سرى ـ لا تملك سلطة حقيقية أو دستورية ، واستمر ذلك الموقف الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ وكنا نعلم ان على ماهر يقف وراء هذا المشهد ، وانه سيتولى الحكم وكان لدى سفيرنا سلطة فعلية من لندن للتحرك وينقل بلانكين ، عن حسن حسنى « بك » ان الانجليز كانوا يريدون وزارة وفدية بحتة وان يختار النحاس باشا وحده أعضاء الوزارة ، كما ينقل أيضا عنه ان النظرية المصرية التى أشاعها السفير البريطانى عن ان الملك يرغب فى تأليف وزارة يرأسها على ماهر لا أصل لها لأننى ـ حسن حسنى ـ سألت الملك عن ذلك فى حينه فقال : ليس هذا وقت على ماهر ، وليست لدى فكرة عن ذلك اطلاقا ٠

ويقول حسن حسنى لبلانكين : ان اسماعيل تيمور باشا حينما وصل لامبسون الى القصر نزل ليقوده الى الطريق ، لكن السفير البريطانى ، ازاحه جانبا قائلا : أنا أعرف طريقى ، كما يقول أيضا حسن حسنى ، ان مقابلة لامبسون وستون للملك لم تزد على اثنتى عشر دقيقة وأن الضباط البريطانيين لم يقتحموا حجرة مكتب الملك بل ظلوا خارجها ٠

ويؤكد د٠ محمد أنيس على ان ما وصل اليه بلانكين يتلخص فى ان عدة مؤتمرات قد تمت فى السفارة البريطانية قبل الحادث لاتخاذ قرار فى حالة رفض الملك واستقر الأمر على ان يطلب منه التنازل عن العرش وان يتولى الأمير محمد على العرش ٠ وقد تلقى الجنرال ستون أمرا بأنه يستعد لبعض الاجراءات العسكرية التى أعدت ووضعت تحت قيادة البريجادير جون كريستال قائد منطقة القاهرة كما صدرت تعليمات الى القواد العسكريين ، المحليين من أوليفر ليتلتون وزير الدولة وأحيط علما للاستعداد عند اللزوم كل من سير جون أوكلنك قائد القوات البرية والأميرال جون لتنجهام ولورد تيدر قائد القوات الجوية ٠

ويؤكد بلانكين ان بعض الدبابات البريطانية اقتحمت أسوار القصر ، وقد اختارت السلطات البريطانية رجالا مدربين من فرقة اكتو O.C.T.U. « وأعطيت لهم الأوامر ، بالدخول من فوق أسوار عابدين واقتحام الأبواب ، وان يتولوا حراسة الباب الرئيسى للقصر ٠

ويقول بلانكين : جلس الجميع على المائدة السفير وستون فى مواجهة الملك وحسنين وقرأ لامبسون صياغة معدة ، طول الوقت ، و ٠ و ٠

وكان من الواضح أن الملك فاروق قد أصابه بعض الفزع لكنه نصرف انصافا له بكبرياء ، غير عادية وفكر للحظات ثم ناقش المسألة مع حسنين الذى همس فى أذن الملك ، وكان يبدو ان حسنين قد قال له : يحسن بك ان تقبل بعدها أعلن الملك : لقد قبلت ٠

ويقول بلانكين ان لامبسون كرر ببطء ، فى جدية : على الملك ان يعتزم اعلان ان النحاس باشا سوف يشكل الوزارة فيوافق الملك على ذلك فلما حدث هذا خفت حدة التوتر ، وبدأ الحديث يأخذ طابع المودة فقدم الملك للسفير ، وللجنرال ستون السجائر ، وأخذ يتناول معهما الحديث حول موضوعات عامة ٠

ويروى الدكتور محمد أنيس فى دراسة له عن ٤ فبراير فى تاريخ مصر السياسى أن هناك شاهدا للحادث من المهم ان نستعرض قوله ، وهو الماجور سانسوم ، المسئول عن أمن القوات البريطانية فى مصر ، ابان الحرب العالمية الثانية وقد قال هذا الشاهد رأيه فى كتابه Ispidsples على النحو التالى : كانت الحكومة البريطانية قد أصدرت تعليماتها الى سير مايلز لامبسون سفيرنا فى القاهرة ، بأن يوجه انذارا الى الملك وكنت مرتبطا بهذه العملية عن طريقين : الأول كان استشاريا ، فوفق معلوماتى عن الوضع داخل الجيش المصرى ما هى الخطوات التى يجب اتخاذها ليقطع عن الجيش المصرى ، التدخل المسلح فى العملية المزمع القيام بها ٠٠ فانت ترى اننا ننوى الذهاب الى القصر بالدبابات فقلت على الفور : علينا اذن أن نرصد كل طريق وكل شارع يقود الى قلب القاهرة ٠

ان الضباط الصغار لا يحبون الملك ، لكنهم يكرهوننا أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا ، لمثل هذه الاهانة ٠

وبالفعل ــ سانسوم ــ أغلقت الطرق الموصلة بين الماظة والقاهرة وقبل ساعة الصفر مباشرة قامت فصيلة من قواتنا بالهجوم على ثكنات الحرس فى ميدان عابدين ، وقبضت على الموجودين ، وكذلك قبض على الحراس الذين كانوا يقفون عند أبواب القصر ، وحل محلهم جنود بريطانيون ثم دخل سير مايلز لامبسون فى عربة الرولزرويس وكان معه مجموعة من العربات المصفحة والدبابات ولم يطلق رصاصة واحدة ٠

ويقول الماجور سانسوم ، لم تكن القاهرة تعلم بأن شيئا قد حدث وكان الناس مطمئنين فى يوم ذلك ، وكان عدد من المارة يحملق فى الجنود البريطانيين الذين احتلوا مكان حرس القصر لكن المارة لم تدرك ان شيئا غريبا سيحدث فى وجود هؤلاء الجنود البريطانيين حتى الدبابات والعربات المصفحة ، التى

دخلت فناء القصر ، كان المارة ينظرون اليها دون استغراب فى أول الأمر ، غير ان البعض بدا يدرك ان ثمة شيئا ، غير طبيعى يحدث وأخذت الناس تتجمع ، حتى اضطر المشاه ، البريطانيون الى اقامة كوردون من أنفسهم لابعاد الناس عن الاقتراب عن القصر .

فى ذلك الوقت كان السفير يقدم انذاره لفاروق ، بينما كنت أقوم بمهمتى الثانية ، وهى التأكد من ان السفير لن يصيبه ضرر وكانت مهمته تدعو الى التوتر العصبى ، وكنت أعتقد ان الخطر الرئيسى قد يصدر من ضابط ثائر من ضباط الحرس الملكى قد يدفعه غضبه الى اطلاق رصاصة على السفير لذلك قبضنا على جميع الضباط المصريين داخل القصر ، ابان عقد المؤتمر بين السفير وفاروق » .

وعن موقف الجيش المصرى فى ٤ فبراير ، واحتمال حدوث رد فعل لمأساة ٤ فبراير يقول سير جامبو ويلسون فى كتابه : « ثمانى سنوات وراء البحار » : « كنت فى سورية عندما وصلت أنباء أحداث القاهرة تصف كيف أجبر الملك فاروق فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، عن طريق سفيرنا على نعيين حكومة تحت التهديد بازاحته عن العرش مع قيام القوات البريطانية بمحاصرة قصره : لقد أذهلتنى تلك الأنباء وأزعجتنى لأننى أحسست بأن مجهوداتى لتقريب وجهات النظر والحصول على تعاون المصريين فى الأيام الأولى للحرب قد راحت هباء ومن المحتمل أن يكون رد فعل الجيش المصرى لمثل هذا المسلك له أضراره البالغة على جهدنا العسكرى » .

ولا يزال الحديث متصلا ، ومتواصلا ..

الفصل السابع

أحمد حسنين يتحدث من وجهة نظره عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

● عذرا ، ألف عذر اذا كنا فى دراستنا عن مسأة ٤ فبراير ١٩٤٢ قد أطلنا فى الحديث عن وجهات نظر البريطانيين فى تلك المأساة ، وعذرنا أنه كان لا بد من أن نطيل فى هذا الموضوع ، لأن الانجليز هم الطرف الأول ، والطرف الأقوى فى تلك المأساة ، ولا بد من أن نعطى هذا الطرف حقه فى ابداء وجهات نظره مهما اختلفنا وأياها حتى يتيسر لنا ــ فى النهاية ــ الحكم على موقعه بعدالة وانصاف ٠

وقد كان آخر ما وقفنا عنده من وجهات نظر البريطانيين ، وجهة نظر الماجور سانسوم المسئول عن أمن القوات البريطانية فى مصر فى كتابه I spied spies وكانت وجهة النظر التى استرعت انتباهنا فى كتاب الماجور سانسوم خشية البريطانيين ، وهم يضعون خطط الهجوم على قصر عابدين من أن يكون للجيش المصرى موقف يؤدى الى التصادم مع البريطانيين ولأن هذه النقطة مهمة للغاية سوف نعود اليها مرة أخرى عندما نتحدث عن نتائج ٤ فبراير ١٩٤٢ وآثارها على الشعب والجيش ، والأحزاب المصرية و ٠ و ٠

ونستأذن القراء ، والقارئات فى ان نشير الى بعض الوثائق الأمريكية التى اهتم بنشرها الزميل الأستاذ محسن محمد ، ومن بين تلك الوثائق ما كتبه الكسندر كيرك الوزير المفوض للولايات المتحدة فى القاهرة فى الفترة من ١٩٤٠ الى ١٩٤٤ ، وكيرك يروى ــ نقلا عن السفير البريطانى فى مصر : سير مايلز لامبسون ما حدث بين فاروق ولامبسون ــ فيقول : فى ٣ فبراير ١٩٤٢ ، بلغنى السفير البريطانى انه فى المقابلة التى تمت صباح اليوم بين الملك والسفير البريطانى انه ــ أى السفير ــ قال للملك فاروق ، اننا لا نريد التدخل فى سياسة مصر الداخلية ، الا أن هناك شرطين يجب توافرهما فى الحكومة الجديدة التى ستشكل وهما :

١ ـ ان تكون هذه الحكومة مهيأة لتنفيذ معاهدة ١٩٣٦ بالكامل ٠

٢ ـ ان تكون الحكومة من القوة بحيث يمكنها السيطرة تماما على الوضع الداخلي وبناء عليه فان السفير مقتنع بأن مثل هذه الحكومة لا يمكن تشكيلها الا بالتشاور مع النحاس باشا زعيم الوفد ورغم ما أبداه الملك من قبول فلقد حاول التهرب من اصرار السفير ، على ان يقابل النحاس باشا وفى حديث هادىء بين السفير وأحمد حسنين باشا كشف النقاب عن ان القصر خطط للتظاهر بتأييد فكرة اشتراك الوفد فى الحكومة وللحفاظ على هذا الاتجاه كخطوة أولى ، كان يبدو من المرغوب فيه تشكيل حكومة مؤقتة بهدف اعطاء مهلة زمنية للتوصل الى اتفاق مع الوفد يمكن المحافظة على تمثيل مناسب للمعارضة فى البرلمان والتطورات التالية فى هذا الوضع تبدو ، وكأنها تعتمد بدرجة كبيرة على قبول النحاس باشا عند عودته « غدا » الى القاهرة من الوجه القبلى ٠

ويبرق كيرك الى حكومته فى الساعة الحادية عشرة من صباح ٤ فبراير بخصوص اجتماع الملك بالزعماء ، واستقبال الملك للنحاس باشا أولا وعرضه عليه تأليف وزارة ائتلافية وقبول النحاس باشا لفكرة الوزارة الوفدية ، لا الوزارة الائتلافية ٠

وعلمت أيضا ـ كيرك ـ أن السفير البريطانى قابل رئيس الديوان الليلة الماضية « مساء ٣ فبراير ١٩٤٢ » وطالبه ـ دون اتخاذ موقف معين من الحكومة البريطانية ـ باعطاء النحاس باشا الفرصة لتشكيل حكومة تتفق مع رغبته ، رغبة النحاس باشا ٠

وفى الساعة السابعة من مساء ٤ فبراير يبرق كيرك الى حكومته : عدت لفورى من القصر حيث استدعانى الملك ، ليخبرنى بصفتى ممثلا لدولة صديقة أنه تلقى انذارا فى الساعة الثالثة من بعد ظهر اليوم بأنه يتحمل العواقب فى حالة رفضه تكليف النحاس باشا بتشكيل الحكومة وينتهى الانذار فى الساعة السادسة مساء ، وأضاف الملك انه لا يشك فى نتيجة العواقب اذا رفض الانذار وصرح الملك أنه تشاور مع مستشاريه الرسميين والخاصين بمجرد تبليغه هذا الانذار من السفير البريطانى ، وكذلك مع زعماء الأحزاب الذين أعلنوا رفضهم كتابة لهذا الاجراء من قبل السفارة البريطانية بل ان النحاس باشا أعلن كتابة أنه يرفض تشكيل وزارة تحت هذا الشرط وقد أرسلت المذكرات الى السفير البريطانى ، بواسطة رئيس الديوان الملكى الذى عاد بينما كنت مع جلالته ، وأعلن أن السفير البريطانى طلب اجراء مقابلة شخصية مع الملك فى التاسعة مساء ، وتمت الموافقة على ذلك ولم أتمكن من الدخول فى أى مناقشة مع الملك نظرا للظروف الطارئة ، والضغوط التى يتعرض لها القصر ، ورغم ذلك فقد انتهزت الفرصة لأعرب لجلالته انه فى هذه اللحظة لا توجد سوى مشكلة واحدة كبيرة وهى هزيمة هتلر وان الولايات

المتحدة ، وبريطانيا العظمى ، دائما تؤمن بأن تلزم مصر بذل كل جهد لتحقيق هذا الهدف وباستثناء جميع الاعتبارات ورغم انى لم أتمكن من الدخول فى أية موضـــوعات تتصـــل بالسياســة الداخلية لبلده فقد أعربت عن أملى فى أن يسترشد فى سياسته بما يسهم بأقصى جهد للانتصار فى المعركة وعلمت أن القوات البريطانية تم تحريكها ، من جديد تفاديا للاحتمالات .

وبعد أربع ساعات من برقية كيرك الى حكومته بعث ببرقية أخرى جاء فيها : عقب محاصرة القصر ، بواسطة القوات البريطانية قام السفير البريطانى وبصحبته القائد العام للقوات البريطانية فى مصر ، ومعهما حرس قوى بزيارة القصر فى الساعة التاسعة مساء اليوم ، وبعد ان سلما بيانا معدا ، قدما خطاب تنازل عن العرش ليوقع عليه الملك وعلى الفور ناشدهما الملك تهدئة الموقف ، ودعا النحاس على الفور لتشكيل الحكومة الجديدة ، ويجتمع النحاس الآن مع السفير البريطانى و . و .

وفى اليوم التالى « ٥ فبراير ١٩٤٢ » يبرق كيرك الى حكومته بما سمعه من شائعات كاحتجاج أحمد ماهر لدى السفير البريطانى ، على تدخل بريطانيا فى شئون مصر ، وفرضها شخصا واحدا هو النحاس ليؤلف الوزارة ، وكذلك احتجاج مماثل لرئيس مجلس الشيوخ ويبدى دالاس مورى ، رئيس قسم الشرق الأدنى بوزارة الخارجية الأمريكية ، تعاطفا مع فاروق ، كمـا يبدى معارضة لخطوات لامبسون « ويجب ملاحظة أن سير مايلز لامبســون السفير البريطانى فى مصر ، يعامل فاروق دون كياسة ويبدو السفير فى عينى الملك كأنه أستاذ فى تصيد الأخطاء ، ويؤكد دالاس مورى ، ان ما اتخذته بريطانيا من اجراءات تشير الى أن استقلال مصر لم يعد مجرد خيال بل ذهب ادراج الرياح وهذه الاجراءات تضع النحاس باشا فى موقف صعب وقد يفقد بسببها أتبـاعه السياسيين وقدم دالاس مورى مشروع برقية لارسالهـا الى الكسندر كيرك ليتصـل بدوره بمستر ليتلتون الوزير البريطانى المقيم فى مصر حتى لا يتم تحويل هام مستمر للقوات البريطانية فى مصر عن مهمتها الرئيسية فى المنطقة المصرية ولكن البرقية لا ترسل لأن سافير ويلز وكيل وزارة الخارجية البريطانية يرفض ارسالها ، وان كانت قد وجدت صورتها كما كتبها دالاس مورى فى أرشيف وزارة الخارجية البريطانية .

وقبل أن انتقل الى نقل روايات أخرى (مصرية) عن مأساة ٤ فبراير ننقل عن الوثائق البريطانية ، تسجيلا باملاء النحاس باشا بعث به ســـير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية فى ٣ فبراير ١٩٤٢ بصفة عاجلة وهذا هو نص التسجيل : فيما يلى التسجيل الذى أملاه النحاس باشا بنفسه عن الحوار الذى دار بينه وبين الملك فاروق ، بعد ظهر الثالث من فبراير الساعة الثالثة مساء :

الملك : انك تدرك مدى خطورة الوضع .

النحاس : نعم : وكان لدى الوقت الكافي لأكون رأيا بشأنه .

الملك : ان لى رأيا كذلك فى صدد القضية وأود أن أعرف رأيك ، ورأى سائر الزعماء فيما يتعلق بتشكيل وزارة ائتلافية تحت رياستك وان تعملوا جميعا معا بلباقة ونجاح كما كان الحال فى عهد والدى ، مؤقتا بالطبع خلال فترة الحرب .

النحاس ـ هذا الحل لن يكون متفقا مع الصالح العام ، ان الوضع فى البلاد خطير جدا فى الواقع ، إن الناس يلقون بمسئولية الموقف الراهن على الوزارات المتوالية لنظام الحكم الحالى ان الوضع خطير للغاية لا سياسيا فقط ، بل من كل جانب ان الناس عرايا ، أنهم يشعرون بأنهم لا يحكمون حكمـــا حسنا ، ويلومون النظام على ذلك ، لذلك يجب الا أربط نفسى بهؤلاء الأشخاص فى حكومتى لسببين : ١ ـ انهم يضعون اللوم بالنسبة للموقف الحالى على نظام الحكم ، وكل ما يسوؤهم يلصقونه بهذا النظام ، واذا قبلت ارتباطى بهم فاننى سأفقد ثقة الشعب ولن أستطيع أن أحكم على نحو يحقق اية مكاسب ٢ ـ الدسائس التى من المحقق أن تتبع ذلك داخل وزارة تشكل على هذه الأسس ولهذين السببين فان وضعى لن يكون متماسكا ولن يؤدى الى احراز مكاسب اننى أشكر جلالتكم على عرض هذه الرياسة على وأود أن أعرب لكم عن عظيم تقديرى لثقتكم لكن لا بد أن يكون هناك تجانس ، من أجل أن أعمل بنجاح ، وهذا لا يعنى اننى سأستبعد هؤلاء الذين استبعدوننى ، انهم سيكونون موضع مشاورة فى القضايا الكبرى حيث يكون لزاما مثلا بالنسبة لأمور المعاهدة ومسائل التموين وهنا أصر الملك من جديد على تشكيل وزارة ائتلافية وتنحى النحاس مرة أخرى للأسباب السابقة وأضاف أن الوضع عسير جدا ، وأن أى شخص آخر محله سوف يتنحى عن مسئولية الحكم فى هـــذه الظروف كذلك أضاف النحاس انه مستعد لتولى المسئولية ، والمسئولية كلها رغم ما يعنيه ذلك من تضحية بالنسبة له . وقال النحاس انه نظرا الى أن البلاد قد استدرجت الى الهاوية فلابد أن أكون فى وضع يكفل لى العمل بنجـــاح ولست أخشى مسئولية الحكم بشرط أن تكون فى صالح بلادى ؟

ولم يشر السفير البريطانى ـ بطبيعة الحال ـ الى المصدر الذى أملى عليه النحاس باشا فى ٣ ـ فبراير ١٩٤٢ ما دار بينه وبين الملك بالتفصيل ، ويغلب على ظنى أن النحاس باشا أملى ما أملاه على أمين عثمان وهو الذى نقله بحذافيره ـ كما هى عادته وكما تتطلب وظيفته ـ الى السفير البريطانى وقد كان أمين عثمان دائم الاتصال بالنحاس باشا فى كل وقت لينقل اليه ـ وبالتفصيل ـ وجهات نظر السفير البريطانى وليستمع الى آرائه ومقترحاته .

وتتبقى بعد ذلك كله ، أقوال وأفعال قد لا ترقى الى مرتبة الوقائع الثابتة ولكنها يمكن أن تكون براهين أو مجرد قرائن للتدليل بها على هذا الرأى ، أو ذاك أو العكس .

يقول الأستاذ محمد التابعى ، وكان وقتئذ على مقربه وثيقة من الجهات التى تصنع القرار : ان أحمد الوكيل شقيق السيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا ، قد زاره فى منزله فى ٣ فبراير ١٩٤٢ قائلا له : الراجل بتاعنا هو اللى راح يشكل الوزارة والراجل يعنى النحاس ، ثم قال « أحمد الوكيل » أن أمين عثمان كلمه فى صباح اليوم « ٣ فبراير » وسأله عن أخته زينب هانم ، ولما عرف أنها لم تحضر مع النحاس باشا وأنها لا تزال فى الصعيد ، قال له ، كلمها وقل لها تيجى وان مصطفى باشا راح يؤلف الوزارة وان جميع طلباته سوف تجاب ، وبما فيها حل مجلس النواب واجراء انتخابات .

وانصرف أحمد الوكيل وأنا ـ التابعى ـ بين مصدق ومكذب . ويقول الأستاذ التابعى عن واقعة دخول السفير البريطانى ومن معه الى قصر عابدين : فوجئت السراى بقدوم السفير ومعه قواد الجيش ودخولهم بدون استئذان ، ووقف بعض الضباط موقف الحراسة على السلم ، وفى مداخل القصر الداخلية ، وأحاطت الدبابات بالميدان .

وسمعت ـ الأستاذ التابعى ـ نقلا ، عن عمر فتحى باشا أن السفير ناول الملك ورقة مكتوبا عليها تنازله عن العرش فتناولها الملك وقرأها ثم « ضحك » وقال ما معناه : لا ، لا ، ما يصحش أتنازل على ورقة زى دى لازم أكتب تنازلى على ورقة كويسة ، مزركشة .. ولا أعرف ـ التابعى ـ صدق هذه الرواية لأنى ، لم أسأل عمر فتحى عنها ، وعارض بعض أفراد الحرس الواقفين على الأبواب ولكن الضباط والجنود الانجليز لووا أذرعتهم وانتزعوا مسدساتهم وأراد الحرس الملكى ، أن يخرج من ثكناته ليقاوم وسمع الملك بالخبر ، فأرسل لهم من يأمرهم باسمه ، ألا يفعلوا .

وقال لى مكرم باشا مرة فى صدد هذه المسألة ان الملك كان حليما فى هذا الموقف .

وقال لى حسنين باشا ، انه سأل السفير بعدها فى مقابلة ما ماذا كان يحدث لو كان الملك سمح للحرس بالمقاومة ؟ فأجاب السفير كنا قضينا على الحرس بسهولة .. فقال حسنين . صحيح ، ولكن كانت وقعت ليلتها مجزرة فى القاهرة والله وحده يعلم ماذا كانت العاقبة » .

ويمضى الأستاذ محمد التابعى فى الحديث عما حدث فى تلك الليلة فيقول : دخل الانجليز القصر وأرسل الملك يستدعى الزعماء وطلب من النحاس

باشا أن يشكل الوزارة وقال النحاس باشا ـ فى أول الأمر ـ أنه يعتذر عن عدم تشكيل الوزارة فى هـذا الوضـع الذى تردت اليه الأمور ثم فهم الملك والزعماء من كلام النحاس باشا انه اذا شكل الوزارة فانهـا ستكون وفدية بمعنى الكلمة .

وهنا انقسم الزعماء فى الرأى فبعضهم أشار عليه بالرفض بتاتا . وقال اسماعيل صدقى : يا باشا هى دى الوزارة صحيح ، اللى على أسنة الرماح ، أو الحراب فقال النحاس انه لم ير لا رماحا ولا حرابا ، وقال اسماعيل صدقى ، رفعتك حضرت متأخرا فلم تراها ولكننا رأيناها تملأ ميدان عابدين .

وعارض أحمد ماهر بشدة وعنف فى قبول النحاس للوزارة فى هـذه الظروف واتهمه فى وطنيته ، وخطب أمام باب عابدين فى هذا المعنى أمام الصحفيين وأشار شريف صبرى باشا على النحاس أن يؤلف وزارة قومية أو يؤيد وزارة محايدة تجرى الانتخابات ثم تسلم الحكم له وان هذا هو ما كان يطلبه النحاس فلماذا يعدل عنه الآن ؟

وتكلم آخرون فى هذا المعنى ، لكن النحاس باشا تمسك برأيه وهو أن تكون الوزارة وفدية وسلم له الملك بما أراد وقال لى حسنين باشا فيما بعد أن الملك قال للنحاس وهو ينصرف ما معناه .. أنا راح أساعدك ، ولك أن تعتمد على مساعدتى ، ثم سمعت انه قال له أيضا : اذهب الآن للسفير لأنه ينتظرك » .

ويقول الأستاذ التابعى : لا أذكر الآن المعنى الذى فهمته من هذه العبارة يوم سمعتها ..

ويقول الأستاذ التابعى أيضا أنه قد تناول العشاء مع حسنين باشا فى ٧ فبراير ـ أى بعد الحادث بثلاثة أيام وانه قص على كثيرا من التفاصيل التى سبق ذكرها وكان مما قاله لى ـ للتابعى ـ انه لما رأى الملك اصرار النحاس باشا رفض كل الاقتراحات بجعل وزارة قوية أو بتأييد وزارة محايدة تجرى الانتخابات قال الملك : يظهر ان النحاس واثق من الانجليز .

Nahas Pasha is acure of his graund.

ومعنى هذا أن الملك كان يعتقد أن النحاس واثق من تأييد السفير له ، أو انه متفق ، مع السفير على ما حدث .. ولكن خرجت من جلستى مع حسنين باشا بهذا الأمر ، وانه كان لا يزال حائرا ، لا يعرف كيف وقعت هذه الضربة ومن أين جاءت : هل من السفير ؟ أو من مستر ليتلتون وزير الدولة وهل النحاس برىء كما قال من الاشتراك فيها ، واعدادها واذا كان هو برىء فهل مكرم وأمين عثمان كذلك ، أم ترى هما اللذان اتفقا مع الانجليز ، وخرجا على النحاس فى الحكاية دى من غير علمه ..

وفى مقابلة تالية قال أحمد حسنين للتابعى :

انـه اقتنع بأن النحاس برىء ، وانه أقنع الملك بذلك ، لكن هل قال حسنين ذلك لأنه يعرف انى متصل الآن بالنحاس ومكرم أم قالهـا حقيقة من قلبه ٠

وفى نفس الجلسة « ٧ فبراير » كاشفنى حسنين بجس نبض الـوفد بخصوص شعورهم ونواياهم نحو الملك ، وهل عندهم استعداد للاتفاق مع الأحزاب على توزيع الكراسى فى الانتخابات ٠

وفى مساء نفس اليوم ٧ فبراير زرت مكرم باشا فى داره وتحدثنا طويلا وآسف انى لم أدون يومها تفاصيل الحديث ولكن كان كله دفاعا عن النحاس باشا ، وكيف انه برىء من أى اشتراك مع الانجليز فى هذه الحكاية ، وانهم جميعهم لم يكونوا يعرفون شيئا عن نوايا الانجليز ، وقال لى مكرم باشا ٠ انه كان صاحب الفكرة فى تبادل الخطابات مع السفير وقبل تشكيل الوزارة كأنها شرط لقبول الوزارة ، وهى الخطابات التى يسجل فيها الوفد شبه احتجاج على تدخل الانجليز ويسجل فيها الانجليز موافقتهم ، على رأى الوفد ، فى انه ليس لهم التدخل فى شئون مصر وقال لى مكرم : ان الوزراء قبلوه ، وهنأوه على هذه الفكرة وكان اجتماعهم فى دار أحمد بك حسين وكيف انه اجتمع بمستر بيزلى وسمارت واتفقوا على صيغة الخطابين ٠

وهناك رواية أخرى منسوبة الى بعض الصحفيين الذين كانوا يرابطون فى قصر عابدين فى تلك الأيام العصيبة ، وعلى رأسـهم الأستاذ عبد الحليم الغمراوى مندوب الأهرام ، هذه الرواية تقول انه بعد أن انصرف الزعماء من مقابلة الملك فى المرة الأولى بعد ظهر ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بقى محمد محمود خليل بك فى القصر بعض الوقت ، وانه قال لبعض التشريفاتية انه راجع فى الساعة التاسعة مساء وذاع انه هو الذى سيؤلف الوزارة الجديدة ٠

وفيما يلى نص الخطابين اللذين أشار اليهما مكرم عبيد باشا وكان هو صاحب فكرتهما : الخطاب الأول من مصطفى النحاس الى صـاحب السعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى القاهرة ٠

يا صاحب السعادة :

لقد كلفت بمهمة تأليف الوزارة وقبلت هذا التكليف الذى صـدر عن جلالة الملك ، بما له من الحقوق الدستورية وليكن مفهوما أن الأسـاس الذى قبلت عليه هذه المهمة هو انه لا المعاهدة البريطانية المصرية ، ولا مركز مصر كدولة مستقلة ذات سيادة ، يسمحان للحليفة بالتدخل فى شئون مصر الداخلية وبخاصة فى تأليف الوزارات ، أو تغييرها ٠

انى آمل يا صاحب السعادة ، ان تتفضلوا بتأييد ما تضمن خطابى هذا من المعانى ، وبذلك ستتوطد حالات المودة والاحترام المتبادلة وفقـــا لنصوص المعـــاهدة » ٠

ولم يوقع مصطفى النحاس خطابه هذا بأية صفة ، لا بوصفه رئيسـا للوفد ولا بوصفه مرشحا لتأليف الوزارة ، وان كان رد السفير البريطانى على مصطفى النحاس مختلفا تماما ، فالرد من السفارة البريطانية وهو موجه الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس الوزارة وقد جاء فى خطاب سير مايلز لامبسون ما يلى :

يا صاحب المقام الرفيع ٠

لى الشرف أن أؤيد وجهة النظر التى عبر عنها خطاب رفعتكم المرسل منكم بتاريخ اليوم « ٥ فبراير ١٩٤٢ » وانى أؤكد لرفعتكم أن سياسة الحكومة البريطانية قائمة على تحقيق التعاون باخلاص مع حكومة مصر كدولة مستقلة ، وحليفة فى تنفيـذ المعـاهدة المصرية من غير أى تدخل منهـا فى شئون مصر الداخلية ولا فى تأليف الحكومات أو غيرها وانى لأنتهز هذه الفرصة لأؤكد لرفعتكم فائق احترامى ٠

« مايلز لامبسون »

وللأستاذ عبد الرحمن الرافعى رؤية خاصة فيما يتعلق بمأساة ٤ فبراير التى يسميها الحادث المشئوم وهو ـ الرافعى ـ يشير الى اجتماع الملك برؤساء الأحزاب ورؤساء الوزارات والبرلمان السابقين وبعض الشخصيات العامة ، فى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ شريف صبرى ، مصطفى النحاس ، على ماهر ، حسين سرى ، محمد محمود خليل ، أحمد ماهر ، أحمد زيور ، اسماعيل صدقى ، عبد الفتاح يحيى ، محمد حسين هيكل ، محمد توفيق رفعت ، على الشمسى ، حافظ عفيفى ، حافظ رمضـان ، بهى الدين بركات ، أحمد محمد حسنين ، يقول الأســتاذ الرافعى : اجتمع هؤلاء بالقصر فى غرفة مجلس البـــلاط ، فى نحو الساعة الرابعة مساء ، رأس الملك الاجتمـاع تلا أحمـد حســنين رئيس الديوان بيانا باسم الملك ، أشاد فيه بفضل الاتحاد وأشار الى أن الملك بدأ من أمس « ٣ فبراير » يستدعى بعض المجتمعين ليدعوهم الى تأليف وزارة قومية ، ولكن قبل أن تبدأ المشاورات ، طلب اليه السفير البريطانى استدعاء النحاس باشا وتكليفه بتشكيل الوزارة ، أو أن يقبل الملك من يقترحه النحاس باشا للوزارة ، وأجاب الملك بأنه كان قد قرر فعلا قبل طلبـه أن يستدعى النحاس باشا ورؤساء الأحزاب لاستشارتهم فى تأليف وزارة قومية تواجه صعوبات البلاد الداخلية والخارجية ٠

وبعد انتهاء مشاورات أمس طلب السفير البريطانى مقابلة رئيس الديوان وأخبره أنه علم أن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية ٠ وطلب منه أن يرفع

الى الملك نصيحة السفير أن يكلف النحاس باشا بتأليف وزارة وفدية فرد عليه رئيس الديوان بأن هذه المسألة لا تزال تبحث مع النحاس ورؤساء الأحزاب وأن السفير طلب اليوم ٤ فبراير مقابلة رئيس الديوان وسلمه الانذار التالى « وقد سبق لنا ان نشرنا صيغة هذا الانذار » وختم البيان بدعوة المجتمعين الى تبادل الرأى فى هذا الموقف وانصرف الملك وترك لهم حرية التشاور فى الأمر فتشاور المجتمعون فيما يكون الرد على الانذار وكانت الفكرة الغالبة ، ان يؤلف وزارة قومية ، برئاسة النحاس ولكن النحاس رفض فكرة الوزارة القومية ، وكان عاقبة هذا الرفض أن وقع هذا الحادث الذى يعد من الأحداث الخطيرة فى تاريخ مصر الحديث وانتهى المجتمعون الى الاحتجاج ، على الانذار وكتب الاحتجاج ، ووقعوا عليه جميعا وهذا نصه : أن فى توجيه التبليغ البريطانى اعتداء على استقلال البلاد ومساسا بمعاهدة الصداقة ولا يسع الملك أن يقبل ما يمس استقلال البلاد ويخل بأحكام المعاهدة » .

وعاد الملك الى الاجتماع وعلم بما تم عليه الاتفاق من الاحتجاج فأقره وأظهر ارتياحه وسلم نص الاحتجاج الى حسنين باشا ليوصله الى السفير البريطانى » .

ويمضى الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، فى روايته عن مأساة ٤ فبراير فيقول : حمل رئيس الديوان الى السفير البريطانى نص الاحتجاج ، فأجاب بأن هذا ليس ردا ، وأنه سيحضر لمقابلة الملك فى الساعة التاسعة مساء ، وعاد حسنين باشا الى القصر وأخبر المجتمعون بجواب السفير فانصرفوا ، بعد أن طلب منهم أن يكونوا على أهبة الحضور ، لاحتمال دعوتهم الى اجتماع ثان .

وقبيل هذا الموعد ، جاءت دبابات بريطانية مسلحة بالمدافع ، ورابطت أمام القصر بشكل تهديدى ، ثم حضر السفير البريطانى بصحبة الجنرال ستون قائد القوات البريطانية فى مصر وقتئذ ، وبعض الضباط البريطانيين ، مسلحين بالمسدسات ، ودخل السفير ، والجنرال ستون الى غرفة الملك واجتمعا به بحضور أحمد محمد حسنين ، وكان السفير يحمل ورقة التنازل عن العرش فاختلى أحمد محمد حسنين بالملك واسدى اليه النصيحة بقبول الانذار فقبله .

وبعد ان انتهت مقابلة السفير للملك عاد ومن معه الى دار السفارة واستدعى رئيس الديوان الزعماء للاجتماع ثانية فتكامل عددهم فى نحو العاشرة مساء ، وحضر الملك الاجتماع وقال للمجتمعين : اعتبروا ما دار بينكم من الحديث وما قررتموه اليوم كأن لم يكن ، وأكلفك يا نحاس باشا ، بتشكيل الوزارة ، فاعتذر النحاس لجلالة الملك ، وطلب اعفاءه من هذه المهمة ، ولكن الملك أصر على أمره بتأليف الوزارة : عندئذ قال أحمد ماهر : كنت أظن أن النحاس باشا ، وهو كما يقول عن نفسه زعيم البلاد وصاحب معاهدة الشرف والاستقلال يرفض تشكيل الوزارة ، أما وقد قبلها فانى أعلن فى حضرة مليك

البلاد ، أن النحاس باشا يتولى الحكم الليلة مستندا الى أسنة رماح الانجليز ، فقال النحاس : لست أنا الذى يستند الى أسنة الرماح • فقال اسماعيل صدقى : أظن أن رفعتكم وصلتم الى هنا بعد انصراف الدبابات ، فتدخل الملك فى النقاش ، وأشار على المتحدثين بالسكوت وكرر أمره الى النحاس بتأليف الوزارة ، وطلب اليه أن يذهب الى السفير البريطانى ويبلغه نبأ تكليفه تأليف الوزارة : ذهب النحاس الى السفير البريطانى وبلغه بما حدث ، وبان جلالة الملك كلفه تأليف الوزارة ، وعاد الى القصر الملكى وأدلى بحديثه مع السفير البريطانى بتشكيل الوزارة عاجلا ، وذهب النحاس الى دار صهره أحمد بك حسنين بالجيزة حيث كان يقيم ، واجتمع ببعض أعضاء حزبه فاتفقوا على أن يكتب النحاس الى السفير البريطانى بسحب الانذار فاذا جاء الرد بسحبه شرع فى تشكيل الوزارة •

وقد قبل الانجليز هذا الحل لأنه لا يعدو أن يكون حلا شكليا لا يؤثر فى نتائج التدخل البريطانى السافر وتبادل النحاس باشا والسفير فى هذا الصدد خطابين (سبق ان نشرناهما) •

ويقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : ان من الثابت ان أحمد محمد حسنين رئيس الديوان الملكى نصح الملك بعد حضور الدبابات البريطانية بقبول الانذار ، وقد جاءت النصيحة متأخرة عن الوقت المناسب ، وكان يجب أن تبدى قبل حضور الدبابات ، بل قبل الانذار ، لأنه كان على علم بنية الانجليز فى اسناد رياسة الوزارة الى النحاس ، ولم يكن الأمر يستوجب هذه الضربة الأليمة التى صوبت الى الاستقلال ، والعرش معا •

وقد كلف الملك ، النحاس باشا رسميا فى ٤ فبراير بتشكيل الوزارة بالخطاب التالى :

عزيزى مصطفى النحاس باشا

يسرنى وقد عرفت فيكم أصالة الرأى وسداد التدبير ، وقوة الاخلاص ، ان أسند اليكم رياسة مجلس وزرائنا ، ان مصر وطننا العزيز لأحوج ما تكون فى هذه الآونة الدقيقة الى تضافر وضم الصفوف ، وجمع القوى ، وبذل التضحية ، وانكار الذات فى سبيل حفظ كيانها واعلاء شأنها ورفاهية شعبها ، وذلك ما أرجو أن يكون بتوفيق الله وعظيم تأييده و •• و ••

وكان خطاب النحاس الى الملك ردا على تكليفه بتشكيل الوزارة مختلفا ، عن كل خطابات قبول التكليف ، التى عهدناها فى تشكيل الوزارات السابقة •

وتبقى روايات أخرى جديدة عن ٤ فبراير نشير اليها فى الفصل التالى :

الفصل الثامن

رأى جديد فى جريمة العدوان البريطانى على مصر ، فى ٤ فبراير ١٩٤٢

● خصصنا فيما سبق فصولا عديدة عن مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ لما تمثله فى تاريخ مصر من أهمية ، ولأنها بحق كانت منعطفا تاريخيا خطيرا بالنسبة لشعب مصر ، وملكه ، وجيشه وأحزابه ، ورأيه العام ، والخاص وكنت قد وعدت القراء ، والقارئات بأن يكون ما ننشره عن ٤ فبراير فريدا فى بابه ، نجمع كل ما قيل عن المأساة ، وكل ما نشر عنها فى الوثائق الأجنبية ، وكل ما جاء عنها فى الكتب والدراسات العربية ، والأجنبية ، وكل آراء المؤرخين من مع المأساة ، ومن ضدها ، ومن وقف على الحياد أيضا .

وقد أوليت أهمية بالغة لوجهات نظر الأطراف ، التى شاركت فى صنع المأساة ، الجانب البريطانى ، وعلى رأسه سير مايلز لامبسون « لورد كيلرن » فيما بعد ، النحاس باشا والوفد ، وصحافة الوفد ، وكتاب الوفد ، ومؤرخو الوفد ، القصر ، وعلى رأسه أحمد حسنين فيما قاله ورواه وأفضى به ، الى أقرب أصدقائه بعد وقوع المأساة بأيام .

كما اننى أوليت اهتماما خاصا ، لما كتبه من كانوا على مقربة من ميدان المأساة كالدكتور محمد حسين هيكل باشا الذى شارك مع بقية الزعماء ، فى اجتماعات القصر ، وعبد الرحمن الرافعى بك قطب الحزب الوطنى ، الأستاذ محمد التابعى ، وكان وقتئذ على صلات وثيقة جدا بالوفد المصرى ، وبأحمد حسنين باشا .

ولتوضيح وجهات نظر شباب الجيش فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وفيما سبقها ، وتلاها ، اعتمدت على ما كتبه الضابط محمد أنور السادات فى كتابيه :

« صفحات مجهولة » و « البحث عن الذات » فلقد كان البريطانيون ، وخاصة العسكريين منهم ، وهم يخططون لأحداث ٤ فبراير يضعون فى اعتبارهم موقف الجيش المصرى من تلك الأحداث ولذلك كان همهم ـ فى البداية ـ كما يقول الجنرال سانسوم المسئول عن أمن القوات البريطانية الموجودة فى مصر ـ اتخاذ الخطوات اللازمة للحيلولة بين الجيش المصرى وبين التدخل المسلح فى العملية التى نزمع القيام بها : ان الضباط الصغار لا يحبون الملك لكنهم يكرهوننا أكثر وسيكون رد الفعل عندهم عنيفا لمثل هذه الاهانة وبالفعل كما يقول سانسوم « أغلقت الطرق الموصلة بين ألماظة والقاهرة و ٠٠ و ٠٠ » ٠

وكنت وعدت القارئات . والقراء بان أبدى رأيى فى تلك المأساة بعد أن انشر كل ما قيل فيها وبعد أن استمع ، الى كل من لديه أية معلومات عنها ، ممن هم على قيد الحياة وبعد أن أسعى حثيثا ، لكل من أعتقد أن لديه أية وثائق أو أوراق عن هذه المأساة ، ولكن ظهر لى ـ وكان ذلك بمثابة اكتشاف جديد بالنسبة لى ـ اننى لن أستطيع ابداء رأيى فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ الا اذا ابديت رأيى فى وزارة مصطفى النحاس التى ألفت كنتيجة لتلك المأساة : لن يكون حكمى منصفا ، وسليما عن ٤ فبراير الا اذا ربطت الحادث بما تلاه ، من احداث ٠

وبمعنى أوضح لقد اعتبرت مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ من الجرائم المستمرة كما يقول زملاؤنا رجال القضاء ، الجالس ، والقضاء الواقف : جريمة التدخل فى شئون مصر الداخلية ، جريمة بدأت ـ فى رأيى فى الساعة التاسعة من مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وانتهت فى عصر يوم ٨ أكتوبر ١٩٤٤ ٠

وبعد هذه المقدمة التى كان لابد منها نكمل ما أنهينا به الفصل السابق حيث نشرنا الخطاب الذى بعث به الملك فاروق الى النحاس باشا يكلفه فيه بتشكيل الوزارة وكان خطاب الرد على هذا التكليف مختلفا عن كل خطابات قبول التكليف ، التى عهدناها عند تشكيل الوزارات السابقة ٠

يقول مصطفى النحاس فى خطابه الفريد من نوعه الذى رفعه الى الملك :

« تفضلتم جلالتكم فعهدتم الى مهمة تاليف الوزارة فى هذه الظروف الخطيرة وأبيتم الا أن تزيدونى شرفا فوق شرف بأن أعربتم بلسانكم الكريم المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة عن ثقتكم فى وطنية هذا الضعيف وانكاره لذاته مؤكدين أن هاتين الصفتين الكريمتين اللتين شاء فضلكم أن تسندوهما الى تقضيان على بأن أتقدم لانقاذ الموقف ، وأتحمل مسئولية تطورات علم الله أنه لم يكن لى يد فيها بل جلبها على البلاد غيرى بأعماله أو باهماله فأصبح من واجبى ، كمصرى وكوطنى اذا اتسعت لذلك جهودى أن أنقذ البلد من نتائجها واجنبها وزرها بعد أن ظهرت بوادرها وتكررت نذرها ٠٠ قدرت المسئولية ورأيت عبء أثقالها فرجحت أمام عينى كفة ضعفى عن احتمالها

فاعتذرت عن قبول الوزارة فأصررتم فزادنى اصراركم على الثقة بى خشية من النقة بنفسى ، ولكننى ازاء أمركم الصادر الى باسم العرش ومصر قبلت وعلى الله توكلت ، وكان أول عهد أخذت به نفسى أن أحاول انقاذ البلاد من خطورة الموقف الأخير فأخطو خطوة عملية حاسمة ، فى هذا السبيل ، قبل المضى فى تأليف الوزارة كشرط أول اشترطته على نفسى للسير فى تأليفها .

وقد رأيت أن خطورة الموقف لا يكفى فى معالجتها كلمة أقولها أو صيحة أرسلها أو وعود أبذلها بل يجب لوضع الأمور فى نصابها أن تؤتى البيوت من أبوابها فيصدر تصريح من الجانبين يحفظ للوطن استقلاله وحقوقه ، وتقطع لنا الحليفة عهدا رسميا يمحو ما عكر صفو الجو بين الحليفتين .

وتحقيقا لذلك اجتمعت بسعادة السير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر وأوضحت له وجهة نظرى التى بها وحدها تصان الحقوق وتتوطد صلات المودة والتحالف بين مصر وبريطانيا فلقيت من سعادته رغبة صادقة . وأكيدة فى تنفيذ المعاهدة بين بلدينا على أساس الاحترام والود المتبادلين ومعاملة مصر معاملة الند للند من غير مساس باستقلالها وحقوق سيادتها أو تدخل فى شئونها وبخاصة تكوين أو تغيير وزاراتها » ..

والملاحظ ــ للوهلة الأولى لقراءة خطاب قبول التكليف ــ أن خطاب قبول التكليف هذا ليس الا مذكرة دفاع عن قبول الوزارة فى ذلك الوقت بالذات وبعد حدوث ما حدث من حصار عسكرى لقصر عابدين وارغام الملك على أن يقبل التنازل عن العرش ، أو أن يكلف مصطفى النحاس بتأليف الوزارة بالشروط التى يراها النحاس ذاته ! كما أن هذا الخطاب لا يحمل الجانب البريطانى أية مسئولية عما وقع وانما يحملها لغيره ، الذى جلبها على البلاد بأعماله ، أو باهماله ، وفى نفس الوقت الذى يحمل فيه مسئولية ما وقع على غيره يبرىء نفسه من المشاركة فيها : علم الله أنه لم يكن لى يد فيها » .

ولم أكن أحب لمصطفى النحاس باشا الزعيم الوطنى أن يركز فى خطاب قبول التكليف على اعراب الملك بلسانه الكريم ، المرة بعد المرة والكرة بعد الكرة عن ثقة فى وطنيته وانكاره لذاته فوطنية مصطفى النحاس لا تسند اليه بأمر ملكى ولا تنزع عنه أيضا بأمر ملكى ، لم يكن فيما أرى هناك داع ، لورود تلك الأوصاف الخاصة بالنحاس باشا على لسان النحاس باشا نفسه ، وفى خطاب رسمى يرفعه الى الملك بل كان يحسن لو ترك للغير أن يطلق هذه الأوصاف على النحاس ان وجدت ثمة ضرورة لاطلاق مثل هذه الأوصاف فى هذا الوقت بالذات ، وذلك بدلا من أن يطلقها النحاس باشا على نفسه وأعود ــ بعد تلك الملاحظات العابرة ، على الجزء الأول من خطاب النحاس باشا بقبوله التكليف بتشكيل الوزارة ــ فأقول ، ان النحاس باشا قد اعتبر الخطابين المتبادلين بينه وبين سير مايلز لامبسون نتيجة جلبت للبلاد كسبا ولم ينحصر

فى أن تدفع عنها ضررا وحققت وعد الخلاق الكريم لخلقه ، أن من بعد العسر يسرا » .

ويقول مصطفى النحاس باشا فى هذا الخطاب أيضا : بعد ذلك التوفيق لم يبق لى الا أن أرجو من الله توفيقا فيما بقى من مهمتى وما تفضلتم فحملتموه ذمة من تولى شئون الحكم فى البلاد تحقيقا ، لحريتها ومصلحتها ، ورفاهيتها بعد أن عانى الشعب كثيرا مما وجد ، وبعد أن أهدر ما أهدر ، وفسد ما فسد » .

وفى ذلك الخطاب يعرض النحاس باشا سياسة وزارته الجديدة ، وحرصها على احترام الدستور والحياة النيابية السليمة وعزمها على حل مجلس النواب الحاضر لكى تكون الأمة ممثلة فى ناخبيها ، الكلمة الفاصلة فى تقرير مصيرها وتدبير أمورها فى هذه الظروف الخطيرة التى تجتازها البلاد وكذلك ستعالج الوزارة فيما تعالج جميع ما خلفته آثار الماضى من تركة مثقلة بجسيم الأعباء وباهظ النفقات » .

ويختار النحاس باشا للوزارة الجديدة نفس الوزراء ، الذين كانوا يؤلفون الوزارة الوفدية التى سبق للملك أن أقالها فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ بمقتضى ذلك الخطاب الشهير :

« عزيزى مصطفى النحاس باشا :

نظرا لما تجمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة فى الحكم وانه يأخذ عليها مجافاتها لروح الدستور وبعدها عن احترام الحريات العامة وحمايتها وتعذر ايجاد سبيل لاصلاح الأمور ، على يد الوزارة التى ترأسونها لم يكن بد من اقالتها تمهيدا لاقامة حكم صالح يقوم على تعرف رأى الأمة تستقر به السكينة والصفاء . فى البلاد ويوجه سياستها خير وجهة فى الظروف الدقيقة التى تجتازها ويحقق آمالنا العظيمة فى « فاروق » .

كان النحاس باشا حريصا على أن يشكل وزارته من نفس الوزراء السابقين « المقالين » وكانت أولى الخطوات التى اتخذها النحاس باشا ، لفرض ارادته على الملك ، الذى لم يكن يستطيع وقتئذ ، أن يقول فى أى أمر من الأمور ، « لا » .

وشكلت الوزارة الجديدة برئاسة النحاس باشا ، الذى احتفظ لنفسه بوزارتى الداخلية والخارجية من : عثمان محرم باشا « الأشغال » مكرم عبيد باشا « المالية والتموين » أحمد نجيب الهلالى بك « المعارف » أحمد حمدى سيف النصر باشا « الدفاع الوطنى » عبد السلام فهمى جمعة « الزراعة » على زكى العرابى باشا « المواصلات » محمد صبرى أبو علم « العدل » عبد الفتاح الطويل « الصحة » على حسين « الأوقاف » كامل صدقى بك « التجارة والصناعة » وكان تشكيل تلك الوزارة فى ٦ فبراير ١٩٤٢ .

وأستسمح القــارىء العزيز والقارئة العزيزة فى أن أقفز عاما كاملا ، لعل تلك القفزة تساعدنا فى الحكم على تلك المأساة التى بدأت فى ٤ فبراير ١٩٤٢ أقفز الى ٢ فبراير ١٩٤٣ بالذات حيث جرى ــ ولست أدرى لماذا فى فبراير بالذات ــ تكريم سير مايلز لامبسون « لورد كيلرن !! » ٠

فى ٢ فبراير ١٩٤٣ أقام خريجو كلية فيكتوريا حفلة لتكريم سير مايلز لامبسون بمناسبة الانعام عليه بلقب لورد وكان فى مقدمة الحاضرين النحاس باشا ورئيس مجلس النواب والوزراء ، وأحمد حسنين باشا « !! » ومستر شون الوزير المفوض بالسفارة البريطانية وعلى الشمسى وحافظ عفيفى وأحمد عبود وجوزيف سماحة ومسيو كوتسيكا ، وشارل كاسترو ، و ٠٠ و وشرب المدعوون فى نهاية الحفل نخب صحة الملك فاروق بناء على اقتراح مستر ريد كما اقترح مستر ريد أيضا شرب نخب صحة الملك جورج السادس فشربهما الحاضرون وقوفا وقال مستر ريد فى بداية كلمته أن لكلية فيكتوريا صلة بممثلى بريطانيا فى مصر وأشار الى أهتمام لورد كرومر بانشاء تلك الكلية وتعهدها بالرعاية وأشار كذلك الى اهتمــام غورست ، وكتشنر واللنبى ، ولويد ولامبسون بتلك الكلية أيضا وأشار فرغلى باشا الى شــخصية مدام لامبسون وكرم ضيافتها كما أشار فرغلى باشا بوصفه رئيسا لجمعية مصدرى الأقطان ، الى مساعدات لامبسون للجمعية فى الأوقات العصيبة ! ولأن أية حفلة تقام فى كلية فيكتوريا ، لا يمكن أن تكتمل بدون كلمة من أمين عثمان ــ كما قال مستر ريد ــ فقد قال أمين عثمان ان الانعام على لامبسون ليس تتويجا لأعماله التاريخية أو ختاما لحياته العملية وانما هو تشــــجيع له على المضى فى عمله ٠

ويهمنى هنا ما قاله النحاس باشا رئيس وزراء مصر عن لورد كيلرن : سير مايلز لامبسون سابقا ، وبطل ٤ فبراير سابقا ولاحقا الى ما شاء الله !! قال مصطفى النحاس رئيس وزارة مصر : لقد استطعت من قبل فى مناسبة أقرب من هذه المناسبات الرسمية أن أعبر عما أعتقده ٠ من نوايا اللورد لامبسون رجل السياسة وأحب اليوم فى هذه المناســــبة العائلية أن أقصر حديثى عن لورد لامبسون الرجل !!

اننا كلما تقدمنا الى مراحل الحياة رأينــــا أن الرجل مهما ارتفع ، وعلا ذكره لا يسمو بالمركز الذى يشغله وانما يســـتحقه بنفسه بماضيه بأخلاقه وبالجملة بانسانيته العميقة وكل ما يؤهله من الصفات للدور الذى تدعوه الظروف فى يوم من الأيام للقيام به ٠

وقد كان من دواعى سرورى أن أعرف اللورد لامبسون وأمعن النظر فى شخصيته مدى سبع سنين ، فبهرنى على الدوام بذلك الجانب من طباعه ، الذى يتمثل فى حبه للاستقامة وميله للصراحة ، وكانت السياسة نفسها ،

وما لها من المقتضيات تتكسر دائما ، على صخرة صلبة من رغبة فى أن ينظر بعين الحق والوضوح ويتكلم بلسان الصدق ، والصراحة ويوفق قبل كل شيء بين ضمير الانسان ، وضمير الرجل العام .

ويقول مصطفى النحاس ان تاريخ لورد لامبسون فريد فى النجاح وفى التوفيق ، دليل ناطق على مبلغ اعتزازه بالكرامة وميله الى خير بنى الانسان ، ويقول أيضا ما أعجبه فى لامبسون هو استطاعته التوازن بين العقل ، والقلب ويقول مصطفى النحاس : عندما حضر لورد لامبسون الى مصر وكان لما اتصف به من حب العدل والحق الفضل العظيم فى استقرار العلاقات المصرية البريطانية على أساس وطيد كريم من المحالفة والصداقة بعد أن أخفقت جميع المحاولات التى بذلت فى هذا السبيل قبل سنة ١٩٣٦ ، ثم كان لهذه الخلال نفسها الفضل فى احتفاظه بعد ذلك بروح الحرية حتى فى أدق الظروف وأخيرا فانه لم ينفك فى أيام الحرب العصيبة من مواصـــلة العمل بالرغم من جميــع الصعوبات بسياسته الحكيمة سياسة الصراحة الصـــادقة والتعاون الودى فأصاب ما أصاب من نجاح يمكننى أن أقول أن أكبر الفضل فيه يرجع الى شجاعته والى تأثير مزايا الانسان فى نفسه ثم صفات رجل السياسة . ويقول النحاس ولنرفع أكوابنـــا فى صحة صـــديقنا العزيز معربين باسم جميـــع الحاضرين عن أخلص أمانينا له وللليدى لامبسون قرينته الملهمة الخيرة ذات القلب الرقيق الكريم » .

وأعود بعد تلك القفزة السريعة الى الاشارة الى رأى فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ترددت كثيرا فى نشره ، ذلك هو رأى الأستاذ جلال الدين الحمامصى ، وترددى فى نشر هذا الرأى مرده أن الأستاذ جلال الدين الحمامصى قد أشار الى دور السيدة زينب الوكيل فيما طرأ فى رأيه على سياسة النحاس باشا من تغير ، وكنت أود الا أشير الى دور السيدة زينب الوكيل ونحن بصدد تاريخ تلك الأيام الخطيرة والعصيبة فى التاريخ المصرى ولكننى — وبعد فترة طويلة جدا من التردد — وجدت انه ليس من الأمانة التاريخية أن أغفل بعض الأراء لأنها أشارت الى زاوية كنت أفضل دائما الابتعاد عنها ، كما أن هذه الأراء ليست فقط للأستاذ جلال الدين الحمامصى الوفدى المتحمس وقتئذ وانما هى لكتاب ومؤرخين آخرين من بينهم الأستاذ محمد التابعى والدكتور عبد الحميد حشيش بل لسياسيين كبار أمثال : مكرم عبيد باشا وآخرين .. وآخرين ..

وما كان لى حقيقة أن أغفل رأى الأستاذ جلال الدين الحمامصى فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقد عاشها ساعة بساعة ودقيقة بدقيقة وكان لها بلا جدال آثارها فى نفسيته كسياسى مصرى شاب كان وثيق الصلة بمصطفى النحاس باشا رئيس الوفد . يقول الأستاذ جلال الدين الحمامصى فى كتابه : « معركة نزاهة الحكم ، الأسبوع الأول من شهر فبراير ١٩٤٢ ، كانت الساعة قد بلغت

الثامنة والنصف من مساء ذلك اليوم ، فأخذت أستعد للنوم ، اذ كانت تلك الليلة ليلة أجازتى ، وكانت تلك الفترة فترة عصيبة من فترات الحرب العالمية الثانية وكانت مظاهرات معينة قد سارت فى شوارع القاهرة تهتف الى الأمام ياروميل اذ كانت القوات الألمانية على أبواب الاسكندرية ، فاهتزت الدوائر البريطانية لهذه المظاهرات وان كنت أعتقد انها مدبرة تمهيدا لتدخل بريطانى . ويقول الحمامصى : أن حسين سرى باشا قد ذكر فى مجلس وزرائه ان هذه المظاهرات مدبرة اشترك فى تدبيرها على ماهر والشيخ المراغى شيخ الجامع الأزهر وكامل البندارى ونحت يدى نقارير تثبت ان اجتماعات كثيرة تعقد فى عوامة الشيخ المراغى ، وان الأوامر بقيام هذه المظاهرات قد صدرت من هذه العوامة وأنا قادر على قمع هذه المظاهرات فهل توافقون على اصدار الأمر الى البوليس بقمعها . وتردد الوزراء وقالوا نبحث المسألة ، وأحس حسين سرى أن الوزارة تسير وفقا للخطة الموضوعية ولهذا قال لهم : — اذا كان الامر كذلك فأنا أستقيل وجمع أوراقه وخرج ليواجه كيلرن وتتحول الأزمة هذا التحول الخطير الذى بدأ بحادث ٤ فبراير .. ويقول الأستاذ جلال الحمامصى ان صاحب جريدة المصرى التى كان يعمل بها سكرتيرا للتحرير قد رأى أن يلغى أجازته فى تلك الليلة وانه — أى الأستاذ الحمامصى — انجه الى منزل حسين سرى باشا رئيس الوزراء المستقيل فوصل اليه أثناء وصول موكب سير مايلز لامبسون السفير البريطانى وكان رئيس الوزراء فى انتظاره ، وما كاد السفير البريطانى يختفى داخل المنزل حتى غادرت سيارته وموكبه المكان كأن الأمر كان مدبرا من قبل حتى لا يعرف أحد أن السفير البريطانى يزور رئيس الوزراء فى هذا الوقت المتأخر من الليل (الساعة التاسعة) وقد بقى السفير البريطانى مع حسين سرى ساعة كاملة عاد بعدها السفير الى مكتبه بالسفارة » ويتصل الأستاذ جلال الدين الحمامصى بأحمد حسنين — وكانت صداقته به تسمح له بأن يطلبه فى أى وقت — ويروى الأستاذ الحامصى لأحمد حسنين قصة اجتماع السفير البريطانى برئيس الوزارة لمدة ساعة ويندهش حسنين باشا قائلا : ولكن كيلرن ليس فى القاهرة ، لقد غادرها للصيد ، وانفرد المصرى بنشر نبأ قطع رحلة السفير البريطانى للصيد وعودته الى القاهرة مساء ومقابلته لرئيس الوزراء !

وعن حصار قصر عابدين بالدبابات البريطانية يقول الأستاذ جلال الحمامصى : لم أشهد هذا المنظر المروع — منظر حصار عابدين بالدبابات — فى بدايته ولكننى شهدته فى نهايته فقد كنت عائدا الى مكتبى بعد تناول طعام العشاء ، فاذا بعامل من عمال الجريدة يلقى الى بنبأ الحصار فركبت سيارتى من فورى الى ميدان عابدين وشهدت الحصار وشهدت ما هو أفجع منه ، شهدت الشعب يقف من هذا المنظر المروع موقف المتفرج مع ان الملك لم يكن مكروها فى ذلك الوقت ولم يكن قد انغمس فيما أنغمس فيه من تبذل واستهتار بل كانت تصرفاته جميعا تتسم بطابع رعاية مصلحة الشعب ولكن الشعب ..

الشعب المرهف الحس ، كان بليدا فى تلك اللحظة بلادة منقطعة النظير ، كان يواجه الاستراليين وهم يحيطون بالميدان بخوذاتهم وبنادقهم ويتندر معهم ، ويطلق فى أذانهم بعبارات لا تمت بصلة الى هذه الرواية المفجعة التى تمثل أمامه فى هذا الميدان » •

وأفتح قوسا ، أدافع فيه عن الشعب ، اذ الشعب لم يكن وقتئذ يعرف شيئا عما يدور فى قصر عابدين ومن يدريه أن هذا الحصار ، كان لخدمة الملك ، أو أن مقتضيات عسكرية هى التى أوجبت مجيء القوات الأجنبية بتلك الطريقة ، التى جيء بها ! ومن يدرى الشعب ان القوات قد جاءت بأمر الملك ، اننا يجب ألا نفترض معرفة الشعب بدقائق السياسة العليا ، التى كانت خافية وقتئذ على الزعماء ، ورؤساء الأحزاب •

وأقفل القوس وبسرعة لأعود الى رواية الأستاذ جلال الدين الحمامصى عن حصار عابدين بالدبابات البريطانية : يقول الأستاذ الحمامصى : عدت الى مكتبى حزبنا ، وطلبنى مكرم عبيد ليسألنى عن حقيقة ما يشاع عن محاصرة قصر عابدين ، فقلت له : لقد شهدته بعينى فهو ليس اشاعة ، وقد رد مكرم بكلمة واحدة : « يا حفيظ » وأقفل السماعة ••

وجاءت وفود الحزبيين والموظفين ، ونهــازى الفرص الى جريدة المصرى تسأل عن الأنباء ، أنباء الوزارة ، من شكلها ، ومن دخلها ، أما الحصار ، واما الاعتداء على العرش ؟ لقد كانت الأسئلة عنها تأتى على الهامش ، كان الحادث قد مضى فى ذمة التاريخ و •• و •• وجاءت وفود النواب السابقين ، تسأل عن موعد الانتخابات وتتحدث عن توزيع الدوائر • وامسك بعضهم التليفونات يطلبون مراكزهم ، ودوائرهم الانتخابية ، يستفسرون ، ويذيعون أنباء عودة الوفد الى الحكم و •• و ••

ووقع بعد هذا ما هو أدهى وأمر ، فقد ذهب مصطفى النحاس لأول مرة الى مكتبه وذهب اللورد كيلرن بوصفه سفير بريطانيا صــاحبة الدبابات الى رئاسة مجلس الوزراء !

ويقول الأستاذ جلال الدين الحمامصى سكرتير تحرير صــحيفة المصرى لسان حال الوفد المصرى • كنت وقت ذاك واقفا فى فناء مجلس الوزراء أشهد الوفود الهاتفة بحياة الوفد وعودته الى الحكم بعد هذا الغياب الطويل وكانت لا تعلم شيئا كيف جاء النحاس الى الحكم وكان هذا لا يعنيها فى شيء وانما كان يعنيها أن يعود النحاس الى الحكم وشهدت هذه الجماهير المتحمسة اللورد كيلرن وهو ينزل من سيارته فأسرعت اليه تهتف له ، وتحييه ، ثم وقعت الكارثة اذ حملته ، على الأعناق ، ثم كان ختام الكوارث كلهــا ظهور النحاس وكيلرن معا فى شرفة مجلس الوزراء يتلقيان تحيات الجماهير •

ويقول جلال الدين الحمامصى : وضح أن مصطفى النحاس كان يعلم قبل هذا التاريخ ، أن الانجليز سيطلبون عودته الى الحكم ولهذا رفض فكرة الوزارة القومية ورفض أن يشترك فى أى اجماع على احباط مؤامرة الانجليز لأنه كان قد وعد بالاشتراك فى تنفيذها حتى النهاية ، ولم يكن توقيعه برفض الانذار ، ليبدل من مواقيت المؤامرة وان دل فى الظاهر على الاشتراك فى الرفض فانه فى الواقع ، لا يعنى خذلان الانجليز واحباط تدبيرهم ، اذ أنهم يملكون رفض هذا الرفض وهذا ما كان ، فقد مضوا فى انذارهم حتى النهاية وكانت النهاية أن يتولى مصطفى النحاس الحكم وكان المعروف ، ان الاعتذار الذى قدمه الانجليز بناء على طلب أعضاء الوفد كشرط لاشتراكهم فى الوزارة قد خفف قليلا من حدة هذا الحدث الضخم ، ولكن الاعتذار فقد ضجته بعد كشف المؤامرة أخيرا ومعرفة أن مصطفى النحاس اشترك فيها من البداية ، بل أصبح هذا الاعتذار فصلا أخيرا أضيف الى فصول رواية ٤ فبراير لترضى الجماهير التى لا يطيب لها النهايات المفجعة فيما تشاهد من مسرحيات وروايات .

ولا شك عندى حتى هذه اللحظة — جلال الدين الحمامصى — فى أن مكرم عبيد لم يكن يعلم شيئا عن هذه المؤامرة النحاسية ، البريطانية ، بل لقد كشفت الحوادث عن مدبرى تلك المؤامرة والمشتركين فى تنفيذها رسموا خطة أخرى لابعاد نفوذ مكرم وتأثيره ، على النحاس واحلال عنصر جديد محله ، حتى ينفسح الطريق أمام الذين يطلبون الثراء عن طريق الحكم وينتهزون فرصة الحرب لتحقيق هذا الثراء . لم يكن مكرم على علم بهذه المؤامرة ولم يكن قد فقد ثقته بعد فى مصطفى النحاس أو فى وطنية مصطفى النحاس ولهذا فكر أول ما فكر فى العمل على ازالة أثر حادث محاصرة قصر عابدين بالدبابات قبل أن تؤلف الوزارة ، ولقد أحس فيما بعد ، وبعد أن قطعت الوزارة شوطا فى عملها ، أن الذين أحاطوا بمصطفى النحاس بدأوا يباعدون بينهما ولكن على الرغم من نجاح المتآمرين فى خطتهم التى انتهت باخراجه من الوزارة وفصله من الوفد ، ظل مكرم الى وقت غير بعيد لا يتصور أن مصطفى النحاس كان شريكا فى هذه المؤامرة ولمكرم عذره ، فقد كانت العلاقة التى تربط الرجلين ، علاقة جهاد ونضال ونفى ، وتشريد واضطهاد ، ولم يكن يتبادر الى ذهن مكرم أن الرجل نسى كل هذه السنوات ، وكل هذه المواقف لمجرد الشهوة فى الحكم .

ويقول الأستاذ جلال الدين الحمامصى : ولكن لم تكن فى الواقع شهوة الحكم ، بقدر ما كانت شهوة الثراء تستبد بقرينة الرئيس السابق مصطفى النحاس حتى لأكاد أجزم بأن زواج مصطفى النحاس هو العامل التاريخى الكبير الذى كان له أكبر الأثر فى كل تلك الأحداث السياسية التى مرت بالبلاد .

كانت السيدة قرينته لماحة الذكاء ، شديدة الطموح لا تريد من الزواج كسبا سياسيا ولم يكن ينظر الى مهمتها بوصفها زوجة لزعيم كبير على أنها مهمة وطنية تقتضيها أن تقف الى جوار زوجها وتسنده وتدفعه الى مواجهة

الاخطار فى سبيل بلاده ، لم تكن تؤمن بشيء من ذلك كله ، وتعيره أى اهتمام ، ولم تكن ترى فى جوهره تحلى بها صدرها ، ورأسها فى المجتمع المصرى ، انما كانت تحب المجوهرات والاحجار الكريمة ذات القيمة الغالية فى سوق البيع والشراء ، لم تكن الزعامة السياسية مالا يصلح للادخار ، وهى تحب أن تعد عدتها للمستقبل ، وتنظر كل يوم الى قرينها فتجد الفارق فى السن بينهما وبينه كبيرا ولم تكن تعنى أنه يستحق أن يخدم ، لان الخدمة الحقة فى نظرها لا تستحقها الا فى الضياع والأراضى الزراعية ، التى تدر ايرادا دسما كل عام. وهى بعد هذا كله تنظر الى تاريخ زوجها الطويل فى خدمة مصر ثم تنظر الى رصيده فى البنك فتراه بالقروش والملاليم .

ويمضى الأستاذ جلال الدين الحمامصى قائلا : ولسنا نعرف بالضبط دور السيدة زينب الوكيل فى وزارة ٤ فبراير ولكن الذى لاشك فيه هو انها كانت خلال تلك الفترة التى أقصى فيها الوفد عن الحكم تحاول أن تغير من تاريخ مصطفى النحاس واتجاهاته والذى لاشك فيه أن مصطفى النحاس . كان وهو يرى السن تتقدم به ينساق وراء قرينته : لقد كانت الأيام تمر ، والأسابيع تكر ، والشهور تتوالى والسنوات تمضى ولا أمل فى الحكم ، ولا رجاء فى أن يأتى النحاس مرة أخرى حاكما .

وكان قد انقضى أكثر من عام على اقالة الوزارة ثم أعلنت الحرب العالمية الثانية ، وبدأت تطرق أذنى السيدة زينب الوكيل أنباء الصفقات التى تعقد ، والثراء ، الذى يتدفق على التجار ، وكان الى جانبها أخوة لم ينالوا قسطا من التعليم ، ولكنهم يرون الفرصة سانحة لسد هذا النقص ، بانتهاز فرصة الحرب والنزول الى ميدان التجارة ، لاشباع طموحهم الى الثراء .

وكل هذه الظروف ــ جلال الدين الحمامصى ــ لعبت دورا خطيرا فى حياة الزعيم الوطنى مصطفى النحاس فاذابت كفاحه وجهاده وتاريخه ودفعت به فى ٤ فبراير الى الحكم فوق أسنة الحراب البريطانية وأنسته تاريخه وجهاده ، وذكرته بشيء واحد ، هو ارضاء زوجته الشابة » .

وقبل أن أنتقل الى رأى آخر خاص بمسئولية أحداث ٤ فبراير أبادر فأقول اننى ــ ولم أكن فى يوم من الأيام وفديا فأنا من الحزب الوطنى منذ العاشرة من عمرى ــ أختلف الى أبعد حدود الاختلاف مع الأستاذ جلال الحمامصى فى كثير من آرائه ، الخاصة بأحداث ما قبل ٤ فبراير وما بعد ٤ فبراير وأحداث ٤ فبراير ذاتها .

يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى ، وهو يؤرخ لحادث أو مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ « لا شك أن المسئول الأول عن حادث ٤ فبراير هو العدوان البريطانى لأن هذا العدوان هو أساس الانذار وكان مظهره حضور الدبابات لتهديد الملك وقد كان الانجليز جادين فى هذا التهديد لأنهم وهم يحتلون البلاد

كانوا يعتقدون فى رجال القصر وبعض رجالات مصر ممن لهم صلة وثيقة بالقصر ، انهم على اتصال بالمحور فاعتزموا أن يضربوا ضربة تجمع بين اذلال العرش ، وبين ارضاء الأغلبية الوفدية التى كان النحاس على رأسها وهم يعلمون أن رؤساء هذه الأغلبية يرون فى ولايتهم الحكم أول وأهم هدف يسعون اليه ولا يهمهم غير ذلك ولا يتحرجون من سلوك أى طريق يؤدى بهم اليه .

ويقول عبد الرحمن الرافعى : ان الانجليز كانـوا فى ذلك الوقت فى حالة عصبية شديدة والاخطار تهدد كيانهم من جراء تقدم قوات المحور والمظاهرات العارمة تهتف ، الى الأمام يا روميل وسرى باشا ملتزم ازاءها موقف الصمت والجمود ، فاجتمعت هذه الظروف وجعلتهم يرتابون فى موقف الملك ، ومن هنا أحدق الخطر بالعرش والنحاس لم يكن مسئولا عن هـذا الخطر ، ولكن مسئوليته تبدأ من يوم أن علم برغبة الانجليز فى اسناد رئاسة الوزارة اليه وقد كان ولا ريب عالما بهذه الرغبة قبل يوم ٤ فبراير راضيا عنها ، بل مغتبطا بها ، متلهفا على تنفيذها ، وعلم بحديث السفير البريطانى مع رئيس الديوان بأنه اذا لم يقبل تأليف وزارة قومية فليؤلف وزارة وفدية ، وهذا ما جعـله يسير فى أنانيته الى الشوط الأخير .

وتدل الظروف والملابسات على أن هذا الانقلاب قد دبر بليل ، وكان السفير بين الانجليز والوفد ، هو أمين عثمان الذى كان موضع ثقتهما معا ، وقد انتهزها النحاس فرصة ليعود الى الحكم منفردا ، ويؤلف وزارة وفدية لحما ودما ، وكان واجبا عليه فى هذه الملابســـات الخطيرة أن يقبل تأليف وزارة قومية فانه فى هذه الحالة يكون على الأقل قد استجاب الى رغبة الملك ، الذى كان يدعوه قبل الانذار الى تأليف هذه الوزارة ، وكانت استجابته فى هذه الحالة لرغبـــة قومية ـ لا لانذار أجنبى مسلح ـ تعد موقفا ســـليما يحفظ للبلاد كرامتها والائتلاف قد يكون علاجا للأزمات السياسية ولا شك ان البلاد كانت فى ذلك الحين تواجه أزمة من أخطر الأزمات وهذا الموقف العصيب كان يستلزم الائتلاف فى نظر النحاس محظورا ، لأن الضرورات تبيح المحظورات ، ولكنه رفض فكرة الائتلاف بتاتا واحتمل بذلك مسئولية كبرى اذ كان المسئول الثانى عن حادث ٤ فبراير وضاعف فى هذه المسئولية انه كان فى وزارته مواليا للانجليز معتمدا عليهم فى حل الأزمات بينه وبين القصر وليس هذا من الاستقامة ولا من الوطنية فى شىء ، وقد تعددت مظاهر ولائه الانجليز و . و » .

أما د . محمد أنيس فيقول : دفعت الظروف بالوفد الى موقف يستطيع منه أن يســـاوم الحكومة البريطانية أو القصر لكن مساومته مع القصر كانت البديل بعد فشل كل الجهود للوصول مع بريطانيا لكن المبادرة فى هذا المجال كانت تكمن فقط ، لدى الحكومة البريطانية ، بما يقل عن انتهازية الوفد ، وسعيه وراء الحكم فلا شك فى أن مكانته القوية لدى الشعب وقدرته ، على

أن يلعب الدور الحاسم في تقرير التوازن بين القوى السياسية فى تلك الساعة ، كان عاملا لا يمكن لبريطانيا أن تتجاهله خصوصا أن قلق بريطانيا كان قد وصل الى حد لم يكن معه فى الامكان مزيد من الانتظار ومن هنا ، كان الانذار البريطاني للملك باستدعاء وزارة وفدية : لقد كانت هذه هى المرة الأولى التى يتدخل فيها الانجليز لصالح حزب الأغلبية ، لا لأن هذا الحزب قد أصبح عميلا لكن لأن بريطانيا فى ظروف الحرب العالمية الثانية خصوصا أواخر ١٩٤١ كانت فى أشد الحاجة الى حزب الأغلبية فى الحكم ٠

ويقول د ٠ محمد أنيس : ان تولى الوفد للحكم كان اسهاما من جانبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية وهذا هو المضمون الحقيقى لموقف الوفد فى ٤ فبراير رغم الشكل القبيح لهـــذا الحادث ومع الزمن تلاشى المضمون وبقى الشكل القبيح ، ووجهة نظر د٠ أنيس جديدة بدون شك لأنها لم ترد حتي على ألسنة قادة الوفد ٠

فؤاد سراج الدين يدلى برأيه ـ كشاهد ـ في حادث ٤ فبراير ١٩٤٢

للدكتور محمد أنيس فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، دراسة مستقلة وله كذلك رأى خاص فى هذا الحادث مضمونه أن تولى الوفد ، للحكم كان اسهاما من جانبه لخدمة هزيمة الفاشية العالمية ، وهذا هو المضمون الحقيقى لموقف الوفد فى ٤ فبراير « رغم الشكل القبيح لهذا الحادث ومع الزمن تلاشى المضمون وبقى الشكل القبيح ٠

وقد كنت أتمنى أن أستسيغ هذا الرأى ، لولا ، أن المقدمات التى سبقت الحادث ، ورافقته ، لا يمكن أبدا ، أن تؤدى الى النتيجة ، التى انتهى اليها د ٠ أنيس كما ان سياسة الوفد السابقة على ٤ فبراير ، وخطاب النحـاس باشا ، فى رأس البر « صيف ١٩٤١ » وبيانات الوفد قبـل الحادث كلهـا تؤكد ، ان موضوع هزيمة الفاشية ، أو المساعدة على هزيمة الفاشية لم تكن جوهر سياسة الوفد ، وهو خارج الحكم ٠

ويمضى د ٠ أنيس فى تحليله لقبول الوفد ، للحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ليقول : كان من الواضح اذن أن الظروف قد دفعت بالوفد الى موقف يستطيع منه أن يساوم الحكومة البريطانية أو القصر ، لكن مساومته مع القصر ، كانت البديل بعد فشل كل الجهود للوصول ، الى اتفاق مع بريطانيا لكن المبادرة فى هذا المجال كانت تكمن فقط لدى الحكومة البريطانية ٠ ومهما قيل ، عن انتهازية الوفد ، وســعيه وراء الحكم ، فلا شك فى أن مكانته القوية لدى الشعب ، وقدرته على أن يلعب الدور الحاسم فى تقرير التــوازن بين القوى السياسية فى تلك الســاعة ، كان عاملا ، لا يمكن لبريطانيا أن تتجاهله ، خصوصا أن قلق بريطانيا كان قد وصل الى حد ، لم يعد معه فى الامكان مزيد من الانتظار ، ومن هذا كان الانذار البريطانى للملك باستدعاء وزارة وفدية» ٠

ويقول د. أنيس أيضا : رغم انتهارية الوفد ، ورغبة الكثير من أعضائه فى الوصول الى الحكم ، وهو عامل لا يمكن التهوين من شأنه الا أن هناك عدة عوامل ، موضوعية فى موقف الوفد دفعت الوفد الى المسلك الذى سلكه فى أزمة ٤ فبراير وهى - من وجهة نظر د. أنيس - كالآتى :

١ - ان العداء التاريخى والموضوعى بين القصر ، والوفد ، ثم تحمس القصر ، المتزايد للمحور ، كان يحدث أثرا آليا مضادا داخل دوائر الوفد .

٢ - لم يكن أمام النحاس بسبب علاقته بالقصر ، وعلاقة القصر ، بالمحور من أمل فى حالة انتصار المحور فالنحاس يعد الصانع الأول لمعاهدة ١٩٣٦ ، ولم يحاول لا ظاهرا ، ولا باطنا أن يستجيب لاغراءات التآمر مع المحور قبل الحرب أو أثناءها .

٣ - من الناحية النظرية كان النحاس ، يجد صعوبة أقل من خصومه فى أن يشترك فى أهداف الحلفاء ، فى الحرب ومن الناحية العملية كانت معارك الوفد تحارب من أجل الدفاع عن الدستور وحرية الانتخابات . فالوفد كان يقف دائما مدافعا ، عن الديمقراطية .

لذلك فعلى المدى البعيد فان بقاء ، المبادىء الدستورية التى وقف الوفد مدافعا عنها لا يمكن أن تتحقق الا بهزيمته وعلى المدى القصير فان امكانية عودة الوفد السريعة ، الى الحكم كانت عن طريق توسيع الهوة بين فكرة الحكومة الائتلافية وبين السلطات البريطانية وهذا هو المضمون الحقيقى لموقف الوفد ومسئوليته فى حادث ٤ فبراير :

ويتساءل د . أنيس بعد ذلك ! هل كانت قيادة الوفد تدرك هذا المضمون، أم انه اجتهاد مفتعل من جانبنا ؟ ويقول د . أنيس نعم : كانت قيادة الوفد تدرك وقتئذ هذا المضمون وتؤكده أيضا فى معاركها بعد انتهاء الحرب فيه حتى لا تستدرج الى معركة تتهم فيها القصر بالتعاون مع المحور ، ولكى يؤكد د . أنيس وجهة نظره تلك قام بنقل مقتطفات من مقال نشرته صحيفة الوفد المصرى فى ٦ فبراير ١٩٤٢ يؤيد قضية الحلفاء ، ويعادى المحور .

ووجهة نظرى فى الاسشهاد بهذا المقال ، ان الاستشهاد ، يضعف وجهة نظر د . أنيس ولا يقويها ذلك أن نشر مقال فى صحيفة وفدية ، وبعد أن وصل الوفد الى الحكم ، يؤيد المقال معاداة الوفد للمحور ، وتأييده لقضية الحلفاء ، من الأمور البديهية ، والطبيعية والتى لا تزيد على كونهاتحصيل حاصل كما يقولون ! ولو ان الدكتور أنيس قد أستشهد لتأييد وجهة نظره بمقال ، أو مقالات نشرت فى صحف الوفد مؤيدة للحلفاء ، ومعادية للمحور ، قبل ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وقبل أن يلى ، الوفد الحكم كان الاستشهاد هنا - وهنا فقط - يمكن أن يقوى وجهة نظر د . أنيس !

واذا كانت سياسة الوفد ، القائمة والثابتة قد ارتكزت على تأييد قضية الحلفاء هل من تفسير لحملات الوفد ، على بريطانيا فى عام ١٩٤١ ، بالذات ؟ وهل من تفسير ، لحملات ، الوفد ، على د · أحمد ماهر ، والهيئة السعدية عندما ذهبوا ، فى تأييدهم ، لقضية الحلفاء ، الى أبعد مدى ، وصل اليه تأييد حزب سياسى مصرى ؟ على أية حال فان د · أنيس يؤكد ، أن النحاس باشا عندما استدعى ، للقصر ترك أسرته فى الصعيد ونسى مفاتيح منزله ولم يكن معه بدلة الردنجوت و ·· و ·· كل ذلك فى رأى د · أنيس يرجح ــ من وجهة نظر أنيس ــ أن النحاس لم يكن يعرف نية الانجليز فى توجيه الانذار ، للملك وهو فى الصعيد ، وأغلب الظن ــ ظن أنيس ــ أنه حين استدعى من الصعيد كان يجول فى خاطره أن فكرة الوزارة الائتلافية قد عادت الى الأذهان مرة أخرى ·

وهنا يأتى دور أمين عثمان ، عميل الانجليز المعروف ، والذى يطلق عليه لورد ويلسون « المفاوض لحساب السفارة البريطانية وقت الأزمات السياسية» ومن المعروف أن أمين عثمان التقى بالنحاس أكثر من مرة بعد عودته من الصعيد ، وأنه هو الذى بلغه تصميم الانجليز على تكليفه بالوزارة ، ولعل حديث أمين عثمان للنحاس : ــ د · أنيس ــ هو الذى شجع النحاس على تمسكه السابق بفكرة الوزارة الوفدية ·

وينهى د · محمد أنيس دراسته ، عن ٤ فبراير ١٩٤٢ بقوله : ما ان وصل الوفد الى الحكم ، حتى بدت انتهازية رجاله : المحسوبية ، والتلاعب فى مسائل التموين ونسى الوفد مذكرة ابريل ١٩٤٠ ، وهى ضرورة وعد بريطانيا بالجلاء عند نهاية الحرب ، وكان الوفد يطالب بذلك وهو فى المعارضة ونسيها ، أو تناساها وهو فى الحكم ، ثم حين أحس الوفد بأن قوات المحور ، تقترب من الاسكندرية وبدأ الانجليز يستعدون للانسحاب الى السودان أرسل مجلس وزراء الوفد خطابه المشهور الى محافظ الاسكندرية عبد الخالق حسونة يطلب منه أن يسلم لروميل حين يقترب من الاسكندرية ولا غرابة فى كل هذا فالوفد لم يكن حزبا عقائديا صلبا ، بل تنتابه موجات من الانتهازية الطاغية » ·

ولم يكن ــ د· أنيس ــ حادث ٤ فبراير هو الذى أدى ، الى عجز الوفد عن قيادة الثورة المصرية بعد الحرب العالمية الثانية فانتخابات عام ١٩٥٠ أرجعته الى الحكم ، لكن أسلوبه التقليدى فى الكفاح الوطنى ورفضه الكفاح المسلح « الا تحت ضغط الشعب » ورفضه للمضمون الاجتماعى للثورة جعله متخلفا وراء جماهير الشعب ، المصرى ، وهذا هو السبب الحقيقى فى سقوط الوفد ــ وليست حادثة ٤ فبراير التى أثرت تأثيرا معاديا للوفد لدى بعض قطاعات الطبقة المتوسطة ورغم ذلك الذى يقوله د· أنيس عن الوفد فانه يرى ان ما حدث

فى ٤ فبراير ١٩٤٢ كان تدخلا بريطانيا عنيفا تحت وطأة الحرب العالمية الثانية والموقف العسكرى فى الصحراء الغربية فى صالح حزب الجماهير ! » ٠

وعن قضية ايمان الوفد بقضية الديمقراطيـــة يقـــول د٠ محمد فريد عبد المجيد حشيش فى رسالة له عن الوفد المصرى حصـــل بها على درجـــة الماجستير من كلية آداب عين شمس واضح تماما ، تعاطف الوفد ، وتعاونه مع الديمقراطية عقب توليه الحكم ، لكن قبل ذلك ، أين كان هذا التعاطف لا نكاد نتبينه بل رأيناه على النقيض فى مذكرة ١٩٤٠ وخطبة ١٩٤١ كيف نفسر هذا؟ « أن الوفد ـ د٠ حشيش ـ لم يكن حزبا عقائديا واذا سلمنا بوجود نوع باهت من التعاطف ازاء بريطانيا قبل تولية الوفد ، الحكم ٠ فقد كان هذا التعاطف صادرا عن كراهية ، وعداء للقصر ، وبالتالى للمعسكر ، الذى ينحاز اليه وهو المحور وربما ساعد على هذا دخول الاتحاد السوفيتى الحرب ، الى جانب الحلفاء . ومن ثم ننتهى ـ د٠ حشيش ـ الى أن ما حدث فى ٤ فبراير كان تعبيرا عن دخول الصراع بين الوفد والقصر فى اطار الصراع ، العالمى بين الحلفاء والمحور » ٠

ويتجه رأى د٠ حشيش ، الى أن النحاس باشا لم يكن يعرف بنية الانجليز بتوجيه انذار الى الملك ابان وجوده بالصعيد ويبقى الشك لدينا ـ لدى د٠ حشيش ـ فى أمين عثمان باشا ، الذى لعب عقب عـــودة النحـاس الى القاهرة فتؤكد المصادر أنه ـ أى أمين عثمان ـ كان المصرى الوحيد ، الذى كان على علم سابق بما سينوى الانجليز عمله وأنهم استشاروه فأشار عليهم بما فعلوا وكان سفيرا بينهم وبين الوفد اذ كان موضع ثقتهما معا و ٠ و٠ وان أمين عثمان لعب دورا هاما فى التمهيد لحادث ٤ فبراير وتوجيه الانذار البريطانى واسناد الحكم الى النحاس ـ فى تصورنا ـ أراد أن يكافئه على جهوده أو أن ذلك كان بايعاز من السفارة البريطانية فاختاره وزيرا للمالية فى يوليو ١٩٤٣ !

ولأن د٠ حشيش اشار فى رسالته عن الوفد ، الى لقاءات عديدة له مـــع الأستاذ فؤاد سراج الدين ولأنه ـ د. حشيش ـ عندما تحدث عن حادث ٤ فبراير اشار الى بعض مقتطفات من آراء فؤاد سراج الدين فى هذا الحادث فقد رجعنا ، الى الصورة الأصلية لهذه اللقاءات ، والتى وقع الاستاذ فؤاد سراج الدين فى نهاية كل صفحة من الصفحات ، التى سجلت تلك اللقاءات ، وبنشرنا لرأى الأستاذ فؤاد سراج الدين فى حادث ٤ فبراير ، نكون قد اكملنـــا ـ وبتفصيل يكاد يكون مملا ـ وجهات نظر الوفد فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ٠

يقول فؤاد سراج الدين : شاءت الظروف ان اعاصر هذا الحادث منـذ بدايته بل قبلها فقد كنت مع الرئيس السابق مصطفى النحاس وبعض رجال الوفد فى زيارة لبعض بلاد الصعيد على احدى البواخر ، النيلية المملوكة لاحد الوفديين فى مديرية قنا « ذهبية خاصة يجرها لنش بخارى » وأذكر أننا غادرنا

مدينة الأقصر منجهين الى قنا ، لنمضى فيها ليلة ونزور فيها مكرم باشا ، وبعض الوفديين فى دورهم ، على آن نغادرها فى اليوم التالى ، الى مكان آخر ، وتنتهى الرحله فى بنى مزار لزيارة الاستاذ أحمد حسين عضو الشيوخ الوفدى وزوج خالة النحاس باشا وكنا فى أوائل فبراير ١٩٤٢ ، وعندما وصلنا الى قنا حضرنا حفل شاى كان معدا فى منزل أحد أقرباء مكرم باشا ، وأثناء الحفل وكنا بعد الغروب حضر أحد أصحاب الدار وأسر الى النحاس باشا بأن مدير قنا موجود بالصالون ويرجو مقابلة النحاس باشا لامر هام وعاجل وقمنا معه — أنا ومكرم — الى الصالون حيث وجدنا المدير الذى بلغ النحاس رسالة من القصر الملكى بلغت اليه تليفونيا ، مضمونها ان الملك يرجو النحاس باشا ، العودة فورا الى القاهرة لمقابلته لامور هامة ، وخطيرة فاعتذر النحاس باشا للمدير ، عن تلبيـــة هذا الطلب قائلا : أنه مرتبط بعدة مواعيد وارتباطات وانه لا يستطيع العودة الى القاهرة كما يطلب منه ٠

الح المدير ، الحاحا كبيرا ، وقال للنحاس باشا ان معلوماته من القاهرة أن الحالة بالقاهرة خطيرة وما جد من ظروف تستدعى سفره وأن القصر يلح فى ذلك الحاحا شديدا ولكن النحاس ظل على رأيه فطلبت من المدير أن يتركنا على أن نتصل به ، فى المديرية ، بعد قليل لنخبره بالرأى النهائى للنحاس باشا فخرجت أودعه ، الى باب الصالون وطلبت اليه دون أن يحس النحاس ان يبقى القطار ، الذى سيغادر قنا ، ليلا ، الى القاهرة حتى اتصـل به حيث يحتمل الا يكون النحاس باشا ، جاهزا للسفر ، قبل موعد قيام القطار ، فوعدنى بذلك واتجهت ومكرم باشا الى النحاس باشا نلح عليه فى السفر ، الى مصر حيث اننا فى حالة حرب والموقف خطير ، وسمعنا عن مظاهرات قامت فى القاهرة فقال النحاس باشا ، أنه لا يريد أن يمكن الملك من تكرار تمثيلية كفر عشما التى تمت معه فى سنة ١٩٤٠ ، عندما أوفد اليه الملك عبد الوهاب طلعت أحد كبار القصر ، واخذ يفاوضه فى أمر تشكيل وزارة جديدة ثـم تبين ان الملك كان يعبث فقلنا له قد يكون هذا صحيحا ، لكن هذه المرة قد تكون الظروف الحرجة ، التى يواجهها الملك اضطرته ، الى استشارة النحاس باشا فى الموقف وقد تنتج هذه العودة خيرا ، للبـــلاد ، وقد لا تنتج ولكن فى كل الأحـــوال ينبغى ان يلبى النحاس باشا هذه الدعوة فى هــــذه الظروف الحرجة ، التى تجتازها البلاد ، وبرغم الجهود الكثيرة ، التى بذلناها معه والحجج العديدة التى قدمناها لم نستطع أن تغير رأيه ، وصمم على الرفض ٠

فأسررت الى مكرم باشا بفكرة ، وهى أنه لعله يكون من الخير ، آن نعود ، الى الباخرة فورا ونستعين بزينب هانم ، لعلها تستطيع اقناعه ، فضلا عن ان استمرار مناقشاتنا فى الصالون ، اثار تساؤل الكثيرين فى حفل الشاى ، كما

أثار قلقهم ، خصوصا بسبب حضور المدير فوافقني على هذا الرأى .واقترحنا على الباشا العودة الى « الذهبية » للراحة بعد هذا العناء ، الطويل ، فوافق .

وعدنا الى الذهبية نحن الثلاثة وشرحنا للمرحومة زينب هانم الأمر ، فوافقتنا على وجهة نظرنا وأخذت تحاول اقناع زوجها وأعدنا عليه الكرة وكانت الساعة قد جاوزت التاسعة فنظر فى ساعته ، وقال : على كل حـــال لقد قام القطار ، المسافر الى القاهرة ، ولم يعد هناك سبيل لاجابة طلب الملك .

فقلت له أن القطار مازال فى المحطة فى انتظاره وشرحت له ما اتفقت عليه مع المدير فثار فى وجهى واستغرب كيف نفعل هذا دون استشارته ، كما استبعد أن يكون المدير قد أخر القطار طوال هذه المدة كلها فقلت له : ما علينا الا أن نبعث بأحد رسلنا فان كان القطار قد سار ، انتهى الامر ، وان كان القطـــار ، لا يزال فى الانتظار فتسافر وقبل ان يجيب بنعم أو لا ارسلت سكرتيره بسيارة الى المحطة فعاد وقال ان القطار مازال منتظرا ، والمدير كذلك فاسقط فى يده . ولم يجد مفرا من السفر .

وطلب أن يسافر مكرم فقط معه ، وان نبقى نحن على أن نستأنف الرحلة كما هو مقرر الى نجع حمادى حيث تصل الذهبية بعد الظهر على أن يعود هو من القاهرة فى ظهر اليوم التالى وينضم الينا فى الرحلة ، وفعلا سافر هو ومكرم الى القاهرة واستأنفنا الرحلة الى نجع حمادى .

وفى المساء ، اتصلنا به تليفونيا بمنزل صهره المرحوم أحمد حسين عضو مجلس الشيوخ حيث كان يقيم به واخبرنا أنه لم يستطع العودة لأن الحالة خطيرة جدا وانه اضطر ان يبقى يوما آخر فى القاهرة وطلب منا ان نستأنف الرحلة الى جرجا حيث يرجو أن يصل اليها وفعلا سافرنا صباح اليـــوم التالى الى جرجا حيث وصـــلنا قبل الغروب وتوجهنا الى منزل المرحوم فخــــرى عبد النور حيث استقبلنا ابنه موريس وبدأنا نسمع بعض المعلومات عما يجرى فى القاهرة فى هذين اليومين ، واتصلنا بالباشا من منزل فخرى بك فقال أنه لن يرجع الينا وان الامور قد تطورت ، الى تكليفه بتشكيل الوزارة ، وطلب منا ان نعود الى القاهرة بالقطار فى اليوم التالى فلامته المرحومة زينب هانم عـلى قبوله الوزارة مرة أخرى واذكر انها قالت له حرفيا : الم يكفنا ما قاسيناه من الحكم ، وأنت متفق معى ، قبل سفرك ، على عدم قبولك الحكم ، فلماذا غيرت رأيك ؟ فاجاب : « ان الحالة كانت خطيرة جدا » مما اضطره الى قبـــول الحكم وانها عند عودتها الى القاهرة ستعرف كل التفصيلات .

وفعلا عدنا فى اليوم التالى الى القاهرة بالقطار ، وعرفنا كل تفصيلات الحوادث الخطيرة ، التى جرت والتى أجبرت النحاس باشا على قبول الوزارة ، وقال لنا أنه اعتذر للملك مرارا اثناء الاجتماعات التى تمت فى قصر عابدين عن

قبول الوزارة ولكن الملك الح ، عليه بشدة ، بل استنجد به وبوطنيته ، انقاذا للموقف » ٠

ويقول فؤاد سراج الدين : « هذه هى الظروف التى لمســتها بنفسى ، وعشتها ، وأستطيع أن أجزم آكيدا ، بأن النحاس باشا لم يكن لديه أية فكرة عما جرى فى مصر ، قبل وقوعه ، ولم يكن هناك أى اتفاق أو شبه تفاهم مع الجانب البريطانى على شىء من ذلك لا مباشرة ولا بالواسطة ويحملنى على هـذا اليقين ما ياتى : اولا : ما هو معروف عن النحاس باشا ، الصدق التام والصراحة الكاملة ولم يعرف عنه طوال حياته السياسية والقضائية قبلها ، أو حتى أثناء اشتغاله بالمحاماة أن نطق بغير الحق مهما كان مرا ، وهذه الصفة يشهد بهـا خصومه ، قبل أصدقائه ٠

ثانيا : لو أن هناك شبه اتفاق بينه وبين الانجليز لما كان هناك أى محل لترنيب هذه الرحلة النيلية وقد تكلفت كثيرا ، والدعوات التى وجهها لنـــا الوفديون وتكلفت كثيرا من الجهد والنفقات ٠

ثالثا : لو صح شىء مما ينسبه له خصومه ، لكان مكرم باشا أول العارفين به ، والمرتبين له ، بوصفه اليد اليمنى ، للنحاس باشا ، فى ذلك الوقت ، والقوة الهائلة فى الوفد فكان مكرم فى ذلك الوقت فى أوج قوته ، ونفوذه ٠

رابعا : المعارضة الشديدة التى قابل بها النحاس طلب الملك فاروق ، كانت معارضة عنيفة ولم تكن مجرد تمثيلية ومراوغة من النحاس باشا حتى يفوت ميعاد القطار ويضعنا — أنا ومدير قنا — أمام الأمر الواقع ، تدل على جدية هذه المعارضة ولولا الاحتياط الذى رتبته مع المدير لكان القطار قد غادر قنا فى موعده وتعذر على النحاس باشا السفر الى القاهرة ٠ ولو أنه كان عالما مقدما بما سيقبل عليه ٠ ومتفقا مع الانجليز لكان قد بادر الى الموافقة على السفر ، تلبية لدعوة الملك وهو يعلم أنه اذا فاته القطار ، الذى سيغادر قنا ، بعد قليل فلن يتسنى له ، السفر الا بعد ٢٤ ساعة ، وقد بلغ من عصبيته وقت السفر أنه نسى أخذ مفاتيح منزله معه ، مما اضطره الى الاقامة فى منزل صهره أحمد بك حسين والى استعارة بدلة الردنجوت الخاصة بالأستاذ الحسينى زعلوك لبرتديها فى مقابلته مع الملك حسب المعتاد ٠

خامسا : لو كان الأمر مرتبا بينه وبين الانجليز لأخذنا معـه الى القاهرة عندما سافر اليها من قنا فى نفس القطار ولكنه أصر على أن نستمر فى الرحلة على أمل كبير منه بأن سيلحقنا فى اليوم التالى وكان حريصا على اتمام هذه الرحلة وتلبية الدعوة فى البلاد التى سيمر عليها فى النيل ٠

وينهى فؤاد سراج الدين ما قاله — وقد حرصنا على نشره كله بالحـرف الواحد ، ودون حذف كلمة واحدة منه — بالكلمات التالية : بعد سرد هذه القرائن القوية التى تبلغ درجة الأدلة والتى يتوجها دليل حاسم ، وهو وطنية النحاس

واستقامته السياسية وبعده عن الالتجاء لأى سبيل يمس كرامة بلده ، أو مقدساتها ، وبعد هذه الأدلة أريد ـ فؤاد سراج الدين ـ ان أفرد حقيقة ثابتة رسمية ، ومعروفة ويمكن تلخيصها فى أمرين : أولا : ان أحزاب الأقلية التى كانت تتولى الحكم منذ سنة ١٩٣٩ ٠ تاريخ نشوب الحرب الى يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ هذه الأحزاب السياسية هى التى أدت بسياستها وبتصرفاتها وتصرفات رؤساء الوزارات الذين تولوا مقاليد الحكم فى هذه الفترة هذه التصرفات هى التى أوصلت البلاد الى ما وقع فى ٤ فبراير ، ولم يكن الوفد ولا النحاس مسئولا عن شىء من ذلك ٠

ثانيا : ان جميع رجال السياسة الذين دعوا الى القصر فى هذا اليوم وحضروا الاجتماعات ، التى حضرها الملك ، كانوا موافقين بالاجماع ، على قبول الانذار البريطانى وعلى تنحى الوزارة ، التى كانت قائمة فى الحكم ، وعلى تشكيل النحاس الوزارة الجديدة ، وكل ما طلبوه منه بل واشترطوه لهذه الموافقة ، ان تكون وزارة النحاس الجديدة وزارة ائتلافية تضم أحزاب الأقلية ، وطبعا رفض النحاس فكرة الوزارة الائتلافية بعد تجربتها أكثر من مرة وفشلها بسبب نفس أحزاب الأقلية ، واذا كان من الجائز ، اعادة هذه التجربة مرة أخرى فى أوقات السلم العادية فكان من الخطر اعادتها فى وقت الحرب فكان الأمر فى نظر هؤلاء الساسة ، مجرد اشتراكهم فى الحكم مع النحاس فان وافق كان الانذار البريطانى ، أمرا مقبولا ، وكان النحاس رجلا وطنيا ، وكانت مقدسات الوطن مصونة أما اذا ما رفض النحاس باشا ، اشتراكهم معه فى الحكم ـ وقد حدث ـ فهو اذن رجل خائن ساعد الانجليز على المساس بالبلاد ، ومقدساتها ، بل وكان متآمرا معهم ، على كل ما حصل وبذلك فقد صح فيهم المثل الدارج القائل : « يا فيها يا أخفيها » ٠

ومن الحقائق المسلم بها ـ فؤاد سراج الدين ـ ان النحاس فى هذه الاجتماعات أبدى موافقته على رفض الانذار البريطانى وفى الاجتماع التالى عندما أحس الملك بخطورة الأمر وبأن الانجليز ، جادون فى انذارهم أخذ يرجو النحاس باشا فى قبول تشكيل الوزارة ، وكلما اعتذر النحاس الح الملك على مسمع الزعماء السياسيين » ٠

وكل ما أستطيع ان أعلق به على رواية فؤاد سراج الدين باشا ، اننا عندما نناقش أية قضية سياسية يجب ان نناقشها مناقشة موضوعية لا شخصية فالحكم فى قضية سياسية ما لا يعنى الحكم النهائى على الشخصية التى كان لها دخل ما فى تلك القضية واذ كنت واحدا من قدامى أعضاء الحزب الوطنى ومنذ العاشرة من عمرى ، فقد ظللت ولا أزال ، أؤمن والى أبعد حدود الايمان بوطنية النحاس باشا وقد نشرت عنه دراسة مستفيضة فى المصور فى أغسطس ١٩٧٥ ولبضعة أسابيع تحت عنوان « مقال تأخر نشره عشر سنوات » وذلك فى الذكرى العاشرة لوفاة النحاس باشا اذ لم يكن قبل ١٥ مايو ١٩٧١ ممكنا نشر

أية كلمة عن النحاس باشا وقد عارضت النحاس باشا عندما وقع معاهدة ١٩٣٦ وعارضته — وبعنف — عندما ولى الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وليس معنى معارضتنا لمعاهدة ١٩٣٦ أو معارضتنا لتولى النحاس باشا الحكم فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اننا نشك فى وطنيته ولكن معناه اننا نعارضه فى بعض تصرفاته السياسية ، ان الخلاف أو الاختلاف حول قضية سياسية ما وقعت فى مرحلة من مراحل التاريخ لا يمكن ان يمتد أبدا الى تاريخ الشخص ، الذى كان له دور فى تلك القضية ولا يجب أبدا لهذا الخلاف والاختلاف حول قضية سياسية ما بالنسبة لسياسى ما ان يمتد الى التشكيك فى نزاهة ذلك الشخص أو فى النيل من وطنيته حتى ولو كان ذلك الشخص قد ارتكب فى تلك القضية خطأ كبيرا ، أو صغيرا .

ان وقوع سياسى ما فى خطأ سياسى أو حتى ارتكابه جريمة سياسية لا يجب أن يجب كل ما سبق لهذا السياسى أن قام به لخدمة بلده قبل وقوع ذلك الخطأ أو تلك الجريمة أو أن يجب كل ما أداه هذا السياسى لبلده بعد وقوعه ، فى ذلك الخطأ أو حتى بعد ارتكابه لتلك الجريمة .

وليس معنى توجيه اللوم الى النحاس باشا لقبوله ، الوزارة فى ٤ فبراير ١٩٤٢ من قبل الكثيرين من أفراد هذا الشعب اعفاء زعماء أحزاب الأقلية من المسئولية ، فكل أحزاب الأقلية التى حكمت مصر لها أخطاؤها ، ولها خطاياها وهى جميعا مسئولة مسئولية مباشرة ، عما وقع فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كما أن القاء بعض المسئولية على النحاس باشا ، والوفد وعلى زعماء أحزاب الأقلية لا يعنى اعفاء القصر من المشاركة فى تلك المسئولية فالجميع بلا جدال — فى رأينا — مسئولون عن حادث ٤ فبراير : الانجليز ، القصر ، أحزاب الأقلية ، الوفد ورئيسه مصطفى النحاس .

واذا كان الأستاذ فؤاد سراج الدين قد اهتم ، فى روايته عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ببعض الأمور الشكلية ، فاننا نقول ان هذه الأمور التى ساقها الأستاذ فؤاد سراج الدين لتبرئة النحاس باشا من مسئولية حادث ٤ فبراير لا تنهض دليلا على تبرئته مما حدث ، ويمكن أن يكون هناك أمور أخرى جوهرية عن تلك التى ساقها الأستاذ فؤاد سراج الدين تبرىء النحاس باشا من مسئولية ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ولو أننى كنت قاضيا وعرضت على هذه القضية — قضية ٤ فبراير ١٩٤٢ — لما اقتنعت أبدا بالأدلة والقرائن ، التى ساقها فؤاد سراج الدين فى روايته عن ٤ فبراير ، ولست أدرى ما الذى أعاد الى ذهنى ذلك الحكم ، الذى نطق به أحد القضاة فى قضية ما عندما قال فى منطوق حكمه : يقضى ببراءة المتهم من التهم التى وجهت اليه لغير الأسباب التى ساقها محاميه ؟ .

ان معارضة النحاس باشا للسفر من قنا الى القاهرة قد تكون دليلا على أى شيء الا أن تكون دليلا على عدم معرفة النحاس باشا بما سيحدث فى القاهرة ، وكذلك نسيان النحاس باشا لمفاتيح منزله واضطراره الى ارتداء ردنجوت الأستاذ الحسينى زعلوك لا يقوم دليلا على أن النحاس باشا لم تكن لديه أية فكرة عما جرى فى ٤ فبراير ١٩٤٢ ٠

وحرص النحاس باشا على عدم مصاحبة أسرته والأستاذ فؤاد سراج الدين له عند سفره من قنا ، الى القاهرة لا تدل على أن النحاس باشا لم يتفق من قبل مع الانجليز ، على تولى الحكم ، ويمكن أن تدل على أنه كان يشك فى نجاح خطة الانجليز فى العودة به الى الحكم كما سبق أن حدث قبل ذلك و ٠٠ و ٠ وأنه خشى أنه ينفضح أمر مشاركته فى التمهيد بحادث ٤ فبراير فآثر أن يبقى أسرته فى الصعيد ، و ٠ و ٠ ولو أن النحاس باشا — مع افتراض مشاركته فى التمهيد لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ — قد سارع بتلبية دعوة الملك ولو أنه اصطحب معه أسرته ، لادى ذلك الى اكتشاف الخطة ٠

أما القول بأنه لو كان هناك اتفاق بين النحاس باشا والانجليز لكان مكرم عبيد باشا أول العارفين به ، والمرتبين له ، بوصف مكرم عبيد باشا ، اليد اليمنى للنحاس باشا وقتئذ فيمكن الرد عليه بأنه فى ذلك التـــاريخ كانت مكانة مكرم عبيد باشا عند النحاس قد اهتزت ، وكان قد وجد البديل له عند النحاس باشا ، بدليل تواجد الأستاذ فؤاد سراج الدين فى تلك الرحلة ولم يكن وقتئذ عضوا فى الوفد ، بل لم يكن له من مكان طبيعى فى تلك الرحلة ، ورواية فؤاد سراج الدين تؤكد أنه — أى فؤاد سراج الدين — كانت له حظوة كبيرة عند النحاس باشا ، وكان يتصرف كقوة ضخمة ، وبثقة مطلقة ، بدليل انه اتفق مع مدير قنا ، على ان يبقى القطار فى قنـا الى أن يستقله النحاس باشا ، كما أن فؤاد سراج الدين — كما يقول — هو الذى أسر الى مكرم باشا بفكرة ، وهى انه لعله يكون من الخير أن نعود الى الباخرة ، ونستعين بزينب هانم لعلها تستطيع اقناع النحاس باشا ، وانه — أى فؤاد سراج الدين ، ومكرم عبيد — بعد ان شرحا للمرحومة زينب هانم الأمر ، فوافقتنا على وجهة نظرنا وأخذت تحاول اقناع زوجها ! ٠

أقول ذلك كله ، وأنا على ثقة مطلقة من أن النحاس باشا قبل عودته الى القاهرة ، لم يكن قد أجرى أية اتصالات مع الانجليز ، وان الاتصالات — غير المباشرة — مع الانجليز قد تمت وعن طريق أمين عثمان باشا منذ وصوله الى محطة القاهرة قادما من قنا حيث كان أمين عثمان باشا فى استقباله فى محطة القاهرة ، وكان هو الواسطة ٠ كما يؤكد سير مايلز لامبسون فى برقياته الى وزارة الخارجية ، الصلة بين النحاس باشا وبين سير مايلز لامبسون ، كما اننى أيضا أقول هذا القول وضميرى الوطنى مقتنع بأن مسئولية النحاس باشا لم تبدأ الا منذ مقابلته للملك !! ٠

وأعود بعد ذلك ، وللمرة الأخيرة الى قضية الاغتيالات السياسية ــ مقتل أمين عثمان باشا ــ فأقول أن النحاس باشا عندما سئل فى المحكمة عن رأيه فى الخطبة التى ألقاها أمين عثمان باشا فى كلية فيكتوريا ، عن العلاقة بين مصر وبريطانيا وتشبيهها بالزواج الكاثوليكى الذى لا طــلاق فيه ، أجاب النحاس : أنه قرأ هذه الخطبة وأنه تعجب بتشبيه أمين باشا ، وعندما سئل النحاس باشا من الأستاذ شوكت التونى : هل الخطبة التى ألقاها أمين باشا فى كلية فيكتوريا والتى تكلم فيها على زواج الانجليز بمصر ، وانه كان زواجا كاثوليكيا اى لا ينفصم وافقت عليها واعتبرت أن هذه السياسة خاصة بأمين عثمان باشا للتأثير على الانجليز ، أجابه النحاس باشا بنعم !

وفى قاعة المحكمة ، سئل النحاس باشا هل رفضت مصافحة اسماعيل تيمور باشا مندوب جلالة الملك ، فأجاب النحاس باشا ، أنه رفض مصافحة تيمور باشا ، وما كان يعلم انه مندوب الملك ٠

وفى المحكمة قال الأستاذ جلال الحمامصى ، انه سمع من أحمد حسنين باشا ــ نقلا عن محمد فرغلى باشا ــ ان أمين عثمان باشا فاتحه فى الاشتراك فى وزارة جديدة سيؤلفها هو ، أى أمين عثمان وأنه فاتح أيضا حيدر باشا ويوسف صيدناوى باشا و ٠٠ و ٠٠ !

وفى نفس المحاكمة ، قال زكى على باشا ان النحاس باشا رفض الوزارة الائتلافية لأسباب لها وجاهتها فى نظره ، الا ان الموقف كان يستدعى التضحية ، لأننا كنا فى وقت حرب وكنت ــ أى زكى على ــ أطلب من النحاس باشا أن يتساهل فى هذه المسألة ، وان النحاس باشا ــ زكى على يقــول ــ قــد رفض اقتراحا من شريف صبرى باشا ، بأن يقبل تشــكيل وزارة محايدة تجرى انتخابات !

وفى تلك المحاكمة أيضا ذكر على ماهر باشا أنه كان فى القصر الأخضر ، عندما اتصل به النحاس باشا ــ وكان وقتئذ رئيسا للوزارة ــ وقال له : أنا مريض وأريد مقابلتك وقال على ماهر ، انه قال للنحاس باشا ، سازورك ، وأثناء الزيارة ــ كما يقول على ماهر ــ النحاس باشا وجه لى كلاما بأنى متهم ، أنا والملك والشيخ المراغى بأننا نريد عمل ثورة فى الأزهر ، وانه لديه أوراق تثبت ذلك ، ويقول على ماهر ، انه قال للنحاس باشا : ان الذى دبر أسماء التدبير ، ومع كونى أحب الأزهريين ، الا أنه لا يوجد اتصال بينى وبينهم الا بهيئة كبار العلماء ، وقال على ماهر : أنه قال للنحاس : الواقعة مختلقة من أولها ، الى آخرها فاعرض أوراقك وتكلم ، فلم يقبل النحاس أن يتكلم ، وقال على ماهر للنحاس : ليست لك عندى طلبات ، ويقول على ماهر ان النحاس باشا كان يريد أن يعتبر ان عودتى الى القصر الأخضر قد تمت بناء على طلبه ــ طلب على ماهر ــ وان على ماهر قال له : أنى لا أريد التقيد بأى قيد ٠

وفى تلك المحاكمة ، قال على ماهر ، انه اعتقل أولا فى الصحراء الغربية ، ثم نقل الى السرو ثم الى العياط ، وكل هذا بناء على موافقه السفير البريطانى ، لدرجة انى كنت مريضا بالمستشفى العسكرى وجاء الأمر ان أسافر الى السرو ، وكانت حرارتى ٣٨ ٠

وجابوا واحد باشا عسكرى يخرجنى فلم يجرؤ ، فقالوا انهم سيحاكمونه ثم جاء خمســة لواءات وسافرت الساعة ٨ ، ووجدنا المكان غــير مستعد وبه ناموس و ٠٠ و

وقبل أن نواصل الحديث عن بعض أعمال الوزارة الوفدية ، نشير الى بعض رسائل تلقيناها عن حادث ٤ فبراير ١٤٩٢ كما ننشر بعض ما قيل فى قضية الاغتيالات السياسية عن ذلك الحادث ٠

الباب العاشر

أزمة عنيفة بسبب ترشيح الشيخ حسن البنا لانتخابات مجلس النواب (فبراير ١٩٤٢)

● نشرنا بعض ما كتبه ــ عن حادث ٤ فبراير ــ د. أنيس و د. حشيش وهما من المؤرخين ، المتعاطفين مع الوفد المصرى ، كما نشرنا ــ وبالحرف الواحد ، ولأول مرة أيضا ــ أقوال الأستاذ فؤاد سراج الدين فى هذا الحادث وذلك ايمانا منا بحرية الرأى وتحقيقا لما دعونا اليه فى هذه التجربة التاريخية الجديدة من ضرورة الحرص الشديد على نشر الرأى ، والرأى الآخر سعيا وراء الحق ، والحقيقة ، وكنا قد دعونا من لديهم أية بيانات ومعلومات ، أو آراء خاصة بذلك الحادث بل الحدث التاريخى الهام وقد تلقينا بعض الرسائل ، نشرنا بعضها وسننشر البعض الآخر ..

والتزاما منى بالأمانة التاريخية أقول اننى تلقيت رسالة مهمة لم يشأ صاحبها ، أن يوقعها باسمه فطالبته ــ فى الأسبوع الماضى ــ بأن يوافينى باسمه لتكون للرسالة أهميتها ، ولعله فاعل ان شاء الله كما اننى تلقيت من زفتى رسالة من الأخ السيد زينهم أبو العطا منصور صاحب محلج النيل بزفتى لم أستطيع نشرها لأنها كانت مقتطفات من كتاب الأستاذ محمد التابعى من أسرار الساسة والسياسة ، وقد سبق لنا ، أن اقتطفنا بعض ما جاء فى كتاب الأستاذ التابعى عن ٤ فبراير ١٩٤٢ .

ومن زفتى أيضا ، تلقيت رسالتين أو ثلاثا لا أدرى بالضبط فما أكثر الرسائل التى تصلنى من هذا الكاتب والذى يحرص باستمرار على أن يوجه الى أبشع الشتائم ، وأفظع الأوصاف وليس لى من تعليق على تلك الرسائل ، الا أن أدعو الله ــ ومن الأعماق ــ أن ينعم على صاحب تلك الرسالة بنعمة الشفاء ! .

وكنت فى نهاية الفصل السابق قد انتقلت الى محكمة جنايات مصر حيث جرت محاكمة ٤ فبراير أثناء نظر قضية الاغتيالات السياسية قضية مقتل أمين عثمان باشا أحد أبطال ٤ فبراير .

فقد نقلنا بعض أقـوال الشهود كمصطفى النحاس باشا ، وزكى على باشا ، وعلى ماهر باشا ، ونكمل فى هذه الحلقة بعض أقوال على ماهر باشا الذى سئل ، عن الانذار البريطانى الذى وجهه الانجليز الى الملك فقال :

« ان الانذار البريطانى الموجه الى الملك فاروق فيه اعتداء على الاستقلال وعلى الشرف الوطنى ، واهدار للكرامة الوطنية ، والاعتداء على الاستقلال يمكن ملاقاته أما الاعتداء على الشرف الوطنى والكرامة الوطنية فليس له من رد .

ويقول على ماهر ان الانذار البريطانى كان القصد منه الارهاب والاذلال ، وأن أمين عثمان هو الذى دبر حادث ٤ فبراير ، من الجانب المصرى وانه ــ أى أمين عثمان ــ كان يطمع فى أن يكون رئيسا للوزارة المصرية وأن مستر ريد عميد كلية فيكتوريا كان يشـير الى أمين عثمان بأنه سـيكون رئيس وزارة المستقبل !

ويقول حافظ رمضان ــ فى المحاكمة ــ ان الانجليز تدخلوا لمنع محاكمة النحاس باشا بعد اقالة وزارته وتأليف أحمد ماهر باشا الوزارة ، وانه عندما سئل مستر ايدن عن المسوغ الذى اتكأ اليه الانجليز فى طلبهم عدم محاكمة النحاس باشا قال : انه صديـق لنا . نفعنـا أيام الحرب ، وانه خدمنا أيام العلمين و . . و . . » .

ويرفض حسين سرى باشا ان يؤكد أو ينفى أن يكون لأمين عثمان باشا دخل ، أو علم مسبق بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ قائلا : هذه مسائل كنت أعلمها كوزير داخلية ولا يمكن ان أصرح بها » .

والغريب ان حسين سرى الذى رشح النحاس باشا لتولى رئاسة الوزارة ، بعد استقالة وزارته ، يقول فى المحاكمة : ان النحاس باشا أخطأ فى قبوله الحكم ، وانه يختلف واياه ، لعدم قبوله تأليف وزارة ائتلافية !

ويسأل حسين سرى باشا : باعتبار دولتكم من رجال السياسة الا يبدو غريبا أن يطلب سفير بريطانيا تعيين النحاس باشا ، رئيسا للوزارة بعد حملات الوفد العدائية على بريطانيا ؟ ويسأل حسين سرى ، اذن لم يكن غريبا أن تطلب بريطانيا تعيين رجل سياسى يهاجمها ؟ ويقول حسين سرى : السياسة البريطانية عودتنا مثل ذلك !

ولعل من أشهر الكلمـات التى ترددت فى محكمة الجنايات ــ قضـية الاغتيالات السياسية ــ والتى وصفت حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ تلك التى جاءت على لسان الأستاذ حسن أنور حبيب ممثل النيابة عندما قال :

ان يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ سيظل وصمة فى جبين الامبراطورية وسيظل دليلا صارخا ، على البربرية التى هوى اليها الانجليز فى ذلك اليوم الأغبر

الكالح ، فقد قابلوا الوفاء بالنكران ، والاحسان بالاساءة ، والصنيع بالجحود ، ولكن هذه القوة الغاشمة وقفت عند حدها » .

سنظل نلعن الانجليز أبد الدهر ما داموا محتلين بلادنا ولو كانوا فى أجدب بقعة منها ، ويخيل الى أن كل باب يغلق ، كأنما ينصفق فى وجوههم ، وان كل حجر بأرض الوادى ود لو طار فحصبهم فى جباههم ، وأن كل كلب ينبح انما يصرخ فى وجوههم : أخرجوا ... أخرجوا من هذا البلد ، الجلاء ووحدة وادى النيل : شعورنا وشعارنا . بل هو ترديد لوجيب قلوبنا ، ونبضات دمنا ، وهمسات أرواحنا ، شيبا وشبانا ، رجالا ونساء .

ولكن كيف السبيل الى بلوغ ما نصبوا اليه جميعا ؟ الى بلوغ ما يتوق اليه كل مصرى ؟ أتراه بالتناحر ، لغويا فيما بيننا ؟ أتراه أن يهاجم بعضنا بعضا ، فننقسم شيعا وفرقا و .. و .. » .

ويجيء النائب العام الأستاذ محمود منصور فى الجلسة التالية ـ جلسة ١١ ابريل ـ ليفاجيء القضاة والمتهمين والحضور بالكلمة التالية : فى الكلمة التى قدم بها زميلى الأستاذ أنور حبيب فى هذه القضية عدة تعبيرات وتشبيهات، ومجازات ، لم أشك حين اطلعت عليها فى الصحف أنها جاءت وراء مراده ووقعت بعيدا عن مقصوده ، نتيجةللتعرض لخاطر الارتجال ، وأثرا عرضيا لجو العصبية فى نفسه ، على أن تلك العبارات بما مست من شئون السياسة الخارجية ، يصعب فى الواقع تبرير ارجائها على هذا النحو كما يصعب ربطها بهذه الدعوى ، ولذلك فقد استأذنت زميلى « أنور بك » فأذن لى فى أن أصرح بأن تلك العبارات لا تعبر بحال عن رأى النيابة فارجو أن يثبت ذلك فى محضر الجلسة » .

وغضب المحامون خاصة وأن الأستاذ أنور حبيب ، لم يكن يرتجل ، وانما كان يتلو مرافعته ، ويرجع الى أوراق مكتوبة ، ولابد أن السفارة البريطانية قد تدخلت واحتجت و .. و ..

وكانت ثورة للمتهمين فى تلك القضية تزعمها أنور السادات ، وقال أنور السادات ـ ونحن هنا ننقل عن محاضر جلسات المحكمة ـ أنا أفضل أن أشنق ألف مرة ، على أن أرى النائب العام يتراجع ، ويقف هذا الموقف غير المشرف » .

ومن محكمة جنايات مصر فى باب الخلق بالقاهرة ، ننتقل الى محكمة الرأى العام ، لنرى ماذا قالت عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟

« لم تستطع صحافة مصر أن تشير الى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ فى أعقاب حدوثه ، بل لم تستطع أن تشير اليه بصراحة ووضوح الا فى أواخر عام ١٩٤٥، وذلك بسبب الرقابة على الصحف ، وبسبب الحرب العالمية الثانية ، كل ما استطاعت الصحف أن تشير اليه هو أن السفير البريطانى ، فى مصر قد قابل

الملك فاروق فى مساء ٤ فبراير وأنه لم يكن وحده ، وانما كان معه الجنرال ستون باشا ، قائد قوات بريطانيا فى مصر » .

وكان المصرى ـ فى ٣ فبراير ١٩٤٢ ـ قد سبق له أن نشر اتصال اسماعيل تيمور الأمين الأول لقصر الملك بالنحاس باشا ، فى قنا وكان الأهرام أيضا ـ فى ٣ فبراير ١٩٤٢ ـ قد ذكر بعض ما تيسر له ذكره من أحداث أمس، وقبل أمس ، وعما ينتظر حدوثه اليوم ـ ٣ فبراير ١٩٤٢ ـ « ولا شك أن ما ذكرناه لا يشفى غليلا ، ولا يساعد على تكوين حكم صادق ، على أمسنا ، ولا على التنبؤ عن غدنا » . كما أن الأهرام قد نشر فى نفس اليوم ٣ ـ ٢ ـ ١٩٤٢ أنه فى حالة تكوين وزارة محايدة فان المرشحين كثيرون ، وفى حالة تكوين وزارة وفدية أو قومية ائتلافية فمعروف من سيتولى رئاستها ، وان لم تذكر اسم النحاس باشا .

على أن فرض الرقابة الشديدة على الصحف المصرية ، لم يمنعها من أن تتحايل على نشر بعض ما لم تستطع نشره فى صورة تلغرافات شركات الأنباء الكبرى ، وفى صورة نقل بعض ما نشرته صحف لندن من أخبار و .. و ..

وقد نشر المصرى فى ٦ ـ ٢ ـ ١٩٤٢ تحت عنوان : « مصر فى صحف لندن : التزامات المعاهدة بين مصر ، وبريطانيا » وكان فى مقدمة ما نشره المصرى : تلقت صحف لندن وشركات الأخبار الكبرى من مراسليها فى القاهرة أنباء عن الحوادث الأخيرة فى مصر وايضاحات لما قيل فى شأن تدخل بريطانى فى شئون مصر الداخلية ، وكان من بين ما نقلته جريدة المصرى لمراسليها فى لندن : ان كل ما طلب من مصر أن تفعله هو مساعدة حليفتها طبقا لروح معاهدة التحالف ونصها ، ثم ان بريطانيا العظمى من جانبها تعمل الآن كل ما فى قوتها لازالة خطر الحرب عن حدود مصر ، وامداد مصر بالمساعدة المادية » .

وتركز رسالة مراسل المصرى فى لندن على ما تردده دعاية المحور الكاذبة والتى تمادى فيها وكان من آثارها بلبلة الرأى العام المصرى غير أن السواد الأعظم من الشعب المصرى لم يخدع بمحاولات المحور التى أراد بها اقناعه بأن حالته ستكون بخلاف حالة البلاد الأخرى التى احتلها وان حليفته بريطانيا ، لا يمكن أبدا ـ فى هذه الظروف ـ أن تقف غير مكترثة بالحوادث التى وقعت فى الأيام الأخيرة ، انها لا ترغب فى التدخل فى شئون مصر الداخلية ، ولكنها لا تستطيع أن تسكت عن موقف اذا ترك له العنان ، ولم يكبح ، يعرقل سير الحرب ويؤخر ذلك النصر الذى يتوقف عليه وحده اعادة حريات الأفراد والأمم وصونها ، وقد وجدت بريطانيا العظمى ، بوصفها حليفة مصر ، أن من واجبها تقديم نصيحة معينة عقب استقالة حسين سرى باشا » .

ولما كانت بريطانيا العظمى واثقة من أن السواد الأعظم من الشعب المصرى مخلص لمعاهدة التحالف الانجليزية المصرية ولمبادىء الديمقراطية فقد اتجه

مسعاها ، الى أن تضمن ــ بأقل ما يمكن من التأخير ــ تأليف حكومة قوية ثابتة حائزة لأكبر قسط من تأييد الشعب لهـا متمسكة بمعـاهدة التحالف وعاملة بأقصى جهدها بروح المعـــاهدة ونصـها على مســاعدة الدول الديمقراطية فى نضالها » .

وتقارن صحيفة التيمس البريطانية ــ ٥ ــ ٢ ــ ١٩٤٢ ــ بين موقف مصر وبين موقف الدول الأوروبية الخاضعة لألمانيا الهتلرية ، وبين القوات الألمانية التى تحتل بعض دول أوروبا وبين القوات البريطانية الموجودة فى مصر ، ثم تقول ــ فى النهاية ــ أن الدول الأوربية المحتلة بالقوات الألمانية قد أرغمت على وضع كل مواردها تحت تصرف ألمانيا ولكن موقف الحكومة المصرية والقيادة الامبراطورية فى وادى النيل هو موقف الاحترام المتبادل بينهما !! وتتعاونان معا تعاونا شديدا فى المهمة التى يمكن التكهن بها ، واليقين ــ ولا شك ــ أن جميع زعماء مصر ، المسئولين يعلمون أن قوة بريطـــانيا هى درع استقلال بلادهم » .

ولا ينشر البلاغ الرسمى الصادر من ديوان كبير الأمناء عن « ٤ فبراير ١٩٤٢ » الا السطور التالية بعد الاشارة الى مقابلة الملك للزعماء المصريين ، الذين اجتمعوا للتشاور فى الموقف الحاضر : تشرف بمقابلة جلالة الملك جناب سعادة الرايت أونورابل سير مايلز لامبسون ، وجناب الجنرال ستون القائد العام للقوات البريطانية فى مصر » .

وتوزع « روتر » فى منتصف ليلة ٤ فبراير ١٩٤٢ برقية موجزة للغاية وصفت بأنها بيان وقد جاء فى البيان : دعى مصطفى النحاس باشا الى تأليف وزارة جديدة ، وقد تفضل صاحب الجلالة الملك بتكليفه تأليف الوزارة ، وليس ثمة شك فى أن النحاس باشا يتمتع بتأييد أغلبية كبيرة من السكان ، والحكومة البريطانية مرتاحة ارتياحا كبيرا الى القرار الذى اتخذه الملك .

وقد كانت مجلة الاثنين فى أيام ٤ فبراير ١٩٤٢ ــ على صلة وثيقة للغاية بأحمد حسنين باشا ، وتنشر الاثنين فى عددها الصادر فى ٧ فبراير ١٩٤٢ ، بعض ما لدى محررها من معلومات عن آخر اجتماع لوزارة حسين سرى وكيف رقص صليب سامى باشا فى بهو فندق مينا هاوس عندما بلغ تليفونيا بخبر استقالة الوزارة ، وعندما سئل عن سبب الرقص ــ كما قالت مجلة الاثنين ــ قال : مضى على أسبوع ، وأنا مكلف أن أمرض والحمد لله ، لقد أطلق سراحى من سجن « مينا هاوس » وخرج صليب سامى لأول مرة من الفندق ، كما نشرت المجلة أيضا ، أن النحاس باشا قال فى النادى السعدى ، أثناء الأزمة الوزارية : تقطع رقبتى ، ولا أؤلف وزارة قومية ! » .

ويقول كامل الشناوى فى مقـال له بنفس العـدد من الاثنين : أنه فى اجتماع اشترك فيه راح المجتمعون يستعرضون أسماء الرجال الذين يعتمد عليهم

فى الوقت العصيب ، فقال الأستاذ توفيق دياب : نحن نريد الرجل الذى يعرف أن يقول : لا حين يجب أن تقال : لا وأنه ــ أى كامل الشناوى ــ راح يمتحن رجالنا على هذا الأساس الذى وضعه الأستاذ دياب ، وكانت نتيجة الامتحان : اثنان يقولان « لا » ولكنهما يوجهانها لجهة دون جهة : واحد فقط يعرف أن يقول : لا لجميع الجهات ولكنه لا يعرف متى يقولها ٠

عشرون ، صدق فى كل واحد منهم قول القائل :

ما قال « لا » الا فى تشهده　　لولا التشهد كانت « لاؤه » نعم

ويصف كامل الشناوى ، الموقف : ان الأوصاف الصحيحة للموقف لا تقال فى هذه الأيام ، فلتكن أوصافنا رمزية اذن ، قيل أن فلانا رفض الصيغة مع تنفيذ كل ما جاء فيها ٠ وقيل ان فلانا قبل الائتلاف مع الجميع ، على شرط أن يرفض الجميع ، وقيل أن الجميع ارتضوا بفلان على شرط ألا يكون له من الأمر شىء ، وغدا سيسجل التاريخ أنه أتى على مصر ، حين من الدهر ، كانت بلا حكومة ، ومتى ؟ والحرب على حدودها ولماذا !! لأن رجالها يتناقشون ، وسيقول التاريخ فيما يقول أنه منذ ذلك الحين ألغى استعمال المثل المعروف : مناقشات بيزنطية وحل مكانه مثل جديد « مناقشات مصرية » ٠

وفى العدد التالى من الاثنين ــ وكانت الأمور قد اتضحت الى حد ما ــ كان اهتمام غير عادى بالملك وبالمظاهرات التى انطلقت فى ١١ فبراير بمناسبة ميلاد الملك وبرسالة للملك وجهها الى الشعب بتلك المناسبة ، و ٠٠ و ٠٠ كما جاء فى نفس العدد ــ ١٤ فبراير ــ أن النحاس باشا قال للزعماء ، فى اجتماع عابدين : أنتم المسئولون عما حل بالبلد ، أنتم الذين جررتم علينا كل هذه النكبات ، وأن الدكتور أحمد ماهر ، صاح : ان النحاس باشا يتولى الحكم على حساب الانجليز وان الملك قال : أسكت يا أحمد ، أنا الذى طلبت من النحاس باشا أن يتولى الوزارة ، وأن أغلب الزعماء ، لم يروا أن يرفض النحاس باشا الوزارة وانما كانوا يرون أن من الأفضل أن يجعلها وزارة قومية وأن جريدة التيمس البريطانية قالت « أن سير مايلز لامبسون أصبح البطل الشعبى رقم ٢ فى مصر » ٠

وان النحاس باشا يلقى تسهيلا ملحوظا من الجهات صاحبة الشأن ، وهذه الجهات المصرية لا تخفى رغبتها فى أن ينجح النحاس باشا وقد قام النحاس باشا من جانبه بخطوات طيبة فى زيارته لضريح الملك فؤاد ، وأذاعته فى الراديو قوبلت بتقدير طيب وقد تشرف الوزراء جميعا بمقابلة الملك يوم عيد ميلاده على الرغم من أن هذا تقليد يحدث لأول مرة فيما نعلم ٠

وتنشر الاثنين فى صفحتين مقالا لكريم ثابت بعنوان « فى حضرة الملك » ٠

أما المصور) فقد نشر فى الصفحة الأولى من عدده الصادر فى ١٣ فبراير ١٩٤٢ صورا لاجتماع مجلس الوزراء الجديد كما نشر أيضا تعليقا على الخطابين المتبادلين بين النحاس ولامبسون وصورة فى أكثر من نصف صفحة عن فاروق الأول ملك ورمز الدولة والأمة ، وكلمة تكاد تقول أنها رد ، على ٤ فبراير ١٩٤٢ .

كما نشر المصور أن سير مايلز لامبسون توجه الى دار رئاسة الوزارة ، عقب تأليف النحاس باشا لوزارته الخامسة لتهنئة النحاس باشا فى الصباح ، وبعد الظهر اتجه أيضا الى النادى السعدى لمقابلة النحاس باشا فلما سأله الصحفيون عن سبب هاتين الزيارتين أجاب أنه قدم ليكرر التهنئة للرئيس فحياه الجمهور المحتشد أمام النادى السعدى فهتف السفير باللغة العربية : « لتحيا مصر » .

وفى المصور — أيضا — اشارة الى أن الوزراء ، فى الوزارة الجديدة هم جميعا أعضاء وزارة النحاس باشا السابقة بل وكل منهم فى نفس الوزارة التى كان يشغلها ولم ينقص من وزارة النحاس السابقة سوى محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ وواصف غالى باشا المتغيب فى أوروبا وقد أستعيض عن محمد محمود خليل بعضو الوفد كامل بك صدقى . وفى العدد التالى من المصور — ٢٠ فبراير — حديث عن دنيا الانتخابات وعن خطبة النحاس باشا فى عيد ميلاد الملك وعن كلمة الشيخ المراغى ، التى قال فيها : أن أعداء الوطن كثيرون فمن الحكمة ألا يكون المصرى آلة تسخر بحسن نية لأعداء الوطن ، وأن ما حدث وان كان بحسن نية الا أنه كان ضارا بمصلحة البلاد » .

وكان النحاس باشا قد أسند منصب مدير الأمن العام الى محمود غزالى بك وكان محمود غزالى قد أحيل الى المعاش عام ١٩٣٨ فى عهد وزارة محمد محمود باشا وكان النحاس قد ، أقام حفلة كبرى فى سراى وزارة الخارجية تكريما لرجال السلك السياسى الأجنبى تصدرها سير مايلز لامبسون وعقيلته .

وفى العدد التالى — ١٩٤٢/٢/٢٧ — نشر المصور على صفحة غلافه الأول صورة للامبراطورة فوزية بمناسبة عودتها الى مصر ، لأول مرة بعد زواجها من محمد رضا بهلوى شاهنشاه ايران ويولى المصور أهمية — فى هذا العدد — لأمين عثمان باشا بمناسبة صدور أمر ملكى بتعيينه رئيسا لديوان المراقبة ويتصدر الموضوع الخاص بأمين عثمان كلمة له قال فيها : كل من يعرف النحاس باشا يمتلىء حبا له واعجابا باخلاصه وقد قلت — أمين عثمان بالطبع — للمرحوم محمد محمود باشا : اننى أحبك . ولكن أحب النحاس باشا أكثر منك واذا كان لا بد أن أترك أحدكما ، فاننى أتركك انت ، ولا أترك النحاس باشا » .

وفى نفس العدد أيضا : اشارة الى أن أعضاء الوزارة « النحاسية » الحاضرة هم نفس أعضاء الوزارة النحاسية الرابعة التى أقيلت من الحكم فى

آخر ديسمبر ١٩٣٧ وان الوزارة الحاضرة تسير على اعادة كل ما كان عليه فى عهد الوزارة النحاسية الرابعة لرد الاعتبار للموظفين الذين فصلوا أو نقلوا الى وظائف أخرى وان زائرا بريطانيا كبيرا ألتقى بالدكتور أحمد ماهر وعبر له عن تقدير الحليفة وممثل الحليفة له ، ومدى ما يحفظون له من صداقة ، كما أن هذا الزائر البريطانى الكبير شرح للدكتور أحمد ماهر بعض الظروف التى أحاطت بالأزمة الأخيرة وكانت زينب الوكيل حرم النحـــاس باشا قد زارت الملكة فريدة فى عابدين وخرجت متجهة الى الباخرة محاسن حيث أقام النحاس باشا وأسرته ، وعبرت ــ كما يقول المصور ــ عن عطف الملكة عليها ، وأشادت بعذب حديثها وشخصيتها ولقد قضينا بحضرتها ــ زينب الوكيل ــ وقتا من أسعد أوقات العمر . وكان أول احتفال يقام فى الباخرة محاسن ذلك الذى أقامته زينب الوكيل احتفاء بالعام الثالث لميلاد مصطفى نجل خليل بك الجزار ، ابن شقيقتها و . و .

هذا هو « الجو » الذى سيطر على الدوائر السياسية والحزبية والصحفية فى أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بل هذا ما كان يبدو على السطح !

أما ما كان يجرى تحت الأرض فهو شىء آخر .

نظرة سريعة الى تقارير الأمن العـام ، التى سـجلت بعض التحركات الحزبية فى أعقاب حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، تشير الى تقرير قدمته حكمدارية بوليس مصر ــ القسم المخصوص ــ ٨٤ سرى جدا الى مدير ادارة الأمن العام ، بوزارة الداخلية ، جاء ما يلى : اتصل بى ، ان الحزب الوطنى اجتمع أخيرا برئاسة حافظ رمضان باشا وأعد مذكرة مستفيضة ، عن مركز مصر السياسى والاعتداء الذى أصابه من انجلترا بتدخلها المسلح الخ ، زيادة على التدخل الفعلى فى سياسة البلد الداخلية ، وعدم احترام الحكومة لأى قانون أو دستور كما حدث فى القبض على رفعة على ماهر ، الخ ، وانكر الحزب المعاهدة ، وقد أرسل بهذه المذكرة الى القصر ، ورفعة النحاس باشا ، كما بعث صورا منها لسعادة وزير أمريكا المفوض ، ووزير السويد والقائم على مصالح روسيا فى مصر ، ولم يبعثوا بها للانجليز لأنهم لا يريدون الاعتراف لهم بأى صفة فضلا عن أنها ضدهم .

كما أن دولة اسماعيل صدقى باشا أعد مذكرة سياسية فى الموضوع وبعث بهما الى القصر ، وسمعت انه أعطى منها نسخة لسعادة عبد السلام الشاذلى باشا لتكون سلاحا له فى البرلمان ، عند نظر استجوابه به .

وقد حاول حافظ رمضان باشا والدكتور أحمد ماهر ، والشوربجى بك حمل رجال الجبهة على امضاء مذكرة تضمنت انكار المعاهدة واعتبارها ملغاة نظرا للاعتداء على مصر ، وتدخلها فى شئونها الداخلية الى غير ذلك من ضروب

التدخل ، وفرض المشيئة ، غير أن الخطة لم تنجح ، لأن بعضهم كسعادة حافظ عفيفى ، والشمسى باشا لم يقبلوا على توقيع مثل هـذه الوثيقة وعلى هـذا أخفقت الفكرة ، وهذا لديكم للاحاطة وتفضلوا بقبول فائق الاحترام » من حكمدار بوليس مصر » .

وقد نشر د. عبد العظيم رمضان ، هذا التقرير كما نشر تقارير أخرى مشابهة ، تحت عنوان : صورة من تقارير الأمن العام ، التى تسجل حركات خصوم الوفد بعد حادث ٤ فبراير .

ومن تقرير بعث به رئيس المباحث فى مديرية الغربية ، الى مدير الغربية ، عن نشاط الهيئة السعدية ، جاء فيه ما يلى : لاحظنا نشاطا قد بدأ على بعض أعضاء الهيئة السعدية ، بطنطا وهم الشيخ محمد حبيب والأستاذان : محمود منتصر ، وصبرى فرحات المحاميان فوضعوا تحت الرقابة الدقيقة ، وأمس وصل لعلمى أنهم قد اعتزموا القيام بدعاية بتوزيع بعض المطبوعات المثيرة ، والتى طبعت على أثر تولى الوزارة الحاضرة الحكم والتى تحمل عنوان الهيئة السعدية ، وانهم سيحملون بعض هـذه المطبوعات فى حافظـة فقمت بعمل الترتيب اللازم ، لضبط هذه المطبوعات ، واحباط هذه الحركة ، وفى الساعة التاسعة والنصف مساء ، شوهد هؤلاء الثلاثة ، يتبعهم ثلاثة آخرون من كتبة مكاتبهم يسيرون بميدان القنطرة ، وكان يحمل أحد هؤلاء الكتبة الحافظة ، فأجرينا ضبطها وقد وجد بها منشورات الهيئة السعدية ، وبيانها التى قامت بطبعه هذه الهيئة على أثر تولى الوزارة الحاضرة الحكم ، وهى عبارة عن ٢٢ نسخة من صورة الاحتجاج ، الذى أرسله سعادة رئيس الحزب ، الى سعادة السفير البريطانى ، وسبق ان أرسلت نسخ كثيرة من هذا المنشور بطريق البريد مصدرة من مصر بتاريخ ١٢ فبراير الماضى بخطابات شخصية ، لكثيرين من طنطا ، كما ضبط بالحافظة صورة من بيان الهيئة السعدية ، ونسختان من منشور آخر مطبوع بالرونيو بروح ومعنى بيان الهيئة السعدية » .

ويقول التقرير : بلغت الحادثة للنيـابة فتولت التحقيق ، كما قامت بتفتيش منازلهم ومكاتبهم ، وعثر بمكتب الأستاذ صبحى فرحات على خمس وعشرين نسخة من صورة الاحتجاج و ٨٥ نسخة حديثة الطبع ، كما ضبطت صور مطبوعات أخرى قديمة ، عن بيان سعادة الدكتور أحمد ماهر باشا ، بمناسبة انفصاله من هيئة الوفد و .. و .. وقد ادعوا انهم يحتفظون بهذه المطبوعات للذكرى ، وأنكروا قيامهم بتوزيعها ، وانها وصلت اليهم بطريق البريد و .. و .. وقد أخلت النيابة سبيلهم ورفعت الأوراق لسعادة النائب العـام » .

وعن نشاط حزب الأحرار الدستوريين جاء ما يلى فى تقرير من حكمدار بوليس مصر : لما اجتمع المدعوون من الأحرار الدستوريين فى منزل ابراهيم

دسوقى أباظة أخذ يحدثهم عن مقابلته لرفعة النحاس باشا ، عندما قدم لرفعته خطاب الزعماء ، فى شأن اعتقال رفعة على ماهر باشا ، والمناقشة التى دارت بينه وبين رفعته ، وهى تتلخص فى أن رفعة النحاس باشا ، أخذ يسرد ما هو منسوب الى رفعة على ماهر باشا ، من نشاط سياسى ، وتأليب طلبة الجامعة ، وغيرهم من الشبان ضد الديمقراطية ، وان رفعته رفض اجراء أى تحقيق فى مسألة اعتقاله » ويقول التقرير : بعد الغداء تناول المجتمعون شئون الحزب ، واعترض أحمد عبد الغفار باشا بشدة على الذين خرجوا على قرارات الحزب ورشحوا أنفسهم فى الانتخابات ، واعترض بعض الحاضرين على قبول هيكل باشا لعضوية الشيوخ بعد بطلان المرسوم الملكى فرد دسوقى بك أباظة بأن تعيين هيكل باشا ، كان بأمر من السراى ، وان الوزارة كانت تعارض فى ذلك كثيرا » .

أما نشاط الاخوان المسلمين من وجهة نظر حكمدارية بوليس القاهرة فقد تركز فى النقاط التالية :

توجه أربعون شخصا من الاخوان المسلمين الى محطة السكة الحديد بالاسكندرية لاستقبال الشيخ حسن البنا ، ولكنه لم يحضر ، فظنوا أنه سيحضر بالسيارة فاتجهوا الى دار الجمعية فى شارع التتويج رقم ٥٩ وانتظروا بها ، وبلغ عدد المنتظرين ٨٠ شخصا تقريبا ، وفى الساعة الواحدة والثلث بعد الظهر حضر الشيخ حسن البنا .

وتحدث الشيخ حسن البنا عن الأسباب التى حملته على التنازل عن الترشيح لعضوية مجلس النواب ، وقال لهم : أن ما سيقوله من الأسرار الخاصة بالاخوان المسلمين دون سواهم ، ولا يجوز اطلاع الجمهور عليها . وقال الشيخ حسن : ان ما دفعه الى الترشيح لمجلس النواب عن دائرة الاسماعيلية هو العمل على تحقيق مبادىء الاخوان المسلمين ، ورفع صوتهم فى البرلمان ، وأنه لم يكن يذاع خبر ترشيحه حتى اتصل به عبد الواحد الوكيل بك صهر رفعة النحاس باشا ، وتكلم معه فى موقف الاخوان المسلمين وطلب منه الرجوع الى النحاس باشا لكى يكون رفعته على بينة من الأمر ، لأن رفعته لديه فكرة غامضة عن الاخوان .

وبعد أيام تلقى دعوة من رفعة النحاس باشا وتمت المقابلة فى فندق مينا هاوس ، وقد طلب النحاس باشا من الشيخ البنا ، أن يتنازل عن الترشيح ، ايثارا للمصلحة العامة ولمصلحة الشيخ حسن شخصيا ، ان كان يريد الابقاء ، على جماعات الاخوان المسلمين فى مختلف البلدان ، فرفض الشيخ حسن ذلك ، وقال : انه يستعمل حقا من حقوقه الدستورية ، ولا يرى ما يمنعه من الترشيح ، وان كانت هناك موانع ، فانه يطلب بيانها لكى يتبين مبلغها من الصحة ، وفضلا عن ذلك فان قرار الترشيح صدر من هيئة المكتب العام

لجماعة الاخوان المسلمين ، وأنه شخصيا ، لا يملك حق الرجوع فى ذلك فرجاه النحاس باشا أن يعمل على اقناع الأعضاء بالعدول عن ذلك ، وأن رفعته رأى أن يدعوه لينصح له بالتنازل وألا اضطر الى اتخاذ اجراءات أخرى يراها رفعته قاسية ، ولا يرتاح اليها ضميره ولكنه حرصا على مصلحة البلد مضطر الى تنفيذها ، ولما استوضح الشيخ حسن البنا تلك الاجراءات قال رفعته : انها حل جماعة الاخوان المسلمين ، ونفى زعمائها خارج القطر وتلك هى رغبة هؤلاء الناس « يقصد الانجليز » الذين بيدهم الأمر يصرفونه ، كما يرون ، ونحن مضطرون ، الى ان نحاربهم خصوصا فى هذه المسائل الفرعية ، وفى هذه الظروف العصيبة ، لأنهم « يقدرون » على كل شىء ، وفى استطاعتهم ، ان شاءوا ان يدمروا البلد فى ساعتين ، وقد ترك رفعته فرصة له للتفكير فى الرد ، وان تتم مقابلة أخرى فى هذا الشأن ، وقد عرض الأمر على هيئة مكتب الارشاد فلم توافق الأغلبية على التنازل ، ولكنه هو شخصيا وافق عليه ، لا خوفا من النفى ، ولكن حرصا على قيام الجماعة واستمرارها فى تنفيذ أغراضها .

وأخيرا - حسن البنا - استقر الرأى على التنازل وتوجهت مرة أخرى لمقابلة النحاس بوساطة سليم زكى بك الذى بسط لرفعته دعوة الاخوان ومدى انتشارها فى المدن والأقاليم وقدانتهز الشيخ البنا هذه الفرصة وطلب من رفعته ضمانات بقيام الجمعية وفروعها وعدم الوقوف فى سبيلها ، وعدم مراقبتها والتضييق على أعضائها ، للحد من نشاطهم ، فوعده رفعته بما طلب .

ويقول التقرير : ان الشيخ حسن البنا لخص - فى نهاية حديثه - أسباب التنازل فقال :

١ - الحرص على قيام جمعيات الاخوان المسلمين فى مختلف البلاد .

٢ - كسب ثقة النحاس باشا بوصفه رئيس الحكومة وزعيم الأغلبية .

٣ - عدم الاطمئنان الى نتيجة الانتخابات خوفا من التلاعب فيستغل ذلك لتشويه سمعتهم .

وأشار الشيخ حسن الى الخطاب الذى وجهه الى النحاس باشا ونشرته الصحف على أثر التنازل فقال : ان سعادة عبد الواحد الوكيل بك تفاهم معه بشأنه ، وكان يريد ان يسجل فيه أن التنازل هو احترام لقرار الوفد بترشيح آخر ، وانه أعلن تأييد الوفد فى سياسة التعاون مع بريطانيا لتنفيذ معاهدة التحالف ، ولكن الشيخ البنا رفض هذا ، واكتفى بذكر فقرات من خطاب النحاس باشا وأن الاخوان المسلمين عون له فى سياسة الاصلاح الدينى والاجتماعى .

وللحديث عن سياسة حكومة الوفد - حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ - بقية بل بقايا .

الفصل الثانى

تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكى مكافأة له على دوره (الآثم) فى مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢

سبق ان أشرنا الى بعض ما حدث فى قاعة محكمة الجنايات عند نظر قضية الاغتيالات السياسية ـ مقتل أمين عثمان باشا ـ وذلك عندما وصف الأستاذ أنور حبيب وكيل النيابة المترافع فى قضية حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بعبارات قاسية اهتزت لها السفارة البريطانية فى جاردن سيتى كما اهتزت لها تبعا لذلك أركان رئاسة الوزارة فى لاظوغلى .

وجاء الأستاذ محمود منصور النائب العام ، فى الجلسة التالية ، ليعلن ـ وفى بدايتها ـ ان العبارات التى وردت على لسان زميلى الأستاذ أنور حبيب ، لا تعبر عن رأى النيابة .

وقد أشرنا ـ فى الفصل السابق ـ الى ثورة المتهمين فى تلك القضية ضد النائب العام وضد تراجعه المشين عما قاله وكيله ، فى الجلسة السابقة .

وقد كان أشد المتهمين ثورة أنور السادات الذى قال ، وبالحرف الواحد موجها كلامه لرئيس المحكمة « أنا أفضل ان أشنق ألف مرة على ان أرى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف » .

وقد كان موقف المتهم ، أنور السادات فى الجلسة من النائب العام ، موقفا وطنيا رائعا يعبر ، عن أصالة وطنية وعن جرأة نادرة قلما شهدت مثله قاعات المحاكم المصرية .

ومن قاعة محكمة جنايات مصر انتقلنا الى ادارة الأمن العام بوزارة الداخلية حيث سجلت تلك الادارة فى تقاريرها بعض صور الغضب الشعبى لما حدث فى عابدين فى مساء ٤ فبراير ١٩٤٢ .

واليوم ننتقل من ادارة الأمن العام بوزارة الداخلية ، الى دار السفارة البريطانية فى القاهرة لنرى ما جاء فى تقاريرها الرسمية عما حدث فى

مصر بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ وبعد ان آتم مصطفى النحاس باشا تشكيل وزارته الخامسة اثر وقوع ذلك الحادث الاليم .

ضمن الوثائق البريطانية ـ واعتمادنا هنا على ترجمة الأستاذ محسن محمد ـ البرقية رقم ٥٠٢ التى بعث بها السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية فى لندن بتاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢ والتى جاء فيها :

١ ـ تلقيت صباح اليوم ـ ٥ فبراير ـ رسالة من أحمد ماهر رئيس مجلس النواب يحتج فيها بلهجة عنيفة على العمل ، الذى تم أمس بالاصرار على تشكيل وزارة يتولاها شخص اخترناه وقد وصف ـ أحمد ماهر ـ ذلك بأنه عدوان صارخ على استقلال مصر ، يتعارض مع نص المعاهدة ويعرض العلاقات بين الدولتين لخطر بالغ ، ولما كان قد تم توزيع هذه الرسالة على نطاق واسع فى نفس الوقت الذى تسلمتها فيه فانى لم أرد عليها .

٢ ـ بعد ذلك اتصل بى النحاس باشا وأبدى قلقا شديدا ، لهذه الخطورة وقد طلب ـ بالحاح ـ قبل أن يشكل الحكومة ، أن يتم تبادل رسالتين يجرى نشرهما ويؤكد أن تمسكنا بنصوص المعاهدة واعترافنا باستقلال مصر مع التأكيد بعدم التدخل فى الشئون الداخلية وبناء على ذلك فقد تبادلنا الرسالتين التاليتين « وقد سبق لنا نشر الرسالتين فى فصل سابق » .

وفى برقية أخرى بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢ ، حملت رقم ٥١٦ بعث بها لامبسون ، الى وزارة الخارجية جاء فيها : فضل أمين عثمان ، بعد أن طلب نصيحتى ، أن يرفض تولى احدى الوزارات وأن يقبل تعيينه سكرتيرا عاما ، لمجلس الوزراء ، حيث سيكون أكثر نفوذا ، وأكثر افادة لنا باعتبار انه سيكون ظلا ملازما للنحاس » .

وفى برقية ثالثة تحمل رقم ٥٢٥ ، بتاريخ ٧ فبراير ١٩٤٢ ، يقول السفير البريطانى : قمت صباح اليوم ـ ٧ فبراير ـ بأول زيارة رسمية للنحاس كرئيس للوزارة وقد وجدت صعوبات كبيرة فى الدخول الى مبنى رئاسة الوزارة ، أو الخروج منه بسبب جموع أنصاره المتظاهرين المتحمسين حول المبنى وقد دارت المناقشات بصفة رئيسية حول المسائل العامة ولكننى أشرت الى الحاجة العاجلة للقضاء على الأسباب الأصلية لمتاعبنا : قال لى النحاس باشا أنه عالج بالفعل مسألة المراغى والأزهر وقال انه يقدر الحاجة الى مواجهة على ماهر ، ومثل هذه العناصر الشريرة بما فى ذلك محمد محمود خليل وكذلك مواجهة القصر ولكنه يفضل التعامل بطريقته الخاصة ، مع الملك ، وأيضا مواجهة مشكلة تدخل القصر بصفة عامة ، قلت ـ لامبسون ـ للنحاس ـ « اننى أوافق على ذلك ومستعد لمساعدتك اذا واجه صعوبات » .

وقد أفاض في الحديث عن تصميمه على الاخلاص للمعاهدة في كل جانب من جوانبها ، وأن يجمع الصفوف بصلابة وراءه وطلب تبليغهم ـ أي وزير الخارجية البريطانية ـ تحياته الحارة .

ويقول لامبسون أيضـــا في برقيته : حدثت بطبيعة الحال التهديدات المعتادة باستخدام العنف ضد النحاس وضدي ولكن هذا كان متوقعا وقد تم اخطار البوليس » .

وفي برقية أخرى أرسلت الى وزارة الخارجية البريطانية من السير مايلز لامبسون بتاريخ ٩ فبراير ١٩٤٢ وبرقم ٥٣٢ ، جاء ما يلي :

١ ـ بناء على تعليماتي توجه سكرتير الشئون الشرقية الى أحمد ماهر يوم ٧ فبراير وبلغه انى لم أستطع أن أتحدث اليه بشأن الأزمة الأخيرة ، بسبب تتابع الأحداث بسرعة ونظرا لموقفه الودي المسئول في الماضي فاني أرجو أن يقدر الاجراء الأخير الذي اتخذناه وفرضته الظروف وقـد أجـاب أحمد ماهر ، ان سياسته تجاه موقف مصر في هذه الحرب لا يزال كما هو ، ان من رأيه حتى الآن ان انتصار بريطانيا في الحرب أمر أسـاسي ، بالنسبة لحياة مصر ، وسيواصل استخدام نفوذه ، لمساعدتنا على القيام ، بجهودنا في الحرب وهو يعتبر ، اننا ارتكبنا خطأ خطيرا ومع ذلك فانه يستطيع أن يدرك انه تحت ضغط الحرب بسبب لهفتنا على وجود مركز مستقل لنا في مصر فاننا قد نمضي في عمليات عنف رغم ان هذه العمليات ليس لها ما يبررها ـ في رأيه ـ على أنه سيكون من الصعب جعل أتبـاعه ، الذين ليست لهم هـــذه النظرة الفلسفية ـ يرون الأمور من هذه الزاوية ، ومهما كان العذر الذي يمكن أن يقدمه بالنسبة لنا ، فانه يرى أن ليس هناك أي عذر بالنسبة للنحاس باشا لقد أهان النحاس باشا الانجليز في خطبة العامة ، ووافق مع الزعماء الآخرين في اجتماعات القصر على أن طلبنا يمثل تدخلا لا مبرر له ، ومع ذلك ، قبل الحكم تؤيده الحراب البريطانية ، ان هذا أمر لن تنساه البلاد ، أن تبـادل الخطابات بين النحاس وبيني لا يمكن أن يفسر الحقائق الواضحة التي سوف تستخدم ضد النحاس بصفة مستمرة » .

وتمضي البرقية قائلة : أشار مستر سمارت الى أن الملك طلب من النحاس باشا تولي الحكم ، بعد الاجراء الذي اتخذناه بصفة خاصة وسأل أحمد ماهر : ماذا كنا نفعل ، لو ان النحاس رفض تولي الحكم ؟ وأجاب مستر سمارت ، أن مثل هذا الطريق المسدود ، كان سيؤدي الى تعقيدات خطيرة .

وقد كرر أحمد ماهر في عدة مرات أن سياسته السابقـة فيما يتعلق بالحرب ، لم تتغير نتيجة هذه الأحداث » ، وكانت المناقشة ودية للغاية وأعطت الانطباع ، بأن غيظه موجه الى النحاس باشا أكبر مما هو ضدنا .

ويقول لا مبسون : « انى أمل ، ان يكون هذا الاتصال ، قد أفاد فى منع أحمد ماهر من الخروج ، للعمل ضدنا على طول الخط على الرغم من انه وحزبه يتخذان حتى الآن موقفا عنيفا ضد تدخلنا وضد النحاس باشا » ٠

ويكتب سير مايلز لامبسون الى حكومته طالبا منها أن توعز الى صحيفة التايمز ، البريطانية والى الاذاعة البريطانية B.B.C. لتقدم تعليقا على عودة الوفد الى الحكم يقول فيــه : « ان الانجليز يتفاوضــون أيضا مع السعديين والأحرار ، لاخلاصهم ، لمعاهدة ١٩٣٦ أثناء اشتراكهم فى الوزارة الأخيرة ويطلب أن تذكر بالتحديد أسماء أحمد ماهر ، وهيكل ، والنقراشى وسرى ، وحسن صادق ، ويطلب السفير عدم ذكر اسم على ماهر ، أو محمد محمود ، أو اسماعيل صدقى لأن مصالح هؤلاء أو مشاعرهم كانت مع ألمانيا ، أو ايطاليا ٠

وفى برقية أخرى يلخص السفير البريطانى لوزير خارجيته ما دار بينه وبين النحاس باشا من حديث فى احدى المآدب وكيف انه أرسل للنحاس يحدد تحفظه من أجل ابعاد على ماهر فورا وأن النحاس باشا قد أكد له موافقته على هذا الاجراء ، ولكن المسألة ــ كما قال النحاس باشا ــ مسألة توقيتية ، وأنه يريد أن يدعم مركزه بدرجة أقوى ٠ أولا ، ويقول السفير البريطانى أنه قال للنحاس باشا انه سمع منه ــ من النحاس ــ ان المسألة عاجلة ولا تحتاج الا الى أيام قلائل ويقول السفير انه ذكر للنحاس ما سمعه عن على ماهر ، دون أن يكشف مصدره وهو حسين سرى وان النحاس طلب وقتا وانه ربما يستطيع أن يرتب الأمر بعد لقاءين مع فاروق ٠

ويقول لامبسون : « ونظرا لأننا كنا نتحدث بالقرب من الملك فاننى لم أستطع أن أواصل بالحاح على هذه النقطة فى ذلك الوقت ، ولكننى سأواصل ذلك ويقول سير مايلز لامبسون ان النحاس باشا ــ كما ذكر له ــ يشك فى أن حسن نشأت باشا سفير مصر فى لندن يدبر مؤامرات خبيثة ، وخاصة ضد لامبسون فى لندن وهو لن يدهش اذا كان القصر يرسل برقيات الى نشأت من وراء ظهره واقترح النحاس باشا وضع حد لذلك ٠

ويذكر سير مايلز لامبسون ٠ ان النحاس باشا قد طلب منه عدم الاهتمام بأى شىء يصل الى وزير الخارجية البريطانية أو الى اى عضو بحكومة صاحب الجلالة ملك بريطانيا ، الا عن طريقه ــ النحاس باشا ــ أو عن طريق وزير الخارجية المصرية وقد ألمح النحاس باشا ــ كما يقول لامبسون ــ الى أن نشأت باشا يحتمل ان يتآمر مع شخصيات هامة فى لندن وان كان النحاس باشا كما يقول لامبسون لم يحدد الأسماء ٠

وقد كانت بريطانيا تفضل ارجاء اجراء انتخابات جديدة ، وكانت هناك مباحثات سابقة قد دارت بين النحاس باشا وبعض زعماء الأحزاب حول تأجيل

الانتخابات اذا ما رأس النحـاس باشا وزارة ائتلافية أو وزارة وفدية ، وكانت هذه المباحثات قد حدثت قبل حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، غير ان النحاس باشا بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، وبعد ان شكل الوزارة الوفدية الجديدة ، أصر على اجراء انتخابات جديدة وعلى عدم اعطاء الأحزاب الأخرى « الحزب الوطنى ، الهيئة السعدية ، الأحرار الدستوريين وغيرهم ، أكثر من سبعين دائرة فقط » .

كانت بريطانيا ترى ان اجراء انتخابات جديدة أمر يدعو الى الأسف ، ولكنها ما لبثت ان وافقت ، على اجراء انتخابات جديدة ، وتقول احدى برقيات السفارة البريطانية الى وزارة الخارجية فى لندن انها طالبت بتخصيص مقاعد ، لنواب المعارضة ، أى لا يرشح الوفد أعضاء فى هذه الدوائر ونترك للأحزاب المعارضـــة ــ الأحرار الدستوريين والسعديين ــ بلا منافسـة وفدية ويوافق النحاس باشا على تخصيص ٢٥٪ من المقاعد ، للمعارضة ولكن النحاس باشا ــ فيما بعد ــ أصر ، على ان يرشح الوفد رجاله فى تلك الدوائر أيضا » .

وسجل سير مايلز لامبسون موقف النحاس باشا فى برقية رقم ٥٥٧ على النحو التالى : عدل النحاس باشا عن تخصيص دوائر ، لأحزاب المعارضة مع انه سبق ان وافق على ذلك ويقول السفير ، ان النحاس باشا قال له ــ للسفير البريطانى ــ انه كان مستعدا لذلك قبل الآن أما الآن فاننى ــ أى النحاس باشا ــ أرفض لقد هاجمنى زعماء المعارضة فى اجتماعات القصر وهم يقولون فى كل مكان انى جئت على الحراب البريطانية » .

ويقول سير مايلز لامبسون أن النحاس قال له : كل ما أعدكم به ان تكون الانتخابات حرة ولن تكون هناك خطب ، أو منشورات ، عدائيـة ضد حليفة مصر بريطانيا العظمى !

كما يقول سير مايلز لامبسون فى برقيات أخرى ، أن النحاس باشا عقد العزم ، على ان تهزم العناصر المؤيدة للمحور ، فى الانتخابات .

وفى برقية أخرى يقول السفير البريطانى أن النحاس باشا ذكر له ــ للسفير البريطانى ــ أن الخطوات ستتخذ لمنع اعادة انتخاب اسماعيل صدقى ، رئيس وزراء مصر السابق :

ومن السفارة البريطانية ووثائقها ننتقل الى مذكرات سير مايلز لامبسون ، لننقل عنها بعض ما ذكره لامبسون ، عما جرى بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ .

فى مذكرات لامبسون ــ ترجمة الأستاذ كمال عبد الرءوف ــ انه فى اليوم التالى لحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ طلبت حسين سرى باشا وسألته رأيه فيما جرى بالأمس وقال سرى باشا ان ما حدث كان لا بد منه وانه عندما استدعى ، الى القصر مع باقى الزعماء فى الساعة التاسعة والنصف مساء وشاهد القوات البريطانية والدبابات تحاصر القصر تأثروا كثيرا وقال سرى باشا ، ان الملك

نجا هذه المرة باعجوبة وان هذا هو الطريق الوحيد الذى كان يمكن سلوكه معه ، وان الملك المسئول عما حدث له وانه محظوظ ! قد ظل فى مكانه بعد كل ما جرى وسألت سرى باشا اذ كان الملك قد حكى لهم ما دار بيننا فقال انه لم يذكر لهم شيئا ووعدت سرى باشا ، ان أذكر له كل التفاصيل فى لقائنا المقبل وبعد ذلك ، استقبلت أمين عثمان باشا وطلبت منه أن يوحى للنحاس باشا بشيئين أريد أن يتحققا منذ البداية وهما : أن يحاول النحاس باشا تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان وقلت ان حسين سرى باشا صديق مخلص لنا وانه يستحق هذا المنصب وأن وجوده فيه سيساعدنا كثيرا .

والشيء الثانى : اننى أريد ان ينقل حسنين باشا ، من منصب رئيس الديوان الى منصب كبير الأمناء الذى يناسبه كثيرا فى رأيى .

ووافق أمين باشا ، على نقل هذه المطالب الى النحاس باشا واقترح ان يوحى للنحاس باشا ، ان هذه التغييرات من تفكيره هو وليست صادرة من السفارة ووافقنى على ذلك وطلبت من أمين عثمان باشا أيضـــا ، أن يعمل النحاس باشا على التخلص من عبد الوهاب طلعت باشا وكذلك باقى الايطاليين الموجودين فى القصر وفى الحال وافق أمين باشا على نقل ذلك للنحاس باشا !! ويقول سير مايلز لامبسون بصراحته المعهودة فى مذكراته ، لقد ظل الموقف السياسى فى مصر ، أشبه بمقعد ذى ثلاث أرجل ، فقد كان القصر ، ثم السفارة ثم حزب الوفد ، وما دامت الأرجل الثلاث موجودة ، وتعمل فليس هناك خطر ، من حدوث ، أى انهيار ، أما اذا ضعفت احدى سيقان المقعد ، فانه سوف يهتز ويسقط فعلا وبمعنى آخر ــ لامبسون ــ فاننا نستطيع ان نســتخدم الوفد لكبح جماح القصر ، وفى نفس الوقت أيضا نستطيع أن نستخدم القصر ، لوقف شطحات الوفد .

وكان هناك حل آخر أمامى ــ أمام لامبسون ــ انه فى حالة ابعاد فاروق ، عن العرش كنت أفكر فى احلال الأمير محمد على مكانه وهو فى نظرى شخص رائع حقا ولكن المشكلة ان صحته ليست فى حالة جيدة ، هكذا أخذت أفكر ، فى مصير علاقتنا فى المستقبل مع فاروق هل تعلم من درس ٤ فبراير شيئا يجعله لا يحاول أن يطعننا من الخلف مرة أخرى ؟ أم انه أصبح أكثر مرارة وحقدا علينا وانه سوف يتحين الفرصة مرة أخرى حتى ينتقم لما فعلناه فى يوم من الأيام ؟ ولا يترك لامبسون للأيام تجيب عن أسئلته ، ويتولى هو الاجابة اذ يقول : أعتقد ان فاروق سوف يحاول الانتقام فى يوم من الأيام !! » .

ويقول د. محمــد حسين هيكل عمــا حدث بعد ٤ فبراير ١٩٤٢ : ان الجماهير التى كانت تهتف الى الامام يا روميل انقلبت تحيى الوزارة الجديدة وتظهــر من الابتهاج بولايتها الحــكم ما أثار عجب الأجانب واعجــاب السفير البريطانى والجالية البريطانية بأسرها فقد دلت مظاهرات الابتهاج ، هذه على

ان للوفد من القدرة على توجيه المظاهرات ما مكنه من أن يقلب المأساة عيدا ، ومن ان يحول التيار المتدفق المعادى لانجلترا فيجعله بين عشية وضحاها تيارا متدفقا يظاهر انجلترا ، ولقد بلغ الأمر من ذلك ، أن ذهب سير مايلز لامبسون الى رياســة مجلس الوزراء فى زيارته التقليدية لرئيس كل وزارة جــديدة فاستقبل الجمهور هذا السفير البريطانى بطل مأساة ٤ فبراير بترحيب وتهليل ، واكبار حتى لقد رفعوه على أكتــافهم مبالغة فى الحفــاوة له ، بدأ أنصار الوفد يذكرون فى كل مكان ان قبول النحاس باشا تأليف الوزارة نزولا على حكم الانذار البريطانى ، عمل وطنى جليل قصد به رئيس الوفد انقاذ عرش مصر ، بل انقاذ استقلالها وما كان لجريدة من الجرائد ، أو لخطيب من الخطباء ، ان ينقض هذا الكلام أو يرده على أصحابه لأن الأحكام ، العرفية ، والرقابية على الصحف منعت كل كلام فى هذا الموضوع ولأن النحاس باشا بادر حين الف الوزارة الى تأجيل البرلمان تمهيدا للحل فامتنع بذلك على أعضــائه أن ينكلموا ، ولو انه لم يفعل لما استطاعوا الكلام فى هذا الجو ، الذى نشره الانذار البريطانى فى البــلاد جو الارهــاب العرفى الذى بلــغ من الشدة ، والقسوة ، أعظم مبلغ » ٠

ويقول د ٠ هيكل : على ان الناس بدأوا بعد أيام يتناقلون الأحاديث عما وقع وبدأ بعضهم يتساءلون : هل أحسن الحرس الملكى اذ لم يقاوم القوات البريطانية حين حاصرها القصر ؟ وهل أحسن الجيش المصرى المقيم على مقربة من القاهرة حين لم يتحرك ؟ وكأنما شعر العسكريون ان واجبهم كان يقتضيهم أن يتحركوا وان كان لهم من العذر القائم ان رؤساءهم لم يصدروا اليهم أمرا بذلك ، وكان تساؤل الناس وشعور الجيش مدعاة لتحريك عواطف هؤلاء وأولئك » ٠

وقد برزت هذه العواطف بوضوح يوم عيد ميلاد الملك فى ١١ فبراير ١٩٤٢ ـ أى بعد خمسة أيام من تأليف الوزارة ـ فقد حرص الوفد يومئذ على تحريك العناصر ، الوفدية لتبدى من الابتهاج بهذا العيد بالقيام بسدل ســتار على المأساة التى وقعت فى ٤ فبراير وقد تحركت هذه العناصر بالفعل تهتف بحياة الملك وحياة النحاس باشا لكن جماهير تزيد اضعافا مضاعفة على هذه العناصر الوفدية وفرقة من الجيش ذهبت الى القصر واجتمعت فى ميدان عابدين تحيى الملك فى هذه المناسبة ، وتعلن فى صمت ابلغ من كل كلام وكل هتاف عدم رضائها عما حدث وولاءها الصادق لصاحب العرش ، الذى وجه الانجليز اليه الانذار أن يعهد الى النحاس باشا بتأليف الوزارة أو يتحمل التبعة شخصيا ان لم يفعل ٠٠

بذلك انتشر ـ د٠ هيكل ـ بأن الوزارة ليست موضع رضا من الشعب وليست موضع رضا من صاحب العرش لكن هذا الشعور لم يغير من الواقع شيئا لقد كانت الحرب يومئذ فى أدق مراحلها » ٠

ويقول د. هيكل : لقد دأبت الحكومة الوفدية كلما تولت السلطان ، على أن تعصف بخصومها ، فتنكل بالموظفين الذين تحوم الشبهة في ولائهم للوفد وتفصل العمد ، ومشايخ البلاد الذين لا يدينون بالوفدية ، وتشكل لجان الوفد في الأقاليم ولأعضـــاء البرلمان الوفديين سـلطات الحكم كله يولون ويعزلون ويعاقبون ويثيبون وليس لرجال الادارة الا أن ينفذوا ما يطلبه رجال هـذه اللجان ، وأعضاء البرلمان تنفيذه ، فاذا كان ذلك لا بد لهم حين يكون السلطان للدستور ، وللقانون ، فماذا عسى يصنعون والسلطان للحكم ، العرفي ولرئيس الوزارة والحاكم المطلق القائم ، على تنفيذ الحكم العرفي لذلك اضطرب معارضو الوفد وتوقعوا ألوانا من النكال لم يسبق ، لهم بمثلها عهد » ..

ويروي د. هيكل : ما سمعه ، من عبد العزيز فهمي باشا رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، عما ذهب اليه جماعة من رجال الحزب يحدثونه فيما يتوقعون ، ان يصيبهم من حكومة الوفد ، وعسفهـا وبطشهـا قال الرجل : لا تجزعوا الفلك ما « اتسمرش » ويقول د. هيكل انه سمع هذه الكلمة من عبد العزيز فهمي باشا تذكر لسماعها ما طالما سمعه وقرأه ، وقاله من قبلها ، الفلك دوار ، والدنيا دول ويوم لك ويوم عليك والدهر قلب وكثير غيره ، مما يجري في هذا المجرى لكن شيئا من هذه العبارات لم يأخذ بمجامع نفسي — هيكل — ما أخذت كلمة عبد العزيز فهمي في هذا اليوم .

ويقول د. هيكل — وهذا بعض ما يرفع من شأنه أمام كثيرين أنا منهم — أن بعض رجال حزبه قد حرصوا على أن يتم التفاهم ، بينهم وبين الوفد حول الانتخابات ، اذا أردنا أن نخوض المعركة الانتخابية ، في هذا الوقت المسمم بالأحكام العرفية ، البالغة في تقييد الحرية وفي تهديد الأفراد والجماعات ، أعظم مبلغ ، وكنت — د. هيكل — أشعر أن السعي لأي تفاهم يتنافى مع كرامة حزبنا وان الظروف التي تألفت فيها هذه الوزارة القائمة يجعل هذا السعي متنافيا مع كرامة الوطن ، لذلك اعتذرت فلم أشترك مع الساعين في مسعاهم ، وقد حاول بعضهم اقناعي بأن ما بيني وبين بعض ذوي النفوذ في الوفد من حسن الصلة وفي مقدمتهم مكرم عبيد باشا قد يكون ذا فائدة للحزب فاعتذرت مرة أخرى ثم توقعت الا يصيب مسعاهم أي حظ من النجاح ، ويذكر د . هيكل ان ابراهيم بك الطاهري قد قابل مكرم عبيد باشا وزير المالية وسكرتير الوفد ، وانه حاول اقناعه بأن يترك الوفد للمعارضين ثلث مقاعد مجلس النواب ، يرشحون فيها من غير منافسة وأن مكرم باشا بلغه بعد محاولة من جانبه — جانب مكرم باشا — لاقناع النحاس باشا بذلك ، ان رئيس الوفد متمسك بأن تزيد أغلبية الوفد على ثلاثة أرباع أعضاء المجلس ليضمن كل مشيئتها المقررة في الدستور ومنها أغلبية الثلاثة أرباع التي يفرضها الدستور لاسقاط عضوية النائب بأية حجة تراها هذه الأغلبية وان النحاس باشا لم يقبل أن ينزل عن رأيه في هذا الأمر ، وقد رفض الأحرار الدستوريون النظر في المسعى اقتناعا

منهم بأن النحاس باشا انما حرص على أن تكون له الأغلبية التى يسقط بها العضوية عن النائب حتى لا يجرؤ نائب على اثارة مسألة تضيق بها الحكومة وحتى لا يجرؤ نائب على ان يثير ما حدث فى ٤ فبراير من غير ان يتعرض لاسقاط عضويته فى المجلس وقال د. هيكل : انه اقترح على حزبه أن يطلب من النحاس باشا رفع الأحكام العرفية أثناء المعركة الانتخابية وفى حدودها فان هو فعل خضنا معركة الانتخابات وان لم يفعل كان لنا رأى آخر ، وذهب ابراهيم دسوقى أباظة وأحمد عبد الغفار ليبلغا النحاس باشا قرار الحزب ، ورفض النحاس باشا المناقشة فيما طلبا فى حماسة ومن غير تردد ، وقرر الأحرار الدستوريون فيما بعد مقاطعة الانتخابات وكذلك قرر السعديون ورحب النحاس باشا بذلك بل كان من الطبيعى ، ان يغتبط به ..

وأرسل أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية ـ رسالة الى النحاس باشا ، وكذلك فعل د. هيكل باسم الأحرار الدستوريين ـ وتولى النحاس باشا الرد على الرسالتين ، وقد جاء فى رسالة د. أحمد ماهر باشا للنحاس باشا : أنه منذ ان وليت الوزارة الوفدية الحكم . لم يسمح لأحد من معارضيها أن يعلن رأيا أو يصحح واقعة أو يناقش بيانا مما تعرضتم له وجعلتم الصحف جميعا ، وقفا على نشره بحكم الرقابة الصحفية » ويذكر أحمد ماهر النحاس بما كان من اعتراضه الشديد واحتجاجه الدائم على آثار الحكم العرفى ورقابة الصحف فى حرية الرأى مع ما كان مباحا من نقد لأعمال الحكومات المختلفة فاذا كان هذا هو أمر الحكومة السابقة معكم فى عهد الحكم العرفى . ولم تكن هناك انتخابات لها ولا أحداث جسام كالتى وقعت بالبلاد أخيرا ورأيتم يومئذ أن ما سمح لكم به غير كاف أفلا يكون من واجب العدل عليكم أن تسمحوا ، اليوم ، لغيركم بمثل ما سمح لكم به ؟ » .

وقال د. أحمد ماهر : لقد أخذت حكومتكم من أول يوم لها توجه الرأى العام الوجهة التى تراها صالحة للدفاع عن وجودها ، وموقفها واستعملت فى ذلك كل وسائل النشر ، والدعاية من خطابة وكتابة ، وكيفت الوقائع ، وصورتها ، على غير حقيقتها ، وعبثا حاولت الهيئات السياسية المختلفة بفضل الحكم العرفى ، والرقابة على الصحف أن تجد منفذا تطل منه برأيها على الجمهور هذا الجمهور المدعو لاختيار نوابه فى الأيام القليلة المقبلة ، والذى لا يمكنه أن يختار وليس أمامه غير رأى واحد ، يعلن ويذاع ، أما بقية الآراء فمكتومة مخنوقة ..

ويقول د. أحمد ماهر :

وأرانى فى غنى عن التذكرة بأنه لم تجر انتخابات عامة فى بلد من بلاد العالم تحت الحكم العرفى ، فاذا طالبنا بذلك فانما نطلب حقا طبيعيا تواضعت عليه الأمم جميعا بلا خلاف .

على أنه لا يفوتنى أن ألفت نظركم الى بوادر العدوان التى وقعت من أنصاركم على معارضيكم جهرة فى وضح النهار وخفية فى غسق الليل ، يرتكبون عدوانهم تحت نظر البوليس وهو لا يتحرك لنجدة من يعتدى عليه حذرا من سلطان الحكومة وشعورا بأنها لا تقصد جديا الى منع ذلك .. ومهما يكن مبلغ ضبط المعتدى عليهم لشعورهم ، فانهم والحالة هذه ملزمون بالدفاع عن أموالهم وأنفسهم فتسود الفوضى نتيجة لتخلى الحكومة عن حماية القانون ، وهو ما لا يرضاه لبلده ذو قلب أو ضمير ..

ولرفعتكم أن تسألوا عما وقع من عدوان مساء أمس على منزل حضرة عبد الحميد البنان بك نائب الجمالية السابق وما حدث ويحدث كل يوم من عدوان مثله وشر منه على سواه فى غير جهة كالجيزة وغيرها .

اذا كان هذا يقع الآن قبل المعركة الانتخابية وفى عاصمة البلاد ، فلنا أن نسائل أنفسنا ماذا عسى ان يقع فى الريف ، خصوصا يوم يشتد التنافس بين المرشحين ؟ !

من أجل ذلك أرى واجبا على أن أبادر الى طلب رفع الأحكام العرفية فى كل ما له علاقة بتوجيه الرأى العام فى الانتخابات وفى اجرائها وأرجو أن تعلنوا ذلك من الآن ، ليجد كل مواطن فرصة لأداء واجبه والتمتع بحق من أقدس الحقوق العامة » ..

والجدير بالذكر ، أن كلا من خطاب الدكتور أحمد ماهر والنحاس باشا ، قد خلا حتى من كلمة التحية التى يستهل بها – عادة الخطابات – وان كان كل من الخطابين قد انتهى بالعبارة التقليدية ، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

فماذا قال النحاس باشا فى رده على د. أحمد ماهر ؟!

يقول النحاس باشا تلقيت كتابكم الذى طلبتم فيه رفع الأحكام العرفية فى كل ما له علاقة بتوجيه الرأى العام فى الانتخابات مستندين الى ما كان من اعتراضنا الشديد واحتجاجنا المتصل ، على آثار هـذه الأحكام وعلى رقابة الصحف خاصة وهى مقارنة واضحة البطلان تناسيتم فيها أنى كنت أنكر باسم الأمة مجلس نوابكم ، الذى أهدر فيه مشيئتها ، وزيفت بالوسائل المعروفة ارادتها تزييفا قضى على كل معنى ، للحياة النيابية ، والحكومة الدستورية وكانت الأحكام العرفية ، والرقابة الصحفية تتخذان ذريعة لتدعيم الانقلاب وتوطيده ، وتثبيت أغلاله فى أعناق الأمة فلا تستطيع معها حراكا أو منها فكاكا .

ويشير النحاس ، الى تحذيراته السابقة والى ارتطام البلاد بكارثة عظمى لم يكن يعلم مداها الا الله ، والى فضل جلالة الملك المعظم ، بأن عهد اليه بتأليف الوزارة ، ويقول النحاس باشا مخاطبا د. أحمد ماهر باشا : لو كنتم ممن ينصفون لأرحتم أنفسكم وأقررتم بأخطائكم واعترفتم بالفضل لذويه ، ولكنكم

بدلا من ذلك أمضيتم فى خطئكم ، وأوغلتم فى سياستكم ، وأضـاع زوال السلطان صـــوابكم فرحتم تحاولون ايقاظ الفتنة بعد أن أخمدناها ، وتجديد الأزمة بعد أن أزحناها عامدين الى تشويه الحقائق وتزييف الوقائع والتحريض على الاخلال بالنظام وتعكير الأمن العام فى النشرات التى توزعون والاجتماعات التى تعقدون والدعوات ، التى تدعون ، عاملين على تعريض البلاد لكارثة أخرى قد تكون أبعد غورا وأعظم خطرا . و . و .

ويمضى النحاس باشا فى اتهامه ، لخصومه السياسيين ثم يقول : لقد توافرت الأدلة لدينا على ما تدبرون فهل ترون أن نلغى عقولنا ، وننسى وطننا وننكر ماضينا فنعينكم على تحقيق أغراضكم الضـــارة بالبلاد باجابتكم الى ما تطلبون .. أننا اذن شركاؤكم فى الفتنة .. وزملاؤكم فى العبث وحاش الوفد ، وحكومته أن يكونوا شركاء العابثين واخوان الآثمين » .

ويقول النحاس باشا : انى لا أميل الى أن أطيل حواركم فيما ورد فى كتابكم من التفصيلات فالأمة التى تعرفنا وتعرفكم لا يخدعها فينا ادعاء أو يجوز عليها افتراء » .

وينهى النحاس باشا رده بقوله : دعوا هذا العبث الضار بأمن الوطن وسلامة الدولة ومستقبل البلاد ثم انتقدوا بعد ذلك أعمالنا كما تشاءون ، وخوضوا فى سيرتنا ، كما تشتهون تلاقوا سعة الصدر ورحابة الجناب .. و .. و .. أما أن تطلبوا وقف الأحكام العرفية والرقابة الصحفية بعد ما بيناه فهو وحده دليل سوء النية وليس لنا من رد عليه الا الرفض المطلق الصريح ..»

ويرسل د. محمد حسين هيكل نائب رئيس الأحرار الدستوريين خطابا الى النحاس باشا يطلب منه وقف الأحكام ، العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بالانتخابات والغاء الرقابة على الصحف فى كل ما يتعلق بالانتخابات وذلك ضمانا لحرية الحملة الانتخابية ، ولصحة الانتخابات ..

ولا يرد مصطفى النحاس باشا على رسالة الدكتور هيكل باشا ، الطويلة ، الا ببضعة أسطر يحيل فيها د. هيكل ، الى البيان الشفهى ، الذى أدلى به ـ أى النحاس باشا ـ الى مندوبى الحزب اللذين قابلاه والى رده ـ أى النحاس باشا ـ على د. أحمد ماهر ! الذى تجدون نسخة منه على هذا » .

ونسى الزعماء مأساة ٤ فبراير
وانشغلوا بانتخابات النواب وتعيين الشيوخ

حرصنا فى الفصل السابق على أن ننتقل وببطء من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، الى ما تلاه من أحداث جاءت نتيجة له ، وقد أشرنا الى بعض ما ورد فى الوثائق البريطانية والى بعض ما جاء فى مذكرات سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر عن بداية أعمال الوزارة النحاسية الخامسة وعن رغبة مايلز لامبسون فى تعيين حسين سرى باشا رئيسا للديوان الملكى خلفا لأحمد حسنين باشا الذى اقترح السفير نقله الى منصب كبير الأمناء الذى يناسبه كثيرا ٠

والذى يمكننا أن نقوله ، تعليقا على رغبة السفير البريطانى تلك : ان دور حسين سرى باشا فى حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، والذى لم يكن معروفا من قبل ، قد افتضح أمره بعد ما أزاحت الوثائق البريطانية الستار عن هذا الدور ، وبعد ما أكدت مذكرات سير مايلز لامبسون تواطؤ حسين سرى باشا مع الانجليز فى تلك المرحلة الهامة والخطيرة من تاريخ بلدنا ٠

وتأتى رغبة السفير البريطانى فى نقل أحمد حسنين باشا من منصب رئيس الديوان الملكى الى منصب كبير الأمناء ، بمثابة تبرئة لأحمد حسنين باشا من تهمة التواطؤ مع لامبسون فى أيام ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ كما ادعى على ماهر باشا ، اللهم الا أن يكون السفير البريطانى قد استهلك ، حسنين باشا فى هذا الحادث فأراد نقله الى مكان آخر ، بعد أن لم يعد فيه فائدة لهم ، ليأتى بآخر يكون أكثر تلبية لمطالب السفير البريطانى التى لم تكن قد قلت بمجيء النحاس باشا ، وانما تضاعفت ٠

كما ان الوثائق البريطانية ومذكرات سير مايلز لامبسون قد أكدت ، ـ وبجلاء ـ وان كان الأمر ليس أبدا بحاجة الى أى تأكيد ـ خيانة أمين عثمان باشا لمصر ، وعمالته الدائمة ، والصريحة ، لبريطانيا !

والغريب ، بل والمريب ، انه بعد اكتشاف عمالة أمين عثمان باشا لجميع الزعماء فى مصر ، ظلوا جميعا - وبدون استثناء - على علاقة طيبة به بل كان بعضهم يوسطه لدى النحاس باشا كما حدث فى موضوع الانتخابات ، كما ان بعضهم كان يوسطه لدى السفير البريطانى ، لكى يضغط بدوره على النحاس باشا ، أغرب من ذلك كله تلك الهالة الضخمة التى ظلت الصحف المصرية - فى الغالب - تحيط بها أمين عثمان باشا ، بعد حادث ٤ فبراير حيث تقول احداها مثلا الاثنين : لا ينكر أحد جهود سعادة أمين عثمان باشا فى التوفيق وتنقية الجو ، وأمين عثمان محبوب من أكثر الزعماء ، وصديق لكل الأقطاب وهو غير « مصبوغ » بأى لون حزبى ولكنه قومى الا أن صداقته للوفد وللوفديين أقوى من صداقته لأى حزب آخر ، والسبب ، كما يقول هو ان النحاس باشا ، ومكرم باشا صاحبا فضل عليه ! .

وقد أنهينا الفصل السابق بذلك الخطاب الذى أرسله د. أحمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية الى النحاس باشا ، ورد النحاس باشا ، عليه ، وبالاشارة الى الخطاب الذى أرسله د . محمد حسين هيكل باشا نائب رئيس الأحرار الدستوريين الى النحاس باشا ورد النحاس باشا عليه ، ونبدأ هذا الفصل : بنشر رسالة د. هيكل الى النحاس ، ورد النحاس باشا لغرابة الخطابين :

قال د . محمد حسنين هيكل فى رسالته الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء :

تذكرون رفعتكم أن الأحرار الدستوريين كانوا يرون - حين كانوا شركاء فى الحكم - ان الحرب المستعرة من حولنا . والأحكام العرفية القائمة بسبب الحرب فى بلادنا . يحول جوهما دون اجراء انتخابات عامة يتمتع فيها الناخبون بحقوقهم السياسية ، والا نتخابات لا تكون صحيحة الا اذا تمتع المشتركون فيها جميعا بهذه الحقوق وفى مقدمتها حرية كل حزب من الأحزاب وكل مرشح من المرشحين فى أن يشرح للناخبين وجهة نظره ويعرض عليهم الوثائق التى يستند اليها فى تأييد رأيه .

ورأينا هذا يشاركنا فيه كل من يقدر الديموقراطية وحرية الانتخابات ولا أدل على هذا من الكتاب الذى بلغ به لورد اللنبى تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٣ الى المغفور له الملك فؤاد حين كانت الأحكام العرفية البريطانية مفروضة على مصر ، وكان لورد اللنبى هو الحاكم العسكرى العام . فقد جاء فى الفقرة العاشرة من هذا الكتاب ما ترجمته :

« اننى على استعداد لوقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية . وذلك لاقامة برلمان يتمتع بحق الاشراف والرقابة على السياسة والادارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية .. »

لكن رفعتكم رأيتم غير رأينا ، وقررتم اجراء انتخابات عامة فى هــذه الظروف الحاضرة ــ ظروف الحرب والأحكام العرفية ، وصرحتم بأن الانتخابات ستكون حرة . لم استصدرتم مرســوما بحل مجلس النواب ، وحددتم يوم ٣٠ مارس المقبــــل موعدا للانتخابات .. وما دام هذا رأى رفعتكم فنتيجته الطبيعية أن تزول كل عقبة تقف فى سبيل حرية الدعوة الانتخابية ليصـــبح الجو حرا للأحزاب والمرشحين كى يعقدوا فى حدود قانون الانتخابات ما يرون عقده من الاجتماعات ويذيعوا فى النـــاخبين بمختلف وسائل الاذاعة والنشر ما يرون اذاعته من الآراء ويعرضوا عليهم ما يرون عرضه من الوقائع والحوادث. وانما يكون ذلك بوقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياســــية والغاء الرقابه على الصحف فى كل ما يتعلق بالانتخابات .

ورفعتكم لا ريب تقدرون هذا الرأى ونقدرون كما نقــدر ان النـــاخبين لا يتسنى لهم اختيار نواب عنهم يمثلونهم تمثيلا صحيحا الا اذا عرضت عليهم الأمور عرضا كاملا من الجانبين اما أن يكون لأنصار الوزارة حرية الانتقــــال وحرية الكلام وحرية النشر وحرية النيل من خصومهم . بينمـــــا يحرم هؤلاء الخصوم من رد ما قد يوجه اليهم من التهم ومن بيان الحقائق للناس ــ فذلك ما تأباه قواعد العدل وما تفسد الانتخابات بسببه » .

ويطلب د . هيكل من رئيس الحكومة وقف الأحكام العرفية فى جميـــع الأمور بالنسبة للمصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية وكذلك الغاء الرقابة على الصحف فى كل ما يتحقق بالانتخابات وفى زمن الانتخابات فقط .

ويقول د . هيكل : ان وقف الأحكام العرفية والغاء الرقابة على الصحف فى هذه الحدود أمران جوهريان هما اللبنـــة الأولى لحرية الحملة الانتخابية ولصحة الانتخابات وفى انتظار كلمة أو تصريح من مقامكم الرفيع باجابتنــــا الى هذا المطلب نرجو أن تتفضلوا .

ويكون رد النحاس باشا فى السطور التالية :

حضرة صاحب السعادة محمد حسين هيكل باشا ..

ردا على كتاب سعادتكم المحرر فى ١٢ فبراير ١٩٤٢ الذى تطلبون فيه وقف الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهـم السياســــية ، وأن ترفع الرقـــابة على الصحف فى كل ما يتعلق بالانتخابات ، اتشرف بأن احيل ســـــيادتكم الى بيانى الشــــفوى لحضرتى مندوبيكم اللذين قابلانى فى هذا الصدد ، وفى ردى على حضرة صاحب السعادة أحمد ماهر باشا ، الذى تجدون صورة منه على هذا .. وتفضلوا » .

والجدير بالذكر ، أن موضوع الانتخابات ومنذ صبيحة يوم ٥ فبراير ١٩٤٣ كان الشغل الشاغل للأحزاب المصرية التى تعودت ان تعطى الأولوية لموضوع الانتخابات ، على غيره من الموضوعات الهامة ، والخطيرة حتى فيما يتعلق بالقضايا المصرية ، كقضايا الاستقلال والتحرير.

وقد كان الاستعمار ورجاله فى مصر ، قد تعودوا على ان يلقوا للاحزاب المصرية بلقمة الانتخابات ، لينشغلوا بها عما عداها من الامور بالغة الخطورة. فعل هذا فى عام ١٩٢٣ ، عندما رأى تصفية ثورة ١٩١٩ تصفية كاملة ، وفعل هذا أيضا عندما التأمت الأحزاب بعد « تصدع » كما قال أحمد شوقى وذلك فى نوفمبر عام ١٩٢٥ ، وكان يمكن لهذا « الالتئام » تمكين الشعب المصرى من حصوله على حقوقه كاملة من بريطانيا ، وفعل هـذا الامتصاص ثورة الشعب بصفة عامة وشبابه بصفة خاصة فى نوفمبر ١٩٣٥ ثم فعل هذا أيضا فى أعقاب ٤ فبراير لينسى الشعب ما حدث فى ذلك اليوم ولتلتفت الأحزاب المصرية الى بعضها بدلا من ان تلتفت الى بريطانيا لتحصل منهـا على الأقل بوعد يتيح له جلاء القوات البريطانية من مصر عند نهـاية الحرب ، كما كان الوفد المصرى يطالب من قبل !

والذين شهدوا تلك الايام يذكرون جيدا ان كل الناس اصبحت وفدية وكان اسبق الناس فى اعلان وفديتهم أولئك الذين وقفوا جهودهم طـوال الاعوام الاربعة السابقة للنيل من الوفد ، ولتجريح زعمائه .

سرعان ما امتلأ النادى السعدى بمرضى السياسـة ، وهواة الترشيح للانتخابات ، كما خلت أندية الأحزاب الأخرى ، الا من أعضاء مجالس ادارتها بل ان الكثيرين من اعضاء مجالس ادارات الاحزاب تلك ، لم يكونوا – فى كل حزب – وحدة واحدة ، بل كانوا منقسمين ، على أنفسهم بعضهم يدعـو الى التقرب من الوفد للحصول على نسبة محترمة من المقاعد ، وبعضهم يرفض هذه الصدقة » من الوفد ، ويصر على الاحتفاظ بكرامة الحزب و.. و ..

وقد تألفت لجنه اتصال بين حزبى الاحرار الدستوريين والسـعديين ضمت بعض اقطاب الحزبين : من السعديين ابراهيم عبد الهادى ، وحامد جودة وممدوح رياض ، ومن الدستوريين ، أحمد عبد الغفار ، عبد المجيد ابراهيم ، دسوقى أباظة وحفنى محمود ، ورغم اجتماع اللجنة أكثر من مرة الا أن مواقف كل من الحزبين ، فى البداية لم تكن ابدا متفقة ، ذلك لان بعض قادة الاحرار الدستوريين كانوا يريدون الاتفاق مع الوفد المصرى من وراء ظهر حلفـائهم السعديين كرد على اتفاق السعديين مع على ماهر ، من وراء ظهر الدستوريين ولكن قادة أخرين من الاحرار الدستوريين اصروا على الاتفاق مع السعديين فيما يتعلق بالانتخابات ذلك لأن اختلاف الحزبين المعارضين يضعفهما معا ، واتفاقهما يكتب لهما القوة .

وقد بلغ حسين باشا ـ كما روت الصحف ـ مكرم عبيد باشا ان الأحرار الدستوريين مستعدون ، للاتفاق مع الوفد نظير ١٩ دائرة فقط ، وقد بلغ قادة الاحرار الدستوريين مكرم عبيد باشا بان خشبة باشا لا يمثل الحزب ، وكان حمامة السلام بين الأحزاب المعارضة والوفد أمين عثمان باشا ، وقد نقل أمين عثمان باشا الى الأحزاب المعارضة فكرة اصدار بيان تؤيد فيه الأحزاب المعارضة موقف الوفد الاخير وبذلك يصبح الاتفاق على تقسيم الدوائر امرا سهلا ، وقد بادر د٠ أحمد ماهر فرفض الفكرة ، حتى بدون مناقشتها ٠

وقد بلغ من نهافت المرشحين على الترشيح على مبادىء الوفد ان وصل عددهم الى ٢٢٠٠ مرشح كان من بينهم من حاربوا الوفد ، أيام كانت محاربة الوفد جواز المرور الى السلطان ٠

وظهر فى النهاية ان الاتفاق أصبح مستحيلا ، فاعلن السعديون والدستوريون مقاطعتهم للانتخابات وان كان بعض الدستوريين قد دخلوا تلك الانتخابات بوصفهم مستقلين ، وكذلك بعض السعديين وكان الأستاذ فكرى أباظة قد رشح نفسه فى دائرة منيا القمح ، على مبادىء الحزب الوطنى ورشح الاستاذ توفيق دياب نفسه فى تلك الدائرة غير ان الوفد ترك الدائرة للاستاذ فكرى أباظة الذى لم ينجح فى أول جولة وقد نجح فى الجولة الثانية وكان بيان الوفد بترك الدائرة للاستاذ فكرى اباظة تقديرا منه لفكرى اباظة وليس مجاملة له ٠٠ كان ـ كما قالت جريدة المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٤٢ ـ لرأى الوفد الحسن فى كفايته والحاجة اليه بعد ان تكرر فوزه بعضوية النواب فى أكثر العهود النيابية وبسبب سلوكه المستقيم فى المناقشات ترحب الى ان جريدة الوفد بقبول الوفد لأية معارضة ما دامت صالحة مستقيمة كريمة متوخية الخير ، والصواب وهذا هو ما نحسبه قد روعى فى ترك الدائرة للأستاذ فكرى أباظة وهو اعتبار سينزل منزلته الخليقة به من نفوس الناخبين ورجاؤنا ـ رجاء المصرى ـ ان يسفر جهد الزميل عن نجاح ٠

وكانت نتيجة الجولى الاولى فى الانتخابات ٢١٢ وفديا ، ٢٤ مستقلون واحزاب أخرى ٢٨ دائرة تعاد فيها الانتخابات فيصبح المجموع ٢٦٤ هى كل الدوائر الانتخابية لمجلس النواب ٠

وفى نفس اليوم ، الذى تنشر فيه الصحف نتائج الانتخابات فى المرحلة الاولى نشرت الصحف أيضا ان صاحب المعالى أمين عثمان باشا رئيس ديوان المحاسبة قد اقام فى ٢٥ مارس ١٩٤٢ ـ فى داره ـ مأدبة غداء حضرها قائد سلاح الطيران وقائد قوات جنوب افريقيا ، وقائد القوات البريطانية فى

القاهرة وخبير الوقاية ، وفؤاد أباظة باشا ، وأحمد عبود باشا ، وعثمان أباظة بك ، الاستاذ محمد عسران عبد الكريم ، وعلى اسماعيل بك ومحمود الفلكى بك والاستاذ محمد حشمت وكبار موظفى السفارة البريطـانية ! ولم أعرف حتى كتابة هذه السطور ، الصفة ، التى وجه بها أمين عثمان الدعوة الى هؤلاء القادة العسكريين الا كونه كان واحدا من كبار « البريطانيين » فى مصر !!

وقد علقت صحيفة الاجبشيان جازيت على نتائج الانتخابات بقولها : لئن كانت النتائج النهائية غير ميسورة ، لدينا ونحن نكتب هذه السطور ــ كان ذلك قبل اعلان النتائج النهائية للمرحلة الاولى من الانتخابات ــ فان فى وسعنا ــ آن نقول ، ان المجلس الجديد فيما خلا حفنة من المستقلين وواحدا أو اثنين من أعضاء الحزب الوطنى ، المتطرفين سيكون وفديا فى جملته ، وقد تبين من النتائج أن كثيرا من كبار الساسة غير المستقلين لم يفوزوا ، وهو ما يفسر الباعث الذى حمل المعارضة على الامتناع عن الاشتراك فى الانتخابات فقـد رفضوا ٦٦ مقعدا ، ولو انهم فشلوا فى ادراك هذا القدر من المقـاعد ، لكان موقفهم هدفا للسخرية ٠

وقالت صحيفة التيمس البريطانية : « ان مما ساعد الوفديين ان الحزبين الرئيسيين اللذين يعارضان الوفد وهما الحزب السعدى والأحرار الدستوريين قررا ، عدم الاشتراك فى الانتخابات ولو فرض وقرر الحزبان دخول معركة الانتخابات فانهما كانا لا يستطيعان الفوز بعدد من المقاعد ، يزيد كثيرا على ما نالته المعارضة الاخرى وقد حرم الحزبان من أى تأييد واسع النطاق مـن جانب الشعب المصرى بسبب اشـتراكهما فى سلسلة من الوزارات كانت لا تمثل أكثر من أقلية يسيرة بل لسبب أهم من ذلك هو فشـل السلطة المصريه فى العهود السابقة فى حل مشاكل أجور العمال ومشاكل التموين وقد دخل معركة الانتخابات ٩٤ محاميا ، و ١٦ طبيبا و ٧ صحفيين وقد ترك الوفد لكل من فكرى أباظة وبشارة تقلا دائرته ، فلم يرشح فيهما أحدا وكان من بين الصحفيين اللذين رشحوا انفسهم محمود ابو الفتح ، أحمد قاسم جودة، وجلال الحمامصى ، وقد نجحوا جميعا ٠

وكان من بين الحزبيين ، الذين خرجوا على قرار حزبهم بمقاطعة الانتخابات ٠٠ من السعديين على أيوب ، ومن الدسـتوريين عبد المجيد ابراهيم باشا ورشوان محفوظ باشا وعبد الجليل أبو سمرة باشا وسيد خشبة باشا ، وقد أكد د٠ أحمد ماهر ان حزبه لن يتخذ أى أجراء ضد من رشح نفسه للانتخابات رغم ان قرار مقاطعة الانتخابات كان باجماع أعضاء الهيئة السعدية ٠

وفى أجواء الانتخابات أصدر النحاس باشا الحاكم العسكرى قرار بالافراج عن عزيز على المصرى باشا والضابطين الطيارين عبد المنعم عبد الرءوف افندى ، وحسين ذو الفقار أفندى وكان فى مقدمة المستقلين الذين نجحوا فى تلك الانتخابات ، عبد السلام الشاذلى باشا ، يس أحمد باشا ، جبرائيل تكلا باشا بدراوى عاشور باشا ، عبد الله فكرى اباظه بك ، رينيه قطاوى بك ، الاستاذ سعد اللبان ، الاستاذ جلال حسين ، الاستاذ محمد عبد الرحمن نصير ، فؤاد أبو ستيت ، أحمد أبو ستيت ، أبو زيد تمام ، عبد القادر عبد المولى ، حفنى مازن ، أبو المجد الناظر ، عبد العال الجبالى ونجح من الأحرار الدستوريين : رشوان محفوظ باشا ، عبد الرحمن محمود بك ، عبد الفتاح أبو سحلى بك ، محمد عبد الله أبو حسين ، عباس بدوى حزين ، ولم ينجح من السعديين الا محمد شعراوى ونجح من الحزب الوطنى أربعة : محمد محمود جلال بك ، عبد العزيز الصوفانى بك ، على على بسيونى ، فكرى أباظة ولم ينجح من حزب الاتحاد الشعبى أحد .

وقبل ان ننتقل من معركة الانتخابات الى معركة الاعتقالات ، اعتقال على ماهر باشا ، ومحمد طاهر باشا ، واخرين . ولكى نكمل الصورة جيدا ، ننقل بعض ما ذكره د. هيكل باشا من تلك الفترة باعتباره واحدا من المشتركين فى قيادة المعارضة وقتئذ : فبعد أن تحدث هيكل عن تعديل الدوائر لصالح المرشحين الوفديين قال : « ليس تعديل الدوائر هو الوسيلة الرئيسية التى تتحكم بها الوزارة القائمة فى مصر فى الانتخابات بل هناك كذلك عمد البلاد ومشايخها ، هؤلاء العمد والمشايخ هم الذين يوجهون الناخبين ، الوجهة التى تريدها الحكومة القائمة فهم يتلقون الوحى من رجال الادارة مديرين ، ومأمورى مراكز ، ومعاونى بوليس وغيرهم ، وهم يدلون الى الناخبين برغبتهم فلا يخالف الناخبون هذه الرغبة حرصا ، على مصالحهم وعلى طمأنينتهم من بعد .

ولم تكن عناية الوزارة بفصل العمد ، والمشايخ الذين يؤازرون خصومها فى الأرياف ، وتعيين العمد والمشايخ الذين يناصرونها بأقل من عنايتها بتعديل الدوائر الانتخابية ، ثم حظوة أخرى لها أثرها الفعال فى الحركة الانتخابية كانت موضع عناية الوزارة كذلك هى تلك تعيين رؤساء اللجان ، التى تشرف على عملية الانتخابات من الموظفين أنصارها فرؤساء هذه اللجان هم الذين يفضى اليهم الناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة سرا بأسماء من ينتخبونهم والناخبون الذين لا يعرفون القراءة والكتابة يكادون يبلغون السبعين فى المائة من مجموع الناخبين ، فاذا أضفت الى هذا ، أن كثرة الذين يقرأون ويكتبون لا يتقدمون الى صناديق الانتخاب ، أيقنت بما للجان من أثر بعيد فى توجيه نتيجة الانتخاب .

ولا حاجة للاشارة الى ما لنشاط الادارة ليلة الانتخاب ، ونشاط رجالها يوم الانتخاب من أثر فى هذه النتيجة وهذا النشاط هو الذى بعد الأكثرية من المثقفين ، وذوى الرأى عن الاشتراك فى عملية الانتخاب اقتناعا منهم بأن رأى الحكومة أكبر أثرا فى نتيجة الانتخاب من رأى الشعب ومن رأى الناخبين : كان النحاس باشا مطمئنا ، اذن الى نتيجة الانتخاب لمجلس النواب وانه سيفوز على أثر اعلانها باجماع المجلس لا بأكثريته الساحقة الماحقة وكفى ، ولكن ماذا يكون موقف مجلس الشيوخ أنه يخشى ان تواجهه فيه أكثرية معارضة ، ففيه عدد كبير من المستقلين الذين يحرصون على ان تجرى أمور الحكم رخاء لا تعتر فيها ولا اضطراب وكان فى مقدوره ان يعتمد على هؤلاء المستقلين ليكون له أكثرية تؤزره لكنه حرص مع ذلك على أن يهتز هذا المجلس هزة تقنع اعضاءه بأن الامر فى البلاد بيد الوزارة لا بيدهم وانها تستطيع أن تكون صاحبة الكثرة الصريحة المستقلة من هؤلاء المستقلين فلا يقدر أحدهم على ان يواجهها بما لا يحب .

وكان يسيرا ان يبلغ النحاس باشا هذا الغرض من غير وجه لا مسوغ له ، فمنذ أشهر رأت وزارة سرى باشا ، أن جو الحرب والأحكام العرفيـة لا يسمح باجراء انتخابات التجديد النصفى لمجلس الشيوخ أما وقد قرر النحاس باشا حل مجلس النواب واجراء انتخابات جديدة فقد كان طبيعيا أن يجرى التجديد النصفى لأعضاء الشيوخ المنتخبين الذين أنهت القرعة مدنهم ، وأن يفوز الوفد ، عن طريق هذا الانتخاب بما يكفل له كثرة مطلقة فى المجلس ، بعد أن قاطعت الأحزاب ، والهيئات الأخرى الانتخاب ، ويومئذ لا يؤاخذه أحد ، وتتحقق له غايته وتقوم فى المجلس اكثرية لكنه رأى هذا التصرف غير كاف لاحداث الاثر الذى يريد احداثه ، فلابد من قارعة تلفت اليه نظر البلاد من أقصاها الى أقصاها ويفهم معها الجميع أن الأمر بيد الوزارة كذلك ولذلك استصدر مرسوما بالغاء التعيينات التى أجرتها وزارة سرى باشا فى ٧ مايو سنة ١٩٤١ بحجة ان التعيين مكمل للانتخاب وانه لذلك يجب ان يتم بعد الانتخاب لا قبله فاذا لم يجر انتخاب وجب الا يجرى تعيين ووجب أن تمد مدة الشيوخ المعينين كما تمد مدة الشيوخ المنتخبين .

وكانت حجة وزارة سرى باشا فى ان تأجيل انتخاب الشيوخ بسبب الحرب والأحكام العرفية . لا يمنع من تعيين المعينين لأن الدستور يجعل مدة العضويه فى مجلس الشيوخ عشر سنوات لا يجوز أن تزيد الا لظرف قاهر ولكنه لم يعلق تعيين المعينين ، على أى اعتبار خاص بالمنتخبين وان ما يقال من ان الحكمة فى التعيين هى تحرى الكفايات التى لم يسفر عنها الانتخاب انما هو اعتبار فقهى ، وليس نصا تشريعيا وأن الاعتبار الفقهى ، لا يكفى لوقف اعمال النص التشريعى اما والدستور يوجب التجديد النصفى فمن حق الوزارة

ومن واجبها ان تجرى التعيينات سواء سمحت الظروف باجـراء الانتخابات أو لم تسمح باجرائها .

كان زكى العرابى باشا وزيرا للمواصلات فى وزارت النحاس باشا وقد عارضه فى استصدار مرسوم بالغاء تعينات الشيوخ التى أعدتها وزارة حسين سرى باشا حين عرض الأمر ، على مجلس الوزراء ، وكانت حجته فى الاعتراض أن السلطة التنفيذية استنفدت حقها باجراء التعيين وان الوزارات المتعاقبة يكمل بعضهـا بعضا فهى السلطة التنفيذية وان اختلفت أشخاصها وعلى ذلك لا يجوز لوزارة أن تنقض ما أتمتـه وزارة أخرى فى حـدود حقهـا المشروع بالدستور ، أو بالقانون لكن مجلس الوزراء ، لم يأخذ بهذه الحجة .

ويقول د. هيكل انه كان من بين الشيوخ الذين اخرجتهم القرعة وأعيد تعيينهم بمرسوم ٧ مايو سنة ١٩٤١ فلما ألغت وزارة النحاس باشا مرسوم هذه التعيينات خاطبنى ـ د. هيكل ـ حسنين باشا رئيس الديوان الملكى يعرض على اعادة تعيينى فقبلت ولم يمنعنى من القبول أن الحزب قاطع الانتخابات لان الأسباب التى أدت الى مقـاطعة الانتخابات لا تدعو الى مقاطعة التعيين ولأننى رأيت فى هذا التعيين اسـتمرارا لعضويتى التى قررهـا مرسـوم سرى باشـا كما قدرت أن منبر البرلمـان هو وحده الذى يسـتطيع الانسـان أن يدلى من فوقه برأيه فى ظل الأحكام العرفية القاسـية القـائمة فى ذلك الظـرف العصـيب الرهيب وتمت انتخابات المجلسـين وانعقـد البرلمـان وعادت الحيـاة النيـابية سيرتهـا ولكن بأغلبية مطلقة للوزارة الوفـدية فى كل من المجلسين وفى جو من الرعب الذى لامس مأساة ٤ فبراير والذى بث فى كثير من النفوس الفزع والوجل » أما الشيوخ « الوفديون » الذين كانت وزارة حسين سرى باشا قد أخرجتهم بمقتضى مرسوم ٧ مايو ١٩٤١ فقد أعادت الوزارة الوفدية تعيينهم وهم : أحمد حسين بك ، عبد الرازق القاضى بك ، عفيفى البربرى بك ، د. زكى ميخائيل بشارة ، الأستاذ محمد مرزوق .

وقد أعادت وزارة النحـاس باشا تعيين ثمانية ممن كانت وزارة حسين سرى باشا ، قد عينهم أو اعادت تعيينهم ثم ابطل المرسوم الخاص بهم ، هم : حسين سرى باشا ، أحمد على باشا ، عبد الحميد سليمان باشا ، انطون الجميل بك . مصطفى رشيد بك « مستقلون » حافظ رمضان باشـا « حزب وطنى » الدكتور هيكل باشا « حر دستورى » مختار حجازى باشا « سعدى » أمـا الشيوخ الجدد الذين عينتهم وزارة النحاس باشا فمنهم سبعة من الوفديين : زكى العرابى باشا ، على حسين باشا ، محرم فهمى بك ، حافظ عوض بك ، محمود عبد النبى بك ، شارل بشرى حنا بك ، منصور لطيف بك ، ومنهم أيضا سبعة من المستقلين شريف صبرى باشا ، بهى الدين بركات باشا ، محمود خيرى باشا زكى الابراشى باشا ، حسن الزيدى باشا ، محمد أحمد فرغلى باشا ، أحمد الصاوى باشا .

بالاضافة الى حر دستورى واحد : حفنى محمود بك ٠

وواحد من حزب الاتحاد الشعبى هو حلمى عيسى باشا ٠

وبذلك أصبح مجلس الشيوخ مكونا من ٨٠ وفديا ، ٦٦ من الاحـــزاب الاخرى ، وكان الشيخ أحمد حميدة أبو ستيت معينا ولم يخرج بالقرعة ورغم ذلك رشح نفسه فى الانتخابات ونجح وفضل بالطبع صفته الانتخابية ، عـلى صفة التعيين ليفوز بعشر سنوات بدلا من خمس سنوات ، الا قليلا ، هى ما تبقى لمن لم يخرجوا بالقرعة ٠

ولم تعين وزارة النحاس باشا ، ممن كانت وزارة حسين سرى قد عينتهم من المستقلين : محمد على علوبة باشـــا ، مدحت يكن باشا ، نجيب الغرابلى باشا ، محمد شفيق باشا « وكانوا من الشيوخ القدامى » عبد الحميد بدوى باشا ، حسن صادق باشا ، لطفى السيد باشا ، حافظ المنشـــاوى باشا ، محمـــد بدير باشا ، د٠ محمد صـــالح بك ، د٠ رشيد عبد الله بك « من الشيوخ الجدد ، الذين عينوا لأول مرة بمقتضى مرسوم حسين سرى » ومن الشيوخ القدماء الذين لم يعد النحاس باشا تعيينهم : غبريال سعد بك ، وعلى أحمـــد باشا وعبد الرحمن عوض وجلال فهيم باشا وزكريا مهـــران باشا وعبـــاس أبو حسين باشا وأحمد عطية باشا ، د٠ عبد العزيز أحمد بك وقد افتتح البرلمان الجديد فى ٢٠ مارس ١٩٤٢ ورأس جلسة الافتتاح محمد محمود خليك بك رئيس مجلس الشيوخ والقى النحاس باشا خطبة العرش ، وكانت رابع خطبة عرش يلقيها فى البرلمان ٠

وانتخب مجلس النواب الأستاذ عبد السلام جمعة نائب طنطا رئيسا له ، ولما كان منصب وزير الزراعة قد خلا بانتخاب عبد السلام فهمى جمعة رئيسا لمجلس النواب فقـــد تقرر أن يحل محـله فى وزارة الزراعة محمـــد فؤاد سراج الدين ٠ وبدأت الخصومة بين أشهر صـــديقين فى الســـياسة المصرية النحاس ومكرم ، ثم تحولت الخصومة بين رئيس الوفد وسكرتيره العام الى عداوة ، ثم كان اعتقال رفعة على ماهر باشا بقرار من رفعة مصطفى النحاس باشـــا ٠

الفصــل الـرابـع

صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا يعتقل صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا

● أولينا اهتماما بالغا بانشغال الأحزاب المصرية ، بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ بمعارك انتخابات مجلسى النواب والشيوخ ومعـارك التعيينات لمجلس الشيوخ ، وقد توقفنا فى الفصل السابق عند الأزمة ، التى أحدثها د. محمد حسين هيكل باشا بقبوله التعيين فى مجلس الشيوخ بناء على المرسوم الذى استصـدره ، النحاس باشـا بعد ان كان عضوا فى مجلس الشيوخ بمقتضى المرسـوم الذى استصدرته وزارة حسين سرى باشا ، حيث كان دكتور هيكل واحدا من أعضاء تلك الوزارة وفى الفصل نكمل ما بدأناه فى الفصل السابق .

وقد سبق لنا ، أن نقلنا على لسان د. هيكل بعض الأسباب التى استند اليها فى قبوله التعيين فى مجلس الشيوخ بعد ان استصدر النحاس باشـا ، مرسوما بابطال مرسوم ٢٧ مارس ١٩٤١ ، الذى كان قد استصدره حسين سرى باشا وبمقتضاه تم تعيين النسبة المقررة من الشيوخ بمقتضى الدستور بعد أن تم اجراء القرعة ، وتم اخراج نصف المعينين ، ونصف المنتخبين ، ورغم ان كلا من حزبى الأحرار الدستوريين والسعديين قد اتخذا قرارين خاصين بمقاطعة الانتخابات لمجلس الشيوخ والنواب وكان من الطبيعى ـ كما رأى الكثيرون ـ ان يقاطع الدستوريون التعيين ، كما قاطعوا الانتخاب وكما فعل ـ وبدقة ـ حلفاؤهم السعديون وعلى رأسهم ، د. أحمد ماهر باشا ، الذى رفض أن يعين فى مجلس الشيوخ ، كما رفض أن يعين أحـــد من حزبه وقد سئل الدكتور هيكل ـ من قبل الأستاذ طاهر الطناحى وكان وقتئذ محررا بالمصـــور ـ ان يوضح د. هيكل وجهة نظره فى قبوله ، التعيين وكان ممـا قاله د. هيكل : ان الحزبية ليست أشخاصا ، لأن الأشخاص يزولون وانما الحزبيـة فكرة وعقيدة ، ومادام رجال الحزب متمسكين بالفكرة ، التى انشىء من أجلها فان

خروج فرد أو أفراد على قرار من القرارات لا يعتبر خروجا من الحزب أو خروجا على فكرته ، فليس من الضرورى أن يكون جميع رجال الحزب الواحد ، متفقين على رأى واحد فى كل مسألة من المسائل ، بل أن حرية الرأى هى أول مظهر من مظاهر قيام الأحزاب وهى أهم ميزة من ميزات الحياة الديمقراطية ، وليست هذه أول مرة يحدث فيها خلاف بين رجال الحزب ، وقد أصدر حزب الأحرار الدستوريين قرارا بمقاطعة الانتخابات للأسباب التى أعلنها ، وهو يرمى من هذا القرار ، الى تسجيل حالة قائمة يتعذر معها اشتراك أعضائه فى الانتخابات وهو بذلك يترك الطريق أمام رجاله فاذا كان بعض رجال الحزب ، رأوا انهم يستطيعون التغلب على ما يصادفهم من صعوبات ورشحوا ، أنفسهم فى الانتخابات فان ذلك لايضير علاقتهم بالحزب ، ولا يمس الغرض الذى صدر لأجله هذا القرار ، وهو تسجيل هذه الحالة ٠

ويقول د ٠ هيكل : ان نظريتنا فى قبول تعيين الوزارة القائمة ، لنا فى مجلس الشيوخ هى ان وزارتنا ـ وزارة سرى باشا ـ أصدرت فى ٢٧ مارس ١٩٤١ مرسوما بتعيين ٢٩ عضوا فى مجلس الشيوخ على أن تبدأ مدة عضويتهم من ٨ مايو من تلك السنة ، وقد أقر مجلس الشيوخ عضـوية كل من هؤلاء المعينين بعد عرضهم واحدا واحدا ، على لجنة الطعون فأصبح حق فصل هؤلاء الأعضاء من حق المجلس بمقتضى المادة ٩٥ من الدستور وليس من حق الوزارة فاذا كانت الوزارة اعتبرت المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى باشا باطلا فان هذا الاعتبار ليس من حقها ، ولذلك كان تعيينى أنا ودولة سرى باشا وخمسة من المعينين بالمرسوم السابق تكرارا للتعيين الذى حدث فى عهد الوزارة السابقة وعندما يقال ـ لمدكتور هيكل ـ : ولكنكم أديتم اليمين فاذا كنتم تعتبرون أنفسكم معينين بمرسوم الوزارة السرية فلماذا لم تمتنعوا عن حلف اليمين ؟

ويقول د ٠ هيكل : ان حلف اليمين باحترام الدستور جائز فى كل آن ، ولكل عضو من أعضاء المجلس أن يحلف هذه اليمين متى شاء ، وقد أشار على أحد زملائى ، وأنا أسير الى حلف اليمين ، على منبر المجلس أن أقول انى آكرر اليمين التى سبق أن أقسمت بها ولكننى وجدت ان لاداعى ، لهذه العبـارة ما دام الدستور لا يحرم على أعضائه ان يقسموا هذه اليمين فى أى وقت فانا حلفت هذه اليمين ، وأنا متمسك بعدم بطلان المرسوم ، السـابق ، وغير معترف بالمرسوم الجديد ، ومما يدل على قيام المرسوم السابق ، ان سـعادة رئيس مجلس الشيوخ أعلن فى أول جلسة ان مدة الأعضـاء الجدد ، الذين عينتهم الوزارة الحاضرة تبـدأ من ٨ مايو ١٩٤١ أى من ابتداء المدة ، التى حددتهـا الوزارة السرية فى مرسومها ٠

ثم يضيف د ٠ هيكل ، الى كل تلك الأسـباب سببا آخر : فانا رجـل أشتغل بالسياسة وقد وقفت عليها وقتى ومجهودى منذ عدة سنوات ، ولى آراء

سياسية أحرص على ابدائها ، والرقابة الصحفية الآن مفروضة على الصحف ، فاى مكان تظنون انه يمكنني فيه ان أبدى رأيى ، بكل حرية وصراحة ، لا شك أنه البرلمان سواء أكان في مجلس الشيوخ ، أم في مجلس النواب لهذا لم أرفض وجودى ، في هذا المجلس لأستطيع أن أؤدي واجبي القومي ، وأعلن آرائي السياسية » .

وقد وجه اليوم ، الى حسين سرى ، لأنه قبل ان يعين في مجلس الشيوخ بمرسوم النحاس باشا ، الذى ألغى به المرسوم الذى أصدرته وزارة حسين سرى باشا ولكن سرى باشا قال وهو يرد على هذا اللوم : اننى لا أعترف مطلقا ببطلان المرسوم ، الذى أصدرته وليس قبولى تعيين الوزارة الحاضرة لى عضوا في الشيوخ دليلا على اعترافي بهذا البطلان كما لا يدل على اعترافي بالمرسوم الجديد لأننى أرى أن البرلمان هو المكان الوحيد ، الآن لابداء الآراء الساسية بكل حرية ولما كنت من رجال السياسة وأحب أن أعلن آرائي في المسائل العامة فقد قبلت تعييني في الشيوخ لأؤدى واجبى على أحسن وجه .

اما حزب « السعديين » فقد كان على لسان رئيسه .. أحمد ماهر باشا ، وعلى لسان نائب رئيسه محمود فهمي النقراشي صريحا وواضحا من أنه وقد قرر مقاطعة انتخابات مجلسى النواب والشيوخ فان قرار المقاطعة ، يجب أن يسرى على التعيين أيضا وذلك اعمالا لنص قرار المقاطعة ، ولروحه أيضا ! وانه كان من الواجب على زعماء الأحرار الدستوريين أن يعتذروا عن التعيين اما الاحتجاج بأن التعيين أمر ملكي واجب الطاعة ، فيرد عليه ، بأن البروتوكول والقواعد المرعية تحتم على الجهة التى تعين ان تأخذ ــ في البداية ــ رأى من يصدر المرسوم بتعيينه ، قبل اصدار المرسوموقد كان واجبا من باب أولى على حسين سرى باشا ، ان يرفض التعيين ، حتى لا يتناقض مع نفسه وحتى لا يعطى « الخصم » الحجة للتدليل على أن المرسوم الذى أصدره كان باطلا على أية حال لقد جاء التشكيل الجديد لمجلس الشيوخ على عكس التشكيل الجديد لمجلس النواب تماما فبينما للوفد في مجلس النواب أغلبية ساحقة ساحقة ، فان الأغلبية الوفدية في مجلس الشيوخ لم تكن تتجاوز بضعة أصوات، بالاضافة الى ان المعارضة كانت في مجلس الشيوخ قوية للغاية ، كان ــ مثلا ــ عدد المستقلين ٤٣ شيخا من بينهم ، على ماهر ، وحسين سرى ، وتوفيق دوس، بهى الدين بركات ، صليب سامى ، عبد القوى أحمد ، مصطفى الشوربجى ، ولويس اخنوخ فانوس ، وكان للاحرار الدستوريين ثمانية شيوخ هم : أحمد خشبة ، د . محمد حسين هيكل ، عبد المجيد ابراهيم ، ابراهيم الظاهرى، توفيق اسماعيل ، محمد عطية الناظر ، السيد محمود الشندويلى ، حفنى محمود ، وكان للسعديين سبعة شيوخ فقط هم : محمود غالب ، مختار حجازى ، اللواء أحمد شريف ، حسن نبيه المصرى ، عباس الجمل ، عازر جبران ،

محمد خطاب وكان للحزب الوطنى ، شيخان هما : حافظ رمضان ، عبد الرحمن الرافعى وكان لحزب الاتحاد اثنـــان من الشيوخ : محمـد حلمى عيسى ، بهجت السنيد أبو على .

وفور الافراج عن عزيز على المصرى باشـا وزميليـه بقرار من الحاكم العسكرى مصطفى النحاس باشا عاد عزيز باشا الى مباشرة الدعوى التى كان قد رفعها ضد الحكومة لاحالته الى المعاش فى أغسطس ١٩٤٠ وقد وجه الدعوى الى وزير الدفاع ، الوطنى والى وزير المالية وتلخصت دعواه بانه فى يناير ١٩٣٨ عينته وزارة الدفاع مفتشا عاما للجيش المصرى وفى العام التالى ، أنعم عليه برتبة « الفريق » لمواهبه وكفاءته ، ثم عين رئيسـا لأركان حرب الجيش المصرى غير أنه لم يلبث طويلا ثم منح أجازة طويلة ابتداء من ١٥ فبراير ١٩٤٠ الى ٢١ مايو ١٩٤٠ ، ثم منح أجازة أخرى لم يطلبها بل فرضت عليه ابتداء من أول يونيو الى ٣٠ نوفمبر من ذلك العام ، ولكن قبل أن تنتهى هذه الأجازة أصدرت وزارة حسن صبرى باشا مرسوما فى أغسطس باحالته على المعاش قبل السن القانونية بخمس سنوات ، وقد جاءت الاحالة - كما قال عزيز المصرى فى دعواه - عقب الترقية المزدوجة فى الرتبة العسكرية ، وفى الوظيفة ، وان ذلك يدل على انها لم تكن قائمة ، على شىء من عمله ، أو تصريفه لشئون الجيش ، وان هذه الاحالة جاءت على وجه السرعة لم يسـمح للحكومة أن تتدبرها ، ولم تستوف الشكل الذى يتطلبه القانون وقد اقتضت هذه السرعة الا يكتفى باحالته الى المعاش قبل بلوغه السن القانونية بل رأت وزارة المالية أن تسوى معاشه على اعتبار خدمته فى الحكومة المصرية ١١ سنة وثمانية أشهر وأربعة أيام وانه بناء على هذا لا يستحق الا مكافأة قدرها ٢٤٦٩ جنيها مصريا فقط وتجاهلت وزارة المالية انه قد أتم دروسه الثانوية فى مصر ، ثم التحق بمدرسة استمبول الحربية وأنه دخل الجيش العثمانى ضابطا ، ونسيت أن الجيش المصرى عملا ، بالفرمانات والقوانين هو جزء من الجيش العثمانى الى ديسمبر ١٩١٤ وأن خدمة سعادته فى الجيش يجب أن تضم ، الى سنى خدمته ، فاذا قام المسوغ للاحالة وأريد تسوية المعاش وجب أن تتم هذه التسوية على أساس ضم سنى الخدمة فى الجيش العثمانى الى سنى خدمته فى الجيش المصرى .

وقال عزيز المصرى - فى دعواه - انه بحكم كونه فريقا لا يصح احالته الى المعاش قبل الخامسة والستين فكان باقيا له فى سنى الخدمة خمس سنوات وشـــهران وانه يحق له ان يطالب عن الاضرار التى لحقت به بتعويض قدره عشرون ألف جنيـه ويدخل فيه مجمـوع المرتب الذى كان سيقبضه فى المدة الباقية له من خدمته كما يدخل فيه التعويض من الضرر الأدبى كذلك يحق له أن يطالب بمعاش قدره سته وثمانون جنيها ، و ٨٧٥ مليما باعتبار ان سنى

خدمته ٣٤ سنة ، ٩ أشهر و ١٧ يوما وفي الوقت ، الذى أفرجت فيه وزارة النحاس باشا عن عزيز على المصرى وعبد المنعم عبد الرءوف ، وحسين ذو الفقار بدأت الوزارة تحد من نشاط على ماهر باشا ..

في البداية ، بدأ اسم على ماهر باشا ، يختفى من الصحف رويدا رويدا بفعل الرقابة ، على الصحف ، الا فى المرات ، التى كان ينجح فيها بعض الصحفيين فى التحايل على نشر اسم على ماهر باشا فى اية مناسبة حتى ولو كانت المناسبة ، ارسال على ماهر باشا خطاب تقدير لكاتب من الكتاب بمناسبة ، اصداره مجموعة جديدة من قصص هندية للأطفال ، اذ حرصت بعض الصحف على نشر نص الخطاب الذى بعث به صاحب المقام الرفيع على ماهر ، باشا ، الى الأديب ، الكبير الأستاذ كيلانى و . و . كما بدأت بعض الصحف تنشر عن عودة على ماهر باشا من القصر الأخضر ، الى العاصمة بعد أن قضى عشرين يوما بين القصر الأخضر والاسكندرية وان رفعته يسكن فى القاهرة بالزمالك فى دار فخمة استأجرها من سعادة عباس باشا المهدى مرشح الوفد ، الذى نجح بالتزكية عن دائرة عابدين : وان على ماهر يملك ٢٠٠ فدان تحيط بالقصر الأخضر وقد عنى بزراعتها على أحدث النظم العصرية وبها معمل صغير لصنع منتجات الألبان والمربات ودوار كبير لتربية المواشى والأغنام و « غية » نحل وبرج حمام و . و .

وبدأت بعض الصحف فى أواخر ابريل تقريبا ، تتحدث فى استحياء عن الحصانة البرلمانية ، وكونها غير معروفة فى التقاليد الدستورية الانجليزية وغير ثابتة وواضحة كما هى ثابتة وواضحة فى دستورنا ، المصرى ، وعن عدم الاعتداد ، بالحصانة فى حالتين خاصتين ، بالأستاذ حامد جودة . وهمام حمادى وتمسك أحمد ماهر رئيس مجلس النواب — وقتئذ — بالحق البرلمانى ، بحذافيره ، وان كان فى النهاية جعل الوزارة مسئولة عن تصرفاتها ازاء المجلس اذا خالفت نص وروح الدستور ، على ان المجلس لم يسحب ثقته من الوزارة رغم اعتدائها على حصانة النائبين المحترمين حامد جودة وهمام حمادى .

كما بدأت صحف اخرى تتحدث فى إستحياء أيضا عن اجتماع الأقطاب الحزبيين ، فى كلوب محمد على ونادى سعد زغلول حيث وقعوا رسالة الى رفعة رئيس الوزراء طلبوا فيها — بعد اثبات الحق ، الدستورى والحصانة البرلمانية — التحقيق مع على ماهر باشا ، وطلبوا طلبا احتياطيا ، وهو اعتقال على ماهر باشا فى قصره الأخضر وقد حمل الرسالة دسوقى أباظة بك وعبد الملك حمزة بك .. ودامت مقابلتهما للنحاس باشا أكثر من ساعة ونصف الساعة ، وان النحاس باشا اعتذر برفق عن اجابة الطلب الأصلى وهو اجراء التحقيق وأن محمد محمود بك رئيس الشيوخ ، وجه رسالة الى النحاس باشا يطلب الافادة

عن الأسباب التى تدعو الى الأجراء الذى يمنع على ماهر باشا من القيام بواجبه كعضو فى مجلس الشيوخ ليتيسر لسعادته احاطة المجلس علما ٠

وتنشر الصحف أيضا على لسان حسين سرى باشا الأسباب التى دعته الى عدم التوقيع على العريضة الخاصة بعلى ماهر والتى وقعها غيره من الزعماء اثر القبض عليه ، ويقول لأننى لو وقعت لسالتمونى لماذا لم تحقق أنت مع على ماهر باشا كمـــا أن سرى باشـــا قد عقب على قرار النحاس باشـــا باعتقال على ماهر باشا ، بقوله : بدأت مسألة رفعة على ماهر باشا فى عهد وزارتى كما بدأت فى عهد وزارة رفعة النحاس باشا ، فقد قدمت لى عدة تقارير باعتبارى رئيس الحكومة ، ووزير الداخلية عن رفعة على ماهر باشا ، ونشاطه السياسى فتحدثت مع رفعته كصديق قديم حديثا وديا ، أثبت فيه لرفعته أن من مصلحة البلاد ، ان يكف عن هذا النشاط ، ونصحت له أن يبتعد لمدة من الوقت عن القاهرة حتى يمكن تصـــفية الجو ، وتنقيته من الشبهات فصرح لى رفعته بأنه طلق السياسة وانه يعنى فى هذه الأيام بالشئون الاجتماعية وتعهد بأنه ســوف لا يأتى ، عملا سياسيا ووعــدنى أنه سيقيم فى القصر الأخضر ولا يختلط بأحد ، وقد سافر فعلا الى القصر الأخضر ، وأقام فيه شهرا ، ثم عاد الى القاهرة ووصلتنى بعد ذلك تقارير بأن رفعته قد عاد الى نشاطه السياسى وأنه يجتمع ببعض الأشخاص وكان مشروع يوم الفقير وقد عنى به رفعته فعدت الى نصيحته وتذكيره بوعده ، وبعثت اليه بسعادة عبد القوى أحمد باشا ليرجوه، أن يكف عن أى نشاط اجتماعى ، أو سياسى وأن يقيم بمحض ارادته فى عزبته او فى أى مكان آخر يختاره ليساعدنى بذلك على ازالة الشبهات ورأيت أن تتولى وزارة الشئون الاجتماعية هذا المشروع باعتبارها المختصة فوعدنى رفعته بانه سيسافر ، ويعتكف فى قصره بعيدا عن الناس ٠ ولكن ما لبث أن بعث لى خطابا يحتاج فيه على تقييدى لحريته كما بعث الى رئيس مجلس الشيوخ خطابا آخر ، بهذا المعنى ، ولم اتخذ أى اجراء ضده ، وكل ما حدث رجاء ونصيحة لمساعدتى على المحافظة على مصلحة البلاد ومصلحته الشخصية أيضا ، وتبودلت الخطابات بينى وبينه وذكر رفعته أشياء لم أقلها ، ولم أقصدها ولم تدر بخلدى حين رجوته أو يكف عن نشاطه وبديهى ان ذلك ليس فيه أى حجر على الحرية بل أرى انه من الواجب على كل مصرى أن يكف من تلقاء نفسه ، عن أى عمل يضر بمصلحة بلادنا ويكون من شأنه أن يؤول تأويلا يضر مصلحة البلاد خصوصا فى الظروف الدقيقة الحاضرة ٠

ويقول حسين سرى باشا ان على ماهر باشا اقتنع بوجهة نظرى وسافر ، الى القصر الأخضر واتخذه مقاما له مدى خمسة أشهر تقريبا ولم يبلغنى انه نقض هذا الاتفاق ٠ ويقول حسين سرى أنه بعد اطلاعه على الأسباب ، التى ادت الى اعتقال رفعة النحاس باشا لرفعة على ماهر باشا ، يرى انه لو كان مكان

النحاس باشا وزيرا للداخلية ، ورئيسا للحكومة مسئولا عن النظام . وشئون الأمن العام لوصل الى النتيجة التى وصل اليها النحاس باشا ، لقد قرر النحاس باشا رئيس الحكومة ووزير الداخلية انه بذل النصح لعلى ماهر باشا وديا فنقض هذا الاتفاق ولما اضطر الى وضع بوليس حول قصره ، وطلب منه عدم مغادرته خفية وكان لابد له وهو وزير للداخلية ، أن يتصرف هذا التصرف وان يحافظ على هيبة الحكومة والا سادت الفوضى » وعن قيـام وزارته بتفتيش منزل أحد النواب أنباء حادث عزيز المصرى ، قال انه عندما نوقش الموضوع فى مجلس النواب لم يتحدث أبدا عن الحصانة البرلمانية وانه تناول موضوع مسئولية الوزارة أمام البرلمان وانه قال اذا كان هنـاك أمر خطير يستـدعى أن تقوم الوزارة فيه باجراء سريع قبل أن تتمكن من أخذ رأى المجلس فان هذه المسئولية تفرض عليها القيـام بواجبها محافظـة على أمن الدولة ومصلحتها العامة ، وللبرلمان بعد ذلك أن يحاسب الوزارة على ما فعلت فاذا لم يوافق على تصرفاتها استطاع ان ينزع ثقته منها وأن يضطرها الى الاستقالة أما اذا كانت هناك فرصة لأخذ رأى المجلس دون ضـياع الوقت أو الاضرار بالمصلحة العامة وجب على الوزارة ، أن ترجع اليه فالمقياس اذن هو المصلحة العامة التى هى أساس الدستور .

وبدأت الصحف تتحدث عن قصر نورتيليا الذى يقيم به على ماهر باشا والذى يقع على بعد عشرة كيلو مترات من محطة « الحمام » على خط الاسكندرية ـ مرسى مطروح التى تبعد حوالى ٥٠ كيلو مترا ، عن محطة العامرية ، والقصر ـ كما كتبت الصحف ـ عبارة ، عن « شاتو » جميل فى موقع صحى بديع ، وله حديقة مساحتها سبعة أفدنة وقد اختير لرفعته طباخ ، وخادم ، ثم طلب أحد خدمه الخصوصيين فسمح له بالسفر ليكون فى خدمته أيضا كما طالب رفعته جهاز راديو ، فسمح له به على أن يكون راديو محليا ينقل اذاعات مصر فقط ، ويطالع رفعته الجرائد ، كل يوم ، وترسل له لوازمه اليومية من خضر وفاكهة وثلج ، وما اليها ولرفعته ان يختار ألوان الطعام التى يشاء ولكنه يتبع رجيما خاصا فلا يأكل فى الصباح الا لقمة ناشفة وقطعة جبن وفى الظهر خضارا مسلوقا وفى المساء طاسة لبن زبادى وفاكهة ، وقد زار رفعته باذن خاص نجله محمد ، كما زاره أيضا شقيقه الدكتور محمود ماهر بك ، ويعتزم وزير الدفاع أن يسافر ، اليه بنفسه ليتفقد أحواله ويتحقق بنفسه من توفير كافة أسباب الراحة له » ..

وتنشر الصحف بعض صور لقصر تورتيليا الذى شيد على طراز قصور أوروبا فى القرن السـادس عشر ، وفرش بأثاث وطنافس وتحف نتفق وهذا الطراز فهو تحفة رائعة الجمال .. ويحوى الطابق الأول من قصر تورتيليا صالة واسعة يبلغ طولها ١٦ مترا ، وعرضها ٥ أمتار ونصف متر ، تستخدم كقاعة

للجلوس و ٦ غرف للنوم ، وحمامين وغرفة أوفيس ، اما الطابق الأرضى فيحوى صالة شبيهة فى السعة بصالة الطابق الأول ، وهى تستخدم كقاعة للطعام وغرفتى نوم ، وحماما ، ومطبخا ، وقبوا ؛ وجاراج لأربع سيارات وثلاث غرف للخدم ، وللقصر برج له سطح خاص ويضم غرفة نوم وفراندتين كبيرتين تواجه احداهما الشمال والثانية الجنوب الغربى وتتصلان بواسطة درج خارجى بالحديقة الواسعة التى تحيط بالقصر و . و . » .

ولأهمية موضوع الحصانة البرلمانية . التى انتهكتها — لأول مرة — وزارة حسين سرى باشا نذكر ان د . أحمد ماهر رئيس مجلس النواب تلقى من النائب حامد جودة رسالة يقول فيها : فى يوم الثلاثاء ٢٠ مايو ١٩٤١ علمت ان قوة كبيرة من رجال البوليس ذهبت الى قرينى درنكة مركز أسيوط وقامت بتفتيش منزلى هناك فى غيبتى وبغير اخطارى وكانت عنيفة فى اجراء هذا التفتيش ، حتى انها لم تنتظر احضار المفاتيح وأجرت كسر الأبواب وعلمت انه ذهبت قوة ثانية الى حديقتى بناحية درنكة وفتشت منزلى بها ، كما فتشت الحديقة تفتيشا دقيقا ، وعلمت ان قوة ثالثة ذهبت الى مزرعتى بناحية كوم المنصورة مركز أبنوب وفتشت المنازل والحديقة أيضا ثم حضر الى منزلى ببندر أسيوط ضابطان وأخبرانى أن أمرا من الحاكم العسكرى صدر بتفتيش منزلى بحثا عن عزيز باشا المصرى ، وأن قوات أخرى ذهبت للغرض نفسه الى درنكة وكوم المنصورة ولم يكن عند الضابطين أى استعداد للامتناع عن تفتيش منزلى نتيجة لأى احتجاج منى ، واعتذرا بانهما مضطران لتنفيذ أمر الحاكم العسكرى ولم استحسن مقاومتهما والقوة الكبيرة التى كانت محاصرة للمنزل من جميع النواحى بالعنف فاستسلمت

وبما أن فى هذا اعتداء صريحا على القواعد الدستورية فانى أرفع هذا الاحتجاج الى رئيس مجلس النواب لاتخاذ ما يراه كفيلا للاحتفاظ للنواب بحصانتهم ، وحريتهم فى أداء واجباتهم و . » ويكتب د. أحمد ماهر رسالة الى رئيس مجلس الوزراء يرفق بها رسالة الأستاذ حامد جودة يقول أحمد ماهر ، لست أعلم ان كانت هذه الاجراءات قد وقعت بعلم أو أوامر الوزارة ، أم انها من عنديات السلطات المحلية وعلى كل حال فلا يسعنى بصفتى رئيسا لمجلس النواب الا أن احتج أشد الاحتجاج على هذه التصرفات التى أهدرت حصانة النائب ومست أمنه ، وطمأنينته ، كما أرجو أن يصلنى من دولتكم بيان يوضح لى ظروف الموضوع ، ويطمئننى على عدم تكرار مثل هذه الاجراءات فى المستقبل صيانة لأحكام الدستور وتمكينا لحضرات النواب من القيام بواجباتهم التى يتيحها لهم القانون » .

ويبعث النائب محمود همام حمادى بك رسالة مشابهة لرسالة الأستاذ حامد جودة الى د . أحمد ماهر يقول فيها : فى منتصف الساعة الثالثة بعد

منتصف الليل من يوم ٢٩ مايو ١٩٤١ حاصرت قوة كبيرة من رجال البوليس مكونة من عساكر ومخبرين وعلى رأسهم ضابط بوليس ثم اقتحموا المنزل عنوة رغم اعتراضنا على دخولهم ، ورغم افهامهم أنى عضو بمجلس النواب ورغم مطالبتى اياهم بتقديم التصريح الذى يخول لهم حق اقتحام منزلى ليلا وتفتيشه ويقول محمود همام حمادى بك ان قائد القوة اتصل بمأمور القسم السياسى وأنه هو شخصيا اتصل به ولكن دون جدوى اذ ظل البوليس يفتش الدار ويزعج من بها ويطلب النائب حمادى من رئيس المجلس تلاوة خطابه وتسجيله بالمضبطة ويفوض النائب حمادى رئيس المجلس فى اتخاذ الاجراءات اللازمة لحماية الأعضاء وحفظ كرامتهم ومنع تكرار مثل هذا الاعتداء فى المستقبل •

ويبعث د • أحمد ماهر الى رئيس مجلس الوزراء ولم يكن قد تلقى بعد ردا على رسالته اليه بخصوص موضوع حامد جودة يبعث اليه برسالة يكرر فيها احتجاجه على انتهاك حصانة النائب محمود همام حمادى ، وينهى د • أحمد ماهر رسالته بقوله : لذلك أرانى مضطرا بصفتى رئيسا لمجلس النـواب آن أكرر الاحتجاج على الاعتداء الذى وقع من رجال البوليس على حضرات النواب ومازلت أرجو من دولتكم مايقفنى على مدى موافقة الحكومة على مثـل هذه التصرفات وبما اذا كان من رأيها وقفها واحترام قواعد الدستور أم انها ترى غير ذلك الرأى » •

ولا يتطرق رئيس مجلس الوزراء فى رده على رئيس مجلس النواب الى موضوع الحصانة وكل ما جاء فى هذا الرد ان النائب العام تلقى اخطارا من أحد المسئولين عن البحث والقبض على عزيز على المصرى باشا وزميليه بانه علم من مصدر جدير بالثقة انهم موجودون ببلدة درنكة مركز أسيوط بمنزل الأستاذ حامد جودة نائب الحمراء ، وان هذا المنزل عبارة عن دوار متصل بالصحراء فاتصل بى سعادة النائب العام واتفقنا على ضرورة الاسراع بالتفتيش على منزل الأستاذ بأسيوط ومنزله بالدرنكة فى وقت واحد حتى لايتمكن المصرى باشا وزميلاه من الهرب ، وقد تم التفتيش فى الصـباح الباكر من يـوم ٢٠ مايو ولم يعثر عليهم ومع انى لا أريد أن أخوض فى أمر الحصانة البرلمانية فاظن آن دولتكم توافقوننى على ان واجبى الأول هو العمل بسرعة لا تحتمل أى تأخير على القاء القبض على الفارين الذين أسـنـدت اليهم تهمة تمس أمن الدولة • وسلامتها وانه كان من الضرورى اتقاء أى أخطار سابق •

ويأمر رئيس مجلس النواب بتلاوة خطابى حامد جودة ومحمود همام حمادى وخطاب رئيس مجلس الوزراء ، ويعقب على الخطابات الثلاثة بما يلى •

قرر الدستور مبدأ الحصانة البرلمانية ضمانا لاستقلال البرلمان فى عمله وتمكينا لأعضائه من القيام بمهمتهم النيابية دون ازعاج أو تهديد • وهى لم تقرر لمصلحة النائب بل لمصلحة سـلطة الأمة والنظام النيابى وقد أخذ الدستور

بهذا المبدأ ـ كما أخذت به كل الدساتير متجاوزا عما يمكن أن ينشأ عن تطبيقه من أثر فى بعض الاجراءات القضائية اذ رأى ان الحكمة من الحصانة أجل شأنا فهى أولى بالاعتبار وأحق بالتقدير ٠

فالحصانة البرلمانية ـ كما قررتها المادة ١١٠ من الدستور ـ قائمة دائما وفى كل الظروف وهى تشمل جميع الاجراءات الجنائية بما فيها التفتيش ٠

فاذا ما أريد اتخاذ أى اجراء منها نحو أحد الأعضـاء وجب استئذان المجلس أولا فى ذلك ٠

أما ما أشار اليه دولة رئيس الوزراء فى كتابه الذى تلوته على حضراتكم عما الجأه للتفتيش من « أن واجبه الأول هو العمل بسرعة لا تحتمل آى تأخير على القـاء القبض على الفـارين الذين أسـندت اليهم تهمة تمس أمن الدولة وسلامتها » فهـذا القول من دولته لا يعفى من ان التفتيش هو من الاجراءات الجنائية التى تدخل فى حكم الحصانة وانه يجب اذن المجلس به أولا فاذا ما اتخذ دولة رئيس مجلس الوزراء هذا الاجراء بغير اذن المجلس بحجة ان الغرض من التفتيش لا يحتمل التأخير لخطورة الأمر وارتباطه بأمن الدولة وسلامتها فهو اذ يفعل ذلك يفعله وهو متعمد مخالفة حكم الحصانة وتحت مسئوليته وعليه أن يخطر المجلس فى أول اجتماع له بالأسباب التى اضطرته لاتخاذ هذا الاجراء ومخالفة حكم الدستور ويكون المرجع الأخير فى ذلك الى المجلس فاما ان يقتنع بما يبديه واما ان يجرى المسئولية الوزارية ٠

ثم قال :

وقد أطلعت رئيس مجلس الشيوخ على هذه الخطابات وعلى هذا البيان الذى تلوته عليكم وقد أقرنى سعادته على ما جاء فيه ٠

والأمر الآن متروك للمجلس »

وتبدأ المناقشة ويكون أكثر النواب تحمسا للدفاع عن حرية على ماهر النائب الأستاذ محمود سليمان غنام الذى كان وزيرا فى وزارة الوفد التى تألفت فى ٤ فبراير ١٩٤٢ وكان له رأيه « المخالف » فى موضوع انتهاك وزارة الوفد ، لحصانة على ماهر باشا عضو مجلس الشيوخ ولم يكن انتهـاك وزارة الوفد لحصانة على ماهر باشا انها فتشت منزله كما فعلت وزارة حسين سرى باشا بالنسبة لحامد جودة ومحمود همام حمـادى وانمـا فعلت أكثر من ذلك ، اذ اعتقلته ٠٠

وقصة اعتقال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى الأسبق من القصص الفريدة فى بابها والتى لا مثيل لها من قبل فى تاريخنا السياسى حتى فى أيام الحرب العالمية الأولى حيث كانت مصر تحكم بحاكم عسكرى بريطانى وحيث لم تكن مصر دولة مستقلة بل كانت خاضعة للحماية البريطانية ·

قصة اعتقال على ماهر باشا على ماروواها د · هيكل باشا ، وقصة هيكل باشا لا تختلف فى جوهرها ، على ما رواه عبد السلام الشاذلى باشا فى مجلس النواب ، وعلى ما رواه مصطفى الشوربجى بك فى مجلس الشيوخ ·

والقصة ـ اجمالا لا تفصيلا ـ تتلخص فى أن السفير البريطانى طلب الى حسن صبرى باشا ثم طلب الى حسين سرى باشا ان يعملا ، على الحد من النشاط السياسى لعلى ماهر باشا وان الرجلين لم يستجيبا لهذا الطلب على خلاف فى الطريقة التى اتبعها كل منهما لهذه الغاية ··

وقد عاد السفير البريطانى فطلب الى النحاس باشا ما كان قد طلبه الى حسن صبرى باشا ، والى حسين سرى باشا ، أترى يصنع رئيس الوزارة التى جاءت ـ كما يقول د· هيكل ـ وليدة الانذار البريطانى ، صنع أى من هذين الرجلين ، فيلتمس العذر من عدم قبول ما طلبه السفير ؟

ويجيب د· هيكل : لقد كان على ماهر باشا مقيما بمزرعته بالقصر الأخضر على مقربة من الاسكندرية حين بلغ النحاس باشا هذا الطلب ··

وقد رأى النحاس باشا أن خير وسيلة لاجابة رغبة السفير من غير أن يحدث ضجة أو يثير لدى الرأى العام ثائرة أن يلزم على ماهر باشا بالاقامة حيث هو فلا يبرح القصر الأخضر ، وبلغ هذا الأمر الى على ماهر وأرسلت قوة عسكرية أحاطت بالمزرعة وأمرت بمراقبة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء السابق أول حاكم عسكرى فى مصر حتى لا يخرج من المكان الذى أمر بالاقامة فيه أو يحاول الخروج : لم يطق على باشا ، أن يذعن لهذا الأمر ، وفكر فى وسيلة للخلاص منه · ولما كان عضوا بمجلس الشيوخ فقد ظن أن الحصانة البرلمانية تحميه وأنه وان استطاع أن يصل الى المجلس وأن يرفع اليه الأمر صدر قرار المجلس بأن الأحكام العرفية لا تسوغ الاعتداء على الحصانة البرلمانية لهذا تحايل حتى استطاع ، أن يفلت من حراسه وجاء الى القاهرة من الطريق الصحراوى ونزل فى بيت زميله فى وزارته الأستاذ مصطفى الشوربجى بك المحامى ، وعضو مجلس الشيوخ وعلم النحاس باشا بما حدث وعرف مقر على ماهر باشا فآثر الحيطة حتى لا يتعدى على حصانة منزل الشوربجى بك وأمر البوليس بانتظار على باشا ماهر ، والقبض عليه حين يخرج من المنزل ، لكن

على باشا ماهر خرج ، وركب مع الشوربجى بك فى سيارته وذهب الى فناء وزارة الأشغال كى يتخطاه الى حـرم مجلس الشيوخ ، وهنـا استوقفه رجل البوليس المكلف بتعقبه ، وحاول منعه من دخول المجلس فدفعه على باشا ماهر ودخل حرم مجلس الشيوخ ، وأغلب الظن أن مهابة رفعته ، وماضيه الطويل حالا بين رجل البوليس والتشبث بالقبض عليه •

وأفتح قوسا ، أناشد فيه رجل البوليس الذى كان مكلفا بحراسة على ماهر باشا ، لعله يروى القصة التى لم نستطع معرفتها بحذافيرها لقيام الأحكام العرفية ، وفرض الرقابة على الصحف وقتئذ . وأقفل القوس بسرعة

وقد كان من المفروض ، أن يتحرك محمد محمود خليل ، رئيس مجلس الشيوخ لما جرى فى داخل المجلس ، وأن يثير موضوع على ماهر باشا ، عضو المجلس » الذى احتمى بحرم المجلس ولكن يظهر لى أن محمد محمود خليل كان لا يزال لديه الأمل فى اعـادة تعيينه رئيسا لمجلس الشيوخ ، بعـد أن أوشكت مدته على الانتهاء فلم يشأ أن يدخل فى أزمة مع حكومة النحاس باشا ، التى تملك ـ عمليا ـ سلطة تعيين رئيس مجلس الشيوخ ، وتليت أسـماء المعتذرين عن حضور الجلسة كما تليت الرسائل الواردة ، كما هى العادة ، فلما أريد الانتقال الى الأسئلة والاستجوابات ، ولم يثر رئيس المجلس أمر اعتقال عضو المجلس على ماهر باشا بأمر الحاكم العسـكرى ، وقف على ماهر ، يطلب الكلمة ولكن رئيس المجلس ـ ويا للحرص ، الذى يذل أعناق الرجال ؟ ـ منع على ماهر باشا منعا عنيفا بحجة ، ان ما يريد الكلام فيه ليس واردا بجدول الأعمال وفوجىء كثيرون من الأعضاء ممن لم يكونوا قد عرفوا بعد قصة اعتقال على ماهر ، وهربه من القصر الأخضر ، وتسلله الى حرم المجلس للاحتماء به وتساءلوا فيما بينهم ما عسى يريد على باشا ماهر أن يقول ؟ وأسرع رئيس المجلس فى عرض مواد الجدول على المجلس حتى فرغ منها ورفعت الجلسة • يقول د• هيكل باشا زعيم المعارضة فى مجلس الشيوخ :

رفعت الجلسة فى جو يسوده الوجوم فقد بدأ أعضاء المجلس وموظفوه وبدأ الصحفيون يتحدثون : كل منهم بما رأى وسمع ، ويذكر بعضهم اعتقال على باشا ماهر بالقصر الأخضر •• و•• و•• وبدأ العارفون يتحدثون عن العلاقة المتينة بين رئيس المجلس محمد محمود خليل بك وعلى ماهر باشا ، وكيف منع رئيس المجلس على باشا من الكلام تمسكا باللائحة وحرفيتها مع ما كان لعلى باشا من أياد على محمد بك محمود خليل هى التى رشحته لرياسة المجلس والاستمرار فى هذه الرياسة أربع سنوات وسمعت أطرافا من هذا الحديث لم أقف عندها ليقينى أننى لا أستطيع فى الأمر شيئا •

علمت فيما بعد ـ د• هيكل ـ أن على باشا لم يرد أن يبرح المجلس بل أقام به مختفيا بحرمه وأن عبد القوى أحمد باشا وزير الأشغال فى وزارة على

باشا ماهر الأخيرة ذهب بعد الجلسة الى محمد بك محمود خليل في غرفة رياسة المجلس وقص عليه ما أصاب على باشا ماهر وطلب اليه بوصفه رئيس المجلس أن يحمي الرجل ، وهو عضو بالمجلس وأن محمد محمود خليل أبدى أنه لا يملك شيئا خارج حدود المجلس وقد بقيت هذه المحادثات زمنا قيل أن أسلاك التليفون المتصلة بالمجلس قطعت أثناءها وان على باشا ماهر طلب اليه قبل انصراف الرئيس أن يغادر المجلس فلما غادره قبض البوليس عليه ليذهب به الى معتقل جديد لا يستطيع مغادرته كما استطاع مغادرة القصر الأخضر .

نشر هذا الحادث في النفوس الفزع والرعب فاذا كان رؤساء الوزارات السابقون يقبض عليهم ويعتقلون وهم أعضاء البرلمان فذلك النذير لكل مصرى وأنه معرض لمثل هذا المصير . واذا كان رؤساء مجلسى الشيوخ والنواب لا يدافعون عن حصانة أعضاء المجلسين فمن ذا الذى يدافع عن هذه الحصانة .

وأدى هذا الرعب وهذا الهلع الى توجيه كثيرين اللوم الى رئيس مجلس الشيوخ لانه منع على ماهر باشا من الكلام وزاد بعضهم على اللوم اتهام الرجل بأنه أنكر جميل على ماهر باشا عليه ، وأن واجبه كان يقتضيه أن يستقيل من منصبه احتجاجا على اعتقاله ، بل لقد ذهب بعضهم الى القول بأن محمد محمود خليل بك انما صنع ما صنع لان مدة رئاسته للمجلس كانت تنتهى بعد أسابيع من هذا الحادث وأن حرصه على أن تجدد الحكومة رياسته هو الذى دفعه الى أن يتصرف كما تصرف ، وأضع سؤالا : ماذا كان التاريخ سيقول عن محمد محمود خليل لو أنه استقال من رياسة مجلس الشيوخ احتجاجا على اعتقال على ماهر باشا ؟

لا جدال في أن التاريخ كان لن ينسى أبدا لمحمد محمود خليل بك هذا الموقف . بل أنه كان سيدخل التاريخ من أوسع أبوابه ، لا لشىء الا لوقوفه هذا الموقف وحده ، والرجال - كما يقولون - مواقف .

على أن محمد محمود خليل - للتاريخ - قد أرسل رسالة الى رئيس الحكومة عقب انفضاض الجلسة التى اعتقل بعدها على ماهر باشا بخصوص اعتقال على ماهر باشا لم تتضمن الرسالة الاحتجاج كما فعل أحمد ماهر عندما فتش البوليس منزل حامد جودة ، ومحمود همام حمادى وانما تضمنت رجاء رفعة رئيس الحكومة أن يتفضل بافادته عن الأسباب التى دعت الى اتخاذ هذا الاجراء ضد على ماهر باشا ، ذلك الاجراء الذى يمنعه من القيام بواجبه كعضو فى المجلس « ليتيسر لى احاطة المجلس علما بها فى جلسته المقبلة .. » .

ويرد رئيس الحكومة والحاكم العسكرى النحاس باشا على رسالة محمد محمود خليل بك رئيس مجلس الشيوخ برسالة أرفق بها الأمرين العسكريين الصادرين بتاريخ ٨ ، ١٠ أبريل سنة ١٩٤٢ بشأن اعتقال على ماهر باشا ، وتقول : الرسالة تتبينون سعادتكم من هذين الأمرين العسكريين أننى اتخذت

هذا الاجراء لاعتبارات تتعلق بسلامة الدولة وأمنها .. ولما كانت المصلحة العامة تحول دون ذكر هذه الاعتبارات تفصيلا فانني أؤكد لسعادتكم أنها تتعلق بأمور خطيرة سبق أن تحادثت مع رفعة على ماهر باشا طويلا فيها فانعقد رأينا وقتئذ على أن يلزم عزبته بالريف وقتا معينا وتعهد رفعته بذلك درءا لما قد يترتب على تلك الأمور من أضرار بمصالح البلاد غير أن رفعته أخل بتعهده وغادر عزبته خفية فلم أر مناصا من اصدار الأمر بمقتضى السلطة المخولة لى بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير ١٩٤٢ بالقبض عليه واعتقاله حرصا على المصلحة العامة بل وعلى مصلحته الشخصية أيضا !

وتقوم ثورة فى مجلس النواب وأخرى فى مجلس الشيوخ بسبب هذا الاعتقال .

الفصل الخامس

ثورة فى مجلس النواب بسبب اعتقال على ماهر باشا

عذرا اذا ما أوليت اهتمامى فى أكثر من فصل بقضية اعتقال على ماهر باشا : لم أهتم بالقضية لان صاحبها « صاحب مقام رفيع » و « رئيس وزراء سابق » من الشخصيات التاريخية فى العشرينات والثلاثينات والأربعينات و ٠٠ و ٠٠

بل اهتممت بقضيته لسبب آخر يتعلق بالكرامة الوطنية ، ولو أن مصطفى النحاس باشا اعتقل على ماهر باشا وسجنه بل وحاكمه كرئيس وزارة وكحاكم عسكرى ، ما اعتبرت ذلك شيئا غير عادى فمن حق الحكام على محكوميهم ، بل ومن واجبهم أيضا أن ينفذوا القانون بالنسبة لأى مواطن صغير أو كبير خطير أو غير خطير اما أن يعتقل صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا زميله صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا بأمر من السفير البريطانى فهذا ما نرفضه كمصريين بل تستنكره والى أبعد حدود الاستنكار كمواطنين وطنيين ٠

ويزيد من خطورة الجريمة ــ واعتبرها بحق جريمة ــ أن على ماهر باشا قد اعتقل عندما خرج من حرم المجلس النيابى كما اعتقل وهو متمتع بالحصانة البرلمانية :

فى الجلسة الثالثة من جلسات مجلس النواب وبتاريخ ١٣ ابريل ١٩٤٢ وجه النائب المحترم عبد السلام الشاذلى باشا استجوابا الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بشأن القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا وطلب النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء أن تكون مناقشة هذا الاستجواب بعد أسبوع ويوافق المجلس ــ بطبيعة الحال ــ على طلب رئيس مجلس الوزراء ٠

باشا ولم يحقق أيضا بشأنه وان كان دولته قد اتخذ بعض الاجراءات الا أنه لم يصل الى اتخاذ الاعتقال . واعتقادى ان الحليفة بقيت مصرة على هذا الطلب وهذا فى رأيى هو منشأ مسألة على ماهر باشا . ويقول عبد السلام الشاذلى باشا :

« اذا وجد من يخرج على السياسة التى ارتضتها الأحزاب المصرية جميعا أو يأتى بما يناهضها فمصر مستعدة للأخذ بتلابيبه ولكن يجب أن يقوم الدليل ضده لا أن يكتفى بتقارير سرية تقدمها الادارة السرية وادارة المخابرات عن أمور لا يمكن أن نأخذ بها بغير تحقيق » .

ويقول الشاذلى باشا : « ان على ماهر باشا أقام بعزبته اثنين وثلاثين يوما مبتعدا عن كل شىء ثم عاد الى مصر للاقامة بها أسبوعا ، فاتصل به النحاس باشا واتفقا على أن يلتقيا وفى هذا اللقاء طلب النحاس باشا من على ماهر باشا أن يرحل عن القطر المصرى ويختار بلدا آخر للاقامة فيه وطلب على ماهر معرفة الأسباب . وقال النحاس باشا ، ان لديه تقارير ضخمة ضده . فقال على ماهر : ان العبرة فى التقارير ليست بحجمها انما بما تتضمنه وأنه ـ على ماهر ـ مستعد أن تجرى التحقيق معه محكمة عسكرية أو محكمة مصرية أو محكمة تشكل من بين رجال الوفد أنفسهم حتى اذا ثبت ان له أية صلة بسبب من الأسباب التى تدعو الى ترحيله من مصر فانه مستعد أن ينفذ هذا . وطلب النحاس باشا من على ماهر باشا أن يعود لعزبته لمدة شهرين ، ولكن على ماهر قال : أنه مستعد لأن يحد من حريته اذا ثبت عليه شىء . وافترقا مختلفين، وبقى على ماهر بعد هذه المقابلة مدة عشرة أيام بالقاهرة ولم يتعرض أحد لحريته ، ثم سافر الى العزبة . وبعد مدة اتصل به تليفونيا النحاس باشا ليقول له ، أنه علم أنه ـ على ماهر ـ سافر الى الاسكندرية . ولم ينف على ماهر واقعة ذهابه الى الاسكندرية وانما قال انه سافر مرة الى الاسكندرية مرتين احداهما لمقابلة الطبيب . وفى اليوم التالى وصلت قوة عسكرية الى القصر الأخضر وحاصرته وقال ضابط القوة أن لديه أوامر تقضى بمنع على ماهر من مغادرة القصر وان كل من يحضر لزيارته لا يجب أن يخرج من القصر . وأكد المحافظ ما ورد على لسان الضابط . وحدث أن وصل الى العزبة حلاق على ماهر باشا وهو يونانى الجنسية فلم يسمح له بمغادرتها رغم أن عنده « عمل » ويتحتم عليه السفر الى القاهرة فى أول قطار .

ولم يسمح للحلاق بمغادرة القصر الأخضر الا بعد الاتصال بالمحافظ . وعاد على ماهر الى القاهرة فى سيارة ابنه ونزل بمنزل الشيخ المحترم مصطفى الشوربجى وكان البوليس قد حاصره وأمر على ماهر بعدم الخروج ، ولكن على ماهر ومصطفى الشوربجى استطاعا أن يقنعا رئيس قوة البوليس بخروجه معهما الى مجلس الشيوخ فى سيارة واحدة .

وعند مناقشة الاستجواب فى الجلسة التالية - ٢٠ ابريل ١٩٤٢ - يستأذن مصطفى النحاس المجلس فى أن يحضر معه الجلسة محمد صلاح الدين بك سكرتير عام مجلس الوزراء بالنيابة ويأذن المجلس ، ويصعد الى المنصة النائب عبد السلام الشاذلى ليقول : « لى كلمة لابد منها فى مستهل هذه الدورة البرلمانية التى نرجو جميعا أن نكون دورة مباركة يدفعنى الى الجهر بها رغبة صادقة فى أن يسود هذا المجلس أثناء مناقشاتنا جو من الهدوء والصفاء ، ففى جو الهدوء والصفاء نستطيع أن نصل الى تفاهم وما السبيل الى هذا الجو ؟ السبيل اليه سهلة ممهدة ان شاء الله اذا أقنعنا أنفسنا بأن المعارضة ليست خصومة وانما هى تعاون ومناقشة بين أخوين بقصد الوصول الى جلاء الحقيقة والى أصوب الآراء فى خدمة البلاد .

السبيل ممهدة فى هذا المجلس بالذات لان فيه أغلبية موحدة ليست فى حاجة الى أن تتخذ مع المعارضة ما تتخذه الأغلبية الضعيفة . ونستطيع أن نطمع من الأغلبية القوية فى سعة الصدر وفى احترام حرية الرأى وتستطيع هى بدورها أن تطالبنا بأن تكون معارضتنا شريفة نزيهة فى دائرة المصلحة العامة وفى دائرة الظروف العالمية .

ويقول عبد السلام الشاذلى باشا : « المعارضة الشريفة هى ألا يقول المعارض شيئا وهو فى المعارضة ثم ينكره أو يستنكره اذا أوصلته الظروف الى الحكم . وهذا ما سنقيد به أنفسنا اذا ثبت هذا واتفقنا عليه فانى أكون مطمئنا » .

ويقول عبد السلام الشاذلى وهو يوضح أهمية الاسنجواب : «ليس موضوع الاستجواب موضوع على ماهر باشا بل هو أهم من ذلك وأخطر .. أنه موضوع الحياة النيابية ، موضوع الحصانة البرلمانية وحرية النواب فى تأدية واجباتهم ولو كان موضوع الاستجواب رفعة على ماهر باشا ، فانه لا يكون قليل الأهمية والخطر لان لرفعته شأنه ومكانته في البلاد وله ماضيه فى الوفد وفى الحكم وله مواقفه المشهورة التى سجلها التاريخ فلن ينتقص من شأنه اعتقال . لقد جربت سياسة الاعتقال فى الماضى مع زعماء الأغلبية فكانت دائما السبيل الى احترامهم ورفعتهم فى نظر الأمة وكانت اكبارا واجلالا لهم . ويقص عبد السلام الشاذلى باشا على المجلس كيفية نشوء مشكلة على ماهر باشا فيقول - ونحن نلخص هنا الكلام - انها ترجع الى بداية تشكيل على ماهر باشا وزارته التى أعلنت الحرب بعد تشكيلها .. وكنت وزيرا مستقلا فى تلك الوزارة وقد اختلفت مع على ماهر باشا خلافا أدى فى بعض الأحيان الى تقديم استقالتى ، وقد حدث أثناء رئاسته للوزارة تصادم فى بعض الأمور بشأن بعض المطالب أو المصالح البريطانية وقدم انذار بريطانى استقالت وزارة على ماهر باشا على أثره قدمت الحليفة بعد استقالة على ماهر باشا طلبا لوزارة المغفور له حسن صبرى باشا بابعاد رفعة ماهر باشا عن السياسة بأية طريقة تراها الوزارة . غير أن الوزارة لم تتفق مع الانجليز فى هذا ثم قدم هذا الطلب الى دولة حسين سرى

ويقول عبد السلام الشاذلى : « ان على ماهر كان قد بعث برسالة الى رئيس مجلس الشيوخ سلمها اليه الدكتور أحمد ماهر باشا وطلب على ماهر من رئيس المجلس قراءة الرسالة فى الجلسة فرفض رئيس المجلس طلبه ٠

وفى أثناء الجلسة حوصرت أبواب المجلس بقوة عسكرية وعند خروج على ماهر باشا قام البوليس بالقبض عليه وكان النحاس باشا موجودا فى مجلس الشيوخ وقتذاك فطلب منه أن يوضح الأمر فلم يقل شيئا » ٠

ويتلو عبد السلام الشاذلى باشا بعض ما سبق أن قاله الأستاذ عبد الحميد عبد الحق النائب الوفدى فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ١١ يونية ١٩٤١ مخالفا الحكومة فى أمر القبض على النواب أو تفتيش منازلهم على أن تقدم بيان المبررات والظروف التى أدت الى هذا العمل » ٠

ويقول عبد السـلام الشـاذلى : كلنا متفقون ومسلمون بأن الحصانة البرلمانية ــ فى موضوع على ماهر باشا ــ قد مست ، وأنه قد اعتدى عليها ، وعلى كرامة مجلس الشيوخ ، بل أقول لقد اعتدى على هذه الكرامة ، وأذهب الى أنه لابد أن نتضامن مع مجلس الشيوخ فى هذا الأمر كما يقول الشاذلى باشا أيضا : لا يمكن أبدا أن نسلم فى اخواننا وفى كرامتنا بهذه السهولة ، وليس فى وسعى أن أعتقد أن أحدا من حضراتكم سيصوت فى جانب تسليم المجلس للسلطة التنفيذية الى هذا الحد ٠

ويقول مصطفى النحاس باشا : ان أمورا جسام عرضت سلامة الدولة وأمنها للخطر ، قبل تولى وزارة الشعب مقاليد الحكم ، وعندما تولينا الحكم كان لابد من أن تعمل فورا ، لتطهير البلاد من جراثيم هذا الخطر ، غير أن من بذروا هذه الجراثيم وتعهدوها لم يقدروا مع الأسف الحكمة والموعظة الحسنة التى أخذوا بها ولم يستجيبوا لداعى الوطنية الحقة ، بل ظلوا على مسلكهم يتعهدون بذر هذه الجراثيم بكل ما وسعهم من جهد ولو خربت الديار ، صبرت عليهم كثيرا فلم يرعووا فقصدت الى من هو يعتبر ــ فى الواقع ــ الأصل الأول للداء ، وهو حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا لعلى أتفاهم معه ، على أمر يكون من شأنه تجنيب البلاد ويلات الخطر ، ولكنه كان موجودا فى عزبته فانتظرت الى أن حضر الى القاهرة واستدعيته لمقابلتى فى مينا هاوس وشرحت له الحالة وناشدته مناشدة الأخ أخاه والصديق القديم ، صديقه القديم أن يساعدنى على تصفية الجو ، وتجنيب ما يخشى من اضرار بمصالح البلاد ٠

ويصحح النحـاس بعض ما ورد على لســان عبد السلام الشاذلى حول موضوع ترك النشاط الخارجى الى أن يقول :

لقد طلبت الى على ماهر باشا أن يسافر الى خارج القطر اذا أراد ذلك لا باعتباره موظفا أو وزيرا مفوضا ولا مطلوبا منه أن يغادر هذه البلاد بل بمحض

اختياره فهو حر فى ذلك فقلت له : اننى مستعد لتسهيل طريق السفر بسبب وجود حجر على الذهاب والاياب للأسباب العسكرية ، ويقول النحاس باشا ، أنه قال لعلى ماهر باشا بصريح العبارة : أنا لا أريد أن أحقق معك ولا أن أحقق عنك ولكن كل ما أريده هو الاحتياط لا أكثر ولا أقل » •

ويقول النحاس باشا أيضا أنه طلب الى على ماهر باشا أن يسافر الى عزبته ليقيم فيها نحو شهرين لقطع كل شك حول مسلكه فاذا نسبت التقارير اليك شيئا وأنا أعلم أنك فى عزبتك لم تبرحها أشرت عليهـــا بأنها كاذبة وتركتهم يكتبون غيرها أؤشر عليها وهكذا أما التحقيق الذى تريده فلا ، وانما يكون التحقيق بطريقتى » وقلت له يا على ـ وكان يقول لى يا مصطفى ـ انى لايمكن ـ أن آخذ التقارير قضية مسلمة لان تقارير كثيرة كتبت ضدنا نحن ـ نعرف ـ تلفيقها ولكن كان ذلك فى ظروف أخرى وكان الضرر واقعا علينا لا على البلاد ، أما الظروف التى نجتازها الآن فان الخطر لا يكون مقصورا على ، على ماهر باشا انما يقع على البلاد كلها ، ويقول عبد العزيز الصوفانى هذا أمر خطير جدا • ثم يقول النحاس باشا الطريقة هى أن تذهب الى عزبتك مدة شهرين ، قال لقد مكثت فيها فعلا مدة اثنين وثلاثين يوما ويقول النحاس لقد انقطعت أنا بسبب المرض زهاء ثلاثة أشهر لم أتصل بأحد ولم يتصل بى فيها أحد ، أليس لك الحق فى أن تمرض مثلى ؟

ويقول مصطفى النحاس أيضا أنه قال لعلى ماهر باشا : خذ معك من شئت من الأهل والاخوان على شريطة أن يبقوا معك لأتمكن بالطريقة التى شرحتها لك من أن أدرأ عنك وعن البلد كل شر •

ويقول النحاس باشا أيضا أن على ماهر باشا تلكا فى قبول ما عرضه عليه وطلب منه أن يبقى فى القــاهرة ثـلاثة أيام ليعرض نفسه على طبيب الأسنان وانه ـ النحاس باشا ـ أعطاه مهلة عشرة أيام ، تكون فيها حرا طليقا تفعل ما تشاء وتقابل من تشاء ولن أسمع عنك قولا خلال هذه الفترة ويسافر على ماهر الى القصر الأخضر دون أن يخبر النحاس بسفره ويتصل به النحاس تليفونيا حيث يقول له أنه مبسوط جدا وأنه يشتغل بالفلاحة « وحبذا لو مررت علينا وبقيت معنا ساعة » فقلت ـ مصطفى النحاس باشا « على العين والراس اذا سمحت الظروف » •

ويقول النحاس : ان على ماهر سافر مرة الى الاسكندرية ، ومرات أخرى الى جهات أخرى ، وأنه اتصل به ليعاتبه على اخلاله بالاتفاق ، فاذا بعلى ماهر ينفى أن ثمة اتفاقا بينهما ، ثم يقول النحاس باشا فى النهاية : طال الأخذ والرد بيننا بدون جدوى ، وأخيرا قلت له اذن فكل منا فى حل من الاتفاق ، وقد بلغ من حرصى على مراعاة خاطره ، أنى طلبت منه مرارا وضــع سـماعة التليفون حتى لا أكون أنا البــادىء بوضعها ، وقطع الحــديث ، الى أن يقول النحاس باشا :

لقد كانت هذه التصرفات من جانب على ماهر باشا سببا فى عودة الموقف ، الى خطورته التى أردنا القاءها وخشيت أن يحدث ما لا تحمد عقباه ، ولكننى قدرت الضرورة بقدرها فاكتفيت باصدار الأمر ، بمنع رفعته من مغادرة القصر الأخضر ، ومنع غيره من أن يتصل به ، وأقمت لتنفيذ ذلك مراقبة احتياطية روعيت فيها جميع مظاهر اللياقة الواجبة لمقامه الرفيع ، وعن موضوع الحلاق يقول النحاس باشا : انه لم يكن الا خطأ تافها فى التنفيذ ، كما يقول النحاس باشا ان على ماهر ، طلب ان يحضر نجله ونجل صديق له هو أحمد الحفناوى بك الى عزبته ، لتمضية يوم شم النسيم معه ، على أن يسمح لهما بالمبيت ثم يعودا فى اليوم التالى وحدهما ويقول النحاس انه وافق على هذا الطلب ، ويقول النحاس باشا ان البوليس كان مطمئنا لعدم وجود على ماهر باشا فى العربة وقت خروجهما من العزبة ، وما كان يخطر ببال البوليس أن رفعته يهرب من الخلف ، أو يتسلل والبوليس منشغل بتفتيش العربة مستفيدا من التعليمات التى أصدرتها بأن تكون الرقابة عليه لائقة بمقامه : بحثوا عنه فى القصر فلم يجدوه ، وبحثوا عنه فى الاسكندرية ، وبكفر الدوار ، وفى الأماكن المجاورة ، وفى مصر ، ولكنهم لم يعثروا عليه فلم يسعنى الا أن أصدر أمرا باعتقاله » .

ويقول مصطفى النحاس قد تكون مسألة تمضية الزائرين يوم شم النسيم معه مدبرة للتغطية حتى يتسلل من جهة أخرى ، كما يقول النحاس باشا ردا على سؤال للنائب محمد محمود جلال ان البوليس لم يعرف بأمر مغادرة على ماهر للقصر ، الا بعد فترة من تفتيش السيارة التى كانت تقل نجله ونجل الحفناوى بك بعد خروجهما من القصر ، وقد ظل على ماهر مختفيا من ٦ الى ١٨ أبريل ظهرا ، عندما بلغنى البوليس أنه موجود بمنزل صديقه مصطفى الشوربجى ، ولما كان لدى البوليس أمر بالقبض عليه فقد ترقب خروجه من المنزل وعندما ركب السيارة رافقه البوليس فيها . وقد كان يخشى أن يضلله مرة أخرى فلما وصل الى السور الخارجى لمجلس الشيوخ فوجىء البوليس برفعته يقفز منها متجها الى المجلس داخلا فيه ، ويقول النحاس باشا : رغم ان السور لا يعتبر حرما للبرلمان لأن فيه وزارة المواصلات ، ووزارة الأشغال ، والجمعية الجغرافية ، فانى أصدرت الأمر بأن يقف البوليس خارج السور احتراما لكرامة البرلمان التى قال حضرة المستجوب انها امتهنت .

وسمحت لعلى ماهر ، بأن يرافقه الى سجن الأجانب عبد القوى أحمد باشا ، والدكتور محمود ماهر بك ، وأحمد حلمى باشا حتى يطمئنوا على رفعته ، وعندما قالوا ان الغرفة التى يقيم بها فى سجن الأجانب ضيقة أمرت بأن تخصص له أحسن غرفة وأن يصرح لرفعته باحضار كل ما يلزمه من منزله كما سمحت للدكتور العجاتى – طبيب الأسنان – بأن يزوره ، وأخيرا وبعد بحث عن مكان ملائم استشرت زميلى حمدى سيف النصر باشا باعتباره

ملما بمنطقة الحدود ، ولم أكن أقصد اختيار معتقل ، اتفق على أن يقيم في القصر الذى يقيم به ، وقد أوفدت اليه شقيقه الدكتور محمود ماهر بك ، ونجله محمد على ماهر وعادا ليقولا انه مستريح ، وكان يشكو من عطل التليفون فأمرت باصلاحه ، ويقول عبد السلام الشاذلى : ألم يقل لرفعتك أن طائرات الأعداء تضرب هذا المكان ، ومعالى حمدى سيف النصر ، يعرف ذلك ؟ أجاب النحاس باشا بأنه احتاط لكل شيء ، وتقوا أنى حريص عليه أكثر من حضرة النائب ، بل أكثر من أهل رفعته ، وذويه •

ويرد النحاس باشا على ما جاء على لسان الشاذلى باشا من أن جهة أجنبية هى التى طلبت اعتقاله ، فيقول : لا علم لى بشيء من هذه المسائل !! وأنا لا أسمح بتاتا لسلطة أجنبية أيا كانت ، ان تتدخل فى مثل هذه الاجراءات •

مطلوب مقارنة سريعة بين كلام رئيس الوزراء المصرى وكلام السفير البريطانى فى القاهرة •

وبعد أن يطيل النحاس باشا فى الحديث عن حق الحاكم العسكرى فى القبض ، وفى الاعتقال ، وبعد أن يتحدث ــ دستوريا ، وفقهيا ــ عن الحصانة البرلمانية وأثر اعلان الأحكام العرفية عليها ، كما انه يتحدث أيضا عن القول بضرورة التحقيق مع من يراد اعتقاله ، فيقول ان هذا قلب للأوضاع لأنه يخرج بنا من دائرة الأحكام العرفية الى دائرة الاجراءات القضائية ، وتبعا لذلك لا يلزم الحاكم العسكرى بافشاء أسباب القبض حتى للبرلمان فقد يكون فى افشائها أو اعلانها ما يمس سلامة الدولة والغالب أن تكون الأسباب المتعلقة بسلامة أمن الدولة التى استدعت القبض هى نفسها التى تحول دون افشائها وعلى كل حال ــ مصطفى النحاس ــ فالاعتبارات التى قضت بترك التقدير فى اتخاذ الأمر ابتداء هى التى تقضى بترك الأمر للحاكم العسكرى ليعلن أو لا يعلن أسباب القبض ، وليس فى هذا مساس بسلطة البرلمان أو بالدستور فالحاكم العسكرى وهو فى الوقت نفسه رئيس مجلس الوزراء مسئول بالطرق الدستورية عن عمله وتصرفاته وهو يباشر أعماله دائما تحت رقابة البرلمان الذى يملك فى كل وقت وفى كل مناسبة اعلان عدم الثقة به وينهى مصطفى النحاس حديثه بقوله : كان ما اتخذته من اجراءات مع على ماهر باشا على كره منى واتخذته آسفا ولكننى فى الوقت ذاته ممتلىء النفس بأنها اجراءات تقتضيها مصلحة الدولة العليا وسلامتها ولم تبعث عليها أية شهوة حزبية أو رغبة فى المساس بشخص على ماهر ولو كان أعز الناس لدى فى مكانه ما تأخرت ولا ترددت فى اتخاذ الاجراء المماثل » •

ويقول عبد العزيز الصوفانى أن أساس الديمقراطية هى الحرية حرية المجموع أولا ثم حرية الفرد ثانيا لأن الفرد يستمد حريته من حرية المجموع فاذا انتهكت حرية الفرد كان هذا بالتبعية مقدمة لانتهاك حرية المجموع ومتى وصلنا الى هذا الحد ضاعت الديمقراطية وأصبحت لا أساس لها ويقول عبد العزيز الصوفانى نحن فى جو لا يأمن فيه واحد منا على نفسه بل هو

عرضة الى أن يتخذ معه ما أتخذ نحو على ماهر باشا » ويعلق زهير صبرى قائلا اذا فعل مثل ما فعل على ماهر باشا .

وتقوم ضجة أخرى ، عندما يقول عبد العزيز الصوفانى ان الذى يقيد الحرية وفى الوقت نفسه يأمر بتوفير الرفاهية ، والراحة التامة لمن قبض عليه انما يصدر أمرين متناقضين فى وصفهما مما يدل على أن رفعة النحاس باشا لا يقر فيما بينه وبين نفسه ما نسبه الى رفعة على ماهر باشا والا كان رفعة النحاس باشا مخطئا ولا يبالى عبد العزيز بالضجة والمقاطعة بل يستمر فى كلامه قائلا : ان الاجراءات التى اتخذت — قبل على ماهر — فى غير محلها ومن حقى كنائب ان اقترح لوم رئيس الحكومة اذا أتى عملا مخالفا للدستور .

وتقوم ضجة أخرى يقول بعدها عبد السلام فهمى جمعه باشا رئيس المجلس : ليس من سلطتنا ان نحقق الإتهام ، كما يقول محمود سليمان غنام ليس مجلسنا مجلسا قضائيا حتى نقوم بالتحقيق ويوجه رئيس المجلس كلامه الى النائب محمود سليمان غنام قائلا أرجو عدم المقاطعة فأنا الذى أدير المناقشات واعترض على ما أرى موجبا للاعتراض عليه ، ويرد الصوفانى على ما ذكره النحاس باشا من ان الحصانة لا يمكن أن نقف عائقا أمام أوامر الحاكم العسكرى فيقول : ان هذه المسألة — يا حضرات الزملاء — غاية فى الخطورة وقد وضعتنا فى وضع غير الذى كنا فيه من قبل فقد كنا ندافع عن حصانة زميل لنا فى البرلمان ، وحريته فأصبحت المسألة مسألة حريتنا وحصانتنا جميعا لا فرق فى ذلك بين شخص وآخر ، وهذه حالة ان أقرر تموها فاولى بنا جميعا ان ننفض من هنا ونترك الأمر ، بين يدى الحاكم العسكرى ، لأنه قد وضعنا فى هذا الوضع فكانه قد حكم علينا بأن لا قيمة لرأينا الا فى أمر واحد ، الثقة بالوزارة ، ويقول الصوفانى ، اذا كان رئيس الوزراء والحاكم العسكرى ، لا يريد ان يدلى بأسباب القبض ، كما انه مصر على عدم الالتجاء الى المحاكمة فكيف يمكننا اذن ، أن نحكم لرفعته ، أو عليه ، هذا وضع شاذ غريب ، لا يمكن قبوله : ان حضرات النواب لن يستطيعوا عدم الثقة بالوزارة فى أمر لم يتبينوه ولم يعرفوا حقيقة الدافع عليه فكان الوزارة والحالة هذه قد ضمنت الثقة وليسمح لى صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ان أقول انه قد وضع نفسه فى وضع وان كان اللفظ المعبر ، عنه يأباه رفعته ونأباه له الا انه اللفظ ، الذى سينطبق على هذا الموقف ، وهو الدكتاتورية ، نعم فقد وضع رفعته نفسه موضع الدكتاتور المتصرف فى كل ما يريد ، دون مناقشة أو حساب .

ويقول عبد العزيز الصوفانى بك : ان دكتاتورية النحاس باشا ستنقلب الى دكتاتورية برلمانية ، وهذا شر الدكتاتوريات فى العالم ولا يمكن ان يكون هناك عمل شر من الدكتاتورية البرلمانية لأنها ترتكز فى مظهرها ، على معارضة

نواب البلاد الذين لا تبسط الوزارة أمامهم من الأسباب ما يمكنهم من الحكم على عملها ، وهذا ما لا ترضاه لرفعة النحاس باشا •

ويحذر الصوفانى ، النواب قائلا : اعملوا للغد حسابه واعلموا ان الذى تسنونه اليوم قد يتخذه غيركم سلاحا ضدكم فى الغد ، ونكون نحن الذين جنينا على أنفسنا بما نقرر وبما نمنح من ثقة •

ويقول الصوفانى أيضا : خليق بنا يا حضرات النواب ان نتريث وان نطالب ، بالتريث بل ان نطالب رئيس الحكومة بأكثر من التريث •• اننى اذا أردت ان أسوق لكم أمثلة على فساد قيام الأحكام العرفية وعدم الحاجة اليها ، فانما أسوقها من عملكم انتم لا من عملى فلقد قلتم بفسادهـا • وقد كانت الأحكام العرفية فيما مضى ـ وان اعتبرتموها حربا عليكم ـ تطبـق فى هوادة ولم تمس حريتكم الشخصية •

ضجة « ومقاطعة »

ويطلب عبد العزيز الصوفانى ـ فى النهاية من النحاس باشا ، الذى ذاق مرارة الاعتداء على الحرية بألا يعتدى على الحرية واذا اعتدى عليها بدوافع وجب ان نعرفها حتى نلتمس له العذر واذا أبى ان يقول وجب عليه ان يقدر اذا ما أسأنا الظن بل اذا طلبنا ان نحاسبه على عمله اننى أحب حريتى أولا ، وأحب حرية الشعب الذى انتمى اليه ويطلب محمود سـليمان غنام النائب الوفدى ـ من النحاس باشا ، ان يعيد النظر ، أو يعد المجلس باعـادة النظر لاختيار مكان مناسب أكثر من المكان المعتقل فيه على ماهر باشا اذ تصورته مكانا خطرا ، وهو فى الصحراء الغربية ، ما دامت الضرورة تقضى ببقاء رفعة ماهر باشا معتقلا :

ويطلب فكرى أباظة بعض الوقت ، للاستعداد للرد على « الفقه العظيم » الذى ذكره النحاس باشا والذى يناسب حقا عظمته ! ولكن رئيس المجلس ، يقول : ما زال فى الوقت متسع ويدخل فكرى أباظة فى صميم الموضوع مباشرة ليرد على سؤال : هل يملك أو لا يملك فرد ان يسيطر على أقدس حق عنى به كل دستور فى العالم ! وهو حق الحصانة البرلمانية ؟ انكم لا تملكون لا أفرادا ولا جماعات ولا أحزابا ولا مجلسا ولا باجتماعكم مع المجلس الآخر أن تغيروا هذا النص أو أن تقبلوا قانونا يؤثر عليه انه نص يتعلق بالنظام العام لا يملك التصرف فيه لا على ماهر ، ولا مصطفى النحاس ولا رأى مؤيـد لتصرف الحاكم العسكرى ، ولا حضراتكم جميعا •

ويقول فكرى أباظة •• لنا ان نسأل مصطفى النحاس باشا بكل قوة ، أين هى سلامة الدولة ولنا ان نستجوبه كيف يغامر بسلامة الدولة فيكتفى بابعاد على ماهر باشا مسيرة ساعة ونصف من الاسكندرية سلامة الدولة معناها

خيانة ، أى جريمة تتعلق بالدفاع ، رجل يفشى ويبيع أسرار الدولة ، والقلاع الحصينة أو يسلم وثائق الدولة الى دولة أخرى أجنبية أريد أن أستفهم لأن القبض بنى على أساس سلامة الدولة كما نص فى صيغة القبض ، أنا أقول ـ لا مغالطة أن سلامة الدولة لا تتفق مع هذه الاجراءات الرقيقة الظريفة ولا مع هذه المجاملات بين مصطفى ، وعلى ، ولا مع هذا الاكرام العظيم ، بارسال الأطباء والأبناء ولا مع الأمل ـ كما يقول زعيم من زعماء الكلام فى هذا المجلس ، وهو الأستاذ غنام ـ بأن يعاد الى عزبته .

ويقول فكرى أباظة انه يبرىء الوزارة من الاجراء الخاص بعلى ماهر ، ولكن الأستاذ محمود سليمان غنام يقول نحن لا نرضى هذا الوضع .

ويقول فكرى أباظة : لقد أعلن على ماهر الأحكام العرفيـة ولكنهـا مع الأسف الشديد ، انقلبت عليه ونحن نخشى يا رفعة الباشا ، لأن هذه الدولة منيت مع الأسف بالزلازل ، والبراكين لا فى أرضها بل فى دستورها نخشى ، ان حدث الزلزال غدا ، أو بعد غد ـ لا قدر الله ـ ان تكونوا انتم الفريسة وأن يكون تشريعكم هذا وفقهكم هذا هو السيف .

(ومن مجلس النواب ننتقل الى مجلس الشيوخ !!)

الفصـــل الســادس

وثورة عنيفة فى مجلس الشيوخ
بسبب اعتقال على ماهر باشا عضو المجلس

● أرانى مضطرا الى العودة الى الحديث عن اعتقال على ماهر باشا ، وكنت قد توقفت عند الجلسة الأولى ، التى خصصت لمناقشة الاستجواب المقدم من عبد السلام الشاذلى باشا عضو مجلس النــواب ، الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء الحاكم العسكرى وننتقل الى الجلسة التالية التى استمرت فيها أيضا المناقشة ، وقد بدأ المناقشة الأستاذ زهير صبرى ـ كما قال ـ بالدفاع عن تصرف حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا فى القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا « وسأدافع بكل ما أملك من قوة عن هذا التصرف لا عن طريق المجاملة باعتبارى وفديا ولكن عن طريق الاقتناع وسوف لا أكتفى بالدفاع عن هذا التصرف بل ساطلب من رفعــة مصطفى النحاس باشا بالحاح أن يقبض ويقبض على أمثال على ماهر باشا ، ان كان له أمثال فى مصر وان يقبض على كل من تسول له نفسه أن يفكر بالاضرار بهذا البلد ؟؟

قبض على صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فلم تفاجأ الأمة ولم تدهش لأن أفراد هذه الأمة « حدقين » كما يقول زميلى الأستاذ فكرى أباظة فهى تفهم رفعته وتعلم لماذا قبض عليه رفعة النحاس باشا ولم يدهش سوى على ماهر باشا ومن كانوا يناصرونه » ويعجب زهير صبرى من ان على ماهر ، لا يعرف للوعد ، قيمة ولا للعهد أثرا كمـــا يقول ان على ماهر خرج ، على عهده مع مصطفى النحاس ، وتسلل من داره كما كان يفعل الطلاب الصغار أيام الثورة عندما كان يقبض عليهم ويوضعون فى سيارات اللورى فيقفز بعضهم منهـا التماسا للهروب ، على ماهر باشـا ذلك الرجـل الكبير يتسـلل من داره ، ويهرب ثم يأتى الى مجلس الشيوخ ليقيم ضـــجة فماذا كان يقصد من وراء ذلك ؟ بطبيعة الحال يقصد ان يحرج النحاس باشا ، معتقدا انه كغيره من

يمكن احراجهم » ويقول زهير صبرى موجها كلامه ــ كمــا قال ــ الى نواب اليسار : انهم يبكون ، أو يتباكون على الدستور وعلى الحصــانة البرلمانيــة والحرية الشخصية وانى لأتساءل أين كان هؤلاء الزملاء يوم أن وقف الدستور ثلاث سنوات قابلة للتجديد ألم يكونوا هنا ، ولم يعترض واحــد منهم على ما أصاب الدستور ؟ أين كانوا يوم الغاه صدقى باشا ؟

ويرد عبد العزيز الصوفانى قائلا : كنا هنــاك وقد حافظنا على حقوق الأمة وأنتم خارج البرلمان ومضابط المجلس خير شاهد على دفاع المعارضة ضد وزارة صدقى باشا ٠

ثم يقول زهير صبرى : أن رفعة النحاس باشا ــ وهو فى الورطة التى كان فيها ، والحالة الحرجة ، التى لابست مسألة القبض على على ماهر باشا ــ لم ينس ما للبرلمان من حرمة فأمر باخراج البوليس حتى من فناء وزارة الأشغال فهل هذا الرجل يعتدى على الدستور ؟ » ويتحدث فى الموضوع أيضا ــ موضوع اعتقال على ماهر ــ الأستاذ سعد اللبان ــ فيقول : انه لا يوجد فى مصر طابور خامس ، أو سادس وليس فيها رجال من هذا الطراز ، بل فى مصر وطنيون تعاهدوا جميعا مع حليفتهم على تنفيذ المعاهدة ، واعتبروا بلادهم مرتبطة بها ويتمنى سعد اللبان ، لو أن مصطفى النحاس ــ مهما نقل الى رفعته عن مسلك زيد ، أو عمر ــ أعلن فى صراحته المعهودة وقوته المعروفة انه وحده المسئول الأول ، والأخير عن أمن الدولة وسلامتهــا ولو انه عالج الأمر بالطريقة التى نتمناها على رفعته لكان هذا فى اعتقادى أليق وضع فى العهد الحالى » ويتحدث أيضا الأستاذ أحمد أبو الفتوح فيشير الى ما قاله عبد العزيز الصوفانى من أن الأيام دول ، والزمن يدور ، فيقول هذا حقيقى ولكن لا نخاف على أشخاصنا ، ثم يتساءل أحمد أبو الفتوح ٠ نبكى الآن على ما يسمى اعتداء على حرية فرد من الأفراد وتقول ان الدستور يحرم هذا الاعتداء فهل أحل الدستور الاعتداء على حريات أمة بأسرهــا فى عام ١٩٣٨ يوم ان لم تكن هناك ظروف شــاذة استثنائية ؟ ويقاطعه النائب محمد شعراوى قائــلا : كان حضرة الأستاذ أبو الفتوح نائبا فى سنة ١٩٣٨ وتقوم ضجة ، يرد بعدها أحمد أبو الفتوح قائلا : لقد كنت نائبا ، رغم ارادتكم ، ثم استكمل أحمد أبو الفتوح كلامه قائلا فى عام ١٩٣٨ لم تكن هناك أحكام عرفية ولا ظروف استثنائية ورغم ذلك فقد مثل بالكثير من حضراتكم تمثيلا لا يعتبر الى جانبه القبض على رفعة ماهر باشا شيئا مذكورا ، كما يقول أحمد أبو الفتوح : النحاس باشا اذا اقتنع تكون الأمة كلها مقتنعة فهو يمثل الأمة بأسرها : أن النحاس باشا لا يفعل شيئا الا وهو يعلم انه محق فيه ثم يرد أبو الفتوح على قول الصوفانى من أنه يخشى أن تقوم فى مصر دكتاتورية برلمانية هى شر أنواع الدكتاتوريات يقول أحمد أبو الفتوح : هل جناية النحاس باشا زعيم البلاد أن الأمة تثق به ثقة كبرى

فتولى نوابه وحزبه أغلبية ساحقة وهل هذا ذنبه ؟ وهل كان يجب على رفعته أن يطلب من الأمة أن تمنح ثقتها لأشخاص لا تثق بهم خشية أن تقوم دكتاتورية برلمانية أو ارضاء لمن يريد الا تقوم هذه الدكتاتورية البرلمانية » « تصفيق » ويعارض الأستاذ محمد محمود جلال الاقتراح المقدم بقفل باب المناقشة ويطلب من النواب الذين تقدموا بهذا الاقتراح أن يسحبوه ، ويقول مكرم عبيد باشا ، ان النحاس باشا يريد أن يلقى بيانا فى موضوع الاستجواب فأرجو أن يسمح المجلس باستمرار المناقشة على أن يكون أحد المعارضين آخر المتكلمين قبل النحاس باشا ، وبطبيعة الحال لا يوافق المجلس على قفل باب المناقشة بعد الذى قاله مكرم عبيد باشا » وتعطى الكلمة ، لمحمد محمود جلال ومن بين ما قاله : اصطلحنا على ان على ماهر باشا الوزير انما هو علامة ورمز وترجمان لعقيدة استقرت فى أذهان الشعب وأصبحت اليوم موضع اتفاق ومصطلحا عليها من جميع الهيئات ، وبين الحكومة والشعب وبين المجلس مهما اختلفت مذاهب الذين تولوا الحكم منذ سنة ١٩٣٩ ويرد على ما قاله زهير صبرى عن مجلس نواب ١٩٣٠ فيقول اننى لم أجلس فى هذا المجلس لا أنا ولا زميلى فكرى أباظة واننا قاطعنا الانتخابات لا لأننا رأينا فارقا بين دستور ودستور ولكن لأننا رأينا ألا نستهل حياتنا الدستورية بالحنث فى عيننا ، وقد كنا أقسمنا على احترام دستور ١٩٢٣ أما الذين دخلوا المجالس فقد وقفوا من زملائنا دائما موقف العداء واما القبض على اخوان لك ـ الكلام لزهير صبرى ـ فانه وان كان قد حدث فانهم لم يكونوا نوابا واذن فلم يكن معنى ، للحصانة البرلمانية ولم يكن أمرهم ليضيرها وهذا يجعل كلام حضرة النائب المحترم الذى زاملناه فترة قديمة لا محل له قطعا لأن التضحية من أجل الحصانة انما تكون على متمتع بها تكون على عضو فى مجلس النواب أو عضو فى مجلس الشيوخ ...

ويقول النائب عمر عمر : انه على ثقة من أن النحاس باشا سيعالج الأمر ، بالأسلوب الذى يراه فاذا تبين له ، ان الاجراء الذى اضطر الى اتخاذه نحو على ماهر باشا اجراء تسمح الظروف بازالته أو انهائه أقتنع بأن الشبهات التى حامت حول رفعته لا تتفق مع الحقيقة فلنا أمل كبير فى رفعة النحاس باشا أن ينظر هذا الأمر ، على وجه الدقة والسرعة فيأمر فورا بالافراج عن على ماهر باشا هذا رجاؤنا جميعا ..

وقد كان ما قاله الأستاذ عمر عمر ، النائب الوفدى بحق رائعا ، لأنه بعد ان تحدث عن الدستور ، والحصانة النيابية ، وعن سلطات الحاكم العسكرى وعن ضرورة قيام البرلمان بمراقبة تصرفات السلطة التنفيذية وتصرفات الحاكم العسكرى ، خرج من البحث ، القانونى الدستورى المتزن الى طلب الافراج عن على ماهر بدبلوماسية ماهرة وباهرة أيضا !

وكان الأستاذ عمر عمر النائب الوفدى ، آخر المتكلمين ، وليس أحد النواب المعارضين كما اقترح الأستاذ مكرم عبيد ، وقد ألقى النحاس باشا

بيانه بعد عمر عمر مبتدئا كلامه بأنه لم يكن يريد أن يتحدث مرة ثانية اذ ليس لديه ما يزيده على ما قاله من ناحية الموضوع ، ولا من ناحية البحث الدستورى ولكن بعض ما ورد على ألسنة حضرات الخطباء جاء ماسا بشخصه وجاء بعضه الآخر ممعنا في الجدل الفقهي فى أسلوب شيق براق ، فرأيت أن أنزع عنه ثوبه الذى أريد يبهر منا العيون فنشغل بالمظهر دون اللباب ويؤكد النحاس باشا ان البحث الذى القاه فى المجلس ليس من صنع الخبراء وأصحاب الإختصاص وأن هذا البحث ليس هو الذى جعله يلجأ ، الى التصرف الذى اتخذه قبل على ماهر وان ما قام به ، قام به من اقتناعه الخاص « تصفيق » اقتناع العقل والنفس والضمير « تصفيق » ويهدىء النحاس باشا من روع النواب ، بعد أن أريد بلباقة أن يتسرب الفزع ـ كما قال النحاس ـ الى نفوسهم من الأحكام العرفية وخطرها على الدستور وبخاصة على حرية النواب وحصاناتهم البرلمانية ، وكرامة المجلس ويرد على خشبية ، النائب عبد العزيز الصوفانى من الدكتاتورية البرلمانية قائلا : انما تقوم الدكتاتورية اذا حكم الأمة من لا تثق به مهما احتال على الناس وألبس حكومته ثوبا دستوريا زائفا بالوسائل التى تعرفونها .

ويقول النحاس باشا : لقد عارضنى فى هذا الاستجواب الهام نائبان من أعز أنصارى وأحبهما الى نفسى ، ولا أفشى سرا اذا أنهما فاتحانى فيما اعتزماه فطلبت منهما أن لا يدخر جهدا فى اعلان ما يعتقدان فأين الدكتاتورية البرلمانية يا حضرات النواب ؟ .

ويؤكد النحاس فى بيانه أيضا أنه حريص على تجنيب البلاد ويلات الحرب وانه لن يعمل أو يوافق ، أو يسلم بجر مصر ، الى الاشتراك فى الحرب أو تقديم ، جنود من أبناء هذه البلاد ، مهما كانت الظروف والأحوال .

ويعد النحاس باشا النواب بأنه على استعداد لأن يعيد النظر فى مكان اعتقال على ماهر « لا نقله اذا رأيت داعيا ولكن أرجو أن يترك لى تقدير ذلك وأنا الكفيل بأن أوفق فيه بين راحته وتمام أمنه وبين مقتضيات المصلحة التى كانت وحدها السبب فيما اتخذته معه من الاجراءات وعندما يتحدث النائب محمد شعراوى عن التقارير ، التى استند اليها النحاس باشا فى القبض على على ماهر وانه لم يكن الأولى التحقيق مع على ماهر ، بشأنها ، بل يجب التحقيق مع كتاب التقارير » يقول له رئيس المجلس هذا خارج عن موضوع الاستجواب وأمنعك من الاسترسال فيه ويقول محمد شعراوى : ليس فيما أقوله خروج عن الموضوع ويقول الرئيس : أمنعك من الاسترسال فى الكلام وآمر بعدم اثباته في المضبطة .

ويحتكم محمد شعراوى الى المجلس ويوافق المجلس على منع حضرة النائب المحترم من الاسترسال في الكلام .

ويقفل باب المناقشة بعد كلمة قصيرة ، لعبد السلام الشاذلى .

ويقول النحاس باشا : ان اقتراحات قدمت للثقة بالوزارة فأرجو أخذ الرأى عليها بالمناداة بالاسم ويعترض فكرى أباظة لأن طلب الثقة يتقدم به المستجوب المعارض أو من يؤيده فى استجوابه لأنه يشك فى اجراءات الحكومة ، ويعارضه رئيس المجلس اذ من حق الحكومة أن تطلب الثقة بنفسها .

وتحصل الوزارة على ثقة المجلس بأغلبية ١٨٥ صوتا ضد خمسة أصوات وامتناع ستة أعضاء هم : محمد عبد الرحمن نصير ، فكرى أباظة ، عبد السلام الشاذلى ، سعد اللبان ، محمد عبد الله أبو حسين ، وعبد الفتاح أبو سحلى ، أما الذين عارضوا الثقة بوزارة الوفد ، فهم عبد العزيز الصوقانى ، على على يسيونى ، محمد شعراوى ، محمد سلطان بك ومحمد محمود جلال .

هذا ما دار فى مجلس النواب ، بخصوص اعتقال على ماهر باشا ، أما ما دار فى مجلس الشيوخ فليسمح لى قرائى ، الأعزاء ، بأن أعود وبناء على رغبة البعض منهم الى جلسة مجلس الشيوخ بتاريخ ٨ ابريل ١٩٤٢ التى تسلل اليها على ماهر باشا ، قفزا على سور المجلس : لقد بدأت الجلسة بداية عادية ، صدق الأعضاء على مضبطة الجلسة السابقة ، تليت الرسائل الواردة الى المجلس ، أدى بعض أعضاء المجلس الجدد اليمين الدستورية ، نوقش اقتراح بتعديل المادة ١١ من اللائحة الداخلية بمناسبة تجديد نصف أعضاء المجلس ، اتمام تشكيل اللجان .. كل ذلك ، وموضوع على ماهر ، لم يثر على الاطلاق ، لم تتل رسالته ، ووقف الشيخ المحترم مصطفى محمود الشوربجى يقول ان على ماهر باشا أرسل الى رئيس المجلس رسالة » فأرجو تلاوتها الآن » ثم وقف على ماهر باشا ، ليقول : لقد وصلت هذه الرسالة رياسة المجلس أمس ، ورجوت سعادة الرئيس أن يتلوها فى جلسة اليوم ، وأصرح الآن بأنى متنازل عن تلاوة الرسالة اذا أعلنت الحكومة انها تكف عن جميع الاجراءات المتخذة ضدى اذ فيها اعتداء ، على الدستور ، والحريات المقدسة والحصانة البرلمانية وأكرر أنى أتنازل عن كل ما جاء فى الرسالة اذا أعلنت الحكومة هذا !

وقال رئيس المجلس : « من حقى الا أطرح الرسالة على المجلس لأن حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر من جهة الحصانة البرلمانية متمتع بهـــا والدليل على ذلك وجوده بيننا فى الجلسة فلم يمنع مقامه الرفيع من أداء واجبه فى البرلمان ، أما اذا كانت هناك مسائل يشكو منها رفعته من جهة تصرفات ادارية فلا يمكن الكلام فيها الا عن طريق الاستجواب » .

ويقول على ماهر : لست متمتعا بحريتى فقد دخلت المجلس اليوم بالقوة وأحاط بى البوليس عند دخولى فلا حرية اذن ، ويقول رئيس المجلس : لى حق فى عدم طرح الرسالة على المجلس ، لأن الحصانة البرلمانية لم تمس الى الآن كما قلت !

ويقول على ماهر : أنا أحتكم الى هيئة المجلس ، كلها لا على السعديين أو الدستوريين أو المستقلين أو الوفديين بل الى الحكومة نفسها ، فاذا كنت أستحق محاكمة عسكرية ، أو محاكمة برلمانية فانى مستعد لها ، أما مطاردتى فى كل مكان فهذا ما يجب ألا يكون ، اذ فيه اعتداء صريح على الدستور ، ولم يوجد الدستور لحماية الوزارة أو أنصارها بل لحماية المصريين جميعا وحماية من يعتبرون خصوم الحكومة خاصة »

ويقول رئيس المجلس أيضا : لا يمكننى أن أطرح على المجلس مسألة غير واردة فى جدول الأعمال ولا أن أترك الزميل المحترم ، يستمر فى الكلام فى هذا الموضوع لأن الأمر سيتحول الى استجواب غير مدرج ، فى جدول الأعمال وغير مستوف شروط المناقشة » ويطلب على ماهر أن تتلى الرسالة ، على المجلس ليقرر ما يراه فيها ، ويكرر الرئيس رفضه لهذا وليست هذه أول مرة امتنعت فيها عن تلاوة رسالته الى • ويقول على ماهر : لقد منعت من السفر من عزبتى مرتين كما منعت من الدخول الى المجلس ، أما مصطفى الشوربجى فقد قال ان كل الرسائل يجب ان تتلى اذا كانت بتوقيع أصحابها ولكن الرئيس يرى أن له الحق التقديرى فى قراءة الرسالة ، أو عدم تلاوتها ؟

أما حافظ رمضان فقد قال : من أسوأ المسائل ، بل من البداية السيئة جدا فى مصر ، أن يمنع رئيس حكومة سابق ، وعضو فى مجلس الشيوخ من دخول المجلس لحضور جلسة علنية ، وان يكون من الجائز ، القبض عليه ، الآن ، اذا خرج ، فيجب ان نسمع شكوى حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا والا فما معنى وجودنا هنا ؟

ويقول رئيس المجلس : أرجو أن يهدىء حضرة الشيخ المحترم ، من روعه لقد قلت ان الحصانة البرلمانية لم تمس •

ويقول الشوربجى : لقد مست الحصانة فعلا ، ولكن محمد حافظ رمضان يتساءل : كيف لم تمس ؟ ليترك الرئيس حضرة الشيخ المحترم على ماهر باشا ، يشرح لنا المسألة ، هذه بداية سيئة للحكم النيابى والنظام الحاضر •

ويقول عبد المجيد ابراهيم صالح : أنا أدع جانبا الجدل ، بين الأعضاء ، والرياسة فى هذه المسألة كما أدع أحقية المجلس أو عدم أحقيته فى نظرها وأتقدم الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الوزراء ، طالبا الى رفعته ، لا الى سعادة رئيس المجلس ولا الى المجلس أن يريح الرأى العام والحرية الشخصية وأقدس المبادىء ويشرح لنا الموضوع وموقف الحكومة مما أشار اليه حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا فى رسالته فترتاح بذلك النفوس •

ويحاول رئيس المجلس أن يفرق بين مسألتين : الحصانة البرلمانية • والتصرفات الادارية وانه اذ يؤدى واجبه كرئيس للمجلس لا شأن له بالتصرفات

الادارية الا عن طريق الاستجواب ويقول على ماهر : الواجب على رئيس المجلس كرئيس أن يكون منصفا لا ان يعتدى على الدستور ٠٠ ويقول الشوربجى : أرجو أن يحافظ الرئيس على الدستور وعلى حقوق المجلس ٠٠ ويقول على ماهر : أرجو عرض رسالتى على حضرات الشيوخ الوفديين وحدهم ، وأنا أرضى حكمهم ٠

ويقول على ماهر باشا : لقد فتش منزلى مرتين وحبس خدم المنزل ثلاثة أيام ٠٠ أما حافظ رمضان فقد قال : لقد أقسمنا هنـا اليمين على المحافظة على الدستور ، فيجب أن تتلى الرسالة هنا وان نستمع الى الشكوى ، ويسأل على ماهر باشا رئيس الحكومة : هل أنا حر فى الحضور الى المجلس ، وهل أنا حر ، فى منزلى أو غير حر ، هذه وقائع مادية أرغب فى الاستفسار عنها ، ويرى رئيس المجلس أن هذا السؤال لا يوجه ، ولا يسمح بالاجابة عنه لأنه ـ أى رئيس المجلس ـ يعتبر السؤل والاجابة ـ دخولا فى مناقشة عامة غير جائزة ، ويقول عبد اللطيف زعزوع : المعارضون يتكلمون دون اذن وهذه فوضى لا يصح أن نسمح بها ٠٠ ويعود حافظ رمضان مطالبا بتلاوة الرسالة ولكن الرئيس لا يسمح ، بل يقول حتى ولو قبلت الحكومة ، فلن أسمح ٠

ويقول حافظ رمضان متهكما : هذه بداية غير حسنة وساطالب بأجـازة من اليوم انقطع فيها عن المجلس حتى يعين له رئيس جديد ، ويقول أحمد رمزى: ستنتهى مدة الرئيس فى ٧ مايو ٠ ويعود رئيس المجلس ليقول انه يقدر كل مايمكن ان يقال عن تصرفاته وانه لايهتم بذلك لأنه يتكلم عن اقتنـاع وانه سيستعمل حقه التقديرى ، ويرد حافظ رمضـان بان عبـارة الحق التقديرى هذه تضع رئيس المجلس فوق المجلس ، وفوق الدسـتور وفوق الحـكومة اذا ما وافقت ، على رأى المجلس ٠٠

ويقول رئيس المجلس أن حقه الدستورى الا يسمح بتلاوة الرسـالة ويقول حافظ رمضان : ليس للرئيس أن يتحدى ارادة المجلس ، ويحـاول مصطفى الشوربجى ، ان يشير الى بعض ما جاء فى الرسالة رسالة على ماهر ، فيقول انها تتعلق بأحد الأعضـاء ، الذى يراد القبض عليـه ، وانه تحت المراقبة ٠ ويكرر الرئيس قوله ، بأن الفصل فى هذه المسألة يجب ان يكون بأستجواب ! ٠٠

ويقول على ماهر : كيف والحالة التى نحن بصددها حالة تلبس ولا يمكن ارجاؤها الى أن يفصل فيها بطريقة الاستجواب ولذلك يجب ان نحتكم فى هذه المسألة الى المجلس ولكن رئيس المجلس لا يقبل الاحتكام الى المجلس فى هذه المسألة ، ويثور على ماهر قائلا : هذا الكلام بعيد عن الحق والانصاف ، انك رجل ظالم ، وغير منصف ٠ وفى النهاية يمنع رئيس المجلس عباس الجمل من الكلام ، مؤكدا ان المسألة انتهت ويصدر أوامره الى السكرتيرية بمنع اثبات أى شىء يتعلق بها بعد هذا ، ويحاول عباس الجمل ـ بعد بضع دقائق تمت

فيها قراءة استجواب الى رئيس الوزراء من أحمد رمزى عن دستورية المرسوم الصادر فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ بالغاء المادة الثانية من مرسوم ٢٤ مارس ١٩٤٢ ، المتضمنة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ بدلا ممن خرجوا بالقرعة يحاول عباس الجمل العودة ، الى الحديث عن موضوع ، اعتقال على ماهر فيمنعه رئيس المجلس ويمنع السكرتارية من اثبات أى كلمة فى المضبطة و ٠٠ و ٠٠

وفى جلسة ٢٩ ابريل ١٩٤٣ يكون أول المتحدثين مقدم الاستجواب الأستاذ مصطفى الشوربجى ٠٠ فيتحدث عن الأحكام العرفية ، واختصاصات الحاكم العسكرى ، ويحذر الشيوخ من أن يزج بهم فى السجون والمعتقلات دون أخذ الاذن من هذه الهيئة المحترمة ، كما يتحدث عن الموت المدنى والأحكام العرفية فى الحرب العالمية الأولى ، كما يتحدث عن المظاهرات ، التى سبقت ٤ فبراير والتى ورد فيها اسم على ماهر ، ويقول انها كانت مظاهرات اليمة جدا ، اذ لو صح ماسمعته عنها ، لكانت دعوة لدولة أجنبية الى الدخول فى هذه البلاد ، ويقول مصطفى الشوربجى : لقد ذكر اسم الوفد واسم رئيسه فى هذه المظاهرات ، فاذا كان ذكر الاسم دليلا ، على ان هذه المظاهرات من فعل ، على ماهر فلماذا لا يكون ذكر اسم مصطفى النحاس أيضا دليلا على ان له يدا فيها : اذا كان الدليل واحدا فيجب ان يكون الاستدلال واحدا وينفى مصطفى الشوربجى ان يكون باستطاعة على ماهر تنظيم المظاهرات : ان المظاهرات عادة من أعمال رجال الأحزاب أنا لا أقول عن هذه المظاهرة بالذات ولكن أقول : ان المشاهد ، المعروف أن رجال الأحزاب لا على ماهر هم الذين يقيمون ، المظاهرات وأول من يستطيع اقامة المظاهرات وترتيبها وتجهيزها هو الوفد بلجانه ، ورجاله وتشكيلاته : ان الوفد هو الذى ينظم هذه المظاهرات ويستخدمها ٠٠

ويقول مصطفى الشوربجى : ان المظاهرات اخترقت الشوارع ، دون ان يتعرض لها البوليس ، ودون أن يقبض الى يومنا على الذين نادوا هذا النداء الأثيم : الا يصح لى ان أستنتج ان هذه المظاهرات وهذه النداءات كان مرضيا عنها أو كانت مقصودة بالذات : ألا يكون هذا النداء مدسوسا كما حدث فى تاريخ مصر ، لتصل الى النتائج التاريخية ، التى تعلمونها ٠٠

فى فمى ماء وهل ينطق من فى فيه ماء فى هذا البلد اثنان : رئيسا وزارة وصاحبا مقام رفيع يعتقل احدهما الثانى : انه لشىء غريب حقا ، فاذا ماجاء على ماهر باشا الى الحكم اعتقل النحاس باشا ونبقى خالصين هذا أمر عريب حقا ! ولكنا فى بلد العجائب ، ويقول مصطفى الشوربجى : ليحقق النحاس باشا مع على ماهر باشا بنفسه ، أو ليحقق معه أحد الوزراء من رجال القانون ، أو النائب العام الموثوق به من الجميع فلن تكون المسألة أكثر سرية من قضية سرقة مستبند سيبوه أو ٠٠٠ الخ ، الخ ٠

ويقول مصطفى الشوربجى : ان تقارير سرية رفعت فى الحرب العالمية الأولى واعتقل بسببها عبد اللطيف الصوفانى ، وأمين الرافعى وأحمد لطفى وعبد الرحمن الرافعى ٠ وقد كانت التقارير من فيلبيدس ولكن اراد الله المنتقم العادل الا تنتهى الأحكام العرفية الا وفيلبيدس ثابت عليه التزوير والتلفيق والرشوة فحوكم أمام محكمة الجنايات وصدر ضده حكم القضاء ، ويشير مصطفى الشوربجى ، الى كل النفارير التى قدمت فى قضية تزوير الخطابات و ٠ و ٠ ويقول ان هذه التقارير قد ثبت كذبها ٠٠ ويقول مصطفى الشوربجى ، ان على ماهر عندما طلب تحكيم مصطفى النحاس ، فانما كان يريد مصطفى النحاس القاضى لا مصطفى النحاس رئيس الحكومة ٠

ويطلب مصطفى الشوربجى فترة للراحة وترفع الجلسة فترة يعود بعدها مصطفى الشوربجى ليترافع كمحام عن الحريات والحكم العرفى ، ويقف طويلا أمام فكرة احتمال وجود خطر ! ويقول اذا وجدت الحرية الشخصية فى أمة من الأمم مصونة مرعية كان ذلك دليلا على درجة رقى هذه الأمة ٠ وفى عهد الرومان كان يحكم بالاعدام على الموظف الذى يحرم شخصا رومانيا من حريته الشخصية وقد ظل هذا القانون نافذا الى أن جاء عهد جوستنيان فعدل هذا الحكم بعقوبة تتناسب مع الضرر ٠

ويواصل مصطفى الشوربجى الحديث فى النواحى الدستورية والقانونية ، ويحاول مصطفى الشوربجى ان يتلو ما دار بين النحاس وعلى ماهر — وكان على ماهر ، قد كتب نص الحديث الذى دار بينه وبين مصطفى النحاس — ولكن رئيس المجلس منعه من ذلك ، طالبا منه ان يلخص الوقائع ، ويستمر مصطفى الشوربجى فى كلامه جلسة كاملة ، وينهى كلامه بقوله : لقد قال المغفور له قاسم أمين بك رحمه الله كلمة ، قال انى رأيت وأحسست نبض الأمة المصرية ينبض فى حادثين حادث دنشواى وحادث وفاة الزعيم الأكبر مصطفى كامل فليته كان هنا اليوم ليضيف الى هذين الحدثين حادث اعتقال على ماهر باشا : لقد شعرت بأن كل واحد من حضراتكم فى تلك الجلسة كان يعتبر المصاب جللا : لقد كان فى كل عائلة وفى كل مجتمع وفى الطرقات أسى وحزن بالغان وكيف لا يكون ذلك وقد كان على ماهر باشا رئيسا للوزارة وكان رفعة على ماهر باشا حاكما عرفيا وكان يومئذ حضرة صاحب المقام الرفيع رفعة النحاس باشا خارج الحكم فلم يمسسه بأى أذى ؟ انى — مصطفى الشوربجى — أقرر ان التدبير الذى اتخذ ضد رفعة على ماهر باشا ماهو الا نوع من هذه التدابير التى تتخذ فى بلاد دكتاتورية وفى ظروف استثنائية أما نحن فبلادنا ديمقراطية وليست مشتبكة فى حرب ، أفلا يقال عنا اذن اننا سبقنا غيرنا فى الرق والعبودية ، أخشى ان يقال ذلك عنا ، أختم كلمتى بكلمة قالها سعد زغلول غداة ان نفى الى جزر سيشيل « لتفعل القوة بنا ما تشاء » ٠

وفى الجلسة التالية ـ ٥ مايو ١٩٤٢ ـ تولى مصطفى النحاس باشا ، الرد على كل النقاط التى آثارها الأستاذ مصطفى الشوربجى وما قاله مصطفى النحاس فى مجلس الشيوخ لا يخرج ـ فيما يتعلق بالاتصالات التى جرت بينه وبين على ماهر باشا ـ عما قاله فى مجلس النواب ، ونشير هنـا الى بعض النقاط ، التى وردت على لسان النحاس باشـا فى مجلس الشيوخ ، ولم ترد على لسانه فى مجلس النواب ومن بينهـا مثـلا ـ ان المستجوب ـ مصطفى الشوربجى ـ قد استخدم عبارات نابية أخطأها التوفيق : اننـا اتخذنا من مصلحة الدولة ذريعة لاعتقال عدونا السياسى على ماهر باشا كما كان رجال الدين فى القرون الوسطى يتخذون من الدين ذريعة لاقامة محاكم التفتيش ٠

وكما كان رجال الثورة الفرنسية يتخذرن من الحرية حجة لتقتيل بعضهم البعض ، الى آخر ما ورد على لسان حضرته من أقوال طائشة لم يقصد بها غير اثارة النفوس وتحريضها على الفتنة والاجرام وان لف القول ودار فى الكلام ، ويقول مصطفى الشوربجى ٠ لا أسـمح لك بكلمـة « طائشـة » ويقول مصطفى النحاس للشوربجى : نزه أقوالك ، وافهم معنى كلامك قبل أن تقول اسمح ، أولا اسمح انك انما أردت بالاشارة الى محاكم التفتيش أن تقولوا : ثوروا والجأوا الى العنف واقتلوا بعضكم البعض ونحن لسـنا أطفالا لا نفقه معنى الكلام ، بل نحن رجال ووطنيون قبل كل شىء ٠

ويقول مصطفى النحاس ان على ماهر فى وقت ما ، قد وافق على اشتراك مصر فى الحرب ولكنه ووزراءه قد عدلوا بعد ذلك خطتهم لأنهم يلبسون لكل حالة لبوسها ٠ وينكر هذا الكلام مصطفى الشوربجى وينفى مصطفى النحاس أن يكون لأية سلطات أجنبية أى دخل فى موضوع اعتقال على ماهر ٠

وبعد بحث فقهى مستفيض يتلوه مصطفى النحاس باشا برد على سؤال مفترض ٠٠ هل يلزم الحاكم العسكرى ٠ باجراء تحقيق ؟ ويجيب هو عن هذا السؤال بقوله : القول بالزام الحاكم العسكرى باجراء تحقيق يؤدى أو لا يؤدى الى التقديم للمحاكمة انما هو قلب للأوضاع ، لأنه يخرج بنا من دائرة الأحكام العرفية الى دائرة الاجراءات القضائية ، وتبعا لذلك لا يلزم الحاكم العسكرى بافشاء أسباب القبض حتى للبرلمان فقد يكون فى افشائها أو اعلانها ما يمس سلامة الدولة والغالب أن تكون الأسباب التى استوجبت القبض هى نفسها التى تحول دون ابداء مبررات الاعتقال ٠

ويشـترك فى المناقشة توفيق دوس باشا ويتوجـه فى البـداية ـ الى النحاس باشا بالتعزية فى مصابه بوفاة شقيقه ـ ويتحدث حديثـا دسـتوريا رائعا ، ثم يقول : ان عيبنا جميعا اننا نفسر التشريع ، ونحن فى الحكم كاننا خالدون حتى اذا انقلب الوضع وصرنا فى المعارضة أسفنا على تفسيرنا الماضى

الأسف الشديد » كما يقول : ان روح التشريع وروح الدستور ان ينعقد البرلمان روحا قبل ان ينعقد جسدا ، أو بتعبير آخر ، ان يكون البرلمان موضوعا قبل أن يكون شكلا على أنه حتى فى الجسد وفى الشكل ستجدون المعنى البرلمانى لا يتحقق الا مع وجود الحصانة ، اذ لو فرضنا أن البرلمان شكل تشكيلا قانونيا ووجد قائما ، كامل العدد مع عدم وجود الحصانة البرلمانية فان اعضاءه لا يمكنهم ابداء آرائهم لأنهم يكونون اذن على حالة من عدم الاطمئنان لا تساعدهم على ابداء رأيهم حرا . ان الحصانة البرلمانية لا يجوز تعطيلها طبقا للمادة ١٥٥ من الدستور » .

ويستشهد توفيق دوس باشا بالسوابق البرلمانية فى العالم كله فيقول : حصل فى فرنسا فى الحرب الماضية ، ان شكا بعض النواب بأن رقابة الرسائل تحت الحكم العرفى امتدت الى رسائلهم ففضتها وأطلعت عليها وان هذا . وهو مجرد رقابة الرسائل – فيه مساس بالحصانة البرلمانية عند ذلك اعتذر وزير الداخلية وأصدرت الحكومة الفرنسية منشورا دوريا لمراقبى البريد بتاريخ ٨ يوليو ١٩١٧ أكدت فيه أن الرسائل الواردة والمعنونة باسم أعضاء البرلمان لا يجوز فى أية حالة فتحها ، ما دام ظاهرا من العنوان صفة المرسل اليه أو ما دام ثابتا على الظرف عنوان مجلس الشيوخ ، أو مجلس النواب فى حالة ما يكون مرسلة من أحد أعضاء المجلس وفى سنة ١٩١٧ عندما رأت الحكومة الفرنسية القبض على النائبين كايودسيو وسالفى وكان الأول وزيرا للداخلية الى جانب عضويته فى مجلس النواب لاتهامهما بالخيانة العظمى لم تتمكن من ذلك الا بعد أن طلبت رفع الحصانة عنهما وكل ما فعلته فى هذا الموضوع أن طلبت طلب رفع الحصانة على وجه الاستعجال فوافقها المجلس ، على ذلك وفى هذه الحرب – الحرب العالمية الثانية – أرادت وزارة مسيو دلادييه القبض على عشرين شيوعيا فقدمت بذلك طلبا للمجلس بتاريخ ٢٠ نوفمبر ١٩٣٩ نظره المجلس بصفة مستعجلة فى نفس اليوم ، وأصدر قراره برفع الحصانة الا أن الحكومة لم تكتف بذلك بل عرضت على المجلس بتاريخ ١١ يناير ١٩٤٠ قانونا باسقاط العضوية عنهم وفى ٢٠ يناير ١٩٤٠ أصدرت قانونا آخر بحرمانهم من حقوقهم السياسية .. هذه هى البلاد التى أخذنا عنها دستورنا وفى انجلترا أصدر البرلمان قانونا فى نوفمبر ١٩٢٩ سمى قانون الدفاع العام Defence General Regulations فوض به المجلسان الحكومة فى القبض على من يقتضى الدفاع عن البلاد القبض عليه ورغم وجود هذا القانون قبضت الحكومة فى ٢٣ مايو ١٩٤٠ على أحد النواب واسمه كابتن رامزى ولما عرض أمره على مجلس العموم ليبحث اذا كان القبض عليه يدخل فى سلطة الحكومة طبقا لهذا القانون أم لا وقد وجد انه ينطبق فأصبح القبض دستوريا .

وعندما بدا توفيق دوس باشا يذكر مثلا عن الحصانة البرلمانية فى عدم وجود الأحكام العرفية قال له رئيس المجلس : يحسن قصر البحث عن الحصانة

البرلمانية وقت قيام الأحكام العرفية وقال توفيق دوس : انى أعرف ما أقول ولو أنتظر الرئيس قليلا وسمع ما أريد أن أصـل اليه من وراء هذا البحث لسلم معى بنظريتى : لقد حرص سعد زغلول على قداسة الحصانة البرلمانية حتى فى حالة التلبس وذلك حتى لا تحتـال الحكومة بالادعاء بوجـود حالة التلبس مع عدم وجودها ، وكان من رأى سعد زغلول انه حتى فى حالة التلبس، ينبغى ان تحاط الحصانة البرلمانية بكل سياج يكفلها ويضمن وجودها كاملة ٠

ويتحدث توفيق دوس باشا عن المادة ١٥٥ من الدستور ٠٠ الدستور ، الذى كان هو ــ توفيق دوس ــ أحـد واضـعيه ، وكان من بين ما قاله ان المادة ١٥٥ لا تجيز تعطيل الحصانة البرلمانية ٠

وينهى توفيق دوس كلمته بقوله : اذا فسرنا قانون الأحكام العرفيـة تفسيرا خاطئا ، ووصلنا بهذا التفسير ، الى ان الفقرة الأخيرة تبيح كل شىء كان قانون الأحكام العرفية ذاته باطلا لمخالفته للدسـتور واما اذا فسرنا قانون الأحكام العرفية تفسيرا صوابا بأنه لايجيز الاعتداء على الحصـانة البرلمانيـة فيبقى الاعتـداء لامحـل له ولا يجيزه القانون كما لا يجيزه الدستور ويوجه توفيق دوس كلمته الأخيرة الى الشيوخ قائلا : هل تحرصون على حرياتكم فى ابداء أرائكم وأفكاركم ورقابتكم للحكومة مراقبة كاملة غير منقوصة فتجعلون أمرها بيـدكم ، وحدكم مجتمعين فى مجلسكم أم أنكم تقدمونها قربانا للسلطة التنفيـذية ، باسم الحـكم العرفى ؟ ان قلتم بالمحافظة على حرياتكم كاملة حرصتم على الدستور ورفعتم راية الحياة النيابيـة عالية ، ودعمتم بناءها من أساسه الى أعلى ذرا وان تكن الأخرى فالأولى أن ننصرف الى دورنا ولله الأمر من قبل ومن ولا يكون التصفيق الا من اليسـار بطبيعة الحال وبعد توفيق دوس باشا يتحدث محمد محمد الوكيل مؤيدا الحكومة فى كل ما اتخذته من اجراءات ويقول انه مقتنع بكل ما قالته الحكومة كل الاقتنـاع ويطلب من الأعضـاء أن يقتنعوا مثله وعندما تعطى الكلمة للدكتور محمد حسن هيكل يبدى ملاحظة ان العدد غير قانونى ويقول له الرئيس : الكلام جائز حتى ولو كان العدد غير قانونى ، ويقول د ٠ هيكل ولكننى سـوف أنهى كلامى بعرض اقتراح على المجلس فاذا لم يكن العدد قانونيـا فلا أسـتطيع تقديم الاقتراح ولا يمكن الاقتراع عليه ويبدأ الدكتور محمد حسين هيكل فيروى للمجلس كيف أنه بعث الى الرقيب بمحضر جلسة ٨ أبريل ١٩٤٢ ، ليوافق على نشره ولكنه لم يوافق وهو ــ فى هذه الجلسة ــ يريد أن يعرف هل نحن هنا كاعضاء لنا الحرية التى تسـمح لنا بأن نتكلم وهل نعرف الدسـتور واللائحة الداخلية وهل لنـا من التقدير ان نعرف ما يقال وما لا يجب ان يقال ، أم يجب أن نوجه وجهة معينة ٠ ثم يتساءل : هل اذا أبديت رأيا من الآراء أكون مسئولا وأعاقب عليه ؟ ولكن رئيس المجلس يقول للدكتور هيكل : هذا خروج عن الموضوع ولكن هيكل

يقول انه يتكلم فى الموضوع يتكلم عما وقع قبـــل القبض وبعده فهل يراد الا أعرض لذلك ، حتى لا يعلم الناس تفاصيل موضوع الاستجواب ، ويجـد هيكل مقاطعة من بعض أعضـاء المجلس ويناقش د · هيكل ما قاله مصطفى النحاس من انه ليس ملزما بذكر الأسباب « التى من أجلها قبضت على على ماهر ولكم أن تقرروا بعد ذلك الثقة بى أو تقرروا عدم الثقة » ويقول د· هيكل : كيف يمكن أن يعطى الأعضاء الثقة للحكومة التى لا تثق فيهم ، ويشير د· هيكل الى ما حدث فى الرابخستاغ ــ البرلمان الألمانى ــ عندما طلب جرونج مساعد هتلر ، ان يفوض النواب الفوهرر ، سلطات مطلقة يتصرف بها كيف يشاء · ثم يقول : لو ان مجلس الوزراء هناك وجد نصا يجيز ما يذهب النحاس باشا اليه هنا لما كان فى حاجة الى الطلب الذى طلبه هتلر من مجلس الرايخستاغ ·

وينهى د · هيكل كلمته بقوله : ان المسألة تتعلق بأمن مصر وسلامتها ، فهل يبقى هذا الأمن قائما فى ظل الديمقراطية أو لا يبقى قائما ، الا فى ظل التكتم والحلقات المفقودة : احكموا ولا أقول لكم بأن اليوم غير الغد وغير الأمس بل أقول احكموا وراقبوا الله فهو الذى يعلم ما فى الضمائر وهو الذى يغير ولا يتغير ! » ·

وعندما تعطى الكلمة للاستاذ عازر جبران يتنازل عنها للأستاذ محمود غالب وعندما يسأله رئيس المجلس هل هو متنــازل عن دوره ، أو عن كلمته يقول انه يتنازل عن الكلمة ، ولم يكد محمود غالب يبدأ كلمته بقوله : لقـــد قال رفعة رئيس مجلس الوزراء أن مراقبـــة البرلمان يكتفى فيهـــا بالثقـــة قال صبرى أبو علم ــ وزير العدل ــ ان هذه العبارة تشعر بتجريح لمجلس النواب ، ويقول محمود غالب انى أعرض على رفعة النحاس باشا لأنه طلب الثقة من غير ان يذكر الأسباب التى دعت الى القبض على رفعة على ماهر باشـــا ويقول صبرى أبو علم ، هذا حق من حقوق مجلس النواب ، صاحب الكلمة الأخيرة فى الثقة كما يقول رئيس المجلس لا يجوز نقد أى عمل من أعمال مجلس النواب ، وعبثا حاول محمود غالب ، أن يوضح وجهة نظره لكثرة مقاطعة صبرى أبو علم، له ، وللمقاطعة أغلبية المجلس . وحتى عندما انتقل الى موضوع آخر قامت ضجة أخرى وخاصة عندما قال :

ان الرأى الذى يبدى من غير أسباب ليس له قيمة دستورية فقد يصيب الشخص أو يخطىء مادام صاحب التصرف بشرا ليس معصـــوما من الخطـأ ، وتكون النتيجة على هذا الوضع أن الحاكم العسكرى حاكم بأمره غير خاضع لرقابة البرلمان الذى يستمد منه سلطته وهو وضع خطير غير دستورى لا يقره الا المؤمنون بالدكتاتورية أو بالزعامة المقدسة ·

ويقول محمود غالب ، ان أمر اعتقال على ماهر ، لم يصـــدر بنـاء على تقارير سرية بل ترتب على حضوره لمجلس الشيوخ والشكوى اليه ، ويقاطعه

رئيس المجلس بدعوى أنه يكرر ما قاله الشيوخ ، الذين سبقوه وينفي محمود غالب انه يكرر ما قيل ثم يؤكد ان على ماهر عندما رأى ان العاصفة اشتدت وأصبحت لا تطاق اضطر للرجوع ، الى المجلس ليشكو اليه أمرا لا ليرتكب جريمة وأظن ان هذا الاجراء ما كان يستحق القبض عليه ، أو اعتقاله ٠

« لقد طلب من المرحوم حسن صبرى باشا ثم من دولة حسين سرى باشا اعتقال أو ابعاد على ماهر فابيا أن ينقادا لهذا الطلب واستطاعا ، اقناع الانجليز بأنه لا محل لاجراء عنيف كهذا ، وانه لا خطر من تركه حرا فهل يرضى رفعة النحاس أن يكون أقل حرصا من سلفيه على الحريات والكرامات والاستقلال وأن يذهب الى مجاملة ٠٠

وتخلو المضبطة من بقية الكلمات لأن رئيس المجلس قال : لا ينبت شيء من هذه الألفاظ فى المضبطة ٠ وتبقى الأسطر خالية الا من نقط سوداء متراصة ، فهل يستطيع أحد أعضاء مجلس الشيوخ ممن بقوا على قيد الحياة وشهدوا تلك الجلسة أن يكمل تلك الكلمات ٠

على أية حال لقد انهى محمود غالب ــ وزير العدل الأسبق ــ كلمته بأنه كان الأولى والأخلق برفعته أن يتجاوز عن مخالفة على باشا لامره ان كانت هنـــاك مخالفة ويعود الى الاكتفاء بالمراقبة التى يراها ضرورية لابعاد الخطر الموهوم المزعوم ، أو أن يجرى تحقيقا يحق الحق ويزهق الباطل ويطمئن الناس على عدالة النحاس ٠٠

ويحاول مصطفى الشوربجى أن يرد على مصطفى النحاس لأنه ذكر فى بيانه مسائل تخصه هو فتنطلق ــ وللأسف ــ أصوات : العدد غير قانونى ، وينادى الرئيس ــ الذى كان منذ فترة قصيرة ، يقول ليس مهما ، العـــدد ــ ينادى على الأســماء فيثبت أن عدد الحاضرين ٦٥ عضــوا ، والعدد القانونى ٧٣ ، وترفع الجلسة فى منتصف الليل ــ ليلة ٦ مايو ١٩٤٢ ٠

وفى الجلسة التالية ــ جلسة ٧ مايو ــ يحـــاول مصطفى الشوربجى أن يرد ، فلا يسمح له رئيس المجلس بالرد ويطلب مصطفى الشوربجى ، أن يثبت فى مضبطة الجلسة : اننى طلبت الرد على التهم التى وجهت الى فلم يقبل طلبى ٠

ويبـــدأ رئيس المجلس بعرض ما تلقـــاه من اقتراحات فى الاستجواب : اقتراح بالانتقال الى جدول الأعمال وآخر بأن الحصانة البرلمانية ليست من الأحكام التى يجوز تعطيلها طبقـا للمادة ١٥٥ من الدستور وثالث بعرض استجواب مصطفى الشوربجى على لجنة الشئون الدستورية ، واقتراح رابع بأن يقـــرر المجلس انه لا يسعه أن يقر اعتقال على ماهر قبل الوقوف على الأسباب المبررة لاعتقاله للاقتناع بها ، وتقف أغلبية كبرى الى جانب الانتقال الى جدول الأعمال وينتقل المجلس ــ كما هى العـــادة ــ دائما عقب كل اســتجواب ــ الى جدول الأعمـــال ٠ ٠

الفصل السابع

قضية المعتقلين السياسيين
تثار ـ بعنف ـ فى مجلس الشيوخ

وحتى نكمل كل ما يتعلق بقضيه اعتقال حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى العام لزميله حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا ، رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى السابق ، تبقى كلمات عن تلك القضية بعضها ورد فى شهادة على ماهر باشا فى قضية الاغتيالات السياسية ـ مقتل أمين عثمان باشا ـ وبعضها الآخر ورد فى الوثائق البريطانية .

حاول فى البداية على ماهر باشا ، أن يتجنب الحديث عن أيام اعتقاله لانه يدعو الى وحدة الصف ولا يريد العودة الى الماضى ، وكان على ماهر لا يتحدث عن أيام الاعتقال الا بأنها أيام الأسر ، والأسر لا يكون الا من الأعداء للأعداء .

سئل على ماهر لحساب أى جهة كان أسركم ؟ وأجاب على ماهر ، الاعتقال كان لحساب الحكومة البريطانية وكانوا يعدوننى أسير حرب وبدأوا المطالبة بذلك فى عهد حسن صبرى باشا فرفض وكرروا الطلب فى عهد حسين سرى باشا ، وكان يحاول أن ينفذ الطلب فوجد من البرلمان المصرى ، استنكارا وتم الاعتقال فى عهد النحاس باشا ، وهذا ما أريد أن أنساه لانى أريد أن تنسى البلد الماضى ، وانما يصح أن أقرر أننى كنت فى القصر الأخضر والنحاس باشا ، اتصل بى تليفونيا وقال أنه مريض ، ويريد مقابلتى ، فقلت له أنا أجيلك ووجه لى كلاما بأنى متهم أنا وجلالة الملك والشيخ المراغى بأننا نريد عمل ثورة فى الأزهر ، وأنه عنده أوراق فقلت له أن الذى دبر ذلك أساء التدبير ، ومع كونى أحب الأزهريين فلا يوجد اتصال لى الا بهيئة كبار العلماء ، والواقعة مختلقة من أولها ، الى آخرها ، فاعرض أوراقك وتكلم فلم يقبل فقلت ليس لك عندى طلبات وكان يريد أن يعتبر أن عودتى الى القصر الأخضر بناء على طلبه فقلت له ، انى لا أريد التقيد بأى قيد » .

وسئل على ماهر ، ما هى الجهات التى اعتقلت فيها ؟ فقال كنت أولا فى الصحراء الغربية ثم نقلت الى السرو ثم الى العياط ، وكل هذا بناء على موافقة السفير البريطانى ، لدرجة أنى كنت مريضا بالمستشفى العسكرى ، وجاء الأمر أن أسافر الى السرو وكانت درجة حرارتى ٣٨٫٥ وجابوا واحد باشا عسكرى يخرجنى فلم يجرؤ فقالوا انهم سيحاكمونه ، ثم خمسة لواءات وسافرت الساعة ٨ ووجدت المكان غير مستعد ، وهناك ناموس ويسأل على ماهر من الأستاذ حمادة الناحل ما هى المعاملة التى عومل بها رفعته ــ كشاهد ــ فى فترة اعتقاله واختلافها عن معاملة باقى المعتقلين ٠ ويقول على ماهر : جميع المعتقلين كانوا معتقلين لحساب وزارة الداخلية وأنا كنت فى حالة أسر وكنت فى منطقة الجيش البريطانى وكنا نستلف منهم المياه ، وكانت القنابل تسقط يوميا فوق رءوسنا من الطيارات ونفس الضباط المصريين كانوا متضايقين من الحراسة فى مثل هذه المنطقة وفى البداية منعوا عنى كل شىء ثم طلبت جهاز راديو فرفضوا الطلب فقلت لهم أنتم تصرحون للأسرى الألمان بأجهزة الراديو فهل أعامل وأنا المصرى أقسى من معاملتكم للألمان وأخيرا أعطونى راديو على ألا أسمع الا اذاعة مصر ٠ ويقول الأستاذ حمادة الناحل : أنى أعرف شخصيا أنك كنت تعامل معاملة شاذة وكان الحاكم العسكرى المسئول هو النحاس باشا ، ويسأل حمادة الناحل ، على ماهر باشا : هل منعت رفعتك من تشييع جنازة شقيقك ؟ ٠

ويقول على ماهر : حصل ، ويقول حمادة الناحل : هل حصل ، انهم طبعوا لرفعتكم جرائد خاصة للتأثير على أعصابكم ، ويقول على ماهر : كان فيه استجواب بمجلس الشيوخ خاص باعتقالى فكتبت لرئيس الوزراء ورئيس الشيوخ خطابين وطلبت محضر الجلسة وسلمت الخطاب للواء العسكرى المشرف على أعمالى الخاصة فقال أنا متأكد ألا فائدة فقلت لازم توصلهم ، فوصلهما واستلمهما النحاس باشا واحتفظ بهما حتى أنه لم يسلم جواب رئيس الشيوخ ، اليه ، ويسأل على ماهر أيضا هل حدث خلال فترة اعتقالك وانتقالك بين المعتقلات أن احتجت الى استعمال المسدس ، الذى كنت تحمله وما مناسبة ذلك ؟ وقال على ماهر : كنت فى العياط وجاءنى قائد المدفعية المصرية ، وقال أنه مكلف بنقلى الى السرو والمبنى فى السرو حالته سيئة وبه ناموس ومادة بنائه تجعل الحرارة شديدة جدا وبعض المعتقلين كانوا يقولون « قنابل هتلر ولا ناموس السرو » وقال لى حارسى ، وهو من أحسن الضباط . أنه سيكون فى خدمتى فى السرو ، فقلت له أنا لن أنقل من هنا ، وكل من يتقدم لى سأقاومه بالسلاح ويأخذوننى ميتا ، لا حيا ، ولما كانت هذه المنطقة لا توجد فيها مياه صالحة للشرب فقد طلبت عمل بئر جديدة لان وزارة الدفاع ومصلحة الحدود كان عندهما ، استعداد لحفر آبار فى الصحراء وكانوا جابوا المواسير والعدد ، فلما فكروا فى نقلى الى السرو منعوا حفر البئر » ٠

ومن بين ما جاء فى الوثائق حول على ماهر باشا ، واعتقاله أنه عندما كان على ماهر باشا فى الحكم طلب منه السفير البريطانى اعتقال اسماعيل صدقى ،

وتوفيق دوس ، وأحمد كامل لانهم أعضاء فى مجالس ادارات شركات ألمانية وكان رد على ماهر ، أنه لا يستبعد أن يكون هناك بريطانيون فى مجالس مثل هـذه الشركات ، لأن ألمانيا قبـل الحرب كانت دولة صـديقة • وقد سبق أن تحدثنا عن الانذار البريطانى الذى قدمته بريطـانيا الى فاروق فى ١٧ يونيو ١٩٤١ من أجل عزل على ماهر وقد استقال فعلا على ماهر يوم ٢٣ يونيو وقبل فاروق الاستقالة بعد أربعة أيام وقد حاول على ماهر ، ألا يقطع العلاقات ، بينه وبين السفير البريطانى حتى بعد استقالته أو اقالته بمعنى أدق فيعتذر اعتذارا رقيقا عن عدم استطاعته حضور الحفلة ، التى أقامها لامبسون لمستر ايدن ويلمس لامبسون ــ كما يقول فى مذكراته ــ حرارة الاعتذار وصدقه وعنـدما يدعى على ماهر من قبل السفير البريطانى لحفلة تعميد ابنه فيكتور يعتذر على ماهر ، ويرسل لفيكتور لامبسون ملعقة ، وكوزا مع خطاب اعتذار رقيق •

ورغم هذا الحرص من جانب على ماهر ، على ألا يقطع شعرة معاوية بينه وبين السفير البريطانى الا أن السفير البريطانى كان يضع على ماهر فى مقدمة خصوم بريطانيا وأنه ــ أى على ماهر ــ وراء تشيع فاروق ، للمحور ! ويلعب حسين سرى باشا دورا هاما فى الوقيعة بين على ماهر وبين السفير البريطانى ويلقى حسين سرى فى أحاديثه مع السفير البريطانى مسئولية ما يجرى فى القصر من تشيع للمحور ومعاداة له ولحسين سرى وللبريطانيين على ، على ماهر ، شخصيا وان كان حسين سرى ــ لضعف مركزه ــ يجبن عن اعتقال على ماهر •

ويحرص على ماهر فى يومى ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ ، على أن يبتعد عن دائرة النشاط السياسى حتى لا يسىء الى الملك أو حتى لا يؤدى تدخله الى تشدد فى الموقف البريطانى •

وكان حسين سرى أول سـياسى مصرى اقترح على السـفير البريطـانى ابعـاد على ماهر فورا ذلك الذى يواصـل ــ كما قال حسين سرى للسـفير البريطانى ــ دوره الخبيث ، ويقول السفير البريطانى لحسين سرى ــ فى ٢٨ فبراير ١٩٤٢ ــ أى بعد تأليف النحاس باشا لوزارته بثلاثة أسابيع : اننى أعتقد أن النحاس باشا يعتزم أن يتولى أمر ،على ماهر ، ولكننى أشعر انه ينتظر حتى يتدعم مركزه فى البلاد ، بالانتخابات التى ستجرى فى مارس ، ولكن حسين سرى باشا السياسى المصرى يقول أن هذا يعنى الانتظار فترة طويلة وما دام على ماهر موجودا فاننا سنظل نشـهد حوادث ولن تكون علاقاتنا بالقصر سليمة واقترح حسين سرى باشا ــ برقية رقم ٦٩٦ بتاريخ ٢٨ فبراير ١٩٤٢ من السير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية ــ ابعاد على ماهر ، الى عزبته وتحديد اقامته هناك « واذا استطاع النحاس باشا أن يرسله الى الخارج فان هذا سيكون أفضل ولكن اذا رفض على ماهر فليست هنـاك وسيلة قانونية لارغامه على ذلك » • ويقول السفير البريطانى لحسين سرى باشا ردا على ذلك أننى آمل

أن يطلب منك النحاس فى النهــاية تولى منصب رئيس الديوان الملكى ويجيب حسين سرى : ان النحاس باشا لن يقبل حتى يتم التخلص من على ماهر ٠

وكان السفير البريطانى قد ذكر فى برقيته رقم ٥٢٥ ، بتاريخ ٧ فبراير المرسلة منه الى وزارة الخارجية البريطانية ــ وفى أول زيارة رسمية للنحاس باشا كرئيس للوزارة ــ ان النحاس باشا قال له ـ المسفير البريطانى ــ أنه عالج بالفعل مسألة المراغى . والأزهر وأنه ــ أى النحاس باشا ــ يقدر الحاجة الى مواجهة على ماهر ، ومثل هذه العناصر ، الشريرة بمن فى ذلك محمد محمود خليل ، ويقول السفير أنه أكد للنحاس باشا استعداده لمساعدته ، اذا وجدت صعوبات » .

كما يقول السفير البريطانى أنه التقى بالنحاس باشا فى مأدبة وأنه أرسل له يجدد طلبه الخاص بابعاد على ماهر فورا وان النحاس باشا قال انه يوافق اليوم تماما ، على هذا الاجراء ولكن المسألة مسألة توقيت انه يريد أن يدعم مركزه بدرجة أقوى ، أولا ٠

ويقول السفير البريطانى أنه قال للنحاس باشا مرتين فى الماضى أن المسألة عاجلة ولا تحتاج الا الى أيام وأنه ــ أى النحاس ــ كان دائما يطلب وقتا ٠

وما جاء فى الوثائق البريطانية يؤكد ــ عكس ما قاله النحاس باشا فى مجلسى النواب والشيوخ ــ أن اعتقال على ماهر باشا كان بأمر من الانجليز بدليل ما جاء فى برقية ٧ فبراير ١٩٤٢ ولم يكن النحاس باشا قد أكمل يوما واحدا فى الوزارة ، برزت قضية ابعاد على ماهر على لسان السفير البريطانى ٠

فى البرقية رقم ٧٢٠ « ٥ مارس ١٩٤٢ » من السفير البريطانى الى وزارة الخارجية البريطانية يروى السفير ما دار بين الملك والنحاس باشا لمدة ساعة : فى صباح يوم ٥ مارس يبلغ النحاس باشا الملك أنه رتب مع السفير البريطانى بهدوء دفن قضية عزيز المصرى ولكن الملك لم يتحرك ووصف هذا الأمر بأنه محض دعاية ٠ ويثير النحاس مع الملك موضوع الايطاليين الذين يعملون بالقصر فيقول الملك أنهم سيذهبون ولكنه سيحتفظ بثلاثة منهم بالاضافة الى بوللى ٠

وينتقل ــ كما تقول برقية السفير ــ النحاس بعد ذلك الى ما وصفه للملك فاروق بأن أخطر مسألة لديه هى مسألة على ماهر ، بدأ الغضب على الملك فاروق وسأله لماذا ؟ قال النحاس أنه يكره على ماهر منذ عام ١٩٣٧ وقال أن على ماهر ألحق أضرارا بالغة بمصر وبالملك فاروق ، وبسببه وقعت أحداث ٤ فبراير ٠

وقال النحاس : أنه فى احدى الفترات فكر فى ارساله الى السودان ، ولكنه قرر ألا يفعل ذلك ، وسيأمره الآن بالبقاء فى عزبته دون أن يرى أحدا أو يخرج دون اذن ٠

عند هذا الحد ــ كما تقول البرقية ــ ظهر الغضب على وجه الملك ، ويؤكد النحاس أنه لن يعمل مع على ماهر ، على الاطلاق ويقول النحاس للامبسون ، أن الملك لم يظهر أى تغيير فى موقفه ، كما يقول النحاس باشا أنه أعلن تصميمه ــ ما دام رئيسا للوزراء ــ على أن تكون مصر مكانا أمينا لكل بريطانى وبخاصة القوات البريطانية ويسخر الملك من النحاس باشا ، ويقول له ، ولكن البريطانيين لم يقفوا دائما الى جانبه ــ جانب النحاس باشا ــ فهم ــ مثلا ــ لم يساعدوه عام ١٩٣٧ وهم لم يساعدوا حسين سرى و ٠٠ و ٠٠

ويقول النحاس أنه لا يعبأ بما اذا كان البريطانيون قد ساعدوه أم لا ، وأنه ــ أى النحاس ــ ملتزم بالدفاع عن الديمقراطية ومساعدة الديمقراطية ٠ ويقول النحاس أنه يتمسك بالسير مايلز لامبسون وأنه يثق فى أن الملك سيفعل ذلك أيضا واذا سمع النحاس ــ أى شىء من هذا القبيل ــ شائعات عن نقل السفير البريطانى ، كانت تخرج من القصر ذاته ــ أى النحاس ــ سيكون آسفا جدا ، ويقول النحــاس للملك ، أنه لا يثق فى حسن نشأت وأنه مصر على استدعائه وأنه سيعامل صالح حرب رئيس الشبان المسلمين بنفس الطريقة ، التى سيعامل بها على ماهر ، وقد حاول فاروق أن يسوف فى موضوع صالح حرب ، ولكن النحاس رد بأن صالح حرب لا يمثــل مشاعر المسلمين ويقول النحاس أنه قال للملك : اننى أخلص أصدقائك وانى أعمل فى سبيل مصر ، التى يجب أن تكون مصالح الملك أيضا ، وقد صاح الملك ، وهو يقول للنحاس : لا أريد دروسا وتقول برقية السفير البريطانى : ما سلف ذكره هو رواية النحاس باشا نفسه وبكلماته ! وفى النهاية تقول البرقية : أن النحاس باشا أمر بحل البوليس الخاص يوم الاثنين القادم وهوجهاز أنشأه على ماهر ، كأداة من أدوات القصر ، وسيتولى النحاس باشا يوم السبت ــ كما تقول البرقية أيضا ــ مسألة على ماهر ، وصالح حرب ٠

ولكن برقية تخرج من السفارة البريطانية تقول ــ بعد ٤٠ يوما ، من البرقية السابقة الذكر ــ أن سلوك النحاس أصبح غير مرض يوما بعد يوم ، أنه متردد ، ويبدو أنه وصل الى نوع من التفاهم مع الملك ويعرف النحاس بأمر البرقية عن طريق السفير ، وأمين عثمان ، ويعتقل على ماهر وعباس حليم ، ومحمد طاهر وعمر الفاروق ٠٠ !

ويقول الزميــل الأســتاذ محسن محمــد الذى قدم الكثير من الوثائق البريطانية فى كتابه « التاريخ السرى لمصر » : الذى يطالع الوثائق البريطانية يجد أن بريطانيا ضغطت كثيرا على النحاس باشا لاعتقال على ماهر وعباس حليم ومحمد طاهر ، وعمر الفاروق وقد وجدت هذا الموضوع فى برقيات كثيرة تم تبادلها بين القاهرة ولندن ، والخرطوم ، قرأت برقية بعث بها ايدن الى سفيره يشكو من تصرفات النحاس ، ويقول اننا لم نجد عمة : كل ما سمعناه وتلقيناه مجرد كلام ، وهذه البرقية هى السبب فى تحديد اقامة على ماهر فى

مزرعته بالقصر الأخضر ، قرب الاسكندرية مع مراقبة تليفونه ، ولما استطاع على ماهر الهرب من القصر الأخضر والوصول الى مجلس الشيوخ بالقاهرة أثناء اجتماعه اعتقد على ماهر أن الحكومة لن تجرؤ على اعتقاله داخل حرم المجلس ولكن الضغط الذى يطل من البرقيات هو السبب ، وهو المسئول الوحيد عن تجاهل الحكومة حتى مراعاة الشكل : فى مذكرة مقدمة لوزير الخارجية البريطانية بتاريخ ١٧ مارس نجد سر المطالبة باعتقال على ماهر والآخرين وضرورة ابعاد الايطاليين من القصر ، وتقول المذكرة أن بعض تصرفات فاروق عام ١٩٢٩ كانت موضع شك و ٠٠ و ٠٠ وتقول البرقية : من المستحيل تغيير ما فى نفس الملك ، ولكن يمكن تقليم أظافره وجعله بلا قدرة على الايذاء اذا أبعدنا من حوله العناصر المعادية لنا ، وفى كل مرة حاولت فيها ذلك كانت الحكومات المتعاقبة فى حاجة الى تأييد فاروق ولا تستطيع أن تدخل معه فى صدام مباشر أما الآن فلدينا حكومة وفدية تريد الحد من نفوذ القصر وانها تستطيع أن تتخذ أية خطوة ضد رجال القصر كجزء من سياستها وستكون ميزة كبيرة لنا ، اذا استطعنا أن نجعل النحاس يحارب لنا معركتنا والتعليق الوحيد — محسن محمد — هو أن النحاس قد قام بالمهمة فعلا ٠

والجدير بالذكر أن مكرم عبيد باشا وقد كان دائما المتحدث الرسمى للوفد المصرى والمدافع الأول عن سياسته لم ينطق بكلمة واحدة ، لا فى مجلس النواب ، ولا فى مجلس الشيوخ ولم يدل بأى حديث صحفى ، أو غير صحفى عن موضوع اعتقال على ماهر باشا وان كانت بعض الدوائر الوفدية قد راحت فيما بعد — اشتداد الخلاف بين مصطفى النحاس باشا ومكرم عبيد باشا — وكما هى العادة عند نشوب خلاف أو اختلاف بين الأصدقاء والزملاء — تقول أنه كان لمكرم عبيد يد فى اعتقال على ماهر باشا وذلك على النحو الذى سنفصله فى حينه ، عندما نتحدث عن أشهر خلاف بين زعيمين سياسيين مصريين ضرب بصداقتهما وزمالتهما المثل ، ونعنى بالزعيمين ، مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد ٠

ونختتم الكلام فى موضوع اعتقال النحاس باشا لعلى ماهر بوثيقتين سياسيتين هامتين خاصتين بهذا الموضوع ، أولاهما بلاغ صدر عن سكرتيرية مجلس الوزراء بتاريخ ١١ ابريل ١٩٤٢ جاء فيه : أن الحاكم العسكرى العام ، عملا منه على توفير جميع أسباب الراحة والصحة والخدمة والمعيشة اللائقة لحضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا الذى اقتضت اعتبارات خاصة بسلامة الدولة وأمنها اعتقاله قد أصدر اليوم أمره بنقل مقامه الرفيع الى سراى المسيو تورتليا بالرابعانيات وتخصيص هذه السراى وحديقتها لاقامته طوال مدة اعتقاله أو الى حين صدور أمر آخر وهذه السراى لا تبعد عن الاسكندرية أكثر من مسيرة ساعة ونصف ساعة بالسيارة وتقع فى جهة مشهورة بحسن المناخ وتتوفر بها أحدث معدات الراحة والحياة الفاخرة على أفضل وجه وأكمله ٠

وقد نفذ هذا الأمر بعد ظهر أول من أمس ·

أما أسباب الاعتقال فان المصلحة العـــامة تحول دون ذكرها بالتفصيل ولذلك يكتفى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا أن يعلن أنها تتعلق بأمور خطيرة كانت تدور حول رفعة على ماهر باشا وأنه تحدث مع رفعته طويلا فيها فاتفق رأيهما على أن يلزم حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا عزبته بالقصر الأخضر تلافيا لما قد تفضى اليه هذه الأمور من اضرار بمصالح البلاد وتعهد رفعته بذلك فلما أخل بتعهده وغادر القصر الأخضر خفية خيف أن يقع الضرر الذى أريد تلافيه فلم يكن هناك مناص من اصـــدار الأمر باعتقاله حرصا على المصلحة العامة بل وحرصا على مصلحته الشخصية نفسها ·

وكان نص قرار الحاكم العسكرى العام ، كما يلى :

القاهرة فى ١٠ ابريل سنة ١٩٤٢

نحن مصطفى النحاس باشا الحاكم العسكرى العام

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى أول سبتمبر سنة ١٩٣٩ باعلان الأحكام العرفية ·

وبعد الاطلاع على أمرنا المؤرخ ٨ ابريل سنة ١٩٤٢ بالقـاء القبض على حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا واعتقاله مؤقتا بسجن الأجانب ·

وبمقتضى السلطة المخولة لنا بالمرسوم الصادر فى ٧ فبراير سنة ١٩٤٢ ·

وبعد أخذ رأى وزير الدفاع تقرر ما هو آت :

١ ـ ينقل فورا حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا من ســجن الأجانب الى سراى المسيو تورتليا بالرابعانيات التابعة لمحافظة الغرب وتخصص هذه السراى والحديقة المحيطة بها لاقامة رفعته طول مدة اعتقاله أو الى حين صدور أمر آخر ·

٢ ـ يمنع منعا باتا اتصال رفعته بخـارج السراى المذكورة وحـديقتها ولا يسمح بزيارته الا بتصريح منا وتقام عليه خارج السراى وحديقتها حراسة دائمة ليلا ونهارا ·

٣ ـ يندب اللواء على حسن شريف باشا للاشراف على تنفيذ أمر النقل ومنع الاتصال والحراسة وعلى توفير جميع أسباب الراحة والصحة والخـدمة والمعيشة اللائقة بمقامه الرفيع على أحسن وجه وأكمله وتكون جميع النفقات على حســاب الحكومة بما فى ذلك أجور السفر للأشخاص الذين يصرح لهم بزيارته ·

٤ ـ على وزير الدفاع ووكيل الداخلية لشئون الأمن العام تنفيذ أمرنا هذا كل منهما فيما يخصه .

القاهرة فى ١٠ ابريل سنة ١٩٤٢ **مصطفى النحاس**

وبذلك ننهى الحديث عن قضية اعتقال على ماهر باشا ، لنبدأ الحديث عن قضية أخرى لا تقل أهميـة عن قضية اعتقال على ماهر باشا ، ونعنى بها قضية المعتقلين السياسيين التى أثيرت ـ فى مجلس الشيوخ ـ بعد اثارة قضية اعتقال على ماهر باشا فقد حدث تغيير فى رئاسة مجلس الشيوخ بعد انتهاء الاستجواب الخاص باعتقال على ماهر باشا ولم تنفع كل مظاهر الود التى أظهرها محمد محمود خليل بك ، رئيس المجلس تجاه الوفد ولم تنفعه أيضا كل مظاهر العنف التى أظهرها تجـاه صديقه القديم على ماهر باشا عند نظر قضيته فى المجلس فقد أصر الوفد المصرى على عدم تجديد رئاسته للمجلس وكان واجبا على محمود خليل وهو السياسى المحنك أن يعرف جيدا أن التجديد له من رابع المستحيلات لا لأنه غير وفدى وحسب بل لأن للسفير البريطانى عليه العديد من المآخذ ، التى جعلته يعده فى صفوف اعداء بريطانيا فى مصر كما تشهد بذلك برقيات السفير المرسلة منه الى وزارة الخارجية البريطانية وقد أختير لرئاسة المجلس الأستاذ على زكى العرابى باشا الذى كان وزيرا للمواصلات فى وزارة الوفد الرابعة ثم أختير لنفس الوزارة عندما شكل النحاس باشا وزارته ، فى أعقاب مأساة ٤ فبراير ١٩٤٢ وقد تلى المرسوم الخاص بتعيين على زكى العرابى باشا رئيسا لمجلس الشيوخ فى جلسة ١٢ مايو ١٩٤٢ التى رأسها على كمال حبيشة بك وكيل المجلس وكان مرسوم تعيين على زكى العرابى باشا ، قد صدر فى ٧ مايو ١٩٤٢ وبعد تلاوة المرسوم اعتلى الرئيس الجديد منصة الرياسة .

وألقى كلمة رفع فيها للملك وافر الشكر وعظيم الولاء ، والاخلاص ثم تحدث عن مسئوليته الكبرى فى كفالة الحرية التامة فى التعبير عن الفكر وابداء الرأى فى حدود الدستور واللائحة الداخلية والقوانين « ما دامت المصلحة العامة هى رائدنا جميعـا فلن يضيرنا اختـلاف الآراء بل ان فى تبادلها ما يضمن جلاء الحقيقة التى ننشدها ولن تقوم الحياة النيابية على أساس صحيح الا اذا توفرت هذه الحرية فى هذه الحدود ، لكل من حضرات الأعضاء وغنى عن البيان أننى ما جئت الى هنا لتوفيرها وحراستها » وتوجه أيضا على زكى العرابى بالشكر لرئيس مجلس الوزراء ولحضرات أصحاب المعالى الوزراء على ما حبوه به من ثقة وتقدير ، ويهنىء النحاس باشا ـ باسم الحكومة ـ على زكى العرابى كما يعلن تقديره للرئيس السـابق على ما أداه للمجلس الموقر أثنـاء رياسته من الأعمال القيمة وما وضع من تقاليد برلمانية نظمت العمل فى المجلس ، وفى اللجان » كما يهنىء الرئيس الجديد كل من لويس فانوس وتوفيق دوس فقط دون أن يهنئه أحد من الأحزاب المعارضة ، ومن بينها الحزب الوطنى ! .

وفى نفس الجلسة يوجه العضو الوفدى محمد عطية الناظر سؤالا الى رئيس الوزراء عن اعتقال فريق من المصريين ، ويجيب صبرى أبو علم وزير العدل نيابة عن رئيس الوزراء ، أن جميع من قبض عليهم فى عهد الوزارة الحاضرة من المصريين وجهت اليهم تهمة معينة اقتضت القبض عليهم وكلفت النيابة العسكرية بالتحقيق فيها ، وذلك عدا حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا وقد نوقش أمره أمام هذا المجلس فى الأسبوع الماضى.

وفى الجلسة التالية من جلسات مجلس الشيوخ « ٢٠ مايو ١٩٤٢ » نعلن استقالة على حسن باشا وزير الأشغال ولا يعرف سبب الاستقالة كما يعلن تعيين عبد الفتاح الطويل باشا وزيرا للمواصلات ومحمد عبد الهادى الجندى بك وزيرا للأوقاف ، وعبد الحميد عبد الحق وزيرا للشئون الاجتماعية ومصطفى نصرت وزير للوقاية المدنية ، وعبد الواحد الوكيل بك وزيرا للصحة وكذلك أحمد حمزة وزيرا للتموين وكان تعيين وزير جديد للتموين من بين الأسباب التى أدت الى ازدياد رقعة الخلاف بين النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا وقد عين عبد الواحد الوكيل عضوا فى مجلس الشيوخ فى المحل الذى خلا باستقالة عبد العزيز فهمى باشا .

وفى هذه الجلسة أيضا يناقش الاستجواب الموجه الى رئيس الوزراء من عبد الرحمن الرافعى عن المعتقلين السياسيين ، ويتحدث صاحب الاستجواب فى البداية طالبا من زملائه الأعضاء أن يصغوا اليه فى هذا الاستجواب ، اصغاء كريما كعادتهم « لاننى أشعر وقد سبقنى قرار المجلس فى الاستجواب الخاص برفعة على ماهر باشا وهو الخاص بالحصانة البرلمانية وأشعر اننى فى حاجة الى بذل مجهود أكبر لاقناع حضراتكم بوجهة نظرى لذلك فكل ما أرجوه منكم أن تؤجلوا تكوين رأى فى هذا الاستجواب حتى تتفضلوا بسماع أقوالى الى نهايتها » .

ويقول الرافعى : فى شهر أكتوبر ١٩٤١ فى عهد الوزارات الماضية ترامى الينا أن فريقا من المصريين ومعظمهم من الشبان المثقفين معتقل منذ مدة تربو على عدة أشهر وقال لنا أصدقاؤهم وأقرباؤهم وذووهم أن هؤلاء المعتقلين مسجونون ومضت عليهم بضعة أشهر دون أن يحقق معهم ودون أن توجه اليهم أية تهمة فهالنا الأمر وظننا بادىء الأمر أن هناك تهما جسيمة توجه الى هؤلاء المعتقلين ونحن نعرف أن كثيرا من التهم قد تستدعى تحقيقات طويلة تستغرق عدة أشهر فقيل لنا كلا ليس هناك تحقيقات ولا تهم وانما هو اعتقال سياسى ، اعتقال مقصود منه الحبس بدون سبب قانونى ولا نعرف له مدة معلومة . ويقول عبد الرحمن الرافعى أنه قد سبق أن قدم عدة أسئلة حول هذ الموضوع كان من بينها سؤال بتاريخ ١٤ نوفمبر ١٩٤١ والى أن المرحوم يوسف الجندى ، كان قد تقدم باستجواب حول هذا الموضوع أيضا فى ٩ ديسمبر ١٩٤١ تأجل

النظر فيه الى أربعة أسابيع ، ولما توفى الأستاذ يوسف الجندى ـ الشيخ الوفدى ـ تمسكت بهذا الاستجواب وهو المطروح الان على حضراتكم ، فهذا الاستجواب مصدره منكم ، ولكم أن تفخروا بذلك ، كما أن هذا الاستجواب له من هذه الناحية حقوق عندكم ولا يضيع عندكم حق » ويقول عبد الرحمن الرافعى : أنه بعد أن شكلت الوزارة الوفدية كان يعتقد أنه ليس بحاجة الى تجديد هذا الاستجواب لاننى كنت أعتقد أن هؤلاء المعتقلين لابد أن يفرج عنهم فى عهد الوزارة الوفدية ، وشجعنى على هذا الاعتقاد الافراج عن الفريق عزيز المصرى باشا وزميليه لانهم كانوا متهمين فى مسائل . قيل انها مسائل خطيرة فقلت اذن نحن أمام بشرى طيبة ، كما يقول الرافعى أيضا انه عرف ان أربعة أو خمسة من المعتقلين قد أفرج عنهم فسكتنا وانتظرنا الى أن نصادف أن كنت خارجا من محكمة الاستئناف بباب الخلق فرأيت شابا من هؤلاء المعتقلين واسمه عبد الوهاب حسنى ، وقد مضى على اعتقاله ثمانية أشهر : ومسألته عجيبه ، فكل ما نسب اليه أنه وجد مع شخص آخر اسمه مدحت عاصم ، أتهم بأنه كان يوزع منشورات ثورية فقدم الى المحكمة العسكرية ، ولم يقدم معه عبد الوهاب حسنى ، لأنه لا تهمة له فحوكم مدحت عاصم ، وحكم عليه مع وقف التنفيذ وأفرج عنه ولكن الشخص الذى وجد معه بالصدفة لم يفرج عنه ولا يزال معتقلا للآن ، رأيت هذا الشخص فى شارع حسن الأكبر كما قلت لكم فظننت أنه أفرج عنه وهنأته بالافراج فقال لى : لا لم يفرج عنى وما زلت محبوسا ، وأنا الآن ذاهب للنيابة بتهمة التعدى على العسكرى المنوط به حراسة المعتقلين » .

ويقول عبد الرحمن الرافعى : ان الاعتقال الذى بدأ فى عهد الوزارة الماضية حصلت له فى عهد الوزارة الحاضرة مضاعفات شديدة تدعو الى الأسف ولم نكن نتوقعها لان الاعتقال بعد ان كان منحصرا فى الأفراد العاديين أصبح متناولا لشخصية كبيرة لها مقامها الرفيع فضلا عن تمتعها بالحصانة البرلمانية ، ويحاول عبد الرحمن الرافعى أن يجعل ، لاستجوابه أهمية خاصة لأنه متعلق بالعديد من الأفراد وليس بشخص واحد ، ويؤكد عبد الرحمن الرافعى على أن الحرية الشخصية وهى الحجر الأساسى للحضارة وللمجتمع الانسانى .

ويحاول عبد الرحمن الرافعى أيضا أن يثير نخوة أعضاء المجلس باعتبارهم شيوخ الأمة حماة الحق ، حماة الدستور ، حماة الحرية لعلهم يقفون الى جانبه فى استجوابه ، ولعلهم لا يتأثرون عند مناقشتهم لاستجوابه بقرارهم الخاص باعتقال على ماهر باشا .

ويدخل الأستاذ عبد الرحمن الرافعى فى مناقشة قانون الأحكام العرفية ، وكذلك الأحكام العرفية ذاتها ، وهل هى ـ أى الأحكام العرفية ـ مستمدة من قانون الأحكام العرفية أم من الدستور ، ثم ينتقل الى الحديث عن بعض الوقائع الخاصة ، ببعض المعتقلين وكيف أن بعضهم قد قضى فى الاعتقال أكثر من سنة

دون أن يعرفوا الأسباب ، التى اعتقلوا من أجلها ، ويقول الأستاذ الرافعى : ان بين هؤلاء المعتقلين صحفيا وأديبا اسمه محمد صبيح له مؤلفات وله رسائل ومع ذلك أعتقل طول هذه المدة دون تهمة كما أعرف محاميا اسمه ابراهيم طلعت اعتقل من مايو ١٩٤١ دون تهمة وأعرف أن الأستاذ أحمد حسين المحامى قد اعتقل كذلك بدون تهمة كما أعرف من بين المعتقلين اثنين من الطلبة النابهين أحدهما اسمه عبد الوهاب حسنى وهو بالسنة النهائية بكليـة الحقوق وآخر اسمه الشيخ توفيق الملط بالسنة النهائية بكلية الشريعة وهما معتقلان دون تهمة كذلك وغيرهم ممن لا يحضرنى أسماؤهم كما أذكر لحضراتكم مع الأسف أنه حصلت لهؤلاء المعتقلين مضاعفات لاعتقالهم ، فقد نقلوا أخيرا من معتقل الزيتون الذى يتوافر فيه بعض وسائل الراحة الى سجن الأجانب وهو أشد وطأة من معتقل الزيتون وهذا ما ألفت اليه نظر معالى وزير العدل وأقول لماذا نقلوا الى سجن الأجانب ؟

وبعد الحديث عن المعتقالات والمعتقلين السياسيين ننتقل الى أهم حدث سياسى داخلى فى أثناء الحرب العالمية الثانية ونعنى به الخلاف بين رئيس حزب الوفد المصرى مصطفى النحاس باشا وبين سكرتير الوفد المصرى العام مكرم عبيد باشا :

الباب الحادي عشر

الفصل الأول

قصة الخلاف بين رئيس الوفد وسكرتيره العام : بالوثائق

● ترددت طويلا وطويلا جدا فى الحديث عن الدور السياسى ، للسيدة زينب الوكيل حرم مصطفى النحاس باشا ، وقد استشرت بعض من اعتبرهم أساتذة لى فى السياسة وفى الوطنية ، وسألت الكثيرين من العاملين فى الحقل العام حول مبدأ الحديث عن هذا الدور ، أو اغفاله ثم انتهيت – بعد كل تلك الاستشارات والتساؤلات – الى ان واجبى ككاتب يحاول أن يؤرخ لتلك الحقبة الهامة من تاريخ مصر السياسى ، يحتم على ضرورة الكتابة عن هذا الدور ، دور السيدة زينب الوكيل ، لا كسيدة ولا كزوجة ولا « كانسانة » وانما عن دورها كسيدة ذات رأى سياسى وذات تصرفات سياسية أيضا : واجبى ككاتب يكتب للتاريخ – وللتاريخ وحده – يحتم على الحديث عن زينب الوكيل كزوجة لزعيم سياسى ، كبير ، له دوره فى خدمة البلاد قرابة نصف قرن ، ولها دورها – بلا جدال – فى التأثير عليه ٠

وكنت فى الفصل السابق قد أشرت الى رأى الأستاذ محمد التابعى والى رأى الاستاذ جلال الدين الحمامصى وهما من شهود قضية الخلاف بين مصطفى النحاس وبين مكرم عبيد باشا ذلك الخلاف الذى فجرته السيدة زينب الوكيل أو ساعدت على تفجيره ٠

واليوم أكمل الحديث عن هذا الدور ، تاركا للدكتور محمد حسين هيكل ابداء رأيه فى هذا الدور ٠

والدكتور هيكل ، وان لم يكن كالأستاذين التابعى ، والحمامصى من شهود الرؤية ، الا انه كان وقتئذ فى قمة دولاب السياسة المصرية والحزبية الذى تأثر الى حد كبير بهذا الخلاف ٠

يقول د. هيكل بينما كانت البلاد نتابع تطورات الحرب على حدودها فى صحرائها الغربية ، وتتوقع ما قد تسفر عنه من حوادث جسام كانت الوزارة تعانى فى داخلها أزمة بدأت تظهر آثارها فى النصف الثانى من شهر مايو ١٩٤٢ : فقد ألف الناس أن يحسبوا مكرم عبيد باشا وزير المالية وسكرتير الوفد ، محرك الوفد ومركز نشاطه ، وحركته الدائمة ، والقوة الدافعة له فى الانتخابات وفى غير الانتخابات من مظاهر النشاط الشعبى ، وقد كانوا معتقدين انه هو الذى يحرك النحاس باشا فى نشاطه السياسى الى اليمين والى اليسار ، لأنه كان على اتصال بثلة من الساسة الانجليز فى لندن بحكم دراسته فى اكسفورد وأسفاره الكثيرة الى العاصمة البريطانية وعلاقته المتينة برجال حزب العمال خاصة ، وعلى رأسهم مستر رامزى ماكدونالد رئيس حزب العمال وب . ماجور اتلى وغيره من أقطاب الحزب .

وقد كان النحاس باشا يزيد اعتقاد الناس فى سلطان مكرم عبيد قوة بما يسبغه عليه من أوصاف وما يظهره من ثقة به ثقة لا حد لها .

وكان مكرم عبيد باشا هو همزة الوصل بين النحاس باشا والسفارة البريطانية فى أمسية ٤ فبراير ، وهو الذى أشرف على صيغة الخطابين اللذين تبودلا بين النحاس باشا والسفير لتاليف الوزارة ، فلما تالفت وحلت الوزارة مجلس النواب كان مكرم باشا هو الذى تولى محادثة أفراد من أحزاب المعارضة بغية التوفيق بينهم وبين الوزارة ولم تكن هذه المكانة التى امتاز بها مكرم باشا حديثة العهد ، بل كانت ترجع ، الى عهد سعد باشا زغلول ورياسته للوفد كان مكرم باشا يومئذ شابا ، وكان قد أطلق عليه لقب ابن سعد البكر ، فلما توفى سعد كان لمكرم أثر كبير فى اختيار النحاس باشا رئيسا للوفد ، وكان بين الرجلين ، من المودة والثقة المتبادلة ما زاده نفيهما الى جزيرة سيشيل توكيدا وجعلهما لا يكادان يفترقان : كان النحاس باشا يذهب ظهر كل يوم الى العمارة التى بها مكتب مكرم باشا للمحاماه فينتظره حتى ينزل ليصطحبه ، الى مصر الجديدة فلما عزم النحاس باشا فى سنة ١٩٣٤ أن يتزوج كان لمكرم باشا يد فى اختيار حرم النحاس باشا ورفيقة حياته ووصلت المودة بين حرم مكرم باشا وحرم النحاس فتوثقت علاقة السيدتين كتوثق علاقة زوجيهما ، وبقى الأمر ، على ذلك الى سنة ١٩٤٣ ، فلما كان النصف الأخير من شهر مايو والوزارة ماضية فى عملها بدأ الناس يذكرون أن النحاس باشا يطلب الى مكرم باشا أن يستقيل من الوزارة وان مكرم باشا لا يرضى أن يستقيل .

واستقبل الملك مكرم باشا ثم أستقبل النحاس باشا ، وقيل ان الملك حاول التوفيق بينهما لكن النحاس باشا أصر على خروج مكرم باشا ، وانتهى

الأمر بأن استقال النحاس باشا وأعاد تاليف الوزارة وأخرج منها مكرم باشا وعين كامل صدقى وزيرا للمالية .

عجب الناس لهذا الانقلاب ، وذهبوا مذاهب شتى يلتمسون الأسباب وقد لا يكون يسيرا أن يعرف غير الخاصة ، له سببا لكن ما تناقله الناس عنه قبل حدوثه ، وما رواه لى مكرم باشا من بعد قد يفسره كل التفسير ، وقد يفسره الى حد كبير .

فقد قيل قبل هذا الانقلاب ان مكرم باشا اختلف مع صاحبة العصمة حرم النحاس باشا خلافا تدخل النحاس شخصيا لازالة أسبابه وان مكرم باشا ذهب الى فندق مينا هاوس حيث كان رئيس الوزراء ، وحرمه يقيمان فصالحهما النحاس باشا لكن هذا الصلح لم يدم طويلا فعاد الخلاف وأدى الى خروج مكرم باشا من الوزارة .

وأراد بعضهم أن يرد سبب هذا الخلاف الى ان حرم الرئيس كانت لها مطالب فى وزارة المالية أرادت أن يحققها مكرم باشا لذويها وان سكرتير الوفد لم يجبها الى ما طلبت فاحفظها ذلك عليه وجعلها تذكر لزوجها انه بالغ فى اكبار مكرم باشا مبلغا جعل الناس يظنون أن مكرم باشا كل شىء وان النحاس باشا ليس شيئا واطمعت مكرم فلم يبق يسمع لها ولا لزوجها قولا » .

وينقل د . هيكل على لسان مكرم عبيد - وكان هيكل ، ومكرم يصطافان فى رأس البر ، ان زينب هانم قد حقدت عليه - على مكرم - انه اذا خرج من الوزارة عمل فى المحاماة وربح منها الأرباح الطائلة على حين لا يشتغل النحاس باشا بالمحاماه فان ترك الوزارة لم يكن له الا معاشه وانها كانت لا تجد بأسا بأن تصارحه بذلك أمام زوجها فاذا ذكر لها مكانة النحاس باشا من الشعب وجلال قدره فى الناس قالت ساخرة « يكفينا نعيرها » وافتح قوسا لأشرح هذا المثل الذى يدل على ضخامة الشىء وما يحدثه من أصوات دون آن يكون من ورائه فائدة تماما كالساقية التى تحدث نعيرا مدويا ولا تخرج ماء أو الجاموسة التى تطلق نعيرها العالى ، دون أن يكون من ورائه فائدة واقفل القوس بسرعة لأقول ان مكرم عبيد قد روى لهيكل ان زينب الوكيل حرصت على أن تجعل من الحكم وسيلة استغلال وكسب ، لكن مكرم باشا كان يعارض هذا الاتجاه الذى يلوث الحكم ونزاهته فغضبت منه ، وحقدت عليه واستطاعت لمكانتها من زوجها أن تهدر صداقة عشرين سنة أو يزيد ، وان تخرجه من وزارة المالية ومن الوزارة كلها ليخلو لها الجو فتصنع ما تريد وبخاصة حين يعلم الوزراء أن لها مثل هذا السلطان فلا يستطيع أحد منهم معارضة ما تطلب » .

ويقول هيكل تعقيبا على ما رواه له مكرم : قد يؤيد رواية مكرم باشا ، ان حرم النحاس باشا وكانت يومئذ تجاوز الثلاثين من عمرها قد شـــعرت بأن من حقها وهي سيدة ذكية جميلة وهي زوج زعيم سياسي كبير ، ورئيس للوزارة أن تبرز الى المكان اللائق بهـــا فى الجماعة المصرية ولعل ذلك هو ما دعاها بعد قليل من تأليف زوجها هذه الوزارة الى جمع تبرعات فى أسبوع ما أسمته « أسبوع البر » بلغت فى فترة وجيزة ما يزيد على مائة ألف جنيه جعلتها رأس مال لجمعية خيرية ، أسمتها جمعية أسبوع البر فشجعها اقبال الناس وتلبيتهم رغباتها على أن تقف من مكرم عبيد هذا الموقف الذى قص هو ـ مكرم عبيد ـ نبأه ٠

وينهى د ٠ هيكل كلامه عن هذه النقطة بقوله : لا أقف عنـــد أى من هذه الأقوال ، التى تبادلها الناس فى تحليل خروج مكرم باشا من الوزارة وحسبى أن أذكر عنصرا جديدا ، دخل الوزارة قبل خروج مكرم باشا ممـا كان له من بعد أثر واضح فى الوفد وسياسته ذلكم هو الشاب محمد فؤاد سراج الدين بك الذى عين وزيرا للزراعة ولم يكن قد بلغ الخامسة والثلاثين من عمره فلما أخرج مكرم باشا من الوزارة ، عين فؤاد بك وزيرا للداخلية ثم وزيرا للداخلية والشئون الاجتماعية » ٠

وقد بدأ فؤاد سراج الدين يظهر كقوة سياسية لها تأثيرهـــا فى الأيام السابقة لتشكيل النحاس باشا وزارته ـ وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ـ وقد كان مقيما مع النحاس باشا أثناء اقامته بأســوان فى تلك الأيام ، وكان كمـــا يجمع الكثيرون ، قد بدأ يتقرب الى السيدة زينب الوكيل عن طريق بعض المشروعات الاقتصادية التى حملها اليها ومن بينها شراء مساحات من الأراضى فى المرج ، بأثمان تكاد تكون خيالية وبشروط ميسرة للغاية بحيث لا يقوم النحاس باشا ـ أو بمعنى أدق السيدة زوجته ـ الا بدفع مبالغ بســـيطة وزهيدة جدا ٠

وقد رافق فؤاد سراج الدين النحاس باشا فى رحلة الصعيد التى توقفت عند قنا ، وهو كما قال قد شارك فى اقناع النحاس باشا بالسفر الى القاهرة . عندما طلبه القصر الملكى وكان النحاس باشا مصرا على عدم الذهـــاب الى القصر حتى لا تتكرر مأساة كفر عشـــما حيث كان قد ذهب اليه فيهـــا عبد الوهاب طلعت باشـــا مرتين للتباحث واياه فى أمر تشـــكيل الوزارة الجديدة ٠ ثم لم يؤخذ برأيه بل ان النحاس باشا كما صرح أكثر من مرة كان يرى ان مباحثات كفر عشما كانت تستهدف تضييع الوقت ليتم تشكيل وزارة حسن صبرى باشا وفؤاد سراج الدين هو الذى اتفق كما قال أيضـا مع مدير قنا ـ من وراء النحاس باشا ـ على تأخير القطار القادم من أسوان والمتجه الى القاهرة ، حتى يتيسر للنحاس باشا ـ بعد اقناعه ـ أن يستقبله

وقد قام مكرم عبيد وفؤاد سراج الدين ، وزينب الوكيل باقناع النحاس باشا بتلبية دعوة السراى والعودة الى القاهرة ، للمشاركة فى المشاورات ، التى انتهت بتأليف النحاس باشا وزارته الجديدة ، وزارة ٤ فبراير ، ولم يكن فؤاد سراج الدين وقتئذ شخصية من شخصيات الوفد المرموقة بل لم يكن عضوا فى الوفد ٠

ونجاح فؤاد سراج الدين فى القيام وقتئذ بهذا الدور رغم كونه ليس من شخصيات الوفد البارزة يؤكد انه كان فى هذه الأيام يحظى بنفوذ ، ان لم يكن موازيا لنفوذ مكرم عبيد فهو على الأقل – النفوذ – يلى نفوذ مكرم عبيد ٠

ويقول الأستاذ فؤاد سراج الدين عن المرحلة السابقة لهذه الفترة : ظللنا فى المعارضة من سنة ١٩٣٨ الى سنة ١٩٤٢ وتوثقت علاقتى جدا بالنحاس باشا خاصة ، وبأعضاء الوفد عامة الى أن شكلت وزارة الوفد فى فبراير سنة ١٩٤٢ ولم أدخلها ، عند بدء تشكيلها . لأن النحاس باشا كان حريصا على تعيين جميع الوزراء الوفديين الذين أقيلوا فى وزارة ١٩٣٧ لرد اعتبارهم ودفعا للمهانة التى لحقتهم بخطاب الاقالة ، وكان جاف العبارة ، وأجريت الانتخابات ، ونجحت فيها بالتزكية ودخلت مجلس النواب للمرة الثانية ، وفى ابريل سنة ١٩٤٢ انتخب عبد السلام فهمى جمعة – وكان وزيرا للزراعة – رئيسا لمجلس النواب فاختارنى النحاس باشا وزيرا للزراعة مكانه ، وكانت سنى وقتها حوالى ٣١ سنة ونصف – نوفمبر ١٩١٠ ، ابريل ١٩٤٢ – وبقيت فى الزراعة وزيرا لها حتى أتى نوفمبر ١٩٤٢ فنقلت من الزراعة الى الداخلية والشئون الاجتماعية ، وبقيت وزيرا لهما حتى اقالة الوزارة فى ٨ أكتوبر ١٩٤٤ » ٠

ويقول فؤاد سراج الدين – فى أوراق مكتوبة وموقعة منه شخصيا فى نهاية كل صفحة وهى بحوزتى – عندما اخترت وزيرا فى سنة ١٩٤٢ كنت أعتقد أن مكرم باشا شخصيا الذى تربطنى به علاقة وثيقة جدا حتى قبل انتخابى عضوا فى مجلس النواب كنت أظن أنه هو الذى رشحنى لمنصب الوزارة ، ولكننى وبعد خروج مكرم من الوزارة والوفد علمت شخصيا من نجيب الهلالى ، وصبرى أبو علم ، وعبد الفتاح الطويل أنه عارض وبشدة فى اختيارى وكيلا لوزارة الداخلية عقب تشكيل الوزارة الوفدية مباشرة فى فبراير ١٩٤٢ وكان الذى رشحنى كما علمت فيما بعد هو عبد الفتاح الطويل وأيده النحاس باشا وأعضاء الوفد ، وقد عارض مكرم عبيد ترشيحى لهذا المنصب لا طعنا فى أو فى كفاءتى لهذا المنصب كما قيل ونقل الى فيما بعد ، ولكنه أبدى خشيته من أن يغضب كثيرون من أعضاء الوفد القدامى الذين قد يطمعون فى هذا المنصب ، وقال له عبد الفتاح

الطويل : « اننى كنت أعتقد أنك أول الموافقين على هذا الترشيح نظرا لما نعلمه من علاقتك الوثيقة بفؤاد » ، ولكنه أصر على رأيه ورأى النحاس باشا وقتها ارجاء الأمر حسما للمناقشة ٠

ولكن فؤاد سراج الدين يقول بعد ذلك بسطور : ان مكرم باشا ـ وكان وقتئذ وزيرا للمالية والتموين ـ استدعاه ذات مرة ، وسأله فى أزمة القمح التى كانت مستحكمة فى ذلك الوقت « ١٩٤٢ » وعما اذا كانت لديه اقتراحات خاصة ، فاقترح فؤاد سراج الدين رفع سعر القمح ، وان مكرم ابتهج بهذا الاقتراح وقبله مرارا ، وقال له ـ وهو ما يقول فؤاد سراج الدين أنه يحفظه ـ هو دا الكلام ٠٠٠ بعض اخوانى اقترحوا تعيينك وكيلا للداخلية وأنا عارضت ، لأنك يا تكون وزيرا يا بلاش ، وأنا صممت على تعيينك وزيرا للداخلية » ٠

ويقول فؤاد سراج الدين أنه عندما احتدم الخلاف بين النحاس ومكرم اقترح على مكرم أن يسافر معه الى بلدته « كفر الجرايدة » للاقامة فيها أسبوعا ـ نكون فيها بعيدين عن هذا الجو المشحون حتى تهدأ النفوس ـ وان مكرم وافق على الاقتراح ثم اتصل به تليفونيا عند منتصف الليل ، ليعتذر عن السفر بدعوى أنه لا يريد أن يهرب من ميدان المعركة » ٠

وعبثا ـ فؤاد سراج الدين ـ حاولت اقناع مكرم باشا بأنه ليس هناك معركة وان الأمر لا يعدو أن يكون مجرد ثورة فى النفوس ، ولكنه أصر على موقفه واستمر فى عقد الاجتماعات بمنزله مع الشيوخ والنواب الوفديين مثل : « السيد سليم » ، بشارة ميخائيل ، أحمد قاسم جودة ، جلال الحمامصى » يهاجم فيها زملاءه الوزراء ، وعلى رأسهم النحاس باشا ، وقام النحاس باشا من ناحيته بعقد اجتماعات مماثلة يشرح فيها الموقف للشيوخ وللنواب الوفديين ، واحتدم الخلاف حتى وصل الى الحد الذى اقتضى أن يجتمع الوفد ويقرر فصله من عضويته واخراجه من الوزارة » ٠

وللأستاذ فؤاد سراج الدين آراء أخرى فى الخلاف بين النحاس باشا ومكرم عبيد باشا سوف نرجع اليها فى الوقت المناسب :

وعن الأسباب التى أدت الى ظهور الخلاف بين النحاس ومكرم بصورة سافرة يقول الأستاذ عبد الرحمن الرافعى : طلبت وزارة النحاس باشا من اللجنة المالية الموافقة على منح استثناءات لموظفين وفديين ، وكان مكرم عبيد باشا بوصفه وزيرا للمالية رئيس هذه اللجنة ، فقررت اللجنة عدم الموافقة على هذه الاستثناءات ، وقدمت مذكرة بقرارها الى مجلس الوزراء فى مايو ١٩٤٢ و ٠٠ و ٠٠ وكانت حجة اللجنة فى رفض هذه الاستثناءات وجيهة ، ومنطقها سديد ، ورأيها سليم ، ولكن مجلس الوزراء ، رفض هذه المذكرة ، وأقر الترقيات الاستثنائية المطلوبة ، ومن هنا حنق النحاس على مكرم

وتنكر له ، لمعارضته طلبات له ، اذ كان معظم طلبات الاستثناءات بايعاز منه ، وصادرة عنه ، وزاد فى حنقه أن مكرم عبيد رفض تمييز بعض أصهار النحاس فى طلبات تصدير مريبة تقدموا بها الى وزارة المالية واستندوا فيها الى صلتهم برئيس الوزارة فثارت ثائرة النحاس ، وأعلن عدم امكانه التعاون مع مكرم ؛ وطلب منه أن يستقيل من الوزارة فرفض فقدم النحاس استقالة الوزارة فى مايو ١٩٤٣ وعهد اليه الملك بتأليفها من جديد ، فألفها دون مكرم » .

ويقول الرافعى أيضا : فى يوليو ١٩٤٢ قرر الوفد فصل مكرم وراغب حسنا : كان اقصاء مكرم ١٩٤٢ بعد اقصاء النقراشى ١٩٣٧ ، مظاهر متلاحقة لتنكب الوفد طريق النزاهة والاستقامة فى الحكم مما كان له أثره فى فساد أداة الحكم وانحطاط المعنويات ، فمكرم كان على حق فى معارضة النحاس فى تصرفاته التى مست نزاهة الحكم . .

ولكن ماذا تقول مضابط مجلس النواب ، عن مكرم عبيد ، الوزير فى وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ثم ماذا تقول تلك المضابط عن مكرم عبيد النائب الذى آخرج من الوزارة ؟

لدى اعتقاد راسخ ، مؤداه أن مكرم عبيد باشا عندما دخل الوزارة فى فبراير ١٩٤٢ ، كان غـيره فى كل الوزارات الوفدية التى شارك فيهـا من قبل ، فى كل وزارة سابقة على ٤ فبراير ١٩٤٢ ، اشترك فيها مكرم عبيد ، كان « الدينامو » الذى لا يكف عن الحركة ، كان المدافع الأول عن سياسـة الوزارة فى الصحافة وفى مجلس البرلمان ، وفى كل مكان !

وكان فى نفس الوقت هو محور كل نشـاط وفدى داخل الوزارة أو خارجها ، ولكن يبدو لى أنه منذ الدقائق الأولى لتشكيل النحاس باشا وزارته – وزارة ٤ فبراير – اتجهت نية النحاس باشا بعد أن شعر بثبات مركزه الى « تحجيم » مكرم عبيد ، وعدم اعطائه المكانة الأولى ، التى كانت له فى كل وزارة وفدية ، واعتباره واحدا من قيادات الوفد الكبـيرة ، وليس الرجل الثانى صاحب النفوذ الأكبر ، والأوحد فى الوفد كما يبدو لى فى نفس الوقت، وقد تحدثت مع مكرم باشا أكثر من مرة فى هذا الموضوع عندما كنت أذهب اليه كصحفى ناشىء فى مكتبه بشارع قصر النيل ، حيث كنت أقضى ساعات طويلة ، وهو يملى على آحد مقالاته للمصور ، أو عندما كان يدلى ببعض أحاديثه انه دخل وزارة ٤ فبراير ونفسه مسدودة للغاية من الوزارة وانه كان يتمنى أن تجىء الوزارة الوفدية بغير هذه الوسيلة ، وانه كان يحس بعدم راحـة الجماهير الهادئة غير المنفعلة ، لمجىء الوفد ، مهما تكن الأسباب التى ساقها النحاس باشا – وساقها هو شخصيا – لتبرير قبول الوفد للوزارة هذه الجماهير بعد ان هدأت ضجة تشكيل الوزارة وبعد أن بدأ البرلمان مباشرة أعماله ،

رفعته جهده أن يمنعني من تحقيق جنحة تهريب غزل ضد انسبائه وتقديمهم الى المحاكمات العسكرية الى غير ذلك من محاولات فشفاعات فمحسوبيات فتعهدات فتصرفات ترمى كلها الى استغلال الحكم لمصلحة الحاكمين وتجعل من أسلوب الحكم العوبة ومفسدة معا !! » .

ويذكر مكرم عبيد انه بعد أن أعيته وسائل النصح والتحذير أراد تبرئة ذمته بتقديم استقالته : أعربت لرئيس الوزراء عن رغبتى فى الاستقالة فى فترات متفاوتة بدل المرة ثلاث مرات قبل خروجى من الوزارة وكنت فى كل مرة أؤكد له ما يعرفه من محبتى له ، وغيرتى على سمعته وانى وقد عجزت عن اقناعه باصلاح الحال فما من وسيلة بقيت الا أن أستقيل من منصبى ، على أن يتخير هو صيغة الاستقالة ومناسبتها ووسيلتها حتى لا يفتضح أمام أعين الناس ما أمر الوفاء به أن يستر بين صديقين كانا مضرب المثل فى الوفاء والاخاء الى أن يقول مكرم عبيد انه ما كان يريد من وراء استقالته احراجا بل علاجا فما من دليل أبلغ فى ذلك وأقطع من اننى ما كنت أختلى به فى أية مرة من هذه المرات وأصرعلى فكرة الاستقالة منه والانفصال عنه حتى كانت تأخذنى ذكرياتى فتخنقنى عبراتى فأبكى ويبكى ثم يعدنى باصلاح الحال فأعدل عن الاستقالة ثم نفترق متوادين متعاهدين ولكن الى حين ! ..

وينكر مكرم عبيد تصوير مصدر الخلاف بينه وبين النحاس ، على أنه عداء شخصى ، بينه وبين النحاس « فمن يصدق مثل هذا العداء المفاجىء من غير سبب يدعو الى مجرد الجفاء ، فما بالك بالعداء بين شخصين صمدت صداقتهما لمختلف التجارب وقاومت كل أسباب العداء طوال بضع وعشرين من السنين حتى بلغت مبلغ الاخاء !

كما ينكر أيضا تصوير الخلاف على أنه خروج عن مبدأ من مبادىء الوفد أو خلاف على نظام الحكم نفسه فأين هو المبدأ المختلف عليه : وكيف يخرج على الوفد من ادخل الناس فيه وكانت له اليد الطولى فى اختيار وتاييد الزعامة عليه .

وينفى مكرم عبيد أيضا القول بأنه قد غضب لتجريده من كل سلطاته ، أو بعض سلطاته فى الوزارة الأخيرة فالثابت للناس من الوثائق الرسمية أن النحاس باشا هو الذى أخرجنى من الوزارة بعد أن ارتضيت العدول عن الاستقالة عقب أزمة الاستثناءات وقبلت البقاء فى الوزارة طوعا للرغبة السامية التى بدت من الملك للتوفيق بينى وبينه ولكنه رفض وأصر على رفضه فهو اذن الذى غضب لنفسه لا أنا وهو الذى أراد أن يتخلص منى ليخلو له الجو فيستغل الحكم كما يشاء أو يرخص كما يشاء ويستثنى كما يشاء الا أن يشاء الله غير ما يشاء » .

أحست بخيبة أمل كبيرة لأنها لم تجـد التغيير الذى كانت تنتظره من أية وزارة وفدية ، كما أنه كلما نقربت الوزارة من الانجليز وحققت لهم بعض مطالبهم كانت تلك الجمـاهير يقل حماسها للوفد شيئا فشيئا ، فاذا أضفنا الى ذلك ـ تلك كانت وجهة نظر مكرم عبيد باشا الهادئة ـ ان النحاس باشا كان يبدو فى هذه المرة مختلفا عن النحاس باشـا فى المرات السابقة التى ألف فيهـا الوزارة ، كان حاقدا الى أبعـد حدود الحقد على السياسيين غير الوفديين ، وعلى القصر بل وعلى الجماهير التى لم تفعـل شيئا ازاء اقصاء النحاس من الحكم طوال أربع سـنوات كاملة فقد كان النحاس باشا ، ينظر اليها نظرة استخفاف فى هذه المرة . وهذا كله جعلنى ـ مكرم عبيد ـ أحس بالخطر على الوفد وعلى علاقتى بالنحاس باشا منذ الأيام الأولى لتشكيل الوزارة الوفدية ، وأقول لك ـ بصراحة ـ ان خشـيتى بالخطر ، بدأت بعد تأليف الوزارة الوفدية بخمسة عشر يوما ، وتأكد الخطر عنـدى عندما أصر النحاس باشا على افشال المباحثات التى كانت تجرى بين الوفد والأحزاب الأخرى حول تقسيم الدوائر ، أو على الأقل ، الموافقة على عدم منافسة الوفد لأحزاب الأقليات فى عدد لا بأس به من الدوائر ٠

ولا أكاد ـ وقد قرأت مضابط مجلسى النواب والشيوخ من ٢٠ مارس ١٩٤٢ حتى اخراج مكرم عبيد باشا من الوزارة ـ أجد روح مكرم عبيد فى هذه المضـابط ، وقد سبق لى أن قلت أنه خـلال مناقشة الاستجوابين الخاصين باعتقال على ماهر باشا فى مجلس النواب ، وفى مجلس الشيوخ ، لم يشترك مكرم عبيد باشا فى هـذه المناقشة رغم كون هذين الاستجوابين من أخطر الاستجوابات التى عرفتها حياتنا النيابية ، والمرة الوحيـدة التى تحـدث فيها لم يزد على قوله . ان رفعـة رئيس الوزراء يريد أن يدلى بتعقيب ، وهـذا وحده كاف للتدليل على أن مكرم عبيد باشا فى وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، كان ومنذ الأيام الأولى لتشكيلها غير مكرم عبيد باشا فى أية وزارة سابقة ، سبق أن اشترك فيها ! حتى الأسئلة التى كان يوجهها اليه بعض النواب الوفديين مثل محمود سليمان غنام ، وزهير صبرى عن مسائل التموين باعتباره وزيرا للتموين بالنيـابة ، كانت ردوده عليها جافة للغاية ، ليسـت فيها حيوية مكرم عبيـد ٠

وربما كان الشىء الوحيد الذى وضحت فيه حيوية مكرم عبيد ، وقـوة مكرم عبيد البيان الذى ألقـاه عن مشروع الميزانية العـامة للسـنة المالية ١٩٤٣/٤٢ بحيث لو أن أحدا نزع اسم مكرم عبيد باشا من فوق هذا البيان أو نزع توقيعه عليه ، لعرف الجميع من ألفاظ البيان ، ومن موضـوعاته أن البيان لمكرم عبيد نفسه : مكرم عبيد وهو يتحدث عن عيوب الميزانية فى العهد السابق يقول انها ميزانية حكومية ، أو ميزانية بيروقراطية لا تمت الى الميزانيات

البرلمانية بسبب ، اللهم انها تنسب الى البرلمان من باب الانتساب لا النسب ولعل أصدق ما توصف به ميزانية العهـد السابق انهـا وضعت لا لخدمة الشعب فى علاقته بالحكومة ، بل لخدمة الحكومة فى علاقتها بالشعب .. وفى مكان آخر يتحدث مكرم عبيد عن الاقتصاد الحكومى والشعبى فيقول : الكل مهضوم ولا يهضم ، مظلوم ولا يظلم ، والكل يطلب المزيد وان تتفتح له الأبواب كلما أراد أو كان محسوبا على من يريد . كل ما نراه اذن من مظاهر الثراء والترف في مصر انما هو مستمد من اقتصادنا الحكومى الغنى السخى أما اقتصادنا الشعبى فأين هو ؟ هو فى تلك البقرة الحلوب ، التى تدر لبنا وعسلا ، على أهلها ، أو هو الكارثة الاقتصادية التى يعانيها فلاحونا وعمالنا ، الذين يتكون منهم مجموع الشعب أو أكثر من ٩٠٪ منه والذين يعيشـون بين ظهرانينا وفى جـوارنا كأنهم من دار غير دارنا ومن مصر غير مصرنـا ، والحق أنى ما مررت بقريـة من قرانا ورأيت الفلاح يكاد يأكله العمل وغيره يأكل ، ويلبسـه العرى وغيره يرفل ، ويضنيه العيش القذر والمأوى القذر والمرض القذر ، وغيره يتجمـل فيجمل حتى لكاد المسكين يخرج من الجنة ، لكى يدعنا ندخل .

كلما شهدت هذه المزريات المفجعات ، وحاولت أن أقارن أو أوازن بين ما نرى فى مصر ، من مفارقات تولانى شعور أشـد ايلاما من الحزن والأسى لأنهُ مقترنٌ بالكثير من الخجل والكثير من الوجل .. قد كنت أسائل نفسى : هل حقا لمصر استقلالها ؟ فى حين أن مصر الفلاحة ومصر العاملة ، وهى تكاد تكون مصر الكاملة قد استعيدت للأرض ولأصحاب الأرض ، وأى اسـتقلال وأية كرامة للشعب : متل هذا الفقر فيه روح الاستغلال والاعتماد على الذات ، فلا يكاد يجد من القوت الا ما يتناوله من موائد الأسياد من الفتات وأية دفعة فى ميدان الاقتصاد وأى اندفاع يمكن أن ينتظر من رجل لا يملك من حطـام الدنيا ما يستحق مجرد الدفاع ؟ وما الذى يكسبه الفلاح المصرى من الاستقلال اذا ما ظل فى كل عهد من العهود كبش الفداء ، ومحل الاستقلال فلنقلها اذن صريحة يا حضرات النواب : فلقد عملنا لتخليص المصرى من الاستعمار الأجنبى وقد بقى علينا أن نخلص المصرى من الاستعمار المصرى ؟! .

ويقول مكرم عبيد : فى اعتقـادى لم يستتب لمصر استقلال اقتصـادى بل وسياسى طالما أن نظام الحكم فيها بين شد ، وجذب ، وسلم ، وحرب ؟! ثم يقـول أيضا : ولعل هذا الكلام الصريح الواضح ، كان فى مقدمة ما أثار ضده اقطاعى الوفد ، وكبـار رأسـماليبه .. الاقتصـاد علم أصلى ، من علوم الاجتماع ، وان له آدابا كما أن له حسابا ، وان رجل الاقتصاد على خلاف رجل المال هو الذى يحقق الاصلاح قبل أن يحقق الأرباح بل ان القـاعدة الأولى والأخيرة لكل علم من علوم الاجتماع هو النفع لا الانتفاع ..

وللحق أقولها ، لم يكن مكرم عبيد فى بيانه هذا مجرد وزير ، للمالية بل كان مصلحا اجتماعيا بل كان ثوريا حقيقيا !

والذى يقف المرء ، أمامه طويلا ، ان كل فقرة من فقرات بيان مكرم عبيد قد قوبلت بالتصفيق ، ولا يتصور ، المرء ، ان هذه الاغلبية ، التى كانت تقاطع كل فقرة من فقرات مكرم عبيد بالتصفيق والهتاف هى التى فصلته من مجلس النواب فيما بعد ! لقد أنهى مكرم عبيد بيانه الهام ، والخطير ، بقوله : مهما يكن من أمر ، فان فى كشف حساباتنا صفحة من كتابنا ، وحسبنا جزاء ، اذا رأيتم اللوم ، أن تقدروا ، واذا رأيتم التقدير ان تقدروا ، دون ان تشكروا ، فلا والله ما كنا نستحق منكم أو من الامة شكرا ، بل حسبنا ان نخدمها وان نبذل فى شرف خدمتها نفوسنا ، وجهودنا ثمنا ، واجرا ، والله لنا ، وهو ولى العاملين » .

وكان خطاب مكرم عبيد هذا آخر خطاب هام ، وخطير ، خاطب به الأغلبية البرلمانية الوفدية وكأنه كان خطاب وداع !

وفى جلسة ١٢ مايو ١٩٤٢ يفصح مكرم عبيد عن بعض نواياه فيما يتعلق بأزمة تصدير الزيت وكان بعض خصومه يريدون الحصول على أذونات تصدير للزيت ، ولغير الزيت .

اثناء المناقشة الخاصة بتحديد موعد ، لمناقشة استجواب وجه الى مكرم عبيد عن بعض الأمور التموينية ، يبدى مكرم عبيد استعداده لمناقشة الاستجواب فورا اذا شاء مقدم الاستجواب ، ثم يؤكد على وجهة نظره الخاصة بتصدير الزيت فيقول : يهمنى ان يثبت من الآن أن الحكومة لن تسمح بتصدير كيلو جرام واحد من الزيت لاى بلد من البلاد وعند مناقشة الاستجواب المقدم من الأستاذ جلال حسين الى مكرم عبيد باشا ، عما وصلت اليه حالة التموين فى القاهرة لاسيما بالنسبة ، لتعذر وجود الخبز والدقيق والسكر وما يعانيه الجمهور ، ولا سيما الطبقات الفقيرة فى الحصول على قوتهم وكذلك الاجراءات التى اتخذت ، لخفض كميات البترول . ويقول مكرم عبيد ، ان ترخيصات بتصدير ستة آلاف طن من الزيت ، على ثلاث دفعات كانت قد أعطيت فعلا وبالفعل ثم تصدير آلفى طن وكان المطلوب تصدير الفى طن على دفعة ثانية ، والفى طن على دفعة ثالثة ولكنه بعد انتهاء الاجراءات الخاصة بتصدير الدفعة الأولى وجدت ، ان مصلحة الجمهور ، أهم ، واوقع من مصلحة القانون واستفتيت أقلام القضايا وأخيرا أخذت ، على عاتقى — مكرم عبيد — الغاء جميع التراخيص ، حتى تلك التى تم بمقتضاها التصدير ، فعلا ، وأمرت الجمارك بمنع التصدير وكان هناك كميات قد اعدت فعلا للتصدير وحملت، على السفن فأمرت باخراجها منها ، وشمل هذا الاجراء بالمنع الدفعة الثانية والدفعة الثالثة أما الدفعة الاولى فكان قد انتهى أمرها !

ويلخص مكرم عبيد الموقف فيقول : خطتنا فى التصدير والاستيراد ، منع تصدير كل مأكولات من مصر ، واستجلاب كل ما يصلح للأكل ، أو الزراعة من الخارج .

ويقول النائب عبد السلام الشاذلى ان هناك محاولات دقيقة جرت فى سبيل تصدير الزيت ولا أكتم المجلس بل أصارحكم بأن فى البلد شائعات كثيرة عن ان هذه المحاولات قد وقعت فعلا وانها قد تجعل مركز معالى وزير المالية الذى ذكرها فى خطر .. وتقوم ضجة ومقاطعة يقول بعدها مكرم عبيد : لا . لا ، ان هذا كلام لا يصح ان يقال : ان جميع أعضاء الحكومة من رئيسها، الى آخر عضو فيها كلهم متضامنون ولو صح لى ذكر أسماء الشركات ، والتجار والافراد ، الذين حاولوا هذه المحاولات ، لذكرتها وليكن حضرة النائب المحترم على ثقة من أمر واحد ، هو ان مركز وزير المالية ، أو أى وزير ، فى هذه الوزارة ، انما يرتكز على النزاهة ، المطلقة .

ولكن النائب الشاذلى يقول تعقيبا على ما قاله مكرم : قد يكون فى قولى هذا فائدة ، هى سماع هذا التصريح ، القاطع من معالى وزير المالية وهو تصريح سررت له كل السرور وارجو الا ننتقل من مناقشات الاستجواب الى جدول الاعمال بل تقرر تأييد معالى وزير المالية فى سياسة منع تصدير الزيت وبذرة القطن أيضا منعا باتا ، تقديما لحاجة البلاد على كل اعتبار وفى مراقبة تنفيذ هذا الامر ، واحاطته بسياج يمنع التلاعب » .

ويظهر ان مكرم عبيد باشا ، كان واثقا من متانة مركزه اكثر مما يجب ويظهر ، ان عبد السلام الشاذلى باشا كان على علم ، بما كان يدبر فى الخفاء لاقصاء مكرم عبيد ، فلقد أعيد تشكيل الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ بدون مكرم عبيد » .

وفى جلسة أول يونيو ١٩٤٢ ، تتم تلاوة المرسوم الملكى الخاص بتشكيل وزارة النحاس باشا الجديدة ويتم التصفيق عند تلاوة اسم كل وزير من الوزراء الأمر الذى يغضب رئيس المجلس فلفت نظر الاعضاء الى أن التصفيق المستمر بمناسبة وبغير مناسبة أمر لا يليق ويحسن أن يكون التصفيق لمناسبة خطيرة مهمة أو لخدمة جليلة تؤدى للبلاد اما ان يصدر بغير تفرقة فأمر أربا بالمجلس ان يحدث منه ويقف النائب جلال الحمامصى ، ليقول : لقد قدمت اقتراحا أرجو عرضه على المجلس ويقول الرئيس : أنا لا أعرض هذا الاقتراح ولكن جلال الحمامصى يقول : أنى ارجو تلاوته » .

ويقول عبد السلام فهمى جمعة رئيس المجلس ان النائب ، المحترم يقترح ان يقرر المجلس شكر سعادة مكرم عبيد باشا ، على ما أداه من خدمات جليلة فى وزارتى المالية والتموين ، يستحق من أجلها تقدير ، الوطن وانه — أى

رئيس المجلس – يرى من حقه كرئيس للمجلس الا يعــرض منـل هــذه الاقتراحات ، وذلك ان من سلطة الرئيس وهو المحافظ على الحريات أن يحافظ أيضا على الكرامات وخير الا يعرض هذا الاقتراح من أن يعرض ثم يرفض وانا ازيد بذلك ان اتحاشى مثل هذا الوضع ، اما من جهة الموضوع ، وهـــو شكر معالى مكرم عبيد باشا فأنى قد سمحت فى جلستين سابقتين ان أعرض على حضراتكم اقتراحين كل منهما خاص بشكر معاليه مرة عند انتهاء المجلس من نظر قانون التسوية العقارية والثانى عند نظر استجواب الاستاذ جلال حسين الخاص بالزيت ولكن فى حالتنا هذه وهى حالة شكر الوزير على ما قام به فى وزارة المالية ثم فى وزارة التموين فأمر لا يليق بكرامة المجلس ان يعرض له ٠٠ ذلك لان الميزانية وهى اهم عمل لوزير المالية ، لم تعرض للمناقشة بعد وتقديم اقتراح كهذا معناه اذا ما اجزتموه ان المجلس قضى على نفسه بألا يناقش مشروع الميزانية ٠٠

ويذكر ، عبد السلام فهمى جمعة ، أعضاء المجلس بموقف له فى ١٩٢٧ عندما كان المجلس ينظر مشروع الميزانيــة واذا بخمسة عشر نائبا يتقدمون باقتراح شكر للحكومة وكانت حكومة المغفور له عدلى يكن باشــا فانبريت معارضا للفكرة ، وكان صديقى المرحوم مرقص حنا باشا وزيرا للمالية فقال لى كيف يحدث هــذا بين عبد السلام ومرقص الصديقين والزميلين فقلت له ليست المسألة مسألة عبد السلام ، ومرقص فأنت ممثل للحكومة ، وأنا ممثل للأمة وأنتم تريدون ان اشكر وزير المالية والميزانية لم ينظرها المجلس بعد فانا اذ شكرتك اليوم وانتقدتك غدا كنت مناقضا لنفسى واذا لم أقم بهذا قصرت فى حق الأمة ، وفى نظرى ان الوزير لا يستحق الشكر الا بعد نظر المجلس للميزانية وقد أقرنى مجلس النواب اذ ذاك فكان من جراء ذلك ان استقالت وزارة المغفور له عدلى يكن باشا ، أما مسألة التموين فهى كما تعلمون حضراتكم مازالت معروضة على المجلس فى استجوابه وكان زميلنا مكرم باشا وزيــرا للتموين وقت تقديمه ونحن لا نضمن ، على من يستحق الشكر ان نسديه اليه٠

والآن بصفتنا مجلس نواب يجب ان نتئد ونعمل لحساب الغد وان نصبر حتى ينهى المجلس من نظر الميزانيــة فاذا تبين له ان مكرم باشــا كان قد قام بمهمتة خير قيام ووجد أنه يستحق الشكر فأتى – وانا ممن يقدرونه – أكون أول من يقترح شكره ، أما الآن فانى أربا ، بكرامتكم أن تشكروا وان تتقيدوا بهذا الشكر ومن حقى كرئيس للمجلس محافظ على الحريات والكرامات وعلى الدستور الا أعرض مثل هذا الاقتراح ٠

الفصل الثانى

استجواب حول أزمة التموين :
بدراوى عاشور باشا أغنى أغنياء مصر يقول :
لا أجد السكر فى بيتى ونحن نقوم بتحلية الشاى بالعسل

● أنهينا الفصل السابق بالاقتراح الذى تقدم به النائب جلال الدين الحمامصى الى مجلس النواب بشكر وزير المالية والتموين « السابق » مكرم عبيد باشا بعد اخراجه من الوزارة ، ورفض رئيس المجلس عبد السلام فهمى جمعة باشا عرض الاقتراح لأن الميزانية وهى أهم أعمال وزير المالية ، لم تعرض بعد ، على المجلس ، ولأن هناك استجوابات كانت قد قدمت الى وزير التموين السابق لم تنظر « بعد » كما ان رئيس المجلس قد أشار فى كلمته التى عارض بها اقتراح توجيه الشكر ، الى مكرم عبيد انه يخشى ان يعرض الاقتراح ، ويرفضه المجلس وقد علق الأستاذ مكرم عبيد باشا على الكلمة التى قالها رئيس المجلس بقوله : لأن الحديث فى موضوع الشكر خاص بى يهمنى أن أؤكد لحضراتكم اننى أعطى ما لقيصر ، لقيصر ، وما لله لله ، واذا كان مجلس الشيوخ وهو مجلس الأمة قد وجه الى الشكر فقد وجهه الى كوزير فى الوزارة » .

ويرتفع صوت أحد النواب قائلا : ان مجلس الشيوخ لم يصدر قرارا بشكر مكرم عبيد باشا » ولا يعقب مكرم عبيد على كلام هذا النائب ، بل يتجاهله ، ويمضى فى كلامه قائلا : أنا لا أدعى هذه الخدمات لشخصى فما وجه الى من شكر ، وما كان يراد ان يوجه الى من شكر انما كان لما قمت به كوزير فى الوزارة ، وأؤكد لكم اننى لم أعمل عملا ، أو أبذل جهدا الا بفضل زملائى الوزراء ورفعة رئيس الوزراء أما ما عدا هذا من أعمال أديتها فانى أخالف سعادة رئيس المجلس فى وضعه للأمور ، لأنه كان من الجائز أن يشكر المجلس خادما على ما أدى من خدمات ، مهما كانت متواضعة ، ولقد أشار البعض الى ما أديته على المجلس وشكرنى عليه ولكننى أنزل عن هذا خشية أن تمس التقاليد البرلمانية أى مساس وانى اذ أخالف سعادة رئيس المجلس فيما ارتآه فان هذا

لا يمنعني من أن أشكر له تلك الكلمات الكريمة التى وجهها الى بل انى أشكر جميع حضرات النواب وأجرى عند الله ، وعند الأمة » .

وكان مصطفى النحاس باشا حاضرا المناقشة فلم يتفوه ببنت شفه وأن أشترك فى مناقشات أخرى فيما بعد أقل أهمية من تلك المناقشات ، ويبدو لى أن النحاس باشا كان متضايقا من موقف مكرم عبيد باشا الى أبعد الحدود ، بل يبدو لى — على ضوء المناقشات ، التى تلت مناقشة « موضوع الشكر » — ان النحاس باشا كان قد قطع كل اتصال بينه وبين مكرم عبيد باشا .

والجدير بالذكر ، ان استجوابا حول التموين ، عرض على المجلس ، لتحديد موعد لمناقشته ، وطالبت الحكومة بمهلة أسبوعين ، وكان وزير التموين السابق — كما ذكر فكرى أباظة فى المناقشة حول تحديد موعد لمناقشة الاستجواب — قد أبدى استعداده لمناقشة الاستجواب فورا كما أن رئيس المجلس — فى الجلسة السابقة — قد أبدى رغبته فى بداية المناقشة ولو بقينا حتى الصباح ولكن مصطفى النحاس باشا ، لم يقبل مناقشة الاستجواب بعد أسبوعين اثنين ، بل طالب بأربعة أسابيع كمهلة » .

ويثور النائب سيد محمد البدراوى باشا ثورة عنيفة على تأجيل مناقشة الاستجواب ويقول : أن حالة التموين سيئة جدا وقد كلمنى ابنى تليفونيا يشكو الجوع ويقول انه يشرب الشاى ممزوجا بالعسل ، لعدم وجود السكر » .

وتقوم ضجة عنيفة ويعرض فكرى أباظة لاستجوابه الخاص بالرقابة على الصحف ويطلب مصطفى النحاس باشا مهلة أربعة أسابيع ، ويثور فكرى أباظة ويصرخ قائلا : ان الرقابة على الصحف شديدة لا تطاق وكلنا نشعر بذلك فلا يمكن أن نصبر على هذا العذاب أربعة أسابيع أخرى فأرجو من رفعة رئيس الحكومة أن ينقلنا من هذه الحالة » .

ويصر رئيس الحكومة على أن الحكومة لا يمكنها المناقشة فى هذا الاستجواب قبل أربعة أسابيع » .

ويقول النائب محمد عبد الله أبو حسين : ان اللائحة تنص على أنه عندما يختلف مقدم الاستجواب مع الحكومة على موعد مناقشة الاستجواب يعرض الأمر على المجلس ، ولكن رئيس المجلس لم يعرض علينا أمر تحديد مواعيد المناقشة فى هذه الاستجوابات .

ولكن رئيس المجلس يقول : لقد بدأ ميل المجلس الى الموافقة على التأجيل ».

وتقوم ضجة شديدة من اليسار ويقول النائب أحمد محمد الوكيل : ان مسألة التموين مهمة جدا ولا تحتمل التأخير ، ويجب أن ينظر فيها المجلس الليلة .

ويقول النائب عبد الله محمد فواز : حالة التموين سيئة للغاية والناس تشكو الجوع » .

ويقول رئيس المجلس : الواقع أن حالة التموين سيئة وان هذه الاستجوابات آجلت آكثر من مرة ولكن هذا التأجيل سيكون الأخير » .

وتقوم ضجة عنيفة ضد كلام رئيس المجلس .

ويحاول مصطفى النحاس ، تهدئة ثورة النواب ويسأله عبد السلام الشاذلى باشا ، عن رأيه فى أزمة السكر وهل السكر مطلوب من الحليفة ؟ ويطلب النحاس عدم مقاطعته حتى يمكن أن يوضح الأمر على حقيقته ، ويصف مسألة التموين بأنها مسألة قومية ، ويقول مصطفى النحاس انه يحاول ويناضل من جهته بشخصه ليل نهار ، مع الجانب الآخر « لأحصل للأمة على أشياء ، وهذا النضال الكبير الذى أضنانى وأضر بصحتى ، أرحب به فى سبيل عدم اثارة مسائل قد يكون من ورائها تشدد الدولة الحليفة والتجاؤها الى القول بأنها لا تستطيع اعطاءنا ما نريد .. » .

ويقول سيد محمد البدراوى : نريد السكر وغيره من المواد الغذائية ، والا فخير لى أن أستقيل » .

ويقول النحاس باشا : انه لا داعى لاستقالة البدراوى باشا لأنه منكب قبل كل شىء على مسألة توفير الطعام » ويعود البدراوى باشا ، ليقول : نريد اسعافا عاجلا ، فليس فى منازلنا الليلة شىء من السكر » .

ويقول النحاس للبدراوى ، ان هذا الاسعاف هو الذى أنشده ليل نهار : اننا نريد اسعافا يمكننا وأهلنا من أن نعيش » .

ويواجه مصطفى النحاس ، لأول مرة بموجة أخرى مشابهة من الاستنكار وخاصة عندما يقول : ان ما يكتنف مسألة التموين من ارتباك منشؤه أولا وأخيرا رجال التموين ومسلك بعض رجال الادارة والتوزيع أيضا ! » .

ويقف مكرم عبيد وقد أحس بأن فى كلام النحاس ما يسىء اليه ، ليقول ان رفعة رئيس الحكومة كان وحده منذ البداية قبل كل وزير آخر ـ كما قال رفعته ـ مهتما بشئون التموين : هذا حق ولكنه ليس كل الحق ، فعندما عهد الى بشرف تولى وزارة التموين ، وكان رفعة رئيس الوزراء سيقابل السفير البريطانى ليتكلم معه فى مسائل سياسية ، رجوت رفعته باعتبار هذا من واجبى أن يلح على السفير فى ألا تبخل الحليفة على مصر بالمساعدة فى مسائل التموين » .

ويقول النحاس : هذا غير صحيح ولكن مكرم يسترسل فى كلامه وكأنما لم يسمع ما قاله رئيس الحكومة فيقول : وقد تكلم رفعته مع السفير فى هذا

الشأن ، وكنت قد أخبرت رفعته بأننى سأقابل جناب السفير للتفاهم معه فى هذه التفاصيل ولأبين له - باعتبارى الوزير المختص - ما نحن بحاجة اليه » .

ويقول مكرم : ليسمح لى سعادة رئيس المجلس ، أن أقول أنه عندما حصلنا من الحليفة على بعض مئونة جيشها ، كان ذلك من عمل وزير التموين وحده ولم يكن رفعة رئيس الوزراء يعلم شيئا عن هذا الموضوع .. أقول ذلك ما دام حق الناس يبخس الى هذا الحد ، وقد عرضت الموضوع على اللجنة المشتركة ، وقلت للانجليز : اذا لم تعطونا جزءا من مئونة جيشكم فسأقدم استقالتى من الوزارة لأنكم تبخلون علينا بشىء اذا لم نحصل عليه عرضنا البلاد لخطر المجاعة ، وقلت لهم فوق ذلك اننا قد ساعدنا جيوشكم فى كيت ، وكيت ، فيجب عليكم أن تمدوا الينا يد المساعدة ، وقد جاءنى بعد ذلك كتاب من المستشار المالى البريطانى يخبرنى به ان السفير قبل أن يعوضنا من مئونة الجيش البريطانى ٢٠ ألف طن ، وحين ذاك فقط اتصلت برفعة رئيس الوزراء رئيس الوزراء وأخبرته بما تم » .

ويقول مصطفى النحاس : هذا غير صحيح بالمرة .. » .

ويرد مكرم باشا فى هذه المرة ، على النحاس باشا قائلا : هذا صحيح كل الصحة والمستندات تحت يدى ، وما كان لك أن تتكلم بهذا ، وأنا لم أذكر ما ذكرت ، الا لأننى لا أقبل أن تمس كرامتى أو تنكر جهودى ووطنيتى » .

ويعود مصطفى النحاس باشا ليقول مرة أخرى : هذا غير صحيح !

وينتقل مكرم عبيد ، الى أزمة السكر ، فيقول : انه قبل خروجه من الوزارة كان مجلس الوزراء قد قرر أن يستولى وزير المالية على السكر ، على أن يصدر الحاكم العسكرى أمرا بالاستيلاء ، فأين هذا الأمر ؟

ويرد كامل صدقى باشا : وزير المالية ، الجديد بقوله : ليطمئن مكرم عبيد باشا على أن أمر الحاكم العسكرى قد صدر وبلغ للوزارات المختلفة .

ويوافق المجلس أخيرا على مناقشة استجواب التموين بعد أسبوعين !

ويطلب الكلمة فى موضوع التموين ٨٧ نائبا ويكون أول المتكلمين النائب عبد الفتاح الشلقانى ، وكان من بين ما قاله أن الخبز لا يصل الى طالبيه فى بعض الأحيان يوما أو بعض يوم وأن الناس يهجمون على عربات المخابز ويستولون على ما فيها من الخبز قسرا فلا يصل الى العملاء ، ويتساءل الشلقانى عن علة اختفاء السكر ، بالرغم من أن مصر تزرع قصب السكر ، ويستخرج السكر من مصر وبأيد مصرية ، وكان يصدر الى الخارج ويطالب الشلقانى بقطع يد السارق كما هو الأمر فى السعودية ، ويقول ان عقوبة جرائم التموين تصل فى بعض البلدان الى الاعدام ، ويقترح اصلاح وزارة التموين وانشاء مصلحة

يدخل فى اختصاصها كل ما له علاقة بالتسعير الجبرى وأن يكون على رأس هذه المصلحة موظف كفء مسئول وأن تكون نواة تلك المصلحة ضباط الجيش الاحتياطى الحاصلين على شهادة الليسانس و ٠٠ و ٠٠ كما يقترح تشديد العقوبات لتكون رادعة لبس فيهـا رحمة ولا شفقة ، ولا هوادة لتكون رادعة مع اضافة عقوبة المصادرة واغلاق المحل ٠

ويقول النائب جلال حسين : لسنا نريد أن نشبع كلاما بل نريد أن نشبع غذاء ، كما يقول ان روح الاستخفاف التى عولجت بها مسألة التموين منذ الساعة الأولى هى الداء الأول الذى نقاسى آلامه ، الآن حين صدمتنا الحقيقة المرة ، ويشير الى الأخطاء الخاصة بالاحصاءات الرسمية ويأخذ على نظام الاحصاء القائم وقتئذ أنه غير مجد ولا مفيد ، حيث ان بطل عملية الاحصاء هو الصراف الذى يملأ الاستمارات وهو جالس على المصطبة ، كما ان احصاء وزارة الزراعة يقوم به معاون الزراعة على طريقته الخاصة ، كما يشير جلال حسين الى تفاهة العقوبات فى جرائم التموين وكون تلك العقوبات ، لم تتجاوز فى قضايا خطيرة ، عشرة جنيهات أو حتى خمسة جنيهات غرامة ٠

ويعترض النحاس باشا على تلاوة الأحكام دون تلاوة ظروف قضاياهـا وملابساتها ٠

ويقول جلال حسين : انه لا يعيب على القضاة أحكامهم ، ولكنه يعيب على التشريع ذاته لأن أحكامه غير رادعة !

ويقترح النائب جلال حسين تجريد حملة قوية لمحاربة الغيلان البشرية التى تعمل على تهريب المواد التموينية وان تنزع الحكومة من يدهـا قفازها الحريرى ليرى هؤلاء الناس يدا قوية تأخذهم بالشدة التى لا رحمة فيها ٠

ويستشهد بقول أحمد شوقى :

أمن سرق الغنى له عقـاب ومن سرق الفقير فـلا عقابا ؟

ويوجه عبد العزيز الصوفانى نظر الحكومة الى الظلم الذى حاق بالفلاح الصغير ومصلحته أمانة فى أعناقنا يجب أن تراعى الحكومة الفلاح الذى يملك ستة قراريط ، أو فدانا ، أو فدانين ولا تساويه مثلا بسعادة بدراوى باشا الذى يملك عشرة آلاف من الفدادين » ٠

ويقول مكرم عبيد انه عندما كان وزيرا للمالية ترك لكل فـلاح أردبا ونصف أردب من القمح لقوته ، دون أن تستولى عليها الحكومة والذى يملك ستة قراريط ، لا يؤخذ منه شىء ! وتقوم ضجة يثور لها رئيس المجلس عندما يقول عبد العزيز الصوفانى : فكروا فى الفلاح البسيط لأننا لو تركناه يتألم ،

فربما لا نستطيع كبح جماحه فى الغد !! ويرد أحمد حمزة وزير التموين بالتفصيل عن كل سلعة من السلع التموينية ! و .. و ..

وينتقل المجلس ــ بعد مناقشة مسائل التموين كما هى العادة ــ الى جدول الأعمال .

وفى جلسة ٢٤ يونيو ــ من جلسات مجلس النواب ــ يلقى مصطفى النحاس بيانا يقول فيه انه على اتصال بممثلى الحليفة ، وقواتها فى مصر ، لمراقبة الأحوال عن كثب ، ولما جاءت الأخبار باقتراب قوات المحور من الحدود المصرية تخابرت مع ممثلى الحليفة وقواتها طويلا ، وقد تأكد لى أن الحالة مرضية وأن مركز الحليفة فى هذا العام أفضل بكثير مما كان عليه فى مثل هذه الظروف من العام الماضى ! وفى ذلك قطع لدابر الأقاويل والشائعات التى أذاعها ويذيعها المرجفون بسوء قصد لادخال الذعر على نفوس سكان هذا البلد الأمين بغية أحداث اضطراب فيه ، ويطمئن النحاس باشا جميع سكان البلاد مصريين ومستوطنين وأجانب الى حالة البلاد ، ويطلب منهم الأخلاد للهدوء والسكينة .

ويقرر المجلس عدم مناقشة بيان رئيس الحكومة ، ويثور من المعارضين محمد محمود جلال وعبد العزيز الصوفانى ، وفكرى أباظة لعدم تمكينهم من مناقشة بيان رئيس الحكومة وينسحب عبد العزيز الصوفانى بعد ان يطلب اثبات ما يلى فى محضر الجلسة : اننى منسحب من الجلسة احتجاجا على ما رئى من منعنا من الكلام فى أهم أمر يتصل بحالة البلاد الآن : ليست البلاد ملكا للحكومة أو للمجلس انما هى ملك لجميع أبنائها » .

ويخرج الصوفانى من الجلسة ويحاول فكرى أباظة اقناع رئيس المجلس بضرورة مناقشة بيان رئيس الحكومة ، وعندما لا يقتنع رئيس المجلس ينسحب ــ فكرى أباظة ــ من الجلسة ، وينسحب معه النواب عبد السلام الشاذلى ، رشوان محفوظ ، عباس بدوى حزين ، محمد محمود جلال ، عبد الرحمن نصير ، محمد شعراوى ، محمد سلطان ، عبد الرحمن محمود ، سعد اللبان ، جلال حسين ، وعوض أحمد الجندى .

وفى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٩ يونيو ١٩٤٢ ولأول مرة يظهر ، لأعضاء المجلس ، وللشعب أن الاختلاف بين مصطفى النحاس باشا سكرتير عام الوفد ووزير المالية والتموين الأسبق ، لا سبيل الى حله .

وكان عبد السلام الشاذلى باشا قد وجه استجوابا الى رئيس الوزراء فيما يتعلق بسياسة الوزارة مع الموظفين الدائمين « تلك السياسة » التى كان من نتائجها للآن عزل عدد كبير من الموظفين بقرار من مجلس الوزراء بدون تحقيق ولا توجيه تهمه ولا محاكمة والاغداق على فريق آخر من الموظفين بالدرجات

والعلاوات فى وقت تحتاج فيه البلاد الى الاقتصاد الكلى ولتوفير كل قرش يمكن توفيره لأمور التموين والوقاية والتعويضات للمنكوبين .

وكأن فكرى أباظة قد وجه سؤالا آخر الى رئيس مجلس الوزراء عن سياسة الحكومة الادارية والمالية والقومية فى تصرفاتها التى وقعت فعلا وحسب ما ورد فى محضر جلسة مجلس الوزراء فى ٢١ مايو ١٩٤٢ وهى سياسة تناقض نص المادة الثالثة من الدستور وتعتبر نقضا لما ورد فى خطبة العرش التى أقرها المجلس ولبيان وزير المالية السابق ، الذى اعتبرته الحكومة جزءا من سياستها المالية .

ويقف عبد السلام الشاذلى مقدم الاستجواب ، ليقول انه وزميله فكرى أباظة اتفقت وجهة نظريهما على أن الظروف الحالية ودقتها تستدعى تضافر الجهود والصفاء وعدم انشاء خصومات جديدة كما تستدعى أن تنصرف القوى والجهود للعمل الحازم السريع نحو سلامة البلاد وآمنها الداخلى وتموينها كما يقول الشاذلى باشا ، أنه كان قد طلب بيانا بأسماء الموظفين الذين فصلوا من الخدمة بقرار من مجلس الوزراء من جميع المصالح من تاريخ ٥ فبراير ١٩٤٢ للآن ، وكذلك كان قد طلب كشفا ببيان جميع الترقيات والعلاوات ، التى منحت من تاريخ ٥ فبراير للآن و . و . ولأنه لم يرد رد من مجلس الوزراء فانى مصمم على طلب تأجيل مناقشة الاستجواب ، ويقف فكرى أباظة ، مؤكدا كل ما قاله زميله الشاذلى باشا ، طالبا التأجيل لأنه يعز علينا أن نتناقش فى مسائل داخلية ، بينما تحف بنا المسائل الدقيقة من كل جانب لذلك انضم الى زميلى ، المحترم وأرجو من المجلس أن يوافق على تشجيع هذه الروح الوطنية الصحيحة ولكن مصطفى النحاس باشا يعترض على طلب الشاذلى وفكرى أباظة ويطلب مناقشة الاستجوابين ، ليعرف الناس ، أن كانت المطاعن التى وجهت لرئيس الوفد والحكومة شخصيا حقيقية ، أو غير حقيقية خاصة وان الأحوال التى أشير اليها بأنها خطيرة ليست كذلك بل هى مرضية ونحن متتبعوها عن كثب ويعترض النحاس على تقديم أسماء موظفين الى المجلس .

ويحاول فكرى أباظة أن يقنع المجلس بالتأجيل ، وبروح الفكاهة ، التى اتسم بها يقول : انه يشعر بألم فى عينيه وقد استشار وزير الصحة زعيم الأطباء أن هناك خطرا على عينيه اذا هو رجع الى اللوائح ، والمبادئ والقوانين ولكن النحاس باشا يصر على المناقشة ويقرر المجلس ، تبعا لذلك رفض طلب التأجيل ويصر الشاذلى باشا على رأيه ويقول مصطفى النحاس ، اذا كان حضرتا المستجوبين لا يريدان المناقشة فسألقى بيانى ، ويتحدث مكرم عبيد قائلا : ان المسألة ليست مسألة شخصية بل تهم الموظفين والوزراء ، والنواب ، ويرى من العدل تمكين المستجوبين من أداء واجبهما على الوجه الأكمل ويقول مكرم عبيد باشا انها المرة الأولى فى حياتنا النيابية أن يطلب صاحب استجواب

التأجيل لأنه غير مستعد ويطلب آخر التأجيل لأنه مريض ، ولا يجابان الى طلبيهما ، ويطلب مكرم عبيد من رئيس الحكومة بكل مودة واحترام ـ وقد كنت معه على خلاف عام لا مساس فيه بالأشخاص ـ باعطاء فرصة واسعة لكل من بريد المناقشة ، حتى يتمكن كل من الادلاء بما يعن لهم ، وحتى تستنير الأمة بالاطلاع على الحقائق كاملة وفى هذا وحده دعامة حياتنا النيابية ، فلا يجوز فى مناقشة المسائل الخطيرة ان تقيم الأغلبية من قوتها مقصلة لخنق الأقلية ويطلب مكرم عبيد ـ بكل هوادة والحاح ، قبول هذا الطلب لأن الأمر ، لا يتعلق بالأشخاص بل هو خاص بكرامة الحياة النيابية ، ويرد صبرى أبو علم وزير العدل على مكرم وعلى النائبين المستجوبين ويقول : من حق الذين اتهموا أن يتكلموا وأن يدفعوا تلك التهمة الباطلة عن أنفسهم أما تعليقها وتعليق المناقشة فيها لعلة شخصية ، أو غير شخصية فأمر لا يمت الى المصلحة العامة بأى سبب كما يرد على صـــبرى أبو علم فكرى أباظة ويذكر فكرى أباظة بعض حـالات نعمت « بالترقيات » الاستثنائية ويقول فكرى أباظة : ان الخلاف بين مصطفى النحاس وزميله الصديق القديم الذى أرجو أن يظل الى الأبد الصديق الحميم ، زميله وصديقه مكرم عبيد كان ينبغى أن يحل فى النادى السعدى وليس فى مقر رياسة مجلس الوزراء ، ويقول فكرى أباظة أن اثارة مسألة الموظفين الكبار فى مجلس الوزراء واشعار بعضهم ، ان رئيس الحكومة غير راض عنهم ، وانه يشك فى كفاءتهم واخلاصهم ، للحكم القائم هذه الاثارة تخيف غيرهم من الموظفين الكبار وتدعوهم الى أن يتجهوا الى اليمين ويرقصوا على الحبل : يتذللون يبيعون الكرامات ، يعبثون بالحقوق التى لا تمت الى الوفدية بصلة لكى يشملهم نعيم الميرى ، وترابه الذهبى البراق » .

ويقف مصطفى النحاس ليرحب بمناقشـــة هـذين الاستجوابين ويشرح سياســـة الوفد ازاء الموظفين الذين فصلوا فى عهد حـكومة من حكومات « النحاس » فتعيدهم ، الى وظائفهم حكومة من حكومات الأقلية وازاء الموظفين الذين تفصلهم حـكومات الأقلية ، لميولهم الـوفدية فيستوجب على الحكومات الوفدية ، أن تعيد اليهم حقوقهم ..

اننا ـ مصطفى النحاس ـ لا نلجأ الى الاستثناءات وانما نرد المظالم ، ونصلح المفاسد » وعندما يشير النحاس باشا الى موضـــوع اساءة استعمال السلطة ، يقول مكرم عبيد باشا : اساءة الاستعمال هذا هو المهم ويرد النحاس باشا على مكرم باشا قائلا : سترى انى انما أبين الحقائق ثم يدور الحوار التالى :

مكرم عبيد باشا : أرجو رفعة النحاس باشا ألا يغضب وان يكون هادئا .

النحاس باشا : لست غاضبا وكل كلامى فى حدود الرد على المستجوب واذا كان حضرته قد استند فيما وجهه من نقد الى الحكومة على كلام مكرم باشا ، باعتباره سكرتيرا للوفد فانى أعلن انه لم يعد سكرتيرا للوفد .

ويقول مكرم عبيد : أنا لا أسمح لرفعتك بمثل هذا الكلام وانى ما زلت سكرتيرا للوفد ٠

مصطفى النحاس : أعلن للملأ أجمع انك لم تعد سكرتيرا للوفد ، هذه كلمة اسمعوها وانشروها وأعلنوها على الملا : لم يعد مكرم باشا سكرتيرا عاما للوفد المصرى ، أقول هذا وليفعل ما يشاء ٠

مكرم عبيد باشا : بأى حق تقول هذا ؟ أدع الوفد أولا للاجتماع ثم تكلم ٠

ويشترك النائب السيد سليم فى المناقشة فيقول : لا يمكن مطلقا ان تثار المسائل الحزبية فى مجلس النواب ٠

مصطفى النحاس : كفى افسادا ، وكفى تضليلا ، لم تكن الاستثناءات سبب هذه الثورة انما سببها شىء آخر ، لا أريد أن أتعرض له الا اذا تعرض مكرم باشا له ٠ وحينئذ أبينه ٠

مكرم عبيد : هذا لا يليق ، انى أطلب من سعادة رئيس المجلس أن يحصر الكلام فى دائرة الاستجواب ٠٠

مصطفى النحاس : اسمع أولا ثم تكلم بما تشاء وأمامك باب الكلام مفتوح : أمامك المجلس تقول فيه ما تشاء ، ونحن نستمع لك ولنا أن نرد ٠٠

عبد السلام فهمى جمعة : نحن الآن بصدد استجواب خاص بالموظفين فلا حاجة الى ذكر شىء عن الوفد ٠

مصطفى النحاس : آثار المستجوب هذه الكلمة عن الوفد وقال انها سياسة حزبية وليست قومية فاذا أرد عليه فى هذا واذا أراد ذكر أشخاص فانى أرحب بذلك ، لتعلموا ، ان كان هذا يسيئنى أو يسيئهم ٠

السيد سليم : نحن نرحب بهذا ونريد معرفة أسماء الموظفين حتى يكون البيان كاملا « ضجة شديدة وأصوات : أجلس » ٠

مكرم عبيد : بكل هدوء لى كلمة فى اللائحة الداخلية ٠٠

مصطفى النحاس : لك ان تتكلم بعد ان انتهى من كلامى ، انى أعرف حدودى تماما ولا أتعداها ٠٠

عبد السلام فهمى جمعة : أكرر الرجاء الا يذكر الوفد ٠

مصطفى النحاس : كيف ذلك وكلام الأستاذ فكرى أباظة كله عن الوفد ورئيس الوفد وحكومة الوفد فماذا يراد أن أقول عن حكومة الوفد ، هل أقول حكومتى ؟ ٠

عبد السلام فهمى جمعة : لا مانع من التعبير بوزارة الوفد ٠

مكرم عبيد : أرجو أن تحذف من المضبطة الاشارة الى مسألة سكرتير الوفد لأن هذا ليس من شأن البرلمان ، وأطلب من سعادة رئيس المجلس ذلك « مقاطعات » ٠

مصطفى النحاس : لا يمكن ذلك لأن هذا يتعلق بردى على المستجوب ٠

مكرم عبيد : لا يمكن مطلقا أن يهدر ماضينا وكرامتنا وجهادنا بهذا الشكل ولا يصح هذا يا مصطفى باشا : أذكر أنك تتكلم مع رجل له زمالتك ولم يتعرض لك ٠

النحاس : ولكن مستجوبك قال وأنا أرد عليك ٠

مكرم : أرجو من سعادة الرئيس حفظ حقى فى الكلام ان لى كرامة ولى ماضيا فى جهادى ٠

فكرى أباظة : لست بمستجوب مكرم أو النحاس ولكنى مستجوب وطنى وللصالح العام ، انى أكبر بكثير وانت تعلم ٠

مصطفى النحاس : أنا أعلم من أنت ٠

فكرى أباظة : أنا الذى خلقت فى السياسة قبل أن تخلقوا أنتم ! ٠

حسن يس : أن الوفد هو الذى ترك لك دائرتك الانتخابية ٠

مكرم عبيد : ان كرامة المجلس أمانة فى عنقك يا سعادة الرئيس ، كيف يقول رئيس الحكومة ان مكرم عبيد ليس سكرتيرا للوفد ، انه يحضر مستجوبا هذا لا يصح ان يقال فى أى مجلس من المجالس النيابية « ضجة شديدة » وطلب الكثير من النواب رفع الجلسة ورفعت الجلسة ٠٠

وقد روى مصطفى النحاس باشا ــ من وجهة نظره ــ تفاصيل الخلاف بينه وبين مكرم عبيد باشا حول قضية الاستثناءات وغيرها من القضايا ٠

وكان فيما يبدو من كلامه غاضبا أشد الغضب مما قاله فكرى أباظة وكان كما يبدو أيضا ــ مصطفى النحاس باشا ــ قد وصل الى نقطة اللاعودة بالنسبة لمكرم عبيد باشا ٠

وكان مما قاله النحاس باشا أن حكومة الوفد مضطرة الى استعمال حقها فى تعيين الموظفين وترقيتهم استثنائيا واننا ــ مصطفى النحاس باشا ــ لا نخشى بعد ذلك أن تعقد مقارنة بيننا وبين غيرنا فيما أجريناه : وأجروه من عزل أو استثناءات ليظهر بوضوح وجلاء اننا لم نسىء استعمال هذا الحق ، ولا كنا ، فيه بالمسرفين وأن الحملات الصاخبة والشائعات الكاذبة التى توجه الينا فى هذا الشأن بالغة البطلان مسرفة فى العدوان وان حالات الاستثناءات لا تتجاوز

عشرين حالة من يوم ان تألفت الوزارة الى حين الاستجواب بينما بلغت حالة الاستثناءات فى مثل هذه المدة عن عهد وزارة على ماهر باشا ٢٤ حالة وبلغت مثلها فى عهد وزارة محمد محمود باشا ٤٠ حالة أى ضعف ما بلغته فى عهد وزارة الوفد » ٠

ويذكر النحاس باشا أمثلة من حالات الاستثناءات التى قامت بها وزارته :

حالة موظف ظلمته حكومات الانقلاب بتخفيض مرتبه وحالات ثلاث من الموظفين فصلوا فصلا سياسيا فى عهد الانقلاب ، وحالة كونستابل كان له الفضل فى ضبط الجانى الذى شرع فى الاعتداء على النحاس باشا ٠

وكانت حكومة الوفد قد طلبت ترقيته فى عام ١٩٣٧ مكافأة له فلما جاء الانقلاب لم ير فى عمله ما يستحق المكافأة فحفظ الطلب ووقفت الاجراءات حتى أعدناها بعد خمس سنوات ، ويقول النحاس باشا ان الخلاف بينه وبين مكرم باشا وقع فى الاسبوع الأول من تأليف الوزارة وانه كان يعمل لاصلاح ذات البين دون جدوى « كانت الشائعات المختلفة تذاع حولنا ونحن ساكتون ، كانت تذاع فى المجتمعات والبيوت وفى النوادى والطرقات بل فى كل مكان ونحن فى مركز التريث والانتظار لعل الله يصلح الأحوال حتى وصل الأمر الى نهايته » ٠

وقد ألقى مكرم عبيد باشا بيانه ، فى مجلس النواب ، دون أن يطلع عليه أحد منا ، « ولكننا قبلناه لأنه كان يجب علينا أن نظهر بمظهر المتضامنين: وقد تضمن هذا البيان أمورا خطيرة كان يجب أن تعرض على مجلس الوزراء ليقرها » ٠

ويؤكد النحاس باشا ان واحدا من مجلس الوزراء لم يطلع على بيان مكرم عبيد باشا « وكل ما فى الأمر اننا سمعناه هنا ، كما سمعتموه ، وكنا عنه أغرابا ولكن مركزنا ــ مع الأسف ــ كان يحتم علينا أن نظهر أمامكم متضامنين فى مسألة كهذه وأن نبدى أنها من عملنا وبموافقتنا حرصا على التضامن الوزارى حتى أدى الأمر الى أن صفقت لسعادة مكرم باشا فى ذلك الوقت ولم أكتف بذلك بل عانقته وهنأته ــ أيضا أمامكم هذه هى الحقيقة فى أمر البيان الذى يحتج به حضرة المستجوب علينا فى حين أنه لم يكن الا برأى وزير واحد دون رئيس الوزراء وسائر الوزراء » ثم يقول النحاس باشا ، ان الخلاف بينه وبين مكرم عبيد لم يكن فى الأعمال وحسب بل وصل الى حد الاساءة الينا بل أدى أيضا الى مذكرة لجنة المالية التى قدمت الى مجلس الوزراء طعنا فى سياسة مجلس الوزراء وفى سياسة رئيسه وفى سياسة أصحاب المعالى الوزراء جميعا لأن هذه الاستثناءات وغيرها لم تكن للرئيس وحده بل كانت أيضا لجميع زملائه أعطيت هذه المذكرة للغير ولم يكن لى علم بها ثم أدرجت ضمن أعمال مجلس الوزراء وقد جرت العادة ان يرسل جدول أعمال

هذا المجلس الى القصر الملكى بمجرد تقرير عقد جلسة له ، كانت هذه المذكرة بجميع ما فيها عند أصحاب الصحف قبل أن أعلم عنها شيئا بل ان علمى بها كان مفاجأة لى ، لأنى لم أكن قد اطلعت عليها الا بعد ان قرأت عنها فى الصحف.

ويقول مصطفى النحاس ، وفى مجلس الوزراء لم تكن المسألة مسألة عائلية يمكن أن يفصل فيها فى النادى السعدى بل جاوزت كل هذا وأثبتنا فى محضر مجلس الوزراء وجهة نظرنا ووجهة نظر مكرم باشا بصفة رسمية على خلاف القاعدة المتبعة وكنت أمينا على أن ترد وجهة نظر مكرم باشا فى المحضر ، كما هى لأن كل ما يهمنى هو الدفاع عن رأيى فقط فلم يكن المجال فى مجال ابداء وجهات النظر المتعارضة ثم أصبح التعاون بينى وبين سعادة مكرم باشا بعد كل هذا مستحيلا وأصبح العمل بهذا الأسلوب غير منتج ولا يتفق مع الصالح العام ؟

ويذكر مصطفى النحاس انه بعد كلام من بعض اخوانه رئى وضع حد لهذا الخلاف فاكتفينا بما ورد فى محضر وأرسلنا صورة منه للقصر الملكى كالعادة وقد نبهنا على الصحف بعدم نشر المذكرة والاكتفاء ببيان قصير غير أننا فوجئنا فى اليوم التالى بنشر المذكرة فى الصحف على خلاف التعليمات والذى علمته ـ النحاس باشا ـ ان مكرم باشا تشدد فى وجوب نشرها وهدد بالاستقالة اذا لم تنشر فهال بعض اخواننا الذين ظلوا معه الى الساعة الثالثة صباحا يحاولون عبثا أن يقلع عن رأيه فلم يستطيعوا . ونشرت المذكرة اذن ووقع الذى كنت أريد تلافيه ولم تصبح المسألة مقصورة على الجهات الرسمية ، ولم تعد المذكرة مخفية عن أصحاب الصحف بل نشرت على الجمهور وكأن لا بد أن تنشر وجهة نظرنا ـ كما جاءت فى محضر جلسة مجلس الوزراء ـ ووجهة نظر مكرم باشا دون تعديل « هذا هو السبب الذى من أجله نشرت المذكرة لأن المسألة خرجت على أن تكون مسألة عائلية أو أمرا يسوى فى النادى السعدى الى أمر علمه الجمهور فاقتضت الظروف أن يكون التصرف فيها على هذا النحو :

هذه هى الحقيقة المرة فى الموضوع ومن بين ما ساقه النحاس باشا تبريرا للاستثناءات ، لقد كان فى موضوع الاستثناءات الكثير من المبالغات والتهويلات والتعنت والافتئات وان لكم ـ يا حضرات النواب ـ بعد ذلك القول الفصل والحكم العدل فانظروا هل كنا نحن مسرفين ومسيئين أم كنا بالعكس مقصرين فى حق المظلومين والموظفين الذين نرهقهم معنا فى تصريف الأمور وتحمل تبعات الحكم الجسام » .

هذا هو رأى النحاس باشا فى موضوع الاستثناءات ، فما هو رأى مكرم عبيد باشا فى هذا الموضوع ؟

الباب الثانى عشر

الفصل الأول

مكرم عبيد يروى قصة اختلافه مع النحاس

وقبل أن ننقل وجهة نظر مكرم باشا لا بد لى ـ لكى تكون الصورة مكتملة ـ أن أنقل وجهة نظر شاهد من شهود هذا للخلاف ، هو الأستاذ التابعى الذى كان يأخذ الى حد ما جانب مصطفى النحاس باشا .

يقول الأستاذ محمد التابعى : تطورت المنافسة بين مكرم عبيد وزينب هانم الوكيل من أجل السيطرة على النحاس باشا ثم تطورت المنافسة الى عداء أو ما يشبه العداء وراح كل من الاثنين يطلق لسانه فى صاحبه ، وامتلأت المجالس والأندية « بالاشاعات » و « التشنيعات » .

وسمع الجمهور لأول مرة أن السيدة حرم رئيس الوفد ورئيس الوزارة تستغل نفوذ زوجها ونفوذ الوزارة من أجل الثراء السريع وانها ليست وحدها بل معها عدد من أقاربها ، واصهارها ، وعرف النحاس باشا والسيدة حرمه أن مكرم عبيد ، وأقاربه ، وأنصاره ، هم مصدر هذه الاشاعات وسمع الناس ان مكرم باشا يقول فى مجالسه الخاصة أن زينب هانم تحاربه بسبب نزاهته ولأنه ـ وهو وزير المالية ـ رفض أن يوافق على طلباتها وطلبات شقيقها أحمد الوكيل الخاصة بأذونات التصدير والاستيراد وهذا فضلا عن الخلاف الذى شجر حول الاستثناءات والترقيات والعلاوات » .

ويركز الأستاذ التابعى ـ من جهته على ذكر حقيقة هامة ، وهى أن مكرم عبيد باشا دافع دفاعا بليغا عن الاستثناءات والترقيات فى عام ١٩٣٧ ـ فما باله يحاربها فى عام ١٩٤٢ ؟ ويركز الأستاذ التابعى أيضا على حقيقة أخرى هى أن السيدة حرم النحاس باشا وأقاربها أرادوا أن يحملوا نزاهة مكرم عبيد فوق ما تطيق .

أنا شخصيا ـ التابعى ـ أعتقد أن مكرم باشا ، لم يكن يمانع أو يعارض كثيرا ، أو طويلا فى اجابة بعض الطلبات الصغيرة التى ـ مع مخالفتها للقوانين ـ

لا تثير ضجة ، وقالا ، وقيلا وذلك حرصا منه على رضاء صديقه النحاس باشا ولقد سبق أن تساهل أو أغمض عينيه » .

« ولكنه في هذه المرة وجد أن المطلوب منه أو الحمل على نزاهته ، ثقيل ، وفوق ما تطيق فرفض ! ثم تشدد بعد أن اشتد الخلاف وراح يتعنت ويرفض الطلب الصغير اليسير كما يرفض الموافقة على الطلب الكبير الخطير أى أن الأمر كله أصبح بين السيدة حرم رئيس الوفد ورئيس الوزارة ، ومكرم عبيد نوعا من العناد » .

ويقول الأستاذ التابعى ، ان كثيرين من أعضاء الوفد كانت صدورهم قد ضاقت بالنفوذ الأكبر الذى يتمتع به زميلهم مكرم عبيد دونهم عند رئيس الوفد وبالسلطات الواسعة ، التى كانت له ، فى كل شأن من شئون الوفد وخصوصا بعد خروج أحمد ماهر والنقراشى من الوفد ، أراد بعضهم أن يكون أرقاما صحيحة بدلا من أصفار على اليسار .

وكان صبرى أبو علم ــ ونجيب الهلالى ــ كما روى د. محمد صلاح الدين ــ يعملان على توسيع شقة الخلاف بين النحاس ومكرم ولم يكن هناك من يعمل مع الدكتور محمد صلاح الدين على تسوية الخلاف سوى محمود سليمان غنام .

ويقول الأستاذ التابعى : ان الأستاذ فؤاد سراج الدين كان يتناول معه العشاء ، فى مسكنه وكانا وحديهما قال فؤاد سراج الدين التابعى : أيه رأيك فى فصل مكرم باشا من الوفد ؟ واستمر فؤاد سراج الدين فى الكلام بعد أن طرح هذا السؤال : أظن ان الأحسن فصله دلوقت لأن الخلاف استفحل ومستحيل بعد كده تصفو القلوب أو يتصالح ثانى مع مصطفى باشا وزينب هانم واذا فصلنا ــ فؤاد سراج الدين الذى يقول هذا الكلام عن فصل سكرتير عام الوفد ، لم يكن قد انضم بعد الى الوفد ــ اذا فصلنا ــ فؤاد سراج الدين ــ مكرم دلوقت مش راح يقدر يعمل حاجة لأن الوفد فى الحكم ، وتحت يدنا الرقابة ولكن اذا سبناه جايز يخرج من الحكم ويخرج هو بعدها علينا ويحاربنا » .

وافتح من جانبى أيضا قوسا لأقول ان فؤاد سراج الدين قد وضع يده ــ بما قاله ــ على أقوى حقيقة تتعلق بجوهر موضوع الخلاف بين النحاس ومكرم فنجاح أى خلاف أو فشله ، انما يترتب على اختيار الوقت المناسب لاثارة هذا الخلاف .. و .. و ..

وقد كان أكبر خطأ ، ارتكبه عبيد باشا ــ كما يرى كثير من السياسيين المعاصرين ــ انه لم يحسن اختيار الوقت المناسب لخروجه من الوفد .

وأذكر اننى تناقشت مع مكرم عبيد باشا ، أكثر من مرة حول هذا الموضوع ، موضوع الخلاف بينه وبين النحاس باشا وحرمه ، وعندما حملت

اليه ذات مرة وجهة النظر القائلة بأنه أخطأ خطأ شنيعا عندما لم يحسن اختيار الوقت المناسب لتفجير الخلاف داخل الوفد حول موضوع الاستثناءات والترقيات والعلاوات وأذونات الاستيراد ، والتصدير و ٠ و ٠ وكان مما قاله مكرم عبيد باشا ـ وأنا أعتمد هنا على أوراقي الشخصية ، التي كنت أسجل فيها وابتداء من عام ١٩٤٣ الأحداث الهامة وما أسمعه من كبار الشخصيات السياسية والتي كنت أحتفظ بها في مكان أمين للغاية ، بعيدا عن أعين ، وأيدي رجال البوليس ، الذي كانوا ، يهاجموننا باستمرار بمناسبة أو بدون مناسبة ـ كان مما قاله مكرم عبيد : ان وجهة النظر تلك سليمة وصحيحة من الناحيتين ، النظرية ، والحزبية ولكنها ليست كذلك أبدا من الناحية الموضوعية ، والمبدئية : لقد كان في استطاعتي الانتظار الى أن تتضاعف أخطاء الوفد في الحكم ، بل كان يمكنني الانتظار الى قرب انتهاء عهد الوفد في الحكم ، ولكن انتظاري هذا ، أو ذاك كان سيضاعف عدد أولئك الذين يخرجون معي بعد تفجير الخلاف ولكنني حقيقة ، كنت سوف أبقى معذب الضمير الى أن ألقى وجه ربي ٠٠ لم يكن باستطاعتي الانتظار ، آكثر مما انتظرت ٠

ثم لو فرضنا انني انتظرت فلم أفجر الخلاف مع خصومي ، أكانوا هم سينتظرون ؟

وعلى أية حال فما من مرة فتحت فيها هذا الموضوع مع مكرم عبيد باشا الا وأحسست لديه مرارة شديدة للغاية لأنه لم يكن يعتقد أبدا أن مصطفى النحاس باشا ـ صديق العمر ـ يمكن أن يفرط فيه بمثل هذه السهولة بل لأنه لم يكن يعتقد أبدا أن غالبية الشيوخ والنواب الوفديين الذين كانوا من صنعه أو بمعنى أكثر تواضعا ، من اختياره يمكن أن يرفضوا الوقوف الى جانبه ، وعلى الأقل ما كان مكرم عبيد يعتقد أن هؤلاء الشيوخ والنواب الوفديين الذين كان هو وراء نجاحهم في الانتخاب والتعيينات يمكن أن يقفوا منه موقف المعارضة الشديدة والعنيفة ، كما فعلوا في مجلسي النواب والشيوخ وفي اجتماعات الوفد والهيئة البرلمانية الوفدية ، و ٠ و ٠ و ٠ وأقفل القوس على أمل العودة الى هذا الموضوع فيما بعد ؟!

وانتقل الى ما ذكره الأستاذ محمد التابعي عن الخلاف بين النحاس ومكرم :

يقول الأستاذ التابعي :

أرسل مكرم باشا مذكرة اللجنة المالية التي رفضت الاستثناءات والتي اشتملت على رأي مكرم عبيد باشا في معارضة أي استثناء ٠٠ أرسلها الى

جريدة المصرى طالبا نشرها ، ورأى محمود أبو الفتح صاحب المصرى الا يتحمل مسئولية نشرها فأحال الموضوع الى الأستاذ محمود سليمان غنام ، الذى كان وقتئذ موكولا اليه الاشراف على الرقابة ، وغضب مكرم عبيد وثار ثورة عارمة : كيف يمكن أن يكون للرقابة اشراف ، على ما يريد الوزراء نشره ، واتصل مكرم عبيد بمحمود سليمان غنام مهددا بالاستقالة من الوزارة ، اذا لم تنشر المذكرة ٠

وخرجت المصرى فى ١٩ مايو ١٩٤٢ بمذكرة اللجنة المالية ٠

وكانت ـ التابعى ـ القاضية على كل أمل فى الصلح ، أو تسوية فى الخلاف ، وثار مصطفى النحاس وأعلن أنها مؤامرة ضده وضد الوزارة وان صاحب المصرى محمود أبو الفتوح شريك فى المؤامرة ولا بد من « شلحه » من الهيئة البرلمانية الوفدية ، واصدار قرار من الوفد بأن « المصرى » لم يعد يعبر ، عن رأى الوفد ٠

وكان هذا القرار يومئذ شبيها بقرار الحرمان الذى يصدره باباوات روما ضد المغضوب عليهم من أعداء الكنيسة ، و « اختفى محمود أبو الفتح بضعة أيام ريثما تهدأ العاصفة وثورة « الرئيس الجليل » ثم عاد من مخبئه وذهب وقابل النحاس باشا مؤكدا أنه لم ينشر المذكرة الا كارها ، وقد رفضت ـ محمود أبو الفتح ـ نشرها ولكن ازاء الحاح مكرم عبيد باشا أحلت الأمر الى الأستاذ محمود سليمان غنام فصرح بالنشر ٠٠ ولما انتهى الأستاذ محمود أبو الفتح من دفاعه قام النحاس باشا وضمه الى صدره معانقا » ٠

وهناك كثيرون يرون أن الأستاذ محمود أبو الفتح كان راغبا فى أحداث قطيعة بين النحاس ومكرم ، بسبب نشره تلك المذكرة ، ولو أنه ـ أى الأستاذ محمود أبو الفتح ـ كان راغبا فى رأب الصدع لبادر الى الاتصال بالنحاس باشا شخصيا ليعرض عليه أمر المذكرة ، أو لأجل النشر الى اليوم التالى حين استئذان النحاس باشا ٠

والأستاذ محمد التابعى من القائلين بأن الأستاذ محمود أبو الفتح لم ينشر مذكرة اللجنة المالية الا من أجل توسيع الهوة بين النحاس ومكرم عبيد ورغبة منه فى أن يكون نشر المذكرة ، الضربة القاضية على كل أمل فى تسوية الخلاف بين النحاس ومكرم ٠

ويعلن مصطفى النحاس بعد نشر المذكرة أن التعاون بينه وبين مكرم قد أصبح مستحيلا ويوفد مصطفى النحاس ، الى مكرم عبيد رسولا هو المهندس عثمان محرم باشا بوصفه أكبر الوزراء سنا وأقدمهم عهدا بالوزارة طالبا منه ـ من مكرم عبيد أن يستقيل ـ ولكن مكرم عبيد يرفض الاستقالة ويرحب بالاقالة ! ٠

ويطلب مصطفى النحاس باشا من الملك اقالة مكرم عبيد باشا من الوزارة ولكن الملك يرفض ويحاول الصلح بين الصديقين القديمين ولكن مصطفى النحاس يرفض الصلح ويصر على الاقالة ويقترح فاروق على مصطفى النحاس أن تستقيل الوزارة ، وأن يعاد تشكيلها بدون مكرم عبيد ويعتقد مصطفى النحاس ان فى الأمر مؤامرة وانه عندما يستقيل من الوزارة لن يعهد اليه الملك بتأليف الوزارة مرة أخرى ولكن النحاس يستوثق من أحمد حسنين ، ومن السفارة البريطانية ويطمئن تمام الاطمئنان ، الى أن الملك سيعهد اليه باعادة تشكيل الوزارة من جديد ويستقيل النحاس ، ويكلف من جديد ، بتشكيل الوزارة الجديدة ويتم تشكيلها بدون مكرم ٠

ويبدو لى ـ وهذا اعتقاد شخصى بحت ـ أن مكرم عبيد باشا قد تضايق من عملية تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة مصطفى النحاس وقد كان يطمع أن يتخذ القصر من الخطوات ـ عند تشكيل الوزارة ـ ما يقلل من هيبة ونفوذ النحاس باشا ، أو على الأقل كان مكرم عبيد باشا يأمل الا يعاد تشكيل الوزارة الجديدة من جديد الا بعد بضعة أيام ٠

ولكن أصدقاء مكرم عبيد باشا فى القصر قد أزالوا هذا الضيق عنه بسرعة عندما أكدوا له أن الملك أصر على عدم اقالته من الوزارة وهذا فى حد ذاته ، اضعاف لمركز رئيس الوفد ، الذى لم يتمكن من اقالة وزير من وزرائه !! وننتقل بعد ذلك كله ، الى رواية الأستاذ مكرم عبيد عن الخلاف أو الاختلاف بينه وبين مصطفى النحاس باشا ٠

وأبادر فأقول اننى سوف أعتمد فى هذه الرواية الى حد كبير على الكتاب الاسود ، وبهذه المناسبة أقول اننى سبق أن نشرت رسالة للأستاذ فايق قصبجى تحت عنوان : « الكتاب الاسود طبع فى بيتى » وقد جاء فى هذه الرسالة : أن ثلاثة كانوا هم الذين أشرفوا على طبع هذا الكتاب هم : « فايق قصبجى ، ويوسف صلاح الدين توفيق خليل وأخ ثالث لا داعى لذكر اسمه » ، وقد تحريت كثيرا عن هـذا « الأخ الثالث » الذى لم يذكر فائق قصبجى ، فعرفت أنه الأستاذ فكرى مكرم عبيد ولما بيننا من ود وتقدير أدعوه الى أن يميط اللثام عن تلك الصفحات القديمة ، ولعل الأستاذ فكرى مكرم عبيد فاعل ذلك باذن الله ! ٠٠

يقول الأستاذ مكرم عبيد فى الكتاب الاسود فى العهد الاسود وهو يروى قصة الخلاف الوزارى ، وملابساته : كنا نشفق من أن ينهد ذلك البنيان الشامخ الذى ساهمنا فى تشييده حجرا فوق حجر وفى تخليده أثرا بعد أثر معتصرين فى ذلك زهرة العمر طوال نيف وعشرين من السنين : نشفق من أن تلصق بالحكم المصرى فى عهد الاستقلال لوثة تدنسه بعد أن طهره الشهداء بدمائهم وصهره المجاهدون بدم القلب ، وعرق الجبين ! نشفق من أن تمس

بسوء تلك الصداقة الحلوة التى بزت الاخوة بين شخصين تعذبا ، فتقاربا ، فتحابا وكانت محبتهما فى نظرى أنا على الأقل نموذجا حيا رائعا لعاطفة المحبة ، أو الرحمة التى شاء الرحمن الرحيم أن ينفثها فى الحيـاة بين حنايا الصدر ليستعين بها الانسان على وحشة العمر ، ووحشة القبر ... نشفق من أن نتنكر لماضينا فنجعل من ماضينا قاضينا ، ثم نشفق من عملية البتر فى ذاتها فهى تجرح ، مهما تنجح وأخيرا فقد كنا نشفق ولو على كرامتنا نحن أنفسنا من أن تطلق عليها الذئاب الجارحة الشهوات الجائعة الجامحة » ويقول مكرم عبيد انه كان وما كان له الا يكون ، ناصحا ، لا فاضحا فى كل مرحلة من مراحل الخلاف بين رئيس الوزراء وبينه . « فلما كنت فى الوزارة واستفحل بيننا ذلك الخلاف الجوهرى الذى تعددت مظاهره على حد تعبيره فى كتاب استقالة الوزارة ، لم أدخر جهدا فى نصحه وتحذيره مما كنت أراه ويراه الوزراء أنفسهم ويتهامسون به فى مجالسهم ، دون أن يجرأوا على الجهر به ، أمامه من تصرفات ماسة بمسئولية الحكم بل ونزاهته فى الصميم ! ولقد كنت بحكم مركزى فى المالية والتموين الهدف المباشر لهذه التصرفات التعسة ، التى أريد بها أن تفتح خزائن المال ، والتموين للأهل والانسباء حتى لا تفلت الفرصة السانحة فتفلت الصفقات الرابحة من أيدى طلاب الربح والثراء ولو على حساب الفقراء والجائعين ! .

ولم تكن تلك المطامع الأشعبية لترضى ، أو لتقدر أن تصبر ، بل راح أصحابها يرسلون الصيحة بعد الصـيحة على مسمع من الكبـار والصـغار من الموظفين ، متوسـلين متململين مترددين متوعدين فى غـير ما اعتداد حتى بكرامتهم الشـخصية ! » ويتحدث مكرم عبيد عن الطمع فيقول : ليس مثل الطمع شـهوة هى أقوى ما تكون ضـد صـاحبها منها ضـد غـيره فلفرط ما يطمع الطامع فى مال الغـير دون وزن ، أو تقدير ، تراه وقـد اختلت موازين تقديره ولفرط ما يصبو الى مطمع عز أن يوجد أو اذا وجد عز عليه أن ينفذ تراه بجزع بقدر ما يطمع فيستنفد الجزع ما بقى من صبره ويفضح الطمع ما خفى من أمره » ويعتذر مكرم عبيد من الاشـارة الى بعض الصغائر وغيرها من مثيلاتها فيقول : انى ما كنت أشير الى تلك الصغائر لولا انها تدل على كبائر وأولى هذه الكبائر ، أن الحكم قد أشرف على الفوضى فى أيدى أشخاص غير مسئولين وان الحاكم المسئول كان هو نفسه محكوما بجماعة من النفعيين لا يملك من أمره نفعا ولا ضرا » .

ويقول مكرم عبيد أيضا : لم أكن عابئا بهؤلاء : ولا بما وعدوا أو توعدوا لولا ان جرثومة الداء كانت قد سرت منهم مع الأسف الى رئيس الوزراء نفسه ، فكان هو شخصيا يتصل من وراء ظهرى بالمرءوسين لى أو بجهات أخرى غير مختصة ملحا فى اعطاء انسبائه السكر والأرز .. الخ من غير علمى ، كما حاول

ويذكر مكرم عبيد أن النحاس باشا قد أولاه ثقة أكبر وسلطة أوسع من أية سلطة له فى أية وزارة سابقة عند تشكيل الوزارة القائمة فعهد اليه ـ مثلا ـ بوزارتى المالية والتموين محور الوزارة ونقطة ارتكازها فى أى وقت وكان مكرم باشا مستشاره فى اختيار أشخاص الوزراء حتى انه عندما اعترض مكرم على اختيار نسيب له فى الوزارة ـ لأسباب لا تمس شخصه ـ هو عبد الواحد الوكيل بك ـ قبل النحاس من مكرم اعتراضه وسلم بوجاهته ـ كما انه ـ أى النحاس ـ عهد اليه ـ الى مكرم ـ بوضع خطاب تشكيل الوزارة الذى تضمن برنامجها كما عهد اليه الاشراف على قسم الصحافة فى وزارة الداخلية و ‥ و ‥ الى أن يتساءل مكرم عبيد : أن ما زعمه النحاس باشا أو زعموه له ان الحد من سلطتى وقد كنت أنوء بما حملنى اياه من أعباء ومسئوليات لا يسخل بعضها فى حدود مهمتى ! كلا : بل كان جونا صفاء لا يشوبه كدر وثقة لا يبددها حصر ٠ الى أن نزغ شيطان المال بيننا فشاء وقدر ، ذلك أننا لم نكد نستهل عهدنا فى الحكم متضامنين متصافين حتى بدا لأهل النحاس باشا وانسبائه أن يغتنموها فرصة لطلب الثراء على يد صديق النحاس باشا فى الضراء فكيف بالسراء !

ويصرح مكرم عبيد بأن الخلاف الجذرى بينه وبين النحاس بدأ عندما طلب بعض انسباء النحاس بالاشتراك مع الصق الناس بالنحاس ، الاذن بتصدير كمية هائلة من الزيت والجلود يكسبون من تصديرها أكثر من نصف مليون جنيه وأيد النحاس باشا هذا الطلب وألح فيه « ولكننى انتهيت بعد بحث ، الى رفض الترخيص لهم بالتصدير بل والغاء الرخص القائمة التى منحت فى عهد سابق لمعامل الزيت وتجاره ثم تلت هذه المحاولة محاولات أخرى كان النحاس باشا نفسه يشترك فيها محاولا اعطاءهم السكر والأرز ‥ الخ من وراء ظهرى ، ولما كان الخير يبدأ بأهله فلم يشأ النحاس باشا ان ينسى شخصه منفردا ، كما لم ينسه مزدوجا فذهب يسعى موفور الثمن ، وأن يك غير مشكور الأثر لاستدرار الخير الوفير من وقفى عبد العال والبدراوى بسمنود منتفعا من التنظر عليهما رغم لفت نظره الى ما يصح وما لا يصح صدوره من رئيس حكومة فى مثل هذه الشئون » ٠

ويذكر مكرم عبيد ان النحاس باشا وأهله راحوا يقلبون ظهر المجن للصديق القديم الذى أراد للحكم ولهم خيرا « ولو اننا فيما يظهر قد اختلفنا على معنى الخير فقد فهموه شخصيا ماديا وفهمته وطنيا معنويا » وتوالت الدسائس ضد مكرم عبيد ـ كما قال ـ فى الصحافة ثم تلتها فكرة التخلص منه كوزير للتموين ، وأخيرا لما لم يفلح ضدى الدس أو يثمر معى الدرس استقر الرأى على اخراجى من الوزارة أصلا » وكان من بين ما ذكره مكرم عبيد كنموذج للدس ضده فى الصحافة ان استدعى الى الباخرة محاسن ، التى كان يقيم بها النحاس باشا وأهله كبار الصحفيين الوفديين حيث طلب منهم ومن غيرهم ممن لم

يحضروا الاجتماع وبأوامر مشددة : « ألا يكتبوا مقالات أو أخبارا تنطوى على الاشادة بوزير التموين أو الثناء على جهوده والا تبرز أحاديثه والا يشار اليه كمجاهد كبير أو صغير » ثم ينتقل مكرم عبيد ـ بعد ذلك كله الى الحديث ـ عن الملابسات ، والمساومات والأقدام والأحجام والتوسل والزجر ، والكر والفر ، التى أحاطت بتعيين وزير جديد للتموين بعد أن أصبح مكرم عبيد وزير التموين « العقبة الكئود فى تموين الأهل والانسباء فمـا من سبيل لاتقـاء شره الا بالاقصاء بعد أن عجز عن جلب خيره كل تهديد ، وكل اغراء » وكانت وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ قد ألغت وزارات التموين والوقاية والشئون الاجتماعية فى أول خطاب للعرش حددت فيه سياستها ولكن النحاس باشا فيما بعد عاد واتفق مع الملك على اعادة الوزارات الثلاث الملغاة وأعلن هذا فى جلسة لمجلس الوزراء وغضب بعض الوزراء ومن بينهم وزيرا المعارف والعدل ، وقد هددا بالاستقالة وأصر مكرم عبيد على تسجيل اعتراضه فى محاضر جلسات مجلس الوزراء لأن اتفاق النحاس باشا والملك على اعادة الوزارات الثلاث الملغاه قبل عرض الأمر على مجلس الوزراء فيه اعتداء على سلطات مجلس الوزراء » .

ويقص مكرم عبيد قصة مأدبة غداء دعا اليها صديق للطرفين : لمكرم وللنحاس وأهله وبعد الغداء بدأت جلسة عتاب قيل فيها ان السبب الرئيسى فى محاولة تغيير وزير التموين اصرار مكرم على تقديم حضرات الانسباء الى المحاكمة وفى جلسة العتاب تلك وعد مكرم بأن يحقق القضية بواسطة الرجال الفنيين ، وأن ينظر الى القضية كقاض لا كممثل للاتهام « فاذا ثبتت البراءة حفظتها أو الادانة قدمتها » وسمح مكرم عبيد للمحامين عن الانسباء ـ وكان من بينهم زميل مكرم وصديقه الأستاذ فريد زعلوك بتقديم المذكرات والحضور فى التحقيق !

ويقول مكرم عبيد انه سمع أن وزير المعارف الذى تضامن معه فى جلسة مجلس الوزراء الخاصة لبحث موضوع تعيين وزراء للتموين والوقاية والشئون الاجتماعية قـد ذهب واعتذر وانضـم اليهم هو والوزراء الذين يدعون أنهم أصدقائى » .

وعن اخراجه من وزارة التموين يقول مكرم عبيد : أثبت التحقيق ادانة الانسباء وفتشت مخازنهم فى القاهرة وفى الاسكندرية فلم يوجد بها الغزل الذى أدعوا أنهم خزنوه ولم يهربوه : عندئذ عاد النحاس باشا المسكين يفكر فى اخراجى من وزارة التموين قبل ضياع الوقت ، وكان أول خبر وصلنى من هذه النية نقلا عن أحد الانسباء المقربين جدا الذى صاح فى وجه موظفى التموين أن النحاس باشا سيخرجنى من وزارة التموين ولذلك فانه عندما ذهب المفتش المنتدب ليفتش مخازن الاسكندرية قيل له ان المفتاح مع الأستاذ أحمد الوكيل فى مصر وأنهـم يطلبون مهلة لاستحضار المفتاح منه .. وأحس المحقق بالتلاعب وأثبته فى تقريره فأصدرت أمرى بكسر المخزن عنوة فلما كسروه لم يجدوا فيه البضاعة التى ادعوا تخزينها فيه بل وجدوه قاعا صفصفا

كما وجدوا مخزن القاهرة أفرغ من فؤاد أم موسى ويكشف مكرم عبيد أسرار جلسات مجلس الوزراء ، وخاصة تلك الجلسة التى أثير فيها موضوع الخلاف بين مكرم والنحاس حول موضوع الاستثناءات : كانت أول عبارة افتتح بها النحاس باشا الجلسة قوله : كل منكم حر ، فى ابداء رأيه وأثبتت هذه العبارة فى المحضر ، الذى نشر على الناس أما الذى لم يثبت أو فى القليل لم ينشر فهو ما أردف به هذه العبارة اذ قال : ولكننى أخبركم انكم اذا أخذتم برأى وزارة المالية فانى سأتخلى عن الحكم » ٠

هذه العبارة ، كان لها أثر حاسم فى موقف الوزراء الآخرين وفى اعطاء أصواتهم ٠٠ وقلت انه من الأولى أن أتخلى أنا عن منصبى فى الوزارة لأنى صاحب الاقتراح المقدم بمنع الاستثناءات و ٠ و ٠٠ » ولم تمض ثلاثة أيام على جلسة مجلس الوزراء الخاصة بالاستثناءات حتى وضعت استقالتى تحت تصرف رئيس الوزراء فأبى هو قبولها فما الذى حدث فاستوجب هذه الطفرة من النقيض الى النقيض ؟

ويرد مكرم عبيد على التساؤل الذى طرحه بقوله : مهما يكن من أمر فقد انتهزها النحاس باشا فرصة يحاول فيها اقالتى حتى لا يفتضح أمره باستقالتى وذلك لأن الاستقالة تحمل معنى الاحتجاج على تصرفاته وفى هذا كشف له فى حين ان الاقالة تبرزه للناس غاضبا لا خائفا شاكيا لا مشكوا » الى أن يقول مكرم عبيد : ولما لم يجد النحاس باشا سبيلا دستوريا الى اقالة الشرفاء النزهاء عمد الى وسيلة دلت على حنقه وضعفه معا فأقالنى ببلاغ من سكرتيرية مجلس الوزراء وأعلنت الصحف بيانا من هذه السكرتيرية جاء فيه أن رئيس الوزراء قد دعا جميع الوزراء ، عدا وزير المالية لحضور جلسة مجلس الوزراء التى ستعقد فى ذلك اليوم ، وهكذا كانت الاقالة بقدر المقبل وكانت الروح التى أملت عليه محاولة اقالتى من الوزارة هى التى دفعته الى اقالتى من الوفد ، وهى الأخرى لا تكلفه كثيرا الا بلاغا من سكرتيرية مطواعة ٠

ويذكر مكرم عبيد بعض ما دار فى اجتماع الهيئة الوفدية وكان النحاس باشا مصمما على طرد مكرم من الوفد : « لقد رأى النحاس باشا بعينيه كيف حملنى اعضاء الهيئة الوفدية وشباب الوفد على الأعناق هاتفين لمكرم النزيه ثم رأى وياللعجب بما رأى أن هذه الحماسة الجريئة الصادقة قد سرت من الشباب الى الشيوخ والنواب يحيوننى جميعا تحية ما أكرمها : واقفين هاتفين ودخل النحاس باشا قاعة الاجتماع مهزوما ومهموما فوقفت محييا ولكنه لم يرد التحية ثم اضطر نزولا على طلب الهيئة الى مصافحتى وانتهى الأمر بأن تعاهدنا على الامتناع عن طرح أسباب الخلاف عليها ، كما أنكر رفعته أمام الهيئة ، أية نية أو رغبة له فى المســاس بمركزى فى الـوفد وقد أصدرت سكرتيرية الوفد بيانا بهذا المعنى وبما تم فى الاجتماع من تفاهم على الاحتفاظ بوحدة الوفد رغم الاختلاف فى الحكم ، ولكن ما أسرع ما لفظ الرجل وعده ،

فنقض عهده ولما تمض بضع ساعات على ما أخذ به نفسه ! ففى مساء اليوم نفسه حاولت احدى الصحف أن تنشر الاتفاق بين رئيس الوفد وسكرتيرية الوفد ، وأن النواب طلبوا الى عندما دخلت القاعة أن أجلس فى محلى المعتاد كسكرتير عام الوفد فحذف الرقيب عبارة سكرتير الوفد حيثما وردت كما حذف عبارة المجاهد الكبير فى صحيفة أخرى » ولما تحريت الأمر علمت أنه قد صدرت تعليمات بهذا الحذف من معالى الأستاذ محمود غنام وزير التجارة بايعاز من رفعة رئيس الوزراء ولما خاطبت وزير التجارة فى ذلك قال انه سيعمل على تهدئة الحال ولكن ما الذى غير هذه الحال بعد الذى حدث من تصافح وتسامح ، ولم يكن قد صدر منى أو من غيرى شىء فى المسافة بين النادى والدار وفى السويعات بين الليل والنهار .. كلا بل هى نية القدر بالزميل القديم والسبق الى الاخراج قبل الاحراج » .

ويقول مكرم عبيد : بدأ النحاس باشا بمحاولة محو اسمى من الصحافة فأمرها بألا تنشر شيئا منى أو عنى مهما يكن بريئا ، أو بعيدا عن السياسة وفى الوقت نفسه سمح لبعض جرائده أن تتهجم على موقفى منه دون أن يسمح لى بحق الرد أو التصحيح الذى اعترف به لكل خصم فى كل عهد من العهود ذهبت به الجرأة الى حد منع الصحف من نشر خطاب كريم تفضل بارساله الى حضرة صاحب السمو الأمير الجليل عمر طوسون ! وكذلك منع نشر رسالة كريمة من رجل من كبار رجال الدين والتقوى هو فضيلة الشيخ أبو الوفا الشرقاوى ! وما دام رفعته قد سمح لنفسه بمنعى عن الرأى العام ، فليس أهون من أن يمنع الرأى العام عنى ، ولذلك صادر عددا كبيرا من البرقيات التى كانت ترسل لى من مختلف نواحى البلاد و . و وليس مثل الاستبداد سيدا ينفر من كل شرك فى السيادة ، فيستبد بالمستبد نفسه حتى يصبح الاستبداد لديه ميلا واستعدادا ، ومن ثم نراه يسير فى طريقه المرسوم خطوة فخطوة واطرادا فاطرادا ، وهكذا انزلق النحاس باشا من استبداد الى استبداد فتدرج من رقابة الصحف الى رقابة منزلى ، الى رقابة رسائلى البريدية الى رقابة مواصلاتى التليفونية وانتهى به الأمر الى فرض الرقابة على البرلمان نفسه .

ويشير مكرم عبيد الى ما حدث بينه وبين النحاس فى احدى جلسات مجلس النواب — وقد سبق ان نشرنا تفاصيلها — يقول ما كدت كممثل للاتهام ألفت نظر رئيس مجلس الوزراء الى واقعة بريئة أشار اليها فى دفاعه ، مبينا له ان هذه هى نقطة البحث حتى هاج ، وماج وصاح فى ألفاظ ضاقت المضبطة عن بعضها وببعضها فقال : أنا فصلتك من سكرتيرية الوفد ، وانى كذا وكذا وانت كنا وكذا الى آخر ما قال مما يدعو الى الرثاء لحاله أكثر من التأذى بأقواله » تلك هى رواية مكرم عبيد عن أسباب وظروف اختلافه مع النحاس باشا وكنا فى الفصل السابق قد نشرنا رواية مصطفى النحاس باشا عن أسباب وظروف اختلافه مع مكرم عبيد باشا وتبقى بعد ذكر الروايتين الحقيقة المجردة ، فما هى تلك الحقيقة المجردة ؟

الفصل الثانى

الاختلاف بين النحاس ومكرم تتسع رقعته بسبب وسطاء السوء !

حرصنا على تدوين وجهتى نظر كل من مصطفى النحاس ومكرم عبيد فيما شجر بينهما من خلاف وذلك ايمانا منا بعدم الانحياز الى وجهة نظر دون الاخرى وفى بداية هذا الفصل ـ ولأهمية الخلاف التاريخى ـ ندون وجهات نظر الآخرين ، وخاصة من كانت لهم صلات مباشرة بطرفى النزاع : قطبى الوفد المصرى النحاس ومكرم ، اللذين ـ كما يقول مكرم عبيد ـ تعذبا فتقاربا ، فتحابا وكانت محبتهما ، من وجهة نظر مكرم عبيد على الأقل كما يقول ـ نموذجا رائعا لعاطفة المحبة و .. و ..

وجهة نظر فؤاد سراج الدين ـ فى هذا الخلاف ـ تتلخص فيما يلى : ذات يوم وكان النحاس باشا لا يزال يقيم فى الباخرة « محاسن » قالت زينب هانم الوكيل للأستاذ قاسم جودة الذى كان يزورها ، كلاما كثيرا معناه : أنه وغيره من الصحفيين يسرفون فى الكتابة عن مكرم عبيد ، وعن حركاته ، وسكناته ، بينما رئيس الوزراء نفسه وبقية الوزراء ، لا يكتب عنهم نصف ما يكتب عن مكرم عبيد .

ويظهر أن الأستاذ قاسم جودة بلغ مكرم باشا ما قالته زينب هانم لان مكرم ذهب وقابل النحاس ، وقال له أن زينب هانم تسىء اليه وتطعن فى حقه وعاتبه فى هذا وقال له النحاس أنه يستبعد صحة الخبر ، وسأله عن اسم الشخص الذى بلغه هذا ولكن مكرم رفض أن يبوح باسمه ، وبلغ النحاس باشا السيدة زوجته أن مكرم عاتب عليها وروى لها ما سمعه منه وكانت السيدة مريضة فى فراشها ولكنها كلمت مكرم بالتليفون وطلبت منه أن يزورها ففعل ولما دخل عليها قالت له ان مصطفى باشا بلغها عتابه وأنكرت انها طعنته أو أساءت اليه فى أى حديث ، وسألته عن اسم الشخص ، الذى نقل اليه هذه الرواية فقال : شخص أثق فيه كل الثقة وهو لا يكذب ورفض أن يذكر اسمه .

وطال الحديث والعتاب وبدرت من مكرم باشا هذه العبارة : يظهر انك خايفة على مركز جوزك منى ؟

وهنا انتفضت زينب هانم غاضبة وصاحت بصوت عال : منك انت ؟ أخاف منك على مصطفى النحاس ايه اللى تقدر عليه ؟ تقدر تعمل رئيس وزارة لكن هل تقدر تكسب الزعامة أو الحب الذى تكنه الأمة لمصطفى النحاس ؟ جوزى هو اللى خلقك ؟

وقال مكرم : اللى خلقنى ربنا مش جوزك وأنا اللى كونت نفسى بجهادى ، وتضحياتى ! » ٠

وكان النحاس باشا قد آثر أن يترك مكرم باشا وزينب هانم وحدهما يتعاتبان ، ولكنه أقبل على صياحهما ، فوجد زوجته تبكى غيظا وغضبا ، ولما سأل عن السبب التفت الى مكرم وقال : انت غلطان ، قوم بوس راس أختك وصالحها ! وقام مكرم وقبل رأسها ، ويدها وتصالحا ، وتصافيا ! » ٠ ويمضى فؤاد سراج الدين فى روايته التى نقلها التابعى قائلا : اتفقت زينب هانم مع النحاس باشا على كتمان هذا الحادث عن جميع الناس حتى انه لما ذهب نجيب الهلالى وأحد الوزراء الى والدها عبد الواحد الوكيل لكى يوسطاه فى الصلح بين ابنته ومكرم باشا وجدا أن الرجل لم يكن يعرف شيئا مطلقا ولم يكن قد سمع أى شىء مطلقا عن وجود أى خلاف أو سوء تفاهم بين ابنته زينب هانم وبين مكرم عبيد ٠

ولكن مكرم خرج يقول لأصدقائه ان زينب هانم شتمته وأهانته ٠

وكان النحاس باشا قبل هذا الحادث بشهر تقريبا قد قال ان مكرم مش ناوى يقعد معانا وانه سوف يختار ميدان المعركة حول الاستثناءات ٠

وأنكر الوزراء على مصطفى النحاس باشا هذا القول ، وذهب نجيب الهلالى الى مكرم وسأله ، فأنكر مكرم وأكد أن لا شىء من هذا يدور بخاطره وأكد مرة أخرى اخلاصه وولاءه لمصطفى النحاس ولكن النحاس باشا أصر على رأيه واتهامه لمكرم وان الاستثناءات هى الميدان الذى سوف يختاره لمهاجمة الوزارة ويروى فؤاد سراج الدين أنه عندما أراد النحاس باشا تعيين وزراء ، لوزارات التموين، والوقاية والشئون الاجتماعية ، الملغاة عند تشكيل وزارة ٤ فبراير ، عارض مكرم عبيد بشدة فى سحب وزارة التموين منه ولكن النحاس باشا ، أقنعه بضرورة تخليه عن الوزارة المذكورة وقد تظاهر ، مكرم عبيد بأنه اقتنع ، وبعدئذ طلب مكرم تأجيل تعيين وزير لوزارة التموين لمدة شهر واحد فأجابه النحاس باشا الى طلبه ٠

وكان المفهوم ـ بل والمتفق عليه ـ أن يتقدم مكرم بعد انتهاء الشهر ، ويقول ان صحته متعبة وانه لا يستطيع القيام بأعباء العمل فى وزارتى التموين

والمالية ، ومن ثم فهو يرجو اعفاءه من منصب وزير التموين ، وكان هذا هو المتفق عليه غير أن مكرم عبيد لم يفعل ومضى الشهر دون أن يطلب اعفاءه من وزارة التموين فلما تحدث اليه مصطفى النحاس فى هذا الموضوع ، قال أنه لن يترك وزارة التموين فلما قال له النحاس : وماذا أقول للملك ، لقد وعدته بتعيين وزراء للوزارات الثلاث فى بحر أسبوعين أقول له ايه : أقول له أنا كداب، وقال مكرم : قل له أننى أنا اللى كداب .

وأطال فؤاد سراج الدين فى الحديث عن موضوع البيان الذى قدم به مكرم عبيد ، للميزانية ، وكيف كان مفاجأة لرئيس الوزراء ، والوزراء ، مع أنه تعرض لكل وزارة ولعمل كل وزير .

وكان النحاس باشا يتململ ويظهر ضجره ، وامتعاضه لبعض ما جاء فى البيان ، وكانت الساعة قد جاوزت العاشرة مساء ، الى الحادية عشرة هم النحاس باشا بمغادرة الجلسة ــ مجلس النواب ــ ولكننى ــ فؤاد سراج الدين ــ همست فى أذنه أنه لا يليق أن يغادر الجلسة قبل أن ينتهى مكرم من القاء بيانه وجلس ولما انتهى مكرم من القاء البيان ، قام اليه النحاس باشا ــ من باب المجاملة وقبله وقال له : « برافو يا مكرم » فكانت تحية بل ومجهودا يشكر عليه النحاس باشا .

وفى صباح اليوم التالى استدعى النحاس باشا مكرم عبيد باشا ، وعاتبه على ما جاء فى بيانه من وعود ، وعهود قيد بها الوزارة من غير أن يستأذن ، أو يستأنس برأى أحد من زملائه الوزراء ، وضحك مكرم وقال : نبقى خالصين زى حكاية وزارة التموين فى خطبة العرش هذه كانت مفاجأة لكم ، وتلك كانت مفاجأة لى !

ويتحدث فؤاد سراج الدين عن موضوع مذكرة المالية ، الخاصة بالاستثناءات ، واصرار مكرم عبيد باشا على نشرها ، الأمر الذى أثار مصطفى النحاس باشا وأوصل العلاقات بين الصديقين الحميمين السابقين الى طريق مسدود » .

وفى وراق مخطوطة . وموقع من فؤاد سراج الدين على كل صفحة منها نحتفظ بها عندما تحدث فؤاد سراج الدين بافاضة عن هذا الخلاف ، وقد سبق لنا ، ونحن فى بداية الحديث عن هذا الخلاف أن نشرنا بعض فقرات من تلك الأوراق ، ونضيف اليوم ــ نقلا عن تلك الأوراق ــ قول فؤاد سراج الدين « أعتقد أن هناك عناصر كثيرة كان لها دورها فى تقوية هذا النزاع ومنها القصر ، فكان يعتقد ــ وهذا حق ــ أن مكرم قوة كبيرة فى الوفد ــ وأن وقوع خلاف بينه وبين مصطفى باشا لا شك يسبب انقساما كبيرا فى الوفد ، والهيئة الوفدية .

والوفد هو الخصم الأول للقصر ، ومن صالح القصر تفتيت كلمتـه ، وتفريق صفوفه ٠

واعتقادى الخاص أن القصر مناه برئاسة الوزارة بعد مصطفى النحاس اذا استطاع أن يجذب الى صفه عددا من أعضـاء الوفد أو الهيئـة الوفدية ، ومما يؤيد ظنى هذا فى أن للقصر دورا كبيرا فى تشجيع مكرم على موقفه أن الملك رفض توقيع أى أمر باخراج مكرم من الوزارة كمـا كان يطلب رئيسها النحاس باشا مما اضطر مصطفى باشا الى تقديم استقالة الوزارة كلها واعادة تشكيلها من جديد ، بتكليف ملكى جديد بدون مكرم ، فهذا الموقف من جانب القصر ـ فؤاد سراج الدين ـ بالنسبة لمكرم لا شـك أنه يحمل معنى التأييد والتشجيع ٠

ويدل على ذلك أيضا استمرار الصلة وتوثقها بين مكرم والقصر بعـده خروجه من الوزارة واختياره وزيرا ، للمالية فى أول وزارة بعد اقالة الوفد ، وهى وزارة المرحوم أحمد ماهر فى أكتوبر ١٩٤٤ ٠

وكان معروفا وقتها للناس جميعا أن مكرم هو ذو الحظوة والمكانة الأولى فى القصر وكان القصر يسنده فى جميع طلباته ومواقفه وخلافاته مع شركائه فى الحكم ، ومنهـا مسألة الدوائر المقفولة ، وكان مكرم رحمه الله مع قوته الشخصية ، وكفايته ، كبير الأمل فى تولى رئاسة الحكم بعد النحاس وهو فى الوفد وقبل أى شخص آخر ، بعد خروجه من الوفد ولم يكن يعتقد أن قبطيته تحول دون تحقيق ذلك بل كان يرى تولى المرحوم بطرس غالى الرئاسة للوزارة سابقا ، مشجعا له ، على التمسك بهذا الأمل المنشود وأذكر أنه من الغريب أن القصر لم يكن يبغض أحدا أكثر من مكرم وكان رجال القصر يوحون الى النحاس باشا بمختلف الرسـل بأن سابق الخلاف بين النحـاس باشا والقصر كان سببه مكرم ٠

وأذكر شخصيا أن حديثا جرى بينى وبين أحمد حسنين رئيس الديوان الملكى حينئذ ، وكان الحديث فى منزل مصطفى أمين بالجيزة ، وبعد استقالة حكومة الوفد ١٩٤٤ وتناول الحديث موقف القصر بين مكرم باشا ، بعد فصله من الوفد ، وأبديت دهشتى البالغة لحسنين من موقف القصر الحالى من مكرم وتأييده له ، بينما كان رجال القصر هم الذين يشكون دائما منه وينسبون كل خلاف بين القصر والوفد اليه ، فضحك حسنين باشا رحمه الله ، وقال بالحرف الواحد : ان رأينا فى مكرم هو هو لم يتغير ، ولكننا نعتبره « برطوشة » قديمة « نضرب بها الوفد » ٠

واستمرت هذه العلاقة الطيبة بين القصر ومكرم حتى عام ١٩٤٦ حين تأليف اسماعيل صدقى وزارته ٠

ويبدو من كل هذا التاريخ ــ فؤاد سراج الدين ــ أنه لم يكن هناك أى داع اطلاقا يدعونى شخصيا لمحاربة مكرم باشا ، أو زحزحته من مكانه ، لاننى لم آكن أطمع فى مكانه فى الوفد حيث لم آكن عضوا فى الوفد حينئذ «١٩٤٢» وحتى لو كنت عضوا فيه فكنت أعلم أن هناك آخرين لهم الماضى المجيد وأكثر كفاءة وخبرة منى ، فضلا عن اننى كنت أعتقد أنه هو الذى رشحنى للوزارة لعلاقتى القديمة به .

يضاف الى هذا أن الخلاف بين مكرم وبين مصطفى باشا بدأ قبل دخولى الوزارة فأنا لم أدخلها الا فى ابريل ١٩٤٢ وكانت الوزارة قد شكلت فى فبراير ١٩٤٢ وفى هذه الفترة بين تشكيل الوزارة ودخولى فيها ، كانت سحب الخلاف بدأت تظهر بينهما للجميع .

أما عن سبب الخلاف فانى شخصيا أعتقد أن مصطفى باشا فى وزارة فبراير ١٩٤٢ استن سنة جديدة لتلافى ما كان يحدث فى كل مرة يؤلف الوفد فيها وزارة من حدوث انشقاق بين أعضائها ، وخصوصا أعضاء الوفد ، وبين مكرم عبيد بالذات ، كما حدث فى وزارة ١٩٣٧ وخروج ماهر والنقراشى من الوفد بسبب ما كانوا يعتقدونه من سيطرة مكرم باشا على مصطفى باشا واستئثاره بكل النفوذ والحظوة لديه ، فيبدو لى أن النحاس باشا فى وزارة ١٩٤٢ ومنذ البداية عمل نوعا من الموازنة بين أعضاء الوفد الكبار حتى لا يتوهم بعضهم ــ كما حدث سابقا ــ أن مكرم يطغى عليهم أو أنه يستأثر بكل المكانة لدى رئيس الوفد فتتولد الأحاسيس والانفعالات وينتهى الأمر بالشقاق ثم بانشقاق جديد ، كما حدث من قبل .

وطبعا كانت هذه الخطة الجديدة مفاجأة غير سارة لمكرم ، وهو لماح وذكى وأعتقد أنه أخطأ فى تفسيرها فبدلا من أن يفهمها على وجهها الصحيح ، أعتقد أنها تحول فى شعور النحاس نحوه أو فى مكانته هو عند النحاس ، ولم يستطع مكرم وهو المعروف بعصبيته وعنفه أن يتمالك أعصابه ، أو يسيطر عليها ، ويتمهل حتى يتفهم الأمور ، على وجهها الصحيح ، بل استسلم من ناحية لأوهامه الخاطئة ، ومن ناحية أخرى لأقوال السوء من بعض المتصلين به يضخمون له الأمور ويستثيرونه ويفهمونه ان فى الأمر خطة مرسومة لزحزحته من مكانه فى الوفد والهيئة الوفدية .

واستمرت هذه الأوهام تسيطر عليه حتى اندفع من ناحيته يهاجم زملاءه فى الوزارة والنحاس باشا دفاعا عن نفسه وارهابا لهم واستعراضا لعضلاته الى أن وقعت الواقعة ، وانتهى الأمر بفصله من الوفد والوزارة .

ومرة أخرى وفى ٢٧ يونيو ١٩٤٢ يروى فؤاد سراج الدين للتابعى بعض ما حدث من مكرم عبيد باشا بعد توتر العلاقات بينه وبين النحاس باشا . قال سراج الدين : أرسل مكرم عبيد باشا الى النحاس باشا فى ٢٦ يونيو

خطابا منه ومن عشرين نائبا يطلب عقد الهيئة الوفدية فى صباح الاثنين بعد غد ٢٩ يونيو للنظر والمناقشة فى المسائل الآتية :

١ - الموقف الحربى .

٢ - الاستثناءات التى لا تزال الوزارة سادرة فيها .

٣ - التصريحات بتصدير بعض المواد الأولية التى ترخص بها الوزارة لبعض أنصارها والمحسوبين عليها .

٤ - مراقبة دار مكرم عبيد والحصار المضروب حولها .

٥ - تحديد مركز مكرم باشا فى الوفد ، ومنصب سكرتير الوفد وهذا بسبب تصريحات النحاس باشا فى اجتماعات عديدة أعلن فيها أن مكرم لم يعد سكرتيرا للوفد .

وروى فؤاد سراج الدين أن النحاس باشا عندما قرأ خطاب مكرم أعلن أنه لن يرد عليه ، وأنه - أى فؤاد سراج الدين - وافقه على رأيه . ولكن النحاس باشا عدل عن رأيه وأرسل الدكتور محمد صلاح الدين لكى يبلغ مكرم باشا رد النحاس باشا ، وهو : ان النحاس باشا يطلب من الذين أرسلوا هذا الخطاب أن يقابلوه لكى يعرف منهم شخصيا الأسباب التى يريدون من أجلها عقد الهيئة الوفدية .. أما عن الموقف الحربى فغير ممكن أن يقول النحاس باشا عنه أكثر مما قاله فى مجلس النواب . وعن الاستثناءات قال النحاس : لقد أبديت يا مكرم باشا رأيك فى الاستثناءات وأبديت أنا رأيى وأيدنى الوزراء فى رأيى وهناك استجواب مقدم وسوف ينظر فى يوم الاثنين وعليك أن تقول كل ما تريد أثناء مناقشة الاستجواب فى مجلس النواب وعن النقطتين الثالثة الخاصة بتصدير بعض المواد الأولية والرابعة الخاصة بمراقبة دار مكرم عبيد باشا فهما غير صحيحتين ، وأما عن النقطة الخامسة والأخيرة فكان رد النحاس باشا على مكرم عبيد باشا : يا مكرم لست سكرتيرا للوفد لانك لم تعد سكرتيرا للوفد ، وبناء عليه أرفض طلب عقد الهيئة الوفدية ..

ويعلق فؤاد سراج الدين على رسالة النحاس لمكرم : ان مكرم كان يعرف مقدما أن النحاس باشا لن يوافق على دعوة الهيئة الوفدية للاجتماع فى صباح بعد غد الاثنين للمناقشة فى المسائل التى ذكرها هو وأصحابه فى الخطاب ومنها مسألة الاستثناءات التى قدم عنها استجوابا تحدد لنظره جلسة نفس اليوم « الاثنين » ولكن مكرم أراد أن يقوم بمناورة بارعة يستبق بها الحوادث ويبرر موقفه فى هذه الجلسة القادمة لان فى نيته أن يهاجم النحاس باشا ويحمل على الوزارة فى الجلسة المذكورة ولكنه يشفق من عتاب العاتبين ولوم اللائمين ، ومن أن يقال له : كيف وأنت لا تزال عضوا فى الوفد والهيئة الوفدية ، كيف تهاجم رئيس الهيئة ورئيسك وتحمل على وزارة الهيئة التى

تنتمي اليها ومن هنا أرسل خطابه لكى يمكنه أن يقول للعاتبين واللائمين : لقد حاولت أن أناقش مصطفى باشا فى هذه المسائل فى الهيئة الوفدية أى فى اجتماع عائلى فيما بيننا ولكنه رفض فلا تلوموني اذن اذا تكلمت علانية فى جلسة مجلس النواب ٠ هذه هى مناورة مكرم البارعة لانه كان يعرف مقدما أن النحاس باشا لن يوافق على عقد الهيئة الوفدية ٠٠

ويمضى فؤاد سراج الدين قائلا : ان مكرم ما زال عضوا فى هيئة الوفد ولهذا السبب فان مهاجمته أو الحملة عليه ليست ممكنة الآن بل ان أعضاء الهيئة الوفدية والوفديين جميعا الموالين المخلصين للنحاس باشا يمسكون بأعصابهم وألسنتهم ولا يسمحون لأنفسهم بالحملة عليه احتراما منهم لعضويته فى الوفد والهيئة الوفدية ولكن يوم يعلن فصل مكرم من الوفد فان المانع يزول وتنطلق ألسنة الجميع ضد مكرم عبيد » ٠

ويقول الأستاذ محمد التابعى كنت أصغى الى فؤاد سراج الدين وأنا أعجب كيف يمكن لرجال مصر المسئولين أن يشغلوا أنفسهم بأمر الخلاف بين النحاس ومكرم وجيوش روميل تطرق أبواب مصر ودلتا النيل مهددة بالخراب » ٠٠ ويقول التابعى عن جلسة مجلس النواب التى نوقش فيها موضوع الاستثناءات : حدثت فى مجلس النواب فضيحة ولا أعنى أن الاستثناءات كانت فضيحة وهى قد كانت ولكننى أقصد ان نظرها والمناقشة فيها فى هذا اليوم وهذه الظروف بالذات هى التى كانت فضيحة ، فبينما الجيوش تتطاحن على أبواب مصر ، ودوى المدافع يسمع بوضوح فى الاسكندرية وطائرات وجيوش المحور تحلق فوق الأراضى المصرية ٠٠ أصر رئيس الوزراء النحاس باشا ، عند افتتاح الجلسة على نظر الاستجوابات المقدمة عن الاستثناءات وغيرها ، وغيرها رغم أن أصحاب هذه الاستجوابات طلبوا تأجيل النظر فيها مراعاة للحالة وتقديراً منهم لخطورة الموقف ولكن « رفعة الرئيس » أصر على نظرها و ٠٠ و ٠٠ » ٠

وعن موضوع طلب مكرم باشا عقد اجتماع الهيئة الوفدية الذى أشار اليه فؤاد سراج الدين قال مكرم عبيد : تفاقم الاعتداء على الحريات جميعا فى سبيل الاعتداء على حرية مكرم فى الكلام كما ساءت حالة الحكم وتفشت المحسوبية والمحاباة فى أسوأ مظاهرها بين الموظفين والاهلين وامتد الفساد والعبث الى التموين ، وغيره من المرافق الحيوية ثم تعرضت البلاد لويلات الحرب ولم نجد من الحكومة الوقاية أو العناية الكفيلة بحماية الأرواح والحقوق ٠

وفى هذا الحين وفى وسط الضيق قامت الحكومة بفرض الضرائب غير الرسمية على الاهلين باسم مشروع البر ، ثم راحت تنفق النفقات الجسيمة فى شراء السيارات للوزراء وأتباعهم وفى مظاهر الترف ٠ حيال هذا كله رأيت وبعض اخوانى من النواب أن نتقدم الى المجلس بعريضة نطلب فيها مناقشة هذه

التصرفات دون أن نلجأ الى طريق الاستجواب وقلنا فى صريح العبارة أننا لا نبغى احراجا بل علاجا وقد أردنا أن نكون أمناء للنظام الحزبى فاتصلت بحضرة سكرتير عام مجلس الوزراء وطلبت اليه أن يرجو النحاس باشا عقد الهيئة الوفدية لمناقشة العريضة قبل تقديمها الى البرلمان عسى أن تقتنع الحكومة بأخطائها فتعالجها ، أو نقتنع نحن بخطأ مأخذنا عليها فنعدل عنها من غير ما حاجة الى مناقشة البرلمان ولكنه رفض عقد الهيئة قائلا : أمامكم طريقة الاستجواب فى البرلمان .. لم يكن بد اذن من تقديم العريضة الى البرلمان لمناقشتها ولكن حدث قبل الجلسة المحددة لتقديم العريضة أن اجتمع رئيس مجلس النواب فى غرفته ببعض الوزراء ثم افتتحت الجلسة فاذا رئيس الوزراء يقف ويطلب جلسة سرية لالقاء بيان عن الحالة الحربية . وانعقد المجلس فى جلسة سرية وألقى رئيس الوزراء بيانه واذا برئيس مجلس النواب يفاجئنا بالاعلان من منبر المجلس ان عريضة موقعا عليها من ستة وثلاثين نائبا قد قدمت اليه تطلب المناقشة فى بعض المسائل وانه بهذه المناسبة يعرضها على المجلس ويتلوها عليه . وبعد تلاوتها لفت سعادته نظر المجلس الى ما له من حق فى مناقشة العريضة أو استبعادها وسأل عما اذا كان المجلس يوافقه على استبعاد العريضة فوافق الأنصار المتحمسون صائحين : رغم احتجاجنا بمخالفة هذا التصرف الغريب لأحكام الدستور واللائحة فكان احتجاج وكان لجاج ولكن لم تكن هناك مناقشة بل استبعدت كل مناقشة وفقا للتقاليد النيابية الحديثة التى ابتدعها مصطفى النحاس ومن والى مصطفى النحاس لحماية مصطفى النحاس خرجنا من الجلسة السرية وقد كسب النحاس باشا المعركة فالعريضة قدمت فى السر ، وتليت فى السر ، واستبعدت فى السر وكان الله بالسر عليم .

ويكمل مكرم عبيد – من وجهة نظره – القصة فيقول : بقى اجراء آخر هو أن يفصل مكرم من الوفد من غير ما مناقشة أيضا ورغم أنى وزميلى المحترم راغب بك حنا طلبنا تأجيل الجلسة الى الغد ، لوفاة قريبة لى ولمرض زميلى فان الوفد اجتمع فى تلك الليلة نفسها فى غيبتنا ومن غير اخطارنا بالتصميم على الاجتماع ، واتخذ الأعضاء المساكين قرارهم دون أن يسمعونا فشرفونا ولم يشرفوا هيئتهم ، بل ولا مداولاتهم بمظهر المناقشة أو الموازنة بين الطرفين . ولكن النحاس باشا كسب ولا شك المعركة فقد فاز بمنع الاتهام من الادلاء بأسباب التهمة وأسانيدها ولو بين أربعة جدران اذ أن للحيطان آذانا .

وكانت مساومة مفضوحة ولعبة مكشوفة تلك التى جعلتهم يعلنون فى قرارهم أنهم سينظرون فى أمر النواب الذين وقعوا على العريضة فى جلسة أخرى فما بين الجلسة والجلسة تبذل الهمة لانهاء هذه المهمة وقد إنتهت ويا للأسف الى خاتمة محزنة توسلوا اليها بوسائل من مثلها تدل الدلائل على أصلها . .

ويستقيل بعض النواب والشيوخ الوفديين احتجاجا على قرار الوفد بفصل مكرم عبيد وراغب حنا من عضوية الوفد ويبعثون بالخطاب التالى الى حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا : يتشرف الشيوخ والنواب الوفديون الموقعون على هذا بأن يقدموا الى رفعتكم استقالتهم من الهيئة الوفدية التى ترأسونها وذلك احتفاظا منهم بوفديتهم الأصيلة واستمساكا بالمبادىء الوفدية الخالدة التى ساهموا فيها وجاهدوا لها منذ أن شكل الوفد برئاسة زعيمه الخالد سعد زغلول ، ولقد رأينا من مصلحة الوطن والوفد معا ، أن نبادر باتخاذ هذه الخطوة بعد أن اقتنعنا بأنكم خالفتم مبادىء الوفد السامية فى الحكم ، وفى الوفد معا بحيث أصبحت حقوق بلادنا وكرامات رجالنا فى خطر داهم لن ينقذها منه الا رحمة الله ودعاء المخلصين من أبناء هذا البلد الأمين .

وقد عاهدنا الله أن نجاهد جهاد البررة الأوفياء لمبدأ الوفد الأمين لكى يبقى على البقية الباقية من فكرة الوفد السامية التى أزكاها سعد ، ويحييها اليوم أبناء سعد ، ويوقع الخطاب ــ المؤرخ فى ٢٢ يوليو ١٩٤٢ كل من الشيوخ والنواب الوفديين : السيد سليم « نائب البوها » محمد فريد زعلوك « نائب صندلا » اسماعيل محمد فواز « عضو مجلس الشيوخ » زكى ميخائيل بشارة « عضو مجلس الشيوخ » عبد الله محمد فواز « نائب أولاد حمزة » ميشيل رزق « عضو مجلس الشيوخ » جلال الدين الحمامصى « نائب الصحراء الغربية » الدكتور فهمى سليمان « نائب محلة روح » أبو المجد الناظر « نائب أرمنت » نجيب ميخائيل بشارة « نائب قوص » حسين الهرميل « نائب محلة مرحوم » لبيب جريس « نائب صنبو » محمد عثمان عبد القادر « نائب أبو حماد شرقية » ألفريد قسيس « نائب مركز المنصورة » أبو الغيث الأعور « نائب أبو جرج » مهنى القمص « نائب ديروط المحطة » مكرم عبيد « نائب أولاد عمرو » .

وترفض الرقابة نشر نبأ استقالة الشيوخ والنواب السبعة عشر وتنشر الصحف أن الوفد قد قرر فصل هؤلاء الشيوخ والنواب السبعة عشر لانهم اتهموا رئيس الوزراء وزملاءه بالتفريط فى حقوق البلاد مع أن من بين هؤلاء ــ كما يقول مكرم عبيد ــ بعض الشيوخ الذين لم يشتركوا فى التوقيع على العريضة التى اشتملت على الاتهام بالتفريط فى حقوق البلاد اذ أن هذه العريضة قدمت لمجلس النواب لا لمجلس الشيوخ .

وهكذا ارتضى النحاس باشا لنفسه ولزملائه أن يوهم الناس فى غير حق ، أن هؤلاء السادة لم يستقيلوا بل فصلوا فصلا وكان فى مقدوره لو توخى الأمانة فى ذكر الوقائع أن يقول أن الوفد قد قبل استقالتهم أما أن يقول أنهم فصلوا ــ وهم مستقيلون قبل الفصل ــ وأنهم جميعا اتهموه بالتفريط مع أن بعضهم أعضاء فى مجلس الشيوخ ولم يتهموه ولم يوقعوا

العريضة بهذا الاتهام ، فهذا هو الزيف بعينه » ولا بد من وقفة قصيرة عند عدد الشيوخ والنواب الذين استقالوا تضامنا مع مكرم باشا اذ أن عدد النواب قد تناقص بشكل غريب فقد كان عدد النواب الذين وقعوا العريضة ستة وثلاثين نائبا تقلص عددهم فى الاستقالة تضامنا مع مكرم عبيد الى أربعة عشر نائبا وسر هذا التناقص أن ضغوطا كثيرة قد وجهت الى النواب والشيوخ الوفديين الذين كانوا قد أعلنوا تضامنهم مع مكرم عبيد وان بعضهم قد استجاب الى هذه الضغوط وتراجع فيما بين ٢٩ يونيو ١٩٤٢ ـ موعد تقديم العريضة ـ و١٢ يونيو ١٩٤٢ موعد تقديم الاستقالة الجماعية الى النحاس باشا رئيس الوفد المصرى ، وقد كان لبعض هؤلاء النواب العذر ، اذ كانت الطعون فى انتخابهم لم تنظر بعد وكان يخشى من قبول المجلس لتلك الطعون لو أنهم أعلنوا وقوفهم الى جانب مكرم عبيد ، وقد كان لبعض هؤلاء النواب مصالح انتخابية يخشون ضياعها لو أنهم أعلنوا خروجهم على زعامة النحاس باشا رئيس الحكومة و ٠٠ و ٠٠

وحتى أنتهى تماما من توضيح وجهة نظر مكرم عبيد باشا فى الخلاف الذى نشب بينه وبين مصطفى النحاس باشا أنقل عبارات وردت فى الكتاب الأسود حول تلك النقطة حاول بها مكرم عبيد أن يرد على من وجهوا اليه الاتهام بأنه تعجل المعارضة : لقد كنت ـ مكرم عبيد ـ متمهلا فوق تمهل ، متحملا فوق تحمل وحسبى أن أعدد هذه الوقائع فى ايجاز :

أولا : ظللت فى الوزارة شهورا أنصح وأحذر وأرجو وأنذر دون أية جدوى فتمهلت ثم تمهلت ٠

وثانيا : قدمت استقالتى بدل المرة ثلاث مرات ، وكنت أقدم ثم أحجم عسى ان يصلح الله الحال ٠ وتحملت فى هذا السبيل كل دس وكل صغائر ولكننى تمهلت وتمهلت ٠

وثالثا : حاول رئيس الوزارة اقالتى فحمانى الله منها فاستقال وأخرجنى من الوزارة ٠

ورابعا : كان من حقى أن أغضب لكرامتى ولكننى تمهلت وارتضيت ألا أدلى ببيان عن أسباب الخلاف أمام الهيئة الوفدية وارتضى هو ذلك مع الفارق بين المعتدى والمعتدى عليه ٠

خامسا : نقض هو هذا العهد فأدلى بأسباب الخلاف أمام الشيوخ والنواب الوفديين مديرية ٠٠ مديرية ورغم ذلك تمهلت وتمهلت ٠

سادسا : فرض الرقابة الخانقة على الصحف فى كل ما يتعلق بى فلا نشر منى أو عنى فى الوقت الذى سمح لجرائده فيه بأن تحبذ موقفه وتشوه موقفى فتمهلت ثم تمهلت ٠

سابعا : صودرت البرقيات الواردة لى وأحيط منزلى بالجواسيس وروقبت حركاتى ومواصلاتى التليفونية فتمهلت ، ثم تمهلت ٠

ثامنا : فصلنى من سكرتيرية الوفد بقرار صادر منه فى غير اختصاصه وطلبت اليه عرض الأمر ، على الوفد وهو الهيئة المختصة فرفض ورغم ذلك تمهلت ٠

تاسعا : تدخل فى أمر ترشيحى لنقابة المحامين لمحاربتى حتى فى شئون مهنتى فتمهلت ، ثم تمهلت ٠

عاشرا : منع مجلس النواب من شكرى على خدماتى واعتدى على كرامتى بألفاظ جارحة غير لائقة فتمهلت ، ثم تمهلت ٠

حادى عشر : وأكثر من هذا وأشد فانه رغم خطر الحرب واقترابه من داخلية البلاد أصر على الكلام فى استجواب الاستثناءات رغم الحاحنا عليه فى التأجيل ولما أن جاء دورى فى الرد عليه فى اليوم التالى وقيل أن الخطر قد تفاقم وأنه لذلك لم يحضر الى المجلس أبت علينا وطنيتنا أن نستغل الظروف الدقيقة لمصلحة الاستجواب فارتضينا التأجيل وقلبوا التأجيل الى تنويم ومع ذلك تمهلنا ثم تمهلنا ٠

ثانى عشر : منعنى اخوانى النواب من مناقشة تصرفاته فى الهيئة الوفدية وعمل على استبعاد عريضة المناقشة بعد تلاوتها فى جلسة سرية مخالفا بذلك كل قانون ، وكل عدل فتمهلت ، ثم تمهلت ٠

ثالث عشر : فصلنى واخوانى من الهيئة السياسية ، التى شرفناها فشرفتنا وتم هذا الفصل المزرى فى غيبتنا دون أن تسمع لنا أقوال فتمهلنا ، ثم تمهلنا ٠

رابع عشر : وأخيرا ٠٠ حاربنا حتى فى تكويننا وفى مباشرة حقوقنا النيابية بل وفى الاستمتاع بحريتنا الشخصية فهل يقول قائل بعد ذلك أننا تعجلنا المعارضة أم أننا تمهلنا الى أبعد حدود التمهل وتحملنا الأذى والاضطهاد فوق طاقة التحمل على العكس فاننى لأتهم نفسى بأننى تمهلت عليه أكثر مما وجب التمهل ، ولى فى ذلك عذرى ، أستمده من حنايا صدرى ، بعد أن غلبنى شعورى على أمرى ، أليست هى صداقة العمر ، وأليست هى ذكريات ، غاليات صحبتنا فى النفى وفى الأسر وفى الهزيمة وفى النصر فهل من عجب اذا ما أشفقت وامتد بالاشفاق حبل الصبر ؟ والجلسة التى أشار اليها مكرم عبيد باشا فى كتابه الأسود ، هى جلسة ٣٠ يونيو ١٩٤٢ : بدأت عادية برئاسة عبد السلام فهمى جمعة تم بحث تقرير لجنة الشئون المالية من مشروع الميزانية العامة للدولة ، آخر ما بحثه المجلس القسم ٢١ : مصروفات تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية ، موافقة المجلس ، على عدم تلاوة التقرير الخاص بتلك النقطة

والاكتفاء باثباته فى المضبطة ، تعديل الاعتماد المدرج لانشاء ورصف طريق بور سعيد الاسماعيلية ، السويس وجعله ۹۹٫۰۰۰ ج٠م بزيادة قدرها ١٤ ألفا بسبب ارتفاع الأسعار ، تقوية رصف طريق مصر ـ الاسكندرية « الصحراوى » ورفع تكاليف هذا المشروع من ۷۳٫۰۰۰ جنيه الى ٨٥٫٠٠٠ جنيه وكان بند تنفيذ المعاهدة المصرية البريطانية يتطلب فى الميزانية ٢٦٨٫٠٠٠ جنيه ووفق عليه ، طلب رئيس المجلس رفع الجلسة للاستراحة حتى يحضر حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس الحكومة لنستأنف نظر الاستجوابات : موافقة عامة ٠

أعيدت الجلسة فى الساعة السادسة والدقيقة الأربعين : رئيس المجلس يطلب تأجيل نظر الاستجواب لتغيب رئيس الحكومة ، النائب أحمد محمد أباظه يتساءل هل الظروف ، التى جدت اليوم ، أشد خطرا من ظروف الأمس ؟ لا جواب ، مكرم عبيد : يوافق على ألا ينظر هذا الاستجواب فى غيبة رفعة رئيس الحكومة وحضرات أصحاب المعالى الوزراء ، لان هناك من غير شك أشياء تستدعى ردا من رفعته ومن حضراتهم على أننا ـ مكرم عبيد ـ اذا وافقنا على هذا التأجيل حرصا على كرامة الحكومة فلنا نحن أيضا كرامة نعهد بها الى سعادة رئيس مجلسنا الموقر : لقد تعرضت المناقشة أمس ، الى أشياء يجب أن يرد عليها وكان رفعة رئيس الحكومة لا يريد أن يتأخر نظر الاستجواب ساعة واحدة فى الوقت الخطير الذى كان يجب أن يبذله فى البحث عن حل مشاكلنا ، فصرفناه فى مناقشات بيزنطية بدلا من أن نتناقش فى : هل تكون القاهرة مدينة مفتوحة ؟ وفى هل يمكن عمل اجراءات احتياطية لوقاية السكان وحمايتهم وهجرتهم ؟ لكن بدلا من كل هذا تعرضت المناقشة الى أشخاصنا الى القدح فى هذا وذاك فأرجو أن نستأنف المناقشة فى هذا الاستجواب غدا فاذا سمحت الظروف فيها ونعمت واذا لم تسمح الظروف الحربية الخطيرة فأنا متنازل عن الرد على كل ما مس شخصى فى سبيل الوطن « تصفيق وهتاف » رفعت الجلسة الى الغد وفى الجلسة التالية « أول يوليو ١٩٤٢ » وقف رئيس الحكومة يطلب أن ينعقد المجلس بصفة سرية لان الحكومة تريد أن تدلى ببيان عن الموقف الحاضر : أخليت الشرفات من الزائرين وأخليت قاعة الجلسة من غير النواب ما عدا السكرتير العام للمجلس ، كانت الساعة السابعة والنصف وأعيدت الجلسة علنية فى التاسعة والنصف حيث أعلن رئيس المجلس القرار الذى أصدره المجلس فى الجلسة السرية وهو : يكتفى المجلس بالبيانات ، التى ألقاها رئيس الحكومة معلنا فيها ما بذل ويبذل من الجهود لتجنيب البلاد والسكان المدنيين مخاطر الحرب وويلاتها ، رفعت الجلسة ٠

وفى ٦ يولية ١٩٤٢ وعند بداية جلسة مجلس النواب قال رئيس الحكومة مصطفى النحاس : ان الحكومة تريد القاء بيان ويطلب أن يكون ذلك فى جلسة سرية وأخليت الشرفات من الزائرين والقاعة من غير الأعضاء فيما عدا السكرتير العام ، ومدير الادارة التشريعية وظلت الجلسة سرية من السادسة والثلث

مساء الى العاشرة والنصف مساء أيضا وأعلن رئيس المجلس القرار الذى أصدره المجلس فى الجلسة السرية وهو : بعد بيان رئيس الحكومة يتقدم بواجب الشكر الى رفعته على جهوده مع الاكتفاء بهذا البيان ، كما وافق المجلس على الترخيص للحكومة فى الانفاق على الطوارىء الخاصة فى حدود مليونين من الجنيهات تؤخذ من الاحتياطى العام .

وفى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٢ أشير الى الاستجواب الموجه الى حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء من حضرة النائب المحترم مكرم عبيد باشا عما يراه من تفريط الوزارة فى حقوق البلاد فى هذا الوقت العصيب ويطلب مصطفى النحاس أن تكون مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة أسابيع . ويوافق مكرم عبيد ولكن النائب الأستاذ ابراهيم بيومى يثير اشكالا : هل هذا الاستجواب مقبول شكلا أم لا ؟ ويقول ابراهيم بيومى أن المستجوب لم يذكر فى استجوابه الا مسألة واحدة وهى التفريط فى حقوق البلاد . ثم يقول : ان الاستجواب غامض وكلمة تفريط كلمة قاسية نابية . ثم ينتهى من ذلك بقوله : هذا الاستجواب على حالة وبألفاظ غير مقبول شكلا . ويسأل رئيس المجلس مكرم عبيد عن رأيه فيما قاله ابراهيم بيومى ، بخصوص استجوابه . ويرد مكرم عبيد ..

ويبدأ النقاش الحاد والحار .

الفصـــل الثـــالث

مكرم عبيد .. يستجوب مصطفى النحاس
والنحاس يأمر بفصل النائبين
أحمد قاسم جوده وجلال الدين الحمامصى

● الاستجواب ، الذى وجهه مكرم عبيد باشا سكرتير عام الوفد السابق الى مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء . ورئيس الوفد ، متهما اياه بالتفريط فى حقوق البـلاد ، كان أول هجوم ضـار وعلنى يشنه مكرم عبيد ضد صديقه الحميم القديم !

ويعرض الاستجواب على مجلس النواب ـ كما هى العادة ـ لتحديد موعد لمناقشته ، ولا يعترض مصطفى النحاس على صيغة الاســتجواب وكان ذلك منه مناورة بارعة مكتفيا بطلب ان تكون مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة اسابيع ويوافق مكرم عبيد .

ويعتقد البعض ان المشكلة ـ مشكلة الاستجواب ـ قد إنتهت عند هذا الحد ، غير ان النائب ابراهيم بيومى ـ وبناء على تكتيك حزبى واضـح ـ يطلب الكلمة ويعترض على الاستجواب من ناحية الشكل ، لانه لم يتضـــمن وقائع محددة « كما تنص المادة ١٥٨ من اللائحة الداخلية للمجلس » بالاضافة الى ان « كلمة تفريط كلمة نابية » و .. و . وينتهى ابراهيم بيومى الى المطالبـــة بعدم قبول الاستجواب شكلا .

ويسأل رئيس المجلس ـ عبد السلام فهمى جمعة مقدم الاستجواب ـ مكرم عبيد ـ رأيه فى اعتراض ابراهيم بيومى ويقول مكرم عبيد : لقد طلبت الحكومة مناقشة الاستجواب بعد ثلاثة اسابيع وذلك اعترافا منها بما يتضمن هذا الاستجواب من وقائع ، ثم يمضى مكرم عبيد قائلا :

ومع ذلك اذا أريد تحديد الوقائع ، فإنى مستعد ان احددها الان ، غـير اننى ارى ان الاستجواب على ما هو عليه قد ارتضته الحكومة ..

وتقوم ضجة وتتم مقاطعة المستجوب أكثر من مرة و ٠٠

ويقول النائب عمر عمر ان المستجوب يريد أن يستجوب رئيس الحكومة « عن تفريط وزارته فى حقوق البلاد فى هذا الوقت العصيب » والاستجواب بهذه الصيغة ـ عمر عمر ـ ليس مخالفا للمادة ١٥٨ من اللائحة وحسب بل هو مخالف للمادة ١٠٧ من الدستور ٠

ويقف عبد الحميد السنوسى مطالبا برفض الاستجواب ليس من الناحية الشكلية وحسب ، وانما من ناحية الموضوع أيضا ، ويعتب على مكرم عبيد ما استخدمه من عنف فى استجوابه ، ويقول : « لقد كان فى استطاعة مكرم باشا المعروف ببلاغته ولباقته ، وتوسعه فى اللغة ان يجد من الالفاظ ما يصل به الى غرضه ويحدد الوقائع تحديدا معينا واضحا بكلام عف طاهر » ٠

ويثور النائب السيد سليم قائلا : « ان ما يقوله النائب السنوسى هو بعينيه الألفاظ النابية » !

وفى هدوء يقف مكرم عبيد ليقول : « لولا انى اصبحت لا أدهش فى هذا الزمن ٠ لشىء ، ما أعربت عن دهشتى لما قاله النائب السنوسى » ٠٠ فقد تعرض لموضوع الاستجواب قبل ان يسمع أو يعلم ما سأقوله اذ قال : « ان عبارة التفريط فى حقوق البلاد » نابية ولست افهم كيف تكون هذه العبارة نابية وهى اهون العبارات فالتفريط معناه التقصير ، فقد كنا نتهم خصومنا بالخيانة والاعتداء على الدستور وبيع البلاد » ولكننى لم أقل هذا ، وكل ما قلته ان هناك تفريطا من الحكومة فى حقوق البلاد فى هذا الوقت العصيب ، والتفريط يستحق فعلا اهتمام كل مصرى ، لاننا فى هذا الوقت العصيب اذا فرطنا تفريطا بسيطا ، أصبحت الصغيرة كبيرة وكبرت الكبيرة !.

الى ان يقول مكرم عبيد : « لذلك لا أرى معنى للتعريض والمشاكسة بعبارات يوجهها الاستاذ السنوسى الى مكرم عن عفة القول وبلاغة الكلام : ان المسألة ليست مسألة مباغتة ولا محاولة ايجاد هوة وانا لا أبغى من وراء ذلك الاستجواب الانتقام من أحد ، بل أرى كوطنى له قدم فى الوطنية وماض فى الجهاد ان البلاد معرضة للخطر من وراء هذا التقصير ، فقدمت هذا الاستجواب ٠٠ ان استبعاد هذا الاستجواب لمجرد الاستبعاد ، أمر لا نرضاه ، وحرام علينا ان نعبث بالحياة النيابية الى هذا الحد ٠٠ »

ويشترك فى المناقشة بعد ذلك كل من عمر وعوض أحمد الجندى والسيد سليم وفكرى اباظة الذى يقف الى جانب مكرم عبيد فى عدم ضرورة ذكر الوقائع حتى لا يتطرق الامر الى التحدث عن بعض ما جاء فى الجلسات السرية ، التى عقدها المجلس ٠٠

وعندما يريد فكرى أباظة الاسترسال فى الكلام يهب مصطفى النحاس مطالبا بألا يثبت فى المضبطة أى شىء يتعلق بالمناقشات التى دارت فى الجلسات السرية ، ويحذر وينذر فكرى اباظة مطالبا بضرورة ان يعرف اعضاء المجلس كل شىء فى هذا الوقت العصيب بوصفهم نواب الامة » ..

ويطلب مكرم عبيد الكلمة غير ان رئيس المجلس يرفض اعطاءه الكلمة بدعوى ان اللائحة تقضى « بأنه لا يجوز للنائب ان يتكلم فى موضوع واحد ، أكثر من ثلاث مرات » واللائحة ، السلاح الذى يستخدمه بعض رؤساء المجالس لتمرير ما يريدون تمريره ، أو لحجب ما يريدون حجبه بينما اللائحة دائما وأبدا مظلومة !

لقد كان عبد السلام فهمى جمعة غير منصف حقيقة فى استخدام اللائحة لمنع مكرم عبيد من الكلام فما أكثر النواب الذين تحدثوا فى هذا الموضوع ، أكثر من ثلاث مرات ، ثم ان مكرم عبيد ــ مقدم الاستجواب ــ ما كان يجب أن يمنع عن الكلام فى أمر يخص استجوابه ولكنه التحكم !!

على آية حال عرض رئيس المجلس اقتراحا تقدم به اكثر من عشرين نائبا يطلبون قفل باب المناقشة واستبعاد الاستجواب شكلا وموضوعا ..

ويقرر المجلس ــ بطبيعة الحال ــ الموافقة على الاقتراح : اقفل باب المناقشة استبعد الاستجواب شكلا وموضوعا .

استبعد الاستجواب الذى طالب رئيس الحكومة بمناقشته بعد ثلاثة اسابيع ! وكان الاستبعاد بعد مناورات برلمانية « ذكية » أو غير ذكية لست أدرى !

وبمجرد اعلان رئيس المجلس استبعاد الاستجواب المقدم من مكرم عبيد الى رئيس الحكومة انسحب النواب : مكرم عبيد ، السيد سليم ، فريد زعلوك أحمد الألفى عطية ، جلال الدين الحمامصى ، نجيب ميخائيل ، سليمان سيدهم ؛ محمد عثمان عبد القادر « جورج مكرم عبيد ، الفريد قسيس ، مرقص بطرس ، أبو الغيث الأعور ..

وعند خروج هؤلاء النواب وانسحابهم من الجلسة صفق لهم بعض النواب من قبيل السخرية ، السخرية ــ بكل أسف ــ من زملائهم القدامى !

ووقف رئيس المجلس يقول : « كنت أرجو أن نقدر جميعا اننا فى مجلس شورى : الرأى فيه للأغلبية فاذا اصدرت الاغلبية قرارا فى مسألة ، وجب احترام هذا القرار والخضوع له ، هذا هو الاساس الصحيح ، لحكم الشورى والحياة النيابية ، أما ان ينسحب البعض فهذا غير معقول وارجو الا يتكرر ».

جرى ذلك كله فى جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٠ يوليو ١٩٤٢ وفى اليوم التالى ـ فى جلسة ٢١ يوليو ١٩٤٢ ـ لم يحدث أى شىء خطير .

غير ان بعض ما حدث فى هذه الجلسة كان مقدمة لاخطر الامــور فى حياتنا النيابية وأعنى به الكيل بمكيالين والنظر الى الأمر الواحد بنظرتين أو ثلاث أو اربع تختلف كل واحدة منها عن الاخرى طبقا للظروف المحيطة بكل واحدة .

ولا أطيل فى المقدمة ، بل ادخل ـ مباشرة ـ فى الموضوع .

فى تلك الجلسة اختارت لجنة « فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية » النائب فكرى اباظة ليعرض على المجلس تقريرها فى الطعن الذى قدمه الاستاذ محمد زكى العروسى بك فى صحة نيابة الاستاذ احمد قاسم جودة ، نائب باب الشعرية ..

وتلا الاستاذ فكرى أباظة تقرير اللجنة وقد جاء فى هذا التقرير ـ وأنا هنا انقل نصوص بعض الفقرات : « اعتمد الطاعن فى طعنه على ان سن المطعون فى صحة انتخابه لم تتجاوز ثمانية وعشرين عاما يوم الانتخاب وقد قوض الطاعن اركان طعنه باعترافه فى كتابه ان المطعون فى صحة انتخابه مــن ساقطى القيد وانه فى القرعة على هذا الاعتبار ، والمطعون فى صحة انتخابه قدم شهادة من الدكتور ابراهيم الاسريجى مفتش صحة السيدة زينب قسم أول تبين أنه كشف على حضرة النائب المحترم وتشهد ان عمره يبلغ مــن الثلاثين الى خمسة وثلاثين عاما أى ما يعادل انه من مواليد ١٩٠٩ » وتنهى اللجنة تقريرها بالعبارة التالية : وانا انقلها هنا أيضا بنصــها : « لهــذه الاسباب ترى لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة النيابة رفض الطعن واعلان صحة نيابة النائب المحترم احمد قاسم جودة نائب باب الشعرية » ..

ويطلب رئيس المجلس من الاعضاء ابداء الرأى فى تقرير اللجنة فتكون الموافقة الاجماعية عليه ويعلن الاستاذ عبد السلام فهمى جمعة باشا رئيس المجلس صحة نيابة حضرة النائب المحترم احمد قاسـم جـودة نائب باب الشعرية .

وفى جلسة مجلس النواب « ١٩ أغسطس ١٩٤٢ » فوجىء اعضاء مجلس النواب بتلاوة رسالة من النائب عبد الحميد السنوسى تقول : « سبق ان قدم طعن فى صحة انتخاب حضرة الاستاذ أحمد قاسم جودة وبنى هذا الطعن فى اساسه على أن حضرته غير متوافر فيه شرط السن القانونية لعضوية مجلس النواب ، وقد بحثت لجنة « فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية » هــذا الطعن وقضت برفضه على أساس ان الطاعن لم يقدم دليلا على ان سن حضرة النائب المحترم لم تصل الى الثلاثين سنة وقد قصرت اللجنة استعلامها عـلى

البحث فى دفاتر قيد مواليد ناحية بشالوش مركز ميت غمر — وهى البلدة التى قال الطاعن ان المطعون ضده قد ولد فيها ، من واقع دفاتر مواليد سنة ١٩١٤ وما قبلها ، وما بعدها بقليل و٠٠و٠٠

وبما أنه قد وصل الى علمى — علم النائب السنوسى — من بعض المتخرجين مع حضرة النائب والذين وظفوا معه ان حضرته أقر بيده اقرارا صريحا فى أوراق رسمية انه من مواليد أول يناير ١٩١٤ وانه قد استند فى ذلك على حكم قضـائى ، استصدره ضده والده قضى بعقوبة المخالفـة وبقيده فى دفتر المواليد فى التاريخ المذكور ويتبت ذلك صراحة ما يأتى :

١ — ملف حضرته بكلية الآداب ٠

٢ — ملف حضرته بوزارة التجارة والصناعة حيث كان موظفا بها ٠

٣ — ملف حضرته بوزارة المالية حيث صرف فيها مكافأة عـن مـدة خدمته » ٠

ويطلب النائب السنوسى ٠٠ نائب الرمل عرض الامر ، على لجنة فحص الطعون بصفة مستعجلة حتى اذا ثبت عدم اهلية النائب سالف الذكر للنيابة يقرر المجلس سقوط عضويته » وكانت رسالة السنوسى قد وردت الى رئاسة المجلس قبل عقد الجلسة بأربع وعشرين ساعة وقد عرضها رئيس المجلس فى أول الجلسة طالبا من المجلس ابداء الرأى فيها وقال محمد محمود جلال : « لقد جرى العرف على ان الرسائل لا تعطى حكم الاقتراحات التى تقدم للمجلس لتثار حولها مناقشة يشترك فيها الاعضاء » وبما ان هذا الكتاب — محمد محمود جلال — وهو رسالة لا اقتراح فلا داعى لعرض أمره ، على المجلس قبل احالته على اللجنة المختصة وقال عمر عمر ، ان الطريق الطبيعى لرسـالة النـائب السنوسى لجنة فحص الطعون وصحة النيابة ، ويجب عدم مناقشة الرسالة واحالتها الى اللجنة اياها ٠

ولكن رئيس المجلس قال : هذه المسألة ليس لها سابقة ونريد ان نضع لها تقليدا دستوريا سليما ، ويسأل النائب السيد سليم عن تاريخ الكتاب ويرد صاحبه قائلا : امس ويقول السيد سليم : معنى ذلك ان هذا الكتاب كتب بعد قرار فصل النائب المحترم الأستاذ أحمد قاسم جودة من الهيئة الوفدية! ويرى محمد عبد الرحمن نصير ان المسألة المعروضة ليست لها سابقة دستوية وبما ان الموضوع قد سبق الفصل فيه من لجنة فحص الطعون وتحقيق صحة العضوية وأصدر المجلس فيه قرارا بصحة النيابة فأرى أن من التسرع بحث الموضوع الآن وتجب دراسته دراسة وافية قبل مناقشته فى المجلس لان المسألة خطيرة ولها مساس بالتقاليد الدستورية ومساس بكرامة النائب بل بكرامة المجلس ٠ ويرى عزيز انطون ان قرار المجلس يجعل النائب حائزا للسن المقررة للنيابة ٠

وقرر المجلس احالة الموضوع برمته على لجنة الفتوى الدستورية :

وكان قرار المجلس باحالة رسالة النائب السنوسى بخصوص الطعن فى صحة نيابة النائب أحمد قاسم جودة فى جلسة ١٩ اغسطس ١٩٤٢ الى لجنة الشئون الدستورية .. وبعد بضعة أيام فى جلسة ٢٥ اغسطس ١٩٤٢، نفس الشهر ، بل نفس الاسبوع عرض على المجلس تقرير اللجنة المؤرخ فى ٢٤ اغسطس والموقع من رئيس اللجنة عمر عمر ولان التقرير لم يوزع على المجلس قبل موعد الجلسة بثمان وأربعين ساعة على الأقل طبقا لنص المادة ٦٧ من اللائحة الداخلية فقد رأى رئيس المجلس تأجيل نظر التقرير الى الجلسة القادمة ، وعرض رئيس المجلس على المجلس اقتراحا من النائب السنوسى بأن يفصل المجلس مباشرة فى الطلب المقدم منه بشأن سقوط نيابة النائب أحمد قاسم جودة دون أن يحيله على لجنة الطعون فى حالة ما اذا أقر وجهة نظر لجنة الشئون الدستورية .

وما دامت صحة نيابة النائب أحمد قاسم جودة - بعد خروجه عن الوفد وانضمامه الى مكرم عبيد - قد عرضت على المقصلة فلا بد من أن يعرض صحة نيابة نائب آخر أعلن - ومنذ بداية الخلاف بين النحاس ومكرم - وقوفه الى جانب مكرم عبيد أيضا أعنى النائب جلال الدين الحمامصى . ففى جلسة ٣١ أغسطس من نفس العام « ١٩٤٢ » بعث نائب البربا على عثمان المحامى خطابا شبيها بخطاب عبد الحميد السنوسى قال فيه : سبق أن أعلن مجلس النواب صحة نيابة حضرة النائب المحترم جلال الدين الحمامصى وقد تقدم حضرته لترشيح نفسه « زاعما » ان سنه تتفق مع السن التى يشترط توافرها الدستور وقانون الانتخاب غير أنه وصل الى علمى أخيرا ان النائب المذكور لم يبلغ السن القانونية اذ ولد فى أول يوليو ١٩١٣ بدمياط أى أنه الى الآن لم النائب المحترم المذكور السن القانونية ومرفق - هكذا فى الأصل - لهذا الطلب شهادة رسمية بتاريخ الميلاد » ومنعا للاحراج لم يؤرخ نائب البربا خطابه .

وقامت ضجة شديدة من بعض مقاعد اليسار ، وقال رئيس المجلس انه لا يسمح بأى اعتراض ، والغريب ان النائب المحترم وهو يعرض اقتراحه ، أشار الى ما جاء فى تقرير لجنة الشئون الدستورية من ان مسألة السن من المسائل التى تعتبر من النظام العام ، والتى لا تسقط بأية مدة ، ولم يكن المجلس قد ناقش بعد تقرير اللجنة وبالتالى لم يكن بعد قد أقره ! ووافق المجلس - مشكورا !! - على أرجاء البت فى طلب الأستاذ على عثمان حماد الى ما بعد الفراغ من نظر تقرير لجنة الشئون الدستورية !

وفى آخر الجلسة - جلسة ٣١ أغسطس ١٩٤٢ - تم عرض تقرير الشئون الدستورية ، وأعطيت الكلمة للأستاذ فكرى أباظة فطالب - أول

ما طالب ـ بتأجيل نظر التقرير خاصة وأن رئيس لجنة الطعون التى أقرت صحة نيابة الأستاذ أحمد قاسم جودة هو هو نفس رئيس لجنة الشئون الدستوريه التى تطالب اليوم بعدم صحة نيابة الأستاذ أحمد قاسم جودة ، رئيس اللجنتين الموقرتين الأستاذ عمر عمر • دافع فكرى أباظة دفاعا حارا عن تقرير لجنة الطعون باعتباره كان مقررا لها فى هذا الموضوع ، واثار فكرى أباظة قضية هامة : هل يجوز للمجلس بعد أن أصدر قرار بصحة نيابة أحد أعضائه أن يعيد النظر فى قراره اذا تبين له ان شرط السن غير متوافر فيه ؟ ويدافع عمر عمر عن ضرورة نظر تقرير لجنة الشئون الدستورية، وضرورة الأخذ به •

ويعود فكرى أباظه ليدافع عن تقرير لجنة الطعون ، وعن ضرورة احترام قرار المجلس ، ويطلب فكرى اباظة التأجيل لاستحضار محاضر جلسات لجنة الطعون للحاجة اليها ويقول المقرر عمر عمر : لقد أحضرنا المحاضر وبين يدى ملف الطعن ، ويقول السيد سليم : يجب أن تطبع هذه الأوراق وتوزع على حضرات الأعضاء ، ولكن المقرر الذى كان يبدو وكأنما يدير الجلسة من مكانه يقول : من يريد الاطلاع عليها فليتفضل ! ويسأل مكرم عبيد المقرر : هل ترى لجنة الشئون الدستورية احالة الموضوع على لجنة الطعون أم عرضه على المجلس مباشرة ، ونقوم مناقشة يشترك فيها عمر عمر ومكرم عبيد ويقول الأخير أنه لا يمكن أبدا الفصل فى موضوع خطير كهذا الموضوع دون أن نطلع على المستندات والمحاضر وكلها لم توزع علينا ، ويقف أحمد قاسم جودة ـ النائب المطعون فى صحة نيابته ـ ليقول للمقرر انه يتحدث عن مستندات جديدة وأنا شخصيا لم أطلع عليها واللجنة عادة تضع مهلة قدرها سبعة أيام أو أية مهلة أخرى للرد على المستندات ، وقد قدمت فعلا أوراق ومستندات أو ليس من حقى أن أطلع عليها ؟ أو ليس من حقى أن أنيب عنى محاميا للدفاع عنى أمام اللجنة ؟ كل هذه الحقوق التى أباحتها اللائحة لى ، أهدرت ويراد الآن اهدار الحق البسيط وهو حق الرد على ما قدم ضدى من المستندات ، ويقول أحمد قاسم جودة أيضا ان اللائحة تنص على ان اللجنة ترسل صورة من الطعن الى المطعون فى صحة انتخابه ليبدى أوجه دفاعه كتابة فى الأجل الذى تحدده له ، ويرد مقرر اللجنة على كلام أحمد قاسم جودة يقول : ليست المسألة خاصة بفحص طعن من الطعون ، بل بسقوط عضوية أحد النواب : ولم تتح الفرصة لأحمد قاسم جودة ليدافع عن نفسه لأن الرئيس يعرض اقتراحا بقفل باب المناقشة ويعارض فكرى أباظة فى اقفال باب المناقشة لأنه قد جد على المناقشة طارىء آخر هو أن حضرة النائب المطعون فى صحة انتخابه قد أستند فى طلب التأجيل الى المادة ٨٧ من اللائحة « أما اذا أردتم قفل باب المناقشة فى طلب التأجيل الذى تقدمت به فلا أعارض فى ذلك •

ويرفض المجلس طلب التأجيل الذى تقدم به فكرى أباظة والذى تمسك به أحمد قاسم جودة ·

ولا يتلى التقرير اكتفاء باثباته فى المضبطة وينتهى التقرير بالعبـــارة التالية : من أجل ذلك كله ترى اللجنة باجماع الآراء ـ ما عدا واحدا ـ أنـه يجوز للمجلس بعد أن أصدر قرارا بصحة نيابة أحد أعضائه أن يعيد النظر فى قراره اذا تبين له أن شرط السن غير متوافر فيه » ·

ويقف أحمد قاسم جودة ليقول : لو كانت مسألة اليوم تمس شخصى لما طلبت أن أتكلم فيها اطلاقا فاما عن شخصى فأى مساس فى أن يطعن فى سنى ؟ انها تهمة على ما أعتقد يتمناها الكثيرون « ضحك وتصفيق » بل لا أخفى على حضراتكم أننى كنت أتمنى ألا تكون الوثائق التى بيدى والتى قدمتها الى لجنة الطعون غير قوية الى الحد الذى يباعد بينى بعدا شاسعا ، وبين ذلك الحلم الجميل ولئن خرجت يا حضرات النواب من هذا المجلس بمثل هذه التهمة فما فى ذلك مساس بشرفى ولا بسمعتى · ولقد سبق أن أخرج من هذ المجلس رئيس وزارة سابق ، وصاحب مقام رفيع ، فحسبى من العزاء بل من الجزاء أن يكون الرأى العام قد أولانى من عطفه فى قضية اليوم ما لا زيادة بعده لمستزيد » ·

ويقول أحمد قاسم جودة ان الأوراق الخاصـــة بملفه فى الجامعة لم تكن تحت يده « ولو كانت تحت يدى لقدمتها الى لجنة الطعون غير انهـا كانت فى حوزة الحكومة · وفى هذا المجلس رجل يستطيع أن يقرر لكم الحقيقة التى يعلمها حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا ومعالى صبرى أبو علم باشا هو معالى أحمد نجيب الهلالى باشا ·

ويرد أحمد نجيب الهلالى ـ وزير المعارف العمومية ـ قائلا ·· كـانت علاقة حضرة النائب المطعون فى صحة نيابته بالحكومة مقطوعة تماما فلو أرادت الحكومة أن تتحمس ضده لقدمت الملف الخاص به الى لجنة الطعون ·

وفى أحد الأيام اتصل بى أحد النواب من قبل الأستاذ العروسى الذى كان مرشحا ضد الأستاذ قاسم جودة وقال لى ـ النائب ـ أن الأستاذ العروسى يقول ان الأستاذ جودة على صلة وثيقة بموظفين فى كلية الآداب وانه يحاول سرقة الملف الخاص به وانك مسئول عن ذلك اذا اختفى الملف فى يوم من الأيام ولهذا جئت أنبهك فى الوقت المناسب ·· ولما كنت ـ نجيب الهلالى ـ مسئولا عن الملف فقد تكلمت تليفونيا مع حضرة السكرتير العام للجامعة بحضـــور حضرة النائب المبلغ وكلفته ارسال الملف المشار اليه فورا فوصل الى فعـلا مع ساع بموتوسيكل » ويقول الأستاذ قاسم جودة ان الملف تحت يد الحكومة قبل الفصل فى الطعن فلست أنا السارق له ، وقال أيضا ـ أحمد قاســـم

جودة ـ لقد ارسلت خطابا رسميا مسجلا الى معالى سكرتير الوفد المصرى اثنى فيه على الموقف الشريف الذى وقفه معالى نجيب الهلالى باشا اذ سحب الملف الخاص بى من الجامعة المصرية تفاديا لأى لعب كما تفضل معاليه فبلغنى ذلك • ويقول الأستاذ قاسم جودة ان كلا من المجلسين ــ مجلس النواب ومجلس الشيوخ ــ أثناء فحصه لصحة انتخاب ونيابة اعضائه انما يعمل كهيئة قضائية أو على الأقل كهيئة عليا من المحلفين •

ويقول ان القرار بقبول الطعن وابطال الانتخاب أو برفض الطعن ، وبصحة نيابة العضو الصادرة من المجلس حجة بما ورد به ، وله قوة الشىء المحكوم فيه فلا يصح الرجوع فيه أو العدول عنه • ويدلى الاستاذ أحمد قاسم جودة ببحث دستورى جيد فى هذا الموضوع ، كما يدلى الاستاذ فكرى أباظة أيضا ببحث فى هذا الموضوع ، ويتحدث الأستاذ محمود سليمان غنام كنائب لا كوزير فى الاستمارة الخاصة بالكشف الطبى التى وقع عليها الاستاذ قاسم جودة وقرر فيها أنه من مواليد ١٩١٤ وكيف أنها ورقة رسمية لا عرفية لأنها اقرار واعتراف منه والاعتراف سيد الأدلة • ويقول فكرى أباظة ان الاستمارة التى تقدم الى القومسيون الطبى وفيها اقرار بالسن وتباع بثلاثة قروش ويوقع عليها الشخص لا تعتبر ورقة رسمية •

ويطول الجدل ، وكان الأستاذ أحمد قاسم جودة قد انصرف من الجلسة عندما أعلن رئيس المجلس رفع الجلسة للاستراحة ويطلب الأستاذ مكرم عبيد أن يسمح دفاع المطعون فى صحة نيابته ويقول : حرام عليكم ياحضرات النواب المحترمين أن تنتهك حرمة المجلس الى هذا الحد ويطلب مكرم عبيد من المجلس ان يتريث فى هذه المسألة لأنها تتعلق بتقاليد مجلسنا الموقر ، ويقول مكرم عبيد : أرانى مضطرا الى الكلام فى هذا الموضوع ابراء للذمة من ناحية وقياما بالواجب نحو الدستور من ناحية أخرى مؤكدا ان المسألة خطيرة جدا الخطورة ومما يزيد فى خطورتها انه قد يظن لأول وهلة انها مسألة فردية تتعلق بمصير نائب أو فرد معين ولكنها فى الواقع أكبر من هذا وأخطر ، فالقضية قضية البرلمان والحياة النيابية واستتباب حكمها واستقرار نظامها وليست قضية فرد معين أو نائب بذاته لذلك سأتكلم كمحام لا كسياسى لأن من شرف مهمتنا نحن المحامين أن نتجرد من كل اعتبار الا القانون وأن نجعل للسياسة اذا كان لها دخل الاعتبار الثانى أو الثانوى وأرجو لكم يا حضرات النواب المحترمين أن تنظروا الى هذه القضية بمنظار القضاة وبعقلية القضاة لا بعقلية السياسيين لأن من السياسيين من يميل كل الميل الى فكرة يعتنقها أو حزب يؤيده ولكن من شرف القاضى أن يبعد عن كل ميل ، وأنتم قضاة لا أكثر ولا أقل : أنتم قضاة بحكم الدستور المصرى نفسه •

ومن بين الكلمات التى قالها مكرم عبيد : يجب أن تراعوا مظهر العدالة لأن العدالة الاجتماعية مظهر ، وجوهر فالمظهر هو الاطمئنان ، والجوهر هو الضمان فاذا لم نراع المظهر ربما تسرب الشك الى الجوهر وهذا ما لا يرضى به أحد : ان بعض القرارات النهائية يدعو الى عـــدم الاطمئنان الى العـــداله الاجتماعية لأن حكما خاطئا ، واحدا أولى من عدالة خاطئة تحمل الناس على القول بأنها عدالة غير مستقرة ويقول مكرم عبيد ، أيضا : اننى أعتبر مركز القاضى مقدسا واذا كان للرجل الســـياسى أن يتجاوز عن هذا وذاك فان القاضى لا يسمح له ضميره بالتجاوز عن شىء !

ويعرض رئيس المجلس اقتراحات عديدة ـ وليس اقتراحا واحدا ـ بقفل المناقشة ويوافق المجلس على قفل باب المناقشة كما يوافق على قرار لجنـــة الشئون الدستورية .

ويعرض رئيس المجلس اقتراحا للنائب السنوسى بأن يفصـــل المجلس فى الطعن وأنـــه ليس هناك ما يســتدعى البت فيـــه الليلة ، لقد آخـــذنا نتناقش من الســـاعة الســـادسة حتى الســـاعة الثانيـــة عشرة والربع فى موضوع واحد فلا يمكن ان نطيق او نحتمل متابعة المناقشة حتى الصباح ، خصوصا وأنه ليس هناك ما يستدعى البت فيه الليلة ، ولكن المجلس لا يوافق على التاجيل ورغم المحاولات التى بذلت من جانب بعض النواب بعدم الموافقة على اسقاط عضوية الأستاذ أحمد قاسم جودة ورغم ان مكرم عبيد قد طلب من النواب احترام الحياة النيابية و. و الا ان المجلس وافق ـ بأغلبية ـ عـــلى اسقاط عضوية النائب المحترم أحمد قاسم جودة كما يعلن « خلو دائـــرة باب الشعرية » !

ويعرض اقتراح الاستاذ على عثمان حماد المحامى الخاص باسقاط عضوية الاستاذ جلال الدين الحمامصى وكان الاستاذ جلال الدين الحمامصى قد غـــادر قاعة الجلسة وطلب مكرم عبيد تأجيل النظر فى هذا الطلب حتى تتاح له فرصة الحضور ليسمع على الاقل رأى المقرر ضده ، ويكفى ما جرى فقد كاد يموت الليلة أحد نواب المعارضة غيظا مما يقع هنا !

ولكن النائب على عثمان يقول ليست المسالة مسألة عاطفة وانما هـــى مسألة تقرير واقع والواجب الا نتأثر الا بالحقائق ، أما أن نائبا أغمى عليـــه أو ان ثانيا يستعطفنا فهذا لا يجوز ان يصرفنا عن أن نؤدى واجبنا ويقول مكرم . الا يعطى النائب الفرصة ليدافع عن نفسه ، يقول نجيب الهلالى : لقد شهد حضرته الجلسة من أولها ويقدم النائب على عثمان حماد لاقتراحه بكلمات قليلة لا تتجاوز سبعة أسطر ويسأل رئيس المجلس : الموافق على اســـقاط عضوية النائب المحترم الاستاذ جلال الدين الحمامصى يتفضل بالوقوف وتقف

أغلبية ويعلن الرئيس – رئيس مجلس النواب ! – اسقاط عضوية الاستاذ جلال الدين الحمامصى ويعلن أيضا خلو دائرة العامرية • واذا كان الشيء بالشيء يذكر كما يقولون • فاننا ونحن لم نبتعد بعد عن مجلس النواب وجلساته الختامية التى بحث فيها أمر اسقاط عضوية نائبين من نواب المجلس سبق لنفس المجلس بنفس الأعضاء ان أعلن صحة عضويتهما • ولم يكن قد تغير فى أمر تلك العضوية من شيء الا ان النائبين المحترمين لم يعودا وفديين كما كانا وانما انتقلا من صفوف المؤيدين لمصطفى النحاس الى صفوف المؤيدين لمكرم عبيد • هذا المجلس كان قد نظر فى جلسة ١٨ أغسطس ١٩٤٢ استجوابا لمكرم عبيد باشا وجهة الى رئيس مجلس الوزراء بخصوص الموضوعات التالية : استنادا لرفعته فى تصريح علنى بمجلس النواب يوم ٢٩ يونيو ١٩٤٢ الى رسالة من وزير الخارجية البريطانية ، اجراءات الوزارة ازاء سياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب ، بقاء حكمدارى البوليس الانجليز وغيرهم من الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى فى وظائفهم حتى الآن : السماح لأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الاولية الغذائية وعدم تقديم بعض المهربين « والمخزنين » الى المحاكمة ، وفرض ضرائب غير رسمية على الاهالى » ويستأذن مصطفى النحاس المجلس فى أن يشهد جلسة المجلس محمد صلاح الدين بك السكرتير العام لمجلس الوزراء ، بالنيابة ، ويوافق المجلس •

ولعلها المرة الاولى فى تاريخ الحياة النيابية ان يبدأ رئيس المجلس الجلسة قبل مناقشة الاستجواب ، أى استجواب بالعبارة التالية « أرجو أن نصغى ونقدر لنقرر ، وأرجو ان نعمل على السمو بلغتنا البرلمانية بما يتفق وكرامه مجلس نواب جدير بهذا الاسم ، يمثل امة كريمة ورأيا حرا ولدينا بحمد الله من يسر لغتنا العربية وثروتها ما يمكن المتكلم من ذكر كل ما يجول بخواطره وافكاره بأوسع العبارات وأبين الالفاظ التى تفى بكل توضيح وتصريح وتغنى عن كل استفزاز وتجريح وعليه فلن أسمح – عبد السلام فهمى جمعة ، رئيس مجلس النواب – بذكر أو اثبات أية عبارة نابية أو لفظ جارح يثير اضطرابا فى الجو السياسى أو تمس ولو من بعيد المصلحة العليا لوطننا العزيز كما أرجو ان يراعى فى مثل هذه المناقشات الحالة الدولية العامة وحالتنا خاصة لارتباطها الوثيق بها ، فاذا وجهتم انفسكم على ضوء هذه الاعتبارات التى اعتبرها فى مثل هذه الظروف واجبات فانما ترفعون من شأن مجلسكم الموقر ، وتهيئون جوا صافيا لحرية المناقشة وتمحيص الرأى واقرار الحق » •

واذا كان الأستاذ ابراهيم بيومى قد اعترض على استجواب سبق أن قدمه مكرم عبيد الى مصطفى النحاس خاص بتفريط وزارته فى حقوق البلاد ، فقد اعترض أيضا على هذا الاستجواب ، وبدأ كلامه بأن الاستناد الى تصريح لمستر

أيدن يجعل مصر فى موضع البلاد المحمية وهو أمر لا يتفق مع الصالح العام ولا مع الوفاء للحليفة ، ويقوم رئيس المجلس بتذكير العضو بما قاله فى مقدمة الجلسة وانه لا محل للتعريض بالأشخاص أو ذكر الفاظ نابيه و . ويقـول مكرم عبيد انه ليحزننى كل الحزن أن أسمع نائبا مصريا ــ ابراهيم بيومى ــ يقف فى وسط البرلمان المصرى الذى كان له الشرف ان يكون رئيس المفاوضات وكان لى الشرف أن أكون معه : يؤسفنى ، ويؤلمنى كل الالم ان يقف هذا النائب ويقول صراحة : ان الدفاع عن قناة السويس يقتضى الدفاع عن مصر فيسجل علينا الحماية بأسوأ معانيها » ويحتد مكرم عبيد وهو يقول : كيف يصح أن يقال باستبعاد هذا الاستجواب أو تأجيل نظره الى أجل غير مسمى ، افهكذا تكون منتهى غيرتنا على القضية المصرية ومبلغ حرصنا على أن ندفع الحماية بعد أن أرقنا دماءنا وبذلنا النفس والنفيس لنتجنب هـذه الكارثة وهل أنا رجل غير مسئول حتى يقال لى ان هناك حليفة وانه لا يصح ان نطعنهـــا فى ظهرها ؟ لا يا سادة ، كونوا مطمئنين فقد كنت أحد اعضاء وفد المفاوضة وأؤكد لحضراتكم اننى لست وزملائى طابورا خامسا للمحور أو طابورا رابعا للانجليز ، بل نحن طابور أول لمصر والمصريين .. دعونى اتحدث الى قلوبكم ونفوسكم الا فلتعلموا انكم لن أتألم لو استبعدتم هذا الاستجواب وانما يؤلمنى أشد الألم أن يقف مجلس النواب المصرى هذا الموقف الذى أربا به عنه !

ويقول مصطفى النحاس : لا ترى الحكومة المناقشة لا فى جلسة سرية ولا فى جلسة علنية بعض المسائل الواردة فى الاستجواب ولكنها ترى المناقشة فورا فى المسائل الاخرى .

ويقوم جدل عنيف بين مصطفى النحاس ومكرم عبيد .

الفصل الرابع

بريطانيا تطلب من النحاس اعتقال عمر الفاروق ، وعباس حليم ، ومحمد طاهر ، فيعتقلهم النحاس في استراحة طلمبات السرو

أولينا اهتماما بالغا بموضوع اسقاط مجلس النواب « ١٩٤٢ » عضوية النائبين أحمد قاسم جودة وجلال الدين الحمامصي يرحمهما الله وما كان لنا ان نعطي هذا الموضوع مثل تلك الأهمية لو ان ظروف اسقاط عضوية النائبين كانت طبيعية فمن حق أي مجلس نيابي ، أو غير نيابي ان يسقط عضوية أي عضو من أعضائه طالما جاءت هذه العملية ـ الاسقاط ـ غير متعارضة مع القوانين ، واللوائح الداخلية الخاصة بهذا المجلس أو ذاك ، غير ان اسقاط عضوية قاسم جودة والحمامصي جاء بعد ان وقف كل منهما موقفا سياسيا مغايرا لموقف الأغلبية البرلمانية كما ان عملية اسقاط العضوية عن هذين النائبين جاءت بعد ان كان المجلس ـ نفس المجلس ، بنفس الأعضاء ـ قد سبق له وبالاجماع ان رفض الطعون المقدمة ضد انتخاب هذين النائبين ، وبعد أن أعلن المجلس وبالاجماع أيضا صحة انتخاب أحمد قاسم جودة ، وجلال الدين الحمامصي ٠ وكنا في نهاية الفصل السابق قد أشرنا الى الاستجواب الثاني ، المقدم من مكرم عبيد ، الى مصطفى النحاس رئيس مجلس الوزراء ، وكان المجلس ـ مجلس النواب ـ وكما أشرنا في الفصل السابق ـ قد قرر استبعاد الاستجواب الأول المقدم من مكرم عبيد الى رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس : قرر استبعاده شكلا وموضوعا ، فتقدم مكرم عبيد باستجواب آخر ٠

ولم يكن مكرم عبيد ، لظروف الحرب ولفرض الأحكام العرفية ، ولفرض الرقابة بالتالي ، على الصحف يملك ان يقول كلمته الا في مجلس النواب باعتباره عضوا فيه وحتى هذه الكلمة كانت محاصرة من قبل الحكومة والأغلبية البرلمانية بشدة وعنف لم يسبق لهما مثيل !

والمناقشة تجرى فى مجلس النواب عن استجواب مكرم عبيد . قال مكرم مخاطبا النواب : كيف تتعجلون الأمور هكذا .. دعونى أتكلم أولا ، واذا حاولت ذكر شيء مما دار فى الجلسة السرية ، فليمنعنى سعادة الرئيس من الكلام أو فليطلب اليه رفعة رئيس الحكومة أن يمنعنى اما ان يمنع المستجوب قبل ان يتكلم فى أمر خطير كهذا يرتبط به كياننا المادى ، بل وجودنا السياسى ، فانى حقا يا حضرات النواب المحترمين أربأ بكم من أن يكون هذا موقفكم .. نحن أمة غير محاربة ، وسياستنا الاجماعية العليا هى تجنيب البلاد ويلات الحرب ، وانى اذ أقف بينكم الآن لاتحدث اليكم .. أفهم ما أقول ، وأعلم ان واجب كل مصرى أن يكون ـ حتى اللحظة الأخيرة ـ مخلصا للمحالفة التى تشرفنا نحن وشرفت هى بأن وقعناها جميعا ، ايصح ان يوجه الى مثل هذا الاعتراض فى عهد يقف فيه مستر تشرشل فى مجلس النواب يتكلم لا فى تجنيب البلاد ويلات الحرب فان انجلترا دولة محـــاربة فعلا ، وانما فى الاستجواب الذى وجهه اليه زملاؤه ، وأعضاء حزبه فطرحوا مسألة عدم الثقة وقالوا انه لا يليق به أن يكون وزيرا للحرب حتى اضطر تشرشل الى الكلام ثلاثة أيام متوالية فى « القواد ، وفى ادارة الحرب ، وفى كثير من المســائل الفنية التى قد يفيد منها العدو » وكان ذلك فى جلســة غير سرية . يحدث هذا فى مجلس النواب البريطـــانى ، أما هنـــا فانى أتكلم فى أمر يتعلق بتعهداتنا ، انبرى لى أحد حضرات النواب المحترمين وطلب رفض نظر استجوابى أو تأجيله الى أجل غير مسمى ! » .

وحول طلب مكرم عبيد بيانات تفصيلية يضيفها الى ماعنده من بيانات وعدم اعطاء الحكومة له تلك البيانات قال مصطفى النحاس : « ان من حق الحكومة أن تقدم البيانات التى تطلب منها ومن حقهـا ان تمتنع اذا رأت أن المصلحة العامة تقضى بعدم تقديمها ، كل ذلك مع عدم المساس بالمسئوليـة الوزارية » كما يقول أيضا مصطفى النحاس : كثير مما يطلبه حضرة المستجوب يعد من الأسرار العسكرية ومنـه ما لا يسـمح العرف الدولى باعلانه ومنـه ما لا شأن له بالاستجواب كالبيانات المطلوبة عن العمد والمشايخ الذين لم يختلف أحد فى حق السلطة التنفيذية فى فصلهم فى حدود اختصاصها باعتبـــارها المسئولة عن الأمن العام والنظام فى البلاد » .

ويرد مكرم عبيد بقوله : انه ـ مثلا ـ ما أراد الحصول على نص التصريح الذى أدلى به المستر ايـدن بالانجليزية الا لأنه أراد « ان أكون منطقيـا مع الحكومة ومع المستر ايدن ومع نفسى فان الرجل الشريف لايقول شيئا الا اذا وثق منه واذا اطلعت على البيانات باللغة الانجليزية فقد أجد فيها ما يجعلنى أغير رأيى أو أتشدد فيه ! .

ويقول مكرم عبيد وهو يرد على الحكومة التى طلبت استبعاد موضوع تجنيب البلاد ويلات الحرب من استجوابه ، اننى أصر على بقاء هذا الموضوع لأنى أرى أنه يمس كيان البلاد وأؤكد من جديد ــ مكرم ــ اننى لن أعرض أو أتعرض للحليفة بسوء بل سأتكلم فى حدود استقلال بلادى كمصرى فقط ».

كما يؤكد مكرم عبيد تنازله عن طلب المستندات اذا ما نوقش الاستجواب بأكمله دون أن يجزأ . اما أن يجزأ الاستجواب فلا يناقش البند الخاص بالاستثناءات ولا البند الخاص بتجنيب البلاد ويلات الحرب فهذا مستحيل أن أقبله .

ويقترح معوض الباز احالة موضوع طلب بيانات من الحكومة على لجنة الشئون الدستورية لبحثه . وتقوم ضجة !

ويقرر المجلس عدم الزام الحكومة بتقديم المستندات قبل مناقشة الاستجواب ويقوم اعتراض من بعض مقاعد اليسار على هذا القرار !!

ويذيع مكرم عبيد سرا عندما يقول ان صياغة استجوابه « ليست من كلماته » وانما هى من صنع مكتب المجلس .

وسوف احتفظ ــ مكرم عبيد ــ بصيغتى الأصلية الى أن تدور المناقشة ».

ويعترض فكرى أباظة وبشدة على ما جاء على لسان رئيس الحكومة من انه يرفض مناقشة نظرية تجنيب البلاد ويلات الحرب سرا أو علانية بالرغم من ان أحمد نجيب الهلالى قد أوضح وجهة نظر الحكومة من أنها لاترفض النظرية بل ترفض مناقشة الاجراءات التى اتخذتها الحكومة خاصة بتجنيب البلاد ويلات الحرب .

ويقول فكرى أباظة : لأول مرة فى تاريخنا النيابى يقال ان الحكومة ترفض المناقشة فى السر وفى العلن وانى لأسجل فى مضابط المجلس اننا نسمع بهذه للمرة الأولى منذ عهد المغفور له سعد زغلول باشا « سنة ١٩٢٤ » الى اليوم وهذا ما لا يمكن قبوله » ويؤكد مصطفى النحاس « انه ليس ضد المناقشة فى السر ، أو فى العلن ولكنه ليس لديه من جديد يدلى به أو يصح ان يدلى به الآن فى جلسة سرية أو فى جلسة علنية » .

ويقف عبد العزيز الصوفانى ليقول : قد لايكون لدى رئيس الوزراء من جديد يريد ان يدلى به ولكن قد يكون عندنا نحن جديد نراه خطيرا ونريد ان نضعه تحت أنظار الحكومة لنستطلع رأيها فيه وليس معنى هذا اننا نريد ارغام الحكومة على الأدلاء ببيانات لاترغب فى الادلاء بها ولكننا نرجو ان نعرف ماذا سيكون موقفها ، فلو كان لها عذر قبلناه والا تقدمنا بلومها على انها لا تريد ان تسير معنا فيما نرى فيه مصلحة البلاد .. اننا فى الواقع لانريد ان نسجل عليها خزيا ، أو نسجل لأنفسنا فخارا دون حق . قد يكون وصل الى علمنا

أشياء وقعت فى داخلية البلاد لم يعلمها رفعة رئيس الحكومة ونرى نحن انه لها أهمية » ٠

وعندما تقوم ضجة ضد ما يقوله عبد العزيز الصوفانى يقول الصوفانى :
« ان للحكومة فى المجلس أغلبية كبيرة تستند عليها فيجب ان يتسع صدرها ،
« ان للحكومة فى المجلس أغلبية كبيرة تستند عليها فيجب ان يتسع صدرها ،
ــ وأنتم الأغلبية ــ يدا واحدة معا ، وان رأيتم ان هناك ما يتنافى مع المصلحة، أو ان هناك أغراضا ــ كما يقول البعض منكم فلكم ــ ونحن جميعا معكم ــ ألا تسمحوا بهذا ٠٠ اعطوا الفرصة للأقلية لأن عليها واجبا تؤديه ، فاذا أبيتم عليها ذلك فانها لاتستطيع القيـام بأقل واجب ٠ وحاشا ان يقال ان مجلس النواب لم يعط الفرصة للمعارضة لتقول كلمتها فى حدود حقها وفى حدود المصلحة العامة » ٠

ويذكر عبد الحميد السنوسى انه عندما طلب بعض النواب البريطانيين مناقشة موضوع هرب نائب زعيم ألمانيا « هيس » الى انجلترا لعلهم يطلعون على خبيئة السر الذى دفع هيس الى الفرار من ألمانيـا ، لم يوافق تشرشـل تحقيقا للمصلحة العامة ٠

ويقول السيد سليم ان رئيس الوزراء بما قاله يهدم الرقابة البرلمانيـة التى لاتقوم الا على حق السؤال والاستجواب عندما يقول رئيس الحكومة انه ليس عنده جديد نقوله له ولكن عند المستجوب الجديد الذى يريد ان يتقدم به الى المجلس » ويؤكد السيد سليم ان موقف الحـكومة غير قانونى وغير دستورى أيضا ٠

ويحاول مكرم عبيد تلاوة الاستجواب بالصيغة الأصلية التى كتبه بها فيمنعه رئيس المجلس من التلاوة ، ولكنه ــ مكرم ــ يسـتدرك قائلا : « ان الحكومة وبعض الأعضاء قد أخذوا على بعض عبارات الاستجواب انهـا مبهمة وتؤكد ان هذا الابهام ليس من عملى وانما هو من عمل مكتب المجلس » ٠

وتطول المناقشة ، وتطول ، ويتقدم ــ كالعادة دائما ــ أكثر من عشرين نائبا طالبين قفل باب المناقشـة وتجزئة الاستجواب واستبعاد الجزء الخاص بالاجراءات الوزارية ازاء سياسة تجنيب البلاد ويلات الحرب وكذلك استبعاد الجزء الخاص بسياسة الوزارة فيما يختص بالحريات العامة ٠

ويشفق فكرى أباظة ــ كما قال ــ على التقاليد البرلمانية ويرى ان رئيس المجلس لا يملك تجزئة أى اقتراح أو استجواب «كما يشاء ويشاء ذوقه السليم» ، كما انه لايملك ان يصحح للمقترحين أخطاءهم الفنية والفقهية » ويقرر فكرى أباظة ــ من وجهة نظره كواحد من أعضاء مكتب المجلس ــ ان الاسـتجواب ملك للمستجوب وللمجلس ان يقر نظر الاستجواب ، أو يحدد موعدا للمناقشة فيه أو فى أجزاء منه اذا كانت التجزئة جائزة فينظر جزءا ، ويضم جزءا الى

استجواب آخر ، هذا كله معقول ، أما فكرة الاستبعاد فلا تملك الحكومة ولا يملك المجلس اقرارها » .

ويخاطب فكرى أباظة رئيس المجلس طالبا منه ان يحرص على سمعة تقاليده البرلمانية : « أتوسل اليه الا تحمله حدة المناقشة والجو الكهربائى الذى يتسلل من القاعة الى المنصة على ان يتعجل أو يرتجل بعض الحلول فى مسائل لها أثرها أبد الأبدين .. وأرجو ان يسمعنى « معالى » الأستاذ غنام أكثر الناس عجيجا وضجيجا فى سبيل الحق وفى سبيل حقوق المجلس ، ولكن يبدو لى ان الصفوف اليمنى غالبا تهدىء العواصف ! » وكان الأستاذ محمود سليمان غنام زعيم المعارضة الوفدية فى البرلمان السابق أكثر النواب كلاما فى الدفاع عن الدستور وعن اللائحة الداخلية للمجلس وعن حقوق المجلس !!

ويقول عمر عمر : ان من حق أى مجلس نيابى ان يحرص على وقته الثمين والا يجعل قاعة المجلس ميدانا لمناقشات لا محل لها .. هذا اذا كانت مسألة ما قد نوقشت فى المجلس منذ وقت قريب فلا داعى للعودة الى مناقشتها من جديد » .

ويتقدم أكثر من عشرين نائبا بطلب جديد باقفال باب المناقشة .

ويقرر المجلس قفل باب المناقشة ، كما يقرر استبعاد الفقرة الثانية من الاستجواب وضم الفقرة الخامسة منه لاستجواب آخر معروض للمناقشة و..و..

ويعطى رئيس المجلس الكلمة لمكرم عبيد بصفته المستجوب ويقول مكرم عبيد : ان المجلس سبق ان استبعد هذا الاستجواب شكلا وقد استبعد منه الآن الجزء الخطير فأصبح مجزءا مهلهلا لم يبق منه شىء . وبما اننى — مكرم عبيد — قد قدمت الاستجواب باعتباره وحدة كاملة وبما ان الأجزاء التى استبعدت منه وهى الحريات العامة والاستثناءات وربطها بمبدأ المساواة بين الموظفين وتجنيب البلاد ويلات الحرب .. لكل هذا أنا مصر على مناقشة الاستجواب كله ، والا فلا مناقشة » !!

ويعتبر رئيس المجلس ان المستجوب قد تنازل عن استجوابه وينسحب مكرم عبيد والسيد سليم ومحمد فريد زعلوك والفريد قسيس وجلال الحمامصى وجورج مكرم عبيد وأحمد الألفى عطية ونجيب بشارة ومحمد عثمان عبد القادر ومرقص بطرس وأحمد قاسم جودة .

وكانت هذه أول مرة يشترك فيها أحمد قاسم جودة فى الانسحاب مع مكرم عبيد وذلك بعد اعلان صحة نيابته ، وربما كانت هذه من أهم الأسباب التى حركت الحكومة والأغلبية ضده . كما انسحب لبيب جريس وأبو الغيث الأعور وفهمى سليمان سيدهم . كما انسحب أيضا من غير أنصار مكرم عبيد كل من عبد السلام الشاذلى ومحمد عبد الرحمن نصير ورغم ان المستجوب أعلن

تنازله عن استجوابه ورغم ان احدا غيره لم يعلن تبنيه للاستجواب الا أن رئيس الحكومة مصطفى النحاس قد ألقى بيانه الذى حمل فيه ـ فى البداية ـ حملة عنيفة على مكرم عبيد ، وان لم يذكر اسمه بصراحة . وقد أشار مصطفى النحاس الى انه فى جلسة ٢٤ يونيو ١٩٤٢ قال نقلا عن السفير البريطانى فى القاهرة ، ان الحكومة البريطانية أصدرت تصريحا أكدت فيه بشكل حاسم ، انها عند تصميمها الأكيد على مقاومة كل اعتداء على الأراضى المصرية الى آخر مدى .

وظاهر ان هذا التصريح لم يكن يقصد به الاساءة الى مصر بحال من الأحوال وانما قصد به مجرد الإشارة الى مقاومة القوات الزاحفة على مصر ، وقال مصطفى النحاس انه لا يريد أن يجارى المستجوب فى هذا المضمار ، مضمار اذاعة الأسرار العسكرية حتى لا تتعرض البلاد للأخطار .

وعن موضوع ضباط البوليس الانجليز واستبقائهم فى الخدمة رغم انتهاء مدة خدمتهم تطبيقا لنصوص المعاهدة المصرية البريطانية قال مصطفى النحاس انه ليس مسئولا عن ذلك وانه كان هناك اتجاهات من الوزارات السابقة للابقاء عليهم وقد جرت حول موضوع الابقاء عليهم محادثات وتمت اتفاقات و . و . و

ويقول مصطفى النحاس ، لقد وقع حسين سرى اتفاقا مع الانجليز حول هذا الموضوع رغم مخالفته للمعاهدة البريطانية المصرية حيث لا يمكن أبدا اجراء مثل هذا الاتفاق بدون تعديل لنصوص المعاهدة المصرية البريطانية وهذا التعديل لايمكن ان يكون قانونيا الا بعد عرضه على البرلمان بمجلسيه وقال مصطفى النحاس : انه عبر للسفير البريطانى عن رأيه بعدم قانونية اتفاقه مع حسين سرى « الخاص » بالابقاء على العنصر الأجنبى فى البوليس المصرى بعد ميعاد اعتزالهم المنصوص عليه فى المعاهدة الى ما بعد انتهاء الحرب على ان الحكومة المصرية تحتفظ لنفسها بالحق فى اعادة النظر فى كل عام فى شأن هؤلاء الضباط أو الضباط الآخرين الذين سبق استبقاؤهم ولو ان المتوقع ـ خطاب حسين سرى الى السفير البريطانى فى ٤ يناير ١٩٤٢ ـ انهم سيبقون فى الخدمة ما دامت الظروف الحاضرة مستمرة » ويقول مصطفى النحاس ، انه اعترض على اتفاق « سرى ـ لامبسون » ـ وانه ـ أى مصطفى النحاس ـ يرى ان اتفاق سرى ـ لامبسون باطل لأنه لم يعرض على البرلمان المصرى ، وبصرف النظر عما اذا كان بقاء بعض الموظفين البريطانيين فى البوليس المصرى لازما فى مدة الحرب أو غير لازم أود أن تسلموا بالمبدأ العام وهو انه لا يمكن التعديل فى نصوص المعاهدة باجراء من السلطة التنفيذية فاذا سلمتم ـ مصطفى النحاس للامبسون ـ أمكن ان ننتقل الى البحث الآخر الذى لا يجىء الا فى المرتبة الثانية وهو لزوم استبقاء هؤلاء الموظفين فى مدة الحرب وما اذا كانت ضرورات الحرب

تستلزم حتما الانتفاع بتجارب هؤلاء الموظفين بشكل أو بآخر وعلى أى أساس يجوز أن ينتفع بخدماتهم حتى لا يكون فى هذا الانتفاع اخلال ما بنص المعاهدة أو روحها و • و • » •

وعن موضوع السماح لأشخاص معينين بتصدير بعض المواد الأولية والغذائية رغم تحريم تصديرها وامتناع الحكومة عن أن تقدم للمحاكمة بعض المهربين والمختزنين و • • و • •

عن هذا الموضوع قال مصطفى النحاس : انه اتهام لا تنقصه الجرأة وان كانت تنقصه الوقائع : اتهام بنيت عليه دعاية سرية بقصد النيل من كرامتى ونزاهتى • ولقد رحبت به حين خرج من ظلام الدعاية السرية الى نور المناقشة الكفيلة بتبديد كل ظلام والقضاء على كل اتهام يقوم على الافك والبهتان : اتهام روج له ذات اليمين وذات الشمال فى عبارات ظاهرها الغموض والابهام وحقيقتها توجيه المطاعن الى شخصى بقصد اثارة الشكوك التى يعلم نفس المستجوب انها لن ترتقى الى يد لم تعرف غير النزاهة ولم تعرف غير الطهر » •

ويطيل مصطفى النحاس فى الرد على هذا الموضوع بالأرقام ولأنه ــ أى الموضوع ــ كان من أهم الموضوعات التى جاءت فى الكتاب الأسود فسوف تؤجل الكلام فى تفاصيله الى حين عرض الكتاب الأسود وعرض الكتاب الأبيض الذى أصدرته حكومة الوفد ردا على الكتاب الأسود لمكرم عبيد •

وينهى مصطفى النحاس بيانه بالقول بأنه لم يفرط فى حق من حقوق البلاد ولم يضع مصلحة من مصالحها •

ويعتبر عبد العزيز الصوفانى ما قاله مصطفى النحاس بيانا لرئيس الوزراء وليس ردا على الاستجواب ويبرر الصوفانى عدم انسحاب اخوانه نواب الحزب الوطنى مع مكرم عبيد وأنصاره بقوله : نحن لم ننسحب من الجلسة معهم لا لعدم تضامننا واياهم ولكن لأن المسألة التى انسحبوا من أجلها رأيناها نحن لا محل للانسحاب فيها ولكننا نتضامن معهم كل التضامن فيما نراه مأسا فى المستقبل بالمصلحة العامة دونسواها •

يقول الصوفانى : ان ما يعنيه من بيان رئيس الحكومة رسالة مستر ايدن الى رفعة رئيس الوزراء ، ما يعنينا نحن أعضاء الحزب الوطنى ، أكثر من كل شىء آخر والذى تبادر الى الذهن بل والواقع يقرره هو أن مثل هذا الخطاب لم يرسل من وزير الخارجية عبثا لأننا تعودنا دائما ، وأبدا أن الانجليز لا يرسلون عبثا ، ولا يعملون عبثا وانما يعملون دائما وأبدا للمستقبل البعيد ولما فيه مصلحتهم ولما تحتم عليهم هذه المصلحة أن يعملوه • لقد عرفوا بشدة الاحتياط ، وانهم يحتاطون لكل ظرف ، ويستغلون كل مناسبة » •

ويقول عبد العزيز الصوفانى ، ان كل ما يصدر فى مثل هذه المناسبات من أية حكومة من الحكومات لا يمكن أن يعبر عن رأى المجلس أو يربط هذه البلاد بأى رباط مهما كانت الظروف التى دعت اليه وأرى من حقى أن أسجل فى مضبطة هذا المجلس انه ـ أى المجلس ـ لا يعلم شيئا عن هذا الخطاب ولا يمكن أن يرتبط بأى شىء ، كما لا يمكن أن يقر أى تصرف من التصرفات التى تكون قد تمت بمقتضى هذا الخطاب مهما كانت الحكومة دستورية ومهما كانت تعتمد على أغلبية برلمانية » ٠

ويمنع رئيس المجلس عبد العزيز الصوفانى من الكلام عن سياسة تجنب البلاد ويلات الحرب ويقول الصوفانى : نرى من واجبنا فى كل مناسبة ان نقول لكم الحقائق وما يجب أن تعرفه الحكومة ولكنى أرى أنه يحال دائما بيننا وبين أداء هذا الواجب الوطنى ٠ وقد ذكر رئيس الحكومة عن موضوع بقاء الموظفين فى خدمة الحكومة ما قاله من وجهة نظره كرجل أقر المعاهدة ولكنى أخالف رفعته فى هذا الشأن لأنى لا أعترف بالمعاهدة ٠

ويقول عبد العزيز الصوفانى : لقد حققت الأيام نظريتنا ـ نحن خصوم المعاهدة من يوم أن خلقت ـ فى النصح بعدم قبولها واستشهد بالحوادث القائمة الآن على صحة ما أقول ٠

وقال عبد العزيز الصوفانى ان من واجبنا ان نقول ان التهريب ، والمخالفات تقع كل يوم ، ان ما يحصل فى هذه البلاد من مجاعة وغيرها ان هو الا أمور مفتعلة من اناس لا ضمير ولا أخلاق لهم ٠ ان التهريب والغش وغيرهما من الأعمال المخالفة للقانون تقع كل يوم وبعض رجال هذه الحكومة على علم بها ٠

ويقول فكرى اباظة : آن لى تحفظا بسيطا حول الحديث عن الحريات العامة لان لى استجوابا فى هذا الموضوع وانا أحس بأننى اذا لم اتكلم فى هذا الموضوع فساكون مقصرا ، فأرجو أن تعتبروا أن الموضوع ـ موضوع الحريات العامة ـ لم يمس بعد ٠٠ وقال رئيس المجلس ٠ ولهذا أمرت بحذف كل ما قاله حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى فى هذا الموضوع ٠٠» ٠

ويقول فكرى اباظة : ولكنك لم تحذف ما قاله رئيس الوزراء بالطبع « ضحك » ٠

ويتقدم ـ بعد كل هذا الذى قيل ـ أكثر من أربعين نائبا باقتراح بشكر رئيس الحكومة تقديرا للجهود التى بذلها فى سبيل خدمة البلاد ويعارض فكرى أباظة الاقتراح من ناحية المبادىء السياسية العليا ويقول ان الحزب الوطنى يتحفظ فى ذلك دائما ، ويؤيد فكرى أباظة ، النائب محمد محمود جلال ويوافق المجلس على اقتراح الشكر والتقدير بالاجماع فيما عدا نائبى الحزب

الوطنى اذ لم يكن قد بقى فى الجلسة من نواب الحزب الوطنى الا محمد محمود جلال وفكرى أباظة ٠

ويعرض فى نفس الجلسة استجواب آخر من مكرم عبيد الى رئيس مجلس الوزراء بشأن الأسـباب التى دعت الرقابة الى منع الصحف من نشر خبر ان بعض الشيوخ والنواب قيدوا أسماءهم بقصر عابدين بمناسـبة تكوين كتلة برلمانية ويوافق المجلس على تأجيل نظر الاستجواب مدة ثلاثة أسابيع ! ولكن تنتهى الدورة فى ٩ سبتمبر ١٩٤٢ قبل نظر الاسـتجواب وكانمـا قضى على مكرم عبيد خلال دورة كاملة ان يحرم من حقه الدستورى كنائب : حق استجواب الوزراء ، ورئيس الوزراء ٠ وكأنما كانت هناك خطة حزبية أعدها الوفد كحزب يملك اغلبية برلمانية لعدم اعطاء مكرم عبيد السكرتير العـام السـابق لحزب الوفد ، الفرصة ليستجوب الوزراء ورئيس الوزراء ٠

وحول هذه النقطة الأخيرة ــ نقطــة اهدار حق الاسـتجواب ــ يقول مكرم عبيد فى كتابه الأسود :

الاستجواب هو الوسيلة الدستورية التى يستطيع بها النائب ، أن يزاول عمله فى محاسـبة الوزارة وطرح الثقة بهـا على المجلس اذا اقتضى الأمر ، وعلى أساس هذا الضمان الدستورى تقوم المسئولية الوزارية أمام البرلمان ؟ فاذا سلب النائب حق الاستجواب فقد انهارت المسئولية الوزارية التى لاتقوم للحياة الدستورية قائمة بغيرها على أى وجه من الوجوه ٠

وقد رأت الوزارة أن تسلب المعارضـة هذا الحق فلجأت الى أغلبيتها العددية من جهة ، كما لجأت الى رئيس المجلس وهيئة مكتبه من ناحية ثانية فاذا الناحيتان تتقاسمان مهمة القضـاء المبرم على حق الاستجواب بوسـائل متعددة منها استعمال مقصلة الأغلبية فى استبعاد أى استجواب لا تريده الحكومة أو استبعاد ما تشاء من فقراته وأبوابه قبل أن يسمح بمناقشـة كلمة منه ، ومنها الا يدرج رئيس المجلس ما يقدم اليه من استجوابات ، وقد قدمت فى الدورة الماضية استجوابات عدة لم تدرج فى جدول الأعمال ، احدها عن أسباب الخلاف التى أدت الى خروجى من الوزارة ، وآخر خاص برخص الاستيراد والتصدير وثالث عن الاستثناءات التى وقعت بعد خروجى من وزارة المالية ورابع عن اساءة تنفيذ المعاهدة ، وخامس عن حرية الرأى وسادس عن المعتقلين ومع خطورة هذه الموضوعات التى تتناولها هذه الاستجوابات أو على الأصح لخطورة هذه الموضوعات : أبى رئيس المجلس ادراج أحدها فى جدول الأعمال ، بل عمدت رئاسة المجلس الى مناورة طريفة لتخليص الحكومة من مناقشة ما أدرج بالفعل فى جدول الأعمـال من استجوابات فكانت مواعيـد الجلسات تحدد فى غير الأيام المخصصة للمناقشة أو لاستئناف المناقشة ومن

المضحك المبكى انه بعد أن ألقى رئيس الوزراء بيانه فى استجواب الاستثناءات أجل المجلس بيانى ورد الزميل المستجوب النائب فكرى أباظة الى جلسة يحددها مكتب المجلس ، ومنذ ذلك الحين لم يجد رئيس المجلس المحترم جلسة يحددها لاستكمال هذا الاستجواب القائم فى حين انه نظرت استجوابات أخرى جديدة ، وعديدة » .

ويقول مكرم عبيد أيضا : لم تضق الوزارة ، ومن ورائها رئاسة النواب ذرعا بالاستجوابات وحدها ولكنها لم تطق كذلك ان تواجه ما هو أخف منه وأهون ونعنى به طلب المناقشة الذى نصت عليه اللائحة الداخلية فلم يكد ستة وثلاثون عضوا من المجلس وكلهم من الهيئة التى تنتسب اليها الحكومة يتقدمون بطلب كتابى لفتح مناقشة فى موضوعات خطيرة حددوها وعددوها حتى انتهز رئيس المجلس فرصة انعقاد احدى الجلسات السرية فتلا الطلب الخطير وأخذ من الأغلبية « الوزارية » قرارا باستبعاده من غير مناقشة فى الجلسة السرية حتى لا تتسرب محتويات الطلب الى الرأى العام وأخيرا افتتحت الدورة البرلمانية الحالية فاذا بالحكومة تستعين بنوابها ورياسة نوابها وتقر أخطر المبادىء لكى تخنق فى المهد الاستجوابين اللذين قدمهما أحد نواب المعارضة ، وهو حضرة النائب المحترم فكرى أباظة حتى لم تجد المعارضة بدا من تسجيل احتجاجها على خطة الوزارة والوزاريين بانسحابها فى أول جلسة من الجلسات » .

وعن خنق حرية الصحافة قال مكرم عبيد باشا ، أيضا : بلغ من اشتداد وطأة الاغلال التى ترسف فيها الصحافة على يد النحاس باشا ووزارته ان وجد مجلس نقابة الصحفيين نفسه مضطرا الى تقديم الاحتجاج تلو الاحتجاج الى الحاكم العسكرى مذكرا رفعته بما جاء فى مذكرة الوفد المصرى المؤرخة فى أول ابريل ١٩٤٠ من أنه « لا معنى لأن تمتد الرقابة على الأخبار العسكرية الى رقابة على كل الشئون المصرية حتى أصبح المصريون فى عهد الاستقلال وكأنهم آلة صماء عمياء ، لا يسمع لهم صوت فى شئون بلادهم ، ولا يدرون الى أى مصير هم مسوقون ، بل ولا قدرة لهم على الشكوى مما هم اليه مسوقون » .

وقد سرد مجلس نقابة الصحفيين فى أحد اجتماعاته هذه صنوفا من أمثلة الارهاق ، التى تتعرض لها الصحف فى هذا العهد مما يجاوز ما كان فى عهود الوزارة السابقة ثم ختم مذكرته بقرار صريح هذا نصه : من أجل هذا يقرر مجلس النقابة أسفه الشديد لأساليب الرقابة الصحفية ويرفع الى رفعتكم ـ رئيس الحكومة ـ احتجاجه على الاجراءات التى تتبعها الرقابة وخروجها على الحدود المرسومة لها ، ومخالفتها لنص وروح الأحكام العرفية وما جرى عليه العمل فى العهود السابقة ، ويقرر ان الصحافة والحالة هذه ازاء استحالة مادية ، ومعنوية تمنعها من أداء واجبها ، ويوقع القرار كل من : فكرى أباظة ،

محمد عبد القادر حمزة ، ابراهيم عبد القادر المازنى ، حافظ محمود ، محمد خالد ، مصطفى أمين ، جلال الحمامصى ، كامل الشناوى ، مصطفى القشاشى « أعضاء مجلس نقابة الصحفيين » .

وقد بلغ من تمادى النحاس باشا فى استغلال سلطته العرفية ، ان اختفت المعارضة من الصحف ، ومحيت محوا ، وحرم على الكتاب أن ينقدوا عملا من أعمال الوزارة جل ، أو هان ، وصودر حق الناس الأزلى الذى كفله القانون العادى فى الرد على ما يكتب عنهم ، وتفنيد ما يفترى عليهم من الأعمال أو الأقوال وحرم على الصحف ان تنشر أسماء أشخاص بعينهم ولو فى مناسبة من المناسبات العادية أو فى مناسبة كريمة ، كتقييد أسماء مكرم وزملائه من أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة فى دفتر التشريفات وحرمت الرقابة كل ذكر لبرقيات ورسائل تلقيتها من شخصيات سامية المكانة على أثر خروجى من الوزارة وبينها رسالتان لصاحب السمو الأمير عمر طوسون وصاحب الفضيلة الشيخ أبو الوفا الشرقاوى » .

ويروى مكرم عبيد نماذج لشدة الرقابة : حدث أن قبض الله الى جواره أحد أعضاء الكتلة الوفدية المستقلة فى أواخر شهر ديسمبر ١٩٤٢ وهو المغفور له عبد الوهاب البرعى المحامى فرأيت واجبا على أن أنعاه فى جريدة الأهرام ، ولكن النعى لم يكد ينشر فى الصباح حتى هاج النحاس باشا وثارت ثورته لأن النعى ، يتضمن ذكر الكتلة الوفدية المستقلة ، وترتب على هذه الثورة أمران ، أولهما : اصدار تعليمات الى الرقباء على الصحف بمراجعة اعلانات الوفيات حتى لا يقبض الله الى جواره رجلا آخر من رجال الكتلة الوفدية فيذاع فى نعيه انه لقى ربه ، على عقيدته الوفدية المستقلة ، ثانيهما : ترتب على هذه الثورة كذلك ، ان صودرت برقيات التعزية فى الفقيد الذى هاج نعيه أعصاب الحاكم العسكرى » .

ويقول مكرم ، أيضا : انه قام بدعوة بعض أصدقائه ، من كبار رجال السراى الملكية والسفارة البريطانية والنواب البريطانيين ، وكبار رجال المفوضيات الأجنبية وزعماء الأحزاب والمستقلين ، ورجال الشركات والبنوك : دعاهم الى تناول الشاى بداره فى ٢١ يناير ١٩٤٣ فاذا بهذه الدعوة المتواضعة تطير باعصاب الحاكم العسكرى ، واذا به ــ الحاكم العسكرى ــ يسخر الرقابة فى منع المجلات والصحف من كل اشارة الى الدعوة أو المدعوين « ولم يستح النحاس باشا ان يجعل من هذا الموضوع بابا من أبواب التنبيهات الكتابية للرقباء أجمعين » .

« والجدير بالذكر ان مصطفى النحاس باشا الذى أمر بذلك كان قد اشتكى هو بنفسه من الرقابة عندما كان فى المعارضة ، وكانت شكايته تلك

فى خطاب له برأس البر ، اذ قال : وأخـرى لا تقل صغارا وسخافة هى منعهم الصحف من ان تذكر اسماء زائرى ، أو تنقل أحاديثى وتشير الى انتقالاتى ومقابلاتى فى حين لا مانع من ذكر أخبارهم وأقوالهم ، والدعاية المعرضـة لأشخاصهم وأعمالهم ، كانما كان لهم أن يسقطوا عن مصطفى النحاس ما يتمتع به سائر المصريين من الحقوق ، أو كانما لا تكفيهم هذه الرقابة الغاشـمة التى فرضتها الأحكام العرفيـة على الصحف بحجـة الحرص على سـلامة الدولة ومقتضيات الأمن والدفاع فراحوا يستخدمونهـا فى حمـاية أنفسهم من كل انتقاد حتى ضاق بهذه الحال بعض الصحفيين المحايدين قبل المعارضين ، فتوالت الشكوى ، ولكن بدون جدوى ، نعم هو صغار لا طعم له ، ولا معنى ، وان كان كثير الدلالة على ماترزح تحته البلاد فى هذا العهد الظالم من عدوان وطغيان ، واستهتار بالحقوق والحريات ، صغار لم تلجأ حكومة من الحكومات المصرية الى مثله منذ نفى سعد زغلول ، وبعض أصحابه وكنت وزميلى مكرم من بينهم الى جزائر سيشيل وحرم على الصحف أن تذكر أسماءهم وأنباءهم أو اسم الجهة التى نفوا اليها ، فلم ترد مصر الا ذكرا لهم ، وحبا فيهم وجهادا تحت نوائهم ، حتى ردتهم سالمين ، غانمين » .

ويذكر مكرم عبيد واقعة جديدة خاصة بزيارة ونستون تشرشل ، الى مصر ونشر النحاس باشا فى الصحف المصرية كلها صورة تشرشـل تضمنت اهداء كريما من جناب المستر تشرشل الى صديقه النحاس باشـا « وفى هذا الاهداء ــ مكرم عبيد ــ تقدير واطراء ، يحرص عليه كل الحرص رفعة رئيس الوزراء ، الى هنا لا بأس ، ولكن يشاء حظ النحاس باشا أن يهدى جنـاب المستر تشرشل ــ فى نفس الوقت ــ نفس الصورة وعليها نفس العبـارة الى صديقه « حسين سرى باشا » اذ لجنابه بين المصريين أكثر من صديق واحد ، وظنت صحافتنا البسيطة العبيطة ان لا بأس أيضا من الاشارة الى الصـورة الثانية وقد انطوى اهداؤها على ذات التقدير والاطراء ، لصديق آخر ، كان رئيسا للوزراء ، وهنا ــ هنا فقط ــ رأت الرقابة النحاسية أن الباس ، كل البأس فى نشر هذا الخبر ، على الناس فمنعت حتى مجرد الاشارة الى الصورة الشمسية ــ وهى نفس الصورة ــ والى العبارة الخطية ــ وهى نفس العبارة » .

ويتحدث مكرم عبيد ــ متهكما ــ عن هذا الموضوع فيقول : قد لا يرى الناس فى ذلك حكمة ولكنى ــ مكرم ــ اعترف للنحاس باشا بحكمة هى كل الحكمة » ثم يقول مكرم : « بيد انى اذا رأيت مع النحاس باشا بعض الخطر فى نشر صورتين لرجل كبير له كل الشأن ، وكل الخطر فلست أفهم ، لماذا شرفنى النحاس ، وأنا الصغير بمنع نشر صورتى على الناس ، فقد عن لاحدى المجلات الأدبية ــ هى مجلة منبر الشرق ــ أن تنشر مقالا عن تاريخ حياتى ومعه صورتى فلم يكن من الرقيب الا أن منع المقال ، وكان فى ذلك طبقا للمقاييس

الحكومية معتدلا كل الاعتدال ، ولكنه أبى على المجلة أن تنشر حتى الصورة من غير تعليق أو تنميق ، وكتب الرقيب بخطه على مسودة المقال هذه العبارة بنصها : لا تنشر ولا تنشر الصورة المشـــار اليها فى الكلام » وكان فى ذلك «سك الختام » ٠

واذا كان الشيء بالشيء يذكر ، كما يقولون فاننا نذكر ان ونستون تشرشل رئيس الوزارة البريطانية كان قد زار مصر فى ٣ أغسطس ١٩٤٢ لمدة يومين زيارة سرية للغاية لم يعرفها أحد الا بعض موظفى السـفارة البريطانيـة فى القاهرة ، ورئيس وزراء مصر مصطفى النحاس وعن تلك الزيـارة « رفع » مصطفى النحاس باشا فى ٥ أغسطس ١٩٤٢ مذكرة سرية شخصية الى الملك فاروق هذا نصها :

١ ـ وفد الى مصر يوم الاثنين الماضى ٣ أغسطس بصفة سرية محضـــة حضرة صاحب السعادة المستر تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية وقد دعانى لتناول الغداء معه ، بدار السفارة البريطانية يوم الثلاثاء ٤ أغسطس

حاولت الاتصـــال بجلالتكم لابلاغكم ذلك فلم يتيسر لى : كان الحديث على المائدة يدور حول أحوال مصر بصفة عامة ٠٠ يخيل الى انه قادم بصفة سرية للنظر فى الحالة الحربية ، القائمة على حدود مصر ، وان كان لم يتحدث معى فى شيء من ذلك ٠

علمت منه انه انتظر عودة جلالتكم الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية وهو لهذا السبب ، لم يتوجه الى القصر العامر لقيد اسمه فى سجل التشريفات ، وقد اتصل سعادة السفير البريطانى بحضرة صـــاحب المعـالى أحمد حسنين باشا رئيس ديوان جلالتكم وأفضى اليه بذلك ٠

٢ ـ طلب ـ بضم الطاء وكسر اللام ـ فى مساء الأمس « ٤ أغسطس » بصفة سرية استمرار وقف المواصلات مع فلسطين على صـــورة مخفضـــة لمدة ٤٨ ساعة تنتهى فى صباح الجمعة المقبل ، وقد نفذ ذلك فعلا ٠

٣ ـ استقبلت فى مساء السبت الماضى بالمنزل حضرات أصحاب السمو والمجد والسعادة ، عمر الفاروق ، وعباس حليم ، ومحمد طاهر باشا واتفقت معهم على تفاصيل سفرهم الى المصيف الذى أعددته لهـم باستراحة طلمبات السرو اعدادا يليق بمقامهم ٠

ونفصل الحديث عن زيارة تشرشـــل لمصر تلك الزيارة التى كانت خيرا وبركة على الحلفاء كل الحلفاء ٠

الفصل الخامس

فاروق يقابل تشرشل سرا
ويطلب منه التخلص من النحاس

فى الفصل السابق من هذا الكتاب نقلنا « سنوات ما قبل الثورة » ، نقلت جزءا من المذكرة السرية التى « رفعها » مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء الى الملك فاروق بخصوص الزيارة السرية التى قام بها ونستون تشرشل ، رئيس الوزارة البريطانية الى مصر .

وألفت نظر القراء الكرام الى ما جاء فى مذكرة النحاس باشا من أنه حاول الاتصال بالملك لابلاغه بنبأ وصول تشرشل الى مصر ، وانه - أى مصطفى النحاس - لم يستطع الاتصال بالملك ، وقول مصطفى النحاس فى مذكرته تلك : ان تشرشل انتظر عودة جلالتكم الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية ، وهو لهذا السبب لم يتوجه الى القصر العامر لقيد اسمه فى سجل الزيارات وقد اتصل سعادة السفير البريطانى بحضرة صاحب المعالى أحمد حسنين باشا رئيس ديوان جلالتكم وأفضى اليه بذلك » .

وعن موضوع اعتقال « أصحاب السمو والمجد والسعادة » : « عمر الفاروق وعباس حليم ومحمد طاهر باشا قال النحاس : انه قد استقبلهم بمنزله فى يوم السبت « أول أغسطس » وانه اتفق معهم على تفاصيل « سفرهم » الى « المصيف » الذى أعدته الحكومة لهم « باستراحة طلمبات السرو » اعدادا يليق « بمقامهم » .

ثم يقول النحاس باشا : « وتنفيذا لما تم الاتفاق عليه سافروا باختيارهم صباح الأحد الماضى « ٢ اغسطس » ووصلوا الى الاستراحة الساعة الثانية والنصف بعد الظهر حيث كان كل شىء معدا لاستقبالهم واقامتهم ، وقد بلغونى فى نفس اليوم انهم فى غاية الراحة والممنونية » .

ويهمنى ــ مصطفى النحاس ــ أن أذكر لجلالتكم انى فى الحديث معهم مساء السبت أفهمتهم مبلغ اهتمام جلالتكم بشأنهم وما كان من مواصلة سعيكم الكريم لابعاد هذا الأمر عنهم ، وانى من جانبى قد بذلت جهدى نزولا على أمركم فلم نستطع أكثر مما تم الاتفاق والتفاهم عليه » .

وينهى مصطفى النحاس مذكرته بقوله : « هذا ما عن لى ابلاغه لجلالتكم بصفة عاجلة واننى يا مولاى على الدوام الوفى المخلص الأمين » .

وعمر الفاروق الذى اعتقل فى استراحة « طلمبات السرو » من سلالة خلفاء آل عثمان وقد ورث حب المانيا وكراهية انجلترا وفرنسا من الحرب العالمية الأولى حيث كانت ، انجلترا وفرنسا تحاربان الخلافة العثمانية .

أما عباس حليم شريك عمر الفاروق فى الاعتقال فقد كان يعتبر من أمراء أسرة محمد على « المشاغبين » وقد أسقط عنه مجلس البلاط الملكى لقب صاحب المجد النبيل ، فمنحه الشعب لقب « الشريف » .

وكانت السلطات البريطانية تضيق ذرعا بالنشاط المعادى لها الذى يقوم به عباس حليم .

ومحمد طاهر باشا كان يرأس نادى السيارات الملكى حيث اعتاد فاروق السهر الى الصباح الباكر ، كما كان يرأس البوليس الخاص التابع للسراى والذى أنشأه على ماهر باشا .

وكانت السفارة البريطانية قد طلبت من كل من حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا عندما كان كل منهما يرأس الوزارة المصرية اعتقال هؤلاء الثلاثة فعارضا فى أمر الاعتقال الى أن تحقق على يدى مصطفى النحاس باشا وان كان الاعتقال فى هذه المرة قد أخذ صفة « التصييف » .

وكان الهدف من اعتقالهم بتلك الطريقة الناعمة المغلفة بالرقة والاحترام ، ألا يحدث أعتقالهم ضجة شعبية كتلك التى أحدثها اعتقال على ماهر باشا فى نفس المكان : استراحة « طلمبات السرو » .

وقد كان محمد طاهر باشا عضوا فى مجلس الشيوخ ولكن لم يتحرك بعض أعضاء المجلس للثورة على اعتقاله ، كما تحركوا من قبل للثورة على اعتقال على ماهر باشا !!

وأعود الى ما سبق ان لفت اليه أنظار القراء حول ما يتعلق بزيارة تشرشل السرية الى القاهرة وقول النحاس باشا رئيس الوزراء والحاكم العسكرى لمصر فى مذكرته الشخصية التى رفعها الى الملك انه عجز عن الاتصال بجلالته لابلاغه نبأ تلك الزيارة وكذلك لانبائه ، ان تشرشل انتظر عودة الملك الى القاهرة ليحظى بشرف المقابلة بصفة سرية . . . و . .

وقد كان النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى معتقدا - كما بلغ من السفير البريطانى - ان أحدا غيره - غير النحاس باشا - لم يعلم بنبأ تلك الزيارة وبسبب هذا الاعتقاد الخاطىء ، رفع النحاس مذكرته الشخصية تلك الى الملك ليخبره بنبأ زيارة تشرشل الى مصر و .. و .. وكان تشرشل برفقة السير مايلز لامبسون قد زارا الملك فى قصر عابدين دون أن يعرف النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى ودون أن يخبر لامبسون رئيس الوزراء والحاكم العسكرى بأن تشرشل قد زار الملك .. ورد فى مذكرات سير مايلز لامبسون - لورد كيلرن فيما بعد - عن مقابلة تشرشل للملك ، تلك المقابلة التى لم يعرف عنها شيئا مصطفى النحاس باشا الحاكم العسكرى لمصر ورئيس وزراء مصر - ورد فى تلك المذكرات ما يلى : وصلنا الى قصر عابدين فى الحادية عشرة صباحا ودخلنا من باب جانبى حتى لا يعرف الألمان أن تشرشل فى القاهرة واستمرت المقابلة حوالى نصف ساعة ، وكانت الزيارة موفقة باستثناء محاولات فاروق الظهور بمظهر الملك وبطريقة رسمية .

ولكن تشرشل تحدث عن الحرب وانه واثق من النصر وانه فى مثل هذه الأوقات يستطع أن يعرف الصديق المخلص .

ورد فاروق ، بأنه وحكومته وبلده متضامنون مع الحلفاء وانه - فاروق - مصمم على تنفيذ المعاهدة ، ولكنه سوف يطلب تعديل بعض نصوصها بعد الحرب .

وفى رأيى - لامبسون - ان هذه المحاولة واضحة من فاروق للتخلص من النحاس فى « أقرب فرصة » .

وتحدث فاروق بعد ذلك عن الأيام الصعبة وكيف أنه أسىء فهمه كثيرا فى لندن بسبب التقارير التى كانت تشوه موقفه .

وقال أيضا ، انه لن يتحدث فى ذلك الآن وسيتركه الى ما بعد الحرب .

ويبدو أن تشرشل تأثر بحديث الملك ، فقد قال لى ونحن نغادر القصر : ان فاروق ليس سيئا الى هذا الحد وانه يمكن أن نصنع منه شيئا . وقال أيضا أنه ينوى أن يقابله على انفراد قبل عودته الى لندن .

وقد ضايقنى - لامبسون - هـــذا القرار كثيرا وتحدثت مع الكسندر كادوجان الذى حضر مع تشرشل عن خطورة عدم وجود أحد آخر فى اجتماع بين فاروق وتشرشل ووافقنى كادوجان على رأيى » .

ولأن زيارة تشرشل الى مصر كانت من أخطر الزيارات التى قام بهـا ونستون تشرشل أثناء الحرب العالمية الثانية ، ولأنها كانت نهاية عهد مظلم بالنسبة للحلفاء وبداية لأيام مشرقة لا لانجلترا وفرنسا فحسب ، بل للعالم

كله ، فانني استأذن القراء في أن أنقل بعض ما جاء عن هذه الزيارة في مذكرات تشرشل ، وما جاء في مذكرات تشرشل عن تلك الزيارة هو في حد ذاته درس رائع لكل من يمر بأيام سوداء اذ يجب عليه الا يفقد أبدا الأمل مهما تعقدت الأمور .

قال تشرشل : لقد كانت التقارير التي تلقيتها من وجهات شتى تقوى باستمرار الشكوك التي ساورتني في موضوع القيادة العليا في الشرق الأوسط وغدا لزاما على أن اتجه الى هناك وأسوى القضية بصورة حاسمة .

وكان من المقرر أولا أن أمضى الى جبل طارق « فتاكورادى » ثم اجتاز أواسط افريقية الى القاهرة مما يقتضينى السفر بالطائرة زهاء خمسة أو ستة أيام ، وعلى أية حال وصل الى انجلترا في هذه الأونة طيار أمريكي شاب يدعى الكابتن فاندر كلوت قادما بطائرته « الفدائى » من طراز ليبراتوز ، وصل من الولايات المتحدة ، بعد أن رفعت أوكار قنابلها واستعيض عنها بأماكن ركوب المسافرين .

وقد كان في وسع مثل هذه الطائرة اجتياز الرحلة المرسومة في كل مراحلها بسرعة أكبر ، وقد استقبل بورتال رئيس اركان سلاح الطيران ، الطيار الأمريكي مستجوبا اياه في موضوع طائرته وسأل فاندر كلوت الذى كان قد طار ما يقرب من مليون ميل عن الأسباب التي تستدعى الدوران مثل هذه المسافة الطويلة الى تاكورادى ، وكانو وفورت لامى و .. و .. وقال فاندر كلوت : انه يمكنه ان يطير من جبل طارق الى القاهرة دون توقف اذ يتجه من جبل طارق صوب الشرق بعد الظهر ثم يستدير فجأة نحو الجنوب عبر المناطق التي تحتلها أسبانيا أو حكومة فيشى في شمال افريقية عند حلول الظلام ثم يتجه شرقا الى أن يصل الى النيل فوق أسيوط ويتجه شمالا بحيث يصل الى مطار القاهرة شمالى الأهرام بعد ساعة واحدة .

وقد كان هذا الأقتراح كفيلا بتغيير الصورة كلها فقد أصبح في طاقتى أن أصل الى القاهرة في يومين أما بورتال فقد اقتنع بالاقتراح كل الاقتناع .

وكان أهم ما يشغلنا أن نعرف رد الفعل بالنسبة للحكومة الروسية بشأن الأنباء المؤلمة التي لا مناص من ابلاغها اياها وهي ان القناة لن تعبر الا في عام ١٩٤٢ ، وقد حدث انني شرفت بدعوة الملك على العشاء مع أعضاء وزارة الحرب مساء الثامن والعشرين من يوليو في غرفة الصداقة في داوننج ستريت رقم ١٠ التي كنا نستخدمها لمآدب العشاء . وقد حصلت من جلالته — بصفة سريعة — على الاذن لى بالقيــام بالرحلة وبعد مغادرة هذا المكان دعوت الوزراء الى غرفة مجلس الوزراء فبلغتهم كل شيء وتقرر سفرى الى القاهرة وان اقترح على ستالين مقابلته في موسكو » وقد أرسل تشرشل الى ستالين برقية أكد فيها أن بريطانيا تقوم بالتمهيد للقيام بمحاولة لارسال قافلة كبيرة

الى أركانجل ـ فى الاتحاد السوفيتى ـ فى الاسبوع الأخير من شهر سبتمبر وأنه ـ أى تشرشل ـ راغب فى المجيء الى ستالين ، اذ دعاه للاجتماع به فى استراخان فى القوقاز أو فى أى مكان آخر مناسب يماثله وأنه ـ أى تشرشل ـ سيبلغه ـ ستالين ـ بالخطط التى اتفق والرئيس روزفلت عليهـا بالنسبة للأعمال الهجومية فى عام ١٩٤٢ ٠

وجاء فى برقية تشرشل الى ستالين أيضا : انى ذاهب الى القاهرة فورا فلدى عمل جدى فيها لأمرية فى انك تتخيله ومن هنا يمكننى أن أحدد الموعـد الذى يناسبك للاجتماع اذا رغبت وهو موعد قد يكون بالنسبة لى بين العاشر والثالث عشر من أغسطس اذا سارت كل الأمور كما ينبغى » ٠

وفى نفس اليوم تلقى تشرشل برقية من ستالين يوجه فيها نيابة عن الحكومة السوفييتية الدعوة اليه للحضـور الى الاتحاد السوفيتى والاجتمـاع بأعضاء الحكومة ، ويقول فيها : ان أنسب مكان للاجتماع هو موسكو اذ ليس فى طاقتى أو فى طاقة أى عضو من أعضاء الحكومة أو كبار رجال القيادة العامة أن ندع العاصمة فى هذه اللحظة التى يقوم فيها صراع عنيف عارم ضـد الألمان » ٠

ويقول تشرشل ان رحلته الى القـاهرة لم تكن مريحة فقـد كان البرد القارس ـ فى الطائرة ـ الذى يكاد يمزق الأوصال ، يسرى فى مفاصلنا اذ لم تكن وسائل التدفئة قد أدخلت الى الطائرة « الفدائى » التى كانت أصلا قاذفة قنابل » ويقول انه وصل الى جبل طارق فى ٣ أغسطس دون ما حادث ٠

« وأمضينا النهار نطوف بالقلعة ثم غادرناها فى السادسة مساء فى طريقنا الى القاهرة لنقطع ألف ميل ، أو يزيد فى فترة واحدة تقريبا » ٠

ويقول تشرشل « انه عندما ابتعد عن بعض المناطق الخطرة وعندما حل الظلام وأصبح فى مقدورنا أن ناوى الى المضاجع فى الطائرة رقصت طربا » ٠

ويقول تشرشل الكاتب والأديب : اعتدت فى مثل هذه الرحلات أن أجلس فى مقعد مساعد الطيار قبيل شروق الشمس ، وعندما وصلت الى المقعد فى اليوم الرابع من أغسطس رأيت فى ضوء الفجر الشاحب شريطا ملتويا من المياه الفضية يمتد أمامنا ، ورأيت نهر النيل ينساب رائعا فى واديه ، وقد قطعت فى أيام الحرب والسلم ـ برا ونهرا ـ هذا الوادى العظيم من منبعه من بحيرة فيكتوريا حتى مصبه فى البحر المتوسط ولكنى لم أشعر قبل بالارتياح حينما تطلعت الى مياهه كما حدث فى هذا الصباح ٠٠ وكان على أن أقرر عدة قضايا فى القاهرة فهل فقد جيش الصحراء ثقته بالجنرال أوكلنك وأركان حربه ؟ واذا كان هذا حقا فهل يجب أن أنحيه عن القيـادة ومن سيخلفه فى حالة

تنحيته . ومثل هذه القرارات تكون مؤلمة قاسية وخاصة عند التعامل مع قائد له مثل ما لاوكلنك من مكانة ومنزلة وميزات وكفايات وتصميم .

ورغبة منى فى تعزيز أحكامى طلبت الى الجنرال سمطس أن يطير من جنوب افريقية الى القاهرة وقد كان فى انتظارى فى دار السفارة بالقاهرة عندما وصلت اليها ثم قضينا فترة الصباح معا حيث حدثته عن كل متاعبنا ومجالات الخيار المتفتحة أمامنا .

وقدم الجنرال ويفيل من الهند . وشهد مؤتمرا امتد فى المساء ـ سمطس وكيسى الذى كان قد خلف ليتلتون فى وزارة الدولة فى الشرق الأوسط الجنرال بروك رئيس أركان الحرب وويفيل واوكلنك » .

يشيد تشرشل بكرم سير مايلز لامبسون وضيافته التى كانت فى غاية الروعة فقد قدم لى حجرة نومه المكيفة ومكتبه المكيف للعمل .

ويقول تشرشل انه زار الجبهة والمعسكرات الأخرى الكبرى شرقى القاهرة فى القصاصين كما زار فى ٥ أغسطس مواقع العلمين . وقال تشرشل ، انه أعلن عن رغبته فى أن يرافقه الجنرال جوت « قاذف القنابل » ولكن أحد أركان حرب أوكلنك اعترض لأن هذه الموافقة ستفقد الجنرال جوت بعض الوقت عن مكان عمله ، ولكن تشرشل أصر على طلبه . والتقى تشرشل بالجنرال جوت للمرة الأولى والأخيرة وقال جوت لتشرشل انه مجهد وانه كان يود أن يمضى الى انجلترا التى لم يشاهدها منذ بضع سنوات فى أجازة تستغرق ثلاثة أشهر وان كان جوت قد أبدى لتشرشل استعداده لتحمل كل ما يلقى عليه من مسئوليات !

ويشير تشرشل الى انه تناول طعام الغداء فى مقر قيادة مارشال الجو كنتجهام وكان كنتجهام قد طلب الطعام من فندق شبرد فى القاهرة وقد حملت سيارة خاصة الطعام من الفندق غير أنها ضلت الطريق ، وبذلت مجهودات مضنية للعثور عليها ولكنها وصلت أخيرا ..

وعاد تشرشل الى القاهرة فى مساء السادس من أغسطس والتقى بروك وسمطس وكان قد توصل الى مشروعات قرارات خطيرة خاصة بالحرب فى الشرق الأوسط من بينها ضرورة تقسيم القيادة العامة فيه الى قيادة للشرق الأدنى تشمل مصر وفلسطين وسورية ، على أن تكون القاهرة مقرها .. وقيادة الشرق الأوسط وتشمل ايران والعراق ، على أن يكون مركزها البصرة أو بغداد وفى المنطقة الأولى يعمل الجيشان الثامن والتاسع ويعمل فى المنطقة الثانية الجيش العاشر !

ومن بين تلك الاقتراحات عرض القيادة العامة على الجنرال أوكلنك على

أن يتولى الجنرال الكسندر القيادة العامة فى الشرق الأدنى وأن يتولى الجنرال جوت قيادة الجيش الثامن .

ويبرق تشرشل باقتراحاته الى وزارة الحرب قائلا ان سمطس ورئيس الأركان العامة يؤيدانه فيها .

ويذكر تشرشل ان وزارة الحرب وافقت على اقتراحاته .

ويتم ابلاغ تشرشل بمصرع الجنرال جوت .

واتخذ تشرشل وسمطس قرارا باختيار الجنرال مونتجمرى قائد للجيش الثامن فى الحال ، ويبلغ تشرشل المستر اتلى برأيه طالبا ايفاد مونتجمرى فى طائرة خاصة فى أسرع وقت واخبار تشرشل بموعد وصوله .

ويقول تشرشل ان أعضاء وزارة الحرب أصيبوا بالوجوم عندما بلغوا بمصرع جوت ولكنهم استمروا فى عملهم حتى الفجر .

ويرسل تشرشل الى الجنرال اوكلنك من القاهرة فى ١٨ أغسطس رساله يحملها اليه المستر جاكوب يخبره فيها أن وزارة الحرب قد قررت أحداث تغيير فى القيادة فيتولى الكسندر قيادة الشرق الأوسط على أن يتولى مونتجمرى قيادة الجيش الثامن « وهاندا — تشرشل — أعرض عليك قيادة العراق وايران مع الجيش العاشر » ولا ينسى تشرشل أن يقول للجنرال أوكلنك : « قد يكون الميدان الذى نعرضه عليك فى الوقت الحاضر أصغر من ميدان الشرق الأوسط ولكنه قد يضحى فى خلال عدة شهور مسرحا لعمليات حربية حاسمة .

ويقول تشرشل ، ان أوكلنك قد تلقى الضربة — ضربة تنحيته عن القيادة — بما يجب أن يقابلها به من كبرياء رجل عسكرى » ولم يكن الجنرال أوكلنك راغبا فى قبول القيادة الجديدة » وفى يوميات ايان جاكوب : استيقظ تشرشل من نومه فى الساعة السادسة صباحا وكان على ظن أن أنقل اليه ما أمكننى تفاصيل ما دار بينى وبين الجنرال أو كلنك .. ان عقل رئيس الوزارة تشرشل مركز على شىء واحد هو ان نهزم روميل وقد صاح تشرشل فجأة قائلا : روميل . روميل أهناك أمر ما يهمنا سوى أن نهزمه .

ولا يذكر تشرشل فى مذكراته حرفا واحدا عن مقابلته للملك فاروق ولا عن مقابلته لمصطفى النحاس بل انه لا يذكر حرفا واحدا عن سير مايلز لامبسون الا عندما أشاد بضيافته وبالغرفتين المكيفتين — غرفة المكتب وغرفة النوم اللتين تنازل له عنهما ليعمل فيهما — لقد كان كل ما يهم تشرشل هزيمة

روميل بأية طريقة مهما كلف الامبراطورية البريطانية من تضحيات ، ويبدو من مذكرات تشرشل ، انه كان حزينا للغـاية لأنه أجبر على اتخاذ قرار بتنحية الجنرال أوكلنك رغم ماضيه العسكرى بل رغم كفاءته واخلاصـه وقـد رأى تشرشل الاستفادة به فى مكان آخر غير الصحراء الغربية !

ولكى تكون صورة الموقف الحربى والسياسى فى الصحراء الغربية واضحة تماما لا بد وأن نشير الى مبادىء مونتجمرى فى القيادة العسكرية اذ أن تلك المبادىء ، كما قال مونتجمرى نفسه ــ رجل الموقف ــ أهم عوامل النجاح : يقول مونتجمرى ان الامكانات لا تكفى والقائد لا بد وأن يصارح رجاله بالحقيقة واذا لم يفعل فانهم يشعرون فورا بأن ثقتهم فى قائدهم قد ضعفت : لقد أطلعت رجالى على ما كان يجب أن يعرفوه ليقوموا بعملهم على الوجه الأتم ، وكل ما كنت أصارحهم به كان الحق بعينه ، دائما كل الحقيقة لجنودى لأن السر الذى يجب أن يحيط العمليات الحربية وهم يعلمون ذلك فيتولد من ذلك كله ثقة متبادلة ».

ويقول مونتجمرى ان كل قائد يجب أن يعرف جيدا هدفه بوضوح ، ويجب أن تكون توجيهاته ، لكل مساعديه أيضا واضحة ، كما يجب أن تكون أوامره شديدة قـوية « وبذلك يخلق ما أستطيع أن اسـميه جوا فيه يحيا مأموروه ، وفيه يعملون » ومن أراء ، ومعتقدات مونتجمرى أيضا أن القتال معركة بين عزيمتين عزيمتك ، وعزيمة خصمك قائد جيش العدو فاذا اضطرب قلبك عندما ترى العاقبة على غير ما تتمنى ، فالمحتمل ، أن المنتصر هو خصمك ، ثم أن خطة العمليات الحربية يجب أن يصممها القائد الأعلى بنفسه فلا تفرضها عليه أركانه ولا الظروف ولا العدو خاصة والقائد الأعلى هنا يجب أن يوفق بين ما هو مرغوب من الناحية الاستراتيجية وما هو ممكن من الناحية التطبيقية ، نظرا الى القوى التى تكون « تحت تصرفه واذا لم يفعل فالأمل ضعيف فى نجاحه فالأمر كل الأمر فى أن يميز بين ما هو ممكن مع قليل من الحظ وبين ما هو مستحيل .. » .

وهو ــ مونتجمرى ــ يرى أن على القائد الأعلى أن يقرر قبل المعركة ، كيف يريدها أن تتطور وقبل الشروع فى العملية الحربية يجب أن ننفخ روح الحماسة فى صدور الجنود فيقبلوا على القتال والتفاؤل يشملهم جميعا .

ويلخص مونتجمرى آراءه ومعتقداته بقوله : لا أظن أن قائدا أعلى اليوم يمكنه أن يهب بجيوش ضخمة ، حتى وبوحدات بسيطة حتى وبأفراد يقودهم الى النصر ما لم يكن عنده الايمان » .

ويقول مونتجمرى أنه حمل عقيدته العسكرية تلك عندما غادر انجلترا الى مصر وانه شرع على التو فى تطبيقها ، وقد وجد أن الروح لم تكن عالية

وأن الجيش لا ثقة له فى القيادة ، وقد كان عليه ــ فى البداية ــ أن يسعى للبحث عن مساعد له ، ووجده فى جون بوستون ويقول انه بعد أن تسلم القيادة قال لمساعديه ، أنه لا يحب الجو ، الذى وجده فى مركز قيادة « الجيش الثامن » فالروح لا تكون نشطة فى مكان حزين ، كهذا وفيما نحن عليه من الضيق والانزعاج فى العيش فلا بد ــ مونتجمرى ــ من أن يكون مركز قيادتنا قرب البحر لنشتغل بقوة وعنف ثم نستحم ونجدد بذلك قوانا » .

ويقول مونتجمرى انه ألغى الأمر بعدم استخدام الخيام وانه طلب استيراد خيام وفرش ، وأوان للأندية ، حتى نؤمن لأنفسنا الرفاهية ، ليكون عملنا منتجا »

الفصـل السـادس

أزمة عنيفة بين حكومة الوفد والسراى
والسفارة البريطانية تتدخل لحل الأزمة

● أنهينا الفصل السابق ببعض ما ذكره مونتجمرى فى مذكراته ، عند بداية عملة كقائد للجيش الثامن ، ونضيف اليوم أنه صارح رجاله بأساليبه فى العمل ويكرهه للأوراق الادارية والتفاصيل وانه أخبرهم بأنه « عين دى جنجان رئيسا لأركان حرب الجيش الثامن وكل أمر يصدر منه كأنه صادر عنى ويجب تنفيذه فورا .. وهو ـ دى جنجان ـ محل ثقتى بوجه مطلق وأقلده السلطة على مركز القيادة كله » ويقول مونتجمرى أيضا : ان تشرشل قد زار قيادة الجيش الثامن فى ١٩ أغسطس عقب عودته من موسكو وأنه ـ أى مونتجمرى ـ عرض عليه خططه لصد هجوم روميل الى أن يقول :

قضى ونستون تشرشل الليل معى فى مركز قيادتنا على الشاطىء قرب برج العرب وكانت سهرتنا سهرة سرور ومرح فى نادينا وكان دى جنجان قد اتخذ التدابير اللازمة بحيث وفر لرئيس الوزراء خمرا لا بأس بها وزجاجة كونياك معتقة ، وعند ذهابه فى الغد طلبت اليه ان يوقع باسمه على دفترى المخصص للتوقيعات وكنت قد تحدثت عن قيادة الجيش الثامن فى يوم ذكرى معركة بلانهيم وكتب تشرشل هذه الأسطر : وددت لو أن يوم تذكار بلانهيم ، الموافق اليوم ابتداء القيادة يؤمن لقائد الجيش الثامن ولجنوده المجد والسعد اللذين هم جديرون بهما .. » .

وأقول اننى ما أردت من الاطالة فى هذا الموضوع الا لأننى وجدت فيما قاله وفعله ونستون تشرشل ومونتجمرى والقيـــادة البريطانية السياسية ، والعسكرية فى هذه الأيام بالذات كان من الدروس الانسانية الرائعة التى يجب أن تستفيد منها البشرية فى وقت المحن » .

وقد كانت معارك صحراء مصر الغربية ، ومعركة العلمين بالذات نقطة تحول رائعة فى تاريخ الحرب العالمية الثانية وكان قد بدأ زحف القوات الايطالية على الأراضى المصرية فى سبتمبر ١٩٤٠ وكانت القوات الايطالية بقيادة المارشال جرازيانى قد احتلت السلوم ، ثم بقبق وسيدى برانى ، وقد كرالجيش البريطانى بقيادة الجنرال ويفيل على القوات الايطالية وانتصر عليها ، وغنم منها عدة آلاف من الأسرى واجتاز الجيش البريطانى الحدود واستولى على حصن كابتزو فى برقة ثم احتلت القوات البريطانية البردية ، وأسرت نحو عشرين ألف جندى ايطالى وحاصرت طبرق سبعة عشر يوما الى أن سقطت ، وبعدها سقطت درنة ثم بنغازى فى فبراير ١٩٤١ وتمت اقالة المارشال جرازيانى وتولى روميل قيادة قوات المحور وبدأت الهجوم فاستردت بنى غازى فى ابريل ١٩٤١ ، ثم كان هجوم بريطانى مضاد آخر للجنرال أوكلنك الذى خلف ويفيل واحتل بنى غازى فى ديسمبر ١٩٤١ ثم حلت بالقوات البريطانية الهزائم وبدأ هجوم قوات المحور فى مايو ١٩٤٢ على الجيش الثامن بقيادة الجنرال ريتشى واستولت قوات المحور على بير حكيم التى كان يدافع عنها الفرنسيون الأحرار أتباع الجنرال دى جول ، وفى ٢١ يونيو ١٩٤٢ سقطت طبرق وأسرت قوات المحور ثلاثين ألف جندى بريطانى ، وكان لسقوط طبرق أثره الخطير فى سير الحرب واستبدل الجنرال ريتشى بالجنرال كلود ورقى روميل الى رتبة فيلد مارشال ، وفى أواخر يوليو ١٩٤٢ توغلت قوات روميل فى الحدود المصرية وتم اخلاء مرسى مطروح وفوكة والضبعة من القوات البريطانية ، وتأزمت الأمور فى أواخر أغسطس وأوائل سبتمبر ١٩٤٣ وبالنسبة للقوات البريطانية حدث التعديل ، الذى سبق أن أشرنا اليه حيث عين الجنرال مونتجمرى قائدا للجيش الثامن ، والجنرال السير هارولد السكندر قائدا عاما للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط ، خلفا للجنرال أوكلنك ! هذا ما كان يجرى فى رمال الصحراء الغربية أما ما كان يجرى فى القاهرة فلم يكن أكثر من مجرد الصدى .

يقول د. محمد حسين هيكل : بعد ان انتقلت القوات الألمانية من السلوم الى مرسى مطروح وجعلت تطهر ما حولها من كل أثر للقوات البريطانية أو المصرية راح كثير من المصريين والأجانب ، الذين يقيمون بمصر يفكرون فى المصير ، الذى ينتظرهم اذا دخلت القوات الألمانية البلاد ، فمن المصريين من كانوا يتشيعون تشيعا ظاهرا للانجليز وحلفائهم ، ومن كانوا يقدرون أنهم يلاقون حتفهم اذا ظفرت القوات الألمانية بهم ، فأما الأجانب أصحاب الأموال وأما اليهود خاصة فقد كانوا أشد جزعا وأكثر تفكيرا فى المصير المحتوم الذى قدر لهم ، وظن بعض المصريين انهم قد يجدون فى السودان ملجأ اذا حزب الأمر ، الجد ، بل لقد سافر بعضهم الى أقصى الوجه القبلى رغم تقدم الجو الى قيظ الصيف المحرق ، وفكر الأجانب ، وفكر اليهود فى التخلص من أموالهم بايداعها

عند أصدقائهم المصريين أو بالنزول عنها بأبخس الأثمان ، وفكر الرسميون من رجال السفارة البريطانية بالقاهرة فيما يجب عليهم عمله ، فأحرقوا أوراقهم الرسمية ، حتى لا يقع الألمان عليها ويفيدوا بما تحويه من أسرار سياسية وعسكرية ، وبدأنا نحن نجتمع فى الصباح من كل يوم فى نادى محمد على نستمع الى ما تنقله وكالات الأنباء ، والى ما يترامى الينا من شتى المصادر » ٠

ويقول د٠ هيكل انه التقى و د٠ أحمد ماهر ، واسماعيل صدقى وحسين سرى فى نادى محمد على ذات يوم حيث أخبرهم اسـماعيل صدقى انه علم بوصفه رئيسا لاحدى شركات البترول أن الانجليز يعتزمون الهاب النار بآبار البترول الموجودة بمصر ، اذا اضطرهم الألمان للانسحاب منها ، وان مثل هذا العمل ان تم يصيب الاقتصـاد المصرى بكارثة فادحة لا يسـهل الى عشرات السنين تعويضها » ، واتفق الأربعة على ان يخاطب د٠ هيكل النحاس باشا فيما قاله اسماعيل صدقى ، وعن طريق د٠ محمد صلاح الدين ، قابل هيكل النحاس وأفضى اليه بما قاله اسماعيل صدقى وما عرفه من مصادر أخرى ، وان النحاس باشا قال له : كن مطمئنا : أنا متيقظ لهذا كله مدرك ما يصيب مصر ، اذا انسحب الانجليز منها ، أو دخل الألمان اليها ، وقد أصدرت أوامرى وتعليماتى الى محافظ الاسكندرية ليلقى جيوش الألمان باسم الحكومة المصرية لقاء حسنا » ٠

ويقول د٠ هيكل : انه أراد أن يقف من النحاس باشا على ما اتخذه من اجراءات غـير ما أصـدره من تعليمـات فاذا هو — النحاس — يضـن عليه — هيكل — بها ولا يذكر له شيئا عنها ٠

« بل انه — هيكل — لا يبدى استعداده لمحادثة الانجليز حتى يصدهم عن اغراقهم مديرية البحيرة أو احراق آبار البترول ، وشعرت من تحفظه أنه أسف لما ذكره لى ، عما أصدره من تعليمات لمحافظ الاسكندرية مع ذلك حاولت أن أعود الى الحديث معه فيما يجب لدرء الخطر عن مصر ، فذهبت محاولتى عبثا ولم يزد الرجل على أن قال ، انه يدرك واجبه فى هـذا الموقف تمـام الادراك » ٠

ويقول سير مايلز لامبسون فى الثامن من يوليو ١٩٤٢ : « قابلت الملك فاروق فى قصر عابدين وكم كانت دهشتى للتغيير الذى طرأ عليه ، واعتقد ان اقتراب الألمان من أبواب مصر ، قد رفع روحه المعنوية وجعله يدرك معنى ذلك بالنسبة له ،ولنا على أية حال فان مظهره وتصرفاته كانت شيئا مختلفا تماما عما عهدته فيه ٠

وسألنى فاروق عن طبرق ، وقلت : انها سقطت وقال انه لا يستطيع أن يفهم لماذا سقطت طبرق ، قلت : ان الكثيرين منا أيضا وفى بريطانيا ذاتها لا يعرفون : كيف سقطت طبرق ٠

وتكلم فاروق بعد ذلك عن المقاومة الرائعة للجيش السوفييتى فى سباستبول وكان فاروق معجبا بما فعله الروس هناك ، ولم يقل اعجاب فاروق بما فعلوه رغم أن آخر الأنباء التى أذيعت فى الصباح تقول : ان المدينة سقطت فى أيدى الألمان ، وقال فاروق :

ــ لا بد ان الثمن كان غاليا للجانبين ، المنتصر ، والمهزوم ·

ويقول سير مايلز لامبسون فى مذكراته أيضا : توجهت الى الملك فاروق فى عابدين وسألنى الملك عن الموقف فى الصحراء الغربية ، وأوضحت له أن الأحوال ليست سيئة للغاية وانه فيما يتعلق بى شخصيا فانى مطمئن وواثق من تطور الأمور وقال فاروق ان شعوره هو نفس شعورى تقريبا وانتهزت الفرصة كى ألح عليه فى الانتقال مع حكومته الى الخرطوم فى حالة دخول الألمان مصر وقلت للملك ان انتقاله الى الخرطوم لن يعرضه للاتهام بأنه هرب من مصر ، ولكن الملك فاروق قال لى أن مثل هذا القرار لن يكون شيئا سهلا وانه يجب أن يتشاور مع حكومته أولا وأنه يخشى أن يتهمه المصريون بالخيانة اذا تركهم وهرب الى السودان وحاولت ــ لامبسون ــ أن أجعل الأمر سهلا ، وذكرت له واقعة ملك النرويج الذى عاش أيضا فى المنفى أثناء احتلال القوات الألمانية لبلاده وأن أى قرار اتخذ فى غيبة الملك كان يعتبر غير دستورى ولكن فاروق كان يفكر بطريقة أخرى فلقد رد على بأنه معجب بما فعله ملك بلجيكا الذى ظل فى بلده ولم يقبل الصلح فى نفس الوقت مع الألمان ، وحاولت أن أذكر فاروق بما جرى لملك بلجيكا وأن الألمان وضعوه فى السجن واتفقنا على أن نترك الموضوع ، لفرصة أخرى ، وعند خروجى من القاعة فتح أحد الحراس الباب وكان فاروق يضحك بقوة ، وعرفت منه أننى كنت أقف فوق المكان الذى يوجد به جرس سرى مخبأ تحت السجادة وأن فاروق عندما كان يريد انهاء المقابلة مع شخص ما كان يقف فى هذا المكان فتضىء لمبة حمراء فى الخارج ويدق جرس معين فيجىء أحد رجال القصر لاصطحاب الزائر الى الخارج ، وبعد ذلك بأسبوع توجهت لزيارة النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء فى مكتبه وكان يرافقنى الجنرال سمارت وتحدثنا عن حادث وقع فى ٨ يوليو ١٩٤٢ فقد استقل طياران مصريان احدى طائرات السلاح الجوى ، المصرى وانطلقا فى رحلة لم يعودا منها ومن الواضح أنهما ذهبا الى خطوط الألمان وقال النحاس باشا أن الحادث ضايقه كثيرا وأنه يتخذ الخطوات اللازمة لمعرفة ما جرى بالضبط ولم أشأ أن أذكر للنحاس باشا أن أمين عثمان باشا قال لى قبل أن أذهب لمقابلة النحاس أن وزير الدفاع المصرى أمر بافراغ الوقود من جميع الطائرات المصرية حتى تظل على الأرض ، وتحدثت مع النحاس بعد ذلك عن الأمير عباس حليم ، ومن نشاطه المعادى للحلفاء فى مصر وقلت له ان عباس حليم مسئول عن هرب الطيارين المصريين لأن له علاقة قوية مع سلاح الطيران المصرى ، وكان عباس حليم فى ذلك الوقت رئيسا لنادى السيارات المصرى ، وله نشاط سياسى

واتصالات مع نقابات العمال وكان قد حارب فى صفوف الألمان أثناء الحرب العالمية الأولى وطلبت من النحاس أن يعتقل عباس حليم واقترح النحاس اعتقاله فى منزله ولكنى طلبت ابعاده عن العاصمة وانتقلنا ـ لامبسون ـ بعد ذلك الى الحديث عن محمد محمود خليل بك عضو مجلس الشيوخ المصرى والدعاية التى كان ينشرها فى مصر ضد قوات بريطانيا ولمصلحة الألمان وطلبت من النحاس باشا اسكاته ولكن النحاس باشا رفض قائلا لا يساوى شيئا وانه ليس خطرا كما أتصور » .

ويقول لامبسون ان أزمة وقعت مع فاروق فى سنة ١٩٤٢ بسبب ابراهيم عطا الله باشا عندما كانت الحكومة تريد تعيينه رئيسا لأركان حرب القوات المصرية وكان هذا القرار مناسبا لنا ولكن فاروق كان يعارض ذلك وتحدث معى الجنرال الكسندر فى الأمر وبلغته أن فاروق لا يراعى قواعد الاظلام فى قصر المنتزه كما أن غواصة تابعة للأعداء شوهدت ليلا قرب قصر المنتزه بالاسكندرية وعندما أبدى الكسندر دهشته قلت له انه سيرى الكثير وعندما أبدى الكسندر دهشته قلت له انه سيرى الكثير عندما يمكث فى مصر طويلا » .

ويبدو لى وجود خلاف بين ما جاء فى مذكرات سير مايلز لامبسون عن موضوع الفريق ابراهيم عطا الله وما جاء فى وثائق وزارة الخارجية البريطانية اذ تقول برقية مرسلة من السفير البريطانى سير مايلز لامبسون الى وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ١٨ أغسطس ١٩٤٢ عن هذا الموضوع وعن غيره ما يلى :

١ ـ تحدث الى النحاس باشا صباح اليوم عن صدام خطير يوشك ان ينشأ بين الحكومة والقصر حول رئيس أركان حرب الجيش المصرى ابراهيم عطا الله باشا .

٢ ـ ذكرنى رفعة النحاس باشا بعلامات مختلفة تشير الى خطر التذمر فى الجيش المصرى ويجد وزير الدفاع فى الوقت الحاضر ، انه من المتعذر عليه أن يستمر فى العمل مع رئيس الأركان الذى يعرض كل شىء على الملك فاروق باعتباره من رجال القصر . وقد أدى ذلك الى عرقلة جميع محاولات الحكومة تطهير الجيش من العناصر السيئة بصفة مستمرة ، ويرغب وزير الدفاع المصرى الآن فى الاستقالة ما لم يتغير رئيس الأركان وقد استدعى رئيس الوزراء حسنين باشا وطرح هذا الموضوع فى حضور وزير الدفاع ولكن حسنين غادر القاهرة منذ ذلك الحين ولم يصل رأى من القصر » .

يقول سير مايلز لامبسون فى برقية منه الى وزارة الخارجية البريطانية أن مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء قد تحدث اليه عن القاء القبض على ضابطين ألمانيين وعن القاء القبض نتيجة لذلك على عدد من الضباط المصريين

وعلى عزيز على المصرى باشا ، كما أن رئيس الوزراء المصرى قد تحدث أيضا عن هروب اثنين من طيارى الجيش المصرى الى جانب العدو وأنه — رئيس الوزراء — قد تحدث أيضا عن وجود تنظيم سرى يعمل من الضباط المصريين ، كما يقول مايلز لامبسون فى وثيقته تلك التى تحمل رقم ٢٠٤٠ : أشعر منذ وقت طويل أن الصدام سيقع حتما أن آجلا وان عاجلا بين القصر ، وبين الحكومة فمن المستبعد بأن تسمح حكومة وفدية بوجود رئيس للأركان من رجال القصر الى ما لا نهاية مهما كان رئيس الأركان هذا يتسم بالكفاءة فى حد ذاته ، ونحن — لامبسون — ليس لنا أى اعتراض على ابراهيم عطا الله باشا وليس هناك شك فى أن هذه الحكومة كانت مصممة منذ تولت السلطة على اتخاذ الاجراءات التى ترى انها تضمن وجود الجيش الى جانبها فى حالة حدوث متاعب مع القصر خاصة بعد أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، ومن المحتمل ان أساليب الحكومة الوفدية لتحقيق هذا الغرض كانت محقة وهى ، عادة كذلك ولكنى أستطيع أن أقدر شعورهم بأن الحكومة ينبغى عليها الاعتماد على الجيش » .

ويضيف سير مايلز لامبسون الى ذلك قوله : على ان رئيس مجلس الوزراء مصطفى النحاس باشا لم يطلب شيئا فى هذا الصباح — ١٨ أغسطس — وبشكل محدد تأييدا من جانبى ولكن من الواضح أنه يسعى لمعرفة رد الفعل عندى ، لذلك ذكرته بالتأكيدات التى قدمتها اليه عندما تولى الحكم بناء على تعليماتكم — وزارة الخارجية البريطانية — وقد قلت له ان المسألة كما أرادها هى أن حكومة البلاد ينبغى أن تتاح لها حرية الحكم وان تتحكم فى زمام الأمور» .

ويقول سير مايلز لامبسون أيضا أنه شعر بالطريقة المخلصة التى تصرف بها النحاس باشا أثناء الأحداث الأخيرة وأن بريطانيا ينبغى أن تساندہ اذا لم تحل هذه المسألة بطريقة ودية وبين القصر وانه — لامبسون — لا ينبغى أن ندع وزير الدفاع — وهو رجل طيب — يستقيل وسيكون مفيدا ! اذا أدرك وزير الدفاع أن القصر يعرف موقفى » .

ويقترح لامبسون على وزارة الخارجية البريطانية أن تتصرف بطريقة حاسمة على هذا الأساس ، عند الضرورة ... أى اذا دعت الحاجة فقط « ان الوقت — لامبسون — غير مناسب لأن تترك الأمور تسير على هواها أو أن نسمح للقصر بتحدى الحكومة فى مسألة وضح انها تدخل فى الاختصاص المشروع للحكومة وسأتبع موقفا قويا اذا دعت الضرورة ، وفى ٢٥ أغسطس ١٩٤٢ يقول لامبسون فى برقية له الى وزارة الخارجية أن رئيس الوزراء لم يتحدث معه فى مسألة رئيس أركان حزب الجيش المصرى ابراهيم عطا الله باشا ، بعدما تحدث فى ١٨ أغسطس ١٩٤٢ وينقل السفير البريطانى عن رئيس البعثة العسكرية فى مصر الجنرال نابيه كليفرنج أن النحاس باشا أكد أنه

لن يسمح لوزير الدفاع بالاستقالة وأنه ـ أى النحاس ـ يحاول مقابلة الملك للتحدث معه فى هذا الموضوع والملك يتهرب منه حتى ان حسنين باشا يقول انه لا يعرف أين يوجد الملك .

ويقول رئيس البعثة البريطانية ، نقلا عن حمدى سيف النصر باشا : أن فى الجيش عجزا واضحا عن تحقيق الانضباط وان هناك تواطؤا مع ما يسمى « بالتنظيم السرى للضباط و . و ويأبى الجنرال نابيه كليفرنج الا أن يؤكد فى أقواله لسفير دولته ، أنه يرى أن موقف وزير الدفاع سليم ، اذا لاحظنا أن الجيش فى مصر من الناحية الدستورية غيره بالنسبة لبريطانيا ويؤكد أيضا الجنرال نابيه كليفرنج ، ما قاله وزير الدفاع من عدم وجود انضباط فى الجيش المصرى ويسوق مثلا على عدم الانضباط هذا بقوله : أحد الضباط اتهم بسرقة مخازن الحكومة البريطانية ، ثبت أنه لم يقدم الى المحاكمة على الاطلاق ، اكتفوا بنقله فقط من قيادة وحدته الى عمل أكثر ربحا فى مقر قيادة الجيش ثم يقول رئيس البعثة العسكرية للسير مايلز لامبسون الذى يبلغ كلامه هذا الى وزارة الخارجية البريطانية أنه ـ نابيه كليفرنج ـ يقدر تماما موقف رئيس الوزراء وموقف وزير الدفاع الذى لا يمكن أبدا أن يتعاون مع رئيس لأركان الحرب غير مخلص له كما يقول أيضا أن حالة القلق الراهنة قد سببت عدم استقرار فى الجيش وأن الجيش ورئيس الأركان يريدان حلا سريعا للموقف مهما كان الحل » أما سير مايلز لامبسون فيقول لوزارة خارجيته وقد رأى فرصة مواتية للنيل من القصر : يبدو أن الوقت قد حان للتدخل لدى القصر ، ولكن يجب على قبل اتخاذ أية خطوة فى هذا الموضوع استشارة النحاس باشا ولأتأكد منه أن تدخلنا سيكون لصالحه ومناسبا له » ويقول لامبسون : اننى أعتبرها مسألة هامة جدا ولا يفقد النحاس باشا هذه المعركة مع القصر ! »

ويبدو جليا من هاتين الوثيقتين البريطانيتين أن السفارة البريطانية كانت تقف الى جانب الحكومة الوفدية بدون تحفظ وأن الحكومة الوفدية كانت تلجأ الى السفارة البريطانية ليكتب لها ـ الحكومة الوفدية ـ النصر على السراى وربما كان ذلك من الأمور التى أضعفت الى حد كبير حكومة الوفد اذ جعلتها تعتمد على السفارة البريطانية وتسرف فى هذا الاعتماد ولا تقيم للقصر أو للمعارضة أى وزن . كل هذا يجرى وقوات المارشال روميل تقترب من الاسكندرية .

الفصـل السـابع

حكومة النحاس تتأهب لاستقبال المارشال روميل ، قبل أن يصل الى الاسكندرية

ركزنا على العلاقات الوثيقة التى كانت قائمة بين السفارة البريطانية من جهة وحكومة الوفد من جهة أخرى ، كما ركزنا على العلاقات المتردية من ناحية أخرى . وفى هذا الفصل تستكمل ما بدأناه فى الفصل السابق ونركز بعد ذلك على موقف حكومة الوفد من روميل ، الذى كانت قواته على مقربة من الاسكندرية : .

يقول مارسيل كولومب فى كتابه عن تطور مصر « ١٩٢٤ ــ ١٩٥٠ » ظل النحاس باشا فى الواقع لعدة أشهر واستنادا الى دعم بريطانيا العظمى له يستخف بخصومة السراى له . كما كان يقابل الاستجوابات المقدمة اليه فى مجلس النواب والشيوخ بلا مبالاة وكان باستطاعته أن يقبل أو يرفض مناقشة أى منها حسبما يتراءى له : كان النحاس باشا بسبب تمرسه بمناورات الحياة السياسية ولطول خبرته وبسبب وجود الرقابة فى خدمته والثقة أيضا فى قدرته على الحصول على أغلبية الناخبين ، رجلا يصعب النيل منه . وبرغم ذلك يحاول بجهد جهيد عن طريق خطبه العنيفة التى كان يلقيها ضد الاعتداء على البلاد والاعتداء على الدستور ، وعن طريق رحلاته العديدة احتواء الرصيد المتنامى لصالح خصومه ، لكنه لم ينجح فى حصر نطاق المعارضة الصامتة له وربما كان سيقدر له أن ينجح فى ذلك ذات يوم لو لم تكن قد تدعمت صفوف خصومه بمدد جديد فقد سبق أن انضم اليهم مكرم عبيد باشا ، الذى كان أقصى عن الوزارة فى ٢٦ مايو ١٩٤٢ حيث كان يشغل منصب وزير المالية » . وعن الأوضاع العسكرية فى مصر وعن معارك الصحراء الغربية يقول مارسيل كولومب : « فى ليبيا كانت المعارك تدور بشراسة وفى ٢٧ فبراير ١٩٤٢ كانت قوات روميل تواصل زحفها الى الأمام وفى ١١ يوليو تخلت قوات فرنسا الحرة بقيادة الجنرال كوينج عن بير حكيم وفى ٢١ يونيو سقطت طبرق ووقع

٢٥ ألفا من الرجال أسرى فى يد العدو ، وفى ٢٥ يونيو تم اجتياز الحدود المصرية واحتلال السلوم وفى اليوم التالى دخلت قوات المحور المدرعة سيدى برانى وفى صباح ٢٩ يونيو سقط معسكر مرسى مطروح الحصين وفى أول يوليو حوصرت العلمين وأصبحت القوات الايطالية تبعد عن الاسكندرية بما لا يزيد على مائة كيلو متر ، وبعد ذلك بثلاثة أيام أعلنت ألمانيا الهتلرية وايطاليا الفاشية التزامهما المشهور باحترام وتأكيد وضمان استقلال مصر وسيادتها بل ان الدولتين « ألمانيا وايطاليا » أكدتا من جديد ان قواتهما لن تدخل مصر ، كبلد معاد وانما ستدخلها بهدف طرد الانجليز من الأراضى المصرية وحتى تواصل الدولتان ضد بريطانيا العمليات العسكرية التى تهدف الى تحرير الشرق الأوسط من السيطرة البريطانية وبالاضافة الى ذلك كله بلغ مصر تأكيد من دولتى المحور بأنها بعد أن تتحرر من قيودها ستتبوأ أمكانها بين الدول المستقلة ذات السيادة » .

وشجعت هذه السياسة الماهرة كل خصوم بريطانيا العظمى على معاودة دعايتهم لصالح قوات المحور فى الوقت الذى نجحت فيه بعض العناصر الألمانية فى التسلل الى ضواحى الاسكندرية لقد كان الوقت عصيبا ، وفى القاهرة هجم الناس بالطوابير على نوافذ البنوك وجرت حركة سحب جماعية للأرصدة ودب الفزع فى قلوب الأجانب وفكر الكثيرون فى الهرب الى فلسطين ووضعت السلطات البريطانية تحت تصرفهم قطارا خاصا ، وقد كتب أحد شهود العيان يقول : كانت أعمدة الدخان تشاهد وهى تعلو فى سماء المدينة وأخذت البعثات الأجنبية تحرق وثائقها فى حدائق مبانيها ، وملأت قوافل سيارات الطرق الصحراوية وبدأت هجمة جماعية وغادر الناس من كل الجنسيات مصر بالمئات وذهبوا يلوذون بفلسطين وسوريا ولبنان بل وبجنوبى افريقيا .

وفى هذه الظروف المحزنة أبدى رئيس الوزراء مصطفى النحاس الكثير من ضروب الهمة والنشاط وراح يوجه المرة تلو المرة الشكر العميق الى حكومة لندن ، وكان قد أعفى فى ٢٢ فبراير ١٩٤٢ رئيس الجيش المرابط عبد الرحمن عزام من جميع مناصبه كما كان قد اعتقل على ماهر فى ٨ ابريل وزيدت اجراءات الأمن فى كل أنحاء مصر ، وأدان النحاس الطابور الخامس الذى يبذر القلق فى النفوس ، وكانت الحملة ضد المهيجين والجواسيس مصحوبة بالعنف كما صدرت أحكام ضد مروجى الشائعات الكاذبة بعقوبات تتراوح بين السجن ثلاث سنوات وخمس عشرة سنة ، كما أغلق نادى السيارات الملكى بالقاهرة الذى أشيع عنه بالحق أو بالباطل أنه مقر لغير المتعاطفين مع الحلفاء واعتقل عباس حليم ومحمد طاهر رئيس اتحاد الرياضة المصرى وكلف الجيش بالتعاون مع البوليس بحفظ النظام والهدوء فى الشوارع وألقى القبض على كثيرين ممن حامت حولهم الشكوك ونشطت المحاكم العسكرية وهكذا انحازت مصر للمرة الأولى وبشكل ظاهر واضح وتحت قيادة النحاس باشا الى جانب الحلفاء ودون

أن تشترك فى الحرب اشتراكا مباشرا واستطاعت بريطانيا أن تعد لهجومها المضاد وان كان الأمر قد تأجل الى أكتوبر ١٩٤٢ » ٠

وقد طرحت تساؤلات كثيرة حول الموقف السرى لحكومة الوفد من الحلفاء ، ومن دولتى المحور أكانت حكومة النحاس باشا صادقة فيما كان رئيسها يؤكده من أنها مع الديمقراطية الى النهاية أم انها كانت فى طريقها الى تقبل الوضع الجديد الخاص بدخول قوات المحور مصر : كان موقف الملك فاروق واضحا بدون شك أنه لا يريد الانتقال الى السودان ، أو الى جنوب افريقية كما تريد الحكومة البريطانية ٠ بل أنه كان يفكر فى الهرب فيما لو أجبر على الانتقال مع حكومته الى خارج مصر والعودة الى مصر من جديد ، ولم يكن هناك أبدا أية مشكلة بالنسبة للزعماء المتعاطفين مع المحور والمعادين للسياسة البريطانية فهؤلاء سوف يرحبون بالقادم الجديد ، علامة الاستفهام الوحيدة والهامة والخطيرة ، كانت حول موقف وزارة النحاس باشا ٠

وأقولها للأمانة التاريخية اننى حاولت أن أجلو هذه الحقيقة أكثر من مرة فاتصلت ـ منذ سنوات عديدة ـ ببعض القيادات الوفدية حتى قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وقبل حل الوفد مع بقية الأحزاب المصرية فى أوائل عام ١٩٥٣ ولكننى لم أستطع التعرف على الحقيقة ولعل بعض الوفديين الذين كانوا فى حكومة النحاس باشا فى ذلك الوقت أو كانوا على صلة وثيقة بها يوضحون هذه النقطة الجوهرية : موقف حكومة الوفد من المحور قبل معركة العلمين ٠

وقد كان الأستاذ محمد التابعى ـ يرحمه الله ـ واضحا والى أبعد حدود الوضوح عندما تناول هذه الفترة فى كتابه عن السياسة والساسة وفى مذكراته وأستسمح القارىء فى أن أنقل اليه وجهة نظر الأستاذ التابعى فى هذه القضية : « كان ساسة بريطانيا وقوادها ورجال سفارتها فى مصر يشعرون أن شعب مصر يكرههم وان عواطفه كلها مع المانيا وهتلر ، وكانت عيون السفارة البريطانية ورجال أقلام المخابرات البريطانية يقدمون تقارير منها أن رواد المقاهى فى الأحياء الشعبية فى القاهرة والاسكندرية ومدن القطر يجتمعون كل مساء حول أجهزة الراديو وينصتون للاذاعات العربية من محطات المحور ، وخصوصا محطة برلين ، وتناقلت الألسن يومئذ نكتة أو عبارة مشهودة قالها المرحوم أحمد زيور باشا عندما سئل عن رأيه فى الحالة فقد قال : حالة ايه يا مونشير : شعب مصر ألمانى وملك مصر ايطالى وحكومته انجليزية » ٠ أى ان عواطف الشعب مع الألمان والملك فاروق ضالع مع الايطاليين بحكم نشأة أبيه والصداقة الموروثة والحاشية الايطالية التى تحوطه ، بينما الحكومة مع الانجليز ٠

وقد كان هناك نشاط محورى كما وصفه البريطانيون يقوم به نفر من كبار المصريين فى مصر وفى خارج مصر وكانت هناك اتصالات سرية تجرى بين

السلطات المصرية العليا ـ فاروق ورجاله ـ وبين السلطات العليا في برلين ، وكان من بين الذين يقومون بهذه الوساطة ويسهلون هذه الاتصالات وزير تركيا المفوض في مصر شوقي الهان والآنسة بدروز الملحقة المفوضية الاسبانية في القاهرة ومسيو بونزى وزير حكومة فيشي المفوض في مصر وقد قيل أنه كانت في مصر خطة مرسومة لاحداث انقلاب في مصر عندما سدد روميل هجومه على مصر وقد كان البريطانيون يخشون أن يقع في مصر ما سبق أن وقع في العراق، وأن يفاجأوا في ساعة الخطر وهجوم روميل بوقوع انقلاب في مصر يتولى على أثره الحكم أحد الساسة الموالين للمحور .

وقد قال الأستاذ التابعي : « أنه في صبيحة يوم ٢٧ يونيو ١٩٤٢ وكانت الشائعات المزعجة تملأ البلد زار أحمد حسنين باشا في بيته وكان من بين ماقاله له ، أنه ـ التابعي ـ سأل هذا الصباح ـ ٢٧ يونيو ١٩٤٢ ـ الأستاذ صبرى أبو علم وزير العدل ، عما اذا كان النحاس باشا قد بلغ الملك بتطورات الموقف في الصحراء الغربية وعما اذا كان أعطاه صـــورة صحيحة عن الحالة أم تركه ـ ترك الملك ـ يستقى الأخبار من الخارج ، وكما حدث يوم اغلاق الحدود ؟ وان الأستاذ التابعي سأل أيضا صبرى أبو علم باشا عما اذا كان النحاس باشا بلغ الملك بتفاصيل الاجتماع الذى تم بينه وبين السفير البريطـاني والجنرال ستون وان صبرى أبو علم قال له ـ للتابعي ـ ان النحاس باشا قد أدى واجبه في هذه المرة وأنه ـ أي النحاس ـ بلغ حسنين باشا بكل شيء .

وكانت المفاجأة أن أحمد حسنين باشا نفى أن رئيس الوزراء قد اتصل بالملك أو به بل أنه عندما سأل الملك أحمد حسنين عما اذا كان رئيس الوزراء قد اتصل به لابلاغه الأخبار اختلق أحمد حسنين الأعذار لرئيس الوزراء ، وقال أنه لا يزال يجمع الأخبار والتفاصيل وكل ما يمكنه جمعه لكى يعطينا صورة كاملة عن الموقف ، وقد صدر بيان رسمي نشرته الصحف عن اجتماع النحاس ولامبسون وستون قبل أن يعرف الملك أى شيء عن هذا الاجتماع .

وقد أحرج أحمد حسنين باشا بسبب ذلك كله واتصل بأمين عثمان باشا ليبسط له وجهة نظره في مثل هذه الموضوعات . وقد اتصل النحاس باشا بعد ما اتصل أحمد حسنين بأمين عثمان باشا وتكلم معه ـ مع حسنين ـ كلاما عاما وقال له ـ لحسنين ـ أنه سيلقى بيانا في البرلمان وسأله عما اذا كان يريد أن يرسل اليه صورة من هذا البيان وان حسنين رحب بذلك ، فبعث اليه النحاس بنسخة من البيـــان الذى سيلقيه رئيس الوزراء في مجلسى الشيوخ والنــــواب .

وقد عقب أحمد حسنين على البيان الذى ألقاه النحاس باشا عن البرلمان بقوله أنه فيما عدا نقطتين أو ثلاث وردت فيه يبدو وكأنما البيان قد كتب في السفارة البريطانية واستغرب حسنين باشا أن يقول النحاس باشا في بيانه

ان الحالة مطمئنة بينما الانجليز أنفسهم يسمون ما حدث بأنه كارثة ، ويصفون الحالة بأنها خطيرة ، بل ان جرائد اليوم تقول نقلا عن جرائد لندن أن الزحف الألمانى لو وقف يكون نعمة من الله ، ويلتقى النحاس باشا بحسنين بناء على اقتراح من أمين عثمان باشا غير أن النحاس باشا رئيس مجلس الوزراء والحاكم العسكرى لا يقول لرئيس الديوان الملكى الا أن الحالة مطمئنة وان الانجليز سوف يدافعون عن مصر الى آخر مدى ، ويؤكد أحمد حسنين ان النحاس باشا قد أصبح آلة فى أيدى الانجليز لانه يعرف أنه لو كان الأمر بيد البلد لما بقى فى رئاسة مجلس الوزراء خمس دقائق وقد كان مما قاله حسنين باشا أيضا أن طيارا انجليزيا زاره فى داره وورطه حسنين فى الحديث عن الحرب فى الصحراء الغربية وان هذا الطيار قال ان هناك أمرا مريبا فى استسلام حصن طبرق الحصين وان هذا الشيء المريب هو ان الجيش الانجليزى رفض أن يقاوم وسلم للألمان بدون قتال ؟

ويعقب أحمد حسنين قائلا : بقى دى بلد ·· البلد تهتز من أجل الخلاف بين النحاس ومكرم ·· لا حديث للناس فى مصر الا عن الخلاف بين النحاس ومكرم بينما الألمان على أبواب مصر والبلد كلها مهددة بالخراب اذا قرر الانجليز المقاومة فى دلتا النيل وريف مصر ·

ويروى حسنين باشا أن النحاس باشا قابله فى اليوم التالى لسقوط طبرق فى أيدى الألمان وكان حسنين ينتظر منه أن يحدثه عن هذه الكارثة التى حلت بالانجليز وجعلت الطريق مفتوحا الى الاسكندرية أمام الألمان فاذا بالنحاس باشا لا يتحدث عن سقوط طبرق ، ولا عن الخطر الذى يقترب من الاسكندرية وانما تحدث عن براءات رتبة الباشوية للوزراء ولماذا لم يرسلها حسنين باشا الى رئاسة مجلس الوزراء فلما قال له ــ للنحاس ــ لقد أرسلتها اليكم ، استدعى محمد صلاح الدين ليتأكد منه فلما عرف النحاس باشا ان البراءات وصلت اليه وانها بين يديه ــ يدى النحاس ــ ضحك النحاس وقال : شوف ازاى أنا مش عارف : البراءات عندى وأنا مش عارف وكنت كلمت الليلة الملك عنها حتى و « نكت » معاه وقلت له : أيوه خلوها عندكم علشان أضحك على الوزراء وأغيظهم وأقول لهم البراءات مش جاية وانتم مش باشوات !

وقد ذكر حسنين أنه وجد نفسه محرجا للغاية وخشى أن يتهم أنه من عملاء المحور ، اذا ذهب الى السفير البريطانى طالبا ضمانات على عدم جر الحرب الى القاهرة ودلتا النيل وطلب منه تفسيرات لعبارة المقاومة الى آخر مدى وكذلك اذا أشار على الملك بدعوة زعماء البلد لاستشارتهم فى الموقف ··· خشى حسنين أن يقول الانجليز ان فاروق يستعد لتأليف وزارة موالية للمحور وقد روى حسنين أيضا أنه اتصل ببعض زعماء الأحزاب ليجس نبضهم وأنه تحدث معهم عن خطورة الموقف وعن ضرورة الحصـــول على ضمانات بعدم تعريض البلد للخراب ولكن لا واحدا من الزعماء ولا النحاس باشا قبل أن يخطو خطوة فى

هذا الطريق ليقابل السفير البريطانى ويحدثه فى الموضوع لانهم جميعا يخافون من غضب الانجليز وشكوكهم كما أنهم يخشون فى نفس الوقت غضب الألمان وانتقامهم ويخرج أحمد حسنين باشا من ذلك كله بأن البلد مافيش فيها راجل واحد ٠

وكان حسنين باشا قد خشى - كما خشى بعض الزعماء - انه عندما يضطر الانجليز الى الانسحاب من مصر يأخذون معهم الملك ٠ وقد تأكد ان الانجليز ينوون تدمير خزان أسوان وقناطر محمد على لكى يغرقوا أراضى الدلتا ويجعلوها بحرا من الطين تغوص فيه دبابات الألمان ٠

ويكمل الأستاذ محمد التابعى الصورة فيقول : « ان رجال السفارتين البريطانية والأمريكية والقيادة البريطانية فى مصر ، قد حرقوا أوراقهم السرية استعدادا لمغادرة مصر كما أن بعض الماليين والأدباء والصحفيين ممن كانوا يحملون على هتلر والنازية ، وكانت لهم علاقات بمجهود بريطانيا الحربى قد سافروا الى أسوان ، ومنها الى الخرطوم وان الأستاذ محمود أبو الفتح قد روى للأستاذ التابعى أنه حول ماليته الى جنوب افريقيا ، و ٠٠ و ٠٠ ومما يبعث على الضحك والسخرية ما رواه الأستاذ توفيق دوس باشا ، وكان رئيسا لمجلس ادارة شركة الفنادق المصرية أن أحد المسئولين فى السفارة البريطانية قد اتصل به طالبا منه اعداد فندق ونتر بالاس بالأقصر فى ظرف ٢٤ ساعة فلما اعترض دوس باشا على قصر المدة الممنوحة له لانه بحاجة الى استدعاء عشرات الخدم والسفرجية والطهاة لتنظيف الفندق واعداده قال له المتحدث البريطانى : لا ضرورة لشىء من ذلك لان البنات سوف يقمن بكل شىء والمهم هو فتح الفندق فورا اذ أن قطارا خاصا سوف يغادر القاهرة مساء اليوم حاملا خمسمائة من فتيات « الانسا » والمجندات البريطانيات الى الأقصر ، ومنها اذا لزم الأمر الى الخرطوم ٠ وكانت لدى بريطانيا فرقة مخصصة للترفيه عن الجنود البريطانيين تسمى فتيات « الانسا » كانت تقيم للجنود البريطانيين فى مختلف المعسكرات حفلات من الغناء والتمثيل والموسيقى و ٠٠ و ٠٠ ويقول المتحدث البريطانى ضاحكا وهو يخاطب توفيق دوس باشا : ولعلك توافق على أنه من غير المرغوب أن نترك وراءنا فى القاهرة كل هذه المتعة وأسباب السرور غنيمة للجنود الألمان »٠ ٠

والقصة التى رواها الأستاذ التابعى والتى أرجو ممن لديه أية بيانات عن موضوعها أن يوافينى بها احقاقا للحق تتلخص فى أن قائد منطقة القاهرة العسكرية أرسل خطابا الى وزير الدفاع فى القاهرة يسأله عما يجب عمله فى حالة دخول الألمان الاسكندرية ويوصى حمدى سيف النصر باشا بعدم الرد على قائد منطقة القاهرة العسكرية فلما أعاد القائد السؤال - فى خطاب سرى - على وزير الدفاع أمر الوزير بنقله الى مكان آخر اذ كانت الحكومة المصرية لم تحدد بعد موقفها من ذلك الموضوع ، الى أن اجتمع مجلس الوزراء برئاسة

النحاس باشا لمناقشة الموقف وتقدير الاحتمالات ثم قرر مجلس الوزراء أن يرسل النحاس باشا باسمه خطابا الى روميل يتولى الأستاذ نجيب الهلالى كتابة صيغته ، ويقول الأستاذ التابعى أن الأستاذ الهلالى قد كتب الخطاب ولعله موجود اليوم فى سجلات رئاسة مجلس الوزراء وانه ـ أى التابعى ـ استقى خلاصة الخطاب من مصادر موثوق بها والخطاب يؤكد على أن مصر دولة غير محاربة وان جميع الاجراءات العسكرية التى اتخذتها السلطات العسكرية البريطانية فى مصر قد تمت كرها وعلى غير رغبة من الحكومة المصرية وان مصر حكومة وشعبا تحب السلام وتتمسك به وان مصر اتخذت الآن جميع الاجراءات لحفظ الأمن والحيلولة دون وقوع أية اضطرابات » ·

ولم يبحث مجلس الوزراء كيفية توصيل الخطاب الى روميل · كل ما قرره أن يتولى عثمان باشا الاتصال بعبد الخالق حسونة باشا محافظ الاسكندرية للتفاهم معه حول تقديم الخطاب الى روميل ، ودارت مناقشات تبعث على الضحك بين عثمان محرم وبين عبد الخالق حسونة الذى أكد لعثمان محرم ـ أكبر الوزراء سنا ، وأقدمهم عهدا بالمنصب الوزارة ـ أنه لا يعرف كيف يتصل بروميل وأنه اذا أراد الاتصال به خارج الاسكندرية ، فلابد من الحصول على اذن من القيادة البريطانية و ·· و ·· أنهى عثمان محرم باشا المحادثة الغريبة العجيبة بقوله : الخطاب جاى لك مع مخصوص ، احتفظ به لما يدخل روميل الاسكندرية روح قابله واعطيه له ·· » ·

ومرة أخرى ألح على من لديه معلومات حول هذا الموضوع ألا يضن بها لانها بمثابة شهادة « ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه » ·

وللأمانة التاريخية ونقلا عن الوثائق الأمريكية التى نشرها الزميل الأستاذ محسن محمد أن السفير البريطانى قد قابل الملك فاروق وناقش معه ـ فى ٢ يونيو ـ احتمال انسحاب الحكومة المصرية وأن هناك خلافا قد شب بين الملك والسفير البريطانى : الملك يقول أنه قد وضع مسألة نقل الحكومة المصرية فى أيدى الحكومة المصرية ذاتها ، وان كان قد ذكر للسفير البريطانى بعض السوابق التى تبرر بقاء حكومته فى القاهرة مؤكدا أنه ـ الملك ـ سيظل وفيا لالتزاماته حتى فى حالة الاحتلال بينما السفير البريطانى يرى أنه فى حالة بقاء الحكومة المصرية فى القاهرة فان العدو يمكن أن يصبح فى موقف يستطيع منه ممارسة الضغط وسيضفى هذا غطاء من الشرعية على أية اجراءات تفرضها قوات المحور وفى ٢ يوليو ١٩٤٢ يكتب كيرك وزير الولايات المتحدة المفوض فى مصر ، الى حكومته قائلا ، ان الحكومة المصرية فكرت فى الرحيل عن مصر ، وأن السفير البريطانى اقترح الرحيل الى الخرطوم » وحتى الليلة الماضية ـ أول يوليو ١٩٤٢ ـ لم تكن الحكومة المصرية قد اتخذت أى قرار على الرغم من أن هناك دلائل تشير الى أنها ستبقى ·

الفصل الآخر

الرأى والرأى الآخر

تعليقات وتعقيبات وأسرار • ووثائق

تذاع للمرة الأولى

عندما بدأت أكتب فى « المصور » عن سنوات ما قبل الثورة لم أكتفى بما لدى من أوراق ووثائق قد لا تكون متوافرة لدى غيرى ولم أكتفى بما سمعته من الزعماء والسياسيين القدامى وأنصارهم وأبنائهم وأحفادهم الذين كنت أسعى اليهم باستمرار فى أى مكان يقيمون به وانما فتحت الباب على مصراعيه لكل القدامى من السياسيين الذين لديهم معلومات لم تنشر من قبل كما فتحت الباب أمام القراء كل القراء ، ليوافونى بتعليقاتهم وتعقيباتهم حول كل ما أنشره على أن أنشر ــ وبالنص ــ كل ما يرسلونه حتى ولو كان به نقد عنيف موجه الى شخصى ، ولقد بررت بوعدى فلم أمنع نشر ، أى رأى ، ولم أحجب أى تعليق حتى لقد صح ما قبل من انها المرة الأولى التى يكتب فيها الشعب تاريخه بنفسه وفيما يلى بعض التعقيبات والتعليقات التى وردت حول ما نشر من فصول هذا الجزء (الجزء الثالث) من الكتاب • وفيما يلى أيضا بعض أسرار ووثائق بعث بها أخوة كرام تتعلق بالأحداث التى وردت فى الأجزاء الثلاثة الأولى من كتاب سنوات ما قبل الثورة :

مدحت عاصم ــ موسيقارنا العظيم

يتحدث عن ذكرياته فى سنوات ما قبل الثورة

●● عزيزى الصديق الكريم والأستاذ الكبير المؤرخ المصرى صبرى أبو المجد •

أكرمنى قلمكم الحر الصادق بذكر اسمى خلال فقرة فى تسجيلكم العظيم لتاريخ مصر حول القبض على والافراج عنى فى أوائل الأربعينات ••• والحقيقة

انى ما أردت من قبل أن أشير الى ما ساهمت به من جهد متواضع جدا فى الحركة الوطنية الثورية التى قام بهـا مخلصون أحرار آمنوا بربهم وببلدهم مكافحين فى سبيل الحرية والاستقلال وسرت معهم فى ركبهم مؤمنا برسالتهم أعمل فى الخفــاء .

متواريا عن الأنظار ما وسعنى هذا يقينا منى بأن ما بذلته شىء لا يذكر ولا يستحق الاعلان عنه ..

وهذا بعض قصة محاكمتى :

ذات صباح فوجئت بزيارة بعض شباب الجامعة الوطنيين ومنهم عبد الوهاب حسنى وجلسنا نتحدث عن مصر وشعبها وما كنا نعانيه فى هذه الفترة من ذل الاستعمار وظلم الحكومات وطغيان القصر واســتبداده وعن الفســاد الذى استشرى ، وأننا وصلنا الى حد لا يمكن السكوت عليه أو الرضا به وأن واجب كل مواطن مصرى حر أن يجاهد فى سبيل وطنه وأن الفن لابد وأن يقــوم بدوره وأن يرفع علم النضال الوطنى .. وكلام كثير قيل فى هـذا الشأن ومناقشات حول ما يجب علينا أن نقوم به وأن نحققه ..

وعندما كانت أبواب السجن تغلق على ، كنت سعيدا لأن عبد الوهاب حسنى كان حرا طليقا .. وقضيت عاما أو بعض عام حتى تشكلت « محكمة عسكرية عليا » خصيصا لمحاكمتى وأصدرت حكمها مخففا بالسجن عاما مع وقف التنفيذ .. كان الضــابطان « العظيمان » عضــوا اليمين واليســار من أصدقائى الحميمين .. ! وكان أول عمل فعلته بعد خروجى من السجن هو زيارة عبد الوهاب حسنى فى منزله وهناك علمت ـ ويالدهشتى ـ أنه فى المعتقل وأن البوليس السياسى قد ألقى القبض عليه فور توديعى أمام باب السجن ... أما أنا فلم أمكث خارج السجن إلا أياما معدودات وأعادوا القبض على ثانية لأن الحاكم العسكرى « دولة حسين باشا سرى » رئيس الوزراء رفض التصديق على الحكم وأمر باعادة محاكمتى والى السجن عدت مرة أخرى وبقيت حتى جاءت وزارة النحاس باشا وكان ابن عمتى على زكى العرابى باشــا عضوا فيها وأفرجوا عنى وعندها التقيت بعبد الوهاب حسنى وصارت بيننا أواصر صداقة وصلة وثيقة ونحن ننعم بالحرية حتى أمر النحاس باشا بالقبض علينا وعلى أحمد حسين ولكننى هذه المرة هربت من القبض وبقيت مختفيا عن أعين البوليس السياسى والمخابرات البريطانية بينما نجحوا فى القبض على عبد الوهاب حسنى وأحمد حسين رئيس مصر الفتاة . أما كيف نجحت فى تهريب أحمد حسين فلهذا قصة أخرى ..

مدحت عاصم

في هذه الأثناء لمحت من النرفة سـيارة بوليس « بوكس » تحوم حول الدار فأيقنت على الفور أن أمرى الذى كنت أحرص على اخفائه قد انكشف وقلت للأصدقاء المجتمعين ان عليهم أن ينصرفوا فورا فسوف يحضر البوليس للقبض على فدهشوا اذ لم يكونوا على علم بما كنت أقوم به من طبع منشورات تدعو الى الثورة بامضاء « المصريين الاحرار » وكنت أبعثها بالبريد الى مختلف الشخصيات من مثقفين وسياسيين وضباط وأوزع بعضا منها بنفسى وكنت أقوم بكتابتها وطبعها فى « بدروم » الفيللا التى أقطنها فى حى العباسية ولا يعلم بأمرهم أحد من الناس • وعرفت أن أمرى قد انكشف لما رأيت سيارة البوليس « البوكس » تحوم حول الدار ثم تتبعها أخرى وأخرى ولهذا طلبت من الحاضرين الانصراف حتى لا يؤخذوا بما هم منه أبرياء فانصرفوا جميعا الا عبد الوهاب حسنى فقد أبى أن يتركنى ألاقى البوليس بمفردى ••

وحضر رجال البوليس وعلى رأسهم « ابراهيم امام » رئيس البوليس السياسى وأحاطوا بالدار من كل الجهات حتى أن الذين كانوا عندى وانصرفوا قبضوا عليهم فى الطرقات المؤدية لمنزلى •• ولما وجد ابراهيم امام عبد الوهاب حسنى أمامه قال له أهلا وقال عبد الوهاب أهلا وسهلا ••

كان عبد الوهاب حسنى معروفا بثوريته بين طلبة كلية الحقوق وأنه يتزعم كل التجمعات الوطنية والاضرابات •• وتأكد ابراهيم امام أنه مشترك معى فيما كنت أقوم به والحقيقة أن عبد الوهاب حسنى لم يكن مشتركا ولم يكن لديه أى علم بما كنت أقوم به فى خفية عن الجميع ••

وقد أثبت هذا فى محاضر البوليس وقلته فى تحقيق النيابة ولهذا صدر الأمر بالقبض على والافراج عن عبد الوهاب حسنى وصحبه ••

ومن الطريف أن أذكر أنه خلال التحقيق تقدم منى متسترا شاب قال أن اسمه « عبد العزيز الشوربجى » ـ أصبح نقيبا للمحامين يوما ما ـ وقال لى أنه قد أعد جواز سفر باسمى وأن هناك سيارة تنتظرنى « وأنهم » سـوف يهربوننى الى خارج الحدود حتى لا أحاكم بتهمة الدعوة الى الثورة وعقوبتها الاعدام ! ولكننى اعتذرت له بأنى لا أقبل الهرب وانى على استعداد لمواجهة كل الاحتمالات وأنا واثق أن ما فعلته هو واجب كل مصرى مؤمن ببلده •• ثم أوصلونى الى سجن الاستئناف وقال لى عبد الوهاب حسنى وهو يودعنى : أنه خبير بالسجون وأنه سيعمل على الاتصال الدائم بى وتبادلنا •

قبلات الوداع وانصرف هو مفرجا عنه بحكم النيابة وأنا مسجون تحت التحقيق •

د . محمد بلال :

لم ينشىء الوفد القمصان الزرقاء وانما نشأت تلقائيا

● الأخ الأستاذ الكبير / صبرى أبو المجد تحية طيبة وبعد :

أتابع كما يفعل الباقون من جيلنا ما تكتبون عن سنوات ما قبل الثورة الذى تنشره المصور تباعا .. ولا شك أن سرد كثير من أحداثها يلقى صدى عميقا فى نفوسنا كما أن البعض مما يرد ذكره ونراه مخالفا للواقع الذى عايشناه يدعو الى بعض التساؤل والتعقيب . وما دام الأمر يتصل بالتسجيل التاريخى الذى لا يخص فردا أو جانبا بقدر ما يخص تاريخ مصر وتاريخ الحركة الوطنية فان من حق كل منا ان يبادر بالملاحظة أو التعقيب .. ولا أشك أنكم وقد أخذتم على عاتقكم التسجيل التاريخى لتلك الفترة من الجهاد الوطنى . أن مثل هذه الملاحظات سوف تلقى اهتماما من جانبكم .. ويهمنى أول الأمر أن أشير الى فقرة هامة وبارزة فى حديثكم عن الصراع بين الملك والوفد من انكم اعتمدتم فى دراستكم عن هـذا الموضـوع على أقوال بعض المؤرخين الأجانب والمصريين محايدين أو مؤيدين للوفد أو للسراى حيث أن أغلب الذين ورد ذكرهم بالحلقات ليسوا من مؤيدى الوفد من قريب أو بعيد .. ومنهم على سبيل المثال الدكتور محمد حسين هيكل .. رئيس حزب الأحرار الدستوريين ، الأستاذ عبد الرحمن الرافعى .. قطب الحزب الوطنى .. وصديقنا الصحفى القديم الأستاذ حافظ محمود وصلته بحزب الأحرار الدستوريين غير مجهولة .. ولا شك أن كثيرا مما جاء فى أحاديثهم مردود عليه من جانبنا كما أن اضفاءكم على صحيفة البلاغ هذه الهالة الخطيرة ونسبتكم اليها الاطاحة بحكومة الأغلبية بما وصفتموه بانه تعرية للوفد ومساوئه .. تعبير يرى المعاصرون له أن فيه تجاوزا وتغطية للفاعل الحقيقى وهو الملك وأنصاره من الأقليات وكان دور البلاغ اذ ذاك هو سوط الملك وصوته .. وكانت هناك فى تلك الفترة صحف واسعة الانتشار وتتحدث باسم الأغلبية من بينها الجهاد ، كوكب الشرق وكانت تكيل للبلاغ وأنصـار الملك الكيل كيلين وترد على المقال بمقالين فى صولات وجـولات ما زلنا نذكر الكثير منها ويؤديها فرسان من أقطاب الصحافة والقلم .. ولا شك أن سرد بعض ما جاء فى هذه الصحف على شباب الجيل المعاصر يزيده معرفة بالحقائق وصوابا فى حكمه .. غير أن ما كتبتموه جاء خاليا من ذلك .. وأنتم ونحن لا نبتغى أكثر من أن يعرف جيل اليوم حقائق الأمس من جميع جوانبها وتكتمل أمامه الصورة .

ويحضرنى هنا أمثلة للتعقيب على ما ورد فيما نشرتموه ·· فقد جاء فى بعض ما كتبتموه أن الوفد كان ينظم لجان الطلبة ويمدها بالمال داخل الكليات والمدارس ·· وهذا أمر يجافى الواقع لأن الطلاب ـ وكانت المشاعر الوطنية تملأ نفوسهم ـ لم يكونوا فى حاجة الى أن يغشى الوفد مدارسهم وفصولهم ليمدهم بالمال وكانت اللجان تؤلف تلقائيا بجهود أعضائها فى كل كلية أو معهد ·· ومنها كانت تنطلق الثورات الطلابية بوازع من وجدان الطلبة ونقاء ضمائرهم ·

وما قلتموه من أن الدعوة الى قيام الجبهة الوطنية وجمع شمل الأحزاب كانت من جانب الحزب الوطنى ·· مردود عليه بأن شباب الجامعة كان لهم الدور الأول والمبكر فى هذا المضمار عام ١٩٣٥ كما هو معلوم ··

وما جاء أيضا من أن النقراشى خاصم فرق القمصان الزرقاء وطالب بحلها ـ أثناء وجوده بالوفد ـ لا يطابق الواقع فلقد كان اهتمامه بها منذ نشأتها قبل انشقاقه عن الوفد معروفا للجميع ونشرت الصحف صورته فى صفحاتها الأولى وهو يشرف على طابور الفرق فى الاحتفال بنقل رفات سعد زغلول ·· وكان أقرب أنصاره اليه قادة ورؤساء هذه الفرق ومنهم ممدوح رياض الذى أنشأ فرق الاسكندرية والدكتور حامد محمود الذى أنشأ فرق القليوبية والدكتور حلمى الجيار قائد فرق المنصورة ، ومحمد كامل الدماطى عضو مجلس القيادة ·

ولقد أسهبتم فى الحديث عن القمصان الزرقاء ·· نشأتها وعلاقتها بالوفد ولم يخل مرجع أو تقرير من الافاضة فى التحدث عنها ·· ومن ذلك ما جاء فى كتاب جاكوب لاندو عن الأحزاب فى مصر من أن الوفد لمركزية قاهرة أنشأ فرق القمصان الزرقاء ·· وهو أمر لا يطابق الواقع كما سوف أوضح ·· وكذلك ما جاء عن مارسيل كولومب فى كتابه تطور للحياة النيابية فى مصر من أن الوفد لجأ الى الحكم الاستبدادى بتنظيم فرق القمصان الزرقاء ، يجافى حقيقة وتاريخ نشأتها ·· وكذلك ما جاء فى جريدة البلاغ « وكانت لسان حال القصر » وحملتها المسعورة على الوفد ومطالبتها بحل القمصان الزرقاء أمر يجب التعقيب عليه ، وكذلك ما كتبه الأخ الصحفى صديقنا الأستاذ حافظ محمود عن القمصان الزرقاء ·· وأخيرا اسنادكم جزءا من مسئولية افساد الملك فاروق الى الوفد الذى استبد بالأمر ـ والقول لكم ـ وأراد فرض دكتاتورية شبه عسكرية على البلاد بفرق القمصان الزرقاء التى أنشأها وأصبحت ذراعا وفدية طويلة تضرب المعارضين فى الجامعة والشارع ··

أمام كل هذا وما ذهب اليه هؤلاء المؤرخون والمتحدثون من الافاضة عن نشأة هذه الفرق من الناحية التاريخية والدستورية وتحميل الأمر أكثر من

حقيقته رأيت من واجبى وللتاريخ وبوصفى صاحب الدعوة لقيام هذه الفرق ومنشؤها أن أرد وأوضح ما اعتبره تصويبا لما جاء فى أقوال بعض الكتـاب والمؤرخين :

أولا : لم ينشىء الوفد فرق القمصان الزرقاء وانما نشأت تلقائيا امتدادا من حركة الطلاب عام ١٩٣٥ داخل الكليات والمعاهد والمدارس ، وذلك انطلاقا من دورى مع فريق من زملائى الطلاب فى قيادة ثورة الجامعة عام ١٩٣٥ ٠٠ وبدأ تنظيم طوابيرها وتدريبها فى أفنية الكليات وملاعبها ٠

ثانيا : عند هدوء حركة الطلاب وبعد عودة الدستور وقيام الجبهة الوطنية أعلنا انضواء الفرق تحت لواء الوفد ايمانا من الشباب بأنه الوعاء الوطنى الكبير والذى استوعب وجدان الشعب منذ رفع زعيماه راية الكفاح ضد الانجليز والقصر بدأ بسعد ثم النحاس ٠٠ واتخذت الفرق لنفسها شعارا وعلما ورمزا وزيا هو القميص الأزرق والبنطلون الرمادى وكان اختيار اللون الأزرق احياء لشعار الجلاليب الزرقاء التى كان يتزعمها سعد زغلول ومن هنا تسقط كل حجة يقدمها المؤرخون من أن الوفد أنشأ هذه الفرق لضرب خصومه ٠٠

ومنذ اعلان انضوائها تحت لواء الوفد ثارت ثائرة هؤلاء الخصوم وعلى رأسهم السراى وتربصوا بالفرق فى صحفهم ودعاياتهم ٠

ثالثا : كانت أهداف هذا التنظيم « فرق القمصان الزرقاء » اعداد شباب مصر فكريا وجسمانيا وتنمية مشاعره الوطنية والروحية وتوعيته بتاريخ بلاده وأصالتها وبأهدافها وهو أمر لا ينقض الدستور والمبادىء الديموقراطية ٠٠

رابعا : أنشأت قيادة الفرق الى جانب فصائل الطلبة فصائل مثلها للعمال فى مصانعم وأحيائهم وهنا اشتعل غضب خصوم الوفد حيث أطلقوا على فرق العمال « طوائف من غير المثقفين » وكان أمرا غير مقبول فى عرفهم وجسيما فى نظرهم أن ينضم العمال الى الشباب من الطلاب والمثقفين !! ٠٠ ومن هنا نسجت صـحف السراى وخصـوم الوفد عشرات القصص والروايات ومجال التشهير والتلفيق متسـع ! ٠٠ حتى لقـد دس خصوم الوفد فى مرات كثيرة أفرادا من غير أعضاء الفرق بين صفوفهم لتشويه سيرتها عمدا والصاق التهم بأعضائها ٠٠ وكثيرون من هؤلاء ضـبطتهم شرطة الفرق وسلمتهم للبوليس ٠٠ ولم يكن مسموحا للأعضاء بارتداء الزى الرسمى فى غير المناسبات المقررة والتدريبات ، وكان لهذه الفرق شرطة خاصة من بين أعضائها لضبط المخالفين منهم والمندسين عليهم ٠

خامسا : أنشأ الوفد برئاسة زعيمه مصطفى النحاس مجلسا أعلى لهذه الفرق بعد انضمامها اليه للحفاظ على تنظيمها وكان يرأس هذا المجلس ضابط قديم هو اللواء حافظ صدقي ٠

سادسا : كان اشتراك العضوية بعد قبول العضو وتزكيته هو عشرة قروش فقط يصرف له بموجبها بطاقة وبادج وعلى العضو شراء قميصه من محلات الفرنواني التى كانت قد أعدت الكميات المطلوبة للأعضاء ٠٠ ولم يكن للفرق مقار فى الأحياء أو أندية أو مبان لأن المعسكرات كانت تقام بالأراضى الفضاء بعد اعدادها وتقام فيها خيمة لقيادة الفرقة من أموال أعضائها مع أدواتها وكان المعسكر الرئيسى أول الأمر فى الفضاء المجاور لبيت الأمة ثم انتقل بعد ذلك للفضاء الكبير بميدان الاسماعيلية « مكان مبنى مجمع التحرير حاليا » وكان لقيادة الفرق سيارة مستعملة ماركة « ستروين » تبرع بها محمد شعراوى نجل حسن باشا شعراوى المعروف بزمالته للزعيم سعد باشا زغلول فى مواجهته للمندوب البريطانى عام ١٩١٨ - وفى المناسبات العامة كانت الفرق تستعير بعض خيام الكشافة ثم تردها كما حدث فى الاحتفال بوفد مصر العائد من « منتريه » ٠

من ذلك يتأكد للمؤرخين أن فرق القمصان الزرقاء لم تعرف الأموال السرية لأنها لم تكن فى حاجة اليها ٠٠ وحين كانت القيادة تلبى دعوة للاشتراك فى مؤتمرات الشباب العالمية كل عام كان مندوبوها يتحملون نفقات سفرهم وأذكر منهم صلاح ذو الفقار فى مؤتمر باريس والدكتور سليمان عيد فى مؤتمر جنيف ٠

سابعا : كان يشرف على التدريب الصاغ محمود لبيب ويعرفه تنظيم الضباط الأحرار والاميرالاى محمد محفوظ متطوعين بدون مقابل وتخرج على يديهما فريق كبير من المتدربين المتطوعين ، كما كانت القيادة تستعين بمشورة وخبرة رئيس الكشافة عبد الله سلامة ٠

ثامنا : كانت هناك برامج توعية ثقافية ودينية تلقى على الأعضاء فى معسكراتهم بانتظام وباشراف مباشر فى قيادة الفرق ٠

تاسعا : وإبان اشتداد الخلاف بين الملك والوفد فى نوفمبر عام ١٩٣٧ ومطالبة السراى بحل فرق القمصان الزرقاء بمقولة أن وضعها غير ديموقراطى وينقض المبادىء الدستورية ٠٠ أرسل الملك يطلب منى بيانا فى الصحف بولاء أعضاء الفرق للملك ومبايعتها له ويعرض على مقابل ذلك وظيفة بالقصر وكان ذلك عن طريق أستاذى الدكتور على باشا ابراهيم عميد كلية الطب - وكنت طالبا بالسنة النهائية - فى حضور الدكتور أحمد شفيق باشا أستاذ أمراض النساء والدكتور مصطفى بك فهمى وكيل الكلية ٠٠ ولم أستجب لما طلب منى

رغم الوعد بعدم المطالبة بحل الفرق والابقاء عليها كما اعتذرت عن قبول أى عرض •

وهذه واقعة أسوقها للمؤرخين والكتاب الذين صوروا الأمر على أنه أشكال دستورى بين الملك والوفد وحقيقة أنه حرب شخصية على الوفد من جانب الملك وأنصاره وهذه وما قبلها شهادة أؤديها باصرار أمام الله والتاريخ •• وقد بقى سؤال لأصحاب المراجع والتقارير :

ان المشاحنات بين أنصار الوفد وأنصار السراى لم تنقطع أو تتوقف منذ قيام الوفد بزعامة سعد زغلول فى عام ١٩١٩ حتى عام ١٩٥٢ بزعامة مصطفى النحاس ، ولم تكن فترة قيام القمصان الزرقاء خلال هذه الحقبة الطويلة أكثر من عامين وبضعة أشهر •• فالى من ينسب هؤلاء المؤرخون ما وقع من مشاحنات ومعارك بين الوفديين وأنصار الملك والأقليات •

الحقيقة أنها الصورة التقليدية للصراع السياسى المتصل بين أغلبية الشعب والأقليات ولم يكن مقصورا أبدا على فترة بعينها أو على أفراد وفئات بالذات •• ولم يكن الوفد فى وقت من الأوقات بحاجة لفرض دكتاتورية عسكرية أو شبه عسكرية وكان حرصه على المبادىء الدستورية فى صراعه التاريخى مع القصر شعارا لم يتغير أو يتبدل وأى دعوى غير ذلك يجب تصحيحها ••

ـ أخى الفاضل الأستاذ صبرى أبو المجد

انى واثق وقد جمعتنا زمالة جهاد ونضال فى العهد الماضى أنكم متفقون تماما أنه من الخير لشباب هـذا الجيل أن يتحقق من أن أسلافه بذلوا لمصر وأرضها وشعبهـا من الدم والروح والعرق ما يشرف به تاريخهـا ويفخر به شبابها •

وأننا حين نتركه فى شك من ماضى أسلافه وفى ريب من اخلاصهم فسوف تستبد الحيرة والقلق ويشعر باليتم والكمد وقد يضل الطريق ••

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

كنت الطبيب المعالج لعزيز المصرى فى مستشفى الدمرداش

● ● د• محمود دياب كان طبيبا فى مستشفى قليوب عام ١٩٤٠ ، وكان يقوم بعملية فتح بطن حين اصطدمت طائرة عزيز المصرى بالسـلك الكهربائى • فانقطع النور وأكمل العملية على ضوء شمعة ••

ثم نقل الى مستشفى الدمرداش نائب جراح •• وجاء عزيز المصرى الى المستشفى للعلاج ، كتب الينا يقول :

جاء الينا عزيز المصرى من سجن الأجانب ، وحين دخل الحجرة وجد بها سريرين فسأل عزيز المصرى لمن السرير الآخر فى الغرفة ؟ فقيل له للضابط الحرس الذى سينام بجوارك ٠٠ وهنا انفجر الباشا لاعنا رئيس الوزراء والملك ٠

وتحدثت ــ د٠ دياب ــ مع المسئولين عن المستشفى قائلا يكفى الحرس بالخارج ٠ فأخذوا برأيى وخلت الغرفة لعزيز المصرى ٠

وهنا ــ كما يقول د٠ دياب ــ بدأت صلتى بعزيز المصرى ٠٠

وفى ليلة انتابت عزيز المصرى نوبة قلبية وربوية شديدة ، فأعطيته العلاج ولكنه لم يتحسن ٠ فطلبت رئيس القسم د٠ لبيب أحمد العجانى ٠٠ فاتضح أن عزيز المصرى يوشك على الهلاك وهو فى أزمة نفسية شديدة ، حيث يتذكر زوجته الأمريكية وابنه عمر الغائب فى أمريكا ٠

ويقول د٠ دياب : لقــد حملت مدير المستشفى المســئولية ٠٠ مما كان السبب فى الموافقة على نقله الى الدور الأول من المستشفى ٠ لكن عزيز المصرى قال : لا فائدة من علاجك أو علاج مدير المستشفى ، أريد طرد هؤلاء الجنود ــ الحرس ــ من حولى لأن رؤياهم تهيجنى ٠

وقد استطعت بعد الحديث مع الملازم حسين سعيد صالح الضابط النوبتجى أن يفرق الجنود خارج سور المستشفى من الناحية الشرقية ، حتى يشعر الباشا أنه حر فيخف الضغط على فكره ، وعلى صدره ٠

وقد أخذ الضابط بكلامى بعد تحميلى المسئولية ٠٠ اذا هرب الباشا ٠

وخرج عزيز المصرى من حجرته ٠٠ ولما لم ير الجنود خفت النوبة وبكى واستراح قلبه واستراحت رئتاه ٠

ثم بعث عزيز المصرى أحد التمورجيــة لاستدعائى ٠ وذهبت اليه ، وهنا قال لى : الآن نفع علاجك ٠

وكان الباشا دائما يشتم الانجليز ويمدح الألمان ٠

لكنه قال لى : اننى أحب الألمان لأنهم أكرمونى وعينونى أســتاذا للتاريخ العسكرى فى كليتهم العسكرية وعلى يدى تخرج جميع القادة العسكريين الألمان فى الحرب العالمية الثانية أمثال روميل ، ولم أر منهم الا كل خير ٠

أما الانجليز فقد أحالونى على المعــــاش وقيدوا حريتى ، ولذلك عزمت على الخروج من مصر ٠

ولقد حدث أن جاء الى عزيز المصرى بالمستشفى فيتز باتريك نائب الحكمدار الانجليزى ، ولم يجد عزيز المصرى فى غرفته ، فثار وقال انه ليس مريضا ٠ ولقد أثبت له أنه مريض بالجيوب الأنفية ٠٠ فانصرف لحاله ٠

وبعد يومين أخبرت عزيز المصرى بما جرى ، ثم بعد فترة أفرجوا عنه .

وقال لى محاميه مصطفى الشوربجى ، ان هناك مستشارا قضائيا فى السفارة البريطانية كان يحضر جلسات المحاكمة ويعرف العربية جيدا ووجد أن المحاكمة تكاد تفشى الأسرار العسكرية للأعداء . وهنا أشار بالافراج عنه .

د. محمود دياب

فشل التخطيط مع الألمان لارسال طائرة المانية الى رأس البر ليسافر عليها عزيز المصرى

●● د. عبد الغفار الساعى كان صديقا لعزيز المصرى وقد سعى لمساعدته على الهرب للوصول الى ألمانيا للقاء روميل .. حيث كان الألمان فى حاجة الى خبرة عزيز المصرى قال لى :

أثناء الحرب كنت مقيما فى برلين ، وعدت الى مصر . وكان أن اتصلت بعزيز المصرى ، فرجانى أن أعمل لكى يصل الى ألمانيا وفعلا سافرت الى بلد محايد لكى اتصل بالألمان لتدبير خطة حضور طائرة ألمانية لمصر لنقل الفريق خارج البلاد ومن أجل ذلك سافرت الى الاستانة واتصلت بالألمان ودبرت معهم خطة لحضور طائرة ألمانية الى مصر لنقل عزيز المصرى ومن الاستانة سافرت الى بيروت حيث التقيت برئيس لجنة الهدنة الألمانى « فون روز » .. وأخبرته بالمشروع .. فرحب بذلك وحين عدت الى مصر أخبرت عزيز باشا بالترتيبات . كما أخبرت عبد المنعم عبد الرءوف بتفاصيل العمليـــة .. الذى قال لى أنه سيحضر يحيى البدراوى الذى سيسافر الى استانبول عن طريق بيروت لزيارة والدته ، وفى طريقه سيلتقى بفون روز ببيروت ، وفى اســـتانبول سيتصل بالقنصلية الألمانية والسفارة هناك ويخبرهم باتصالاتى بهم لتنفيذ عملية حضور الطائرة الألمانية الى مصر .. وليثقوا به .

وقد ذهبت أنا مع يحيى البدراوى — قبل سفره — الى رأس البر لتحديد مكان تهبط فيه الطائرة .

لكن حين سافر يحيى البدراوى الى استانبول كانت الجيوش البريطانية قد دخلت لبنان واحتلتها . وحدث ان يحيى البدراوى كان مع سكرتيره الخاص محمد باشا البدراوى وقد حدث بينهما خلاف وعاد السكرتير بعد الخلاف ، وأخبر الانجليز فى بيروت بما قام به يحيى البدراوى من اتصالات .

وقد قبض الانجليز على يحيى البدراوى فى بيروت . وبما ان يحيى كان شقيقا لزوجه فؤاد سراج الدين ، وزير الداخلية وقتئذ فقد اتصل به سراج

الدين فى محل اعتقاله ببيروت وأخبره انه لا بد أن يقول كل شيء حتى يمكنه السعى للافراج عنه ‥ وحكى الحكاية كلها ٠

وهنا قبضـوا على ، واعتقلونى وأودعونى سجن الأجانب ولكننى قلت للانجليز ، اننى كنت مسافرا لبلد محايد لأنه كانت لى بضائع صودرت ، وكنت قد أرسلتها للسويد ‥ وان اتصالاتى لم تكن اتصالات عسكرية أو سياسية

ثم نقلت لمعتقل الزيتون ‥

د٠ عبد الغفار الساعى

من أمين فهيم السكرتير السابق للملك السابق فاروق

الى الأخ العزيز الأستاذ صبرى أبو المجد ٠

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ‥

لقد كانت لى فرصة سعيدة ان التقيت بك ـ ولو تليفونيا ـ بعد مرور عشرات السنين على آخر لقاء لنا ‥

وأبعث اليك ـ كما وعدتك ـ ببعض مالا تزال الذاكرة تعيه من وقائع تتصل بالموضوع الذى تتناولونه « المرحوم أحمد حسنين ‥ الخ » ولعلك تجد فى الصفحات التالية ما ينال رضاك ٠

فى وقت من الأوقات كانت للمرحوم أحمد حسنين حظوة لدى فاروق لم يتمتع بها أى انسان غيره ‥ الى حد أن فاروق أمر باعداد جناح بقصر القبة ليقيم به أحمد حسنين ، وكان ذلك أيضا بايحاء خفى من جانب الملكة الوالدة « نازلى » ‥

ولكن سرعان ما بـدأ خدم القصر يتهامسون عن تردد نازلى على جنـاح حسنين ‥ وسرعان ما وصل تهامسهم الى اذن فاروق ‥

وذات يوم وصل حسنين الى قصر القبة وهو مرهق من عمل اليوم فى قصر عابدين ، وما أن اقترب من باب جناحه حتى فوجىء بما لم يكن يتوقعه ‥ رأى ملابسه وكتبه مبعثرة بالردهة أمام باب حجرته ـ وكان موصدا ـ والى جانبها ثلاثة أجهزة تليفونية بأسلاكها المقطوعة ٠

كان حسنين بطلا عالميا فى رياضة السلاح « الشيش » ، فكان من طبعه أن يتلقى الهزيمة بنفس الروح التى يتلقى بها النصر ‥

وأمام هذا المنظر ، ابتسم حسنين ابتسامة مريرة ، وانحنى يلتقط من الأرض كتبه الخاصة ، وضعهـا تحت أبطه وانصرف فى هدوء ، وذهب ليعتكف فى حلوان ٠

كانت الصدمة أشد وقعا على نازلى ٠٠ ولم تتردد فى أن تتحدى ابنها فاروق ، فلم تنقطع عن زيارة حسـنين فى حلوان وقيـل أنهـا عرضت عليه مبلغا من المال عندما علمت بأنه امتنع عن تسـلم مرتبه أبى فى كبرياء وعزة نفس ٠٠

أراد فاروق أن يسجل ظروف هذا الحادث فى مذكراته الخاصة بعد طرده من مصر ٠٠

كان الصحفى الانجليزى « نورمان برايس » أول من جاء لتحية فاروق بعد أيام قليلة من وصوله الى منفاه فى ايطاليا ، فقد كانت تربط بينهما صداقة قديمة عندما كان فاروق ملكا ٠٠

نزل نورمان برايس ضيفا على فاروق فى نفس الفندق الذى كنا نقيم به فى جزيرة كايرى ، وكان فاروق يجتمع به كل مساء الى قرب مطلع الفجر ٠

وذات يوم ناولنى فاروق عدة صفحات بالانجليزية ، وقال لى انها مذكراته الخاصة أملاها على نورمان برايس لنشرها فى صحيفة « أمبايرنيوز » وطلب منى الاطلاع عليها قبل نشرها ٠

لفتت نظرى عبارة يقول فيها « كنت أطوف بالليل خلسة فى ردهات قصر القبة ومسدسى بيدى ، لعلى ألتقى بأمى وعشيقها حسنين فأصرعهما برصاص مسدسى ٠٠ » ٠

وهنا نظرت اليه فى مرارة ، وقلت له أن أى انسان يحاول دائما اظهار أمه فى مظهر القديسات ٠٠ ولا تنس أن حسنين باشا هو رائدك عندما كنت أميرا تتلقى العلم فى انجلترا ، وانه هو الذى أنقذك وأنقذ العرش يوم حادث ٤ فبراير » ٠٠

فقال لى فاروق « ان الانجليز هم الذين فرضوه على أبى الذى كان اختياره قد وقع فعلا على عبد الخالق حسونه ليكون رائدا لى ٠٠ وأما عن موقفه فى ٤ فبراير فانى لا أنكر أنه هو الذى كان يوحى لى بالعربية ما أرد به على اللورد كيلرن وهو جالس أمامى مع ضباطه البريطانيين يتوعد ويهدد ٠٠٠ ولكن لعلك لا تعلم أن موقفه هذا كان الفصل الأخير فى مسرحية ٤ فبراير ، التى أقنعنى بعض الأصدقاء بأنها كانت من تدبير حسنين وأمين عثمان مع الانجليز حتى يبدو حسنين فى نظرى الرجل الذى لا يمكن الاستغناء عنه » ٠

وعلى أية حال ، كانت لدى الشجاعة لأن أمسك بالقلم الأحمر وأشطب هذه العبارة بعد أن قلت له « أن مثل هذا القول سيكون له وقعه السيىء لدى الملك عبد العزيز ‥ فالعرب لا يستسيغون مثل ذلك » ‥ وقد عمدت الى تأكيد هذا الرأى لعلمى بأن فاروق كان على وشك استقبال مبعوث العاهل السعودى حاملا أول « معونة مالية » للملك المطرود ٠

وهناك واقعة تدل على أن شبح العلاقة بين نازلى وحسنين كان لا يزال يتراءى أمام فاروق حتى فى المنفى ، فقد وردت اليه فى أوائل أيام منفاه رسالة من أمه من أمريكا تهنئه بسلامة الوصول وبنجاته وأولاده من « الانقلاب » ٠

ـ كما تقول ـ وأنها تنتظر منه كلمة لتحضر الى ايطاليا متطلعة الى جمع شمل الأسرة ‥

وكانت قد وردت اليه رسالات مماثلة من بعض أفراد الأسرة المقيمين بالخارج وطلب منى اعداد الرد عليها ٠

وعندما عرضت عليه مشروع رد على رسالة أمه ، وهى موجهة الى « جلالة الملكة نازلى » ، اذا به يشطب هذه العبارة ويكتب بدلا منها « الى أرملة المرحوم أحمد حسنين ‥ » ويستبدل بما كتبته عبارات يحملها فيها وحدها مسئولية ما وصل اليه وما يعانيه من قسوة المنفى ، ويطلب اليها الكف عن مراسلته » ٠

أمين محمد فهيم

رسالة أخرى من الأستاذ أمين فهيم

حول غرام نازلى بأحمد حسنين

لم يكن الغرام بين نازلى وحسنين متبادلا ،

بل كان من جانبها وحدها ،

هذا ما شهد به الكثيرون من أصدقاء حسنين ، وعلى رأسهم الفريق محمد حسين ـ الذى كان موضع ثقته وسره ، وكان يلازمه كظله ٠

عندما أصيب فاروق فى حادث السيارة المعروف على الطريق الى الاسماعيلية نقل الى مستشفى ميدان صغير أقامه الانجليز فى قلب الصحراء بالقصاصين حيث كانت الحرب العالمية الثانية لا تزال على أشدها ٠ وكنت الموظف الوحيد من الديوان الملكى الذى لازم فاروق طوال الاثنين والعشرين يوما التى قضاها بالمستشفى ٠

وذات مساء كنت أجلس على باب المستشفى مع الفريق محمد حيدر ننتظر عودة أحمد حسنين من القاهرة ٠

كانت نازلى قد انصرفت لتوها بعد زيارة ابنها ٠٠ وما كادت تتحرك سيارتها حتى نظر اليها حيدر بنظرة ملؤها الاحتقار والازدراء والتفت الى يقول : « مسكين حسنين ٠٠ انه مظلوم » واستطرد يقول : « ان هذه المرأة هى التى ترتمى على قدميه ، تلاحقه فى كل مكان » ٠٠ فعقبت قائلا « ولكن للناس رأيا غير ذلك ! » ، فقال : « لقد أقسم لى حسنين انه انما يتظاهر بمبادلتها حبها منذ رآها على وشك الارتماء فى أحضان أولئك الذئاب الملتفين من حولها متوهمين أنها الطريق الذى سيحقق لهم مآربهم السياسية وغيرها ٠٠ وقد أكد لى حسنين بأنه ما كان ليخون ذكرى الملك فؤاد ولى نعمته » ٠

وأضاف حيدر : « ومع ذلك فان الملكة نازلى وهى الآن فى خريف عمرها ليست هى بالمرأة التى تستهوى حسنين ٠٠ لقد عهدته لا يستسلم حتى لاغراء من يصغرنها سنا ويفقنها جمالا ٠٠ »

ظلت هذه العبارة الأخيرة عالقة بذاكرتى الى أن جاء اليوم الذى سمعت فيه شهادة من يؤيدها ٠

سافرت الى ايطاليا عام ١٩٤٧ ، وكنت خلال عملى بالسفارة المصرية أتردد على نادى السلاح « الشيش » ٠٠

وبعد مرور سنوات ، ذهبت الى النادى مودعا مدربى الايطالى « أوجو بنيوتى » بمناسبة اعتزامى العودة نهائيا الى مصر ٠٠ فقدم لى سيفه « الفلورية » واسمه محفور على مقبضه ، وقال لى « انه كان يعتز بهذا السيف الذى انتصر به على المرحوم أحمد حسنين فى الألعاب الأولمبية بلوس انجيلوس فى أوائل الثلاثينيات » ٠٠

وأخذ يحدثنى عن حسنين ،

وقال « بعد ان انتهى الشوط بفوزى على حسنين دهشت اذ رأيت الفتيات والنسوة الأمريكيات والأجنبيات يتزاحمن من حوله ويقدمن له « الأوتوجراف » ليوقع عليه باسمه ٠٠ وهنا اقتربت منه وقلت له ضاحكاً « أما كان الأولى أن أكون أنا مكانك » ٠٠ فضحك حسنين وقال « أتريد أن تقول سعيد فى الحب تعيس فى اللعب » ٠

واستطرد بنيوتى يقول : تهافتت النساء عليه ، ولكنه لم يستسلم لاغرائهن ٠٠ كنا جميعا نرتاد أماكن اللهو نقضى سهراتنا بين الشراب والرقص ٠٠ أما حسنين فكان لا يبرح الفندق ويقضى وقته فى القراءة ٠٠ ولم يشاركنا فى لهونا ٠٠ فكنت أقول لنفسى لعلها أخلاقيات الاسلام » ٠

وطلب منى أوجو بنيوتى أن أضع باقة من الورد على قبر المرحوم حسنين ، ومعها بطاقة منه تحمل هذه العبارة بالايطالية : « تحية تقدير للرياضى الفارس الذى يشرف فروسية العرب » ..

وقد لبيت هذا الرجاء ..

هذا ما تعبه الناكرة من قصة ملكة شغفها أمين القصر حبا

قصة الملكة الأرملة التى راودت عن نفسه من كان بالأمس رائدا لابنها ..

فهل استعصم ؟

انه يؤكد ذلك ، ويؤكده أصدقاؤه

ولعل التاريخ المنصف يثبت يوما ان كان قميصه قد من دبر ..

اكتبوا الينا عن كل ما يتعلق
بأحداث ٤ فبراير ١٩٤٢

ونحن ـ فى سنوات ما قبل الثورة ـ نقترب من أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢، ورغبة منا فى أن يكون ما تكتبه عن تلك الأحداث ، أقرب الى الصدق ، والموضوعية وحرصا ، منا على أن نكون فيما نكتبه عن تلك الأحداث ، التاريخية محايدين ، يناشد كاتب هذه السطور ، كل من لديه ، أية معلومات ، أو وثائق أو ذكريات عن تلك الأحداث ممن عاصروا تلك الأحداث ، أو كان لهم فيها دور أى دور ، أن يكتبوا ، الينا بما لديهم خاصة وقد مضى على تلك الأحداث ثمانية وثلاثون عاما ، وقد أصبحت فى ذمة التاريخ ، وأصبح من حق أبنائنا ، علينا ، أن يعرفوا الحقيقة التى ظلت غائبة ، أكثر من ثمانية وثلاثين عاما : ان كل من عاصر تلك الأحداث أو كل من سمع عنها من مصدر ثقة مدعو ، الى شهادة أمام التاريخ « ولا تكتموا الشهادة ومن يكتمها فانه آثم قلبه » صدق الله العظيم .

صبرى أبو المجد

رجاء حار الى من يهمه الأمر

قبل أن أبدأ الكتابة عن مأساة ٤ فبراير وما سبقها من أحداث ناشدت كل من لديه معلومات أن يوافينى بها كما ناشدت كل من له رأى فيما أنشره من أقوال ، أن يتفضل بارسالها الى على أن أنشر كل ما يصلنى كما هو ، وقد وصلتنى رسائل كثيرة نشرتها بالأمانة والصدق ، وانى وقد أوشكت أن أنهى الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢ ، أناشد أيضا كل من لديه معلومات أو بيانات أو آراء حول هذا الحادث أن يتكرم بارسالها الى لتأخذ طريقها الى النشر ولست بمستطيع أن أفعل أكثر من أن أتقدم الى الجميع بهذا الرجاء الحار .

اضافات جديدة للأستاذ حافظ محمود

● تعقيبا على ما جاء عن الأيام الحرجة السبعة قبل حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ أرى أن أضيف الى ما جاء فى هذا الفصل المعلومات الآتية :

أولا ــ كيف تمت استقالة وزارة حسين سرى باشا :

فى أول فبراير سنة ١٩٤٢ تلقى سرى باشا معلومة بأن مظاهرة فى أطراف المدينة تهتف « الى الامام يا روميل » فرفع سماعة التليفون وطلب حاكمدار العاصمة « رسل باشا » ــ وهو انجليزى كما هو معروف ــ وطلب اليه الاسراع الى فض هذه المظاهرة بالوسائل السلمية الممكنة ، وبعد ساعة علم سرى باشا ان المظاهرة لا تزال فى طريقها دون أن يعترض طريقها أحد ، فاتصل مرة أخرى بالحاكمدار رسل باشا فأجابه الأخير بأنه « سيقوم باللازم » ثم علم سرى باشا ان الحاكمدار لم يتحرك من مكانه ولم يحرك أية قوة لفض المظاهرة .. ولما كان معروفا لدى رئيس الوزراء وغيره أن هذا الحاكمدار الانجليزى لا يمكن أن يتحرك الا بتعليمات من السفارة البريطانية فقد أيقن سرى باشا أن الانجليز يدبرون أمرا ويريدون أن تكون هذه المظاهرة طريقا الى تنفيذ ما يريدون .

عندئذ دعا سرى باشا مجلس الوزراء الى اجتماع عاجل ، والى أن جاء الوزراء كان هو قد كتب خطاب الاستقالة ، ولم يستمر المجلس فى الانعقاد الا ريثما تلا سرى باشا نص خطاب الاستقالة رافضا أية مناقشة فى موضوع الاستقالة أو فى نص خطابها ، وقام من فوره الى القصر الملكى وهناك أودع خطاب الاستقالة .

ثانيا ـ بالنسبة لخروج الدكتور عبد الحميد بدوى من الوزارة : كانت هناك خلفية من صنع القصر الملكى وهى أن السيد الوزير متورط مع سيدة شابة ، ورغم عدم ثبوت هذه الواقعة فقد كان هناك اصرار على استبعاد بدوى باشــا .

ثالثا ـ بالنسبة لقطع العلاقات مع حكومة فيشى الفرنســية : كان سبب هذه الأزمة أن الملك السابق فاروق كان قد استمع فى حفلة ما الى وزيرها المفوض فى مصر بأن حكومة سرى باشا تعتزم قطع العلاقات ، ولم يكن الملك قد علم بشيء من هذا فقال للوزير الفرنسى المفوض : لا تحمــل همــا فانت باق هنا برغبتى . وكان سرى باشا وزملاؤه لا يعلمون شيئا عن هذا الوعد « الملكى » . ومن هنا نشأت الآزمة بين القصر والوزارة بمجرد اعلان قطع العلاقات .

رابعا ـ بالنسبة لسـوء العلاقات فى هذه الفترة بين الملك وسرى باشا : ان الذى لم يتناوله الذين كتبوا فى هذا الموضوع هو أن الملك فاروق كان قد بدأ يضيق بسرى باشا لأنه زوج خالة الملكة السابقة « فريدة » أو شيء قريب من ذلك فى الفترة التى كانت العلاقات قد توترت بين الملك وزوجته الأولى .

خامسا ـ بالنسبة لاقتراح هيكل باشــا على حسنين باشا رئيس الديوان الملكى بأن يؤلف النحاس باشا وزارة ائتلافيــة للخروج بالبلاد من الأزمة السياسية التى كانت قد بدأت فى يناير سنة ١٩٤٢ ـ ان الذى لم يذكره الدكتور هيكل فى مذكراته ، ان حسنين باشا كان يتطلع الى رياسة وزارة من « الشباب » وكان يقول ان التعامل مع الملك كان يتطلب وجود وزراء أصغر سنا ، وأعد حسنين باشا مشروع هذه الوزارة سرا . لكن السر قد وصل ... كيف ؟ لست أدرى .. الى اللورد كيلرن فغضب غضبا شديدا من حسنين باشا لأنه لم يطلعه على هذه الفكرة .

والواقع ان هذه الفكرة كانت من الأسباب الرئيسية فى حادث ٤ فبراير وسرعة الأحداث التى أدت اليه لأن اللورد تصور أن الملك بعد تشكيل وزارة « ملكية » تسانده فى موقفه من محنة الانجليز فى تلك الفترة .

سادسا ـ بالنسبة للأزمة التموينية التى حدثت فى أخريات أيام حكومة سرى باشا ، كان السبب الحقيقى لهذه الأزمة أن المواصلات الخارجية فى هذه الفترة الحرجة من فترات الحرب العالمية الثانية كانت قد تعثرت على نحو أقلق القيادة البريطانية فى مصر على المواد التموينية التى تأتيها عبر البحر من الخارج ، فأخذت تستولى بطريقة أو بأخرى على مواد التموين فى مصر لكى تختزن منها ما يسد حاجة القوات المسلحة البريطانية المتمركزة فى هذه المنطقة لأطول مدة ممكنة ، فأثر ذلك تأثيرا مباشرا على احتياجات الشعب من المواد الأساسية .

رسالة من الرباط :

اذكروا الحقيقة كاملة ولو مست بعض الجـــوانب الخاصـــــة

الأستاذ الكبير السيد صبرى أبو المجد

سبق لكم ان استشرتم قراءكم ـ وأنتم تسجلون أحداث مصر الحبيبة قبل الثورة ـ فيما يتعلق بموضوع تسجيل الحياة الخاصة لمن كان بيدهم الأمر فى تلك الحقبة من الزمن فهل يجوز كتابتها أم لا ؟

سيدى الأستاذ ٠٠

انكم تسجلون للتاريخ وللأجيال القادمة لذلك يجب أن تذكروا الحقيقة كاملة حتى ولو مست بعض جوانب الحياة الخاصة لمن كان بيده الأمر والنهى ٠

سيدى الأستاذ ٠٠

بعد رســالة السيد أمين محمد فهيم سكرتير فاروق الخــاص الصريحــة الواضحة أعتقد انه لم يبق لكم أى عذر فى الاعتذار عن نشر الحقيقة كاملة ٠

انى كما سبق ان ذكرت لكم فى رسالتى السابقة التى كانت تتعلق بكتاب الاسلام وأصول الحكم لعلى عبد الرازق عشت حقبة من الزمن فى أرض الكنانة امتدت نحو عشرين سنة من ١٩٣٩ الى ١٩٥٩ وبحكم دراستى فى جامعة الاسكندرية واختلاطى بزملائى وما زلت أحفظه حتى الآن هو ما كان يتهامس به الناس أحيانا يجهرون به خاصة طلاب الجامعة من تعديل للأغنية الشعبية التى كانت تمجد فاروق والتى كان مطلعها :

ملك البلاد يا زين　　　يا فاروق يا نور العين

ولكن الطلبة لم يكونوا يرددون هذه الأغنية كما هى مكتوبة أضافوا اليها تعديلا جوهريا ٠

فهى صارت هكذا :

ملك البــــلاد يا زين　　　يا فــاروق يا نـــور العين

أمـــك تزوجت اثنين　　　على مــاهر وأحمــد حسنين

بل وأكثر من هــذا فاننى حضرت وشاهدت بعينى زملائى الطلبــة وهم يهتفون فى احدى المظاهرات ٠

رحم الله ابن على أيوب وبالطبع فان هذه القضية معروفة لدى الجميع من كون ابن على أيوب الوزير . السعدى السابق والذى أعتقد انه كان ضابطا فى الجيش قد اغتاله عمر فتحى باشا على باب مسكنه والذى بداخله فاروق وعمر فتحى يتولى حراسته من الخارج .

كل هذا وهو نقطة من بحر يجب كتابته ونشره حتى يعلم الجميع كيف كانت تحكم كنانة الله فى أرضه : مصر الحبيبة فى أحلك فترة من حياتها .

وتقبلوا سيدى الأستاذ كل تقدير واحترام مع الدعاء لكم بطول العمر حتى تواصلوا تحقيقاتكم وكتاباتكم عن أحوال مصر قبل الثورة خدمة للتاريخ .

المخلص
محمد اليطفتى المحامى
زنقة طنطا رقم ١
الرباط المغرب

● أعتذر للأخ محمد لأننى شطبت بعض كلمات تمس محمد على أيوب يرحمه الله وعذرى أننى رجل قانون .

أنشروا كل شىء عن الماضى

الأستاذ : صبرى أبو المجد :

دعوت القراء لابداء رأيهم :

● هل تكتب قصة غرام نازلى بأحمد حسنين أم لا تكتبها وبدا الى وأسرتى الكبيرة التعداد .

نقول لك يا أستاذنا الكبير الذى عرفناك منذ زمن بعيد نقرأ لك كما عرفناك مخلصا فى مهنتك الشريفة تحملت من أجلها ما تحملت من تعذيب وتشريد وسجن وانت على عهدك مقيم لم ترهبك ذلة ولا خنوع ولا خضوع حتى نصرك الله مرفوع الرأس والهامة .

نقول لك أكتب وأرخ وأكشف عن الحقائق وأنت الذى أخذت على عاتقك أن تؤرخ تاريخ مصر » ..

أكتب الحقيقة ليعرف شبابنا كيف كانت تحكم مصر قبل ثورة سنة ١٩٥٢ التى قامت الثورة من أجله . أكتب الحقيقة الواضحة من أعماق ضميرك الحى ومن وحى ارادتك ولأجل مصرنا العزيزة .

...

أكتب يا أستاذنا الكبير الشريف عن :

١ ـ أحمد محمد حسنين وقصة غرامه بنازلى وهى فعلا أثرت كثيرا فى السياسة المصرية وأحداثها وفسادها فى الحكم وفساد فاروق والفضائح التى شوهت وجه مصر وزكمت الأنوف رائحتها الكريهة من زواج فتحية برياض غالى وسمعة نازلى المشينة ٠

٢ ـ أكتب عن الفريق عمر فتحى كبير ياوران فاروق وأكشف النقاب عنه ٠

٣ ـ أكتب عن كريم ثابت مستشار صحفى فاروق ٠

٤ ـ أكتب عن الدكتور أحمد النقيب مدير مستشفى المواساة ٠

٥ ـ أكتب فضيحة حادث ٤ فبراير ٠

٦ ـ أكتب عن فضائح الأحزاب السياسية ومفاسدها ٠

٧ ـ أكتب وسطر للتاريخ عن مهازل هؤلاء الباشوات التى أفسدت الحكم فى مصر وان ثورة ١٩٥٢ ما قامت الا لتطهير مصر العزيزة من براثن هؤلاء الخونة المفسدين وكما قال سبحانه وتعالى وهو أصدق القائلين :

« ونريد أن نمن على الذين استضعفوا فى الأرض ونجعلهم أئمة ونجعلهم الوارثين » صدق الله العظيم ٠

أكتب وسطر للتاريخ ونحن نؤيدك فيها تكتب أيها المناضل الشريف الحر ٠

٨ ـ أكتب عن غرام رئيس وزراء مصر توفيق نسيم بابنة صاحبة البنسيون الأجنبية وكيف قالوا عنه أنه رجل (٠ ٠ ٠ ٠ ٠) يا له من تاريخ » ! ٠٠ !!!

وكان الله فى عونك وقتها يا مصر يا أم الصابرين ٠

أستاذنا الكبير : الله معك يرعاك ويحفظك ويديم عليك نعمة الصحة وطول العمر لخدمة قرائك وأحبائك الذين يدعون لك دواما بالستر ٠

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ازينهم ابو العطا منصور

ناظر محلج النيل بزفتى

تعقيب آخر للدكتور محمد بلال

صبرى أبو المجد

استرعى ناظرى عنوان « الوفد كان يصادق الانجليز حاكما ويخاصمهم خارج الحكم » .. وهو عنوان لا يمكن قبوله كمبدأ وتاريخ .. وأرى أن له أكثر من مغزى وأنه يترك انطباعا خاصا فى نفوس أبناء هذا الجيل ممن لم يدركوا تلك الحقبة من أن سياسة الوفد كهيئة وطنية كبرى **كانت تحرص على البقاء** فى الحكم أو السعى اليه دون نظر الى أهدافه الوطنية وأن ثورته الوطنية وهو الحكم تنطفىء حين يمارس السلطة .. ! .

من هنا رأيت أن أعترض على صيغة هذا العنوان مقررا ان الوفد فى نضاله الطويل لم يكن يستهدف الحكم لمجرد السلطة وانما لتحقيق مخططه الوطنى فى كفاحه تجاه الانجليز أو نضاله الدستورى واعزاز سلطة الشعب أمام القصر .. ولم يكن وجود الوفد على كرسى الحكم مما يعتور هذه المبادىء أو يثنيه عن مجابهة الانجليز أو الملك .. والتاريخ حافل بأمثلة تفوق العد والحصر مما يؤيد هذا القول وتحضرنى هنا هذه التساؤلات لأمثلة قريبة العهد .

أولا : هل كان الغاء معاهدة ١٩٣٦ من جانب الحكومة الوفدية وحدها فى أكتوبر ١٩٥١ عملا من أعمال الصداقة والوفاق مع الانجليز ؟!

ثانيا : هل كان تحريض الحكومة الوفدية فى نفس الحقبة لعشرات الآلاف من العمال المصريين ليتركوا عملهم فى ثكنات الجيش البريطانى ثم توظيفهم جميعا فى وزارة الشئون الاجتماعية .. هل كان ذلك من علامات الصداقة والمودة مع الجيش البريطانى ؟!

ثالثا : هل كان مشروع القانون الذى قدمته حكومة الوفد للبرلمان عام ١٩٥١ بقيام وحدة وادى النيل بين مصر والسودان والغاء الاتفاقيات الثنائية السابقة مما ترتب عليه تعديل الدستور المصرى .. هل كان ذلك مما يثلج صدور الانجليز ؟!

رابعا : وأخيرا ..هل كانت معركة الاسماعيلية فى يناير ١٩٥٢ بين شرطة مصر الرسميين بأمر الحكومة الوفدية وبين جحافل ومدرعات الجيش البريطانى والتى استشهد فيها خمسون بطلا مصريا . هل كانت هذه الموقعة تحسب فى مهرجان المحبة والغزل بين حكومة الوفد وبريطانيا العظمى ؟! هذا ما أردت التعبير عنه فى هذا الاستدراك الموجز .

وأضيف أنكم تقتربون من حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ .

وإذا كانت مقدمات العناوين على هذا النحو بالنسبة للوفد ٠ فقد أتوقع للحلقات القادمة عناوين أكثر اثارة والحادث ضخم قتله الكتاب والمؤرخون بحثا وتسجيلا ٠٠ ولا شك ان منهم المنصفين وغير المنصفين وفى كل الحالات فنحن على ثقة بأن التحليل التاريخى الدقيق والسرد الصادق غير المتحيز سوف يكون رائد هذا التاريخ ٠٠ وأكرر ما ذكرته دائما أنه يسعدنى ويسعد جيلنا القديم أن يقف الجيل الجديد على تاريخ حافل بالنضال الوطنى الشريف يزهو ويعتز به المصريون جميعا على اختلاف أجيالهم ٠

د٠ محمد بلال

ملاحظات على الشكل لا على الجوهر

صبرى أبو المجد

تحية طيبة

بدأت الحديث عن حادث ٤ فبراير والحديث عنه ليس جديدا فهو حديث معاد له صورة فى كل الأذهان وذلك رغم انقضاء قرابة أربعين عاما على وقوعه ـ ولكثرة ما يتردد الحديث عنه والعودة اليه فقد أصبح موضوع التساؤل والتفكير عند هذا الجيل بل والدهشة من كثرة الوجوع اليه ٠٠ ؟ ولعلك تتفق معى ان السبب فى عبقرية هذا الحادث أو شهوة التحدث عنه ليس لعدوان الانجليز على كرامة مصر أو كرامة الحكم فيها بقدر اتصاله بتاريخ النضال الوفدى ورئيسه مصطفى النحاس ٠٠ فلطالما اعتدى المستعمر على كرامة الوطن وحكمه منذ بدء الاحتلال البريطانى فى عهد الخديو حتى عهد الملكين فؤاد وفاروق ٠ وانما اتخذ الحادث شهرته لأن خصوم الوفد قد حاولوا منذ وقوعه اتخاذه سلاحا لمحاولة النيل منه وهم فى ذلك الوقت الملك وأنصاره من بطانته ومن أحزاب الأقلية فى معركتهم معه وهو يناضل من أجل معركتى الاستقلال والدستور ٠٠ ولا شك أن هناك أكثر من تعقيب على موضوع الحديث عن حادث ٤ فبراير غير أنى أوثر التريث حتى ينتهى سرد الحادث ليكون الأمر أكثر وضوحا واستيعابا لأبعاده ٠٠ غير أن لى ملاحظة على الشكل أرجو أن يتسع المجال لذكرها وهى أن كثيرا من العناوين يختلف عن التفصيل والمضمون حيث يقتصر المضمون على رواية وقائع الحادث أو تصريح الأطراف المختلفة فيه أو سرد أحد المراجع عنه دون تقرير حكم بالادانة أو البراءة وهو ما تلتزم به الحيدة التاريخية ٠

لذلك وحتى ينتهى السرد التاريخى المجرد لهذا الحادث وتأكيد الحيدة التامة اقترح الآتى برجاء أن يتسع له مجال النشر كما عودتمونا :

أولا : أن تكون أقوال ومذكرات أطراف الحادث هى المرجع الأول وهى على الترتيب : شهادة مصطفى النحاس فى قضية الاغتيالات .. ثم وثائق وزارة الخارجية البريطانيــة عن الحادث .. ثم مذكرات لورد كيلرن سفير بريطانيا آنذاك ورجل الحادث نفسه .. ثم أقوال من عرفناهم من المؤرخين المحايدين ..

ثانيا : أن يشار فى المراجع التى ذكرتها الى الفقرات المطلوبة من ناحيتى النفى أو الاثبات على السواء ..

ثالثا : أن تكون العناوين فى الحلقات متفقة مع المضمون حتى لا تقوم شبهة فى الخصومة لتاريخ الوفد .. والكتاب يعرف من عنوانه ! .

رابعا : أن تضموا صوتكم الى صوتى بطلب نشر محاضر لجنة تسجيل تاريخ مصر ولها بحث عريض عن حادث ٤ فبراير .

خامسا : اذا كنتم تعتزمون الخروج بحكم على الوفد ومصطفى النحاس أو له فأرجو أن يكون ذلك بعد استيفاء الحلقات للحادث على أن يكون الحكم صريحا واضحا وأن يتسع المجال بعده للتعقيب اذا اقتضى الأمر ذلك .

ولكم خالص تحياتى والله ولى التوفيق .

الدكتور محمد بلال

وشهد شاهد من أهلها :

صبرى أبو المجد ..

● لقد أيقظت التاريخ فى ذاكرتى ، فاعادت بذلك لى شبابى ، كنت ولا أزال أتابع باســتمرار وباستمتاع زائد تسجيلكم لحقائــق التاريخ على سنوات ما قبل الثورة ولم تفتنى حلقة واحدة من حلقات تلك السنوات ، ثم فوجئت بندائكم الكريم تطلب منى ، أن أقول كلمة للتاريخ فى مظاهرات آخر يناير وأوائل فبراير عام ١٩٤٢ واســمح لى ـ فى البــداية ـ أن أكتب عن الظروف التى سبقت ظلت المظاهرات : لقد كان الوفد مبعدا عن الحكم وكانت الأوضاع غير مستقرة ، فلا يمكن أن تستقر الأوضاع وحزب الغالبية مبعد عن الحكم ورغم أن أحزاب الأقلية كانت هى التى تحكم الا اننا كشباب ننتمى الى تلك الأحزاب لم نكن ملزمين أبدا برأى قادتنا من الوزراء وكان حزب الأحرار الدستوريين ، وكنت رئيسا لشبابه يستمع الى آرائنا ، وخاصة رئيس الحزب بالنيابة ، ثم رئيس الحزب فيما بعد د. محمد حسين هيكل ، بل ان السكرتير العام للحزب ، الأستاذ ابراهيم الدسوقى أباظة ، كان يربى شباب الحزب على ابراز الارادة الحرة وكان كثيرا ما ينتصر لنا ، اذا نحن أصبنا الرأى ، ولم

يكن يكتم عن شباب الحزب أى سر من أسرار السياسة اذا أحس أن الشعب ينبغى أن يلم به ٠

وكانت بريطانيا قد اتصلت ببعض المصريين وشكلت منهم لجنة لتأييد الحلفاء فى الحرب وكانت اللجنة تجتمع فى مكتب الشيخ ابراهيم جلال المحامى الشرعى ، بينما كانت موجة السخط والكراهية ، ضد قوات الاحتلال قد ملات مصر من أقصاها الى أقصاها وكانت جماهير الشعب تعتبر تأييد الاحتلال من الجرائم الكبرى وقد تألفت لجنة وطنية تضم كل الاتجاهات السياسية ، الراغبة فى التخلص من قوات الاحتلال البريطانى وكانت تلك اللجنة تجتمع فى المقر الفرعى لجمعية الشبان المسلمين فى شارع اسماعيل أباظة بالمنيرة ويشترك فى اجتماعاتها ممثلون لجميع الأحزاب والاتجاهات السياسية ، فيما عدا شباب الوفد وقد تطورت الأحداث مع بداية عام ١٩٤٢ ، لسببين : السبب الأول أن اللجنة التى شكلها الانجليز لتأييدهم ارتكبت خطأ اعلاميا ، اذ صورت حرف « ٧ » الذى كان يعتبره تشرشل علامة للنصر فى منشور وكتبت بداخله آيات قرآنية ودعاية للحلفاء وقد تم توزيع هذا المنشور يوم الجمعة ٣١ يناير فى مسجد الرفاعى ، حيث يخطب الجمعة عالم جليل ينتمى الى الحزب الوطنى وهو الشيخ محمود على وقد أطلعناه على المنشور ، وطلبنا منه أن يسمح لنا بالتعقيب عليه فأبى الا أن يقوم هو بالرد من فوق المنبر وهاجم الشيخ محمود على الانجليز وصنائعهم وعملاءهم ، وبعد الصلاة خرجت جموع المصلين فى مظاهرة شبه تلقائية ، غير منظمة وقد انضم الى المظاهرة بعض شباب الأزهر ، وتم الاتفاق يومئذ بيننا وبين بعض شباب الأزهر ، على أن تبدأ المظاهرات العامة السبت أول فبراير وكان هؤلاء الشبان من زعماء الأزهر ومن المقربين للشيخ محمد مصطفى المراغى الذى كان يؤيد الحركة أما السبب التالى فكان ازدياد المجاعة بسبب استيلاء الانجليز على القمح ومواد التموين الأخرى ٠

وفى يوم السبت أول فبراير ١٩٤٢ خرجت المظاهرات من جامعة فؤاد وتكرر خروج المظاهرات فى أيام ٢ ، ٣ ، ٤ فبراير ١٩٤٢ وفى تلك المظاهرات أو فى بعضها بمعنى أدق انطلق الهتاف الشهير الذى أعطى تلك المظاهرات الضخمة أهمية غير عادية ، انطلق هتاف : الى الأمام يا روميل ٠٠

وأنا أقرر ــ للتاريخ ــ أن البادئين بهذه الحركة والمشتركين فيها كانوا منذ البداية من أشد خصوم الوفد ولكن تشجيع الجماهير لتلك المظاهرات دفعت جميع طلبة وشباب الأحزاب الى الاشتراك فيها ٠

والذى يجدر بنا أن نذكره وان توليه أهمية بالغة فى البحث أن البوليس لم يتعرض أبدا لهذه المظاهرات بل كان يسير بجوارها لحراستها وعندما قابلنا أحمد حسنين باشا كمندوبين عن جميع المتظاهرين كان يبدو مستريحا لتلك المظاهرات وكأن الحركة قد صادفت هوى فى نفسه وقد قبض على بعد ذلك

من جانب الانجليز وأرسلت معصـــوب العينين الى تكنـات مصـطفى باشـا بالاسكندرية وكان التحقيق يستهدف معرفة مدبرى مظاهرات : الى الأمام يا روميل وهل للسراى أو لأحمد حسنين باشا بالذات علاقة بتلك المظاهرات .

والذى قلته أننا لا نعلم عن وجود تدبير لتلك المظاهرات والذى تبين فيما بعد ان الجبهة المؤيدة لعلى ماهر والتجمع الوطنى لشباب الأحزاب ، وتلاميذ الشيخ المراغى من طلبته ورجال الأزهر ، وهم الذين أشعلوا هذه الحركة رغبة فى التخلص من حسين سرى العميل للانجليز وما كان أحد منا يتصور أن هذه الحركة يمكن أن تنتهى بما انتهت اليه عودة الوفد الى الحكم !

وأخيرا ، فهذا ما أستطيع تذكره من الماضى السحيق الذى أحييته فى نفسى دراستكم عن سنوات ما قبل الثورة تلك الدراســة التى التزمتم فيها بالأمانة والصدق والحقيقة والتى من خلالها تسجلون تاريخ مصر على حقيقته .

وشكرا للصديق العزيز : المخلص

محمد رشيد النحال ـ المحامى

● لم أجد فى الوثائق التى استطعت العثور عليها عن تلك المظاهرات الا اسمين فقط من مدبرى تلك المظاهرات هما الزميلان والصديقان محمد رشيد النحال وعبد السلام وفا ، وقد قال الأستاذ رشيد النحال كلمته وبقيت كلمة الأستاذ عبد السلام وفا وننشرها فيما يلى :

« الشاب » الذى هتف : الى الامام يا روميل
يحكى للتاريخ حقيقة أحداث ٤ فبراير

لم يكن حادث ٤ فبراير وحصار الدبابات البريطانية لقصر عابدين بعد الانذار الذى وجهه السفير البريطانى ـ لورد كليرن ـ الى الملك فاروق بضرورة تولى النحاس باشا رئاسة الوزارة بالحدث الأوحد أو الأول من جانب سلطات الاحتلال البريطانى ، لولا ما اقترن به من حصار الدبابات البريطانيـة لقصر عابدين فقد اعتادت سلطات الاحتلال البريطانى ـ عبر تاريخ الاحتلال ـ على التدخل فى الشئون الداخلية لحكم مصر بما يحقق مصـالح بريطانيـا ويهدر كرامة مصر ، وطالما استجاب الملك فاروق ومن قبـله والده الملك فـؤاد الى عديد من الانذارات البريطانية ابقاء على العرش الذى كانت قوات الاحتـلال هى سنده الوحيد منذ ضرب ثورة عرابى وفرض الخـديوى توفيق على عرش مصر !!

ولكن الانـذار الأخير فى ٤ فبراير قوبل من الملك فـاروق بالاعتراض لتعارضه مع رغبته الشخصية فى كراهيته للنحاس باشا !!

ولقد كان غريبا حقا أن يدعى مؤتمر زعماء الأحزاب الذى دعا اليه الملك فاروق لمناقشة الانذار ٠ طلب السفير البريطانى بتولى النحاس باشـا رئاسة الوزارة أصر الزعماء على أن تكون وازرة ائتلافية تشترك فيها جميع الأحزاب !! وهو أمر يتأكد معه قبول الانذار ما دامت مغانم الحكم ومناصب الوزراء ستكون قسمة بينهم !!

مسطق عجيب ومريب !! فالانذار كان يحمل بين طياته اهانة مصر والتدخل فى شـئونها الداخليـة وهو أمـر كمـــا سبق الاشـــارة اليه اعتادت عليه بريطانيا وأصبح مقبولا من الملك ومألوفا لدى الأحزاب السياسية التى كان هدفها الأول الصراع على كراسى الحكم ولو كان ذلك على حساب الشرف الوطنى أو الكرامة المصرية ٠٠ وللانذار الأخير الذى ترتب عليه حادث ٤ فبراير قصة ارتبطت بقيام الحرب العالمية التـانية وكان على رأس الوزارة فى ذلك الوقت المرحوم على ماهر باشا وخرج على الأمة بسياسته التى أعلنها وهى « تجنيب مصر ويلات الحرب » وقد لقيت هذه السياسة فى حينها تأييد الرأى العام وكان هذا التأييد يستند الى أمرين :

الأمر الأول : هو كراهية الانجليز والاحساس العميق بالمرارة التى غرستها فى قلوب المصريين أسـاليب الاستعمار البريطانى فى مصر وبما ذاقه الشعب المصرى ، عبر كفاحه الطويل من ويلات الاحتـلال ، وكان شعار الشباب فى ذلك الوقت : كيف نساند من أذلونا وندافع عن الذين يحتلون أرضنا ويهدرون كرامتنـا » ٠

والأمر الثانى : ان هذه الحرب لا ناقة لنا فيها ولا جمل ٠٠

ولقد كان لهذه السياسة (تجنيب مصر ويلات الحرب) وعدم استجابة وزارة على ماهر لكثير من المطالب البريطانية أثرها السىء على بريطانيا فوجهت انذارا للملك فاروق بضرورة اقالة وزارة على ماهر ، وقبل الملك الانذار وطلب من على ماهر أن يقدم استقالة الوزارة ، وكان ممكنا أن يتم الأمر باستقالة على ماهر فى كتمان وبغير ضجة !!

ولكن على ماهر فجر الموقف وألهب حماس الشباب عندما توجه الى مجلس الشيوخ وألقى بيـانه التاريخى الذى جاء فيه « ان بريطانيـا قد عادت الى استعمال أساليبها العتيقة » ٠

من المؤســـف أن الملك والأحزاب قبلوا هـذا الانذار ومروا عليه مر الكرام !!

وفى هذا الوقت كان المرحوم أحمد ماهر باشا رئيس الحزب السعدى قد أعلن عن سياسة حزبه وصار يدعو الى دخول مصر الحرب بجانب بريطانيا !!

وكنت فى ذلك الوقت سكرتير عام شباب الحزب السعدى بعد أن اشتركت فيه ايمانا منى واعجابا بماضى أحمد ماهر والنقراشى فى مكافحة الاحتلال البريطانى !!

ولقد أخذتنى الدهشة واستولت على الحيرة من تناقض موقف الرجل الذى كان على رأس جماعة اليد السوداء وهى الجماعة التى عرفت باغتيال جنود الاحتلال وبين موقفه الداعى الى مساندة قوات الاحتلال !! .

وفى احدى المؤتمرات الشعبية التى كان يعقدها للدعوة لدخول مصر الحرب أعلنت معارضتى لهذه السياسة وكان معى كثير من شباب الحزب وقدمنا جميعا استقالتنا من الحزب وقد نشر هذا الخبر فى حينها بجريدة (المصرى) تحت عنوان « استقالات بالجملة من الحزب السعدى !! » .

وكان علينا كمجموعة من الشباب أن ننظم أنفسنا ، وكنا قد بهرتنا كلمات على ماهر باشا فى مجلس الشيوخ والتى أعلن فيها استقالته من الوزارة فقررنا الاتصال به واعلان مسايرتنا لموقفه ضد بريطانيا ووقع اختيار زملائى على شخص لأقوم بهذا الاتصال ..

ولما لم يكن لى بالرجل سابق معرفة فقد اتصلت به تليفونيا وقدمت له نفسى فرحب بلقائى فورا وتوجهت الى منزله بشارع محمد مظهر باشا بالزمالك واستمرت المقابلة لمدة ساعتين مضى فيهما الرجل يسرد مآسى الانجليز فى مرارة ، وقد بلغ به الاهتمام بمعرفة الرأى العام بحقائق ما لم ينشر وما لا يعرفه الشعب ، نتيجة لفرض الرقابة على الصحف ـ قدرا كبيرا استنتجته عندما دخل علينا محمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ فى ذلك الوقت فاستأذنه فى الانتظار بالصالون الآخر حتى يتم حديثه معى وقد استمر انتظار رئيس مجلس الشيوخ ساعة كاملة !!

وتم الاتفاق فى هذا اللقاء على أن نجتمع مرة أخرى فى اليوم الثانى لهذا اللقاء ..

وفى الموعد المحدد توجهت الى منزل على ماهر باشا وقدم الى كل من صالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا ومصطفى الشوربجى بك وكان الثلاثة من الوزراء فى وزارة على ماهر المستقيلة ـ أو المقالة ـ بناء على الانذار البريطانى .

ولقد سعدت أعظم سعادة فى هذا اليوم فلكل من الرجال الثلاثة مواقف وطنية مشهورة سجلها التاريخ فى مكافحة الاستعمار البريطانى وتم فى هذا الاجتماع الاتفاق على ضرورة تعبئة الرأى العام ضد الاحتلال البريطانى ٠

ولما كان صالح حرب باشا قد تم اختياره رئيسا عاما لجمعيات الشبان المسلمين فقد وجد أن أنسب مكان لحشد أكبر تجمع وطنى هو مبنى جمعية الشبان المسلمين وفوض الحاضرون صالح باشا فى قيادة هذا التجمع ، ومنذ هذه اللحظة توطدت علاقتى بصالح باشا حرب حتى أصبحت العلاقة علاقة ابن بوالد ، وانتشرت الدعوة وأصبحت لنا قاعدة عريضة لا سيما بين شباب جامعة القاهرة وجامعة الأزهر ، وأحس أعضاء مجلس ادارة الشبان المسلمين بالاتجاه الجديد للجمعية فاستولى عليهم الفزع لتحويل أنظـــار البوليس الذى كان قد بدأ يراقب حركتنا بيقظة شـديدة ثم انتقلت اجتماعاتنا الى منزل مصطفى بك الشوربجى حيث كان يقيم فى فيلا كبيرة بجاردن سيتى وكثيرا ما كان يحضر اجتماعاتنا بمنزل مصطفى بك الشوربجى على ماهر باشا بحكم صداقته به ٠٠ وحرصا منا على راحة أسرته التى كنا نسبب لها كثيرا من الازعاج ، انتقلت اجتماعاتنا الى منزل الدكتور اسماعيل صدقى وهو من أعضاء الحزب الوطنى القدامى وكان صديقا حميما للشوربجى بك ولكن أمام التفاف أعداد كبيرة من شباب الجامعة حول حركتنا ورغبة فى العلانية وقضى مضجع سلطات الاحتلال ولا سيما بعـد أن تولى حسـين باشا الوزارة وأخـذت مواقفه تنضـح فى مساندة سياسة بريطانيا عرضت على صالح باشا حرب أن تفتتح فرعا لجمعية الشبان المسلمين بالسيدة زينب تكون لنا فيه حرية الحركة بعيدا عن تسلط مجلس ادارة المركز العام للشبان المسلمين فرحب رحمه الله بالفكرة وأيدها وأجرنا فيلا بشارع اسماعيل أباظة المتفرع من شارع خيرت بالسيدة زينب وتم تأثيث الفرع من تبرعات الشباب ، وباجماع الآراء تم انتخابى رئيسا لهذا الفرع الذى كانت تعقد فيه الاجتماعات العلنية يوميا وقد حضر افتتاح هـذا الفرع على ماهر باشا وصالح حرب باشا وعبد الرحمن عزام باشا والدكتور منصور فهمى باشا ومصطفى الشوربجى بك وفى هذا الحفل أعلن على ماهر باشا عن مشروعه الاجتماعى « يوم الفقير » وكان الهدف منه مساعدة الطلبة الفقراء وسداد مصروفات تعليمهم بالجامعة والمدارس الثانوية وقد قام عبد الرحمن عزام باشا بالوساطة لدى صديقه سعيد لطفى باشا مدير الاذاعة فى ذلك الوقت لكى يسمح بالقاء بيان للدعوة الى هذا المشروع وشرح أهدافه واستجاب سعيد لطفى باشا وألقيت هذا البيان من الاذاعة المصرية ٠

ثم دعا على ماهر باشا الى حفلة شاى أقيمت بمنزله بالزمالك حضرها كبار الشخصيات فى ذلك الوقت وعرض على الحاضرين فكرة المشروع وقد بلغت جملة التبرعات التى أمكن جمعها فى هذه الحفلة أكثر من خمسين ألف جنيه وتشكل للمشروع مجلس ادارة برئاســة على ماهر باشا واختير عبد الســلام الشاذلى باشا أمينا للصندوق !

وقد أفزع هذا المشروع الخيرى الاجتماعى السفارة البريطانية واعتبرته تجمعا سياسيا قويا ضد بريطانيا تحت شعار العمل الاجتماعى ٠

وانتهى الأمر بأن أصدر حسين سرى باشا بصفته الحاكم العسكرى العام بمقتضى قانون الأحكام العرفية قرارا بحل مجلس ادارة المشروع ومصادرة الأموال التى جمعت لحسابه !!

وتوالت الأحداث وطالب الانجليز باعتقال على ماهر ، وصالح حرب وحاول على ماهر أن يحتمى بمجلس الشيوخ بعد أن تمكن بطريقة ما من الوصول الى مبنى المجلس ، وتدخل رئيس مجلس الشيوخ وبعض أعضاء المجلس وتوصلوا مع رئيس الوزراء الى الاكتفاء بتحديد اقامة على ماهر باشا بعزبته بالقصر الأخضر وتحديد اقامة صالح حرب باشا بمنزله بأسوان ٠

كانت هذه التصرفات من جانب حسين سرى باشا ايذانا باعلان الحرب عليه وتكثيف الحملة ضده ، فقد تصادف أن دعا حزب الأحرار الدستوريين الى الاحتفال بذكرى محمد محمود باشا رئيس الحزب السابق بدار الأوبرا الملكية وعرف أن حسين سرى باشا رئيس الوزراء سيلقى خطابا فى هذه الذكرى وفى خلال علاقتى الشخصية بالمرحوم ابراهيم دسوقى أباظة باشا سكرتير عام حزب الأحرار استطعت الحصول منه على ٥٠٠ تذكرة وامتلأت قاعة الاحتفال بشباب الجامعة الذين حصلوا على تذاكر الدعوة ، وكان قد تم الاتفاق بينى وبين هؤلاء الشباب على أنه بمجرد ارتقاء حسين سرى باشا لمنصة الخطابة أن تدوى القاعة بالهتاف بسقوطه ٠٠ وفعلا ما أن بدأ سرى باشا فى القاء خطابه حتى كانت الهتافات تتصاعد كدوى القنابل « يسقط سرى رمز المجاعة ـ على ماهر رجل الساعة ـ يسقط سرى حذاء الانجليز ٠

وساد الهرج وما أن بدأ الاحتفال حتى انتهى !!

وكان هذا هو أول مسمار فى نعش وزارة حسين سرى حيث كان الاحتفال تحت الرعاية الملكية وكان المرحوم أحمد حسانين باشا رئيس الديوان الملكى مندوبا عن الملك ونقل اليه صورة لما حدث ٠

كنت فى ذلك الوقت موظفا بمصلحة الضرائب التابعة لوزارة المالية وكان حسين سرى باشا وزيرا للمالية الى جانب رئاسته للوزارة فأصدر من فوره قرارا بنقلى الى مأمورية ضرائب قنا على أن أنفذ النقل فى أقل من ٢٤ ساعة » ٠

وكان الرد أن قدمت له استقالة ـ ما زالت بملف خدمتى بمصلحة الضرائب ـ جاء فيها أننى أرفض النقل الذى أوحى حقد رئيس الوزراء على شخص لصدارتى لحركة عامة فى سبيل الله وعزة الأوطان وتحديته فيها بقولى : أننى باق بالقاهرة لأواصل كفاحى من أجل مصر ، واختتمتها بقولى : تريدون اطفاء نور الله ويأبى الله الا أن يتم نوره ولو كره الكافرون !!

ثم توجهت للجامعة فى اليوم التالى وأخذت أرتب مع مجموعاتنا المنتشرة فى كافة الكليات وخرجنا بأضخم مظاهرة شعبية شهدتها مصر حيث كان قد تم التنسيق مع طلاب الأزهر والتقى الجمعان فى ميدان سرى وتردد الهتاف المشهور (الى الأمام يا روميل) بدافع من الحقد على الانجليز ورغبـــة فى الخــلاص من احتـــلالهم !!

وقبل أن يقدم حسين سرى استقالته كان قد تلقى من السفير البريطانى خطابا يقول فيه :

عزيزى رئيس الوزراء

بناء على طلب الجنرال ولسن القائد العام للقوات البريطانية فى الشرق الأوسط ، نطلب اليكم اعتقــال المدعو « عبد السلام وفا » لخطورته على أمن الامبراطورية وسلامتها !! » .

وأذعن حسين سرى لطلب السفير البريطانى وكان آخر قرار وقعه على ورقة رسمية هو قرار اعتقالى !!

وتم القبض على عصر يوم ٤ فبراير بواسطة رجال البوليس السياسى وقبل حصار الدبابات البريطانيــة لقصر عابدين بساعات ، ثم أودعت سجن الأجانب بالقاهرة ثم نقلت الى معتقل الزيتون ثم الى معتقل سجن الأجانب ببورسعيد ثم معتقل ماقوسه بالمنيا وقد أمضيت فى الاعتقال فى ظل وزارة الوفد ــ التى تولت الحكم بعــد استقالة وزارة حسين سرى ــ عامين ونصف عام ، وكان من المقرر أن أبقى بالمعتقل حتى تنتهى الحرب فقد كان ذلك هو رأى السلطات البريطانية بالنسبة للمعتقلين بناء على طلبها !!

الا أنه حدث أن تعرضت وأنا فى معتقل ماقوسة الى نزيف دموى من المعدة كاد يودى بحياتى لولا شهامة وشجاعة وانسانية المناضل الوطنى العظيم اليوزباشى أنور السادات الذى شرفنا بزمالته فى المعتقل ، فقد أصر على أن يصحبنى فى سيارة الاسعاف الى مستشفى المنيا حتى يراقب عملية اسعافى قبل ان تتناولنى يد الاهمال وتم تحت اشرافه عملية نقل الدم التى ردت الى الحيــاه ..

وبعد فترة من العلاج طلبت مستشفى المنيا نقلى الى احدى مستشفيات القاهرة حيث تتوافر وسائل العلاج وانتهى الأمر بأن طالبت مستشفى القصر العينى بضرورة الافراج عنى لاعتبارات صحية ولكن الحكومة قررت نقلى الى مستشفى الدمرداش التى قررت هى الأخرى ضرورة الأفراج عنى لنفس الأسباب وتجاهلت الحكومة هذه القرارات الصادرة من جهتين طبيتين على أعلى مستوى

رسمى ، واستطعت الحصول على صور هذه التقارير الطبية وأرسلتها الى زعيم المعارضة بمجلس النواب - فى ذلك الوقت - المرحوم دسوقى اباظة باشا الذى قدم استجوابا للحكومة مطالبا بضرورة الافراج عنى وفى مهلة الأربعين يوما المحددة لنظر الاستجواب استطاعت الحكومة أن تحصل على موافقة السفارة البريطانية بالافراج عنى وأصبح الاستجواب البرلمانى غير ذات موضوع » .

« عبد السلام وفا »

رسالتان : من مجهول

السيد/ صبرى أبو المجد

بعد التحية فقد لاحظت بحق انك قد دأبت فى المدة الأخيرة على سرد التاريخ بطريقة غير أمينة بقصد النيل من أشخاص عرفوا بوطنيتهم .

وأثناء علاجك لموضوع ٤ فبراير حاولت النيل من وطنية مصطفى النحاس مع أنه لولا قبول النحاس تشكيل الوزارة لأعلن الانجليز الحماية على مصر مع ما يصاحب هذا من نتائج لا يعرف مداها غير الله وحده !!!

والانجليز لهم عذرهم فى اصرارهم على النحاس بالذات ليكون رئيسا للوزارة لأنهم كانوا محتاجين لوزارة قوية تستند على قاعدة شعبية عريضة فى وقت كانت فيه قوات الحلفاء مقبلة على معركة العلمين التى ستقرر مصيرهم ، كما أنهم محتاجون لرجل سياسى محنك كمصطفى النحاس وضع مصيره الى جانب قضية الديمقراطية وليس جاسوسا عليها للمحور كأمثال على ماهر ومن كان يدور فى فلكه من رجال السراى .. ؟

فالوقت كان عصيبا أمام الانجليز لا خيار أمامهم غير مصطفى النحاس .

أما أن النحاس لم يقبل تشكيل وزارة ائتلافية فهذا يرجع لحرصه الشديد على وحدة الوزارة التى يشكلها خصوصا اذا علم أنها قد قاست الكثير من الحكومات الائتلافية ، والجميع يعرف أن أحزاب الأقلية كان همها الأول اذا دخلوا فى وزارة ائتلافية بزعامة مصطفى النحاس هو تقويض هذه الوزارة واظهار النحاس بالفشل والجهل والغباء فضلا عن الوقيعة برجال الوفد !! .

فمسألة أنه تمسك بوزارة وفدية فهذا حقه ولا يمكن المناقشة فيه .

●● لم أحاول مرة واحدة فى حياتى النيل من وطنية مصطفى النحاس فوطنية مصطفى النحاس فوق الشبهات ولكن المسألة مسألة اختلاف فى وجهة النظر ؟ ص ١٠ .

السيد / صبرى أبو المجد

بعد التحية ، قرأت ما كتبتموه عن اعتقال على ماهر وبالرجوع لأقوال حسن صبرى باشا وحسين سرى باشا ومصطفى النحاس باشا صح ما قلته لك فى خطابى السابق من أن اعتقال على ماهر كان بسبب **ألاعيبه الدنيئة وتجسسه لحساب المحور** فى وقت كنا فيه جميعا ندافع مع الحلفاء عن الديمقراطية ٠

فموقف على ماهر **ومن كان يلوذ به من رجال السراى** أمر كان معروفا لدينا نحن شباب هذا العصر وكهول اليوم ، كانوا محل سخطنا واحتقارنا ٠ ماذا كانوا يريدون ٠٠٠ أيريدون احلال محتل بدل محتل آخر !!!!

نتيجة لهذا فان قبول مصطفى النحاس باشا للحكم فى ٤ فبراير هو عمل وطنى كبير ، **لأنه بهذا القبول استطاع النحاس باشا أن يقضى على أمرين كلاهما مر :**

الأول : لأنه فوت على الانجليز اعلان الحماية على مصر فى حالة عدم تشكيل الوزارة فى ٤ فبراير ٠

الثانى : لأنه فوت على الخونة من المصريين ضرب الديمقراطية بانصالهم بالمحور ٠

فكيف يقال بعد ذلك أن مصطفى النحاس كان خائنا لوطنه عندما شكل وزارة وفدية يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ ؟؟

لا تشوشوا عقول الشباب بتلك التعليقات المسمومة والتى الغرض منها قلب الحقائق ٠

يجب أن نكون أمناء عن كتابة التاريخ فلا نحرف ولا ٠٠٠

أن صور الزعماء التى تنشر مع المقال تهز مشاعرى كثيرا وتذكرنى بأقدار هؤلاء الرجال من أمثال مصطفى النحاس ، ومكرم ، وهيكل ، وأحمد ماهر ، والنقراشى ، وابراهيم عبد الهادى وغيرهم وكلما قارنت بين رجال السياسة فى الماضى ورجال السياسة الآن تحسرت واكتفيت بالقول ٠٠ لا حول ولا قوة الا بالله ٠٠٠ يعطى من يشاء بغير حساب !!

والســـــلام ٠٠

١٩٨١/٥/٢٢

المحامى العجوز
ع ٠ م ٠ أ
من الأفنديات

● مرة أخرى لم أشكك أبدا فى وطنية مصطفى النحاس ولا أسمح لأحد أن يشكك فيها فهو ـ مصطفى النحاس ـ زعيم وطنى شجاع نختلف معه ولكن اختلافنا معه لا يمنع من تقديرنا له واعترافنا بوطنيته ٠٠ (ص ١) ٠

صــواريخ

صباح الخير

صديقى وزميلى « صبرى أبو المجد » ــ رئيس تحرير « المصور » ــ وواضح أنه بانت له مواهب هائلة من المنابرة والتنقيب فى مجاهل الأرشيف للتاريخ المصرى القريب ! ٠٠ ولا أظن أننى أستمتع بفصول اسبوعية بمثل تلك الحصلة من الصفحات التى يكتبها تحت عنوان « سنوات ما قبل الثورة » ، ويطعمها بغريب الصور من مثلا « كرش فاروق بالمايوه والشفاه الجليلة تهبط بالقبلات على يده البضة اللحمية » ! ٠٠ أو ب « النحاس باشا زعيم البلاد نائم وعصاته تتدلى على كنبة رصيف محطة بنى سويف » ! ٠٠ أو بهذا العته الطاعن « ولى العهد » وهو مطهم الصدر بفاحش النياشين وطربوشه مائع كالقلع ! ٠٠ أو بصورة لذيذة أخرى من فائقة الحسن « نسل شاه » و « هان زادة » والأميره تحفة والنبيلة كهرمان ! أو هذه السكسونية الفاتنة الحادة « ليدى لامبسون » وهى تتعلق بذراع زوجها ضخم الجثة ــ المندوب السامى ــ وكأنها يمامة شقراء على جذع شجرة جميز !

فصول شيقة مصورة وما زالت طازجة الطبع فلقطاتها قريبة جدا ولا بد أنها تخطف الدهشة والاستغراب من أجيال مصر الجديدة ، وتأخذهم الى طلاسم وأساطير ألف ليلة ، بل تتوه بهم أحيانا فى دياجير العتمة والظلمة والحيرة التعسة من تلك الحقبة من حياة آبائهم وأجدادهم والذين بعضهم بل كثيرهم ما زال يعيش ٠٠ حرمانهم من حقائقها ومعالمها وخباياها ، بينما أحداثها ما زالت تصب فى دمائهم ووجدانهم ! ٠٠ وأتصور أن ما يكتبه « صبرى » ليس الا مجرد اغراء « عينات » تسحث ان نجرد كنوز المخازن العديدة منها ٠٠ كنوز تاريخ طبعا ، فانها مرحلة آخر ملك ، وآخر استعمار ، وآخر اقطاع ، وآخر خواجة وباشا وصاحب عزة ! ٠ وأتمنى والله وقد انقرض المؤرخون من حياتنا فماذا نقول الا ان نسعى بمثل عزيزنا صبرى الصحفى الاسبوعى ٠٠ نجلسه على المقعد الذى يتوق فى أعماقه ومنذ زمان لو يجلس عليه ٠٠ بمقعد « الرافعى المؤرخ المصرى الأعظم » ٠٠ ومهما تلقق عليه فهو ليس بالمهيأ له ، فمعلش وليعوضها بحيوية مثابرته واخلاص حفره وصدق نبشه ! ٠

ابراهيم الوردانى

صلاح الشاهد ! يؤدى شهادته

أخى الأستاذ الكبير صبرى أبو المجد

تحيـــة وتقـــدير وبعـــد ..

حين نسرد هذه المرحلة السياسية نرى لزاما علينا القول ان أحمد حسنين باشا رئيس الديوان كان يتعجل رئاسة الوزارة بعد ان أبعد عنها على ماهر باشا وبعد وفاة المرحوم محمد محمود باشا · وانه فى سبيل غايته فى الرئاسة ملأ فكر الملك فاروق بأن النحاس باشا قد أضعف سلطان الملك ·

وتحدثت الوثائق التى نشرت أخيرا عن تشكيل وزارة فى ابريل سنة ١٩٤٤ ولم توافق عليها الحكومة البريطانية · وقد كان المرحوم مكرم عبيد باشا بعمل يوحى من أحمد حسنين باشا ـ واستطاع أحمد حسنين باشا أن يقنع الملك بأن النحاس باشـا لو رفض قبول الوزارة لما اسـتطاع الانجليز الاعتداء على مصر ·

ويرى المرحوم الأستاذ محمود سليمان غنـام باشا انه برغم أن أمين عثمان باشا كان يتدخل كثيرا بين النحاس باشا والسفارة البريطانية وما قيل من ان النحاس باشا كان متصلا بحادث ٤ فبراير قبل الانذار البريطانى فان ظواهر الأمر وسفر النحاس باشا الى أسوان تدل على أنه فوجىء بتطور الأحداث· ولقد امتاز النحاس باشا بالصدق ولو على نفسه ·

ويأسف غنام باشا لأن مكرم باشا الذى كان يقدس النحاس باشا ورافقه أحداث ٤ فبراير ، لما خرج عليه وأسس الكتلة الوفدية تناقلت الأنباء ان كامل اسحق عضو مجلس النواب عن نجع حمادى أبلغ مكرم باشا ان النحاس باشا قد تباحث مع شخصية انجليزية قبل الأحداث فى أسوان · وان مكرم باشا ارتاح الى هذه الشائعات وروجها مع حسنين باشا انتقاما من النحاس باشا الذى احتضن الأستاذ فؤاد سراج الدين باشا ·

ولاحظ النحاس باشا فى وزارة ١٩٤٢ ان مكرم عبيد باشا وزير المالية كثيرا ما ينفذ رغبات القصر الملكى مما يدخل فى اختصاصه من غير تشاور أو اعلام النحاس باشا وحده فى الأمر ، وتكرر التنبيه بأن يطلعه على الرغبـات الملكية قبل تنفيذها للتفاهم بشأنها أو على الأقل للعلم بها ·

وظهرت عند مكرم باشا نغمة لم يشهدها النحاس باشا من قبل · فقد كان رده ان هذه الرغبات من اختصاص وزير المالية وحده ، وبدأ الشقاق وازداد حتى خرج مكرم باشا وأصدر الكتاب الأسود ·

وكنت مع صديقي المرحوم محمود شوقي مدير مكتب النحاس باشا وابن شقيقه ـ نتردد كثيرا على صديق يقطن فيلا بكوبرى القبة بشارع سليم الأول وكان يشاركنا في هذه الزيارات زميل لنا كان يرأس مكتب الشكاوى بالرئاسة وتصادف ذات يوم ان سبقنا الى هذه الزيارة حيث آخرنا عطل في السيارة وكان قد سبقنا رجال البوليس الى الفيلا واعتقلوا زميلنا الأستاذ عبد الوهاب البنا رئيس مكتب الشكاوى ومعه مظروف به بعض الأوراق الرسمية الخاصة برئيس الحكومة وعلمنا فيما بعد أن الكتاب الأسود كان يوزع في « اشولة » من حجرة في الفيلا ولم تنفع شفاعة محمود شوقي لدى خاله لاقناعه ببراءة رئيس مكتب الشكاوى وبقى معتقلا ٠٠ حتى أقيل مصطفى النحاس باشـــا في ٨ أكتـــوبر ١٩٤٤ ٠ وجاء مكرم باشا وزيرا للمـــالية من المعتقل ليفرج فورا عن زميلنا ويصبح من الرجال الذين راعهم بالترقية الاستثنائية والعلاوات وكان متعه الله بالصحة من أكثر الناس ولاءا للنحاس باشا وأود أن أذكر أن كل ما تناوله الكتاب الأسود عن استقلال مالى لم يتجاوز عشرة آلاف جنيه ٠

وقص على المرحوم محمود سليمان غنام باشا انه يرى أن صدور الكتاب الاسود كان بتحريض من أحمد حسنين باشا وان الأستاذ المرحوم أحمد التابعى تناول الموضوع في كتابه مشيرا الى توجيهات الملك وحسنين باشا بعد سوء التفاهم الذى ساد بين القصر والوزارة بعد ٤ فبراير ٠

ورئى النيل من أحمد حسنين باشا بطريقة أو بأخرى وتقدم أحد النواب الوفديين بسؤال في مجلس النواب عن دين مطلوب من أحمـــد حسنين باشا لوزارة المعارف التى يتولاها نجيب الهلالى باشا وأعلن الوزير في مجلس النواب ان أحمد حسنين باشا كلف مدرسة الصناعات الزخرفية في بولاق بصناعة طقم خشبى لمنزله ولم يدفع الثمن برغم مضى وقت طويل على تسلمه وضيج حسنين باشا من علانية هذا الموضوع واثارته في البرلمان ٠ ثم وسع حسنين باشا من أساليبه السياسية فكان وهو رئيس الديوان الملكى يجرى اتصالات مع معارضى الحكومة الوفدية ٠

وقال انه سمع من الأستاذ فايق تصبجى الذى شارك في توزيع الكتاب الأسود ان توزيعه كان يتم بوساطة سيارات الجيش بأمر من الفريق ابراهيم عطا الله رئيس الأركان وبتوجيـــه ملكى ٠٠ وان مكرم باشا انقلب على القصر لأنه لم يعين رئيسا للوزارة ولم يحظ حزب الكتلة بالعدد المناسب في انتخابات ١٩٤٥ التى أعقبت اقالة وزارة النحاس وحل مجلس النواب الوفدى وغدا مكرم باشا ينشر في الكتلة بقلم (حكيم) كلاما فيه غمز ولمز للملك فســـاءت علاقته بالملك وحسنين باشا ٠

وقد أخذت الوزارة الوفدية تبحث عن المكان الذى طبع فيه الكتاب الاسود وكان النحاس باشا وزيرا للداخلية ومحمود غزالى بك مديرا للأمن العام الذى

لم يصل لسبب أو لآخر لمعرفة المكان فانتدب النحاس باشا عبد الفتاح الطويل باشا بصفة غير رسمية لينوب عنه فى وزارة الداخلية . ويستطرد غنام باشا قائلا بعد تعيينه وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية جاءنى ذات يوم أحد الشبان ليخبرنى أن شخصا فى بنى سويف - أعور - وأخاه اسمه كمال وهو طبيب قد توليا طبع الكتاب الاسود فذهبت الى عبد الفتاح الطويل باشا وأحضرنا محمود غزالى لمناقشته فيما وصلنا من معلومات قد توصلنا الى مفتاح الحقيقة ، ثم أحضر الاميرالاى المرحوم محمد يوسف من القلم السياسى وتحرينا عن هذه المعلومات فأفاد ان الكتاب الاسود طبع فى بيت نجيب ابراهيم باشا فى حدائق القبة وقد وصلوا فعلا الى المكان والشخص .

تعددت الأسباب التى دعت الى خروج مكرم باشا من الوفد ومن الوزارة ، ولقد اشتعلت نار الخصومة الحادة التى خاض غمارها دون هوادة ، بل دون مراعاة واجب الزمالة التى ربطته بصديق العمر مصطفى النحاس منذ فخر الحركة الوطنية سنة ١٩١٩ .

وأرى أن الأسباب ترجع الى :

١ - ان مكرم باشا قد اعتاد أن يلعب دور المستشار الأول والأوحد لمصطفى النحاس باشا طوال الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٤٢ ولم يكن هناك راد لكلمته أو مشيئته ولانزاع ان مكرم باشا كان كفئا وذكيا ووطنيا وعبقريا من الطراز الأول ولكنه كان أيضا شخصا يريد السيطرة ولا يرضى المشاركة فى النفوذ ومن هنا كانت نقطة الضعف فيه كأن انسان آخر معجب بذاته عن حق وبتقديس هذه الذات ، لذلك فقد أغضب الجميع .

٢ - رأى النحاس باشا أن لا يغضب باقى أعضاء الوفد وبخاصة بعد انفصال أحمد ماهر باشا والنقراشى باشا وكانا وطنيين كبيرين وقد سبق لهما ان اشتكيا من تسلط مكرم باشا وتكونت رواسب لدى مكرم باشا وحاول البعض تنقية الجو بينه وبين مصطفى النحاس ولكنه كان لا يفتأ أن يعود الى سيرته الأولى من اغضاب باقى أعضاء الوفد .

٣ - ان مكرم باشا قابل الملك بناء على دعوة منه دون ان يستأذن النحاس باشا مخالفا بذلك التقاليد .

٤ - ان القصر وخاصة أحمد حسنين باشا قد استغل نقاط الضعف فى مكرم باشا استغلالا كبيرا .

وكان مكرم باشا رحمه الله كالنار لا يبقى ولا يذر ، فاستجاب لدسائس القصر وخرج عن الصداقة التى امتدت منذ ١٩١٩ بل ان مكرم باشا كان يستجيب لمطالب القصر الملكى التى تدخل فى اختصاص وزير المالية .

رحم الله مكرم باشا ·· لقد كان وطنيا مخلصا ولكنه كان انسانا جبل على طبيعة الانسان بما فيها من نواحي الضعف والقوة ·

لقد أدرك مكرم باشا هذه الزلة بعد أن تعاون مع حسنين باشا وأحزاب الاقلية سنوات ، وعندما توفى المرحوم صبرى أبو علم باشا سكرتير الوفد المصرى الذى خلف مكرم باشا ، شوهد مكرم باشا يقبل النحاس باشا فى سرادق العزاء ·

فهل كان مكرم باشا يأمل ان تعود العلاقات بينه وبين النحاس باشا ويعود سكرتيرا عاما للوفد ؟

وقد اشتهر مكرم باشا انه قال

لقد أقمت هذا النظام وعلى ان أهدمه ·

وصل الخلاف بين القصر والوزارة الى ان النحاس باشا لم يتوجه مع وزارته الى القصاصين لتهنئة الملك بنجاته ولم يكن مصطفى النحاس باشا هو البادىء فى هذا المجال ، بل ان مصطفى النحاس اعترض على منح مدير الشرقية رتبة البكوية لأن منح الرتب انما تتقدم الحكومة بطلبه من جلالة الملك لا أن يمنحه هو ولو بنطق ملكى ·

صلاح الشاهد

مجلس الوزراء الوفدى قرر خلع الملك فاروق

صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد

● قرأت كل ما كتبت عن « سنوات ما قبل الثورة » وكنت سعيدا لأن عشت هذه السنوات وكنت مع القمم السياسية فى مصر منذ أكثر من خمسة وثلاثين عاما ولقد عاصرت الرئيس الراحل مصطفى النحاس منذ عام ١٩٣٥ وعشت معه كل هذه السنين واستمرت العلاقة الأبوية مع النحاس باشا رحمه الله حتى ولى الحكم يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ وأصدر قرارا بتعييني فى الحكومة ·

ولقد كتب الكثيرون عن أحداث ٤ فبراير وتناولتها وثائق وزارة الخارجية البريطانية التى أعلنت رسائل السفير البريطانى الى حكومته ·

ولن نتوسـع كثيرا فى هذا الميدان ، ولكن واجبنا كمراقبين ومطلعين على صور الأحداث فى مصادرها يدعونا الى القول بأن الملك فاروق كان ألمانى النزعة يعلن ذلك فى مجالسه الخاصة وتصل أخباره الى السفارة البريطانية ، وكان الملك فاروق يشارك من قلبه شعبه فى كراهية الاحتلال الانجليزى وكانت له اتصالاته الخاصة مع المحور ، حتى ان السلطات العسكرية البريطانية استولت على القصر الملكى فى رأس التين بدعوى ان اتصالات خاصة كانت تتم منه فى الليـل .

وقـد روى لنا الأستاذ الحسينى زعلوك ـ وكان وثيق الصلة بالنحاس باشا ـ ان النقاط الهامة فى الخطاب الذى أعلن فيه النحاس باشا فى رأس البر فى صيف ١٩٤١ ان الانجليز يستغلون قوت الشعب المصرى حين يستولون على أقطانه بالسعر المنخفض الذى كان سائدا وكانت الخطبة متفقا عليها بين أحمد حسنين باشا ـ رئيس الديوان الملكى وبين النحاس باشا ـ بواسطة الأستاذ الحسينى .

هل أتحدث عن بعد نظر النحاس باشا ، وهو الذى أعلنت وثائق الخارجية البريطانية أخيرا أنه نبه الى اخطار انشـاء دولة صهيونيـة فى فلسطين عام ١٩٣٧ .

وهل أقول ـ وهو قول حق ، كررته الوثائق ـ ان جميع من عملوا فى المجال السياسى والحكومى كانوا يتلقون توجيهات السفارة البريطانية ومن قبلها دار المندوب السامى بصورة أو بأخرى . ؟

وانه كان لكل رأيه السياسى فى المفاوضات والمراحل ، أو الجلاء الناجز برا وبحرا وجوا كما أصر المرحوم « صاحب الدولة » أحمد نجيب الهلالى باشا لقد أدرك النحاس باشا برصيده السياسى ان قرار الحكومة البريطانية قد استقر على عزل الملك فاروق .

وكثيرا ما سمعت النحاس باشا يفتخر بالدستور وأن الوفد المصرى هو حامى الدستور فى دولة ملكية دستورية ، أقسم دولته يمين الولاء والطاعة لهذا الدستور .

وقد فسر النحاس باشا قبوله لوزارة فبراير ١٩٤٢ فى خطابه يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ وفى أثناء رئاسة المرحوم النقراشى باشا للوزارة وقال : انه ضحى يوم ٤ فبراير بقبوله رئاسة الوزارة بعد الانذار البريطانى وأنه قدم التضحية راضيا ليجنب البلاد هزة كبرى بعزل الملك فاروق . ونشب خلاف بين الملك فاروق ووالدته فى أثناء رئاسة النحاس للوزارة سنة ١٩٤٢ وذلك بسبب علاقة الملكة نازلى مع أحمد حسنين باشا رئيس الديوان الملكى حينذاك

وقد هجرت الملكة القاهرة الى القدس ونزلت بفندق الملك داود حيث نما الى علم الملك فاروق بعض التصرفات غير اللائقة بها ، فاستدعى الملك النحاس باشا وبلغه قائلا له أن والدتى تحبك وتحب زينب هانم وأرجو أن تسافر لاحضارها وبالفعل سافر النحاس باشا وقرينته الى القدس حيث نزلا بالفندق لمدة أسبوع والتقى بالملكة وحاول اقناعها بالعودة ولكنها اشترطت أن تستقبل فى محطة مصر استقبالا رسميا فوافق النحاس على ذلك ثم طلبت أن يكون الملك نفسه على رصيف المحطة فى استقبالها ووعدها النحاس باشا بذلك فقالت له « هل تضمن ذلك ؟ » فقال لها : « اذا رفض فأخبرك تليفونيا » وأسرع النحاس باشا والسيدة قرينته عائدين الى القاهرة ثم قابل الملك وروى له ما حدث فأصر الملك على ألا يذهب الى المحطة وانه يكفى للاستقبال الرسميون وتشريفة من الحرس الملكى .

وحاول النحاس باشا اقناع الملك بأساليب مختلفة ، ولما رأى اصراره على موقفه قال له « اذا كنت تريد سماع نصيحتى فسأتصل بها تليفونيا وأبلغها بالموقف حسب وعدى لها وهذا ليس لأجل خاطرى ولكن لأجل خاطرها وخاصة وانها أمك » .

فنزل الملك عند رأى النحاس باشا الذى اتصل بالملكة تليفونيا وبلغها بالموافقة على طلبها وعادت الى القاهرة وكان الملك على رأس الاستقبال الرسمى .

واذا كان قد بدأ فى السطور السابقة دفاع عن سياسة المرحوم النحاس باشا مع الملك فاروق ــ رحمة الله عليه ــ وحرص النحاس على ألا تتعرض البلاد لهزات فى رمزها الأعلى ، فان مباذل الملك فاروق وسهراته التى شاعت فى مصر وخارجها وأسلوبه فى معاملة زعيم الشعب ذى الكفاح والتاريخ الوطنى الطويل حتى وصل الحال الى أن أمر الملك بألا يرافقه النحاس باشا فى السيارة الملكية فى بعض الاحتفالات الدينية ، وهى من المراسيم التى جرى العمل بها من قديم وظهر ان الملك وحاشيته وفى مقدمتهم المرحوم أحمد حسنين باشا سائرون فى سياسة غير وطنية وغير كريمة بحيث أصبح رمز البلاد مضغة فى الأفواه ورأى كبار الوفديين عزل الملك عن العرش ، وعرض الأمر على مجلس الوزراء ، فأقر هذا الاتجاه وعهد الى المرحوم أحمد نجيب الهلالى باشا بأن يصوغ بأسلوبه الدقيق العميق مبررات خلع الملك قاعد بيانا وسلمه الى الأستاذ محمود سليمان غنام باشا وزير التجارة الذى ذهب الى مكتبه فأغلقه عليه وحده وأخذ فى تبييض مسودة نجيب باشا .

ولما انتهى من ذلك ذهب الى منزل النحاس حيث كان الوزراء لا يزالون موجودين وتم توقيعهم جميعا على البيان كقرار صادر من مجلس الوزراء بخلع الملك فاروق واعلان الجمهورية .

ويبدو أن هذا القرار كانت فيه جوانب المناورة ، فقــد كان الشائع وقتذاك ١٩٤٣ ان فرقا خاصة من ضباط الجيش قد انضمت للاعتداء على النحاس باشا ووزرائه انتقاما من قبوله رئاسة الوزراء في ٤ فبراير وان حسنين باشا كان وراء هذه التنظيمات وكان الملك يرتاح لهذا الاسلوب من السياسة .

على انه بعد أيام توجه المرحوم عبد الحميد عبد الحق باشا الى المنزل وبلغه ان قرار عزل الملك فاروق قد نما الى علم السفارة البريطانية وانها تشجع هذا الاتجاه وان عبد الحق باشا علم بذلك من أمين عثمان باشا .

عندئذ طلب النحاس باشا مسودة القرار التى كتبها الهلالى باشا وأشرف على حرقها فى دورة المياه .

أما قرار مجلس الوزراء المكتوب بخط غنام باشا فقد أبقاه عنده .

وقد بذلت جهدا للبحث عن هذا القرار وعلمت انه لم يكن ضمن الأوراق التى تركها النحاس باشا ومنها بعض مذكراته ومذكرات المغفور له الزعيم سعد زغلول .

وانه قد جرى مثل هذا البحث بوساطة فؤاد سراج الدين باشا وأحمد حمزة باشا وغنام باشا وابراهيم فرج باشا والدكتور محمد محفوظ بك طبيب العيون والأستاذ محمود شوقى ابن شقيقة النحاس باشا ... ولم يعثر أحد على القرار .

صلاح الشاهد

★ نشكر للأستاذ صلاح الشاهد رسالته ، وصدقه فى كل ما يرويه فما عهدناه الا صادقا وأمينا وما يقوله الأستاذ صلاح فيما يتعلق بعزم حكومة الوفد عام ١٩٤٣ على عزل فاروق من الأمور الهامة التى لم أسمع عنها الا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ولذلك يسعدنا ونحن نكتب للتاريخ ان نتلقى ممن لا يزالون ، على قيد الحياة — أطال الله حياتهم — ممن كانوا فى وزارة الوفد عام ١٩٤٣ ما يؤيد كلام الأستاذ صلاح الشاهد أو ينفيه .

كما أننا نتحفظ على كثير مما قاله الأستاذ صلاح الشاهد فى رسالتيه .

ص . أ

حول مظاهرات « الى الامام يا روميل »

الأخ العزيز ، والصديق الفاضل الأستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد :

كتاباتك عن سنوات ما قبل الثورة سجل تاريخى وطنى يتتبعه ويقرؤه بامعان وفهم عميق الملايين من جيلنا المعاصر ، وأيضا الجيل الصاعد فهى سجل صادق ، ومفتوح للمؤرخين والذين صنعوا الأحداث أو شاركوا أو عاصروا الأحداث ولقد أثرنا — أخى التوأم ، وأنا — السكوت واكتفينا بمتابعة ما يسجله البعض من مواقف وطنية زائفة وأخرى رائعة وقد عاصرنا الكثير منها من موقع صنع الأحداث ومحور النشاط الوطنى للشباب حينئذ فقد كان أحدنا سكرتيرا عاما منتخبا للشباب الوفدى — حزب الغالبية الساحقة فيما قبل الثورة — وذلك بعد مشاركتنا الفعالة فى جميع المواقف السياسية منذ عام ١٩٣٥ ٠

والذى نريد أن نقوله ردا على تساؤلك الخاص بالمظاهرات ، التى انطلقت فى الأيام الأربعة الأولى من فبراير ١٩٤٢ ، ان الشعب فى تلك الفترة كان ساخطا للغاية على الانجليز والملك والأحزاب وكان يتعاطف مع الوفد لأنه بعيد عن الحكم ، ونفوذ الحكم ، وقد انفجرت بعض المظاهرات تعبيرا عن حالة السخط تلك خاصة بعد ان استشرى الغلاء واستولى الانجليز على محاصيل البلاد ، وفى تلك المظاهرات ، البريئة كان يندس بعض العناصر التى لا تعرف هويتها أو هدفها كان من بينها أولئك الذين هتفوا : « الى الأمام يا روميل » ولم نكن حقيقة نعرف فى البداية ما المقصود من ذلك الهتاف : أكان من أجل ايجاد مبرر لتدخل انجليزى حاسم ، أو لأسباب أخرى لم نعرفها — وقتئذ جيدا — على أية حال فالذى نستطيع أن نؤكده لكم ان الشباب الوفدى برىء تماما من المشاركة أو حتى العلم بمن دبروا تلك المظاهرة ، التى اتخذت شعارا لها : الى الأمام يا روميل ، بل لقد كان شعورنا وشعور الشباب الوطنى عامة ضد هذا الهتاف ، وقد تحفزنا ، لمقاومة المظاهرات الشبيهة بتلك الظاهرة ، غير أنها لم تتكرر فيما بعد والذى نؤكده لك أيضا أن البوليس كان يحمى تلك المظاهرات .

وسوف نوافيك فى القريب العاجل بالكثير مما لدينا من معلومات عما كان يجرى فى تلك الفترة الحرجة من أحداث ٠

ولك شكرنا وتقديرنا

مهندس حسين كامل

سكرتير عام لجان الشباب الوفدى سابقا

مهندس محمد كامل

وما رأى أحمد حسين ؟

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد

رئيس تحرير مجلة المصور

تحية طيبة وبعد ..

أتابع منذ شهور سلسلة كتاباتك عن حادث ٤ فبراير مقدرا تماما الجهد الكبير المبذول فيها - الا اننى - كمواطن عادى عاصر تلك الأحداث - أرجو أن تفسح مكانا فى هذه الكتابات عن مدى القهر والاذلال الذى عومل به الوفد خلال تلك الحقبة بانتزاع حقه الطبيعى والقانونى فى تولى السلطة واعطائها للأقليات المتطاولة زمنا طال جدا ..

وتذكرون سيادتكم انه خلال الحرب العالمية تحالف تشرشل مع الروس بقوله المشهور أنه يتحالف مع الشيطان لكسب الحرب ، ومن ثم فان وجهات نظر كثيرة لا تحمل الوفد الاثم اذا هو توصل لحقوقه بعد قيامه بعمل اجراءات اعتبرت كافية جدا لتمهد عودته للحكم فى ظروف شديدة القسوة يجب تصورها ووضعها فى الحسبان ونحن نتكلم « هذين اليومين » براحتنا فى ظروف وأجواء هادئة .

وأرجو فى هذا المجال استكمال حلقات ٤ فبراير بالحصول على رأى الأستاذ أحمد حسين زعيم مصر الفتاة حيث سبق أن قرأت له مقالا كبيرا نشر بالجرائد يقف فيه فى صف الوفد فى تلك الأزمة ومن الضرورى جدا استكمال الحلقات بها .

وفقكم الله
وأشكركم ..

توفيق عبد الهادى
مواطن معاصر

● لعل الأستاذ أحمد حسين يوافينا بوجهة نظره الآن فى أحداث ٤ فبراير ١٩٤٢ كما يطلب الأخ الأستاذ توفيق عبد الهادى خاصة واننا نعرف انه كان للأستاذ أحمد حسين رأى سابق فى وزارة النحاس باشا نشر فى الصحف وقتئذ .

أجل وقفت الى جوار الوفد فى حادث ٤ فبراير

● لفتت ابنتى « احسان أحمد حسين » المحررة بدار الهلال نظرى الى دعوة كريمة من الأخ الوطنى المجاهد « صبرى أبو المجد » لكى أكتب عن موقفى ابان حادث ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ وذلك بناء على طلب أحد قرائه الأفاضل « توفيق عبد الهادى » وأقول لفتت نظرى لأن مرض الشلل الذى يفترسنى منذ أكثر من عشر سنوات ، بات يعجزنى عن متابعة ما ينشر .

ولما كان الله سبحانه وتعالى قد حفظ لى عقلى « بنعمة منه » فهأنذا ألبى الرغبة الكريمة شاكرا لكل من أتاح لى فرصة الحديث عن موضوع كنت أتوق للتحدث فيه .

تأييدى للوفد

فقد وقفت الى جوار الوفد فى حادث ٤ فبراير وأذكــر اننى لم أحزن على أمر قمت به كما حزنت لهذا التأييد الذى أفقدنى وقتها فريقا من خاصــة اخوانى وزملائى فى الجهاد ، أما اليوم وبعد هذا العمر الطويل وبعد أن تكشف من الأحداث ما تكشف فانى أنظر الى موقفى باغتباط ورضاء وانه كان التصرف « الموضوعى » الجدير بمجاهد يؤمن بالدستور والديمقراطية وسيادة القانون .

كان تدخل الانجليز مع الدستور

لكى نعترض على أى اجراء « فضــلا عن أن نعتبره من الوطنية أو غير الوطنية ، يجب أن نتساءل ، هل هو حق أم باطل ، فما الذى طلبه الانجليز فى ٤ فبراير ، انهم طلبوا أن يشكل النحاس باعتباره زعيم الأغلبية الوزارة ، وهذا مطلب دستورى ديمقراطى وعادل ، فلا يقبله أى باطل ولا يقال أنه ضد الدستور وضد الديمقراطية ، أن يكون الانجليز هم الذين طالبوا به ، وانما يجب أن يقع اللوم ، كل اللوم ، على من وقف فى طريق الدســتور وأعمــال الديمقراطية وارادة الشعب فمكن للانجليز بأن يقوموا بهذا العمل ، الذى وان بدا اعتداء على الملك ، ولكنه كان يظاهر الشعب والأغلبية البرلمانية .

أحمد ماهر يتخبط

لقد تخبط أحمد ماهر ليلتها تخبطا عجيبا ، فقد كان هو الذى قال ان مصطفى النحاس يلى الوزارة على أسنة حراب الانجليز ، وفى ذات الوقت كان يلح على النحاس ان يؤلف وزارة قومية ، فلما رفض النحاس وأصر على استعمال حقه الدستورى والقانونى ، أصبح عمله « خيانة وطنية » وقد كان هذا يكون مفهوما ، لو ان الانجليز طالبوا بتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس

فيكون تأليف الوزارة القومية هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن واقع الحال ، بل لقد طالب الانجليز أن يشكل مصطفى النحاس الحكومة ، أى حكومة فكان عجبا من أعجب العجب ، أنه عندما يؤلف النحاس الوزارة وفيها أحمد ماهر واسماعيل صدقى وحلمى عيسى ، يكون العمل وطنيا ، أما اذا شكلها بدون هؤلاء ، يكون الأمر « خيانة » .

لقد كان هذا تخبطا ما بعده تخبط كما يبدو لى اليوم وبعد هذا العمر الطويل ، أما فى وقتها فلم تكن هذه المعلومات أمامى ، عندما أيدت مصطفى النحاس ، فقد كنت معتقلا أنا واخوانى من أبناء مصر الفتاة ، وكانت الأخبار تصلنا من خلال الاعتقال ، ولقد عقدنا العزم عندما وافتنا أنباء محاصرة الانجليز لقصر عابدين على القيام بثورة ضد الانجليز ، وتسلحنا رغم قلة عددنا بما استطعنا تدبيره وكانت خطتنا تبدأ بالاستيلاء على أسلحة المعتقل ، ثم نقتحم المعتقل منادين بالثورة ، فلما علمنا فى الليل المتأخر بأن الأزمة قد حلت ، وان الدبابات الانجليزية قد انسحبت بعد أن شكل مصطفى النحاس الوزارة ، تنفسنا الصعداء لانتهاء هذه المغامرة .

والدرس الذى يجب أن نقف أمامه جميعا من حادث ٤ فبراير ، هو أن يعتبر الحاكم ، أى حاكم أن قوته الكبرى وخط دفاعه الأول والأخير هو فى أعمال الدستور نصا وروحا والأخذ دائما بالشرعية الدستورية والا عرض نفسه وبلاده لأشد الأخطار .

من المعارضة الى التأييد

أما عن موقفى وموقف زملائى المعتقلين وعلى رأسهم الأستاذ محمد صبيح فأحمد الله أن مواقفى كانت من أجل الله والوطن ، فقد كنا معارضين بشدة وعنف ضد مصطفى النحاس ، فلما أن أصبح الأمر دستورا أو لا دستور ، فقد وقفنا الى جوار الدستور ، ولم يخيفنا ان ذلك يقلبنا من معارضين الى مؤيدين فى موقف من أخطر المواقف .

أحمد حسين

عودة الى الحديث عن ٤ فبراير ١٩٤٢

● الأخ الصديق الأستاذ صبرى أبو المجد أصدق الود وبعد ، فكل الذى تنشر توثيقا لحائر التاريخ هو ـ دون ملق غير متحقق بيننا أصلا ـ خير أداء لفرض عين فى ذمتكم وتخفيف لفروض أعين فى ذمم الكثيرين ممن عاشوا ذلك التاريخ أو بعضه .

وأصدقك عندما أقول انه كثيرا ما يأخذ هذا الذى تبذلون فكر أو جهدا من الالتفات الى ما يكون فى الذاكرة من اضافة اتصلت بالأحداث وقفيت .. أما

لأنها دارت بين اثنين فحسب · وكتماها حتى أتى عليها الموت أو عفا النسيان أو لأنها تحققت ولم تنشر فى حينها ان عمدا أو عفوا ، أو لأنها ساعة وقوعها لم تكن تقرع الانتباه · فلما دارت الأيام ربطت بينها وبين سواها أو تمت ترجمتها فى ضوء الأحداث فباتت تقرع كل انتباه ·

وحتى أتخفف من بعض ما نحمل ذمتى ــ وأن أزمعت لو أذن الرحمن أن أعالج هذا فى المجموعة الثانية من « لو تكلمت الجدران » ــ فانى لأستميح أن أسوق بمناسبة ما نشرتموه عن « المعارضة بين الحدود والضوابط » وبعض ما ورد فى « سنوات ما قبل الثورة » ·· وما كتب الزميل العزيز الأستاذ أحمد حسين أكرم الرحمن جهده وجهاده ·

ففى الموضوع الأول ذكرتم ان مصطفى النحاس استعمل أو أساء رخصته قائما على الرقابة فرفض نشر العريضة التى وجهها قادة المعارضة وقتئذ الى الملك يصارحونه فيها بما آلت اليه أمور البلاد ، وانه لما نشرت النص احدى الصحف قامت الحكومة بمصادرة نسخ الصحيفة · وجاء القضاء يثبت قرار المصادرة ·

والواقعة أن كان هذا الذى تقدم هو جماع صورتها · فمن تفصيلها ان النص لم يسمح بنشرة اطلاقا ، فلما حاولت النشر · صحيفة ــ وكانت ان اسعفتنى ذاكرتى ــ السياسة أو البلاغ ــ وتحايلت على الرقيب المقيم حتى تم اعداد العريضة ــ صف حروفها ــ وتحديد موقعها من الصحيفة أفاق الرقيب فأمر برفعها ، فلما كان ذلك ترك القائمون على النشر المكان من الصحيفة خاليا · وليفهم الناس ·

وصدرت الصحيفة ــ وقد تحدثت عنها فى احدى حلقات « لو تكلمت الجدران » التى يتفضل المصور بنشرها وكانت الحلقة تحت عنوان بيضاء من غير سوء » ومما رصدته مضابط القضاء طلب الحكومة تثبيت المصادرة لوجود المساحة البيضاء التى لها دلالتها بعد أن تردد أمر عريضة قادة المعارضة بين النـاس ·

صادرتها وعرضتها على القضاء فثبت المصادرة ·· وتصادف ان القاضى الذى حل محل صاحب الدور والذى فصل فى المصادرة كان لصيق القرابة لأحد أقطاب الوفد « عبد اللطيف محمود » ·

مجرد مصادفة ·

وعن الموضوع الثانى ·· الخروج الجماعى الأول لأعضاء من الوفد عام ١٩٣٥ وما أطلق على الأعضاء ــ السبعة ونصف ــ أذكر ان الذى أطلق هـذه التسمية هى أحزاب المعارضة وفى مقدمتها الأحرار الدستوريين · وقيل فى

تعليلها ان النصف يرمز الى قصر على الشمسى باشا ، وقيل بأن أحد الثمانية كان فى خارج البلاد فزعم الوفد أن هذا ـ الواحد ـ باق فى عصبته لم ينشق مع المنشقين وزعم المنشقون ان هذا الواحد منهم • وظل الأمر فترة فنصف بعض رجال المعارضة ذلك « الواحد » نصفين لكل فريق نصف فبات السبعة المتيقن انشقاقهم سبعة ونصفا •

وصارت مثلا •

وأستميح فى شأن هذه العريضة أن أخرج هونا على موضوع التعليق فأذكر أن تلك العريضة وما حوت ومنعها من النشر كان مقدمة لتفكير دار بين حافظ رمضان باشا وبينى حول وجوب تبصير الشعب عن طريق المنشورات السرية التى بدأت بتفصيل ما أشارت اليه العريضة سواء فى شأن الملك وتصرفاته أو الحكومة وعثراتها •• فصدرت مجموعة متوالية من هذه المنشورات تحت عنوان •• ان الرواية لم تتم فصولا •• وكان أخرها فى الأشهر الأولى من عام ١٩٥٢ وأذكر من مقدمتها الأبيات التى تنبه الى ما سيؤدى اليه استشراء أفعال البرامكة فى الحكم ومطلعها :

أرى خلل الرمـاد وميض نار ويوشـك أن يكون له ضرام

وأذكر من ختامهـا •• ان الذى يجرى فى البـلاد لا يشرف حاكمـا ولا محكوما ، وبين المقدمة والختام النداء بأن الأمل فى تصحيح الأوضاع وانقاذ البلاد بات معقودا على ثورة الشعب •

أما فى شأن الزميل الكبير الأستاذ أحمد حسين من قوله فى تسويغ دفاعه عن تأييده وأبنـاء مصر الفتـاة تصرف مصطفى النحاس حيال انذار ٤ فبراير •• « فى ذات الوقت كان يلح على النحاس ـ أحمد ماهر ـ أن يؤلف وزارة قومية فلما رفض النحاس وأصر على استعمال حقه الدستورى والقانونى أصبح عمله خيانة وطنية وقد كان هذا يكون مفهوما لو ان الانجليز طالبوا بتأليف وزارة وفدية برئاسة مصطفى النحاس فيكون تأليف الوزارة القومية هو تمرد على طلب الانجليز ، ولكن ذلك لم يكن واقع الحال ، بل لقد طلب الانجليز أن يشكل مصطفى النحاس الحكومة » •

ولقد شاءت الظروف أن أعيش أحداث يوم ٤ فبراير ١٩٤٢ عن قرب حيث كان حافظ رمضان بمكتبى قبل أن يتوجه الى سراى عابدين وكنت فى انتظاره بمنزله حتى عاد •• ومنه وفى حين الأحداث سمعت التفاصيل ••

ومن بين هذه التفاصيل ـ الأمر ـ البريطانى وأن طلب النحاس رئيس الوفد رئيسا للوزارة من مضمونه ومؤداه على ما كشفت مناقشة المجتمعين ومنهم النحاس وبلا اختلاف فى الرأى أن الوزارة المطلوبة وزارة وفدية ـ لحما ودما ـ

ولذا عرض أحمد ماهر أن تكون الوزارة قومية حتى لا يكون التصرف خضوعا بقبول الانذار البريطانى كما ٠٠ « نزل » فلما أصر النحاس على رفض الوزارة القومية اقترح حافظ رمضـــان حلا أن تكون الوزارة وفدية وأن تضم وزيرا واحدا فحسب من غير الوفد لتحقيق معنى بعض حرية الارادة ٠

وأصر حافظ رمضان على أن يسطر اقتراحه ــ بالمحضر ــ وسطر ٠٠ وهو فى منطق الأمور اقتراح لا يكون الا لعلة وهى التحلل هونا من املاء الانذار البريطانى مما ينال من حديث الزميل الكبير ٠

أخى صبرى :

أعود فأشكر لك فضل ما تنشر مما تتلقى وما تصحح ٠٠ وأمل أن تسعفنى ظروفى فالحق بهامش ركبك يوم تتحدث الجدران عن الذكريات السياسية بعد أن أفرغ وتفرغ من الحديث عن الذكريات القضائية ٠

« المخلص »

على منصور المحامى

أسرار خطيرة تذاع لأول مرة

الأستاذ صبرى أبو المجد

تحية طيبة وبعد ٠٠

أبعث اليك ببعض ذكرياتى عن حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ وما أعقبه من أحداث ، اذ كنت وقتئذ ضابطا بالبوليس السياسى :

أذكر ــ مثلا ــ أن الملك فاروق ، عندما طلب من النحاس باشا أن يتوجه الى السفارة البريطانية لتبليغها بخبر تكليفه بتشكيل الوزارة كان الملك يسخر من النحاس باشا ولا شىء غير السخرية !

وقد قال بعض الوفديين ان النحاس باشـا لم يكن على علم ، أو على اتفاق مع السفير البريطانى بما سيحدث ، وهذا غير مقبول ، بل غير معقول ، اذ كيف يتسنى للسفير البريطانى أن يتخذ كل هذه التدابير الحربية وفى هذا الوقت الذى يتسم بالدقة والحساسية ، وكيف يتسنى للسفير البريطانى أن يدخل فى كل تلك التحديات ضد القصر من أجل أن يشكل النحاس باشـا الوزارة دون أن يكون المطلوب منه تشكيل الوزارة وأن يكون على معرفة ، أو على علم بما سيحدث ! ودون أن يكون متأكدا مسبقا من أن النحاس باشا سوف يقبل الوزارة ، ولو فرضنا أن النحاس باشا رفض التدخل البريطانى فأى حرج كان سيقع فيه السفير البريطانى ، والحكومة البريطانية ٠

وأذكر ، أننى فى شهر مارس ١٩٤٢ ، سافرت فى مأمورية خاصة بالأمن العام ، الى العراق ، ولما علم نورى السعيد رئيس الوزارة العراقية بوجودى ، استدعانى الى مكتبه وطلب منى أن أشرح له كل التفصيلات واستمع منى الى آراء السياسيين المصريين ، والى رأى النحاس باشا و ٠٠ و ٠٠

وأذكر أن نورى السعيد قال لى ان النحاس باشا لم يكن موفقا ، وكان الواجب عليه بعد أن تحرجت الأمور الى هذا الحد ، أن يؤلف وزارة قومية ، وأن يعمل على أن تقف مصر كلها ، تحت قيادته ، كتلة واحدة ، وصفا واحدا . ولو أن النحاس باشا فعل ذلك ـ كما قال نورى السعيد ـ لازداد مركزه قوة ، ولأصبح مؤيدا من الشعب ، ومن الملك ، ومن الانجليز أيضا !

وكنتيجة لحادث ٤ فبراير بدأ فاروق يتجه نحو العرب :

كان انتونى ايدن وزير الخارجية البريطانية قد صرح بأن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف نحو أية حركة من العرب تهدف الى تعزيز الوحدة الثقافية والاقتصادية والسياسية فيما بينهم ، غير أن مثل هذه الحركة لا بد وأن يقوم بخطوتها الأولى العرب أنفسهم ، وحاول نورى السعيد ، أن يتبنى وبسرعة دعوة أنتونى ايدن فأصدر تعليماته الى سفيره بمصر المرحوم تحسين العسكرى أن يجس نبض حكومة النحاس باشا ، وقد استشارنى السفير فى كيفية مفاتحة النحاس باشا فى الأمر ، وخشى ألا ينجح فى مسعاه خصوصا وأن النحاس باشا يعرف نورى السعيد ، فأشرت على تحسين العسكرى أن يجتمع بأحد الوزراء الوفديين المقربين الى النحاس باشا ، ويتذاكر معه الموضوع ، ويقوم الوزير بتهيئة الجو عند النحاس باشا ، وفعلا اجتمع السفير بالمرحوم محمود سليمان غنام فى منزلى بضاحية مصر الجديدة ، وبعد ذلك تمت مقابلة السفير للنحاس باشا وتطور الموضوع وألقى النحاس باشا بالتصريح التالى فى مجلس الشيوخ :

منذ أعلن المستر ايدن تصريحه قمت بالتفكير فى الموضوع طويلا ورأيت أن الطريقة المثلى التى يمكن أن توصل الى غاية مرضية هى أن تتداول الحكومات العربية فى هذا الموضوع وقد انتهيت من دراستى الى أنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية فى هذا السبيل باستطلاع آراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمى اليه من آمال ثم تبذل الحكومة المصرية جهودها فى التوفيق والتقريب بين آراء مختلف الحكومات العربية ما استطاعت الى ذلك سبيلا ٠ ثم تدعوهم جميعا الى مصر فى اجتماع ودى لهذا الغرض حتى يبدأ السعى للوحدة العربية من جبهة متحدة بالفعل ـ فاذا تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد فى مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لاكمال البحث واتخاذ اللازم القرارات حتى تتحقق الأغراض التى تنشدها الأمة العربية » ٠

ولم يكن الملك عبد العزيز مرحبا بفكرة انشاء الجامعة العربية فى بادىء الأمر لأن الاقتراح جاء من الانجليز وهو ما يثير الشك فى نواياهم وان النحاس باشا ونورى باشا يعتبران فى هذا الوقت من أعوان الانجليز .

وسافر الملك فاروق فى رحلة خاصة الى البحر الأحمر ونزل على الشاطىء السعودى ، وما ان علم الملك عبد العزيز بوجود الملك فاروق على الأراضى السعودية حتى هب الى لقائه وأقام مدينة الخيام ونحرت الذبائح واحتفى به الملك عبد العزيز حفاوة كبرى وقبل الملك عبد العزيز أن يشترك فى الجامعة العربية وتبعه امام اليمن وقد توطدت العلاقة الطيبة بين العاهلين وانتهى المطاف بالاتصالات التى دارت بين القاهرة وبين عواصم الدول العربية بالاتفاق على عقد مؤتمر الاسكندرية الذى انتهى فى أكتوبر سنة ١٩٤٤ ببرتوكول أطلق عليه اسم بروتوكول الاسكندرية بمقتضاه أعلنت الدول العربية اتفاقها على التعاون والتضامن فى نطاق منظمة رسمية تحمل اسم جامعة الدول العربية وكانت الجامعة عند نشأتها مكونة من مصر والسعودية وسوريا ولبنان والعراق والأردن واليمن وكان مندوب اليمن يحضر الاجتماعات بصفة مستمع وهذه الدول التى كانت قد نالت استقلالها حتى ذلك الوقت .

وقد انتهز الملك فاروق فرصة انتخاب فخامة شكرى القوتلى رئيسا للجمهورية فى سوريا وأرسل بعثة ملكية سافرت سرا الى سوريا لتهنئة فخامته وكانت البعثة برئاسة الفريق عمر فتحى وعضوية البكباشى محمد حلمى حسين من الحاشية الملكية وكنت أنا العضو الثالث ، وقد سافرت البعثة سرا دون علم الحكومة اذ خشى الملك أن تعترض الحكومة المصرية على أرسال البعثة وقد استقبلت البعثة استقبالا حارا .

وسأوافيك بذكرياتى عن تلك المرحلة الهامة من مراحل التاريخ المصرى

محمد يوسف

وكيل الأمن العام ومدير الشئون العربية السابق

وموفد فاروق الى الملوك والرؤساء العرب

حول حادث القصاصين

صفحة مجهولة يزيح عنها الستار

مستشار سـابق

« صبرى أبو المجد »

أتابع ما تنشرونـه عن سـنوات ما قبـل الثورة وكيـف حاصر الجيش البريطانى فى ٤ ـ ٢ ـ ١٩٤٢ قصر عابدين بالدبابات ليفرض على الملك وزارة النحاس باشا وقلتم ان الجريمة بدأت من تلك السنة وانتهت فى ٨ أكتوبر سنة ١٩٤٤ • حركت هذه الحوادث فى خاطرى ذكريات أخرى عن هذه الفترة وهى اصابة الملك فى حادث القصاصين يوم ١٥ نوفمبر سنة ١٩٤٣ وما أحاط به من ملابسـات حين كان الملك يقول فى طلب التحقيق « لا » وتقول الوزارة « نعم ويجب التحقيق » مما يدل على أن الخصومة بقيت بعد ٤ فبراير •

ولأنى درجت على أن أحتفظ بملف لكل فترة من فترات عملى فى النيابة وفى القضاء وحتى المناصب القضائية فى ديوان الوزارة التى كنت أعود اليها فى عهود مختلفة • لذلك رجعت الى ملف الفترة التى توليت فيها رياسة نيابة الزقازيق حيث توجد صورة تقرير عن حادث القصاصين الذى طلبه النائب العام الطوير باشا لعرضه على مجلس الوزراء •

علمت بالحادث حول الغروب وهو ان الملك كان فى سـيارة قاصـدا الاسماعيلية فاصطدم بسيارة عسكرية فادى التصادم الى اصابته فنقلته القوات البريطانية الى أحد المستشفيات العسكرية فرأيت من الواجب أن أنتقل ولو لم أخطر بالحادث رسميا وكان بصحبتى المرحوم عبد القادر عودة وكيل النيابة العسكرية وهو ممن كانوا محل تقدير وربما يتذكر القارىء صلته بالاخوان المسلمين وأنه ممن نفذت فيهم أحكام الاعـدام قبل ثورة التصحيح ، كمـا استصحبت رئيس المباحث ومساعد الحكمدار •

ولما أن وصلنا الى القصاصين أصغيت الى النشرة الطبية يمليهـا كبير الأمناء تليفونيا لتذاع بوسائل الاعلام • ووجدت الملك على سرير فى « خيمة » صغيرة وببابهـا حسنين باشا رئيس الديوان فأبديت شعورى نحو الحادث واستاذنت فى التحقيق فوعد بالعرض على الملك •

بعد ذلك سمعت شائعة تردد وهى أن الملك كان فى طريقه الى الاسماعيلية على موعد مع سيدة نمسوية كانت تنتظره فى باخرة بالاسماعيلية وهى شائعة لا أعرف نصيبها من الصحة الى الآن •

توافد كثيرون من القاهرة بينهم بعض الوزراء والتقيت بوزير الداخلية الذى تمسك بضرورة التحقيق رغما عما وعدنا به حسنين باشا ، ثم استدعى مدير مرور القاهرة وكلفه بأن يستجيب لكل ما تطلبه النيابة من اجراءات ، وبعد انصرافه ظل الحاضرون من وزارة الداخلية يلحون فى أن تقوم النيابة ولو بالمعاينة فأجبت أن المعاينة انما هى من اجراءات التحقيق ٠ حاولت الاتصال ليلا بالنائب العام تليفونيا فلم أوفق ٠

وأخيرا نظرت الى واجب النيابة نظرة موضوعية وقلبت فى نفس وتساءلت عن نتائج التحقيق وهل تحرى الحقيقة فى الحادث يكون لصالح العدالة أو لخدمة أهداف سياسية ذلك لأن الخطأ أن كان من جانب الملك فانه هو نفسه المجنى عليه والمتهم ، هذا فوق المقرر بوجه عام فى العرف والقانون لصالح رئيس الدولة لا سيما فى القانون الانجليزى الذى يقول « ان الملك لا يخطىء » ، وان كان التحقيق لمجرد اثبات الشائعة فان الضمير القضائى لا يجوز تسخيره فى خدمة الأغراض السياسية ٠

وأما اذا كان التحقيق سوف يثبت الخطأ على قائد السيارة العسكرية فان القضاء المصرى لم يكن يملك محاكمته وان أرسل اليهم ملف التحقيق فلن يكون له أى وزن ولهم على أحسن الفروض أن يقوموا بالتحقيق مرة أخرى ٠

وأخيرا أمضيت الليل داخل المستشفى على سرير من أسرة الجرحى وبكرت فى الصباح واستعلمت من حسنين باشا عما تم فأجاب انه لم يتمكن من استئذان جلالته ٠

ثم قابلنى ضابط الاتصال بين الحكومة المصرية والجيش البريطانى وأبدى استعداده لاحضار السيارة العسكرية فطلبت اليه بدلا من ذلك أن يصل ما بينى وبين النائب العام عبر خط التليفون الخاص بالجيش البريطانى فاستجاب وأرشدنى اليه وتبين أن الطوير باشا فوجىء بما بلغته به وأبدى الاهتمام البالغ واقتنع بسلامة تصرفاتنا وطلب موافاته بما يتم ٠

بقيت فى القصاصين طوال اليوم والملك الجريح يرقد داخل الخيمة ويقوم بالحراسة جنديان على مدخلها من جنودهم كل منهما على جواد وكان الأربعة كأنهم تماثيل لا تتحرك بأى كلمة ولا تبدى أى اشارة ٠

ولما أن اقترب الغروب قصدت الى حسنين باشا للمرة الثالثة فأجاب بأنه لم يتمكن بعد ولكن من رأيه تأجيل التحقيق فأدركت من هذه الاجابة أن التحقيق مرفوض لأن الاجابة كانت بالأسلوب الدبلوماسى ٠ فعدت الى الزقازيق وأعدت الاتصال بالنائب العام تليفونيا فعجب مما سمعه من أن التحقيق مستمر طوال اليوم وكلفنى بالتبكير فى الحضور الى القاهرة صباحا ومعى تقرير عن هذه الوقائع لعرضه على مجلس الوزراء فنفذت طلبه وسلمته اليه ٠

وأخيرا ولعل فى هذا التقرير ما يكشف النقـاب عن نموذج مما كان بين القصر ووزارة النحاس باشا بعد حادث أربعة فبراير سنة ١٩٤٢ ٠

المستشار على عرفه

رئيس سابق محكمة الاستئناف

● نشكر السيد المستشار على عرفة اهتمامه الشديد لما ينشر عن سنوات ما قبل الثورة وقد سبق لسيادته أن عقب على أحد الموضوعات ونشرنا له تعقيبه، أما بخصوص الموضوع الذى أزاح عنه الستار المستشار على عرفه ، فاننـــا نكون سعداء للغاية ، لو أن سيادته وافانا بكل ما لديه من تفصيلات حيث أن الموضوع الذى طرقه لم يسبق لأحد ممن كانوا فى موقع المسئولية وقتئذ ـ أن طرقه ٠

وكانت رسالة أخرى من المستشار السابق على عرفة :

السيد الأستاذ الكبير / صبرى أبو المجد

● تؤرخون لسنوات ما قبل الثورة وكذلك تنشرون ما يرد عليكم فى هذا الخصوص فلكم الفضل المضاعف وعلينا الشكر الجزيل ٠

أما من الصفحة المجهولة التى قلتم اننى رفعت عنها الستار وهى الخلاف على التحقيق عند اصابة الملك فى حادث القصاصين حيث كان يسير فى طريقه الى الاسماعيلية فاصطدمت سيارته حوالى الساعة ٤ مساء بسيارة عسكرية للجيش البريطانى كانت تتجه الى ثكنات الجيش فى الصحراء المقابلة لترعة الاسماعيلية وما ترتب على هذا الحادث من خلاف بين القصر ووزارة النحاس باشا على قيام النيابة بالتحقيق أو عدم قيامها به مما كان يرسـم صـورة من صور الخصومة بين الطرفين ظهرت بعد حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ حـين فرض الانجليز على الملك تأليف وزارة النحاس ٠

ومع اعتزازى بتقديركم للكلمة التى أوجزت فيها ملابسات الحادث فانى أشعر معكم أنه كان يعوزها شىء من التفصيل ، ومن ثم أقول انى لم أتلق اخطارا رســميا ، ومع ذلك رأيت من واجبى ـ والنيـــابة المســئولة عن التحقيق ـ ان أنتقل اليه وهناك رأيت المدير ووكيل المديرية والحكمدار الذين كانوا قد سبقونى ، وحينما رأيت الغموض يحيط بالحادث لم أنتظر تحريات الجهة الادارية بل آثرت ان أتلقى الرأى فى التحقيق من المنبع نفسه وكان ذلك قبل أن يحضر أحد من أعضاء الوزارة وقبل أن ينبت الخلاف على التحقيق ٠

قابلت رئيس الديوان الملكى ثلاث مرات فى خلال ٢٤ ساعة أما عن وزير الداخلية فانى لم التق به الا بعد منتصف الليل حين كان يلح على فى القيام بالتحقيق مع تأجيل المعاينة الى الصباح وفى هذا اللقاء برز الخلاف على التحقيق بين القصر والوزارة ، وأكد ذلك الرأى الذى أبداه رئيس الديوان فى اليوم التالى .

وبعرض التقرير الذى طلبه النائب العام على مجلس الوزراء أسدل الستار على الحادث فلا عهد الى النائب العـام بالتحقيق ولا ارســل من القاهرة من يقول به فى القصاصين .

أما الملك نفسه فرغما عما ثبت من الكشف عليه بالأشعة من وجود شرخ بسيط فى عظم الحرقفة ووجود رضوض فى اجزاء أخرى من الجسم ورغما عما رآه الأطباء من امكان نقله الى القاهرة فقد آثر البقاء هناك بضعة ايام تحت العلاج قبل عودته من القصاصين .

وأما ما حدث لى بعد ذلك فلم أتعرض له لأنــه مرتبـط بشــــخصى فأغفلت ذكره .

كان من رأى بعض الزملاء أن من يتحدى الوزارة « يرشح للاحالة الى المعاش » ولكننى نجوت ولله الحمد من هذا الجزاء بجزاء أخف .

وفى غير التعرض للنظام القضائى فى الوقت الحاضر أقول أنه لم يكن قبل الثورة فى كل محكمة الا رئيس واحد فى الدرجة الأولى أو فى الثانية . وكذلك كان الحال بالنسبة لرؤساء النيابة الذين كانوا مساوين لوكلاء المحاكم فى الدرجة المالية . كنت أسير ولله الحمد فى طريق كان يرضى ضميرى ، أنتقل من منصب الى آخر فى دورى الطبيعى دون أى اســتثناء وفى حدود القواعد المالية .

وفى خصوص نيابة الزقازيق كان النائب العام يطلب القضايا من واقع الكشوف ما يلفت نظره خصوصا المحفوظ منها لعدم الأهمية كما كانت ترسل اليه صور الملاحظات السرية التى كانت ترسل الى أعضاء النيابة فلم يعترض على شىء ، بل بالعكس كنت أعتز بتقديره وكان يعد بأننى سوف أرقى فى أول حركة بأقدميتى . هذا الرجل حسبه أن يكون محل ثقة السيد الرئيس فقد عينه عضوا فى مجلس الشورى الحالى بعد مرور كل هذه السنوات وقد بقى فيه الى ان لقى ربه منذ بضعة أشهر .

رغما عن هذا فقد فوجئت عند اعــلان الحركة القضائيــة وبعد الحادث ببضعة أشهر بتعيينى وكيل محكمة فى جهة أخرى وكانت مساوية لدرجتى مع تفويت حقى فى الترقية بالأقدمية ، قابلت وزير العدل متسائلا عن هذا

الوضع فوعد بتدارك الأمر فى حركة مقبلة · وعلى ذلك رقيت فى وقت لاحق الى وكيل محكمة الاسكندرية الكلية ومنها الى رئيس محكمة أسيوط الكلية فيما بعد ·

لا أسترسل فيما يختص بشخصى وأعود الى الحديث الأصلى عن الملك الذى ظلت الشائعات تدور حول سلوكه الشخصى قبل ثورة يوليو وبعدها الى أن منحوه لقب « الملك الفاسد » ، أعود الى الحديث الأصلى لأتحدث عن شهادة شاهد محايد له مكانته ·

كنت فى أسيوط فى أواسـط الأربعينات أشـغل استراحة الرى مع الدكتور ولسون وهو طبيب أمريكى من كبار الأطباء أوفدته حكومته الى مصر ليكافح بعوضة الجامبيا فى الصعيد ، نشأت بينى وبين الرجل صلة ودية فرأيته ذات ليلة عائدا من القاهرة الى الاستراحة مرهق الجسم ويشكو السهر طوال الليلة السابقة ويقول أنه كان يشهد حفلة ساهرة بقصر الأميرة شويكار « مقر مجلس الوزراء الآن » فلم ينصرف الا بعد انصراف الملك عند طلوع النهار · أصغيت اليه وهو يتحدث عن الملك خلال هذه الساعات الطوال فذكر أشياء غير تلك التى كنا نسمعها وقتئذ عن الملك ·

المستشار حلمى عرفه

الكتاب الاسود طبع فى بيتى

بقلم : فائـق القصبجى

الأستاذ صبرى أبو المجد

● تعليقا على ما نشرتموه ـ عن سنوات ما قبل الثورة ـ كلمة للسيد صـلاح الشـاهد التشريفاتى السابق لرئاسة مجلس الوزراء ، نسب فيهـا الى كلاما غير صحيح ، ويؤسفنى أن تكون معرفتى بسيادتكم عن طريق هـذا الموضوع الشائك الذى أجد نفسى مضطرا للكتابة فيه ، وضعا للأمور ، فى نصابها !

يهمنى أن أؤكد لسيادتكم ، ان علاقتى بالمرحوم محمود سليمان غنام باشا لم تكن بالدرجة التى تسمح لى بمصارحته ، بذلك الكلام المنسوب الى والذى لا يخرج عن كونه خيالا غير حقيقى فالمجاهد ، الكبير مكرم عبيد ، رئيس حزب الكتلة الوفدية المستقلة لم يكن يدور بخلده فى يوم من الأيام ، أن يكون رئيسا للوزارة للعديد من الأسباب من بينها انه كان رئيس حزب من أحزاب الأقلية وذلك رغم شعبية مكرم عبيد باشا ، التى لم يكن يضارعه فيها زعيم من الزعماء واننى لأذكر انه عقب اغتيال الزعيم الطاهر أحمد ماهر ، اجتمع الملك بزعماء الأحزاب التى كانت مشتركة فى الحكم وقتئذ ، وقال الملك بصريح العبارة فى سراى عابدين لمكرم والنقراشى : الدور عليك يا مكرم ، ومع الثقة فى شعبيتك الا أنه حرصا على الوحدة الوطنية يتولى النقراشى رئاسة الوزارة .

ويكفى مكرم عبيد فخرا أن زعيم الأمة الراحل سعد زغلول ، كان يلقبه بابن سعد وبعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كان مكرم عبيد الزعيم الوحيد الذى كان رجال ثورة ٢٣ يوليو يحضرون اجتماعاته الشعبية ، وأذكر أن صلاح سالم زار مرة مكرم عبيد باشا ومعه جمال عبد الناصر ، وعبد الحكيم عامر وسليمان حافظ وطلب صلاح من مكرم عبيد ، أن يكتب فى احدى جرائد الثورة فرحب مكرم عبيد بالفكرة ، ولكنه قال سيكون مقالى الأول أن يسلم رجال الثورة الوزارة الى مدنيين من حسنى السمعة على أن يراقبوهم من بعيد وقد سمعت وأنا أودعهم سليمان حافظ يقول لجمال عبد الناصر : ألم أقل لك ، أن مكرم عبيد لا يتعاون مع أحد » فكان رد جمال بالنص : ده راجل عنده مبدأ وعندما علم الرئيس الراحل ، جمال عبد الناصر بوفاة مكرم عبيد فى ٦ يونيو ١٩٦١ توجه بنفسه فى الساعة العاشرة صباحا الى منزل مكرم ، وقدم العزاء لقرينته .

كما أن زميل المعتقلات والسجون أنور السادات ، قد قام برثاء مكرم عبيد فى الكنيسة المرقسية كل تلك أدلة قاطعة لكل شك ، وجامعة لكل الأدلة على نزاهة مكرم عبيد ، ووطنيته وقوته .

وقد ذكر السيد صلاح الشاهد من بين ما ذكره ان ما تناوله الكتاب الاسود من استغلال مادى لا يتجاوز عشرة آلاف جنيه ، والكتاب الاسود وزع فى أول مارس ١٩٤٣ بالجملة من منزلى « ١٥ ألف نسخة » والعشرة آلاف جنيه التى تناولها الكتاب الاسود كانت عن بعض شهور السنة الأولى من حكم الوفد ، فاذا أضفنا اليها بقية شهور السنة الأولى لحكم الوفد ١٥ ألف جنيه أخرى لم يتناولها الكتاب فتصبح جملة المستغل ، خلال السنة الأولى لحكم الوفد ٢٥ ألف جنيه والسنة الثانية على الأقل مثل السنة الأولى ٢٥ ألف جنيه فيصبح مجموع الاستغلال خلال سنتى حكم الوفد لا يقل عن خمسين ألف

جنيه ولأن السيد صلاح الشاهد تكلم فى عام ١٩٨١ ، فكان يجب عليه أن يذكر مبلغ الاستغلال مضروبا فى مائة فيصبح المستغل خمسة ملايين ونصف المليون جنيه مصرى ٠

ولا شك ان هذا المبلغ قد صرف على المحاسيب والأقارب ومنجزى الأعمال الخاصة بالأقارب ، والمحاسيب وهذا العمل هو منتهى الانحلال والفساد وقد اتسم بهما ذلك الحكم الذى ولد الحقد والكراهية ، بين العاملين ، وبين الحكومة ، وبين بقية أفراد الشعب ، وغيرهم من المحظوظين !!

وقد جاء على لسان الشاهد أن المجاهد الكبير قال : لقد أقمت هذا النظام وعلى أن أهدمه ، وأحب أن أوضح للسيد صلاح معنى ذلك فلنفرض مثلا ان شيخ المهندسين ، وكبيرهم عثمان أحمد عثمان قد أقام عمارة بها عشرات من الطوابق ، وبعد اتمامها وبنائها اتضح له ان بعض الأعمدة المقامة عليها العمارة . قد بدأت « تترنح مع الهوى » فهل يتركها تودى بأرواح الآلاف بل الملايين من الأهالى أم يسارع فى اصلاحها ، فان فشل فى الاصلاح أليس من الواجب عليه ، ان يهدمها ٠

وعن موضوع القبلة التى طبعها مكرم باشا على جبين النحاس باشا أقول لقد سبقتها وتلتها العديد من القبلات وليس ذلك أبدا بغريب على أخوين اشتركا معا فى الجهاد وفى المنفى وفى خدمة زعيمهما سعد زغلول ؟ ان مبادىء الخلق الكريم تقضى بعدم الخلط بين السياسة وبين الصداقة ٠ والمحبة الأخوية ، وقد كان المرحوم المجاهد الكبير مكرم عبيد ، قد اعتاد أن يقطع المسافة بين منزله فى ميامى ، وبين المنتزه مشيا ، على قدميه ، وكان يتصادف ، أن يمر فى هذه الطريق مصطفى النحاس باشا ، فكان يقف بسيارته وينزل منها ، وبقلب مملوء بالمحبة ، وبدموع تنهمر ، كان مصطفى النحاس ، ومكرم عبيد يتبادلان ــ كالأطفال الصغار ــ القبلات ، ويهمس ، كل منهما فى أذن الآخر ، ببضع كلمات ، ثم يستقل النحاس باشا السيارة وينصرف ويبقى مكرم باشا يفكر فى تلك الأيام ، التى جمعت بينه وبين النحاس باشا ، وليس أدل على طهارة قلبيهما مما كتبه النحاس باشا فى برقية العزاء ، فى وفاة المجاهد ، الكبير ، اذ قال فى صلبها : ان فقدى ، لبصرى لم يحزننى بقدر حزنى على وفاة مكرم » ٠

وأحب أن أقول لك يا أستاذ صبرى الحقيقة ــ لأول مرة ــ فيما يتعلق بالكتاب الاسود لقد بدأنا نطبعه فى منتصف شهر ديسمبر ١٩٤٢ ، وتم طبعه وتجليده بالغلاف الاسود ، وحزمه بالشريط الورقى الأبيض فى ٢٥ مارس ١٩٤٣ : تم ذلك كله بمنزلى الكائن فى شارع ابن سندر لا شارع سليم الأول كما يقول الشاهد غير الشاهد ، وكانت المنطقة رملية ، وغير أهلة بالسكان

وكان من جيراننا ـ فى تلك المنطقة ـ المرحوم الصديق صلاح ندا والأخ الدكتور محمد محمد حمزة عليش والأخ عبد الوهاب البنا ، كما كان يلاصق الفيللا الخاص بى فيللا الدكتور أيهاب حشيش طبيب أمراض النسا ، وشقيق الأستاذ الدكتور عبد الحميد حشيش ، وكانا فى ذلك الوقت ، أولهما طالب بالثانوى ، والثانى طالب بالابتدائى · أمد الله فى عمرهما وقد تم توزيع الكتاب الاسود ، أو بمعنى أدق تم نقله على دفعات من منزلى وفى أول ابريل ١٩٤٣ لم يكن يوجد أى أثر للكتاب ، ولا للمطبعة ، ولا للعمال على الاطلاق ·

تم كل هذا فى سرية تامة ولم يكن يعلم بتلك العملية المضنية سوى زميلنا يوسف صلاح الدين ، توفيق خليل رئيس مجلس ادارة مؤسسة السينما سابقا والمحاسب القانونى حاليا ، وأخ ثالث لا داعى لذكر اسمه ، وكان رجال الحزب وعلى رأسهم المجاهد الكبير مكرم عبيد ، لا يعلمون شيئا أى شيء عما نعمله نحن سوى الأخ العزيز الوزير السابق الأستاذ فريد زعلوك المحامى وأى اضافة الى ذلك هى من قبيل الكذب والادعاء ··

والذى ساعدنا على القيام بهذا العمل على الوجه الأكمل صداقتنا القديمة لعبد الوهاب ومحمود شوقى ، وبهاء ، وعبد المنعم ، وحسن كمال والأميرالاى أمين خليل رئيس البوليس السياسى اذ كان تردد هؤلاء يوميا على منزلنا يمنع أى شك ، فى ثلاثتنا ولم أكن فى يوم من الأيام سياسيا ، وبالتالى لو اننى كنت أعلم أن هذا العمل سيؤدى بى الى السجن والمعتقلات ما أقدمت عليه بتاتا ، ولكن اندماجى بالوسط السياسى علمنى كيف يكون الانسان مخلصا لمبادئه ، وكيف يكون آخرون منافقين مدعين يرتدون ثياب الطهارة وقلوبهم مليئة بالضغائن والأحقاد ·

وقد كان الأخ عبد الوهاب البنا أخلص الناس لرفعة النحاس باشا ، ولا شك انه كذلك حتى الآن ، ولم يقبض عليه لوجود أوراق معه خاصة بالنحاس باشا ، كما ذكر السيد الشاهد والحقيقة انه كان يعمل وقتئذ مساعدا ، للسكرتير العام ، لمجلس الوزراء ، وكانت ترد اليه المئات من الشكاوى والتظلمات يوميا ، فكان يأخذها معه لدراستها فى المنزل ·

وفى أول مايو ١٩٤٣ وبعد اتمام اخلاء ، منزلى من كافة الأوراق الخاصة بالكتاب ومن المطبعة وفى منتصف الليل فوجئنا وكنا عبد الوهاب يوسف ، ومحمد زكى مهدى الأستاذ بكلية الزراعة وخليل جمال الدين وكيل وزارة الاقتصاد ، وغالبا الأخ المرحوم محمود شوقى ، وثالثنا الذى لم أشأ ان أذكر اسمه والذى كان مشتركا معنا فى كل شيء فوجئنا بوجود حمدى بك وعدد من ضباط البوليس السياسى وجنود كثيرين وظهرت أنوار بطارياتهم فى

حديقة الفيللا ، وعندما راحوا يفتشون الحديقة عثر حمدى بك عن بعض من أوراق العرائض والشكاوى الخاصة بمجلس الوزراء وسئلت فى ذلك فقلت أن الأخ عبد الوهاب كان يحضرها معه بحكم الصداقة والجيرة ، لكى يؤدى واجبه نحوها وعندما أراد حمدى بك تفتيش منزل عبد الوهاب الملاصق لمنزلى منعه القائم مقام عبد الواحد بك قائد احدى فرق الجيش وصهر عبد الوهاب ، منعه من دخول منزله باعتباره منزل عبد الواحد عمار ، وللعلم منزل عبد الواحد عمار هذا هو المنزل الذى أقسم به رجال ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على المصحف الشريف قبل قيام الثورة بيوم واحد ، أقسموا على الوفاء لمبادىء الثورة ! ورضخ حمدى بك لأوامر ، عبد الواحد بك عمار ثم عاد الينا ليسألنا وكان السؤال الذى يطرحه على كل منا : مو لونك السياسى ؟ وقد أجاب توفيق بك خليل بقوله : لونى أسمر وبذلك أقفل التحقيق !

وقد اتصل حمدى بك من تليفون منزلى وكان فى ذلك الوقت يحمل رقم ١٢٥٥ زيتون اتصل وهو منشرح الصدر تعلو الابتسامة وجهه بغزالى بك مدير الأمن العام ليزف اليه البشرى ، بشرى الوصــــول الى منبع المعلومات الواردة فى الكتاب الاسود والوكر الذى طبع فيه .. وكانت الساعة الرابعة صباحا .

واتصل على الفور محمود غزالى بمنزل النحاس باشا واخطر السيدة حرمه بالانتصار الهائل الذى حصل عليه هو وحمدى بك ، وما كان من السيدة حرم النحاس باشا الا ان راحت تصرخ وتولول : أولاد أخت الباشا وأولاد أخوه هم اللى طبعوا الكتاب الأسود وقد أهان النحاس باشا فى مجلس الوزراء محمود شوقى اهانة كبرى وأخذ قصاصــــة ورق وكتب عليها قرار فصـــل عبد الوهاب البنا .

وفى الساعة الواحدة بعد الظهر حضر الى منزلى حمدى بك ، ومعه ثلاث ضباط وسيارتان وأخذونى الى باب الحديد وكنت قد أصبت باغماء لم أفق منه الا وأنا فى سجن الأجانب ومعى الطبيب وعبد الوهاب فى غرفة واحدة .

أما القول بأن أحمد حسنين كان له علاقة بالكتاب الاسود فهذا محض اختلاق ويستطيع الأستاذ جلال الحمامصى الذى كان صديقا لأحمد حسنين ، وحسن يوسف أن يؤكد هذه الحقيقة .

والمستندات تثبت أن عبد الوهــاب البنا لم يحصل على مليم واحد كاستثناء من وزارة أحمد ماهر ، بل لقد أعيد تعيينه على الدرجة وبالمرتب الذى كان يحصل عليه يوم أن فصل من وظيفته .

وللكتاب الاسود قصة طويلة أخرى لا يمكن سردها حاليا ، قلت لك الحقيقة بعيدا عن اللف والدوران والتخمين والتأليف .

وتبقى بعد ذلك كله كلمة عن ٤ فبراير ١٩٤٢ وأقول لك ان الوفد بأسره برىء من حادث ٤ فبراير وأذكر انه في مساء ١٠ أكتوبر ١٩٤٤ وفى منزل المجاهد الكبير مكرم عبيد اجتمع حافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى والدكتور محمد حسين هيكل رئيس حزب الأحرار الدستوريين والدكتور أحمد ماهر رئيس الحزب السعدى ، وكان معه النقراشى وابراهيم عبد الهادى وكان مع مكرم باشا الأستاذ السيد سليم وبعد اجتماع استمر حوالى الساعات الثلاث تم تحرير المحضر الآتى :

نحن المجتمعين هذا المساء ١٠ ـ ١٠ ـ ١٩٤٤ خلصنا بأن المسئول الوحيد عن حادث ٤ فبراير هو أمين عثمان ولم يكن لأحد من الزعماء المصريين أو الملك علم بالترتيبات التى وضعت : كل الترتيبات تمت باتصالات بين أمين عثمان باشا والمستر سمارت ووزارة الخارجية البريطانية وقد تم تحرير هذا المحضر بخط يد ابراهيم عبد الهادى باشا ووقع عليه جميع الحاضرين فيمن عدا النقراشى باشا .

تلك هى الحقيقة كما عشتها وكما أومن بها بعيدا عن أى خيال وتستطيع يا أستاذ صبرى كصحفى مقتدر التثبت من تلك الحقيقة .

فائــق قصبجى

المحاسب

● الواقعة الخاصة بالمحضر اياه الذى أشار اليه المحاسب فائق قصبجى جديدة على وربما هى جديدة على الكثيرين .

ص ١٠

من جامعة تولوز

اقتراح جدير بالاهتمام

صبرى أبو المجد

فى عام ١٩٤٥ أصدرت جريدة la Reforme كتابا تضمن تاريخ مصر المعاصر . واعتقد آنئذ أن هذا التسجيل لن يتفوق عليه أى تسجيل آخر . وذلك الى أن ظهرت محاولتكم .. « سنوات ما قبل الثورة » .

وبما أنه يصعب تجليد أعداد المصور المتضمنة للحلقات لكبر حجمها ، اقترح جمع الحلقات فى سلسلة من الأجزاء يكون حجم كل جزء منها هو حجم عدد المصور العادى ، وذلك بحيث يصدر جزء كلما وجدت حلقات تكفيه ، على ان تصدر الأجزاء الأولى وبينها فاصل زمنى دورى للاعداد .

هذا . ويؤسفنى أن بعض قراء الحلقات لا ينظر الى التاريخ كغاية فى ذاتها بل يطالبكم بالكتابة « لاظهار الفساد » أو لأسباب أخرى ، دون أن يدرك هؤلاء أن المؤرخ يجب أن يكون موضوعيا .

مع تحياتى ؟ .

شكرى قنواتى

ـ قسم الدكتوراه بجامعة تولوز ـ

اقتراح من قارىء آخر

صبرى أبو المجد

مما لا شك فيه أن « سنوات ما قبل الثورة » انجاز خلاق ، جدير بالتقدير والاعجاب لسردها أحداثا تاريخية بأسلوب علمى دقيق . ان الجهد العظيم الذى تقومون به سيادتكم لالقاء الضوء على تاريخ الوطنية المصرية ، لهو أول عمل من نوعه يقوم به أحد كبار اعلام الصحافة المصرية عايش تلك الأحداث أو شارك فى صنعها .. ليحرك ذكرى ، وليرسم بسمة على شفاه الذين عاصروها .. أعانكم الله دائما على هذا العطاء الجزيل الذى أسعد الكثير ممن يتابعون الحلقات ..

وانى اذ أتابع منذ البداية ـ مع قرائكم ومحبيكم ـ هـذه السلسله الرائعة ، يسعدنى أن أتقدم الى سيادتكم باقتراح أثق أنه سيعمم الفائدة المرجوة من هذه السلسلة التاريخية وهو أن تجمع هذه الحلقات وتصدر فى طبعة شعبية وذلك احياء لتاريخنا المعاصر وحتى يكون مرجعا لشبابنا فى معرفته بأحداث وطنه ..

وانى اذ آمل لكم النجاح والتوفيق وطول العمر ..

أرجو أن تتقبلوا كل التقدير والتحية والسلام ..

مصطفى شكرى ياسين
مناضل قديم فى ذمة الله

● زميل دراسة ، ورفيق كفاح ، وشريك عمل جاد ، بناء فى مرحلة من أهم ، وأخطر مراحل العمل الوطنى ، مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .وقت أن كان شباب مصر ، لا يعرف عشيقة ولا معشوقة الا مصر ، ووقت أن كان شباب مصر ، لا أمل له الا أن يقدم روحه ، وهى أغلى ما يملك فى سبيل تحرير مصر ، واسعاد شعب مصر : مرحلة كان فيها شباب مصر وحده أداة العمل الوحيدة لانقاذ مصر من الاستعمار والفساد ، ورغم وجود أحزاب كبيرة قائمة وقتئذ الا أن شباب مصر ، كان يرى فى مصر حزبه الأكبر ، والأوحد . اليه ينتمى وفى دائرته المتسعة يعمل ، ويجد ، ويضحى .

وكان مصطفى شكرى ياسين واحدا من هؤلاء الشباب ، الذى آمن بمصر ، الى أبعد حدود الايمان ، وحمل روحه على كفه وانطلق يدافع عن شعب مصر ، وأرض مصر ، وكرامة مصر .

وكان بيته ، فى شبرا ، بيت شقيقه د. على شكرى ياسين ، هو ملجؤنا ، وملاذنا ، ورغم حملات البوليس الشرسة ، الضـارية فقد ظل بيت ، على ، ومصطفى ، البيت ، الذى يأوى اليه نفر كبير من شباب مصر ، فلقـد كان مصطفى وعلى من أكثر الشباب الوطنى ، نشاطا ، واندفاعا فى العمل الوطنى البناء وخاصة فى أعوام ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ .

عندما كنا نلتقى ـ مصطفى وأنا ـ كان يستعجلنى الكتابة من تلك المرحلة ، التى كنا ـ كما يقول ـ نجومها ووقودها وكنت أستأذنه فى الصبر ، فان الوقت ، لم يحن بعد ، لنتحدث عما قمنا به اذ يجب ، ان نتحدث أولا عما قام به غيرنا .. هذا اذا كان فى العمر بقية تسمح بذلك

وآخر مرة لقيته فيها فى ملتقى الفكر الاسلامى ، الذى دعا اليه الصديق عبد المنعم عمارة محافظ الاسماعيلية ، ويومهـا ، وبعيـدا عن زحمة الملتقى ، رحنا ـ كما تعودنا دائما ـ نتحدث عن أيام زمان ، بحلوها ومرهـا : تلك الأيام ، التى لم نعرف لها طعما ، ولا مذاقا ، اذ كنا قد حملنا أنفسنا ، أكثر مما نطيق ، ولم نندم أبدا على ما قدمناه فى تلك الأيام ، فما قدمنا الا بعض الواجب تجاه مصر ، الجديرة بكل حب ، وتقدير وتضحية : قد يعرف الكثيرون مصطفى شكرى ياسين موظفا كبيرا من خيرة موظفى الدولة ، وصل الى القمة الادارية بجهده ، وعرقه ، وتضحياته ، وايمانه ، ونكرانه ، لذاته . ولكن قليلين جدا ، هم الذين يعرفون الجانب الآخر من حياة مصطفى شكرى ياسين : ونحن الذين زاملناه فى شبابه نرى فى وفاته خسارة لا تعوض : يرحمه الله رحمة واسعة والهمنا جميعـا أخوته ، وزملاءه ، الصبر على فقده ، فقد كان بحق مناضلا قديما ، أدى واجبه ، كأفضل ما يكون الأداء ..

صبرى أبو المجد

رسالة هامة :

من الأستاذ الحسينى زعلوك

السيد الأستاذ صبرى آبو المجد

بعد التحيه ٠٠ وأنتم تتحدثون عن أمجاد الزعيم الكبير وهو ما كان محرما من قبل وهو ما يجب أن يعرفه الجيل الصاعد من شباب مصر عن تاريخ زعمائها ، وقادتها الذين قادوها الى استقلالها والغاء الحماية البريطانية والاحتلال الانجليزى عنها ولى عما كتبته ملحوظتين اثنتين :

١ ـ أولاهما أنك تمنيت لو أن الزعيم الخالد سعد زغلول لم يقبل مقاليد الحكم من يد الملك فؤاد ٠

٢ ـ ثانيهما أن مصطفى النحاس عاد للحكم سنه ١٩٣٠ وسافر الى انجلترا لمفاوضة مستر هند رسون بخصوص الاستقلال لمصر وضم السودان اليها ولكن المفاوضات فشلت ـ أما عن تمنياتك أن سعدا لم يقبل الوزارة فقد شارك فى تمنيك هذا أغلب الأمة وكذلك لجنة الطلبة ـ التنفيذية العليا فى ذلك الوقت وكان سعد زغلول رحمه الله أول المترددين لتشكيل الوزارة فى عهد ملك دلت كل مواقفه ازاء الحركة الوطنية أنه يخشى بطش الانجليز ويخشى أن يفعلوا به ما فعلوه مع والده اسماعيل خصوصا وأن بريطانيا هى التى عينت سلفه السلطان حسين ووافقت على أن يحل محله البرنس أحمد فؤاد وأصبح سلطانا سنة ١٩١٧ ثم ملكا بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ٠

وكان من عادة سعد أن لا يبت فى أمر الا بعد استشارة أعضاء الوفد المصرى وكذلك لجنة الطلبة العليا وبعد أن عرض الأمر على الوفد كلف سكرتارية بيت الأمة أن تبلغ لجنة الطلبة أن سعدا حدد لهم موعدا للقائه بفندق ميناهاوس بالهرم الساعة الرابعة بعد الظهر ٠

وذهبنا الى الفندق فى الميعاد فوجدنا فى الدور الأول المغفور له حمد الباسل باشا يتكلم مع موظف الاستقبال فلما رآنا قال الباشا فى انتظاركم وطلب من الأستاذ كامل سليم أن يبلغه بمقدمنا فتردد بعض الشىء لأن المرحوم حسن نشأت باشا كان مجتمعا بسعد فطلب منا سعد الصعود دون انتظار ففعلنا وبمجرد أن علم بمقدمنا اعتذر لحسن نشأت عن انهاء المقابلة لأن ميعاد الطلبة محدد مسبقا وخرج نشأت باشا ودخلنا عليه فقابلنا كعادته هاشا باشا وأبلغنا أنه أنهى مقابلة نشأت قبل أن ينتهى من عرض ما عنده وعلى فكرة فان نشأت باشا بمجرد أن ظهرت نتيجة الانتخابات وكانت فى جانب الوفد بأغلبية ساحقة مع أنها جرت فى غياب سعد فى المنفى فى جبل طارق وكان رئيس الوفد فى

ذلك الوقت شيخ العرب المصرى باشا السعدى . أقول بعد ظهور النتيجة كان يجتمع بالزعيم الخالد سعد زغلول يوميا تقريبا ليقنعه بقبول الوزارة وهذه هى رغبة الملك وبعد أن حيانا وقدم لنا المشروبات كعادته عرض علينا الأمر الذى يريد أخذ رأينا فيه وهو « أن حزب العمال قد تولى الحكم فى بريطانيا ولأول مرة فى تاريخها وأن المستر مكدونالد رئيس الحزب قد تولى رئاسة الوزارة وأرسل لى رسالة خاصة يرجونى فيها أن أشكل وزارة برئاستى حتى ينفذ وعده الذى قطعه لى فى بورسعيد سنة ١٩٢٢ ـ أما قصة هذا الوعد فتتلخص فى أن الوفد كان دائم الاتصال بالعمال فى انجلترا عن طريق رئيسهم المستر مكدونالد وكانوا يعطفون على القضية المصرية فى جريدتهم الديلى هيرالد وكان الواسطة المرحوم الدكتور حامد محمود الذى دعا بعض أعضائهم لزيارة مصر ومقابلة زعمائها وليروا ويسمعوا مطالب المصريين وقد حضروا وعلى رأسهم مستر سوان وكان احتفال الوفد بعيد الجهاد يوم ١٣ نوفمبر سنة ١٩٢٢ وقد خطب فيه سعد زغلول وكانوا يصفقون وكانوا يفهمون اللغة العربية بواسطة مترجمين لهم وأذكر أن سعد كان مريضا ملازما فراشه قبل عيد الجهاد بعدة أيام ولما قابلناه قبل الاحتفال بيوم لنرجوه ان كان فى استطاعته أن يحضر ويخطب ليسمعه ويراه مندوبو حزب العمال الضيوف فاعتذر وكلف مصطفى النحاس أن يلقى كلمته ولكننا فوجئنا بمقدمه والمرض باد عليه فألح الجمهور أن يسمع كلمة منه ، فصعد على المنبر وخطب أطول وأقوى خطبة فى حياته بعد ذلك .

كان المستر مكدونالد عائدا من الهند عن طريق بورسعيد وأرسل برقية لسعد زغلول ليراه فى بورسعيد وتمت المقابلة وكان الحديث كله بخصوص استقلال مصر التام وعودة السودان لمصر وانتهى الحديث بوعد من مستر مكدونالد لسعد بأنه لو نجح الحرب فى الانتخابات وتولى الحكم فان هذه المطالب ستجاب فى أثناء شرب فنجان القهوة لأنها مطالب حقة فى نظر حزب العمال .

لذلك بمجرد أن حاز الوفد الأغلبية الساحقة فى الانتخابات التى تمت فى عهد المرحوم يحيى باشا ابراهيم وقد كانت انتخابات نزيهة وحرة بدليل أن رئيس الوزارة سقط فى دائرة الصنافين شرقية فأرسل له المستر مكدونالد رسالة خاصة يرجوه أن يقبل تشكيل وزارة ويحضر الى انجلترا ليتفاوض مع وزارة العمال ليفى مستر مكدونالد بما وعد به وقد عرض علينا سعد هـذا العرض وطلب منا ابداء الرأى هل يقبل الوزارة أم لا ودار النقـاش وكانت الأغلبية فى اللجنة ضد قبوله تشكيل الوزارة لأنه أكبر من يتلقى الحكم من يد الملك فؤاد وأنه أكبر من أن يكلفه بالوزارة الملك فؤاد وأنه فى نظر الأمة أكبر وأهم من الملك نفسه وطال النقاش واللجنة عند رأيها وتأجلت المقابلة لجلسة أخرى وفى الجلسة التالية دار النقاش ورد على من يستصغرون الوزارة عليه وعلى من يستكبرونه على الخضوع لأوامر فؤاد ودسائسه قائلا : أنا معتبر أنها تضحية

كبيرة أن أنزل الى أن أتلقى الوزارة من الملك فؤاد وأنى أشعر أنى أملك قلوب الشعب الوفي وقد ضحيت فى سنى الكبيرة رغم مرضى فنفيت واعتقلت كل ذلك من أجل مصر وليكن قبولى الوزارة تضحية أخرى حتى لا أضيع فرصة نادرة هيأها لنا المستر مكدونالد بصفته رئيسا للوزارة ولست ضامنا أن يدوم حكمهم طويلا أو يعودوا ثانيا وأنا مقدر شعوركم وشاكر تقديركم لى والا اذا اتبعت ما تطلبون لأبقى كبيرا فخما فكأنكم تريدون أن تضعونى فى فترينة كتحفة من التحف دون فائدة (وألا يكفينا نعبرها) وهو مثل فلاحى يضرب للساقية التى تدور وتحدث صوتا ونعيرا دون أن ترفع ماء ـ بعد ذلك وبعد أن اطلعنا على محاضر مفاوضاته مع مستر ملنر وما شابها من عقبات ودسائس وألاعيب الانجليز واننا سعينا اليهم فهاهم الآن يسعون الينا فلا نضيع الفرصة ووافقت اللجنة واشترطنا أن يفرج عن اخواننا وزملائنا الطلبة المحكوم عليهم بالمؤبد نتيجة تلفيق تهم لا أساس لها من الصحة وكان على رأسهم الزميلان ابراهيم عبد الهادى وعبد الحليم عابدين وفعلا ألف الوزارة وبر بوعده وأفرج عنهم وسافر الى انجلترا لمفاوضة مكدونالد بعد أن أطلق عليه الرصاص فى محطة مصر ولكن الله العلى القدير العالم بحالة البلد خيب ما رتبته له السرايا ورجالها باشراف حكمدار البوليس انجرام بك من اغتياله وقد نجا بأعجوبة وبقيت الرصاصة فى جسمه تبعد عن القلب بأقل من ملليمتر الى أن توفاه الله وأما المفاوضة فلم يستطع المستر مكدونالد أن يفى بوعده واعتذر لسعد أن مركز وزارته مزعزع ولا يضمن الأغلبية فى البرلمان للموافقة عليه وذلك بسبب خطاب ذودت به الأحزاب الأخرى كالمحافظين والأحرار منسوبا لشخص روسى اسمه زينوفيف ٠

أما الموضوع الثانى فقد سافر مصطفى النحاس فى مارس سنة ١٩٣٠ بناء على طلب الانجليز ليستأنف المفاوضات مع مستر هندرسون والتى سبق أن فشل فيها المرحوم عبد الخالق ثروت سنة ١٩٢٧ قبل وبعد وفاة سعد وأفادت الأخبار التى وردت أن المفاوضات تسير بما يرضى الطرفين الى أن انتهت كما بلغنا بموافقة بريطانيا على ضم السودان لمصر ٠

ورأى النحاس باشا كعادته أن يستشير أعضاء الوفد والوزراء المقيمين بمصر وكان على رأسهم ـ والذى حل محل النحاس باشا ـ هو المغفور له محمود فهمى النقراشى باشا الوزير الأول مرة وكانت وزارته المواصلات وكنت سكرتيرا برلمانيا له وملازما له وأمينا على سره ونشرت الجرائد أن الاتفاقية يحملها الأخ الدكتور محمد صلاح الدين أحد أعضاء السكرتارية الى مصر فأبلغنى النقراشى أن أعمل له الترتيب الآتى الذى رتبه هو أولا : ألا يترك الأخ محمد صلاح الدين فى مطار القاهرة بل يستمر فى الطيران الى الاسكندرية ثم احجز له ديوان خاص فى قطار خاص فى قطار المساء ولكن لا يركب من الاسكندرية وانما يركب من

سيدى جابر وان أكلف بوليس السكة الحديد أن يضع اثنين من العساكر مسلحين يقفون على باب الديوان لا يدخله أحد وأن أطلب من حلوانى جروبى عشاء خفيفا لخمسة أشخاص وأننا سنسهر فى الوزارة لوقت متـأخر من الليل وقد تم كل ذلك وحضر الأخ صلاح الدين بالسلامة الى الوزارة وسلم الاتفاق الى الوزارة (للنقراشى باشا) وقد عرضها على الوفد والوزراء الباقين فى القاهرة ثم عرضها على الملك فؤاد فى آخر المطاف ثم نشرت الجرائد موعدا للتوقيع على المعاهدة فى لندن فى ساعة من الليل كما نشرت أن المرحوم داود بك بركات مدير جريدة الأهرام جهز راديو فى غرفته فى جريدة الأهرام ليسمع مراسم الاحتفال بالتوقيع على المعاهدة بما فيها السودان لمصر وقبل الموعد المحدد للتوقيع ذهبت الى جريدة الأهرام لأسمع الاحتفال بالتوقيع وما يدور فيه وقد كانت تربطنى بداود بك بركات روابط عائلية فضـــلا عن رابطته بلجنـــة الطلبـــة التى كان يرعاها ويدللها ويلبى طلباتها فى نشر بياناتها ولو تطلب الأمر رفع مادة من الجريدة واذا أفاجأ بداود بك يبلغنى فى حسرة وأسى أن المعاهدة لن تتم ولن يوقع عليها فقاطعته بأن هذا غير معقول لأن الوزارة والأمة تعلم أن التوقيع اليوم فقـــال أنا مستعد أراهنك ، لا معاهدة ولا توقيع فاستوضحته السبب فقال أن الملك علم أن النحاس باشا لكى ينجح فى ضم السودان لمصر زج باسم الملك على أنه على رأس المطالبين بالسودان وبهذا استجاب الانجليز لطلب الوفد ولذلك أرســل المرحوم زكى الابراشى باشا الساعة الخامسة اليوم الى المندوب السامى يتنصل من تهمة التشدد من المطالبة بالسودان وأنه لا يعلم بهذه المطالب وأنه لا يريد السودان ولا يطالب به ــ وفى الحال أبرق المندوب السامى للوزارة فى لنــدن بهذا التنصل فعدلت بريطانيا عن رأيها وادعت للنحاس باشا أن مجلس الوزراء البريطانى رفض مقترحات هندرسون ــ النحاس ــ ولما سألته عن مصدره قال لى أن المرحوم محمد نجيب الغرابلى باشا وكان وزيرا فى الوزارة وأبلغه أنه لا داعى للراديو لأن المعاهدة لن تتم ولم يتم التوقيع عليهـا ــ وكانت تربط الغرابلى باشا عـــلاقة وقرابة مع زكى باشا الابراشى وهو الذى أبلغه بذهاب ــ الابراشى باشا ــ الى المندوب يبلغه بتنصل الملك من المطالبة بالسودان ــ هذا هو السر فى فشل النحاس باشا فى مسعاه وهنا قال قولته المشهورة : تقطع يدى ولا أوقع على ضياع السودان ٠ ولا ندرى من الذى أبلغ للملك بزج اسمه فى المفاوضات بخصوص السودان ٠

وختاما هذه وقائع نذكرها نحن الأحياء أضعها بين يديك لترى فيهـــا رأيك ٠ وأرجو قبول فائق تحياتى واعجابى وشكرى ٠

محمــد الحسينى زعلوك

المحامى

قصص من تفاتيش الملك
وبعض الأمراء

السيد صبرى أبو المجد

أكتب اليك عن بعض القصص التى حدثت فى بعض التفاتيش الملكية وتفاتيش بعض الأمراء وكنت شاهد عيان فى تلك القصص التى أبعث اليك بها ليعرف الشباب حق المعرفة حقيقة ما كان يجرى فى ريف مصر ٠

تفتيش محمد طاهر باشا

الزمان ــ فى خلال الأربعينيات ٠٠

المكان ــ بردين شرقية ــ وكان يتبعها سابقا أكثر من عشرين بلدة بعضها لمركز الزقازيق وبعضها لمركز بلبيس ٠ والبعض الآخر لمركز أبو حماد ــ محافظة الشرقية ٠

وكان الباشا يحضر للاقامة بالسراى تعلقه الموجود للآن بناحية بردين بجوار شريط محطة السكة الحديد فى بعض شهور الشتاء ــ أما فى الصيف فانه كان يقضيه بالفيلا تعلقه بجنيف ــ سويسرا ــ بجوار بحيرة ليمان أو ببعض دول أوروبا وأمريكا ٠

خيول محمد طاهر باشا

كان يملك حوالى سبعين حصانا من أجمل الخيول الأصلية وبعض الأفراس للتناسل ويقوم بخدمتها المدرب الخاص لهذه الخيول وهو الريس ٠٠٠٠٠ وقد نقل عقب الثورة مع جميع الخيول الى حظيرة الخيول الرئيسية بالقرب من عين شمس ــ وموجود بها للآن ــ مع بعض العمال المساعدين فى تربية وتدريب هذه الخيول ٠

وكان المدرب وعماله يقومون فى الصباح كل يوم بعمل (طومار) غسيل وتدليك لهذه الخيول ثم طابور للسير بأرض الحديقة الواسعة المجاورة للسراى ثم تعود الخيول لثكناتها لاطعامها ــ وهكذا ــ فى الظهيرة والغروب وكانت هذه الخيول تعرف بأرقامها المسلسلة مثل خيول الشرطة والفرسان ٠

وفى أثناء وجود الباشا فى الشتاء كان يركب فى صباح كل يوم حصانا من هذه الخيول للرياضة ٠ وفى اليوم التالى حصانا آخر (رقم كذا) خلاف حصان الأمس ٠

وفى حالة ولادة الأفراس « الاناث » لخيول جديدة كان الباشا يمنح المدرب والعمال اكراميات مختلفة ابتهاجا بالمولود الجديد حيث يعطى له رقم خاص بعد قيده بدفاتر التفتيش وتحرر له شهادة ميلاد ٠

زرائب العزبة الكبيرة

كان للباشا بالعزبة الكبيرة زرائب مختلفة منها زريبة للعجول والبقر والجاموس وزريبة للخراف والنعاج وزريبة للدواجن وغيرها ـ وكان يشرف على هذه الزرائب ضابط بالمعاش برتبة (قائمقام) ، عقيد ـ وكل انتاج جديد من المواليد يقيد بالدفاتر ـ ماعدا انتاج الخراف الذكور ـ فقد كانت ترسل أولا بأول **للملك فاروق والعائلة الملكية وأقاربهم وكبار رجال الدولة** عدد ٠٠٠ لكل منهم ـ ويدرج بالكشف (أوزى صغير هدية مجانا) ـ وهكذا الحال بزريبة العجول والدواجن وغيرها وخاصة الديوك الرومية ٠

اختراق الضاحية بالخيول

كان الباشا فى الشتاء يقوم وبعض أصدقائه فى الصباح المبكر بالمرور بالخيول على الطرق الزراعية الخاصة حول زراعة التفتيش بالعزب وأحيانا كان يحضر الملك فاروق للرياضة معهم وفى نهاية اختراق الضاحية بالخيول كان الملك يقوم بتوزيع الكؤوس والميداليات كما كانت الطرق الزراعية الخاصة بالتفتيش تفرش بالرمال الصفراء فى الأيام التى يحضر فيها الملك فاروق والحاشية الملكية لاختراق الضاحية بالخيول مع محمد طاهر باشا ٠

سراى الطاهرة بالقاهرة

كان محمد طاهر باشا يملك سراى الطاهرة بالقاهرة ولأنها أوسع من السراى الريفية الكائنة بالتفتيش بناحية بردين فقد كانت الولائم الكبيرة الخاصة تقام بسراى الطاهرة بالقاهرة ٠

ويقال أنه أثناء وجود الملك فاروق بوليمة كبيرة مع محمد طاهر باشا ٠ همس الملك فى أذنه سرا ٠٠ باعجابه الشديد بقصر الطاهرة وفخامة المبنى وتنسيقه وروعة منقولاته فأجابه الباشا بأن قصر الطاهرة بمبانيه ومنقولاته من فضل الملك فاروق ٠ وفعلا توجه الباشا للملك وتنازل له عن قصر الطاهرة ٠ واستمر الاسم للآن « قصر الطاهرة » ٠

تفتيش بايرلى تبع كفر دنوهيا مركز الزقازيق

كان يملكه بعض الاقطـاعيين من الأثرياء آلاف الأفدنة يقـــوم بحراستها عشرات من الخفراء الخصوصيين • وكان الباشوات الكبار ينظرون الى الفلاحين نظرة الكبرياء التى تتسم بالاستعلاء ويعتقدون أن نظرة واحدة منهم للفلاحين كفيـلة بأن تخلع قلوبهـم فاذا لم تكف هـذه النظـرة فان بنـــادق الخفـراء الخصوصيين كفيلة بسحقهم ولكن خـاب أملهم لقيـام الفلاحين بالثـورة على الاقطـاعيين وتعدد بلاغات الاتلاف والحريق والسرقة لمحاصيل هذه التفاتيش ومنهـــا :

الزمان : فى الأربعينات •

المكان : تفتيش بايرلى تبع كفر دنوهيا مركز الزقازيق •

الموضوع : أبلغ أحد خفراء تفتيش بايرلى ـ بحضور ثلاث سيارات لورى وبها جملة أشخاص ملثمين ومجهولين قاموا بتكتيف الخفراء الخصوصيين فى مطلع الفجر وفتحوا المخازن وسرقوا جميع جوالات القطن ونقلوها بالسيارات وقطعوا سلك التليفون وهربوا ـ وصار اخطار الجهات المختصة ـ وقرر جميع الشهود ورجال الحفظ أنهم لا يتهمون أحدا ولا يعرفون الفاعل وقيـدت القضية ضـد مجهول لحين تحريات المباحث الجنائية عن الفاعلين وضبط القطن المسروق •

وعندما طلبت النيابة ملاك تفتيش بايرلى لسؤالهم عن معلوماتهم قيل أنهم فى المصايف بالخارج يبتاعون الجواهر من أوربا ويتعرون على الشواطىء • فى الوقت الذى لا يستطيع فيه أحد من الفلاحين أن يحصل على قليل من محصول الأذرة أو القمح أو القطن الذى اشتغل فيه وزوجته وأولاده طوال العام •

مقتل مفتش التفتيش

كان مفتش التفتيش ينظر الى الفـــلاحين نظرة الـــكبرياء التى تتسم بالاستعلاء وفى حالة مروره (بالكارتة) على الزراعة يقف جميـع الفــلاحين بالاحترام • وكان يوقع الجزاءات المختلفة عليهـم • علاوة على غرامات الاهمـال أو التقصير أو التأخير فى توريد الايجار والمحاصيل الزراعية ـ وكان باشتراكه مع الصراف يحرر محاضر تبديد للمزارعين بعد توقيع الحجوزات عليهم ويرسلهم للشرطة لعمل فيش وتشبيه لهم وقيد المحضر جنحة تبديد ضدهم كما حدث بنشوه وصفيطه •

وكان هذا المفتش فى منتهى الشدة مع جميع المزارعين بالتفتيش وأخيرا وجد مقتولا بأعيرة نارية ليلا بالزراعة والفاعل مجهول واتهمت زوجتـــه ثلاثة

لوجود خصومة · وقبضت النيابة عليهم ولكن لم توجد أدلة كافية
كما لم يتقدم أحد من التفتيش باتهامهم بارتكاب جريمة القتل ·
نت تسير الحياة قبل ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ : انتفاضات الفلاحين
الشائنة التى كانت تحدث للشعب المصرى من تفاتيش الخاصة الملكية
وكبار الاقطاعيين ·

حريق محصول خمسة افدنة والفاعل قطة

ى فى تفتيش اقطاعى بزمام شرطة الأطاولة التابعة لمديرية أمن أسيوط
التفتيش كان يجبر المزارعين على التوقيع بامضاءاتهم أو بصمتهم
ن فقام بعض الخبثاء من المزارعين باحضار قطة وربطوها بحبل
كبوا عليها كمية من الغاز وتوجهوا لزراعة القمح الخاصة بالاقطاعى
خمسة أفدنة وكانت قائمة · وذلك قبل حصادها ونقلها للجرن
م قليلة وأشعلوا النار فى هذه القطة وتركوها تجرى فى القمح
اء شديدا قبل مطلع الفجر بقليل فاحترق محصول الاقطاعى كله
ثة القطة محترقة فى وسط حقل القمح وبها آثار الغاز واتهم مفتش
عض المزارعين الذين أنكروا التهمة نهائيا واستشهدوا بشهود وبعضهم
الحفظ أنهم كانوا فى بلد آخر · وقت حصول الحريق وأن التفتيش
ير من القطط الضالة وقررت النيابة الافراج عنهم وأخيرا قيد
· مجهول ·

العميد بالمعاش

راشد حلمى

حول جمعية اللواء الأبيض

عوتك الكريمة بموالاة الكتابة عن جمعية اللواء الأبيض للاستفادة
لهذا التواضع والأدب الجم الذى عرف عنك والذى يخجلنى وهو خيط
يجذبنى اليك طائعا مختارا ينعشنى ويثير الكوامن فى نفسى لنشر
وية عفا عليها الدهر ·· أقول الموضوع ذخيرة وكنز وتراث يضىء
باب اليوم وقادة الغد وبعد الغد وكاتب التاريخ يجب أن يكون
ينا وقادرا على ضبط النفس والترفع عن الهنات وشعائر الأمور
ى وأن يلتزم الموضوعية ويسجل الحوادث ومجريات الأمور كما شاهدها
ا كان ملتصقا بها وله نصيب فيها وفى هذه الحالة لابد من الرجوع
ليلا لذكر الأسباب والدوافع وأن نتخطى الفجوات الى القمم من قمة
الزمن الذى تفتحت به النفوس وتمخضت بميلاد جمعية اللواء الأبيض

سنتى ١٩١٨ ـ ١٩١٩ ـ سافر وفد السودان الى انجلترا المكون من رجال الدين ورجال القبائل وزعماء العشائر حاملا سفر الولاء « صك العبودية » الى ملك انجلترا ثم الثورة المصرية : كان هذان الحدثان حافزا لتكوين جمعيـــة الاتحاد بأم درمان العاصمة الوطنية من الفتية الذين نالوا قسطا من التعليم بكلية غردون وكانت مهمتهم التوعيـة فى تجمعـــات سرية خشية الرقابة وعيـون الحكومة : ثم واقعـة محاكمة الضابط السودانى على عبد اللطيف بواد مـدنى الذى أراد اذلاله أحد طغاة الانجليز بواد مدنى فدافع عن كرامته وشرف الجيش المصرى الذى ينتمى اليه ـ وبعد أن قضى مدة العقوبة فى واد مدنى رجع الى الخرطوم فوجـد النفوس مهيأة فكون جمعية اللواء الأبيض وأقبل الشباب عليها زرافات ووحدانا : الموضوع ثم كانت وفاة المرحوم عبد الخالق حسن المصرى مأمور أم درمان الذى شيعته مدينة أم درمان الذى أحب أهلها وأحبوه وبعد أن وورى جثمانه فى لحده كانت هناك صرخة بل زأرة أسد من الشيخ عمر دفع الله مناديا بحيـــاة مصر وزعيمها سعد زغلول وسقوط الاستعمار وكأنها النار اندلعت فى الهشيم فجن جنون حكومة السودان وقامت المظاهرات فى كل أنحاء السودان والباقى معـلوم لديكم : الاعتقالات وتمرد طلبة المدرسة الحربية واصطدم بقوات من الجيش مع الانكليز ـ وفى غمرة هذه الحوادث انتدب المرحوم عرفات محمد عبد الله والأستاذ الشاعر الثائر عثمان محمد هاشم للذهاب الى مصر مفوضين من جمعيـة اللواء الأبيض بالتحدث باسمها وشرح قضية السودان فى المحافل بالكلام والكتابة على صفحات الجرائد والخطابة واستنفار الرأى العام فى مصر لدعم قضية الســودان التى وجدت تجاوبا عاما فى الجامعة الأزهرية ولدى الأحزاب ٠ كما وجدا العطف والتأييد من الساسة ورجال الأحزاب وساعد على ذلك ابعاد عدد كبير من اخواننا المصريين الذين كانوا يعملون فى مختلف الوظائف بحكومة السودان : ووصلت أنا مندوبا عن شرق السودان لأضم صوتى اليهما وحصل ما حصل كما هو معروف وكما سبق أن أشرتم فى مناسبة سابقة ٠

وكان أكثر اتصالنا بالوفد المصرى عن طريق الوسطاء أمثال المرحوم حمدى سيف النصر الذى كان سابقا بالسودان مأمورا لأم درمان وله علاقات حميمـــة بالسودانيين وكذلك كان اتصالنا بالحزب الوطنى بواسطة المرحوم أمين الرافعى والشيخ عبد العزيز جاويش وبالجيش بواسطة محمد أفندى عوض الذى كان مأمورا لمدينة شندى بالســـودان وبالأزهر بعض المخضرمين من السودانيين المنتسبين الى الأزهر يعاونهم الأخ عبد الحميد المشهدى المصرى الطالب بالأزهر ـ وفى المدارس لنا ثلاثة طلبة سودانيون الأستاذ الدرديرى أحمد اسماعيل الذى كان يوما وكيلا لوزارة الشـئون خاصا بالسـودان والأستاذ المرحوم توفيـق البكرى والمرحوم الأستاذ بشير عبد الرحمن المهندس بالاضافة الى الأستاذ على عثمان نور الذى لم يكمل دراسته ورجع قافلا للسودان ٠ وبدأ المصريون المبعدون من السودان يصلون الى مصر دفعات دفعات كما أبعد الأستاذ محمد أمين الشاهد

لذى كان يدافع عن المتهمين من أعضاء جمعيــة اللواء الأبيض وكذلك
لصحفى حامد عوضين سعفان والأستاذ وهبة القاضى بأم درمان هاربا
، ولجأ الى فرنسا • وفى غمرة هذه الحوادث عاد من انكلترا السير لى
اكم السودان العام وسردار الجيش المصرى الذى كان لى خطاب مفتوح
ريدة الأخبار يوم أن نوى السفر الى السودان ولكنه كان على موعد مع
، مصر فوجه اليه المنــدوب السامى دعوة للشاى معــه فأجل سفره
من الخميس الى الأحد وفى يوم الخميس بعد خروجه من مكتبه فى
حربية كان القدر له بالمرصاد فى الساعة الواحدة والنصف حيث أطلق
صاص فأصاب الســائق الانكليزى ومات فى الحــال وأصيب السردار
ر ثم نقل الى المستشفى وفى يوم السبت ذهب الى حيث لا رجعة ـ وفى
صدرت الحكومة المصرية منشورا أن من يدل على الجناة يأخذ عشرة آلاف
نبه انذار الحكومة الانكليزية حاويا المطالب الخمسة المعروفة منها دفع
يون جنيه غرامة وكان ذلك فى وزارة سعد باشا فوقع سعد باشا على
نصف مليون واستقالت وزارته ـ ومن ضمن المطالب سحب الجيش
ن السودان وصدر الأمر للجيش بالرحيل من السودان ورفض قائد
رفعت الانسحاب ولكن الملك أصدر أمر الانسحاب حمله البكباشى محمد
ن بالطائرة خاصــة قامت من مصر للسودان • الى آخر ما تعرفون أنتم
•

باشرى عبد الرحمن

الرحالة السودانى وعضو جمعيــة اللواء الأبيض

اعتذار وأسف

الأسبوع الماضى ، مرضت عيناى فجأة فلم استطع أن أكتب بيدى
طررت الى أن أملى على زميل لى ما أريد كتابته كما لم استطع أن أراجع
ولذلك ظهرت أخطاء فيما كتبته لا أعتقد أنها تخفى على ذكاء القارى من
: أن احمــد فؤاد ولد فى ١١ فبراير ســنة ١٩٢٠ ، والصحيح أنه
أحمد فؤاد بالطبع ، كما أننى عندما تحدثت عن الأستاذ حامد العبد
بدة الجليلة لطيفة العبد قلت : انه كان من زعماء ثــورة ١٩١٩ ،
ان والده هو الذى كان من زعماء تلك الثورة كما حدثنى عنه كثيرا
يد باشا من خيرة ثوار ١٩١٩ كما أن الأحاديث التى كانت تدور بينى
تاذ حامد العبد فى منزله عن ثورة ١٩١٩ كانت عبارة عن ذكريات
ستاذ حامد العبد عن والده •

ص ٠ ١

وقد سعدت للغاية عندما سمعت صوت الأستاذ حامد العبد وهو ينبهنى الى هذا الخطأ الفاحش الذى وقعت فيه والذى قدمت له من أجله الاعتذار الشديد وهأنذا بدورى أعتذر للقراء عما وقعت فيه من أخطاء ٠

ص ١٠

من أسرة مجاهد مصرى قديم
١٠٠ جنيه جوائز سنوية لأوائل
مدرسة عبد العزيز يونس بالمنيل

● السيد الاستاذ صبرى أبو المجد تحية التقدير والاحترام لشخصكم الجليل نحن أنجال المجاهد الوطنى المرحوم عبد العزيز يونس الاستاذ السابق بكلية الشرطة وعضو اللجنة التنفيذية العليا لطلاب مصر سنة ١٩٣٥ ورئيس اتحاد طلاب كلية الآداب وأحد قادة الحركة الطلابية ٠

لا نملك الا أن نتقدم لسيادتكم يا صاحب القلم الوطنى الشريف بأن نحنى الرأس تقديرا واعتزازا واحتراما لوطنيتكم لما سطرته بقلمكم الحر عن والدنا فى كتابتكم عن سنوات ما قبل الثورة الأمر الذى كان له الأثر الطيب فى نفوسنا جميعا ودفعنا الى أن نتقدم الى المجلس الشعبى المحلى لحى جنوب القاهرة بما نشرتموه عنه طالبين اسم والدنا المرحوم المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس على مدرسة المنيل الثانوية الجديدة ٠

وبكل التقدير والاعتزاز وافق المجلس المحلى لحى جنوب القاهرة تخليدا لذكرى المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس على اطلاق اسمه على مدرسة المنيل الثانوية الجديدة ٠

ومن هذا المنطلق يشرفنا ـ نحن أنجال المجاهد الوطنى المرحوم الاستاذ عبد العزيز يونس ـ أن نخصص مبلغ ١٠٠ مائة جنيه سنويا لأوائل المدرسة يوزعها الصحفى الوطنى الأستاذ صبرى أبو المجد : تقديرا وعرفانا منه بأن مصر الوفاء بها صاحب القلم الشريف صبرى أبو المجد خالص التقدير والاعتزاز من أبناء المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس ولسيادتكم خالص الحب كل الحب ٠

١ ـ حمدى عبد العزيز يونس عضو المجلس الشـــعبى المحلى حى جنوب القاهرة ٠

٢ ـ مقدم طبيب ـ فكرى عبد العزيز يونس ٠

٣ ــ فاروق عبد العزيز يونس ــ رئيس جهاز الأمن الصناعى بالشركة المصرية للطباعة والنشر .

٤ ــ عبد المنعم عبد العزيز يونس المحاسب القانونى .

٥ ــ آمال عبد العزيز يونس ــ الباحثة بالرقابة الدوائية .

٦ ــ صفاء عبد العزيز يونس ــ المحاسبة بشركة المصرى .

٧ ــ ليلى عبد العزيز يونس ــ الاخصائية الاجتماعية بهيئة المواصلات

أما تحية التقدير كل التقدير للأم المثالية الفاضلة شريكة كفاح المجاهد الوطنى عبد العزيز يونس للأستاذ صبرى أبو المجد فهى كلمة واحدة من القلب : بارك الله فيكم وشملكم بالصحة والعافية .

أسرة المرحوم المجاهد الوطنى

عبد العزيز يونس

● لعلى أسعد الناس بتكريم المجاهد الوطنى القديم الاستاذ عبد العزيز يونس ، بل لعلى لا أتهم بالمبالغة اذا ما قلت اننى أكثر سعادة من أبنائه وأسرته بهذا التكريم الذى أسبغه مجلس محلى جنوب القاهرة على عبد العزيز يونس اذا أطلق اسمه على مدرسة ثانوية من مدارس القاهرة ، لقد قرأت الكثير عن عبد العزيز يونس ، وكفاحه وسمعت عنه الكثير من الدكتور محمد بلال ، ولعل هذه البادرة من مجلس محلى جنوب القاهرة ، تنتقل عدواها الطيبة الى كل مجالس مدننا وقرانا ونكرم من يستحق التكريم من مجاهدينا القدامى .

ص٠أ

من جمعية خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
ندوة شهرية لمن عاصر سنوات ما قبل الثورة

السيد الأستاذ صبرى أبو المجد ..

تحيـــة طيبـــة وبعــــد ..

لا شك أن سلسلتكم الرائعة « سنوات ما قبل الثورة » تعد أبرز علامة فى انتاجكم الصحفى الثرى ، قدركم الله دائما على هذا العطاء الممتاز الذى يسعد

كل من يتابعه . ان هذا الجهد الدءوب الذى يغوص لأعماق الأحداث التاريخية بمنهج علمى دقيق ثم يقدمها للمتخصصين والقراء فى هذا القالب الحى النابض صنع انجازا رائعا غير مسبوق ، فتحليلكم الدقيق لتاريخ الوطنية المصرية هو تاصيل وطنى ، واضافة علمية ، وسبق صحفى ، هو ذكرى عزيزة لمن عاصره .. ثم هو مدرسة للأجيال تزيد به معرفة للوطن فتزيد له عشقا وتفانيا .

وانى اذ أتابع مع زملائى خريجى وطلبة السياسة والاقتصاد ـ مع غيرنا من قرائكم ومحبيكم ـ هذه السلسلة منذ بدايتها ، نتشرف بأن نقدم لسيادتكم اقتراحا نثق أنه سيزيد الفائدة المرجوة من بحثكم التاريخى وهو أن تعقــد ندوة شهرية يحضرها بعض من عاصر هذه الأحداث فيضيف اليها أو من له رأى فيها ، وأن تكون هذه الندوة باشرافكم امتدادا لما تكتبونه أسبوعيا حيث تتكرمون بتوجيهها وادارتها . وجمعية خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسة يشرفها أن تتم الندوة بمقرها ، كما يسعد أعضاءها القيام بخطوات التحضير والتنفيذ لهذه الندوة الدورية .

نرفع لسيادتكم اقتراحنا برجاء التكرم بالنظر فيه وأملنا فى موافقتكم عليه ، لأن ما تقومون به حاليا هو احياء لتاريخنا المعاصر ووصل لحلقات يجب ألا تنفصم . ولعلكم أكثر كتابنا اهتماما بالشباب وقربا الى قلبه وعقــله ، فاذا جاز لى تمثيل قطاع منهم ـ خريجى السياسة والاقتصاد ـ فاننى أعتقـد أنكم ستستجيبون باذن الله لاقتراحكم الذى يحقق رغبة غالب ظنى أنها جالت فى صدور الكثيرين مثلما أحسستها تجول بخاطرى منذ الفصول الأولى لسلسلتكم العظيمة ، فاننى أؤمن أنه لا يوجد وطنى مصرى ـ شابا أو غير شاب ـ لا تكون أسعد أوقاته هى التى يقرأ ويتابع ويزيد معرفته بتاريخ وأحداث وطنه .

وتفضلوا بقبول أطيب تمنياتى وخالص تقديرى .

رئيس مجلس الادارة

مصطفى كمال أحمد

● سعدت الى أبعد حدود السعادة برسالة الأخ مصطفى كمال أحمـــد رئيس مجلس ادارة جمعية خريجى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، خاصة وأنها تعبر عن رأى جيل من الشباب المؤمن ، الملتزم بقضايا وطنه وشعبه واقتراح جمعية خريجى كلية الاقتصاد ، ولا شك اقتراح مفيد للغاية ، أسعد به وسأعمل على تنفيذه بصورة تتناسب وخطورة الموضوع الذى يتعلق به .

ص٢٠

لا أملك الا أن أقدم لهم الشكر الجزيل

● منذ أن حملت – بفتح الحاء ، وتشديد الميم – نفسى أمانة محاولة اعادة كتابة تاريخ مصر فى فترة من أهم فترات التاريخ المصرى وأكثرها ثراء واثراء للعمل الوطنى ، وللوطنية المصرية ، وأنا أسير لتلك الأمانة ، أقضى جزءا كبيرا من وقتى لأدائها كما أحب وأهوى حتى يوم الجمعة ، اليوم الوحيد الذى كان من نصيب أولادى الصغار جارت عليه التزاماتى ، قبل تلك المهمة فأصبحت بلا يوم جمعة أجازة منذ بضعة أعوام ، وكنت قد أصبحت بلا أجازات سنوية طوال العشر سنوات الماضية ولقد ضعف البصر من كثرة القراءة والكتابة وكادت الرئتان تصابان من روائح الأوراق والصحف القديمة التى أكاد أكون أول من يقرؤها ! وفى بعض الأحيان ، تقف قلة تعد على أصابع اليد أو اليدين والقدمين معا ، ضد ما أكتبه ، أو حتى ضد ما أنقله من آراء البعض فى تصرفات الوزارات الوفدية وخاصة وزارة ٤ فبراير ١٩٤٢ ، بعضهم يوجه الى الشتائم الكريهة بل يوجه الى التهديد بالانتقام من النفس ، وكأنما قد جعلوا من أنفسهم منفذين لأحكام جائرة يتولون هم اصدارها ، وعبثا ما أوجهه لهم من كلمات أوضح فيها أننى لست الا مؤرخا قاضيا أنقل كل وجهات النظر المختلفة فى موضوع معين : من معه ، ومن ضده ٠ ثم أبدى رأيى فى النهاية بدون أية حساسيات وفى أحيان كثيرة أؤاخذ فى وقت واحد على الرأى ونقيضه ، فبينما يشيد مثلا قطب وفدى سابق كالأستاذ عبد الفتاح حسن – الذى أكن له كل تقدير – بما أكتبه عن النحاس باشا ، يرى بعض القراء ممن لا خبرة لديهم فى الشئون السياسية ، وبالكتابة التاريخية أننى أظلم الوفد ، وأظلم رئيسه مصطفى النحاس بل اننى أظلم الوفد وأظلم رئيسه تحقيقا لأهداف سياسية آنية والله وحده يعلم اننى فى كل حرف أكتبه ، أرعى وجه الله الحق فيه ، بل اننى فى أحيان كثيرة أزن كل حرف بميزان الصائغ الماهر ، أو الدقيق – والمهارة والدقة هنا متعلقة بالميزان لا بالصائغ – وكأننى أؤدى شهادتى أمام الله الواحد الديان ٠

واذا كنت أوجه النقد والنقد المر ، للحزب الوطنى الذى آمنت بمبادئه منذ العاشرة من عمرى وأدعو الله أن ألتزم بها الى أن ألقى وجه ربى ، فانه لا يمكن أبدا ألا أوجه النقد – لا النقد المر – لأى تصرف سياسى قام به سياسى مصرى فى سنوات ما قبل الثورة ، وكما قلت مرارا وتكرارا أن هذه الشخصيات التى نكتب عنها قد رحلت الى بارئها ولم تعد بمستفيدة على الاطلاق من أى مدح يوجه اليها ، كما أنها لم تعد بخاسرة شيئا من أى نقد يوجه الى أى تصرف من تصرفاتها ! وانما الأجيال القادمة وحدها هى التى تستفيد من هذا المدح وهذا النقد لأن فيهما العظة والعبرة وفيهما الدروس المستفادة من كل وقائع التاريخ التى تستوجب المدح ، أو تستوجب النقد ٠

وفى أحيان كثيرة ، كنت أتضايق والى أبعد الحدود من هذا الظلم الذى يوجه الى حتى أكاد أتوقف عن الكتابة لأريح هؤلاء « الظلمة » وأستريح أيضا ولكن أشياء كثيرة ، وكثيرة جدا تخرجنى وبسرعة من الضيق الذى أشعر به عندما أتلقى تلك الطعنات ، وفى مقدمة ما يخرجنى من الضيق عشرات الرسائل التى أتلقاها كل أسبوع تشد على يدى ، ومئات عبارات التشجيع التى أسمعها كل يوم ، ممن يعرفوننى ، وممن لا يعرفوننى ، ولعلى لا أذيع سرا اذا ما قلت أننى وطوال بضعة أعوام مضت ما قابلت مصريا ، ولا عربيا الا وكان أول ما يوجهه الى من كلمات ، عبارات الثناء على هذا الجهد ، وآخر ما يجرى بيننا من أحاديث سؤال واحد لا يتغير ، ولا يتبدل هو : متى تجمع كل ما نشرته فى كتب ؟ .

وفى مقدمة ما يخفف عنى متاعبى وآلامى أن كثيرين ممن عاصروا سنوات ما قبل الثورة أو اشتركوا فى بعض أحداثها ، لا يضنون على أبدا باهدائى ما لديهم من صور وأوراق ووثائق ومعلومات تساعدنى على أداء الرسالة التى أخذتها على عاتقى ، كما أن الكثيرين من أبناء وأحفاد بعض الشخصيات التاريخية التى لعبت أدوارا هامة فى تلك السنوات وبدون معرفة سابقة يتكرمون باهدائى كل ما لديهم من أوراق آبائهم وأجدادهم — وفى مقـدمة ما سعدت له وسعدت به . ما أمدنى به وزير العدل الأسبق المستشار أحمد سميح طلعت ، بالكثير ، الكثير مما خلفه والده عبد الوهاب طلعت باشا ، الذى كان وكيلا للديوان الملكى وكان رئيسا للديوان بالانابة فى فترة من أحرج فترات تاريخنا المصرى والذى ورد اسمه مرارا وتكرارا فى مذكرات لورد كيلرن وفى وثائق وزارة الخارجية البريطانية باعتباره خصما عنيدا للسياسة البريطانية فى مصر .

وأنا — حقيقة — لا أملك الا أن أتقدم لأولئك جميعا بالشكر الجزيل .

لا خيل عندك تهديهــا ، ولا مال   فلتسعد النطق ان لم تسعد الحال

ومرة أخيرة ، أرجو وألح على من لديه ذكريات أو أوراق تتعلق بتاريخنا حتى ٢٣ يوليو ١٩٥٢ أن يوافينى بها ، أو بصورة منها مساعدة منه لى فى أن أقول للحق وللتاريخ كلمة حق وصــدق ، والله من وراء القصــد .

والله ولى التوفيق

صبرى أبو المجد

● سنوات ما قبل الثورة بالصور

وهذه مجموعة فريدة من الصور أهداها الينا بعض الأخوة الأصـدقاء من الذين عملوا ، أو عمل آباؤهم وأجدادهم ، فى الحقل السياسى ، أو من التى توافرت فى أرشيفنا الشخصى ، الذى ظللنا نعمل على تكوينه أكثر من نصف قرن . وحرصنا على أن يكون كل جزء من أجزاء كتابنا عن سنوات ما قبل الثورة به أكبر مجموعة من الصور ، ينبع من رغبتنا فى أن تكون الحياة فى السنوات ، التى سبقت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ واضحة جليه بالكلمة والصورة ، ولقد سـألنا بعض الـزملاء عمـا إذا كان بإمكانهم نقل تلك الصور ، ونشر بعضها فى موضوعات صحفية فأجبناهم : نعم ، بإمكانكم ذلك مع رجاء الاشارة إلى المصدر ، لا أكثر ، ولا أقل ، فما استهدفنا أبداً من هذا العمل المضنى الشاق ، إلا العمل على زيادة المعرفة بتاريخنا الحديث وفى نفس الوقت ، الذى أبيح فيه نقل هذه الصور أرجو ممن لديه ، أية رغبة فى اضافة صور جديدة إليها أن يوافينا بها . كما أننى أرجو وألح على من له أية ملاحظات على مادة الكتاب ، أو على صوره وخصوصاً كلام الصور ، إذ لم يتيسر لى فى بعض الأحيان معرفة كل من يظهرون فى الصور أن يوافونى بها على عنوانى بدار الهلال بالقاهرة ليتيسر لى ادراج صورهم ، وملاحظاتهم فى الطبعات التالية ، إن شاء الله والله ولى التوفيق .

ص . ا



كتاب يابانى قديم عن احمد عرابى وزملاؤه محمود سامى ويعقوب سامى وعلى فهمى ،
ومحمود فهمى : انصف اليابانيون أحمد عرابى ولم ينصفه المصريون .



احمد فتحى زغلول باشا احد قضاة دنشواى لم يلق جزاءه من اللوم .

(الملك) أحمد فؤاد عندما كان مديراً للجامعة المصرية الأهلية .



الخديوى عباس حلمى الثانى فى أُخريات ايام حكمه .

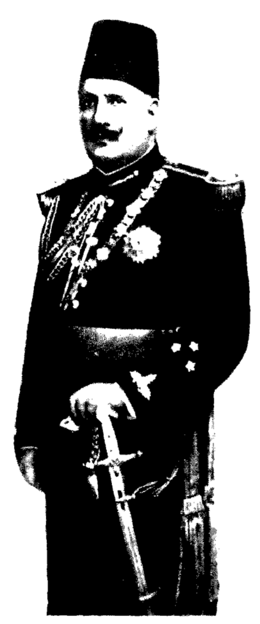


الأمير حسين كامل [السلطان فيما بعد] وعين الحياة هانم قرينته .





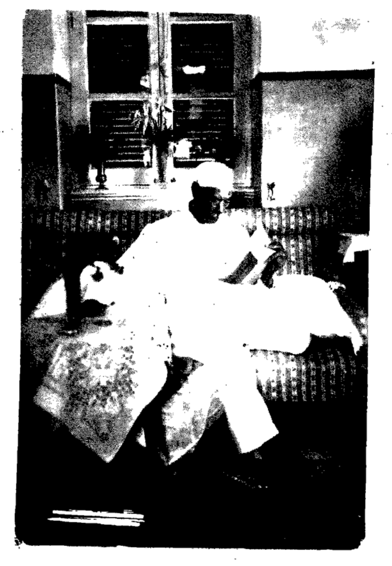
أساتذة مدرسة الحقوق السلطانية فى عام ١٩١٦ / ١٩١٧ من بين الأساتذة بهى الدين بركات بك وسيداروس بك .



الملك احمد فؤاد بملابسه الرسمية .



بعض أعضاء الوفد المصرى الذين اعتقلوا فى فجر الحركة الوطنية : حمد الباسل باشا وحوله جورج خياط بك ، علوى الجزار بك ، مرقص حنا باشا ، واصف غالى باشا ، مراد الشريعى بك .



سعد زغلول باشا في المستشفى عقب الاعتداء عليه [١٣ يوليو ١٩٢٤]



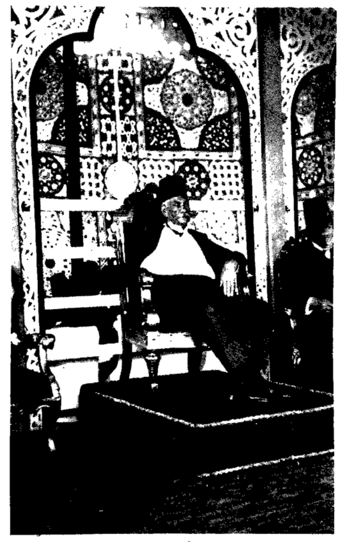
سعد زغلول بملابس رئيس الوزراء .



صورة لسعد باشا فى غرفته بباريس بعد الاعتداء عليه فى طريقه إلى لندن للمفاوضة .



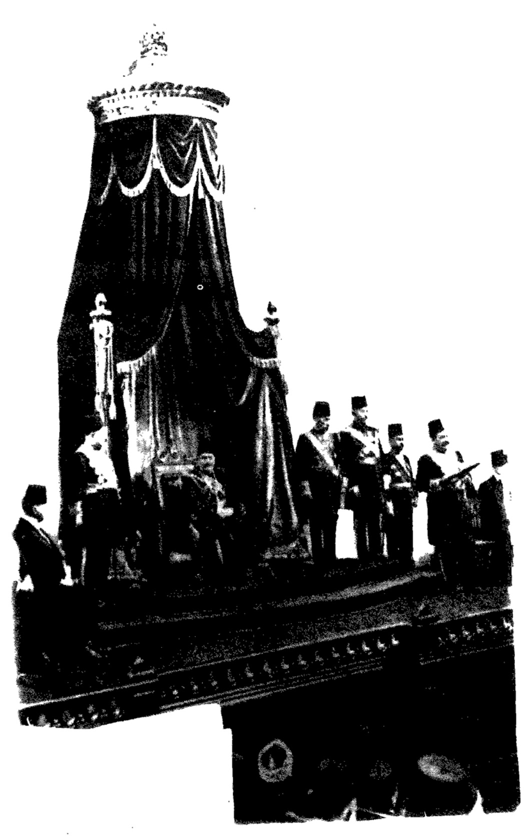
سعد زغلول باشا فى احتفال شعبى .



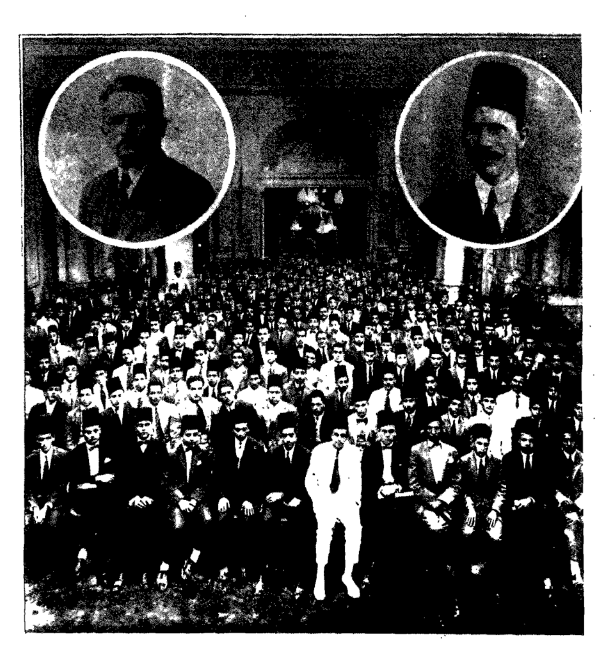
سعد زغلول باشا جالساً على كرسى خاص فى احتفال لجنة الوفد بالاسكندرية (٢٥ يوليو ١٩٢٤).



طلعت حرب باشا مؤسس بنك مصر .



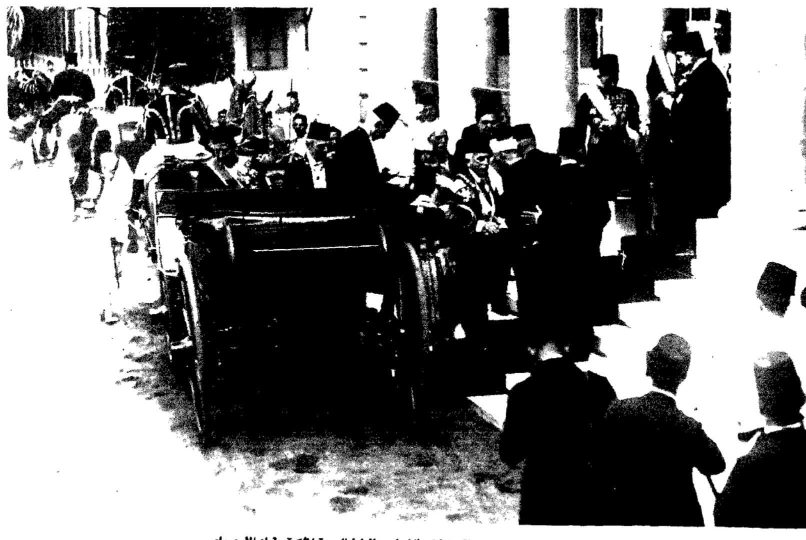
الملك فؤاد يفتتح البرلمان المصرى والنحاس باشا يلقى خطاب العرش .



الاحتفال بافتتاح الجامعة المصرية (الأميرية) .



السير برسى لورين المندوب السامى البريطانى فى مصر فى محطة مصر : من الباب الملكى الدخول والخروج دائماً .



فى افتتاح البرلمان المصرى سنة ١٩٣٦ و النحاس باشا فى العربة الملكية وقبله الأوصياء على العرش ، الأمير محمد على وزميلاه عزيز باشا ، وشريف صبرى باشا .

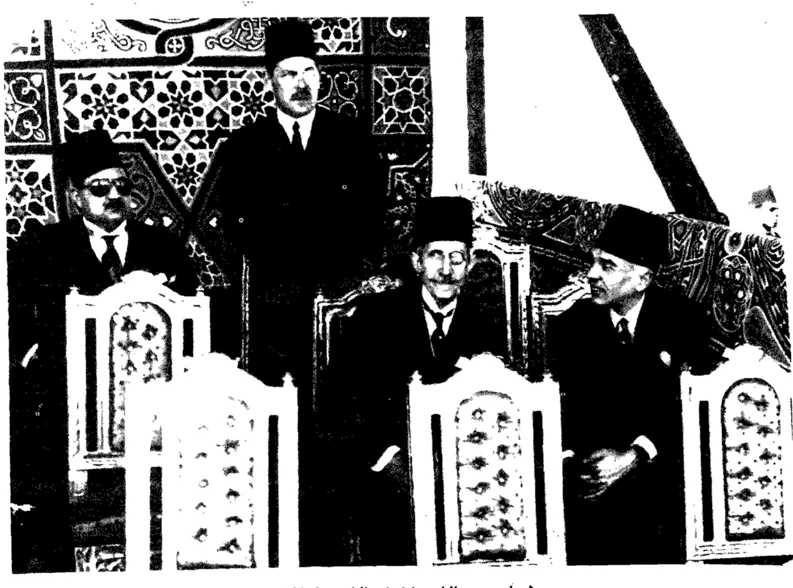


الأمير محمد على فى طريقه إلى مكة وبجانبه يوسف ذو الفقار باشا الصوره فى محطة السكة الحديد بالسويس .



بدافع الحقد على الملك فؤاد لعبت الأميرة شويكار دورا هــاما فى تدمير ابنه فاروق .

الأمير محمد على فى مادبة غذاء أقامها الوجيه ميشيل لطف الله تكريماً لضيفه المطران طحان .



شريف صبرى باشا ، وعزيز عزت باشا ، وبعض الأمراء .



اسماعيل داود ، واحمد غالب بك وهما ضابطان بالمدرسة الحربية المصرية بالعباسية .



فى حفل افطار بعابدين الأمير محمد على ، الأمير محمد على ابراهيم ، على ماهر ، مراد محسن وآخرين .



الأمير محمد على توفيق فى حفل بالسفارة التركية .

الاميران عمر طوسون ومحمد على ، فى جلسة عائلية .



الامير عمر طوسون يودع مصطفى النحاس على باب الجمعية الزراعية الملكية .



الامير محمد على ومحمد محمود خليل رئيس مجلس الشيوخ .



النبيلان سعيد داوود وسليمان داوود .



الامير اسماعيل داوود ، في السباق .



الامير محمد على ، وشريف صبرى باشا ومصطفى النحاس باشا وحسين سرى باشا وغداء شهى .



النبيل اسماعيل داوود ورئيس مخابرات الجيش المصرى موسى بك .



الامير محمد على توفيق ولى العهد فى طريقه إلى باريس وبجانبه محمود الغزالى بك محافظ القاهرة [٩ يونيو ١٩٥١] .



شريف صبرى باشا خال الملك فاروق ونازلي كريمته الكبرى تحمل كريمتها نائلة وبجوارها زوجها عز الدين الطاهرى وملك شريف صبرى .



ولى عهد ايران قبل أن يصبح امبراطوراً والأميرة فوزية قبل أن تصبح امبراطورة .



الأمير رضا بهلوى امبراطور ايران فيما بعد فى زيارة للعامرية [١٩٣٩/٣/٢١]



احمد ماهر فى حديث مع لطفى السيد



عبد الفتاح يحيى باشا رئيس مجلس الوزراء وسير مايلز لامبسون في سيدى بشر بالإسكندرية



عزيز عزت باشا عندما كان وزيراً لخارجية مصر وتوفيق عبد الله باشا وزير الحربية يودعه



يوسف ذو الفقار باشا والد الملكة فريدة .



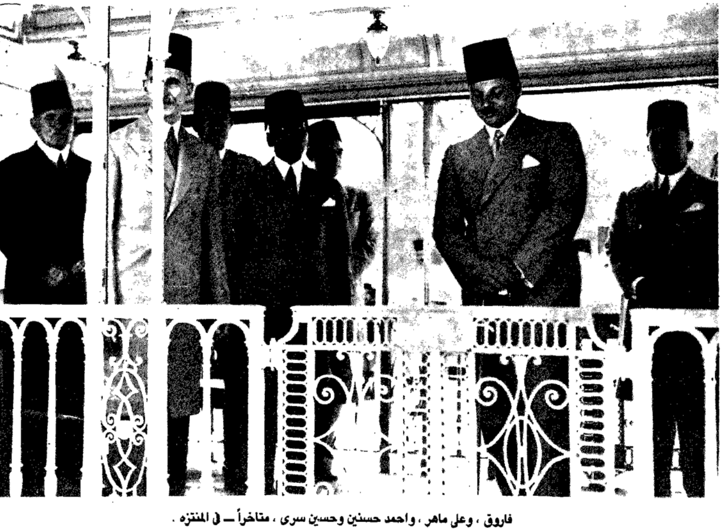
الملك فاروق قبل ان يتولى سلطاته الدستورية من مجلس الوصاية ومعه امه الملكة نازلى ومحمود فخرى باشا فى أوروبا .



الملك فاروق فى حفائر الجامعة فى ملوى والحديث مع سامى جبر مدير الابحاث التاريخية .



الملك فاروق وتحية من عمر فتحي باشا كبير الياوران في محطة سيدى جابر .



فاروق ، وعلى ماهر ، واحمد حسنين وحسين سرى ، متاخراً — في المنتزه .



حلالة الملك عند وصوله الى سراى رأس التين وهو يصافح رجال السلك السياسى



فاروق فى مستشفى منشاة البدراوى .



الملك فاروق يزيح الستار عن تمثال لطلعت حرب باشا في مدينة المحلة الكبرى .



الملك فاروق فى سراى رأس التين يصافح رجال السلك السياسى .



فاروق وحسين سرى واحمد حسنين فى زيارة لمجلس بلدى كفر الزيات .



فاروق والشيشه والطاقم الارابيسك .



فاروق ، واسماعيل صدقى ، وعمر فتحى وعبد الوهاب طلعت بالاسكندرية .



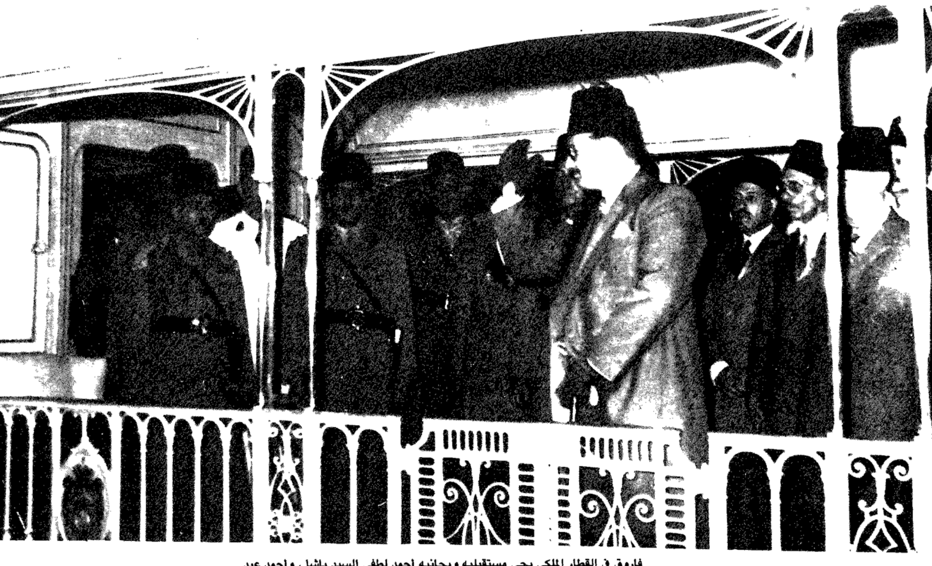
فاروق يفتتح الخط التليفونى بين مصر والسودان [مايو ١٩٤٦] .

الملك فاروق فى سمنود استقبال شعبى ورسمى : يذبحون الذبائح فى طريق الموكب .



فاروق ملكاً فى زيارة آل البدراوى باشا .

الملك فاروق يصل ومعه د. احمد ماهر باشا رئيس مجلس الوزراء وقتئذ .



فاروق فى القطار الملكى يحى مستقبليه وبجانبه أحمد لطفى السيد باشا ، وأحمد عبد القوى باشا .

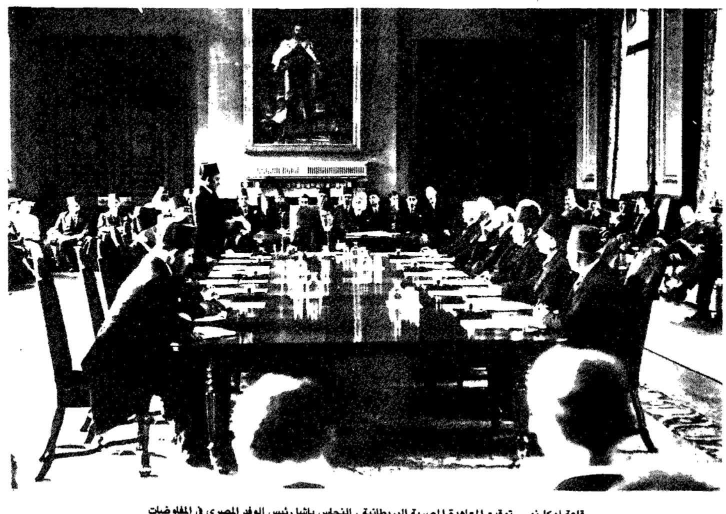
النحاس باشا وأحمد ماهر ، ومكرم باشا ، وعثمان محرم ، أمام نصب تذكارى بريطانى في لندن .



النحاس باشا وعلى الشمسى باشا وآخرون .



مصطفى النحاس باشا يخطب وبجانبه لورد كيلرن [سير مـايلز لامبسـون سابقـاً]
[١٩٣٦] .



قاعة لوكارنو ــ توقيع المعاهدة المصرية البريطانية ، النحاس باشا رئيس الوفد المصرى فى المفاوضات يخطب [١٩٣٦] .



النحاس باشا يتحدث فى تكريم السفير البريطانى لورد كيلرن .



النحاس باشا والسيد صادق المجددى .

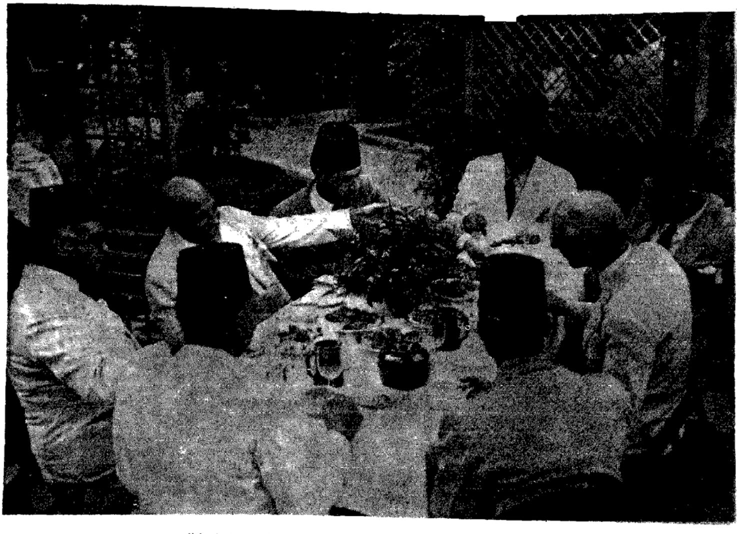


مصطفى النحاس باشا والسيدة قرينته وبدايات الزواج .

مصطفى النحاس وزكى العرابى ومحمود سليمان غنام ، ومحمد صلاح الدين والحسينى زعلوك وجماهير وفيرة .



النحاس باشا والسيدة زينب هانم الوكيل حرمه في احدى الحفلات الخيرية ..



النحاس باشا يدعو الصحفيين إلى الشاى : محمود ابو الفتح وفكرى اباظه يظهرأن فى الصورة .



النحاس باشا في حفلة القديس جرجس ، ومعه صبري ابو علم باشا وضحكات من القلب .



مستر كولنز مدير شركة الأنباء المتحدة يهمس فى اذن النحاس باشا [مايو ١٩٥٠]



مصطفى النحاس باشا وفؤاد سراج الدين باشا .



النحاس باشا والسكرتيرة الأولى للسفارة البريطانية فى مادبة غداء اقيمت (لرفعته) .



النحاس باشا ، ومكرم عبيد باشا ومحمود فهمي النقراشي باشا على قبر سعد .



فى ذكرى استقلال افغانستان النحاس والمجددى وفؤاد سراج واحمد حمزه .[مايو ١٩٤٤] .



النحاس باشا عند نزوله من الباخره محمد على الكبير فى الاسكندرية [اكتوبر ١٩٥٠]



صورة رسمية لاسماعيل صدقي باشا .



لوردستانسجيت رئيس وفد المفاوضين البريطانيين وصدقي باشا رئيس الوفد المصري .



اسماعيل صدقى باشا عقب توليه رئاسة الوزارة للمرة الثانية بعد استقالة محمـود فهمى النقراشى باشا .

اسماعيل صدقى باشا ، وعبد الجليل ابو سمره باشا وحفنى محمود باشا [فى وزارة اسماعيل صدقى ١٣/٧/١٩٤٦]



اسماعيل صدقى باشا ، يخطب فى افتتاح المحادثات الخاصة بتعديل المعاهدة المصرية البريطانية [١٩٤٦] .



النقراشى باشا يضع اكليلاً من الزهور على النصب التذكارى لشهداء الجامعة



كان ابراهيم عبد الهادى باشا من اخطب خطباء العصر بجانبه حامد جوده ومحمود غالب فى الهيئة السعدية



محمود النقراشي باشا وبعض انصاره قبل مصرعه بشهور .



الدكتور احمد ماهر باشا رئيس الهيئة السعدية مع أنصاره ومعه محمود فهمى النقراشى باشا نائب رئيس الهيئة ومحمود غالب باشا أحد وزراء الهيئة .



السياسيان الشقيقان د. احمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى وانصارهما فى ميناء الاسكندرية .



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى .



حافظ رمضان باشا على البلاج بالقبعة والمنشة



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطني يتوسط ابراهيم عبد الهادى باشا والدكتور نجيب اسكندر باشا فى اجتماع للمعارضة [١٩٥٠/١٠/٢٩] .



حافظ رمضان باشا رئيس الحزب الوطنى عند اجراء الصلح بين فـريقى الحزب ، فى الوسط عبد الرحمن الرافعى بك وعبد العزيز الصوفانى بك فى الصورة زكى على باشا ، فكرى اباظه باشا ، عبد المقصود متولى بك ، د . زهير جرانه ، فتحى رضوان وآخرون [ديسمبر ١٩٤٦] .



الامبراطورة الايرانية الأم والأميرة فوزية ، وبعض الاميرات المصريات والايرانيات



البانديت نهرو وحواء ادريس .



الأميرة نعمت الله مختار والأميرة شويكار والأميرة حورية حمدى وحرم سيد باشا خشبة واعمال خيرية .



الاميرة نسل شاه .



الملكة فريدة تباشر هوايتها فى الرسم .



توفيق نسيم باشا فى قصر انطونيادس بالاسكندرية عندما كان رئيساً للوزراء ومعه بعض وزرائه



يوسف رشاد وجابلز بك يحصيان ما اصطاداً من بط .



شريف صبري باشا كان صاحب مقام رفيع بالزي الرسمي .



على ذو الفقار باشا جد الملكة فريدة .



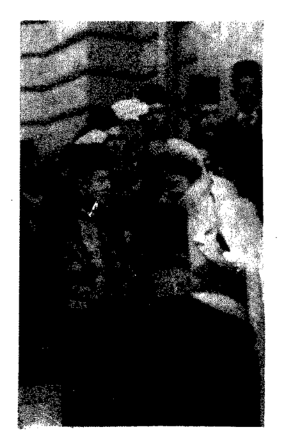
الاميرة فوزية والاميرة نسل شاه .



فوزية احمد فؤاد عندما كانت أميرة وقبل ان تصبح امبراطورة لايران .



الاميرة شويكار فى مؤتمر صحفى علم .



الملكة نازلى فى دار البرلمان .



حرم محمد محمود خليل فنانة وراعية للفن وكان بيتها — وبيت زوجها — قطعة فنية
[متحف محمد محمود خليل حالياً] .



عمر فتحي باشا بالملابس العسكرية والسيدة قرينته .



الفريق حيدر باشا ، والفريق عمر فتحي باشا واللواء المهدى باشا .



عمر فتحي باشا والسيدة قرينته على البلاج .



الفريق عزيز على المصرى .



حيدر باشا ، وعبد الخالق حسونه باشا وحرمه فى مباراة بين فريق رياضى مصرى وآخر سويدى [ديسمبر ١٩٤٩] .



الأمير اسماعيل داوود عند زيارته للمعسكر ، الذى اشترك فى دورة هلسنكى الأولمبية .

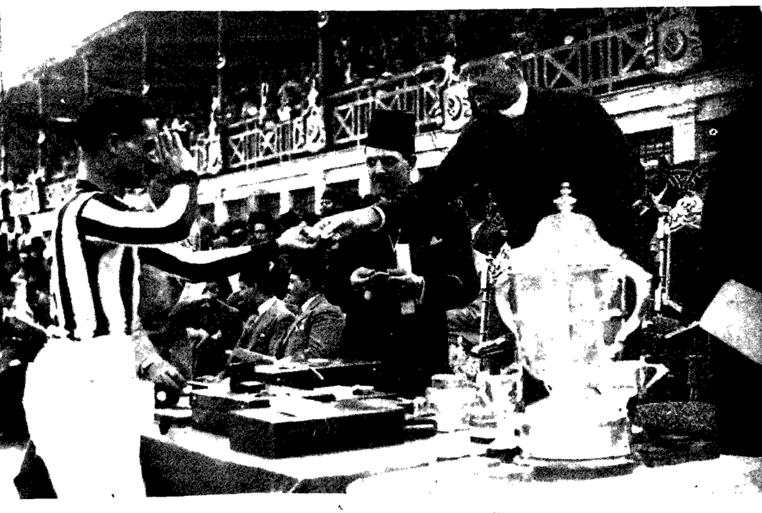


حيدر باشا وسراج الدين باشا في مباراة لكرة القدم بين مصر واليونان .



أحمد عبود ، وفؤاد سراج الدين ومباراة بالنادى الأهلى .

بعض الأمراء فى إحدى حفلاتهم مع أحبابهم وأصدقائهم



الأمير عمر طوسون يوزع الجوائز الرياضية



الأمير اسماعيل داوود واللاعب رياضي شوقي .



توفيق الحكيم يقوم فى أيام العزوبية بإحصاء الملاعق والشوك .



عباس محمود العقاد وعبد القادر المازنى ولجنة اختيار الأناشيد العسكرية .



الفنان سليمان نجيب في دار الاوبرا .



رتيبة الحفنى تدرب تلاميذ وتلميذات مدرسة الاتحاد النسائى على قطع من الفولكلور المصرى .



محمود مختار (التتش) أيام اللعب .

فؤاد سراج الدين باشا وفكرى أباظه باشا فى مباراة لكرة القدم بالنادى الاهلى .

سامى الشوا أمير الكمان يعزف أمام فاروق وبعض الضيوف العرب (١٩٤٣) .



الحاج امين الحسيني وعلى ماهر باشا في صورة تذكارية .



فى تاسيس الجامعة العربية مصطفى النحاس باشا ، زيـاض الصلح ، تـوفيق ابو الهدى وبقية الوفود العربية .



رياض الصلح رئيس وزراء لبنان ومحمود فهمي النقراشي رئيس وزراء مصر .



فيصل بن عبد العزيز آل سعود عندما كان اميراً وفاضل الجمالى ، احد وزراء العراق ، يستمعان إلى حديث د. محمد حسين هيكل باشا .



مكرم عبيد في حفل اقامه النحاس باشا لتكريم الزعماء الفلسطينين العائدين من سيشيل .

الملك عبد الله ، عندما كان أميراً لشرق الأردن في ضيافة مصر .



الأمير عبد الله الفيصل وابراهيم عبد الهادى .



الملـك فيصل ملـك العراق وشقيقـه وامير شـرق الأردن (الملك) عبـد الله فى القدس الشريف .



الفريق عزيز المصرى باشا وفوزى القاوقجى ومحاولات لانقاذ فلسطين .



رياض الصلح وابراهيم عبد الهادى ..



الأمير (الملك) فيصل بن عبد العزيز آل سعود في قصر عابدين .



شيخ المشايخ الشيخ عجيل باشا واولاده الذين كانوا يدرسون فى كلية فكتوريا بالاسكندرية ، وحمد الباسل باشا والكيلانى بك القائم باعمال المفوضية العراقية .



نورى السعيد باشا وحمد الباسل باشا والدكتور ابراهيم الشو يحى فى مطار الماظه
كان نورى رئيساً لوزراء العراق .



الأمير سعود بن عبد العزيز (الملك) يرحب بابراهيم عبد الهادى باشا وبينهما صادق المجددى وزير افغانستان المفوض فى مصر .



الأمير محمد على والأمير سيف الإسلام فى انتظار الملك فاروق .



علال الفاسى زعيم حزب الاستقلال بالمغرب فى مصر صورة نادرة) .



ابراهيم عبد الهادى وفكرى أباظه وجميل مردم وعلى ايوب فى تكريم فكرى أباظه بدار الهلال .



الملك عبد العزيز آل سعود عند زيارته لمصر (١٩٤٦/١/١٥) وحديث مع د. هيكل باشا وبعض الوزراء المصريين .



اسماعيل صدقى رئيس مجلس الوزراء والوفد السودانى الذى قدم إلى مصر للعمل لتحقيق وحدة وادى النيل والاستقلال : كان الوفد برئاسة اسماعيل الأزهرى وعضوية كل رؤساء الأحزاب السودانية .



فى ٧/١٢/١٩٣٥ تظاهر الطلبة حاملين صورة الشهيد عبد المجيد مرسى ومعطفه وقبعته .



مظاهرات الشباب المصرى ، مدرسة النيل الثانوية ، مدرسة الفنون والصنايع الملكية ، كان شباب مصر يغلى فى الثلاثنيات والأربعينات .

أضراب ضباط البوليس : اجتمعوا فى قهوة لونا بارك ، بعد بداية الإضراب للحوار فى استمرار الإضراب أو عدم استمراره .

وكذلك اضرب عمال الترام والاوتوبيس ، من اجل تحقيق مطالبهم .



اضرب عمال المحلة الكبرى والصورة امام ابواب المصانع فى انتظار فتحها .

صورة اخرى لإضراب ضباط الشرطة فى الاسكندرية ..



ضباط البوليس المضربون بملابسهم الرسمية فى احدى الحدائق العامة .

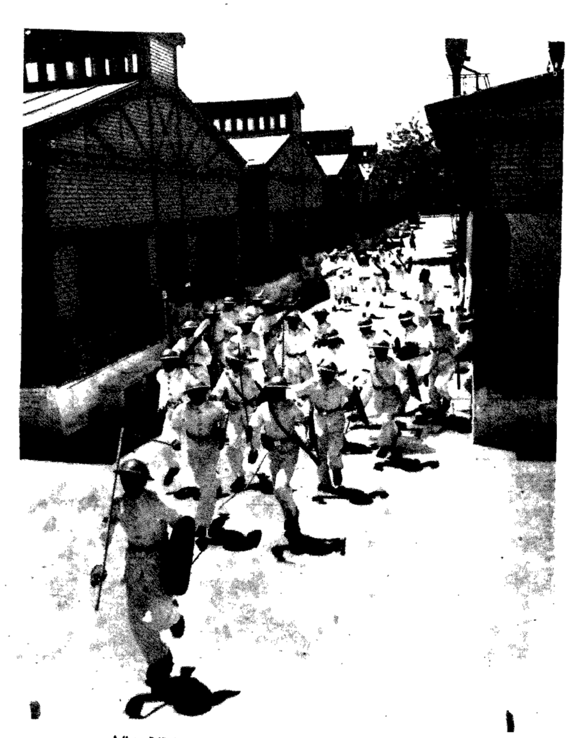


ضباط البوليس وجنودهم متجمهرون .



طالبة جامعية تتصدر احدى المظاهرات .

صورة لبعض المضربين اثناء محاكمتهم .



هكذا كانوا يخرجون من ثكناتهم وكل واحد منهم مزود بوسائل الوقاية من الطوب .

الدروع فى مواجهة الطوب والمتظاهرون فى مواجهة البوليس .



واضرب المحامون ايضاً ، فى ٢٨/١١/١٩٤٨ وخرجوا من دار محكمة الاستئناف بباب الخلق فى طريقهم إلى نقابة المحامين .



بعض آثار الحرائق والاضرابات التى نشبت فى شوارع القاهرة .



بعض الطلبة المعتصمين في عنابر النوم .



طلبة كلية التجارة جامعة القاهرة فى معركة أمام مبنى كليتهم مع البوليس .



بمنتهى القسوة كان البوليس ، يتعامل ، مع المتظاهرين .

فى الحرم الجامعى بجامعة فؤاد .

بعض مظاهرات الطلبة .



حفنى محمود باشا وزير ، وسياسى اديب .



محمد محمود جلال ود . سيد صبرى نجمان فى سماء السياسة والقانون .



فؤاد سراج الدين باشا واحمد عبود باشا ولقاء حار .



عبد الفتاح يحى باشا ومحمود فخرى باشا .



على زكى العرابى كان رئيساً لمجلس الشيوخ .



حسين سرى باشا وعبد الحميد سليمان باشا فى البرلمان ساعة وفاة حسن صبرى باشا رئيس مجلس الوزراء .



الشيخ مصطفى عبد الرازق شيخ الجامع الأزهر الأسبق .



د. عبد الرازق السنهوري والجامعة تؤبن الملك فؤاد .



الابراشى باشا فى القصر الملكى بعابدين .



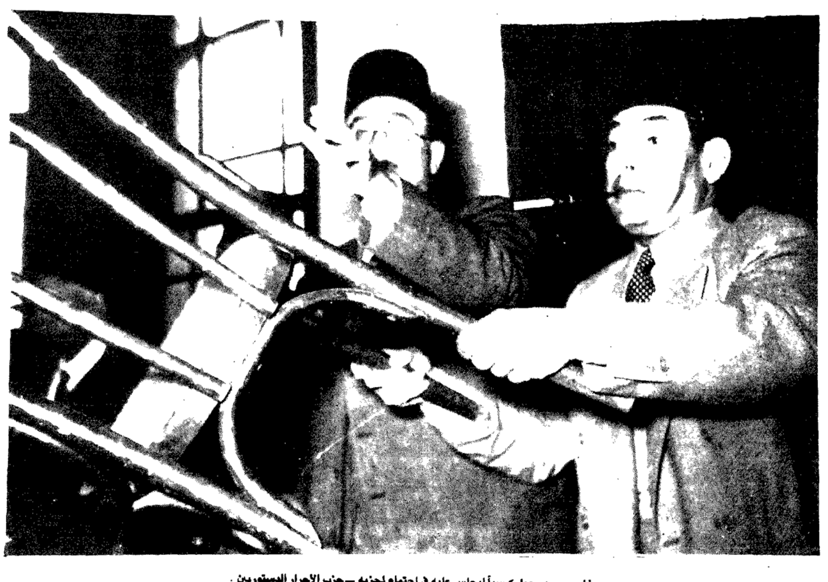
محمد على علوبه باشا وكفاح من اجل قضايا العروبة والإسلام .



حسين سرى باشا وحديث سريع مع الصحفيين .



محمود غالب باشا و د. السنهورى باشا .



حفنى محمود يحمل كرسياً ليجلس عليه فى اجتماع لحزبه ـــ حزب الأحرار الدستوريين .



عبد الفتاح يحيى باشا عندما كان رئيسا للوزراء وحسن صبرى (بك) باشا .



فى محاجر اسوان ، انطون الجميل ، توفيق دوس ، مدام رشيد ، حامد العلايلى ، محمد الشريف .



د. محمود فوزى مندوبنا الدائم فى الأمم المتحدة .



محمود منصور باشا من اشهر قضاة مصر .



على ماهر باشا ، وفكرى اباظه باشا ، وتوفيق دوس باشا ، وشكرى زيدان بك فى دار الهلال .



عبد العزيز فهمى باشا فى قريته كفر المصيلحة مع طائفة من ابناء القرية لم يكن بكفر المصيلحة أمي واحد .



فؤاد سلطان (بك) وحرمه وابنته وزوجها من اغنى اغنياء مصر ، ومن بناة بنك مصر .



الأمير عمر الفاروق نجل السلطان عبد المجيد يحى مستقبليه بالاسكندرية وابنته إلى جانبه .



محمد توفيق رفعت باشا وكريمتاه .



صبرى ابو علم باشا احد وزراء العدل السابقين وسكرتير عام الوفد المصرى قبل فؤاد سراج الدين باشا .



يوسف الجندى بك وفهمى ويصا واصف بك .



عبد الفتاح يحيى باشا عندما كان وزيرا لخارجية مصر وعلى سرى بك القائم بأعمال مفوضية مصر في براج زمان .



مكرم عبيد باشا في انتخابات نقابة المحامين عندما رشح نفسه نقيباً للمحامين .

على ماهر باشا ومحمد توفيق رفعت باشا وتوفيق دوس باشا وآخرون .



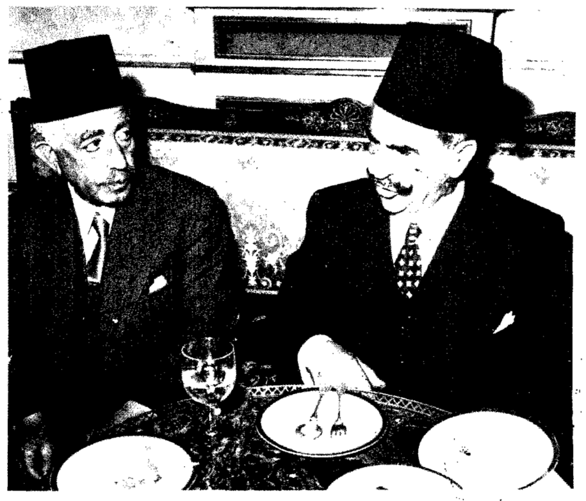
عبد الفتاح يحى باشا ، لطفى السيد باشا عبد الجليل ابو سمـرة باشـا من وزراء سنوات ما قبل الثورة .



شريف صبرى باشا فى واحدة من حفلات وزارة الخارجية المصرية .



الشيخ مصطفى عبد الرازق فى مكتبه : شيخا للأزهر



عثمان محرم باشا من اشهر المهندسين المصريين في الاحتفال بانشاء الجامعة العربية .



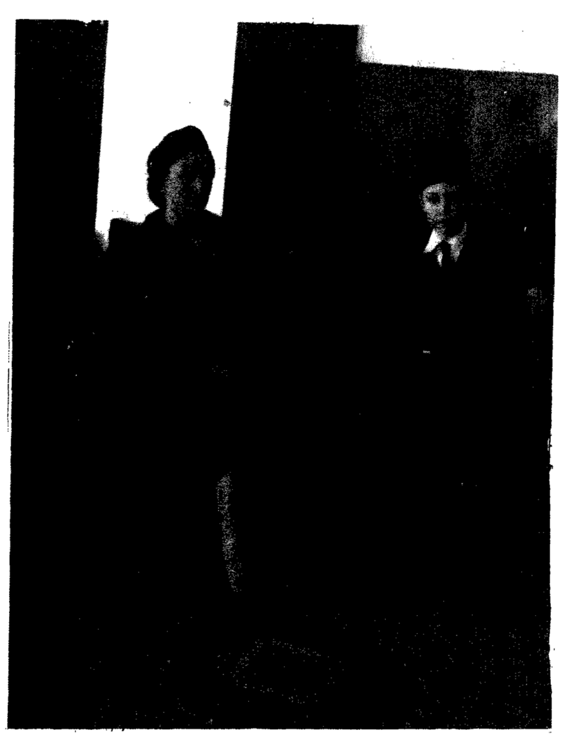
دولة النقراشي باشا يوقع ميثاق الجامعة العربية .



النقراشي باشا وهيكل باشا وتحية من رئيس الوزراء النقراشي باشا .



لطفية هانم العبد تشرف على معسكر متطوعى حرب فلسطين .



الاميرة نسل شاه وابنها .



لطفية العبد فى زيارة لجرحى منطقة القتال .

الملكة نازلى فى معرض للورد .

الفهرس

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

الصفحة

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٨٩/٧١١٦

ISBN – ٩٧٧ – ٠١ – ٢٢٣٢ – ٧

كما قلت فى الجزء الأول والثانى من كتابى : سنوات ما قبل الثورة : لعلها التجربة الأولى من نوعها فى دنيا التأليف .

أن يكتب الشعب تاريخه بنفسه وأن يجمع الكتاب الواحد بين دفتيه الرأى والرأى الآخر أقول فى الجزء الثالث من هذه السلسلة إننى كنت أتوقع هذا الإقبال الرائع على هذا الكتاب من جماهير الشعب لأنهم يقبلون على تاريخهم .. هم الذين كتبوه لا بل هم الذين صنعوه ولست سوى مسجل لصفحات تاريخ مشرق صنعه شعب عظيم معطاء .

كالبحر يمطره السحاب
وماله فضل عليه لأنه من مائه

الثمن ٢٥ جنيهاً

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب